مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

آفـــــاق مستقبلية



العدد
5

يناير 2025

برعايـــة
البريد المصري
EGYPT POST



آفـاق مستقبلية

إصـــــدارة سـنـويـة لمـركـز المـعـلـومـات ودعـم اتـخـاذ الـقـرار الـتـابـع لمـجـلـس الـــوزراء، يُشارك في إعدادها نخبة من المفكرين والباحثين، وتـهـدف إلـــى اســتـشـراف الاتجـاهـات الـرئـيـسـة المـتـوقـعـة فـي الـعـديـد مـن المـجـالات.

العـدد الخامس - يناير ٢٠٢٥

الآراء الـواردة بالمجلة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعكـس بالضـرورة رأي أو سياسـة مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار.

رئيس المركـز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رئيس التحـرير

د. نهلة السباعي

رئيس الإدارة المركزية لدعم القرار

إشـــراف

د. خديجـة عـرفـة

رئيس الإدارة المركزية للتواصل المجتمعي

مديـر التحـرير

د. إسراء أحمد إسماعيل

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية

المـراجعـة

أ. هبة أبو الوفا

مدير الإدارة العامة للجودة

د. نـورا البــري

أ. عبد الله يوسف

التصميم الجرافيكي

م. أيمـن الشـريف

أ. أسـماء صـلاح

أ. دينـــا عمـــرو

م. نسـمـة أيمـــن

أ. وليد إمام دنانة

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصري

محتويات العـــدد

كلمـة المركـز		١

العـالم بين عامـي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥

العالم بين عامين: حصاد ٢٠٢٤ وآفاق ٢٠٢٥	أ . د . عليّ الدين هلال	٥
نظرة على عام قادم: أمريكا والعالم ٢٠٢٥	د . عبد المنعم سعيد	٩
التحولات العالمية في ٢٠٢٥	أ . د . نصر محمد عارف	١٥

(١) مستقبل النظام العالمي

تحولات عالمية مرتقبة ٢٠٢٥: عنف أقل.. توتر أكثر	د . جمال عبد الجواد	٢٣
مستقبل التحولات العالمية في الفكر الاستراتيجي العسكري (التحول إلى الحرب الهجينة)	لواء طيار أ.ح دكتور/ هشام الحلبي	٢٩
مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأوروبا	السفير/ رخا أحمد حسن	٣٥
مستقبل التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط في ظل ولاية ترامب الثانية	اللواء الدكتور/ ناصر الهاجري	٤١
ترامب ٢,٠ ومستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا	أ . د . حمدي عبد الرحمن	٤٧
آفاق العلاقات الإفريقية الأمريكية في إدارة «ترامب» الثانية	أ . د . عدلي سعداوي طلبة	٥٥
توجهات ترامب ومستقبل الهيمنة الأمريكية العالمية	د . أحمد سيد أحمد	٦١
إلى أين يتجه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في عام ٢٠٢٥؟	د . محمد السعيد إدريس	٦٧
مستقبل سباق النفوذ الروسي الأوروبي في منطقة البلقان	السفير/ د . عزت سعد	٧٣
الشراكة الثلاثية: الصين وروسيا وكوريا الشمالية	أ . د . نورهان الشيخ	٨١
دور المنظمات الدولية في عالم متعدد الأقطاب (حرب غزة نموذجًا)	السفير/ عزت علي البحيري	٨٧
الأمم المتحدة.. ثمانون عامًا من أجل الناس والكوكب وتاريخ جديد لم يُكتب بعد	السيدة/ إيلينا بانوفا	٩٣
الأمم المتحدة في مفترق طرق: هل يقود الإصلاح إلى نظام عالمي جديد؟	د . إبراهيم سيف منشاوي	٩٧
الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن الدولي.. ضرورة وحتمية دولية	أ . نبيل نجم الدين	١٠١
عمليـات حفـظ السـلام: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل	د . إسراء أحمد إسماعيل	١٠٥
مستقبل الصراع العالمي على مناطق المشاع	أ . أماني عاطف سعد	١١١

(٢) الاقتصاد العالمي ٢٠٢٥

مستقبل الاقتصاد العالمي: من اللايقين إلى المخاطر الوجودية	أ. د. محمود محيي الدين	١٢١
التضخم العالمي: أسبابه وتداعياته على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهته	أ. د. عادل مهنى	١٣١
آفاق الحرب الاقتصادية المحتملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية	أ. د. نهى بكر	١٣٧
ممرات التنمية الإقليمية الدولية: الآفاق والتحديات	أ. د. سارة الجزار	١٤٥
التوجهات الجديدة في السياسة النقدية العالمية وتأثير التضخم على الاقتصادات الكبرى	أ. د. جيهان عبد السلام عباس	١٥١
التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الفرص والتحديات في سبيل التنمية المستدامة في إفريقيا	د. مصطفى صقر	١٥٧
مستقبل العملات الرقمية وتأثيرها على النظام المالي العالمي	أ. د. سمر الباجوري	١٧٣

(٣) مستقبل الأمن الإقليمي ٢٠٢٥

الأمن الإقليمي ومستقبل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة	أ. د. أحمد يوسف أحمد	١٨١
مستقبل الفاعلين المسلحين من غير الدول في ضوء تداعيات حربي غزة ولبنان وتحولات سوريا	أ. د. حسنين توفيق إبراهيم	١٨٩
احتمالات عودة تنظيم داعش بعد سقوط النظام السوري	أ. أحمد ياسر عبد العظيم	١٩٧
مستقبل قطاع غزة وآفاق حل الدولتين	لواء دكتور/ أحمد يوسف محمد عبد النبي	٢٠٣
هل تتغير نظرة «ترامب» للمشكلة الفلسطينية في ولايته الثانية	د. سعيد عكاشة	٢٠٩
المحكمة الجنائية الدولية وجرائم الحرب في غزة	د. هيثم عمران	٢١٣
مستقبل الاستقرار الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر	الوزير المفوض/ ممدوح سالمان	٢٢٥
آفاق التقارب السعودي الإيراني في ضوء عودة ترامب عام ٢٠٢٥	د. إبراهيم المسمار الشمري	٢٢٩
هل ينجح الرئيس بزشكيان في إحياء الاتفاق النووي الإيراني؟	د. محمد عباس ناجي	٢٣٥
العراق ومستقبل الميليشيات المسلحة الموالية لإيران	أ. ابتهال أحمد عبد الغني	٢٤١
مستقبل اليمن على ضوء التحولات الإقليمية والدولية	أ. أحمد السلامي	٢٤٥
بين الانفراجة والجمود: الارتدادات الإقليمية وتأثيرها المُحتمل على الأزمة اليمنية في ٢٠٢٥	أ. أحمد عاطف	٢٥١
مستقبل التنافس الدولي في مجال الفضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أ. أندرو ألبير شوقي	٢٥٧

(٤) ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥ أزمات مستمرة وحروب متوقعة

ما ملامح ٢٠٢٥ في السودان؟	د. أمانـــي الطويـــل	٢٦٧
آفـاق التسـوية السياسية في ليبيا خـلال العام الجديد ٢٠٢٥	أ. د. خالد خميس السحاتي	٢٧٣
أزمـــات «أديـــس أبابا»: مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا في ظل توسع ميليشيا «فـانـــو»	أ. د. محمود زكريا محمود	٢٨١
مستقبل الصراع بين تركيا والأكراد في ٢٠٢٥	أ. د. محمود العدل	٢٩١
إيران وخيارات التعاطي مع التحديات الداخلية والخارجية المتصاعدة.. هل يستعيد النظام الإيراني مكانته خلال عام ٢٠٢٥؟	د. محمود حمدي أبو القاسم	٢٩٥
كونفيدرالية دول الساحل.. بين سيناريوهات النجاح والفشل	أ. أسماء الحسيني	٣٠١
الأجنـدة الإفريقيـة ٢٠٦٣ وانعكاسها على مستقبل القارة الإفريقية	أ. أحمـد حمـادي	٣٠٧
حتميّة التنويع.. كيف تؤثر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على أمن الطاقة الصيني والهندي؟	أ. رامـــز صـلاح	٣١٣
مآلات تـوتـــر العلاقـــات بيـــن الكوريتـيـــن	أ. السيد صدقي عابدين	٣١٩
الأزمة الروسية الأوكرانية وآفاق التسوية السياسية المقبلة	أ. علي البلوي	٣٢٧
هل يقف العالم على أعتاب حرب نووية؟	أ. هدير مصطفى	٣٣١
أزمـة الهجـرة العالميـة وتداعياتهـا علـى مسـتقبل السياسـات الداخليـة لـدول الاتحـاد الأوروبـي	أ. رانيا سليمان سعد الدين	٣٣٧

مصـر والمستقبل.. ملف خاص

السياسـة الخارجيـة المصـرية في عام ٢٠٢٥ ما بين التحديات والفرص	السفير/ حسين هريدي	٣٤٣
سياسات إدارة «ترامب» الثانية وتأثيرها على العلاقات المصرية الأمريكية	السفير/ محمد توفيق	٣٤٧
جهود الوساطة المصرية ومستقبل النفوذ الإقليمي للقاهرة	أ. د. إكرام بدر الدين	٣٥١
مصر ودول حوض النيل.. آفاق التعاون ومعضلة الصراع	د. أيمن السيد عبد الوهاب	٣٥٥
بلورة التوافق والتعاون في بناء المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك في العصر الجديد	السفير/ لياو ليتشيانج	٣٦١
مصر ٢٠٢٥: إيجابيات وفرص كامنة رغم الاضطرابات الدولية والإقليمية	د. نهلة السباعي	٣٦٥

مصر قوة إقليمية كبرى في النظام العالمي الجديد	أ. د. ريهام مصطفى	٣٧٧
حماية الإبداع والملكية الفكرية في مصر: رؤية مستقبلية في ضوء اقتصاد المعرفة	المحامي الدكتور/ أسامة موسى البيطار	٣٨٣
التنمية الإدارية والجمهورية الجديدة	أ. د. أحمد محمود درويش	٣٨٧
الجمهورية الجديدة وآفاق المستقبل	أ. د. محمد رفعت قمصان	٣٩٧
مستقبل الأحزاب السياسية في مصر في ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة	أ. د. محمد صفيّ الدين خربوش	٤٠٣
التنمية متعددة الأبعاد: السبيل لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد	د. سامح فوزي	٤٠٧
رؤية مستقبلية لجهود الحكومة المصرية في مكافحة الفساد الإداري	أ. د. علاء عبد الحفيظ محمد	٤١٥
نحو رؤية جديدة لمنظومة الدعم والحماية الاجتماعية في مصر	د. مروة وفيق مشعل	٤١٩
استراتيجيات توطين الذكاء الاصطناعي في البرلمانات العربية.. رؤية مستقبلية لمصر	أ. د. كريم سيد عبد الرازق	٤٢٧
مستقبل اقتصاديات الصناعة في مصر.. الرؤية والقرار	د. محمد وجدي السمان	٤٣٧

(٥) اتجاهات تكنولوجية ٢٠٢٥

الذكاء الاصطناعي بين تسارع تطويره وتباطؤ الحد من أضراره	د. محمد سالم	٤٤٣
التوجهات المستقبلية للذكاء الاصطناعي وانعكاساتها على سوق العمل والاقتصاد	م. محمد عبد الكريم	٤٥١
التحول الرقمي والحكومات ٢٠٢٥	أ. د. خالد كاظم أبو دوح	٤٥٧
الذكاء الاصطناعي في الحروب المستقبلية.. هل هو سلاح واعد أم تهديد أخلاقي؟	د. سالم حميد	٤٦٥
آفاق توظيف الجماعات الإرهابية للذكاء الاصطناعي	د. عاكف المبيضين	٤٦٩
الانتقال إلى شبكات اتصال الجيل السادس: الفرص والإمكانيات والتحديات	د. محمد عبد الله العلي	٤٧٧
سياسة «اليوم الواحد» تحقيق المرونة في الاستجابة للأحداث المتسارعة	د. إيهاب خليفة	٤٨٣
«المنصة الشاملة».. هل تفقد مواقع التواصل الاجتماعي سماتها المميزة مستقبلًا لجذب الجمهور؟	د. محمد عبد الغفار	٤٨٧
مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن والسلام الدوليين	د. نانيس عبد الرازق فهمي	٤٩١
مستقبل الطائرات بدون طيار «الدرونز» في تعزيز أمن الموانئ: تحديات حماية البنية التحتية	د. نشوى عبد النبي	٤٩٧
من الرؤية إلى الواقع: كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل مستقبل اتخاذ القرار؟	أ. أحمد أبو بكر	٥٠٣

(٦) اتجاهات مستقبلية مؤثرة

العلاقات الصينية الأمريكية في ولاية ترامب الثانية.. قوة الحكمة في مواجهة غطرسة القوة	أ. حسين إسماعيل	٥١٥
التعاون الأمريكي الياباني في منطقة الإندوباسيفيك	أ. مونيكا وليم	٥٢١
انعكاسات التعاون بين «ترامب» ورجال الأعمال على الولايات المتحدة الأمريكية	أ. حبيبة ياسر	٥٢٩
مستقبل قمة العشرين G20 في عهد إدارة «دونالد ترامب»	أ. شيماء راشد	٥٣٥
مستقبل رابطة جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٥: الفرص والتحديات	أ. د. رضا محمد هلال	٥٤٣
جديد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.. اتجاهات وحدود التغير في ٢٠٢٥	أ. سامح راشد	٥٥٥
حروب الشرق الأوسط من منظور النظريات النقدية	أ. د. أميرة أبو سمرة	٥٦٧
مستقبل المساعدات الفرنسية في الساحل الإفريقي بعد انسحاب فرنسا من المنطقة	أ. مريم عبد الحي علي فراج	٥٧٣
ممر لوبيتو ومستقبل الوجود الأمريكي في إفريقيا	أ. أحمد إمبابي	٥٧٩
القوة الناعمة والثقافة.. كيف يمكن للعالم العربي استعادة دوره الحضاري والريادي	د. رجاء سليم	٥٨٧
آفاق الدبلوماسية الثقافية وأهميتها الاستراتيجية للعالم العربي	أ. د. فوزي بن دريدي	٥٩٩
النشر الإلكتروني ومستقبل الكتاب	أ. د. هاني جرجس عياد	٦٠٣
العلوم الإنسانية والاجتماعية بين الواقع والمأمول	أ. محمد عز	٦١١
جيل زد.. أهم السمات ورهانات المستقبل	أ. د. أمل شمس	٦١٧

(٧) المشهد الانتخابي ٢٠٢٥

هل يتخطى لبنان شبح الحرب وتحدي بناء الدولة؟	أ. رابحة سيف علام	٦٢٣
مستقبل التحالفات الحزبية في انتخابات العراق ٢٠٢٥	أ. د. مثنى العبيدي	٦٣١
انتخابات فبراير ٢٠٢٥.. ومستقبل إصلاح الاتحاد الإفريقي	د. رغدة البهي	٦٣٩
فرص اليمين المتطرف في الانتخابات الألمانية المبكرة ٢٠٢٥	أ. أسماء رفاعي	٦٤٥

(٨) مستقبل سوق الطاقة العالمي

مستقبل الطاقة في الشرق الأوسط في ظل التحول العالمي للطاقة النظيفة	أ. د. بسنت مسعود	٦٥٧
الطاقة المتجددة والسباق نحو الحياد الكربوني.. فرص وتحديات الدول النامية	أ. د. ياسر شحاتة	٦٦٣
مصر ومستقبل حرب الطاقة العالمية حول الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٥ وما بعده	د. أحمد قنديل	٦٦٩
مستقبل طاقة الرياح في مصر	د. إيمان محمد عبد الحكيم	٦٧٥

(٩) العالم بين كوب ٢٩ وكوب ٣٠

مستقبل العمل المناخي: قراءة في إنجازات قمة المناخ (كوب ٢٩)	د. نيللي كمال الأمير	٦٨٣
مستقبل قضية التغير المناخي العالمية خلال ولاية ترامب الثانية ٢٠٢٥ – ٢٠٢٩	أ. ياسمين أيمن	٦٨٩
استراتيجيات الأمن الغذائي في خضم الأزمات الاقتصادية والمناخية	د. دينا معوض	٦٩٧
الذكاء الاصطناعي والتغير المناخي: الفرص والتحديات	أ. د. محمد لكريني	٧٠٣
كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لمواجهة تغير المناخ؟	د. محمد حسان فلفل	٧٠٩
مستقبل التغيرات المناخية داخل القارة الإفريقية	أ. فاروق حسين أبو ضيف	٧١٥

عروض

الاتجاهات الكبرى ومستقبل الحماية الاجتماعية	أ. فاطمة أحمد	٧٢٣
اتجاهات الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥	أ. آية حسين العمدة	٧٢٧
بؤر الجوع: تحذيرات مبكرة بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى مايو ٢٠٢٥	أ. هاجر جمال عبد الحميد	٧٣٣
الذكاء الاصطناعي ودوره في تشكيل التجارة الدولية	أ. أمل حبيب عثمان	٧٣٩
تقرير الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥: عالم متغير	أ. انتصار صابر محمد	٧٤٣
في الختام.. التحديات الإنسانية وأزمة التنظيم الدولي	د. خديجة عرفة	٧٤٩



كلمــة المركــز

في ضوء التحولات التي شهدها العالم على مختلف الأصعدة خلال العام المُنصرم ٢٠٢٤، لا سيَّما توسُّع نطاق الحرب في غزة، ليشمل لبنان واليمن وإيران، فضلًا عن سقوط نظام «الأسد»، واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية للعام الثالث على التوالي، وعودة «ترامب» إلى البيت الأبيض مجددًا، وبدء عام جديد تتفاوت الرؤى بشأن ما قد يحمله من فرص وما قد ينطوي عليه من تحديات، يقدم مركزُ المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري العددَ الخامس من إصدارته السنوية «آفاق مستقبلية».

وتسلِّط الإصدارة الضوء على أبرز عشرة اتجاهات متوقَّعة خلال عام ٢٠٢٥، تشمل مختلف الأصعدة: السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والصحية والبيئية، وذلك على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتتضمن تلك الاتجاهات: استشراف مستقبل النظام العالمي ٢٠٢٥، وأبرز التوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمي، ومستقبل الأمن الإقليمي، ومحاولة الوقوف على الأزمات المستمرة والحروب المتوقعة خلال عام ٢٠٢٥، والاتجاهات التكنولوجية، وآفاق المشهد الانتخابي ٢٠٢٥، بالإضافة إلى الاتجاهات المتوقعة في سوق الطاقة العالمي ٢٠٢٥، والوقوف على الوضع العالمي بين كوب-٢٩ وكوب-٣٠، والاتجاهات المستقبلية المؤثرة في عام ٢٠٢٥.

ويتضمن العدد ملفًا خاصًا بشأن مصر والمستقبل خلال عام ٢٠٢٥، كما يشمل مجموعة من الرؤى والتحليلات التي تحاول الوقوف على أوجه الثبات والتغير في العالم بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

هذا، وقد حظيت الإصدارة بمشاركة أكثر من ١٠٠ مفكر وباحث من داخل مصر وخارجها، من خلال رسم توقعاتهم حول مستقبل العالم والإقليم والدولة المصرية.

ويأمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في أن تُسهم الإصدارة في إثراء النقاش الفكري حول سيناريوهات المستقبل، والاتجاهات المتوقعة خلال عام ٢٠٢٥، وما تنطوي عليه من آمال ومخاوف.





العـــالم بين عـامـــي
٢٠٢٤ و٢٠٢٥

- العالم بين عامين: حصاد ٢٠٢٤ وآفاق ٢٠٢٥
- نظرة على عام قادم: أمريكا والعالم ٢٠٢٥
- التحولات العالمية في ٢٠٢٥

العالم بين عامين: حصاد ٢٠٢٤ وآفاق ٢٠٢٥



أ. د. علىّ الدين هلال

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

عند نهاية كل عام ميلادي وبداية العام التالي له، يسود الاعتقاد بأن العام الجديد سوف يكون أفضل مما سبقه، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة البشر الذين يتوقعون عادةً غدًا أفضل من أمسهم. وخصوصًا في البلاد والمناطق التي تعاني من ويلات الحروب، والفقر المدقع، وتدهور الصحة العامة. ومثل هذه الاعتقادات ليس لها سند تاريخي أو علمي، فالمشاكل والأزمات التي تتعرض لها الدول والمجتمعات ترجع إلى أسباب موضوعية لا تتغير أو تختفي بنهاية عام أو بدء عام جديد.

وقد كان ٢٠٢٤ عام استمرار الحروب والصراعات التي بدأت في العام أو العامين السابقين له، فقد شهد استمرار الحرب الروسية في أوكرانيا التي بدأت في فبراير ٢٠٢٢، بل وتصعيدها باستخدام أسلحة نوعية جديدة من الطرفين. وارتبط ذلك باستمرار الدعم الغربي العسكري والاقتصادي والسياسي لأوكرانيا، وازدياد دور حلف الأطلسي في التنسيق بين أعضائه بشأن هذا الدعم. وفي المقابل، توطدت عرى التحالف بين روسيا والصين وإيران وكوريا الشمالية.

وشهد هذا العام أيضًا استمرار المشاكل الاقتصادية بسبب بطء تعافي الاقتصاد العالمي، وتواضع معدل النمو الاقتصادي. ورغم تراجع معدلات التضخم في أغلب اقتصادات الدول المتقدمة، استمر شعور المواطنين بعبء ارتفاع الأسعار، وعبّروا عن احتجاجهم بالتصويت ضد الأحزاب الحاكمة.

وصاحب ذلك توترات سياسية بسبب تغير الأوزان النسبية للأحزاب السياسية في دول الديمقراطيات الغربية، فشهدت تحولات سياسية أدت إلى إنهاء حكم حزب المحافظين في المملكة المتحدة، وتغيير الحزب الحاكم في البرتغال، وحققت أحزاب المعارضة الأغلبية في الانتخابات البرلمانية في كوريا الجنوبية؛ مما أدى إلى أزمة سياسية حادة عندما حاول رئيس الجمهورية إعلان الأحكام

العُرفية، وحصول تحالف اليمين الشعبوي على أعلى نسبة في الانتخابات الفرنسية، مما أدى إلى عدم الاستقرار الحكومي وسحب الثقة من الوزارة بعد ثلاثة أشهر من تشكيلها، وهي أول سابقة من نوعها منذ عام ١٩٦٢. أضف إلى ذلك، انهيار التحالف الحاكم في ألمانيا والدعوة إلى انتخابات جديدة في فبراير ٢٠٢٥. كما أدت الانتخابات البرلمانية في الهند إلى عدم حصول «ناريندرا مودي» وحزبه بهاراتيا جاناتا، على أغلبية المقاعد البرلمانية، فأصبح رئيسًا للوزراء للمرة الثالثة لكن لأول مرة بحكومة ائتلافية، والأزمة السياسية في اليابان بسبب فضيحة صندوق الرشوة التي تورط فيها عدد من قيادات الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم، مما أجبر رئيس الوزراء ورئيس الحزب «فوميو كيشيدا» على الدعوة لانتخابات داخلية للحزب لاختيار رئيس جديد له يتولى رئاسة الوزارة، وهو ما تم في سبتمبر ٢٠٢٤.

رافق ذلك صعود منظم للأحزاب اليمينية الشعبوية في الانتخابات البرلمانية والمحلية في أغلب الدول الأوروبية، وكذا في انتخابات البرلمان الأوروبي، وجاء فوز دونالد «ترامب» في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٤ -وهو ثاني رئيس أمريكي يفوز بدورتين غير متتابعتين- ليعطي زخمًا لهذه الاتجاهات في أوروبا والعالم.

وارتبط ذلك باستمرار التداعيات السلبية للتغيرات المناخية، فسجل هذا العام أعلى معدل لدرجات الحرارة شهده العالم. ولم يحقق مؤتمر كوب-٢٩ الذي انعقد في العاصمة الأذربيجانية باكو إنجازا محسوسًا في مجال حماية البيئة بسبب عدم التزام الدول الصناعية الكبرى. وفي المقابل، أغلقت آخر محطة لتوليد الطاقة من الفحم في المملكة المتحدة أبوابها، وكان ذلك في مقاطعة يوركشاير يوم ٣٠ سبتمبر. وفي أمريكا، ارتفع إنتاج الطاقة باستخدام الرياح على مثيله باستخدام الفحم.

وفيما يتعلق بتوقعات ٢٠٢٥، فسوف أركز على ثلاثة تطورات، هي: التداعيات السياسية المحتملة لتولي «ترامب» زمام السُلطة في أمريكا في ٢٠ يناير، واتجاهات تطور الأوضاع الاقتصادية في العالم، والتطور في مجال الذكاء الاصطناعي.

التطور الأول: هو ممارسة الرئيس «ترامب» لسلطاته، وما سوف يحدثه ذلك من تغيرات على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، وعد «ترامب» بإعادة هندسة الحكومة الفيدرالية وتقليل ميزانيتها بنسبة الثلث، مما يعني خفض عدد الموظفين والتحلل من بعض المهام التي كانوا يقومون بها. كما وعد أيضًا باتخاذ إجراءات حاسمة لمنع الهجرة غير الشرعية إلى البلاد، وترحيل المهاجرين غير الشرعيين المقيمين في أمريكا دون سند قانوني. ووعد بدعم الاقتصاد الأمريكي واتخاذ إجراءات حمائية، وسوف يعترض تنفيذ هذه الوعود صعوبات كثيرة من الأرجح أن تؤدي إلى مزيد من الانقسام السياسي والمجتمعي في أمريكا.



وعلى المستوى الخارجي، وعد «ترامب» بإنهاء الحروب القائمة، واستعادة أمريكا مكانة الصدارة والقيادة في النظام العالمي، مؤكدًا إمكانية تحقيق ذلك لثقته البالغة في قدراته ومهاراته وقوته، ولكن لا أحد يعرف كيف سيتمكن من تنفيذ وعوده، خصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار مبالغاته الخطابية وتقلبات مواقفه.

التطور الثاني: هو الأوضاع الاقتصادية، فحسب تقرير صندوق النقد الدولي، فإن الاقتصاد العالمي حقق نموًا بنسبة ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٤، وشهد تراجعًا في نسب التضخم وارتفاعًا في معدلات التوظيف ونموًا لأسواق الأسهم، وتوقع أن يرتفع معدل نموه إلى ٣,٣٪ في ٢٠٢٥. ومع ذلك، حذر التقرير من أن خطر التضخم سوف يظل التحدي الأول للاقتصاد العالمي في هذا العام، وذلك في سياق سياسات التشديد المالي التي اتبعتها البنوك المركزية في الدول الصناعية المتقدمة في السنوات الأربع الأخيرة، باستثناء الانفراجة النسبية التي شهدها عام ٢٠٢٤، وتأثير الصراعات المسلحة في أوروبا والشرق الأوسط التي هددت سلاسل التوريد، والتوترات المتوقعة في السياسات التجارية نتيجة تبني «ترامب» لأدوات الحرب التجارية تجاه الصين -وربما دول الاتحاد الأوروبي- وفرض رسوم إضافية على صادراتها إلى أمريكا، مما يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم فيها، وكذلك نسب البطالة.

أما بالنسبة للاقتصاد الأوروبي وفي قلبه ألمانيا، فإنه يواجه تحدي ضرورات تحديث قدراته الإنتاجية التي تراجعت بسبب نقص الاستثمارات، وعدم تطوير المهارات البشرية، وعدم المشاركة بقوة في مجال التكنولوجيات المتطورة. ويوضح ذلك التقرير الذي أعدته مجلة الإيكونومست البريطانية عن عام ٢٠٢٤ عن أداء عدد من الاقتصادات، والذي أشار إلى الأداء الاقتصادي المتواضع في ألمانيا وبريطانيا وإيطاليا. ويتعرض الاقتصاد الأوروبي أيضًا لخطر الانخراط في نزاعات تجارية مع الرئيس «ترامب». ويزداد الأمر سوءًا في أوروبا مع استمرار الزحف المضطرد لأحزاب وتيارات اليمين الشعبوي، وزيادة تمثيلها في الانتخابات المحلية والوطنية.

التطور الثالث: الذي يحمل مؤشرات إيجابية، هو ازدياد دور الذكاء الاصطناعي. ففي مارس ٢٠٢٣، ذكر «بيل جيتس» أن «عصر الذكاء الاصطناعي قد بدأ»، مبشرًا بعالم جديد من الازدهار تقوده هذه التكنولوجيا. وفي الشهور التالية، تصارع التقدم في هذا المجال، وازداد استخدام الذكاء الاصطناعي في كافة مناحي الحياة والمجتمع، وتنافست الدول والشركات الكبرى في العالم للحاق بهذا التقدم والتكيف مع مقتضياته وتداعياته. ومن المتوقع أن يزداد الاستخدام السياسي للذكاء الاصطناعي، والذي من أبرز مظاهره المنافسة بين أمريكا والصين في حجم استثماراتهما في هذا المجال، والعلاقة الوثيقة بين الملياردير الأمريكي «إيلون ماسك» مالك شركة «تسلا»، إحدى كُبريات الشركات العاملة في هذا المجال، مع الرئيس «ترامب»، وترشيحه لأحد المناصب الوزارية.

ينبغي فهم هذه التطورات الكبرى في سياق تحول النظام العالمي، فموازين القوى تنتقل من الغرب إلى الشرق، ويزداد الثقل الاقتصادي والسياسي للصين التي يرتفع إسهامها في إجمالي الناتج العالمي عامًا بعد عام، وتتنافس مع الولايات المتحدة في حجم الاستثمارات في المجالات الجديدة للعلم والتكنولوجيا، وتطرح مُبادرة الحزام والطريق كبديل للعولمة الغربية.

ويشمل هذا السياق أيضًا استمرار الحرب في أوروبا بين موسكو بمساندة من الصين وإيران وكوريا الشمالية، وكييف المدعومة من كافة الدول الغربية، ممثلة في حلف الأطلسي واليابان وأستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية، مما يشير إلى «حدود القوة في

النظام الدولي». فمن ناحية، لم تتمكن موسكو من إلحاق هزيمة بأوكرانيا. ومن ناحية أخرى، فإن كييف المدعومة من الدول الغربية لم تتمكن أيضا من إجبار روسيا على وقف الحرب أو أن يؤدي استمرار الحرب وارتفاع وتيرتها إلى انهيار الاقتصاد الروسي.

ويترافق ذلك، مع عجز فاضح لمجلس الأمن، وهو الهيئة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين، عن القيام بمسؤوليته، وعدم اكتراث الدول التي تمارس العدوان بالقرارات التي تصدرها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تحمل إدانات واضحة وصريحة لها، وبأحكام وآراء محكمة العدل الدولية باعتبار أنها ليس لها صفة إلزامية ولا تمتلك أدوات تنفيذها. وهكذا، فمن الواضح أن عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة في ١٩٩١، والذي اتسم بهيمنة قطب واحد، لم يعد يمتلك مقومات استمراره واستقراره، ومن ثم يشهد صراعات ومواجهات ومنافسات بين «قوى التغيير» التي تسعى إلى تعديله ومراجعته، و«قوى الأمر الواقع» التي تعمل على إبقائه.

وفي بداية عام ٢٠٢٥، تزداد مساحة عدم اليقين والمخاطر والاضطراب العالمي التي تغذيها عدة عوامل، مثل: رئاسة أمريكية جديدة تشعر بالقوة وبالرغبة في تغيير أمريكا والعالم حسب تصوراتها، والتساؤلات حول قدرة الصين على الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي مرتفع بعد الدفعة الكبيرة التي حققها في الحقب الماضية، والقلاقل السياسية في فرنسا وألمانيا وقُدرة الاقتصاد الأوروبي على استدامة التحديث وتنمية إمكاناته الإنتاجية بعد تراجعه الواضح مقارنة بالاقتصاد الأمريكي، واستمرار الحروب والتوترات السياسية في أوكرانيا والشرق الأوسط ومنطقة الإندوباسيفيك.

إذا كان ذلك هو حال العالم المتقدم، فإن عالم الجنوب من الدول النامية يشهد ظروفًا قاسية تتسم بارتفاع معدلات التضخم، وتصاعد عبء الديون، وازدياد تكلفة الاقتراض، وضعف التمويل الدولي المتاح.

وختامًا، فإن العالم يبدأ عامًا جديدًا من الأحداث غير المتوقعة، والتي عبّر عنها صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره في ختام العام الماضي بعبارة «استعدوا للأوقات غير المؤكدة». ويتطلب هذا الاستعداد من جانب الدول والمجتمعات اليقظة وفهم ما يحدث في العالم، وتوافر الرؤية الاستراتيجية لوضع هذه التطورات في سياقها، والتعرف على ما تفرضه من ضغوط أو تتيحه من فرص. ويتوقف هذا كله على القدرة الذهنية والمؤسسية على التكيف والتجديد والإبداع.



نظرة على عام قادم: أمريكا والعالم ٢٠٢٥



د. عبد المنعم سعيد

رئيس مجلس إدارة المصري اليوم، ورئيس مجلس المستشارين بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

«التوقعات» نمط من أنماط التنبؤ بالمستقبل، وهي بالتأكيد ليست محاولة لاستكشاف الغيب، بل هي عملية تبدأ من الأحداث والوقائع التي جرت خلال العام السابق وتحويلها إلى توجهات، وبعد ذلك يجري توقع ما سوف تؤول إليه بعد أن يدخل عليها الزمن وما سوف يستجد من متغيرات. والتغيير بمعدلات كمية أو نوعية أو في شكل طفرات هو الأصل في التطور وصناعة التاريخ، سواء كان في الإنسان أو في الطبيعة. وقد انقسم الفلاسفة والمفكرون حول القوى المحركة للتغيير وانتقاله من مرحلة إلى أخرى تكون أكثر تقدمًا لدى جماعة، وتأخذ الجنس البشري إلى الهاوية لدى جماعة أخرى، حيث رأى الليبراليون أن المؤسسات الديمقراطية تستجيب للتغيير، فيكون للأغلبية قوة دفع تحدد ما إذا كانت كبيرة أو صغيرة، في حين رأى الماركسيون والاشتراكيون أن آلة الانتقال تتمثل في قوى مادية مرتبطة بالإنتاج والتكنولوجيا المصاحبة تنعكس في علاقات طبقية تتصارع وتتنافس فيكون صراعها وتنافسها وقودًا دافعًا للانتقال من مرحلة إلى أخرى وأحيانا من عصر إلى آخر. أما الإصلاحيون فهم بين هذا وذاك، فقد وجدوا في الاعتدال وتقاسم الحكمة والبرجماتية نوعًا من حماية المجتمع البشري من الزلل، ودافعًا إلى ما هو معقول وعاقل. جميعهم على اختلاف وجهات النظر ابتعدوا عن مدرسة قديمة كانت ترى في الفرد المحرك للتاريخ، والآن فإن الدولة العظمى -الولايات المتحدة- غزيرة الإنتاج وكثيرة العسكر، دخلت خلال العام المنصرم ٢٠٢٤ عملية انتخابية لها جذورها التاريخية، ينتظر أن يكون للفائز فيها دونالد ترامب تأثير كبير في العالم الذي نعيش فيه خلال العام ٢٠٢٥ بدءًا من لحظة دخوله إلى البيت الأبيض.

«دونالد ترامب»

أصبح «دونالد ترامب» -الرئيس الخامس والأربعون السابق والرئيس السابع والأربعون اعتبارًا من ٢٠ يناير ٢٠٢٥- حدثًا بمفرده، وقصته سوف تروى كما كان للبارزين من الرؤساء في التاريخ الأمريكي. ولكنه بالتأكيد ليس «جورج

واشنطن» في البداية ومن تلاه من رؤساء نبعهم الثورة الأمريكية، مثل «جون آدامز» و«توماس جيفرسون» و«جيمس ماديسون»، كما أنه لن يكون «إبراهام لينكولن» الذي حمى الاتحاد الأمريكي وأعتق العبيد ومن تبعه «أوليسيس جرانت» الذي قام بعد نصره في الحرب الأهلية بعملية البناء لما دمرته الحرب، وهو ليس «وودرو ويلسون» الذي قاد أمريكا أثناء الحرب العالمية الأولى، ولا «فرانكلين روزفلت» الذي قادها بعد الحرب العالمية الثانية. هو بالتأكيد لن يعد من القادة الجمهوريين العظام مثل «دوايت أيزنهاور» الذي ختم الحرب العالمية وخاض بعدها الحرب الباردة، أو «رونالد ريجان» و«جورج بوش» الأب وكلاهما أنهى الحرب الباردة، ومن بعدهم «بيل كلينتون» الذي بدأ العولمة الأمريكية.

«ترامب» قصة أخرى أقلها عجبًا أنه الثاني في التاريخ الأمريكي بعد «جروفر كليفلاند» الديمقراطي في العقد الأخير من القرن التاسع عشر الذي عاد بعد فترة قضاها، وفترة خرج منها، لكي يكون شاهدًا على قرن خرجت فيه أمريكا من العزلة إلى العالم الفسيح. أيٌّ من ذلك لم يكن لـ «دونالد ترامب» فيه نصيب؛ ولكن نصيبه جاء من عصره الذي وجدت فيه أدوات التواصل الاجتماعي فكان سبيله «تويتر» في الفترة الأولى و«X» في الثانية؛ وفيه كانت عولمة الإنتاج والتوزيع جاذبة للصناعات إلى خارج أصولها الأمريكية والأوروبية. أما عولمة البشر فقد جاءت بالهجرات الكثيفة واللجوء العنيد وكلاهما يصطدم بالثقافة والهوية. القوي في العالم الجديد مثل الولايات المتحدة يجري «غزوه» من كافة مداخل الحدود، ويحتاج الحماية الجمركية، ولا شأن له بتحالفات مكلفة وغير عادلة في توزيع الأعباء على المشاركين فيها.

> **"شهد عام ٢٠٢٤ عملية انتخابية لها جذورها التاريخية، يُنتظر أن يكون للفائز فيها «دونالد ترامب» تأثير كبير في العالم الذي نعيش فيه خلال العام ٢٠٢٥ بدءًا من لحظة دخوله إلى البيت الأبيض."**

«ترامب» في فترته الثانية قد يكون بداية عصر جديد، أو أنه سوف يمثل بكائية على عصور مضت. حملته الانتخابية في الفترة الأولى كانت قائمة على نفي قيادات الحزب الجمهوري بسحقها بشخصيته في جانبها الأوليجاركي أو في جانبها السوقي. خصومته مع الديمقراطيين، «هيلاري كلينتون» أو «كامالا هاريس»، وضعت الليبرالية في قفص الاتهام الذي تحكم فيه جماهير عريضة. أقام الرجل حالة من الشلل العام فيما كان أيقونة انتخابات مضت ظهرت فيها قياسات الرأي العام كما لو كانت ترمومتر قياس حالات صحية تُعين الأطباء ويعيش عليها الإعلام، وفي الانتخابات ٢٠٢٤ كان سقوط المرشحة الديمقراطية «كامالا هاريس» مدويًا. وما كان سائدا عن ترامب أنه لا يمكن التنبؤ بتصرفاته وعباراته وأقواله وحركاته في المعركة الانتخابية الأولى ٢٠١٦، وظهرت كلها خلال فترته التالية من أول تشكيلة الفريق الانتقالي للسلطة، حتى خرج من البيت الأبيض دون أن يصافح رئيسا أو يسلم سلطة، وقبل أيام من الخروج كان قد أشعل النار في مبنى الكونجرس، قُدس أقداس النظام السياسي الأمريكي.

ومن عجب أنه عاد مرة أخرى مختلفا عما كان، ولديه القدرة على تكوين طاقم انتقالي فعال، ومعه اختيارات فريق الحكم الأمريكي خلال السنوات الأربع الماضية. والعالم من حقه أن يسخط على اختياراته، ولكن الجديد في الأمر أنه اختار، واتخذ القرار، ومن أتى بهم يتلاءمون تماما مع فكره، ولهم ولاء لشخصه، ولن يخرج عليه أحد منهم وينتج كتابا يعدد فيها مثالبه وأحيانا فضائحه.

نهاية الليبرالية

على كثرة الفوضى وعدم القدرة على التنبؤ في الولاية الأولى لترامب فإن الولاية الثانية مشهدها الأول لدى كثيرين من الكتاب الأمريكيين مثل «فرانسيس فوكوياما» و«ستيفن والت» هو إشهار موت سيطرة الليبرالية الأمريكية على الحياة والمجتمع والدولة والعالم. وتكسرت أقداس كثيرة وقع في مقدمتها سقوط المرأة في امتحان الرئاسة، وإذا كانت ملونة فإن أيام «أوباما» قد ولّت، ولا توجد حاجة إلى إظهار الاحترام لهذه الفئات كبشر لأنهم في النظرة «الترامبية» مجرد أدوار ووظائف وعمل ولكنها ليست قيادة أو زعامة. انتخاب «ترامب» كانت حفلة تخريج الأمريكي الذي لا يعنيه المساواة، فضلا عن المساواة التي لم يكن يبتغيها في المرأة أو يقبل بها في المتحولين والمثليين وكان يخشى الإعلان عن ذلك فخرج هذه المرة شاهرًا سيفه. عمليا فإن «ترامب» الثاني يشكل ثورة في الحقيقة للخروج على أمرين؛ الأول تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد والمجتمع إلى حدود لم يتصورها المؤسسون الأوائل للدولة الأمريكية، والذي أخذ جرعة أثناء الحرب الأهلية (١٨٦٠ - ١٨٦٥)، وارتفعت أسهمه مع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). ولكن الكساد الكبير في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين، وسياسة فرانكلين روزفيلت (١٩٣٣ - ١٩٤٥) من خلال سياسة «الصفقة الجديدة أو New Deal» وما أعقبها من الحرب العالمية الثانية وما جاء بعدها من «دولة الرفاهية» دفع الدولة والحكومة الفيدرالية قدما في اتجاه نفوذ متزايد في الحياة الأمريكية وكثيرا ما حدث ذلك من خلال الأفكار والفلسفات الليبرالية.

> رغم نفي «ترامب» تبنيه لمشروع مؤسسة «هيرتاج» الأمريكية لبرنامج عمل الرئيس خلال الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٩، والذي وضع برنامج عمل لتحقيق هذا التراجع لنفوذ واشنطن على السياسات الداخلية الأمريكية، فإنه شكل طاقمًا للعمل في إدارته من الذين قاموا بوضع المشروع وتفاصيله.

الترامبية

«ترامب» الفترة الثانية كان صريحا فيما ينتوي عمله ليكفل تراجع الدولة عن هذا النفوذ، وعودة الكثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى عاتق الولايات المكونة للاتحاد الأمريكي. ورغم أن «المرشح ترامب» أنكر كثيرًا تبنيه لمشروع مؤسسة «هيرتاج» الأمريكية لبرنامج عمل الرئيس خلال الفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٩، والذي وضع برنامج عمل لتحقيق هذا التراجع لنفوذ واشنطن على السياسات الداخلية الأمريكية، فإنه في الواقع شكل طاقما للعمل في إدارته من الذين قاموا بوضع المشروع وتفاصيله.

وصعود «دونالد ترامب» كان إيذانًا بتاريخ سياسي جديد للدولة حتى بعد مغادرته البيت الأبيض عام ٢٠٢١، فلم يعد النظام السياسي الأمريكي قائمًا على حزبين سياسيين يختلفان في مسائل اجتماعية واقتصادية، مقابل توافقهما في القضايا المتعلقة بالهوية، والرسالة الأمريكية في العالم وفي التاريخ، فقد وصل هذا التوافق إلى نهايته، وإذا تغيرت أمريكا إلى هذا الحد فإن العالم سوف يميل إلى تغيير مماثل. والعديد من منتقدي «ترامب» الجمهوريين بعد هزيمته كانوا يأملون عودة الحزب الجمهوري إلى شكله السابق، وينأى عن «ترامب» والترامبية، ويصبح بينه وبين الديمقراطيين مساحات كبيرة من التوافق، غير أن هذا الحلم سرعان ما انتهى وأصبح الحزب الجمهوري أكثر تطرفا.

لم تكن إقامة «دونالد ترامب» في البيت الأبيض لأربع سنوات ضائعة بالنسبة لحزمة من التيارات السياسية الأمريكية التي كانت موجودة على هامش الحياة السياسية الأمريكية ومعه أصبحت في قلبها. وخلال السنوات الأربع التالية تحت القيادة الديمقراطية فإن الأيديولوجية «الترامبية» انتشرت في الطبقات العاملة والأقل تعليما، والتي تركزت في الوسط والجنوب الأمريكي الذي استمرت فيه التقاليد الزراعية والتعدينية وصناعات الثورات الصناعية الأولى والثانية، وفي العموم المواطنين الأقل تعليما وثقافة مقارنة بالولايات الساحلية، حيث توجد الثورتان التكنولوجيتان الثالثة والرابعة وما نجم عنهما من شركات سرعان ما تفوقت في العلم والمعرفة والغنى المادي على ولايات القلب الأمريكي. وهذه الولايات الأخيرة أصبحت أكثر محافظة وتدينا ورفضا للهجرات الأجنبية ورغبة في عودة التقاليد القديمة التي تتناسب مع مستوياتها التعليمية قبل الجامعية. والحل «الترامبي» للتعامل مع هذه المفارقة هو تخفيض الحجم والنفوذ للحكومة الفيدرالية على الولايات، ولذا قام بتكوين «إدارة الكفاءة» الحكومية لكي تقوم بتخفيض الإنفاق الحكومي بما مقداره ٢ تريليون دولار من موازنة ٦.٧٥٠ تريليونات مع الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين وقدرهم ١١ مليونا.

الترامبية والعالم

خارجيًّا كان «ترامب» حريصًا خلال سنواته الأربع الأولى على التأكيد على ضرورة تراجع واشنطن عن تورطها في الخارج، مع الحرص من حلفائها الذين يستغلون «كرمها» ويطالبونها بحمايتهم بينما يبخلون في الإنفاق على الدفاع والقوة العسكرية. وفي هذا السياق، لم يكن «ترامب» حريصًا على فكرة «القيادة» الأمريكية للعالم، خاصة من الناحية القيمية المرتبطة بالديمقراطية وتعزيز القيم الليبرالية وحماية حقوق الإنسان التي رآها تُعمي عيون واشنطن عن أخطار الاختلاط بالعالم غير المتقدم، والمعادي بالضرورة للدولة الأمريكية. وقد جاء ذلك في وقت ظهر فيه تيار «ضد العولمة» ورموزها من أول هجرة البشر إلى حركة التجارة إلى المؤسسات التي عبرت عنها؛ حيث أصبح من غير الممكن تلاقي الأفكار اليمينية حول دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع مع أفكار العولمة. وعلى العكس فإن توجهات «اليمين» أصبحت تميل نحو الانعزال، والتقوقع داخل شرنقة الدولة القومية مع درجة كبيرة من التوجس في الدول، بما فيها تلك التي اجتمعت داخل تحالفات عابرة للحدود الوطنية. لم يمض وقت حتى بدأت هذه الاتجاهات الجديدة تأخذ أشكالا عملية ظهرت في الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي فيما عرف بالبريكسيت Brexist، وجاء انتخاب ترامب لكي يشكل ما هو أكثر من انتخاب رئيس جديد تحت راية اليمين، وإنما ظاهرة متكاملة يمكن نعتها بالأمريكسيت Amerexit.





«ترامب» الثاني يذهب بعيدًا في هذه النقطة عندما ينظر إلى خارج الولايات المتحدة، حيث لا يوجد لديه إلا انتهازية الأوروبيين، وفشل الجنوب السياسي والاقتصادي، وجنوح الآسيويين. ترامب في ذلك يعود اقتصاديا إلى الميركانتيلية في ثلاثينيات القرن العشرين عندما باتت الجمارك والإجراءات الحمائية جزءًا من نظام للفصل، وهي لا تنطبق على الأعداء وإنما أيضا على الحلفاء. والصين سوف تحظى بقدر ملموس من الحصار الاقتصادي بجمارك ورسوم كافٍ لكي تبقى بعيدة عن السوق الأمريكية، ولا توجد غضاضة في فرض الحماية إزاء أوروبا وحتى كندا والمكسيك الأعضاء في السوق الحرة لشمال أمريكا التي وقعها «ترامب» في ولايته الأولى، أما أعضاء تجمع «البريكس» العالمي الذي يطالب باستبدال الدولار كعملة دولية فإن «ترامب» سوف يفرض عليهم رسوما مقدارها ١٠٠٪.

«ترامب» الثاني لا يوجد لديه تعاطف مع أوروبا، اللهم إلا تلك التي يحكمها عناصر يمينية متشددة مثل «أوربان» في المجر، وهنا فإن أوروبا ليست الاتحاد الأوروبي، وإنما هي مجموعة من الدول التي حدث أنها واقعة في القارة الأوروبية، ولا توجد نية لدى ترامب أن يتعامل معها موحدة، وإنما يتعامل معها فرادى، ورغم علمه بالتعاطف الشعبي الأمريكي مع حلف الأطلسي فإنه يراه عبئا تُسرق فيه القدرات الأمريكية لصالح دول أسرفت في توزيع قدراتها على من ليس لهم الحق فيها.

وبكل المعايير فإن النظرة الترامبية لأوكرانيا جارحة بكل المعاني فهو يراها ضحية حماقة توسيع حلف الأطلسي، والسير في طريق حرب مع إغماض العين عن مخاطرها ونتائجها. ترامب لن يستهلك وقتا كثيرا، ولا معاونات كثيرة، من أجل أوكرانيا وإنما في حدود ضيقة سوف يستغل علاقاته الشخصية مع بوتين لكي يعطيه ما يكفي من أراضٍ يحتلها، ومع أوكرانيا سوف تبقى دولة ذات سيادة وخارج حلف الأطلسي. الغريب هنا أن ترامب لا يبدو مدركا لأبعاد القوة الصينية، ولعله يعتقد أن حرمانها من التجارة والسوق التكنولوجية الأمريكية فيه الكفاية لإفلاس خصم رئيسي. ومن الطبيعي في هذه الحالة فإنه لن يتشجع بعلاقات بعضها طيب تفرضه المسؤولية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة والصين في قضايا كونية لها علاقة بالاحتباس الحراري وقضايا البيئة المتفرعة عنها. وفي العموم فإن ترامب الثاني يكره كثيرا الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تتعامل مع هذه النوعية من القضايا. وإذا كان ترامب الأول قد شارك أحيانا في اجتماعات قمة الدول السبع أو حلف الأطلنطي أو ما شابه ذلك، فإن المرجح أنه ربما لن يحضر أيا منها. مجمع ترامب الثاني يختلف في النوع والكثافة عن سابقه، وهو ما سوف يضع أمام الشعب الأمريكي صيغة أخرى في الحكم والإدارة في الداخل والمشاركة في الخارج. وفي الشرق الأوسط فإنه أيضا ليس لديه الكثير أكثر من السعي نحو وقف إطلاق النار، وبعدها يعطي إسرائيل ما ترغب فيه من أراضٍ، وحل «اقتصادي» للقضية الفلسطينية يظنه كافيا مع قدر من الحكم الذاتي.

وختامًا، في العموم، وسواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، فإن ترامب في ولايته الثانية سوف يحاول عكس توجهات عالمية وأمريكية نحو دور كبير للدولة تحت راية «الليبرالية» والرفاهة، و«العولمة» والمسؤولية الدولية إزاء النظام الدولي وسلامة الكوكب. وردود الفعل لهذا الاتجاه المعاكس لن تكون قليلة داخليًا وخارجيًا، وهو ما يستحق المتابعة والرصد.


JAPAN

التحولات العالمية في ٢٠٢٥



أ. د. نصر محمد عارف

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يمر عام شهد من التحولات الاستراتيجية الكبرى في المنطقة العربية مثلما شهد العام المنصرم ٢٠٢٤، هذه التحولات ستكون بداية لتشكيل عالم جديد يختلف جذريًّا عن الثوابت العربية المتعارف عليها. ويتزامن مع ذلك تحولات عالمية ناتجة عن تداعيات أحداث فلسطين، وأوكرانيا، وعودة دونالد «ترامب» لحكم أمريكا في لحظة أزمة تمر بها قيادة العالم ومؤسساته الدولية، ويمر بها المجتمع الأمريكي والأوروبي على حد سواء. إن عام ٢٠٢٥ سوف يشبه عام ١٩٤٥ في مدى التغيير الذي سوف يعرفه العالم، سواء على مستوى المناطق أو على مستوى النظام الدولي.

أولًا: نهاية استراتيجية الكفاح المسلح كوسيلة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين

خلال خمسة عشر شهرا من حرب الإبادة الجماعية على غزة، والقتل اليومي في الضفة الغربية، واجتياح لبنان بعد تدمير معظم قدرات حزب الله، ثم اجتياح الأراضي السورية بعد سقوط «بشار الأسد»، ثبت بما لا يدع مجالًا للشك أنه لم يعد هناك أية ضوابط أو قيود أو محددات قانونية أو دولية يمكن أن تلجم التوحش الإسرائيلي في استخدام القوة، فالعالم الغربي في أوروبا وأمريكا صار رهينة في يد النخب التابعة لجماعات الضغط والثروة اليهودية، وأصبح لا يملك إلا مساندة إسرائيل ودعمها في جميع الأحوال. وأمام هذا الواقع الجديد، فإن المواجهة العسكرية مع إسرائيل لتحرير الأرض العربية المحتلة في فلسطين وسوريا قد وصلت نهايتها، وإن أي استراتيجية عسكرية لمواجهة إسرائيل في المستقبل ينبغي أن تكون استراتيجية دفاعية، لأنه عند الهجوم ولو الافتراضي البسيط المتخيل على إسرائيل، فإنه سوف تتحرك الدول الغربية في أوروبا وأمريكا بقضها وقضيضها، بقواتها الخاصة، وأساطيلها، وطيرانها، ومسيراتها، وأقمارها الصناعية للدفاع عن إسرائيل، لذلك ليس أمام العرب إلا إعداد العدة للدفاع، أما محاولة التحرير بالقوة العسكرية فقد أثبتت حرب غزة أنها مستحيلة، وأن نتائجها كارثية،

وأنها تنتهي باحتلال إسرائيل للمزيد من الأراضي؛ خصوصا مع وجود نخبة يمينية توراتية متطرفة، لا تعترف بالقانون الدولي، وتعمل بكل قوة لتحقيق أساطير توراتية وتلمودية في زمن الدول ذات السيادة، وتسعى مدعومة بكل القوة الأمريكية والأوروبية للتوسع على حساب دول الجوار من أجل إقامة مملكة إسرائيل التاريخية.

وفي هذه الحالة، فإنه ليس أمام العرب للتخلص من هذا السرطان الذي زرعه الغرب الاستعماري في قلب الأمة العربية إلا اعتماد استراتيجيات جديدة، وتفكير خارج الصندوق التقليدي، لا بد من اختراق ذلك الكيان الهش ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا من أجل تفكيكه من الداخل، وهذا يعني الانطلاق من موقع القوة الثقافية والحضارية والوطنية للالتحام مع الفلسطينيين داخل ذلك الكيان، واستثمار علاقات السلام وتوسيعها لتحقيق الاختراق الثقافي والاجتماعي، واسترداد اليهود ذوي الأصول العربية، والاستثمار فيهم، لتفكيك الأيديولوجية الصهيونية؛ بحيث يتحول الشعب هناك إلى يهود ليسوا صهاينة عنصريين، وهنا يمكن أن يتحقق حل الدولة الواحدة لشعبين وعرقين وأديان متعددة، في إطار من التسامح والتعايش في ظل حكم القانون، لأن حل الدولتين قد صار مجرد شعار لتخدير الفلسطينيين والعرب بينما يتم تغيير الواقع على الأرض لصالح عصابات الاستيطان الصهيونية.

ثانيًا: الاقتصاد يعيد تشكيل النظام الإقليمي العربي

يشهد العالم العربي تحولات كبرى في هياكل القوة والنفوذ فيه، فبعد أن خرجت العديد من دوله من موازين القوة السياسية والاقتصادية، وأصبحت عبئا على الأمن القومي العربي بمعناه الواسع، وبعد أن تراجع موقع الصراع العربي الإسرائيلي في الاهتمامات العربية، وأصبح الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأخيرًا صار الصراع الحمساوي الإسرائيلي لأن حكومة السلطة الفلسطينية أخرجت نفسها من هذا الصراع. بعد كل هذه التحولات الجذرية، وفي ظل الأزمات المتتالية، سواء الاقتصادية أو الصحية وتداعياتها على الشعوب العربية من حيث مستويات المعيشة، ومن حيث تلبية الاحتياجات اليومية، ومن حيث إعادة بناء أو تأهيل البنية التحتية، خصوصا في الدول التي مرت بها الفوضى الناتجة عن انتفاضات الربيع العربي. بعد ذلك صارت أوزان القوة في العالم العربي يحددها البعد الاقتصادي، وهذا بدوره أعاد تشكيل النظام الإقليمي العربي لصالح الدول التي نجحت في تكوين ثروات سيادية ناتجة عن تصدير النفط، أو عن نجاحات اقتصادية، وتجارية، وسياحية، وصناعية.



وهذا الواقع الجديد يحتاج إلى إعادة تشكيل الوعي والمدركات السياسية عند النخب والشعوب للخروج من المواريث التاريخية لأوزان القوة التي كان يحددها سابقا الحضور العسكري والسياسي، والدور الإقليمي الذي كان أيضا سياسيا وعسكريا، ولم يكن للاقتصاد فيه وزن يذكر. إن واقع العالم العربي اليوم انتقل فيه التأثير إلى الدول القادرة على الاستثمار وتمويل التنمية، والتي تمتلك صناديق سيادية يمكنها أن تدعم عملية التنمية في الدول الأخرى، وبالتحديد الإمارات والسعودية، كذلك بدأت تظهر دول نجحت في توطين الصناعات الحديثة مثل صناعة السيارات ومكونات الطائرات مثل المملكة المغربية. هذه الحقيقة الجيواقتصادية ستعيد تشكيل الحقائق الجيوسياسية وبصورة طبيعية وتلقائية، وبدون أية أساطير، أو مواريث تاريخية للأدوار التي صنعتها ظروف تاريخية مختلفة، وفي كل الأحوال ستتحول التفاعلات العربية إلى علاقات ثنائية، ويتراجع بصورة كبيرة العمل الجماعي العربي، وبذلك تنتهي فكرة النظام الإقليمي العربي، الذي لم يبقَ منه إلا الصورة الرمزية التي لا تحقق الكثير من التأثير في الواقع.

ثالثًا: سقوط شرعية ما كان يعرف بالشرعية الدولية

مثلت حرب الإبادة الجماعية في غزة التي جاوزت الخمسة عشر شهرا لحظة تاريخية فارقة في تاريخ ما يعرف بالشرعية الدولية؛ إذ تخلت الدول التي تقود العالم عن كل المعايير والضوابط القانونية، وكذلك تجاهلت كل القيم الإنسانية، ووقفت إلى جانب التوحش الصهيوني الذي لا يجد له سندا أو مسوغا في أي دين، أو قانون، أو أعراف إنسانية، والذي يعيد البشرية إلى قانون الغاب؛ حيث التمتع بالقتل، والرغبة في إفناء الخصم، والتدمير من أجل المتعة في إيذاء الخصم، والهجوم على المستشفيات التي من أجل حمايتها نشأت منظمات دولية منذ الحروب الصليبية؛ كان آخرها منظمة الصليب الأحمر الدولي.

كل ذلك خلق حالة في الوعي الجمعي الإنساني في مختلف أنحاء العالم تسقط الشرعية عن كل مؤسسات الشرعية الدولية، وساهم في صناعة هذه الحالة وسائل التواصل الاجتماعي التي تجاوزت كل حراس البوابات في الإعلام التقليدي الذي كانت تتحكم فيه رؤوس الأموال الصهيونية طوال القرن العشرين.

ومع مجيء الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» والخطاب السياسي الذي يعيد البشرية إلى ما قبل ظهور القانون الدولي والمنظمات الدولية، وإعلانه العزم على إعادة احتلال قناة بنما، وضم كندا وجزيرة جرينلاند التابعة للدنمارك، كل ذلك سوف يقود إلى القضاء نهائيا على فكرة الشرعية الدولية، ومن المتوقع أنه خلال عام ٢٠٢٥ سوف تتم تسوية الأزمة الأوكرانية بضم بعض مناطقها إلى روسيا، وهذا سوف يعطي الرئيس الأمريكي ذريعة لتنفيذ تهديداته تجاه كندا والدنمارك وبنما. والعالم مقبل على إعادة تشكيل على أسس جديدة سوف تستفيد منها دولة الاحتلال العنصري إسرائيل في التوسع على حساب بقايا فلسطين وسوريا ولبنان.

رابعًا: مع توسع «بريكس» مركز العالم ينتقل شرقًا وجنوبًا

مثلت مجموعة بريكس بعد توسعها وضمها للعديد من الدول في آسيا وإفريقيا بداية جديدة لانتقال مركز الثقل الاقتصادي من الغرب والشمال إلى الشرق والجنوب، بحيث تعود حركة التجارة الدولية إلى الشرق كمركز للصناعة والسلع الضرورية التي يحتاجها باقي العالم كما كان الحال قبل ظهور الثورة الصناعية في أوروبا. فعلى الرغم من احتفاظ الولايات المتحدة بمكانتها باعتبارها الاقتصاد الأكبر في العالم، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي ٢٨,٧٨ تريليون دولار في عام ٢٠٢٤، حيث يرتكز اقتصادها على الهيمنة على التقدم التكنولوجي، والإنفاق الاستهلاكي القوي، وجاءت الصين في المرتبة الثانية بإجمالي ناتج محلي بلغ

١٨,٥٤ تريليون دولار، إلا أن ذلك لا يعكس موازين القوة الاقتصادية الحقيقية، فقد بلغ الفائض في الميزان التجاري الصيني لنفس العام ٢٠٢٤ حوالي تريليون دولار، بينما بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي لنفس السنة حوالي تريليون دولار كذلك.

ومع انضمام كل من مصر والسعودية والإمارات وإيران وإثيوبيا إلى مجموعة بريكس، واحتمال انضمام دول أخرى العام القادم فإن مجموعة بريكس سوف تتفوق على مجموعة العشرين من حيث القوة الاقتصادية. ومع بداية الحرب الاقتصادية بين أمريكا والصين في عهد الرئيس «ترامب» سوف يشهد العالم تحولات كبرى تقود إلى تقوية وتوثيق مؤسسات مجموعة بريكس، وتعميق التحالف بين الصين وروسيا، وزيادة الاستثمارات الصينية في دول الجنوب، خصوصا إفريقيا وأمريكا اللاتينية، كل ذلك سوف يسهم في انتقال القوة الاقتصادية إلى الشرق والجنوب، ومعها سوف ينتقل تدريجيًّا الثقل السياسي والدور الدولي.

خامسًا: عودة إفريقيا لبؤرة التنافس الدولي بين لاعبين جدد

مع التغيرات التي حدثت في دول الساحل؛ مالي وبوركينافاسو والنيجر، ومع وصول رئيس شاب لحكم السنغال، والحرب الدائرة في السودان التي سوف تترك آثارها على تشاد، وإفريقيا الوسطى، مع كل ذلك سوف تشهد إفريقيا تحررا من الهيمنة الأوروبية والأمريكية، أي الخروج من ربقة الاستعمار القديم والجديد، والقدرة على التحكم في الثروات الوطنية بعيدًا عن احتكارات الشركات الدولية التابعة للمستعمر السابق، أو ورثته في الولايات المتحدة الأمريكية. وهنا سوف تدخل قوى جديدة للتنافس على الموارد الطبيعية في إفريقيا أهمها روسيا والصين.

وهذا التحول سوف يقود إلى أنماط جديدة من التنافس لن تقف عند المنافسة الاقتصادية الشريفة. فبعد أن جاءت الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينافاسو والنيجر بقيادات جديدة تستلهم نماذج التحرر الوطني التاريخية في القارة السمراء، وترفع شعارات التحرر من القوى الاستعمارية، وبعد أن جاءت الانتخابات في السنغال برئيس من نفس التوجه، لا يمكن التوقع أن العالم الغربي في أوروبا وأمريكا سوف يقف مكتوف الأيدي، والوسيلة الأقرب للتوظيف هي جماعات الإرهاب والعنف المبرر دينيًّا مثل: بوكو حرام وداعش وغيرهما، وسوف يتم الاستثمار في توظيف هذه الجماعات لإحداث قلاقل في دولها، مثلما حدث هذا الشهر في محاولة الهجوم على القصر الرئاسي في تشاد. كذلك قد يلجأ الغرب أيضا التي دعم انقلابات عسكرية مضادة تأتي بقيادات تحافظ على مصالح الغرب، خصوصا بعد أن ضعفت القوة العسكرية الروسية في إفريقيا مع نهاية مجموعة فاجنر، ومع فشل الصين في تأسيس قوة عسكرية مشابهة لفاجنر في إفريقيا، كل ذلك سوف يشعل الصراع على إفريقيا، وسوف يأخذ هذا الصراع أشكالا عديدة تشبه كثيرا مع حدث في السودان طوال العامين الماضيين.

وختامًا، فإننا أمام تشكل جديد للنظام الدولي ومؤسساته، وكذلك أمام تغيرات كبيرة في الأوزان النسبية للفاعلين الدوليين الكبار، خصوصا مع قدوم الرئيس الأمريكي «ترامب» الذي سوف يضعف إلى حد بعيد حلف الناتو، وكذلك نحن أمام إعادة تشكيل للنظام الإقليمي العربي، وكل ذلك يحتاج إلى فكر سياسي جديد، وإلى سياسات تستوعب التغيرات القادمة، وتُعِد العدة لمواجهة تحدياتها، والاستفادة من الفرص التي تتيحها.



العالـــم فـــي عـــــام ٢٠٢٥

1 "تـرامـــب" وإمكانيـــة عقـد الصفقـات

• ستصبـح الـروابـــط بيـن واشنطـــن والصيـــن وروسيـــا وكوريـا الشماليـة وأوروبـــا أكثـــر وضوحًا عـن العـام السابـق.

• قد يشهـد عام ٢٠٢٥ تفاهمات بين واشنطن وموسكو.

2 غيـاب اليقيـن بشأن آسيـا والمحيـط الهـادئ

• مـن غيـر الواضـح ما إذا كـــان "ترامـب" سينفذ تهديـده بفرض رسوم جمركيـة إضافيـة على الـواردات الصينية، أم أنه سيحـاول عقد صفقة كبـــرى مـــع الصيـــن.

• توقعـات بأن تشهد كوريـــا الجنوبيـــة اضطرابـات محلية، مع تصاعـد عـــدوان كـوريـا الشماليـــة.

3 تنظيم العمل بالذكاء الاصطناعي ليصبح أكثر عدالة

• تطويـــر آليـات الحوكمـــة العالميـة للذكـــاء الاصطناعـي، مع انعقاد قمـة باريـس للذكـــاء الاصطناعـي فـي فبرايـــر ٢٠٢٥.

• تصاعـــد اهتمـام الـدول الناميـة بالذكاء الاصطناعـي سينعكس في استضافـة روانـــدا، في أبريـــل ٢٠٢٥، لقمة حـــول الـــدور العالمـي لإفريقيـــا فـــي مجـــال الذكاء الاصطناعـــي.

4 ارتفاع معدلات التضخم العالمي

• قـد تـــؤدي السياســة المالية التوسعيـة لترامـــب وترحيل المهاجرين إلى تضخم أمريكي متجدد.

5 مستقبل أوروبا يتحدد بالانتخابات الألمانية

• من المرجح أن تعيد انتخابات البوندستاج الألمانية في ٢٣ فبراير تشكيل السياسة الأوروبية في عام ٢٠٢٥.

• من المتوقع إصدار ورقة بيضاء بشأن الدفاع من قِبل المفوضيـة الأوروبيـة، لتمهيـد الطريـق نحو نهج أكثـر تنسيقًـــا وتكامـــلاً للأمـــن الأوروبـــي.

6 حان الوقت للاستعداد للجائحة القادمة

• من غيـر الواضـح ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق عالمي لتعزيز التعاون الدولي بشأن الأوبئة أم لا.

• من المرجح إقدام المزيد من البلدان على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الأمن الصحي.

7 مستقبل الثغرات الأمنية والدفاعية

• تزايد حدة الصراعات العالمية في الشرق الأوسط وأوكرانيا والسودان.

• استئناف أجندة الرئيس "ترامب" "أمريكا أولا" في عام ٢٠٢٥ قد تقلص التزامات الدفاع العالمية لواشنطن.

• مواجهة بريطانيـا والاتحاد الأوروبـي وحلف شمال الأطلسي اختبارًا حاسمًا لقدرتهم التكيف مع بيئة أمنية معاديـــة على نحو متزايـد.

• تنامي دور بريطانيا داخل حلف شمال الأطلسي، مع ترجيح إبرام ميثاق دفاعي بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي كوسيلة لتعزيـــز تحالفهما.

8 الشرق الأوسط ومزيد من عدم الاستقرار

- تركيز استراتيجية "ترامب" الإقليمية على تعزيز أمن إسرائيل، واحتواء إيران، مع فرض قواعد جديدة للمفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني.
- ترجيح قيام واشنطن بدفع سبل التوصل إلى اتفاقية تطبيع سعودي- إسرائيلي.

9 تنامي الدور البريطاني على الصعيد الدولي

- تركيز بريطانيا على موازنة علاقتها مع الولايات المتحدة وأوروبا.
- إيلاء مزيد من الاهتمام لدور بريطانيا في تحقيق الأمن الأوروبي.

10 إفريقيا والبحث عن فرصة في قمة العشرين

- تعظيم صوت إفريقيا على الساحة العالمية في عام ٢٠٢٥ مع تولي جنوب إفريقيا رئاسة قمة العشرين.
- ستكون الانتخابات في ملاوي في سبتمبر وتنزانيا وكوت ديفوار في أكتوبر ٢٠٢٥ اختبارات حاسمة للديمقراطية.

11 عام ٢٠٢٥ هو عام النجاح أو الفشل بالنسبة لأوكرانيا

- إعادة انتخاب "ترامب" من شأنه إلى تجميد الصراع بدلاً من حله، مع الضغط على أوكرانيا للقبول بالخسارة.
- تراجع المانحين الغربيين، والانتصار الروسي الجزئي، يشكلان التهديد الأعظم لأوكرانيا.

12 مؤتمر الأطراف الثلاثين في البرازيل سيكون محوريًا

- تصاعد التحديات بشأن العمل المناخي في عام ٢٠٢٥، مع ضعف الإجماع حول اتفاقية باريس في ظل عودة "ترامب".
- التنوع البيولوجي سيكون محور اهتمام رئاسة البرازيل للمؤتمر.

13 مستقبل القانون الدولي والاتفاقات الدولية

- من المتوقع تراجع "ترامب" عن الالتزامات متعددة الأطراف للولايات المتحدة، مثل اتفاقية باريس للمناخ.
- سوف تصدر محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بشأن التزامات الدول المتعلقة بالمناخ في عام ٢٠٢٥.

Source:https://www.chathamhouse.org/publications/the-world-today/2024-12/world-2025#asia-and-the-pacific



مستقبل النظام العالمي

- تحولات عالمية مرتقبة ٢٠٢٥: عنف أقل.. توتر أكثر
- مستقبل التحولات العالمية في الفكر الاستراتيجي العسكري (التحول إلى الحرب الهجينة)
- مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأوروبا
- مستقبل التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط في ظل ولاية ترامب الثانية
- ترامب ٢,٠ ومستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا
- آفاق العلاقات الإفريقية-الأمريكية في إدارة «ترامب» الثانية
- توجهات ترامب ومستقبل الهيمنة الأمريكية العالمية
- إلى أين يتجه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في عام ٢٠٢٥؟
- مستقبل سباق النفوذ الروسي/ الأوروبي في منطقة البلقان
- الشراكة الثلاثية: الصين وروسيا وكوريا الشمالية
- دور المنظمات الدولية في عالم متعدد الأقطاب (حرب غزة نموذجًا)
- الأمم المتحدة.. ثمانون عامًا من أجل الناس والكوكب وتاريخ جديد لم يُكتب بعد
- الأمم المتحدة في مفترق طرق: هل يقود الإصلاح إلى نظام عالمي جديد؟
- الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن الدولي ضرورة وحتمية دولية
- عمليات حفظ السلام: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل
- مستقبل الصراع العالمي على مناطق المشاع

تحولات عالمية مرتقبة ٢٠٢٥: عنف أقل.. توتر أكثر



د. جمال عبد الجواد

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يبدو العالم في عام ٢٠٢٥ على موعد مع لقاء بين عناصر قديمة وأخرى جديدة. العناصر القديمة تشمل الاتجاهات الرئيسة في النظام الدولي، والتي لا يبدو أنها ستشهد تغيرات ذات شأن خلال العام الجديد. وهناك أيضًا الصراعات المسلحة التي تفجرت خلال الأعوام القليلة الماضية، والتي قد تكون مرشحة لتطورات ذات شأن هذا العام. وعلى الجانب الآخر هناك عناصر جديدة أهمها وصول الرئيس «ترامب» إلى البيت الأبيض، وما يجلبه معه من سياسة أمريكية جديدة في اتجاهات متعددة، فالولايات المتحدة هي الدولة الأقوى في العالم، ورئيسها هو أقوى فرد على سطح الكوكب. والرئيس «ترامب» هو شخصية غير نمطية مثيرة للجدل، له آراء قوية حادة، وله الكثير من الأنصار المتحمسين في الولايات المتحدة، والذين انتخبوه بأغلبية كبيرة، لكن ليس له سوى قليل من المعجبين خارج بلاده، بما يجسد الحالة الدولية الراهنة، حيث تبدو الولايات المتحدة في جفوة مع كثيرين في العالم، بسبب اختلاف الرؤى والتفضيلات السائدة داخل أمريكا وخارجها.

ورئاسة «دونالد ترامب» هي الحدث الأهم في العام الجديد، والسياسات التي تم انتخاب الرئيس «ترامب» على أساسها مختلفة نوعيًا عن السياسات التي تم تطبيقها من جانب حكومات أمريكية متعاقبة لعقود. لقد جرت تجربة الرئيس «ترامب» قبل ذلك لمدة أربع سنوات لم تكن سهلة بالمرة، وها هو يعود إلى السلطة بشكل أقوى وأكثر ثقة من فترة رئاسته الأولى. والرئيس «ترامب» هذه المرة يبدو محاطًا بفريق أكثر انسجامًا من الناحية الأيديولوجية، وأكثر إخلاصًا للرئيس من الفريق الذي جمعه على عجل في المرة السابقة. وهذه المرة يبدو الأمر مختلفًا بما يبشر بسياسة أمريكية أكثر تشددًا، وأكثر تماسكًا، وأقوى أثرًا.

محصلة التفاعل بين العناصر القديمة والجديدة على المشهد الدولي سوف تشكل المشهد الدولي في العام الجديد، كما يلي بيانه.



إدارة صعود الصين

أهم العناصر القديمة هي الاتجاهات الرئيسة الحاكمة للتفاعلات والتغيرات على المستوى الدولي، والتي بدأت منذ عدة سنوات، ولا تزال تمارس فعلها، وأهمها صعود الصين، والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لمنع تقدم الصين نحو موقع القمة في النظام الدولي. وتتضمن هذه الجهود قيودًا تجارية، وتقييد نقل التكنولوجيا المتقدمة، بالإضافة إلى تسريع عملية بناء وتحديث القدرات العسكرية. ستتواصل هذه الاتجاهات في العام الجديد، باعتبارها تجسيدًا للعملية الهيكلية الأهم في النظام الدولي، والمتمثلة في إدارة صعود الصين، وما إذا كان ممكنًا وقف صعود الصين، أو إبطائه، وما إذا كان ممكنًا تحقيق ذلك بشكل سلمي، كامل أو جزئي.

الاستمرار والتغير في التحالفات الأمريكية

ينتاب الغموض سياسة الولايات المتحدة تجاه حلفائها الدوليين، فقد بنت الولايات المتحدة منذ زمن الحرب الباردة شبكة تحالفات دولية واسعة حول العالم، خاصة في أوروبا والمحيط الهادئ، وقد تم تعزيز هذه الشبكة بتحالفات إضافية تمت إضافتها خلال السنوات الأخيرة. ولحلفاء الولايات المتحدة دور مهم في إنجاح سياسة موازنة الصين في آسيا والمحيط الهادئ، وموازنة روسيا في القارة الأوروبية. غير أن للرئيس «ترامب» آراء فريدة مميزة إزاء هذه التحالفات، فخلال رئاسته الأولى وأيضًا أثناء الحملة الانتخابية، عبّر بشكل متكرر عن انتقاده لمواقف الحلفاء الذين يستغلون الولايات المتحدة عبر رفضهم تحمُّل نصيب عادل في تكاليف الدفاع، وتحميل الولايات المتحدة القسم الأكبر من العبء، وأيضًا تحقيقهم لفائض تجاري كبير في علاقاتهم مع الولايات المتحدة. ويطلب الرئيس «ترامب» من حلفاء واشنطن زيادة نفقات الدفاع، وزيادة الواردات من الولايات المتحدة، مهددًا بامتناع واشنطن عن الوفاء بالتزاماتها الدفاعية تجاه الحلفاء.

والمرجح هو أن تشهد علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها قدرًا من التوتر نتيجة لسياسة الرئيس «ترامب». غير أن علاقات التحالف بين دول أوروبا والمحيط الهادئ والولايات المتحدة لها أهمية قصوى لأطرافها، خاصة الأطراف غير الأمريكية، الأمر الذي يدفع باتجاه الحفاظ على بقاء هذه التحالفات رغم التوتر الذي قد تتعرض له.

والتهديد المتكرر من جانب الرئيس «ترامب» بإعادة النظر في التزامات واشنطن تجاه حلفائها ليس بالأمر الهين الذي يتعامل معه حلفاء أمريكا بخفة، خاصة أن الأمر لا يتعلق فقط بالرئيس «ترامب»، وإنما بتيار سياسي هو الأكبر في الولايات المتحدة، يمثله ويقوده الرئيس «ترامب»، بما يعني أن المشاعر السلبية الأمريكية تجاه الحلفاء أكبر من أن تكون قضية شخصية تتعلق بالرئيس «ترامب»، وبما يدعو حلفاء الولايات المتحدة للتحوط إزاء تغيرات طويلة المدى وجذرية في علاقة واشنطن بحلفائها في أوروبا والمحيط الهادئ. وسوف تظهر آثار هذه التغيرات في شكل سياسات دفاع جديدة أقل اعتمادًا على واشنطن في المنطقتين.

> "المشاعر السلبية الأمريكية تجاه الحلفاء أكبر من أن تكون قضية شخصية تتعلق بالرئيس «ترامب»، ويدعو ذلك حلفاء الولايات المتحدة للتحوط إزاء تغيرات طويلة المدى وجذرية في علاقة واشنطن بحلفائها في أوروبا والمحيط الهادئ."

تخفيض مستوى العنف في الصراعات الدولية

الحروب التي بدأت في الأعوام القليلة السابقة هي أهم العناصر القديمة التي ستنتقل معنا إلى العام الجديد. وينطبق هذا بشكل خاص على الحرب في أوكرانيا، وحروب الشرق الأوسط الجارية في دائرة مركزها دولة إسرائيل. لقد وصلت هذه الصراعات إلى درجة من النضج بما يرشحها للدخول في مرحلة تخفيض التصعيد، وقد لا يكون الحل النهائي لهذا الصراعات ممكنًا في القريب، لكن الإرهاق الذي لحق بالأطراف ذات الصلة بهذه الصراعات، واستنفاد الأغراض التي يمكن للعنف أن يحققها، كل هذا يرشح هذه الصراعات لخفض التصعيد.

والحرب الأوكرانية هي أهم هذه الأزمات، فقد بيّنت تطورات الأعوام الثلاثة السابقة الحدود التي لا يمكن للطرفين المتحاربين الذهاب إلى ما وراءها؛ فروسيا بإمكانها السيطرة على أقاليم شرق أوكرانيا ذات الأغلبية من العرقية الروسية، لكنها لا تستطيع احتلال كامل أوكرانيا وإسقاط نظام الحكم في كييف، واستبداله بآخر موالٍ لموسكو. أوكرانيا على الجانب الآخر، بإمكانها حماية نظامها السياسي، وتكبيد الروس خسائر فادحة، لكن لا يمكنها إنهاء سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم التي تسيطر عليها منذ ٢٠١٤، أو أقاليم شرق أوكرانيا التي بدأ التمرد الانفصالي فيها، بتشجيع ودعم من روسيا، متزامنًا مع سيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، قبل أن يتم توسيعه أثناء الحرب الراهنة التي بدأت عام ٢٠٢٢.

لقد تحدث الرئيس «ترامب» مرارًا عن قدرته على إنهاء الحرب في أوكرانيا خلال فترة قصيرة. والأرجح أن الولايات المتحدة بقيادته سوف تكف عن تقديم الدعم بالمال والمعدات والتكنولوجيا العسكرية لأوكرانيا، وأن دول أوروبا لن تكون قادرة على تعويض نقص الدعم الأمريكي، وأنه سوف يكون على

أوكرانيا توظيف ما تبقى لديها من مخزونات السلاح للتوصل إلى أفضل صيغة لإنهاء الحرب. والتوصل إلى صيغة لإنهاء الحرب لن يكون سهلًا، لكن مواصلة الحرب هو أمر فقد مغزاه بشكل كامل، وربما كان من الأسهل وقف القتال دون اتفاق سلام نهائي يحسم كل القضايا الخلافية.

والموقف في صراعات الشرق الأوسط أكثر تعقيدًا منه في أوكرانيا. لقد تم إضعاف محور المقاومة، بمكوناته الفلسطينية واللبنانية، إلى درجة تمنعهما من مواصلة القتال، وإن كانت العناصر المحفزة لتجدد أعمال المقاومة لا تزال قائمة، وإن استغرق ذلك بعض الوقت. لكن الأهم الآن هو مصير برنامج التسلح النووي الإيراني. لقد خسرت إيران الكثير بعد حرمانها من أذرعها في المنطقة، أيضًا فإن إيران تعاني من صدمة انكشاف أمنها في مواجهة العدو الإسرائيلي، وهذه الظروف تشجع البعض في إيران على الإسراع بامتلاك سلاح نووي يردع أعداء إيران، ويعوض خسارة شركائها في لبنان وسوريا وفلسطين. وفي نفس الوقت فإن إيران مكشوفة أمنيًا ودفاعيًا تتيح فرصة نادرة لتوجيه ضربة قاصمة لمنشآتها النووية، ومنعها من التحول إلى دولة نووية، هذه قد تكون فرصة، لكنها أيضًا مغامرة محفوفة بالمخاطر قد تجدد وتوسع نطاق العنف في الشرق الأوسط إلى مستويات غير مسبوقة. والمؤكد هو أن إسرائيل تحاول تجنيد الولايات المتحدة للاشتراك معها في ضرب المنشآت النووية الإيرانية. غير أن الشائع عن الرئيس «ترامب» هو أنه لا يريد توريط بلاه في حروب، فهو يعتبر أن الحرب هي خيار الفاشلين في عقد صفقات، وهذا ما لا يليق به، وهو الأفضل في عقد الصفقات. وبين الضغوط من أجل ضرب إيران، والفرص المحدودة لعقد اتفاق جديد يجمد البرنامج النووي الإيراني، سيدور الكثير من الجدل والجهد في العام القادم.

> "الأرجح أن الولايات المتحدة بقيادة «ترامب» سوف تكف عن تقديم الدعم بالمال والمعدات والتكنولوجيا العسكرية لأوكرانيا، وأنه سوف يكون على أوكرانيا توظيف ما تبقى لديها من مخزونات السلاح للتوصل إلى أفضل صيغة لإنهاء الحرب."

سياسات جديدة للطاقة والبيئة

سيجلب الرئيس الأمريكي الجديد معه سياسات جديدة للطاقة والبيئة. وللرئيس «ترامب» موقف واضح مؤيد لإزالة القيود التي تعترض عمليات التنقيب والإنتاج للوقود الأحفوري. والولايات المتحدة هي المنتج الأول للنفط والغاز في العالم، وسيكون من الممكن تعزيز هذه المكانة خلال فترة وجود الرئيس «ترامب» في السلطة. وتبين المؤشرات أيضًا أن الرئيس «ترامب» سيسعى لحصول الولايات المتحدة على نصيب أكبر من صادرات الطاقة الأحفورية في السوق العالمي، وقد حذر الرئيس «ترامب» الحلفاء من الدول الأوروبية من أنه سيكون عليهم دفع رسوم جمركية أعلى على منتجاتهم الداخلة إلى السوق الأمريكي ما لم يرفعوا من وارداتهم من منتجات الطاقة الأمريكية.

وترتبط زيادة إنتاج وصادرات منتجات الطاقة الأحفورية الأمريكية بتعديل كبير في سياسات البيئة ومحاربة التغير المناخي الأمريكية. ويشمل ذلك القيود المفروضة للحد من الانبعاثات، كما يشمل أيضًا السياسات التشجيعية التي تبنتها الإدارة السابقة لتحفيز بحث وتطوير منتجات الطاقة النظيفة. وعالميًّا سوف تترك هذه التحولات أثرًا كبيرًا على الجهود الدولية للحد من التغير المناخي، فالولايات المتحدة هي ثاني أكبر مصدر للانبعاثات الكربونية، وتخليها عن السياسات الفعالة في هذا المجال سوف يمثل انتكاسة كبيرة لجهود العالم للحد من التغير المناخي. فمن ناحية ستشجع السياسات الأمريكية المتشككين في التغير المناخي في أنحاء العالم المختلفة على التصرف بحرية أكبر والتخلي عن حذرهم في هذا المجال، وفي نفس الوقت فإن الدول المتمسكة بأهداف الحد من الانبعاثات سيكون عليها تحمُّل نصيب وتكلفة أكبر لمواصلة السعي لتحقيق الأهداف المتفق عليها. وسيكون من الصعب تعويض التراجع الناتج عن الموقف الأمريكي الجديد، والمرجح هو تأخر العالم عن تحقيق مستهدفاته في مجال مكافحة التغير المناخي لوقت لاحق.

> "تعرض حلفاء الولايات المتحدة لضغوط الرئيس الأمريكي، مع زيادة احتمال تعرضهم لخذلان الحليف الأمريكي في وقت ما، عوامل تدفع حلفاء الولايات المتحدة لإعادة صياغة استراتيجيات دفاعية أكثر استقلالًا، وعقد تحالفات أمنية لا تكون الولايات المتحدة طرفًا رئيسًا فيها."

تغير سياسة التحالفات الأمريكية

للرئيس «ترامب» طريقة خاصة في النظر إلى التحالفات التي تعقدها الولايات المتحدة مع دول أخرى. وتوحي طريقة تفكير الرئيس «ترامب» أن الولايات المتحدة يمكنها أن تعتمد على نفسها بشكل كامل، وأن حلفاء الولايات المتحدة يكلفونها أكثر مما يفيدونها، فحلفاء أمريكا يتحالفون معها سعيًا للحصول على مكاسب أمنية أو اقتصادية، خاصة أن الولايات المتحدة تتعامل مع الحلفاء بكرم، يسمح لهم باستغلال الولايات المتحدة، فيحصلون على مزايا أمنية دون تحمُّل تكلفتها، لأن الولايات المتحدة مستعدة لتحمل كل التكلفة، أو أغلبها بشكل غير عادل. وهذه هي نظرة الرئيس «ترامب» لحلفاء الولايات المتحدة.

ومن غير الواضح ما الأثر الذي تمارسه الدوائر المحيطة بالرئيس الأمريكي في هذا الخصوص، وما إذا كان المحيطون به يشاركونه آراءه في هذا الموضوع شديد الحساسية، وما إذا كانوا سيعززون هذه الآراء، أم سيتولون عقلنة هذه الرؤية للنظام الدولي والسياسة الخارجية والحلفاء. وفي أفضل الظروف سيتمكن مستشارو الرئيس من منع اتخاذ قرارات تتسبب في تقويض تحالفات مهمة للولايات المتحدة. غير أن تعرض حلفاء الولايات المتحدة لضغوط الرئيس الأمريكي، وزيادة احتمال تعرضهم لخذلان الحليف الأمريكي في وقت ما، هذه العوامل تدفع حلفاء الولايات المتحدة لإعادة صياغة استراتيجيات دفاعية أكثر استقلالًا وأكثر اعتمادًا على الذات، وعقد تحالفات أمنية لا تكون الولايات المتحدة طرفًا رئيسًا فيها. ولا تسمح القدرات الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة بتجاوزها بشكل كامل

في شؤون الدفاع والأمن، لذا فإنها ستظل تلعب دورًا مهمًّا في الاستراتيجيات الدفاعية للحلفاء، لكن هذا الدور سيصبح أقل موثوقية، وستظهر إلى جانبه خطط وسيناريوهات بديلة حتى لو لم تكن متبلورة بشكل كامل.

تغيرات في أوروبا

كما أتت الانتخابات الأمريكية بالرئيس «ترامب»، بكل ما يعد به من تغيرات عميقة في السياسة الأمريكية، فإن أوروبا أيضًا مرشحة لأن تشهد تغييرات كبرى، خاصة في علاقتها بالانتخابات الألمانية المقررة في فبراير ٢٠٢٥. وتشير التقديرات إلى عودة مرجحة للحزب الديمقراطي المسيحي إلى الحكم. وقد تغير الحزب كثيرًا عما كان عليه عندما كانت السيدة «أنجيلا ميركل» في موقع القيادة، عندما كان التوافق الفرنسي الألماني، وأولوية الاتحاد الأوربي يمثلان حجر الزاوية في السياسة الأوروبية لألمانيا. والتيارات الصاعدة في الحزب الديمقراطي المسيحي لديها رأي آخر في هذه القضايا، فهي لا تمانع في فك الشراكة طويلة الأمد مع فرنسا، وتفضل صيغة أوروبية متعددة النطاقات، بحيث تكون معدلات التقدم نحو التكامل بين دول القارة متعددة، بما لا يسمح للدول المترددة في إبطاء التكامل الأوروبي.

وتتمثل رؤية الاتجاه الأقوى داخل أوساط الحزب المرشح للفوز في الانتخابات الألمانية القادمة في العمل بشكل لصيق مع الدول الأوروبية ذات التوجهات المتشابهة، بدلًا من تمكين المترددين من الدول الأوروبية من ممارسة حق النقض بما يعطل طموحات الدول الأكثر استعدادًا للتقدم السريع على طريق التكامل. والأرجح أن هذا التغير السياسي الكبير لن يمر بغير مقاومة، ودون إثارة التوتر في كيان الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، التي تم بناؤها على قواعد التوافق وبناء الإجماع، حتى في الحالات التي يحسم فيها التصويت الجدل الدائر بين الدول. وهذه التغيرات التي تعد بها القيادات الصاعدة في ألمانيا سوف تكون ذات أثر عميق على سياسات الاتحاد الأوروبي.

وختامًا، فقد نال العالَم نصيب كبير من العنف خلال الأعوام القليلة الماضية، ولم يعد لدى أطراف الصراعات الرئيسيين شهية للمزيد من العنف، غير أن الحد من العنف لا يعني الاقتراب من حل لصراعات العالم الرئيسة، وهي في أغلبها نتيجة لعوامل هيكلية عميقة. والأرجح هو أن تتواصل التوترات، وربما تزيد وتيرتها، لكن ستكون هناك كوابح تمنع تحول التوترات إلى صراعات عنيفة.



مستقبل التحولات العالمية في الفكر الاستراتيجي العسكري (التحول إلى الحرب الهجينة)



لواء طيار أ.ح دكتور/ هشام الحلبي

مستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا

رغم أن الإنسان يكره الحرب فإن الطبيعة البشرية والتفاعلات المختلفة بين الدول والثقافات والحضارات تفرز العديد من تضارب المصالح؛ مما قد يؤدي بدوره إلى الحرب، وتعد الحرب من الظواهر المعقدة التي تحتاج عمقًا كبيرًا في الدراسة والتحليل؛ لأنها تتعلق بالتفاعلات بين البشر كأفراد وجماعات ودول، وتتأثر وتتبدل أدواتها ووسائلها بمتغيرات كثيرة، وقد عبّر المفكر الاستراتيجي الألماني «كارل فون كلاوزويتز» Carl von Clausewitz [١] بأنه لا يمكن تقييم الحرب بمعيار واحد، ولا توجد وسيلة واحدة يمكن بها التفوق على الآخرين، ولكن يجب الاعتماد على الأساليب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالإضافة للعسكرية، وكلها معرضة للتغير المستمر[٢]، وبالتالي فإن كل عصر له نوعه الخاص من الحرب، وظروفه المحددة، وأفكاره الخاصة.

ولا يمكن لدولة عبر تاريخها أن تتجنب الحرب بشكل كامل، فقد تلجأ إليها، أو يستهدفها العدو، لذا من الأهمية دراسة التطور في أشكال الحروب والصراعات، وكما ذكر القائد والمفكر العسكري الصيني «صن تزو» Sun Tzu[٣] فإن «دراسة فن الحرب لها أهمية حيوية للدولة، فهي مسألة حياة أو موت، وبمثابة الطريق إلى بر الأمان أو إلى الخراب، لذا فهو موضوع يستحق البحث والتحري، ولا يمكن بأي حال تجاهله» [٤]، ولا يمكن أن يتم التخطيط والتنفيذ للحرب بشكل مستقل عن القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وتتداخل وتتكامل هذه القوى من خلال فكر استراتيجي متكامل يشكل استراتيجية الدولة.

إن الأهداف التي يتبناها المتحاربون والموارد التي يستخدمونها تحكمها عوامل متعددة، ويجب أن تتوافق أيضًا مع روح العصر وطبيعته، وفي هذا العصر تتوسع استراتيجيات الحروب لتشمل بالإضافة إلى الأساليب العسكرية، أساليب أخرى غير عسكرية، وتمزج بينها وتستخدمها بطرق قد تجعلها تتفوق



على الوسائل العسكرية التقليدية، ويؤدي ذلك لظهور عاملين مهمين؛ هما: زيادة وتنامي المناطق الرمادية والضبابية في الحرب، واتساع مسرح العمليات بشكل كبير.

وفي ضوء ما سبق، يتطور الفكر العسكري الاستراتيجي للحرب ليجعلها تشمل كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية بالإضافة للعسكرية، ويتسع فيها الصراع ليشمل كل أقاليم الدولة، بل ويمتد إلى خارجها ليشمل دوائر أمنها القومي، وحلفاءها ومؤيديها، ويظهر هنا مصطلح مهم، وهو الحرب الهجينة (Hybrid Warfare)، والتي تتلاشى فيها بشكل منهجي الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلام، وغالبًا يمتد تأثيرها إلى الأمن الدولي، وتجمع الحرب الهجينة بين الأساليب التقليدية، والتي تتضمن العمليات العسكرية بكافة أشكالها ومستوياتها، وأيضًا الحرب غير التقليدية متضمنة الجماعات المسلحة والفاعلين من غير الدول، والحرب السيبرانية، وكافة الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا فمن الأهمية دراسة كل هذه العوامل للتنبؤ بالتطور في أشكال الحروب، وذلك لبناء استراتيجيات لمواجهتها على أساس صحيح من التنبؤ العلمي في ظل هذا الشكل المعقد والمتطور لها.

مفهوم الحرب الهجينة

تنطوي هذه الحرب على خلط أساليب ووسائل مختلفة، ودمج أساليب نظامية وغير نظامية وإجرامية مع الإرهاب والتكنولوجيات المتطورة، يؤدي هذا التنوع في الوسائل والطرق إلى تأثيرات فاعلة لهذا الشكل من الحرب، كما أن المزج بين أساليب الحروب المختلفة يؤدي إلى التعقيد الكبير، والذي يعمل على زيادة حدة التهديد[٥]، وتعتبر الصراعات الهجينة ذات طيف كامل من الأبعاد المادية والأيديولوجية ضد الدولة المستهدفة، وذلك من خلال التوسع العسكري في الحرب بالوكالة، والهجمات السيبرانية، والعمليات النفسية، والتخريب، والابتزاز الاقتصادي[٦]، لتعمل على خلق صراع أوسع نطاقا من أجل السيطرة على جبهتها الداخلية، وحشد المجتمع الدولي ضدها، وذلك لإعادة تشكيلها بما يحقق أهداف الدولة المخططة[٧].

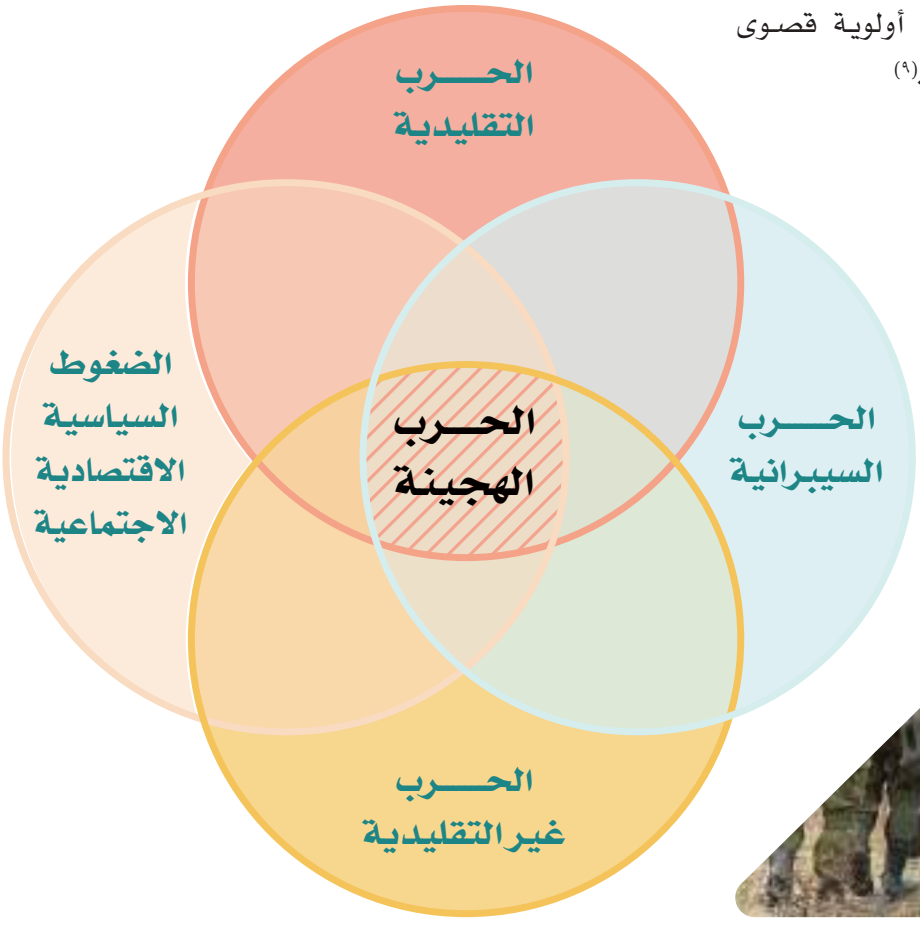
تعريف الحرب الهجينة

لا يوجد تعريف موحد للحرب الهجينة، ولكن تتفق التعريفات على التداخل الكبير بين أساليبها وأدواتها، وأنها تمزج بين الحروب التقليدية، والحروب غير التقليدية، والحروب السيبرانية، وتستخدم فيها القوات المسلحة النظامية والجماعات المسلحة، ومن أبرز هذه التعريفات الآتي:

❖ **تعريف القوات المسلحة الأمريكية للحرب الهجينة:** عرّفت قيادة القوات المشتركة الأمريكية الحرب الهجينة بأنها «استراتيجية عسكرية تمزج بين الحروب النظامية، والحروب غير النظامية، والحروب السيبرانية، والتخريب والأنشطة الإرهابية والإجرامية، وتستخدم فيها أيضا العمليات النفسية، والتجسس، وحشد الأقليات المذهبية والعرقية، ويتلاشى فيها التمييز بين الحرب والسلام».[٨]

❖ **تعريف حلف شمال الأطلسي للحرب الهجينة:** هي الحرب التي تجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية السرية والعلنية، وأيضًا الهجمات السيبرانية، والعمليات النفسية والضغوط الاقتصادية، وتستخدم فيها القوات المسلحة النظامية، والجماعات المسلحة غير النظامية، وتتلاشى فيها الخطوط الفاصلة بين الحرب والسلام. والاستعداد لمواجهة التهديدات الهجينة والتصدي لها والرد عليها، سواء كانت من جهات حكومية أو غير حكومية، يمثل أولوية قصوى بالنسبة لحلف شمال الأطلسي.[٩]

في ضوء ما سبق، فإن أنسب تعريف للحرب الهجينة هي أنها تتكون من دمج غير نمطي للأساليب القتالية التقليدية وغير التقليدية والسيبرانية، واستخدام مختلف أشكال القتال والوسائل الإلكترونية لتحقيق النتائج الاستراتيجية المخططة، ولا تخضع هذه الحرب لشكل معين أو قواعد ثابتة، ابتداء من التخطيط والقيادة والسيطرة ووصولًا للعمليات المنفذة، لذلك فإنه يصعب التنبؤ بشكل واضح بكل حرب هجينة؛ نظرًا لأن انتقاء الأساليب القتالية التقليدية وغير التقليدية والسيبرانية ومزجها معًا يتم بصورة غير نمطية تختلف من حالة إلى أخرى، ويتطلب ذلك ضرورة الفهم الدقيق لكل تطور وتحديث في كافة أشكال الحروب (التقليدية وغير التقليدية والسيبرانية.. إلخ)؛ حيث تمزج الحرب الهجينة بينهم، ويوضح الشكل التالي تصورًا للحرب الهجينة. [١٠]





التهديدات الهجينة

تعتبر التهديدات الهجينة من أعقد التهديدات التي تواجهها الدول، وتعرف بأنها «استخدام مزيج من الوسائل أو الأنشطة التقليدية وغير النظامية والإرهابية والإجرامية في وقت واحد، وقد يكون التهديد من دول أو فاعلين من غير الدول أو مزيج بينهما»[١١]، وتنفذ التهديدات الهجينة بصورة منسقة ومتزامنة، وتستهدف بشكل متعمد نقاط الضعف داخل الدولة، وتحاول إضعاف نقاط القوة، مستخدمة مجموعة واسعة من الوسائل المتنوعة للتأثير على مراكز صنع القرار على المستوى المحلي في كل مؤسسات الدولة، وفي محيطها الإقليمي وأيضًا على المستوى الدولي.

أهم خصائص الحرب الهجينة

- تبدأ الحرب الهجينة غالبًا في وقت السلم بدون إعلان للحرب، ويختلف مزج الأساليب والآليات باختلاف مراكز الثقل في الدولة المستهدفة.
- اتساع مسرح العمليات ليشمل كل أقاليم الدولة المستهدفة (بري وبحري وجوي بالإضافة للفضاء السيبراني)، ولا يوجد نمط ثابت في تنفيذ الهجمات متزامنة أو متتالية، وكذا التصعيد الأفقي والرأسي لأعمال القتال.
- استهداف القوة العسكرية والاقتصادية؛ خاصة البنية التحتية المدنية، والقدرات التكنولوجية للدولة المستهدفة، بالإضافة إلى استخدام العمليات النفسية لتقسيم المجتمع وتقويض وحدته، وجعل القرار السياسي للتوفيق بين مكوناته صعبا.
- الاستخدام المكثف للأسلحة التكنولوجية عالية الدقة، والروبوتات، والأسلحة ذاتية التوجيه، خاصة في العمليات الخاصة، وتنفيذ الهجمات الإرهابية السيبرانية بواسطة دول أو فاعلين من غير الدول أو أفراد أو كل ذلك.
- تتسم العمليات العسكرية بالمناورة العالية بواسطة مقاتلين محترفين، واستخدام المدنيين المسلحين (أفراد - جماعات إرهابية / متطرفة - فاعلين من غير الدول)، والدعم السياسي الإقليمي والدولي للجماعات الإرهابية والمتطرفة وتوفير ملاذات آمنة لها.
- خلق بيئة معقدة من التهديدات ضد الدولة المستهدفة لنشر فوضى خاضعة للسيطرة من الدولة المعتدية (مفهوم الفوضى الخلاقة بأساليب جديدة)، خاصة أنه حتى الآن لا توجد استراتيجيات واضحة ناجحة لمواجهة الحرب الهجينة، ولكن ما نراه مجموعة من الاجتهادات والنظريات لم يتم اختبارها بشكل متكامل.[١٢]
- الارتباط بين مسارح العمليات وبعضها؛ لمحاولة امتلاك أوراق ضغط سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية في دوائر الصراع المختلفة للتأثير على القرارات الاستراتيجية للدولة، دون النظر للعوامل القانونية والإنسانية.
- تجاهل القانون الدولي، خاصة مع التوسع في الحرب بالوكالة باستخدام الجماعات المسلحة، وصعوبة الوصول للمنفذين، نظرا للتغير المستمر لأسماء وولاءات هذه الجماعات.

وختامًا، تعد الحروب الهجينة من التهديدات الرئيسة التي تواجهها الدول، نظرًا لعدم وضوح الحدود الفاصلة بين أشكال الحروب المختلفة المكونة لها، واستخدام وسائل متعددة لتقويض أسس الدولة، خاصة أن النظريات السائدة لم تعد قادرة على تفسير واستيعاب التحولات السريعة في أشكال الحروب، ومن الأهمية أن يصبح الاستعداد لمواجهة التهديدات الهجينة والتصدي لها والرد عليها أولوية قصوى لدول العالم من خلال فكر استراتيجي استباقي مرن وغير نمطي لفهم متغيراتها، لذلك تعتبر دراسة التغير في أشكال الحروب والصراعات والعوامل المؤثرة عليها والمصاحبة لها بصورة مباشرة وغير مباشرة هو الأساس الصحيح الذي يبني استراتيجيات المواجهة.



الهوامش والمراجع

(١) كارل فون كلاوزويتز (Carl von Clausewitz) هو قائد ومؤرخ عسكري، ولد سنة ١٧٨٠ في مدينة ماجدبورج الألمانية، وتوفي عام ١٨٣١.

(٢) كارل فون كلاوزويتز، عن الحرب، ترجمة سليم شاكر الإمام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧، ص ١٧.

(٣) سن تزو (Sun Tzu) ولد في عام ٥٥١ قبل الميلاد، وتوفي عام ٤٩٦ قبل الميلاد، هو قائد صيني وخبير عسكري وفيلسوف، ذاع صيته بسبب عبقريته العسكرية التي اشتهر بها، وكتب مجموعة من المقالات العسكرية الاستراتيجية، حملت اسم كتاب فن الحرب.

(٤) سن تزو، فن الحرب، ترجمة ربيع مفتاح، وكالة الصحافة العربية، القاهرة، ص٢٣.

(5) James N. Mattis and Frank Hoffman, “Future Warfare: The Rise of Hybrid Wars,” Proceedings, November 2005.

https://www.usni.org/magazines/proceedings/2005/november/future-warfare-rise-hybrid-wars (19 December 2024)

(6) Sean Monaghan, Countering Hybrid Warfare, UK Ministry of Defense (MOD)’s Development, Concepts and Doctrine Centre (DCDC),2019, p3

(7) McCuen, Hybrid Wars, Military Review, March- April 2008, p 108

(8) The Evolution of Hybrid Warfare: Implications for Strategy and the Military Profession, USA Army War College, USA, 25 August 2021, p2.

(9) NATO’s response to hybrid threats, North Atlantic Treaty Organization, 21 Jun. 2022

https://www.nato.int/cps/en/natohq/topics_156338.htm (18 December 2024)

(١٠) إعداد الكاتب.

(11) LIEUTENANT COLONEL JUAN JOSE TERRADOS, Spanish Air Force, Former Joint Targeting Subject Matter Expert, NATO Joint Warfare Centre,2019, p 45.

(12) Bowdish, Randall G, “Military strategy: Theory and concepts”, 2013,. ETD collection for University of Nebraska-Lincoln. AAI3567952.

https://digitalcommons.unl.edu/dissertations/AAI3567952 (December 2024)



مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وأوروبا



السفير/ رخا أحمد حسن

عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية وعضو الجمعية المصرية للأمم المتحدة

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بصفة عامة على أساس أنها قوة عظمى عالمية لها مصالح في مختلف مناطق العالم، وفي إطار يجمع بين المنافسة والمواجهة أحيانا مع القوى الدولية الأخرى مثل روسيا والصين وبعض القوى الصاعدة بدرجات أقل. وتستند هذه السياسة إلى القوى الذاتية، والحلفاء والأصدقاء، ومن بينهم الدول الأوروبية، خاصة أعضاء حلف الناتو، وعدد من دول الشرق الأوسط، وفي مقدمتها إسرائيل وتركيا، ودول الخليج العربية ومصر بدرجة معينة.

وقد طرأ على السياسة الخارجية الأمريكية في العقدين الأخيرين بعض التراجع في بعض المناطق، وكان ذلك واضحا خلال فترتي حكم الرئيس «أوباما» (٢٠٠٩ - ٢٠١٦)، وأكثر وضوحا في الفترة الأولى لرئاسة «ترامب» (٢٠١٧ - ٢٠٢٠)، سواء بتخفيض الوجود العسكري الأمريكي، مثلما حدث في العراق ثم أفغانستان بالاتفاق مع طالبان في عهد «ترامب» والتنفيذ في عهد «بايدن»، وبمطالبة الدول التي تعتمد على الحماية أو التأمين الأمريكي بالتكفل بالنفقات، وهو ما سبق أن طالب به «ترامب» دول الناتو ودول الخليج العربية، وبرز في المساهمات العسكرية والاقتصادية المباشرة للدول الأوروبية في الحرب الأوكرانية مع روسيا.

ووراء هذه المواقف حقيقة الأوضاع الاقتصادية الأمريكية، فرغم أن الاقتصاد الأمريكي في المرتبة الأولى عالميا، ويليه الاقتصاد الصيني، فإن نقطة الضعف الخطيرة ضخامة الديون الخارجية الأمريكية، والتي بلغت قيمتها في عام ٢٠٢٤ نحو ٣٤ تريليون دولار أمريكي، وهي في تزايد كل فترة رئاسية، فقد زادت أثناء رئاسة «ترامب» الأولى بنحو ٧,٨ تريليونات دولار أمريكي، وفي عهد «بايدن» بنحو ٣ تريليونات دولار. بينما إجمالي ديون الصين الخارجية في عام ٢٠٢٤ نحو ٣٥٠ مليار دولار أمريكي فقط ويبلغ الاحتياطي النقدي الصيني عام



٢٠٢٤ نحو ٣,٣ تريليونات دولار أمريكي، وهو أكبر احتياطي نقدي في العالم. وتغطي الولايات المتحدة احتياجاتها النقدية بالطباعة الورقية للدولار دون غطاء منذ فك الارتباط بالغطاء الذهبي، معتمدة على أن الدولار الأمريكي ما يزال العملة النقدية الأولى دوليا، ولكن دون غطاء قوي.

لذا فضلت القوى الفاعلة من اليمين الأمريكي والأغلبية اختيار رجل الأعمال «دونالد ترامب»، بأغلبية ساحقة، وبأغلبية للحزب الجمهوري في الكونجرس بمجلسيه في انتخابات ٥ نوفمبر٢٠٢٤، وذلك أملا في أن يتمكن وفريقه اليميني، خلال السنوات الأربع القادمة، من تحقيق تحسن نسبي في الاقتصاد الأمريكي الغارق في الديون الخارجية.

إن هذه الخلفية تلقي الضوء على حقيقة وعود وتهديدات الرئيس الأمريكي «ترامب»، من وعده أن يجعل أمريكا عظيمة وقوية، ورفع شعار «أمريكا أولا»، وهو شعار يعني تغليب العزلة النسبية، ومنع الهجرة غير الشرعية، واللجوء إلى الحماية الجمركية، وإنذار تجمع البريكس بفرض جمارك تبلغ ١٠٠٪ على صادراته إلى الولايات المتحدة الأمريكية إذا أصدر عملة خاصة به بديلة للدولار الأمريكي، وهو إنذار يعبر عن مخاوف أكثر مما يشير إلى قوة، ويتجاهل مبدأ المعاملة بالمثل بفرض جمارك على الصادرات الأمريكية الذي يضر بالاقتصاد والمواطن الأمريكي أكثر مما يفيده، ويحدث ارتباكا في التجارة والاقتصاد الدولي. كما أعلن «ترامب» عن الاتجاه لإعادة هيكلة الأجهزة الإدارية الاتحادية وتخفيض الأفراد والنفقات، وشكل هيئة استشارية لهذا الغرض برئاسة رجلي الأعمال «إيلون ماسك» و«فيفيك راماسوامي».

وتوجد مصالح استراتيجية أمريكية في الشرق الأوسط تلقى اهتماما خاصا في السياسة الخارجية الأمريكية، سواء كانت الإدارة الأمريكية ديمقراطية أو جمهورية، ويكون الاختلاف بينهما في أسلوب التناول والمعالجة، ووفقا للتطورات المتغيرة في المنطقة. وأهم هذه المصالح الأمريكية:

١. حماية ورعاية إسرائيل، الذراع الأمريكية والغربية في المنطقة، ودعمها عسكريا واقتصاديا وسياسيا.

٢. الممرات التجارية في الخليج والبحر الأحمر وقناة السويس، والخطوط الجوية، بحكم الموقع الاستراتيجي للشرق الأوسط على خريطة العالم، والذي يمثل معبرا بين القارات.

٣. الطاقة من بترول وغاز، والمكانة المتقدمة للإنتاج والتصدير، خاصة للدول الأوروبية، واتضاح أنه لن يمكن استبدالها للبترول والغاز في المستقبل المنظور. كما تتمتع المنطقة بإمكانيات كبيرة للغاية لإنتاج الطاقة النظيفة.

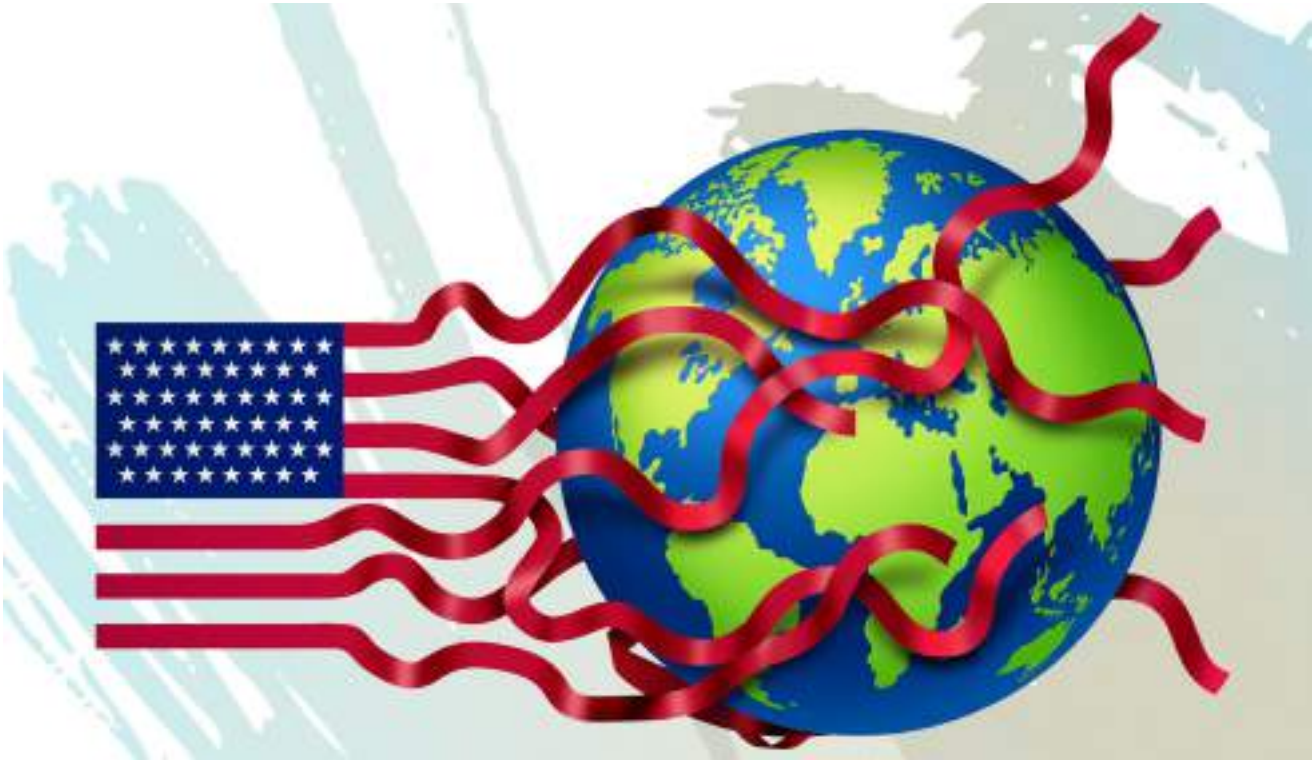
٤. المصالح الأمريكية التجارية والاقتصادية والاستثمارية في الدول المنتجة للبترول والغاز بكثافة، وفي الدول الأخرى، ومواجهة منافسة قوية من الصين وروسيا، وحتى من الحلفاء الأوروبيين.

٥. المنافسة على مراكز القوى وكسب الحلفاء والأصدقاء مع الصين وروسيا وتوفيرها بدائل لاحتياجات دول الشرق الأوسط الاقتصادية والاستثمارية والعسكرية.

ويتوقع خلال السنوات الأربع القادمة لرئاسة «ترامب»، وفريقه اليميني المتفق معه في الاتجاهات والآراء والصداقة، أن يكون تركيز السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط على الجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتجارية في ظل الأوضاع الاقتصادية الأمريكية، والسعي لتحقيق أقصى مكاسب ممكنة، سواء في تغطية تكاليف القواعد العسكرية الأمريكية لديها، أو إقناعها، بصورة أو بأخرى، بشراء المزيد من الأسلحة الأمريكية.

ويتوقع أن تعمل إدارة الرئيس «ترامب» على إعادة ترتيب العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة على ضوء تحقيق ما كانت تسعى إليه واشنطن وإسرائيل من إضعاف أذرع إيران في المنطقة، سواء في قطاع غزة أو جنوب لبنان، وقيام إسرائيل بقصقصة أجنحة حزب الله وإخراج ميليشياته من سوريا. وقيام الفصائل المسلحة في سوريا بإسقاط نظام الأسد، بدعم وتخطيط تركي أمريكي إسرائيلي، وبتوافق مع روسيا وإيران على إسقاط نظام «الأسد»، وعلى الإبقاء على مصالح هذه الأطراف في سوريا بدرجات متفاوتة، وتخلي واشنطن عن مطالب أكراد سوريا في حكم ذاتي مقابل تصدر تركيا وفصائل السنة المتطرفة المشهد في سوريا للحد من النفوذ الشيعي الإيراني، ومنح هيئة تحرير الشام مكانة في النظام السوري الجديد والاتجاه القوي لرفع اسمها من القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، والإبقاء على القواعد العسكرية الروسية وترك أمرها للسلطات السورية بعد إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، ولن يكون لروسيا نفس النفوذ السابق في عهد نظام «الأسد».

ولا يخفى أن ترك إسرائيل تدمر الأسلحة والجيش السوري لتأمين نفسها مستقبلا ومنع مرور الأسلحة لحزب الله في لبنان، والاستيلاء على مزيد من الأراضي السورية في المنطقة المعزولة والقنيطرة وجبل الشيخ وريف دمشق، أمر بالغ الخطورة؛ لأنه يتوافق مع قول «ترامب» بأن إسرائيل صغيرة الحجم وأنه سيساعد على تكبيرها، كما يمثل ذلك خطرا كبيرا على مستقبل



غزة والضفة الغربية وضم أراضٍ منها لإسرائيل. وينتظر أن يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور في إعادة إعمار سوريا، وإعادة تأهيل جيشها وتسليحه بعد ما أصابه من تدمير وتفكك، وأن تتولى تركيا هذه المهمة على أساس أنها هي التي أهلت ووجهت الفصائل المسلحة لإسقاط نظام الأسد.

وقد وعد الرئيس «ترامب» بوقف الحرب وتحقيق السلام في الشرق الأوسط فور تسلمه مقاليد السلطة في ٢٠ يناير ٢٠٢٥. وثمة فرق كبير بين وقف القتال وتحقيق السلام الحقيقي، وتوجد أمثلة على ذلك في الأزمة الليبية، والأزمة اليمنية، فقد تحقق فيهما وقف القتال، إلا أنه لم تحل الأزمة ولم يتم التوصل إلى تسويات سلمية تضمن الأمن والاستقرار والتنمية. ومن ثمّ، فقد تتبع إدارة «ترامب» أسلوب إدارة الأزمات دون حلها حلا جذريا، والهدف تخفيف الأعباء الأمريكية وتحقيق ما يمكن من مكاسب سياسية واقتصادية لواشنطن وإسرائيل.

وقد سبق أن طرح «ترامب» في فترة رئاسته الأولى مبادرة السلام والازدهار، أو صفقة القرن لحل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل. وقد رُفضت فلسطينيًا وعربيًا؛ لأنها لم تكن حلا سياسيا يحقق الاستقلال والسيادة للدولة الفلسطينية، بل كانت حلا اقتصاديا مبنيا على الأفكار التي سبق أن طرحها «نتنياهو». ويتوقع أن يطور «ترامب» صفقة القرن ببعض التعديلات وإعادة طرحها من جديد. ويتعين الأخذ في الاعتبار دائما أن إدارة «ترامب» لن تقدم إلا الحلول التي تخدم إسرائيل بالدرجة الأولى ويُطلب من الفلسطينيين تقديم التنازلات. وقد يعمل «ترامب» على حل القضية الفلسطينية بطريقته لتحقيق أمله الذي أعلن عنه بأن يحصل على جائزة نوبل للسلام.

> **"الموقف الأمريكي من إيران أمامه أحد اختيارين، إما الاستمرار في المواجهة وفرض العقوبات القصوى، وإما التجاوب مع رغبة إيران في تحسين العلاقات مع واشنطن والتفاوض على تعديلات في الاتفاق النووي."**

وإزاء ما يجري في المنطقة من تطورات متلاحقة، فإن الموقف الأمريكي من إيران أمامه أحد اختيارين، إما الاستمرار في المواجهة وفرض العقوبات القصوى، وإما التجاوب مع رغبة إيران في تحسين العلاقات مع واشنطن والتفاوض على تعديلات في الاتفاق النووي. وقد ترى إدارة «ترامب» أن في تحسين العلاقات مع إيران مكاسب اقتصادية وتجارية واستثمارية للجانب الأمريكي، وهذا يتطلب التنسيق مع دول الخليج العربية ومع إسرائيل.

ويتوقع استمرار العلاقات المصرية الأمريكية بنفس الإيقاع الذي كانت عليه خلال إدارة «بايدن»، والتعاون المشترك في المجالات المختلفة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والعلمية وغيرها دون زيادات ملموسة. كما يستمر الوجود الأمريكي في العراق لطمأنته بعدم عودة داعش نتيجة تغيير النظام السوري، وإذا تحسنت العلاقات الأمريكية الإيرانية، فقد تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية المباشرة في العراق في عدة مجالات.



وثمة قلق أوروبي من توجهات ومواقف الرئيس «ترامب»، سواء بتبنيه سياسات اقتصادية وتجارية حمائية وإعلائه المصالح الأمريكية مهما ألحق ذلك أضرارا باقتصادات الدول الأوروبية وحركة التجارة العالمية، ويرى الأوروبيون أنه إذا طبق الحماية الجمركية على الواردات الأمريكية من الصين وكندا والدول الأوروبية، فإن الضرر سيعم على الجميع، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي.

وقد هدد «ترامب» من جديد بالانسحاب من حلف الناتو إذا لم تتحمل الدول الأعضاء نصيبها العادل من نفقات الحلف. وهذه وسيلة للضغط عليها؛ لأنه يعلم أن الدول الأوروبية، خاصة ألمانيا والدول التي ليس لديها أسلحة نووية، في حاجة ماسة إلى مظلة حلف الناتو النووية لتحقيق التوازن والأمان في مواجهة القوات الروسية، وتحسبا لأية مخاطر كما حدث في الحرب على أوكرانيا.

كما أن وعْد «ترامب» بإنهاء الحرب وتحقيق السلام في أوكرانيا لن يتحقق إلا بقبول أوكرانيا تقديم تنازلات عن مساحات كبيرة من أراضيها التي استولت عليها القوات الروسية منذ فبراير ٢٠٢٢، خاصة أن «ترامب» يتفق مع الرئيس «بوتين» أن هذه أراضٍ أصلا روسية. وقد بدأ «ترامب» في ممارسة الضغوط على الرئيس الأوكراني «زيلينسكي» بإعلان أنه سيخفض المساعدات لأوكرانيا. وقد يتم التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق مفاوضات تستمر لعدة سنوات قادمة، وهذا يقتضي التنسيق مع الدول الأوروبية التي تتحسب بشدة لنتائج خروج روسيا من الحرب الأوكرانية منتصرة.

ويلاحظ أن شعار جعل أمريكا قوة عظيمة تقود العالم يتعارض مع شعار «أمريكا أولًا»، ويتعارض مع مطالبة الحلفاء بأن يتكفلوا بتكاليف حمايتهم، ويتعارض مع سياسة الحماية الجمركية للاقتصاد الأمريكي، ولا يتفق مع اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية من بعد الغزو الأمريكي للعراق على الحلفاء من الدول والقوى الفاعلة من غير الدول للقيام بالأعمال العسكرية تحقيقا لأهداف أمريكية والاكتفاء بتقديم الدعم العسكري والسياسي، ويعد إسقاط نظام «بشار الأسد» في سوريا عن طريق فصائل مسلحة تقودها جبهة تحرير الشام خير مثال لذلك ودليلا على اتباع المعايير المزدوجة.

وختامًا، فإن المتغيرات في موازين القوى الدولية، مع حالة الانهاك التي يعانيها الاقتصاد الأمريكي، ستجعل توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة القادمة متجهة نحو تحقيق حالة من الهدوء في الشرق الأوسط لتخفيض النفقات العسكرية وإتاحة فرص اقتصادية وتجارية، وعدم التمادي في ممارسة الضغوط على الدول الأوروبية إلا في حدود معينة، حتى لا تتجه إلى تنفيذ فكرتها في إقامة قوات عسكرية أوروبية خاصة موازية أو مستقلة عن الناتو.


MAKE AMERICA
GREAT AGAIN
Z

مستقبل التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط في ظل ولاية ترامب الثانية



اللواء الدكتور/ ناصر الهاجري

خبير في الشؤون السياسية والأمنية

منذ نهاية الحرب الباردة، ظل الشرق الأوسط منطقة استراتيجية رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى مدار العقود الماضية، تعاملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مع تحديات المنطقة، بما يتماشى مع أولويات مثل تأمين إمدادات النفط، وتعزيز الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، ولم تكن السياسات الأمريكية متسقة تمامًا، بل تباينت وفقًا للرؤى والأجندات المختلفة لكل إدارة.

وفي ظل إعادة انتخاب «دونالد ترامب» لولاية ثانية، يُتوقع أن تتبع الولايات المتحدة نهجًا يتسم بالاستمرارية في بعض الملفات والتغيير في أخرى، وكانت سياسة ترامب خلال ولايته الأولى قائمة على مبدأ «أمريكا أولا»، وهو ما ترجم إلى قرارات جريئة مثل الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، والضغط الاقتصادي والعسكري على طهران، ودعم اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل ودول عربية، وفي المقابل اتسمت سياساته بتقليص التدخلات العسكرية المباشرة، مع التركيز على حماية المصالح الاقتصادية والأمنية.

فالفترة المقبلة قد تكون محورية في إعادة صياغة الدور الأمريكي في المنطقة، فبينما تُثار تساؤلات حول قدرة إدارة «ترامب» على تحقيق توازن بين الانسحاب التدريجي من النزاعات الإقليمية وضمان نفوذها الاستراتيجي، تحمل هذه المرحلة تحديات وفرصًا جديدة، وستعتمد النتائج بشكل كبير على قدرة الولايات المتحدة على التكيف مع تعقيدات المنطقة، ومواجهة النفوذ المتصاعد لقوى أخرى مثل روسيا والصين، إضافة إلى إدارة العلاقات مع الحلفاء التقليديين في الخليج وإسرائيل.

مراجعة السياسة في الولاية الأولى

تميزت الولاية الأولى لدونالد ترامب بسياسة خارجية أثارت جدلا واسعا، خصوصا تجاه الشرق الأوسط، وانسحب من الاتفاق النووي الإيراني الذي

أبرم في عهد «أوباما»، وأعاد فرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران، مما زاد من حدة التوترات في المنطقة، كما اعتمد «ترامب» سياسة تطبيعية عززت العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، حيث تمكن من التوسط في «اتفاقيات أبراهام» التي شملت الإمارات والبحرين ولاحقا دولا أخرى، معتبرًا إياها إنجازًا كبيرًا لإدارته، ومع ذلك، وُجهت إليه انتقادات بتبنيه نهجًا قصير المدى تجاه قضايا الشرق الأوسط، متجاهلًا التعقيدات التاريخية والجيوسياسية للمنطقة، وركزت سياسته على الضغط الاقتصادي والعسكري بدلا من الحلول الدبلوماسية الشاملة، مما أثار تساؤلات حول استدامة هذه السياسات، وقد أثرت هذه الاستراتيجية على استقرار المنطقة، حيث زادت من الاستقطاب بين الدول العربية وإيران، بينما لم تُعالج جذور الصراعات المستمرة.

الأولويات المحتملة في الولاية الثانية

الملف الإيراني: يُتوقع أن يستمر «دونالد ترامب» في تطبيق سياسة «الضغط الأقصى» على إيران، مع التركيز على فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية واستهداف قطاعات حيوية للاقتصاد الإيراني، قد تترافق هذه العقوبات مع تحركات عسكرية محدودة، تهدف إلى تقويض البرنامج النووي الإيراني أو الحد من نفوذ طهران المتزايد في الشرق الأوسط، لا سيما في سوريا والعراق واليمن.

> "يُتوقع أن يستمر «دونالد ترامب» في تطبيق سياسة «الضغط الأقصى» على إيران، مع التركيز على فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية واستهداف قطاعات حيوية للاقتصاد الإيراني، وقد تترافق هذه العقوبات مع تحركات عسكرية محدودة."

ومع ذلك، فإن هذا النهج يحمل مخاطر كبيرة، حيث قد يؤدي إلى تصعيد التوترات الإقليمية ووضع الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع إيران أو وكلائها في المنطقة، ومثل هذه المواجهة قد تُشعل صراعات جديدة وتؤدي إلى زعزعة استقرار دول الخليج وتعطيل إمدادات الطاقة العالمية، وعلى الرغم من أن سياسة الضغط الأقصى تهدف إلى إرغام إيران على تقديم تنازلات، فإنها قد تُعزز الموقف المتشدد داخل القيادة الإيرانية، مما يُعقّد إمكانية الوصول إلى حل دبلوماسي طويل الأمد.

تعزيز العلاقات مع إسرائيل: في عهد «ترامب»، وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى مستويات غير مسبوقة من التقارب، حيث قدّم دعما مطلقا للسياسات الإسرائيلية، بما في ذلك الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، ومن المتوقع أن يعزز «ترامب» في ولايته الثانية هذا التحالف، عبر دعم التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس، وربما تقديم مبادرات إضافية لتشجيع دول عربية وإسلامية جديدة على الانضمام إلى «اتفاقيات أبراهام»، مما يعزز مكانة إسرائيل الإقليمية. ومع ذلك، فإن هذا النهج قد يؤدي إلى تهميش القضية الفلسطينية بشكل أكبر، مع غياب أي خطوات

ملموسة نحو حل الدولتين، ومثل هذا التحول قد يُفاقم التوترات الشعبية في المنطقة، ويزيد من السخط العربي والإسلامي تجاه السياسات الأمريكية، كما قد يؤثر هذا التوجه سلبا على الاستقرار الإقليمي، حيث يشعر الفلسطينيون بمزيد من العزلة والتجاهل الدولي لقضيتهم، مما قد يُحفز موجات جديدة من المقاومة والتصعيد.

مكافحة الإرهاب: في عهد «ترامب»، تراجعت مكافحة الإرهاب كأولوية مقارنة بالإدارات السابقة، لكنها ظلت جزءًا من الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يواصل «ترامب» اعتماده على ضربات دقيقة ومحددة تستهدف قادة ومواقع الجماعات المتطرفة مثل داعش والقاعدة. ويتماشى هذا النهج مع سياسته العامة التي تسعى إلى تقليص التورط العسكري الأمريكي في الخارج، بما في ذلك خفض الوجود العسكري في الشرق الأوسط، ويهدف «ترامب» من خلال ذلك إلى الوفاء بتعهده بإنهاء «الحروب اللانهائية» التي استنزفت الموارد الأمريكية لعقود. ومع ذلك، فإن هذا التوجه قد يُعرض المنطقة لخطر عودة ظهور الجماعات الإرهابية في فراغ أمني محتمل، خاصةً إذا لم تُعزز جهود الدول المحلية في مواجهة الإرهاب، كما قد يؤدي الانسحاب الأمريكي إلى تقليص قدرة واشنطن على التأثير المباشر في ديناميكيات الأمن الإقليمي وموازين القوى التي تعتمد بشكل كبير على الدعم الأمريكي.

> **"من المتوقع أن يواصل «ترامب» اعتماده على ضربات دقيقة ومحددة تستهدف قادة ومواقع الجماعات المتطرفة مثل داعش والقاعدة. ويتماشى هذا النهج مع سياسته العامة التي تسعى إلى تقليص التورط العسكري الأمريكي في الخارج، بما في ذلك خفض الوجود العسكري في الشرق الأوسط."**

تقليل التواجد العسكري: تميزت سياسة «ترامب» في الشرق الأوسط بالسعي لتقليل التواجد العسكري الأمريكي، مستندا إلى رؤيته الرافضة للحروب الطويلة التي لا تحقق مكاسب ملموسة، وخلال ولايته الأولى أعلن مرارًا عن خطط لتقليص القوات الأمريكية في العراق وسوريا، مبررًا ذلك برغبته في حماية المصالح الأمريكية الحيوية، مثل أمن موارد النفط، مع تقليل التكاليف البشرية والمالية. ومن المتوقع أن يواصل هذا النهج، مع زيادة الاعتماد على الشركاء المحليين مثل السعودية والإمارات لتحمل مسؤوليات أكبر في تأمين المنطقة. ومع ذلك فإن هذا التوجه يحمل مخاطر محتملة، حيث قد يؤدي الانسحاب العسكري إلى فراغ أمني تستغله جهات معادية مثل إيران أو الجماعات الإرهابية لإعادة ترتيب صفوفها، كما قد يضعف النفوذ الأمريكي في المنطقة، مما يُفسح المجال أمام قوى أخرى مثل روسيا والصين لتوسيع نفوذها على حساب المصالح الأمريكية طويلة الأمد.

العلاقات مع الخليج: من المتوقع أن يعزز «ترامب» العلاقات مع دول الخليج العربي، ولا سيما السعودية والإمارات، باعتبارهما شريكين استراتيجيين في مجالي الطاقة والأمن، وسيعمل على تعميق التعاون لضمان استقرار أسواق النفط العالمية وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة. كما أنه من المرجح أن يواصل «ترامب» تشجيع دول الخليج على شراء المزيد من الأسلحة الأمريكية المتطورة، مما يدعم

الصناعات الدفاعية في الولايات المتحدة، إلى جانب تشجيع الاستثمارات الخليجية في الاقتصاد الأمريكي، خصوصًا في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا. وفي المقابل أظهرت سياساته السابقة تجاهلًا ملحوظًا لقضايا حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية في المنطقة، حيث فضّل التركيز على العلاقات الاقتصادية والأمنية، وقد يؤدي هذا التوجه إلى توترات داخلية في دول الخليج، مع تصاعد الضغوط الدولية والمحلية المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان، وهو ما قد يُضعف من استقرار هذه الأنظمة على المدى الطويل.

التحديات والفرص

سيواجه «ترامب» في ولايته الثانية تحديات معقدة في الشرق الأوسط، من أبرزها:

أولًا- تصاعد التوترات مع إيران: حيث قد تؤدي سياسة «الضغط الأقصى» إلى تصعيد عسكري غير محسوب، خاصة إذا ردت إيران على العقوبات الاقتصادية باستهداف المصالح الأمريكية أو حلفاء أمريكا في المنطقة، ومثل هذه المواجهات قد تُشعل صراعات جديدة تُهدد الأمن الإقليمي.

ثانيًا- تزايد النفوذ الروسي والصيني: يمثل تحديًا استراتيجيًا، حيث تستغل موسكو وبكين تقليص الوجود الأمريكي لتعزيز علاقاتهما السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، ويُمكن أن يؤدي ذلك إلى تآكل النفوذ الأمريكي التقليدي وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية لصالح خصوم واشنطن.

ثالثًا- تدهور القضية الفلسطينية: قد يفاقم التوترات الشعبية في الدول العربية والإسلامية، في ظل غياب الضغط الأمريكي لتحقيق تسوية عادلة، وسيزيد هذا الوضع من الاحتقان ويُهدد استقرار حلفاء واشنطن، خاصة إذا استمر التركيز على التطبيع مع إسرائيل دون معالجة القضية الفلسطينية.

رابعًا- التحديات الاقتصادية: الناجمة عن استمرار التوترات الإقليمية قد تؤثر سلبًا على أسواق النفط العالمية، مما يُعقد جهود ترامب لتعزيز الاقتصاد الأمريكي، ويُبرز ذلك أهمية اتباع سياسات متوازنة تُراعي مصالح الأمن القومي الأمريكي دون التسبب في أزمات اقتصادية وأمنية طويلة الأمد.

أما الفرص فقد يسعى «ترامب» في ولايته الثانية إلى تحقيق إنجازات جديدة في الشرق الأوسط تعزز إرثه السياسي، ومنها:

أولًا- اتفاقيات سلام جديدة: قد تكون جزءًا من استراتيجيته، حيث من المتوقع أن يضغط لإقناع دول عربية وإسلامية أخرى بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ويهدف ذلك إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي وخلق تحالف واسع لمواجهة النفوذ الإيراني، ومثل هذه الاتفاقيات، إذا تحققت، ستعزز مكانة الولايات المتحدة كوسيط رئيسي في المنطقة، لكنها قد تأتي على حساب تهميش القضية الفلسطينية.

ثانيًا- تقوية الشراكات الاقتصادية: ستكون أولوية في ظل تركيز «ترامب» على المصالح الاقتصادية، ويمكن أن تُثمر هذه الجهود عن اتفاقيات تجارية واستثمارية جديدة مع دول الخليج، تساهم في تعزيز الاقتصاد الأمريكي وتدعم التحالفات الاستراتيجية مع السعودية والإمارات.

رابعًا- قد تُتيح ولاية ثانية فرصة لإعادة تعريف الدور الأمريكي في الشرق الأوسط: يمكن أن يتجه «ترامب» نحو تقليل التدخل العسكري المباشر، مع التركيز على الدبلوماسية والضغط الاقتصادي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهذا النهج قد يُقلل من التكاليف الباهظة للتدخلات العسكرية الطويلة، لكنه يتطلب استراتيجية متوازنة تضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية دون التضحية باستقرار المنطقة أو نفوذ واشنطن.

السيناريوهات المستقبلية

❖ **السيناريو الأول - تصعيد التوتر مع إيران:** في حال استمرت إدارة «ترامب» في تبني سياسة «الضغط الأقصى» تجاه إيران دون تقديم حلول دبلوماسية، قد يؤدي ذلك إلى تصعيد خطير في التوترات الإقليمية، ويُرجح أن تلجأ إيران إلى الرد عبر استهداف المصالح الأمريكية أو حلفاء أمريكا في المنطقة، بما في ذلك منشآت النفط الخليجية أو السفن التجارية في الخليج العربي. وفي هذا السيناريو، ستكون دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، وكذلك إسرائيل، أبرز ساحات المواجهة، حيث تُعتبر أهدافًا رئيسة لردود إيران أو وكلائها الإقليميين، ومثل هذه المواجهات قد تُشعل صراعات أوسع نطاقًا، مما يُهدد الاستقرار الإقليمي، وإلى جانب الخسائر البشرية والمادية المحتملة، قد تؤدي هذه الأحداث إلى تعطيل تجارة النفط العالمية، مما يُفاقم من التحديات الاقتصادية الدولية، وستجد الولايات المتحدة نفسها أمام معضلة بين تصعيد تدخلها العسكري في المنطقة أو مواجهة التداعيات الاقتصادية والسياسية لتصاعد التوترات، ويبرز هذا السيناريو أهمية اتباع نهج متوازن يجمع بين الضغط والدبلوماسية لتفادي الكوارث المحتملة.

❖ **السيناريو الثاني - تعزيز التحالفات ضد إيران:** قد يسعى «ترامب» في ولايته الثانية إلى تعزيز تحالف إقليمي يضم دول الخليج العربي وإسرائيل لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد، ويعتمد هذا السيناريو على استمرار الدعم الأمريكي العسكري والاقتصادي للحلفاء، مثل تزويد دول الخليج بأسلحة متطورة وتوسيع التعاون الأمني والاستخباراتي بين هذه الدول وإسرائيل. ويمكن أن يُحقق هذا التحالف أهدافًا استراتيجية، مثل تعزيز الضغط على إيران وتقويض أنشطتها الإقليمية، إلى جانب توحيد جهود مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، كالإرهاب والتهديدات الصاروخية، ومع ذلك فإن تشكيل مثل هذا التحالف قد يؤدي إلى زيادة حدة الاستقطاب في المنطقة، حيث سيواجه رفضًا من إيران وحلفائها، مما قد يدفعهم إلى تصعيد المواجهة عبر الوكلاء الإقليميين، كما قد يؤدي إلى تصاعد التوترات الشعبية في العالم العربي والإسلامي، خاصة مع تهميش القضية الفلسطينية، ونجاح هذا السيناريو يعتمد على قدرة الإدارة الأمريكية على موازنة المصالح العسكرية والدبلوماسية دون إشعال صراعات جديدة في المنطقة.





❖ **السيناريو الثالث - تقليص الدور الأمريكي:** في حال تبنّت إدارة «ترامب» نهج تقليص الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، فقد تُركز على تقليل التواجد العسكري لصالح تعزيز العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية مع حلفائها في المنطقة، ويُمكن أن يشمل هذا النهج تخفيض القوات الأمريكية في دول مثل العراق وسوريا، مع الاعتماد بشكل أكبر على الشركاء الإقليميين في تأمين مصالح واشنطن الاستراتيجية، وقد يُساهم هذا التحول في تخفيف الانتقادات المحلية حول «الحروب اللانهائية» وتقليل التكلفة البشرية والمالية للتدخلات العسكرية، كما قد تركز الإدارة على تعزيز التعاون الاقتصادي، مثل إبرام اتفاقيات تجارية واستثمارات مع دول الخليج، مما يُدعم الاقتصاد الأمريكي. ومع ذلك قد يترك هذا الانسحاب فراغًا أمنيًّا تستغله قوى دولية أخرى، مثل روسيا والصين، لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال شراكات استراتيجية مع دول الشرق الأوسط، وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف النفوذ الأمريكي وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية لصالح هذه القوى، مما يُعقد قدرة واشنطن على إدارة الأزمات المستقبلية في المنطقة.

وختامًا، يبقى مستقبل التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط تحت إدارة «ترامب» في ولايته الثانية، مرتبطًا بعدة عوامل رئيسية، وتطورات العلاقة مع إيران ستلعب دورًا محوريًّا، حيث قد يؤدي التصعيد إلى صراعات واسعة النطاق، بينما يمكن للدبلوماسية أن تفتح آفاقًا جديدة للاستقرار، كما أن نجاح «اتفاقيات أبراهام» واستمرار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية قد يُسهم في تعزيز التحالفات الإقليمية، لكنه يتطلب معالجة القضية الفلسطينية لتجنب تزايد التوترات الشعبية، كما أن تحقيق توازن بين تقليص التواجد العسكري وحماية المصالح الاستراتيجية سيظل تحديًا كبيرًا، وإذ يمكن أن يوفر الانسحاب العسكري موارد للداخل الأمريكي، فإنه قد يترك فراغًا يُستغل من قِبل قوى دولية كروسيا والصين، أو يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية، وتتطلب هذه المرحلة سياسة متزنة تُراعي تعقيدات المنطقة وتحدياتها المستمرة، مع تحقيق توافق بين المصالح الاقتصادية، والأمنية، والدبلوماسية، وبهذه الطريقة يمكن للولايات المتحدة إعادة صياغة دورها الإقليمي بما يضمن مصالحها طويلة المدى ويُعزز الاستقرار في الشرق الأوسط.

ترامب ٢,٠ ومستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا



أ. د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة وجامعة زايد

إن عودة «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض في عام ٢٠٢٥ تمثل تحولًا كبيرًا في السياسة الخارجية الأمريكية، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار محتملة على العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا. وتتناول هذه المقالة تطور سياسة «ترامب» تجاه إفريقيا من ولايته الأولى إلى ولايته الثانية، وتحليل مجالات رئيسية للاستمرارية والتغيير، وتقييم التأثير المحتمل على الجوانب الاقتصادية والجيوسياسية الإفريقية. إذ لا يخفى أنه خلال فترة ولايته الأولى، سخر مما يسمى «الدول القذرة» في القارة وفي مختلف أنحاء الجنوب العالمي الأوسع. ومع ذلك، نادرًا ما كانت سياسات إدارته، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتناسب مع خطابه الانعزالي وكراهية الأجانب، كما يتضح من مبادرته «إفريقيا مزدهرة» وبناء قاعدة للطائرات بدون طيار في النيجر بتكلفة تزيد عن ١٠٠ مليون دولار. ولكن اليوم، مع صعود أزمة الجهادية في منطقة الساحل، ووصول مجموعة فاجنر وغيرها من المقاولين العسكريين الأجانب، وموجة من المجالس العسكرية الحاكمة في منطقة حزام الانقلابات الإفريقية، قد تكون لدى إدارة «ترامب» الجديدة بعض الأفكار غير المألوفة لإفريقيا.

فخلال ولايته الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١)، وعلى مدار حملته الانتخابية في عام ٢٠٢٤، أبدى «ترامب» تشككا بشأن الاستثمار الأمريكي المعتاد مع الشركاء والحلفاء. وعلى سبيل المثال، انتقد دول حلف شمال الأطلسي لعدم دفعها ما يكفي وتساءل عن الحاجة إلى إبقاء القوات الأمريكية منتشرة في ألمانيا وكوريا الجنوبية. ومن المتوقع أن يطبق نفس النهج على إفريقيا في فترة ولايته الثانية. وقد يستلزم هذا مقاربة جديدة تركز على الأمن في التعامل مع إفريقيا وتعتمد على المركب العسكري الصناعي الأمريكي، بما في ذلك مبيعات الطائرات بدون طيار، والأسلحة والمعدات، والمقاولين. ومن جهة أخرى فإن انضمام العديد من الصقور المعادين للصين إلى حكومة «ترامب»، بما في ذلك وزير الخارجية «ماركو روبيو»، يرجح أن تواصل إدارته النظر

إلى السياسة الخارجية من خلال توجهات المنافسة بين القوى العظمى. وفي إفريقيا، يعني هذا المنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا. ولا يخفى أن بصمة كل من بكين وموسكو تتزايد بشكل مستمر في القارة، بالإضافة إلى القوى الوسطى الأخرى مثل تركيا وإيران وغيرهما من الدول الشرق أوسطية.

وعلى الرغم من أن منظور السياسة الخارجية لترامب يعتمد على العزلة والتوجهات الوطنية غير الليبرالية، فمن غير المرجح أن يتجاهل الطبيعة التنافسية للعلاقات الدولية وتوسع دائرة روابط إفريقيا التجارية، بما في ذلك الصين وروسيا وغيرهما. ونتيجة لذلك، نتوقع أن تؤدي سياسة «ترامب» الخارجية إلى مجموعة من الفرص والتحديات للقارة. وفي هذا السياق نشير إلى ملاحظتين أساسيتين؛ أولهما: أن تصريحاته تتسق بشكل كبير مع ولايته الأولى، بما في ذلك العزلة الليبرالية وشعار «أمريكا أولا»، والذي يتناقض مع التعددية القائمة في النظام الدولي. ويعني ذلك أن مواقفه السياسية تؤكد أن الاهتمام والالتزام بالدول والمؤسسات الدولية يعد أمرًا ثانويًا وأنه يسعى فقط إلى الحد الذي يتماشى مع أهداف واشنطن الاستراتيجية. وتشير الملاحظة الثانية إلى أن سياسة «ترامب» الخارجية سوف تتخذ توجهًا برجماتيًا يعتمد على عقد الصفقات وربما استخدام القوة الخشنة مثل العقوبات الاقتصادية للضغط على الأطراف الدولية الأخرى في نفس الوقت.

أولًا: مسارات العلاقات التجارية والاقتصادية

لا شك أن الترامبية الجديدة التي تعبر عنها حركة «ماجا»، أي «جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»، تعبر في حقيقتها عن سياسات حمائية تضع أمريكا في المقام الأول في علاقتها ببقية العالم. وسوف يؤثر هذا التوجه بشكل كبير على العلاقات التجارية لأمريكا مع بقية العالم، بما في ذلك إفريقيا. لكن إدارة «ترامب» الثانية ليست بالضرورة ذات تأثير سلبي على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، كما توضح خبرة إدارته السابقة. ولكي نفهم هذا، فلنتأمل مبادرة «إفريقيا مزدهرة» التي قدمها «ترامب» في عام ٢٠١٨ خلال ولايته الأولى كبرنامج معبر عن رؤيته تجاه القارة. وقد حظيت المبادرة، المصممة لدعم الشركات الأمريكية الخاصة في حملتها الاستثمارية في القارة، بدعم من قانون الاستخدام الأفضل للاستثمارات المؤدية إلى التنمية. كما أنشأ هذا القانون مؤسسة التمويل الإنمائي الدولية الأمريكية كبديل لمؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج، وفي هذه العملية زاد الحد الأقصى للاستثمار بمقدار الضعف من ٢٩ مليون دولار إلى ٦٠ مليون دولار. ومن الملاحظ أن إدارة «بايدن» أبقت على هذا البرنامج الرائد لترامب لزيادة العلاقة الاقتصادية الثنائية بين الولايات المتحدة وإفريقيا مع التركيز على البنية الأساسية والطاقة النظيفة والرعاية الصحية. وبشكل عام، خلال الفترة من ٢٠١٩ وحتى ٢٠٢٣، سهلت المبادرة استثمارًا بقيمة ١٢٠,٣ مليار دولار في ٤٩ دولة إفريقية وحفزت استثمارات إقليمية غير محددة بقيمة تزيد عن ٩ مليارات دولار. ومن المتوقع أن تظل مبادرة «إفريقيا المزدهرة» في عهد «ترامب» الثاني جزءًا رئيسًا من موقفه في السياسة الخارجية تجاه التجارة والاستثمار في إفريقيا.



ويتمثل الإطار السياسي الثاني الضروري لفهم ما قد يعنيه «ترامب» ٢,٠ للعلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وإفريقيا في: «قانون النمو والفرص في إفريقيا» (AGOA) ، الذي وقّعه الرئيس «بيل كلينتون» كقانون في عام ٢٠٠٠. وعلى مدى السنوات الأربع والعشرين الماضية، كان قانون النمو والفرص في إفريقيا حجر الزاوية في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وهو مصمَّم لتسهيل الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة من خلال منح الوصول المعفى من الرسوم الجمركية لأكثر من ١٨٠٠ منتج من القارة. وعلى سبيل المثال في عام ٢٠٢٢ وحده، صدّرت الدول الإفريقية التي تستخدم قانون النمو والفرص في إفريقيا سلعًا بقيمة ٣٠ مليار دولار إلى الولايات المتحدة، حيث إن ما يقرب من ١٠,٢ مليارات دولار – أي أكثر من ثلث هذه الصادرات – قد استفاد من الإعفاءات الجمركية بموجب القانون. وتعد كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا أكبر المستفيدين في عام ٢٠٢٢، حيث بلغت الصادرات المرتبطة بقانون النمو والفرص في إفريقيا ٣,٦ مليارات دولار و٣,٥ مليارات دولار على التوالي.

وفي ظل إدارة «بايدن»، زادت واردات الولايات المتحدة من البلدان المؤهلة لقانون النمو والفرص في إفريقيا تدريجيًّا، وهو ما يتناقض بشكل حاد مع الانخفاض الملحوظ خلال فترة ولاية «ترامب» الأولى. لقد دعا الرئيس «بايدن» باستمرار إلى تجديد قانون النمو والفرص في إفريقيا وتعزيزه، معتبرًا القانون أساسًا لمشاركة اقتصادية أعمق بين الولايات المتحدة وإفريقيا ومقدمة محتملة لاتفاقيات تجارة حرة أكثر شمولًا. وعلى الرغم من ذلك، فإن إدارة «ترامب» الثانية تثير حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل القانون. وخلال ولايته الأولى، أعرب «ترامب» عن تشككه في جدوى قانون النمو والفرص في إفريقيا على المدى الطويل وأشار إلى إحجامه عن تجديده. ومن المقرر أن ينتهي قانون النمو والفرص في إفريقيا في سبتمبر ٢٠٢٥، بعد بضعة أشهر من إدارة ترامب الثانية. وتوفر خطب السياسة الخارجية لترامب وأفعاله خلال حملته الانتخابية لعام ٢٠٢٤ مؤشرات على النتائج المحتملة. وقد يؤدي تفضيله للعلاقات التبادلية والثنائية على الأطر المتعددة الأطراف، مثل قانون النمو والفرص في إفريقيا، إلى تحولات كبيرة في سياسات التجارة بين الولايات المتحدة وإفريقيا. وفي هذه الحالة يمكن توقع السيناريوهات التالية:

١. التحول نحو الاتفاقيات الثنائية: قد تبتعد إدارة «ترامب» الثانية عن الإطار المتعدد الأطراف لقانون النمو والفرص في إفريقيا، وتختار بدلا من ذلك اتفاقيات تجارية مستهدفة مع دول إفريقية بعينها. وقد يقوض هذا النهج التماسك الإقليمي الذي يسعى قانون النمو والفرص في إفريقيا إلى تعزيزه.

"قد تبتعد إدارة «ترامب» الثانية عن الإطار المتعدد الأطراف لقانون النمو والفرص في إفريقيا، وتختار بدلا من ذلك اتفاقيات تجارية مستهدفة مع دول إفريقية بعينها. وقد يقوض هذا النهج التماسك الإقليمي الذي يسعى قانون النمو والفرص في إفريقيا إلى تعزيزه."

٢. الحد من التفضيلات التجارية المتبادلة: قد تعطي دبلوماسية الصفقات لترامب الأولوية للمصالح الاقتصادية الأمريكية، مما قد يؤدي إلى تقليص المعاملة التفضيلية التي يتمتع بها المصدرون الأفارقة حاليا بموجب قانون النمو والفرص في إفريقيا.

٣. إعادة التوجيه الجيوسياسي: مع تزايد المنافسة من الصين وروسيا في إفريقيا، قد يؤكد «ترامب» ٢,٠ على الشراكات الاستراتيجية التي توائم السياسات التجارية مع الأهداف الجيوسياسية الأوسع.

٤. اضطراب اقتصادي للدول المستفيدة: إذا لم يتم تجديد قانون النمو والفرص في إفريقيا أو خضع لمراجعة كبيرة، فقد تواجه العديد من الاقتصادات الإفريقية التي تعتمد بشكل كبير على البرنامج -مثل ليسوتو وكينيا- اضطرابًا اقتصاديًا، بما في ذلك فقدان الوظائف وانخفاض عائدات التصدير.



ثانيًا: اتجاهات المساعدات الأمريكية

تشكل المساعدات الأمريكية لإفريقيا جانبًا حاسمًا من العلاقات الأمريكية الإفريقية، ومع ذلك فإن مسارها في ظل إدارة «ترامب» الثانية يخضع لقدر كبير من عدم اليقين. وفي حين توفر الاتجاهات السابقة في مستويات المساعدات أساسًا لتوقعات حذرة، فإن الديناميكيات السياسية المحيطة برئاسة «ترامب» الجديدة قد تؤدي إلى تغييرات كبيرة في كل من نطاق وأولويات المساعدات. ويمكن أن نشير إلى الاتجاهات التالية:

> "أحد أكثر البرامج المعرضة للخطر في ظل إدارة «ترامب» الثانية هو خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، التي أنشأها الرئيس «جورج دبليو بوش» في عام ٢٠٠٣."

١. استقرار إجمالي المساعدات مع تغير الأولويات: تاريخيًّا، ظلت المساعدات الأمريكية لإفريقيا مستقرة نسبيًّا عبر الإدارات المتعاقبة. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٦، في عهد الرئيس «أوباما»، تراوحت المساعدات السنوية بين ٧ و٨ مليارات دولار. وخلال فترة ولاية «ترامب» الأولى، ظلت المساعدات عند مستويات مماثلة، حوالي ٧ مليارات دولار سنويًّا، على الرغم من جهود إدارته للحد من المساعدات الأجنبية على مستوى العالم. وقد عرقل الكونجرس مرارًا وتكرارًا مقترحات «ترامب» بإجراء تخفيضات كبيرة، مما ضمن استمرارية التمويل. ولكن ولاية «ترامب» الثانية قد تجلب بيئة سياسية مختلفة. ومع وجود الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون، قد يواجه «ترامب» عقبات أقل في سن تفضيلاته لخفض المساعدات الخارجية أو إعادة تخصيصها. وقد يتيح هذا التوافق السياسي تحول التركيز من برامج الصحة والتنمية المتعددة الأطراف إلى المساعدات الثنائية والموجهة نحو الأمن.

٢. التهديد الذي يواجه برنامج الرئيس الطارئ للإغاثة من الإيدز والتدخلات الصحية: أحد أكثر البرامج المعرضة للخطر في ظل إدارة «ترامب» الثانية هو خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز، التي أنشأها الرئيس «جورج دبليو بوش» في عام ٢٠٠٣. لقد كانت هذه الخطة حجر الزاوية في المساعدات الصحية الأمريكية لإفريقيا، حيث بلغت ٣,٨٢ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢، وهو ما يشكل جانبًا كبيرًا من المساعدات الإجمالية للقارة. وفي ظل إدارة «ترامب» الثانية، إلى جانب سيطرة الجمهوريين على الكونجرس، قد تواجه خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة من الإيدز المزيد من المعارضة أو الإنهاء، وهو ما يمثل انتكاسة كبرى لمبادرات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، قد تواجه التدخلات الصحية الأمريكية الأوسع في إفريقيا -والتي يبلغ متوسطها ٥ مليارات دولار سنويا منذ عام ٢٠٠٨- تخفيضات في الميزانية أيضًا. وقد تعرض هذه التخفيضات الجهود التي تستهدف الملاريا، وصحة الأم، والاستعداد لمواجهة الأوبئة، مما يجعل البلدان الإفريقية أكثر عرضة للأزمات الصحية.

٣. التأثير المحتمل لماركو روبيو: يعد التعيين المحتمل لماركو روبيو وزيرًا للخارجية أحد العوامل الرئيسة في تشكيل سياسة المساعدات في عهد «ترامب» ٢,٠. لقد أعرب «روبيو» عن دعمه القوي للمساعدات الخارجية الشفافة والمؤثرة، بما في ذلك خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإغاثة من الإيدز، والتي وصفها في عام ٢٠١٩ بأنها برنامج نموذجي أنقذ ملايين الأرواح. وفي حين تشير آراء «روبيو» إلى الدعوة المحتملة للحفاظ على أو حتى تعزيز المساعدات المتعلقة بالصحة، فإن توافقه مع تفضيلات «ترامب» السياسية الأوسع نطاقًا يعقد الصورة. لقد عمل «روبيو» على تعديل مواقفه بشكل متزايد لتتماشى مع أجندة «ترامب»، مما أثار تساؤلات حول استعداده للرد على تخفيضات المساعدات إذا تعارضت مع أولويات الإدارة.

٤. التركيز المتزايد على المساعدات التي تحقق المصالح الأمريكية: أظهرت فترة ولاية «ترامب» الأولى تفضيلًا للمساعدات المرتبطة بالفوائد الاستراتيجية أو الاقتصادية المباشرة للولايات المتحدة، غالبًا على حساب أهداف التنمية المتعددة الأطراف. وقد تعمل إدارة «ترامب» الثانية على تكثيف هذا النهج التبادلي، وإعادة توجيه المساعدات نحو اتفاقيات ثنائية مع دول تعتبر مهمة استراتيجيًا. وقد يؤدي هذا التحول إلى تقليل التمويل للمبادرات الإقليمية الأوسع نطاقًا، مما يقوض فعالية المساعدات الأمريكية في معالجة التحديات النظامية مثل تغير المناخ والحوكمة والتفاوت الاقتصادي في إفريقيا.

ثالثًا: احتواء الصين

في ظل إدارة «ترامب» الثانية، قد تشتد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا، مما يعكس التوترات العالمية الأوسع بين القوتين. لقد قدمت ولاية «ترامب» الأولى كما ذكرنا مبادرات مثل إفريقيا مزدهرة لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، مع التركيز على التجارة والاستثمار بدلا من المساعدات التقليدية. ويمكن أن تستمر هذه الاستراتيجية في ظل إدارة «ترامب» ٢,٠، مع التركيز على الدول الإفريقية ذات الأهمية الحاسمة للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وخاصة تلك الغنية بالمعادن الحيوية الضرورية لصناعات التكنولوجيا والدفاع. ومع ذلك، فإن تفضيل «ترامب» للنهج الثنائي على النهج المتعدد الأطراف، جنبًا إلى جنب مع أجندته «أمريكا أولا»، قد يقلل من مشاركة الولايات المتحدة في المشاريع الإقليمية، مما قد يخلق فجوات يمكن للصين استغلالها.

> "في ظل إدارة «ترامب» الثانية، قد تشتد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في إفريقيا، مما يعكس التوترات العالمية الأوسع بين القوتين."

وفي هذا السياق من المتوقع استمرار مشاريع مثل ممر لوبيتو، التي تدعمها إدارة «بايدن» للتنافس مع مبادرة الحزام والطريق الصينية، مما يزيد من دبلوماسية البنية التحتية الأمريكية. وربما يستغل الزعماء الأفارقة هذه المنافسة لصالحهم، فيعززون المنافسة لتأمين صفقات اقتصادية وسياسية أفضل. ولكن إذا اتجهت سياسات «ترامب» نحو الانعزالية، فقد تتجه إفريقيا بشكل متزايد إلى «أصدقاء آخرين»، كما ألمح العديد من القادة الأفارقة، مما يؤدي إلى تعميق العلاقات مع الصين وغيرها من الفاعلين العالميين.

ومن جهة أخرى، قد تؤدي فترة ولاية «ترامب» الثانية إلى إعادة تشكيل السياسة الأمنية الأمريكية في إفريقيا بشكل كبير. فقد تتبنى إدارته نهجًا أكثر برجماتية، مع التركيز على جهود مكافحة الإرهاب والمنافسة الاستراتيجية مع الصين وروسيا. وربما يؤدي هذا إلى زيادة المساعدات العسكرية ومبيعات المعدات للدول التي تتوافق مع المصالح الأمريكية، وخاصة في منطقة الساحل، حيث تتزايد التهديدات الجهادية. ومع ذلك، فإن تشكك «ترامب» في الشراكات المتعددة الأطراف قد يؤدي إلى انخفاض الدعم لعمليات حفظ السلام ومبادرات الأمن الإقليمي. ومن المرجح أن تواجه البلدان التي يُنظر إليها على أنها تعمل ضد المصالح الأمريكية تخفيضات في المساعدات، مما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المناطق الهشة. وفي نهاية المطاف قد يؤدي تركيز الإدارة على المنافسة بين القوى العظمى أيضًا إلى تكثيف الضغوط على الدول الإفريقية لإبعاد نفسها عن الصين وروسيا، مما قد يؤدي إلى تعقيد ديناميكيات الأمن الإقليمي.





رابعًا: تراجع الدعم لمواجهة الأزمات المناخية

في ظل إدارة «ترامب» الثانية، من المرجح أن تواجه جهود إفريقيا في مجال تغير المناخ تحديات كبيرة. إن رفض «ترامب» السابق لتغير المناخ باعتباره «خدعة» وانسحابه من اتفاقية باريس يؤكدان على افتقار إدارته إلى إعطاء الأولوية للمبادرات المناخية العالمية. وعلى عكس إدارة «بايدن»، التي التزمت بتقديم ١١ مليار دولار لمساعدة البلدان النامية -بما في ذلك الدول الإفريقية- في الانتقال إلى الطاقة النظيفة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، من المرجح أن يحول «ترامب» ٢,٠ الاستثمار الأمريكي بعيدًا عن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه إلى مخاوف جيوسياسية أو اقتصادية أكثر إلحاحًا. وفي حين أن هذا النهج قد يولد فوائد قصيرة الأجل لبعض الدول الإفريقية من خلال زيادة التمويل للبنية الأساسية أو التجارة، فإن قد يقوض بشدة القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ على المدى الطويل في القارة. ومع كفاح إفريقيا بالفعل لتأمين تمويل مناخي كافٍ لتلبية أهداف التكيف، فإن الالتزام الأمريكي المخفض من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف، خاصة أن القارة لا تزال تتحمل تأثيرات غير متناسبة لتغير المناخ العالمي، مثل الجفاف والفيضانات والتصحر.

وختامًا، في ظل إدارة «ترامب» الثانية المحتملة، من المرجح أن تعكس العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا تركيزا أكبر على الصفقات الاقتصادية، والتوافق الأيديولوجي، والمنافسة بين القوى العظمى. وفي حين أن هذا التوجه قد يخلق فرصا للدول الإفريقية القادرة على التوافق مع أولويات الولايات المتحدة، فإن من شأنه أيضا أن يطرح تحديات كبيرة، وخاصة فيما يتصل بالتكامل الإقليمي، والحوكمة، والتنمية المستدامة. وسوف يعتمد نجاح الشراكة الإفريقية مع إدارة «ترامب» ٢,٠ إلى حد كبير على قدرة القادة الأفارقة على التعامل مع هذه التعقيدات، والاستفادة من الفرص مع تخفيف حدة المخاطر. وفي نهاية المطاف، سوف يتشكل مسار العلاقات بين الولايات المتحدة وإفريقيا في ظل إدارة «ترامب» من خلال التفاعل الديناميكي بين المصالح الاقتصادية، والاعتبارات الجيوسياسية، والإصلاحات الوطنية في جميع أنحاء القارة، مع إمكانية حدوث آثار بعيدة المدى على مسار التنمية في إفريقيا.



آفاق العلاقات الإفريقية الأمريكية في إدارة «ترامب» الثانية



أ. د. عدلي سعداوي طلبة

عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية - العميد السابق لمعهد البحوث والدراسات الاستراتيجية لدول حوض النيل - جامعة الفيوم

تُعد القارة الإفريقية منطقة استراتيجية ذات أهمية متزايدة في السياسة العالمية، بفضل مواردها الطبيعية الهائلة، وأسواقها الناشئة، وقضاياها الأمنية المتشابكة. فخلال فترة إدارة الرئيس «دونالد ترامب» الأولى، اتسمت العلاقات الأمريكية الإفريقية بتوجهات براجماتية، حيث ركزت السياسة الأمريكية على مواجهة التحديات الأمنية، وتعزيز التنافس الاقتصادي مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا. وإذا استمرت إدارة «ترامب» الثانية على نفس النهج، فإن العلاقات مع إفريقيا قد تشهد مسارات جديدة تجمع بين الفرص والتحديات.

فإفريقيا القارة الكبيرة مساحة، والمقزمة على الخرائط، والتي تعادل مساحتها مساحة الولايات المتحدة وأوروبا والصين مجتمعة، والتي تزيد أهميتها الاقتصادية في ضوء امتلاكها ٦٠٪ من الأراضي القابلة للزراعة في العالم، و٨٠٪ من احتياطي المواد الخام، و٤٠٪ من احتياطي الذهب العالمي، و٣٣٪ من احتياطي الماس، و٦٠٪ من احتياطي العالم من الكوبلت، و٨٠٪ من الكولتان، وهما من المعادن التي تستخدم في صناعة بطاريات السيارات الكهربائية وكذلك صناعة الهواتف، فضلًا عن احتياطاتها من المنجنيز والحديد والخشب.

هذه القارة البكر بمواردها وسكانها الذين يبلغ تعدادهم ١,٤ مليار نسمة -نصفهم من الشباب- أصبحت محط تنافس القوى الكبرى عليها سعيًا للحصول على مواردها، كما أن موقعها الجغرافي الهام، والذي تطل من خلاله على أهم طرق النقل والتواصل العالمي، يجعل منها مجالًا للاستقطاب والتناحر الدولي والإقليمي، وفي إطار الأوضاع الدولية وقيادة الحزب الجمهوري للسياسة الأمريكية في الفترات القادمة بعودة «ترامب» الثانية وتحقيق الأغلبية في الكونجرس الأمريكي تتزايد المخاوف لدى الأفارقة؛ نظرًا لمواقفه السابقة خلال فترة الرئاسة الأولى، والتي وصف فيها بعض الدول الإفريقية بعبارات غير لائقة، كما أن توجهاته فيما يتعلق بتبني نهج «أمريكا أولًا» وتطبيق السياسات الحمائية، تهدد عددا كبيرا من الدول الإفريقية في الوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الأمريكية.

وفي ضوء ذلك، سيتناول المقال السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا خلال إدارة «ترامب» الأولى، ومستقبل العلاقات الأمريكية الإفريقية في إدارة «ترامب» الثانية، والتحديات التي تواجه العلاقات الإفريقية الأمريكية.

السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا خلال إدارة «ترامب» الأولى

التوجهات الاستراتيجية: كانت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا خلال ولاية «ترامب» الأولى تستند إلى عدة محاور رئيسة، يتمثل أبرزها في مواجهة النفوذ الصيني والروسي، حيث ركزت إدارة «ترامب» على التصدي للنفوذ المتزايد للصين وروسيا في إفريقيا، لا سيما مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، بينما عززت روسيا وجودها العسكري والدبلوماسي في المنطقة.

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية التجارية، ركزت إدارة «ترامب» على تعزيز العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية، لكن الاهتمام كان محدودًا بالمقارنة مع إدارات سابقة، حيث أطلقت مبادرة «ازدهار إفريقيا» (Prosper Africa) عام ٢٠١٩، التي تهدف إلى تعزيز الاستثمار الأمريكي في القارة، لكنها لم تحقق تأثيرًا كبيرًا على الأرض.

المساعدات التنموية والإنسانية: استمرت الولايات المتحدة في تقديم المساعدات التنموية للقارة، خاصة في مجالات الصحة والتعليم، مثل برامج مكافحة الإيدز (PEPFAR)، ومع ذلك، كانت هناك محاولات لتقليص الميزانية المخصصة للمساعدات الخارجية، مما أثار انتقادات داخلية ودولية.

السياسات الأمنية: ركزت الإدارة على مكافحة الإرهاب في مناطق مثل الساحل الإفريقي، لكنها اتخذت خطوات لتقليص الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا، وعززت التعاون الأمني مع الدول الإفريقية، مثل نيجيريا والصومال، لمحاربة الجماعات الإرهابية.

السياسة الخارجية والدبلوماسية: تميزت إدارة «ترامب» بمقاربات غير تقليدية، لكنها افتقرت إلى استراتيجية شاملة للقارة الإفريقية، وأثارت تصريحات وتصرفات معينة (مثل وصف بعض الدول الإفريقية بعبارات مسيئة) توترات دبلوماسية وانتقادات واسعة.



مستقبل العلاقات الأمريكية الإفريقية في إدارة «ترامب» الثانية

ربما سيستمر التركيز على تحقيق المكاسب الاقتصادية الأمريكية، من خلال تعزيز المبادرات مثل «ازدهار إفريقيا»، ويُتوقع أن يُعطي القطاع الخاص دورًا أكبر في إدارة العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا.

وفيما يتعلق بتقليص الدعم التنموي، فمن المحتمل استمرار تقليص المساعدات الخارجية، وتوجيه الموارد نحو الأولويات الأمريكية. وبالنسبة للسياسات الأمنية؛ فقد يتم تعزيز الشراكات الأمنية، خاصة في مكافحة الإرهاب، لكن مع تراجع التدخل العسكري المباشر، ومع زيادة المنافسة من قوى أخرى، مثل الصين وروسيا، من الممكن أن تفقد الولايات المتحدة تأثيرها التقليدي على القارة إذا لم تطور استراتيجية طويلة الأمد.

> "من المتوقع أن تُركز إدارة «ترامب» الثانية على توسيع نطاق التعاون مع الدول الإفريقية، وقد يشمل ذلك: تعزيز الشراكات الاقتصادية من خلال تقديم حوافز استثمارية للشركات الأمريكية، وتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في مشروعات البنية التحتية في إفريقيا."

ومع تزايد المنافسة الجيوسياسية في إفريقيا، من المتوقع أن تُركز إدارة «ترامب» الثانية على توسيع نطاق التعاون مع الدول الإفريقية لمواجهة النفوذ الصيني والروسي. وقد يشمل ذلك: تعزيز الشراكات الاقتصادية من خلال تقديم حوافز استثمارية للشركات الأمريكية، وتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في مشروعات البنية التحتية. فالرئيس «ترامب» رجل أعمال وصانع صفقات، والتركيز على التجارة والاستثمار سيكون أساسيا خلال فترته الثانية بعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول المناوئة للوجود الصيني والروسي.

كذلك من المرجح توسيع التعاون الأمني، عبر زيادة المساعدات العسكرية وتطوير برامج تدريب للقوات الإفريقية. كما أنه من المتوقع أن تتبنى الإدارة الأمريكية استراتيجيات دبلوماسية جديدة تُركز على إشراك الاتحاد الإفريقي ودول القارة الكبيرة في الحوار السياسي والاقتصادي.

كذلك من المتوقع أن تستمر إدارة «ترامب» الثانية في إعطاء الأولوية للأمن الإقليمي، خاصة في القرن الإفريقي وأزماته، بدءًا من قضية سد النهضة، والتي أولاها «ترامب» خلال فترته الأولى اهتمامًا ملحوظًا، وأزمات الصومال، وأوضاع السودان، ومواجهة السياسات الإثيوبية التوسعية والمهددة للاستقرار الإقليمي، والمرتبطة اقتصاديًا مع الصين، مع زيادة دعم العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة. ومع ذلك، قد تواجه الإدارة تحديات في تحقيق توازن بين المصالح الأمنية والمطالب الشعبية بالتنمية الاقتصادية.

علاوة على ما سبق، يمكن أن تستغل الولايات المتحدة فرصا كبيرة في قطاعات الطاقة والتكنولوجيا، خاصة في ظل اهتمام العديد من الدول الإفريقية بالتحول

نحو الطاقة النظيفة وتطوير البنية الرقمية. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تعزز النفوذ الأمريكي في القارة، وتخلق فرصا اقتصادية جديدة.

تحديات أمام العلاقات الإفريقية الأمريكية

١. التغيرات السياسية في إفريقيا: حيث تشهد القارة الإفريقية تحولات سياسية متسارعة، بما في ذلك الصراعات المسلحة والانتقالات الديمقراطية الهشة. ويمكن لهذه التغيرات أن تعرقل جهود الولايات المتحدة في بناء شراكات طويلة الأمد.

٢. التفاوت في المصالح: بينما تركز الولايات المتحدة على القضايا الأمنية والتجارية، يفضل العديد من الدول الإفريقية التعاون في مجالات التنمية والبنية التحتية. وهذا التفاوت قد يؤدي إلى توتر في العلاقات. كما أن التهديد بعدم تجديد قانون (النمو)، والذي سينتهي في سبتمبر ٢٠٢٥، سيترك آثارًا سيئة على اقتصادات الدول الإفريقية، وفي نفس الوقت سيتراجع بسببه الوجود الأمريكي في القارة، في مقابل تنامي الهيمنة الصينية والروسية في دول القارة.

٣. الأزمات الإنسانية والمناخية: تواجه إفريقيا أزمات متعددة، بما في ذلك الجفاف، والفيضانات، والنزوح الجماعي. وقد يؤدي تجاهل هذه القضايا إلى تقويض الجهود الأمريكية في تعزيز التعاون الإقليمي.

وختامًا، يمكن لإدارة «ترامب» الثانية تطوير استراتيجيات تنموية شاملة والاستثمار في مشروعات تنموية تشمل البنية التحتية، عبر دعم مشروعات النقل والطاقة لتحفيز النمو الاقتصادي، وكذلك مشروعات في قطاعي الصحة والتعليم، عبر تعزيز المبادرات التي تهدف إلى تحسين الرعاية الصحية وتوسيع فرص التعليم، فضلًا عن التجارة والاستثمار، من خلال توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع الدول الإفريقية.

إلى جانب أهمية تعزيز الدبلوماسية الثقافية والتعليمية، حيث تُعد برامج التبادل الثقافي والتعليمي أدوات فعالة لتعزيز العلاقات الشعبية، ومن خلال توسيع برامج مثل «فولبرايت» و«يالي»، يمكن للولايات المتحدة بناء جسور تواصل أقوى مع الجيل الجديد من القادة الأفارقة.

كذلك تبرز أهمية التعاون في مكافحة التغير المناخي، فمع تفاقم آثار التغير المناخي في إفريقيا، يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورا رياديا في تقديم حلول مبتكرة، مثل: دعم الزراعة المستدامة، ومشروعات الطاقة المتجددة.

> "التهديد بعدم تجديد قانون (النمو)، والذي سينتهي في سبتمبر ٢٠٢٥، سيترك آثارًا سيئة على اقتصادات الدول الإفريقية، وفي نفس الوقت سيتراجع بسببه الوجود الأمريكي في القارة، في مقابل تنامي وجود الدول الكبرى المنافسة."

ثلاثة اتجاهات إفريقية رئيسة ينبغي مراقبتها في عام ٢٠٢٥

1 الجغرافيا السياسية وتغير المناخ والتحول في مجال الطاقة:

• من المتوقع أن تمارس الحكومات الإفريقية نفوذا أكبر في عام ٢٠٢٥، من خلال مجموعة البريكس ومجموعة العشرين.

• ترجيح عدم التزام دول الشمال العالمي بتوفير ٣٠٠ مليار دولار أمريكي لتمويل المناخ للدول النامية.

• من المتوقع أن تشهد القارة الإفريقية زخمًا متزايدًا في تنفيذ استراتيجيات التخفيف والتكامل الإقليمي لتفعيل سوق الكربون.

2 الاقتصاد الإفريقي

• من المرجح أن يؤدي تركيز "ترامب" على التصنيع المحلي وزيادة التعريفات الجمركية إلى تقويض الطلب على الصادرات الإفريقية.

• توقعات بظهور نظام دفع قاري في إفريقيا، مع تزايد العملات الرقمية للبنوك المركزية.

• من المرجح تنامي دعوات القارة الإفريقية لإصلاح البنية المالية الدولية لمواجهة تكاليف الاقتراض المرتفعة.

الانتخابـــات الإفريقيـــة والاستقرار

• سيشهـد عـام ٢٠٢٥ انتخابـات رئاسية فـي كوت ديفوار وتنزانيـا، ومن المقرر أن تعقد الجابون انتخابات انتقالية لاستعـادة الحكـم الدستـــوري.

• استمرار حالة عدم الاستقرار داخل منطقة الساحل الإفريقي ودول "إيكواس" بعد تأسيس بوركينا فاسو ومالي والنيجر تحالف دول الساحل (AES).

• ترجيـح استمرار جمـود الأزمـة السـودانيـة، مع فشـل جهـود الوسـاطـة الدوليـــة فـي وقـف الحرب.

Source:Africa: Trends to watch in 2025, Africa Practice, 11 December 2024.
https://africapractice.com/africa-trends-to-watch-in-2025/

توجهات ترامب ومستقبل الهيمنة الأمريكية العالمية



د. أحمد سيد أحمد

خبير العلاقات الدولية والشؤون الأمريكية بالأهرام

يعود الرئيس الأمريكي «ترامب» مرة أخرى للسلطة بعد فوزه على المرشحة الديمقراطية «كامالا هاريس» بالأغلبية الكبيرة، سواء في التصويت الشعبي أو المجمع الانتخابي، كما نجح «ترامب» أيضًا في قيادة الحزب الجمهوري نحو الفوز بالأغلبية في الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ أمريكا وسياساتها الخارجية. ولا شك أن توجهات «ترامب» الخارجية سيكون لها تداعيات كثيرة، سواء على تفاعلات النظام الدولي، بشقيه الاقتصادي والسياسي، أو على مكانة أمريكا العالمية.

عقيدة الصفقة وأمريكا أولًا

ترتكز عقيدة «ترامب» في إدارة السياسة الخارجية على شعار «أمريكا أولًا» و«جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»، وهذا العقيدة هي التي تحكم توجهاته في إدارة ملفات السياسة الخارجية والعلاقات مع دول العالم المختلفة. وفي فترته الأولى بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١، ارتكزت عقيدته أيضًا على مفهوم الصفقة، أي تعظيم المصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية مقابل تقديم الحماية للحلفاء، وهو ما جعله يضغط على دول حلف الناتو لزيادة الإنفاق العسكري لأكثر من ٢٪؛ لأنه يرى من وجهة نظره أن أمريكا تقوم بتحمل العبء العسكري الأكبر في ميزانية حلف الناتو، وأنها تقوم بحماية الحلفاء في أوروبا، ولذلك طالبهم بزيادة إنفاقهم العسكري، وهو ما استجابت له أغلب دول الحلف، رغم توتر علاقاتهم معه. كما أنه ضغط أيضًا على الأوروبيين لاستبدال الغاز الأمريكي الصخري بالغاز المستورد من روسيا، ودعا إلى إغلاق خطي «نورد ستريم ١و٢»، حيث اعتبر أن أمريكا تحمي الأوروبيين بينما يقومون باستيراد الغاز من روسيا، وهو ما تحقق بعد اندلاع الحرب الأوكرانية.

وذات العقيدة أيضًا طبقها «ترامب» في علاقاته مع الدول الحليفة في آسيا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية، حيث ضغط عليهم أولًا لتقليل العجز التجاري

واستيراد السلع الأمريكية، وكذلك لزيادة مشتريات تلك الدول من الأسلحة الأمريكية تحت مظلة مواجهة التهديدات الصينية. كما برزت توجهات «ترامب» في العلاقات مع كندا والمكسيك، حيث أبرم اتفاقًا جديدًا لمنطقة التجارة الحرة بين الدول الثلاث، بما يعظم المصالح الأمريكية.

ولا شك أن «ترامب» في ولايته الثانية سوف يستمر أيضًا في انتهاج عقيدة الصفقة في السياسة الخارجية، ولكن بشكل أقل حدة مما كان في السابق نتيجة لتزايد خبرته السياسية ولتغير الكثير من المعطيات على أرض الواقع. لكن شعاري «أمريكا أولا» و«جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» تمثل أهم توجهاته في السياسة الخارجية. فهذه التوجهات تشير إلى المزج بين التوجهات الانعزالية والانخراط في القضايا العالمية، ولكن من زاوية تعظيم المصالح الأمريكية أولا. كما أن توجهاته الاقتصادية الخارجية تتمثل في عقد المزيد من الصفقات الاقتصادية خاصة مع الحلفاء في أوروبا وآسيا والمنطقة العربية، إضافة إلى توجهاته في استخدام سلاح العقوبات الاقتصادية وفرض الرسوم الجمركية والتعريفات في التعامل مع خصوم أمريكا، وتحديدًا الصين، وكذلك مع الحلفاء كما حدث في ولايته الأولى.

> "ترتكز عقيدة «ترامب» في إدارة السياسة الخارجية على شعار «أمريكا أولًا» و«جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»، وهذا العقيدة هي التي تحكم توجهاته في إدارة ملفات السياسة الخارجية والعلاقات مع دول العالم المختلفة."

ترامب وإرث بايدن

ورث الرئيس «ترامب» تركة ثقيلة في السياسة الخارجية من الرئيس «بايدن»، حيث تزايدت التوترات الجيوسياسية في الكثير من مناطق العالم المختلفة، واشتعلت الكثير من الحروب وبؤر التوتر، وعلى رأسها الحرب الروسية الأوكرانية، والحرب الإسرائيلية في غزة، والتوترات الإقليمية التي جرت بين إسرائيل وإيران، والحرب بين إسرائيل وحزب الله، والتي تم التوصل إلى هدنة لوقفها في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، لكنها تظل هدنة هشة يمكن أن تنهار في أي وقت في ظل الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للقرار ١٧٠١، إضافة إلى زيادة حدة التوتر في شرق آسيا في بحر الصين الجنوبي على خلفية التوتر بين أمريكا والصين بسبب قضية تايوان، وكذلك الحرب التجارية بين البلدين، وكلها تفرض تحديات في تعامل «ترامب» معها.

أمريكا والصراع على النظام الدولي

رغم الفوز الكبير لـ «ترامب»، إضافة لفوز حزبه الجمهوري بالأغلبية في الكونجرس، والذي يعطيه التفويض والصلاحيات الكبيرة في التحرك والتعاطي مع القضايا الداخلية والخارجية، فإن هناك قيودا كثيرة على تعامله مع ملفات السياسة الخارجية، خاصة العلاقة مع روسيا والصين، والتي ستحدد مستقبل الهيمنة الأمريكية على العالم. فالصراع حاليا بين الدول الثلاث هو صراع على

هيكل النظام الدولي، حيث تريد أمريكا الاحتفاظ بالنظام الدولي أحادي القطبية الذي هيمنت عليه منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بينما تسعى الصين وروسيا إلى التحول إلى النظام الدولي متعدد الأقطاب باعتباره من وجهة نظرهم النظام الأكثر استقرارًا، في حين أن الأحادية القطبية الأمريكية أدت لاضطراب العلاقات الدولية. ولذلك تسعى الدولتان إلى امتلاك القوة الشاملة؛ الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية.

وفي هذا الإطار قامت الصين بتعزيز قدراتها العسكرية وزيادة الميزانية العسكرية لأكثر من ٣٥٠ مليار دولار وامتلاك أحدث الأسلحة الاستراتيجية وحاملات الطائرات، وهي ثاني اقتصاد بعد أمريكا، وتمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن. وفي المقابل تسعى أمريكا إلى استمرار هيمنتها عبر مسارين؛ الأول: تعظيم القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، كما قال «ترامب»، ولذلك قامت بزيادة الميزانية العسكرية لما يقارب تريليون دولار، والثاني: تحجيم صعود خصومها الاستراتيجيين، روسيا والصين، من خلال استنزافهما عسكريًا وإشعال الحروب معهما، كما حدث في أوكرانيا، حيث أشعلت أمريكا الحرب الأوكرانية لاستنزاف روسيا عسكريًا واقتصاديًا، ووظفت الفزاعة الروسية لدفع الأوروبيين نحو الاعتماد على أمريكا وزيادة إنفاقهم العسكري، وتحاول استنساخ نموذج في أوكرانيا مع الصين من خلال مسألة تايوان، وهو ما فطنت إليه الصين ولم تقع في الفخ الأمريكي، إضافة إلى قيام أمريكا ببناء شراكات استراتيجية مع الحلفاء في أوروبا وآسيا لمواجهة الصين وروسيا، كما هو الحال في تحالف «أوكوس» وتحالف «كواد الرباعي»، وبالتالي فإن إدارة القضايا العالمية، والعلاقة مع الخصوم، وكذلك الحلفاء، هي صلب استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تقف وراءها الدولة العميقة الأمريكية، ولا يمكن لـ «ترامب» أن يخرج عن إطارها الأساسي.

> "تسعى أمريكا إلى استمرار هيمنتها عبر تعظيم قوتها الاقتصادية والعسكرية، ومن خلال تحجيم صعود خصومها الاستراتيجيين، من خلال استنزافهم عسكريا وإشعال الحروب معهم."



إدارة العلاقة مع روسيا والحرب الأوكرانية

وعد «ترامب» في حملته الانتخابية بوقف تلك الحرب خلال أيام قليلة، ورغم أنه يمتلك العديد من الأوراق، ومنها تقليل الدعم العسكري لأوكرانيا، بما يدفع الرئيس «زيلينسكي» إلى القبول بالانخراط في تسوية سياسية، فضلًا عن علاقة «ترامب» القوية بالرئيس «بوتين»، مما قد يساعده في إنهاء الحرب، لكن هناك تحديات كبيرة تواجه «ترامب» في إدارة هذا الملف، منها أن الرئيس «بايدن» وضع عقبات حقيقية أمام «ترامب»، حيث وافق على قيام أوكرانيا باستخدام الصواريخ الأمريكية والفرنسية والبريطانية بعيدة المدى لاستهداف العمق الروسي، وهو ما دفع الرئيس «بوتين» إلى تعديل العقيدة النووية الروسية لتشمل استهداف الدول التي تدعم أوكرانيا أو التي تستهدف حليفته بيلاروسيا.

كما أن أوكرانيا والدول الأوروبية وكذلك قطاع كبير في أمريكا سيرفضون أن تتخلى أوكرانيا عن الأقاليم الأربعة في الشرق لصالح روسيا (جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك ومقاطعتي زابورجيا وخيرسون) وفقًا لمطالب «بوتين» في أي تسوية سياسية؛ لأنه يعني انتصار روسيا، وهو ما لن تقبل به الدولة العميقة الأمريكية. وبالتالي، فإن هذه الدولة العميقة ستقاوم توجهات «ترامب» نحو إنهاء الحرب؛ لأن استمرار الحرب من مصلحتها في زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية للأوروبيين تحت مبرر مواجهة التهديدات الروسية، كما أن استمرار الحرب يساهم في استنزاف روسيا وتحجيم صعودها في النظام الدولي.

> "الدولة العميقة الأمريكية ستقاوم توجهات «ترامب» نحو إنهاء الحرب الأوكرانية؛ لأن استمرار الحرب من مصلحتها في زيادة مبيعات الأسلحة الأمريكية للأوروبيين لمواجهة التهديدات الروسية، كما أن استمرار الحرب يساهم في استنزاف روسيا وتحجيم صعودها في النظام الدولي."

إدارة العلاقة مع الصين

تعد الصين الخصم الأول في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في عهد «بايدن» لتحل محل روسيا، ولا شك أن هناك اتفاقا بين الجمهوريين والديمقراطيين على ضرورة مواجهة الصين باعتبارها المهدد الرئيس للهيمنة الأمريكية على العالم؛ بسبب الصعود الكبير والسريع للصين عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، وقد اعتمدت استراتيجية «بايدن» في التعامل مع الصين على مفهوم التنافس وليس الصدام، والعمل على إيجاد قنوات اتصال بين البلدين بحكم تشابك مصالحهما الاقتصادية، حيث إن حجم التجارة بين البلدين يقارب ٩٠٠ مليار دولار، وهو ما يفرض عليهما التلاقي والتحاور؛ لأن الصدام أو المواجهة العسكرية ليست في صالح البلدين، ولذلك فإن «ترامب» سوف يستمر في تبني نفس سياساته مع الصين التي تبناها خلال فترته الأولى، وهي استخدام سياسة العصا والعقوبات والرسوم الجمركية، كما حدث في فرض رسوم بنسبة ٢٠٪ على الصلب والألومنيوم الصيني، لتقليل العجز التجاري الكبير معها، لكن

«ترامب» سيواجه بتحديات كبيرة في علاقته مع الصين، فالصين تتبع سياسة رد الفعل، بمعنى أنها أيضًا قادرة على مواجهة سياسات «ترامب» في فرض العقوبات، حيث فرضت عقوبات اقتصادية ورسوما جمركية أيضًا على السلع الأمريكية خلال ولاية «ترامب» الأولى، خاصة فول الصويا، وهو ما أثّر على المزارعين الأمريكيين، وأدى لخسارة «ترامب» الانتخابات وقتها، وبالتالي إذا فرض «ترامب» مزيدًا من الرسوم والعقوبات سترد الصين بنفس المعاملة، وهو ما سيشعل الحرب التجارية بينهما، وسيؤثر سلبًا على الاقتصاد العالمي.

ترامب ومستقبل الهيمنة الأمريكية العالمية

كما تراجعت الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي مع صعود قوى دولية أخرى، مثل الصين وروسيا، ولم تعد الفاعل الأساسي في التفاعلات الدولية، خاصة في الشرق الأوسط، فإن أمريكا أيضًا لم تعد تتمتع باليد الطولى في الهيمنة على الاقتصاد العالمي، مع صعود التكتلات الاقتصادية الأخرى التي تنخرط فيها الصين وروسيا، وعلى رأسها تجمع بريكس، وتطويره لآليات موازية إلى جانب الآليات التقليدية الغربية التي تسيطر عليها أمريكا، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يمتلك بريكس مؤسسات مالية ونقدية مهمة، مثل البنك الآسيوي للتنمية، كما تراجعت هيمنة الدولار على عرش العملات العالمية، مع تزايد اتجاه الدول المختلفة نحو تبادل العلاقات التجارية فيما بينها بالاعتماد على العملات المحلية، كما حدث بين الهند والصين، وبين الصين وروسيا وغيرها، وهو ما يعني تراجع الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على العالم.

وختامًا، يمكن القول إن توجهات «ترامب» الاقتصادية فيما يتعلق بفرض الرسوم الجمركية وإشعال الحروب التجارية ستؤثر سلبًا على الهيمنة الاقتصادية الأمريكية العالمية التي تراجعت كثيرًا. كما أن سياسة أمريكا في عسكرة العلاقات الدولية، سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط أو شرق وجنوب آسيا، وتراجع فاعلية الدور الأمريكي في حل الصراعات كما حدث مع حروب وصراعات الشرق الأوسط، وانحياز أمريكا المطلق لإسرائيل، أدى إلى تراجع النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي مقابل تزايد نفوذ الصين وروسيا في الصراعات المختلفة. إضافة إلى أن تبني الصين سياسة خارجية تقوم على احترام سيادة الدول، وتعزيز التنمية المشتركة من خلال مبادرة الحزام والطريق، وعدم الانخراط في الصراعات، يجعلها البديل الأفضل لتحل محل أمريكا عند كثير من الدول، وبالتالي فإن استعادة أمريكا القوية واستعادة النفوذ الأمريكي والهيمنة العالمية يمثل أكبر تحدٍ أمام «ترامب»، لكن سياسته الخارجية خاصة في إشعال الحروب التجارية وشعار «أمريكا أولًا» لا تقود إلى هذا الطريق.



إلى أين يتجه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في عام ٢٠٢٥؟



د. محمد السعيد إدريس

مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

منذ عهد الرئيس الفرنسي الأسبق وأوروبا منقسمة حول الموقف من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، هذا الانقسام كان من أهم الدوافع التي جعلت فرنسا تتمرد على «المظلة النووية الأمريكية»، ودفعها لإنتاج قدراتها النووية المستقلة، وهذا الانقسام كان سببه التشكك الأوروبي في جدية قيام الولايات المتحدة بالدفاع عن الأمن الأوروبي، ولعل هذا ما زاد من قناعة فرنسا، أكثر من غيرها من الدول الأوروبية، بالدعوة إلى ضرورة تأسيس «هوية أمنية أوروبية مستقلة»، أي مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية وخارج حلف الأطلسي، لكن أوروبا، التي ركنت كثيرا إلى الاعتماد على الدفاع الأمريكي عن الأمن الأوروبي، اختارت أن تحقق الأمن الأوروبي من خلال حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة، وكان لهذا القرار تأثير مزدوج ، فهو من ناحية زاد -وربما ضاعف- من الاعتمادية الأوروبية على القوة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، مما أضعف القدرات الأمنية الذاتية الأوروبية بمرور السنوات.

ومن ناحية أخرى، وفّر للدول الأوروبية توظيف «الوفورات المالية» من الإنفاق العسكري في تنمية الاقتصاد الأوروبي وزيادة الصادرات وبالذات للولايات المتحدة، الأمر الذي كشف عن نفسه في ظهور عجوزات في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة في غير صالح الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي لاحظه المرشح الجمهوري في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٦ «دونالد ترامب»، الذي خاض تلك الانتخابات تحت راية شعاره الذي يقول: «أمريكا أولا»، لذلك فإن «ترامب» عمل منذ فوزه بالرئاسة في تلك الانتخابات على منافسته الديمقراطية «هيلاري كلينتون» على جعل شعار «أمريكا أولا» أولوية له في التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي، من خلال التهديد بالانسحاب الأمريكي من حلف شمال الأطلسي إذا لم تفِ الدول الأوروبية أعضاء الحلف بالتزاماتها الدفاعية والإسراع بتخصيص النسبة المتفق عليها للإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تتحمل مع الولايات المتحدة ميزانية الدفاع عن

أمنها من خلال الحلف، وإلا فسوف تنسحب الولايات المتحدة منه، ومن خلال التهديد بفرض تعريفات جمركية مرتفعة على الصادرات الأوروبية للولايات المتحدة، لم يكن غريبا أن تشعر الدول الغربية بالصدمة عقب إعلان فوز «دونالد ترامب» في الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة أمام المرشحة الديمقراطية «كامالا هاريس»، نائبة الرئيس «جو بايدن».

الصدمة والتشاؤم كانا رد فعل أوروبي طبيعي عبّرت عنه الصحافة الأوروبية على عودة «ترامب» مجددا إلى البيت الأبيض، ووجد السؤال التاريخي فرصة ليفرض نفسه مجددا: ماذا عن مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية؟

التشاؤم الأوروبي من احتمال عودة «ترامب» مجددا إلى البيت الأبيض عبّرت عنه بصراحة شديدة صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية (٢٠٢٤/٥/٦) بالقول بأن «فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية سوف يمثل نهاية الهيمنة الغربية على الساحة العالمية، ويجب على أوروبا أن تكون مستعدة لذلك». وكتبت الصحيفة: «الواقع الخطير أن ولاية ترامب الثانية من المرجح أن تمثل نهاية الغرب كفكرة تنظيمية على المسرح العالمي»، واعتبرت أن ذلك «سيكون نبأ عظيما للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وفظيعا لأوكرانيا».

أوروبا وعودة مفهوم «الاستقلالية الاستراتيجية»

جاء أول رد فعل أوروبي تنظيمي لمواجهة المخاطر الأوروبية المحتملة لعودة «ترامب» إلى البيت الأبيض بعد مرور ٤٨ ساعة فقط على تأكيد فوز «ترامب» في هذه الانتخابات خلال اجتماع القادة الأوروبيين الذين اجتمعوا طيلة يوم الخميس ٧ نوفمبر ٢٠٢٤ في بودابست بالمجر، في إطار «المجموعة السياسية الأوروبية» التي تضم كافة الدول الأوروبية باستثناء روسيا، وبعدها اجتمع قادة الدول الـ ٢٧ أعضاء الاتحاد الأوروبي في اليوم التالي للسبب نفسه، وكانت دعوة بناء «الاستقلالية الاستراتيجية» هي الدعوة الأهم التي سيطرت على أعمال الاجتماعين، وكما هي عادة الأوروبيين قادت فرنسا، وبالتحديد الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، دعوة إعادة إحياء هذه الاستقلالية الاستراتيجية، فيما تخوّفت أغلبية الدول الأوروبية لأسباب كثيرة من التحمس لهذه الدعوة، وشغلت نفسها بالبحث في كيفية إيجاد أرضية من الثقة تحقق المصالح والأمن الأوروبي في التعامل مع الرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب».



ومن الجدير بالذكر أن الرئيس «ماكرون» بذل جهودا مضنية لإقناع أقرانه من القادة الأوروبيين بحاجة أوروبا لإمساك مصيرها بيديها؛ خشية نزوع «ترامب» إلى الحلول المنفردة التي تخدم المصالح الأمريكية في كافة القضايا الدولية المهمة، من الأزمة الأوكرانية إلى الصراع في الشرق الأوسط، إلى القارة الإفريقية، والصراع مع الصين دون تشاور مع الحلفاء الأوروبيين.

وشدّد «ماكرون» في كلمته المطولة على مخاوف أوروبا من «الإهمال» الأمريكي، والشعور -وفق تعبيره- بأن أوروبا ستكون «عارية» حال تراجعت الولايات المتحدة، خلال ولاية «ترامب» الثانية، عن التزاماتها في إطار حلف شمال الأطلسي، ومن هنا جاءت دعوته إلى «بناء دفاع أوروبي» يمكن أن يتجسد من خلال دعوة «الاستقلالية الاستراتيجية».

وبعد أن أكد «ماكرون» في كلمته المطولة أن أوروبا تجتاز «لحظة تاريخية حاسمة»، تساءل قائلا: «السؤال المطروح علينا في الأساس هو: هل سيقوم الآخرون بكتابة التاريخ عنا أم نريد أن نكتبه بأيدينا؟».

ولم يكتفِ «ماكرون» بطرح السؤال الذي كان يهدف به إثارة حماس الآخرين لما يريد أن يقول، وأعقب السؤال بالجواب عليه قائلا: «أعتقد أنا شخصيا أن لدينا القدرة على كتابته.. أما الطريق إلى تحقيق هذا الهدف فإنه يمر عبر التحرك، وأن نؤمن بقدرتنا على تحقيق الاستقلالية الاستراتيجية والدفاع عن مصالحنا». وأضاف: «نريد السلام والازدهار الاقتصادي والدفاع عن نموذجنا الديمقراطي»، وقال: «إن الطريق إلى ذلك يمر عبر بناء القوة العسكرية الأوروبية التي يجب أن تشمل كل الدول الأوروبية، ولا تقتصر على دول الاتحاد الأوروبي الـ ٢٧ فقط».

ولا يخفى أن حماس «ماكرون» إلى دعوته قاده إلى أن يعيد تكرار مقولته الشهيرة: «نحن الأوروبيون لا يمكننا أن نوكل إلى الأمريكيين وإلى الأبد الدفاع عن أمننا». وعندما يجدد «ماكرون» هذه المقولة فإنه يعني أن الدفاع عن أوروبا والمصالح الأوروبية يجب أن يكون «أولوية أوروبية»، ويرى «ماكرون» أن تحقيق ذلك «لا يمكن أن يتم عبر أطلسية ساذجة، ولا من خلال التشكيك بتحالفات أوروبا، أو عبر فوقية ضيقة لا تسمح لأوروبا بالارتقاء إلى مستوى هذا التحدي في مواجهة الصين والولايات المتحدة الأمريكية».



أوكرانيا والتحدي الأوروبي الصعب

واضح أن دعوة «ماكرون» إلى «الاستقلالية الاستراتيجية» ترتكز على خلفية من الفكر الاستراتيجي الذي غاب كثيرا عن الأوروبيين منذ اندماجهم في الفكر الاستراتيجي الأمريكي عبر «حلف شمال الأطلسي». ويطمح «ماكرون» لأن تكون أوروبا قطبا عالميا في عالم جديد متعدد الأقطاب، مرشح أن يخضع لـ«ثنائية قطبية أمريكية - صينية»، لذلك هو يرى أن التطورات يمكن أن تقود أوروبا إلى الاختيار بين ألا تكون شيئا ضمن صراع الأقطاب وأن تقع تحت «هيمنة أمريكية»، أو أن تتحول إلى قطب عالمي قادر على المنافسة وحماية مصالحه.

الخيار الثاني له إغراءاته لكن له أيضا تحدياته، وخاصة التحديات التي تواجه الوحدة الأوروبية ومخاطر التفكك التي تهدد بها التيارات اليمينية المحافظة التي بدأت تفرض وجودها على السلطات في كثير من الدول الأوروبية وعلى البرلمان الأوروبي. وهذه التيارات معادية لدعوة الوحدة الأوروبية، وتؤمن بدعوات استقلالية وطنية ونزعات شوفينية قومية، أما التحدي الثاني فهو الحرب الروسية الأوكرانية، وتخوف كثير من الدول الأوروبية، وخاصة المجاورة لروسيا من «الخطر الروسي»، حال انتصارها في الحرب مع أوكرانيا.

وهذا الهاجس الأوكراني فرضه بإلحاح تلك الوعود التي وعد بها الرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» بحل الأزمة الروسية الأوكرانية سلميا فور تسلمه السلطة، كما فرضه النجاحات العسكرية الروسية المتواصلة في أوكرانيا، وتهديدات الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» باستخدام السلاح النووي في أوكرانيا وتعديل «العقيدة النووية» الروسية ردا على الضوء الأخضر الذي أعطته إدارة الرئيس المنتهية ولايته «جو بايدن» ودول أوروبية أخرى، خاصة بريطانيا وفرنسا، باستخدام صواريخ بعيدة المدى لضرب العمق الروسي. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية قد ذكرت (٢٠٢٤/١١/٧) أن مستشاري «ترامب» يخططون لتجميد الصراع في أوكرانيا، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح، ووقف اندماج كييف في حلف شمال الأطلسي لمدة ٢٠ عاما. ونقلت الصحيفة أن «أحد الخيارات المقترحة سيتضمن وعدا من كييف بعدم الانضمام إلى الناتو لمدة ٢٠ عاما على الأقل»، وفي مقابل ذلك تواصل الولايات المتحدة ضخ الأسلحة لأوكرانيا.

ولا يخفى أن الأوروبيين متوجسون من موقف «ترامب»، ليس فقط إزاء أوكرانيا بل وأيضًا تجاه حلف شمال الأطلسي نفسه، حيث يذكر الأوروبيون تشكيك «ترامب» في حلف شمال الأطلسي، وفي ضرورة توحيد الشركاء حول هذه المنظمة. فهو يرى في الحلف «عبئا على واشنطن، والتزامات عسكرية ومالية مفرطة لمصلحة الحلفاء»، ومن ثمّ فهو لا يتحمس لدعوة ضم أوكرانيا للحلف، ومن هنا يجيء تقاربه مع موقف الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» بخصوص الرفض الروسي القاطع لضم أوكرانيا للحلف، وهي القضية التي فجرت الحرب في أوكرانيا.

ويصف مرشح الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» لمنصب وزير الدفاع الأمريكي الجديد «بيت هيجسيث» حلفاءَ «الناتو» بأنهم «لا يدفعون أموالا»، ويقول، كما نقلت عنه صحيفة «الجارديان» البريطانية (٢٠٢٤/١١/٢٥): «حلف الناتو ليس تحالفًا، إنها ترتيبات دفاعية لأوروبا، تدفعها وتمولها الولايات المتحدة»، ومثل «ترامب» يقول «هيجسيث»: «لقد سمحت أوروبا لنفسها بعدم إعادة بناء جيوشها»، وهذه المخاوف والتصريحات من «ترامب» وأركان إدارته أثارت المخاوف الأوروبية من السياسات الأمريكية إزاء حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، وكان التدافع لسرعة التحرك لاجتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي الأوروبيين مع وزير

الخارجية الأمريكي برئاسة الأمين العام الجديد للحلف «مايكل روتيه» (٢٠٢٤/١٢/٢) للبحث في كل هذه التحديات، وكانت الكلمة الأكثر تكرارا في تصريحات «روتيه» هي: «الانشغال والانشغال الشديد بما يجري» في أوكرانيا والشرق الأوسط مرورا بالحروب المفتوحة في غزة ولبنان، وكان التركيز الأهم من جانب الأمين العام الجديد لحلف شمال الأطلسي هو ما ينتظر الأزمة الأوكرانية في عهد «دونالد ترامب»، مؤكدا أن «بوتين بصدد اختبار قدراتنا، ويستخدم أوكرانيا أرض اختبار للصواريخ التجريبية، وأنه غير مهتم بالسلام، ويواصل محاولاته للسيطرة على المزيد من الأراضي؛ لأنه يعتقد أنه يستطيع كسر عزيمة أوكرانيا وعزيمتنا».

ولم يصل هذا الاجتماع إلى ما يطمئن الأوروبيين، مع وجود «أنتوني بلينكن» وزير الخارجية الأمريكي، الذي كانت مشاركته شكلية ووداعية في هذا الاجتماع، وكل ما توصل إليه الاجتماع هو وعود بتكثيف المعونات المالية والعسكرية الأوروبية لأوكرانيا.

وهذا العجز امتد إلى القمة الأوروبية التي عُقدت في بروكسل يوم الخميس (٢٠٢٤/١٢/١٩)، وكان هدفها الرئيسي «بلورة استراتيجية أوروبية مشتركة للضغط على ترامب وحثه على عدم التخلي عن أوكرانيا من جهة، ومن جهة ثانية التوافق على تحرك من شأنه أن يوفر الدعم لكييف». فقد كشفت هذه القمة أن القمة الأوروبية في سعيها لرسم «خطوط حُمر» لا يجوز تخطيها من جانب مشروع «ترامب» لحل الأزمة الأوكرانية، فإنها عاجزة عن فرض احترامها، وأحد هذه الخطوط أنها «ترفض أن يُتَخذ قرار بشأن أوكرانيا دون رضاء الأوكرانيين، ودون التشاور مع الأوروبيين»، أو «أن يُقادوا إلى مفاوضات يرون أنها يمكن أن تجرى وفق شروط لا تلائم كييف».

ومن الجلي أن الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» الذي حضر تلك القمة كان واعيًا بعجز أوروبا عن الدفاع عن شعارها الجديد الذي ترفعه في مواجهة مشروع «ترامب» الخاص بتسوية الأزمة



الأوكرانية بالتفاوض مع روسيا، والذي يقول: «لا شيء عن أوكرانيا دون موافقة الأوكرانيين، ولا شيء عن الأمن في أوروبا دون الأوروبيين»، لذلك أسرع عقب انتهاء تلك القمة بالتصريح بأنه «مستعد للجلوس إلى طاولة المفاوضات، وأنه يسعى إلى التفاهم مع الولايات المتحدة ومع الرئيس ترامب في أي لحظة». وتبيَّن من مجمل تصريحات «زيلينسكي» أنه يؤكد أن «الضمانات الأوروبية وحدها لا تكفي»، وقال: «نحن نحتاج للوحدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للوصول إلى السلام».

وختامًا، في ضوء ما سبق، يتضح أن «زيلينسكي» واضح في قناعته أن أوروبا وحدها لا تستطيع ضمان أمن أوكرانيا، وأن الضمانات الحقيقية يجب أن تأتي من الأوروبيين، ومن الولايات المتحدة؛ لأن أوروبا والولايات المتحدة معا بإمكانهما أن يوقِفا «بوتين».

تلك هي رؤية «زيلينسكي» لمستقبل الأزمة الأوكرانية، لكن يبدو أنها ستبقى الرؤية الأعم لتحديد معالم العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة، وسيكون التحدي الأوروبي الحقيقي هو كيف يمكن تأمين علاقة موثوق بها مع الولايات المتحدة في ظل عزوف إدارة «ترامب» عن دعم هذه العلاقة، وفي ظل ترسخ قناعة أوروبية بأن أوروبا أضحت عاجزة عن الاستقلال عن العلاقة مع الولايات المتحدة بعكس ما يطمح إليه الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون».

> "سيكون التحدي الأوروبي الحقيقي هو كيف يمكن تأمين علاقة موثوق بها مع الولايات المتحدة في ظل عزوف إدارة «ترامب» عن دعم هذه العلاقة، وفي ظل ترسخ قناعة أوروبية بأن أوروبا أضحت عاجزة عن الاستقلال عن العلاقة مع الولايات المتحدة."



مستقبل سباق النفوذ الروسي الأوروبي في منطقة البلقان



السفير/ د. عزت سعد

مدير المجلس المصري للشؤون الخارجية

رغم اختلاف الكتاب حول تحديد الدول المنتمية لما يسمى بـ «منطقة البلقان» لأسباب جيوسياسية وأيضا لاختلافهم حول ترسيم حدود المنطقة، فإنه وفقا للتعريف الأكثر شيوعا تضم هذه المنطقة عشر دول، هي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وكوسوفو، والجبل الأسود، ومقدونيا الشمالية، ورومانيا، وصربيا، وسلوفينيا. وباستبعاد أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي -وهي بلغاريا وكرواتيا ورومانيا وسلوفينيا- تبقى ست دول هي المعنية بهذا التحليل، والتي تقع، في مجملها، في غرب البلقان.

ولقد أعاد التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا منذ فبراير ٢٠٢٢ منطقة البلقان إلى دائرة الاهتمام الأوروبي، بعد تجاهل وتردد في ضمها إلى الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية التي تلعبها كمنطقة صراع نفوذ مع روسيا كقوة مناوئة لأوروبا، والشعور العام في الأوساط الأوروبية بإمكانية انهيار اتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك، (دايتون)، بالإضافة إلى جمود جهود التفاوض بين كوسوفو وصربيا، بهدف اعتراف الأخيرة بالأولى كدولة ذات سيادة، وهو شرط انضمام بلجراد للاتحاد الأوروبي. هذا بجانب أزمة الطاقة التي تعاني منها المنطقة منذ الحرب الأوكرانية، وفرض عقوبات واسعة النطاق على صادرات روسيا من الغاز والنفط ارتباطا بها.

ويتناول هذا المقال ثلاث نقاط هي: أهمية منطقة غرب البلقان على خريطة التنافس الدولي على النفوذ، والنفوذ الروسي في المنطقة ومحدداته، ثم النفوذ الأوروبي في المنطقة ومحدداته، واستخلاصات.

أولًا: أهمية المنطقة على خريطة التنافس الدولي على النفوذ

بسبب الموقع الجغرافي لمنطقة البلقان، كجيب جغرافي واسع على تخوم الاتحاد الأوروبي، باتت مجالا لتنافس قوى دولية عديدة لا تقتصر فقط على روسيا، وإنما تشمل الصين أيضا، بجانب قوى إقليمية أخرى، مثل تركيا وحتى دول الخليج العربية. ومن ثمّ، بات الاتحاد الأوروبي مدركا لمخاطر سياسة الإحجام والتردد عن التوسع شرقا وعواقبها الجيوسياسية، مما يخلق فراغا تعمل روسيا والصين على ملئه.

وتطل منطقة غرب البلقان على المياه الدافئة، التي تشكل طريقا بديلا لتدفقات الهجرة الواسعة، سواء من المشرق أو من جنوب المتوسط، وبالتالي يُنظر إلى المنطقة على أنها بوابة رئيسة لدخول الاتحاد الأوروبي. وقد تحوّل طريق البلقان بالفعل إلى واحد من أشهر طرق تدفقات الهجرة غير النظامية من سوريا والعراق وأفغانستان، وغيرها من مناطق الصراع في المشرق، نحو الاتحاد الأوروبي. والحال كذلك، فإن احتواء الهجرة وتأمين الحدود هو واحد من أهم أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة.

> "تحوّل طريق البلقان إلى واحد من أشهر طرق تدفقات الهجرة غير النظامية من سوريا والعراق وأفغانستان، وغيرها من مناطق الصراع في المشرق، نحو الاتحاد الأوروبي. ومن ثمّ، فإن احتواء الهجرة وتأمين الحدود من أهم أسباب اهتمام الاتحاد الأوروبي بالمنطقة."

وبالنسبة لروسيا، تبرز صربيا في هذا السياق بوصفها معقل النفوذ الروسي، حيث لا يجب تجاهل العلاقات التاريخية الإثنية والثقافية والدينية بين روسيا وتلك الدولة. وتظل المنطقة سوقا رئيسة للصين، كما أنها جزء من طريق الصين/ أوروبا البري والبحري السريع، أحد مكونات مبادرة الحزام والطريق.

أما تركيا، فتشير تحليلات كثيرة إلى تبنيها ديناميكيات سياسية خارجية تؤهلها لفرض نفوذها على العديد من المناطق بما فيها البلقان، لا سيما في البلدان ذات الغالبية المسلمة في البوسنة وألبانيا وكوسوفو.

ثانيا: النفوذ الروسي في المنطقة ومحدداته

تعود علاقة روسيا بصربيا إلى قرون مضت. فقد قدّمت روسيا نفسها بوصفها حليفا وراعيا للسلاف المسيحيين الأرثوذكس، خاصة في صربيا وبلغاريا ورومانيا. وقاتل الروس والصرب جنبا إلى جنب في الحرب الصربية/ التركية الأولى (١٨٧٦ - ١٨٧٧)، وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية، كما حرّر الجيش السوفيتي مع الجيش اليوغسلافي معظم صربيا عام ١٩٤٤/ ١٩٤٥، وكذلك جزءا من كرواتيا وسلوفينيا.

ويتذكر الشعب الصربي كيف أمر رئيس الوزراء الروسي «يفجيني بريما كوف»، الذي كان في طريقه إلى واشنطن في ٢٤ مارس ١٩٩٩، الطائرة بالعودة أثناء تحليقها فوق المحيط الأطلسي، بعد أن علم بقيام حلف شمال الأطلسي بقصف يوغسلافيا.

ويُنظر إلى دخول قوات حفظ السلام الروسية في البوسنة والهرسك لكوسوفو وميتوهيا، بعد طرد جيش يوغسلافيا والشرطة الصربية في يونيو ١٩٩٩، على أنه العودة الأولى لصنع سياسة خارجية روسية مستقلة في مواجهة الغرب، وذلك بعد عشر سنوات من حكم «بوريس يلتسين» كانت روسيا فيها تابعة للأجندة الغربية. ولا ينسى الشعب الصربي أنه في ٨ يونيو ٢٠١٥ استخدم مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار قدّمته المملكة المتحدة في مجلس الأمن الدولي يدين قتل مسلمي البوسنة في «سربرنيتشا» باعتبارها جريمة إبادة جماعية.

ولقد وقفت موسكو إلى جانب بلجراد منذ إعلان استقلال كوسوفو عام ٢٠٠٨ وحتى الآن. إذ تستخدم روسيا مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي وعلاقاتها بما يسمى الجنوب العالمي لمساعدة صربيا بشكل كبير في عزل كوسوفو والضغط عليها وإقناع الدول في مختلف أنحاء العالم بإلغاء الاعتراف بكوسوفو، أو عدم الإقدام على ذلك بالنسبة للدول التي لم تتخذ هذه الخطوة، حيث توقف عدد الدول المعترفة بكوسوفو عند (١٠٢) دولة.

وتشير التقديرات الغربية، ومنها على سبيل المثال دراسة بعنوان: «بين روسيا والاتحاد والأوروبي: قوس عدم الاستقرار في أوروبا»، (دورية الشؤون الخارجية الأمريكية في ٣٠ مايو ٢٠٢٤) إلى أن الرئيس الصربي «فوتشيتش» يستفيد من المشاعر المؤيدة لروسيا في الداخل كفزاعة مربحة في تعامله مع الغرب. غير أنه مع العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، بات موقف القيادة الصربية أكثر صعوبة، حيث تواجه ضغوطا متزايدة للانضمام إلى العقوبات ضد روسيا، إلا أنها لم تفعل ذلك حتى الآن تفاديا لفقدان دعمها المحلي.

وبجانب صربيا، تتمتع روسيا بنفوذ دبلوماسي وسياسي كبير على البوسنة والهرسك، من خلال دعمها لجمهورية «صربسكا». وهي الكيان ذو الأغلبية الصربية الذي يشكل البلاد إلى جانب اتحاد البوسنة والهرسك، وذلك وفقا لاتفاقيات «دايتون» التي أنهت حرب البوسنة. وفي هذا السياق، لا تُخفي القيادة في صربسكا صلاتها الوثيقة بالكرملين. ولدى البوسنة والهرسك خطة عمل لعضوية حلف شمال الأطلسي منذ عام ٢٠١٨، ولكنها تواجه صعوبة في الانضمام للحلف؛ لأن ذلك، وفقا للتقديرات الغربية، قد يشعل الصراع من جديد مع صربسكا. ومن ثمّ، فقد تم إسقاط الالتزام بتسريع عملية الاندماج في حلف شمال الأطلسي من أجندة مجلس وزراء البوسنة والهرسك.

وترى بعض التحليلات الغربية أن المواجهة المعلنة بين روسيا والغرب في منطقة البلقان تكمن، بصفة عامة، في عالم الأفكار أو الرسائل الأيديولوجية، وذلك بسبب الحرب في أوكرانيا منذ فبراير ٢٠٢٢، والتي اضطرت موسكو معها إلى التركيز بدرجة أقل على دورها كراعٍ أمني ومزود للطاقة. ففي إطار السعي من أجلٍ كسب قلوب وعقول شعوب أوروبا الشرقية، نادرا ما تزعم القيادة الروسية بأنها أكثر رخاء من الغرب، وبدلا من ذلك يركز الخطاب الروسي على انتقاد الغرب من زاويتين رئيسيتين: المعايير المزدوجة التي تتبناها الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيين بصفة خاصة، وعدم قدرتها على الارتقاء فعليًّا إلى مستوى خطابها النبيل. أما الزاوية الثانية فتتمثل في الانحطاط الأخلاقي للغرب.

ومن هنا يجري تأكيد روسيا على «القيم التقليدية»، حيث تعد الكنيسة الأرثوذكسية حليفا رئيسا في نشر هذه الرسالة، خاصة أنها ترتبط بالعديد من الكنائس الأرثوذكسية في أوروبا الشرقية والبلقان.

ومما يخدم السردية الروسية هنا حقيقة أن البيئة الأمنية في منطقة البلقان تتشكل على أساس إرث حروب التسعينيات من القرن الماضي في البوسنة والهرسك وكرواتيا وكوسوفو. وظلّت ذكرى قصف بلجراد ومدن أخرى من قِبل حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩، ودور الحلف في تسهيل استقلال كوسوفو، بمثابة حاجز منع صربيا من الانضمام إليه، وذلك بالرغم من انخراط بلجراد في تعاون أمني مع الولايات المتحدة.

أخيرا، من المهم الإشارة إلى أن هناك عددا من المحددات، أو بالأحرى التحديات التي تجعل من قيام موسكو بتحقيق أجندتها الجيوسياسية في غرب البلقان بمثابة مهمة شاقة، حيث تواجه عددًا من العقبات، أبرزها ما يلي بصفة خاصة:

١. إن سيناريو التدخل العسكري الروسي الكامل في غرب البلقان يعد خيارا بعيد المنال، وذلك على خلاف ما حدث خلال حرب كوسوفو ١٩٩٨ - ١٩٩٩. فهي مستنزفة في أوكرانيا ومشغولة بحربها هناك. ومع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، تلقّت كل من قوة الاتحاد الأوروبي وبعثته المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، تعزيزات إضافية مع مزيد من الانتشار، وذلك بجانب القوات الأمريكية في أوروبا، والتي تخلق مثبطا كبيرا للقيادة الصربية لتحمّل مخاطر لا داعي لها.

٢. عامل الجغرافيا: ذلك أن دول غرب البلقان محاطة بدول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يحد بالضرورة من طموحات روسيا السياسية هناك، حتى بالرغم من أن خيبة الأمل في الاتحاد الأوروبي بسبب بطء وتيرة التوسع تمنح روسيا نفوذا. ويختلف الأمر بالنسبة لدول الجوار القريب أو المباشر لروسيا، مثل: مولدوفا وجورجيا، حيث التقارب الناعم مع موسكو في العديد من القضايا.



٣. يصعب القول بأن صربيا حليف كامل لروسيا. فهي ليست منحازة لموسكو بلا تحفظ، وإنما تتحوط في رهاناتها في المحافل الدولية. ذلك أنه منذ مارس ٢٠٢٣، دعمت صربيا العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدين التدخل الروسي في أوكرانيا. كذلك انضمت صربيا، في سبتمبر ٢٠٢٢، إلى ١٤٣ دولة أخرى في إدانة ضم روسيا للمناطق الأوكرانية الأربع (دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابوريجيا). ودون التعبير عن ذلك علنا، بدت القيادة الصربية حذرة من إشارة روسيا إلى سابقة كوسوفو لتبرير إعادة رسم الحدود في أوكرانيا، ومن قبلها جورجيا عام ٢٠٠٨؛ لأن ذلك يقوض مطالبة بلجراد نفسها ضد ما تعتبره إقليما منشقا.

وبالنسبة لروسيا ذاتها فهي تدرك تماما أن دول المنطقة، وعلى رأسها صربيا، لديها رغبة قوية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي للاستفادة من المكاسب الاقتصادية التي سيوفرها لها الاتحاد. ويفسر ذلك حذر روسيا في تعاملها مع التطورات في المنطقة. وعلى سبيل المثال، عادة ما تؤكد موسكو على ضرورة احترام كوسوفو لحقوق الأقليات الصربية، إلا أنها لم تبادر بتهديد ومطالبة كوسوفو بالخضوع لشروط صربيا، كما جرى الحال في صراعات مشابهة. ومع الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها صربيا، لا تزال لدى الاتحاد الأوروبي أوراق في هذا الشأن.

٤. الضغوط المتواصلة من قِبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على صربيا لفرض عقوبات على روسيا، بما في ذلك فرض حظر كامل على النفط الروسي المنقول بحرا، بدءا من ديسمبر ٢٠٢٢، مما قطع الإمدادات عن صربيا التي تعتمد على خط أنابيب «إدريا» على ساحل البحر الأدرياتيكي. وفي الوقت ذاته واجهت صربيا انتقادات من المفوضية الأوروبية بشأن نظام التأشيرات المتحرر الذي تطبقه على مواطني دول ثالثة، والذي سمح باستخدام صربيا كقناة للهجرة غير الشرعية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

وإزاء هذه الضغوط الأمريكية والأوروبية، كان متوقعا أن تستوعب صربيا بعض مطالب الغرب. فقد اتخذت بالفعل بعض الخطوات الإيجابية مع الاتحاد الأوروبي، حيث انضمت إلى نظام العقوبات ضد بيلاروسيا، وضد الرئيس الأوكراني السابق «فيكتور يانوكوفيتش»، ولم تشارك في أي مناورات عسكرية مع روسيا أو منظمة معاهدة الأمن الجماعي منذ فبراير ٢٠٢٢. وحتى زعيم صرب البوسنة «دوديك»، والذي يعتمد على الدعم الروسي أكثر من الرئيس الصربي، لم يعتمد تماما على موسكو، وكان أحد الأسباب التي جعلته لا يخضع لعقوبات الاتحاد الأوروبي، لتعطيله مؤسسات الدولة المركزية في البوسنة والهرسك، هو حق النقض الذي مارسه «أوربان» رئيس وزراء المجر.

وتشير تقديرات عديدة إلى عدم استعداد القيادة الصربية للتفاعل أكثر مع جمهورية صربسكا الانفصالية، لما ينطوي عليه ذلك من مخاطر الصدام بالغرب، فالاتحاد هو، إلى حد بعيد، الشريك التجاري والاستثماري الرئيس لبلجراد. ويمكن للصرب السفر بدون تأشيرة إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن صربيا هي المرشحة الأولى للانضمام للاتحاد في غرب البلقان.

ثالثا: النفوذ الأوروبي في المنطقة ومحدداته

تمثل الحرب في أوكرانيا نقطة تحول واضحة في موقف الاتحاد الأوروبي من منطقة البلقان. فقد ظل الاتحاد مترددا في اهتمامه بالمنطقة وفرص ضمها إلى التجمع. وأعادت الحرب المنطقة إلى دائرة الاهتمام الأوروبي في ضوء الأهمية الجيوسياسية التي تلعبها كمنطقة صراع نفوذ مع روسيا كقوة مناوئة لأوروبا، وذلك على نحو ما سبقت الإشارة إليه في البند (أولا).

ومن ناحية أخرى، ورغم محاولات روسيا التركيز على الإرث المرير الذي خلفته فترة التسعينيات من القرن الماضي والمعايير الغربية المزدوجة، وكذلك السخرية من الوتيرة البطيئة للغاية لضم أعضاء جدد للاتحاد الأوروبي، لا يزال هذا الأخير يحتفظ بجاذبيته، كواحد من أنجح المشاريع الاقتصادية في التاريخ.

وهكذا، وبعد الحرب في أوكرانيا بأشهر قليلة، أطلق الاتحاد الأوروبي حراكا دبلوماسيا واقتصاديا واضحا تجاه دول غرب البلقان الست. فقد عُقدت «قمة مسار برلين لغرب البلقان»، في يونيو ٢٠٢٢، وهي منصة تأسست في عام ٢٠١٤ لدول المنطقة لتسريع عملية المواءمة الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي وتعميق التكامل والتعاون الإقليمي. وخلال هذه القمة وجّه زعماء البلقان انتقادات شديدة للاتحاد الأوروبي لعدم إحراز تقدم في محادثات الانضمام.

ولقد كان من نتائج قمة مسار برلين، اعتماد المفوضية الأوروبية حزمة، في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٢، لتسريع مسار انضمام دول البلقان، قدمت تقييما مفصلا لحالة التقدم الذي أحرزته دول المنطقة، وأوصت المفوضية المجلس الأوروبي بأن يمنح وضع المرشح للبوسنة والهرسك. وقد أشار ممثل السياسة الخارجية والأمنية إلى أن «الغزو الروسي لأوكرانيا أبرز أهمية توسيع الاتحاد الأوروبي، الذي يكتسب أهمية جيوسياسية جديدة، حيث إنه استثمار طويل الأجل في السلام والازدهار والاستقرار».



وقبل نهاية عام ٢٠٢٢، عُقدت قمة زعماء دول غرب البلقان مع نظرائهم في الاتحاد الأوروبي في العاصمة الألبانية تيرانا في ٦ ديسمبر، وخلصت إلى تقديم دعم لقطاع الطاقة بقيمة مليار يورو، قُسمت إلى جزأين، نصفها لدعم الموازنات، والنصف الآخر لدعم البنية التحتية. كما اعتمدت القمة ٤٠ مشروعا رائدا بقيمة ١,٨ مليار يورو.

وبخلاف قمة تيرانا، كان الاتحاد الأوروبي قد أطلق خطة اقتصادية واستثمارية للمنطقة بقيمة ٣٠ مليار يورو، تهدف إلى تعزيز التحول الأخضر والرقمي. كما تم الإعلان عن اتفاق لبدء خفض تكاليف السفر عبر دول غرب البلقان والاتحاد الأوروبي بدءا من عام ٢٠٢٤، ومواصلة القيام بذلك تدريجيا حتى عام ٢٠٢٧. بالإضافة إلى الالتزام بدمج جامعات غرب البلقان في برنامج الشراكة الأوروبية للتعليم (Erasmus).

ويمكن القول بأن هذا الدعم الاقتصادي من قِبل الاتحاد الأوروبي هو أداة الجذب الرئيسة لدول المنطقة التي تطمح إلى الانضمام إلى الاتحاد. وترك ذلك روسيا في وضع غير مواتٍ، حيث لا تستطيع أن تركز في المقام الأول على الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر الروسي في كل هذه البلدان، والذي يبدو ضئيلا مقارنة بالاعتمادات التي ينفقها الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، مثل الصين وتركيا، على المشاريع الصناعية الكبرى ومشاريع البنية التحتية في تلك الدول. والحال كذلك، أنه لا تستطيع موسكو تحدي حقيقة أن شعوب دول الاتحاد الأوروبي يتمتعون بمستويات معيشية أعلى، وذلك رغم نجاحها في إلقاء الشكوك حول قدرة الاتحاد على توسيع نطاق ازدهاره ليشمل مجتمعات أوروبا الشرقية والبلقان.

وفي السياق عاليه، تستعرض السياسة الخارجية الروسية التناقضات بين الوعود الغربية السخية والحقائق القائمة في أوروبا الشرقية والبلقان والوتيرة البطيئة للغاية لعملية توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل دولا أخرى، خاصة بسبب مبدأ الإجماع في عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك، ورغم تزايد المشاعر المؤيدة لأوروبا، لا تزال استطلاعات الرأي تكشف عن انقسام داخل مجتمعات دول البلقان، حيث تتقبل أغلبية هذه المجتمعات رسائل كل من روسيا والغرب على السواء. ومن المنظور الغربي، تهدف أجندة موسكو إلى عرقلة جهود الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لدمج المنطقة في الغرب، وليس توسع روسيا كقوة مهيمنة سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، وهو الإنجاز الذي فشل الاتحاد السوفيتي في تحقيقه في أوائل فترة الحرب الباردة. وتضيف التقديرات الغربية هنا أنه لذلك، تعمل روسيا كمفسد،



حيث ترى في المنطقة ساحة أخرى للمنافسة مع الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

وختامًا، فقد أعادت الحرب في أوكرانيا المنطقة إلى دائرة الاهتمام الأوروبي بالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية التي تلعبها كمنطقة صراع نفوذ مع روسيا كقوة مناوئة لأوروبا. ورغم أن صربيا لا تزال مركز النفوذ الروسي في المنطقة، فإن ذلك لا يعني مصادرة نفوذ كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين وتركيا. ومع تعدد اللاعبين الدوليين في المنطقة، تبدو دولها حريصة على عدم الانجراف بعيدا إلى المدى الذي تريد روسيا الذهاب إليه. وفي هذا السياق، لدى الاتحاد الأوروبي العديد من الأوراق، منها مساعداته الاقتصادية لغرب البلقان وعدم التوقف عند دعم قطاع الطاقة فقط.

ومما لا شك فيه أن من شأن التوصل إلى اتفاق بشأن كوسوفو أن يقطع شوطا طويلا في تغيير المنطقة، حيث يزيل أخطر عقبة أمام كل من بلجراد وبريشتينا على الطريق إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي كل الأحوال فإن المسار الذي ستتخذه بلدان المنطقة، والتي تريد أغلبية مجتمعاتها علاقات جيدة مع كل من روسيا ودول الاتحاد الأوروبي، سوف يتحدد بدرجة كبيرة وفقا للتطورات الخارجة عن سيطرتها، وبصفة خاصة مسار الحرب في أوكرانيا والمناقشات المعقدة داخل الاتحاد الأوروبي حول مستقبل المشروع الأوروبي. وفي حال حققت روسيا نجاحا، ولو جزئيا، في حربها في أوكرانيا، فمن المرجح أن يتصاعد نفوذها في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، فإن المكاسب العسكرية الأوكرانية ضد روسيا وتسريع مسار انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي، يزيد من آفاق جذب دول المنطقة نحو أوروبا.



الشراكة الثلاثية: الصين وروسيا وكوريا الشمالية



أ.د. نـــورهـــان الـشـيـخ

أستاذة العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة

أدت الأزمة الروسية الأوكرانية وتطوراتها إلى طفرات ملحوظة في الشراكة بين روسيا وكل من الصين وكوريا الشمالية، وبروز مثلث استراتيجي يتجاوز في تأثيره وتداعياته منطقة شرق آسيا، وينطلق إلى آفاق أرحب بالنظر إلى عمق المصالح المشتركة التي تجمع الدول الثلاث على المستوى الثنائي والثلاثي، وخطورة التحديات التي تواجهها معا وتضعها في خندق واحد استراتيجيا واقتصاديا.

فقد أصبحت الشراكة الروسية الصينية «بلا حدود» كما أعلن البلدان في فبراير ٢٠٢٢، ووصلت فعليا مستوى التحالف الاستراتيجي. وكانت روسيا قبلة الرئيس شي جين بينج الأولى في مستهل فترة ولايته الثالثة، وكذلك كانت الصين عقب إعادة انتخاب الرئيس بوتين، وكشفت قمة بكين في مايو ٢٠٢٤ عن عمق التعاون الاستراتيجي بين البلدين وما ينتظرهما من تقدم في المستقبل.

كذلك مثلت زيارة الرئيس بوتين لكوريا الشمالية في يونيو ٢٠٢٤ اختراقا واضحا وانعطافة هامة وكاشفة للمستوى الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين، والأهم مستقبل هذا التعاون، ليس فقط لكونها الأولى منذ ربع قرن، وإنما الأهم الإعلان خلالها عن التعاون الحالي والمستقبلي. فقد كانت كوريا الشمالية دوما من حلفاء موسكو التقليديين منذ الزمن السوفيتي، وشاركت روسيا ضمن سداسية المفاوضات حول البرنامج النووي لكوريا الشمالية التي قادتها واشنطن خلال التسعينيات، إلا أن تعاونها مع كوريا الشمالية ظل غير معلن إلى حد بعيد، ولم يتجاوز السياق الدولي العام الذي رسمته الولايات المتحدة وحلفاؤها عبر العقوبات حتى الأزمة الأوكرانية. وذلك خلافا للصين التي تعتبر الحليف الأبرز لكوريا الشمالية منذ الحرب الكورية في الخمسينيات، والشريان الأساسي الذي يربط كوريا الشمالية بالعالم ويدعم اقتصادها في مواجهة العقوبات الخانقة المفروضة عليها.

وفي هذا السياق، من المرجح أن تتقدم الشراكة الثلاثية بين بكين وموسكو وبيونج يانج بثبات على قدمين أساسيين، هما: الشراكة الدفاعية، والشراكة الاقتصادية، وذلك بناء على المعطيات التالية:



(١) الشراكة الدفاعية لمواجهة التهديدات المشتركة:

تعتبر الدول الثلاث، الصين وروسيا وكوريا الشمالية، أن سلسلة التحالفات العسكرية التي تقودها واشنطن في آسيا تهديدا مباشرا لأمنها القومي وللأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. فقد دشنت الولايات المتحدة تحالف «أوكوس» مع أستراليا وبريطانيا في ١٥ سبتمبر ٢٠٢١، وبمقتضاه تشارك واشنطن تكنولوجيات نووية عسكرية مع أستراليا عبر تزويدها بغواصات نووية أمريكية ووقود نووي للغواصات ذي نسبة تخصيب ٩٠٪، لأول مرة منذ نصف قرن، بعد أن شاركتها في السابق مع بريطانيا فقط عام ١٩٥٨، ولتصبح أستراليا بذلك بين خمس دول في العالم تتمتع بمثل هذه القدرات العسكرية. وخلال قمة «أوكوس» يوم ١٣ مارس ٢٠٢٣ أعلن قادة الدول الثلاث تعاونهم لبناء جيل جديد من الغواصات سيحمل اسم «إس إس إن-أوكوس» يعمل بالدفع النووي، وحصول أستراليا على خمس غواصات أمريكية من طراز «فيرجينيا» الذي يعمل بالطاقة النووية، إلى جانب التعاون لتطوير أسلحة تفوق سرعتها سرعة الصوت، ووسائل الحماية ضدها.

الأمر الذي اعتبرته بكين وموسكو يقوض من نظام الحد من الانتشار النووي الذي تطور واستقر على مدى عقود، ويتعارض مع التزامات أستراليا بموجب اتفاقية الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والملحق الإضافي الخاص بها، واعتبرت الدولتان أن التحالف الأنجلوساكسوني على هذا النحو يمثل تهديدا مباشرا لهما وللتوازن في المنطقة؛ كون الغواصات الأمريكية في المياه الإقليمية الأسترالية تعد ذراعا غربيا طويلا يصل ليس فقط إلى الصين وإنما كوريا الشمالية وروسيا، قادرة على تدمير قطاع جوي على بعد عدة آلاف من الكيلومترات، كما أنها أكثر قدرة على التخفي والتنقل تحت مياه البحر بحرية وسرعة أكبر.

ومن ناحية أخرى، قامت واشنطن بالارتقاء بالحوار الرباعي «كواد» ليعقد على مستوى القمة، وهو تحالف استراتيجي غير رسمي أقيم في ٢٠٠٧ يضم الولايات المتحدة وأستراليا والهند واليابان، وأعيد إحياؤه في ٢٠١٧ بهدف التصدي

الأمريكي لنفوذ الصين العسكري والاقتصادي والتكنولوجي المتنامي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما اتجهت واشنطن لتعزيز تعاونها العسكري مع اليابان وكوريا الجنوبية وعقدت أول قمة ثلاثية في أغسطس ٢٠٢٣ بكامب ديفيد معلنة «التزاما للتشاور» وتعاونا ثلاثيا أعمق مع إعطائه المزيد من الطابع المؤسساتي.

وفي هذا السياق، اعتبرت الصين وروسيا وكوريا الشمالية أن أوكوس نواة حلف جديد في شرق آسيا تقوده واشنطن على غرار حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأن بناء منظومة تحالفات مضادة لتلك الأمريكية ضرورة وأولوية ملحة، كما أن تشبيك التحالفات القائمة على أساس ثنائي أمر حيوي ليس فقط لردع واشنطن ولكن استعدادا لأي مواجهة مستقبلية محتملة، في وقت تلوح في الأفق واحدة من أخطر المواجهات العالمية حول تايوان.

وتعتبر سلسلة المناورات والتدريبات المشتركة بين الصين وروسيا في شرق آسيا رسالة هامة على حضورهما القوي في المنطقة، في محاولة لتحجيم النفوذ الأمريكي وتطويقه عبر تمددهما العسكري في المنطقة، وإبراز قدراتهما العسكرية الضخمة برا وجوا وبحرا. كما قدمت بكين دعما تكنولوجيا غير معلن لروسيا، مما مكّن الأخيرة من تجاوز الخناق التكنولوجي الغربي المفروض عليها بشكل متزايد منذ عام ٢٠١٤.

> **"تعتبر سلسلة المناورات والتدريبات المشتركة بين الصين وروسيا في شرق آسيا رسالة هامة على حضورهما القوي في المنطقة، وإبراز قدراتهما العسكرية الضخمة برا وجوا وبحرا، في محاولة لتحجيم النفوذ الأمريكي."**

وفي الإطار ذاته، تم توقيع «معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة» بين روسيا وكوريا الشمالية خلال زيارة الرئيس «بوتين» لبيونج يانج في ١٩ يونيو ٢٠٢٤، وتعتبر تحالفًا دفاعيًّا بين البلدين، حيث تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على الدعم العسكري المتبادل حال تعرض أي من الطرفين للعدوان. وبدأ وصول قوات من كوريا الشمالية فيما يعرف بـ«كتيبة K» في إطار التعاون والدعم المشترك إلى روسيا، إلى جانب وجود طواقم بناء تابعة للقوات المسلحة الكورية الشمالية تعمل في الدونباس. كما قامت كوريا بتزويد روسيا بقذائف المدفعية الكورية عيار ١٢٢ ملم و١٥٢ ملم، وصواريخ مضادة للدبابات من طراز Bulsae-4 ، وصواريخ باليستية قصيرة المدى (هواسونج-١١ / KN-23)، نظرا لضغوطات جبهة الدونباس على روسيا. ويمتد التعاون بين البلدين إلى المجال النووي والفضاء، الأمر الذي يدعم قدرات كوريا الشمالية ويؤثر بالتالي على توازنات القوى بالمنطقة.

وتحظى الشراكة الاستراتيجية بين روسيا وكوريا الشمالية بمباركة من جانب الصين، ولم تكن متصورة دون ترحيب بكين. وترتبط الصين وكوريا الشمالية بمعاهدة تعاون ومساعدة متبادلة، وحدود مشتركة بطول ١١٤٦ كيلومترا، كما أن بينهما تعاونا عسكريا وأمنيا وثيقا. وقد شبّه الزعيم الصيني «ماو تسي تونج» العلاقة بين البلدين، بأنهما قريبتان، مثل «الشفاه والأسنان».

(٢) القاعدة الصلبة من المصالح المتبادلة والشراكة الاقتصادية:

تواجه الدول الثلاث عقوبات اقتصادية بدرجات متفاوتة تتراوح من العزلة التامة في الحالة الكورية إلى التضييق في الحالة الروسية ووضع العراقيل في الحالة الصينية، الأمر الذي دفع الدول الثلاث إلى التعاون واعتبار بعضها فضاء اقتصاديًا ومتنفسا في مواجهة الضغوطات الغربية.

وفي هذا الإطار، يشهد التعاون الاستراتيجي في بعده الاقتصادي قفزة ملحوظة بين الصين وروسيا في ضوء التكامل الهيكلي بين اقتصاد البلدين، لا سيما في قطاع الطاقة بحكم كون روسيا مصدرا عملاق للطاقة، في حين تعتبر الصين أكبر مستورد لها. وقد نما التبادل التجاري بينهما وبلغ ٢٤٠ مليار دولار عام ٢٠٢٤، وتعتبر بكين شريك روسيا التجاري الرئيس على مدار الـ ١٣ عاما الأخيرة، وصعدت روسيا إلى المركز الرابع في ترتيب الشركاء التجاريين للصين عام ٢٠٢٣، ويعود ذلك إلى الطفرة التي شهدها التعاون في مجال الطاقة، حيث أصبحت الصين منذ عام ٢٠٢٢ أكبر مستورد للطاقة الروسية. فروسيا أكبر مورد للنفط للصين بحصة بلغت ١٩٪ من إجمالي الواردات الصينية (١٠٧,٠٢ ملايين طن) عام ٢٠٢٣، وتعتبر الصين أكبر مستورد للغاز الروسي وهناك آفاق رحبة لتدفق الغاز بينهما مع إتمام أنبوب قوة سيبيريا ٢ المقرر في ٢٠٣٠، وقد تم إطلاق خط «قوة سيبيريا ١» في ٢ ديسمبر ٢٠١٩، وبلغت الإمدادات عبره نحو ٢٢,٧٣ مليار متر مكعب عام ٢٠٢٣. كما يقوم مشروع «سخالين ٢» بدور مهم في توريد الغاز الطبيعي المسال والنفط إلى السوق الصينية.

هذا إلى جانب التعاون في المجال النووي ويتضمن مشاريع قائمة على التكنولوجيا المتطورة لا نظير لها في الصناعة النووية العالمية، ليؤكد البلدان قيادتهما في المجال، ومنها قيام شركة «روس أتوم» الروسية للطاقة النووية ببناء أربعة مفاعلات نووية في الصين تبلغ قدرة كل منها ١٢٠٠ ميجاوات، اثنان منها في محطة تينوان النووية، واثنان في محطة شوداباو. وكذلك التعاون في مجال الفضاء، حيث تقدم روسيا معدات لمولدات كهرباء حرارية تستخدم في برنامج الفضاء الصيني المخصص لاستكشاف القمر، واتفقت شركة «روس كوسموس» الروسية مع إدارة الفضاء الوطنية الصينية على توسيع مشاريعهما المشتركة في مجال استكشاف القمر خلال الفترة القادمة.



وعلى صعيد آخر، تشهد الاستثمارات المشتركة نموا ملحوظا ويتم تنفيذ أكثر من ٣٠ مشروعا مشتركا في المجالات المختلفة بعضها في الأقاليم الروسية، ومنها الشرق الأقصى الروسي الذي يمثل فضاءً رحبًا للتعاون والاستثمار المشترك بين البلدين. ويتم تشبيك الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ومشروع الحزام والطريق الذي تقوده الصين، واستخدام العملات الوطنية، الروبل واليوان، في التعاملات بينهما وعبر البنوك المشتركة، وإنشاء ممر للنقل يتضمن خطوطا برية وبحرية لتسهيل التنقل بين البلدين، وتطوير البنى التحتية الحدودية بينهما.

ومن ناحية أخرى، تعتبر الصين رئة الاقتصاد الكوري الشمالي وتكاد تكون الشريك التجاري الوحيد له، حيث تستحوذ على أكثر من ٩٦,٧٪ من إجمالي حجم تجارة بيونج يانج عام ٢٠٢٣. وتعتبر روسيا شريكًا واعدًا سيسهم بفاعلية في تنشيط الاقتصاد الكوري الشمالي، حيث ارتفع معدل التجارة المتبادلة بين البلدين تسع مرات عام ٢٠٢٣. وسمحت موسكو بالإفراج عن ملايين الدولارات من الأصول الكورية الشمالية المجمدة، وتساعد بيونج يانج على الوصول إلى الشبكات المصرفية الدولية وكسر عزلتها في هذا المجال. وساهمت العوائد المالية التي تجنيها كوريا الشمالية من التعاون العسكري مع روسيا على حل بعض مشاكلها الاقتصادية، إضافة إلى الإمدادات الغذائية والنفطية الروسية

> "يتم تشبيك الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده روسيا ومشروع الحزام والطريق الذي تقوده الصين، واستخدام العملات الوطنية، الروبل واليوان، في التعاملات بينهما، وإنشاء ممر للنقل يتضمن خطوطا برية وبحرية لتسهيل التنقل بين البلدين، وتطوير البنى التحتية الحدودية بينهما."



التي تتلقاها. وخلال زيارة الرئيس «بوتين» الأخيرة تمت الموافقة على مشروع إنشاء جسر يعبر فوق نهر تومين ويربط البلدين بريا؛ مما يسهل حركة التجارة والانتقال، خاصة مع طرح فكرة إبرام اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وتبلغ حدودهما المشتركة ٣٩,٤ كيلومترا فقط، وترتبط الدولتان عن طريق الجو وجسر الصداقة للسكك الحديدية. كما تشكل كل من الصين وروسيا أكثر الدول استقطابا للعمالة من كوريا الشمالية، ويعمل ٥٠ ألف كوري شمالي في الخارج، بتحويلات مالية تتراوح بين ١,٢ و٢,٣ مليار دولار سنويا.

وختامًا، فإن الانعطافة الروسية باتجاه كوريا الشمالية والقفزة في الشراكة الاستراتيجية مع الصين فرضتها المصالح الوطنية ومقتضيات الأمن القومي الروسي، وهي ليست من قبيل التحركات التكتيكية قصيرة المدى، وإنما توجه استراتيجي مستقر تتجاوز تداعياته الأزمة الأوكرانية ومنطقة شرق آسيا.



دور المنظمات الدولية في عالم متعدد الأقطاب (حرب غزة نموذجًا)



السفير/ عزت علي البحيري

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للأمم المتحدة

المنظمات الدولية بوجه عام هي هيئات دولية مستقلة تتعاون مع الدول الأعضاء لتحقيق أهداف مشتركة تتعلق بالقضايا الدولية الهامة، مثل السلم والأمن وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة الفقر والجوع والأمراض، وغيرها من التحديات العالمية. كما تعمل المنظمات الدولية على توفير منصات للدول للتعاون والتفاوض وحل النزاعات بالطرق السلمية وتقديم الدعم الفني والمالي والموارد اللازمة للدول الأقل نموًا لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي ظل التصعيد الأخير في غزة تعود القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام العالمي، مما يبرز التحديات الكبيرة التي تواجه المنظمات الدولية في عالم يزداد تعقيدًا؛ نظرًا للمتغيرات السياسية التي طرأت على النظام الدولي من نظام ثنائي الأقطاب ثم نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ثم إلى نظام متعدد الأقطاب، ومع ذلك فإن دور المنظمات الدولية على أهميته يظل محكومًا بالخلافات الجيوسياسية بين القوى الكبرى التي تنفرد باستخدام حق النقض (الفيتو) في مواجهة القرارات التي تُعرض على مجلس الأمن ولا تتفق مع مصالحها الخاصة، الأمر الذي يثير الكثير من التساؤلات حول فاعليتها وقدرتها على تحقيق أهدافها التي نصّ عليها الميثاق في مثل هذه الصراعات.

دور المنظمات الدولية في غزة

١. منظمة الأمم المتحدة:

تعتبر منظمة الأمم المتحدة لاعبًا أساسيًّا في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تقدم وكالاتها المتعددة مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) دعمًا حيويًّا لملايين اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن إسرائيل أخطرت الأمم المتحدة بإلغاء الاتفاقية مع

الأونروا بعد إقرار الكنيست الإسرائيلي تشريعًا يحظر عمل الوكالة بادعاء انتماء الكثير من موظفيها لحركة حماس، وهو ما نفته نتيجة التحقيقات التي تمت في هذا الشأن.

لكن قدرة الأمم المتحدة على الوساطة وحل النزاعات في غزة تتأثر بشكل كبير بالخلافات الجيوسياسية بين أعضائها، ففي مجلس الأمن يعرقل استخدام حق النقض (الفيتو) من قِبل الدول الكبرى -وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- أي قرارات حاسمة، فعلى سبيل المثال، بينما تركز بعض الدول الغربية -خاصة الولايات المتحدة- على إدانة حماس، تركز دول أخرى كروسيا والصين على معالجة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وهذا الانقسام يعكس تحديات النظام العالمي متعدد الأقطاب، حيث أصبح التوافق أمرًا نادرًا. فمنذ تأسيس الأمم المتحدة عام ١٩٤٥وصل عدد مرات استخدام حق النقض حوالي ٢٩٣ مرة، وقد استخدمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن العشرين حق النقض لصالح ربيبتها إسرائيل حوالي خمس وأربعين مرة لإحباط مشاريع قرارات تدين إسرائيل، حتى أصبح مجلس الأمن مشلولًا تمامًا نتيجة استخدام الولايات المتحدة حق النقض في مواجهة أي قرار يمس إسرائيل.

وبالنسبة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد أصدرت مؤخرًا في سبتمبر ٢٠٢٤ (بأغلبية ١٢٤ عضوا) قرارًا إيجابيًّا يطالب إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة دون إبطاء في غضون مدة أقصاها ١٢ شهرًا من تاريخ اتخاذ القرار، وأن تمتثل إسرائيل دون إبطاء لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي على النحو الذي نصّت عليه محكمة العدل الدولية، وأن تقوم إسرائيل بسحب جميع قواتها العسكرية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنهاء ممارساتها غير القانونية، وإعادة الأراضي وغيرها التي تم الاستيلاء عليها منذ بدء احتلالها، والسماح لجميع الفلسطينيين الذين نزحوا أثناء الاحتلال بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية، وعدم إعاقة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعت الجمعية العامة لعقد مؤتمر دولي لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وحل الدولتين لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، إلا أن إسرائيل لم تمتثل لهذا القرار نظرًا لعدم تمتع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالصفة الإلزامية.

ورغم أن هناك نظاما قانونيا يتعلق بتفعيل قواعد المسؤولية الدولية في مواجهة الدولة التي ترتكب جرائم دولية، وهو ما ينطبق على حالة الاحتلال الإسرائيلي بامتياز، ورغم ذلك لم يتم تفعيل أي من صور المحاسبة والجزاء؛ نظرًا لتمتع إسرائيل بمظلة حماية أمريكية تقيها الخضوع لقواعد القانون الدولي وتحررها من التزام مبادئ الشرعية الدولية وقيمها، فالفيتو الأمريكي والدعم السياسي والاقتصادي والعسكري كانا دائمًا لا يشكلان فقط حماية لها من إعمال قواعد المسؤولية الدولية ضدها، بل أيضًا دافعًا لها نحو ارتكاب مزيد من الجرائم الدولية، وتشجيعًا لها على التمسك بموقفها الرافض لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وهي سياسة تطرح إشكالية مساءلة الولايات المتحدة الأمريكية لعدم تحمُّل مسؤولياتها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولعدم التزامها بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة بشأن ردع المعتدي وعدم مساعدته.

٢. محكمة العدل الدولية: أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى بناء على طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التبعات القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تضمنت أن استمرار وجود دولة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأن المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ملزَمة بعدم الاعتراف بشرعية الوضع الناشئ عن هذا الوجود غير القانوني، وأن المحكمة ترى أن سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية تنتهك التزام إسرائيل باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وقد رفضت إسرائيل هذه الفتوى.

٣. المحكمة الجنائية الدولية: أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة باعتقال «بنيامين نتنياهو» رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع السابق «يوآف جالانت»، نظرًا لارتكابهما جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة، إلا أنها قوبلت بغضب واستياء بالغ في تل أبيب التي وصفت القرار بأنه وصمة عار أخلاقية معادية للسامية تحط من العدالة، وفي واشنطن رفضت الإدارة الأمريكية المنتهية ولايتها برئاسة «جو بايدن» ونظيرتها المنتخبة بقيادة «دونالد ترامب» بشكل قاطع قرار الجنائية الدولية، ووصفت قرارها بأنه أمر شائن، وهددت بتوقيع عقاب على أعضاء المحكمة. بينما غالبية الدول تقف إلى جانب احترام القانون الدولي.

٤. منظمات حقوق الإنسان الدولية: تلعب منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل «هيومان رايتس ووتش» و«أمنيستي» دورًا هامًّا في توثيق الانتهاكات والدعوة للمساءلة، وبالنسبة لغزة سلّطت هذه المنظمات الضوء على الانتهاكات ضد المدنيين والبنية التحتية. وتعد هذه الجهود ضرورية لإبقاء المجتمع الدولي على دراية بالحقائق، ومع ذلك تواجه هذه المنظمات اتهامات بالتحيز أو التركيز الانتقائي، مما يزيد من تعقيد دورها في بيئة مشحونة بالخلافات.

٥. المنظمات الإنسانية مثل الصليب الأحمر الدولي ووكالات الأمم المتحدة: تعمل على تقديم المساعدات الطارئة لسكان غزة، وتواجه هذه المنظمات تحديات كبيرة، مثل صعوبة الوصول إلى المناطق المتضررة، والمخاطر الأمنية ونقص التمويل.

٦. منظمة العفو الدولية: اتهمت منظمة العفو الدولية في تقرير لها إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية بحق الفلسطينيين في غزة، وتوصلت إلى هذه النتيجة بعد أشهر من تحليل الوقائع وتصريحات المسؤولين الإسرائيليين، مؤكدة أن الحد القانوني لجريمة الإبادة الجماعية قد تم استيفاؤه، وأكدت المنظمة أنه يجب على الدول التي تواصل توريد الأسلحة إلى إسرائيل في هذا الوقت أن تدرك أنها تخل بالتزامها بمنع الإبادة الجماعية، وأنها عرضة لأن تصبح متواطئة فيها، وذلك في إشارة إلى الولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية تقرير المنظمة ووصفته بأنه مبني على أكاذيب.

النظام الدولي متعدد الأقطاب

يشهد العالم اليوم في ظل تراجع الدور الأمريكي اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا تحولًا غير مسبوق نحو نظام عالمي جديد يغير قواعد اللعبة الدولية ومنطقها والفاعلين بها، بعد أن شهد عقودًا من نظام أحادي القطبية بذلت فيه الولايات المتحدة جهودًا لتظل منفردة ولكي تكون القطب الأوحد في قيادة العالم، وتجاهلت العالم ومن عليه باتباعها سياسات تخدم مصالحها وأطماعها غير مبالية باحتياجات الدول الأخرى واستقرارها وأمنها وسلامتها، وتبنّت نهج أمريكا أولًا على حساب الآخرين، الأمر الذي ترتب عليه صحوة عالمية ضد هذا النظام لتتجه الدول الآن نحو نظام عالمي جديد بتكتلاته (البريكس) وتحالفاته ليصبح الملاذ الآمن للدول والشعوب.

وتعتبر أزمة غزة في نظر البعض حدثًا عالميًا أكثر منه إقليميًا، حيث يُتوقع أن تؤثر على موازين القوى العالمية، ومن المرجح أن تؤدي إلى فقدان الغرب لتفوقه الجيوسياسي والأخلاقي المفترض، ليس فقط على المستوى الإقليمي، ولكن على المستوى العالمي، بينما يُتوقع أن تستفيد روسيا والصين والدول النامية من الأزمة الحالية.

> "تعتبر أزمة غزة في نظر البعض حدثًا عالميًا أكثر منه إقليميًا، حيث يُتوقع أن تؤثر على موازين القوى العالمية، ومن المرجح أن تؤدي إلى فقدان الغرب لتفوقه الجيوسياسي والأخلاقي المفترض، ليس فقط على المستوى الإقليمي، ولكن على المستوى العالمي."

التحديات التي تواجه المنظمات الدولية في عالم متعدد الأقطاب

١. **الاستقطاب الجيوسياسي:** يعد الاستقطاب بين القوى الكبرى التحدي الأبرز، حيث سيعوق هذا الانقسام قدرة المنظمات الدولية على اتخاذ إجراءات حاسمة، كما هو الحال في أزمة غزة، ويظهر هذا الاستقطاب في تضارب الأولويات والروايات، مما يؤدي إلى حالة من الجمود في المحافل متعددة الأطراف.

٢. **تسييس المساعدات الإنسانية:** تتأثر المساعدات الإنسانية بالمصالح السياسية للدول المانحة، حيث تُستخدم كأداة ضغط لتحقيق أهداف معينة، وبالنسبة لحالة غزة تعقد هذه السياسات وصول المساعدات في الوقت المناسب، مما يزيد من معاناة المدنيين.

٣. **نقص الموارد والقدرات:** حيث تواجه المنظمات الدولية نقصًا مزمنًا في التمويل والموارد، خاصة في الأزمات الممتدة، مثل غزة، ولذلك تؤكد مصر على أهمية إيجاد آليات مستدامة لتعبئة الموارد، وضمان استمرار العمليات الإنسانية، وقد قدمت مصر مساعدات لغزة تعادل ٨٠٪ من مجموع المساعدات الإنسانية التي قدمتها دول العالم لغزة.



٤. تآكل المصداقية: حيث يؤدي غياب الإجراءات الفعالة والمساءلة إلى تآكل مصداقية المنظمات الدولية، لا سيما بين السكان المتضررين في غزة، ولذلك فإن هناك شعورا متزايدا بأن هذه المنظمات عاجزة عن معالجة معاناتهم أو منحهم حقوقهم. وبالنسبة للحالة في غزة فإن المسؤول الرئيس عن عجز مجلس الأمن في إصدار قرار بالوقف الفوري للعمليات العسكرية والسماح بدخول المساعدات الإنسانية هو الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حق الاعتراض (النقض) ضد أي قرار يطالب بالوقف الفوري للعمليات العسكرية، ومساندتها لإسرائيل مساندة تصل إلى درجة الشراكة الفعلية نظرًا للتحالف القائم على المصالح الاستراتيجية بينهما، حيث يرى الرئيس الأمريكي «بايدن» (المنتهية ولايته) أن إسرائيل أحد عناصر قوة الولايات المتحدة وأنه لو لم تكن هناك إسرائيل لكان على أمريكا أن تخلقها لحماية مصالحها.

> "إن ما حدث ويحدث في غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة من تدمير شامل يؤكد الحاجة الماسة إلى ضرورة إجراء إصلاح جذري في الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن الدولي، وهذا ما تُجمع عليه معظم الدول، إلا أن المشكلة تكمن في التوفيق بين متطلبات الإصلاح ومصالح الدول العظمى."

ويمكن القول بأن ما حدث ويحدث في غزة والضفة الغربية والقدس المحتلة من تدمير شامل للبشر والشجر والحجر على مرأى ومسمع من كافة أجهزة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للعام الثاني على التوالي، وعجزها عن تحقيق وقف فوري للعمليات العسكرية في غزة يؤكد الحاجة الماسة إلى ضرورة إجراء إصلاح جذري في أجهزتها المختلفة، لا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن الدولي الذي أصبح بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى توسيع عدد أعضائه بما يحقق المساواة بين مختلف الدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك إعادة الاعتبار لدور الجمعية العامة وتعزيز صلاحياتها، وهذا ما تُجمع عليه معظم الدول، إلا أن المشكلة تكمن في التوفيق بين متطلبات الإصلاح ومصالح الدول العظمى التي تتمتع بامتيازات واسعة في النظام الحالي للمنظمة الدولية، أهمها حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أو النظر في إنشاء آليات جديدة لحل النزاعات تكون أكثر استقلالية.

لذلك يجب أن تعزز المنظمات الدولية آليات المساءلة لضمان محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي. كما يجب عليها أن تركز على التنمية طويلة الأمد في غزة، بما يشمل إعادة بناء البنية التحتية ودعم الاقتصاد وتعزيز الحكم الرشيد.

وختامًا، في ظل عالم متعدد الأقطاب يجب على المنظمات الدولية أن تتكيف مع المعطيات والمتغيرات السياسية الدولية مع الحفاظ على مبادئها الأساسية، ومصر بتاريخها الدبلوماسي العريق والتزامها الدائم بالقضية الفلسطينية مستعدة للعمل مع جميع الأطراف لضمان نجاح هذه المنظمات في تحقيق مهامها. ولا يخفى الآن أن أزمة غزة ليست أزمة إنسانية بل هي أزمة للإنسانية، وليست مجرد اختبار للمنظمات الدولية، بل هي انعكاس للتحديات الكبيرة التي تواجه النظام العالمي، ومن خلال مواجهة هذه التحديات بحزم وابتكار يمكن تحويل هذه الأزمة إلى فرصة لإحداث تغيير حقيقي، يعيد التأكيد على الالتزام بالسلام والعدالة وحقوق الإنسان.



الأمم المتحدة.. ثمانون عامًا من أجل الناس والكوكب وتاريخ جديد لم يُكتب بعد



السيدة/ إيلينا بانوفا

المنسق المقيم للأمم المتحدة في مصر

شهور قليلة تفصلنا عن الذكرى السنوية الثمانين لإنشاء الأمم المتحدة، تلك المنظمة الدولية التي وُلدت من رحم الحرب، لتأخذ على عاتقها مهمة صون السلام والأمن الدوليين، وتقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين، وحماية حقوق الإنسان، والتمسك بالقانون الدولي.

بيد أن هذه الذكرى تأتي في توقيت حرج وبالغ الأهمية مع ما يواجه عالمنا من الأزمات المتوالية؛ من الصراعات السياسية والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة، إلى تغير المناخ، وتفاقم أوجه عدم المساواة، وتحديات التطور التكنولوجي الناشئة، وهي تحديات لعلها لم تدُر بخلد مؤسسي الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، إذ باتت هذه التحديات كلها تُشكل اختبارًا غير مسبوق لمنظومة العمل الدولي متعدد الأطراف، وفي القلب منها الأمم المتحدة. ولهذا كان لزامًا أن تضطلع الأمم المتحدة بعمل جديد من خلال أجندتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ «رؤيتنا المشتركة لعالم أفضل ومستقبل مستدام لنا جميعًا»، كما وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة -من خلال اتفاق باريس الموقع في ديسمبر ٢٠١٥- على العمل المناخي للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري.

ولهذا تمثل الذكرى السنوية لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام فرصة فريدة للنظر في الالتزامات العالمية التي تم التوصل إليها في قمة المستقبل، واتخاذ إجراءات ملموسة لترجمة تلك الالتزامات سريعًا إلى واقع على الأرض.

ميثاق المستقبل

لقد كانت قمة المستقبل، والتي عُقدت في سبتمبر ٢٠٢٤، بمثابة لحظة فارقة بالنسبة للتعاون الدولي وتعددية الأطراف، عندما اعتمد زعماء العالم «ميثاق المستقبل»، والذي يتضمن «الميثاق الرقمي العالمي»، و«إعلان الأجيال القادمة». ومثلت هذه الاتفاقات الثلاثة التزام المجتمع الدولي بالتنمية المستدامة، والوصول المتساوي إلى التكنولوجيات الرقمية، ورفاهية الأجيال القادمة.

هذا، وقد نصّ ميثاق المستقبل على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ٥٦ إجراء في مجالات التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والسلام والأمن الدوليين، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، والتعاون الرقمي، والشباب والأجيال المقبلة، وتعزيز الحوكمة العالمية.

وفي مجال السلام والأمن الدوليين، تركز الاتفاقات على إصلاح مجلس الأمن ليعكس شكل العالم اليوم، ومعالجة نقص التمثيل التاريخي لإفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية، مع إنشاء لجنة بناء سلام أكثر مرونة ومراجعة شاملة لعمليات السلام. كما تتضمن أول دعم متعدد الأطراف لنزع السلاح النووي منذ أكثر من عقد، وتلتزم بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتنظيم الأسلحة الفتاكة المستقلة، بجانب تدابير للاستجابة للصدمات العالمية المعقدة. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة والمناخ وتمويل التنمية، تسعى الاتفاقات إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي بمنح الدول النامية صوتًا أقوى، وحشد تمويل إضافي من البنوك متعددة الأطراف، ومراجعة هيكلة الديون السيادية.

أما في مجال التعاون الرقمي، فإن الميثاق الرقمي العالمي يعد أول اتفاق دولي بشأن الذكاء الاصطناعي، ويؤسس منصة أممية تجمع الأطراف كافة، مع خارطة طريق لحوكمة الذكاء الاصطناعي وفق حقوق الإنسان والقانون الدولي. وفيما يخص الشباب والأجيال المقبلة، يلتزم الإعلان بمنحهم فرصًا حقيقية للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم عالميًا. وقد أكدت الاتفاقات على إدماج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان كعنصر أساسي في جميع مجالات الحياة. وكما وصفها الأمين العام للأمم المتحدة، فإن هذه الإصلاحات «تجعل المؤسسات أكثر تمثيلا لعالم اليوم، وأكثر قدرة على التصدي للتحديات المعاصرة، وتوفير شبكة أمان فعالة للدول النامية التي تعاني من الديون وتعجز عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة».

> "كانت قمة المستقبل، التي عُقدت في سبتمبر ٢٠٢٤، بمثابة لحظة فارقة بالنسبة للتعاون الدولي وتعددية الأطراف، عندما اعتمد زعماء العالم «ميثاق المستقبل»، والذي يتضمن «الميثاق الرقمي العالمي» و «إعلان الأجيال القادمة». "

دور مصر في قمة المستقبل

مصر ليست بمنأى عن هذه الجهود، فقد شاركت بشكل فعال في قمة المستقبل، وساهمت في صياغة مُخرجاتها، وهي تستطيع لعب دور حيوي في دفع الجهود لترجمة تلك النتائج عمليًا، بالنظر إلى دورها على المستوى الإقليمي، وفي تشكيل الحوكمة العالمية، وباعتباري المُنسقة المُقيمة للأمم المتحدة في مصر، فلن يكون من قبيل المبالغة القول بأن «ميثاق المستقبل» تحديدًا، هو في جوهره يتلاقى مع رؤية مصر لعالم يقوم على السلام والعدل والشمول، تلك المبادئ التي لطالما كانت بمثابة أركان أساسية لسياستها الخارجية.

> "ميثاق المستقبل تحديدًا، في جوهره، يتلاقى مع رؤية مصر لعالم يقوم على السلام والعدل والشمول، تلك المبادئ التي لطالما كانت بمثابة أركان أساسية لسياستها الخارجية."

ولعل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ٢٠٢٣ (UNSDCF)-٢٠٢٧، هو تأكيد على الالتزام المشترك بين مصر والأمم المتحدة على رؤيتهما المشتركة من أجل مصر، إذ يرتكز على الأولويات التنموية الوطنية ورؤية مصر ٢٠٣٠. ويُعد إطار التعاون هذا أهم أداة استراتيجية توجه دعم منظمة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر، بتركيزه على خمسة محاور تنموية رئيسة، هي: الناس والكوكب والازدهار والحوكمة، إضافة إلى النساء والفتيات. ويُسلط «تقرير النتائج السنوية لفريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية مصر العربية» الضوء كل عام على إنجازاتنا المشتركة، والتي تمتد عبر مختلف الأولويات التنموية الخمس الرئيسة لإطار التعاون.

تمويل التنمية.. الطموح والواقع

ثمة فجوة -عالميًا ومحليًا- ما بين الطموح والواقع، وهي فجوة غالبًا ما تنشأ بسبب نقص التمويل، ولهذا فإن منظمة الأمم المتحدة في مصر تفخر بشراكتها مع الحكومة المصرية، تحت قيادة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في تطوير الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل؛ تلك الاستراتيجية الرائدة التي تحدد خارطة طريق لتعبئة وتخصيص الموارد لتمويل التنمية المستدامة، كما تضع هذه الاستراتيجية أساسًا قويًا لمشاركة مصر في مؤتمر التمويل من أجل التنمية والمزمع عقده في إسبانيا منتصف العام القادم. وسيكون ذلك المؤتمر بمثابة فرصة لإحراز مزيد من التقدم نحو الوصول إلى هيكل تمويل دولي أكثر مساواة وقدرة على الاستجابة للأزمات العالمية المُلحة، بما في ذلك تغير المناخ والتنمية المستدامة. ويتماشى ذلك مع ما يتضمنه ميثاق المستقبل من دعوة إلى البلدان لإيلاء الأولوية للاستثمار في القضاء على الفقر، وتطوير رأس المال البشري، والشمول الاجتماعي، والاستثمار في الشباب ودمجهم في عملية صنع القرار.

الاستجابة الإنسانية والعلاقة بين السلام والتنمية

بيد أن التحديات التي نواجهها اليوم تتجاوز التنمية لتشمل جملة من الأزمات الإنسانية. وتجسد استجابة مصر للأزمات المتصاعدة في السودان وغزة التزام القيادة المصرية بتقديم الدعم المُنقذ للحياة وتعزيز الاستقرار الإقليمي. ولقد استنفرت منظمة الأمم المتحدة في مصر قدراتها الكاملة لدعم جهود الحكومة المصرية للاستجابة لتلك الأزمات، من خلال حشد الموارد والخبرات اللازمة.

وعلى سبيل المثال، ساهمت الأمم المتحدة في مصر في الاستجابة للأزمة في السودان تحت قيادة الحكومة المصرية، مع اضطرار ملايين السودانيين إلى الفرار إلى دول الجوار، بما في ذلك مصر، التي فتحت أبوابها للآلاف من النازحين التماسًا للأمان. وتنوعت هذه المساهمة لتشمل التنسيق مع السلطات المصرية لضمان تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم وتعزيز مرونة المجتمعات المضيفة.

كذلك عبّرت مصر من خلال دورها المحوري في الاستجابة للأزمة الإنسانية في غزة عن التزامها الثابت بمبادئ الإنسانية والتضامن، والذي تجلّى في استضافتها مؤخرًا لمؤتمر القاهرة الوزاري لتعزيز الاستجابة الإنسانية في غزة. فمع استمرار تدهور الوضع في القطاع، واصلت مصر جهودها من أجل التوصل إلى حل عادل ومستدام للصراع يستند إلى القانون الدولي، بالتوازي مع جهودها لتوصيل المساعدات المُنقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء والدواء وغيرهما من المستلزمات الإنسانية عن طريق معبر رفح، وهي الجهود التي عملت الأمم المتحدة في مصر -ولا تزال- على دعمها، من خلال تواجد فريق مشترك من وكالات الأمم المتحدة في العريش، يعمل تحت قيادة الهلال الأحمر المصري، لتنسيق جهود توفير المساعدات وإيصالها إلى مَن هم في أمس الاحتياج إليها على الجانب الآخر من الحدود.

وقد عبّر الأمين العام للأمم المتحدة عن هذا بوضوح، في كلمته إلى المؤتمر، عندما أكد أنه «منذ اليوم الأول، كانت مصر صوتًا رائدًا في السعي إلى حل سلمي لهذا الصراع، ومصر هي أيضًا مركز حيوي للمساعدة الإنسانية، حيث تدعم إيصال الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها إلى غزة في هذا الوقت العصيب. وإنني أحث المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود وبناء أساس لسلام مستدام في غزة وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط».

إن كل ما سبق الحديث عنه من جهود يأتي من منطلق إدراك عميق للرابطة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية، لكن مع تبقي ما يقرب من خمس سنوات فقط على الموعد النهائي لأجندة ٢٠٣٠، فإن التقدم العالمي الذي أُحرز بشق الأنفس نحو تحقيق التنمية المستدامة عالميًا يقابِل تحديات غير مسبوقة تستلزم عملًا وطموحًا غير مسبوقين كذلك.

وختامًا، فإن الذكرى الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة تمثل فرصة مهمة لتسليط الضوء على هذه النجاحات والتحديات على المستويين العالمي والوطني، والتذكير بالحاجة المُلحة للوفاء بما تم قطعه من التزامات. كما تُعد فرصة للجميع؛ الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والشباب، للانتقال من الأقوال إلى الأفعال. إننا بحاجة إلى أطر للحوكمة، لا تشمل الجميع فحسب، وإنما لديها القدرة على التكيف مع نسق التغيرات المتسارعة في عالمنا، والتي صارت أكثر تشابكًا. وبروح تعددية الأطراف والمسؤولية المشتركة والشراكات والتعاون، والتي تقع كلها في صميم عمل الأمم المتحدة، يمكننا، معًا، أن نعالج تحديات اليوم، وأن نؤمن مستقبلًا للأجيال القادمة، يسوده السلام والازدهار والاستدامة، مستقبلًا لا يترك أحدًا وراء الركب.

الأمم المتحدة في مفترق طرق: هل يقود الإصلاح إلى نظام عالمي جديد؟



د. إبراهيم سيف منشاوي

مدرس القانون الدولي والتنظيم الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

أصبحت الأمم المتحدة تواجه منعطفًا حرجًا في عالم اليوم على الرغم من إنجازاتها العديدة في مجال التنمية المستدامة وتسوية النزاعات الدولية وغيرها، وذلك بسبب أوجه القصور البنيوية أو المؤسسية التي تعاني منها، ولا سيما الوضع الخاص للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ذلك الوضع الذي جعل المنظمة تقف مكتوفة الأيدي أمام عدد من الأزمات الدولية كالحرب الروسية الأوكرانية، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. فالإسراف في استعمال حق الفيتو في مجلس الأمن منع المنظمة، في الكثير من الأحيان، من تحقيق استجابات فعالة للأزمات العالمية، وهو ما دعا الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو جوتيريش»، خلال قمة المستقبل لعام ٢٠٢٤، إلى المطالبة بضرورة إصلاح مجلس الأمن الدولي وأساليب عمله حتى لا يفقد مصداقيته. وهذه الدعوة انطوت على اعتماد «ميثاق المستقبل» خلال قمة المستقبل التي عقدت في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٤، من أجل تعزيز النظام الدولي متعدد الأطراف، ولتفعيل وزيادة شفافية وكفاءة منظمة الأمم المتحدة.

أولًا: أبعاد الإصلاح

إن إصلاح منظمة الأمم المتحدة أضحى أمرًا ضروريًّا حتى تتمكن من الوفاء بمسؤوليتها على نحو فعال في ظل التحديات والتغيرات الكبيرة المصاحبة للبيئة الدولية الراهنة. ولا يخفى أن قمة المستقبل قد سلّطت الضوء على هذه المسألة الهامة الحيوية، والتي اعتمدت على إثرها الجمعية العامة ميثاق المستقبل الذي يتضمن ميثاقًا رقميًّا عالميًّا وإعلانًا بشأن الأجيال القادمة. ويهدف هذا الميثاق إلى ضمان قدرة المنظمات والمؤسسات الدولية على تحقيق أهدافها في ظل تصاعد المشكلات والتحديات الدولية، مع وضع الأسس اللازمة لنظام عالمي عادل وسلمي ومستدام لجميع الدول والشعوب. ويغطي الميثاق مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ،

والتعاون الرقمي، وحقوق الإنسان، وقضايا النوع، والشباب والأجيال القادمة، وتحويل الحوكمة العالمية. غير أنه من الملاحظ في هذا السياق، أن قدرة الأمم المتحدة على التعاطي مع القضايا العالمية إنما ترتبط في المقام الأول بالقدرة على القيام ببعض الإصلاحات المؤسسية والمالية. ولا شك أنه يأتي في مقدمة هذه الإصلاحات المسألة المتعلقة بتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي وإعادة النظر في آلية التصويت المتبعة داخله «حق الفيتو». فالمجلس بوصفه الجهة صاحبة الاختصاص الأصيل بحفظ السلم والأمن الدوليين أصبحت شرعيته ومصداقيته على المحك بسبب التحكم الواضح في قراراته من قِبل الدول الخمس دائمة العضوية، وذلك على الرغم من الوضع الدولي المتغير، والذي تجلّى على سبيل المثال في الزيادة الهائلة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وظهور قوى جديدة بلغت مستويات من النفوذ العالمي تعادل تلك الخاصة بالدول دائمة العضوية.

والحق أن قضية إصلاح مجلس الأمن الدولي قد شغلت حيزًا كبيرًا من المناقشات داخل إطار الأمم المتحدة، والتي أسفرت عن إنشاء الجمعية العامة لفريق عمل مفتوح العضوية في ديسمبر ١٩٩٢ لمراجعة التمثيل العادل في المجلس، كما قامت بإجراء مفاوضات رسمية بين الحكومات منذ عام ٢٠٠٨ بشأن زيادة عدد الأعضاء في المجلس، ولكن دون التوصل إلى أي نتائج ملموسة. ولهذا كانت هذه القضية حاضرة في قمة المستقبل، والتي دعا فيها الأمين العام «جوتيريش» إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن الدولي لاستعادة فاعليته، التي تتطلب تحديث تكوينه غير المتناغم وقواعد صنع القرار غير العادلة لتعكس بشكل أفضل التحولات الجارية في القوة العالمية والمراكز الناشئة للسلطة الأخلاقية. وقد اقتُرح في هذا السياق زيادة عدد المقاعد الدائمة من خلال تمثيل اليابان وألمانيا والهند إلى جانب اعتماد مقاعد دائمة للقارة الإفريقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فميثاق المستقبل -على سبيل المثال- أكد على الحاجة لجعل المجلس «أكثر تمثيلًا وشمولًا وشفافية وكفاءة وديمقراطية ومساءلة»، وطرح مجموعة من المبادئ التوجيهية للإصلاح، بما في ذلك أن أي توسع ينبغي أن «يصحح الظلم التاريخي ضد إفريقيا» وغيرها من المناطق «غير الممثلة» ويوازن بين أهداف التمثيل والفاعلية.

> "أكد «ميثاق المستقبل» على الحاجة لجعل المجلس «أكثر تمثيلًا وشمولًا وشفافية وكفاءة وديمقراطية ومساءلة»، وطرح مجموعة من المبادئ التوجيهية للإصلاح، بما في ذلك أن أي توسع ينبغي أن «يصحح الظلم التاريخي ضد إفريقيا» وغيرها من المناطق «غير الممثلة» ويوازن بين أهداف التمثيل والفاعلية."

ولكن يبدو أن إصلاح المجلس لن يكون بهذه السهولة، إذ إن هذه العملية تعترضها العديد من العقبات والتحديات، منها: مواقف الدول الأعضاء المتباينة حول الشروط اللازمة لتوسيع نطاق العضوية، والخلاف حول آلية التصويت «الفيتو» وإمكانية تمديدها لتشمل أي أعضاء دائمين جدد، فضلًا عن العقبات الإجرائية المتمثلة في الحاجة إلى تعديل الميثاق لإحداث أي تغيير في تكوين المجلس أو في قواعد التصويت، ولا شك أن تعديل الميثاق عملية إجرائية شاقة؛ إذ تتطلب

بموجب المادة (١٠٨) من الميثاق موافقة ثلثي الأعضاء في الجمعية العامة مع تصديقهم على التعديل وفق الأوضاع الدستورية في كل دولة، ويُشترط أن يكون من بين المصدقين على هذه التعديلات الدول الخمس دائمة العضوية، وهذا بطبيعة الحال أمر يصعب تحقيقه لكثافة التنافس الجيوسياسي والاستقطاب السياسي بين دول العالم في الوقت الحاضر. ومع ذلك، فإن الضغوط الرامية إلى توسيع نطاق العضوية في المجلس وإصلاح آلية التصويت سوف تتصاعد في قابل السنوات مع التحول الكبير الذي تشهده الجماعة الدولية في توزيع القوة، والتغير في طبيعة التهديدات الأمنية عما كانت عليه في عام ١٩٤٥ عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يفرض ضرورة العمل على التفكير في مسارات جديدة لعملية الإصلاح حتى يتمكن المجلس من مواجهة المخاطر الدولية الجديدة والمتجددة، ذلك أنه في ظل غياب التغيرات البنيوية اللازمة قد لا يستطيع المجلس الاضطلاع بدوره بالفاعلية المطلوبة، مما قد ينعكس بالسلب على حفظ السلم والأمن الدوليين.

> "مع استمرار أزمة التمويل، لن تستطيع الأمم المتحدة أن تمارس دورها المنشود في معالجة القضايا العالمية بالفاعلية والكفاءة المطلوبة. ولهذا تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز الأنظمة المالية والإدارية حتى تتمكن من التكيف مع الاحتياجات الناشئة، وحتى تستطيع كذلك تنفيذ ميثاق المستقبل."

ومن ناحية أخرى، لا يمكن -بأي حال من الأحوال- الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة بدون التطرق إلى موضوع التمويل؛ فالأمم المتحدة تعاني منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة من مشكلة مزمنة في عملية التمويل، وذلك نتيجة لتقاعس الكثير من الدول الأطراف عن سداد مساهماتها المالية بالمنظمة. فالولايات المتحدة الأمريكية -على سبيل المثال- والتي تعد أكبر مساهم في ميزانية المنظمة (٢٢٪)، مدينة للأمم المتحدة بحوالي ١,١ مليار دولار عن العام المالي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤، بالإضافة إلى ١,٩ مليار دولار لعمليات حفظ السلام. وقد امتد هذا الوضع المؤسف إلى كبار المساهمين الآخرين كالصين واليابان والبرازيل وروسيا وكوريا الجنوبية.

ومن المعلوم أن أنشطة الأمم المتحدة تُموَّل من خلال الاشتراكات الإلزامية المقررة من جميع الدول الأعضاء، وكذا من خلال المساهمات الطوعية لهذه الدول. وتنقسم ميزانيات الأمم المتحدة المُموَّلة من خلال الاشتراكات المقررة إلى فئتين: الميزانية العادية، وميزانيات عمليات حفظ السلام. ومع استمرار أزمة التمويل، لن تستطيع الأمم المتحدة أن تمارس دورها المنشود في معالجة القضايا العالمية بالفاعلية والكفاءة المطلوبة. ولهذا تبرز الحاجة الملحة إلى تعزيز الأنظمة المالية والإدارية للأمم المتحدة حتى تتمكن من التكيف مع الاحتياجات الناشئة في القرن الحادي والعشرين. وحتى تستطيع كذلك تنفيذ ميثاق المستقبل، ومشروع الأمم المتحدة ٢,٠، والذي يحتاج إلى نفقات كبيرة وضخمة لأمور تدريب الموظفين والحصول على البيانات وتخزينها وإدارتها وتعزيز التكنولوجيا الرقمية والاهتمام بالعلوم السلوكية.

ثانيًا: الإصلاح وبنية النظام الدولي

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: هل من الممكن أن يقود الإصلاح المنشود إلى نظام عالمي جديد؟

في الواقع، فإن النظام العالمي الجديد قد بدأ يتشكل وبقوة منذ بداية العقد الثاني من الألفية الجديدة، وأسهمت الحرب في غزة وأوكرانيا في تسريع عملية تحول النظام العالمي من الأحادية القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب. وقد انعكس هذا التحول في عدد من الأمور، مثل: توسع مجموعة البريكس، ومساعي تجنب الاعتماد على الدولار في التجارة والإقراض بين دول الجنوب، وتعزيز التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية وإيران، وتنامي العلاقات التجارية بشكل غير مسبوق بين الصين وروسيا من ناحية، وروسيا والهند من ناحية أخرى، وتحول سلاسل التوريد العالمية بسبب الحرب التجارية الأمريكية الصينية، وعدم تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمستوى القوة العسكرية والاقتصادية التي كانت تتمتع بها خلال العقود الأولى من الحرب الباردة.

لذا، أضحى المسؤولون الرسميون يستخدمون مصطلح «عالم متعدد الأقطاب» في خطاباتهم بكثرة، كالمسؤولين الصينيين والروس والرئيس الفرنسي «ماكرون» والمستشار الألماني «شولتز». وهذا يعني أن الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي قد قاربت على الأفول أو إن شئت قل «انتهت»، وأن الجنوب العالمي ينبغي أن يحصل على المزيد من النفوذ في النظام العالمي المستقبلي، وينبغي كذلك أن يكون لدول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية صوت أكبر في الشؤون العالمية. ويمثل صعود التعددية القطبية، الذي يغذيه صعود الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والهند، فرصة لزيادة التعاون الدولي وتفعيل الحوكمة العالمية من خلال تقديم حلول أكثر ابتكارًا للتحديات العالمية، وتعزيز إنشاء نظام عالمي أكثر مرونة وديمقراطية وتوازنًا.

ولعل ما سبق ذكره يشير إلى أن إصلاح الأمم المتحدة قد يعزز من هذا التحول في النظام الدولي، لا سيما أن هذا النظام متعدد الأقطاب يواجه العديد من التحديات الجيوسياسية التي تبطئ من مستوى استجابته للمشكلات العالمية كتغير المناخ والهجرة واللجوء والصحة العامة والحوكمة الرقمية. لذلك، وصف الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو جوتيريش»، في كلمته الافتتاحية في قمة المستقبل «ميثاق المستقبل» بأنه يمثل تغييرًا تدريجيًّا نحو التعاون متعدد الأطراف الفعال، حيث يشكل الميثاق في الوقت الحالي القاسم المشترك الأدنى الذي يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتفق عليه فيما يتعلق بإصلاح التعددية. وبالتالي، فإن إصلاح الأمم المتحدة مهم للغاية في تأكيد التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، إذ سيسمح الإصلاح للدول الناشئة الكبرى بأن يكون لها دور فاعل في الحوكمة العالمية من خلال توسيع نطاق العضوية في مجلس الأمن الدولي. وسيجعل الإصلاح كذلك المنظمة أكثر كفاءة وشفافية ومرونة للتعامل مع التطورات العالمية المستجدة التي ستنطوي على تأكيد النظام العالمي متعدد الأقطاب، وخاصة قضايا الإرهاب واللاجئين وتغير المناخ والصحة وغيرها.

وختامًا، يتضح في ضوء ما تقدم أن هناك العديد من التحديات التي أضحت تواجه منظمة الأمم المتحدة، وهذه التحديات نابعة بالأساس من القيود الجيوسياسية التي تعترض عمل المنظمة العالمية، والتي تنعكس في الخلافات العميقة والكبرى بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، مما أثر على مستوى التعاون المطلوب للتعاطي مع الأزمات الدولية المختلفة. وهذا الوضع بالطبع قد هدد بجعل الأمم المتحدة على الهامش إذا لم تتبنَ بصورة عاجلة مسار الإصلاح الذي عبّرت عنه قمة المستقبل. وحقيق التنويه إلى أن المسار قد يعزز ويقوي من تحول النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب تشارك فيه القوى الدولية الناشئة بصورة فاعلة في الحوكمة العالمية، من أجل خلق نظام أكثر ديمقراطية ومرونة وتوازنًا.

الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن الدولي.. ضرورة وحتمية دولية



أ. نبيل نجم الدين

كاتب متخصص في العلاقات الدولية

في عام ١٩٤٥، كان العالم لا يزال يعاني من تداعيات فوضى وجبروت وتجبر وخسائر ودمار الحربين العالميتين الأولى والثانية. وتحت ضغط الحاجة للسلام والأمن والاستقرار اجتمع ممثلو ٥٠ دولة في «مؤتمر الأمم المتحدة حول التنظيم الدولي» في سان فرانسيسكو، بكاليفورنيا، في الفترة من ٢٥ أبريل إلى ٢٦ يونيو ١٩٤٥، وشرعوا في صياغة ميثاق الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه، وكان ذلك الميثاق أساس إطلاق منظمة دولية جديدة هي الأمم المتحدة، بهدف منع الحروب العالمية في المستقبل، وخلفًا لعصبة الأمم التي اتسمت بعدم فاعليتها. وتأسس أيضا النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. واتفق المؤسسون على أن الأهداف الأربعة التي أُنشئت من أجلها الأمم المتحدة هي:

- ❖ الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.
- ❖ تنمية العلاقات الودية بين الأمم.
- ❖ تهيئة الظروف للحفاظ على احترام القانون الدولي.
- ❖ خلق الثقة والاحترام في قضية حقوق الإنسان.

وهكذا بدأت منظمة الأمم المتحدة نشاطها رسميًّا من مقرها الدائم في مدينة نيويورك في الـ٢٤ من أكتوبر من عام ١٩٤٥، والآن مع اقتراب دخول منظمة الأمم المتحدة عامها الـ ٨٠، تبدو الحاجة ملحة وحتمية وعاجلة لإعادة النظر في أداء منظمة الأمم المتحدة، وأداء أجهزتها الرئيسة، وأهمها: مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة للأمم المتحدة. فقد تأسست هذه الأجهزة جميعها بموجب ميثاق تأسيس منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥. ولا تبدو الحاجة فقط لإعادة النظر في هذه الأجهزة وإنجازاتها وإخفاقاتها بل أيضًا تقديم الاقتراحات لتصويب وتطوير مسار هذه المنظومة الدولية.

لقد تأسس مجلس الأمن الدولي بموجب الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة، وهو هيئة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن اتخاذ القرارات حول القضايا المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين، وذلك من خلال نظام القرارات والتصويت. وعقد مجلس الأمن أولى جلساته في ١٧ يناير١٩٤٦ في قصر تشيرش هاوس ويستمنستر، Church House Palace, Westminster في لندن، وفي الحقيقة يُعد مجلس الأمن الدولي بمثابة المجلس التنفيذي الذي يمتلك ويمارس صلاحيات كاملة في أدائه لعمله، وإذا قربنا المسألة مقارنة بالمؤسسات، فالأمين العام للأمم المتحدة يماثل رئيس مجلس إدارة المؤسسة، والجمعية العامة للأمم المتحدة تماثل الجمعية العمومية للمؤسسة، ومجلس الأمن يشبه في مهامه دور المدير التنفيذي للمؤسسة CHIEF EXCUCTIVE OFFICE, CEO.

المعضلة هنا أن المدير التنفيذي للأمم المتحدة -أي مجلس الأمن الدولي- ليس على قلب أو روح أو عقل أو هدف رجل واحد! إنهم خمس دول أعضاء دائمون لكل منهم أجندته وأهدافه وله حق الفيتو الذي يتيح له الاعتراض ونسف أي مشروع قرار للمجلس. فكيف لمجلس الأمن الدولي وسط كل هذه التحديات أن يؤدي مهامه ويحقق أهدافه؟ يتألف مجلس الأمن من ١٥ دولة عضو، بين هذه الدول خمس دول دائمة العضوية تتمتع بحق النقض VETO، وهي الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. لكن لماذا اختص هؤلاء الخمسة بحق النقض؟ الإجابة بكل بساطة لأنهم حلفاء الحرب العالمية الثانية المنتصرون في تلك الحرب، وهم الدول الخمس الأولى والأكثر امتلاكًا للأسلحة النووية.

وماذا عن بقية أعضاء مجلس الأمن؟ إنهم الأعضاء العشرة غير الدائمين الذين يتم انتخابهم واستبدالهم من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة كل عامين. وتم تحديدهم بعدد٥ مقاعد لإفريقيا وآسيا، وعدد ٢ مقعد لدول أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، وعدد ١ مقعد لدول أوروبا الشرقية، وعدد ٢ مقعد لدول أوربا الغربية. ويتناوب على رئاسة مجلس الأمن واحد من أعضائه كل شهر، وفقًا للترتيب الأبجدي لأسماء دولهم. ويتولى مجلس الأمن الدولي مسؤولية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وله سلطة التحقيق في النزاعات وحلها، وفرض العقوبات، وتفويض استخدام القوة، وإنشاء بعثات حفظ السلام وتقديم التوصيات للدول الأعضاء.

ويعقد مجلس الأمن جلساته بانتظام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتُعقد اجتماعات دورية لمجلس الأمن كما هو منصوص عليه في المادة ٢/٢٨ من الميثاق مرتين في السنة، ويتولى مجلس الأمن المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلام أو عمل عدواني، ويدعو أطراف النزاع إلى تسويته بالوسائل السلمية، ويوصي بأساليب التسوية أو شروط التسوية. وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن لمجلس الأمن اتخاذ تدابير إنفاذ للحفاظ على السلام والأمن الدوليين أو استعادتهما.

ولمجلس الأمن الدولي الحق في عقد اجتماعاته في أي وقت، للاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات، وقراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لكن تلك القرارات تتطلب موافقة تسعة أعضاء على الأقل من أصل خمسة عشر عضوا، شريطة أن أيا من الأعضاء الخمسة الدائمين لا يستخدم حق النقض ويعرقل القرارات.

وفي هذا الإطار، تجب الإشارة إلى أن غياب أو امتناع أحد الأعضاء الدائمين الذين يملكون حق النقض عن التصويت لا يعد بمثابة حق نقض، ولهذا السبب فإن مهمة وفاعلية وجدوى المجلس برمته موضع تساؤلات واستفهامات ومطالبات بحتميات

التغيير، فمنذ تأسيس الأمم المتحدة توالت الدعوات والطلبات الرامية إلى إصلاح المنظمة، خاصة الآلية التنفيذية فيها وهي مجلس الأمن. وقد كانت الدعوة الأولى من جانب مجموعة عدم الانحياز في ستينيات القرن الماضي، حين طالب قادة المجموعة بإجراء إصلاحات في المنظمة.

ثم عادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في السبعينيات وأصدرت قرارًا بمراجعة الميثاق والخروج بحلول تساعد على تقوية دور الأمم المتحدة. وقدم الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور «بطرس غالي» رؤية باسم «خطة للسلام» لإصلاح الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢. وتلاه الأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان» في عام ١٩٩٧ بتقديم مشروع للإصلاح، ثم قدم بعد في عام ٢٠٠٦ تقريرا بعنوان «الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل منظمة أقوى». ثم قدمت فرنسا في عام ٢٠١٣ مشروعا لإصلاح مجلس الأمن يتناول سبل ضبط استخدام حق النقض بين الأعضاء الخمس الدائمين.

وفي الحقيقة يمكن القول إن ذلك المشروع الفرنسي كان أكثر المحاولات وصولا لتشخيص الداء وتقديم علاج له. ثم عادت فرنسا في عام ٢٠١٥ وعززت تلك الرؤية الإصلاحية بمشروع قرار في مجلس الأمن يحد من استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض. لكن المثير للدهشة أن روسيا استخدمت حق النقض ضد مشروع فرنسا الإصلاحي.

وفي يناير من عام ٢٠١٧، تعهد الأمين العام الحالي «أنطونيو جوتيريش» بالعمل من أجل إصلاح الأمم المتحدة، وقدم مقترحات لتحقيق ذلك الغرض، تعهد فيها بإصلاح المنظمة وإحداث «طفرة» دبلوماسية للتغلب على العقبات في قضايا تحقيق السلام، وتعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية. ولعله من المفيد قبل تقديم مقترحات جديدة لإصلاح مجلس الأمن تحديدا استعراض أهم وأبرز الملفات والقضايا التي فشلت الأمم المتحدة وذراعها التنفيذي مجلس الأمن الدولي في التعامل الإيجابي معها ووضع حلول عادلة لها.

وتأتي القضية الفلسطينية على رأس القضايا التي فشلت الأمم المتحدة في تطبيق القانون والشرعية الدولية فيها، فعدد قرارات مجلس الأمن الدولي الصادرة بحق إسرائيل بلغت ١٣١ قرارًا (منذ عام ١٩٦٧ إلى عام١٩٨٩) تعالج بشكل مباشر الصراع العربي الإسرائيلي، ومعظمها يتعلق بحقوق الفلسطينيين، ولا مجيب. أما عدد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية بمختلف جوانبها فقد بلغ ٢٠٠ قرار تقريبًا لا تزيد عن كونها مجرد حبر على ورق.

وتأتي القضية السورية المفتوحة بلا ضوابط منذ عام ٢٠١١ حتى الآن، أوضح مثال على فشل مجلس الأمن في التّحرك لوقف تهديد القضية السورية للأمن والسلم الإقليميين، والسبب في فشل التعامل مع هذا الملف هو معارضة حليفين دائمي العضوية داخل مجلس الأمن الدولي هما روسيا والصين، وباعتراف لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة في جميع تقاريرها فإنّ الحكومة السورية برئاسة الرئيس المعزول «بشار الأسد» قد ارتكبت جرائم ضدّ الإنسانية بشكل واسع منذ عام ٢٠١١ .

وبالرغم من أن الحالة السورية نموذج صارخ على مدى فشل وتسييس مجلس الأمن، فإنها ليست الحالة الصارخة الوحيدة، فما ارتُكب من مذابح وقتل بسبب الهوية في رواندا والبوسنة والهرسك طوال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ يمثل نماذج للفشل المستمر للمنظمة الدولية وآلياتها، والقائمة تطول في سرد النزاعات التي فشل مجلس الأمن في حلّها أو عجَز.

بعد هذا الاستعراض لتاريخ ومؤسسات وإخفاقات منظمة الأمم المتحدة ومجلسها التنفيذي مجلس الأمن الدولي نعود إلى عنوان هذه الورقة «الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن الدولي ضرورة وحتمية دولية».

لماذا الإصلاح ضرورة؟

الإجابة ببساطة هي أن النظام النقدي العالمي بأكمله، والذي بدأ باتفاقية برايتون وودز BRYATON WOODS عام ١٩٤٤، منح امتيازًا للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أصبح الدولار الأمريكي هو المصدر الأساسي للاحتياطات الدولية، ولعل هذا الامتياز هو الذي طمأن الولايات المتحدة الأمريكية على هيمنتها وقيادتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي وفرض أكبر قدر من السيطرة والنفوذ على دول العالم، والقدرة على إبعاد أية دولة أخرى قادرة على التدخل لإعاقة حرية الحركة الاقتصادية الأمريكية.

لكن بظهور تجمعات قوية جديدة كالاتحاد الأوروبي والبريكس، والتلويح بتكتلات اقتصادية دولية قادمة بقوة قد تأتي معها عملة دولية جديدة تقف أمام الدولار الأمريكي، كل هذه الإرهاصات التي تجعل المشهد والنظام الدولي التقليدي عرضة لتغييرات وتحديات دولية درامية تفرض علينا الاستعداد لكل هذا، والعمل على تغيير آلية العمل الرئيسة في الأمم المتحدة، ألا وهي مجلس الأمن الدولي.

ويعتمد اقتراح تطوير مجلس الأمن الدولي على تغيير عضوية مجلس الأمن تغييرًا نوعيًّا لتصبح العضوية في مجلس الأمن الدولي عضوية دائمة، بحيث يُضاف إلى الأعضاء الخمس الكبار الحاليين الدائمين (أمريكا وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا) المقاعد الدائمة التالية: مقعد دائم للاتحاد الإفريقي (عدد السكان مليار و٤٨٠ مليون نسمة)، ومقعد دائم لآسيا (عدد السكان ٤ مليارات و٨١٠ ملايين نسمة)، ومقعد دائم للاتحاد الأوروبي (عدد السكان ٧٢٠ مليون نسمة)، ومقعد دائم لأمريكا الجنوبية (عدد السكان ٤٣٧ مليون نسمة)، ومقعد دائم لرابطة العالم الإسلامي (عدد السكان ٢ مليار نسمة)، ومقعد دائم للأمين العام للأمم المتحدة بهيئته وليس بشخصه. ويتم التصويت على مشروعات القرارات المقدمة من أي عضو من أعضاء المجلس الدائمين الـ ١٥، على أن يتم إلغاء حق النقض، وإصدار قرارات مجلس الأمن الدولي بالأغلبية، والتي هي «نصف الأعضاء +١».

وختامًا، تتمتع جمهورية مصر العربية بفضل تاريخها الدبلوماسي ووزنها الجيوسياسي وعلاقاتها الدولية الناضجة بمصداقية تتمتع بها مع أغلبية دول العالم وتعطيها الحق بالدفع بهذا الاقتراح في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمشروع لتغيير ميثاق الأمم المتحدة، وتحديث قانون مجلس الأمن الدولي، وأغلب التوقعات -أخذًا في الاعتبار ما يمر به العالم من حالة استثنائية من عدم الاستقرار- أن مشروع الاقتراح المصري سيحصل على أغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن ثم تكون مصر قد فتحت الباب واسعًا لنظام عالمي جديد يتحرر من السيطرة ومن حق النقض الذي يتمتع به الخمسة الكبار، والذين استمروا في السيطرة على النظام العالمي منذ عام ١٩٤٥.

عمليات حفظ السلام:
تحديات الحاضر ورهانات المستقبل



د. إسراء أحمد إسماعيل

مدير الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء

تأسست الأمم المتحدة نتيجة لحربين عالميتين بين عامي ١٩١٤ و١٩٤٥. ومن بين الوظائف الحيوية للمنظمة الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وفي هذا السياق، تُشكل بعثات حفظ السلام جزءًا أساسيًّا منها. وفي البداية، كانت أهداف عمليات حفظ السلام تقتصر على الحفاظ على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتصارعة حتى تُتاح إمكانية تدخُّل الجهود السياسية والدبلوماسية لحل الصراعات بشكل سلمي، وكانت هذه البعثات تتألف من مراقبين عسكريين وقوات بأسلحة خفيفة، مع التركيز على آليات المراقبة والإبلاغ وبناء الثقة لدعم وقف إطلاق النار واتفاقيات السلام.

وفيما بعد تطورت عمليات حفظ السلام لمواكبة متطلبات الدول في ظل تنامي الصراعات وتنوعها، حيث تجاوزت مهامها القيام بالحفاظ على السلام والأمن، وامتدت لتسهيل المفاوضات وحماية المدنيين ونزع الأسلحة وتعزيز إجراء الاستحقاقات الانتخابية[1]. ولكن بالرغم من هذه الجهود المبذولة والتطورات، تواجه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة العديد من التحديات، من أبرزها الطبيعة المتغيرة للصراعات، حيث أصبح الخصوم الآن أكثر قدرة وتنوعًا، لا سيما مع بروز تأثير الفاعلين من غير الدول، كذلك أصبح السياق الذي يتم فيه تفويض عمليات حفظ السلام غير مواتٍ، إذ أصبحت سياسة القوة تطغى على النظام الدولي والتفاعلات بين الدول، وذلك علاوة على الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها بعض أفراد قوات حفظ السلام، مما يقوض في النهاية من فاعليتها.

هل يتراجع دور قوات حفظ السلام؟

تسبب عجز بعض بعثات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها في التشكيك في فاعلية دورها، على سبيل المثال، بنهاية عام ٢٠٢٤، كان من المقرر أن تغادر آخر قوات لحفظ السلام جمهورية الكونغو الديمقراطية

بعد عقدين من الزمن، وكانت بعثة حفظ السلام المعروفة باسم «مونوسكو» من كبرى عمليات انتشار قوات حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة وأكثرها كلفة، وبالرغم من ذلك يظل شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منطقة كوارث إنسانية، حيث أشارت التقديرات إلى عجز ١٦ ألف فرد من أفراد البعثة النظاميين عن الوفاء بتفويض يشمل دعم الجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحقيق الاستقرار في المنطقة الشرقية وحماية المدنيين. ورغم أن وجود قوات بعثة «مونوسكو» منع تفاقم الفوضى، فإن أكثر من مائة جماعة مسلحة لا تزال نشطة في هذه المنطقة، كما تهدد جماعة المتمردين M23 المدن الكبرى [٢]، ولذلك صوّت مجلس الأمن على تمديد ولاية بعثة حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام آخر حتى نهاية ٢٠٢٥، بما ينطوي عليه ذلك من استمرار تجديد عمل نحو ١١ ألف جندي من قوات حفظ السلام [٣].

> "تواجه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة العديد من التحديات، أبرزها الطبيعة المتغيرة للصراعات، حيث أصبح الخصوم الآن أكثر قدرة وتنوعًا، كما أصبح السياق الذي يتم فيه تفويض عمليات حفظ السلام غير موات."

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن الأهداف السياسية غير المحددة لبعض الجماعات والميليشيات المسلحة، وميلها إلى التفتت والانقسام، خلق عقبات كبيرة أمام عمليات حفظ السلام، حيث إن عمليات حفظ السلام تعد بمثابة آلية لتحقيق السلام والاستقرار عندما تكون هناك اتفاقيات سلام قائمة داخل الدولة، لكن تشير معطيات الصراعات الحالية إلى أن الكثير من التحديات الأمنية، لا سيما في إفريقيا، تنشأ عبر الحدود، وهو ما لم يتم تصميم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجله، إذ إنها ليست مصمَّمة لخوض الحروب، ومن ثمّ فهي تفتقر إلى المهارات الفنية والاستعداد اللازم لذلك من جانب الدول المساهمة بقوات. إن الصراعات المسلحة الحديثة أصبحت تتضمن مجموعات صغيرة الحجم، ومسلحة بشكل خفيف، ومجهزة بتقنيات عالية، وقادرة على إحداث أضرار جسيمة في فترات قصيرة من الزمن، على سبيل المثال، أثرت الأنشطة المتطرفة لجماعة «بوكو حرام» في شمال نيجيريا، والإرهاب في موريتانيا ومالي وتشاد وبوركينا فاسو ومنطقة الساحل، فضلًا عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، سلبًا على قوات حفظ السلام فيها، ولم تحقق أي تقدم. ولعل زيادة عدد القتلى من موظفي الأمم المتحدة والعاملين المرتبطين بها، والذين لقوا حتفهم في هجمات متعمدة خلال الفترة الماضية، باستخدام العبوات الناسفة البدائية، والقذائف الصاروخية، ونيران المدفعية، وقذائف الهاون، والألغام الأرضية، والكمائن المسلحة، والهجمات الانتحارية، بمثابة دلالة واضحة على صعوبة عمل بعثات حفظ السلام على نحو متزايد [٤].

يُضاف إلى ما سبق التحديات الاقتصادية العالمية، وضعف تمويل الأمم المتحدة، وفي هذا الإطار، تشير بعض التقديرات إلى تحفّظ الرئيس

الأمريكي «دونالد ترامب» خلال فترة ولايته الأولى على تكاليف الإنفاق على الأمم المتحدة، حيث تسبب في أزمة نقدية للأمم المتحدة برفضه دفع مساهمة الولايات المتحدة المقدرة بنسبة ٢٨٪ في ميزانية حفظ السلام، واستقر على ٢٥٪، وحافظ الكونجرس على هذا الحد الأقصى في عهد الرئيس «جو بايدن»، وقد تسببت الضغوط المالية في شحذ تصور في مجلس الأمن بأن البعثات الكبيرة للأمم المتحدة غير فعالة، وأصبح التوجه السائد بين أعضاء المجلس يميل نحو البعثات السياسية الأقل تكلفة وخطورة، مما أصابها بنوع من الجمود، وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو جوتيريش» للإشارة إلى أن الجمود الذي يعاني منه مجلس الأمن يمنع الأمم المتحدة من قيادة السلام والأمن العالميين.[٥]

هذا، وتعتبر صعوبة التعاون متعدد الأطراف بين الدول بمثابة مشكلة أخرى بارزة تواجه بعثات حفظ السلام، حيث أضحى من الصعب إيجاد نظام قيادي شامل وفعال قادر على دعم تكامل أجهزة الأمم المتحدة في مناطق العمليات. على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وأفغانستان، أدى الافتقار إلى التعاون بين الجهات الفاعلة في بعثات حفظ السلام إلى إعاقة تحقيق السلم والأمن، وبالتالي تواجه جميع الأطراف المعنية تحديات. ففي عملية دعم السلام في الكونغو، قدّر الخبراء أنه إذا عمل أعضاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشكل أوثق مع قائد القوة، وقدموا إرشادات مفصلة بشأن المسؤوليات والتزموا بالخطة المعلنة للتعاون مع الوحدات العسكرية، فمن الممكن أن تتم العملية بأقل قدر من المخاطر.[٦]

ويرى مراقبون أن بعض الدول أصبحت تفضل التدخل بشكل مباشر دون الانخراط ضمن بعثات حفظ السلام، وذلك لتحقيق مصالحها المباشرة، فالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تفضل التعامل مع حركة الشباب المجاهدين من خلال قواتها الخاصة، وعبر تدريب الجيش الصومالي، بدلا من التعاون والاستثمار في الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي، حيث إن لديها ثقة أكبر في قدراتها المباشرة على التأثير[٧]. وكذلك تفعل روسيا في العديد من الدول الإفريقية في الوقت الراهن من خلال قوات «فاجنر»، لا سيما بعد انسحاب فرنسا العسكري من العديد من الدول في غرب إفريقيا.

ومن ثمّ، أصبح التنافس الدولي بين القوى الكبرى أحد العوامل التي تقوض فاعلية بعثات حفظ السلام، وأضحى ضعف الثقة في فاعلية دور بعثات حفظ السلام مشكلة تتكرر في مسارح عمليات أخرى في جمهورية إفريقيا الوسطى، ومالي، وجنوب السودان، حيث تثور التساؤلات بشأن مدى جدوى تواجد بعض هذه البعثات في ظل استمرار مصادر التهديد وعدم الاستقرار ومعاناة المدنيين.



تحديات أخلاقية متزايدة

تعرضت بعض بعثات الأمم المتحدة إلى انتقادات واعتُبرت بمثابة بعثات مثيرة للجدل، فرغم ما حققته من نجاحات، كان هناك أيضًا بعض الإخفاقات التي ترتبط بارتكاب جرائم وانتهاكات من جانب أفراد قوات حفظ السلام في بعض الدول التي تعمل بها هذه القوات. وتشير بعض التحليلات إلى أن عجز الأمم المتحدة المستمر عن منع والمعاقبة على الجرائم الأخلاقية التي يرتكبها بعض أفراد قوات حفظ السلام، قوض مصداقية الأمم المتحدة وفاعليتها وقيمها. إن القاعدة الرابعة من القواعد العشر في مدونة قواعد السلوك الشخصي للخوذ الزرقاء تنص على عدم التورط في أعمال غير أخلاقية (من الاعتداء الجنسي أو الجسدي أو النفسي أو استغلال السكان المحليين، وخاصة النساء والأطفال). وتتولى وحدة السلوك والانضباط التابعة للأمم المتحدة مهمة التعامل مع ادعاءات سوء السلوك، بما في ذلك الحفاظ على نظام تتبع سوء السلوك لتسجيل الادعاءات من البداية وحتى إغلاق القضايا. بالإضافة إلى التدريب ورفع الوعي.[٨]



إن أفراد قوات حفظ السلام وموظفي الأمم المتحدة يتمتعون بالحصانة في البلدان التي ينتشرون فيها، لذا عندما يتم توجيه الاتهامات، تعتمد الأمم المتحدة تقليديًا على البلدان الأصلية للمشتبه بهم لتحقيق العدالة. وبالنسبة لموظفي الأمم المتحدة الذين يرتكبون جرائم خطيرة، يمكن للأمين العام التنازل عن الحصانة ومحاكمتهم في البلد المضيف، حيث وقعت الجريمة المزعومة، ولكن عمليات حفظ السلام تنتشر غالبًا في دول ذات أنظمة قضائية ضعيفة أو فاشلة، ولذا يتم محاكمة عدد قليل جدًا من قوات حفظ السلام أو الشرطة أو الموظفين التابعين للأمم المتحدة من قِبل الدول التي لها ولاية قضائية على المتهمين، وتتم إدانة القليل.

هذا، وقد تم الإبلاغ عن جرائم عنف لا سيما الأخلاقية من قِبل وحدات حفظ السلام في العديد من الدول، بما في ذلك البوسنة وموزمبيق وكمبوديا وتيمور الشرقية والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهاييتي، وغيرها من الدول، ولكن يرى المراقبون أن السمة المشتركة هي الإفلات من العقاب، وقد حاولت الأمم المتحدة إحراز تقدم في منع ومعاقبة هذه الجرائم، وقامت بإنشاء لجنة مراجعة مستقلة في ٢٠١٥، كما عينت منسقًا خاصًا لتحسين استجابة الأمم المتحدة لهذه القضية.

وعلاوة على ذلك، أصدر الأمين العام تقريرا في فبراير ٢٠١٦ بشأن التدابير الخاصة لحماية ومنع الاستغلال والانتهاكات الأخلاقية. وفي ١١ مارس ٢٠١٦، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم ٢٢٧٢، الذي أكد فيه أن المسؤولية الأساسية لأية انتهاكات أو جرائم أخلاقية من قِبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأفراد العسكريون والمدنيون وأفراد الشرطة، تقع على عاتق البلدان المساهمة بقوات للتحقيق في رعاياها المتهمين بهذه الجرائم وملاحقتهم قضائيا عند الاقتضاء، كما تضمن

القرار المطالبة بإعادة البعثات عند توفر أدلة موثوق بها على الانتهاكات، وحث الدول المساهمة بقوات على التحقيق في الادعاءات على وجه السرعة ومحاسبة مواطنيها المسؤولين، وتقديم تقارير إلى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات المتخذة إزاء هذه الجرائم، والتي تتضمن الاعتداء على الأطفال والنساء والاتجار بالبشر والقتل والسرقة. ومع ذلك، فإن حث الدول الفردية على تنفيذ العقوبات الجنائية التي تقتضيها قوانينها الوطنية غير كافٍ، وقد ثبت أنه بعيد المنال.

وفي حين أشاد المراقبون بقرار مجلس الأمن، فإنه تتصاعد الدعوات بضرورة الذهاب إلى أبعد من ذلك في المستقبل بما يضمن تنفيذ العقوبات، من خلال إجراء محاكمات عسكرية ومدنية في البلد الذي ارتُكبت فيه الجرائم، وهو ما يعني موافقة الدول المساهمة بقوات على وجود محاكم عسكرية ومدنية، وأن يكون الموظفون فيها ضمن قوات حفظ السلام، ويتم نشرها مع قوات حفظ السلام والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة، وأن يكون موظفو هذه المحاكم من القضاة والمحققين والمدعين العامين ومحامي الدفاع المحترفين، المدربين تدريبا كاملا على آليات تحقيق العدالة.[٩]

> "إن النهج المستقبلي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتطويرها لا يعتمدان على السياسات متعددة الأطراف فحسب، بل أيضا على التزام الدول الأعضاء."

مستقبل عمليات حفظ السلام

إن الأمم المتحدة هي المنظمة العالمية الرئيسة في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والواقع يشير إلى أن النجاحات والإنجازات التي حققتها هذه المنظمة، بما تشمله من قوى متعددة الجنسيات، كثيرة على مدار سنوات، إلا أن مواجهة التحديات التي ظهرت في السنوات الأخيرة تعتمد على عدة عوامل، تتمثل في زيادة فرق للرصد والتقييم، وإعطاء الأولوية لتقييماتها وإجراء التغييرات القانونية والتنظيمية اللازمة لتشجيع المشاركة الفعّالة من جانب الدول الأعضاء، والحفاظ على فاعلية وسمعة بعثات حفظ السلام.

كذلك يعتمد مستقبل بعثات حفظ السلام على تحسين وتحديث عمليات حفظ السلام العسكرية والشرطية التقليدية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن الممكن أن تسهم زيادة مشاركة أجهزة إنفاذ القانون والهيئات التشريعية والشرطة والموظفين المدنيين المهرة، في بناء القدرات الإدارية اللازمة لزيادة فاعلية عمليات حفظ السلام.

إن النهج المستقبلي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتطويرها لا يعتمدان على السياسات متعددة الأطراف فحسب، بل أيضا على التزام الدول الأعضاء. على سبيل المثال، هناك حاجة لتحديث آليات التدريب قبل نشر الوحدات العسكرية، وذلك في ضوء الدروس المستفادة من البعثات السابقة،

لضمان عدم تقادم الأسلحة والمعدات التي تمتلكها البلدان المشاركة في عمليات حفظ السلام، وتدريب الأفراد عقليًّا وجسديًّا للمناطق العملياتية والظروف الجوية المختلفة. وتطوير الأطر القانونية وآليات التوثيق التي توفر الرقابة على عمليات حفظ السلام وحقوقها وواجباتها ومسؤولياتها. كل هذا مجتمعًا سيمكن من مشاركة المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية بشكل أكثر كفاءة في عمليات حفظ السلام، فضلا عن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.[١٠]

وختامًا، يعتبر الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين هدفا رئيسا لعمليات حفظ السلام التي تتم تحت مظلة الأمم المتحدة، من خلال اتخاذ إجراءات جماعية، وتعزيز التعاون بين الدول لدعم حل الصراعات، ورغم ما تم تحقيقه من إنجازات في هذا الصدد، فإن بيئة الأمن العالمية التي أضحت غير متوقعة بشكل متزايد، وتصاعد حالة عدم اليقين عالميا، والذي يمكن أن يُعزى إلى استراتيجيات القوى الكبرى، فضلا تطور الحروب غير التقليدية في جميع أنحاء العالم، علاوة على بعض المشكلات الداخلية التي تعاني منها بعض بعثات حفظ السلام، مما جعل مستقبل عمليات حفظ السلام معتمدا على تعزيز دور الأمم المتحدة، من خلال دعم الدول الأعضاء بها، ومحاولة التوصل إلى الإجماع أو التوافق الدولي بشأن التعاون في صنع القرار وتنفيذ المهام واحترام حقوق الإنسان وسيادة الدول.

الهوامش والمراجع

(1) UN Peacekeeping: 70 Years of Service & Sacrifice, United Nation Peacekeeping, available at:
https://peacekeeping.un.org/en/un-peacekeeping-70-years-of-service-sacrifice

(2) Obi Anyadike, The changing face of peacekeeping: What's gone wrong with the UN?, The New Humanitarian, 9 July 2024, available at:
https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2024/07/09/changing-face-peacekeeping-whats-gone-wrong-un

(3) United Nations extends Congo peacekeeping mission, Reuters, December 20, 2024, available at:
https://www.reuters.com/world/africa/united-nations-extends-congo-peacekeeping-mission-2024-12-20/

(4) Muggi Tuvdendarjaa, Challenges of the United Nations Peacekeeping Operations, Security Nexus - the Daniel K. Inouye Asia-Pacific Center for Security Studies, Volume 23, October 7, 2022, available at:
https://dkiapcss.edu/nexus_articles/challenges-of-the-united-nations-peacekeeping-operations/

(5) Obi Anyadike, Op.Cit.

(6) Muggi Tuvdendarjaa, Op.Cit.

(7) Obi Anyadike, Op.Cit.

(8) Kelly Askin, Global: Ending impunity for crimes committed by UN peacekeepers, International Bar Association, 2016, available at:
https://www.ibanet.org/article/cebc5f69-a238-49bb-b85a-5e8d878fe485

(9) Ibid.

(10) Muggi Tuvdendarjaa, Op.Cit.

مستقبل الصراع العالمي على مناطق المشاع



أ. أماني عاطف سعد

المدير التنفيذي لإدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء

تنقسم مناطق النفوذ حول العالم إلى مجالين؛ الأول: يشمل المناطق أو مجالات الموارد التي تخضع للولاية القضائية الوطنية لدول بعينها، والثانية: هي مناطق المشاعات العالمية Global Common، وهي مناطق أو مجالات الموارد التي تقع خارج النطاق السيادي لأي دولة، ومن ثَّم تتمتع جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى بإمكانية الوصول إليها بشكل قانوني كأعالي البحار، والقارة القطبية الجنوبية، والغلاف الجوي، والفضاء الخارجي.

وفي ظل ما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي وتطورات بيئية متسارعة، فقد أصبحت مناطق المشاع العالمي ساحة للتنافس بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة، الصين، روسيا) للوصول إلى ثروات تلك المناطق، وفرض النفوذ عليها[١]، تبرز أهمية التطرق إلى تعريف مناطق المَشاع، واتجاهات الصراع الدولي حول مناطق المشاع ذات الأهمية الجيوسياسية في أقاليم العالم، فضلًا عن الوقوف على تداعيات عسكرة مناطق المَشاع على الأمن العالمي.

أولًا: تعريف مناطق المشاع العالمي

تعرف المشاعات العالمية «Global Common» تقليديًّا بأنها تلك الأجزاء من الكوكب التي تقع خارج نطاق الولاية الوطنية للدول، والتي يمكن لجميع الدول الوصول إليها. ويحدد القانون الدولي أربع مشاعات عالمية، وهي أعالي البحار، والغلاف الجوي، والقارة القطبية الجنوبية، والفضاء الخارجي.[٢]

ويتداخل مفهوم المشاعات الدولية International common، مع مصطلح المشاعات العالمية Global Common، غير أنه ثمة فوارق بين المصطلحين، فيقصد بالمشاعات الدولية مجالات الموارد المشتركة بين أكثر من دولة مثل البحر الأبيض المتوسط، الذي تتقاسم السيادة عليه دول مختلفة مثل (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان وتركيا وسوريا وإسرائيل ومصر ومالطا وغيرها من

الدول)، أما المشاعات العالمية فهي مجالات الموارد التي تتمتع جميع الدول بإمكانية الوصول إليها بشكل قانوني لعدم خضوعها لسيادة أي دولة، مثل: الفضاء الخارجي، والغلاف الجوي، وغيرهما [٣].

وقد عرف معهد «ميركاتور لأبحاث المشاعات العالمية وتغير المناخ» في برلين Mercator Research Institute on Global Commons and Climate Change المشاعات العالمية بأنها «الموارد الطبيعية التي تتطلب تعاونًا عالميًا لاستخدامها المستدام، مثل الغلاف الجوي والأراضي والغابات».

ثانيًا: اتجاهات الصراع العالمي على مناطق المشاع ذات الأهمية الجيوسياسية

تتعدد مناطق المشاع ذات الأهمية الجيوسياسية على مستوى العالم، ففي أعالي البحار، يبرز بحر الصين الجنوبي وبحر قزوين كساحتين للتنافس العالمي بين القوى الكبرى، وفيما يتعلق بالقارة القطبية تبرز القارتان القطبيتان الشمالية والجنوبية كإحدى مناطق المشاع العالمي، وعلى صعيد الفضاء الخارجي يتزايد الصراع المسلح في الفضاء بين القوى الكبرى، ويمكن التطرق لأبرز اتجاهات الصراع في مناطق المشاع العالمي على النحو التالي:

١- صراع على الثروات والموارد في بحر الصين الجنوبي

يقع بحر الصين الجنوبي غرب المحيط الهادئ، وتطل عليه ٦ دول، هي الصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي [٤]، ويحتل أهمية جيوسياسية كبيرة؛ حيث يتميز بوفرة الموارد السمكية، ويضم احتياطات كبيرة من النفط، والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك يحتوي بحر الصين الجنوبي على مئات من الشعاب المرجانية والجبال تحت البحر، وزاد من أهميته الاستراتيجية خطوط الكابلات الحيوية الممتدة عبر البحر لخدمات الاتصالات الدولية، مما جعله محط اهتمام دولي [٥].

ولبحر الصين الجنوبي أهمية كبرى في حركة التجارة الدولية؛ إذ يعبر من خلاله أكثر من ثلث حركة الملاحة البحرية العالمية، والتي تقدر قيمتها بأكثر من ٣ تريليونات دولار سنويًا، فضلًا عن كونه همزة وصل بين الاقتصادات الكبرى في آسيا، والأسواق الأوروبية، والإفريقية، والأمريكية. ومن ثمّ، فإن الأهمية الاقتصادية للبحر تجعله بمثابة ساحة للتنافس بين دول الإقليم [٦].

وفي ضوء ذلك، يحتل الصراع على النفوذ في بحر الصين الجنوبي أهمية متزايدة، وينذر بخطر كبير، ليس بسبب مصالح الدول المشتركة فيه فحسب، وإنما نتيجة احتدام التنافس الدولي الذي عززه صعود الصين كقوة اقتصادية قادرة على منافسة الولايات المتحدة وأوروبا [٧].

وينطوي الصراع في بحر الصين الجنوبي على عدة أبعاد، يتضمن البعد الأول الصراع على السيادة بين الدول المطلة على البحر؛ حيث تطالب الفلبين وماليزيا وفيتنام وسلطنة بروناي بالسيادة على مناطق متداخلة من هذا البحر، بينما تصر الصين على أنها صاحبة الحق التاريخي فيه، وتعمل على تعزيز موقفها ونفوذها في بحر الصين الجنوبي، من خلال انتهاجها سياسة بناء الجزر الاصطناعية منذ عام ٢٠١٣، لا سيما في منطقة جزر سبراتلي، وباراسيل، وذلك سعيًا لاكتساب مياه إقليمية خالصة، ومناطق اقتصادية خاصة تحتكر التنقيب فيها على المصادر الطبيعية، فضلًا عن إقامة قواعد عسكرية متقدمة يمكنها مضاهاة حاملات الطائرات الغربية.

هذا، ويشمل البعد الثاني الصراع الدولي على النفوذ والثروات في بحر الصين الجنوبي؛ حيث قوبلت سياسات الصين التوسعية في بحر الصين الجنوبي

بإدانة دولية واسعة وإجراءات عملية منها قيام الولايات المتحدة ودول أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة بعمليات «حرية الملاحة» بالمنطقة منذ عام ٢٠١٥، بهدف إبقاء طرق الملاحة البحرية والجوية مفتوحة للجميع.

٢- التنافس على مصادر الطاقة في بحر قزوين

تُعد منطقة بحر قزوين ساحة للتنافس بين القوى الكبرى بالنظر لما تمتلكه من موارد للطاقة، وتضم المنطقة كلًّا من كازاخستان، وتركمانستان، وأذربيجان، وروسيا، وإيران، وقد برزت أهميتها في السياسة العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، واحتدام المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وتركيا، وإيران على المنطقة؛ وذلك لفرض النفوذ الجيوسياسي على المدى الطويل، فضلًا عن السيطرة على موارد الطاقة فيها؛ حيث تُشير التقديرات إلى أن احتياطات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين تُضاهي نظيرتها في منطقة الخليج العربي [٨].

وفي ضوء الأهمية الاقتصادية الكبرى لمنطقة بحر قزوين؛ كونها مصدرًا بديلًا لموارد الطاقة الأساسية، بدأت مجموعة من القوى الدولية، والإقليمية في التنافس على النفوذ والموارد في المنطقة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا كقوى دولية كبرى، وتركيا، وإيران كقوى إقليمية ذات نفوذ قوي [٩].

فعلى صعيد القوى الدولية الكبرى، تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة بحر قزوين على المستويين الأمني والعسكري؛ وذلك لأنها تضم كلًّا من روسيا وإيران اللتين تمثلان تهديدًا مستمر لمصالح واشنطن في المنطقة، فضلًا عن تنامي النفوذ الصيني فيها، الأمر الذي دفع واشنطن إلى اتباع استراتيجية التغلغل من خلال المساعدات الدبلوماسية بهدف إضعاف نفوذ منافسيها في المنطقة.

وفي المقابل، تعتبر روسيا منطقة بحر قزوين منطقة نفوذ تاريخي لها، أما الصين؛ فتعمل على تحقيق أقصى استفادة من موارد الطاقة بالمنطقة، وذلك ضمن خططها لتنويع مصادر الطاقة الخاصة بها؛ لذا عملت بكين على توقيع عديد من الاتفاقيات التنموية مع دول المنطقة، وخصوصًا في مجالي النفط، والغاز الطبيعي.

وفي السياق ذاته، شهدت المنطقة تنافسًا بين القوى الإقليمية على النفوذ، فبالنسبة لإيران؛ فهي نقطة وصل بين منطقة بحر قزوين، ومنطقة الخليج العربي لنقل موارد الطاقة؛ تمهيدًا لتصديرها إلى الأسواق العالمية، في حين تعمل تركيا على تعزيز علاقاتها مع دول منطقة بحر قزوين لتوسيع دورها الإقليمي، فضلًا عن الاستفادة من موارد الطاقة الخاصة بالمنطقة بما يجعل من بحر قزوين منطقة عمق استراتيجي لتركيا.

وتُشير التقديرات إلى أن المنافسة الدولية على موارد الطاقة في بحر قزوين قد تُصبح أكثر حدة في المستقبل القريب، وذلك في ضوء استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، لا سيما أنه مع انتهاء اتفاقية العبور الموقعة بين شركة غازبروم وأوكرانيا بنهاية عام ٢٠٢٤، تتزايد أهمية المنطقة كبديل جيد لموارد الطاقة الروسية، كما أنه في ظل تأثيرات هجمات الحوثيين على حركة الملاحة في البحر الأحمر، فقد تصبح المنطقة بديلًا لموارد الطاقة القادمة من منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي ينذر بتفاقم الصراع على موارد الطاقة في منطقة بحر قزوين.

٣- تنافس على الثروات والمعادن في القطب الجنوبي

على مدار السنوات الماضية، اجتذبت القارة القطبية الجنوبية الاهتمام الدولي لأسباب بيئية واقتصادية وسياسية، حيث تمثل مساحتها ما يقرب من ١٠٪

من إجمالي مساحة اليابسة، وتتمتع بوفرة المعادن الطبيعية ذات الأهمية الاقتصادية مثل الحديد والنحاس والذهب والفضة والمنجنيز والفحم والنفط والغاز الطبيعي [١٠]، وبالنظر إلى تسارع حدة التنافس الدولي على الموارد في القطب الجنوبي، فقد وقعت ١٢ دولةً، هي: الأرجنتين، وأستراليا، وبلجيكا، وشيلي، وفرنسا، واليابان، ونيوزيلندا، والنرويج، واتحاد جنوب إفريقيا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة القارة القطبية المعروفة باسم «نظام معاهدة أنتاركتيكا» (ATS) في عام ١٩٥٩، والتي تنص على استخدام القارة القطبية الجنوبية للأغراض السلمية ولتقديم المعرفة العلمية فقط، وتحظر إنشاء القواعد العسكرية، وخطط الدفاع الهجومي، وتجارب الأسلحة بشكل صريح، بالإضافة إلى حظر التفجيرات النووية وإلقاء النفايات المشعة في القارة القطبية الجنوبية.

وعلى الرغم من توقيع معاهدة «أنتاركتيكا» فإن هذه المنطقة ما زالت ساحة صراع بين القوى الكبرى، التي تطالب بحقوقها في جزء من القارة القطبية الجنوبية. ولا يقتصر هذا الصراع على الدول المجاورة للقطب الجنوبي فحسب، بل انضمت إليه دول أخرى بحثا عن مصالح في هذا المجال الذي له طبيعة استراتيجية مهمة؛ حيث وفرت الموارد المعدنية غير المستثمرة في القارة القطبية الجنوبية حافزًا قويًا للتعدين بالمنطقة[١١]. كما أسهمت التغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة وما نتج عنها من ذوبان للجليد في القطب الجنوبي في مفاقمة الصراع على النفوذ بين القوى الكبرى في القارة، لا سيما في ظل التعاون الصيني الروسي من خلال وضع استراتيجيات أحادية وأخرى تعاونية، فضلًا عن إطلاق عدد من التجارب للبحث والتنقيب في القطب الجنوبي، وهو ما يضر بالمصالح الأمريكية في القطب الجنوبي، وينذر بتسارع وتيرة الصراع بين القوى الكبرى في المنطقة.

٤- عسكرة القطب الشمالي

يحتل القطب الشمالي أهمية كبيرة في استراتيجية القوى الكبرى؛ حيث تكثف هذه الدول جهودها لاستخراج النفط والغاز الطبيعي والمعادن من منطقة القطب الشمالي؛ مما يفاقم من أزمة الاحتباس الحراري [١٢]. وبالنظر إلى ما قد ينتج عن تسارع وتيرة التغيرات المناخية خلال السنوات الماضية من زيادة في معدلات ذوبان الجليد في القطب الشمالي؛ حيث تُشير التقديرات إلى أن درجة حرارة القطب الشمالي ترتفع أسرع مرتين من بقية العالم، وتُرجح توقعات علمية أن يشهد المحيط المتجمد الشمالي صيفًا خاليًا من الجليد تقريبًا في الفترة ما بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٤٠، فإن ذلك يخلق مجالًا خصبًا لمنافسة القوى العظمى في تلك المنطقة، لا سيما أن هذه التوقعات تحفز عدة قوى لتكثيف جهودها للاستثمار في الموارد المتاحة في هذه المنطقة، خصوصا أن ذوبان الجليد يتيح إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية واحتياطات الطاقة، كما يسهل العمليات العسكرية والأنشطة الاقتصادية[١٣].

ويعزز من أهمية القطب الشمالي ممر بحر الشمال الذي يربط بين المحيطين الأطلسي والهادئ، بالنظر إلى أهميته لحركة التجارة الدولية، لا سيما مع تزايد فرص ذوبان الجليد في السنوات المقبلة، مما يعزز من أهمية الممر على خريطة حركة التجارة العالمية، هذا فضلًا عن فرص تطوير اتصالات إنترنت عالي السرعة بين أوروبا وآسيا؛ حيث تتعاون الشركات الروسية والفنلندية لبحث إمكانية إنشاء كابل ألياف تحت البحر عبر القطب الشمالي الروسي يربط شمال أوروبا باليابان.

وجميعها عوامل تعزز من تنافسية القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة؛ حيث اتسع نطاق المنافسة ليشمل ثلاث فئات رئيسة، الفئة الأولى هي الدول

المعنيّة بالصراع، والتي لها سواحل تمتدّ على المحيط المتجمّد الشماليّ، وهي: روسيا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة، وكندا، والدانمارك، والنرويج، والفئة الثانية هي الدول المتداخلة مع المنطقة، منها: فنلندا، والسويد، وأيسلندا. أما الفئة الثالثة فهي الدول المتقدمة صناعيًّا واقتصاديًّا، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول أوروبا الغربية، والتي لها مصالح حيويّة في هذه المنطقة[١٤].

ورغم تعدد الفواعل الدولية المعنية بالقطب الشمالي، فإن التنافس يتركّز بين ثلاث قوى رئيسة، هي: روسيا التي لها مصالح استراتيجية واقتصادية مهمة في المنطقة، والولايات المتحدة وحلفاؤها، فضلًا عن الصين التي تدرك أن الوجود في القطب الشمالي من شأنه أن يعود بالنفع على شرق آسيا اقتصاديًّا وأمنيًّا.

فيما يُرجح زيادة حدة الصراع بين روسيا والصين من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى؛ حيث سيشكل ذوبان الجليد في القطب الشمالي جراء التغيرات المناخية تهديدًا كبيرًا لروسيا، لا سيما أن جميع الدول المجاورة لها ستكون داخل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، مما يزيد احتمالات تشكيل هذه الدول لـ«تحالف قطبي» ضد موسكو، يعتمد على استغلال القدرات العسكرية الأمريكية، مع بناء شبكة من التحالفات القوية مع دول الجوار الجغرافي المباشر للقطبين الشمالي والجنوبي، لردع ومواجهة الخطط التوسعية للصين وروسيا، الأمر الذي ينذر بتفاقم الصراع في القطب الشمالي[١٥].

٥- الصراع المسلح في الفضاء الخارجي

رغم المساعي الدولية لاستخدام واستكشاف الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، فقد تم استخدامه في الأنشطة العسكرية؛ حيث أفضى تعدد الاستخدامات المدنية والعسكرية للفضاء الخارجي إلى احتدام المنافسة الدولية في ساحته.

وقد كشفت الحرب الروسية الأوكرانية عن دور الأقمار الصناعية في الصراع المسلح، حيث تم توجيه اتهامات متبادلة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بالمسؤولية عن اختراق الأقمار الصناعية، وهو ما يكشف عن توظيف عسكري غير مسبوق للفضاء الخارجي، حيث أصبحت «القوة الفضائية» من مرتكزات الهيمنة الجديدة بين الدول. كما تزايد الاهتمام العالمي بعسكرة الفضاء، بما يكفل تطوير القدرات الدفاعية وتعزيز الاستثمارات في مجال أجهزة الاستشعار، وتصميم هياكل فضائية منتشرة في مدارات متنوعة؛ للحد من مهاجمة الأنظمة الفضائية، مع توظيف نظم الذكاء الاصطناعي في الاستيلاء على الأجسام المضادة في الفضاء.

وقد شكل الصعود الفضائي للصين وروسيا تحديًا كبيرًا للتفوق الأمريكي التقليدي باعتبارها القوة الفضائية الأكثر تقدمًا وهيمنة، لا سيما في ظل ما أثير مؤخرًا حول وجود معلومات استخباراتية أمريكية بشأن اعتزام روسيا اختبار سلاح مضاد للأقمار الصناعية ذي قدرات نووية في الفضاء، مما قد يُمكن موسكو من تفجير سلاح نووي في الفضاء، وإتلاف الأقمار الصناعية التي تعتمد عليها واشنطن ودول أخرى في الاتصالات.

وفي ضوء ما سبق، كشفت التطورات المتسارعة في مجال الفضاء عن تنامي عسكرة الفضاء الخارجي من جهة، وانتقال التوتر الدولي بين القوى الدولية من الأرض إلى الفضاء الخارجي من جهة أخرى، وهو ما ينذر بتحول الفضاء إلى ساحة حرب.

ثالثًا: التداعيات المستقبلية لعسكرة مناطق المَشاع العالمي

يكشف احتدام الصراع الدولي بين القوى الكبرى على مناطق المشاع عن مجموعة من التداعيات الكارثية التي ستنعكس سلبًا على الأمن العالمي، كالتالي:

١. **تفاقم حدة الاستقطاب الدولي:** يعزز التنافس العالمي على مناطق المشاع من انقسام القوى الكبرى إلى معسكرين، هما واشنطن وحلفاؤها الغربيون، في مواجهة روسيا والصين، وهو ما يُشكل تهديدًا للأمن والاستقرار العالمي، لا سيما في ظل تعارض مصالح كلا المعسكرين وسعي كل منهما لتقويض نفوذ الآخر في مناطق المشاع ذات الأهمية الجيوسياسية.

٢. **تزايد احتمالات اندلاع حرب باردة جديدة بين واشنطن وبكين:** في ظل استمرار التوترات في بحر الصين الجنوبي، توقعت بعض التحليلات أن يتحول البحر إلى منطقة رمادية، تشمل أفعالًا تتحدى مصالح الولايات المتحدة، ونفوذها، الأمر إلى ينذر باندلاع صراع مباشر وإن كان محدودًا بين واشنطن وبكين، ويعزز من هذه الاحتمالات، ما يلي:[١٦]

- حدوث تصعيد غير مقصود ناجم عن اشتداد المواجهات بين السفن العسكرية الأمريكية الصينية في المنطقة.
- من المرجح أن تؤدي أية محاولات استفزازية من جانب الدول المطلة على البحر إلى دفع الدول الأخرى إلى الرد، ليتسع نطاق الصراع.
- عدم القدرة على تسوية النزاعات عبر السبل القانونية والدبلوماسية قد يؤدي إلى تصلب المواقف، ويزيد الميل إلى اللجوء للخيار العسكري[١٧].

٣. **تعميق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية:** في ظل ما تمتلكه الدول المتقدمة من إمكانات تؤهلها لاستغلال النفط والغاز والمعادن من قاع البحار، فإن ذلك من شأنه تقييد وصول الدول النامية لهذه الموارد والثروات في ظل ضعف قدراتها التكنولوجية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الثقة في النظام العالمي، وقدرته على حماية حقوق الدول النامية.

٤. **تصاعد اتجاهات عسكرة الفضاء ليكتسب بعدًا نوويًا:** وهو ما ينطوي على مخاطر حدوث انفجار السلاح النووي في الفضاء، مما قد يؤدي إلى تعطل أنظمة الاتصالات العالمية، بما في ذلك خدمات الطوارئ وشبكات الهواتف المحمولة، فضلًا عن تعطيل حركة الملاحة العالمية بشكل كلي، وكذلك الأقمار الصناعية المخصصة للتجسُس[١٨]، وهو ما من شأنه زعزعة الاستقرار العالمي.

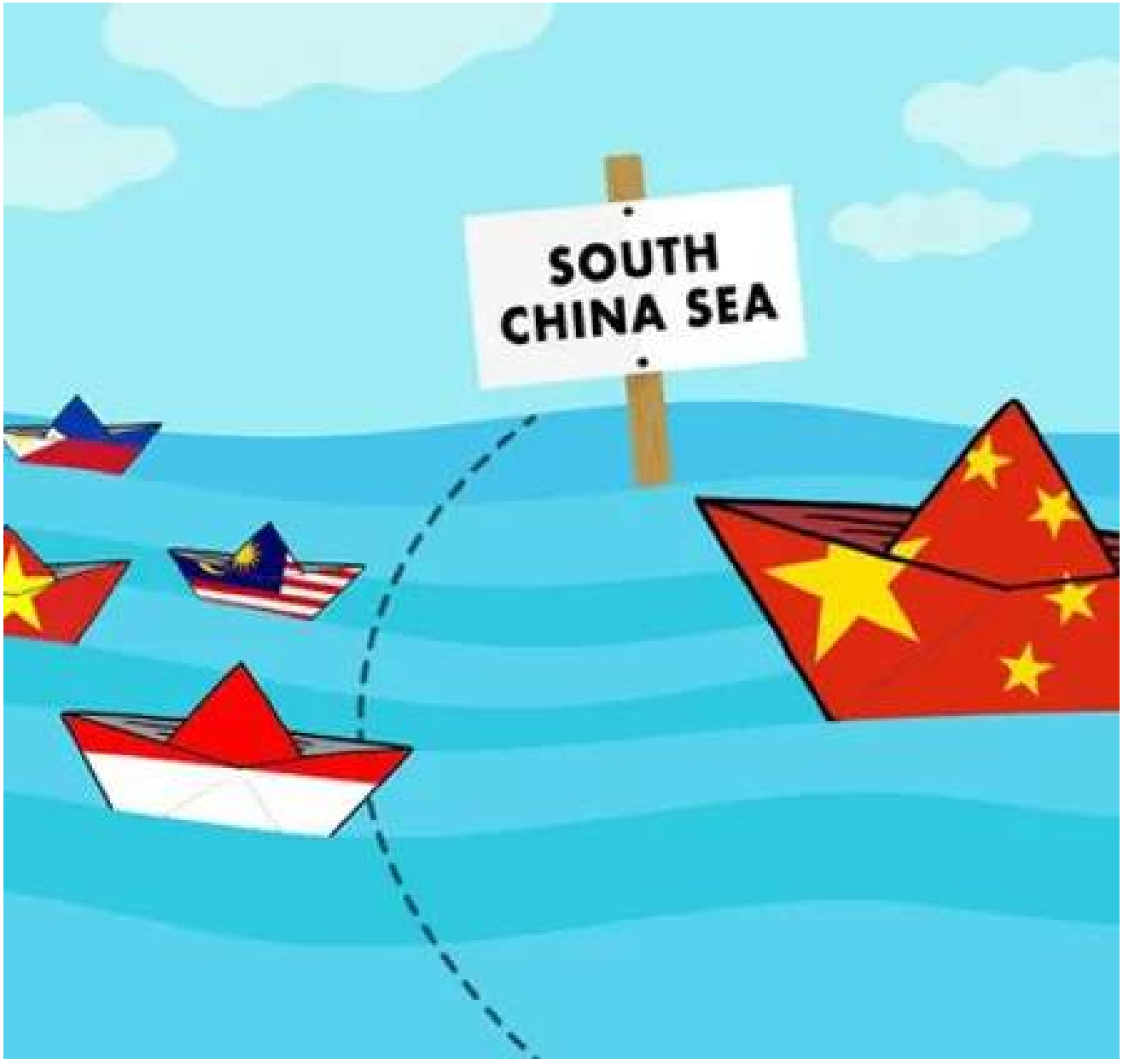
٥. **تأسيس جيوش فضائية:** بما يعني الإقرار بتحول الفضاء لـ«ساحة حرب»، مع تصاعد أهمية «القوة الفضائية» على حساب «القوة الجوية»، والتحول من حالة الاستكشاف المداري حول الأرض إلى السعي لإقامة قواعد ومركبات ثابتة على القمر أو غيره من الأجرام السماوية.

٦. **تنامي الاستخدامات العسكرية للفضاء في مناطق الصراعات،** كتوظيف الجماعات الإرهابية أو المسلحة أو عبر تعزيز عمل منصات إطلاق للطائرات بدون طيار، إلى جانب عسكرة الذكاء الاصطناعي، وشن الحروب النفسية والإعلامية، وهو ما يغذي الصراع الدولي ويفاقم انعكاساته على الأمن الدولي.

٧. **تضرر حركة التجارة الدولية:** ينذر تفاقم الصراع الدولي للسيطرة على ممرات الشحن الدولية في منطقة المشاع، ومنها بحر الشمال إلى تضرر حركة التجارة الدولية.

٨. **تفاقم الصراع في القطب الشمالي:** من المرجح أن تشهد منطقة القطب الشمالي توترات كبيرة خلال السنوات القادمة، لا سيما بين روسيا وبين واشنطن وحلفائها الأوروبيين، في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، وانضمام الدول المجاورة لروسيا إلى حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، وهو ما يفاقم التهديدات الأمنية على حدود روسيا، لا سيما مع ذوبان الجليد في القطب الشمالي، مما يسمح بتكوين تحالفات تجارية واقتصادية لتقويض نفوذ روسيا، وهو ما قد يتبعه استقطاب موسكو لدول من خارج المنطقة مثل الصين والهند للاستثمار في مشروعات النقل والطاقة.

وختامًا، ففي ظل احتدام التنافس الدولي على مناطق المشاع، تضعف أطر العمل الدولي عن مواجهة هذه التهديدات، ويظل الصراع على النفوذ هو العنصر الحاكم للعلاقات بين القوى الكبرى، وهو ما ينعكس سلبًا ليس فقط على استنزاف الموارد الطبيعية لمناطق المشاع وحرمان الأجيال المستقبلية من هذه الثروات، بل أيضًا على مستقبل الأمن والاستقرار العالمي.



قائمة المراجع:

(1) Marianne Riddervold, Akasemi Newsome, Introduction: cooperation, conflict, and interaction in the global commons, Sage Journals, 2021 : https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/00471178211036598

(2) UN system task team on the post 2015 UN Development agenda, Global governance and governance of the global commons in the global partnership for development beyond 2015, January 2013. : https://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/thinkpieces/24_thinkpiece_global_governance.pdf

(3) https://egyankosh.ac.in/bitstream/123456789/77370/1/Unit-5.pdf

(٤) بحر جنوب الصين.. يمر عبره ثلث الشحن البحري في العالم وتتنازع على سيادته ٦ دول، الجزيرة، ٢٠٢٣/٩/١.

https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0308597X20310277?via%3Dihub

https://www.ajnet.me/encyclopedia/2023/9/1/%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%B1%D9%87-%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86

(5) https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0308597X20310277?via%3Dihub

(6) Ibid.

(7) https://www.ajnet.me/encyclopedia/2023/9/1/%D8%A8%D8%AD%D8%B1-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%85%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%B1%D9%87-%D8%AB%D9%84%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AD%D9%86

(٨) رائد جبر، الصراع على كاراباخ يؤجج التنافس بين القوى الإقليمية والخارجية، الشرق الأوسط، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح على:https://shorturl.at/kvQ57

رانيا سليمان سعد الدين، التنافس الدولي على مصادر الطاقة في بحر قزوين، مجلة آفاق مستقبلية، العدد الرابع، يناير ٢٠٢٤.

(9) Serik Orazgaliyev, Serik Orazgaliyev Eduardo Araral, Conflict and Cooperation in Global Commons: Theory and Evidence from the Caspian Sea, The commons journal, Volume: 13- Issue 2, 30 Oct 2019. : https://thecommonsjournal.org/articles/10.5334/ijc.914

(10) https://www.linkedin.com/pulse/antarctica-importance-re-inventing-global-governance-coldest-ninan

(١١) إسحق عزيز فريج، الولايات المتحدة الأمريكية.. ونتيجة لذلك تفككت السيادة على الجزء الجنوبي الجنوبي (١٩٤٧-١٩٥٩م)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (٦٥)، يوليو ٢٠٢١. : https://mercj.journals.ekb.eg/article_183812_7cd3f021808433819ebf17b38b985aae.pdf

(١٢) د. محمود خليفة جودة، التنافس الدولي حول الاستفادة من ثروات القطب الشمالي يشكل تهديدًا عالميًا، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء. : https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8250

(١٣) منى علي البوهي، القطب الشمالي.. ساحة جديدة للمنافسة الدولية، مجلة آفاق استراتيجية، العدد الثالث، مارس ٢٠٢١. : https://www.idsc.gov.eg/Article/details/4690

(١٤) العقيد الركن ناجي بوزيّان، استراتيجيّة الصراع على القطب الشماليّ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٩٨ - تشرين الأول ٢٠١٦ : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%91

(١٥) محمد عابدين، "أنتاركتيكا" الصراع العالمي الجديد بعد الشرق الأوسط.. فلنستعد، جريدة الجمهورية، مقال رأي، ١٧ سبتمبر ٢٠٢١. : https://www.gomhuriaonline.com/GomhuriaOnline-Articles/G/G/8952.html

(16) Mark F. Cancian, "Security in the Western Pacific: Building Future Capabilities in the Time of AUKUS", Center for Strategic and International Studies, 12 January 2024.

(17) Hasim Turker, "Maritime Chessboard: The Geopolitical Dynamics of the South China Sea", op. cit.

(18) https://www.theguardian.com/world/2024/feb/15/experts-russian-nuclear-space-threat



الاقتصاد العالمي ٢٠٢٥

- مستقبل الاقتصاد العالمي: من اللايقين إلى المخاطر الوجودية
- التضخم العالمي: أسبابه وتداعياته على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهته
- آفاق الحرب الاقتصادية المحتملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية
- ممرات التنمية الإقليمية الدولية: الآفاق والتحديات
- التوجهات الجديدة في السياسة النقدية العالمية وتأثير التضخم على الاقتصادات الكبرى
- التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الفرص والتحديات في سبيل التنمية المستدامة في إفريقيا
- مستقبل العملات الرقمية وتأثيرها على النظام المالي العالمي

مستقبل الاقتصاد العالمي: من اللايقين إلى المخاطر الوجودية



أ. د. محمود محيي الدين

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، وأستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

إذ يوشك العالم أن يطوي ربع سنوات القرن الحادي والعشرين، تتدافع التقييمات عما جرى وما قد تحمله السنوات القادمة للربع الثاني من القرن من تغيرات. وتحتل الصراعات والتوترات الجيوسياسية التي تصاعدت في السنوات الأخيرة مقدمة المخاطر التي تواجه الاقتصاد. ففي التقرير السنوي عن المخاطر المستقبلية، الذي تصدره بانتظام مؤسسة أكسا للتأمين، تأتي الاضطرابات الجيوسياسية في المرتبة الثانية، بعد تغيرات المناخ، في المخاطر العالمية المرصودة من خلال مسح إحصائي أجرته لآراء خبراء حول العالم، جعلوا أخطار الأمن السيبراني، ومخاطر الذكاء الاصطناعي، والتوترات الاجتماعية في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على الترتيب من حيث الأهمية. وعندما أُجري الاستقصاء ذاته عن آراء أشخاص عاديين، جاءت تغيرات المناخ مجددا في المرتبة الأولى، بينما جاءت المهددات الجديدة للأمن والإرهاب في المرتبة الثانية، وتلت ذلك تحديات الأمن السيبراني، والتوترات الاجتماعية والأوبئة في المراتب الثالثة والرابعة والخامسة؛ لتأتي مخاطر الاضطرابات الجيوسياسية في المرتبة السادسة وفقا لرأيهم.

ورغم الاختلاف في الترتيب، فمن الواضح أن هناك توافقا كبيرا بين الخبراء والمبحوثين من عموم الناس في قائمة المخاطر، كما أنها بغض النظر عن ترتيبها، فهي شديدة الارتباط وتجمعها عوامل سببية مشتركة مثل الأمن السيبراني والاضطرابات الجيوسياسية والتداعيات الاجتماعية. وفي حين يختلف الترتيب للمخاطر الخمس الأولى بين أقاليم العالم، فإن الاضطرابات الجيوسياسية تكرر ظهورها في مقدمة المخاطر.

وتأتي التخوفات من تزايد المخاطر الجيوسياسية منطقية مع اندفاع آلة الحرب دون توقف في عام ٢٠٢٤، لتحصد أرواح أبرياء لا جريرة لهم في الحرب، وتدمر بنى التنمية والمعيشة على النحو المشهود في الحرب المشتعلة بين روسيا وأوكرانيا، والكوارث الإنسانية التي عاشتها بلدان عربية منذ أكتوبر ٢٠٢٣ بداية من فلسطين المحتلة وحتى لبنان، وسوريا، قبل ومع وبُعيد، سقوط نظامها المنهار. فضلا عن صراعات وحروب داخلية وهشاشة تعاني منها بلدان أخرى كان لمنطقة الشرق الأوسط ومواقع في إفريقيا النصيب الأكبر منها.

نمو اقتصادي متواضع مع تزايد الحمائية والتفتيت

يتفق الاقتصاديون أن العالم، الذي ينمو اقتصاده بمعدل نمو لم يبرح ٣,٢٪ في العام الحالي والماضي، وهو المتوقع أيضا لعام ٢٠٢٥، يشهد تفتيتا اقتصاديا متزايدا، ويرجع هذا التفتيت الاقتصادي إلى القيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي وانتقال العمالة.

والاتفاق على التفتيت الاقتصادي يأتي برصد تراجع العولمة عما عهدناه خاصة بعد سقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩، وانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي، ثم انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١. وفي حين يرى بعض المحللين أن الإجراءات الحمائية هي التي أشعلت الصراعات الجيوسياسية، أرى أن الاقتصاد العالمي يفقد أوصال التعاون والمشاركة الاقتصادية الواحد بعد الآخر، بسبب ما بدأ كتوترات جيوسياسية بين القوى الاقتصادية التقليدية والقوى الصاعدة، تُرجمت إلى إجراءات حمائية تجارية حتى تجاوزت ٣٣٠٠ قيد سلبي التأثير على التجارة الدولية، بعدما كانت في حدود ٣٥٠ قيدا فقط في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨؛ وذلك وفقا للأرقام الصادرة عن التقرير الأخير لبيت الخبرة الدولي يوراسيا جروب لعام ٢٠٢٥.

وقد رصدت ما يعانيه العالم من حروب اقتصادية وليست تجارية فقط بين القوى التقليدية والقوى الصاعدة. فالتجارة الدولية في تراجع وسلاسل الإمداد اعترتها مربكات القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية، والنظام الدولي متعدد الأطراف يعاني من وهن واستضعاف على النحو الذي تشهده منظمة التجارة العالمية من أزمة تعوقها عن القيام بعملها الذي أُسست من أجله. فآلية فض المنازعات الدولية معوقة عمليا منذ عام ٢٠١٨، وأتت الاجتماعات الوزارية للمنظمة على مدار السنوات الماضية بأقل من التوقعات، فلم تشهد مجالات الإصلاح الرئيسة جديدا في ما يتعلق بقواعد الشفافية ونظم الإخطار، وفتح أسواق جديدة.

> "يتفق الاقتصاديون أن العالم، الذي ينمو اقتصاده بمعدل نمو لم يبرح ٣,٢٪، وهو المتوقع أيضا لعام ٢٠٢٥، يشهد تفتيتا اقتصاديا متزايدا. ويرجع هذا التفتيت الاقتصادي إلى القيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار والتعاون التكنولوجي وانتقال العمالة."

أثر الحمائية المتزايدة على عالم الجنوب

خطورة الأمر على بلدان عالم الجنوب كبيرة، فما حققه بعضها من إنجاز في التنمية وزيادة فرص العمل ومكافحة الفقر منذ التسعينيات من القرن الماضي، لم يكن إلا بفضل التوسع في تجارته الدولية تصديرا واستيرادا لمكونات الإنتاج وزيادة التنافسية لتحسين نوعية السلع المنتجة والخدمات المقدمة محليا وللتصدير، وهو ما جذب إليها استثمارات محملة بتمويل لمشاريعها وتكنولوجيا متطورة.

وإذا ما كانت منافع المعاملات الاقتصادية الدولية مهمة للاقتصادات الأكبر حجما فلا غنى عنها للبلدان التي تعاني من صغر الأسواق، بما لا يمكنها من توليد فرص عمل أو زيادة دخول سكانها اكتفاءً بمواردها المحلية. فلا بديل لها عن زيادة فرص التصدير والاستثمار لدفع النمو، ولن تؤثر إجراءات إحلال الواردات في علاج اختلالات موازين التجارة والمدفوعات إلا في القطاعات التي تتمتع بها البلدان بمزايا نسبية وتنافسية ممكنة لها من ذلك. فالبلدان النامية التي اتبعت سياسات صناعية في إطار استراتيجيات متكاملة للتنمية، بتمويل منضبط لاستثماراتها حقق لها نموا لم يقل عن ٧٪ في المتوسط، بما هيأ لها الانتقال من حدة الفقر المدقع إلى مراتب متقدمة في الاقتصاد العالمي.

> "إن تسليح الدولار يعد إيذانا بدمار نظامه، شأنه في هذا شأن الأسلحة النووية التي روّج لها بأن كل قوتها تكمن في قدرتها فقط على الردع، وأن نهايتها تكون في حال استخدامها."

وفي ظل هذه التوترات والصراعات الجيوسياسية أصبح التعاون الدولي المنشود بطيئا قليل التمويل، معوقا لتطوير المؤسسات المالية والتنموية الدولية، مضعفا لحوكمتها، وقدرتها على القيام بمهامها في مكافحة الفقر ومعاونة الدول النامية في التعامل مع الأزمات. كما أن إجراءات بعض الدول المتقدمة في ما يتعلق بسياساتها الصناعية الجديدة وتحولها نحو الاقتصاد الأخضر، بها مكونات حمائية ومقيدة لحركة التجارة. وتجد بلدانا نامية اليوم بين مطرقة الآثار السلبية لدعم مشروعات منافسة، وسندان القيود على حركة التجارة والتصدير لاعتبارات التحول الأخضر. وأضرب مثالا بما يتيحه تشريع تخفيض التضخم الأمريكي لعام ٢٠٢٢، من دعم سخي لمشروعات في مجالات الاستدامة والتحول الرقمي، سيصعب منافستها من البلدان النامية. وهناك مثال آخر بتداعيات «الآلية الأوروبية لتعديل حدود الكربون» التي تفرض أعباءً اعتبارا من بداية عام ٢٠٢٦ على قطاعات تصديرية للبلدان النامية، مثل الصلب والأسمدة والألومنيوم والأسمنت وغيرها.

الحروب والديون والعملات الدولية

أشرتُ في مجموعة من المقالات تحت عنوان «الحروب والديون والعملة الصعبة» إلى أن الصراعات الجيوسياسية قد سلّحت وسيّست العملات الدولية أكثر من أي وقت مضى. فهيمنة الدولار بوصفه عملة صعبة بعد الحرب العالمية بما اعتبره البعض سلاحا نوويا ماليا تجري عليه ذات القاعدة بألا يُستخدم إلا كدعامة للاستقرار النقدي والمالي، وقد اعتُبر أن تسليح الدولار إيذانا بدمار نظامه، شأنه في هذا شأن الأسلحة النووية التي روّج لها بأن كل قوتها تكمن في قدرتها فقط على الردع، وأن نهايتها تكون في حال استخدامها.

وهذا مما كان من مسلمات عهد الحرب الباردة وما بعدها لفترة، أما العهد الحالي، فلا يبدو أن له مسلمات تذكر، فظروف غياب القيادة وعجز الثقة وفائض الأزمات تطغى عليه، بما جعلنا نتوقع حدوث أي شيء. فها هي الأسلحة النووية يُلوَّح

باستخدامها مرارًا بعد بداية الحرب الأوكرانية، أما الدولار فقد جرى تسليحه بمنع روسيا من استخدامه في المعاملات الدولية بعد هذه الحرب، وكانت قد مُنعت من استخدام نظام «السويفت» للتحويلات البنكية من قبل، بعد ضمها لجزر القرم في عام ٢٠١٤، بما جعل التفكير أكثر إلحاحا في البحث عن بدائل.

وما يبرر هذا الدور للدولار كعملة صعبة، وما يصاحبه من امتيازات سخية وفياضة على الاقتصاد الأمريكي، ألخصه في ثلاثة مقتطفات؛ الأول ما أشار إليه رئيس البرازيل «لولا دا سيلفا» من «ظاهرة الاعتياد» والخشية من التغيير، الثانية ما ورد على لسان وزيرة الخزانة الأمريكية «جانيت يلين» من أن «هناك أسبابًا جيدة لاستخدام الدولار بتوسع في التجارة الدولية، فلدينا أسواق مالية عميقة وذات سيولة ومنفتحة وتحكم بالقانون وأدوات مالية طويلة الأجل»، والثالثة ما ذكره الاقتصادي «إيسوار براساد» عن أهمية الأداء النسبي للعملة الأمريكية في استمرار دورها الدولي مقارنة بالبدائل من عملات تقليدية أو ناشئة أو مبتكرة، وهذا على الرغم مما وقع في ه الاقتصاد الأمريكي من محظورات تمس مصداقية العملة من ارتفاعات غير مسبوقة للتضخم وزيادة مخاطر الاستدانة. هذا فضلًا عن استخدام الدولار كأداة من أدوات الصراع الدولي. ولا أعتقد أن التحذير الأخير للرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» بالتهديد للباحثين عن البديل للدولار بفرض عقوبات بتعريفة جمركية مفيد في شيء. فلاستخدام التعريفة الجمركية آثار سلبية على المستهلك المحلي في الولايات المتحدة تمنع التوسع فيها، خاصة مع ارتفاع التضخم، بافتراض فاعليتها أصلا في ردع الباحثين عن البديل.

وتحمل المقتطفات الثلاثة المذكورة؛ للرئيس «لولا»، والوزيرة «يلين»، والاقتصادي «براساد»، احتمالات التغيير بتغير المعطيات، على أن تأتي بدائل الدولار مساندة بأداء اقتصادي معتبر وأسواق مالية منفتحة متنوعة الأدوات مدعومة بمصداقية للنظام القانوني والحوكمة، ثم سيعتاد المتعاملون من مؤسسات ومستثمرين وتجار وعموم الناس على البديل العملي. وإلى أن تأتي هذه اللحظات الفارقة للتحول سيستمر دور الدولار الأمريكي دوليا ليس رهبة من أثر تعريفة جمركية، لكن رغبة في مزاياه النسبية.

> "التحذير الأخير للرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» بالتهديد للباحثين عن البديل للدولار بفرض عقوبات بتعريفة جمركية لا يفيد في شيء. فلاستخدام التعريفة الجمركية آثار سلبية على المستهلك المحلي في الولايات المتحدة تمنع التوسع فيها، خاصة مع ارتفاع التضخم، بافتراض فاعليتها أصلا في ردع الباحثين عن البديل."

عوامل مشتركة توصّف ملامح العالم الجديد ومخاطره الوجودية

يبدأ كل عام بأكبر حشد للاقتصاديين على مستوى العالم بمؤتمر لائتلاف جمعيات العلوم الاجتماعية، الذي تنتظم في إطاره ٦٦ جمعية من الجمعيات المتخصصة، وتنظم أعماله الجمعية الاقتصادية الأمريكية. وعُقد مؤتمر هذا العام في مدينة سان فرانسيسكو على مدار ثلاثة أيام في الأسبوع الأول من شهر يناير. ورغم

تنوع الموضوعات التي تناولتها الأوراق العلمية وجلساته، فإن ما هيمن على موضوعاته يكاد ينحصر في أمرين؛ الأول: توجهات الاقتصاد الأمريكي مع الولاية الثانية لترامب، والموضوع الثاني: هو الذكاء الاصطناعي وآثاره الاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بالتنافسية ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج، وتداعياته الاجتماعية من خلال تأثيره على سوق العمل والأجور وتوزيع الدخل.

وعندما تصاب الاقتصادات بتراجع في مؤشراتها الحيوية لتراجع تنافسيتها يلجأ المسؤولون عنها ذوو التوجهات الشعبوية إلى استهداف أحد أمرين أو كليهما: التجارة، والعمالة المهاجرة. فهم لا يستطيعون استهداف تراجعهم في التنافسية بإجراءات سريعة يتجاوب معها أنصارهم. فما أسهل فرض الإجراءات الحمائية بزيادة الرسوم والتعريفة الجمركية، وما أيسر تقييد حركة العمالة الوافدة بقوانين وقرارات وإخلاء البلاد من مهاجرين غير شرعيين أو ناقصي وثائق وأوراق. ولكن استعادة الريادة في التنافسية لدفع الاستثمار والنمو تستلزم زمنا طويلا وجهدا مضنيا للارتقاء بنوعية التعليم والمهارات والبحث والتطوير، وزيادة جودة البنية الأساسية التكنولوجية.

وتتباين حتما أولوية المخاطر في التعامل معها وفقا للبلد المعني واقتصاده السياسي. وقد استخدم بكثرة مصطلح «ظروف اللايقين» في الأعوام الأخيرة للتعامل مع التحديات والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، وإن كنت أرى أن الوصف الأكثر دقة لهذه التحديات والأزمات الجديدة التي استعرضتها هي أنها تشكل مخاطر شديدة الارتفاع ترتقي لمخاطر وجودية في بعض الأحوال.

فقد انتهى تقرير «ماريو دراجي»، رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق، عن التنافسية في أوروبا إلى أن الاتحاد الأوروبي يواجه مخاطر وجودية، إذا لم يُستثمر ما يقترب من ٩٠٠ مليار دولار سنويا في البحث والتطوير في المجالات التكنولوجية الحيوية، وأمن الطاقة والاستدامة، والدفاع. وتُرى لهجة الخطاب الأمريكي أثناء الحملة الانتخابية الأمريكية تتناول تهديدات وجودية لليبرالية الديمقراطية، وزعزعة موقع الولايات المتحدة في صدارة الاقتصاد العالمي. وتُرى بلدان نامية تعاني من زيادة المديونية الخارجية وتجاوز أعبائها ما تنفقه على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الرئيسة مجتمعين. وتُرى بلدان تتعرض للشح المائي ومخاطر الجفاف وتواجه خطرا وجوديا، وفي بلدان مصبات الأنهار كحال مصر وبلدان عربية وإفريقية أخرى تجد وصف المسؤولين لوضعها دون التوصل لاتفاق عادل ينظم انسياب مياه الأنهار بأنها تواجه خطرا وجوديا. وهذا النوع من المخاطر شديدة الارتفاع يزيح الحالة المبهمة التي يصفها ظرف اللايقين، التي لا يمكن معها تحديد احتمال حدوث الحدث، ويقدم حالة تستوجب تحديد احتمالات تلك المخاطر شديدة الارتفاع، واستنفار الجهود للتعامل معها، وتحديد ممكنات التعامل من تمويل ونقلات تكنولوجية وتغيرات سلوكية في صياغة السياسات وتطوير المؤسسات، لمنع الوقوع في أزمة وجودية فعلية.

وإذا ما اتخذنا نهج الاستدامة سبيلا للتعامل مع هذه المخاطر، سيأتي في مقدمة تحديات الاستدامة، بل البقاء أصلا، كل ما يتعلق بتأمين مصادر المياه والطاقة والغذاء، وتأثير تغيرات المناخ عليها. ثم يلي ذلك في الأهمية ما أشرتُ إليه في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي والاستعداد للاستفادة منه في زيادة التنافسية والإنتاجية والسيطرة على آثاره السلبية في الأجلين القصير والمتوسط، في ما يتعلق بسوق العمل وسوء الاستغلال. وما يزعج حقا هو تدني ترتيب البلدان العربية والإفريقية في مؤشرات الاستعداد للتحول الرقمي عموما، فضلا عن متطلبات الذكاء الاصطناعي في ما يتعلق بجودة التعليم، والبنية الأساسية الرقمية والتكنولوجية، وملاءمة الإطار القانوني والرقابي، ومرونة سوق العمل. وتبرز تساؤلات مشروعة عن سبل تمويل التنمية المستدامة، ولتوضيح ذلك فإذا ما اتفقنا على أن رؤى ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية تشكل إطارا للتنمية في الأجل المتوسط، أي خمس سنوات؛

فسنحتاج لهذا نموذجا يحقق نموا مرتفعا، نفترض أنه لا يجب أن يقل عن ٧٪ سنويا كمعدل نمو حقيقي، وإذا ما افترضنا إنتاجية بنموذج مبسط للنمو تتطلب من ٣ إلى ٤ وحدات للاستثمار لكل وحدة للنمو؛ فالاقتصاد المعني سيحتاج إلى ما لا يقل عن ٢١٪ من الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإذا لم تلبِ المدخرات المحلية هذه الاستثمارات ستكون هناك حاجة لتمويل خارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة، فإذا لم يفلح الاقتصاد في اجتذابها، فباقتراض ميسر طويل الأجل لقطاعات الإنتاج، فإذا حدث انحراف عن هذا السبيل، فلا بديل إلا الوقوع في فخ المديونية.

هل هناك من سبيل للنمو والتنمية مع تزايد الصراعات الجيوسياسية؟

ما الفرص المتاحة لتحقيق التنمية مع ما يشهده العالم من صراعات جيوسياسية؟ فساحات الحروب الاقتصادية الدولية تجاوزت التجارة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بزيادة موانعه، كما انتقلت إلى تحجيم فرص التعاون التكنولوجي بما فرضته من قوانين لمنع صريح للمشاركة في مجالات بعينها لتعويق فرص المنافسة، صاحبتها إجراءات معوقة للتجارة والاستثمار، بل والتدريب والتعاون الفني واستقدام العمالة. وتنوعت المبررات لهذه الإجراءات بين دوافع الحفاظ على الصدارة، والتصدي لتغيرات المناخ، وتمتين سلاسل الإمداد التجارية، واعتبارات الأمن القومي. ومن القطاعات الإنتاجية التي تشهد أكثر من غيرها مظاهر الحروب الاقتصادية الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وأشباه الموصلات والرقائق، والمعادن الحيوية، والصلب والألومنيوم، والصناعات الدوائية، والمنتجات منخفضة الكربون، والأنشطة ذات الاستخدام العسكري والمدني المشترك.

وختامًا، ففي ظل هذه التطورات وما يعانيه الاقتصاد العالمي من تفتيت، يستلزم التحرك على خمسة مستويات:

أولها: يبدأ بإدراك أن تقدم اقتصاد الدولة يكون من داخلها، وهو حصيلة تفاعل عموم الناس، وباعتبارهم منتجين ومستهلكين ومستثمرين ومصدرين مع مؤسسات الدولة وسياساتها وأسواقها. فإذا ما تراجعت فاعلية المؤسسات فافتقدت متطلبات الحوكمة والحكمة في إدارتها، وإذا ما اضطربت السياسات العامة فغاب التنسيق بينها واختلطت أهدافها بلا وضوح لأولوياتها، وإذا ما أُهدرت كفاءة الأسواق فاختلت في ها قواعد المنافسة وتماهت أدوار القطاع الخاص مع وظائف الحكومة وتوابعها بلا ضوابط، في ستحيل تحقيق تقدم يذكر في هذه الأجواء العالمية.



ثانيها: يأتي بالتمسك بالعلاقات الثنائية القائمة التي تجمع بين الدولة وشركائها الاقتصاديين والبناء عليها، وألا تؤخذ باعتبارها من مسلمات الماضي، مع ضرورة مراجعة مدى توازن العلاقات في مكوناتها وإشراك القطاع الخاص في دفعها.

ثالثها: يتحقق بإحياء محاور التعاون الإقليمي، ولنا في تطور تجمع الآسيان عبرة في تطور حركة التجارة والاستثمار والتعاون في مجالات تدريب العمالة ومهاراتها والتكنولوجيا. وفي التجمعات في محيطنا فرص واعدة إفريقيًا وعربيًا ومتوسطيًا، تمنحها مناطق الجوار الجغرافي.

ورابعها: يتمثل في توطين التنمية بإيلاء الأولوية للاستثمار في القرى والمدن بتطوير رأس المال البشري والبنية الأساسية والتكنولوجية ومجالات الاستدامة والاقتصاد الأخضر.

وخامسها: يأتي باستمرار الانخراط والتفاعل المستمر في المحافل الدولية التي لا تزال تستمسك بفضائل التعاون الدولي، مع تحري الواقعية في ما يمكن أن تسفر عنه هذه الفعاليات. وقد أقرّت الجمعية العامة الأخيرة مخرجات قمة المستقبل باعتماد «ميثاق المستقبل» بمحاوره الخمسة التي تناولت التنمية المستدامة وتمويلها، والسلم والأمن الدوليين، والعلم والتكنولوجيا والابتكار والتعاون الرقمي، والشباب ومشاركتهم، والحوكمة العالمية. وجاء في إطارها التأكيد على إنجاح حدثين سيعقدان في محيطنا الإقليميين المتوسطي والعربي؛ الأول المؤتمر الرابع لتمويل التنمية الذي سيُعقد في إسبانيا، في شهر يونيو ٢٠٢٥، وله أهمية خاصة لما سيناقشه من تطورات ملف المديونية الدولية، والثاني القمة الاجتماعية التي ستُعقد في قطر، في شهر نوفمبر ٢٠٢٥، كما تترأس وتستضيف جنوب إفريقيا مجموعة العشرين على مدار العام أيضا. وإذا لم تجلب هذه الفعاليات بمنافع كبيرة ملموسة للبلدان النامية، في جب عليها أن تسهم في درء المفاسد، ومن أخطرها أزمة الديون التي تعصف بموارد وجهود التنمية المستدامة، وتخفيف آثار الفقر والتفاوت في الدخول والثروات، والسيطرة على حدة الاستقطاب الدولي.





منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:
التوقعات الاقتصادية للعام الجديد

1

النمو العالمي سيظل صامدًا خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ على الرغم من المخاطر الكبيرة.

2

٣,٣٪ النسبة المتوقعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ مقارنة بـ٣,٢٪ عام ٢٠٢٤.

3

من المتوقع تراجُع التضخم في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٥,٤٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٨٪ في عام ٢٠٢٥.

اختلاف آفاق النمو بشكل كبير في عدة دول على النحو التالي:

1

٢٫٨٪ معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٥.

2

١٫٣٪ معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام ٢٠٢٥.

3

١٫٥٪ معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في اليابان في عام ٢٠٢٥.

4

٤٫٧٪ معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في الصين في عام ٢٠٢٥.

Source:Economic Outlook: Global growth to remain resilient in 2025 and 2026 despite significant risks, Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), 4 December 2024. https://www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2024/12/economic-outlook-global-growth-to-remain-resilient-in-2025-and-2026-despite-significant-risks.html

التضخم العالمي: أسبابه وتداعياته على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهته

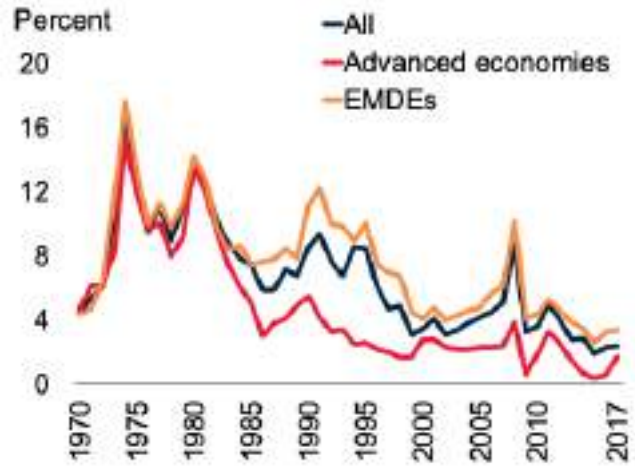


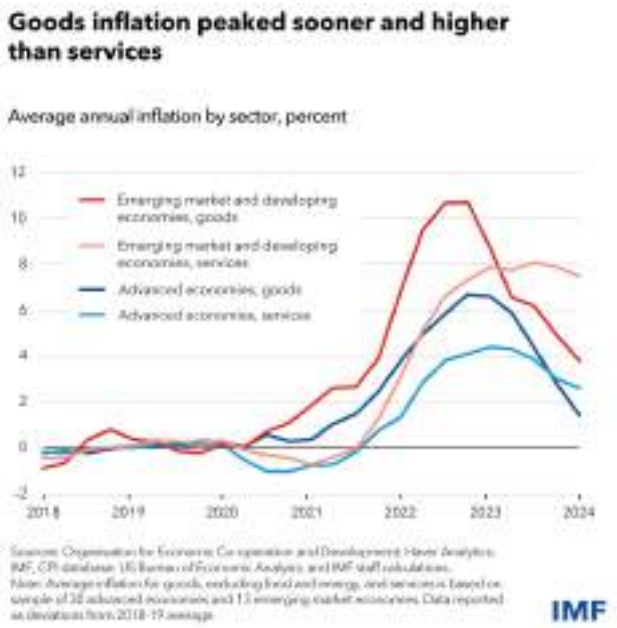
أ. د. عادل مهنى

أستاذ الاقتصاد الدولي – المدرسة العليا للتجارة الدولية بباريس

يُعرّف التضخم بأنه زيادة عامة في الأسعار، وليس فقط سعر بعض السلع والخدمات، والذي يترتب عليه تراجع القوة الشرائية للعملة، مما يترجَم إلى زيادة عامة ودائمة في الأسعار. أما التضخم العالمي بشكل عام، فهو مقياس واسع إلى حد ما، حيث يتبعه زيادة إجمالية في الأسعار، مع ارتفاع تكلفة المعيشة في بلد ما أو في تكتل ما (مثل دول الاتحاد الأوروبي). ويُقاس التضخم باستخدام مؤشرات الأسعار التي تقارن مستوى أسعار سلة من السلع والخدمات في فترات مختلفة. والمؤشرات السعرية الأكثر استخدامًا لقياس التضخم تتمثل في المؤشر القياسي لأسعار المنتجين والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. وهذا الأخير يستند إلى نوعين من التضخم: التضخم الرئيسي، ويشمل رقم التضخم في سلعة من السلع التي تشمل سلعًا مثل الغذاء والطاقة. أما النوع الآخر فهو التضخم الأساسي، الذي يستثني أسعار الغذاء والطاقة أثناء حساب التضخم. بمعنى أن التضخم الأساسي لا يشمل الغذاء والطاقة؛ لأن أسعارهما متقلبة. وهو ما يسمح لنا بملاحظة اتجاهات أعمق في تغيرات الأسعار والنمو في تكاليف الإنتاج والعلاقة بين العرض والطلب.

ومن الملاحظ أنه بعد أن شهدت معدلات التضخم العالمي ارتفاعًا كبيرًا للغاية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، إلا أنها أضحت مستقرة نسبيًا منذ مطلع الألفية، وعادة ما تتراوح بين ٣-٥٪ سنويًا. ومع ذلك، نجد أنه في منتصف عام ٢٠٢٠، بدأت تلك المعدلات في الصعود مع انتعاش الطلب، وتعمق اضطرابات العرض، وارتفاع أسعار النفط. وفي يوليو ٢٠٢٢، وصل التضخم العالمي إلى أعلى مستوى له منذ منتصف التسعينيات، ثم بدأ في الهبوط لكنه لا يزال أعلى بكثير من المعدل المتوسط لفترة ما قبل كوفيد-١٩. ويوضح لنا الشكلان التاليان تلك التطورات بدءًا من السبعينيات وحتى ٢٠٢٤.





وتبحث هذه المقالة عن دوافع التقلبات في التضخم العالمي ولماذا تراجع في الاقتصاديات المتقدمة خلال السنوات القليلة الماضية؟ كما تحاول أن تجيب على التساؤلات التالية: هل العوامل التي تفسر التضخم لا تزال «نقدية»؟ هل انخفاض معدل التضخم الأساسي يضع على المحك صحة الأطروحات النقدية لأنه يميل إلى التأكيد على أهمية العوامل ذات الطابع النقدي؟ هل ننتقل في تفسيرنا للتضخم العالمي من منطق صدمات الطلب إلى منطق صدمات العرض؛ مما قد يدعونا إلى إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية الكلية للأعوام القادمة؟ وما تبعات كل ذلك على الاقتصاديات المتقدمة والنامية؟ وكيف يمكننا مواجهتها؟

أسباب التضخم العالمي

من أجل تفسير الطفرة التضخمية العالمية الراهنة، يتعين علينا أن نبحث فيما هو أعمق من المجملات الاقتصادية الكلية التقليدية؛ حيث تعد الارتفاعات الكبيرة في معدلات التضخم بقطاعات محددة جزءًا رئيسًا من التضخم الأساسي، وهو مقياس يستبعد الغذاء والطاقة كما ذكرنا من قبل، ليكون مقياسًا أقل تقلبًا. ومن أهم عناصر هذا التحليل التفاعل بين الارتفاع الكبير في الطلب والاختناقات والصدمات الخاصة بكل قطاع، والتي من شأنها إحداث تحولات كبيرة في الأسعار النسبية، نتج عنها تشتت كبير في الأسعار. وفي هذا الصدد يمكننا سرد ثلاث نتائج رئيسة:

أولًا: كانت صدمات أسعار النفط هي المحرك الرئيسي لتقلبات معدل التضخم العالمي بمساهمة تزيد عن ٣٨٪، تلتها صدمات الطلب العالمي بمساهمة تبلغ حوالي ٢٨٪ على مدى العقود الخمسة الماضية، ومساهمات أقل بكثير من صدمات العرض العالمية وصدمات أسعار الفائدة. بمعنى أن درجة استجابة معدل التضخم العالمي لتقلبات أسعار النفط وتغير الطلب العالمي كانت ذات أهمية. على سبيل المثال، بعد ارتفاع أسعار النفط بنحو ١٠٪، زاد معدل التضخم العالمي بمقدار ٠,٣٥ نقطة مئوية في غضون عام، و٠,٥٥ نقطة مئوية في غضون ثلاث سنوات. بالإضافة إلى ذلك، كانت أسعار النفط وصدمات الطلب العالمي بمثابة المحركات الرئيسة

لتحركات التضخم العالمي حول كل ركود عالمي منذ عام ١٩٧٠ و١٩٧٥ و١٩٨٢ و١٩٩١ و٢٠٠٩ و٢٠٢٠. كما أدت صدمات أسعار النفط والطلب العالمي إلى ارتفاع التضخم العالمي بين منتصف ٢٠٢٠ ومنتصف ٢٠٢٢.

ثانيًا: تزايدت مساهمة الطلب العالمي وصدمات أسعار النفط بمرور الوقت، من ٥٦٪ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٥ إلى ٦٥٪ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٢، في حين انخفضت أهمية صدمات العرض العالمية. ومنذ انتشار كوفيد-١٩، شكلت صدمات الطلب العالمي وأسعار النفط معظم التباين في التضخم العالمي. ومع ذلك فقد لعبت تغيرات أسعار النفط دورًا أقل تأثيرًا بكثير في التباين العالمي في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، حيث كانت صدمات العرض العالمية هي المصدر الرئيس لهذا التباين.

ثالثًا: العوامل الخارجية

عندما يحاول الاقتصاديون التفكير في كيفية عمل الاقتصاد، فإنهم يعتبرون الاقتصاد بأكمله نظامًا ذاتي التنظيم. وعند التفكير في المحددات الأساسية للتضخم، فإننا نصب اهتمامنا على كيفية تفاعل جانب الطلب في الاقتصاد مع جانب العرض. لكن يجب علينا أيضًا النظر في تأثير الأحداث التي تأتي من «خارج» النظام: «الأحداث الخارجية». ففي السنوات الأخيرة، لعبت الأحداث الخارجية دورًا أكبر بكثير في تحديد معدل التضخم مما كان عليه عادةً تاريخيًا. أولًا جائحة كورونا وثانيًا الأزمة الأوكرانية، ففي ظل جائحة كورونا تحركت الحكومات لاحتواء الأزمة، فأغلقت قدرًا كبيرًا من النشاط الاقتصادي من خلال سياسات الإغلاق كإجراءات احترازية لمواجهة الوباء، مع زيادة حجم الإنفاق في الاقتصاد من خلال التعويضات المقدمة لأولئك الذين لم يتمكنوا من العمل، مما أدى إلى عجز هائل في الإنفاق، أدى إلى زيادة تضخمية كبيرة في الاقتصادات المتضررة.

أما الأزمة الأوكرانية فقد كان تأثيرها مختلفًا؛ حيث أدت إلى اضطراب كبير في أسواق الطاقة العالمية؛ في ظل محاولة الدول الغربية الابتعاد عن شراء النفط والغاز الروسي، مما أدى إلى حدوث شرود في أسعار الطاقة. وحيث يحتاج كل من المنتجين والمستهلكين إلى الطاقة، فعندما وصلت الأسعار إلى مستوى مرتفع، تم دفع هذا الارتفاع مباشرة من قِبل المستهلكين في شكل فواتير طاقة أعلى، وأيضًا تم تمريره من قِبل المنتجين الذين قاموا بتضمين تكاليف الطاقة المرتفعة التي كانوا يدفعونها في أسعار المنتجات التي يصنعونها. وقد خلق ذلك ضربة مزدوجة أدت إلى أزمة كبرى في تكلفة المعيشة في العديد من الدول.

أسس التضخم المخفض في البلدان المتقدمة ليست «نقدية»

في عام ١٩١١، أكدت أطروحة «أيرفينج فيشر» الارتباط الوثيق بين كمية الأموال المتداولة ومستويات الأسعار، وبافتراض ثبات سرعة تداول النقود ومستوى المعاملات، فإن زيادة المعروض النقدي بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة التضخم بنفس النسبة، وهو ما يعني أن التغييرات في المعروض النقدي هي التي تسبب التغييرات في الأسعار، والعكس غير صحيح. وقد أعاد «ميلتون فريدمان» صياغة أطروحة «فيشر» بقوله إن أي فائض في العملة يولد تضخمًا على المدى الطويل. ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، هيمنت الحركة النقدية بقيادة «فريدمان» على تفسيرات التضخم العالمي، والتي ترى أن «التضخم هو دائمًا وفي كل مكان ظاهرة نقدية»، والتي ليس لها تأثير إيجابي طويل الأجل على النمو والعمالة، بسبب التوقعات التكيفية للعوامل الاقتصادية. ووفقًا لـ«فريدمان»، يمكن للتضخم أن يطمس توقعات أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالتالي يمثل خطرًا على النمو المحتمل. ومن ثمّ، ظلت أسعار الفائدة

قريبة من الصفر في المعدل متعدد السنوات خلال العقد ٢٠١٠. بيد أن واقع السياسات التيسيرية التي أعقبت أزمة ٢٠٠٨ يكشف لنا أن زيادة السيولة في الاقتصادات المتقدمة لم تؤدِ إلى تأجيج التضخم.

وفي عام ١٩٥٨، أظهر «منحنى فيليبس» علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل نمو الأجور النسبي أو معدل التضخم، حيث إنه عندما يصل معدل البطالة إلى مستوى متزايد من الارتفاع فإن التضخم يميل إلى الانخفاض، وعندما يقترب معدل البطالة من العمالة الكاملة يميل التضخم إلى الزيادة. ومع ذلك فإن الفحص الدقيق لـ «منحنى فيليبس» على مدى العقود القليلة الماضية يظهر لنا أن علاقة البطالة بالتضخم قد تم تخفيفها بشكل واضح مع تسطيح شكلها. وهكذا ظل التضخم منخفضًا ومستقرًا جدًا في البلدان المتقدمة منذ أواخر التسعينيات، لا سيما منذ أزمة ٢٠٠٨، ولم يتسارع رغم التوسع المستمر. والدليل على ذلك ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أدى النمو الاقتصادي القوي إلى انخفاض البطالة دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم.

لماذا انخفض التضخم العالمي؟

هناك عوامل عديدة يمكنها تفسير انخفاض التضخم العالمي خلال العقدين الماضيين، في مقدمتها: الاستقرار النقدي، وانخفاض أسعار النفط:

- استقرار نقدي أكبر: حيث نجد على المستوى الأوروبي، على سبيل المثال، أن ظهور اليورو قد أدى إلى وضع حد لممارسة خفض العملة بشكل تنافسي، والذي كان يؤدي غالبًا إلى تأجيج الضغوط التضخمية. وقد كان في استطاعة أية دولة قبل تطبيق العملة الأوروبية الموحدة أن تقرر تخفيض قيمة عملتها الوطنية من أجل زيادة الصادرات (تأثير الكمية)، وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية. لكن هذا التخفيض رافقته زيادة في تكلفة الواردات (تأثير السعر). وإذا كان تأثير السعر يفوق تأثير الكمية فإن التضخم المستورد يؤدي إلى المزيد من التضخم الكلي. لكن إدخال العملة الأوروبية الموحدة أدى إلى وضع حد لهذه الممارسة، حيث لم يعد بإمكان أي دولة داخل منطقة اليورو التلاعب بأسعار الصرف الخاصة بها. والنتيجة هي قدر أكبر من الاستقرار النقدي.

أما على المستوى الدولي بوجه عام، فإن التوترات السابقة بشأن العملات الدولية (يُشار إليها بحرب العملات)، مثل الوضع بالنسبة للدولار الأمريكي واليوان الصيني، لم تهدد استقرار أسعار العملات، ومن ثمّ، ليس لها أثر مباشر وواضح على معدل التضخم العالمي.

- انخفاض أسعار النفط واشتداد المنافسة الدولية: من الملاحظ أن الضغوط التضخمية المرتفعة كانت مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة، بما في ذلك النفط، وكانت هذه العلاقة صحيحة في عام ٢٠١٤. ومع ذلك فإن الانخفاض في أسعار النفط بحوالي ٧٠٪ خلال الفترة من منتصف ٢٠١٤ إلى أوائل عام ٢٠١٦ لم يؤدِ إلى انخفاض معدل التضخم العالمي. ويبدو أن هذه العلاقة أضعف مما كانت عليه في الماضي بسبب انخفاض الاعتماد على النفط، وترسيخ توقعات التضخم بشكل أقوى في أهداف البنوك المركزية.

إن انخفاض التضخم في العالم منذ أزمة ٢٠٠٨ حقيقة لا يمكن إنكارها. ومع ذلك فقد وقعت الاقتصادات المتقدمة في مصيدة: «تضخم منخفض، وأجور منخفضة، وأسعار فائدة منخفضة». إن سبب هذه الحالة طويلة الأجل لحل التضخم ليس نقديًا. والواقع أن تكاليف الأجور المنخفضة والعرض الأكثر مرونة واستجابة البيئة الدولية هي الأسس غير النقدية لهذا الفخ.

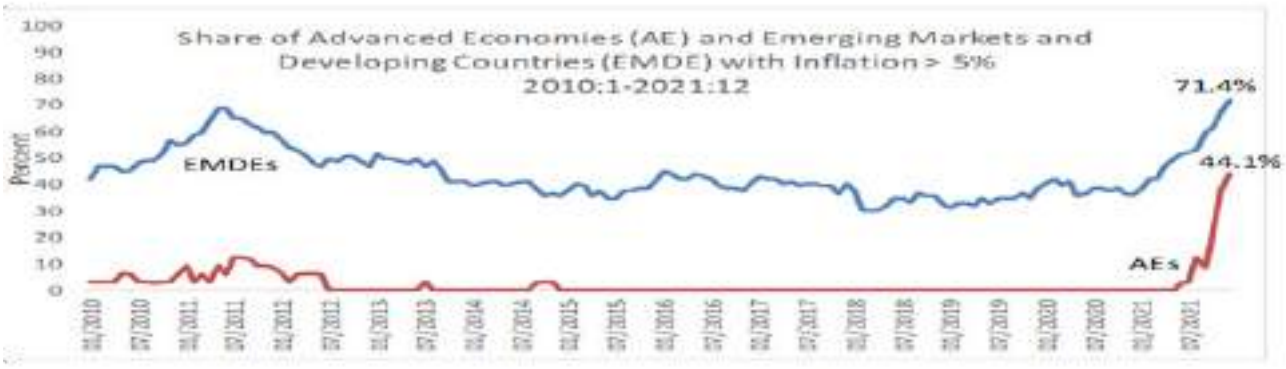
تداعيات التضخم وكيفية مواجهته

يعد انخفاض التضخم دون ركود عالمي إنجازًا كبيرًا؛ حيث يعكس الارتفاع والانخفاض اللاحق في التضخم مزيجًا فريدًا من الصدمات، وهو ما يتجلّى في اضطرابات واسعة في العرض، إلى جانب ارتفاع الطلب في أعقاب جائحة كورونا، وما صاحبه من ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية نتيجة اندلاع الأزمة الأوكرانية.

وعلى الرغم من أن تراجع معدلات التضخم العالمي يعد أمرًا جيدًا، فإن استمرار تراجعه يمثل خطرًا كبيرًا. ويمكن لتصاعد الصراعات الإقليمية، لا سيما في الشرق الأوسط، أن يشكل مخاطر كبيرة على أسواق السلع الأساسية. كما يمكن أن تؤدي التحولات نحو السياسات التجارية والصناعية غير المرغوب فيها، والتي تتضمن على سبيل المثال (القيود الحمائية، وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد الدولية) إلى خفض الإنتاج بشكل كبير.

إن التضخم المنخفض الذي يستمر على المدى الطويل لا يوفر سوى حاجز صغير ضد الانكماش، لا سيما أنه حال انخفاض معدل التضخم، فلن يتطلب الأمر سوى صدمة صغيرة نسبيًا لدفع الاقتصاد إلى الانكماش. ولا شك أن آثار الانكماش على الاقتصاد الكلي معروفة جيدًا؛ أولًا: يؤدي توقع انخفاض الأسعار إلى تأخير عمليات الشراء والاستثمار. ثانيًا: يؤدي الجمع بين انخفاض أسعار الإنتاج والأجور الاسمية الصارمة إلى الإضرار بربحية الشركات، ويقلل من الطلب على العمالة. ثالثًا: يعني الانكماش أن العبء الحقيقي للديون الاسمية يزداد بمرور الوقت، مما يجعل سداد الديون أكثر صعوبة على الأسر والشركات والحكومات. ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم الأساسي مع تراجع الطلب على الخدمات إلى الحدود المتوسطة، مما يُخفف من تضخم أسعار الخدمات بمجرد وصول تراجع أسعار تضخم السلع إلى أدنى مستوى. فيما يُرجح أن يساعد ضعف الطلب على الخدمات على خفض معدلات زيادة الأجور إلى حدود معقولة، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

وفي ضوء ذلك، فإن تداعيات التضخم العالمي اليوم لا تشعر به الاقتصادات المتقدمة فحسب، بل ينعكس على غالبية الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. وبرغم اختلاف آثار التضخم من بلد إلى آخر، فإن مهمة حل المشكلة ستقع في النهاية على عاتق البنوك المركزية الكبرى في العالم، بالنظر إلى أن تقديرات التضخم في الدول النامية والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء ستظل في «منطقة من رقمين». وإذا كان الارتفاع التضخمي خلال السنوات الماضية قد أضر بالبلدان الغنية، فإنه أضر أكثر بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث يواجه ٧٨ سوقًا من أصل ١٠٩ من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية ارتفاعًا في معدلات التضخم السنوية تتجاوز٥٪. والواقع أن الحصة من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (٧١٪) أصبحت ضعف ما كانت عليه تقريبًا في عام ٢٠٢٠. وعلى هذا فقد أصبح التضخم مشكلة عالمية أو شبه عالمية، فيما لا تزال آسيا بمنأى عن تبعات هذا التضخم، كما يوضح لنا الشكل التالي:



Note: The sample consists of 34 advanced economies and 109 emerging markets and developing countries.

لقد ساهم انخفاض قيمة العملات في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (بسبب انخفاض تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الداخل وخفض التصنيف الائتماني للديون السيادية) في تضخم أسعار السلع المستوردة. وانطلاقًا من أن توقعات التضخم في الأسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية أقل ثباتًا وأكثر توافقًا مع تحركات العملة مقارنة باقتصادات الدول المتقدمة، فإن انعكاس التقلبات في أسعار الصرف يؤثر على أسعار السلع والخدمات، وهو ما يكون أسرع وأكثر وضوحًا في تلك الاقتصاديات. والأسوأ من هذا أن تضخم أسعار الغذاء يؤثر بشدة على البلدان منخفضة الدخل (والأسر الأقل دخلًا). ونظرًا لأن السلع الغذائية تمثل حصة أكبر من متوسط سلة استهلاك الأسر في الأسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية، فإن ذلك يعني استمرار التضخم في تلك الاقتصادات لفترات طويلة وبشكل متواصل. مع ترجيحات بأن يصاحب ارتفاع أسعار الطاقة اليوم ارتفاعًا في أسعار المواد الغذائية (بسبب ارتفاع تكاليف الأسمدة، والنقل، وغيرهما).

وختامًا، فعلى الرغم من أن أغلب الأسواق الناشئة واقتصادات الدول النامية لم تعد تثبت أسعار الصرف -كما كانت تفعل أثناء سنوات التضخم في سبعينيات القرن العشرين- فإن نطاق السياسة النقدية المستقلة في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة يظل محدودًا، على الرغم من تحرير أسعار الصرف. ولم يَعُد خطر استيراد هذه الاقتصادات للتضخم من المراكز المالية العالمية أمرًا مستبعدًا. ولا شك في أن الاستجابة السياسية الأفضل توقيتًا والأكثر قوة من جانب البنوك المركزية الكبرى لن تنعكس إيجابًا على الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في الأمد القريب، إذ سوف تواجه أغلبها تكاليف تمويل أعلى، كما قد يصبح اندلاع أزمات الديون في بعضها أكثر احتمالًا.



آفاق الحرب الاقتصادية المحتملة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية



أ. د. نهى بكر

أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية

تعد الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين واحدة من أهم القضايا الجيوسياسية والاقتصادية في العالم اليوم، حيث أعلن الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، في ٢٢ مارس من عام ٢٠١٨، عن وجود نية لفرض رسوم جمركية تبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي على السلع الصينية بموجب المادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ المتناول للممارسات التجارية غير العادلة، وسرقات الملكية الفكرية؛ مما أدى إلى قيام الصين بردة فعل بالمثل، وفي ٢٢ فبراير ٢٠٢١، دعا وزير الخارجية الصيني «وانج يي» الرئيس الأمريكي «جو بايدن» إلى رفع القيود المتعددة التي فرضها «دونالد ترامب». وحث إدارة «بايدن» على رفع العقوبات المفروضة على التجارة والاتصال، بينما طالبها بوقف التدخل في الشؤون الداخلية للصين.

علما بأن قرار «ترامب» كانت له إرهاصات في حكومات أمريكية سابقة، حيث انتقدت حكومة الولايات المتحدة في بعض الأحيان العديد من جوانب العلاقة التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بما في ذلك العجز التجاري الثنائي الضخم، علاوة على أسعار الصرف غير المرنة نسبيًا في الصين، حيث فرضت إدارتا «جورج دبليو بوش» و«باراك أوباما» رسومًا وتعريفات جمركية على المنسوجات الصينية في سبيل حماية المنتجين المحليين في الولايات المتحدة، واتهمت الصين بتصدير هذه المنتجات بأسعار تهدف إلى الإغراق التجاري، وأثناء فترة رئاسة «أوباما»، أضافت الولايات المتحدة اتهامات أخرى إلى الصين بسبب تعزيزها إنتاج الألومنيوم والصلب، وبدأت مجموعة من التحقيقات في مكافحة الإغراق الذي تمارسه الصين. وعلى الرغم من ذلك، استمرت التجارة بين الولايات المتحدة والصين في النمو خلال عهد هاتين الإدارتين، وخلال هذا الوقت، نما اقتصاد الصين ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

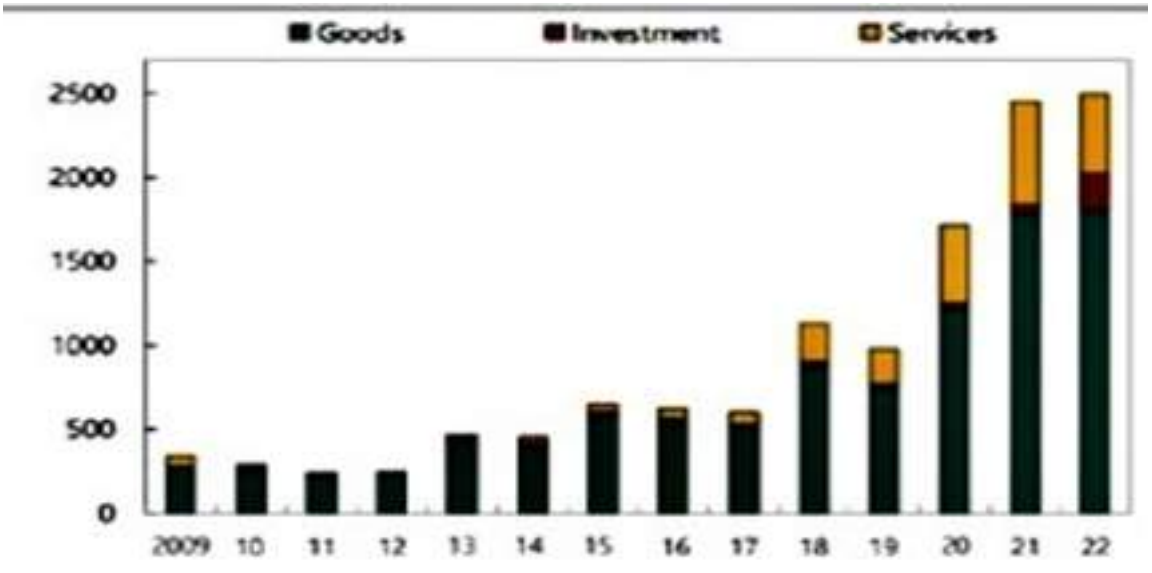
وبشكل عام، فإن آفاق الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين تتضمن تفاعلات معقدة تتطلب رصدًا دقيقًا واستراتيجيات مناسبة من قبل الحكومات والشركات والمستثمرين. ويتناول هذا المقال الآفاق والمكونات التي يمكن تحليلها في هذا السياق من أهداف كل من القوتين الاقتصاديتين من هذا التوجه، وتأثيره على اقتصاديات العالم بشكل عام، وعلى الدول النامية بشكل خاص.

أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الاقتصادية مع الصين

تهدف الولايات للاستقلال الاقتصادي والحماية من التهديدات الخارجية، حيث يشكل ذلك جزءًا أساسيًا من استراتيجيتها للأمن القومي. فبشكل عام، تهدف الولايات المتحدة من خلال الحرب الاقتصادية مع الصين إلى حماية مصالحها الاقتصادية وتعزيز دورها كقوة عالمية رائدة في مواجهة التحديات المتزايدة، بما يشمل عدة جوانب استراتيجية واقتصادية. وتتمثل آليات تحقيق تلك الأهداف في تقليل العجز التجاري مع الصين، حيث تعاني الولايات المتحدة من ميزان تجاري سلبي كبير، ومن ثم، تسعى لفرض الرسوم الجمركية وزيادة الضغط على الصين، وزيادة الصادرات الأمريكية وتقليل الواردات، وحماية الصناعات المحلية من المنافسة، فالولايات المتحدة تؤمن أن الصين تدعم صناعاتها الوطنية بطرق تتعارض مع قواعد التجارة الحرة، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقليل اعتمادها على الصين في سلاسل الإمداد الحساسة، وخاصة في مجالات مثل الأدوية والمكونات التكنولوجية، بما يعزز مرونة الاقتصاد الأمريكي في مواجهة الأزمات العالمية.

بالإضافة لذلك تعطي الولايات المتحدة الأولوية لمكافحة سرقة الملكية الفكرية والتكنولوجيا، وتتوجس من التهديدات المتمثلة في التجسس الصناعي، وسرقات براءات الاختراعات، وتوجه هذا الاتهام للصين مؤمنة أن الأخيرة تضر بمصالحها الاقتصادية. لذا تسعى أمريكا للحفاظ على تفوقها التكنولوجي من خلال تشديد القيود على التكنولوجيا المتقدمة التي يتم تصديرها إلى الصين، وتطور الولايات المتحدة الأمريكية استثماراتها في البحث والتطوير المحلي والترويج لقيم التجارة الحرة، حيث تعتبر الولايات المتحدة نفسها المدافع عن نظام التجارة الحرة من خلال تحدي سياسات الصين الاقتصادية، والتأكيد على أهمية الشفافية وممارسات السوق العادلة.

شكل رقم ١ نسبة تطور قيود التجربة المفروضة على الصين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية



Sources: Global Trade Alert (2022), updated as of December 7, 2022

أهـــــداف الحرب الاقتصاديـــة مع الولايات المتحدة الأمريكية

أهداف الصين من الحرب الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية متعددة ومعقدة، حيث تشمل: تعزيز الهيمنة الاقتصادية، إذ تسعى الصين إلى تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية عالمية رائدة من خلال التصدي للضغوط الاقتصادية الأمريكية، سعيًا لإثبات قدرتها على المنافسة في الساحة العالمية، وتقليل اعتمادها على التكنولوجيا الأجنبية، وخاصة التكنولوجيات الأمريكية. وتأتي هذه الجهود في إطار سياسة «صنع في الصين ٢٠٢٥» التي تهدف إلى تطوير الصناعات التكنولوجية الراقية، وإعادة بناء وتعزيز سلاسل الإمداد الخاصة بها، بما في ذلك البحث عن شراكات جديدة مع دول أخرى لتأمين الموارد والمواد الأولية.

عناصر التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يتمحور حول مجموعة من الأولويات الأساسية، والتي تشمل الهيمنة الاقتصادية، حيث تسعى كل من الصين والولايات المتحدة إلى تعزيز نموهما الاقتصادي. وتركز الولايات المتحدة على حماية صناعتها المحلية وتقليل الفجوة التجارية، بينما تسعى الصين إلى توسيع أسواقها وزيادة صادراتها. بالإضافة للتنافس في مجال التكنولوجيا، حيث تسعى الصين إلى التقدم في المجالات التكنولوجية، مثل: الذكاء الاصطناعي، والبيانات الكبرى، والتكنولوجيا الحيوية، مما يعزز تنافسها مع الولايات المتحدة في هذه المجالات. كما يشمل التنافس النفوذ والتفوق العسكري، فتركز الولايات المتحدة على الحفاظ على تفوقها العسكري العالمي، في حين تعمل الصين على تحديث وتعزيز قدراتها العسكرية، خاصة في منطقة المحيط الهادئ، التي تعتبر ساحة تنافس رئيسة، حيث تسعى الولايات المتحدة للحفاظ على وجودها ونفوذها.

وبينما تحرص الولايات المتحدة على تعزيز تحالفاتها العسكرية مع حلفائها في آسيا وأوروبا، تسعى الصين من جانبها إلى زيادة نفوذها العسكري والسياسي في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي، والتأثير على القوى الإقليمية مثل الهند واليابان وكوريا الجنوبية، والعمل في إطار المؤسسات الدولية، حيث تسعى كل من الدولتين إلى تعزيز نفوذهما داخل المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، لكنهما تختلفان في مقارباتهما للقضايا العالمية، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والتغير المناخي، وتنظيم التجارة، وقضايا الطاقة والبيئة، وأخيرًا وليس آخرًا التنافس على التأثير الثقافي والدعائي، حيث تسعى كل من الصين والولايات المتحدة إلى زيادة نفوذهما الثقافي من خلال وسائل الإعلام، والتعليم، والبرامج الثقافية والمبادرات، لتعزيز صورتها لدى الجماهير العالمية. وهذا التنافس يشمل مجموعة من الديناميكيات المعقدة، والتحديات، والفرص، مما يجعل من الصعب تحديد فائز واضح في هذه المنافسات الاستراتيجية، حيث يتميز التنافس بالعديد من الزوايا المختلفة، والقضايا العالمية المعقدة التي تتطلب توازنًا دقيقًا في العلاقات الدولية.

وبذلك يتضح أن الحرب الاقتصادية بين الدولتين جزء من سياق أوسع للتنافس الاستراتيجي بينهما، فهذه الحرب الاقتصادية تدفع الصين لتحفيز الاقتصاد الداخلي وتعزيز الاستهلاك المحلي لتحويل التركيز من الاعتماد على التصدير كمحرك رئيس للنمو وتعزيز الثقة بالنفس من خلال مواجهتها للضغط الخارجي، وتعزيز مشاعر الفخر والعمل الجماعي بين مواطنيها، مما يعزز الدعم للنظام الحاكم. بالإضافة إلى توسيع نفوذها الجيوسياسي من خلال الصمود أمام الضغوط الاقتصادية بتوسيع نفوذها في الدول النامية والأسواق الناشئة من خلال الاستثمارات والمبادرات، مثل مبادرة الحزام والطريق، وتمويل مشروعات في إفريقيا دون مشروطيات سياسية، والصين تعتبر الضغوط

الاقتصادية الأمريكية مثل الرسوم الجمركية انتهاكا لقواعد التجارة العالمية، وتعمل على تقديم نفسها كمدافع عن نظام تجاري عالمي عادل.

العواقب المحتملة للحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

إن تدهور العلاقات التجارية والتوترات بين قوتين بهذا الحجم قد يؤدي إلى تقليل حجم التجارة بينهما، كما أن التغير في سلاسل الإمداد قد يدفع الشركات إلى إعادة تشكيل سلاسل الإمداد الخاصة بها لتقليل الاعتماد على الأسواق الصينية. وهذا التحول قد يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج وتعطيل بعض الصناعات، وزيادة الرسوم الجمركية، مما يؤثر على المستهلكين والشركات في كلا البلدين فيما يخص السلع المستوردة، مما ينتج عنه زيادة الأسعار على المستهلكين الأمريكيين، وهذا بدوره قد يساهم في رفع معدلات التضخم في الولايات المتحدة. كما يتوقع أن ينتج عن هذا الصراع الاقتصادي ردود فعل سياسية داخلية بتصاعد المشاعر الوطنية السلبية بينهما، وتصاعد التوترات في مجالات أخرى، مثل الأمن السيبراني وقضايا حقوق الإنسان، مما قد يؤثر بشكل أكبر على العلاقات الدبلوماسية.

> "تمثل كل من الولايات المتحدة والصين اقتصاديات ضخمة، وأي تدهور في العلاقات التجارية بينهما قد يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، وقد تتأثر أسواق المال والسلع بشكل كبير نتيجة هذه التوترات، وهو ما قد ينتج عنه تقسيم الأسواق وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية."

أما على المستوى العالمي فتمثل كل من الولايات المتحدة والصين اقتصاديات ضخمة، وأي تدهور في العلاقات التجارية بينهما قد يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، وقد تتأثر أسواق المال والسلع بشكل كبير نتيجة هذه التوترات، وهو ما قد ينتج عنه تقسيم الأسواق وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية. بالإضافة إلى المخاوف من الحرب الاقتصادية على الأسواق المالية العالمية، وما يولده ذلك من تقلبات في الأسعار وحركات كبيرة لرأس المال، والتأثير السلبي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قد تتردد الشركات في الاستثمار في الأسواق التي تعاني من عدم الاستقرار، وهو ما قد يتسبب في تراجع التعاون الدولي في ظل هذه التوترات، مما سيسفر عن تشكيل تحالفات جديدة بين الدول، ويؤدي إلى تغييرات في النظام التجاري العالمي والاعتماد على توجهات اقتصادية جديدة.

وفيما يخص التأثير على التكنولوجيا والابتكار، فقد يؤدي التنافس الاقتصادي إلى تقليل التعاون في مجالات البحث والتطوير، مما يؤثر سلبًا على الابتكار، كما ستعاني شركات التكنولوجيا من الاضطرابات بسبب القيود المفروضة على التعاون مع الشركات الصينية.

كما تؤثر الحرب الاقتصادية الحالية بين الولايات المتحدة والصين على أسعار النفط العالمية بشكل كبير من حيث تراجع الطلب العالمي، فإذا أدت الحرب

الاقتصادية إلى تباطؤ اقتصادي في كل من الولايات المتحدة والصين، فإن ذلك قد يتسبب في انخفاض الطلب على النفط؛ مع كون كلا البلدين من أكبر مستهلكي النفط في العالم، وبالتالي فإن أي تباطؤ في نمو اقتصاداتهما سيؤثر على الأسعار العالمية للنفط. ويمكن أن تؤدي أي قيود تجارية إلى عرقلة سلاسل الإمداد أو تكاليف الشحن، مما قد يرفع تكاليف نقل النفط ويزيد الضغط على الأسعار، مما يؤدي إلى تقليل أو زيادة الإنتاج. على سبيل المثال، إذا زادت دول منظمة أوبك أو حلفاؤها من إنتاجهم لتعويض النقص المحتمل في النفط الناتج عن التوترات التجارية، فقد يتأثر السعر. علمًا بأن النفط يتم تسعيره بالدولار الأمريكي، وأي تقلبات في قيمة الدولار نتيجة للحرب الاقتصادية قد تؤثر أيضًا على أسعار النفط، فإذا انخفض الدولار، فقد ترتفع أسعار النفط، والعكس صحيح.

> "التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين يعكس مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر على أسعار النفط العالمية، مما يتطلب متابعة دقيقة لتفهم التغيرات المحتملة في السوق."

وبشكل عام، الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين تعكس مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أسعار النفط العالمية، وتتطلب متابعة دقيقة لتفهم التغيرات المحتملة في السوق. كما أن التقلبات في الأسواق المالية نتيجة التوترات الاقتصادية قد تؤثر على أسعار النفط. وفي ضوء ذلك، فإن حالة عدم اليقين قد تدفع المستثمرين إلى اتخاذ مواقف دفاعية ترتبط بانخفاض أسعار النفط.

فيما يخص تأثير الحرب الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على أسعار الذهب، فقد تتأثر أسعار الذهب بعدة عوامل مرتبطة بهذا الصراع الاقتصادي والسياسي، ففي أوقات الحرب الاقتصادية تسود حالة من عدم اليقين في الأسواق المالية، مما يدفع المستثمرين إلى البحث عن أصول آمنة مثل الذهب. وفي الغالب، يعتبر الذهب ملاذا آمنا للاستثمار، لذا تزداد الطلبات عليه في ظل الظروف الاقتصادية المضطربة، كما أنه خلال زيادة التقلبات في أسواق الأسهم والسندات يختار الكثيرون التحول إلى الذهب كوسيلة لحماية أصولهم، مما يرفع الأسعار.

كما أن الحرب الاقتصادية قد تؤثر أيضًا على سياسة الفائدة للدولار الأمريكي؛ فإذا خفضت الولايات المتحدة معدلات الفائدة لتعزيز الاقتصاد، فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار، حيث إن الذهب يتم تسعيره بالدولار، وانخفاض قيمة الدولار غالبًا ما يؤدي إلى زيادة في أسعار الذهب، حيث إن التوترات الجيوسياسية الناتجة عن الحرب الاقتصادية قد تعزز النقد العالمي تجاه الذهب، بالإضافة إلى أنه إذا زادت التوترات بين الولايات المتحدة والصين، فقد يبدي المستثمرون مزيدًا من الحذر ويبدؤون في شراء الذهب كائتمان للوقاية من المخاطر.

الدول النامية والصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين

الصراع الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية له تأثير كبير ومتعدد الأبعاد على الدول النامية، ويمكن تلخيص هذا التأثير في زيادة التنافس على الاستثمارات، حيث يسعى كل من الصين والولايات المتحدة إلى تعزيز استثماراتهما في الدول النامية، ويتنافس البلدان على تقديم مساعدات مالية ومنح استثمارية، مما يوفر فرصًا جديدة للنمو الاقتصادي في تلك الدول، علمًا بأن هذا التنافس قد يضطر الدول النامية إلى اتخاذ مواقف سياسية معينة لصالح أحد الجانبين؛ مما يؤثر على استقلاليتهم السياسية واقتصادهم لكونهم عرضة للضغوط الاقتصادية والسياسية من البلدان الكبرى. كما أنه مع تصاعد التوترات التجارية فقد تعاني الدول النامية التي تعتمد على صادراتها إلى الولايات المتحدة أو الصين بسبب تراجع معدلات التجارة أو تقييد سلاسل الإمدادات بما قد يؤثر سلبًا على اقتصاداتها، مما يؤدي إلى بطء النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

> "التقلبات في الأسواق المالية نتيجة التوترات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين قد تؤثر على أسعار النفط، وفي ضوء ذلك، فإن حالة عدم اليقين قد تدفع المستثمرين إلى اتخاذ مواقف دفاعية ترتبط بانخفاض أسعار النفط."

لكن قد يتيح التنافس فرصًا اقتصادية جديدة، فيمكن أن تفتح التوترات بين الولايات المتحدة والصين المجال أمام الدول النامية للاستفادة من الفرص الاقتصادية، بحيث يمكن أن تصبح مركزًا بديلًا للإنتاج والتصنيع، نظرًا لتحويل بعض الاستثمارات من الصين أو الولايات المتحدة، وقد تسعى الدول النامية إلى إبرام صفقات تجارية أو شراكات مع الولايات المتحدة أو الصين، مما يؤدي إلى تغييرات في نمط التجارة والمساعدات والعلاقات الاقتصادية.

الخلاصة بشكل عام، يمكن أن تؤثر الأبعاد الاقتصادية للصراع بين الصين والولايات المتحدة بشكل كبير على الدول النامية، مما يستوجب التخطيط الاستراتيجي والمرونة في التعامل مع التغيرات العالمية. وفي نهاية المطاف، يتعين على هذه الدول العمل على تعزيز استقلاليتها الاقتصادية، وزيادة قدرتها التنافسية لضمان تحقيق التنمية المستدامة في ظل البيئة المتغيرة.

وختامًا، فإن العواقب المحتملة للحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين تشمل تأثيرات متعددة على المستوى المحلي والدولي، ولها القدرة على إعادة تشكيل النظامين الاقتصادي والجيوسياسي العالمي.

قائمة المراجع

(1) China urges US to lift trade restrictions, stop interference". The Associated Press. 22/2/2022 https://apnews.com/article/joe-biden-donald-trump-beijing-global-trade-tibet-a9038d1fea6606a3d52e96a12a9e4ca2

(2) Science Direct, Impact of the US–China trade war on resource allocation: Evidence from China's land supply: Volume 76, December 2022, 101854: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S1043951X22001122

(3) "Statement from President Donald J. Trump on Additional Proposed Section 301 Remedies". WhiteHouse.gov. https://trumpwhitehouse.archives.gov/briefings-statements/statement-

(٤) الصين اليوم، صنع في الصين والثورة الصناعية الرابعة:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-05/01/content_739569.htm





ممرات التنمية الإقليمية الدولية: الآفاق والتحديات



أ . د. سارة الجزار

عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

تمثل ممرات التنمية الإقليمية الدولية شرايين حيوية تعزز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الدول والمناطق. ورغم افتقارها لتعريف موحد، فإنها تُعرف كممرات تجمع بين بنى تحتية للنقل ومراكز اقتصادية مترابطة، مما يُسهم في تحفيز النشاط التجاري ودعم التنمية. ومع تطورها، لم تعد هذه الممرات مجرد قنوات عبور، بل أصبحت أدوات استراتيجية لدفع النمو الاقتصادي والاجتماعي عبر تحسين البنية التحتية الصلبة والخدمات اللوجستية. فهي ليست فقط مسارات للنقل، بل محركات للتجارة والاستثمار، تُعزز الترابط الإقليمي وتفتح آفاقًا جديدة للتنمية المستدامة. والسؤال هنا، كيف يمكن لممرات التنمية الإقليمية الدولية أن تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي في ظل التحديات الاقتصادية والجيوسياسية المتزايدة؟

ممرات الربط بين القارات شرايين التجارة العالمية

تُعتبر ممرات الربط بين القارات الأساس لحركة التجارة الدولية، حيث تسهم في تسريع نقل البضائع بين الأسواق العالمية الكبرى وتعزز الروابط الاقتصادية بين الدول. ومن أبرز هذه الممرات قناة السويس، التي تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، وتشهد عبور ١٢٪ من التجارة العالمية يوميًا، و٤٠٪ من حركة سفن الحاويات. وبفضل التوسعات المستمرة، أصبحت القناة قادرة على استيعاب السفن العملاقة، مما جعلها نقطة محورية في الاقتصاد العالمي. أما قناة بنما، فهي تربط بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، وتظل ممرًا حيويًا يسهل التجارة بين الأمريكيتين، رغم أنها لا تُنافس قناة السويس في حجم السفن.

وكذلك فإن طريق رأس الرجاء الصالح، الذي كان يُستخدم في الماضي للمرور حول القارة الإفريقية، فقد جزءًا من أهميته بعد افتتاح قناة السويس، لكنه يبقى خيارًا بديلًا للسفن ذات الحمولات الكبيرة في بعض الحالات، مثل انخفاض أسعار الوقود. وفي المقابل، يبرز الممر الشمالي الغربي كخيار واعد، حيث يختصر

المسافات بين شرق آسيا والساحل الشرقي للولايات المتحدة بنسبة ٢٠٪. ومع التغيرات البيئية وتقلص الجليد في المحيط المتجمد الشمالي، أصبح هذا الممر يُعتبر بديلا استراتيجيا للممرات التقليدية.

كما تُعتبر المضائق البحرية نقاطًا استراتيجية تسهم بشكل كبير في تسهيل تدفق البضائع والطاقة عبر المحيطات، مما يعزز التكامل الاقتصادي بين الدول والمناطق. ومضيق جبل طارق، الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، يعد بوابة استراتيجية للتجارة بين أوروبا، وإفريقيا، والأمريكتين، حيث تمر عبره العديد من السفن التجارية.

إضافة لما سبق، يعد مضيق باب المندب، الذي يصل بين البحر الأحمر وبحر العرب، حلقة وصل حيوية لحركة الطاقة والبضائع، ويمثل جزءًا من «طريق الحرير البحري»، مما يجعله ممرًا أساسيًّا للسلع والطاقة القادمة من الشرق الأوسط والمتجهة إلى أسواق العالم. أما مضيق هرمز، فهو شريان رئيس لنقل الطاقة، حيث يمر عبره ما يزيد عن ٢٠٪ من صادرات النفط العالمية. ويربط هذا المضيق الخليج العربي وبحر العرب، ويعد نقطة حيوية في تجارة النفط العالمية المتجهة إلى الأسواق الكبرى في أوروبا وآسيا.

كذلك فإن مضيق البوسفور والدردنيل هما ممران مائيان يربطان البحر الأسود بالبحر المتوسط، مما يعزز التجارة بين أوروبا وآسيا. ويلعب هذان المضيقان دورًا حيويًّا في تسهيل حركة السفن والبضائع بين القارتين، مما يساهم في الربط الاقتصادي بين أسواق أوروبا الشرقية والدول الآسيوية. وأخيرًا، مضيق ملقا، الذي يعتبر نقطة ربط رئيسة بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي، ويعد من أهم الممرات التجارية في العالم. ومن خلاله، يتم ربط مراكز التصنيع الآسيوية بأسواق أوروبا وأمريكا الشمالية، مما يعزز حركة التجارة بين هذه المناطق الحيوية.

> **"تلعب الممرات الإقليمية دورًا حيويًّا في تعزيز التكامل الاقتصادي داخل المناطق ذات الروابط التجارية المشتركة، فهي تسهم في تسهيل حركة التجارة والموارد بين الدول المتجاورة، مما يعزز التعاون الاقتصادي، ويسهم في تعزيز نمو الأسواق الإقليمية."**

الممرات الإقليمية ركيزة للتكامل الاقتصادي

تلعب الممرات الإقليمية دورًا حيويًّا في تعزيز التكامل الاقتصادي داخل المناطق ذات الروابط التجارية المشتركة، فهي تسهم في تسهيل حركة التجارة والموارد بين الدول المتجاورة، مما يعزز التعاون الاقتصادي ويسهم في نمو الأسواق الإقليمية. ومن أبرز الأمثلة على هذه الممرات مبادرة الحزام والطريق الصينية التي أُطلقت عام ٢٠١٣ بهدف تعزيز الروابط التجارية والبنية التحتية بين آسيا، وأوروبا، وإفريقيا. وتعتمد هذه المبادرة على شبكات بحرية وبرية حديثة، ويُعد «طريق الحرير البحري» جزءًا أساسيًّا منها، حيث يربط بين موانٍ في آسيا

وإفريقيا وأوروبا، مما يسهم في تدفق البضائع وتعزيز التكامل الاقتصادي بين هذه المناطق. وإلى جانب مبادرة الحزام والطريق، هناك ممرات إقليمية أخرى تسهم في دعم التجارة داخل أوروبا. على سبيل المثال، قناة كيل في ألمانيا، التي تعد ممرًا بحريًا مهمًا يربط بحر الشمال ببحر البلطيق، مما يساعد في اختصار المسافات ويزيل الحاجة للمرور حول الدنمارك. وتسهم هذه القناة في تحسين الكفاءة التجارية، خصوصًا في حركة التجارة بين الشرق والغرب. ومن جهة أخرى، هناك قناة كورنث في اليونان، ورغم حجمها الصغير مقارنةً ببعض القنوات الأخرى، فإنها تسهل حركة السفن بين بحر إيجة والبحر الأدرياتيكي، مما يعزز التجارة في منطقة البحر المتوسط. وفي روسيا، تبرز قناة الفولغا-الدون، وقناة الدانوب-البحر الأسود، كأمثلة على الممرات المائية المهمة التي تدعم التجارة الإقليمية والدولية. وهذه القنوات تساهم في ربط الشبكات المائية الأوروبية، مما يعزز تدفق السلع بين روسيا ودول البحر الأسود، بما يوسع الفرص التجارية في المنطقة.

أما بالنسبة لممرات الطاقة والنقل الخاصة، فهي تُعد شرايين حيوية لنقل الطاقة والموارد الطبيعية. فمثلًا خط «نورد ستريم»، الذي ينقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، يُعد مثالًا مهمًا في هذا المجال. فمنذ إطلاقه في عام ٢٠١١، نقل هذا الخط أكثر من ٤٦٥ مليار متر مكعب من الغاز، مما يجعله عنصرًا أساسيًا في تأمين احتياجات أوروبا من الطاقة. وكذلك، يُعتبر خط أنابيب بحر قزوين مشروعًا استراتيجيًا لنقل النفط من كازاخستان إلى روسيا، ومن ثمّ إلى الأسواق العالمية عبر البحر الأسود، بقدرة تصل إلى ٦٧ مليون طن سنويًا. وفي الولايات المتحدة، تلعب قناة هيوستن دورًا رئيسًا في تعزيز صادرات الطاقة والصناعة الأمريكية، حيث تربط خليج المكسيك بالأسواق العالمية عبر قناة بنما، مما يسهم في تدفق المواد الخام والمنتجات الصناعية إلى أسواق آسيا وأوروبا.

> "مع تسارع العولمة والتحولات الاقتصادية، أصبحت ممرات التنمية الحديثة أدوات استراتيجية تهدف إلى تقليل الوقت والتكلفة وتعزيز الروابط بين الأسواق الناشئة والدول الصناعية."

الممرات الإقليمية الدولية المستحدثة.. ديناميكيات جديدة في عالم متغير

مع تسارع العولمة والتحولات الاقتصادية، أصبحت ممرات التنمية الحديثة أدوات استراتيجية تهدف إلى تقليل الوقت والتكلفة وتعزيز الروابط بين الأسواق الناشئة والدول الصناعية. ومع النمو السكاني والتحضر، تزايدت الحاجة لممرات جديدة تدعم المدن الكبرى وتربطها بالاقتصاد العالمي. كما فرضت التغيرات في التجارة والطاقة الحاجة إلى ابتكار طرق نقل حديثة تلبي احتياجات القطاعات، مثل الطاقة المتجددة والتجارة الرقمية. كما ساهم التطور التكنولوجي في تحسين كفاءة النقل، مما جعل هذه الممرات ضرورية لتحقيق النمو المستدام والتكامل الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يُعد ممر الشمال الجنوب (INSTC) أحد المشاريع الاستراتيجية الهامة، حيث يربط الهند بروسيا عبر إيران وأذربيجان، ممتدًا على مسافة ٧٢٠٠ كيلومتر. ويجمع الممر بين النقل البري، البحري، والسكك الحديدية، مما يعزز التكامل التجاري بين جنوب آسيا وأوروبا. ويبدأ الممر من موانئ الهند وصولًا إلى سانت بطرسبرج في روسيا، ويعبر عبر موانٍ إيرانية وشبكات سكك حديدية تربط المدن الأوروبية الكبرى. ومن جهة أخرى، يكتسب ممر بحر الشمال أهمية متزايدة بفضل ذوبان الجليد في القطب الشمالي، مما يختصر المسافات بين أوروبا وآسيا، ويجعله خيارًا منافسًا للممرات التقليدية. وفي عام ٢٠٢١، تم نقل أكثر من مليوني طن من البضائع عبر هذا الطريق، مما يبرز إمكاناته المستقبلية في التجارة.

التحديات والآفاق.. كيف تتحول ممرات التنمية إلى أدوات فعالة؟

رغم الأهمية الاقتصادية الكبيرة لممرات التنمية في تعزيز التكامل الاقتصادي وتيسير حركة التجارة بين الدول، تواجه هذه الممرات تحديات متعددة تعرقل تحقيق أهدافها التنموية. ومع ذلك، يمكن لهذه التحديات أن تكون حافزًا لتطوير استراتيجيات جديدة تُحول هذه الممرات إلى أدوات فعالة للتنمية المستدامة، لكن ما العقبات؟ وكيف يمكن لهذه الممرات التغلب عليها وبناء مستقبل اقتصادي متكامل؟

١. غياب التوجيهات المتسقة والشاملة

يُعد افتقار ممرات التنمية إلى استراتيجيات تخطيط موحدة من أبرز التحديات، حيث إن غياب التوجيهات الواضحة يجعل تنفيذ المشروعات وتقييمها أكثر تعقيدًا. ويمكن التغلب على هذا التحدي من خلال تبني استراتيجيات تخطيط شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، إذ إن هذه الاستراتيجيات تضمن تحقيق التوازن بين تسهيل حركة التجارة وتحسين جودة الحياة في المناطق المحيطة بالممرات.

٢. ضعف التنسيق بين السياسات والتشريعات

تشكل نقاط التفتيش الحدودية والإجراءات الجمركية المعقدة عقبة رئيسة أمام انسيابية حركة النقل. ولمواجهة ذلك، يمكن العمل على التنسيق بين الدول من خلال تشريعات موحدة بما يُسرّع حركة البضائع ويحد من المعوقات البيروقراطية. كما أن إدخال تقنيات ذكية لتحسين إجراءات التفتيش يعزز الكفاءة ويُبسط العمليات.

٣. تدهور البنية التحتية وارتفاع تكاليف النقل

تعاني ممرات التنمية من تراجع كفاءة البنية التحتية وارتفاع تكلفة التشغيل، مما يقلل من قدرتها على تحقيق أهدافها. وفي هذا الصدد، فإنه يمكن العمل على استثمار التقنيات الحديثة لتحديث شبكات النقل، بما يشمل السكك الحديدية والطرق البرية، وتحسين الموانئ بما يجعل هذه الممرات أكثر كفاءة وأقل تكلفة. إضافة إلى ذلك، يمكن تشجيع وسائل النقل المستدامة، مثل السكك الحديدية الكهربائية والسفن العاملة بالوقود النظيف، بما يُسهم في تقليل البصمة البيئية.



٤. نقص الشراكات الإقليمية والدولية

حيث إن غياب التنسيق بين الدول والمنظمات الدولية يُضعف إمكانات الممرات في تحقيق أهدافها، ولذلك يتعين العمل على بناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه الاستثمارات إلى تحسين البنية التحتية والتقنيات، بما يُحدث نقلة نوعية في كفاءة الممرات، كما أن هذه الشراكات تساهم أيضًا في تقليل التكاليف ورفع جودة الخدمات.

٥. الحاجة إلى تكامل اقتصادي أكبر

رغم دور الممرات في تعزيز التجارة، فإنها لا تحقق تكاملًا اقتصاديًا إقليميًا بالشكل الكافي، مما يتطلب تبني استراتيجيات تُعزز التعاون بين الأسواق الناشئة والدول الصناعية، بما يساعد على بناء شبكة اقتصادية متكاملة تفتح أسواقًا جديدة وتُدعم التنمية المستدامة.

٦. استغلال محدود للتكنولوجيا والابتكار

الافتقار إلى التكنولوجيا الذكية يُقيد إمكانات الممرات في تحسين الكفاءة التشغيلية، وبالتالي لا بد من العمل على الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحسين تدفق البضائع وخفض التكاليف، بما يجعل الممرات أكثر ملاءمة لاحتياجات الاقتصاد الحديث.

وختامًا، تشكل التحديات التي تواجه ممرات التنمية حافزًا لإعادة التفكير في تصميمها وإدارتها، من خلال استراتيجيات تركز على الابتكار، والتنسيق بين الدول، وتحسين البنية التحتية، بما يعمل على تحويل هذه التحديات إلى آفاق جديدة تعزز من فاعلية الممرات وتضمن تحقيق أهدافها التنموية.

قائمة المراجع

(١) الإسكوا. (**n.d**.). ممرات التنمية الإقليمية العربية: مدخلات وتحولات. تم الاطلاع ٥ ديسمبر ٢٠٢٤ على:

https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/mbdr_lhzm_wltryq_-_mdh_thml_llmntq_lrby.pdf

(٢) البنك الدولي، (٢٠٢٢)، اقتصاديات الحزام والطريق: الفرص ومكامن الخطر التي تنطوي عليها ممرات النقل. تم الاطلاع ٥ ديسمبر ٢٠٢٤ على:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/regional-integration/publication/belt-and-road-economics-opportunities-and-risks-of-transport-corridors

(٣) ممرات التنمية في الشرق الأوسط: التحديات والفرص. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. تم الاطلاع ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ على:

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9201

(٤) الشرق الأوسط، (٢٠٢٢)، القطب الشمالي في طريقه لاكتساب صفة "ممر ملاحي" تم الاطلاع ٧ ديسمبر ٢٠٢٤ على:

https://aawsat.com/home/article/3390351/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%87-%D9%84%D8%A-7%D9%83%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%A8-%D8%B5%D9%81%D8%A9-%C2%AB%D9%85%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%C2%BB

(٥) ممرات التنمية في القارة الإفريقية، (العدد ٤٧)، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٨، تم الاطلاع ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ على:

https://sis.gov.eg/UP/%D8%A7%D9%81%D8%A7%D9%82%2041/%D8%A3%D9%81%D8%A7%D9%82%20%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%2047NewFolder/%D9%85%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A9%202.pdf

(٦) تهديد قائم: ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب. تم الاطلاع ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ على:

https://www.habtoorresearch.com/ar/programmes/%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%85%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%A7/

(٧) مركز الإمارات للسياسات، (٢٠٢٢)، آفاق مشروع تحالف الغاز بين روسيا وأوزبكستان وكازاخستان. تم الاطلاع ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ على:

https://epc.ae/ar/details/featured/afaq-mashrue-tahaluf-alghaz-bayn-rusia-wa-uwzbakistan-wa-kazakhstan

(٨) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (٢٠٢٢)، التكامل الإقليمي وأثره على الاقتصاد. تم الاطلاع ٦ ديسمبر ٢٠٢٤ على: https://ecss.com.eg/20352/



التوجهات الجديدة في السياسة النقدية العالمية وتأثير التضخم على الاقتصادات الكبرى



أ. د. جيهان عبد السلام عباس

أستاذ الاقتصاد المساعد- كلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

شهدت الاقتصادات العالمية تقلبات واضحة في معدلات التضخم بدأت منذ جائحة كورونا في أوائل عام ٢٠٢٠، واستمرت في أعقاب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا مع تصاعد أسعار النفط والمواد الغذائية وتعطل الإمدادات مجددًا في عام ٢٠٢٢، وانخفض معدل التضخم العالمي الكلي من ٨,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٦,٨٪. عام ٢٠٢٣، كما بلغ متوسطه لمنتصف عام ٢٠٢٤ نحو ٥,٢٪ وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي. ويُعزى التراجع النسبي لمعدلات التضخم إلى تحسن أوضاع العرض، وتشديد السياسات النقدية التي أقرّها العديد من البنوك المركزية حول العالم. وأسهم انخفاض أسعار السلع الأولية بنحو ٤٠٪ بأكثر من نقطتين مئويتين من الانخفاض العام في معدلات التضخم العالمي. وفي الوقت نفسه، ظل التضخم في أسعار الخدمات الاستهلاكية مرتفعا نسبيا خاصة في الاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، لا يزال التضخم في أكبر الاقتصادات أعلى من مستوى ٢٪ بسبب استمرار ارتفاع التضخم الأساسي (باستثناء تقلبات أسعار الطاقة والغذاء) .

ومن هذ المنطلق، يتعرض هذا المقال إلى تحليل واقع معدلات التضخم العالمي بالتركيز على الاقتصادات الكبرى، ويتناول الآفاق المستقبلية المتعلقة باتجاه معدلات التضخم في عام ٢٠٢٥، وطبيعة التوجهات الجديدة في السياسات النقدية العالمية.

أولًا: واقع معدلات التضخم العالمي واتجاه السياسات النقدية

أظهرت ديناميكيات التضخم تفاوتا كبيرا بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة والنامية كما هو موضح في الشكل رقم (١). إذ شهدت منطقة أوروبا وآسيا الوسطى أكبر ارتفاع في معدلات التضخم خلال عام ٢٠٢٢

ومنتصف عام ٢٠٢٣، وأكبر تراجع أيضًا منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٣. وفي المقابل، ظل التضخم منخفضا على نحو ثابت في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من أن التضخم بنوعيه العام والأساسي يتجه نحو الاعتدال نسبيا على مستوى العالم كمتوسط لعام ٢٠٢٤، إلا أنه لا يزال أعلى من المستويات المستهدفة في أكثر من ٤٠٪ من الدول. وفي الاقتصادات المتقدمة بشكل خاص، لا يزال نحو ٥٠٪ منها يعاني من مستويات تضخم أعلى من المستهدف حتى نهاية يونيو ٢٠٢٤ .

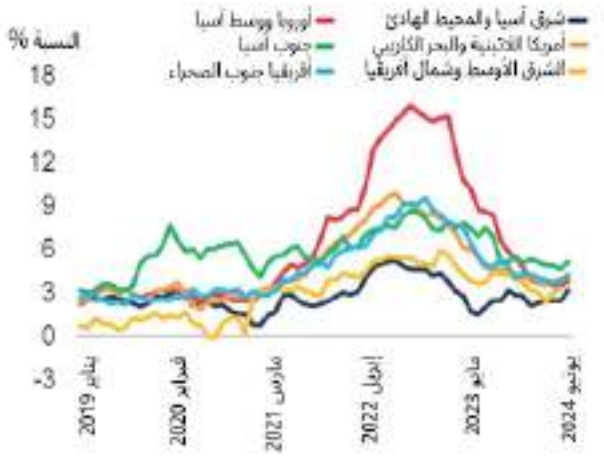
شكل رقم (١) التضخم الأساسي والتضخم العام حسب مناطق العالم

خلال الفترة (من ٢٠١٩ وحتى منتصف ٢٠٢٤)

التضخم الأساسي



التضخم العام



Source: World Bank Blogs, «Victory in sight—but the war on global inflation isn't won yet», 2024, https://2u.pw/DYapUNoE

وفيما يتعلق باتجاه السياسات النقدية خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٤)، فكانت سياسات انكماشية تهدف إلى تقليل المعروض النقدي لاستيعاب الصدمات التي أحدثها التضخم ، إذ تبنت البنوك المركزية مجموعة من أدوات السياسة النقدية المتشددة بهدف تحقيق استقرار الأسعار، وأبرزها: رفع سعر الفائدة، إذ قام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي برفع الفائدة لتقليل الطلب الكلي وكبح التضخم، مما جعل الاقتراض أكثر تكلفة ، فضلًا عن التخفيف من التيسير الكمي، بمعنى تخفيض البنوك المركزية لبرامج شراء الأصول المالية التي تم تطبيقها خلال جائحة كورونا لتحفيز الاقتصاد. فضلًا عن التوجيه المستقبلي (Forward Guidance)، حيث استخدمت البنوك المركزية بيانات موجهة لتوضيح سياساتها النقدية المستقبلية بهدف إدارة توقعات السوق وتقليل التذبذب في التوقعات التضخمية. ورغم أن هذه الأدوات أثبتت فاعليتها في خفض التضخم الإجمالي، فإن التضخم الأساسي (غير المرتبط بالطاقة والغذاء) ظل مرتفعًا نسبيًا في العديد من الاقتصادات بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات.

ثانيًا: توقعات معدلات التضخم العالمي لعام ٢٠٢٥

أشارت توقعات المؤسسات الدولية حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤ إلى احتمال استمرار تراجع التضخم العالمي في عام ٢٠٢٥، مع انخفاض الطلب العالمي الذي يمثل نحو ٣٠٪ من التباين في معدلات التضخم، وبالتالي سيشهد التضخم انخفاضا تدريجيا ملحوظا. ومن المتوقع أيضا أن يسهم تراجع الضغوط على جانب العرض عالميا في انخفاض التضخم العالمي. فوفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، سيبدأ معدل التضخم الرئيسي العالمي في الانخفاض إلى ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٥ . بينما أشارت تقديرات أخرى لشركة Euromonitor العالمية للأبحاث عن متوسط معدل التضخم العالمي بما يتجاوز ٣٪ لعام ٢٠٢٥، وسيكون أكثر ارتفاعًا في الدول النامية عن المتقدمة كما هو موضح في الشكل رقم (٢) .

ومن المتوقع وفقًا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن يتراجع التضخم الرئيسي في اقتصادات مجموعة العشرين إلى ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٥,٤٪ عام ٢٠٢٤، و٦,١٪ في عام ٢٠٢٣. كما أنه من المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة عن وتيرته الأخيرة، حيث سيبلغ النمو ١,٦٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٤. وفي جميع الأحوال، يتوقع أن ينخفض التضخم تدريجيًا إلى نطاق قريب من هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ ٢٪، مما يعزز الثقة في الاقتصاد لكنه يترك معدلات الفائدة مرتفعة نسبيًا، وفي منطقة اليورو، من المتوقع أن يبلغ النمو ١,٣٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٠,٧٪. لعام ٢٠٢٤ مع توقع انخفاض نسبي للتضخم مع استقرار أسعار الطاقة. وسيتراجع النمو في الصين إلى ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٤ مع تحسن نسبي أيضًا في معدلات التضخم.

وعلى الرغم من هذه التوقعات الإيجابية إلى حد ما، فإن التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٢٥ تبدو مواتية للمخاطر المحيطة من حيث التوترات الجيوسياسية، وآفاق النمو الضعيفة على المدى المتوسط. حيث إن هناك سببين رئيسيين على الأقل يلزمان بتوخي الحذر بشأن وتيرة تراجع التضخم في المستقبل:

١. استمرار التوترات الجيوسياسية: التي تؤثر على آفاق النمو على المدى المتوسط، ويمكن أن تؤدي إلى صدمات تضخمية، حيث يؤدي استمرار الاضطرابات في إنتاج وشحن السلع الأساسية -وخاصة النفط- والأحداث المتعلقة بالبحر الأحمر وانعكاساته على التجارة الدولية، وكذلك الاضطرابات المناخية القاسية، إلى توقعات نزولية لمستقبل النمو الاقتصادي العالمي، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وإفريقيا جنوب الصحراء.

كما ظهرت التخوفات بشأن رفع أسعار النفط أو تعطيل الخدمات اللوجستية أو الإنتاج على نطاق أوسع. وعلى الرغم من أن أثر الصراع في الشرق الأوسط على التضخم العالمي لا يزال محدودًا، فإن التصعيد قد يؤدي إلى زيادة حادة في أسعار النفط، لا سيما أن المنطقة تنتج نحو ٣٠٪ من النفط العالمي. وتلعب أسعار النفط دورا غاية في الأهمية في زيادة التضخم العام العالمي، حيث إن تحركات أسعاره تمثل نحو ٤٠٪ من التقلبات في معدلات التضخم العالمية، فعندما ترتفع أسعار النفط بنسبة ١٠٪، يزداد معدل التضخم العالمي بواقع ٠,٣٥ نقطة مئوية خلال نفس العام. كما أن توقعات أسعار النفط في حال عودة دونالد ترامب للرئاسة تعتمد على سياساته المتعلقة بقطاع الطاقة، والتي تميل إلى دعم الإنتاج المحلي وتخفيف اللوائح التنظيمية، ويمكن أن تؤثر هذه الزيادة في أسعار النفط أيضا على التضخم الأساسي .

٢. التخوف من سياسات «ترامب»، إذ تعد حالة عدم اليقين الاقتصادي بعد فوز «ترامب» من بين المخاطر الرئيسة التي يمكن أن تساهم في ارتفاع التضخم نسبيًّا في عام ٢٠٢٥، فالسياسات الاقتصادية التي قد يعتمدها، مثل تقليل الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي، فضلا زيادة الرسوم الجمركية عن طريق تطبيق السياسات الحمائية (مثل فرض تعريفات جمركية على الواردات) وما قد تتضمنها من حروب تجارية جديدة محتملة مع الصين، وكل ذلك قد يؤدي إلى اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وارتفاع في التكاليف، مما يؤثر على التضخم. ومن المتوقع أن يرتفع التضخم الأساسي في الولايات المتحدة إلى ٢,٤٪ بحلول أواخر عام ٢٠٢٥، وهو أعلى من التوقعات السابقة لأبحاث «جولدمان ساكس» البالغة ٢,٠٪. وسترتفع التوقعات إلى حوالي ٣٪ إذا فرضت الولايات المتحدة تعريفة شاملة بنسبة ١٠٪. وهنا سيكون الاحتياطي الفيدرالي مضطرًا للتدخل من خلال رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر للسيطرة على التضخم. وقد يؤدي ذلك إلى تخفيف معدلات التضخم ولكن مع تباطؤ اقتصادي محتمل. ومن الممكن أن تؤدي الحرب الإسرائيلية في غزة إلى زيادة تقلب الأسعار في أسواق الطاقة. كما ستستمر التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين في فرض ضغوط أكبر على سلاسل التوريد العالمية وتتسبب في بقاء المخاطر التضخمية لفترة أطول.

ثالثًا: اتجاهات السياسة النقدية المتوقعة لعام ٢٠٢٥

يعتبر عام ٢٠٢٤ نقطة تحول عالمية في السياسة النقدية، فبعد عامين من تشديد السياسات على نطاق واسع، بدأت البنوك المركزية في تخفيف سياساتها إلى حد كبير مع توقع مزيد من التخفيض في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا. ولكن في الآونة الأخيرة ومنذ الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، وبعد تصاعد الأحداث الجيوسياسية وإعلان فوز «ترامب» في نوفمبر من العام ذاته ، قلّصت المؤسسات من هذه التوقعات لخفض أسعار الفائدة . وركزت على ضرورة اتخاذ الإجراءات التي من شأنها حماية استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال تيسير السياسة النقدية التي يتم العمل بها لضمان احتواء الضغوط التضخمية بشكل دائم، يساندها في ذلك السياسة المالية التي تعيد بناء الحيز المالي. ومن أجل ذلك ، تتوقع مؤسسة «جولدمان ساكس» للأبحاث أن تقوم البنوك المركزية بتطبيع السياسة النقدية بمعنى عملية إعادة السياسة النقدية إلى حالتها الطبيعية بعد فترة من الإجراءات غير التقليدية أو الطارئة. ولكن يمكن أن تستمر دورة التيسير العالمية المعتدلة وتنتهي قبل أن تعود أسعار الفائدة إلى مستويات ما قبل الوباء .

ومن هذا المنطلق، يتوقع أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بشكل نسبي متباطئ إلى ما بين ٣,٢٥٪- ٥,٣٪ لعام ٢٠٢٥ مقارنة بمتوسط (٤,٥٪ إلى ٤,٧٥٪ لعام ٢٠٢٤)، ومن المتوقع أن يخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة إلى ١,٧٥٪. وفي المقابل، من المتوقع أن يرفع بنك اليابان سعر الفائدة إلى ٠,٧٥٪ بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

كما يرى البنك الدولي أن السياسة النقدية سوف تستمر على نهج الهبوط الناعم، بمعنى أن عام ٢٠٢٥ سيشهد التراجع عن تشديد السياسة النقدية الذي شهدته السنوات الماضية والانتقال من التقييد إلى الحياد، فمن المتوقع أن تتجه البنوك المركزية في العديد من الاقتصادات الكبرى، مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي، نحو تخفيف سياسات التشدد النقدي بشكل تدريجي مع تراجع التضخم، إلا أن هذا سيكون مشروطًا بعدم ظهور ارتفاعات جديدة

في التضخم. فمن المتوقع، في سيناريو الهبوط الناعم، أن تستمر التخفيضات التدريجية في أسعار الفائدة في عام ٢٠٢٥ للوصول إلى السعر التوازني في الولايات المتحدة في حدود ٢,٧٥٪ - ٣,٢٥٪، بينما يقع في منطقة اليورو عند ١,٥٠٪ - ٢,٥٠٪. ولكن أشار البنك الدولي إلى المخاطر التي ستواجهها البنوك المركزية في المرحلة النقدية الجديدة. فمن ناحية، قد يؤدي خفض أسعار الفائدة بحذر شديد إلى تهدئة الاقتصاد أكثر من المرغوب فيه، مما يهدد بالعودة إلى التضخم الضعيف الذي شهده العقد الماضي. ومن ناحية أخرى، فإن خفضها بسرعة أكبر مما ينبغي قد يؤدي إلى تعريض تفويض التضخم للخطر .

وختامًا، تشير التوقعات إلى إمكانية استمرار معدلات التضخم العالمية في تراجع تدريجي حتى عام ٢٠٢٥، ولكن هذا قد يتغير اعتمادًا على الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية، ومن الممكن أن يشكل تصاعد الصراعات الإقليمية، وخاصة في الشرق الأوسط، مخاطر جسيمة على أسواق السلع الأساسية. يضاف إلى ذلك احتمالية التوجه في عهد «ترامب» نحو السياسات التجارية والصناعية غير المرغوب فيها، والتي قد تؤدي إلى نتائج مخالفة. وبالرغم من التخفيف المتوقع في إجراءات السياسة النقدية عالميًا، قد تظل معدلات الفائدة أعلى من المتوسطات التاريخية لفترة أطول بهدف الحفاظ على الاستقرار السعري والمالي، خاصة في الاقتصادات المتقدمة التي تواجه تباطؤًا في النمو. وقد تكون لدى البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى أسباب وجيهة للبدء في خفض أسعار الفائدة في الأشهر المقبلة، لكن من غير المرجح أن تقوم بخفض أسعار الفائدة بشكل حاد. ويعني هذا أن السياسة النقدية ستظل تقييدية ولكن بدرجة أقل مما سبق، وذلك لتحقيق المستوى المستهدف من التضخم.

قائمة المراجع

(1) Justinas Liuima , “Global Inflation Tracker Q4 2023: Inflation Eases Despite High Economic Uncertainty “ ,Euromonitor International , 11/29/2023, https://2u.pw/TVEJYz2z

(2) JONGRIM HA , M. AYHAN KOSE , FRANZISKA OHNSORGE , NIKITA PEREVALOV , “Victory in sight—but the war on global inflation isn’t won yet “, AUGUST 05, 2024, https://2u.pw/DYapUNoE

(3) Munich Re platform “ Has inflation heightened the risk of global economic disruption?” ,2024/06/06 , https://2u.pw/CsrR1hOs

(4) JP Morgan , “Global inflation forecast:Will prices come down in 2024?” , 2023 , https://2u.pw/gO986CqB

(5) Global Finance , “ Inflation Rate 2024 : A global Comparison “ , May.8.2024 , https://2u.pw/gBG7Qi2o

(6) The World Bank Blogs , “Is the great inflation scare over?.... , Op.cit.

(7) The International Monetary Fund (IMF) , World Economic Outlook , (Washigton , D.C: IMF, July .2024) , PP.

(8) Justinas Liuima , Op.cit.

(9) Organisation for Economic Co-operation and Development , “OECD: Global economy is turning the corner as inflation declines and trade growth strengthens “ , 25 September 2024, https://2u.pw/6yrSBoGx

(10) Amundi Credit Agricole Group , “Solutions 2025 Global Investment Outlook - Bright spots amid anomalies” , 19 November, 2024, https://2u.pw/0ci81u02

(11) INTERNATIONAL MONETARY FUND , “. Global growth is expected to remain stable yet underwhelming” , Oct.2024 , https://2u.pw/JDdDfcFw

(12) The World Bank Blogs , “Is the great inflation scare over?.... , Op.cit.

(13) JONGRIM HA , M. AYHAN KOSE , FRANZISKA OHNSORGE , NIKITA PEREVALOV ,Op.cit.

(14) Goldman Sachs , The global economy is forecast to grow solidly in 2025 despite trade uncertainty , November 15, 2024, https://2u.pw/edV7dMzW

(15) Justinas Liuima , Op.cit.

(16) Erik Norland , “2024 was a global turning point for monetary policy. After two years of massive policy tightening, central banks began to ease policy pretty much across the board. What might be in store for 2025?” , 03 DEC 2024, https://2u.pw/UMDiywFu

(17) Organisation for Economic Co-operation and Developmen , “OECD E” , “ Economic Outlook: Global growth to remain resilient in 2025 and 2026 despite significant risks” , 4 December 2024, https://2u.pw/v5bbDwQB

(18) Amundi Credit Agricole Group , Op.cit.

(19) -And :

(20) - International Monetary Fund , “As Inflation Recedes, Global Economy Needs Policy Triple Pivot” , October 22, 2024 , https://2u.pw/OlSwGOZl

(21) Goldman Sachs ,Op.cit.

(22) Caixa Bank Research , “ Monetary policy in 2025: dialling-back time” , November 19th, 2024, https://2u.pw/3YQWJa-rO

(٢٣) معدل التضخم العام Headline Inflation هو المعدل الإجمالي للتغير في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد، بما في ذلك أسعار الغذاء والطاقة، بينما التضخم الرئيسي Core Inflation يقيس التغير في أسعار السلع والخدمات باستثناء العناصر المتقلبة مثل الغذاء والطاقة.



التحول نحو الاقتصاد الأخضر: الفرص والتحديات في سبيل التنمية المستدامة في إفريقيا



د. مصطفى صقر

مستشار اقتصادي بوكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية

يُعد الاقتصاد الأخضر [١] مسارا واعدا لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، حيث يوفر فرصة فريدة للقارة لتحقيق قفزات نوعية وملموسة على صعيد معالجة التحديات والاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المزمنة التي تواجهها القارة، بما يسهم في بناء مستقبل مستدام قادر على التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين، مع مراعاة اعتبارات العدالة بين الأجيال، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها في الأجندات القارية والدولية، مثل أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، وكذا أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ومن هنا، يصبح من الأهمية بمكان إجراء تحليل شامل لمدى تحول القارة الإفريقية نحو الاقتصاد الأخضر، مع تسليط الضوء على الفرص المتاحة، وكذا التحديات التي تواجهها في هذا الصدد. وجدير بالذكر، أن هذا التحليل لا ينبغي أن يقتصر على مجرد، فهم الوضع الراهن، بل يجب أن يمتد أيضا، ليشمل استخلاص الدروس المستفادة، وغيرها من متطلبات توجيه السياسات، والمبادرات المستقبلية ذات الصلة، والتي يمكن أن تسهم في تعزيز جهود إفريقيا في تحقيق التنمية المستدامة، والتعامل مع التحديات المختلفة، بشكل أكثر فاعلية.

١. الاقتصاد الأخضر: كيف أصبح نقاش الأمس محورا لحلول الغد؟

لا يعد الحديث عن ضرورة التحول نحو الاقتصاد الأخضر وليد اللحظة، إذ تمتد جذوره إلى تسعينيات القرن العشرين عندما بدأت تبرز أهمية الاستدامة البيئية والاقتصادية، على الساحة العالمية [٢]. ومع ذلك، فقد اكتسب النقاش حول الاقتصاد الأخضر زخما ملحوظا خلال عام ٢٠٢٤، مدفوعا بمجموعة

من التحديات والفرص، والتي شكلت مزيجا فريدا من الأزمات البيئة، والتحديات التنموية، بالتزامن مع الفرص الاقتصادية، التي أفرزتها التطورات الراهنة، مما أعاد التحول نحو الاقتصاد الأخضر، إلى بؤرة الاهتمام مجددا، كضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا.

فغالبا ما تتصدر إفريقيا المشهد العالمي للتغير المناخي بالنظر إلى التناقض الواضح بين جسامة الآثار التي تعاني منها القارة من جراء التغير المناخي، وإسهاماتها المحدودة جدا في الانبعاثات الحرارية المتسببة في هذه الظاهرة، مقارنة بالأقاليم الأخرى. حيث تشير التقارير، إلى تأثر ما يقرب من ٧,١ ملايين نسمة، من سكان وسط وغرب إفريقيا، بموجات الفيضانات والسيول المدمرة، منذ مطلع عام ٢٠٢٤ (Reliefweb:2024).[٣]

وبينما عانى إقليما غرب ووسط إفريقيا، من فيضانات وسيول مدمرة، شهد إقليم جنوب إفريقيا أسوأ موجة جفاف خلال المائة سنة المنصرمة، والمعروفة باسم «El Niño»، مما ألقى بعواقبه الوخيمة على الأمن الغذائي بالإقليم، والتي تفاقمت جراء التغير المناخي، وتدمير الغابات، فضلا عن العقبات الاقتصادية التي يعاني منها الإقليم. وقد دفعت تلك الداعيات ست دول في الإقليم إلى إعلان حالة الطوارئ.[٤]

وقد استتبع ذلك أيضا إعلان الجماعة الاقتصادية لإقليم جنوب إفريقيا، والمعروفة اختصارا باسم «SADC»، عن حاجة نحو ٦١ مليون نسمة في الإقليم، إلى تلقي مساعدات عاجلة، بما يمثل ضعف أعداد المتضررين، خلال موجة الجفاف السابقة، التي ضربت الإقليم عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وهو الأمر الذي يتطلب حشد نحو ٥,٥ مليارات دولار أمريكي، حتى مايو ٢٠٢٤.

وجدير بالذكر أن التداعيات السلبية لموجة الجفاف، لم تقتصر على الأمن الغذائي للإقليم فحسب، حيث عانت بعض الدول، من تراجع شديد في قدرتها على توليد الكهرباء، من السدود المائية، لانخفاض مستويات المياه، مما تمخض عنه انقطاع التيار الكهربائي عن بعض المدن، كما هو الحال بالنسبة لزامبيا (Euronews:2024).

٢. أبرز الجهود الراهنة لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

سعيًا لإعادة هيكلة الاقتصادات الإفريقية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية، بما يضمن مستقبلا أفضل للأجيال القادمة، تم تبني العديد من المبادرات والبرامج، سواء على المستوى القاري أو الوطني، وذلك على النحو التالي:

أ. على الصعيد القاري:

تتعدد المبادرات والبرامج، التي يتم تنفيذها على مستوى القارة الإفريقية، لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومن ثمَّ إعادة هيكلة الاقتصادات الإفريقية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية، بما يضمن مستقبلا أفضل للأجيال القادمة. وقد تنوعت هذه المبادرات من حيث النطاق الجغرافي، حيث شملت بعضها كافة أنحاء القارة، مستهدفة توفير حلول شاملة ومستدامة لجميع الدول الأعضاء.

وفي الوقت نفسه، ركزت مبادرات أخرى، على تلبية احتياجات الأقاليم الأكثر تأثرا بالتغيرات المناخية، مثل إقليم الساحل والصحراء، والذي يتطلب تدخلا خاصا، نظرا لتضرر الإقليم البالغ من الظواهر المناخية المتطرفة. ويستعرض الشكل رقم (١) الملامح الرئيسية المميزة لهذه المبادرات، من حيث الخلفية، والقطاع المستهدف، والأهداف الرئيسية، والنطاق الجغرافي، والميزانية، بالإضافة إلى الأنشطة الرئيسة.

شكل رقم (١) أبرز المبادرات والبرامج الإفريقية لتشجيع التحول نحو الاقتصاد الأخضر

المبادرة /البرنامج	خلفية البرنامج/ المبادرة	القطاع	الأهداف الرئيسية	الدول المستفيدة	الميزانية/ التمويل	الأنشطة الرئيسية
مبادرة استدامة إفريقيا Sustain Africa (Sustain Africa:2024)	نقص إمدادات الأسمدة، بسبب جائحة كورونا وحرب روسيا / أوكرانيا، مما ساهم في زيادة مخاطر انعدام الأمن الغذائي.	الزراعة	- خفض معدلات الجوع والمجاعات. - تحسين جودة التربة. - تحسين الممارسات الزراعية.	- يستهدف البرنامج 2.1 مليون مزارع في 7 دول إفريقية. - تقديم الدعم لثلاث دول إضافية.	-	- تحديد مدى ملاءمة الدول للاستفادة من المبادرة بناء على تقييم المخاطر انعدام الأمن الغذائي. - حشد وتنسيق جهور الشركاء. - توفير التمويل الميسر.
مبادرة الجدار الأخضر العظيم Great Green Wall (UNDP:2024)	يعاني العديد من دول الساحل الإفريقي من مشكلة التصحر وتآكل مساحات الغابات.	الزراعة	- استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتصحرة. - تقليص انبعاثات الكربون بـ 250 مليون طن. - خلق 10 ملايين وظيفة خضراء بحلول 2030.	22 دولة إفريقية.	تعهد شركاء المبادرة بحشد أكثر من 14 مليار دولار.	- الاستثمار في المزارع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز سلاسل القيمة والأسواق المحلية. - استصلاح الأراضي المتصحرة، وإدارة الأنظمة البيئية. - توفير بنية تحتية أكثر قدرة على التكيف مع المناخ. - توفير أطر اقتصادية ومؤسسية أكثر ملاءمة لاعتبارات الاستدامة البيئة.
مبادرة استعادة الغابات في إفريقيا Africa Forest Landscape Restoration Initiative (Afr100:2024)	تزايد معدلات تصحر الأراضي الزراعية، وتآكل مسطحات الغابات عبر إفريقيا.	الزراعة	- استعادة 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة بحلول 2030.	34 دولة إفريقية منضمة للمبادرة.	استثمار 17.8 مليون دولار في استعادة الأراضي المتدهورة.	- تسريع إعادة استصلاح الأراضي المتصحرة، لتعزيز الأمن الغذائي. - زيادة مرونة التكيف المناخي والحد من مخاطر التغير المناخي. - مكافحة الفقر الريفي.

مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا Africa Renewable Energy Initiative (Germanwatch: 2019 &AREI:2024)	أطلقت المبادرة رسميًا خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP21) في باريس عام 2015.	الطاقة	- ضمان وصول جميع السكان إلى الطاقة النظيفة والمناسبة والمتاحة بأسعار معقولة. - استهداف تحقيق 300 جيجاوات من الطاقة المتجددة بحلول 2030 بعد تحقيق الزيادات المستهدفة عام 2020 10 جيجا وات)	جميع الدول الإفريقية	تعهد المانحين بتقديم ما يقرب من 10 مليار دولار كتعهدات استثمارية	- تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة عبر القارة. - دعم السياسات والأطر التنفيذية. - بناء القدرات. - حشد المزيد من الموارد.
مبادرة الطاقة المتجددة من أجل الجميع Sustainable Energy for All (Africa Hub:2024)	يعاني نحو 612 مليون إفريقي من عدم وجود مصدر للكهرباء، كما يعتمد 850 مليون نسمة على الوقود الصلب للطهي.	الطاقة	- ضمان وصول كافة السكان إلى خدمات الطاقة الحديثة. - مضاعفة تحسين كفاءة الطاقة. - مضاعفة حصة الطاقة المتجددة في المزيج العالمي للطاقة-	جميع الدول	-	- وضع السياسات والقواعد العامة. - الدعم الفني. - إدارة المعرفة وتبادل الخبرات. - دعم الشركات.
برنامج النمو الأخضر في إفريقيا Green Growht in Africa (AfDB:2024)	معاناة العديد من سكان إفريقيا من عدم إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية، مثل الأمن الغذائي الطاقة والمياه النظيفة والصرف الصحي.	- إدارة الموارد الطبيعية. - الطاقة. - إدارة المخاطر المناخية.	- تعظيم استخدام الموارد الطبيعية وكفاءتها. - تقليل النفايات والتلوث. - تعزيز استدامة مستويات المعيشة، والقطاعات الاقتصادية.	جميع الدول الإفريقية	-	- إنتاج التقارير والدراسات اللازمة لدعم اتخاذ القرار. - نشر الوعي وبناء القدارت. - تطبيق مفهوم النمو الأخضر على مستوى الدول، وإدماجه في خطط التنمية الوطنية.
مبادرة التكيف في إفريقيا Africa Adaptation Initiative (UNDP:2019)	تزايد تعرض إفريقيا للتداعيات السلبية للتغير المناخي، مثل: الجفاف والفيضانات وانخفاض غلال الزراعة، وارتفاع مستوى البحر.	التكيف المناخي	- إتاحة المعلومات المناخية. - تعزيز السياسات والأطر المؤسسية. - تسريع تنفيذ المشروعات. - زيادة إمكانية الوصول إلى التمويل والاستثمارات المواتية للمناخ.	جميع الدول الإفريقية	التعهد بقيام الدول الإفريقية باستثمار مليار دولار بحلول 2025	- رفع الوعي بالتكيف المناخي. - إدارة المعرفة وبناء القدرات. - حشد وتعبئة الموارد لتنفيذ المشروعات. - تعزيز التعاون والشراكات على مختلف المستويات لتحقيق الأهداف المشتركة. - متابعة التقدم المحرز.

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث.

ب. على الصعيد الوطني:

بالإضافة إلى المبادرات والبرامج القارية، فقد حرصت العديد من الدول الإفريقية على صياغة وتنفيذ برامج وطنية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. كما يتضح من الشكل رقم (٢)، فقد تنوعت هذه السياسات الوطنية بشكل ملحوظ، حيث تضمنت تبني استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحفيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، تم إدماج مبادئ الاقتصاد الأخضر، في خطط التنمية الوطنية لضمان استدامة النمو وتوجيهه نحو تحقيق أهداف بيئية.

هذا، وقد شملت المجهودات الوطنية أيضا تطوير الكوادر البشرية المحلية، من خلال برامج تدريبية متخصصة لتمكين الأفراد من إدارة وتنفيذ مشروعات الاقتصاد الأخضر. وعلى صعيد آخر، تم التركيز على التوسع في تطبيقات الاقتصاد الأخضر على مستوى القطاع العائلي، بهدف تعزيز الوعي البيئي، وتعزيز السلوكيات المستدامة. كما تم تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، لتعبئة الموارد اللازمة، لدعم هذه المبادرات وتحقيق أهداف التحول البيئي والاقتصادي.

شكل رقم (٢) أبرز المجهودات الوطنية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

السياسة	الدولة	الإجراءات التنفيذية
تبني استراتيجيات وطنية للاقتصاد الأخضر إدماج الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية	مصر	تبنت استراتيجية وطنية للتحول الأخضر، تركز على دمج القضايا البيئية في الأجندة التنموية الوطنية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
	بوركينا فاسو	طبقت استراتيجية للاقتصاد الأخضر في عام ٢٠١٣.
	رواندا	أطلقت استراتيجيتها الوطنية للتغير المناخي في عام ٢٠١١، مع التركيز على التنمية منخفضة الكربون.
	جنوب إفريقيا	وقعت على "اتفاق الاقتصاد الأخضر" في عام ٢٠١١ لزيادة فرص العمل التى يخلقها الاقتصاد الوطني.
	غانا	اعتمدت في أجندتها للنمو والتنمية ٢٠١٤-٢٠١٧ على دعم مبادئ الاقتصاد الأخضر لخلق فرص عمل ودعم التنمية المستدامة.
	كينيا	ركزت في خطتها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ على توسيع استغلال الموارد المتجددة وتشجيع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تطوير الإنتاج النظيف.
	تونس و زامبيا	أولتا اهتمامًا كبيرًا بتطوير الاقتصاد الأخضر ودمج هذه المبادرات في خطط التنمية الوطنية.
تطوير وبناء الكوادر البشرية	مصر	خصصت جزءًا من استراتيجيتها الوطنية لتدريب الكوادر الحكومية على الاستدامة البيئية وكيفية دمجها في الخطط الوطنية، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
	غانا	أولت اهتمامًا بتدريب العاملين في الجهات الحكومية المعنية بقضايا التغير المناخي ودعم الاقتصاد الأخضر.

تشجيع الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد الأخضر	بوركينا فاسو	أطلقت خطة استثمار وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في ٢٠١٣، كما أطلقت صندوقًا لدعم المشاريع البيئية.
	كينيا	خصصت تمويلا لدعم خفض الكربون في إطار خطتها التنموية.
	جنوب إفريقيا	قامت بالاستثمار في مشاريع بنية تحتية ذات صلة بالاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
التوسع في تطبيقات الاقتصاد الأخضر في القطاع العائلي	تونس - موريشيوس	أولتا اهتمامًا خاصًا بالتوسع فى استخدام سخانات المياه الشمسية على مستوى الأسر، من خلال تقديم منح مالية تشجيعية.

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث.

٣. هل تؤتي الجهود الراهنة ثمارها في تلبية طموحات القارة الإفريقية بشأن التحول نحو الاقتصاد الأخضر؟

رغم عدم توفر إحصاءات، وبيانات تفصيلية، عن مستوى التقدم المحرز، في التحول نحو الاقتصاد الأخضر على الصعيد الإفريقي، فإن البيانات المحدودة المتاحة، قد تحمل دلالة واضحة، بشأن تباطؤ تحول إفريقيا، نحو الاقتصاد الأخضر. فعلى سبيل المثال، تشير منصة «وكالة الاتحاد الإفريقية للتنمية»، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أجندة التنمية لعام ٢٠٦٣، إلى تباطؤ القارة -خلال العقد الماضي- في تحقيق الهدف السابع، والمتعلق بتعزيز مرونة الاقتصادات والمجتمعات الإفريقية، في مواجهة التحديات البيئية والمناخية، حيث بلغ متوسط قيمة المؤشر على المستوى القاري حوالي ٣٦٪ (AUDA-NEPAD:2024).

وعند النظر بشكل أكثر تفصيلا، يلاحظ أن المؤشر يتضمن هدفين فرعيين رئيسيين، حيث تم تحقيق ٣٤٪ من الهدف الأول (إدارة ما لا يقل عن ٣٠٪ من الأراضي الزراعية، عبر الممارسات الزراعية المستدامة) و٦٠٪ من الهدف الثاني (ضمان حماية ما لا يقل عن ١٧٪ من المسطحات المائية الداخلية و١٠٪ من الشواطئ الساحلية) (AUDA-NEPAD:2024). وفي سياق متصل، تعكس بيانات وكالة الطاقة الدولية أن نسبة مساهمة الطاقة المتجددة، في مزيج الطاقة الإفريقي عام ٢٠٢١، لم تتجاوز مستوى ٧٪، من إجمالي استهلاك الطاقة في إفريقيا، الأمر الذي يعكس استمرار القارة في الاعتماد على الوقود الأحفوري، لتلبية طلبها المتزايد على الطاقة.



٤. الرؤية الإفريقية لدعم تحول الاقتصاد الأخضر خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٣

سعيا لتدارك ضعف التقدم المحرز على صعيد التحول نحو الاقتصاد الأخضر-خلال العقد المنصرم- استهدفت الخطة العشرية الثانية، لتنفيذ أجندة التنمية للاتحاد الإفريقي Second Ten Year Implementation Plan، التي تم إقرارها خلال القمة الإفريقية، التي عقدت في فبراير ٢٠٢٤، تحقيق عدد من الأهداف، على صعيد تعزيز استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتضمن بشكل غير مباشر، عملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، خلال الفترة من ٢٠٢٤ حتى ٢٠٣٣، كما هو موضح بالشكل رقم (٣) (AUDA-NEPAD: 2024).

شكل رقم (٣) الأهداف الخاصة بالتحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا، وفقا للخطة العشرية الثانية لأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الإفريقي

التشغيل الكامل، لكافة الأطر الإقليمية، الخاصة بالتغير المناخي، وزيادة المرونة المجتمعية، تجاه الأزمات الناتجة عن هذه الظاهرة.	زيادة الأراضي المغطاة بالغابات بنحو ١٠٪.	زيادة نسبة الأسر التي تقوم بإدارة الأراضي الزراعية، بشكل مستدام إلى ٦٠٪.	تمكين ما لا يقل عن ٣٠٪ من الأسر التي تقتات على الزراعة، والرعي، والصيد لتحسين قدرتها على مجابهة الأزمات البيئية وغيرها من المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي.	حفض المردود الاقتصادي للخسائر والأضرار الناتجة عن الكوارث البيئة والتغير البيني، إلى ما لا يتجاوز ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة.

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث.

٥. الفرص الكامنة لتعزيز تحول إفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر

تتعدد الفرص الكامنة التي يمكن أن تساهم في تحول إفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر ما بين استفادة القارة من وفرة مواردها الطبيعية التي لم تُستغل بشكل كامل، وتزايد الاهتمام العالمي بدعم تحول الدول النامية نحو هذا الاقتصاد المستدام.

أ. وفرة الموارد الطبيعية التي لم تستغل بعدُ بشكل كامل

فعلى سبيل المثال لا الحصر، رغم امتلاك إفريقيا، لما يقرب من ٦٠٪ من الموارد العالمية للطاقة الشمسية، نجد أن القارة، لا تستحوذ سوى على أقل من ١٪ من قدرات توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، ورغم وجود ما يربو على ٦٠٠ مليون مواطن إفريقي، لا يملكون أي مصدر للحصول على الكهرباء (UN:2024) . وفي سياق متصل، تمتلك إفريقيا نسبة كبيرة من احتياطيات العالم من المعادن الاستراتيجية، مثل ٥٥٪ من الكوبلت، و٤٧,٦٥٪ من الماغنسيوم، و٢١,٦٪ من الجرافيت، ورغم ذلك، لم تتمكن من الاستحواذ على المكانة، التي تستحقها في سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بتصنيع تلك المعادن (UNCTAD:2024).

ب. تزايد الاهتمام العالمي بدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

تزامن الزخم الناتج عن التحديات البيئية والتنموية، التي واجهت إفريقيا، مع سلسلة من الفعاليات العالمية، التي جددت خلالها القوى الفاعلة، مثل: شركاء التنمية، والمانحين، تعهداتهم بدعم الدول النامية، وإفريقيا على وجه الخصوص، في سعيها نحو تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتحقيق الاستدامة البيئية بشكل عام. وتتصدر هذه الفعاليات الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP29)، والتي جدد خلالها الأمين العام للأمم المتحدة دعوته لقادة العالم لمضاعفة الجهود المبذولة لمساعدة القارة الإفريقية على التحول نحو الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر، كما هو موضح بالشكل رقم (٤).

شكل رقم (٤) أبرز القمم العالمية التي عقدت عام ٢٠٢٤، ودلالتها على دعم تحول إفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر

القمة	أبرز التعهدات ذات الصلة بدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر	الفرص الكامنة لدعم تحول إفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر
مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP29) (باكو: نوفمبر ٢٠٢٤) (2024:UNFCCC)	❖ زيادة التمويل للدول النامية ثلاثة أضعاف، من ١٠٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٣٥. ❖ تأمين تعاون جميع الجهات الفاعلة لزيادة التمويل الموجه للدول النامية.	تعاني أفريقيا من فجوة تمويلية واضحة، لدعم تنفيذ المشروعات المطلوبة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر
قمة تجمع دول البريكس (كازاخستان أكتوبر ٢٠٢٤) (DIRCO:2024)	❖ تدشين منتدى أبحاث المناخ للتجمع BRICS Climate Research Platform (BCRP) للمساعدة في بناء المعرفة، ومشاركة نتائج الأبحاث والخبرات المكتسبة بين الدول الأعضاء. ❖ يولي بنك التنمية التابع للتجمع أهمية خاصة لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.	تمتع ثلاث دول بعضوية التجمع حاليًا، بعد توسيع عضويته من خمسة إلى عشرة أعضاء خلال قمة ٢٠٢٤.
قمة مجموعة العشرين (البرازيل أكتوبر ٢٠٢٤) (G20:2024)	❖ قامت البرازيل خلال فترة رئاستها للمجموعة – للمرة الأولى بتشكيل مجموعة عمل خاصة بحشد الموارد على الصعيد العالمي لمجابهة التغير المناخي G٢٠ Taskforce on a the Global Mobilization against Climate Chang. وتضم هذه اللجنة ممثلين عن وزراء المالية والبيئة من الدول الأعضاء، لبحث حلول عملية المشكلات نقص التمويل الخاص بمشروعات التغير المناخي.	يتمتع الاتحاد الإفريقي، بعضوية كاملة في تجمع مجموعة العشرين منذ العام ٢٠٢٣ خلال رئاسة الهند للتجمع، فضلًا عن تولي جنوب إفريقيا للمرة الأولى في تاريخ المجموعة رئاسة هذا التجمع خلال عام ٢٠٢٥.
قمة منتدى التعاون الصين-إفريقيا (بكين سبتمبر ٢٠٢٤) (MFA-China:2024)	جددت الصين تعهدها بمساعدة الدول الإفريقية على تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات الصينية في الصناعات الخضراء ومنخفضة الكربون.	تعد الصين شريكًا استراتيجيًا للقارة الإفريقية، حيث تعد أكبر شريك تجاري واستثماري للقارة.

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث.

٦. الإشكاليات والتحديات التي تعتري تحول إفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر

رغم تمتع القارة الإفريقية بفرص وإمكانات واعدة في مجالات تنمية الاقتصاد الأخضر، فإن وفرة هذه الفرص وحدها لا تكفي لتحقيق هذا التحول بشكل فعّال. إذ يتطلب الأمر، توافر القدرات والكوادر البشرية المتخصصة، بالإضافة إلى ملاءمة الأطر القانونية والتنفيذية، لمتطلبات هذا التحول. كما يُعد توافر البنية التحتية شرطًا أساسيًّا لدعم مشروعات الطاقة المتجددة، وإدارة الموارد الطبيعية. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذا التحول يحتاج إلى استثمارات ضخمة، لضمان تنفيذ هذه المشاريع بشكل مستدام وفعال (UNDP: 2024).

أ. التمويل:

من بين التحديات والعقبات العديدة، التي تعترض تحول إفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر، تبرز مشكلة نقص التمويل، كعقبة كؤود، تحول دون تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال؛ إذ يعد نقص التمويل عائقًا أساسيًّا أمام تنفيذ المشاريع الخضراء، والتي غالبًا ما تتطلب استثمارات ضخمة، فضلا عن عرقلة خلق البيئة المواتية التي تشجع على الاستثمار في الاقتصاد الأخضر. ويؤثر هذا التحدي، أيضا -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- على القدرة على توفير الدعم الفني والتقني اللازم، وكذا تعزيز الشراكات، بين مختلف الأطراف الفاعلة في هذا القطاع. ومن ثم، فإن تداعيات نقص الموارد المالية لا تقتصر فقط على التمويل المباشر المطلوب للمشاريع الخضراء، بل تمتد لتشمل تلك اللازمة لتوفير بيئة داعمة، تسهم في تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وبالتبعية، تعزز استدامته على المدى الطويل.

وفي هذا الصدد، تشير التقارير إلى أن إفريقيا بحاجة إلى حوالي ٢٥٠ مليار دولار سنويا، لتنفيذ مساهماتها الطوعية، وكذا الأهداف البيئية التي تعهدت بها، بحلول عام ٢٠٣٠، مع مراعاة اختلاف احتياجات التمويل من دولة لأخرى. وسعيا لتدبير هذه الاحتياجات، فقد تم تبني عدد من المبادرات، كما هو موضح بالشكل رقم (٥)، لمساعدة الدول الإفريقية، على حشد التمويل اللازم لدعم المشاريع الخضراء، والتي غالبا ما تتطلب استثمارات ضخمة، وذلك كما تم استعراضه مسبقا بالشكل رقم (١).



شكل رقم (٥) أبرز المبادرات القارية لحشد الموارد لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

المبادرة البرنامج	خلفية البرنامج المبادرة	الأهداف الرئيسية	الدول المستفيدة	الأنشطة الرئيسية
برنامج الاستثمار الأخضر في إفريقيا Green Investment Program for Africa (AfDB:2024a)	تتعدد العراقيل التي تحد من قدرة القارة على تعزيز الاستثمارات الخضراء، مثل تزايد المخاطر، وضعف القدرات.	- تعزيز تدفق التمويل المناخي والتكنولوجيا الخضراء في إفريقيا. - دعم تحول الاقتصادات المحلية إلى التنمية الخضراء والمرنة مناخيًا. - زيادة قدرة المجتمعات المستهدفة على التوظيف وريادة الأعمال. - خلق مناخ أعمال موات لتمكين الشباب والمشروعات الصغيرة.	جميع الدول الإفريقية	- معالجة الحواجز التي تحد من زيادة الاستثمارات الخضراء. - دعم الفجوات المعرفية وبناء القدرات وزيادة عدد المشروعات الخضراء القابلة للتمويل من البنوك.
مبادرة الأعمال الخضراء والتمويل في إفريقيا **Africa Green Business and Financing Initiative** (AfDB:2024 b)	تزايد احتياج إفريقيا لزيادة التمويل الأخضر، للاستفادة من الفرص الواعدة التي تمتلكها القارة في هذا الصدد.	- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الخضراء. - تطوير خطط عمل للدول لتعزيز النمو الأخضر.	جميع الدول الإفريقية	- تطوير التمويل والمشروعات الخضراء وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الأخضر، والعمل المناخي، والتنوع البيولوجي. - التعاون مع الدول لتطوير خطط عمل وطنية لدعم النمو الأخضر.

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث.

ورغم الجهود الكبيرة المبذولة، من قبل مختلف الجهات الدولية والإفريقية، لحشد الموارد اللازمة، لدعم تحول القارة نحو الاقتصاد الأخضر، تشير الإحصاءات إلى أن حجم التمويل المتاح، ما يزال دون المأمول، وغير متناسب مع الاحتياجات الضخمة التي يتطلبها هذا النهج. فوفقًا للتقارير، لا يتجاوز التمويل المتاح لدعم هذا التحول ١٠٪ من إجمالي الاحتياجات السنوية للقارة، في هذا الصدد، مما يعكس فجوة تمويلية ضخمة، تهدد قدرة القارة على تحقيق أهدافها التنموية المتعلقة بالاستدامة البيئية والاقتصادية.

وفي سياق متصل، تشير تقديرات بنك التنمية الإفريقي إلى أنه بينما استقبلت إفريقيا نحو ٦ مليارات دولار فقط لتمويل التكنولوجيا الخضراء، فإن الاستثمارات العالمية المناظرة بلغت ١,١٧ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠. وتعد هذه الفجوة التمويلية، مؤشرا إضافيا على طبيعة التحديات الجسام، التي تعتري إفريقيا، في طريقها نحو الاقتصاد الأخضر، وتنفيذ مشاريعها البيئية المستدامة.

ب. ضعف مشاركة القطاع الخاص

لعل الأمر الأكثر إثارة للقلق، على صعيد إشكاليات تحول إفريقيا نحو الاقتصاد الأخضر، هو أن القطاع الخاص ما يزال بعيدا، عن لعب الدور المنوط به في هذا الصدد، إذ ينبغي أن يكون الفاعل الرئيسي في تمويل وتنفيذ المشروعات الخضراء، من خلال استثمارات مستدامة، وشراكات استراتيجية مع القطاع العام. وكنتيجة مباشرة لضعف دور القطاع الخاص، تبرز التحديات المقترنة، باستمرار تعويل الدول الإفريقية على القطاع العام، كممول رئيسي للمشروعات الخضراء، رغم محدودية موارده، مما يضع ضغوطًا إضافية على الدول الإفريقية (UNDP:2024).

ج. تداخل نطاق عمل المبادرات القارية المتعددة

رغم تعدد المبادرات الإفريقية الرامية إلى دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، فإنه يلاحظ تداخل نطاق عمل العديد من هذه المبادرات، بل وتشابكها في كثير من الأحيان. وهذا التداخل يسلط الضوء على أهمية التنسيق الفعّال بين هذه الجهود، لضمان تحقيق الأهداف المشتركة بفاعلية، وتعظيم الاستفادة من الموارد المحدودة المتاحة. فعلى سبيل المثال، ومن بين المبادرات التي تم استعراضها في الشكل رقم (١)، تجدر الإشارة إلى أن مبادرات مثل «الجدار الأخضر العظيم» و«استعادة الغابات الإفريقية» تسعى إلى تحقيق نفس الهدف، وهو استعادة ١٠٠ مليون هكتار من الأراضي المتصحرة والمتضررة من التغيرات المناخية.

د. التركيز على قطاعي الزراعة والطاقة

رغم تنوع الأنشطة الاقتصادية، التي شملتها المبادرات القارية والدولية -على النحو سالف الذكر- فإن معظمها يركز بشكل رئيس على قطاعي الزراعة والطاقة المتجددة، في ضوء المساهمة الملموسة لهذين القطاعين في الناتج المحلي الإجمالي للقارة. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات بنك التنمية الإفريقي إلى أن القطاع الزراعي يسهم بنحو ١٧٪، من الناتج المحلي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء. وبالتالي فإن الانتقال نحو ممارسات الزراعة المستدامة، وكذا الزراعات العضوية، والزراعة المقاومة للجفاف، سيسهم في تعزيز الإنتاجية، مع تقليل الآثار السلبية على النظم الإيكولوجية، والحد من انعدام الأمن الغذائي، وخسارة التنوع البيولوجي.



وبالإضافة إلى ما سبق، تشير التقديرات إلى أن تطبيق التكنولوجيا الرقمية في القطاع الزراعي، يمكن أن يحقق زيادة في الإنتاجية بمقدار مليار دولار، بما يسهم في إطعام سكان القارة، المتوقع وصولهم إلى ٢,٥ مليار نسمة، بحلول عام ٢٠٥٠. وفي السياق ذاته، فإن استعادة التوازن البيئي يمكن أن تساعد في الاستفادة بفرص غير مستغلة تقدر بقيمة تربو على ١٠ مليارات دولار أمريكي، وخلق ما يزيد على ٣٩٥ مليون فرصة عمل بحلول عام ٢٠٣٠.

وبالتزامن مع تشجيع الزراعات المستدامة، فقد استهدفت مبادرات الاقتصاد الأخضر تطوير مشاريع الطاقة المستدامة، وزيادة مساهمتها في مزيج الطاقة بالقارة، بما يسهم في خفض الانبعاثات الحرارية، مع تحقيق التوازن البيئي، أخذا في الاعتبار وفرة إمدادات الطاقة المتجددة، من الشمس، والرياح، والطاقة الحرارية، والموارد الهيدرومائية، والتي يمكن أن تساهم بنحو ٦,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، خلال الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٥٠. هذا، وتمثل الطاقة المتجددة للمحيطات فرصة واعدة غير مستغلة حاليا لتعزيز إنتاج القارة من الطاقة الكهربائية، بما يتراوح ما بين ضعف وأربعة أضعاف الطلب العالمي للطاقة. كما أن الاستثمار في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، مثل نظم الإضاءة، والمباني الذكية، وكذا تعزيز كفاءة العمليات الصناعية سينتج عنه المزيد من الوفورات الاقتصادية للقارة.

٧. ماذا بعد؟ الرؤية المستقبلية لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر

رغم صعوبة صياغة حل شامل لمعالجة كافة الإشكاليات والتحديات التي تواجه إفريقيا في مسعاها لتحقيق التحول المنشود نحو الاقتصاد الأخضر، فإن الاستراتيجيات المستقبلية للقارة توصي بالتركيز على عدد من الاعتبارات الرئيسة، لضمان النجاح والتقدم الفعّال.

أ. على صعيد التمويل:

- تقييم مدى كفاءة آليات التمويل الإفريقية -القائمة حاليا- في تلبية الاحتياجات والتطلعات الإفريقية وفقا للرؤية التي تم إقرارها من قبل الاتحاد الإفريقي في فبراير ٢٠٢٤، ممثلة في الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة التنمية لعام ٢٠٦٣.
- تقييم كافة التعهدات المالية التي تم الإعلان عنها خلال المحافل العالمية المختلفة، مثل: الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، التابع للأمم المتحدة (COP29)، وتقدير طبيعة الالتزامات الفعلية، في مقابل هذه التعهدات، مع وضع خطط عمل تنفيذية، بأهداف ومشروعات محددة.
- صياغة موقف إفريقي مشترك بشأن المتطلبات المالية والفنية للقارة، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والترويج له عبر مختلف المحافل الدولية، ولا سيما تلك التي ترتبط بمصالح اقتصادية ملموسة للقارة، مثل: منتدى التعاون الصين-إفريقيا FOCAC، والذي عقدت قمته في سبتمبر ٢٠٢٤، وكذا منتدى التعاون مع اليابان TICAD، والمزمع عقد قمته التاسعة في طوكيو عام ٢٠٢٥.
- تعزيز الاستفادة، من التجمعات الاقتصادية الإقليمية، التي تحظى بعض الدول الإفريقية بعضويتها، مثل تجمع البريكس (يضم حاليا ثلاث دول إفريقية، من بينها مصر)، وكذا مجموعة العشرين (تقتصر عضويتها على جنوب إفريقيا من القارة السمراء، والتي ستتولى رئاسة المجموعة لأول مرة عام ٢٠٢٥).

ب. على صعيد تشجيع انخراط القطاع الخاص:

- زيادة جاذبية المشروعات الخضراء، للاستثمارات الخاصة -سواء الوطنية أو الأجنبية- وذلك من خلال صياغة الفرص الكامنة على شكل مشروعات قابلة للتمويل البنكي، أو ما يسمى بـ Bankable Projects، ومن ثم تصبح الدعوة إلى تمويل القطاع الخاص، للمشروعات الخضراء، مبنية على تحقيق مصلحة مشتركة، بدلا من مجرد الاعتماد، على اعتبارات المسؤولية المشتركة للقطاع الخاص في التنمية الاجتماعية.
- خفض ملموس في المخاطر المقترنة بالاستثمار في القطاعات الخضراء بشتى أنواعها، من خلال توفير البيئة الاستثمارية الأكثر ملاءمة لمتطلبات القطاع الخاص في هذا الصدد.
- الترويج للمشروعات القابلة للتمويل البنكي عبر مختلف المحافل، قاريا وعالميا.
- تشجيع استخدام التعاقدات الحكومية الخضراء، لتحفيز القطاع الخاص على تطوير التكنولوجيا والصناعات الخضراء.
- توفير آليات التمويل الأخضر، من خلال إنشاء الصناديق الخضراء المتخصصة، في مثل هذه النوعية من التمويل.

ج. تحسين كفاءة المبادرات القارية ذات الصلة:

- إنشاء آلية محددة، لتقييم كفاءة المبادرات القارية والدولية القائمة حاليا، بهدف تحديد أوجه القوة والضعف، والتحديات والقصور. ومن ثم، اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب أي تداخل أو ازدواجية في هذه المبادرات، مع ضمان مشاركة شركاء التنمية وممثلي القطاع الخاص في هذه الآلية.
- الربط بين هذه المبادرات، والجهود الوطنية، لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، بهدف تحقيق تناغم وتكامل أكبر بين الجهود القارية والوطنية، وضمان عدم الازدواجية، مع تعظيم الإفادة بالموارد المالية المحدودة.

د. تنويع القطاعات الاقتصادية بالاستفادة من الفرص الكامنة بالقارة:

بالإضافة إلى الفرص الكبيرة الكامنة في قطاعي الزراعة والطاقة، تشير التقارير المختلفة إلى أن القارة الإفريقية تمتلك أيضا إمكانات واعدة لتطوير قطاعات أخرى يمكن التعويل عليها كقاطرة لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر. وتتنوع هذه القطاعات بين الاقتصاد الأزرق، والسياحة البيئية، والاقتصاد الدائري، بالإضافة إلى القطاعات ذات الصلة باتفاقية التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA).

ومن الملاحظ أن تطوير هذه القطاعات يمكن أن يسهم في تعظيم إفادة القارة من الفرص غير المستغلة حاليا، ومن ثم خلق قيمة مضافة تقدر بمئات المليارات من الدولارات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يُسهم الاقتصاد الأزرق، في تعزيز استدامة الموارد البحرية، كما يمكن أن يساعد الاقتصاد الدائري، في تعزيز فرص إعادة استخدام الموارد وتقليل الفاقد، وبالتبعية خفض التلوث وتحقيق الاستدامة في قطاعات الصناعة. وعلاوة على ذلك، يُعتبر اتفاق التجارة الحرة الإفريقية فرصة كبيرة لدعم التكامل بين الدول الأعضاء، مما يسهل التبادل التجاري، ويزيد من استفادة القارة من الفرص الاقتصادية المستدامة. ويُظهر الشكل رقم (٦) المردود التنموي المتوقع من تحقيق التنمية المستدامة لهذه القطاعات، وانعكاسات ذلك على مسيرة التنمية في إفريقيا.

شكل رقم (٦) أبرز القطاعات الاقتصادية الواعدة لدعم الاقتصاد الأخضر في إفريقيا

القطاع	الفرص الكامنة
الاقتصاد الأزرق	يمكن أن يسهم في خلق قيمة مضافة، تقدر بنحو ٥٧٦ مليار دولار أمريكي، وكذا ١٢٧ مليون فرصة عمل بحلول ٢٠٦٣، مما يستلزم التصدى للممارسات الضارة، مثل: الصيد الجائر، والتلوث.
السياحة البيئية	يمكن أن تخلق السياحة الشاطئية والبحرية قيمة مضافة تربو على ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
الفرص الذكية للتحول صفري الانبعاثات	يمكن التعويل على احتياطات القارة من المعادن الاستراتيجية، في تعزيز مكانتها في صناعات السيارات الكهربائية، وألواح الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح.
الفرص ذات الصلة بالاقتصاد الدائري	❖ إن تعزيز الفرص المتاحة في معالجة المخلفات البلاستيكية، وإعادة تدوير البنية التحتية، والأنظمة الإلكترونية لجمع المخلفات، ستساهم في خلق نحو ٦٠٪ من الوظائف المطلوبة للشباب بحلول عام ٢٠٥٠. ❖ إنتاج وتصنيع الوقود المستدام للطائرات من المخلفات العضوية، سيسهم في خفض الانبعاثات البيئية بـ ٨٠٪ ، بما يفتح آفاقًا واعدة أمام إفريقيا، ولا سيما في ظل نمو الطلب عليه ليصل إلى ٦,٢٦ مليارات دولار، بحلول عام ٢٠٣٠. ❖ إن زيادة كفاءة سلاسل الإمداد، وخفض الفاقد الغذائي، يمكن أن يعززا من كفاءة استخدام الموارد، بالتزامن مع مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء. ❖ سيسهم تعزيز إنتاج البروتين النباتي في تعزيز النمو وممارسات التنمية المستدامة.
اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية	يمكن الاستفادة من النمو المتواصل في قطاع المنسوجات والأزياء، والذي بلغت إنتاجيته قيمة ٣١ مليار دولار، في تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال توريد مدخلات إنتاج مستدامة، ونظم مشاركة وسائل الإنتاج.
السوق الإفريقي الطوعي للكربون	لا تستفيد القارة سوى من نسبة متواضعة من التمويل الخاص بخفض الكربون مرتكزًا في خمس دول فقط، نظرًا لتشرذم المشروعات، وعدم توفر كبار المطورين، وعدم استقرار الأطر التنظيمية، ومخاطر الاستثمار، علمًا بأن استغلال الفرص غير المستغلة في إفريقيا، سيسهم في خلق قيمة مضافة، تقدر بنحو ٧ مليارات دولار، بحلول عام ٢٠٣٠.

.Source: AfDB:2024a

الهوامش والمراجع

(1) AfDB (2024a). GREEN GROWTH IN AFRICA https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Project-and-Operations/Supporting_Africa%E2%80%99s_Transition_to_Green_Growth_-_Snapshot_of_the_AfDB%E2%80%99s_Activities.pdf

(2) AfDB (2024b). Green Investment Program for Africa. https://www.afdb.org/en/topics-and-sectors/initiatives-and-partnerships/green-investment-program-africa

(3) Africa Hub (2024). The SEforALL initiative. https://www.se4all-africa.org/the-africa-hub/who-we-are/the-seforall-initiative/

(4) Afro100 (2024). People Restoring Africa's Landscapes https://afr100.org/

(5) AREI (2024). About the Africa Renewable Energy Initiative. https://www.arei.info/eng

(6) AUDA-NEPAD(2024). Second Ten-Year Implementation Plan. https://www.nepad.org/publication/agenda-2063-second-ten-year-implementation-plan-2024-2033

(7) AUDA-NEPAD(2024). Agenda 2063-Dashboard. https://www.nepad.org/agenda-dashboard-v2

(8) DIRCO (2024). BRICS-Summit-Kazan-Declaration-23-October-2024. https://dirco.gov.za/wp-content/uploads/2024/10/XVI-BRICS-Summit-Kazan-Declaration-23-October-2024.pdf

(9) Euronews (2024). Ongoing African drought has plunged Zambia into daily blackouts as hydroelectric dam unable to run. https://www.euronews.com/green/2024/10/14/ongoing-african-drought-has-plunged-zambia-into-daily-blackouts-as-hydroelectric-dam-unabl

(10) Germanwatch(2019). AREI – About the Africa Renewable Energy Initiative. https://www.germanwatch.org/sites/default/files/AREI%20%E2%80%93%20About%20the%20Africa%20Renewable%20Energy%20Initiative.pdf

(11) G20 (2024). https://g20.org/resources/documents-2/

(12) IEA:2024. Share of modern renewables in final energy consumption (SDG 7.2) in Africa. https://www.iea.org/regions/africa/renewables

(13) MFA-China (2024). Beijing Declaration on Jointly Building an All-Weather China-Africa Community with a Shared Future for the New Era. https://www.mfa.gov.cn/eng/xw/zyxw/202409/t20240905_11485993.html

(14) Reliefweb (2024). West and Central Africa: Flooding Situation Overview - as of 31 October 2024https://reliefweb.int/report/chad/west-and-central-africa-flooding-situation-overview-31-october-2024#:~:text=In%20total%2C%207.1%20million%20people,the%20Congo%20(1.1%20million).

(15) SustainAfrica (2024). The fertilizer crisis response and resilience initiative for Sub-Saharan Africa. https://sustainafrica-initiative.org/#about-us

(16) UNCTAD (2024). Critical minerals: Africa holds key to sustainable energy future. https://unctad.org/news/critical-minerals-africa-holds-key-sustainable-energy-future#:~:text=Africa%20is%20home%20to%20sizeable,0.6%25%20of%20iron%20ore%20globally.

(17) UN (2022). Green Economy. https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1446#:~:text=The%20term%20green%20economy%20was,Markandya%20and%20Barbier%2C%201989).

(18) UN (2024). Africa's Green Momentum: A call for action at COP29 https://www.un.org/africarenewal/magazine/november-2024/africa%E2%80%99s-green-momentum-call-action-cop29

(19) UNDP (2019). Africa Adaptation Initiative (AAI) https://www.adaptation-undp.org/sites/default/files/uploaded-images/aai_cas_launch.pdf

(20) UNDP (2024). Africa Green Business and Financing Initiative. https://www.undp.org/africa/africa-green-business-and-financing-initiative

(21) UNEP (2015). Building Inclusive Green Economies in Africa Experience and Lessons Learned 2010-2015.

(22) UNEP (2022a). Egypt. https://www.unep.org/explore-topics/green-economy/what-we-do/advisory-services/africa-green-economy-project/egypt

(23) UNEP (2022b). Burkina Faso. https://www.unep.org/explore-topics/green-economy/what-we-do/advisory-services/africa-green-economy-project/burkina-faso

(24) UNEP (2024). Green Economy. https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/supporting-resource-efficiency/green-economy

(25) UNFCCC (2024). COP29 UN Climate Conference Agrees to Triple Finance to Developing Countries, Protecting Lives and Livelihoods. https://unfccc.int/ar/news/cop29-un-climate-conference-agrees-to-triple-public-finance-to-developing-countries-protecting-lives#:~:text=%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%B9%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%81%D8%A9

(26) UNOCHA (2024). Southern Africa: El Niño Regional Humanitarian Overview, September 2024. https://www.unocha.org/publications/report/mozambique/southern-africa-el-nino-regional-humanitarian-overview-september-2024

(٢٧) وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، يمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يتميز بانخفاض معدلات انبعاث الكربون، وارتفاع الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعة والبشرية، مع تعزيز الشمول الاجتماعي. ومن ثم، يسهم الاقتصاد الأخضر، في تعزيز نمو فرص العمل، وتحسين مستويات الدخل والمعيشة، من خلال تشجيع الاستثمارات العامة والخاصة، في مختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذا تنمية البنية التحتية، وكذا كافة الأصول الإنتاجية، التي يمكن أن تسهم في تقليل الانبعاثات الكربونية، وكافة مظاهر التلوث البيئي، بالتزامن مع تحسين كفاءة استخدام الطاقة والموارد، فضلا عن الحفاظ على التنوع البيولوجي، والتوازن البيئي (UNEP: ٢٠٢٤).

(٢٨) تشير الأدبيات إلى أنه تم استخدام مصطلح الاقتصاد الأخضر لأول مرة، من خلال التقرير الصادر عام ١٩٨٩ عن الحكومة البريطانية، الذي تناول قضايا الاستدامة الاقتصادية وحماية الموارد الطبيعية والبيئة بشكل عام (UN: ٢٠٢٢).

(٢٩) تعد تشاد أكثر دول وسط وغرب إفريقيا تضررا بالفيضانات (١,٩ مليون نسمة)، تلتها النيجر (١,٤ مليون نسمة)، ونيجيريا (١,٣ مليون نسمة)، ثم الكونغو الديمقراطية (١,١ مليون نسمة)، بالإضافة إلى تهجير ما يقرب من مليون نسمة عبر ١١ دولة إفريقية متضررة.

(٣٠) تضم هذه الدول كلا من بتسوانا، وليسوتو، وناميبيا، ومالاوي، وزامبيا، وزيمبابوي.

مستقبل العملات الرقمية وتأثيرها على النظام المالي العالمي



أ. د. سمر الباجوري

أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة

مع التطورات التكنولوجية المتسارعة وسعي الحكومات إلى التحول إلى اقتصاد رقمي، أعلنت عدة دول مؤخرا عن عزمها إطلاق عملات رقمية عبر بنوكها المركزية، منها على سبيل المثال إعلان البنك المركزي الأوروبي عن عمله على إطلاق اليورو الرقمي، وتبني الإدارة الأمريكية مشروعا لإصدار دولار رقمي، لتلحق بعدد من العملات الرقمية التي تم إصدارها بالفعل، مثل اليوان الصيني الرقمي، والنيرا الرقمية النيجيرية. وبالرغم من التحديات والمخاوف التي لا تزال تحيط بالعملات الرقمية وتهدد موثوقيتها، فإن لها العديد من الإمكانات في تعزيز سيولة المعاملات المالية، كما أن من شأنها أن تشكل نقطة تحول في طبيعة النظام المالي العالمي. وفي هذا السياق تتناول هذه الورقة التطورات الأخيرة في العملات الرقمية، وأهم انعكاساتها المتوقعة على الاقتصاد العالمي.

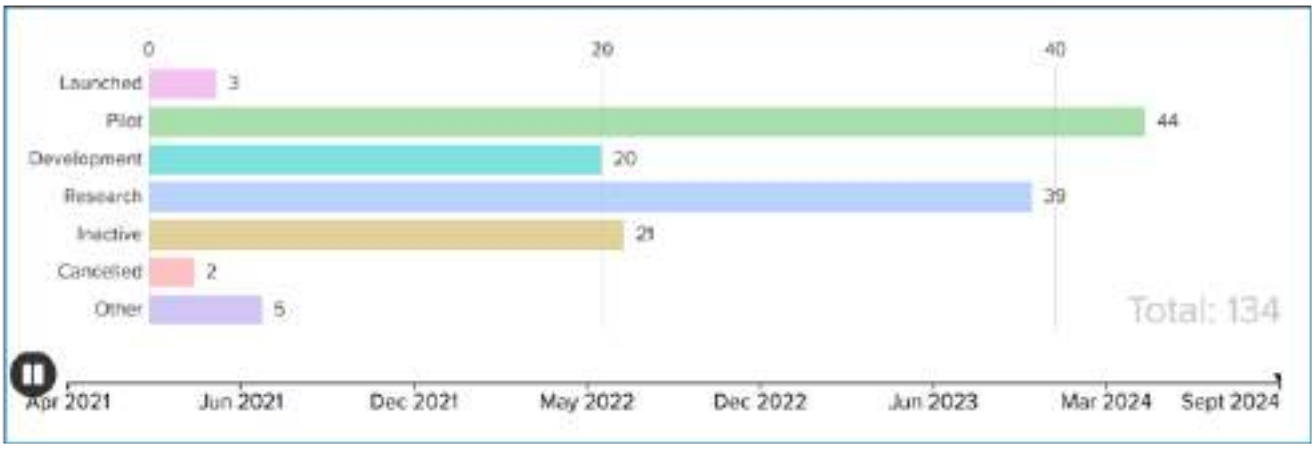
أولًا: مفهوم العملات الرقمية وأنواعها

بشكل عام، يشير مصطلح العملات الرقمية إلى العملات التي تصدر في صورة رقمية غير ملموسة أو غير مادية، ويتم استخدامها في المعاملات والتبادل بشكل رقمي وعبر التطبيقات الإلكترونية المختلفة. ويمكن تقسيم هذه العملات إلى مجموعتين رئيسيتين، بحيث تشمل المجموعة الأولى العملات الرقمية الرسمية Central Bank Digital Currencies، وهي العملات التي تصدرها البنوك المركزية بشكل رسمي وتمارس سلطاتها النقدية المختلفة في التحكم في إصدارها وحجم التبادل من خلالها. أما المجموعة الثانية فتضم العملات المشفرة غير الرسمية Cryptocurrencies، ومن أشهرها البتكوين، والتي يتم إصدارها والتعامل بها عبر تقنية (البلوك تشين)، وبالتالي لا توجد أي سيطرة مركزية على إصدارها أو معاملاتها[1].

فالعملة الرقمية الرسمية هي المكافئ الرسمي للعملات التقليدية، بمعنى أنها مجرد شكل جديد للعملة الموجودة بالفعل، والمختلف فقط هو آلية التعامل

الرقمية التي تعمل من خلالها تلك العملات. وقد أعلنت العديد من البنوك المركزية حول العالم خلال السنوات القليلة الماضية عن نيتها لطرح عملات رقمية رسمية. فعلى سبيل المثال، تبنّت حكومة «بايدن» في عام ٢٠٢٢ مشروعا لطرح دولار رقمي مع توجيه وزارة الاقتصاد إلى إعداد تقرير حول «مستقبل العملة» يحدد منافع وعيوب وإمكانية إنشاء عملة رقمية للفيدرالي الأمريكي. كذلك أعلن البنك المركزي الأوروبي في عام ٢٠٢٣ عن نيته طرح يورو رقمي. وبالمثل أعلنت كل من السويد وبريطانيا عزمهما إصدار عملات رقمية هي e-krona و Britcoin cryptocurrency على التوالي. أما الصين فتعد أول دولة كبرى تطرح عملة رقمية للبنك المركزي، والتي تمت تجربتها بشكل أولي على نطاق ضيق في مجموعة من المدن الصينية بإجمالي معاملات بلغت ٧ تريليونات يوان في يونيو ٢٠٢٤. وعالميا لا يوجد إلا ثلاث دول فقط أصدرت بالفعل عملات رقمية، وهي نيجيريا وجاميكا وجزر البهاما، بينما لا تزال ٤٤ دولة في المراحل التجريبية Pilot stage لاستخدام هذه العملات و٣٩ دولة تدرس إمكانات ذلك، وذلك كما يتبين من الشكل التالي:

شكل رقم (١): تصنيف وعدد الدول وفقا لمرحلة إصدار العملات الرقمية



Source: central Bank Digital Currency Tracker, at: https://www.atlanticcouncil.org/cbdctracker/

وتتميز العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية بأنها مهيأة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للمستهلكين ممن لا يتعاملون مع البنوك، كما أنها تعمل أيضا على تسهيل تكامل أسواق الاقتصادات الناشئة، حيث يمكنها العمل حتى في المناطق التي تفتقر إلى الوصول المستمر إلى الإنترنت، كما توفر نهجا فعَّالا من حيث التكلفة لتسهيل المدفوعات الدولية عن طريق تقليل تكلفة الحفاظ على أنظمة مالية معقدة متعددة. وعلى عكس العملات المشفرة، تمنح العملات الرقمية للبنوك المركزية القدرة على تنفيذ السياسات النقدية لضمان الاستقرار ومراقبة التضخم [٢].

أما العملات المشفرة، فعادة ما تكون غير قانونية أو غير مشروعة في معظم دول العالم. وبالرغم من ذلك تجاوز حجم سوق العملات المشفرة ٣,٨١ تريليونات دولار في عام ٢٠٢٣، بعدد عملات بلغ ٥٤٧٩ عملة مشفرة، وتستحوذ عملة البيتكوين Bitcoin على النصيب الأكبر من هذا السوق بنسبة تبلغ حوالي ٥٣٪ تليها عملة الإيثيريوم Ethereum بنسبة ١٣٪ [٣].

ثانيًا: أهم التحديدات التي تواجه التوسع في استخدام العملات الرقمية

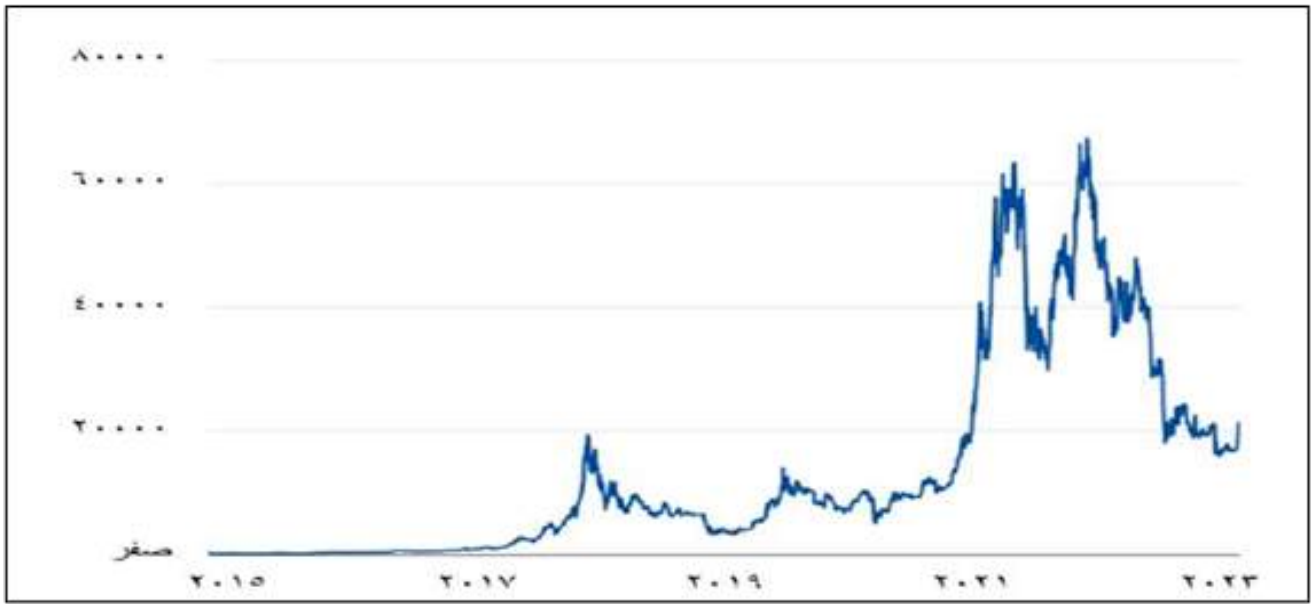
يقتضي تحليل التحديات التي تواجه التوسع في استخدام العملات الرقمية الحديث عن كل مجموعة من مجموعاتها بشكل منفصل. فالتحديات التي تقيد اتجاه البنوك المركزية إلى إصدار العملات الرقمية تختلف عن التحديات التي تواجه التوسع في الاستخدام أو بمعنى أكثر دقة تشريع استخدام العملات المشفرة.

فيما يتعلق بالعملات الرقمية الرسمية، فالتحدي الرئيس أمامها يكمن في القدرات التكنولوجية للدول على بناء منصات تكنولوجية آمنة يمكن أن تتم من خلالها المعاملات المالية، وهو الأمر الذي يتضمن كذلك الحفاظ على أمن وخصوصية المستخدمين. وفي سياق متصل، يتمثل التحدي الثاني في المخاوف المرتبطة بالأمن السيبراني، وبالتالي حتى وإن قامت البنوك المركزي بإصدار مثل هذه العملات فإن مخاوف المستخدمين من الاختراقات الإلكترونية قد تؤدي إلى تراجع القبول العام لاستخدام هذه العملات [٤].

وفي سياق آخر، يمثل صعوبة أو غياب التنسيق بين الدول والجهات المختلفة تحديا كبيرا يواجه استخدام العملات الرقمية في المدفوعات الدولية، وهو ما يتطلب توحيد الجهود الدولية لخلق آليات تضمن هذا التنسيق.

أما فيما يتعلق بالعملات المشفرة فعادة ما ترتبط بالعديد من المخاوف الأمنية والاقتصادية، والتي تتمثل أساسا في عدم وجود إطار قانوني لتنظيمها ومراقبة ما يتم من معاملات من خلالها، وبالتالي تزايد مخاطر استخدامها في تمويل الأعمال غير المشروعة من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار أسعارها مع غياب وجود نظام تسعير واضح لقيمتها. فعلى سبيل المثال، سجلت العملات المشفرة في عام ٢٠٢٢ خسائر كبيرة قُدرت بتريليونات الدولارات، وانخفضت قيمة البتكوين، وهي أكثر هذه العملات شيوعا، بنحو الثلثين من قيمتها في أواخر ٢٠٢١ [٥].

شكل رقم (٢): تطور سعر عملة البيتكوين منذ ٢٠١٥



صندوق النقد الدولي: عدوى العملات المشفرة تؤكد لماذا يجب على الأجهزة التنظيمية العالمية التحرك بسرعة لوقف مخاطرها، يناير ٢٠٢٣.

ومن ناحية أخرى، هناك كذلك مشكلة التحكم أو التأثير على قيمة العملات المشفرة، ويُقصد بذلك أن أي عملة مشفرة تحتاج إلى منقِّبين يقومون بعمليات التنقيب داخل سلسلة الكتلة (البلوك تشين) الخاصة بالعملة المشفرة، وبعبارة أخرى، مجموعة المراجعين الحسابيين الذين يتأكدون من صحة المعاملات المالية التي تتم عبر العملة المشفرة، وتأكيدها داخل سلسلة الكتلة. وتكمن المشكلة في أن عمليات التنقيب أو التعدين هذه تحتاج إلى مزارع تعدين Mining Farms تحتوي على آلاف من أجهزة الكمبيوتر الضخمة التي تقوم بعمليات التعدين، و٦٥٪ من مجموع هذه المزارع حول العالم توجد في الصين فقط؛ للاستفادة من عدد الأجهزة الموجودة بها، ورخص أسعار الكهرباء، وإذا استطاعت مجموعة من المنقِّبين أو إحدى الشركات العملاقة امتلاك أكثر من ٥٠٪ من القدرة التعدينية لإحدى هذه العملات، فإنه يمكنها التأثير في قيمة العملة، والتحكم في قوتها [٦].

كذلك ترتبط العملات المشفرة بالعديد من المخاطر الأمنية المتعلقة باستخدامها في تمويل العمليات أو الأنشطة الإرهابية والجرائم المنظمة والجرائم أو الخروقات الإلكترونية، لغياب أي رقابة على المعاملات التي تتم من خلالها.

ثالثا: تأثير العملات الرقمية على النظام المالي العالمي

بطريقة أو بأخرى، تعتبر التطورات الأخيرة في أسواق العملات الرقمية بمثابة نقطة تحول في مسار النظام المالي العالمي وإن اختلفت اتجاهات تقدير هذا التحول. فبينما يري بعض الاقتصاديين أن التوسع في استخدام هذه العملات يهدد استقرار النظام المالي العالمي، يرى البعض الآخر أنه بمثابة فرصة أو دفعة لتعزيز سيولة المعاملات المالية الدولية وحركة التجارة. وبذلك يمكن عرض تأثير العملات الرقمية على النظام المالي العالمي في اتجاهين رئيسيين، وذلك على النحو التالي:

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الأكثر تفاؤلا، والذي يرى في العملات الرقمية تطورا في نظام المدفوعات يؤدي إلى تعزيز حركة التجارة وتيسير وزيادة كفاءة المدفوعات المالية، خاصة في ضوء التطورات التكنولوجية السريعة. وبالتالي يرى أنصار هذا الاتجاه أن تشريع العملات المشفرة بعد تطوير الأطر القانونية أو الإجرائية المناسبة من شأنه أن يحسن من أداء النظام المالي العالمي، خاصة في ظل سهولة التعامل بها وعدم احتياجها لتنسيق السياسات النقدية في الدول المختلفة، بل إن عدم خضوعها لجهة مركزية يخلق نظامًا من التعاملات أكثر حرية وكفاءة.

> **"مع التطورات التكنولوجية المتلاحقة لم يعد التساؤل الرئيس عن السماح أو عدم السماح باستخدام العملات الرقمية والمشفرة، وإنما عن كيفية إيجاد أطر تشريعية ومؤسسية محلية وإقليمية ودولية، يمكن من خلالها تطويع هذه التكنولوجيات للتحول من وسيلة للتهرب والتمويل غير الشرعي إلى أداة تكنولوجية جديدة تعزز من حركة التجارة وتحسن من أداء النظام المالي العالمي."**

أما الاتجاه الثاني: فيرى أن العملات الرقمية المشفرة على وجه خاص من شأنها أن تخلِّف تأثيرا سلبيا على النظام المالي العالمي، وذلك لسببين؛ الأول أن هذه العملات ليس لها أساس حقيقي في تقييم سعرها ويمكن بشكل أو بآخر التأثير أو التلاعب في قيمها، وبالتالي فإن التوسع في استخدامها مع إضفاء قدر من المشروعية عليها قد يؤدي إلى حالة من الاضطراب وانهيار النظام نفسه. الأمر الثاني أنها يمكن أن تشكل مخرجا للدول في حالة فرض عقوبات اقتصادية؛ لأنها خارج القنوات التقليدية للمعاملات المالية (نظام سويفت). وهذا بالطبع بجانب إمكانات استخدامها في شبكات تمويل الإرهاب والجرائم بشكل لا يمكن تعقبه.

وختاما، فمع التطورات التكنولوجية المتلاحقة لم يعد التساؤل الرئيس عن السماح أو عدم السماح باستخدام العملات الرقمية والمشفرة على وجه التحديد، وإنما عن كيفية إيجاد أطر تشريعية ومؤسسية محلية وإقليمية ودولية، يمكن من خلالها تطويع هذه التكنولوجيات للتحول من وسيلة للتهرب والتمويل غير الشرعي إلى أداة تكنولوجية جديدة تعزز من حركة التجارة وتحسن من أداء النظام المالي العالمي.



قائمة المراجع

(1) Digital Currency Types, Characteristics, Pros & Cons, and Future Uses, July 2024, at: https://www.investopedia.com/terms/d/digital-currency.asp

(٢) منى أسامة: نهج متباين.. تقييم تجربة تداول العملات الرقمية في مجموعة العشرين، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أغسطس ٢٠٢٣، في:

https://futureuae.com/ar-ae9070348/Mainpage/Item/8465/%D9%86%D9%87%D8%AC-%D9%85%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86

(3) Forbes: Cryptocurrency Prices Today by Market Cap and Charts, at: https://www.forbes.com/digital-assets/crypto-prices/

(٤) صندوق النقد الدولي: العملات الرقمية للبنوك المركزي يمكنها تعزيز الشمول المالي وكفاءة الدفع في الشرق الأوسط، يونيو ٢٠٢٤، في:

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024/06/18/central-bank-digital-currencies-can-boost-middle-easts-financial-inclusion-payment-efficiency#:~:text=%D9%83%D8%B0%D9%84%D9%83%D8%8C%20%D9%85%D9%86%20%D8%B4%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9,%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%AA%D8%B3%D9%87%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84%20%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%87%D8%A7.

(٥) صندوق النقد الدولي: عدوى العملات المشفرة تؤكد لماذا يجب على الأجهزة التنظيمية العالمية التحرك بسرعة لوقف مخاطرها، يناير ٢٠٢٣، في:

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2023/01/18/crypto-contagion-underscores-why-global-regulators-must-act-fast-to-stem-risk#:~:text=%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A8%20%D8%AD%D8%A7%D9%84%20%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%B4%D9%8E%D9%81%D9%8E%D9%91%D8%B1%D8%A9,%D8%AE%D8%B3%D8%B1%D8%AA%20%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A9.

(٦) إيهاب خليفة: حتمية التطور.. مستقبل النظام المالي العالمي في ظل العملات المشفرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، في:

https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/Attachmentt A/4696/%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%20%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B8%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9.pdf

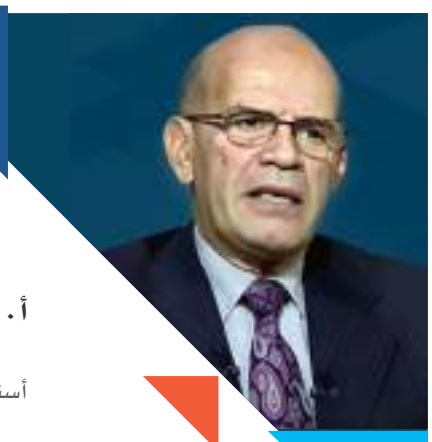




مستقبل الأمن الإقليمي ٢٠٢٥

- الأمن الإقليمي ومستقبل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة
- مستقبل الفاعلين المسلحين من غير الدول في ضوء تداعيات حربي غزة ولبنان وتحولات سوريا
- احتمالات عودة تنظيم داعش بعد سقوط النظام السوري
- مستقبل قطاع غزة وآفاق حل الدولتين
- هل تتغير نظرة «ترامب» للمشكلة الفلسطينية في ولايته الثانية
- المحكمة الجنائية الدولية وجرائم الحرب في غزة
- مستقبل الاستقرار الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر
- آفاق التقارب السعودي الإيراني في ضوء عودة ترامب عام ٢٠٢٥
- هل ينجح الرئيس بزشكيان في إحياء الاتفاق النووي الإيراني؟
- العراق ومستقبل الميليشيات المسلحة الموالية لإيران
- مستقبل اليمن على ضوء التحولات الإقليمية والدولية
- بين الانفراجة والجمود:
  الارتدادات الإقليمية وتأثيرها المُحتمل على الأزمة اليمنية في ٢٠٢٥
- مستقبل التنافس الدولي في مجال الفضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأمن الإقليمي ومستقبل التوازنات الجيوسياسية في المنطقة



أ. د. أحمد يوسف أحمد

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

المقصود بالمنطقة هنا هو إقليم الشرق الأوسط بطبيعة الحال، ولكي يتم تحليل الأمن في هذا الإقليم ومستقبل التوازنات الجيوسياسية فيه لا بد من بحث التهديدات النابعة من الأطراف الفاعلة فيه وتناقض مصالحها، والتفاعلات الناجمة عن هذه التناقضات، وما آلت إليه من نماذج للتوازن، وسوف تميز هذه الورقة بين الأوضاع التي سادت المنطقة حتى ٧ أكتوبر٢٠٢٣، وتلك التي انتهت إليها هذه الأوضاع بعد أكثر قليلًا من سنة على تفجر عملية «طوفان الأقصى»، ورغم قصر المدة الزمنية لهذه المرحلة الجديدة فإن التغيرات الواضحة التي حدثت فيها تبرر اعتبارها بداية مرحلة سوف تحاول الورقة بيان ملامحها، وما إذا كانت هذه الملامح مرشحة للاستمرار والتجذر أم أنها معرضة لتحديات يمكن أن تعصف بها أو ببعض ملامحها على الأقل.

أولًا: نماذج الخبرة الماضية

شهد الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تفاعلات اتسمت في جانب كبير منها بالعنف أو على الأقل بالاحتقان السياسي نتيجة التصادم بين مشاريع إقليمية وعالمية، ويُلاحظ في هذه المشاريع التداخل الواضح بين ما هو إقليمي وما هو عالمي على نحو ما سنرى، وإذا بدأنا بأهم مصدر للصراع في الشرق الأوسط، وهو المشروع الصهيوني في فلسطين نجد أنه منذ سنواته الأولى في مطلع القرن الماضي وحتى الآن كان محاطًا بدعم قوى ذات مكانة عالمية كبريطانيا والولايات المتحدة، كما أن الاتحاد السوفيتي لعب في مرحلة ما دورًا داعمًا للأطراف العربية في الصراع، وهكذا كان لهذه القوى العالمية أدوار مهمة في كل المواجهات المسلحة التي جرت في سياق الصدام بين المشروع الصهيوني في فلسطين والمواجهة العربية له، كما هو واضح من حرب النشأة ١٩٤٨، والعدوان الثلاثي على مصر١٩٥٦، والذي تواطأت فيه بريطانيا وفرنسا مع إسرائيل، وشاركت القوتان العظميان آنذاك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في إنهائه، وكذلك عدوان إسرائيل على ثلاث دول

عربية في ١٩٦٧ والرد العربي على هذه العدوان في ١٩٧٣، وكلاهما شهد دورًا أمريكيًّا واضحًا في دعم إسرائيل، غير أن أدوار القوى الغربية وبالذات الولايات المتحدة في المنطقة لم تكن كلها مكرسة لصالح إسرائيل، وإنما كانت لها أهدافها الخاصة المتعلقة بالصراع بين التحالف الغربي الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي الذي بزغ بعد الحرب بزعامة الاتحاد السوفيتي، ورغبة هذا التحالف في تطويقه بسلسلة من الأحلاف تعارضت مع النزوع التحرري آنذاك في الوطن العربي، مما أفضى إلى مواجهات سياسية حادة بين حركة التحرر في الوطن العربي ورعاة محاولات ربطه بهذه الأحلاف، كما في حالتي حلف بغداد ١٩٥٥ ومشروع أيزنهاور ١٩٥٧، كذلك دخلت هذه الحركة ذاتها في مواجهات تاريخية مع قوى غربية رئيسية كفرنسا في الجزائر في خمسينيات القرن الماضي ومطلع ستينياته، وبريطانيا في جنوب اليمن في ستينيات القرن الماضي أيضًا.

واعتبارًا من نهاية سبعينيات القرن الماضي بدأ الشرق الأوسط يشهد مرحلة جديدة تمثلت في تطورين رئيسيين أولهما بداية عملية السلام المصري الإسرائيلي بزيارة الرئيس «أنور السادات» للقدس في ١٩٧٧، والتي انتهت بالتوصل إلى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ١٩٧٩ كأول معاهدة سلام عربية إسرائيلية، وقد كانت هذه المعاهدة بداية لطريق طويل اعتُمدت فيه التسوية السياسية نهجًا لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي، كما بدا من اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ١٩٩٣، والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية ١٩٩٤، ومع ذلك فإن هذه العملية -التي بلغت ذروتها في ٢٠٢٠ بتوقيع ما سُمي بالاتفاقات الإبراهيمية بين إسرائيل وأربع دول عربيةلم تمنع استمرار المواجهات العسكرية العربية الإسرائيلية، بدليل الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٢، والعدوان عليه في ٢٠٠٦، والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة اعتبارًا من أواخر ٢٠٠٨ وحتى شهور قليلة قبل عملية «طوفان الأقصى».

أما التطور المهم الثاني الذي وقع في نهاية سبعينيات القرن الماضي فهو نجاح الثورة الإيرانية ذات المرجعية الإسلامية الشيعية في فبراير ١٩٧٩، والتي مثّلت بؤرة جديدة للصراعات في المنطقة بسبب المشروع الإيراني لتصدير الثورة تحت شعار «نصرة المستضعفين»، وقد أفرزت هذه البؤرة توترات وصدامات بلغت ذروتها بالحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، ناهيك عن أن الثورة الإيرانية بموقفها المعادي لإسرائيل أدخلت بعدًا جديدًا في الصراع مع إسرائيل من خلال الدور الذي لعبته الجماعات الموالية لإيران وبالذات حزب الله في لبنان، وهو بعد سيبلغ ذروته في عملية «طوفان الأقصى»، كما كان وصول حزب «العدالة والتنمية» للسلطة في تركيا ٢٠٠٢ تدشينًا لمشروع تركي للمنطقة ذي مرجعية إسلامية، ولاحقًا مثّل صعود الفصائل ذات المرجعية الإسلامية السنية في عدد من أقطار الوطن العربي بعد انتفاضات ما سُمي بالربيع العربي دعمًا لهذا المشروع.

كذلك شهد مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ونهايته أحداثًا كان لها تأثيرها الفادح على الأمن في الإقليم، وهي أولًا الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ وتداعياته، وثانيًا الانتفاضات الشعبية العربية التي شهدتها معظم الدول العربية -وإن كان بدرجات متفاوتةاعتبارًا من الأيام الأخيرة في ذلك العقد، وقد أدت هذه الأحداث إلى نشوب صراعات داخلية في عدد من البلدان العربية، كسوريا وليبيا واليمن ومؤخرًا السودان، فضلًا عن مظاهر لعدم استقرار في بلدان أخرى كالعراق وتونس ولبنان وغيرها، وكلها تطورات أفضت إلى بيئة مواتية لنقلة نوعية في الظاهرة الإرهابية، كما تمثلت بصفة خاصة في إعلان «دولة الخلافة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) في يونيو ٢٠١٤، ومحاولات محاكاتها في ليبيا ولبنان وغيرهما، ويلاحظ أن كل هذه الصراعات والتطورات قد استدعت من ناحية تدخلات خارجية إقليمية وعالمية، وأصبحت بؤرة لتهديد الأمن الوطني لعدد من الدول العربية، وسببًا لتعاظم الاختراق الخارجي

للنظام العربي، كما ظهر بصفة خاصة في الصراع في كل من سوريا وليبيا واليمن، والتحالف الدولي الذي أسقط «داعش» في ٢٠١٧، وإن لم يجتث جذور الإرهاب، ومع ذلك يُلاحظ أن العجز عن حسم الصراعات التي تواجهت فيها دول عربية مع تركيا وإيران، كما في حالتي الصراع في ليبيا واليمن، قد لعب دورًا في تحقيق انفراجة في علاقة هذه الدول بكل من الدولتين.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الشرق الأوسط عشية السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ كان قد شهد مصادر عديدة لتهديد الأمن، منها ما هو مرتبط بالمشروع الصهيوني الإحلالي في فلسطين، أو مشروعي الثورة الإيرانية، وحزب «العدالة والتنمية» التركي، أو التنظيمات الإرهابية، أو مشاريع الهيمنة الخارجية، كما أن حالة من التوازن النسبي كانت تميز ميزان القوى في المنطقة بين التحالف الإسرائيلي الأمريكي وخصومه، وبالذات إيران وأصدقائها في المنطقة، وهو توازن لأن أيًّا من الطرفين لم يتمكن من القضاء على الطرف الآخر، ونسبي لأنه ينطوي على احتفاظ إسرائيل بمعظم مكاسبها في عدوان ١٩٦٧، ونفس الأمر ينسحب على مستوى تنافس القوى الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على النفوذ في الإقليم، وكذلك تنافس القوى الإقليمية كما في حالة التنافس الإيراني التركي في سوريا.

ثانيًا: «طوفان الأقصى» وتداعياته على موازين القوى في المنطقة

في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بدأت العملية التي أطلقت عليها الفصائل الفلسطينية المشارِكة فيها اسم «طوفان الأقصى»، ورغم التفسيرات الكثيرة لدوافع هذه العملية وتوقيتها فإنه من الضروري أن نتذكر أنها تمت في سياق مقاومة وطنية مشروعة لحالة احتلال جائر، ومن المرجح أن اختيار التوقيت يرجع إلى أن القضية الفلسطينية في المرحلة السابقة على عملية «طوفان الأقصى» كانت تمر بحالة تراجع ليس أدل عليه مما بدا وكأن القضية الأولى في المنطقة تتمثل في استكمال التطبيع مع إسرائيل، وهو ما كان يعني أن الحكومة الإسرائيلية تعتقد أن أولوياتها ليس فيها مكان للبحث عن حلول للقضية الفلسطينية، وإنما سيتكفل التطبيع بحل كل المشكلات مع الدول العربية دون الحاجة لإيجاد حلول للقضية الفلسطينية ذاتها، ولا أحد يستطيع أن يجزم بتصور قيادة المقاومة للأهداف التي يمكن أن تحققها عمليتها، لكن المؤكد أن المقاومة صمدت على نحو لم يتوقعه الكثيرون في مواجهة الانتقام الإسرائيلي المروع من العملية التي أفقدت العديد من القيادات الإسرائيلية السياسية والعسكرية صوابها، وكان لسان حال هؤلاء أن ضربة أكتوبر ١٩٧٣ يمكن أن تكون مفهومة لأن أقوى دولتين عربيتين كانتا رأس الحربة فيها، أما أن تُوجه الضربة من فاعلين من غير الدول فهذا ما لا يمكن قبوله.

ونتيجة لهذا الصمود من جانب المقاومة باتت هذه الجولة من جولات الصراع هي الأطول منذ بدأت المواجهات العسكرية بين العرب وإسرائيل، وألحقت بها خسائر موجعة في الأفراد والمعدات بالغت إسرائيل في التقليل منها، لكن مؤشرات فداحة هذه الخسائر ولو نسبيًّا لم تكن خافية، كذلك خرجت شواهد الخلاف بين المؤسستين العسكرية والأمنية من جانب، والمؤسسة السياسية من جانب آخر إلى العلن، ولم يكن أقلها إقالة وزير الدفاع الإسرائيلي، كذلك حدثت تحولات ملحوظة في اتجاهات الرأي العام العالمي، بما في ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مواقف عدد من حكومات، والأهم من ذلك كله العجز التام للحكومة الإسرائيلية طيلة ١٥ شهرا عن تحقيق هدفيها الرئيسيين المتمثلين في الإفراج عن الأسرى والرهائن واجتثاث حركة حماس من غزة.

ومن ناحية أخرى، قامت الفصائل الموالية لإيران في لبنان والعراق واليمن بإسناد المقاومة، وبدا مع هذا المشهد أن موازين القوى قد تغيرت لصالح إيران، ليس

بمعنى أنها أصبحت القوة الأولى في المنطقة، ولكن من منظور قيادتها لعملية ضد إسرائيل حققت نتائج غير مسبوقة، فضلًا عن تأييد الرأي العام العربي لها بصفة عامة، وهكذا بدا أن ميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة قد مال لصالح إيران بسبب عجز إسرائيل عن إلحاق هزيمة كاملة بالتحالف المضاد لها، وبالتالي يمكن القول بأن السنة الأولى من القتال قد انتهت بمشهد بدت فيه إيران دولة قوية قادرة على وضع جدول أعمال خاص بها في مواجهة ألد أعدائها، والصمود في تنفيذه، وتحقيق نتائج مواتية لأهدافها من خلال هذا الصمود.

غير أن شيئًا لا يبقى على حاله، ففي تطورات متسارعة بدأت في ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤ أُعلن عن مقتل عشرات من المنتمين لحزب الله وإصابة الآلاف منهم نتيجة تفجير أجهزة اتصالات خاصة بهم تأكد لاحقًا أنها كانت ملغومة، ونُسِب هذا العمل لإسرائيل على أساس أن مخابراتها قد لغّمت هذه الأجهزة قبل شرائها، وكانت هذه بداية لضربات متلاحقة وجّهتها إسرائيل لحزب الله بلغت ذروتها بعمليات اغتيال لقادته وصلت لأمينه العام، وكانت هذه الضربات مقدمة لهجمات ضارية على حزب الله وجنوب لبنان، ورغم أن الكثيرين كانوا يتوقعون أن يفقد الحزب تماسكه نتيجة هذه الضربات الموجعة إلا أنه صمد، واستطاع أن يكبد إسرائيل خسائر مؤلمة عجّلت بمفاوضات لوقف إطلاق النار أمكن من خلالها التوصل لاتفاق في ٢٧ نوفمبر٢٠٢٤، ورغم أن الاتفاق بدا متوازنًا على الأقل، مع كونه قد استند إلى قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي وضع نهاية للعدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦ إلا أن الإنجاز الأهم الذي حققته إسرائيل بهذا الاتفاق تمثل في إنهاء مساندة حزب الله للمقاومة الفلسطينية في غزة، وهي المساندة التي بدأت منذ اليوم التالي لعملية المقاومة في ٧ أكتوبر٢٠٢٣.

وبعد أيام قليلة وقع التطور الأبرز الذي قلب الموازين في الشرق الأوسط، وهو إسقاط نظام «الأسد» في سوريا في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، بعد أن تمكنت «هيئة تحرير الشام» على رأس فصائل مسلحة معارضة من السيطرة على السلطة ودخول دمشق بدون قتال تقريبًا، وفر الرئيس السوري إلى موسكو تأكيدًا لانتهاء نظام حكَم سوريا لأكثر من نصف قرن، ويُظهر إمعان النظر في هذا التطور ودلالاته أنه يُعَد التطور الأهم في المنطقة في العقدين الأخيرين، وتحديدًا منذ الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، إذ أفضى سقوط نظام «الأسد» إلى تغييرات فورية في موازين القوى الإقليمية والعالمية في المنطقة.

فعلى الصعيد الإقليمي، وبعد أن بدت إيران طيلة عام كامل ممسكة بعصا المايسترو في المواجهة بين المقاومة الفلسطينية وحلفائها وإسرائيل إذا بها تتلقى عددًا من الضربات المؤثرة بعد أن خرج حزب الله من المواجهة أولًا بموجب اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان وإسرائيل، ومثّل سقوط نظام «الأسد» ضربة ثانية مزدوجة لإيران، شقها الأول فقدان نظام حليف منذ نجاح الثورة الإيرانية ١٩٧٩، والثاني توقف قناة الدعم الإيراني لحزب الله عبر سوريا، وبالمقابل كانت إسرائيل هي الرابحة بامتياز من هذه التطورات لأسباب بديهية، غير أنه يُضاف لذلك أنها استغلت واقعة السقوط لتتحلل من التزامها باتفاقية فض الاشتباك مع سوريا ١٩٧٤، وتحتل المنطقة العازلة التي نصّت عليها هذه الاتفاقية، وكذلك الموقع العسكري السوري الاستراتيجي في جبل الشيخ، ناهيك عن التدمير التام للجيش السوري في واقعة غير مسبوقة منذ نشأة إسرائيل، ويُلاحظ أن وزير الدفاع الإسرائيلي اعترف صراحة بمسؤولية إسرائيل عن إسقاط نظام «الأسد»، وسوف تكشف الأيام بالتأكيد عن وقائع التواطؤ في هذا الصدد.

ومن ناحية أخرى، فقد صعد نجم تركيا التي بدا أداؤها باهتًا طيلة السنة الأولى من المواجهة بعد أن اكتفت بالشعارات في مجال تأييد المقاومة، واتُهمت من المعارضة باستمرار التعاون التجاري مع

إسرائيل أثناء القتال، الأمر الذي عوّضها عن انسداد بعض شرايينها التجارية بسبب أعمال الحوثيين، أما بعد أحداث سوريا التي لعبت فيها تركيا الدور الخارجي الأكبر، إن لم يكن الوحيد، فقد حققت تركيا حلمها بالسيطرة على سوريا للمرة الأولى منذ تفكك الدولة العثمانية، وسوف يفتح هذا الشهية التركية لمحاكاة التجربة السورية في ليبيا، على سبيل المثال، وغيرها من أماكن الاضطراب التي تطمح تركيا لملء فراغات القوة فيها.

وعلى الصعيد العالمي، حدثت تحولات مهمة في موازين القوى العالمية في المنطقة، إذ إن الانعطافة التي حدثت في مسار الحرب في لبنان بالإضافة إلى التطورات السورية لا شك أنها صبّت باتجاه تقوية الموقف الأمريكي في المنطقة أولًا بتحجيم دور إيران في لبنان وإنهائه في سوريا، كما أن التطورات المواتية لإسرائيل في الجبهتين اللبنانية والسورية صبّت كذلك باتجاه تقوية الموقف الأمريكي، ومع ذلك فلا شك في وجود مربكات للدور الأمريكي في سياق هذا الصعود لعل أهمها هو طبيعة القوى التي أطاحت بنظام «الأسد»، وتصنيفها السابق على لوائح الإرهاب، وهو ما يربك الغرب والولايات المتحدة بصفة خاصة حتى الآن، باعتبار أن كثيرًا من التدخل الغربي في شؤون المنطقة يتم حتى الآن بدعوى محاربة الإرهاب الذي استولت فصائل تنتمي إليه على السلطة في دمشق، كذلك فإن صعود نجم تركيا إقليميًّا لا شك أنه يسبب للولايات المتحدة إرباكًا في تعاملها مع القضية الكردية المشتعلة حاليًّا في سوريا، وذلك بالنظر إلى الموقف بالغ التشدد الذي تتخذه تركيا ضد الأكراد إلى حد تهديدهم علنًا بدفنهم مع أسلحتهم إن لم يسلموها طواعية، أما روسيا فقد انتهى بها المآل إلى فقدان الحليف الأهم لها في المنطقة، ويصعب تصور استمرار الدور الذي كانت تلعبه القاعدتان الروسيتان في سوريا بعد الأوضاع الجديدة، وأخيرًا فإن الموقف الصيني الرسمي من قضايا المنطقة بقي على حاله: تأييد مبدئي لفظي للقضية الفلسطينية، مع احتفاظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، ودون تأثير متميز بالضرورة.

> **حققت تركيا حلمها بالسيطرة على سوريا للمرة الأولى منذ تفكك الدولة العثمانية، وسوف يفتح هذا الشهية التركية لمحاكاة التجربة السورية في ليبيا، على سبيل المثال، وغيرها من أماكن الاضطراب التي تطمح تركيا لملء فراغات القوة فيها.**

وختامًا، أظهر التحليل السابق أنه اعتبارًا من النصف الثاني من شهر سبتمبر الماضي (٢٠٢٤) حدثت تحولات جذرية في المشهد الإقليمي بالإضافة إلى تداعيات هذه التحولات على خريطة نفوذ القوى العالمية في إقليم الشرق الأوسط، وتبدو هذه التحولات شديدة الوضوح بحيث لا تحتاج إثباتًا، وإنما ينبغي أن تتركز الجهود على استشراف مستقبل التوازنات في المنطقة على الأقل في المدى القصير والمتوسط، وبالذات من منظور احتمالات استمرار هذه التحولات وثباتها، وبصفة خاصة في المديين القصير والمتوسط، وهي حسابات مهمة لصانعي القرارات في بلدان المنطقة.

وعلى الرغم مما قد يبدو من أن هذه التحولات قد وُجِدت لتبقى فإن العودة لخبرة التاريخ القريبة قد تساعد على ترشيد التفكير في هذا الصدد، فقد

شهدت هذه الخبرة انكسارات لفاعلين مهمين لم يُكتب لها الاستمرار، إذ هُزمت الدول العربية في حرب ١٩٤٨ مع إسرائيل، لكن العقد التالي شهد أقوى صحوة عربية في معارك التحرر الوطني، وتكررت الهزيمة العربية أمام العدوان الإسرائيلي ١٩٦٧ لتكون هذه الهزيمة دافعًا لأفضل أداء عربي جماعي بعدها، وصولًا إلى حرب أكتوبر١٩٧٣، وهُزمت إيران عسكريًا في حربها مع العراق ١٩٨٨ لتنجح لاحقًا في قيادة محور مؤثر داخل النظام العربي، وها هي إيران تتلقى ضربة جديدة في المواجهة الحالية من الخطأ أن نتصور أن تداعياتها مستمرة دون انقطاع.

صحيح أن عوامل الاستمرارية موجودة، لكن ثمة متغيرات غير أكيدة بالنسبة للباحث سوف تؤثر على المستقبل، فنحن لا نعلم على سبيل المثال مدى صلابة النظام الإيراني في مواجهة الضغوط الأمريكية، وبالتالي لا نستطيع الجزم بأن منحنى القوة الإيرانية سيستمر في الهبوط أم أنه في طريقه لصعود جديد، كما حدث من قبل. وعمومًا فإن المهم أولًا هو الوعي بحقيقة التغيرات التي وقعت ودلالاتها وتداعياتها، ولا يقل أهمية عن ذلك الإجابة على سؤال عن مدى استمرارية ما وقع من تحولات؛ لأهميته الفائقة بالنسبة للمستقبل.



أبرز التقنيات العسكرية المستقبلية في عام ٢٠٢٥



الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence):

يعزز تطوير أنظمة الأسلحة، وسلامة المعدات، مما يساعد على تقليل الخسائر بين الجنود.



المعدات الدفاعية المتقدمة (Advanced Defense Equipment):

تطوير المعدات الدفاعية، بما يشمل ابتكارات في الأسلحة الموجهة بالطاقة، وعسكرة الفضاء.



الروبوتات العسكرية والأنظمة المستقلة (RAS):

لحماية القوات، وتسهيل الحركة داخل التضاريس الصعبة، وضمان حرية المناورة، وإنجاز المهام بأقل قدر من الخسائر في الجنود.



إنترنت الأشياء العسكرية (Internet of Military Things):

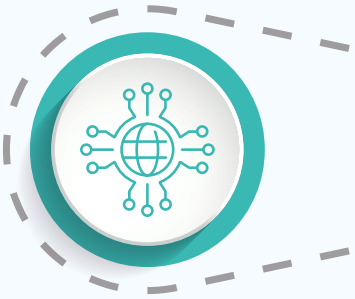
ربط الأسلحة والمعدات العسكرية بشبكة متماسكة، فضلاً عن تعزيز شبكات الجيل الخامس لبنية القيادة والتحكم من خلال دعم تدفق البيانات عبر جميع الفروع العسكرية.

التكنولوجيا الغامرة (Immersive Technologies):



التوسع في التكنولوجيات التي تدمج الواقع الحقيقي بالواقع الافتراضي عن طريق التفاعلات الناشئة بين الإنسان وتكنولوجيا الحاسب الآلي، وتشمل الواقع الافتراضي (VR)، والواقع المعزّز (AR)، والواقع المدمج أو المختلط (MR)، والواقع الممتد (XR).

البيانات الضخمة والتحليلات (Big Data & Analytics):



تلعب المعلومات وتحليلها دورًا حاسمًا في تمكين الجيوش من الحصول على رؤى متنوعة، بما يمنحها ميزة استراتيجية.

شبكات الجيل الخامس (5G Connectivity):



تتيح نقل كميات هائلة من البيانات إلى أجهزة الاستشعار عن بعد والأسلحة، كما توفر إمكانية التحكم عن بعد في الطائرات بدون طيار والمركبات ذاتية القيادة.

تقنية سلسلة الكتل (Blockchain):



تلعب دورًا واضحًا في حماية البيانات العسكرية السرية ومكافحة التهديدات السيبرانية.

Source:Top 10 Military Technology Trends & Innovations for 2025,
https://www.startus-insights.com/innovators-guide/top-10-military-technology-trends-2022/#Additive-Manufacturing

مستقبل الفاعلين المسلحين من غير الدول في ضوء تداعيات حربي غزة ولبنان وتحولات سوريا



أ. د. حسنين توفيق إبراهيم

أستاذ العلوم السياسية بجامعة زايد - دولة الإمارات العربية المتحدة

على الرغم من أن ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول هي ظاهرة عالمية، فإن العالم العربي يبقى من أكثر المناطق التي تشهد حضورا وتأثيرا لهؤلاء الفاعلين، سواء من حيث القدرات والإمكانيات العسكرية، أو السيطرة على مناطق جغرافية داخل دول متصدعة، أو تنفيذ عمليات مسلحة وأنشطة إرهابية. وتضم قائمة الفاعلين المسلحين من غير الدول في العالم العربي تنظيمات هجينة لديها أجنحة سياسية وعسكرية، وميليشيات مسلحة، وقوات شبه عسكرية، وتنظيمات جهادية، وعصابات إجرامية منظمة.. إلخ.

ولقد كشفت الأحداث والتفاعلات التي شهدها -ويشهدها- العالم العربي منذ تنفيذ عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، وما تلاها من تداعيات تمثلت في حربي غزة ولبنان، وكذلك التحولات الدراماتيكية التي حدثت في سوريا خلال الفترة من ٢٧ نوفمبر حتى ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، والتي انتهت بالإطاحة بحكم «بشار الأسد» بعد نحو ٢٤ عاما قضاها في السلطة، كشفت عن حجم وطبيعة الأدوار التي يمكن أن يقوم به فاعلون مسلحون من غير الدول في المنطقة. كما أن تداعيات حربي غزة ولبنان والتحولات في سوريا لها تأثيراتها، القائمة والمحتملة، على مستقبل هؤلاء الفاعلين، وبخاصة أولئك الذين انخرطوا بشكل أو بآخر في الحرب ضد إسرائيل ضمن ما يُسمى بـ «محور المقاومة» الذي تقوده طهران منذ سنوات، وكذلك الفصائل المسلحة التي تمكنت من الإطاحة بنظام الأسد. ومن هنا تأتي أهمية قراءة مستقبل هؤلاء الفاعلين خلال المستقبل المنظور.

أولًا: سياقات ومحددات قراءة مستقبل الفاعلين المسلحين من غير الدول

ارتبطت المواجهات والحروب التي تشهدها المنطقة العربية منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ بقرارات وأجندات فاعلين مسلحين من غير الدول. ففي السابع من أكتوبر، نفذت «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) من خلال

جناحها العسكري المتمثل في «كتائب القسام»، ومعها «حركة الجهاد الإسلامي»، عملية «طوفان الأقصى». وهي عملية غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، سواء من جهة طريقة تنفيذها، أو النتائج التي ترتبت عليها من حيث أعداد القتلى والمصابين في صفوف المدنيين والعسكريين الإسرائيليين، وأعداد الأسرى الذين احتجزتهم حركة حماس. وبذلك قوّضت هذه العملية أركان نظرية الأمن الإسرائيلي التي تقوم على التفوق العسكري والاستخباراتي، والردع الفعال، وخوض المعارك على أرض الخصوم وليس داخل إسرائيل. وكرد فعل على هذه العملية شنت إسرائيل حرب إبادة جماعية على قطاع غزة لا تزال حلقاتها تتواصل حتى الآن (ديسمبر ٢٠٢٤).

ومع إطلاق آلة الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة، تم إحياء «محور المقاومة» المرتبط بإيران، وذلك في إطار ما عُرف بـ «وحدة الساحات». فـ «حزب الله» أطلق منذ الثامن من أكتوبر ٢٠٢٣ ما أسماه بجبهة «إسناد غزة»، واستمر على مدار عام كامل في تبادل شبه يومي للضربات العسكرية مع الجيش الإسرائيلي. ولكن هذه المعادلة تغيرت منذ منتصف سبتمبر ٢٠٢٤، عندما بدأت إسرائيل تصعيد عملياتها بشن حرب أوسع على «حزب الله» ولبنان عموما، اشتملت على تدخل بري للجيش الإسرائيلي في بعض مناطق جنوب لبنان، وقد توقفت هذه الحرب بمقتضى اتفاق هش لوقف إطلاق النار دخل حيز التنفيذ في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤.

واعتبارا من النصف الثاني من نوفمبر ٢٠٢٣، دخلت جماعة أنصار الله (الحوثيون) على خط دعم غزة، وذلك من خلال استهداف السفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب. كما دأبت من آن لآخر على استهداف مواقع داخل إسرائيل، سواء بصواريخ باليستية أو طائرات بدون طيار. ولا تزال الجماعة مستمرة في هذا المسلك حتى الآن (ديسمبر ٢٠٢٤)، وإن كان بوتيرة أقل عما كان عليه الحال في فترات سابقة. وفي سياق وحدة الساحات أيضا، استهدفت «المقاومة الإسلامية في العراق»، وهي عبارة عن كيان وهمي يمثل واجهة لعدد من الفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران، قواعد تستضيف قوات أمريكية في كل من سوريا والعراق بمئات الهجمات التي تم تنفيذها بواسطة صواريخ وطائرات بدون طيار، وذلك بحكم أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الرئيس لإسرائيل في حربها ضد غزة. كما استهدفت مواقع داخل إسرائيل بطائرات مسيرة. وباستثناء التأثيرات الكبيرة التي لحقت بحركة التجارة العالمية من جراء العمليات الحوثية بسبب تفضيل طريق رأس الرجاء الصالح، وتحمُّل المزيد من تكاليف الشحن والتأمين، فإن تأثيرات عمليات الحوثيين، وكذلك عمليات «المقاومة الإسلامية في العراق» ضد إسرائيل، ظلّت في المجمل محدودة.

وإذا كانت كافة فصائل وتنظيمات «محور المقاومة» مرتبطة بإيران، فقد جاءت التحولات المتسارعة في سوريا منذ أواخر نوفمبر ٢٠٢٤ لتكشف عن أدوار متصاعدة لفاعلين مسلحين من غير الدول غير مرتبطين بإيران. فخلال ١٢ يوما تمكنت فصائل مسلحة معارضة للنظام السوري، في مقدمتها «هيئة تحرير الشام» وفصائل «الجيش الوطني السوري» المدعوم من جانب تركيا، من إسقاط النظام السوري. وقد شكل الانهيار السريع للجيش السوري أمام فصائل المعارضة مفاجأة من العيار الثقيل، حيث انسحبت وحدات عديدة من مواقعها تاركة خلفها كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية، واستسلمت وحدات أخرى دون قتال.

ثانيًا: «حماس».. تدمير معظم القدرات العسكرية للحركة لا يعني نهايتها

في أعقاب عملية «طوفان الأقصى»، أطلقت إسرائيل حرب إبادة جماعية ضد قطاع غزة، لا تزال حلقاتها تتواصل حتى الآن (ديسمبر ٢٠٢٤). وقد ترتب على هذه الحرب سقوط عشرات الآلاف من الضحايا بين قتيل وجريح، معظمهم من النساء والأطفال، وتفاقم

الأزمة الإنسانية في ظل عدم توفر الحد الأدنى من مقومات الحياة لسكان القطاع الذين أُجبروا على النزوح عدة مرات. كما أدت هذه الحرب إلى تدمير معظم القدرات العسكرية لحركة «حماس» وشبكة أنفاقها، وتصفية العديد من قياداتها وكوادرها، ناهيك عن حجم الدمار الهائل الذي لحق بالبنية التحتية للقطاع، حيث إن هناك أحياء كثيرة تمت تسويتها بالأرض، ولم تعد صالحة للسكن. ورغم مضي أكثر من عام على حرب غزة، فإن حركة حماس لا تزال قادرة على تنفيذ بعض العمليات ضد قوات الجيش الإسرائيلي. وفي هذا الإطار، فإن مستقبل الحركة تحكمه عدة محددات، منها: الطريقة التي سوف تنتهي بها حرب غزة، وترتيبات إدارة قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، فضلا عن نمط العلاقة المستقبلية بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة حماس.

وبخصوص نهاية الحرب، يصر «نتنياهو» على تحقيق ما يسميه نصرا كاملا وحاسما. ويقصد به القضاء على حركة «حماس» عسكريا وسياسيا، واتخاذ إجراءات قاسية تحول دون جعل غزة مصدرا لتهديد إسرائيل مرة أخرى. وبخصوص إدارة غزة بعد الحرب، تم طرح الكثير من الرؤى والمقترحات من قِبل أطراف مختلفة، لكن المهم هنا هو أن إسرائيل ومعها الولايات المتحدة الأمريكية ترفضان أي دور لحركة حماس في إدارة القطاع بعد الحرب. وفي محاولة من جانب حركتي «فتح» و«حماس» لتأكيد الحضور الفلسطيني في إدارة غزة بعد الحرب اتفقتا على تشكيل لجنة باسم «لجنة الإسناد المجتمعي» بحيث تتولى إدارة القطاع تحت سلطة الحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية. وتتكون اللجنة من تكنوقراط مستقلين، لا ينتسبون إلى «فتح» أو «حماس». ولكن تنفيذ هذا الاقتراح يتوقف على موافقة إسرائيل.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن حركة «حماس» لن تعود كما كانت قبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، حيث تم تدمير الجانب الأكبر من قدراتها العسكرية وشبكة أنفاقها، وتصفية العديد من قياداتها وعناصرها. كما لن يكون بمقدورها إعادة بناء ترسانتها العسكرية من جديد في ظل حالة الدمار التي لحقت بقطاع غزة، واستمرار القيود والضغوط الإسرائيلية، وأفول محور المقاومة بعد إجبار «حزب الله» على قبول شروط وقف إطلاق النار، وسقوط نظام «الأسد» في سوريا، وتراجع الدور الإيراني. ولكن كل هذا لا يعني نهاية حركة «حماس» على الأقل خلال المستقبل المنظور، لا سيما أن بناءها العقيدي والأيديولوجي يستند إلى مبدأ المقاومة. وفي هذا الإطار، فإنه إذا طال أمد الحرب، أو أسّست إسرائيل لوجود دائم في بعض مناطق قطاع غزة، فالمرجح أن الحركة ستواصل تنفيذ بعض العمليات العسكرية ضد قوات الجيش الإسرائيلي من خلال أساليب حرب العصابات. وإذا ما توقفت الحرب، وانسحبت إسرائيل من القطاع في ظل إقرار صيغة ما لإدارة غزة، فإن الحركة قد تدخل مرحلة كمون لإفساح المجال أمام عملية إعادة إعمار القطاع، لا سيما أن ذلك لا يمكن أن يتم دون دعم كبير من جانب المانحين الإقليميين والدوليين. وفي جميع الأحوال لا يمكن تجاهل حقيقة أن استمرار الاحتلال يولد المقاومة. فالمقاومة قد تضعف أو تختفي لفترة من الزمن، إلا أنها تعود ولو بأشكال مختلفة. ومن هنا، فإنه حتى لو اندثرت حركة حماس، فسوف تظهر على الأرجح حركة أو حركات أخرى تسير في نفس الاتجاه طالما استمر واقع الاحتلال قائما.

ثالثًا: «حزب الله».. معضلة نزع ما تبقى من سلاح الحزب

على الرغم من عدم وجود تقديرات موثقة لحجم الخسائر التي لحقت بـ «حزب الله» من جراء الحرب التي شنتها إسرائيل عليه، فإن الشواهد تؤكد على تدمير الكثير من قدراته العسكرية وشبكة أنفاقه، وتصفية العديد من كوادره وقياداته السياسية والميدانية، بما في ذلك أمينه العام «حسن نصر الله»، فضلا عن تدمير مناطق سكنية واسعة تمثل حاضنة اجتماعية له. ونتيجة لذلك اضطر الحزب للقبول بقرار وقف إطلاق النار، والذي فرض عليه التزامات وتنازلات كبيرة كانت موضع رفض من

جانبه، حيث تم بموجب القرار فصل ساحة لبنان عن ساحة غزة، وانسحاب الحزب إلى شمال نهر الليطاني، وحصر حمل السلاح في جنوب لبنان على القوات الأمنية والعسكرية اللبنانية، وتفكيك جميع المنشآت والبنى التحتية غير القانونية المعنية بإنتاج الأسلحة، والسماح للجيش الإسرائيلي بالبقاء في جنوب لبنان لمدة تصل إلى ٦٠ يوما. كما جاء سقوط نظام «بشار الأسد» ليمثل ضربة قوية لـ «حزب الله»، حيث ظلت سوريا لعقود تمثل الممر الاستراتيجي لتوصيل الدعم الإيراني العسكري إلى الحزب. لكن إضعاف الحزب لا يعني نهايته، لا سيما أنه لا يزال يمتلك بعض القدرات العسكرية.

وتأسيسا على ما سبق، فإن هناك عدة عوامل تؤثر في رسم ملامح مستقبل «حزب الله»، منها: مدى صمود قرار وقف إطلاق النار، وحدود قدرة الجيش اللبناني على الاستمرار في فرض سيطرته على مناطق جنوب لبنان، ومدى قدرة المؤسسات السياسية اللبنانية على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تجاوز حالة الانسداد السياسي بانتخاب رئيس، وتشكيل حكومة، وتمكين أجهزة الدولة ومؤسساتها من احتكار قرار الحرب والسلم بعد أن هيمن عليه «حزب الله» لعقود. وفي هذا السياق، تُطرح القضية المفصلية المرتبطة بمستقبل ما تبقى من سلاح الحزب، حيث تصر عديد من القوى السياسية اللبنانية على ضرورة تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بنزع سلاح الحزب، بحيث يبقى استخدام السلاح حصرا بيد الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية. ولكن تحقيق هذا الهدف يتطلب توافق الفرقاء اللبنانيين على مراجعة اتفاق الطائف الذي أقر نزع سلاح جميع الميليشيات مع استثناء «حزب الله»، حيث تم النظر إليه كحركة مقاومة وليس ميليشيا، وذلك باعتبارات أن المستجدات أجبرت الحزب على الانتقال إلى شمال نهر الليطاني.

وفي ظل هذه التعقيدات، ومع استمرار هشاشة الدولة اللبنانية، فإنه من غير المرجح أن يوافق «حزب الله» طواعية على نزع ما تبقى من سلاحه أو تسليمه للجيش اللبناني، بحيث يستمر كحزب سياسي يشارك في الحياة السياسية اللبنانية أسوة بغيره من الأحزاب. وفي هذا السياق، سوف تظل مسألة سلاح الحزب تمثل مصدرا للتوترات وربما النزاعات في الداخل اللبناني. ولكن في الوقت نفسه، فإنه من غير المرجح أن يتمكن الحزب من إعادة بناء ترسانته العسكرية، وبخاصة في ظل القيود والترتيبات المرتبطة بقرار وقف إطلاق النار والقرارات الدولية ذات الصلة من ناحية، والإطاحة بنظام الأسد في سوريا من ناحية ثانية، ومحاصرة الدور الإيراني في المنطقة من ناحية ثالثة.

كما أنه من غير المستبعد أن ينهار وقف إطلاق النار، مما سيترتب عليه قيام إسرائيل بتوجيه ضربات أشد وأقسى لـ «حزب الله» ولبنان عموما، لا سيما أن أحد المبررات التي طرحها «نتنياهو» للقبول بقرار وقف إطلاق النار هو حاجة الجيش إلى تعويض مخزوناته من الأسلحة والذخائر. وبصفة عامة، فإن أي تصعيد إسرائيلي مجددا ضد «حزب الله» يمكن فهمه في ضوء احتمال قيام إسرائيل باستهداف المنشآت النووية الإيرانية في مرحلة تالية، وبخاصة بعد فوز «ترامب» في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ومن هنا، فهي حريصة على إنهاء أو تحجيم دور التنظيمات الموالية لإيران، بحيث تحرمها من استخدام هذه الورقة في أية مواجهة قادمة.

رابعًا: الفصائل العراقية الموالية لإيران.. تحدي سلطة الدولة

إن «المقاومة الإسلامية في العراق» التي ارتبط ظهورها بالحرب على غزة هي مجرد واجهة يعمل خلفها عدد من الفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران، والتي تنتسب إلى «الحشد الشعبي»، وفي مقدمتها: «كتائب حزب الله»، و«حركة النجباء»، و«عصائب أهل الحق»، و«كتائب سيد الشهداء»، وذلك حتى تتمكن هذه الفصائل من إنكار مسؤوليتها عن الهجمات على قواعد تضم قوات أمريكية في سوريا والعراق، ومواقع داخل إسرائيل، وبالتالي ترفع المسؤولية والحرج عن الحكومة العراقية و«الحشد الشعبي»، الذي هو جزء

من القوات المسلحة العراقية. وكرد فعل على هذه الهجمات قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستهداف مقار لـ «الحشد الشعبي» أكثر من مرة، كما حمّلت إسرائيل الحكومة العراقية المسؤولية عن هذه الهجمات، وهددت بقصف أهداف داخل العراق.

وعلى الرغم من أن انتساب بعض الفصائل العراقية المسلحة الموالية لإيران إلى «الحشد الشعبي»، فإنها تتصرف بمنطق الفاعلين المسلحين من غير الدول، حيث إنها ترتبط بالولاء لإيران. ولذلك يُطلق عليها اسم «الحشد الولائي» في إشارة إلى الولاء للمرشد الأعلى ونظام ولاية الفقيه. كما أنها تتحرك في مساحة رمادية واسعة بين الدولة واللادولة، لا سيما أنها عززت من أدوارها على الصعيدين السياسي والاقتصادي من خلال أجنحة سياسية وكيانات اقتصادية. وكثيرا ما اتخذت هذه الفصائل مواقف مناقضة لتوجهات الحكومات العراقية المتعاقبة وسياساتها، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهو الأمر الذي وضع هذه الحكومات في حرج شديد، حيث بدت غير قادرة على ضبط هذه الفصائل. ومما يؤكد ذلك أن الأهداف التي رفعتها هذه الحكومات بخصوص ضبط السلاح المنفلت، وحصره بيد الدولة، وانضباط قوات الحشد الشعبي، ونقل مقار الفصائل المسلحة إلى خارج المدن والأحياء السكنية لم يتم تنفيذها.

ويتوقف مستقبل هذه الفصائل على عوامل عديدة، منها: مستقبل علاقة الدولة العراقية بكل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يرتبط في جانب هام منه بمدى قدرة النخبة السياسية العراقية على بلورة حالة من التوافق السياسي يتم في إطارها إعادة بناء أجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها، وبخاصة الجيش والأجهزة الأمنية، على أسس وطنية واحترافية تمكنها من حصر السلاح بيد الدولة، واحتكار حق الاستخدام المشروع للقوة، والتصدي بحسم للخطر الذي لا تزال تشكله خلايا تنظيم «داعش». وفي هذا الإطار، تُطرح مسألة حدود قدرة الدولة العراقية على إعادة دمج فصائل «الحشد الشعبي» في القوات المسلحة العراقية وفق قواعد وآليات جديدة، تضع نهاية للازدواجية داخل هذه القوات، والتي تمثل حالة مشوهة من تهجين الأمن، إذ يتمتع «الحشد الشعبي» باستقلالية داخل بنية القوات المسلحة العراقية، حيث لا يخضع لوزارة الدفاع ورئاسة الأركان أسوة ببقية تشكيلات القوات المسلحة. ومن خلال إعادة دمج فصائل الحشد في القوات المسلحة على أسس جديدة فإنه سوف يتم إنهاء الكثير من أوجه الخلل التي ارتبطت بتغلغل هذه الفصائل في الحياة السياسية والاقتصادية، وتحدي بعض السياسات والقرارات الحكومية، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

لكن يبدو من الصعوبة بمكان تحقيق الأهداف سالفة الذكر دون معالجة الاختلالات البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي العراقي، وفي مقدمتها المحاصصة الطائفية، والتي كثيرا ما أوجدت حالة من الانسداد السياسي في البلاد. كما أن القدرة على إعادة صياغة العلاقات العراقية الإيرانية على النحو الذي يمنع أو يحد من التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للعراق يمثل عنصرا جوهريا بهذا الخصوص. وبدون ذلك سوف تبقى مهمة أي حكومة عراقية في فرض هيبة الدولة وسيادتها، ومحاصرة نفوذ الفصائل المسلحة الموالية لإيران في غاية الصعوبة والتعقيد.

كما أنه من غير المستبعد أن تنفذ إسرائيل تهديداتها بشأن استهداف مقار الفصائل العراقية المعنية، وأهداف أخرى داخل العراق، وبخاصة إذا استمرت هذه الفصائل في إطلاق مسيرات في اتجاه إسرائيل. ومما يرجح ذلك أن تل أبيب تخطط على الأرجح لتوجيه ضربات للمنشآت النووية الإيرانية على نحو ما سبق ذكره. وعموما، فإن الهجمات الإسرائيلية ضد الفصائل العراقية المعنية، في حال حدوثها، قد تضعفها، لكن ذلك لا يعني نهايتها، لا سيما أن لها حواضنها الاجتماعية داخل المجتمع العراقي، وأذرعها السياسية والاقتصادية.

خامسًا: الحوثيون.. الاستمرارية في دولة متصدعة

يسيطر الحوثيون على معظم محافظات اليمن الشمالية، وخاضوا حربا استمرت لنحو سبع سنوات ضد قوات الشرعية اليمنية المدعومة من جانب تحالف دعم الشرعية في اليمن. وتُعد الحرب في حكم المجمدة بهدنة غير معلنة. ومع تواصل الحرب على غزة برز الحوثيون كفاعل مؤثر من خلال استهداف حركة الملاحة والتجارة في البحر الأحمر وخليج عدن على نحو ما سبق ذكره. وعلى الرغم من الهجمات التي نفذتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل ضد الحوثيين حتى الآن (ديسمبر ٢٠٢٤)، فإن ذلك لم يوقف عملياتهم، سواء ضد حركة الملاحة أو إسرائيل. ومن ناحية أخرى، فإنه ليس هناك ما يشير إلى أن مجلس القيادة الرئاسي اليمني لديه القدرة العسكرية على هزيمة الحوثيين وإنهاء سيطرتهم على محافظات شمال اليمن خلال المستقبل المنظور.

وتأسيسا على ما سبق، فإنه ما لم يتم استئناف الجهود السعودية والأممية بشأن بلوة اتفاق مقبول من قِبل الأطراف اليمنية، يتم على أساسه إطلاق عملية سياسية برعاية الأمم المتحدة تفضي إلى تسوية دائمة للأزمة، فإنه من المتوقع استمرار الوضع الراهن المتمثل في سيطرة الحوثيين في شمال اليمن، فيما تستمر سيطرة الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي على باقي المحافظات اليمنية. وفي ظل هذا الوضع فإنه من غير المستبعد أن تتصاعد المواجهات بين الطرفين، لا سيما في ظل رغبة الحوثيين في السيطرة على محافظة مأرب الغنية بالنفط. كما أن توسع الحوثيين في عمليات التحشيد والتجنيد خلال فترة حرب غزة قد يشجعهم على ذلك. يُضاف إلى ذلك أنه من المرجح أن تكون انعكاسات تراجع الدور الإيراني في المنطقة على الحوثيين محدودة، وذلك باعتبار أن طبيعة العلاقة بين الجانبين تختلف عن نمط علاقة طهران مع كل من «حزب الله» والفصائل العراقية من حيث درجة التبعية.

سادسًا: الفاعلون المسلحون في سوريا.. ماذا بعد إسقاط نظام «بشار الأسد»؟

إن مجموعة من الفصائل المسلحة بقيادة «هيئة تحرير الشام» هي التي أسقطت نظام «بشار الأسد»، وبالتالي أصبحت في قلب المشهد السياسي الجديد. وبالطبع لا يمكن إغفال الدعم الخارجي، وبخاصة من قِبل تركيا لهذه الفصائل. ويتوقف مستقبل هذه الفصائل، ومعها «قوات سوريا الديمقراطية»، على مجموعة من العوامل، منها: مدى قدرتها على التوافق على مشروع سياسي لإعادة بناء الدولة السورية على أسس جديدة قوامها مدنية الدولة، والمواطنة المتساوية، والديمقراطية، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، واستقلالية القرار الوطني، وتحقيق العدالة الانتقالية. وأي مشروع من هذا النوع لا بد أن يعالج عدة قضايا جوهرية، منها: المسألة الكردية، لا سيما أن «قوات سوريا الديمقراطية» تسيطر على مساحات واسعة في شمال شرقي سوريا، وطبيعة النظام السياسي، ومستقبل الجيش السوري، ووضع الفصائل المسلحة، حيث إن السلاح يجب أن يكون محصورا بيد الدولة فقط.

ولكن نظرا لأن فصائل مسلحة عديدة مرتبطة بقوى إقليمية ودولية لها حضورها المؤثر على الساحة السورية مثل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن مستقبل هذه الفصائل يتوقف في جانب هام منه على حسابات ومواقف الأطراف الداعمة لها. فتركيا تدعم فصائل «الجيش الوطني السوري»، وتتطلع إلى إنهاء وجود «قوات سوريا الديمقراطية»، حيث تصفها بالإرهاب، وتؤكد على وجود علاقات تربطها بـ «حزب العمال الكردستاني» المحظور في تركيا. وبالمقابل تدعم الولايات المتحدة الأمريكية «قوات سوريا الديمقراطية»، حيث تعتبرها شريكة في الحرب ضد تنظيم «داعش». والسؤال هنا، هو كيف ستتعامل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا مع ملف الفصائل الموالية لهما، ومع استحقاقات مرحلة ما بعد «الأسد» بشأن مستقبل الدولة ونظام الحكم؟ كما لا يمكن في هذا المقام إغفال دور إسرائيل،

حيث ستبقى حاضرة في المشهد السوري، وبخاصة بعد أن احتلت مناطق جديدة في سوريا، وقامت بتدمير القدرات العسكرية للجيش السوري بشكل شبه كامل.

وإذا كان السيناريو المأمول أو المرغوب فيه من قِبل قطاعات واسعة من الشعب السوري هو التوافق على صيغة شاملة للانتقال السياسي، تعالج مختلف القضايا الجوهرية، وتحظى بدعم وتأييد إقليمي ودولي، فإن تحقيق هذا السيناريو ليس بالأمر السهل، وبخاصة في ظل الاختلافات الأيديولوجية والسياسية فيما بين الفصائل المسلحة من ناحية، ووجود هواجس من أن تسعى «هيئة تحرير الشام» للانفراد بالسلطة من ناحية ثانية، والتباينات في مواقف الأطراف الإقليمية والدولية ذات الحضور والتأثير داخل سوريا من ناحية ثالثة. ولا شك في أن الفشل في تحقيق السيناريو المرغوب فيه سوف يدفع بسوريا نحو سيناريو كارثي يقوم على أساس حدوث مواجهات وحروب فيما بين فصائل مسلحة، الأمر الذي قد يفضي إلى تقسيم سوريا، ويسمح لبعض القوى الإقليمية والدولية، وبخاصة إسرائيل وتركيا، بالاستمرار في احتلال أراضٍ سورية بذريعة حماية مصالحها الأمنية. ومن غير المستبعد في ظل هذا السيناريو الكارثي أن يتمكن تنظيم «داعش» من استغلال حالة الفوضى بحيث يعيد تنظيم صفوفه، ويعزز من حضوره على الساحة السورية، وبخاصة إذا ما نجح في اقتحام بعض السجون التي تضم مقاتليه، والوصول إلى بعض المخيمات التي تأوي الآلاف من عناصره ومؤيديه. فهل ستتصرف الفصائل المسلحة بمسؤولية لتجنيب سوريا والسوريين تبعات هذا السيناريو المأساوي؟ سؤال ستتضح الإجابة عليه خلال الأشهر القليلة القادمة.

وختامًا، لقد ترتب على حربي غزة ولبنان وسقوط نظام «الأسد» في سوريا أفول أدوار بعض الفاعلين المسلحين من غير الدول المرتبطين بمحور المقاومة مثل «حزب الله» وحركة «حماس»، والميليشيات الموالية لإيران في سوريا. ولكن في المقابل أفضت هذه التطورات إلى بروز دور الحوثيين كفاعل رئيس. كما برز دور الفصائل التي أطاحت بنظام «الأسد»، وبخاصة «هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري». وسوف يستمر هذا الوضع من الأفول لبعض الفاعلين، والصعود لفاعلين آخرين خلال المستقبل المنظور. وفي جميع الأحوال، سوف تستمر ظاهرة الفاعلين المسلحين من غير الدول طالما بقيت هناك دول هشة أو متصدعة، وحكومات ضعيفة تستقوي في صراعاتها الداخلية بفصائل مسلحة، وأطراف إقليمية ودولية توظف بعض الفاعلين في خدمة أهدافها ومصالحها.

> **"ترتب على حربي غزة ولبنان وسقوط نظام «الأسد» في سوريا أفول أدوار بعض الفاعلين المسلحين من غير الدول المرتبطين بمحور المقاومة، ولكن في المقابل أفضت هذه التطورات إلى بروز دور الحوثيين كفاعل رئيس، كما برز دور الفصائل التي أطاحت بنظام «الأسد»."**



احتمالات عودة تنظيم داعش بعد سقوط النظام السوري



أ. أحمد ياسر عبد العظيم

باحث سياسي - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

شكّل سقوط نظام «بشار الأسد»، في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، لحظة محورية في تاريخ سوريا والمنطقة. فقد أتاح هذا الحدث فرصًا ومخاطر للمنطقة. ومن بين الاحتمالات الأكثر إثارة للقلق عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي قد يستغل حالة عدم الاستقرار الحالية في سوريا لإعادة بناء قدراته وإيجاد موطئ قدم له من جديد ليس في سوريا فحسب ولكن في المنطقة بشكل عام. وفي هذا الصدد، يقف المقال على أبرز المسارات والسيناريوهات المحتملة لعودة تنظيم داعش بعد سقوط النظام السوري.

خلفية تاريخية: ظهور التنظيم وتراجعه

برز تنظيم داعش كفرع لتنظيم القاعدة في العراق، وتمدد لاحقًا إلى سوريا خلال الحرب الأهلية في عام ٢٠١١. وفي أوج قوته في عام ٢٠١٤، سيطر داعش على مساحات شاسعة من الأراضي في كل من العراق وسوريا، وحكم الملايين في ظل نظامه الوحشي.

وبحلول عام ٢٠١٩، تعرّض التنظيم للهزيمة العسكرية، حيث استعادت قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بقيادة الأكراد آخر معاقل التنظيم في «الباغوز». وعلى الرغم من ذلك، احتفظ التنظيم بالقدرة على شن هجمات وظل نشطًا في المناطق النائية، وخاصة في الصحراء الشاسعة الممتدة من ضواحي دمشق إلى الحدود العراقية وما بعدها.[١]

الوضع الراهن في سوريا

ترك سقوط نظام «الأسد» في سوريا مشهدًا مجزّأً بين فصائل متنافسة، مما يوفر أرضًا خصبة لاستغلالها من قِبل داعش؛ حيث تساهم عدة عوامل في ذلك؛ أهمها:

١. غياب السلطة المركزية

حيث إنه قد يؤدي عدم وجود حكومة موحدة ومستقرة في سوريا إلى خلق فراغ في السلطة، كما قد يخلق حالة من التشرذم تجعل من الصعب فرض السيطرة على أراضي البلاد، وهو ما قد يُمكّن جماعات مثل داعش من العمل بحرية أكبر. وفي هذا الصدد، أشار خبراء إلى أن القيادة الجديدة في سوريا بقيادة «أحمد الشرع»، زعيم هيئة تحرير الشام، تواجه تحديات كبيرة في توطيد سلطتها، خاصة مع استمرار التوترات بين مختلف الفصائل.[٢]

٢. المعارك الداخلية وتراجع قوات «قسد»

قد يمثل استمرار الصراعات والاشتباكات العنيفة بين الجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا، وقوات سوريا الديمقراطية «قسد»، وخاصة في مناطق مثل «كوباني» و«منبج» شمالي شرقي سوريا، فرصة سانحة لتنظيم داعش من أجل استعادة نشاطه وتنظيم صفوفه من جديد، خاصة أن هناك مخاوف من هزيمة محتملة قد تتعرض لها قوات «قسد» في تلك المناطق.

واتصالاً بذلك، قد يؤدي ذلك الوضع إلى إضعاف قدرات قوات «قسد» على حراسة السجون ومراكز الاحتجاز التي تضم أكثر من ٩٥٠٠ من مقاتلي داعش، بالإضافة إلى ٤٢ ألفا من أفراد أسرهم في مخيمات مثل الهول والروج، مما قد يدفع تنظيم داعش إلى استغلال الفرصة للهجوم في حال انسحاب قوات قسد من حراسة هذه المنشآت، على غرار ما فعل في عملية الفرار من الاحتجاز التي وقعت في الحسكة مطلع عام ٢٠٢٢.

> "قد يؤدي غياب حكومة موحدة ومستقرة في سوريا إلى خلق فراغ في السلطة، كما قد يخلق حالة من التشرذم تجعل من الصعب فرض السيطرة على أراضي البلاد، وهو ما قد يُمكّن جماعات مثل داعش من العمل بحرية أكبر."

استراتيجيات داعش المحتملة للظهور من جديد

ينطوي المسار الخاص باحتمالية عودة تنظيم داعش إلى الظهور على الاستفادة من حالة عدم الاستقرار في سوريا وتنفيذ استراتيجيات عسكرية وأيديولوجية على حد سواء؛ وذلك على النحو التالي:

١. **زيادة الهجمات:** فقد تضاعفت هجمات تنظيم داعش في سوريا وحدها ثلاث مرات منذ عام ٢٠٢٣ إلى نحو ٧٠٠ هجوم بحلول عام ٢٠٢٤، وقد أصبحت هذه الهجمات أكثر فتكًا وعلى نطاق جغرافي أوسع، مما يشير إلى تنامي قدرته العملياتية. وفي هذا السياق، من المرجح أن يستهدف التنظيم السجون ومراكز الاحتجاز والمناطق التي تعاني من ضعف الحراسة، مما يجعلها عرضة للهجوم.

٢. **الدعاية والتجنيد:** من المتوقع أن تعتمد استراتيجية داعش في تجنيد المزيد من العناصر على استغلال المظالم والتوترات القائمة في البلاد، من قبيل التوترات الطائفية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والخصومات القبلية. كما أنه من المتوقع أن تستفيد الآلة الدعائية لداعش من سقوط نظام «الأسد»، وتقدم نفسها كمدافع عن المسلمين السنة، وكبديل عن الفصائل الأخرى مثل هيئة تحرير الشام، فضلًا عن استغلال حالة العداء المحلي من العرب والسنة تجاه الأكراد، وخاصة في مناطق الرقة والحسكة.

٣. **حكومة ظل:** قد يحاول تنظيم داعش -مستلهما نهج هيئة تحرير الشام في بناء الدولة- إقامة حكومة ظل في المناطق الواقعة خارج سيطرة الهيئة. وقد يتضمن ذلك توفير الخدمات الأساسية لكسب الدعم المحلي، كما قد يسعى التنظيم أيضا إلى استقطاب بعض عناصر هيئة تحرير الشام التي تعارض سياسات «أحمد الشرع».

٤. **استغلال الانسحاب الأمريكي المحتمل:** حيث إن الانسحاب المحتمل للقوات الأمريكية، خاصة بعد تكرار الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» التأكيد على ضرورة عدم التورط في سوريا، أو في أي حروب إقليمية بالشرق الأوسط، قد يخلف فجوة حرجة في عمليات مكافحة تنظيم داعش، وهو ما من شأنه أن يقلل من وتيرة الغارات الجوية التي تستهدف قادة داعش وبنيته الأساسية. [٥]

> **"من المستبعد أن تسمح القيادة السورية الجديدة، على الرغم من التحديات التي تواجهها، بعودة ظهور داعش، وقد يساعد التنسيق بينها وبين اللاعبين الإقليميين، مثل تركيا والعراق، في احتواء التنظيم."**

تحديات عودة داعش

على الرغم من الظروف المواتية، يواجه تنظيم داعش عقبات كبيرة في استعادة قوته السابقة بشكل كامل، يتمثل أبرزها فيما يلي:

١. **الجهود الدولية:** كثّفت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها مؤخرًا الضربات الجوية ضد تنظيم داعش، مُستهدفةً مراكز القيادة والعمليات، حيث أسفرت الضربات الأخيرة في وسط سوريا عن مقتل ١٢ مسلحًا وتدمير أصول رئيسة. ويهدف هذا الضغط الدولي المستمر، بما في ذلك الدعم الجوي الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية (قسد)، إلى منع تنظيم داعش من إعادة بناء قدراته. [٦]

٢. **معارضة القوى المحلية والإقليمية:** حيث إنه من المستبعد أن تسمح القيادة السورية الجديدة، على الرغم من التحديات التي تواجهها، بعودة ظهور داعش، وقد يساعد التنسيق بينها وبين اللاعبين الإقليميين، مثل تركيا والعراق، في احتواء التنظيم. كما قد تعمل الانقسامات الداخلية

التي لا تزال موجودة داخل تنظيم داعش والمنافسة مع الفصائل الجهادية الأخرى، مثل هيئة تحرير الشام، على الحد من نفوذ التنظيم.

٣. **محدودية الموارد:** فعلى الرغم من امتلاك تنظيم داعش موارد مالية كبيرة، فإن الحفاظ على نشاطه يتطلب تمويلا وتجنيدا مستمرا، وهو ما قد تعيقه الجهود الدولية لتعطيل شبكات تمويله.

سيناريوهات عودة داعش

في ضوء ما سبق، فإن احتمالات عودة تنظيم داعش تحمل في طياتها عددًا من السيناريوهات التي يمكن توضيحها في الآتي:

> وقوع أحداث كبيرة من قبيل هروب كبير لأعضاء التنظيم من السجون، أو انسحاب القوات الأمريكية بشكل مفاجئ، قد يسرّع من عودة ظهور داعش.

١. **عودة تدريجية:** قد يعمل تنظيم داعش على إعادة بناء نفسه بشكل تدريجي، مع التركيز على التجنيد والهجمات المحدودة وتوطيد نفوذه في المناطق غير الخاضعة للحكومة الجديدة، مما يسمح له بمرور الوقت باستعادة القدرة على شن عمليات أكبر.

٢. **عودة سريعة:** حيث إن وقوع أحداث كبيرة من قبيل هروب كبير لأعضاء التنظيم من السجون، أو انسحاب القوات الأمريكية بشكل مفاجئ، قد يسرّع من عودة ظهور داعش. وقد يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة مفاجئة في هجماته ومكاسبه الإقليمية.

٣. **عودة محدودة:** وخاصة في ظل انحسار نشاط التنظيم في مناطق محددة، وعدم قدرته على استعادة ظهوره السابق؛ بسبب الإجراءات المضادة الفعالة التي اتخذتها القوات الدولية والإقليمية.

٤. **الفشل في إعادة البناء:** وذلك بفعل الضغوط المستمرة من جانب التحالف الدولي، إلى جانب المقاومة المحلية، مما يحول دون استعادة التنظيم لنفوذه، وحصر أنشطته على هجمات معزولة ومتفرقة.

وختامًا، تأسيسًا على ما سبق، فإنه على الرغم مما أدى إليه سقوط نظام «بشار الأسد» من خلق بيئة متقلبة في سوريا مهيأة لاستغلالها من قِبل تنظيم داعش، فإن قدرة التنظيم على استعادة نشاطه تعتمد على عوامل مختلفة، من أبرزها استجابة الجهات الفاعلة المحلية والدولية. فيما سيتطلب منع عودة تنظيم داعش إلى الظهور جهودا مستدامة، بما في ذلك العمليات العسكرية المستهدفة، ودعم الحكم المحلي وبناء المؤسسات، ومعالجة المظالم الكامنة التي تغذي التطرف. وذلك جنبًا إلى جنب مع يقظة المجتمع الدولي لضمان عدم استعادة التنظيم موطئ قدم له في سوريا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى على الأمن الإقليمي والعالمي.

الهوامش والمراجع

(1) 'Real' danger of ISIS regrouping in Syria after fall of al-Assad, experts warn, al-Arabiya, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2024/12/19/-real-danger-of-isis-regrouping-in-syria-after-fall-of-al-assad-experts-warn

(2) The Islamic State Will Exploit the Current Situation in Syria to Its Advantage, the soufan center, https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-december-18/

(3) The Islamic State Will Exploit the Current Situation in Syria to Its Advantage, the soufan center, https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-december-18/

(4) Syrian crisis gives Islamic State a window of opportunity, tribuneindia, https://www.tribuneindia.com/news/comment/syrian-crisis-gives-islamic-state-a-window-of-opportunity/

(5) U.S. officials worry about ISIS jailbreak in Syria: 'Ticking time bomb', politico, https://www.politico.com/news/2024/12/17/us-syria-isis-jails-00194955

(٦) مصطلح "حكومة الظل" يشير إلى كيان أو تنظيم يدير أو يسعى لإدارة المناطق أو المجتمعات بطريقة موازية للحكومة الرسمية، وغالبًا ما يحدث ذلك في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة أو في ظروف الفوضى وعدم الاستقرار.





مستقبل قطاع غزة وآفاق حل الدولتين



لواء دكتور/ أحمد يوسف محمد عبد النبي

المدير الأسبق للأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية والمستشار الحالي بها

أطلقت عملية طوفان الأقصى ضد الاحتلال الإسرائيلي، في السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، ناقوس الخطر في قطاع غزة، وعبّرت عن صرخة حق أيقظت الضمير الإنساني للمجتمع الدولي على الانتهاكات المتواصلة لقوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ومقدّساتهم، وتردي الأحوال الاقتصادية في «القطاع» نتيجة الحصار المستمر منذ قرابة العقدين، ونجحت عملية طوفان الأقصى في إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث بعد سنوات من الجمود والإهمال وحصرها في القضايا الأمنية، فضلًا عن إعادة طرح حل الدولتين كتسوية سياسية للقضية في الدوائر السياسية العربية والدولية.

وقد جاء الرد الإسرائيلي على عملية طوفان الأقصى بحرب شاملة على قطاع غزة مارست فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي كل صنوف جرائم الحرب والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وارتكبت أكثر من ٣٥٠٠ مجزرة استخدمت فيها ما يزيد عن ٨٢ ألف طن من المتفجرات، واستشهد أكثر من ٤٢ ألف فلسطيني، ٦٩٪ منهم من النساء والأطفال، وأكثر من ١٠٠ ألف جريح، وتم دفع أكثر من مليون فلسطيني إلى النزوح القسري من «القطاع»، ودمّرت قوات الاحتلال معظم البنية التحتية للقطاع ومظاهر الحياة فيه، والتي قدّر البنك الدولي تكلفة إعادة إعمارها بنحو ١٨,٥ مليار دولار، أي ما يعادل ٩٧٪ من إجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة معا عام ٢٠٢٢، وأشار تقرير صادر عن الأمم المتحدة في أكتوبر ٢٠٢٤ إلى أن قطاع غزة يحتاج إلى ٧٠ عاما لاستعادة مستويات هذا الناتج المحلي.

ومرّ ملف حل الدولتين للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية بمراحل رئيسة عديدة بدءًا من طرحه وحتى تراجعه في السنوات الأخيرة، وتتضح أبرز هذه المراحل على النحو التالي:

١. نشأة الفكرة وتبلورها:

ظهرت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وتجسّدت الفكرة في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، والذي قُوبل بالرفض من قبل الدول العربية، وأدت الحروب العربية الإسرائيلية إلى تعقيد الوضع، حيث احتلت إسرائيل أراضٍ إضافية في عام ١٩٦٧، مما جعل تطبيق حل الدولتين أكثر صعوبة.

٢. مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو:

جمع مؤتمر مدريد ١٩٩١، برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، إسرائيل والفلسطينيين (ضمن وفد أردني) على طاولة المفاوضات لأول مرة، وشكّلت اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ تقدما ملحوظا، حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، واعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، ونصّت الاتفاقية على فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم خلالها التفاوض على قضايا الوضع النهائي، بما في ذلك القدس واللاجئون والحدود والمستوطنات، وأقرَّت اتفاقية أوسلو ٢ عام ١٩٩٥ الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣. مفاوضات وخريطة طريق غير ناجحة:

فشلت مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ التي رعاها الرئيس «بيل كلينتون» في التوصّل إلى اتفاق نهائي بسبب الخلافات حول قضايا القدس واللاجئين، ولم تنجح خريطة الطريق عام ٢٠٠٣ التي قدمتها الرباعية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة) لتحقيق حل الدولتين على مراحل بسبب استمرار العنف والجمود السياسي، كذلك فشلت المفاوضات المباشرة وغير المباشرة التي شهدتها الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٤، ولم تُسفر عن نتائج ملموسة.

٤. تراجع حل الدولتين:

أدى استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة الغربية إلى تقويض حل الدولتين، وجعل إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا أمرا صعبا، فضلا عن الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس، والذي أضعف الموقف الفلسطيني، وعرقل جهود تحقيق المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى تغير المواقف الإسرائيلية بعد صعود لليمين الإسرائيلي الذي يعارض حل الدولتين، ويدعو إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية، وكذلك كان وراء تراجع حل الدولتين افتقاد كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الإرادة السياسية اللازمة لتقديم التنازلات الضرورية للتوصل إلى اتفاق.

٥. الوضع الراهن:

يشهد ملف حل الدولتين جمودا سياسيا منذ سنوات في ظل غياب أي مفاوضات جادة، وتراجع الدعم الدولي لتبنّي هذا الحل لتسوية القضية الفلسطينية، في ظل صعود قوى سياسية تتبنّى مواقف مضادة ومتشددة، بالإضافة إلى ما يشهده الوضع على الأرض في القطاع والضفة من حرب إبادة للشعب الفلسطيني بهدف إسقاط حل الدولتين من الأجندات السياسية المطروحة.

التحديات التي تواجه حل الدولتين على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي:

التحديات على الجانب الفلسطيني:

١. **الانقسام الفلسطيني:** يشكّل الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس وغياب حكومة وحدة وطنية تمثّل جميع الفلسطينيين عقبة رئيسية أمام تنفيذ أي اتفاق سلام، بما في ذلك حل الدولتين، ويُضعف هذا الانقسام الموقف الفلسطيني في المفاوضات، ويُصعّب التوصل إلى توافق داخلي حول قضايا الوضع النهائي.

٢. **الوضع الاقتصادي:** يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تحدّيات كبيرة بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة البضائع والأشخاص، وتراجع الدعم الدولي، ويؤثر هذا الوضع سلبا على قدرة السلطة الفلسطينية على بناء مؤسسات الدولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يُضعف فرص نجاح حل الدولتين.

٣. **تراجع الثقة في حل الدولتين:** أدى استمرار التوسع الاستيطاني وغياب الأفق السياسي إلى تراجع ثقة الكثير من الفلسطينيين في جدوى حل الدولتين وشعورهم بأن هذا الحل لم يعد واقعيا، ويدعون إلى بحث بدائل أخرى، مثل حل الدولة الواحدة.

التحديات على الجانب الإسرائيلي:

١. **التوسع الاستيطاني:** تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية العقبة الرئيسية أمام تنفيذ حل الدولتين، ويؤدي استمرار بناء وتوسع هذه المستوطنات إلى تقويض فرص قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا وقابلة للحياة.

٢. **الموقف من القدس:** تعتبر القدس من أكثر قضايا الوضع النهائي تعقيدا، ويُطالب الفلسطينيون بجعل القدس الشرقية عاصمة لدولتهم، فيما تعتبره إسرائيل تعديا على وحدة المدينة، وتعتبرها عاصمة لها، ويُصعّب هذا الخلاف التوصل إلى اتفاق حول تقاسم المدينة.

٣. **الإشكالية الأمنية:** تُعبّر إسرائيل عن مخاوف أمنية كبيرة في حال قيام دولة فلسطينية، وتُطالب بترتيبات أمنية صارمة على الحدود ومنع تهريب الأسلحة، ويؤدي هذا الموقف إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق حول قضية الأمن، والتي تعتبر أساسا لنجاح حل الدولتين.

٤. **صعود اليمين الإسرائيلي:** شهدت إسرائيل في السنوات الأخيرة صعودا لليمين السياسي، والذي يعارض حل الدولتين، ويدعو إلى ضم أجزاء من الضفة الغربية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الدعم الإسرائيلي لفكرة الدولتين، ويُصعّب فرص تحقيق السلام.

موقف القوى الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية من حل الدولتين:

تؤيّد القوى الكبرى والمنظمات الدولية والإقليمية حل الدولتين كحل سياسي للقضية الفلسطينية، لكن مع وجود بعض الاختلافات في التفاصيل ودرجة الدعم، ويتضح ذلك على النحو التالي:

١. الولايات المتحدة الأمريكية:

تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية حل الدولتين من حيث المبدأ وتعتبره الحل الأفضل لتحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، لكن تختلف الإدارات الأمريكية في درجة دعمها لهذا الحل وفي رؤيتها لآليات تنفيذه، وشهدت السنوات الأخيرة تراجعا في الدعم الأمريكي لحل الدولتين، خاصة في عهد الرئيس السابق «دونالد ترامب»، والذي انحاز بشكل واضح إلى الجانب الإسرائيلي، ومع وصول الرئيس «جو بايدن» إلى السلطة عادت الولايات المتحدة إلى تأكيد دعمها لحل الدولتين، لكن دون اتخاذ خطوات ملموسة لإحياء عملية السلام، كما انحازت الإدارة الأمريكية ودعّمت أيضا إسرائيل في حربها على غزة بعد طوفان الأقصى في عهد «الرئيس بايدن»، مما يؤشر بعدم التفاؤل في توجهات الإدارة الأمريكية نحو حل الدولتين، سواء في الوقت الحالي أو في عهد «ترامب» المرتقب.

٢. روسيا:

تؤيد روسيا حل الدولتين، وتدعو إلى استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين برعاية

الرباعية الدولية، وتشدّد على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

٣. الصين:

تؤيد الصين حل الدولتين وتدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، كما تدين إسرائيل السياسات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطالب بوقف الاستيطان والاعتداء على الفلسطينيين.

٤. الاتحاد الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أشد الداعمين لحل الدولتين، ويؤكد على ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود ١٩٦٧، وتعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، كما يدين الاتحاد الأوروبي الاستيطان الإسرائيلي ويطالب بوقف بناء المستوطنات، فضلا عن قيامه بالدعم المالي والسياسي للسلطة الفلسطينية، ويُشجّع على استئناف مفاوضات السلام مع إسرائيل.

٥. الأمم المتحدة:

تدعم الأمم المتحدة حل الدولتين للتسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وأصدرت العديد من القرارات التي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة على حدود عام ١٩٦٧، تعيش في سلم وأمن بجانب إسرائيل، كما تشدّد الأمم المتحدة على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإيقاف بناء المستوطنات، وحل قضايا الوضع النهائي، مثل القدس واللاجئين، وذلك من خلال المفاوضات.

٦. جامعة الدول العربية:

تؤيد جامعة الدول العربية حل الدولتين، وتعتبره الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، وتُطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

الجهود المصرية والعربية لتحقيق حل الدولتين:

تبذل مصر والدول العربية جهودا حثيثة لتحقيق حل الدولتين كحل سياسي للقضية الفلسطينية، وتتنوع هذه الجهود بين السياسية والدبلوماسية والإنسانية، وتتضح أبرز هذه الجهود على النحو التالي:

١. الجهود المصرية:

تقوم مصر بدور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتسعى لتقريب وجهات النظر بينهما ودفع عملية السلام إلى الأمام؛ نظرا لتمتعها بعلاقات وثيقة مع كلا الطرفين، الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور فعّال في حل النزاع، فضلا عن الجهود والمبادرات المستمرة لتحقيق المصالحة بين «حماس» والسلطة الفلسطينية، وتوحيد الصف الفلسطيني، وقد طرحت مصر العديد من المبادرات السياسية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، أبرزها معاهدة السلام المصرية عام ١٩٧٧، والتي مهّدت الطريق لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، كما ساهمت مصر في صياغة مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢، والتي تقدم مقترحا شاملا لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، كذلك تُنسّق مصر جهودها مع الأطراف الدولية الفاعلة في الملف الفلسطيني، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا، بهدف حشد الدعم الدولي لإيقاف إطلاق النار في قطاع غزة والتوجه نحو حل الدولتين، وإعادة إطلاق عملية السلام، بالإضافة إلى الدعم الإنساني الذي تقدمه مصر للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، خاصة في أوقات الأزمات والحروب.

٢. الجهود العربية:

تعتبر مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢ أهم المبادرات العربية لحل القضية الفلسطينية، حيث قدّمت حلا لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، كما

تقدم الدول العربية دعما سياسيا وماليا للسلطة الفلسطينية، وتساهم في تمويل مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية، كما تُنسّق الدول العربية مواقفها في المحافل الدولية -خاصة في الأمم المتحدةبهدف الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وإدانة السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعم حل الدولتين كحل أمثل لتسوية القضية الفلسطينية.

مستقبل قطاع غزة وتأثيره على حل الدولتين:

في ظل عدم اليقين المرتبط بإنهاء حالة الحرب على غزة وامتدادها إلى كل من لبنان ضد «حزب الله»، واليمن ضد «جماعة الحوثي»، مع مظاهر حرب مقيدة تخضع لمحددات وقواعد اشتباك ضمنية بين إسرائيل وإيران، وفي ضوء تطور الديناميات المرتبطة بالفاعلين المؤثرين في المشهد، يصعب استشراف مستقبل قطاع غزة وآفاق حل الدولتين، والذي يمثّل المقاربة السياسية الأنسب لإنهاء حالة الحرب في قطاع غزة وحل القضية الفلسطينية وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ويتأثر مستقبل قطاع غزة بشكل مباشر بملف حل الدولتين والعكس صحيح، ويمكن طرح عدّة سيناريوهات محتملة لمستقبل القطاع وتأثيرها على حل الدولتين، وذلك على النحو التالي:

١. سيناريو استمرار الوضع الراهن:

يؤيد تحقيق هذا السيناريو دلالات الوضع الراهن على أرض القطاع واستمرار الحصار العسكري والاقتصادي والإنساني من قوات الاحتلال الإسرائيلي للشعب الفلسطيني في القطاع، وغياب أي أفق سياسي لوقف إطلاق النار والتهدئة في ظل تعنّت إسرائيلي بفرض شروط إعادة هيكلة القطاع أمنيا وإداريا تحت سيطرته.

ويظهر تأثير هذا السيناريو على حل الدولتين في إضعاف فرص تحقيقه، ويُعزز من فكرة أن قطاع غزة أصبح كيانا منفصلا عن الضفة الغربية، مما يُصعّب قيام دولة فلسطينية متواصلة جغرافيا.

٢. سيناريو التهدئة طويلة الأمد:

تحقيق هذا السيناريو مرهون بوقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق تهدئة طويل الأمد بين «حماس» وإسرائيل يُفضي إلى تخفيف الحصار وإعادة إعمار القطاع وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

ويؤثر هذا السيناريو على حل الدولتين في تهيئة الأجواء لإعادة إطلاق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويعزّز من فرص تحقيق المصالحة الفلسطينية، مما يُسهّل من التوصل إلى اتفاق نهائي يقوم على حل الدولتين.

٣. سيناريو التصعيد العسكري:

يؤيد تحقيق هذا السيناريو عدم توازن القوى بين طرفي الصراع في قطاع غزة، والذي يصب في مصلحة إسرائيل، الأمر الذي يدفعها إلى الإصرار على القضاء على «حماس» وإعادة هيكلة القطاع من منظورها العسكري والأمني والإداري، ويدعمها في ذلك بعيدا عن التصريحات الرسمية الإدارة الأمريكية والعديد من الدول الغربية.

ويؤثر هذا السيناريو بشكل كبير على فرص تحقيق حل الدولتين، ويُعمّق الانقسام الفلسطيني، ويزيد من التوترات في المنطقة، مما يُصعّب التوصل إلى تسوية سياسية في المستقبل.

٤. سيناريو المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام:

يؤيد تحقيق هذا السيناريو الجهود العربية التي تُبذل في هذا الشأن، وهذا الطريق الوحيد الآن لحلحلة أزمة قطاع غزة، ووقف إطلاق النار، ورفع المعاناة عن سكان القطاع، وذلك من خلال تشكيل رؤية سياسية واحدة للتعامل مع الأزمة وتحقيق التسوية السياسية، وإدارة القطاع والضفة من خلال حكومة وحدة وطنية.

ويؤثر هذا السيناريو إيجابيا على التقدم في مفاوضات التهدئة في «القطاع» من خلال توحيد الموقف الفلسطيني، ويُمهد للتوصل إلى اتفاق نهائي في المستقبل يقوم على حل الدولتين.

٥. سيناريو «حل الدولة الواحدة»:

يرسّخ هذا السيناريو اندماج غزة والضفة الغربية في دولة واحدة ثنائية القومية، مع تمتّع جميع السكان بحقوق متساوية، ويؤدي هذا السيناريو إلى اندثار حل الدولتين، ويثير مخاوف كبيرة لدى الإسرائيليين من فقدان الطابع اليهودي، ويواجه تحديات كبيرة في التطبيق على أرض الواقع.

٦. سيناريو «الضم التدريجي»:

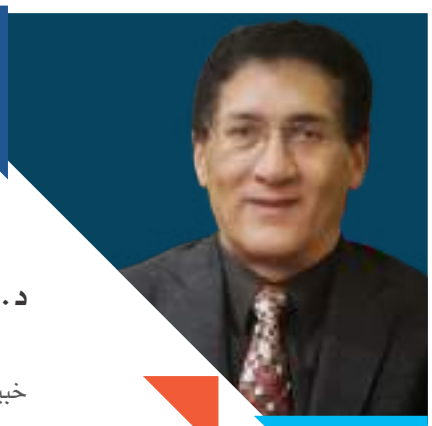
وفي هذا السيناريو تُبقى إسرائيل على الوضع الراهن في غزة ككيان منفصل مع ضم أجزاء من الضفة الغربية تدريجيا، وتوسيع المستوطنات، ويؤدي هذا السيناريو إلى تلاشي حل الدولتين عمليا، ويُرسّخ سياسة الواقع الراهن القائم على «إدارة الصراع» بدلا من حله.

وفي إطار استشراف السيناريو الأكثر ترجيحا لمستقبل قطاع غزة ارتباطا بآفاق حل الدولتين، تشير دلالات الواقع إلى أن سيناريو استمرار الوضع الراهن هو الأكثر ترجيحا مع احتمالية حدوث تصعيد عسكري بين الفينة والأخرى، كما تشير المؤشرات الحالية إلى استمرار الانقسام الفلسطيني، وغياب أي تغيير جذري في المواقف السياسية لدى الطرفين، الفلسطيني والإسرائيلي.

وختامًا، يرتبط مستقبل قطاع غزة ارتباطا وثيقا بملف حل الدولتين، ورغم أن الحرب الدائرة في قطاع غزة والظروف الراهنة تلقي بظلال قاتمة على مستقبل حل الدولتين، فإن هناك بعض الفرص المتاحة، وإن كانت ضئيلة، لا تزال قائمة، ويتمثّل أبرزها في تزايد الدعوات الدولية لتحقيق حل الدولتين، حيث أعادت الحرب في غزة إحياء النقاش حول حل الدولتين كتسوية سياسية للقضية الفلسطينية، فضلا عن إمكانية تغيير المواقف السياسية لدى الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في إطار تداعيات حرب غزة على كليهما، بالإضافة إلى إمكانية تحقيق المصالحة الفلسطينية، وتأثيرها على آفاق التسوية ومستقبل حل الدولتين، لكن استغلال هذه الفرص التي قد تبدو ضئيلة يتطلب جهودا عربية ودولية، وإرادة سياسية حقيقية من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي للتوصّل إلى سلام عادل ودائم يقوم على أساس حل الدولتين.



هل تتغير نظرة «ترامب» للمشكلة الفلسطينية في ولايته الثانية ؟



د. سعيد عكاشة

خبير مشارك بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مع فوز «دونالد ترامب» بالانتخابات الأمريكية، دارت تساؤلات عديدة عن السياسة التي ينوي اتباعها في الشرق الأوسط عامة، وتجاه القضية الفلسطينية خاصة.

ففي ولايته السابقة (٢٠١٧ – ٢٠٢١) كانت سياسة إدارته تجاه إسرائيل من أفضل الفترات التي مرت بها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، بعد سنوات من ترديها بشكل واضح خلال ولايتي الرئيس الأسبق «باراك أوباما» (٢٠٠٩-٢٠١٧). ففي فترة ولايته السابقة اتخذ «ترامب» عدة قرارات لصالح إسرائيل كان أهمها الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وترتب على ذلك قرار آخر بنقل مقر السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. كما قام «ترامب» بالانسحاب من الاتفاق النووي (الذي رفضته إسرائيل في حينها عام ٢٠١٥) الذي وقّعته الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا مع إيران، وأعاد فرض العقوبات المشددة ضد إيران، وقبل مغادرته البيت الأبيض في مطلع عام ٢٠٢١ كان «ترامب» قد أسهم بشكل كبير في توقيع الاتفاقات الإبراهيمية التي مكّنت إسرائيل من تطبيع العلاقات مع أربعة دول عربية دون اشتراط حل القضية الفلسطينية أولًا.

ورغم كل هذه الإشارات الإيجابية نحو إسرائيل، انتهت ولاية «ترامب» الأولى بتوتر في العلاقات مع إسرائيل نتيجة تضمين «ترامب» دولة فلسطينية في خطته، التي عُرفت إعلاميًّا باسم صفقة القرن، والتي طُرحت رسميًّا عام ٢٠٢٠، وهو ما أزعج اليمين الحاكم في إسرائيل حتى على الرغم من تكفل الفلسطينيين أنفسهم برفض الخطة، ورفع الحرج عن إسرائيل وتجنيبها مسؤولية إفشالها. كذلك تسبب قيام «نتنياهو» بتهنئة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» بالفوز في انتخابات عام ٢٠٢٠ على حساب «ترامب»، في اندلاع أزمة ثقة بين «نتنياهو» و«ترامب» يمكن أن تبقى آثارها قائمة مع عودة «ترامب» للحكم مجددًا.

وتأتي ولاية «ترامب» الثانية في بيئة دولية وإقليمية مختلفة، حيث لا تزال الحروب التي نشبت بين إسرائيل ومحور إيران مشتعلة منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، على الرغم من أن العديد من التطورات تشير إلى تراجع حاد في قدرات إيران وأذرعها، خاصة بعد سقوط نظام «بشار الأسد» في سوريا. وفي الجانب الآخر تظل روسيا عاجزة عن إنهاء الحرب الدائرة منذ ثلاث سنوات مع أوكرانيا، كما تتاور الصين بين اتخاذ مواقف متشددة تجاه السياسة الأمريكية خاصة في القارة الآسيوية، وبين الاستعداد لفتح مسار أكثر مرونة تجاه واشنطن لأسباب اقتصادية بحتة. وبقدر ما تفتح هذه التطورات فرصا لإدارة «ترامب» لكي تلعب دورًا أكبر في إعادة الاستقرار إلى كثير من مناطق العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، بقدر ما قد تتسبب في تزايد العنف والفوضى هناك، مما قد يضر بالمصالح الأمريكية أيضًا بشكل كبير.

السياسة المحتملة لترامب تجاه القضية الفلسطينية

بعودة «ترامب» إلى البيت الأبيض مجددًا تدور التساؤلات عن السياسة التي ستتبعها إدارته حيال إسرائيل، وحيال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فخلال حملته الانتخابية الأخيرة وعد «ترامب» بإنهاء الحرب الدائرة بين إسرائيل وخصومها من محور إيران منذ اندلاعها في أكتوبر ٢٠٢٣، وبعد فوزه بالانتخابات وقبل أسابيع قليلة من توليه منصبه رسميًا هدد بأن يترك الشرق الأوسط ليتحول إلى كتلة لهب ما لم توافق أطراف محور إيران على التخلي عن فكرة الاستمرار في الحرب، دون أن يوضح الآليات التي سيستخدمها لتحقيق وعوده بالسلام أو بفتح أبواب الجحيم.

ويمكن تقديم ثلاثة مسارات محتملة ستمضي السياسة الأمريكية في إحداها لمعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي:

المسار الأول: هو البناء على خطة صفقة القرن التي كان قد طرحها في ولايته الأولى.

المسار الثاني: معالجة هذا الصراع في إطار شامل لتسوية الصراعات، سواء في الشرق الأوسط ككل أو في سياق أكثر شمولًا يربط بين الصراع في أوكرانيا والصراعات الأخرى في الشرق الأوسط.

المسار الثالث: تجاهل كافة الصراعات السابقة، والتركيز على السياسات الداخلية وعلى رأسها معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الولايات المتحدة منذ عدة عقود، مثل قضايا الضرائب والهجرة والإرهاب.

> **"ثلاثة مسارات أمريكية محتملة لمعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ الأول: هو البناء على خطة صفقة القرن التي كان قد طرحها «ترامب» في ولايته الأولى، والثاني: معالجة هذا الصراع في إطار شامل لتسوية الصراعات، سواء في الشرق الأوسط أو في سياق أكثر شمولًا، والثالث تجاهل كافة الصراعات، والتركيز على التحديات الداخلية التي تعاني منها الولايات المتحدة."**

وفيما يتعلق **بالمسار الأول** يبدو من خلال التركيبة الشخصية لترامب - الذي يؤمن بأن إضاعة الفرص يجب أن يكون لها ثمن - فقد يميل لمعاقبة الفلسطينيين على إفشالهم لصفقة القرن، وبالتالي فلن يحاول طرحها مجددًا حتى ولو بتعديلات تقلل من حجم ما كان معروضًا عليهم في السابق. بالإضافة إلى ذلك ونظرًا لقيامه بتعيين عدد كبير من المعادين للفلسطينيين في إدارته، مثل: «مارك روبيو» وزيرًا للخارجية، و«مايك هاكابي» كسفير لواشنطن في إسرائيل، و«بيت هيجسيث» كوزير للدفاع، فليس من المحتمل أن يتم إحياء صفقة القرن، خاصة أن المجتمع الإسرائيلي بعد عملية «طوفان الأقصى» بات أكثر رفضًا لإقامة السلام مع الفلسطينيين بأي صورة من الصور، ومن ثمّ لن يستطيع «نتنياهو» -حتى لو أرادأو أي رئيس حكومة مقبل في إسرائيل التعامل مع طروحات تسمح بإقامة دولة فلسطينية. والمعروف أن صفقة القرن قامت بالأساس على منح الفلسطينيين دولة في المستقبل على ٧٠٪ من مساحة الضفة الغربية بالإضافة لقطاع غزة.

أما **المسار الثاني** فهو لا يخدم القضية الفلسطينية، حيث يرهن حلها بتحقيق جملة من المبادلات بين القوى الإقليمية والدولية غير مضمونة النتائج، مثل:

١. إقناع روسيا بالتخلي عن دعم الفلسطينيين سياسيًا، مقابل قيام الولايات بالضغط على أوكرانيا للتنازل عن بعض أراضيها لروسيا وإيقاف الحرب الدائرة هناك منذ ثلاث سنوات.

٢. الضغط على الصين والاتحاد الأوروبي بملف العقوبات التجارية والصراع حول تايوان، والتهديد بتفكيك حلف الناتو، إذا ما تمسك كلاهما بموقفهما الثابت من ضرورة حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار القانون الدولي ومبدأ حل الدولتين.

٣. العمل على توسيع الاتفاقات الإبراهيمية بضم المملكة العربية السعودية وعدد من الدول العربية والإسلامية، وعدم ربط هذا التوسع بحل الدولتين، مع إمكانية قيام سلطة حكم ذاتي أو إقليمي لغزة لمدى زمني مفتوح قبل التحول لمناقشة إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل، شريطة وقف الفلسطينيين أي محاولة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي، أو عرض القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى.

أما **المسار الثالث**، والذي يمكن أن تمضي فيه إدارة «ترامب»، فهو المسار الذي تتجاهل فيه العمل على ملف القضية الفلسطينية، بل يمكن أن تفرض عقوبات على الفلسطينيين، سواء في غزة أو في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث سبق لترامب في ولايته الأولى إغلاق مكتب الاتصال التابع للسلطة الفلسطينية في واشنطن، ووقف دعم منظمة الأونروا التي تقدم المساعدات للمخيمات الفلسطينية في الضفة وغزة ودول الجوار التي تأوي أعدادًا كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين.

وفي حالة عدم استجابة حماس لمطلب الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين لديها، سيدعم «ترامب» تشديد العقوبات الجماعية ضد الفلسطينيين، بما في ذلك تبني ما دعا إليه «جيورا آيلاند»، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، من ضرورة التعامل مع قطاع غزة على أنه دولة فلسطينية كانت قائمة بالفعل، وأنها شنت حربًا غير مبررة ضد إسرائيل، وبالتالي فوفقًا للقانون الدولي يحق للدولة المعتدى عليها (إسرائيل) فرض حصار اقتصادي على الدولة المعتدية (دولة غزة) ومنع وصول أي إمدادات غذائية أو طبية إليها.

وإذا كان من المرجح استبعاد قيام «ترامب» بالعمل على المسار الأول (إعادة طرح صفقة القرن ولو بإجراء بعض التعديلات عليها) للأسباب التي سبق ذكرها، فإن المسارين الآخرين دونهما عقبات عديدة قد تضع السياسة الخارجية الأمريكية في مأزق، كما قد تهدد المصالح الأمريكية في عديد من مناطق العالم.

فيما يخص المسار الثاني القائم على تبادل التنازلات التي تحقق مصالح كل الأطراف بالاعتراف لروسيا



والصين بمصالحهما في أوكرانيا وتايوان مقابل انفراد الولايات المتحدة بإعادة ترتيب الشرق الأوسط، من المحتمل أن تؤدي تلك السياسة إلى إغضاب حلفاء آخرين لواشنطن. فالاتحاد الأوروبي متمسك بدعم أوكرانيا في مواجهة روسيا خوفًا من توسع الأخيرة في القارة الأوروبية وتهديد أمن واستقلالية العديد من دولها، كما أن اليابان وكوريا الجنوبية تخشيان منح الصين نفوذًا واسعًا في آسيا بما يرتب تهديدًا جسيمًا لمصالحهما الأمنية والاقتصادية. وفيما يخص القوى الإقليمية التي قد يراهن «ترامب» على دعمها للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ثمة معضلات عديدة أيضًا. فتركيا التي يأمل «ترامب» في أن تتعاون في تهدئة الأوضاع في سوريا واستخدام نفوذها على حركة حماس للإفراج عن الرهائن ودعم مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين بدلًا من تحقيق مطلب إقامة دولة فلسطينية، ستطلب في المقابل تخلي الولايات المتحدة عن أكراد سوريا، وغض الطرف عن أطماعها في الأراضي السورية.

وفي مواجهة الدور الذي تنتظره الولايات المتحدة الأمريكية من تركيا والمملكة العربية السعودية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط وتجميد حل الدولتين لأمد منظور، تبقى مصر كواحدة من القوى الإقليمية الكبرى بموقفها الثابت لدعم حل الدولتين عقبة كبيرة أمام محاولات تهميش القضية الفلسطينية، وتأجيل حلها لسنوات طويلة قادمة.

وختامًا، نتيجة لكل هذه المتناقضات داخل هذا المسار، فقد تعمل إدارة «ترامب» عليه لبعض الوقت، على أمل التوصل لحلول مقبولة ترضي كل الأطراف، ولكن في حالة الفشل في التوصل إلى مثل تلك الحلول سيكون من المرجح أن تعمل إدارة «ترامب» على المسار الثالث (تجاهل القضية الفلسطينية) وإدارة الصراعات مع القوى الدولية المنافسة (روسيا والصين) بدلًا من السعي لحلها، وفرض عقوبات على القوى الإقليمية الرافضة للتعاون مع الولايات المتحدة لتطبيق سياسات التنازلات المتبادلة المحددة في المسار الثاني.

المحكمة الجنائية الدولية وجرائم الحرب في غزة



د. هيثم عمران

مدرس العلوم السياسية والقانون الدولي - كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس

أصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية (إحدى الدوائر القضائية الرئيسية الثلاث للمحكمة)، في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤، مذكرات اعتقال أو توقيف بحق كل من «بنيامين نتنياهو»، رئيس الحكومة الإسرائيلية، و«يوآف جالانت»، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، والقائد في حركة حماس «محمد دياب إبراهيم المصري» (المعروف باسم الضيف) بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ووجهت المحكمة لكل من «نتنياهو» و«جالانت» اتهامات تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية منذ اندلاع عملية «طوفان الأقصى» حتى ٢٠ مايو ٢٠٢٤ على الأقل، وهو اليوم الذي قدم فيه الادعاء طلبات إصدار مذكرات الاعتقال، واعتبرت المحكمة أن السلوك المزعوم لـ «نتنياهو» و«جالانت» يقع ضمن اختصاص المحكمة. وأشارت إلى أنها قررت بالفعل أن اختصاص المحكمة في هذا الوضع يمتد إلى غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

> "المرة الأولى في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية التي تصدر فيها مذكرات اعتقال أو توقيف ضد قادة إسرائيليين. وهذا التطور قد تكون له تداعيات جوهرية، سواء على دور المحكمة في ترسيخ العدالة الجنائية الدولية أو على وضع إسرائيل كدولة احتلال، وما قد تتخذه من خطوات عسكرية مستقبلية."

وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تحقق فيها المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أعلنت المدعية العامة السابقة «فاتو بنسودا» في مارس ٢٠٢١ عن فتح تحقيق رسمي يشمل الجرائم المزعومة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، فإنها المرة الأولى في تاريخ المحكمة التي تصدر فيها مذكرات اعتقال أو توقيف ضد قادة إسرائيليين. وهذا التطور قد تكون له تداعيات جوهرية، سواء على دور المحكمة في ترسيخ العدالة الجنائية الدولية أو على وضع إسرائيل كدولة احتلال، وما قد تتخذه من خطوات عسكرية مستقبلية. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه المذكرات يواجه تحديات كبيرة، نظرًا للدعم الغربي، وخاصة الأمريكي، لإسرائيل، الذي يعارض بشكل صارم قرارات المحكمة.



أولًا: ماهية الاتهامات الموجهة إلى نتنياهو وجالانت

استندت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية، عند إصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» ووزير الدفاع السابق «يوآف جالانت»، إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن القانون الدولي الإنساني كان ساريًا خلال النزاع المسلح بين إسرائيل وفلسطين. وأشارت إلى أن كلا الجانبين طرفان في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، مع اعتبار إسرائيل قوة احتلال [١]. كما أكدت انطباق أحكام النزاع المسلح غير الدولي على القتال بين إسرائيل وحركة حماس [٢].

ورأت المحكمة أن السلوك المزعوم للمسؤولين الإسرائيليين، بما في ذلك استهداف المدنيين في غزة، يتوافق مع المادة (٤) من مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، مما يحمّل إسرائيل المسؤولية عن هذه الأفعال[٣]. وبناءً على ذلك، أصدرت المحكمة مذكرات القبض بتهمة ارتكاب جرائم حرب، معتبرة أن الجرائم المزعومة تشكل هجومًا منهجيًا ضد المدنيين.

كذلك، وجدت المحكمة أن «نتنياهو» و«جالانت» تعمدا حرمان سكان غزة من الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية، خلال الفترة من ٨ أكتوبر ٢٠٢٣ وحتى ٢٠ مايو ٢٠٢٤ [٤]، في انتهاك لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (المادتان ٢٣ و٥٩ من اتفاقية جنيف الرابعة) [٥]، والبروتوكول الإضافي الأول (المادة ٧٠) ونظام روما الأساسي (المادة «٨» (٢)(ب)(٢٥)). وشددت المحكمة على أن حرمان الإمدادات الإنسانية بشكل متعمد يُعد جريمة حرب إذا تسبب في معاناة شديدة.

وخلصت المحكمة إلى عدم وجود مبرر عسكري لفرض هذه القيود، رغم التحذيرات الدولية، سواء من مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة [٦] والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني من الكارثة الإنسانية. كما أشارت المحكمة إلى أن التصريحات العلنية لنتنياهو، التي ربطت بين تقييد إمدادات السلع الأساسية والأهداف الحربية، كانت عاملا جوهريا في استمرار هذا الحرمان [٧]. فضلا عن ذلك، تضمنت التهم استهداف المدنيين والمرافق الطبية. ورغم عدم إثبات جميع عناصر جريمة الإبادة الجماعية، أكدت المحكمة وجود أسباب معقولة للاعتقاد بارتكاب جرائم قتل عمد كجرائم ضد الإنسانية.

ثانيًا: الأسس القانونية التي استندت إليها المحكمة

إصدار المحكمة الجنائية الدولية لمذكرة اعتقال ضد «بنيامين نتنياهو» و«يوآف جالانت» يستند إلى أسانيد قانونية تتعلق بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وخاصة تلك التي تُرتكب في سياق النزاع المسلح والاحتلال. وفيما يلي أهم الأسانيد القانونية:

١. الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية

تختص المحكمة الجنائية الدولية حصريًّا بالنظر في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وفقًا لما نصت عليه المادة (٥) من نظام روما الأساسي [٨]. وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست طرفًا موقعًا على النظام الأساسي، وبالتالي لا تخضع مبدئيًّا لولاية المحكمة بموجب المادة (١٢) (١)، فإن انضمام فلسطين كدولة طرف في عام ٢٠١٥ منح المحكمة ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة [٩]، بما في ذلك الضفة الغربية، وغزة، والقدس الشرقية، وفقًا للمادة (١٢)(٢)(أ). وهذه المادة تتيح للمحكمة ممارسة اختصاصها إذا كانت الدولة التي ارتُكب على إقليمها السلوك قيد البحث طرفًا في النظام الأساسي [١٠].

> **"على الرغم من أن إسرائيل لا تخضع مبدئيًا لولاية المحكمة بموجب المادة (١٢)(١)، فإن انضمام فلسطين كدولة طرف في عام ٢٠١٥ منح المحكمة ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة."**

وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤، تقدمت إسرائيل بطلبين إلى المحكمة الجنائية الدولية. في الطلب الأول، طعنت في ولاية المحكمة على الوضع في فلسطين بشكل عام، وعلى المواطنين الإسرائيليين بشكل خاص، مستندة إلى المادة (١٩) (٢) من نظام روما الأساسي [١١]. وفي الطلب الثاني، طالبت إسرائيل الدائرة التمهيدية للمحكمة بإلزام الادعاء العام بتقديم إخطار جديد ببدء التحقيق بموجب المادة (١٨)(١)، وطلبت تعليق أي إجراءات قضائية متعلقة بالقضية [١٢]، بما في ذلك النظر في مذكرتي التوقيف الصادرتين في ٢٠ مايو ٢٠٢٤ بحق «بنيامين نتنياهو» و«يوآف جالانت».

غير أن المحكمة رفضت هذه الطلبات، مؤكدة على اختصاصها بالنظر في الجرائم المزعومة التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مشددة على أن ولايتها القضائية تستند إلى إطار قانوني واضح ومحدد بموجب نظام روما الأساسي [١٣].

٢. خطورة الانتهاكات وعمق تأثيرها الإنساني

نصّ نظام روما الأساسي على الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشكل حصري في المواد (٥-٨)، وتشمل: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. وفي



حكمها الصادر، أكدت الدائرة التمهيدية للمحكمة ارتكاب القادة الإسرائيليين، «بنيامين نتنياهو» و«يوآف جالانت»، جرائم حرب تمثلت في استهداف المدنيين، والاستخدام المفرط للقوة، والاعتداء على البنية التحتية المدنية، والنقل القسري للسكان الفلسطينيين واستبدالهم بمستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية، وهو ما يشكل انتهاكًا للمادة (٨) من نظام روما الأساسي.

كما ثبت تورط القادة الإسرائيليين في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك القتل العمد للمدنيين، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والاضطهاد المنهجي للشعب الفلسطيني. يضاف إلى ذلك الحصار المفروض على غزة، الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية بشكل كبير، وهي أفعال تندرج تحت الجرائم المنصوص عليها في المادة (٧) من نظام روما الأساسي.

٣. رفض إسرائيل التعاون مع المحكمة

رفض إسرائيل التحقيقات والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية يعزز الشكوك بشأن قدرة النظام القضائي الإسرائيلي على تحقيق العدالة، مما يبرر تدخل المحكمة وفقًا لمبدأ «التكاملية Complementarity"، ويُعد هذا المبدأ أحد الأسس الجوهرية لنظام روما الأساسي، ويحدد الظروف التي تسمح للمحكمة الجنائية الدولية بممارسة ولايتها القضائية [١٤]. ووفقًا لمبدأ التكاملية، تمثل المحكمة الجنائية الدولية جهة قضائية دولية تُستخدم كملاذ أخير لملاحقة الجرائم الدولية الجسيمة، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ولا تتدخل المحكمة إلا إذا كانت الدولة المعنية غير قادرة على إجراء تحقيقات أو محاكمات فعالة، بسبب انهيار نظامها القضائي أو عدم كفاءته، أو إذا كانت غير راغبة في القيام بذلك، بمعنى امتناعها عن إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية نزيهة وجادة [١٥].

ينص نظام روما الأساسي، وتحديدًا المادة (١٧) على منح الأولوية للقضاء الوطني في معالجة الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية[١٦]. وعلى الرغم من وجود نظام قضائي في إسرائيل، فإن السلطات الإسرائيلية تُتهم بعدم اتخاذ إجراءات جادة وفعالة للتحقيق أو محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. ويُنظر إلى النظام القضائي الإسرائيلي على أنه غير قادر فعليًا على تحقيق العدالة في القضايا التي تمس القيادات السياسية والعسكرية العليا، مثل «نتنياهو» و«جالانت»، بسبب الضغوط السياسية.

علاوة على ذلك، تشير تقارير دولية إلى وجود انحياز منهجي في النظام القضائي الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات المرتكبة من

قبل الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. وفشل هذا النظام في محاسبة كبار المسؤولين يشكل أساسًا قويًّا لتدخل المحكمة الجنائية الدولية، لضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب، عندما تكون الأنظمة القضائية الوطنية عاجزة أو غير راغبة في أداء دورها.

٤. السوابق القضائية في محاكمة المسؤولين رفيعي المستوى

إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق «بنيامين نتنياهو» و«يوآف جالانت» يستند إلى سوابق قضائية دولية تؤكد إمكانية محاكمة كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين بتهم تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وهذه السوابق ترسخ مبدأ عدم الحصانة للمسؤولين رفيعي المستوى في مواجهة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

> **"إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق «بنيامين نتنياهو» و«يوآف جالانت» يستند إلى سوابق قضائية دولية تؤكد إمكانية محاكمة كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين بتهم تتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية."**

من أبرز هذه السوابق، قضية الرئيس الكيني السابق «أوهورو كينياتا»، حيث أصدرت المحكمة مذكرة توقيف ضده وضد مسؤولين آخرين بتهم الجرائم ضد الإنسانية المرتبطة بالعنف السياسي في كينيا عام ٢٠٠٧ [١٧]. وأكدت المحكمة في هذه القضية أن المناصب العليا لا توفر حصانة من الملاحقة القضائية على الجرائم الدولية[١٨]. كذلك، قضية الرئيس السوداني السابق «عمر البشير» تُعد سابقة بارزة، حيث أصدرت المحكمة مذكرات توقيف بحقه بتهم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في دارفور في عام ٢٠٠٩ [١٩]، وشددت المحكمة على أن مبدأ الحصانة لا يحمي قادة الدول من المساءلة الجنائية عن الجرائم الدولية.

وبناءً على هذه السوابق، تستند المحكمة الجنائية الدولية في إصدار مذكرات الاعتقال المتعلقة بالانتهاكات المزعومة في فلسطين إلى نفس الإطار القانوني، مما يعزز قدرتها على ملاحقة المسؤولين المتورطين في الجرائم الدولية بغض النظر عن مواقعهم أو مناصبهم.

٥. استمرارية المسؤولية الجنائية الدولية عبر الزمن

يُعد مبدأ عدم التقادم من الركائز الأساسية في القانون الدولي، ويقضي بعدم سقوط الجرائم الخطيرة مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بالتقادم، وهو ما يعني إمكانية ملاحقة مرتكبيها قانونيا بغض النظر عن مرور الزمن [٢٠]. ويستند هذا المبدأ إلى إطار قانوني متين في نظام روما الأساسي، حيث تنص المادة (٢٩) على أن «الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة لا تسقط بالتقادم». وتشمل هذه الجرائم «جرائم الحرب»، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة «الإبادة الجماعية»[٢١].

ووفقًا لهذه المادة، تتمتع المحكمة الجنائية الدولية بولاية قضائية تتيح لها النظر في الجرائم المزعومة بغض النظر عن الفترة الزمنية التي انقضت منذ وقوعها، شريطة أن تكون تلك الجرائم قد ارتُكبت في نطاق ولايتها، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد انضمام فلسطين إلى نظام روما.

وتعتبر المحكمة أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مثل: استهداف المدنيين، وفرض الحصار على غزة، وبناء المستوطنات، تمثل جرائم خطيرة ذات طابع ممنهج. ونظرًا لخطورة هذه الجرائم واستمراريتها، يضمن مبدأ عدم التقادم ملاحقة المسؤولين عنها، سواء كانوا قادة حاليين أو سابقين، بغض النظر عن طول الفترة الزمنية. يهدف هذا المبدأ إلى ضمان عدم إفلات مرتكبي الجرائم من المحاسبة، حتى لو تم ارتكابها ضمن سياق زمني ممتد، كما هو الحال مع السياسات الإسرائيلية المستمرة منذ عقود. بذلك، يشكل مبدأ عدم التقادم أداة قانونية فعالة لتحقيق العدالة الدولية ومساءلة المسؤولين عن الجرائم الجسيمة، مهما طال الزمن.

> "تعتبر المحكمة أن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، مثل استهداف المدنيين، وفرض الحصار على غزة، وبناء المستوطنات، تُمثل جرائم خطيرة ذات طابع ممنهج. ونظرًا لخطورة هذه الجرائم واستمراريتها، يضمن مبدأ عدم التقادم ملاحقة المسؤولين عنها، سواء كانوا قادة حاليين أو سابقين، بغض النظر عن طول الفترة الزمنية."

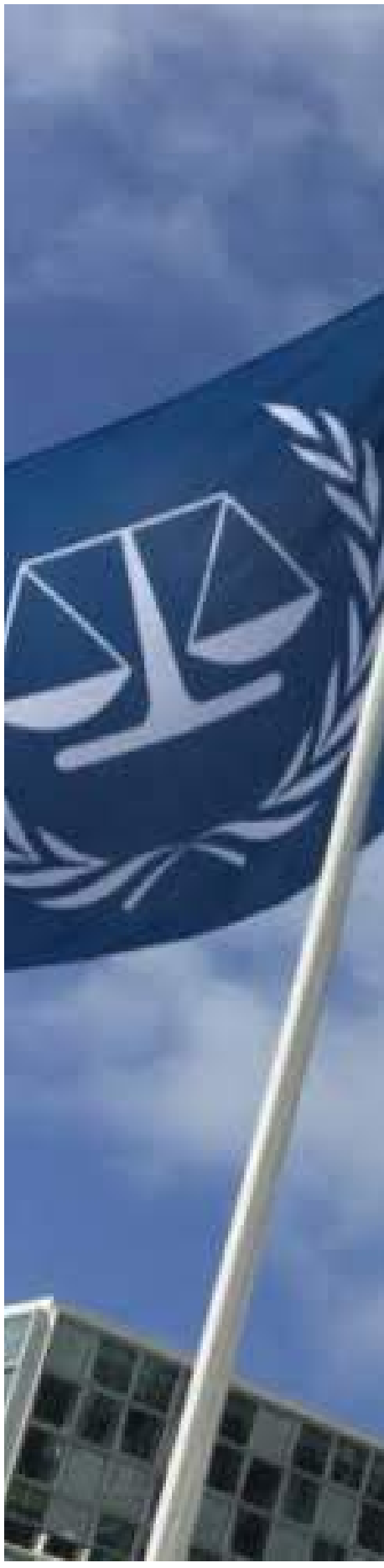
ثالثًا: الآثار المحتملة لمذكرة الاعتقال الصادرة بحق نتنياهو وجالانت

من المتوقع أن تكون لمذكرة الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد القادة الإسرائيليين تداعيات متعددة على الصعيدين الداخلي والدولي. ويمكن تقسيم هذه التداعيات إلى الجوانب التالية:

١. تقييد حركة القادة الإسرائيليين إلى الخارج

صدور مذكرة اعتقال بحق «نتنياهو» و«جالانت» يعني احتمالية تعرضهما للاعتقال في أي دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية، مما يفرض قيودًا على حريتهما في التنقل، خاصة نحو الدول الملتزمة بتنفيذ قرارات المحكمة. في ظل هذه الظروف، من المرجح أن تقتصر زياراتهما الرسمية على دول لا تعترف بسلطة المحكمة أو التي أعلنت صراحة عدم التزامها بأوامرها، مثل الولايات المتحدة وبعض الدول الإفريقية والآسيوية.

وهذا التطور قد يؤدي إلى توتر متزايد بين إسرائيل والدول الأعضاء في المحكمة، حيث يمكن أن تُفسَّر أي زيارة لـ «نتنياهو» أو «جالانت» إلى هذه الدول على أنها تحدٍ للقانون الدولي. وفي المقابل، من المتوقع أن تعمد إسرائيل إلى تعزيز علاقاتها مع الدول غير الموقعة على نظام روما الأساسي لتأمين حرية حركة مسؤوليها.



علاوة على ذلك، ستعتمد إسرائيل بشكل أكبر على حلفائها الرئيسيين، مثل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، لحشد دعم دبلوماسي يهدف إلى تقويض مصداقية المحكمة والتخفيف من حدة قراراتها. كما قد تلجأ إلى الضغط على الدول الأعضاء في المحكمة من خلال التهديد بإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية أو الأمنية، سعيا لضمان عدم تنفيذ مذكرات الاعتقال.

٢. تعزيز مصداقية المحكمة الجنائية الدولية

إصدار مذكرة اعتقال ضد شخصيات بارزة مثل «بنيامين نتنياهو» و«يوآف جالانت» يحمل دلالات دولية بالغة الأهمية، أبرزها تعزيز مصداقية المحكمة الجنائية الدولية والتأكيد على استقلاليتها وحيادها. القرار يبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأن الجرائم الدولية، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لن تفلت من العقاب، بغض النظر عن نفوذ الدول أو مكانة قادتها.

وتمثل هذه الخطوة سابقة قانونية مهمة، تُظهر قدرة المحكمة على التعامل مع قضايا معقدة وحساسة كالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. ومن المتوقع أن تعزز دول داعمة للمحكمة، مثل جنوب إفريقيا والدول الإسكندنافية، دعمها للمؤسسة في أعقاب هذا القرار، بما قد يعزز شرعيتها الدولية.

وفي المقابل، قد يثير الحكم ردود فعل معارضة من دول مثل الولايات المتحدة، التي قد ترى فيه قرارًا سياسيًّا وغير متوازن، مما قد يؤدي إلى تصاعد الدعوات للانسحاب من نظام روما الأساسي. ومثل هذه التطورات من شأنها تقويض قدرة المحكمة على تنفيذ قراراتها، مما يثير تساؤلات حول مستقبل العدالة الجنائية الدولية.

٣. تصاعد الخلاف بين الدول الغربية الداعمة لإسرائيل

من أبرز التداعيات المترتبة على صدور مذكرة توقيف بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» ووزير الدفاع «يوآف جالانت»، تصاعد الخلاف بين الدول الغربية الداعمة لإسرائيل. فقد شهدت المواقف الغربية انقسامًا واضحًا، إذ تبنت الولايات المتحدة موقفًا عدائيًّا تجاه المحكمة الجنائية الدولية. ففي مايو ٢٠٢٤، وبعد إعلان المدعي العام للمحكمة «كريم خان» عن نيته إصدار أوامر اعتقال بحق مسؤولين إسرائيليين كبار، أعلنت واشنطن نيتها فرض عقوبات على المحكمة ومسؤوليها [٢٢]. وفي يونيو من العام ذاته، أقرّ مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون يجيز فرض عقوبات على المحكمة إذا باشرت تحقيقات أو محاكمات تمس أفرادًا محميين من جانب الولايات

المتحدة أو حلفائها [٢٣]. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة، رغم عدم انضمامها لنظام روما الأساسي، سبق أن دعمت قرارات المحكمة في قضايا أخرى، مثل تأييدها لمذكرة التوقيف الصادرة بحق الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» على خلفية الحرب في أوكرانيا [٢٤].

وفي المقابل، تبنت الدول الأوروبية الداعمة لإسرائيل موقفًا مغايرًا. إذ تُعد هذه الدول طرفًا أصيلًا في نظام روما الأساسي، وهو ما انعكس في تصريحات «جوزيب بوريل»، مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، الذي أكد في نوفمبر ٢٠٢٤ أن «مذكرات التوقيف ليست قرارات سياسية، بل أحكام قضائية يجب احترامها وتنفيذها»[٢٥]. بناءً على ذلك، تعهدت العديد من الدول الأوروبية، بما في ذلك أعضاء في حلف شمال الأطلسي مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا وتركيا، إلى جانب دول مجموعة السبع، بدعم المحكمة والدفاع عن استقلاليتها [٢٦]. ومع ذلك، تراجعت فرنسا لاحقًا تحت وطأة الضغوط الأمريكية.

ويمكن تفسير هذا الموقف الأوروبي في سياق المخاوف من توجيه انتقادات دولية تتهم هذه الدول بإعاقة العدالة الدولية، وعدم احترام القانون الدولي. كما تخشى هذه الدول من أن تفتح مثل هذه التحقيقات الباب لمساءلة قادتها عن دعمهم العسكري لإسرائيل خلال حربها في غزة. وفقًا للمادة ٢٥ (٣)(ج) من نظام روما الأساسي، يعد «تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل يساهم في ارتكاب الجريمة» جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة، مما يزيد من احتمال تعرض المسؤولين الأوروبيين للملاحقة القانونية في المستقبل.

> رغم عدم انضمام الولايات المتحدة لنظام روما الأساسي، فإنها سبق أن دعمت قرارات المحكمة في قضايا أخرى، مثل تأييدها لمذكرة التوقيف الصادرة بحق الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» على خلفية الحرب في أوكرانيا.

٤. التأثير على الدعاوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية

على الرغم من عدم وجود ارتباط رسمي ومباشر بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية؛ إذ تختص الأولى بالنظر في قضايا ضد أفراد بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بينما تختص الثانية بنظر القضايا بين الدول، إلا أن مذكرة الاعتقال الصادرة من الجنائية الدولية ضد «نتنياهو» و«جالانت» قد يكون لها تأثير غير مباشر على القضايا المنظورة أمام محكمة العدل الدولية، لا سيما الدعاوى التي تطالب بفرض حظر على الأسلحة على إسرائيل[٢٧] أو الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية وتتهم إسرائيل فيها بانتهاك اتفاق منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، من خلال أفعالها في غزة. وتنفي إسرائيل هذه المزاعم[٢٨].

والأمر المهم أن قرار قضاة المحكمة الجنائية الدولية القائل بأن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن «نتنياهو» و«جالانت» ارتكبا جرائم حرب وجرائم ضد

الإنسانية في غزة قد يعزز قضية جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، إذ تنظر المحكمة أيضا إلى قرارات محاكم أخرى. وكذلك أيضا من شأن إصدار مذكرات الاعتقال أيضا أن يدعم الدعاوى القانونية التي تطالب بفرض حظر على الأسلحة في أماكن أخرى.

رابعًا: التحديات التي تعترض تنفيذ مذكرات الاعتقال

مذكرة الاعتقال التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية ضد مسؤولين سياسيين أو عسكريين تواجه عادة مجموعة من التحديات التي تعيق تنفيذها. وفي حالة رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» ووزير الدفاع «يوآف جالانت»، يمكن تحديد المعوقات التالية:

١. السيادة الوطنية ورفض التعاون

إسرائيل ليست طرفًا في نظام روما الأساسي، المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية. وبالتالي، لا تعترف بسلطة المحكمة أو اختصاصها على مواطنيها أو القضايا المرتبطة بها. حتى لو صدر قرار دولي ملزم، فإن السلطات الإسرائيلية لن تتعاون مع المحكمة ولن تعتقل مواطنيها، مستندة إلى مبدأ السيادة الوطنية الذي يعطيها الحق الحصري في إدارة شؤونها الداخلية.

٢. الغطاء السياسي والدبلوماسي

تعتمد إسرائيل على تحالفاتها مع دول قوية مثل الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، التي توفر لها دعمًا دبلوماسيًا. وهذه الدول قد تعرقل أي محاولات لتنفيذ المذكرة من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أو ممارسة ضغوط على الدول الأخرى لعدم التعاون مع المحكمة. ويمكن أن يؤدي هذا الدعم إلى خلق بيئة سياسية معادية للمحكمة، مما يضعف من تأثير مذكراتها ويجعل تنفيذها أكثر تعقيدًا.

٣. الموقف الأمريكي الرافض

تتبنى الولايات المتحدة موقفًا ثابتًا ضد أي ملاحقات من المحكمة الجنائية الدولية لمواطنيها أو حلفائها، وتصفها أحيانًا بأنها محكمة «مسيَّسة». وفي عام ٢٠٢٠، فرضت إدارة ترامب عقوبات على مسؤولين في المحكمة بعد إعلانها فتح تحقيقات بشأن جرائم حرب في أفغانستان وإسرائيل [٢٩]. وبالتالي يمكن للولايات المتحدة استخدام أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية لثني الدول عن التعاون مع المحكمة في هذه القضية، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المحكمة على تنفيذ مذكراتها.

> **تعتمد إسرائيل على تحالفاتها مع دول قوية مثل الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، التي توفر لها دعمًا دبلوماسيًا. وهذه الدول قد تعرقل أي محاولات لتنفيذ المذكرة من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أو ممارسة ضغوط على الدول الأخرى لعدم التعاون مع المحكمة.**

٤. التحديات القانونية الدولية

بحسب نظام روما الأساسي، فإن الدول الأعضاء ملزمة قانونيًّا بالتعاون مع المحكمة، بما في ذلك اعتقال وتسليم الأفراد المطلوبين. لكن في الواقع، بعض الدول قد ترفض تنفيذ المذكرة خوفًا من التداعيات السياسية أو الاقتصادية. وبالتالي من المتوقع أن تواجه الدول معضلة بين الالتزام بقوانينها الوطنية، التي قد تمنع تسليم مسؤولين سياسيين، وبين التزاماتها الدولية تجاه المحكمة.

٥. الإجراءات المعقدة للمحكمة الجنائية الدولية

تعتمد المحكمة على تمويل الدول الأعضاء، مما يحد من قدرتها على تنفيذ عمليات اعتقال معقدة. كما أن التحقيقات الدولية وتنفيذ الأحكام يتطلب وقتًا طويلًا وجهودًا مضنية. بالإضافة إلى أن إجراءات المحكمة تتسم بالتعقيد، مما يتيح للمتهمين وحلفائهم فرصة للاستفادة من الثغرات القانونية لتأجيل أو عرقلة التنفيذ.

> "تعاني المحكمة الجنائية الدولية من مشكلة هيكلية أساسية تتمثل في عدم امتلاكها قوة تنفيذية خاصة بها لتنفيذ مذكرات الاعتقال أو الأحكام الصادرة عنها. وتعتمد المحكمة بالكامل على تعاون الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي لتنفيذ قراراتها."

٦. عدم وجود قوة تنفيذية للمحكمة

تعاني المحكمة الجنائية الدولية من مشكلة هيكلية أساسية تتمثل في عدم امتلاكها قوة تنفيذية خاصة بها لتنفيذ مذكرات الاعتقال أو الأحكام الصادرة عنها. وتعتمد المحكمة بالكامل على تعاون الدول الأعضاء في نظام روما الأساسي لتنفيذ قراراتها. وفي الوقت الحالي، فالمحكمة ليست لديها قوة شرطة أو جيش خاص بها لتنفيذ مذكرات الاعتقال. وعلى عكس الأنظمة القضائية الوطنية التي تعتمد على أجهزة الشرطة لتنفيذ أوامرها، تفتقر المحكمة إلى هذه الآلية الأساسية. وبالتالي فهي تعتمد كليًّا على الدول الأعضاء لتسليم الأفراد المطلوبين. وهذا يجعل تنفيذ مذكرات الاعتقال خاضعًا لإرادة الحكومات الوطنية، التي قد تكون غير متعاونة أو مترددة.

وختامًا، تسلط هذه الورقة الضوء على الأبعاد القانونية والدولية لمذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ضد القادة الإسرائيليين، والتي تمثل خطوة غير مسبوقة في تاريخ المحكمة. ورغم التحديات الكبيرة التي تواجه تنفيذ هذه المذكرات، فإنها تؤكد على أهمية تفعيل آليات العدالة الدولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم الخطيرة. ويعكس هذا التطور التزام المحكمة بمبدأ عدم الإفلات من العقاب، مما يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولية تعزيز سيادة القانون. ويبقى أن نرى كيف ستؤثر هذه الخطوة على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي وعلى مستقبل المحكمة ودورها في النظام القانوني الدولي.

قائمة المراجع

(1) International Criminal Court (ICC), "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant," November 21, 2024.

(2) Ibid.

(٣) انظر المادة (٤) من مشاريع المواد المتعلقة بالمسؤولية الدولية عن الأفعال غير المشروعة دوليا لعام ٢٠٠١، متاح على الرابط التالي:
https://legal.un.org/ilc/publications/yearbooks/arabic/ilc_2001_v2_p2.pdf

(4) Norwegian Refugee Council, "Israel's siege now blocks 83% of food aid reaching Gaza, new data reveals", 16. Sep 2024. Available at: https://www.nrc.no/news/2024/september/israels-siege-now-blocks-83-of-food-aid-reaching-gaza-new-data-reveals/

(٥) انظر المادتان (٢٣) و (٥٩) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والمؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، على الرابط التالي: https://www.legal-tools.org/doc/٣٨٢٢e٤/pdf/

(6) Gaza: UN warns of worsening humanitarian disaster as ceasefire talks continue, UN News, 19 August 2024. Available at: https://news.un.org/en/story/2024/08/1153346

(٧) مكتب نتنياهو: إسرائيل لن ترسل مساعدات إنسانية إلى غزة وستمنع إدخالها من دول أخرى دون رقابة، روسيا اليوم، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://arabic.rt.com/world/1506060-مكتب-نتنياهو-إسرائيل-لن-ترسل-مساعدات-إنسانية-إلى-غزة-وستمنع-إدخالها-من-دول-أخرى-دون-رقابة/

(٨) انظر المادة (٥) من نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية من خلال الرابط التالي:-https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

(9) Secretary-General of the United Nations, 'Rome Statute of the International Criminal Court, Rome, 17 July 1998, State of Palestine: Accession', 6 January 2015, C.N.13.2015, Treaties XVIII.1.

(١٠) انظر المادة (١٢) من نظام روما الأساسي من خلال الرابط التالي:https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

(11) International Criminal Court (ICC), "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I Submission on behalf of victims in Article 19 proceedings related to the Situation in the State of Palestine", October 28, 2024. Available at: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/0902ebd1809da34b.pdf

(12) International Criminal Court (ICC), "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I Decision on Israel's request for an order to the Prosecution to give an article : 18(1) notice", November 21, 2024. Available at: https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/0902ebd180a0ebd9.pdf

(13) International Criminal Court (ICC), "Situation in the State of Palestine: ICC Pre-Trial Chamber I rejects the State of Israel's challenges to jurisdiction and issues warrants of arrest for Benjamin Netanyahu and Yoav Gallant," November 21, 2024.

(14) Britta Lisa Krings, "The Principles of 'Complementarity' and Universal Jurisdiction in International Criminal Law: Antagonists or Perfect Match?", Goettingen Journal of International Law, Vol. 4, No. 3, 2012, pp. 737-763

(15) Ibid., p. 748.

(16) F. Jessberger, “International v. National Prosecution of International Crimes”, in A. Cassese (ed.), “The Oxford Companion to International Criminal Justice”, Oxford University Press, 2009, pp. 208-212.

(17) International Criminal Court (ICC), “Situation in the Republic of Kenya in the Case of the Prosecutor V. Francis Kirimi Muthaura, Uhuru Muigai Kenyatta and Mohammed Hussein Ali: Decision on the Confinnation of Charges Pursuant to Article 61(7)(a) and (b) of the Rome Statute, November 23, 2012.

(18) Ibid.

(١٩) المحكمة الجنائية الدولية، "الحالة في دارفور في السودان: المدعي العام ضد عمر حسن أحمد البشير (عمر البشير)، أمر بالقبض على عمر حسن أحمد البشير، ٤ مارس ٢٠٠٩، ICC-٠٥/٠٢-٠٩/٠١. متاح على الرابط التالي:https://www.icc-cpi.int/sites/default/files/CourtRecords/CR2009_01516.PDF

(20) Christine Van den Wyngaert, John Dugard, “Non-Applicability of Statute of Limitations”, in Antonio Cassese, Paola Gaeta, and John RWD Jones (eds), “The Rome Statute of the International Criminal Court: A Commentary”, Oxford Academic, 2002,

(٢١) انظر المادة (٢٩) من نظام روما الأساسي، متاح على الرابط التالي:https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/rome-statute-international-criminal-court

(22) “US signals support for possible ICC sanctions over Israel warrants”, BBC, 22 May 2024. Available at: https://www.bbc.com/news/articles/cp66e6ppzd0o

(23) “House passes International Criminal Court sanctions bill after prosecutor seeks Netanyahu warrant”, CNN, June 4, 2024. Available at: https://edition.cnn.com/2024/06/04/politics/house-vote-icc-sanctions/index.html

(24) “Putin arrest warrant: Biden welcomes ICC's war crimes charges”, BBC, 18 March 2023. Available at: https://www.bbc.com/news/world-europe-64998165

(25) “International Criminal Court's decisions must be respected, EU's Borrell says”, Reuters, November 28, 2024. Available at: https://www.reuters.com/world/middle-east/international-criminal-courts-decisions-must-be-respected-eus-borrell-says-2024-11-28/

(٢٦) "تعهدات أوروبية بتنفيذ قرار الجنائية الدولية بشأن اعتقال نتنياهو وجالانت"، موقع الشرق، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٤. متاح على الرابط التالي:https://asharq.com/politics/107460/تعهدات-أوروبية-بتنفيذ-قرار-الجنائية-الدولية-ضد-نتنياهو/

(٢٧) انظر على سبيل المثال الدعوى التي تقدمت بها دولة نيكاراجوا ضد ألمانيا أمام محكمة العدل الدولية متهمة الأخيرة بخرق بعض الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة : Alleged Breaches of Certain International Obligations in respect of the Occupied Palestinian Territory (Nicaragua v. Germany), ICJ, Order, 19 July 2024. Available at: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/193/193-20240719-ord-01-00-en.pdf

(28) “Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)”, ICJ, Order, 24 May 2024. Avaliable at: https://www.icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240524-ord-01-00-en.pdf

(29) “Trump targets ICC with sanctions after court opens war crimes investigation”, The Guardian, 11 June 2020. Available at: https://www.theguardian.com/us-news/2020/jun/11/trump-icc-us-war-crimes-investigation-sanctions

مستقبل الاستقرار الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر



الوزير المفوض/ ممدوح سالمان

رئيس المكتب الاقتصادي والتجاري في بكين سابقا - ورئيس هيئة تنمية الصادرات المصرية سابقا

تقع منطقة البحر الأحمر عند مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وتتمتع بأهمية استراتيجية هائلة للتجارة العالمية وطرق الطاقة، حيث تربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي عبر قناة السويس. ونظرًا لموقعها الاستراتيجي، تحتوي المنطقة على العديد من النقاط الساخنة الجيوسياسية، مثل القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية، أخذًا في الاعتبار التعقيدات السياسية في الشرق الأوسط. ومنذ فترة طويل كان البحر الأحمر موقعًا للمنافسة والصراع والتعاون بين القوى المحلية والدولية. وللوقوف على مستقبل الصراع في تلك المنطقة الحيوية، نتناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: الأطراف الرئيسة في المنطقة

١. دول البحر الأحمر:

مصر: الدولة الكبرى، وهي تَعتبِر البحر الأحمر جزءا حيويا من أمنها القومي، وتركز على حماية قناة السويس وتأمين طرق التجارة والملاحة البحرية. علاوة على ذلك، تَعتبِر مصر أن توازن القوى في البحر الأحمر يلعب دورا حاسما في استراتيجيتها الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي.

المملكة العربية السعودية: نظرًا لموقعها الاستراتيجي في شبه الجزيرة العربية، تستثمر المملكة العربية السعودية بشكل كبير في الأمن الإقليمي، بجانب الجهود المبذولة لمواجهة النفوذ الإيراني في البحر الأحمر. السودان: رغم ما يواجهه السودان من اضطرابات سياسية داخلية، فهو طرف رئيسي في منطقة القرن الإفريقي، ويتيح له ساحله الممتد على البحر الأحمر وصولا استراتيجيا إلى الطرق البحرية والموانئ المحتملة في المنطقة.

إريتريا: رغم علاقتها المعقدة مع إثيوبيا والقوى الإقليمية الأخرى، فإن سيطرتها على أرخبيل «دهلك» وموانيها تمنح لها نفوذا في الجغرافيا السياسية للبحر الأحمر.

جيبوتي: تلعب جيبوتي دورًا محوريًّا في ديناميكيات الأمن الإقليمي، حيث تضم عددًا من القواعد العسكرية الأجنبية، بما فيها القواعد الأمريكية والفرنسية والصينية.

إثيوبيا: على الرغم من كونها دولة غير ساحلية، فإن إثيوبيا قوة ناشئة في منطقة القرن الإفريقي، ولديها مصالح كبيرة في التجارة والأمن الإقليميين، وخاصة فيما يتعلق بالوصول إلى البحر الأحمر عبر إريتريا.

٢. القوى العالمية:

الولايات المتحدة: يمثل البحر الأحمر أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة في سياق تأمين طرق التجارة البحرية وحماية مصالحها الاستراتيجية. كما أن وجودها العسكري في المنطقة، وخاصة في جيبوتي، يعزز من دورها في مكافحة الإرهاب وحماية ممرات النفط، وعمليات مكافحة الإرهاب، خاصة في منطقة القرن الإفريقي.

الصين: تسعى الصين لتعزيز نفوذها في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق، حيث قامت بتطوير مشاريع بنية تحتية في عدد من الدول، مثل جيبوتي والسودان، وموانٍ أخرى في المنطقة، فضلا عن تعزيز وجودها العسكري في البحر الأحمر، مما يهدد الهيمنة الأمريكية التقليدية.

روسيا: تسعى روسيا لتوسيع نفوذها في البحر الأحمر، من خلال تقوية علاقاتها مع بعض الدول، مثل السودان، والتي أبرمت اتفاقا مع روسيا بشأن بناء قاعدة بحرية في البحر الأحمر.

إيران: يشكل نفوذ إيران، وخاصة في اليمن ومن خلال قواتها بالوكالة، مصدر قلق متزايد بشأن الاستقرار الإقليمي، وخاصة في سياق الطرق البحرية الاستراتيجية في البحر الأحمر.

٣. الجهات الفاعلة غير الحكومية:

جماعة الحوثيين في اليمن: في ظل الحرب الأهلية المستمرة في اليمن، سيطرت تلك الجماعة المدعومة من إيران على أجزاء من ساحل اليمن على البحر الأحمر، وهي مصدر رئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي، حيث تستهدف سفن الشحن المتجهة إلى الكيان الإسرائيلي بسبب الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وكانت من قبل تستهدف وبشكل متكرر ممرات الشحن والموانئ السعودية.

حركة الشباب الصومالية: شنّت حركة الشباب وجماعات أخرى مسلحة، متمركزة في الصومال، هجمات في المنطقة، استهدفت بشكل خاص ممرات الشحن، وساهمت في عدم الاستقرار.

ثانيا: محركات الصراع المستقبلي

١. المنافسة على الطرق البحرية:

يعد البحر الأحمر طريق عبور حيوي للتجارة العالمية، وخاصة النفط والغاز، ومن المرجح أن تشتد المنافسة بهدف السيطرة على نقاط الاختناق الاستراتيجية، مثل مضيق باب المندب (بين اليمن وجيبوتي/إريتريا) وطريق باب المندب رأس الرجاء الصالح، وأي تعطيل لطرق الشحن يمكن أن تكون له عواقب اقتصادية كبيرة، مما يزيد من التوترات بين القوى الإقليمية، وخاصة المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة.

٢. الصراعات بالوكالة والتنافسات الأيديولوجية:

- **التنافس الإيراني/ السعودي:** يمتد الصراع المستمر على الهيمنة الإقليمية بين المملكة العربية السعودية وإيران إلى منطقة البحر الأحمر، وخاصة في اليمن. بالإضافة إلى ذلك، يثير النفوذ الإيراني في إفريقيا بعض التخوفات على أمن المنطقة العربية.

- **التوترات بين إثيوبيا وإريتريا:** لا تزال التوترات الحدودية قائمة بين إثيوبيا وإريتريا على الرغم من اتفاق السلام الموقع بين البلدين في العام ٢٠١٨، ولا يخفى أن تورط إريتريا في الصراع في تيجراي (إثيوبيا) وتحالفاتها العسكرية مع القوى الإقليمية يمكن أن يعيد إشعال الأعمال العدائية، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة البحر الأحمر.

٣. الأمن البحري والقرصنة

رغم تراجع عمليات القرصنة قبالة سواحل الصومال في السنوات الأخيرة بسبب عمليات مكافحة القرصنة الدولية، لا تزال التأثيرات الاقتصادية للقرصنة كبيرة، فضلًا عن القلق المتزايد بشأن عسكرة البحر الأحمر والتهديد الذي يتعرض له المرور الحر للسفن من قِبل الجهات الفاعلة في الدول المتنافسة.

٤. التحديات البيئية والمنافسة على الموارد

يعد البحر الأحمر موطنًا للموارد الطبيعية الحيوية، مثل: مخزون الأسماك، واحتياطيات النفط المحتملة تحت سطح البحر، والمنافسة على هذه الموارد بجانب تأثير تغير المناخ على مستويات سطح البحر ومصائد الأسماك والظروف البيئية المتدهورة، مثل تدمير الشعاب المرجانية، قد تؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بشكل أكبر من خلال التأثير على سبل العيش وإثارة النزاعات حول الموارد البحرية.

٥. عدم الاستقرار السياسي الداخلي

تواجه العديد من دول البحر الأحمر تحديات داخلية، مثل: عدم الاستقرار السياسي في السودان، والصراع في منطقة تيجراي في إثيوبيا، والوضع المتقلب في اليمن. وغالبًا ما تنتقل هذه الصراعات الداخلية إلى الساحة الإقليمية، مما يساهم في عدم الاستقرار على نطاق أوسع. وتشعر دول مثل مصر والمملكة العربية السعودية بالقلق من أن هذه الصراعات قد تشجع الجماعات المتطرفة، وتؤدي إلى صراعات إقليمية أكبر.

ثالثا: نقاط الاشتعال المحتملة

١. **اليمن ومضيق باب المندب:** يعد مضيق باب المندب من أهم نقاط الاختناق البحرية في العالم، في ظل الصراع المستمر في اليمن، وهجمات الحوثيين على السفن التجارية المتجهة إلى دولة الكيان الإسرائيلي بسبب الحرب على غزة، مما يشكل نقطة قلق رئيسة ويؤثر سلبًا على حركة السفن التجارية المارة عبر المضيق، وكذلك السفن المتجهة منها إلى أوروبا عبر قناة السويس، مما يؤدي إلى تعطيل حركة التجارة العالمية.

٢. **الحدود الإريترية/ الإثيوبية والوصول إلى البحر الأحمر:** لا تزال التوترات بين إريتريا وإثيوبيا، وخاصة بشأن الوصول إلى البحر الأحمر والسيطرة على الموانئ الاستراتيجية دون حل، وأي تجدد للصراع من شأنه أن يعطل التجارة ويهدد الأمن الإقليمي، خاصة أن البحر الأحمر شريان لطرق شحن مهمة، بما في ذلك تلك المرتبطة بقناة السويس.

٣. **عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان:** قد يؤدي تزايد الصراع الداخلي في السودان، وخاصة مع النفوذ المتزايد للقوى الأجنبية، إلى الفشل في تحقيق استقرار السودان، ومن ثَّم إشعال صراع إقليمي أوسع، خاصة إذا أصبحت البلاد نقطة اشتعال للمنافسة بين الجهات الفاعلة الدولية.

٤. **المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في جيبوتي:** حيث تحتفظ كل من الولايات المتحدة والصين بمرافق عسكرية ولوجستية كبيرة في جيبوتي، ومع تنامي نفوذ الصين في المنطقة من خلال مبادرة الحزام والطريق، فقد تتصاعد التوترات بين الصين والولايات المتحدة، وخاصة في سياق المنافسة الأوسع بين القوى العظمى.

رابعا: سيناريوهات المستقبل

إطار تعاوني للأمن الإقليمي: إذا انخرطت دول البحر الأحمر، وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، في أطر تعاونية للأمن، فقد تتجنب المنطقة صراعات واسعة النطاق. ويمكن لاتفاقيات الأمن البحري المشتركة وتنظيم التنافس على الموارد أن يعملا على استقرار المنطقة وتقليل خطر الصراعات، خاصة من خلال مبادرات، مثل: التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، أو إنشاء منتديات متعددة الأطراف.

استمرار الحرب بالوكالة والتصعيد: قد يشهد البحر الأحمر المزيد من الصراعات بالوكالة، وخاصة بين المملكة العربية السعودية وإيران، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المستمر. ومع دعم القوى الإقليمية للفصائل المتصارعة في اليمن، مقابل الدعم الإيراني للحوثيين، فقد تتصاعد الصراعات المحلية وتمتد إلى حروب إقليمية أوسع نطاقًا. وهذا من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار الأمن البحري والمصالح الاقتصادية.

وختامًا، يرى كثير من المحللين أن منطقة البحر الأحمر سوف تظل نقطة اشتعال رئيسة للصراعات المحلية والدولية في العقود المقبلة، ومن المرجح أن تؤدي المنافسات الجيوسياسية، والتنافس على الموارد، والأمن البحري، وعدم الاستقرار السياسي الداخلي إلى تأجيج التوترات في المنطقة. وقد توفر الأطر التعاونية مسارًا للاستقرار، إلا أن الحروب بالوكالة الجارية، والتنافس بين القوى العظمى، ومؤسسات الدولة الهشة في بلدان رئيسة، مثل اليمن والسودان، تشير إلى أن البحر الأحمر سيظل منطقة تتسم بالتقلبات والمنافسة الاستراتيجية، وسيكون التخطيط الاستراتيجي والمشاركة الدبلوماسية من جانب الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية أمرًا بالغ الأهمية في إدارة هذه التحديات وتجنب الصراعات واسعة النطاق.



آفـــاق التقـارب الســعودي الإيـراني في ضوء عودة ترامب عام ٢٠٢٥



د. إبراهيم المسمار الشمري

مدير مركز الرياض للدراسات السياسية والاستراتيجية

تعد العلاقات السعودية الإيرانية واحدة من أكثر العلاقات تعقيدًا في الشرق الأوسط، وبدأت المحادثات المباشرة منذ عام ٢٠٢١، لتتكلل في العاشر من مارس ٢٠٢٣ باتفاق لعودة العلاقات، ويأتي الاتفاق كبرهان على طبيعة التحوّل والتغيير الحاصل في سياسات وتوجهات البلدين، وإدراكهما أنه لا يمكن الاستمرار في حالة عداء، وأن التهدئة والحوار هما السبيل الأنفع، وعلى الرغم من وجود بعض الدوافع والمصالح المتبادلة لإبرام هذا الاتفاق، فإن هذا التحوّل ليس محصورًا في العلاقات الثنائية بين الرياض وطهران فقط، بل يشمل السياق الإقليمي والدولي الأوسع.

ومع عودة «دونالد ترامب» إلى السلطة في عام ٢٠٢٥ بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، تثار العديد من الآراء حول تأثير عودته على مسار هذه العلاقات، وهو ما يتطلب نظرة واسعة للمواقف السياسية والتغيّرات الإقليمية والدولية الراهنة.

دوافع الاتفاق السعودي الإيراني

لقد أصبح واضحا حرص الرياض وطهران على الإسراع باتخاذ جميع الخطوات الكفيلة باستعادة العلاقات ليس فقط العلاقات الدبلوماسية، وإنما على جميع المستويات في أقرب وقت ممكن، بعد أن كانت المباحثات بينهما تُدار بوساطة عراقية أو عمانية، وتسير ببطء، إلى أن فوجئ العالم كله بدخول بكين على خط الوساطة، والذي خالف كل التوقعات، وتم الإعلان عن الاتفاق بين المملكة وإيران برعاية صينية على استئناف العلاقات خلال شهرين من إعلان الاتفاق، وهو ما اعتُبر نقطة تحوّل بالغة الأهمية ليس فقط في العلاقات الثنائية بينهما، وإنما لما سيكون لذلك من آثار على منطقة الخليج والشرق الأوسط، والتوازنات الإقليمية والدولية وحدوث عملية إعادة ترتيب كبيرة فيها. وقد حددت الاتفاقية إطارًا زمنيًا لاستعادة العلاقات الدبلوماسية

بين البلدين، كما أكدت مبادئ عدم التدخل المتبادل والسلامة الإقليمية، والالتزام باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتفعيل جميع الاتفاقيات المشتركة بين البلدين ومنها اتفاقية التعاون الأمني، واتفاقية التعاون في مجال الاقتصاد، والتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، والعلوم، والثقافة، والرياضة والشباب.

وشكَّل الاتفاق السعودي الإيراني، بوساطة الصين، تطورا بالغ الأهمية وإنجازا سياسيا كبيرا، إقليميا ودوليا، وخطوة مهمة في طريق تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة غير مستقرة. كما يحمل هذا الاتفاق في طياته العديد من المؤشرات المهمة، سواء لجهة التأكيد على التوجُّه العام السائد في المنطقة والمتمثل في سياسات تصفير المشاكل، أو لجهة دلالته بالنسبة للدور الصيني المتصاعد في العلاقات الدولية، واتباع سياسة التدخل الإيجابي بدلًا من الحياد في التعامل مع النزاعات الإقليمية والدولية، كما يمثل الاتفاق تغييرًا في سياسة وتوجه الحكومتين السعودية والإيرانية؛ إذ أدركتا أن استمرار العداء غير ممكن، وأن الحوار هو الطريق الأكثر فائدة لجميع دول المنطقة دون استثناء. واتّخذ الجانبان خطوات دبلوماسية ملحوظة من خلال تبادل الزيارات والبعثات الدبلوماسية، رغم أن الحذر يهيمن على عملية التقارب، بسبب عدد من القضايا المهمة التي لم تُحسم بعد، والتي لها تأثير قوي على العلاقات بين الدولتين.

وبالتالي، فإن الاتفاق جاء ليُنهي الصراع بين الدولتين، والذي كان أبرز سمات الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة منذ عام ١٩٧٩، وتصاعد بشكل كبير خلال العقد الأخير؛ بسبب السياسات الإيرانية، وتدخلها في الشؤون العربية، ومن ثمَّ فإن الاتفاق بين المملكة وإيران هو أمر ضروري لإنهاء القضايا العالقة بينهما في المنطقة، وخصوصًا العراق ولبنان واليمن، ونذكر هنا أهم الدوافع:

أ. دوافع سعودية:

إن السبب الرئيس لاستجابة المملكة العربية السعودية للمبادرة الصينية بشأن تصفير الخلافات الإقليمية، هو سعيها لتحقيق طموحها في استكمال «رؤية المملكة ٢٠٣٠» كخطة ما بعد النفط، كما أن إنهاءها الخلافات مع إيران سيدعم جهود تجفيف بؤر الإرهاب الإقليمية، ومحاصرة تمويل الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة، ومن ثمّ سيتحول السلوك الإيراني الإقليمي إلى التعاون بدلًا من العداء.

لذا، تعمل المملكة بشكل مستمر على تطوير هياكل الدولة، وتحقيق مستهدفاتها، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين، وتحويل عدد من المناطق والمدن لأماكن جذب سياحي، وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لتصبح من الدول الرائدة في اقتناء تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والاستثمار فيها، وهذه الجهود المتتالية تتطلب بيئة آمنة ومستقرة يمكن أن تنمو فيها المشاريع الكبيرة بشكل طبيعي دون الحاجة إلى القلق بشأن الحروب الإقليمية المدمرة التي تستنزف ميزانياتها. ويمكننا إيجاز أهم الدوافع السعودية لتوقيع الاتفاق من خلال النقاط التالية:

- أهمية الاتفاق للمملكة باعتبارها لاعبا سياسيا واقتصاديا إقليميا مهما، ونظرا للمكانة التي تتمتع بها بين الدول العربية والإسلامية، وكونها محط أنظار القوى الكبرى.
- إبعاد المشاكل الأمنية التي يتسبب بها الصراع مع إيران، والتركيز على المشاريع التنموية والنهضوية.
- تهدئة التوتر المزمن مع إيران، وذلك في ظل ثقة المملكة وقناعتها بأنّ أمنها هو مسؤوليتها، وليس مسؤولية الآخرين، ولن يدافع عنها أحد في حال تعرضها لهجوم إرهابي، وهذا الدرس استخلصته من الهجمات المتكررة التي تعرضت لها، ولم يُحرك الآخرون ساكنا.

- التأكيد على أن الرياض لن تكون طرفًا في أي هجوم إسرائيلي ضد طهران؛ لضمان عدم تعريض أمنها للخطر.
- الضغط على واشنطن للموافقة على المطالب السعودية بتوفير الضمانات الأمنية اللازمة في التعامل مع التهديدات والتحديات التي تواجه دول الخليج العربي.

وفي ضوء الدوافع سالفة الذكر يُمكن القول بأن الرياض لم تعمل على تحسين علاقاتها مع طهران بسبب كونها في موقف ضعف، وإنما لسعيها إلى تغيير قواعد اللعبة عبر التوصل إلى حلول غير مألوفة.

ب. دوافع إيرانية:

يُشكل الاتفاق أهمية كبرى بالنسبة لإيران، وذلك للأسباب التالية:

- الضغوط المتزايدة على طهران، فعلى الصعيد المحلي تشهد طهران احتجاجات مستمرة تُطالب بتغيير النظام الحاكم، أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهي تشهد حالة من العزلة الإقليمية، كما تتعرَّض لضغوط دولية متزايدة.
- محاولة إيران للسيطرة على حالة الحراك الداخلي، خصوصًا أنها قد اتهمت الرياض بتأجيج تلك الاحتجاجات من قبل.
- الأضرار البالغة التي شهدها الاقتصاد الإيراني؛ نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية، وذلك في ضوء اعتماده على صادرات النفط بالأساس، فضلًا عن مساعي طهران للانفتاح في علاقاتها مع دول الخليج بشكل عام والرياض بشكل خاص؛ تعويضًا عن فشلها في التقارب مع الغرب.
- قد تؤدي استعادة العلاقات مع الرياض إلى تحفيز عملية إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وهو أحد شروط إنهاء العقوبات الأمريكية ضد إيران، والتي تم فرضها في ظل الولاية الأولى لـ «دونالد ترامب»، فضلًا عن تخفيف تأثير الضغوط الغربية على طهران نتيجة موقفها الداعم لروسيا في الحرب الأوكرانية.
- استعادة الدعم الصيني مرة أخرى بعد توقف بكين عن تنفيذ الاتفاقية الاستراتيجية المشتركة بين البلدين؛ بسبب التوترات الدولية الناجمة عن السياسة الخارجية الإيرانية.
- العقوبات الأمريكية أنهكت الاقتصاد الإيراني، نظرا لسياسات الحرس الثوري، وهو ما دفع طهران لإعادة النظر في استمرارها في سياساتها العقيمة تجاه الدول العربية المجاورة لها، واتباع سياسات أكثر انفتاحًا تجاه دول منطقة الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.
- استشعار إيران احتمال لجوء واشنطن إلى الخيار العسكري كخطة بديلة في التعامل معها، وبالرغم من صعوبة نفي هذا الخيار فإنه لا يزال محتملًا في ظل استمرار الأوضاع المتأزمة بين طهران والمجتمع الدولي، ومن ثمَّ يُعد التقارب مع الرياض ضربة لمشروع التحالف الأمريكي الإسرائيلي ضد طهران في المنطقة.

سياسة ترامب في المنطقة خلال ولايته الأولى

١. **التحالف مع المملكة:** تبنى «ترامب» خلال فترة رئاسته الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١)، سياسة داعمة للمملكة العربية السعودية، مكرسا العلاقات العسكرية والاقتصادية بين البلدين، ولم تكن زيارة «ترامب» الأولى إلى الرياض في مايو ٢٠١٧ مجرد زيارة دبلوماسية، بل كانت بمثابة تأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة. كما تم توقيع صفقات دفاعية ضخمة بقيمة عشرات



المليارات من الدولارات، كانت تهدف إلى تعزيز قدرات المملكة العسكرية في مواجهة تهديدات إيران وحلفائها.

٢. **السياسة تجاه إيران:** في المقابل، كانت سياسة «ترامب» تجاه إيران حادة للغاية، حيث قام بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة) في عام ٢٠١٨، ثم فرض على طهران سلسلة من العقوبات الاقتصادية والمالية القاسية تحت شعار (الضغط الأقصى)، بالإضافة إلى ذلك، كان «ترامب» حريصا على دعم حلفائه في المنطقة، وعلى رأسهم المملكة، في التصدي لأي تهديدات إيرانية.

٣. **التهديدات الأمنية:** تحت قيادة «ترامب»، كان التصعيد ضد إيران يصل إلى ذروته في بعض الأحيان، مثل حادثة قتل «قاسم سليماني» في يناير ٢٠٢٠، والتي كانت تُمثل أحد أبرز فصول التوتر بين البلدين. وقد أضعفت هذه السياسة بشكل كبير أي أمل في حدوث تقارب سعودي إيراني في تلك الفترة.

التغيرات الإقليمية والدولية بعد ٢٠٢٣

١. **الاتفاقات السعودية الإيرانية في ٢٠٢٣:** رغم حالة التوتر المستمرة، فإن المنطقة شهدت في السنوات الأخيرة تحولات هامة في السياسة الإقليمية، وأحد أهم هذه التحولات كان الاتفاق بين الرياض وطهران في مارس ٢٠٢٣، الذي تم بوساطة الصين، وتم الاتفاق على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، من خلال إعادة فتح السفارات بعد انقطاع دام لأكثر من سبع سنوات. وهذا الاتفاق يعكس تغيرا في التفكير الاستراتيجي لدى المملكة وإيران، حيث بدأ الجانبان في التفكير في تخفيف التوترات، وتحقيق استقرار أكبر في المنطقة.

٢. **التغيرات في السياسة السعودية:** بعد صعود سمو ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان»، تبنّت المملكة سياسة أكثر مرونة في علاقاتها الخارجية، حيث عززت علاقاتها مع روسيا والصين، وأصبحت تسعى نحو عدم الاعتماد على الولايات المتحدة في شؤونها الأمنية، وهذه التغيرات ساهمت في دفع المملكة نحو سياسة أكثر توازنا تجاه إيران.

٣. **التحديات الاقتصادية وحرب اليمن:** كان لعودة التوترات الاقتصادية العالمية وآثار الحرب في اليمن تأثيرات كبيرة على المملكة، مما دفعها إلى التفكير في إعادة ترتيب علاقاتها مع إيران، حيث إن تطور الحرب في اليمن كان يمثل عبئا على اقتصاد المملكة، والتي أدركت أنها قد لا تتمكّن من تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر الحلول العسكرية فقط.

عودة ترامب في ٢٠٢٥

بعد فوز «ترامب» في انتخابات ٢٠٢٤، وعودته إلى البيت الأبيض في ٢٠٢٥، يصبح من المحتمل أن تُستأنف سياسة (الضغط الأقصى) ضد إيران، ولكن هذه المرة في سياق جديد يتمثل في التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، ومن أهم الأمور التي يمكن إلقاء الضوء عليها في هذا الصدد:

١. **سياسة الضغط الأقصى ضد إيران:** من المتوقع أن يعود «ترامب» إلى فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران في حال أصر النظام الإيراني على التوسع النووي، أو دعم الميليشيات العابرة للحدود في المنطقة، وستظل سياسة «ترامب» تجاه إيران موجهة نحو تحجيم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، ولكن من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من الحذر في التعاطي مع الوضع الإقليمي بعد التطورات الأخيرة في سوريا واليمن ولبنان.

٢. **التحديات التي قد تواجه المملكة مع عودة «ترامب»:** تحظى المملكة بدعم ثابت من الولايات المتحدة الأمريكية تحت إدارة «ترامب»، وقد تجد نفسها في موقف أكثر تعقيدًا مع العودة المتوقعة له إلى البيت الأبيض، إذ إن عودة سياسة (الضغط الأقصى) قد تؤدي إلى تصعيد التوترات الإقليمية، بما في ذلك زيادة الضغوط العسكرية على إيران وحلفائها في المنطقة، وهذا الوضع قد يدفع الرياض إلى مواجهة تحديات في الحفاظ على توازن دقيق بين دعم حليفها التقليدي «ترامب»، وبين محاولاتها لتخفيف التوترات مع إيران.

> **"من المتوقع أن يعود «ترامب» إلى فرض العقوبات الاقتصادية ضد إيران في حال أصر النظام الإيراني على التوسع النووي، أو دعم الميليشيات العابرة للحدود في المنطقة."**

٣. **التفاعل مع الصين وروسيا:** إن استمرار المملكة في تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا، وبناء المصالح الاستراتيجية الجديدة مع القوى الكبرى الأخرى، لن يؤثر على تحالفاتها التقليدية مع الولايات المتحدة، وبالنظر إلى العلاقات الاقتصادية المزدهرة مع الصين، قد تظل الرياض حريصة على الحفاظ على هذا التوازن في سياستها تجاه إيران، حيث يمكن للصين وروسيا أن تلعبا دورا في الوساطة إذا لزم الأمر.

آفاق التقارب السعودي الإيراني مع عودة ترامب

رحبت واشنطن باتفاق الرياض وطهران، على أنه يتوافق مع رؤية «جو بايدن» بشأن الأركان الرئيسة لسياسة بلاده تجاه طهران، والمتمثلة في خفض التصعيد والتزام النهج الدبلوماسي والحفاظ على الردع، وهو ما أكده خلال زيارته لكل من المملكة السعودية وإسرائيل، لكنّ ربما يكون هناك قلق أمريكي واضح من توقيع هذا الاتفاق برعاية صينية تحديدًا، والذي قد يمثل تحديًا جيوسياسيًّا لواشنطن؛ نتيجة تنامي النفوذ الصيني في المنطقة على الصعيدين السياسي

والاقتصادي، بما يعكس مساعي بكين للعب دور سياسي أكبر على الصعيد العالمي.

وعلى الرغم من الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد يفرضها «ترامب» على إيران، فإن هناك عدة عوامل قد تدفع المملكة وإيران نحو مزيد من التقارب، من أبرزها:

١. **المصلحة المشتركة في استقرار المنطقة:** رغم التوترات المستمرة، يبقى لدى المملكة وإيران مصلحة مشتركة في تحقيق استقرار إقليمي أكبر، خصوصا في ظل التهديدات الأمنية المتزايدة، مثل الهجمات على منشآت النفط والتهديدات البحرية في الخليج، كما أن استمرار النزاع في اليمن وغيره من المناطق يعكس الحاجة إلى حلول دبلوماسية.

٢. **الضغط الاقتصادي والبحث عن حلول:** قد يدفع الضغط الاقتصادي الذي تعاني منه إيران إلى البحث عن حلول مشتركة في مجال التجارة والاستثمار، خاصة في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وفي ظل أزمة الطاقة العالمية والأزمات المالية، فهذا يمكن أن يكون عاملا مساعداً في تحقيق نوع من التعاون بين الرياض وطهران.

٣. **دور الصين وروسيا:** الصين وروسيا قد تساهمان في تعزيز التعاون بين المملكة وإيران، من خلال القنوات الدبلوماسية والاقتصادية، كما يمكن للصين أن تلعب دورا في تخفيف حدة التوترات في الخليج، خاصة أن لديها مصالح كبيرة في استقرار أسواق الطاقة.

وختامًا، في ضوء عودة «ترامب» إلى البيت الأبيض في ٢٠٢٥، يبقى مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية غامضا، لكنه يظل مفتوحا على احتمالات عديدة، وقد تستمر الضغوط السياسية والاقتصادية على إيران، لكنّ هناك أيضا فرصا للتقارب بين البلدين في ظل التغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، فالمملكة تتبع سياسة إقليمية متوازنة؛ لتوسيع دورها وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في ظل ما تملكه من إمكانات وقدرات تؤهلها لذلك، لذا أصبح الحوار والتقارب مع إيران أمرا ضروريا لحل المشكلات الرئيسة في المنطقة العربية، ويمكن القول إن استعادة العلاقات بين البلدين، مع تصفير المشكلات في المنطقة، تصُب في صالح كل الفاعلين في المنطقة في ظل التحديات والمخاطر المتصاعدة.



هل ينجح الرئيس بزشكيان في إحياء الاتفاق النووي الإيراني؟



د. محمد عباس ناجي

خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يبدي الرئيس الإيراني «مسعود بزشكيان» اهتمامًا خاصًّا بالوصول إلى تسوية لأزمة الاتفاق النووي مع الدول الغربية خلال عام ٢٠٢٥. وفي الواقع، فإن هذا الاهتمام يعود إلى اعتبارين رئيسيين؛ الأول: أن الاتفاق النووي (الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة «٥+١» في ١٤ يوليو ٢٠١٥) يواجه اختبارا صعبا في العام الحالي، مع اقتراب حلول ما يسمى بـ «يوم النهاية»، الذي يوافق ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥، بعد مرور عشر سنوات على اعتماد الاتفاق النووي في ١٨ أكتوبر ٢٠١٥.

فمع حلول هذا اليوم، سوف تنتهي وصاية مجلس الأمن على الاتفاق النووي، وستلغى العقوبات الدولية المفروضة على إيران – التي عُلِّقت بمقتضى الاتفاق- كما ستخرج إيران من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل منع حدوث ذلك، قد تلجأ الدول الغربية إلى الخيار الوحيد الذي سيكون متاحا أمامها في هذه اللحظة، وهو تفعيل «آلية الزناد» Snapback التي تتيح إعادة تطبيق هذه العقوبات الدولية مجددا وبشكل تلقائي دون أن يكون هناك فيتو –روسي أو صيني، يستطيع أن يمنع ذلك، على نحو قد يؤدي إلى انهيار الاتفاق، لأنه في هذه الحالة سوف يكون قد فقد أهميته تقريبا بالنسبة لإيران.

والثاني: أن الوصول إلى تسوية لأزمة الاتفاق النووي يمكن أن يؤدي إلى رفع القسم الأكبر من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وبالتالي يساعد إيران على تسلم أموالها المجمدة في الخارج، واستقطاب استثمارات أجنبية في مشاريعها التي تعرضت للانهيار خلال الفترة الماضية على ضوء انسحاب الشركات الأجنبية منها تجنبا للتعرض لتلك العقوبات. ولا يخفى أنه لم تنجح السياسة التي تبنتها حكومة بزشكيان حتى الآن في احتواء تداعيات الأزمة الاقتصادية، على نحو بدا جليا في وصول معدل التضخم إلى نحو ٣٦٪ واستمرار تراجع سعر الصرف، حيث وصل الدولار في السوق السوداء إلى أكثر من ٨٠ ألف تومان.

> **"الاتفاق النووي يواجه اختبارا صعبا في العام الحالي، مع اقتراب حلول ما يسمى بـ «يوم النهاية»، الذي يوافق ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥، بعد مرور عشر سنوات على اعتماد الاتفاق النووي في ١٨ أكتوبر ٢٠١٥."**

خطوات جديدة

من هنا، بدأت إيران في اتخاذ خطوات جديدة يمكن أن تساعد، وفقا لرؤية حكومة «بزشكيان»، في تعزيز فرص إجراء مفاوضات جديدة مع الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، حول الاتفاق النووي، والتي ربما تنتهي بالوصول إلى تلك الصفقة المحتملة، التي سوف تقضي بعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاتفاق مقابل عودة إيران إلى الالتزام بتعهداتها فيه.

فقد أجرت إيران جولة من المفاوضات مع ما يسمى بدول الترويكا الأوروبية، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، في جنيف، في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤. وأعلنت إيران أنها سوف تجري جولة جديدة من تلك المحادثات في ١٣ يناير ٢٠٢٥، وذلك لوضع مجموعة من الأفكار التي يمكن أن تساعد في تهيئة المناخ أمام إجراء المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال مرحلة ما بعد وصول الرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض في ٢٠ يناير ٢٠٢٥.

كما أعلن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، في ٣ يناير ٢٠٢٥، أن إيران مستعدة لإجراء مفاوضات بنّاءة تهدف إلى التوصل إلى اتفاق جديد من دون تأخير. وقبل ذلك، أعلن الرئيس «مسعود بزشكيان»، في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، أن قانون الانضمام إلى مجموعة العمل المالي الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال «فاتف»، سوف يعاد عرضه على مجلس تشخيص مصلحة النظام (وهو الهيئة المنوط بها الفصل في الخلافات العالقة بين مجلس صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامي، وتحديد السياسة العليا للنظام بالتشاور مع المرشد الأعلى للجمهورية) من أجل الحصول على موافقته للانضمام إلى المجموعة، بعد أن رفض هذا المجلس قبل ذلك قبول الانضمام إليها بناءً على ضغوط من تيار المحافظين الأصوليين الذي اعتبر أن الانضمام إليها قد يفرض قيودا على الدعم الذي تقدمه إيران إلى الميليشيات المسلحة في المنطقة، باعتبار أن بعض هذه الميليشيات مدرج على قوائم التنظيمات الإرهابية لبعض الدول.

ومن دون شك، فإن هدف «بزشكيان» من ذلك هو توجيه رسالة إلى الدول الغربية بأن إيران معنية باتخاذ إجراءات لتعزيز فرص إجراء المفاوضات الخاصة بالاتفاق النووي من أجل الوصول إلى تسوية جديدة.



عقبات عديدة

مع ذلك، لا تبدو مهمة الرئيس «بزشكيان» في هذا الصدد سهلة؛ إذ إن ثمة عقبات عديدة يمكن أن تقلص من قدرته على إحياء الاتفاق النووي، ويتمثل أبرزها في:

١. **غياب الثقة بين طهران وواشنطن:** أبدت طهران اهتماما خاصا بالوصول إلى تسوية لأزمة الاتفاق النووي، كما لم يستبعد الرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» هذا الاحتمال. لكن ذلك لا ينفي أن الثقة لا تزال مفقودة بين طهران وواشنطن، إذ إن طهران لا تستطيع الرهان على أي صفقة محتملة قد يتم التوصل إليها مع إدارة «ترامب»، في ضوء السياسة التي يتبناها الأخير وتقوم على الانسحاب من بعض الالتزامات الدولية، وكان من بينها الاتفاق النووي الحالي، الذي انسحب منه «ترامب» في ٨ مايو ٢٠١٨.

ومن هنا، فإن البديل الذي ترى إيران أنه يمكن أن يساعد في تحييد احتمال انسحاب واشنطن من أي اتفاق محتمل يتمثل في الحصول على ضمانات أمريكية بعدم الانسحاب، وهو ما ترفضه واشنطن، التي ترى أن ذلك يساهم في تقييد هامش الخيارات المتاح أمامها، ويضعف موقفها أمام إيران.

> **"البديل الذي ترى إيران أنه يمكن أن يساعد في تحييد احتمال انسحاب واشنطن من أي اتفاق محتمل يتمثل في الحصول على ضمانات أمريكية بعدم الانسحاب، وهو ما ترفضه واشنطن."**

٢. **مستوى العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران:** تسعى إيران إلى الوصول لصفقة جديدة تقضي برفع كل العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية عليها، وهو ما لا تقبله الأخيرة أيضا. إذ إنها لا تزال حريصة على تأكيد أن هناك عقوبات أمريكية ليس لها علاقة بالبرنامج النووي، مثل العقوبات الخاصة بدعم الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وبالتالي فإنها لن تستطع رفعها في حالة الوصول إلى صفقة جديدة حول الاتفاق النووي، على نحو يقلص من أهمية تلك الصفقة بالنسبة لإيران.

٣. **تداعيات الحرب الإسرائيلية في غزة ولبنان:** لا يمكن استبعاد أن تفرض التداعيات التي فرضتها الحرب التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة، بداية من ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، والتي امتدت إلى لبنان، تأثيرات مباشرة على المقاربة الأمريكية والإسرائيلية لسبل تسوية أزمة الاتفاق النووي مع إيران. فقد أسفرت تلك الحرب عن القضاء على معظم القدرات العسكرية لحركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني. كما كان لها دور غير مباشر في سقوط نظام الرئيس السوري «بشار الأسد»، بعد أن أضعفت الميليشيات الموالية لإيران، والتي كانت تقاتل إلى جانب الأخير في الصراع الممتد منذ مارس ٢٠١١، على نحو دفع تلك الميليشيات إلى الانسحاب من سوريا، وبالتالي تهيئة المجال أمام وصول هيئة تحرير الشام والفصائل المسلحة الأخرى إلى السلطة في دمشق بعد الإطاحة بنظام «الأسد».

ومن هنا، فإن تلك المعطيات ربما تُحفِّز إسرائيل على المضي قدما في استخدام الخيار العسكري لتسوية أزمة البرنامج النووي مع إيران، خاصة أنها تبدو أكثر اطمئنانا حاليا إلى أن الكُلفة التي يمكن أن تدفعها في سبيل ذلك قد لا تكون مرتفعة مقارنة بتلك التي كانت قائمة قبل اندلاع الحرب الحالية. ومن دون شك، فإن ما يُضفي وجاهة خاصة على ذلك أن تلك الحرب أدت -ضمن تداعياتها العديدة- إلى اندلاع مواجهات مسلحة مباشرة بين إيران وإسرائيل، على مدى الفترة من أول أبريل وحتى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤.

وقد أسفرت المواجهة الأخيرة التي جرت في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤، عندما قامت أكثر من ١٠٠ مقاتلة إسرائيلية بشن هجمات متتالية ضد إيران، حسب المزاعم الإسرائيلية، عن تدمير منظومة الدفاع الجوي الإيرانية، وتقليص قدرة إيران على إنتاج مزيد من الصواريخ الباليستية.

وهذه المعطيات الجديدة ربما تدفع إدارة «ترامب» بدورها إلى عدم الممانعة في استخدام إسرائيل للخيار العسكري، طالما أن هذا الخيار يمكن أن يساعد في حسم الأزمة الحالية حول الاتفاق النووي دون أن تدفع واشنطن بدورها كُلفة كبيرة لذلك.

٤. **تفاقم الخلافات الدولية الأخرى:** رغم أهمية وإلحاح أزمة الاتفاق النووي، فإن ذلك لا ينفي أن هناك ملفات خلافية أخرى تكتسب أهمية خاصة من جانب الدول الغربية تحديدا. وتتمثل أبرز تلك الملفات في الدعم العسكري الذي تقدمه إيران إلى روسيا لمساعدتها في إدارة العمليات العسكرية في أوكرانيا. فقد امتد هذا الدعم من الطائرات من دون طيار التي استخدمتها روسيا في استهداف البنية التحتية الأوكرانية، إلى الصواريخ الباليستية قصيرة المدى.

> **"إصرار إيران على المضي قدما في تقديم الدعم لروسيا في الحرب ضد أوكرانيا يمكن أن يضع عقبات جديدة تقلص من فرص الوصول إلى تسوية لأزمة الاتفاق النووي."**

وهنا، فإن إصرار إيران على المضي قدما في تقديم الدعم لروسيا في الحرب ضد أوكرانيا يمكن أن يضع عقبات جديدة تقلص من فرص الوصول إلى تسوية لأزمة الاتفاق النووي. كما أنه لا يوجد ما يوحي بأن الدول الغربية يمكن أن تدعم جهود الوصول إلى تسوية لتلك الأزمة من دون قبول إيران وقف الدعم العسكري لروسيا.

فضلا عن ذلك، فإن غموض المسارات التي يمكن أن تتجه إليها الحرب في أوكرانيا قد يفرض بدوره تداعيات سلبية على أزمة الاتفاق النووي. وإذ لم تتضح بعدُ معالم السياسة التي سوف تتبناها روسيا في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد «ترامب»، وما إذا كان ذلك سيساعد



فـي الوصـول إلـى صفقـة تنهـي الحـرب أم سـيؤدي إلـى تفاقمهـا، فـإن هـذه المسـارات المتناقضـة -مـن دون شـك- سـوف يكـون لهـا تأثيـر بدورهـا علـى الموقـف الروسـي مـن أزمـة الاتفـاق النـووي، حيـث إنهـا إحـدى دول مجموعـة «٥+١» التـي توصلـت إلـى هـذا الاتفـاق مـع إيـران فـي ١٤ يوليـو ٢٠١٥.

مساران رئيسيان

وختامًا، فـي ضـوء ذلـك، يمكـن القـول فـي النهايـة إن أزمـة الاتفـاق النـووي فـي عـام ٢٠٢٥ سـوف تتجـه إلـى أحـد المسـارين التالييـن؛ الأول: هـو الوصـول إلـى صفقـة جديـدة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، تسـاعد الرئيـس «بزشـكيان» علـى تنفيـذ برنامجـه الاقتصـادي واحتـواء تداعيـات الأزمـة الاقتصاديـة القائمـة. والثانـي: هـو انهيـار الاتفـاق فـي حالـة عـدم إجـراء مفاوضـات جديـدة أو فشـلها فـي الوصـول إلـى تسـوية للخلافـات العالقـة، وبالتالـي تزايـد احتمـالات انهيـار الاتفـاق، خاصـة فـي حالـة اتجـاه الـدول الغربيـة إلـى تفعيـل «آليـة الزنـاد» لاسـتباق خـروج الاتفـاق مـن وصايـة مجلـس الأمـن الدولـي فـي ١٨ أكتوبـر ٢٠٢٥، وبالتالـي وضـع كل الجهـود التـي يبذلهـا الرئيـس «بزشـكيان» أمـام اختبـار صعـب، سـوف تزيـد مـن حدتـه الأزمـاتُ الأخـرى التـي يواجههـا، سـواء بسـبب العقبـات العديـدة التـي يضعهـا أمامـه خصومـه مـن تيـار المحافظيـن الأصولييـن، أو بسـبب الضغـوط التـي تتعـرض لهـا إيـران فـي المرحلـة الحاليـة بعـد القضـاء علـى القـدرات العسـكرية لحركـة حمـاس الفلسـطينية وحـزب اللّه اللبنانـي، وسـقوط نظـام الرئيـس السـوري «بشـار الأسـد»، وتزايـد احتمـالات تعرضهـا لضربـة عسـكرية أكثـر قـوة مـن تلـك التـي شـنتها إسـرائيل فـي ١٩ أبريـل و٢٦ أكتوبـر ٢٠٢٤.



العراق ومستقبل الميليشيات المسلحة الموالية لإيران



أ. ابتهال أحمد عبد الغني

باحثة سياسية - الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

ساهم الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، وسقوط نظام «صدام حسين»، وما أعقب ذلك من حالة فوضى وفراغ أمني سادت البلاد، في تنامي قوى الميليشيات العسكرية الموالية لإيران في العراق، وأتت بعد ذلك الحرب على تنظيم داعش في عام ٢٠١٤ لتوفر لتلك الميليشيات غطاء رسميًّا وقانونيًّا من خلال دمجها فيما عرف بـ «قوات الحشد الشعبي» لمساعدة القوات المسلحة العراقية في التصدي لتهديدات التنظيم. ومع نجاح تلك الميليشيات في التصدي لتنظيم داعش، وتراجع قوته في عام ٢٠١٨، قامت هذه الميليشيات بتحويل تركيزها على مواجهة التواجد الأمريكي، وتعزيز سيطرتها على العراق.[١]

> "لم يقتصر نفوذ الميليشيات العراقية الموالية لإيران على الحياة العسكرية فقط في العراق، بل امتد ليشمل الحياة السياسية."

وتشير التقديرات إلى تراوُح عدد مقاتلي الحشد الشعبي ما بين ١٤٠ و٢٣٨ ألف مقاتل يشكلون ما يقرب من نصف الجيش العراقي، وتضم ما يقرب من ٦٠ إلى ٧٠ فصيلا. ولم يقتصر نفوذ تلك الميليشيات على الحياة العسكرية فقط في العراق، بل امتد ليشمل الحياة السياسية؛ إذ استطاعت تلك الميليشيات تعزيز حضورها في الحياة السياسية، مما سمح لها بزيادة نفوذها في مؤسسات الدولة، لا سيما بعد تشكيل «الإطار التنسيقي الشيعي» في أكتوبر عام ٢٠٢١ -والذي تكوّن بالأساس من القوى الموالية لإيران وفصائل الحشد الشعبي- بهدف الطعن على نتائج الانتخابات التي أجريت في عام ٢٠٢١، والتي خسرت فيها القوى الموالية لإيران عددًا كبيرًا من مقاعدها، لينتهي الأمر بأن يصبح «الإطار التنسيقي الشيعي» القوة الكبرى في البرلمان العراقي بعد استقالة جميع النواب الموالين للتيار الصدري -الذي يرأسه «مقتدى الصدر»- ويتمكن من اختيار «محمد شياع السوداني» رئيسًا للوزراء.[٢]

وكما تشير التقديرات، فإن قوات الحشد الشعبي التي يُنظر إليها كمؤسسة تابعة للدولة، تحتفظ بقدر كبير من الاستقلالية، لا سيما مع ارتباط بعض فصائلها بالأحزاب السياسية الرئيسة. وإلى جانب هذا، فإنها تحظى بقدر

كبير من الشرعية بين العراقيين. ويمكن التطرق إلى أبرز الفصائل على النحو التالي [٣]:

- كتائب «حزب الله العراقي»، والتي تأسست في عام ٢٠٠٧، وتعتبر من أكثر القوى نفوذًا داخل الحشد الشعبي، وممثَّلة داخل البرلمان العراقي عبر «حركة حقوق» المنتمية للإطار التنسيقي الشيعي.

- «عصائب أهل الحق»، والتي تأسست في الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)، ويعتبر «قيس الخزعلي» هو الأمين العام للحركة، وتهدف الحركة إلى محاربة التواجد الأمريكي داخل العراق، وممثَّلة داخل البرلمان من خلال كتلة «الصادقون» المنتمية للإطار التنسيقي الشيعي.

- «حركة حزب الله النجباء»، والتي تأسست في عام ٢٠١٣ بعدما انشقت عن عصائب أهل الحق، وانضمت إلى الحشد الشعبي، وتعتبر من أهم الفصائل العراقية التي تقاتل في سوريا. [٤]

وقد كان لهذه الميليشيات دور في شن هجمات على القوات الأمريكية الموجودة في العراق، فضلًا عن شن ضربات على إسرائيل من داخل الأراضي السورية.

> "كان للميليشيات العراقية الموالية لإيران دور في شن هجمات على القوات الأمريكية الموجودة في العراق، فضلًا عن شن ضربات على إسرائيل من داخل الأراضي السورية."

الميليشيات العراقية في مشهد إقليمي متغير

تواجه الميليشيات المسلحة الموالية لإيران في العراق العديد من التحديات، لا سيما في ظل الخسائر التي لحقت بإيران بعد الضربات الإسرائيلية عليها، والخسائر التي منيت بمحور المقاومة، لا سيما حزب الله وحماس، فضلًا عن سقوط نظام «الأسد» -باعتباره من أذرع إيران في المنطقة- وهو ما سيؤثر بالضرورة على إمدادات السلاح والدعم اللوجستي الذي تحصل عليه تلك الميليشيات، ومن ثمَّ سيؤثر على عملياتها، سواء داخل العراق أو خارجه، فضلًا عن تعرضها لضغوط على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وقد أدى سقوط نظام «الأسد» في سوريا إلى إثارة المخاوف لدى الميليشيات العراقية، علمًا بأن العديد من الميليشيات العراقية قد دخلت سوريا في عام ٢٠١٢ بحجة محاربة جماعات المعارضة السورية ودعم نظام «الأسد»، أو حماية المواقع الدينية الشيعية، ومع سيطرة هيئة تحرير الشام على دمشق، وعدم قيام إيران وروسيا بتقديم الدعم لنظام «الأسد»، بدا من المرجح عدم قدرة الميليشيات العراقية الموالية لإيران على الصمود في سوريا. [٥]

وبالرغم من النفوذ الذي تمتعت به تلك الميليشيات داخل سوريا، خاصة مع كونها قد شاركت في عمليات عسكرية وقدمت الدعم لنظام «الأسد»، فإنها قد التزمت الصمت إزاء سقوط نظام «الأسد»، وامتنعت عن الدخول في اشتباكات مع قوات المعارضة السورية [٦]، ومن المرجح أن تكون تلك الميليشيات قد دخلت في حالة من الكمون في انتظار تشكيل المشهد السياسي في سوريا؛ إذ إن إرساء حكم مستقر في سوريا من شأنه تعريض قواها للخطر، وقد يدفعها إلى تعليق عملياتها حتى لا تتعرض لهجمات من قِبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن انهيار العملية السياسية في سوريا من شأنه أن يشكل ذريعة لتلك الميليشيات للعودة للعمل على الأراضي السورية لخدمة المصالح الإيرانية، وشن هجمات على إسرائيل والمصالح الأمريكية.

> "انهيار العملية السياسية في سوريا من شأنه أن يشكل ذريعة للميليشيات العراقية الموالية لإيران للعودة إلى العمل على الأراضي السورية لخدمة المصالح الإيرانية وشن هجمات على إسرائيل والمصالح الأمريكية."

ماذا ينتظر الميليشيات العراقية في الفترة المقبلة؟

يتخوف العديد من المراقبين من قيام إيران بتوريط العراق في حربها مع إسرائيل، إذ تشير التقديرات إلى احتمالية قيام إيران باستخدام الميليشيات المسلحة في العراق لشن هجمات على إسرائيل. [٧] ويفرض ذلك تحديات على الحكومة العراقية بقيادة «السوداني»، لا سيما في ظل رغبته في النأي عن التوترات المتصاعدة في الإقليم، في الوقت الذي تتمتع فيه إيران بحضور سياسي واقتصادي وعسكري قوي داخل العراق، وتسعى إلى استعادة نفوذها في الإقليم. [٨]

كما تتعرض الحكومة العراقية لضغوط أمريكية لمنع نقل الأسلحة الإيرانية عبر الأراضي العراقية إلى الفصائل المسلحة الموالية لإيران في سوريا [٩]،



ومن المرجح أن تتعرض لضغوطات لإغلاق مكتب الحوثيين في بغداد المسؤول عن عمليات التنسيق الأمني والاستراتيجي مع الحشد الشعبي وتعميق العلاقات مع الميليشيات المسلحة العراقية، وهو الوضع الذي يزيد من تعقد الموقف العراقي في ظل استمرار الأزمات الراهنة.

ومن المرجح أن تزداد الضغوطات على الحكومة العراقية من قِبل الرئيس «دونالد ترامب» لتفكيك قوات الحشد الشعبي، أو حتى قيام الولايات المتحدة بشن عمليات عسكرية ضد الميليشيات المسلحة العراقية لإضعافها[10]، علمًا بأن الفترة الرئاسية الأولى لـ «ترامب» شهدت عمليات استهداف للمقار العسكرية ومستودعات الأسلحة التابعة لتلك الميليشيات لإضعافها . وسيفرض هذا التوجه الأمريكي والدولي المزيد من الضغوط على «السوداني»، علمًا بأن الميليشيات المسلحة في العراق تعد جزءًا من الدولة ولها دور في تشكيل الحكومة.

وختامًا، يمكن القول إن انسحاب الفصائل الموالية لإيران من سوريا قد يعزز موقف الحكومة العراقية أمام الأحزاب التي تدعم تلك الفصائل، وقد يمكِّنها من التوصل إلى حل سياسي مع تلك الميليشيات يجنّب العراق الدخول في حالة من الفوضى.

> **"من المرجح أن تزداد الضغوط على الحكومة العراقية من قبل «ترامب» لتفكيك قوات الحشد الشعبي، أو حتى قيام الولايات المتحدة بشن عمليات عسكرية ضد الميليشيات المسلحة العراقية لإضعافها."**

قائمة المراجع

(1) https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-tshkyl-alraq-kyf-astwlt-almylyshyat-almdwmt-mn-ayran-ly-alblad and https://cfri-irak.com/en/article/the-role-of-militias-in-iraq-evaluating-their-impact-and-strategies-for-mitigation-2024-02-21

(2) https://www.bbc.com/arabic/middleeast-62727095

(3) https://cfri-irak.com/en/article/the-role-of-militias-in-iraq-evaluating-their-impact-and-strategies-for-mitigation-2024-02-21

(4) https://www.bbc.com/arabic/articles/cz7jnz3j8qvo and https://washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aadt-tshkyl-alraq-kyf-astwlt-almylyshyat-almdwmt-mn-ayran-ly-alblad

(5) https://ctc.westpoint.edu/from-karbala-to-sayyida-zaynab-iraqi-fighters-in-syrias-shia-militias/

(6) https://www.middleeasteye.net/news/inside-iraqi-factions-decision-keep-out-syria

(7) https://thesoufancenter.org/intelbrief-2024-november-26/

(8) https://edition.cnn.com/2024/12/13/politics/antony-blinken-iraq-syria/index.html and https://www.cfr.org/in-brief/how-much-influence-does-iran-have-iraq

(9) https://edition.cnn.com/2024/12/13/politics/antony-blinken-iraq-syria/index.html

(10) https://edition.cnn.com/2019/12/29/politics/us-strikes-iran-backed-militia-facilities-in-iraq-syria/index.html

مستقبل اليمن على ضوء التحولات الإقليمية والدولية



أ. أحمد السلامي

كاتب من اليمن

يشهد اليمن منذ سنوات وضعًا معقدًا ومتأزمًا؛ نتيجةً للفشل في بناء نظام سياسي جديد يخلف النظام السابق ويحافظ على وحدة وأمن البلاد، وهي الحقيقة الأكثر بروزًا بعيدًا عن بقية التفاصيل المترتبة عليها. لكن الجديد مع مطلع العام ٢٠٢٥ أن المهتمين بالشأن اليمني في حالة ترقب لنتائج التطورات الإقليمية والدولية الأخيرة، وتحديدًا سقوط النظام الموالي لإيران في سوريا وبوادر تراجع نفوذ إيران في المنطقة، لعل ما جرى يسهم في تخفيف قبضة الحوثيين الموالين لها، ويسمح بإعادة رسم مستقبل اليمن الذي بات إحدى ساحات الصراع والتنافس بين عدد من القوى الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها طهران، التي بدأ المراقبون يستشرفون مصير المجموعات الشيعية المسلحة الموالية لها في المنطقة برمتها، وبطبيعة الحال مصير الحوثيين في اليمن، في ظل تساقط مناطق النفوذ الحيوية التابعة لإيران في المنطقة، كما حدث في سوريا، وقبل ذلك ما تعرّض له حزب الله في لبنان من ضرباتٍ قاسية على يد إسرائيل بالتزامن مع حربها العدوانية الشرسة ضد سكان غزة.

وإذا ما استمرت سلسلة التداعيات التي تسقط بفعلها أذرع إيران في المنطقة سيكون اليمن على أعتاب مرحلة جديدة، بعد أن تعمق دور الانقلاب الحوثي في تعطيل بناء نظام جديد منذ إسقاط حكم «علي عبد الله صالح» الذي كان هو الآخر يعاني الهشاشة، ولم يترك من بعده مؤسسات قادرة على الصمود، ولا سيما المؤسسة العسكرية التي ذابت واستولى الحوثيون على معظم عتادها وتمكنوا من امتلاك المزيد من القوة وشكلوا ذراعًا قويًّا لإيران التي تستخدمهم كورقة ضغط لتهديد الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وتهديد أمن السعودية، باعتبارها الدولة الجارة التي ترتبط مع اليمن بحدود تمتد حتى مناطق سيطرة الحوثيين في شمال اليمن.

وكان التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية -ولا يزال- هو الطرف المعني بدعم الحكومة الشرعية اليمنية في مواجهة الحوثيين، مما جعلهم في صدام مباشر مع السعودية التي شرعت منذ تولي الأمير «محمد بن سلمان»



ولاية العهد في تنفيذ رؤية اقتصادية وتنموية تشترط استدامة أمن واستقرار المملكة لتحقيق تلك الرؤية الطموحة، وذلك ما دفع الرياض إلى إبرام تفاهمات مع الإيرانيين أسهمت في وقف عمليات الحوثيين ضدها، وفي الوقت نفسه أدت إلى تجميد الملف اليمني والإبقاء على سيطرة الحوثيين على عاصمة اليمن وعدد من المحافظات في وسط وغرب وشمال البلاد، على أمل التوافق برعاية دولية وإشراف سعودي على خارطة طريق لبناء سلطة جديدة موحدة في اليمن، لكن ذلك لم يحدث حتى الآن.

ومع اندلاع عملية «طوفان الأقصى» في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، واشتعال الحرب في غزة، شارك الحوثيون مع حزب الله والفصائل الشيعية العراقية في القيام بعمليات عسكرية استُخدمت فيها الطائرات المسيّرة اعتمادًا على الدعم الإيراني المباشر، وانطلاقًا من تمتع هذه الأذرع المسلحة بكونها حركات وأحزابا وليست حكومات مقيدة بمعاهدات والتزامات ومواثيق دولية تحاسَب عليها، فاستغل الحوثيون هذه الميزة ونفذوا سلسلة هجمات استهدفوا من خلالها الملاحة في البحر الأحمر، وفي ظل الضربات التي تعرّض لها حزب الله في لبنان، والعمليات المتقطعة التي نفذتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد الحوثيين يتساءل المحللون عن المصير الذي ينتظر هذه الجماعة، والذي يمكن أن يحدد مستقبل اليمن ويضعه من جديد في مسار البناء والتعافي.

اليمن ملف سعودي بامتياز

وفقًا لتتبع مجريات الأحداث من الواضح أن الملف اليمني يبدو لدى الدوائر الغربية والأممية ملفًا سعوديًا بامتياز، بدليل أن الصراع المسلح بين الحكومة الشرعية اليمنية وبين الحوثيين دخل مرحلة التجميد المؤقت، بفعل القدرة السعودية على الإمساك بخيوط المشهد اليمني، فهي التي تدعم الحكومة الشرعية اليمنية، وهي التي دخلت كذلك في تفاهماتٍ ضمنية مع الحوثيين بموجب تفاهم سعودي إيراني رعته الصين، بعد أن وصل الحال بعمليات الحوثيين ضد السعودية إلى الإضرار ببعض منشآت النفط والتهديد بتصعيد يتعارض مع حاجة السعودية للاستقرار التام لدعم تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي تزداد أهميتها مع حصول الرياض على حق تنظيم كأس العالم في ٢٠٣٤، إلى جانب أن رؤية السعودية الاقتصادية تعتمد على إنعاش بدائل تستهدف تنويع مصادر الدخل، وتشجيع السياحة وأنشطة الترفيه، وازدهار الاستثمارات، وجلب دخلٍ جديدٍ لخزينة الدولة، وهذا يتطلب تأمين المملكة، وتجنب مغامرات الحوثيين الذين سهلت لهم الطائرات المسيّرة التحول إلى عامل قلق بفعل سهولة وشيوع استخدام المسيّرات من جانب مختلف الجماعات، وآخرها تحالف المجموعات الدينية التي أسقطت نظام «بشار الأسد» في سوريا.

وفي حال عدم حدوث مفاجآت أو تطورات في ملف اليمن فقد يبدو أن الدول المعنية تفضل تأجيل الحل في هذا البلد، إلى جانب أن استضافة السعودية لكأس العالم عام ٢٠٣٤ وما يتطلبه من استعدادات مُبكرة لتهيئة المملكة لاستضافة هذا الحدث العالمي أيقظ لدى المهتمين بالشأن اليمني مخاوف من أن يكون ذلك مبررًا إلى هدنةٍ قد تطيل أمد سيطرة الحوثيين على أجزاءٍ مهمة من اليمن بينها العاصمة صنعاء، بمعنى تعليق الحل في اليمن والإبقاء على الوضع القائم كما هو الآن، حيث يسيطر الحوثيون

على أغلبية محافظات الشمال، بينما يسيطر جانب الشرعية ومعها المجلس الانتقالي الذي يسعى للانفصال على الجنوب، مع وجود قوات من بقايا سلطة «علي عبد الله صالح» في جزء من الساحل الغربي، مع سيطرة شبه تامة لحزب الإصلاح الذي يضم خليطًا من تحالف الإخوان المسلمين في اليمن مع شيوخ قبائل على مدينة مأرب وأجزاء من تعز ذات الكثافة السكانية العالية، ويشارك الحزب ضمن الحكومة الشرعية في عدن بعدة مناصب بينها عضوية المجلس الرئاسي.

مخاوف من جشع الإخوان للسلطة

من جهة أخرى، تتخوف دول الخليج المعنية أكثر من غيرها بالملف اليمني من أن يؤدي إضعاف الحوثيين في ظل هشاشة القوى الأخرى إلى التمهيد لسيطرة جماعة الإخوان ووراثتها للحكم في اليمن، لذلك تسير عجلة الشرعية ببطء، ورغم العمليات الفوضوية التي نفذها الحوثيون في البحر الأحمر وأدّت بالفعل إلى تهديد الملاحة، لم يواجهوا حتى الآن ضرباتٍ شديدة تهدد وجودهم بشكل جذري؛ لأنهم يلوحون بانتظام بجاهزيتهم لاستخدام المسيّرات وبقايا الصواريخ التي ورثوها من معسكرات الدولة المنهارة بفعل انقلابهم الذي أضيف إلى تداعيات ما بعد خروج الرئيس «علي عبد الله صالح» من السلطة.

خطرٌ كبيرٌ أم ورقة ضغط؟

يتمتع الحوثيون بكونهم ليسوا دولةً بل جماعةً مسلحة تابعةً لإيران، وهذا ما يجعلهم يشكّلون خطرًا كبيرًا على أمن الإقليم، فيما تتعامل السعودية معهم بحذر وتفضل ضمان أمنها واستمرار نهوضها الاقتصادي، فضلًا عن خبرتها الطويلة بالساحة اليمنية التي تجعلها تميل إلى المزاوجة بين التلويح باستخدام القوة وبين تشجيع التفاوض، لكن عملية «طوفان الأقصى» أنعشت الحوثيين وقد تكون سببًا في توريطهم أكثر في الصراع مع قوى دولية غير مستعدة للتسامح مع تهديداتهم المستمرة للملاحة في البحر الأحمر، فبعد اتفاقية وقف إطلاق النار التي خرج منها حزب الله اللبناني جريحًا وممزّقًا ولا هدف له سوى إعادة قاعدته الاجتماعية إلى البيوت والقُرى الجنوبية التي تعرّضت للدمار، لا أحد يعلم ما الذي ينتظر الحوثيين سوى أن القرار بشأنهم سيبقى حتى الآن سعوديًا ما لم تتهوّر إسرائيل التي تهدّد بتوجيه ضربةٍ قاسيةٍ لهم دون أن تستأذن أحدًا، وقد مهّدت لها الولايات المتحدة بالفعل بضرباتٍ طالت بعض منصّات صواريخهم خلال الشهور الفائتة من العام الماضي، كما قامت إسرائيل بدورها بشنّ أكثر من هجومٍ جويٍّ على الحوثيين، لكنه استهدف منشآت محددةً كنوعٍ من التحذير الذي لم يشكّل ردعًا للجماعة التي لا تزال -بعد أن فقدت حزب الله- تستقوي بما تقوم به الفصائل الشيعية العراقية الموالية لإيران، والتي يبدو أن المصير نفسه ينتظرها ولو بعد حين، إذا ما لاحظنا النشوة التي تجتاح المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية بالمكاسب التي حققوها بالتزامن مع حرب الإبادة التي نفذوها في غزة ولم يجدوا أي رادع يوقفهم من المجتمع الدولي، بينما اتخذوا من تدخل حزب الله ذريعة للقضاء على قادة الحزب وإنهاك قدراته، وعيونهم الآن على بقية الفصائل التي تحركها إيران، ومن بينها جماعة الحوثي.

صراع إقليمي على حساب الحل

ومنذ أن برز الحوثيون إلى الساحة فقَد الشأن اليمني السيطرة على كونه شأنًا يمنيًا خالصًا، وأصبح بفعل ولاء الحوثيين لإيران وتنفيذ أجندتها ملفًا تشترك فيه قوى إقليمية ودولية، بسبب حساسية أمن البحر الأحمر الذي تضرر خلال الفترة الماضية نتيجة عمليات الحوثيين، وليس مستبعدا أن يكون الملف اليمني كذلك ملفًا مصريًا نظرًا لتضرُّر مصر من تهديد الملاحة في البحر الأحمر وتناقص دخل قناة السويس بسبب عمليات الحوثيين.



وبإزاء هذه الخلفيات، يبدو أن مستقبل اليمن لا يزال غامضًا في ظل التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، فمن جهة تحاول السعودية الحفاظ على استقرار الوضع من أجل ضمان تأمين حدودها الجنوبية، ومن جهة أخرى، لا يزال الحوثيون يشكّلون تهديدًا لأمن الملاحة في البحر الأحمر ولمصالح القوى الإقليمية والدولية، وبذلك سيبقى الملف اليمني رهنًا بالتطورات المُستقبلية والتوازنات الإقليمية والدولية، ويمكن إجمال التحديات المتعددة التي تواجه اليمن في هذه النقاط:

أولًا: لا يزال اليمن يعاني انقسامًا سياسيًّا وعسكريًّا، حيث تسيطر الحكومة الشرعية على أجزاءٍ من البلاد، بينما يسيطر الحوثيون على مناطق أخرى، ويتصارع الطرفان إعلاميًّا في ظل هدنة هشة تؤجل الاشتباك المسلح، لكنها لا تلغي حتمية اندلاعه في أي وقت.

ثانيًا: تعد الأزمة الإنسانية في اليمن من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يعاني الملايين من اليمنيين من الجوع والفقر ونقص الرعاية الصحية وتدهور الوضع الاقتصادي العام، وتجنيد الأطفال وانهيار التعليم الحكومي وشيوع نمط من التعليم الديني التعبوي الذي يمهد لولادة أجيال أكثر تطرفًا وانحيازًا للطائفية والمذهبية و«الوعي الانقسامي» الذي لا يؤمن بالمواطنة على أساس الانتماء لهوية مشتركة.

ثالثًا: يشهد الاقتصاد اليمني تدهورًا حادًّا ومستمرًا نتيجةً للحرب والصراع الدائر في البلاد، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض مستوى المعيشة.

رابعًا: تشكل عمليات الحوثيين في البحر الأحمر تهديدًا لأمن الملاحة الدولية، مما يؤثر على التجارة العالمية وحركة السفن، ولهذه الإشكالية تداعيات مفتوحة على أكثر من احتمال.



سيناريوهات محتملة

هناك مَن يتفاءل باحتمال أن يؤدي الضغط الذي تعرضت له طهران إلى إقناع الحوثيين بالتوصل مع بقية الأطراف اليمنية إلى اتفاق سياسي ينهي الحرب ويؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، بحيث يساهم هذا السيناريو في تحقيق استقرار اليمن وإعادة الإعمار وتحسين الوضع الإنساني.

السيناريو الآخر يتوقع استمرار الوضع الراهن الذي يتسم بحالة اللاحرب واللاسلم في ظل الهدنة الهشة بين الحكومة الشرعية والحوثيين، وهذا السيناريو يمكنه تجميد الصراع، لكنه يظل يحمل تهديدًا باندلاع جولة جديدة من القتال في أية لحظة، فضلًا عن تعميق انقسام البلاد، وزيادة التدهور في الوضع الإنساني والاقتصادي وإتاحة الفرص للمزيد من التدخلات الخارجية.

وفي النهاية، يبقى التأثير لتوازنات القوى الإقليمية وانعكاساتها على الوضع في اليمن الذي يعاني اختلالات أفقدته القدرة الذاتية على استعادة الاستقرار بفعل قابلية تعاطي القوى المحلية مع ضغوط وولاءات وإملاءات خارجية متشعبة تعكس تضارب المصالح الإقليمية والدولية، إلا أن القوى الأخرى المناهضة للحوثيين تبرر مراهنتها على الدعم الخليجي بكون الحوثيين أداة لتمكين إيران من امتلاك نفوذ في اليمن يهدد المنطقة ويجعل من صنعاء قاعدة لإقلاق أمن الخليج والبحر الأحمر.

وبعيدًا عن الاصطفاف الشيعي الذي يمثل خلفية باهتة لولاء الحوثيين لطهران، هناك سبب آخر يكشف لنا سر إلحاح طهران على أن يكون لها ذراع في اليمن، وهو الموقع الهام لهذا البلد في جنوب غرب شبه الجزيرة العربية وإطلاله على مضيق باب المندب، الممر المائي الحيوي الذي يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي. وبالتالي فإن أي تطورات في اليمن تؤثر بشكل مباشر على أمن الملاحة الدولية والتجارة العالمية. كما أن اليمن يمثل كذلك بوابة إلى القرن الإفريقي ومنطقة الشرق الأوسط؛ مما يجعله ساحة صراع وتنافس، فيما أصبح جزء لا بأس به من التجارة العالمية وحركة السفن تحت تهديد حلفاء إيران الدائم، الأمر الذي يجعل من استمرار الصراع القائم في اليمن وعدم ولادة نظام قوي يضبط أمنها واستقرارها يشكل خطرًا مستدامًا على التجارة العالمية. ولعل هذا الأمر يعيد طرح ملف اليمن من جديد على طاولة النقاش بحثا عن حلول نهائية للصراع العالق الذي طال واستفحل.

وختامًا، فإن هناك جهودًا أممية سابقة بُذِلت بالفعل من أجل التوصل إلى حل نهائي للمسألة اليمنية التي لا يختلف اثنان على أن جذرها الرئيس يتمثل في انقلاب الحوثيين واستيلائهم على العاصمة اليمنية، لكن عقبات أخرى مختلفة تحول حتى الآن دون تحقيق تقدم في هذا الملف، وعلى رأسها انعدام الثقة بين مختلف الأطراف اليمنية، وتجذر ما يشبه الكانتونات التي تستأثر بها الأطراف المهيمنة.



بين الانفراجة والجمود: الارتدادات الإقليمية وتأثيرها المُحتمل على الأزمة اليمنية في ٢٠٢٥



أ. أحمد عاطف

رئيس تحرير الموقع الإلكتروني - مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

عانى اليمن، في عام ٢٠٢٤، من عدة تحديات أثّرت بالسلب في أوضاعه الداخلية، وعلى نحو تراجعت معه إمكانية التوصل إلى حل سياسي للأزمة المستمرة في هذا البلد منذ نحو عشر سنوات. فقد دخل اليمن على خط التوترات المتصاعدة في الإقليم منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، على خلفية بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وما تبعها من تصعيد في عدة جبهات بالمنطقة بين إسرائيل من ناحية، وإيران ووكلائها، ولا سيما حزب اللّه اللبناني وجماعة الحوثيين في اليمن وغيرها من التنظيمات الموالية لطهران في سوريا والعراق من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار، وبدلًا من البناء على إعلان الأطراف اليمنية في فترات سابقة، وتحديدًا عام ٢٠٢٣، استعدادها لتفعيل مجموعة من الالتزامات من خلال خريطة طريق أممية لحل هذه الأزمة، فقد توسعت الخلافات بين الحكومة الشرعية اليمنية وجماعة الحوثيين، خاصةً في ظل رفض الأولى مواصلة الحوثيين هجماتهم ضد السفن في البحر الأحمر وخليج عدن، على اعتبار أنها أدت إلى تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية «الهشة» في اليمن.

وبشكل عام، ثمة مخاوف من استمرار تدهور الأوضاع في اليمن، وتوظيف هذا البلد في صراعات المنطقة، وإن كانت الضغوط التي تعرضت لها إيران ووكلاؤها في المنطقة عام ٢٠٢٤، ولا سيما فيما يتعلق بحالة الإنهاك التي أصبح عليها حزب اللّه اللبناني تحت تأثير الضربات الإسرائيلية المتتالية واغتيالها العديد من قيادات الحزب، فضلًا عن الإطاحة بنظام «بشار الأسد» في سوريا، قد تؤشر على حدوث تغير في موازين القوى بالمنطقة باتجاه تراجع ما يُسمى بـ«محور المقاومة» بقيادة إيران، وهو ربما يُلقي بتداعياته على الأوضاع في دول أخرى بالمنطقة، ومنها اليمن خلال عام ٢٠٢٥.

محددات رئيسة

هناك عدة عوامل تُمثل محددات رئيسة لمسار الأزمة اليمنية في عام ٢٠٢٥، ومن أهمها الآتي:

١. موقف الحكومة الشرعية والحوثيين:

لا يزال هناك تباين واضح في مواقف أطراف الأزمة اليمنية، وهو ما يُعد أحد العراقيل الأساسية أمام التوصل لحل سياسي يُنهي هذه الأزمة. فمن جهتها، لطالما أكدت الحكومة الشرعية دعمها لجهود مبعوث الأمم المتحدة، «هانس جروندبرج»، وكل المبادرات والمقترحات الهادفة لتسوية الأزمة، وذلك في إطار التزامها بمسار السلام المبني على مرجعيات الحل السياسي المُتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية عام ٢٠١١، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل عام ٢٠١٤، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ لعام ٢٠١٥.

وفي المقابل، يتسم موقف الحوثيين بالمماطلة والتعنت وعدم الرغبة في تحقيق السلام باليمن، مع تعطيل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء هذه الأزمة، ولا سيما مع تصعيدهم العسكري في عدة جبهات داخلية، ناهيك عن توريط اليمن في صراعات المنطقة من خلال استهداف حركة الملاحة في البحر الأحمر، وهو ربما التحدي الأبرز الذي يُمثل مزيدًا من الضغوط على الأوضاع في اليمن. إذ تُصر جماعة الحوثي على مواصلة هجماتها ضد السفن في البحر الأحمر، والتي بدأتها منذ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣، وهدفها المُعلن هو مساندة الفلسطينيين في قطاع غزة ومنع الملاحة من الموانئ الإسرائيلية وإليها، قبل أن تضيف إلى أهدافها سفنًا أمريكية وبريطانية ردًا على ضرباتهما.

وفي هذا الإطار، تبنَّى الحوثيون قصف أكثر من ٢١٠ سفينة، حتى منتصف ديسمبر ٢٠٢٤، مما أدى إلى غرق سفينتين وقرصنة ثالثة، ومقتل أربعة بحارة، وإصابة آخرين. وبالتزامن مع ذلك، أطلق الحوثيون مئات الصواريخ والطائرات المُسيَّرة باتجاه إسرائيل على مدار الأشهر الماضية، وكان أخطرها مُسيَّرة قتلت شخصًا بعد انفجارها في تل أبيب يوم ١٩ يوليو ٢٠٢٤. واستدعى هذا الهجوم من إسرائيل الرد في اليوم التالي، مستهدفة مستودعات للوقود في ميناء الحديدة؛ مما أدى إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة نحو ٨٠ آخرين. وتكررت الضربات الإسرائيلية في ٢٩ سبتمبر من نفس العام ضد مواقع للحوثيين، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة نحو ٣٠ شخصًا. وفي ثالث هجوم من نوعه ضد الحوثيين، شنّت إسرائيل، في ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، نحو ١٤ غارة على موانئ الحديدة ومحطتين لتوليد الكهرباء في صنعاء، مما أدى إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة ثلاثة آخرين[١]. وفي المقابل، تلقى الحوثيون أكثر من ٨٠٠ غارة غربية ابتداءً من ١٢ يناير ٢٠٢٤؛ سعيًا من واشنطن، التي تقود تحالف «حارس الازدهار» منذ ديسمبر ٢٠٢٣، إلى تحجيم قدرات الجماعة على مهاجمة السفن[٢].



وفي سياق متصل، حذر تقرير أعده خبراء في الأمم المتحدة، في ٢ نوفمبر ٢٠٢٤، من أن الحوثيين في اليمن يتحولون إلى «منظمة عسكرية قوية» تُوسع قدراتها التشغيلية، بفضل دعم عسكري غير مسبوق خصوصًا من جانب إيران. كما كشف التقرير عن أن الحوثيين متورطون بتحالفات وثيقة مع تنظيمات إرهابية وجماعات مسلحة أخرى في اليمن والمنطقة، ومنها تنظيم القاعدة[٣]. ولا شك في أن هذه النقاط وغيرها الواردة في التقرير الأممي، تزيد المخاوف من تنامي القوة العسكرية للحوثيين واستغلالهم أموال القرصنة البحرية في تمويل شراء الأسلحة وتدريب المقاتلين، الأمر الذي يُهدد بتفاقم الأوضاع غير المستقرة في اليمن.

> على المستوى الدولي، يبرز طرفان أساسيان يُتوقع أن يكون لهما دور ملحوظ في مسار الأزمة اليمنية عام ٢٠٢٥، وهما الأمم المتحدة باعتبارها الفاعل الدولي الرئيس، والذي يقود مساعي الحل في اليمن، والثاني الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً مع قيادتها تحالف «حارس الازدهار» للتصدي للهجمات الحوثية في البحر الأحمر.

٢. **تغير موازين القوى الإقليمية:** شهد عام ٢٠٢٤ عدة متغيرات تعكس في أحد ملامحها تراجع «الخطوط الحمراء» في التصعيد الحالي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط. وهذا ما بدا واضحًا في تكرار وتبادل الضربات العسكرية المباشرة بين إسرائيل وإيران في أبريل وأكتوبر من نفس العام، فضلًا عن اغتيال إسرائيل منذ سبتمبر ٢٠٢٤ العشرات من قادة حزب الله اللبناني، الذي يُعد الحليف الأقوى لإيران في المنطقة، وكان على رأس هؤلاء أمين عام الحزب، «حسن نصر الله»، وخليفته، «هاشم صفي الدين»، وصولًا إلى «الزلزال» الذي أحدثه إعلان الفصائل المسلحة في سوريا بقيادة «هيئة تحرير الشام» رحيل نظام «بشار الأسد» في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، وهو الذي يُعد ضربة كبيرة لإيران تُضعف ما تسميه بـ «محور المقاومة»؛ بالنظر إلى فقدانها نقطة ارتكاز إقليمية في ظل الدور الذي لعبته سوريا في عهد نظام «الأسد» لصالح طهران.

ومن المرجح أن تُفكر إسرائيل خلال عام ٢٠٢٥ في تحييد الخطر الحوثي الذي يهددها من وقت لآخر، خاصةً بعد أن نجحت تل أبيب في إضعاف وكلاء إيران الآخرين في لبنان وسوريا، وهي قد ترى أن الظروف الإقليمية الراهنة تبدو مناسبة لتتحول من تنفيذ «الضربات الانتقائية» على غرار هجماتها الثلاث التي استهدفت الحوثيين في الفترة ما بين ٢٠ يوليو و١٩ ديسمبر ٢٠٢٤، إلى تنفيذ «عملية عسكرية شاملة» ضدهم، وبتنسيق مع واشنطن. وما قد يدعم إسرائيل في هذا السيناريو، استمرار إطلاق الحوثيين الصواريخ والطائرات المُسيَّرة باتجاه البلدات الإسرائيلية خلال الفترة الماضية، وهي الهجمات التي تصاعدت في شهر ديسمبر ٢٠٢٤، وكان أحدثها –حتى وقت كتابة هذا المقال– إصابة نحو ١٦ شخصًا يوم ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤ في سقوط صاروخ حوثي قرب تل أبيب بعد فشل محاولات اعتراضه[٤]. ويُضاف إلى ذلك، الضغوط الأمريكية المُتوقع زيادتها على الحوثيين في ظل الإدارة الجديدة لـ «دونالد ترامب».

ولا شك في أن مثل هذه الأحداث قد تؤدي إلى تغير في موازين القوى بالمنطقة، وخاصةً على صعيد تراجع دور إيران وحلفائها، في مقابل تعزيز وضعية إسرائيل، مُستفيدة في ذلك من الدعم الأمريكي اللامحدود والمُتوقع تزايده في الفترة المقبلة مع عودة «ترامب» إلى البيت الأبيض. وبالتالي، فإن مثل هذه التحولات الإقليمية قد تمتد تأثيراتها إلى ساحات الصراعات الأخرى التي تتدخل فيها طهران، ومنها اليمن، وهو ما ستتضح ملامحه لاحقًا.

٣. **أدوار الفاعلين الدوليين:** على المستوى الدولي، يبرز طرفان أساسيان يُتوقع أن يكون لهما دور ملحوظ في مسار الأزمة اليمنية عام ٢٠٢٥؛ أولهما الأمم المتحدة باعتبارها الفاعل الدولي الرئيس، والذي يقود مساعي الحل في اليمن، والثاني الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً مع قيادتها تحالف «حارس الازدهار» للتصدي للهجمات الحوثية في البحر الأحمر.

فمن ناحيتها، وعلى الرغم من الظروف الإقليمية غير المواتية، لا تزال الأمم المتحدة تأمل في التوصل إلى اتفاق لإنهاء حرب اليمن، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الإحاطات الشهرية للمبعوث الأممي «جروندبرج» أمام مجلس الأمن الدولي، وكان أحدثها في ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، حيث قال: إن إنهاء الحرب في اليمن «خيار لا يزال في متناول الأطراف»[٥].

وسبق أن أعلن «جروندبرج»، في مايو ٢٠٢٤، أنه يعمل على وقف الحرب اليمنية والعودة إلى العملية السياسية عبر «خريطة طريق» أممية مدعومة عربيا. وتقوم هذه الخطة على ثلاثة محاور؛ يتعلق الأول منها بمواصلة الاتصالات مع الأطراف المعنية لإحراز تقدم في شأن خريطة طريق الأمم المتحدة، بدعم من المجتمع الدولي ودول المنطقة. ويتصل المحور الثاني بالعمل على ما سماه «استكشاف سُبل خفض التصعيد وبناء الثقة»، واتخاذ خطوات أولية في هذا الشأن، مثل تسهيل إطلاق سراح المعتقلين وفتح الطرق وتحسين القطاع الاقتصادي والمالي. ويدور المحور الثالث حول «الاستعدادات لوقف إطلاق النار على مستوى اليمن واستئناف عملية سياسية شاملة»[٦].

بيد أن هذه الخطة الأممية لا تزال تُواجه تحديات قد تحول دون تنفيذها خلال الفترة المقبلة، وعلى رأسها ممارسات الحوثيين وتصعيدهم العسكري، سواء داخل اليمن أو في البحر الأحمر، فضلًا عن رفضهم لمقترحات خفض التصعيد الاقتصادي، وخاصةً فيما يتعلق بتوحيد العملة اليمنية وإنهاء الانقسام المصرفي، بالإضافة إلى استمرارهم في احتجاز الموظفين الأمميين والعاملين في المنظمات الإغاثية الدولية، وهو ما يعوق جهود الإغاثة الإنسانية في اليمن.

ومن ناحية أخرى، من المُتوقع أن يكون للسياسة الأمريكية في ظل الولاية الرئاسية الثانية لـ «ترامب» دور في تحديد مستقبل الأزمة اليمنية، ولا سيما في ظل الوعود والتصريحات المتكررة التي أطلقها «ترامب» خلال حملته الانتخابية وبعد نجاحه في انتخابات نوفمبر ٢٠٢٤ بإنهاء كل الحروب، سواء في أوكرانيا أو الشرق الأوسط، وهو ما يُرجح معه زيادة الضغوط الأمريكية على مختلف الأطراف المتنازعة لوقف القتال وتحقيق السلام.

وسبق أن قام «ترامب»، في أواخر ولايته الرئاسية الأولى، بتصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية أجنبية» (FTO)، بيد أن الرئيس «جو بايدن» ألغى هذا القرار فور وصوله إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢١، قبل أن تعود إدارته في يناير ٢٠٢٤ وتُصنف الحوثيين «ككيان إرهابي عالمي محدد بشكل خاص» (SDGT) بسبب هجماتها المتكررة على الملاحة الدولية في البحر الأحمر، وهو التصنيف الذي يسمح بتجميد أصول أفراد وكيانات تُقدم الدعم أو المساعدة للكيان المُصنف، بالإضافة إلى فروع ترتبط بها أو منظمات صورية أو شركاء[٧].

وبالنظر إلى توجه «ترامب» الانعزالي وتبنيه سياسة «أمريكا أولًا»، والتي تقود إلى سحب القوات الأمريكية من الكثير من المناطق حول العالم، وعلى رأسها الشرق الأوسط، فإنه من غير المُرجح أن تلجأ الولايات المتحدة في ظل الولاية الثانية لترامب إلى شن حرب واسعة ضد إيران ووكلائها في المنطقة، ومنهم الحوثيون. وبالتالي قد يتجنب «ترامب» نشر قوات أمريكية على الأرض في اليمن، لكن قد تستخدم إدارته مزيجًا من الضربات على كبار قادة الحوثيين والمواقع العسكرية لإضعاف الجماعة؛ تطبيقًا لسياسة «السلام من خلال القوة». وفي هذا الإطار، سبق أن كتب «ماركو روبيو»، الذي اختاره «ترامب» لمنصب وزير الخارجية في إدارته الجديدة، مقالًا في مجلة «ناشيونال ريفيو» الأمريكية في يونيو ٢٠٢٤، منتقدًا إحجام إدارة «بايدن» عن الموافقة على ضربات ضد كبار قادة الحوثيين ومستودعات الأسلحة[٨].

علاوة على ما سبق، يُرجَّح أن تتجه إدارة «ترامب» إلى اتباع سياسة حازمة ومتدرجة ضد الحوثيين من خلال

فرض مزيد من العقوبات عليهم والحد من مواردهم المالية، فضلًا عن إعادة تصنيفهم «منظمة إرهابية أجنبية»[٩]. وهنا كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، في ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، أن الرئيس «ترامب» يُخطط بالفعل لإعادة تصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية أجنبية»، في إطار حزمة من العقوبات التي ينوي فرضها على إيران لمنعها من القدرة على امتلاك سلاح نووي[١٠].

وكان «ماركو روبيو» قد شارك أيضًا في صياغة رسالة في نوفمبر ٢٠٢٤ إلى وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، تدعو إدارة بايدن إلى إعادة تصنيف الحوثيين «منظمة إرهابية أجنبية». وعلى نحو مماثل، قاد مايكل والتز، المرشح لمنصب مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة ترامب الثانية، جهدًا مماثلًا في نوفمبر ٢٠٢٣[١١]. ومن شأن هذا القرار المُتوقع لإدارة «ترامب» أن يشجع العديد من الحكومات الغربية الأخرى على إدراج الحوثيين على قوائم الإرهاب لديها، خاصةً بعد إعلان وزير السلامة العامة والمؤسسات الديمقراطية والشؤون الحكومية الدولية الكندي، «دومينيك ليبلانك»، في ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، تصنيف بلاده الحوثيين «كيانًا إرهابيًّا بموجب القانون الجنائي»[١٢]. وبالتأكيد، فإن مثل هذه الخطوات ستُشكل مزيدًا من الضغوط على الحوثيين، وستفرض عليهم عُزلة دولية ربما تدفعهم تدريجيًّا إلى تغيير ممارساتهم الحالية.

> **من المرجح أن تتجه إدارة «ترامب» إلى اتباع سياسة حازمة ومتدرجة ضد الحوثيين من خلال فرض مزيد من العقوبات عليهم والحد من مواردهم المالية، فضلًا عن إعادة تصنيفهم «منظمة إرهابية أجنبية».**

سيناريوهان للأزمة

في ضوء المحددات الموضحة أعلاه، يمكن القول إن ثمة سيناريوهين مُحتملين للأزمة اليمنية في عام ٢٠٢٥، هما كالتالي:

١. **حدوث انفراجة في اتجاه حل الأزمة اليمنية:** يُعد هذا السيناريو متفائلًا، وهو يفترض أن تؤدي التحولات الإقليمية والدولية في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ إلى حدوث تطورات إيجابية في ملف اليمن؛ وذلك من خلال تخلي الحوثيين عن تصعيدهم العسكري، وإقناعهم بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة الشرعية وبرعاية الأمم المتحدة وأطراف دولية وإقليمية أخرى فاعلة في اليمن.

ويبني أنصار هذا السيناريو توقعاتهم على الضغوط العسكرية والدبلوماسية الغربية، ولا سيما الأمريكية، المُرجح فرضها على الحوثيين بعد عودة «ترامب»، فضلًا عن تداعيات رحيل نظام «الأسد» في سوريا وما سبقه من ضربات تعرضت لها إيران ووكلاؤها، وخاصةً حزب الله في لبنان، مما يُؤشر على تراجع المشروع الإيراني في المنطقة و«تقليم أظافر» حلفائها. وبالتالي قد يؤدي كل ذلك إلى تراجع دعم طهران لجماعة الحوثيين، ومن ثمّ جعل الأخيرة مضطرة إلى مراجعة سلوكها في الداخل والخارج، وبما يفضي إلى تقديمها تنازلات في اتجاه وقف هجماتها العسكرية، والانخراط في مفاوضات سياسية مع الحكومة الشرعية.



٢. **جمود الأوضاع في اليمن:** على عكس المسار الأول، يبدو هذا السيناريو متشائمًا، حيث يفترض أن تقود التحولات الجارية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط إلى محاولة إيران تعويض تراجع دورها في سوريا بعد رحيل نظام «الأسد»، وأيضًا الخسائر التي تعرض لها حليفها الرئيسي، وهو حزب الله اللبناني؛ وذلك من خلال توجيهها مزيدًا من الاهتمام إلى مناطق صراعية أخرى، ومنها اليمن، عن طريق تكثيف الدعم للحوثيين في الفترة المقبلة.

ومن وجهة نظر طهران، يُعد هذا التوجه المُحتمل من الأوراق الأساسية التي قد تضغط بها في مواجهة خصومها، ولإثبات حضورها وتأثيرها على المستوى الإقليمي. ومن شأن هذا السيناريو، في حال حدوثه، أن يؤدي إلى جمود الأزمة اليمنية، بل وزيادة تعقيدها، وهو ما يعني تفاقم الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في هذا البلد.

قائمة المراجع:

(١) صواريخ الحوثيين تزداد خطرًا على إسرائيل بعد إصابة ٢٣ شخصًا، صحيفة الشرق الأوسط، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:.https://tinyurl.com/29hsbwxb

(٢) الحوثيون يتبنّون هجمات بالمسيّرات ضد أهداف إسرائيلية، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:.https://tinyurl.com/26vx6y2u

(٣) تقرير أممي: الحوثيون أصبحوا أقوياء بفضل دعم "غير مسبوق"، دويتشه فيله، ٢ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2976p7bb

(4) Rocket from Yemen strikes Tel Aviv, injuring 16 people, CBS News, December 21, 2024, accessible at: https://tinyurl.com/29pphfju

(٥) غروندبرغ: إنهاء الحرب في اليمن "خيار لا يزال في متناول الأطراف"، الأمم المتحدة، ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/2ccpfguu

(٦) خريطة طريق أممية مدعومة عربيًا وسعوديًا للحل في اليمن، صحيفة الشرق الأوسط، ١٣ مايو ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/ywj9kdl7

(٧) لماذا صنفت واشنطن الحوثيين ضمن الكيانات وليس المنظمات الإرهابية؟، الشرق للأخبار، ١٨ يناير ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي: https://tinyurl.com/yku99t97

(8) Marco Rubio, President Biden's Misguided Policy toward the Houthis Hurts Americans, National Review, June 27, 2024, accessible at: https://tinyurl.com/24vg7orv

(٩) تهديد الحوثيين.. هل يصعد ترامب العقوبات أم يحرك القوات؟، قناة الحرة، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://tinyurl.com/2dol3663

(10) Alexander Ward, Trump Team Weighs Options, Including Airstrikes, to Stop Iran's Nuclear Program, The Wall Street Journal, December 13, 2024, accessible at: https://tinyurl.com/2dheyp5y

(11) Emily Milliken, How Will The Trump Administration Handle The Houthis?, The National Interest, November 21, 2024, accessible at: https://tinyurl.com/29wbww6z

(١٢) كندا تدرج الحوثيين في اليمن على قوائم "الإرهاب"، مركز الاتحاد للأخبار، ٤ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:https://tinyurl.com/2b4cqu4l



مستقبل التنافس الدولي في مجال الفضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أ. أندرو ألبير شوقي

رئيس فريق عمل - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

أصبح الفضاء الخارجي أحد مقومات القوة الرئيسة التي تسعى الفواعل الدولية لامتلاكها لتعزيز قدرتها التنافسية، والدفاع عن مصالحها ومكانتها في النظام الدولي، وإن كان الفضاء الخارجي مجالًا مقتصرًا على القوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها في ظل هيمنة نظام القطب الواحد، فإن السنوات الأخيرة -والتي شهدت تحولًا ملحوظًا تجاه التعددية القطبية- كشفت عن تطلع قوى ناشئة من دول أخرى إلى جانب الشركات الخاصة للانخراط في المنافسة العالمية على الزعامة الفضائية.

والحقيقة أن التنافس الدولي على الفضاء سيكون أكثر تعقيدًا في المستقبل المنظور مقارنة بما سبق؛ حيث بات مجالًا مفتوحًا لكل الدول، سواء أكانت متقدمة أو ناشئة. فعلى الرغم من أن الدول الكبرى ستظل في مقدمة التنافس، غير أن الدول الناشئة ستلعب أدورًا محورية في تغيير موازين القوى في ساحة الفضاء، مدفوعة بتطلعها نحو الاستفادة القصوى من استخداماته العسكرية والمدنية والتجارية.

والحقيقة أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) ليست بمنأى عن المنافسة المتصاعدة على التفوق في الفضاء، فقد برزت تلك المنطقة كساحة معركة حاسمة، وقامت بعض بلدانها الناشئة، التي تدرك الأهمية الاستراتيجية لتكنولوجيا الفضاء، بتشكيل شراكات واستثمارات جديدة في البنية التحتية الفضائية وسط التنافس المستمر بين الولايات المتحدة والصين وروسيا على الهيمنة على الفضاء.

وقد شهدت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بالتسابق نحو الفضاء الخارجي، بداية من طموحات مصر لإطلاق مزيد من الأقمار الصناعية، مرورًا بخطط المملكة العربية السعودية لتصبح

> "ليست دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمنأى عن المنافسة المتصاعدة على التفوق في الفضاء، فقد برزت تلك المنطقة كساحة معركة حاسمة، وقامت بعض بلدانها الناشئة بتشكيل شراكات واستثمارات جديدة وسط التنافس المستمر بين الولايات المتحدة والصين وروسيا على الهيمنة على الفضاء."

قوة فضائية كبرى، ووصولًا إلى مشروع الإمارات لاستكشاف المريخ، فمن الواضح أن تلك الدول وغيرها في المنطقة تطمح لأن تكون جزءًا من نادي الدول المتقدمة في مجال استكشاف الفضاء، والذي بات يُنظر إليه باعتباره ساحة جديدة للتنافس الجيوسياسي ومنصة للابتكار التكنولوجي والقدرة التنافسية الصناعية.

ويتناول هذا المقال أربعة محاور رئيسة؛ حيث يستكشف المحور الأول الدوافع الرئيسة وراء تنامي اهتمام القوى الكبرى والناشئة بالفضاء الخارجي، ثم يسلط المحور الثاني الضوء على أبعاد التنافس بين القوى الكبرى على الفضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين يستعرض الثالث دلالات المشهد الفضائي المتطور في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأخيرًا، يستشرف المحور الرابع الآفاق المستقبلية لمجال الفضاء في تلك المنطقة.

المحور الأول: الدوافع الرئيسة وراء الاهتمام بالفضاء الخارجي

ثمة ثلاثة دوافع رئيسة تكمن وراء تنامي اهتمام القوى الفضائية الكبرى والمتوسطة والناشئة بالفضاء الخارجي خلال السنوات القليلة الماضية، وتتلخص في التالي:

١. **دوافع جيوسياسية:** مثلما اعتقدت القوى الكبرى خلال القرن الماضي أن «من يمتلك البحر يمتلك العالم»، أدركت كل القوى حاليًا أن الوجود في الفضاء الخارجي أمر لا بد منه للحفاظ على الأمن القومي للدولة، وحماية سيادتها وتعزيز مكانتها الجيوسياسية، وهكذا، باتت الأصول الفضائية أدوات محورية للسياسة الخارجية والأمن، ولم يقتصر النظر إليها باعتبارها تطبيقات تكنولوجية فحسب، ولكنها أصبحت بمثابة استثمار سياسي أساسي في المستقبل، فمن خلال الفضاء يمكن المساهمة في معالجة كل القضايا المرتبطة بالأمن والرفاهية واستقرار النظم الحاكمة.



٢. **دوافع اقتصادية:** يُعد الفضاء الخارجي مجالًا حيويًا للبشرية؛ حيث يتميز بغناه بالموارد الطبيعية التي تؤهله ليكون مجالًا مهمًا للتعدين، علاوة على الإمكانات العلمية والتكنولوجية، مما يمكنه للإسهام في تعزيز قوة اقتصادات الدول الوطنية، من خلال خلق مزيد من الثروات وفرص عمل جديدة، فضلًا عن الارتقاء بجودة الحياة عبر توفير خدمات جديدة مثل تعزيز الآفاق الاقتصادية لقطاع الزراعة، والتنبؤ بالأحداث الجوية المتطرفة وتأثيرات تغير المناخ، إلى جانب خدمات الاتصالات وتحديد المواقع والتتبع الجغرافي للملاحة مثل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS). ومع اتساع سوق الفضاء العالمي، تشير العديد من التقارير إلى أن تكون الأرباح المالية من الاستثمار في الفضاء هائلة؛ حيث إن كل دولار سوف يتم استثماره في قطاع الفضاء، من شأنه أن يولّد ما يصل إلى عشرة دولارات.

٣. **دوافع عسكرية وأمنية:** أصبحت الدول تدرك أن قواتها العسكرية لا يمكن أن تسير اليوم دون القدرات الفضائية، والتي تتمثل في الملاحة بواسطة الأقمار الصناعية، فضلًا عن المنظومات المتعلقة بالقيادة والتحكم والاستطلاع والمراقبة، وبالتالي، فإن عدم امتلاك مثل تلك المقومات، حتى وإن كانت محدودة، قد يجعل الدول تخسر أي حرب تدخلها على أقل تقدير. وعلى هذا النحو، يمكن للدول أن تختار ما بين ثلاثة مسارات، إما التطلع نحو عسكرة الفضاء، أو تسليح الفضاء أو الجمع بين المسارين معًا. ومن المهم الإشارة إلى أن تسليح الفضاء يختلف تمامًا عن عسكرة الفضاء، فبينما تعني الأخيرة مساعدة الجيوش في ساحة المعركة التقليدية من خلال استخدام الأصول الفضائية مثل أقمار التجسس أو برامج الاستطلاع، فإن تسليح الفضاء يعني أن الفضاء الخارجي يظهر كساحة معركة، يُشار إليها أحيانًا باسم «الحدود الرابعة للحرب» (Fourth Frontier of war)؛ حيث يتم فيها وضع أسلحة في الفضاء الخارجي مثل أنظمة الدفاع الصاروخي الباليستي والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية، أو وضع أنظمة تشويش أو الليزر، كل ذلك لردع أو مهاجمة أو تدمير أهداف فضائية أخرى للخصوم.

> "أصبحت الدول تدرك أن قواتها العسكرية لا يمكن أن تسير اليوم دون القدرات الفضائية، والتي تتمثل في الملاحة بواسطة الأقمار الصناعية، فضلًا عن المنظومات المتعلقة بالقيادة والتحكم والاستطلاع والمراقبة."

المحور الثاني: أبعاد التنافس الدولي على الفضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كما هو الحال في الجغرافيا السياسية العالمية والعلاقات الاقتصادية، يمتد التنافس الدولي في الفضاء بين كتلتين رئيسيتين: الدول الغربية بقيادة أمريكية من جهة، والصين وروسيا من جهة أخرى، والحقيقة أن هذا التنافس خلق ساحة للتجاذب بين القوى الناشئة، والتي إما عليها الاختيار ما بين تبعية الكتلة الغربية أو التوجه نحو الصين وروسيا. وفي هذا السياق، لم تكن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وتركيا وإيران وإسرائيل إلى جانب بعض الدول الإفريقية في معزل عن هذا التنافس، والذي انعكس في الأبعاد التالية:

١) مشاركة كل من البحرين وإسرائيل والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية فيما يُعرف بـ «اتفاقيات أرتميس الأمريكية»، والتي أقرتها واشنطن في عام ٢٠٢٠ خلال إدارة «ترامب» الأولى، وتهدف إلى فرض رؤية دولية أمريكية للممارسات المستقبلية المتعلقة بالفضاء الخارجي وبالتحديد القمر والمريخ والأجرام الفلكية الأخرى، مع طموحات لإعادة البشر إلى القمر بحلول عام ٢٠٢٦.

٢) انضمام مصر والإمارات إلى مشروع محطة أبحاث القمر الدولية (ILRS)، وهو مشروع مشترك بين الصين وروسيا، اعتبره المراقبون مؤسسًا لمناهضة اتفاقيات أرتميس، ويهدف إلى استكشاف القمر واستخراج واستخدام المياه القمرية والموارد المعدنية.

٣) توقيع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في ١٥ يوليو ٢٠٢٤ اتفاقًا إطاريًا في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بهدف زيادة الاستثمار المشترك في الأنشطة التجارية الفضائية. وقد حدد الاتفاق ميادين العمل المشتركة بين الجانبين، وتتضمن علوم الفضاء والأرض، والمهمات الفضائية، والتعليم والملاحة الجوية.

٤) اهتمام الصين بتطوير ما يُعرف بـ «الدبلوماسية الفضائية» (space diplomacy) مع دول الشرق الأوسط، وهو ما انعكس في إعلان الرئيس الصيني «شي جين بينج» خلال القمة الصينية الخليجية الأولى في عام ٢٠٢٢ استعداد بلاده للعمل مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الاستشعار عن بعد وبناء أقمار الاتصالات، وتحديث البنية التحتية للفضاء الجوي، واختيار وتدريب رواد الفضاء.

٥) إنشاء مركز التعاون الصيني الإفريقي لتطبيقات الاستشعار عن بعد عبر الأقمار الصناعية في يوليو ٢٠٢٣، مما أعطى الصين دورًا رئيسيًا في إنشاء منصة لتبادل البيانات بين إفريقيا وبكين واستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد لمراقبة الموارد الطبيعية في المناطق الساحلية.

> "أدركت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن صناعة الفضاء هي إحدى ركائز التنمية الاستراتيجية لديها، ولذا، أطلقت برامج فضاء طموحة، واستثمرت موارد كبيرة في البحث والتطوير المتعلق بإنشاء بنية أساسية فضائية متطورة."

المحور الثالث: دلالات التقدم الفضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إن سباق التنافس في مجال الفضاء بين القوى الكبرى حفز دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو سرعة الاستثمار في مجال الفضاء؛ حيث أدركت تلك الدول أن صناعة الفضاء من أهم ركائز التنمية الاستراتيجية لديها، ولذا، أطلقت برامج فضاء طموحة، واستثمرت موارد كبيرة في البحث والتطوير المتعلق بإنشاء بنية أساسية فضائية متطورة، وفيما يلي أبرز الدلالات التي تعكس تقدم بعض دول المنطقة في هذا المجال:

١. **المملكة العربية السعودية:** خصصت الرياض، بعد إنشاء هيئة الفضاء السعودية في عام ٢٠١٨ لتحفيز الأنشطة البحثية والصناعية المتعلقة بالفضاء، ٢.١ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠ لدعم صناعة الفضاء في إطار رؤية السعودية ٢٠٣٠، إلى جانب إطلاقها «برنامج المملكة لرواد الفضاء» في عام ٢٠٢٢، والذي أسفر عن نجاح أول مهمة فضائية خارجية

في ٢١ مايو ٢٠٢٣. وفي العام ذاته، تحولت هيئة الفضاء السعودية إلى وكالة الفضاء السعودية، مما يسلط الضوء على التزام المملكة بقطاع الفضاء وأنشطة الاستكشاف الفضائي. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية أطلقت نحو ١٧ قمرًا صناعيًا في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٢١.

٢. **الإمارات العربية المتحدة:** أصدرت الدولة استراتيجيتها الوطنية للفضاء في عام ٢٠١٩، ومنذ ذلك الحين افتتحت أربعة مراكز للبحث والتطوير الفضائي، وأنشأت قوانين وأنظمة وطنية للفضاء، وأطلقت «مسبار الأمل» الخاص بها، والذي دار حول المريخ في عام ٢٠٢١، مما جعل الإمارات الدولة السادسة عالميًا والأولى عربيًا التي تصل إلى هذا الكوكب. وفي عام ٢٠٢٢ أنشأت صندوقًا تُقدر قيمته بنحو ٨١٧ مليون دولار أمريكي لدعم التعاون بين الشركات الدولية والإماراتية في هندسة وعلوم وتطبيقات البحث في قطاع الفضاء، بهدف تطوير وإطلاق مجموعة من أقمار التصوير المتقدمة. وفي عام ٢٠٢٣ أعلنت أبو ظبي عن خططها لمهمة الإمارات إلى حزام الكويكبات، وهو مشروع يهدف إلى إطلاق مركبة فضائية في عام ٢٠٢٨ لاستكشاف سبعة كويكبات، ويتوج بالهبوط على كويكب «أحمر» نادر يسمى جوستيتيا (Justitia). وتتميز الإمارات بامتلاكها لمجمع تصنيع الأقمار الصناعية ضمن إطار مركز «محمد بن راشد للفضاء»، لتصبح الإمارات الدولة العربية الأولى التي تقوم بتصنيع الأقمار الصناعية بشكل كامل.

٣. **الجزائر:** يعد برنامج الفضاء الجزائري أحد أبرز البرامج في إفريقيا، حيث يضم أسطولًا من ستة أقمار صناعية وثلاثة مراصد، تُستخدم في توفير خدمات مراقبة الأرض والأرصاد الجوية والاتصالات. ويلاحظ أن الجزائر تعمل مع جميع الأطراف لتطوير بنيتها الفضائية، فبينما وقعت مع روسيا اتفاقية لاستكشاف الفضاء واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية في يونيو ٢٠٢٣، لديها من ناحية أخرى، علاقات وثيقة مع الدول الغربية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال، هناك مذكرة تفاهم بين وكالة الفضاء الجزائرية ونظيرتها الإيطالية، والتي تهدف إلى «إنشاء إطار للتعاون في مجال استكشاف الفضاء، ومراقبة الأرض، وتقنيات الفضاء والتدريب، من أجل تنفيذ مشاريع ذات اهتمام مشترك».

٤. **جيبوتي:** أعلن رئيس جيبوتي في أوائل عام ٢٠٢٣ عن خطط لبناء أول ميناء فضائي في إفريقيا، بقيمة مليار دولار أمريكي، بالتعاون مع شركة هونج كونج لتكنولوجيا الفضاء الصينية، وسيشكل ذلك علامة فارقة في تطوير قدرات الفضاء في إفريقيا، وفي الوقت نفسه يمنح الصين موطئ قدم حيوي في الاستراتيجية الإفريقية الأوسع.



٥. **مصـر:** تعتبـر أول دولـة بـدأت علـوم الفضـاء الأساسـية فـي إفريقيـا والشـرق الأوسـط، وكانـت مـن أوائـل دول المنطقـة التـي اسـتخدمت الاستشـعار عـن بُعـد فـي خدمـة المشـاريع القوميـة، وذلـك بإنشـاء مركـز الاستشـعار عـن بُعـد بأكاديميـة البحـث العلمـي والتكنولوجيـا عـام ١٩٧٢، وحاليًـا تحتـل المركـز الأول علـى الصعيـد الإفريقـي فـي امتلاكهـا للأقمـار الصناعيـة، وفيمـا يلـي، أبـرز الـدلالات التـي تشـير إلـى تقـدم مصـر كقـوة ناشـئة فـي مجـال الفضـاء الخارجـي:

أ) إطـلاق الأقمـار الصناعيـة: الحقيقيـة هـي أن مصـر هـي الدولـة العربيـة الأولـى التـي دخلـت مجـال الأقمـار الصناعيـة منـذ عـام ١٩٩٨، حينمـا أطلقـت القمـر الصناعـي «نايـل سـات ١٠١»، إلا أن اللافـت للانتبـاه خـلال العاميـن الماضييـن إطلاقهـا العديـد مـن الأقمـار الصناعيـة، خاصـة أن «اتفاقيـة القـدرة والتكنولوجيـا مـع الصيـن» (the capacity and technology agreement with China)، أتاحـت لهـا إطـلاق قمـري حـورس ١ و٢ فـي وقـت سـابق مـن عـام ٢٠٢٣ لمكافحـة تغيـر المنـاخ وتأثيـر التحضـر علـى الأراضـي الصالحـة للزراعـة، إلـى جانـب إطلاقهـا لقمـر «مصـر سـات ٢» مـن قاعـدة تيوتشـان بإحـدى المـدن الصينيـة فـي ديسـمبر ٢٠٢٣، وإطلاقهـا للقمـر الصناعـي التجريبـي «نيكسـت - ١» فـي فبرايـر ٢٠٢٤، ويُعـد أول قمـر صناعـي تجريبـي للاستشـعار عـن بعـد.

ب) استضافة وكالة الفضاء الإفريقية: وافق البرلمان المصـري علـى استضافة الوكالـة الإفريقيـة فـي يونيـو ٢٠٢٣، لتكـون علـى أرض مدينـة الفضـاء المصريـة التـي تُقـام عليهـا وكالـة الفضـاء المصريـة، والتـي تأسسـت فـي عـام ٢٠١٨.

٦. **إيـران:** أطلـق الحـرس الثـوري الإيرانـي أول قمـر صناعـي عسـكري تحـت اسـم (نـور-١) فـي أبريـل ٢٠٢٠، وفـي مـارس ٢٠٢٢ تـم إطـلاق القمـر الصناعـي العسـكري الثانـي. ومـع نهايـة ينايـر ٢٠٢٤، أعلنـت طهـران إطـلاق ثلاثـة أقمـار صناعيـة، عبـر اسـتخدام صـاروخ «سـيمرج» (Simorgh)، وهـو نـوع مـن الصواريـخ طورتـه وزارة الدفـاع الإيرانيـة لحمـل الأقمـار الصناعيـة. وعلـى الرغـم مـن تأكيـد طهـران اسـتخداماتها السـلمية للفضـاء، فـإن الغـرب يخشـى مـن برنامـج الفضـاء الإيرانـي، باعتبـاره «ليـس سـلميًا ولا مدنيًـا»؛ حيـث إن تطويـر مركبـات إطـلاق الأقمـار الصناعيـة أمـر يوحـي بتفـوق إيـران فـي صناعـة الفضـاء، إذ يعنـي اختصـار الجـدول الزمنـي لطهـران مـن أجـل تطويـر صواريـخ باليسـتية عابـر للقـارات لأنهـا تسـتخدم تكنولوجيـا مماثلـة.

٧. **إسـرائيل:** تُعـد مـن أهـم الفاعليـن فـي مجـال تسـليح الفضـاء، فمـن ناحيـة، تمتلـك القـدرة التقنيـة علـى تدميـر الأقمـار الصناعيـة باسـتخدام نظـام اعتـراض الصواريـخ المعـروف باسـم Arrow 3، ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن إطلاقهـا فـي مـارس ٢٠٢٣ القمـر الصناعـي «أفـق - ١٣» المخصـص للتجسـس، يعكـس الأهميـة الاسـتخباراتية لبرنامجهـا الفضائـي. وتشـير التقديـرات إلـى أن إسـرائيل لديهـا أقمـار صناعيـة تتيـح لهـا مشـاهدة الشـرق الأوسـط بأكملـه، ومـن أبـرز الـدلالات علـى ذلـك، إطلاقهـا قمـر التجسـس الكهروضوئـي «أفـق-١٦»، الـذي قيـل إنـه سـيرصد أي نشـاطات نوويـة فـي إيـران، وإطلاقهـا لقمـر التجسـس «أفـق-١٠»، الـذي يتميـز بأنـه يحلـق فـوق إسـرائيل والـدول المحيطـة بهـا سـت مـرات فـي اليـوم، فـي حيـن أن أقمـار التجسـس الأمريكيـة يمكنهـا التحليـق فـوق منطقـة محـددة مـرة واحـدة أو مرتيـن يوميًـا.

المحور الرابع: الآفاق المستقبلية للفضاء الخارجي في المنطقة

الحقيقة أنه يمكن القول بأن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نجحت في تجاوز الفضاء؛ حيث إن معظم دول المنطقة نشرت سياسات فضائية أو أقرت استراتيجيات فضائية وطنية، ومعظمها امتلكت أقمارًا صناعية، ويبدو أن الخلفية الدافعة لكل تلك الدول تنطلق من ثلاثة مسارات، هي: التنويع الاقتصادي، وتوسيع الشركات الاستراتيجية، وأخيرًا تعزيز القدرات العسكرية.

وتواصل دول الشرق الأوسط تطوير برامجها الفضائية من خلال بناء قدراتها التقنية وتعزيز استراتيجياتها الدفاعية عبر المجالات البرية والبحرية والجوية والسيبرانية والفضائية. ومع تزايد الاستثمارات في تكنولوجيا الأقمار الصناعية والتعاون مع الشركاء الدوليين، يعمل العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وضع نفسها للتنافس على نطاق عالمي في هذا المجال، وينعكس ذلك في المؤشرات التي تبشر بمستقبل واعد حيال هذا القطاع:

> "من المرجح أن تصل إيرادات سوق خدمات الإطلاق الفضائي في الشرق الأوسط وإفريقيا إلى ٥٧٨,٣ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بعد أن كان ١٩١,٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣."

١- إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي سوق متنام لخدمات الإطلاق الفضائي ومن المتوقع أن تنمو بمعدل نمو سنوي مركبٍ يبلغ ٩.١٪ خلال الفترة ما بين (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، مع توقعات بأن ينمو السوق العالمي لخدمات الإطلاق الفضائي من ٨.٠٧ مليارات دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢ إلى ٢٠.٥٤ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠.

٢- من المتوقع أن يسجل سوق مراقبة الأرض عبر الأقمار الصناعية في الشرق الأوسط معدل نمو سنوي مركب بنسبة ٨.٩٤٪ خلال الفترة ما بين ٢٠٢٤ و٢٠٢٩.

٣- من المرجح أن تصل إيرادات سوق خدمات الإطلاق الفضائي في الشرق الأوسط وإفريقيا إلى ٥٧٨.٣ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بعد أن كان ١٩١.٧ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وذلك بمعدل نمو يبلغ ١٧.١٪.

وبالتوازي مع تلك المؤشرات، هناك أدلة متزايدة على أن الفضاء سيكون حاسمًا في الصراع على الهيمنة العسكرية في الشرق الأوسط، وذلك في خضم قيام القوى الإقليمية بضخ الأموال في برامج فضائية طموحة بشكل متزايد، وذلك اعتقادًا بأن التوسع في الفضاء يعكس رؤية أوسع تتعلق بتأمين موطئ قدم في سوق الدفاع، وتعزيز الأمن القومي، وإرساء القيادة الإقليمية في عصر يمتد فيه النفوذ إلى ما هو أبعد من الغلاف الجوي للأرض. ومع تقدم هذه الدول، ستلعب طموحاتها الفضائية دورا محوريا متزايد الأهمية في تشكيل المشهد الاستراتيجي للمنطقة.

وختامًا، يمكن القول بأنه في المشهد الواسع والمتنوع لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أصبح الفضاء يُشكل موردا أساسيا للأمن والازدهار بالنسبة لدول المنطقة، والتي تسعى إلى تأكيد وجودها في ظل منطقة يُنظر إليها غالبا على أنها غير مستقرة ومجزأة، إلا أن فكرة سباق الفضاء، وإن كانت تدخل في صميم تعزيز الأمن القومي لكل دولة على حدة، فإنها يمكن أن تكون منصة لترسيخ التعاون للمضي قدمًا في السباق الفضائي، وذلك عبر دبلوماسية الفضاء ومجموعة التعاون الفضائي العربي، ومشاريع الأقمار الصناعية المشتركة.





٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ أزمات مستمرة وحروب متوقعة

- ما ملامح ٢٠٢٥ في السودان؟
- آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال العام الجديد ٢٠٢٥
- أزمات «أديس أبابا»: مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا في ظل توسع ميليشيا «فانو»
- مستقبل الصراع بين تركيا والأكراد في ٢٠٢٥
- إيران وخيارات التعاطي مع التحديات الداخلية والخارجية المتصاعدة.. هل يستعيد النظام الإيراني مكانته خلال عام ٢٠٢٥؟
- كونفيدرالية دول الساحل.. بين سيناريوهات النجاح والفشل
- الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ وانعكاسها على مستقبل القارة الإفريقية
- حتميّة التنويع.. كيف تؤثر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على أمن الطاقة الصيني والهندي؟
- مآلات توتر العلاقات بين الكوريتين
- الأزمة الروسية الأوكرانية وآفاق التسوية السياسية المقبلة
- هل يقف العالم على أعتاب حرب نووية؟
- أزمة الهجرة العالمية وتداعياتها على مستقبل السياسات الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي

ما ملامح ٢٠٢٥ في السودان؟



د. أمانـــي الطويـــل

مستشار بمركز الأهـرام للدراســات الســياسيــة والاستراتيجية

شهد عام ٢٠٢٤ تزايد مستويات التعقيد في المشهد السوداني، حيث لم تفلح كل الجهود الدولية الإقليمية المشتركة في الوصول إلى محطة وقف إطلاق النار، وذلك تحت مظلة تعتيم إعلامي إقليمي وعالمي بتأثير مباشر من تفاقم الأزمات الإقليمية في كل من غزة ولبنان وسوريا.

وعلى الرغم من انخراط كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والأمم المتحدة، فضلًا عن جهود القاهرة في إطار متوازٍ ومتتابع من أجل إنهاء الحرب السودانية، فإن كل هذه الجهود لم تؤتِ ثمارها حتى اللحظة الراهنة، كما أن جهود التوافق السوداني الداخلي قد فشلت بدورها تحت مظلة استقطاب حاد بين الأطراف المنقسم ولاؤها بين طرفي الصراع، بينما حافظت الكتلة الرئيسة من الشعب السوداني على إدانة الطرفين، وصنّفت الصراع على أنه مجرد صراع سلطة.

الجهود الدولية الإقليمية المشتركة

يمكن تلخيص هذه الجهود في تحركات المبعوث الأمريكي للسودان «توم بيريليو» الذي تسلّم مهام منصبه في فبراير ٢٠٢٤، وقام بهندسة مجهود كبير بالتعاون مع العواصم الإقليمية لبلورة منصة تفاوض تم اختيار سويسرا موقعًا لها، وكان من المقرر أن تُعقد هذه المائدة في منتصف أغسطس من العام نفسه، بحضور طرفي الصراع السوداني وكل من مصر والمملكة العربية السعودية، فضلًا عن الأمم المتحدة وكل من الولايات المتحدة وسويسرا، ولكن هذا المجهود الذي يمكن تصنيفه على أنه الأكبر خلال العام، على المستويين الإقليمي والدولي، لوقف الحرب السودانية، قد فشل على صخرة مسألة الشرعية التي يرفض الجيش السوداني أن يمنحها لقوات الدعم السريع قبل تحقيق نصر عسكري يستطيع به أن يكون صاحب الكلمة العليا في عملية التفاوض، وعلى الرغم من الاعتراف الذي تم تقديمه بحكومة السودان والمجلس السيادي السوداني

من الطرفين الدولي والإقليمي، فقد باءت كل هذه المحاولات بالفشل في المحطة الأخيرة على مستوى وقف الحرب، ولكنها نجحت في تحقيق أحد أهدافها المعلنة، وهو فتح ممرات ونقاط لدخول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين المدنيين من الصراع العسكري السوداني في مناطق نزوحهم المستجدة.

وعلى مستوى الأمم المتحدة، قام المبعوث الأممي للسودان «رمطان لعامرة» بتنسيق الجهود بين أصحاب المبادرات لحل الأزمة السودانية عبر ثلاثة اجتماعات في مقر الجامعة العربية أولًا، ثم في جيبوتي قبيل محاولة انعقاد مؤتمر سويسرا، وأخيرًا في غانا. وهي الاجتماعات التي تضم الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، فضلًا عن أطراف منظومة منصة سويسرا.

المسار الداخلي السوداني

من أهم نقاط الضعف المتفق عليها للقوى السياسية السودانية الانقسام السياسي وعدم الوصول إلى حالة توافق وطني حتى ولو في حده الأدنى، وعلى ذلك فإن تنسيقية «تقدم» المعارِضة لا تعبِّر عن كل أطياف المعارضة، كما أنها تحوز على تحفظ قطاعات لا بأس بها من النخب السياسية التي تصف نفسها بـ«المستقلة»، وعلى الرغم من ذلك فلم تستطع أي من المبادرات المعارضة الاستمرار والصمود، كما استمرت وصمدت تنسيقية «تقدم»، وقد يعود ذلك إلى أمرين؛ الأول هو ترؤس الدكتور «عبد الله حمدوك» لها، كآخر رئيس وزراء لحكومة مدنية، وأيضًا امتلاك العديد من أعضائها -إلى جانب «حمدوك» طبعًا- صلات وعلاقات دولية وإقليمية مكنتهم من التواصل مع العواصم العالمية والإقليمية المعنية بالأزمة السودانية.

وهذا الوضع مكّن تنسيقية «تقدم» من المساهمة في دفع تحرك دولي -كان هامًا في سياق محاولة إيقاف الحرب- قد تبلور مؤخرًا في مشروع بريطاني في مجلس الأمن الدولي، ولكنه لم يتم تمريره بسبب فيتو روسي تم اتخاذه من جانب موسكو عطفًا على ديناميات التضاغط الغربي الروسي على الساحة الأوكرانية.

وقد تأثر تحالف «تقدم» الذي تم تأسيسه في أديس أبابا عام ٢٠٢٣ بمجريات حالة الاستقطاب الداخلي وشيطنة أطرافه من جانب حكومة بورتسودان، حيث تم التراجع في مؤتمره الأخير في كمبالا الأوغندية عن فكرة المائدة التي كان من المُنتظر أن تحدد أطراف العملية السياسية في السودان سعيًا وراء توافقها على هدف وقف الحرب وبلورة ملامح اليوم التالي لهذه الحرب.

وطبقًا لمداولات «تقدم» وبيانها الختامي في عنتيبي، لا تزال التنسيقية لم تحقق هدف وحدة المكون المدني، وهو أمر حافظت على الإعلان عن السعي إليه دون إحرازه فعليًا، مما يسهم حاليًا في حدوث خلل في موازين القوى بين المكونين، المدني والعسكري، ويجعل المكون الأول ليس قادرا إلا على الشجب والإدانة دون قدرة على الضغط الفعلي الذي من شأنه أن يفضي إلى تغيير مواقف المكون العسكري من تنسيقية «تقدم» خصوصًا، والمكون المدني عمومًا.



المسار المصري

على المستوى المصري، يمكن القول إن محددات الدبلوماسية المصرية إزاء الأزمة السودانية قد تحددت في عدد من النقاط التالية:

١- أنه لا تخلٍ عن الدور المصري، ولا استجابة لأي محاولة إقصاء للقاهرة، مهما كانت قوتها أو الأطراف المشاركة فيها، وذلك عطفًا على الاتجاهات السابقة للإدارة الأمريكية، وبعض حلفائها الإقليميين من عدم مشاركة مصر في جهود تحجيم الصراع السياسي في السودان خلال الفترة الانتقالية السودانية والممتدة من سنة ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣، سواء في أطر المبادرة الرباعية أو الثلاثية أو غيرهما.

٢- احتواء السلوكيات العدوانية في الأداء السياسي من جانب بعض الأطراف السياسية السودانية، مهما كان حجمها أو تأثيرها على مصر.

٣- الفاعلية في مواجهة الجهود الإقليمية، خصوصًا من إثيوبيا، التي تسعى للسطو على طبيعة الهوية السودانية المتنوعة، ومحاولة بلورة معادلات سياسية داخلية أحادية، بما يخل بمجموعات سكانية واسعة، وعلى الرغم من ذلك حرصت مصر على الحضور الإثيوبي في مؤتمر «دول جوار السودان» في يوليو ٢٠٢٣، وهو الأمر الذي كان لافتًا، نظرًا للعلاقات الحرجة بين مصر وإثيوبيا على خلفية أزمة سد النهضة.

٤- التفاعل الإيجابي مع المبعوث الأمريكي للسودان «توم بيريليو»، خصوصًا بعد تغير التوجهات الأمريكية إزاء القاهرة، إذ حرص المبعوث منذ تعيينه، في فبراير ٢٠٢٤، على التواصل المستمر مع القاهرة في زيارات متتالية، وصولًا إلى بلورة منصة جنيف التفاوضية في أغسطس من العام نفسه.

أما بالنسبة للملامح المستجدة للدبلوماسية المصرية في السودان؛ فيمكن بلورتها حاليًا في الآتي:

- طرْح منهج الشراكة الإقليمية في حل الأزمة السودانية، ولعل هذا ما اتضح في هندسة مؤتمر جوار السودان الذي حضرته كل الدول بلا استثناء، فضلًا عن الترحيب بمنصة جدة، واعتبارها المنصة المناسبة للتفاوض بين الأطراف العسكرية السودانية، وذلك في بيان مؤتمر «القوى السياسية السودانية بالقاهرة» في يوليو ٢٠٢٤، وهو المؤتمر الذي شرح محددات الدبلوماسية المصرية في الأزمة السودانية، والمتمثلة في أن أي حل سياسي حقيقي للأزمة في السودان لا بد أن يستند إلى رؤية سودانية خالصة، دون إملاءات

أو ضغوط خارجية، وبتسهيل من المؤسسات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والدول الشقيقة والصديقة المهتمة بالسودان.

- وأن النزاع الراهن هو قضية سودانية بالأساس، وأن أي عملية سياسية مستقبلية ينبغي أن تشمل كافة الأطراف الوطنية الفاعلة في السودان، وفي إطار احترام مبادئ سيادة السودان ووحدة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، فضلًا عن الحفاظ على الدولة ومؤسساتها، تحت مظلة أهمية توحيد دور القوات المسلحة السودانية في حماية السودان والحفاظ على سلامة مواطنيه.

وعلى صعيد موازٍ، نستطيع رصد وصول القاهرة في الأزمة السودانية الأخيرة إلى حالة تفهم أكبر وأعلى وأكثر دقة بمدى تعقيد وتركيب المشهد السوداني على المستوى التاريخي، وهو ما يعني إدراك حدود مؤسسة الدولة في السودان وعلاقتها بمجتمعها، وذلك تأسيسًا على أنماط الإنتاج الاقتصادي في السودان غير المرتبطة بالدولة إلى حد كبير، وحجم ودور الدولة فيه، وكذلك التكوين السوداني الراهن القائم على الانتماءات الأولية دون الوطنية.

وفي هذا السياق، يمكن رصد الركون المصري إلى تقدير موقف يتبنى وقف الحرب، مهما كان الثمن، وهو الأمر الذي ترتب عليه بلورة مؤتمر القاهرة للقوى السياسية السودانية منتصف عام ٢٠٢٤، ولعل هذا الموقف هو ما أتاح لمصر دورًا تفاعليًا مع كافة الأطراف السياسية السودانية، تمت هندسته على مراحل، وعلى أسس ثنائية بين القاهرة، وكل طرف على حدة.

ملامح ٢٠٢٥ في السودان

على الصعيد الدولي، من المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة جهودها لوقف الحرب السودانية بعد تولي الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» رسميًا لمهام منصبه، وذلك بالتعاون مع المنظومة التي تم تنسيقها في جنيف خلال عام ٢٠٢٤، وذلك لوقف الحرب، وربما تجد هذه المحاولة توفيقًا هذه المرة نظرًا للتقدم العسكري المحرَز من جانب الجيش السوداني على جبهات الصراع العسكري، سواء في العاصمة الخرطوم، أو في مناطق شرق ووسط السودان، وهو الأمر الذي سوف يسهم في بلورة موقف مرن من جانبه للانخراط في أي مفاوضات يتم السعي إليها حاليًا.

> "على الصعيد الدولي، من المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة جهودها لوقف الحرب السودانية بعد تولي الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» رسميًا لمهام منصبه، وذلك بالتعاون مع المنظومة التي تم تنسيقها في جنيف خلال عام ٢٠٢٤."



وعلى الصعيد المصري، أعلنت مصر أنها سوف تواصل جهودها مع القوى السياسية السودانية بشأن بلورة الأخيرة لتوافق سياسي بشأن اليوم التالي للحرب، حيث من المنتظر أن يُعقد في القاهرة مطلع عام ٢٠٢٥ ثاني مؤتمر للقوى السياسية السودانية.

أما على الصعيد الداخلي، فإن هناك سلوكيات سياسية قد تسفر عن انقسام التراب الوطني السوداني خلال عام ٢٠٢٥، حيث أصدر الجيش قرارًا بتغيير العملة في البلاد، وهو ما يعني أن تكون الولايات التي تحت سيطرة الدعم السريع -ويشكل بعضها حواضن اجتماعية له- مقصودة بهذا الإجراء، بما يحرمها من الحفاظ على مقدراتها النقدية، بينما هي تحوز على موارد إنتاجية، توفر لبعض قطاعاتها تعويضًا على نحو ما.

وفي المقابل، فإن هناك انقسامًا متوقعًا في تنسيقية «تقدم» على خلفية سعي قطاع منها -وهو القطاع الدارفوري بالأساس مع وجود لبعض الأطراف المحسوبة على شرق السودان- لتكوين ما يُطلق عليه حكومة منفى في مدينة «الضعين» السودانية، والتي تتموضع في شمال غرب دولة جنوب السودان، وقريبة من الحدود التشادية، وهي حاليًا تحت سيطرة قوات الدعم السريع، حيث تقوم كينيا برعاية هذه الجهود.

وختامًا، طبقًا للمعطيات سالفة الذكر، فإن السودان في عام ٢٠٢٥ مرشح لمواجهة تفاعلات صعبة سيكون من أفضلها على الإطلاق مجرد الوصول إلى منصة تفاوضية بين أطراف الصراع على المستويين المدني والعسكري.

> "هناك انقسام متوقع في تنسيقية «تقدم» على خلفية سعي قطاع منها لتكوين ما يُطلق عليه حكومة منفى في مدينة «الضعين» السودانية."



آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال العام الجديد ٢٠٢٥



أ. د. خالد خميس السحاتي

أستاذ العلوم السياسية المُساعد - بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي/ ليبيا

عام يمضي بكل ما فيه، وعام جديد يُقبل، والأزمة الليبية لم تراوح مكانها، تطورات متلاحقة وأحداث متعاقبة، شهدتها الأزمة نهاية العام الماضي (٢٠٢٤)، وبداية العام الحالي (٢٠٢٥)، لكنها لم تتجه بعد نحو تحقيق تسوية ناجعة، وإنهاء حالة الانقسام السياسي بشكل كامل، حتى كتابة هذه السطور. ضمن هذا السياق، تتناول هذه المقالة موضوعَ «آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال العام الجديد ٢٠٢٥»، وذلك من خلال التركيز على المحورين الرئيسين التاليين، أولًا: ملامح الأزمة الليبية خلال أواخر عام ٢٠٢٤ ومطلع ٢٠٢٥، ثانيًا: آفاق التسوية السياسية للأزمة الليبية خلال عام ٢٠٢٥.

> "تعذر خلال السنة الماضية (٢٠٢٤) أيضًا إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، في ظل وجود معطيات بيئة مُعطِّلة ومُعرقلة لإجراء تلك الانتخابات، لتجديد شرعية المؤسسات القائمة؛ بسبب استمرار التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في ليبيا منذ تحديد موعدها السابق في أواخر ديسمبر ٢٠٢١."

أوَّلًا: ملامح الأزمة الليبية خلال أواخر عام ٢٠٢٤ ومطلع ٢٠٢٥

١- استمرار تعثر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية:

تعذر خلال السنة الماضية (٢٠٢٤) أيضًا إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، في ظل وجود معطيات بيئة مُعطِّلة ومُعرقلة لإجراء تلك الانتخابات، لتجديد شرعية المؤسسات القائمة؛ بسبب استمرار التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في ليبيا منذ تحديد موعدها السابق في أواخر ديسمبر ٢٠٢١، فثمة تحديات أمنية، وتحديات سياسية، بالإضافة إلى المصالح المتعارضة للفرقاء، وكذلك صراعات القوى الإقليمية والدولية في إطار المشهد السياسي الليبي.

بل إن بعض أعضاء مجلس النواب (النائبة «أسمهان بالعون») استبعدوا إجراء الانتخابات في ليبيا قبل عام ٢٠٢٧؛ فمجلس الدولة وحكومة «عبد الحميد الدبيبة»، سيخلقان الأسباب لتأجيلها، رغم جاهزية قوانين الانتخابات. وما تحقق فقط في ٢٠٢٤ هو إجراء الانتخابات البلدية المُنتهية الولاية، أو المُستحدثة بمجالس تسييرية، وكان ذلك في (٢٠٢٤/١١/١٦)، وقالت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عقب انتهاء الاقتراع: إن النسبة الأولية للمشاركة بلغت ٧٤٪ من الناخبين المؤهلين.

وفي وقت سابق، نقلت وكالة الأنباء الليبية عن عضو مجلس إدارة المفوضية «عبد الحكيم الشعاب»، قوله: إن «نسبة المشاركة عالية ومحفزة». وذكر «الشعاب» أن الاقتراع لم يشهد مُخالفات أو خروقًا أمنية، ورأى أن نجاح الانتخابات البلدية في شرق وغرب وجنوب البلاد، يعد مؤشرًا على أن الشعب الليبي يرغب في الذهاب للانتخابات؛ للوصول إلى دولة مستقرة عن طريق صناديق الاقتراع.

وقد جرى الاقتراع في أكثر من ٣٥٠ مركزًا، لانتخاب المجموعة الأولى من المجالس البلدية في ليبيا، وتشمل ٥٨ بلدية من أصل ١٤٢. وبحسب المفوضية الوطنية للانتخابات، دُعِيَ إلى هذا الاقتراع ١٨٦ ألف ناخب مسجل، حيث تنافس ٢٣٣١ مرشحًا على ٤٢٦ مقعدًا، منها ٦٨ مخصصة للنساء، و٥٨ لذوي الإعاقة.

وحددت المفوضية الوطنية العُليا للانتخابات الأولَ من يناير ٢٠٢٥ موعدًا لعقد انتخابات المجمُوعة الثانية من المجالس البلدية المُنتهية الولاية القانونية، والمُستحدثة بمجالس تسييرية للعام ٢٠٢٥. ونشرت المفوضية أسماء ٥٩ بلدية من المُقرر أن تبدأ الانتخابات فيها مطلع يناير ٢٠٢٥، مطالبةً الإدارة العامة بوضع الخُطط المعتمدة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ، واتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلَق بالتجهيز والتوظيف والتغطية المالية لمكاتب الإدارات الانتخابية، كُل حسب حجم العملية الانتخابية المكلفين بها.

من جهته، قال الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو جوتيريش»، إن نجاح تنظيم الانتخابات البلدية في ليبيا لا يعني أنها بديل للانتخابات الوطنية التي أرجئت فترة طويلة جدًا، مُؤكدًا أنها «ضرُورية لاستعادة شرعية مؤسسات الدولة». جاء ذلك في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن الدولي عن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من ٩ أغسطس إلى ٤ ديسمبر ٢٠٢٤.



المصدر: المفوضية الوطنية للانتخابات، الرابط التالي: https://2u.pw/ULUQHzGh

وأضاف «جوتيريش» أن جهود مفوضية الانتخابات فيما يخص اقتراع البلديات تعد «ركيزة مهمة» لتنفيذ العملية الانتخابية الوطنية فور التوصل إلى تسوية سياسية بشأن إطار قانوني قابل للتنفيذ.

٢-أزمة مصرف ليبيا المركزي ومُعضلة التدخلات الخارجية:

انفجرت أزمة مصرف ليبيا المركزي عقب صدور قرار من المجلس الرئاسي برئاسة «محمد المنفي» (في ٢٠٢٤/٨/١٧) يقضي بعزل محافظ البنك المركزي السابق «الصديق الكبير» من منصبه، وتعيين بديل عنه، مما أدى إلى رفع فصائل مسلحة من الطرفين جاهزيتها استعدادًا لمواجهات مسلحة.

وتلا ذلك إعلان رئيس الحكومة المكلفة من مجلس النواب «أسامة حماد» حالة «القوة القاهرة» على قطاع النفط، ووقف إنتاج الخام وتصديره؛ احتجاجًا على ما اعتبره اقتحام لجنة تسليم واستلام مكلفة من المجلس الرئاسي لمقر المصرف المركزي لتمكين الإدارة الجديدة للمصرف.

واستند اعتراض كل من مجلس النواب والحكومة المكلفة منه إلى أن تعيين محافظ البنك المركزي ليس من اختصاص المجلس الرئاسي، بل هو اختصاص أصيل لمجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة وفق الاتفاق السياسي الليبي الموقع بمدينة الصخيرات المغربية عام ٢٠١٥.

وعليه، فقد رفضت الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية ما وصفته بـ «قرار أحادي» من طرف المجلس الرئاسي لتغيير مجلس إدارة المصرف المركزي، وتعيين مجلس إدارة مؤقت برئاسة «عبد الفتاح غفار»، باعتبار أنه يُضر بسمعة ليبيا المالية.

وبعد أن جرت عدة جولات من المشاورات بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة حول أزمة المصرف المركزي، توصل الطرفان في ختام هذه المشاورات إلى تسوية بشأن تعيين قيادة جديدة للمصرف. ووقع الطرفان بالأحرف الأُولى على اتفاق بشأن الإجراءات والمعايير والجداول الزمنية لتعيين محافظ ونائبه ومجلس إدارة لمصرف ليبيا المركزي.

وكان مجلس النواب الليبي قد وافق على تسمية «ناجي محمد عيسى بلقاسم» محافظًا جديدًا لمصرف ليبيا المركزي، وقال «مصباح الدومة»، النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الليبي: «إن النواب الذين حضروا الجلسة، وعددهم ١٠٨، صوتوا بالإجماع بالموافقة فور قراءة أسماء المرشحين».



وقد أدى محافظ مصرف ليبيا المركزي الجديد «ناجي عيسى بلقاسم» ونائبه «مرعي البرعصي» اليمين القانونية أمام مجلس النواب، خلال جلسة رسمية في مدينة بنغازي يوم الثلاثاء (٢٠٢٤/١٠/١).

وفي الثاني من أكتوبر (٢٠٢٤) استلم محافظ مصرف ليبيا المركزي الجديد «ناجي عيسى» ونائبه «مرعي البرعصي» مهام عملهما بمقر المصرف بالعاصمة الليبية طرابلس .وباشر المحافظ الجديد ونائبه عملهما من مبنى مصرف ليبيا المركزي بعد إتمام عملية التسليم والاستلام من المحافظ المُكلف من المجلس الرئاسي «عبد الفتاح غفار» بحضور ممثلي مجلسي النواب والدولة .وبذلك تنتهي فصول هذه الأزمة الخطيرة التي عصفت بالدولة الليبية خلال الفترة الماضية، وكان لها تأثيرات خطيرة وسلبية عديدة على الاقتصاد الوطني والأوضاع



المصدر: مآلات دولية، العدد: ٥٣، سبتمبر ٢٠٢٤، موقع أسباب، https://2u.pw/qp3NkTJ2

المعيشية للمُواطن الليبي. وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة بالاتفاق على حل أزمة المصرف المركزي، مؤكدًا ضرورة أن تظل مؤسسات الدولة بعيدة عن التدخلات السياسية، وعدم استغلال الموارد الاقتصادية للبلد لجني مكاسب سياسية، مضيفًا أن إنهاء الأزمة فرصة سانحة لمعالجة التحديات الاقتصادية والمالية المُلحة، وتحسين الاستقرار، وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة واستعادة الوحدة الوطنية».

٣-استمرارية التحديات الأمنية:

ففي منتصف ديسمبر ٢٠٢٤، اندلعت اشتباكات عنيفة بين ميليشيات مسلحة في طرابلس، أدت إلى حدوث حرائق في مصفاة الزاوية للنفط. وقد اندلعت هذه الاشتباكات بين ميليشيا «محمد كشلاف» المُلقب بـ «القصب» وميليشيا أخرى، واستُخدِمَ فيها السلاح الثقيل والمتوسط في أحياء مُكتظة بالسكان، وقرب مصفاة الزاوية النفطية، في ظل غياب تام للأجهزة الأمنية والعسكرية. ومن جهتها، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط «حالة القوة القاهرة والطوارئ» من الدرجة الثالثة (القصوى)، مؤكدة تعرض خزانات بالمصفاة لأضرار جسيمة أدت إلى نشوب حرائق خطيرة، مطالبة حكومة الوحدة الوطنية بالتدخل لفض الاشتباكات والقضاء على الفتنة. وكعادتها في مثل هذه المواقف، بدت حكومة «الدبيبة» ضعيفة وعاجزة عن إحكام سيطرتها على تلك الميليشيات.

ثانيًا: آفاقُ التَّسوية السِّياسيَّة للأزمة الليبيَّة خلال عام ٢٠٢٥

١- مبادرة المبعوثة الأُممية بالإنابة «ستيفاني خوري»:

في إطار سعي الأمم المتحدة لتخطّي «الجمود السياسي الحالي»، والمضي قدمًا نحو إجراء انتخابات وطنية، وتجديد شرعية المؤسسات الليبية «المُنتهية الصلاحية»، أكدت مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا «ستيفاني خوري» أنها قدمت إلى الشعب الليبي (٢٠٢٤/١٢/١٥) خطة بعثة الأمم المتحدة من أجل مبادرة سياسية شاملة بين الليبيين. وأضافت: «أن الخطة ستساعد البلاد على تخطي الجمود السياسي الحالي، والمضي قدمًا نحو إجراء انتخابات وطنية، وتجديد شرعية المؤسسات الليبية المُنتهية الصلاحية».

> في إطار سعي الأمم المتحدة لتخطّي «الجمود السياسي الحالي»، والمضي قدمًا نحو إجراء انتخابات وطنية، وتجديد شرعية المؤسسات الليبية «المُنتهية الصلاحية»، كشفت مبعوثة الأمم المتحدة إلى ليبيا «ستيفاني خوري» عن مبادرة جديدة، تستهدف تخطي الجمود السياسي الحالي، والمضي قدمًا نحو إجراء انتخابات وطنية.

وقدمت «خوري» إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي يوم (٢٠٢٤/١٢/١٦)، تحدثت خلالها عن عقبة «الانقسام السياسي» التي باتت تهدد إجراء الانتخابات، بالإضافة إلى العقبات التي لا تزال تقف في طريق إنجاز ملف المصالحة الوطنية، متطرقة كذلك إلى أهمية الاتفاق حول ميزانية موحدة للعام ٢٠٢٥.

وقالت «خوري»: إن «الانقسام السياسي في ليبيا يعطل الاستحقاقات الديمقراطية»، مشددة على أن الوضع القائم «غير مُستدام»، مشيرة إلى أن أزمة المصرف المركزي كانت تذكيرًا بضرورة إنهاء الجمود السياسي، لافتةً النظر إلى أن وحدة ليبيا باتت مهددة بفعل استمرار «الانقسام السياسي» بين الأطراف والجهات الفاعلة في البلاد.

كما أشارت إلى أن جهود المصالحة الوطنية في ليبيا تتضرر جراء تنافس المصالح ومحاولات السيطرة على الموارد، مشيرة في هذا السياق إلى اندلاع اشتباكات في الزاوية وغيرها في ديسمبر (٢٠٢٤). وقالت خوري في إحاطتها: «إن من بين أولويات العملية السياسية التي كشفت عن تفاصيلها للشعب الليبي، تشكيل حكومة موحدة تعمل لصالح جميع الليبيين، منبهة إلى خطورة الإجراءات الأحادية التي أدت لتأزيم الوضع في ليبيا». وأضافت أن: «نجاح العملية السياسية بتيسير الأمم المتحدة يعتمد على الإرادة السياسية والتزام الأطراف الليبية بالإجراءات التي تُوحد ولا تُفرق»، مشددة على أهمية «توحيد الدعم وتنسيقه من الشركاء الإقليميين والدوليين».

وقالت «خوري»: «المدافع ما زالت صامتة في ليبيا، وهناك تغيرات إقليمية ووضع اقتصادي مستمر، لذلك علينا أن نغتنم الفرصة من أجل تحقيق تسوية سياسية دائمة»، مُنوهة إلى أن أعضاء هذا المجلس والأطراف الإقليمية

والدولية أمامهم فرصة، وعليهم واجب في مساعدة ليبيا لتسوية الخلافات وتوحيد المؤسسات والانتقال إلى حُكم ديمُقراطي. وأكدت أيضًا في كلمتها على أنَّ «ظروف حقوق الإنسان والحماية من أهم أولويات الأمم المتحدة»، مطالبة الأطراف كافة بحسن إدارة الهجرة في إطار القانون الدولي، ووقف الانتهاكات ضد المهاجرين في مراكز الاحتجاز الليبية.

٢- اتفاق مجلسي النواب والأعلى للدولة على إعادة تشكيل السلطة التنفيذية:

أعلن ممثلون عن مجلسي النواب والأعلى للدولة، في بوزنيقة المغربية (٢٠٢٤/١٢/٢١)، توصلهم إلى اتفاق يستهدف إعادة تشكيل السلطة التنفيذية في البلاد، بما يضمن التمهيد لإجراء الانتخابات العامة بالبلاد. وجاء الاتفاق بعد أيام قليلة من طرح المبعوثة الأممية بالإنابة، «ستيفاني خوري»، مبادرتها الجديدة، كما أشرنا سلفًا، والتي تستهدف كسر الجمود الراهن بالأزمة السياسية، والمضي نحو إجراء الاستحقاق الانتخابي المتعثر.

وفي ظل تباين ردود الأفعال -بين مُؤيد ومُعارض- حول مخرجات اجتماع المجلسين واتفاقهما حول إعادة تشكيل الحكومة، انحصرت أبرز التساؤلات حول مدى إمكانية تفعيل مخرجات هذا الاتفاق، خصوصًا في ظل افتقاره لأي دعم دولي أو إقليمي. ومن جهته، أعلن رئيس مجلس النواب «عقيلة صالح» دعمه لاتفاق أعضاء مجلسي النواب والأعلى للدولة في بوزنيقة، مؤكدًا تأييدهُ لأي اتفاقٍ أو مبادرة تفضي إلى تحقيق إرادة الشعب الليبي بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب الآجال.

وكان البرلمان الليبي قد شرع أخيرًا في استقبال ملفات لمرشحين يرغبون في تولي منصب رئيس الحكومة الجديدة، لكن رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا «عبد الحميد الدبيبة» دعا إلى التخلي عن ذلك، ووضع قواعد دستورية تمهيدًا لإجراء انتخابات عامة. وقد أثار رفض «الدبيبة» مساعي تشكيل الحكومة الجديدة، تساؤلات حول تأثيرات ذلك على المشهد السياسي الليبي. فمن المعلوم أن هذه ليست المرة الأولى التي يرفض فيها «الدبيبة» تسليم السلطة لحكومة أخرى إلا من خلال الانتخابات، حيث قام بذلك في ديسمبر ٢٠٢٣، وقال: إن «الله هو من أتى بي لرئاسة الحكومة». وتابع «الدبيبة» آنذاك قائلا: إن «قوانين لجنة (٦+٦) المشتركة بين مجلسي النواب والدولة، مفصلة على أشخاص بعينهم»، قائلا: إن «مجلس النواب فاقد لشرعيته منذ سنوات.. ونحن لا نريد فترة انتقالية أخرى»، مؤكدًا مرة أخرى: «لن أترك الكرسي إلا لمن يريد خدمة هذا الشعب، وعلى الشعب اختيار من يقوده.. ونحن نقبل بأي قوانين، شريطة أن تكون عادلة».



٣- الذكرى الـ (٧٣) لإعلان استقلال ليبيا وإخفاق الاستحقاق الانتخابي:

في الذكرى الثالثة والسبعين لإعلان استقلال ليبيا في (١٩٥١/١٢/٢٤) تلوح في الأفق ملامح تعثر الجهود الرامية للوصول إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في البلاد، تزامنًا مع عودة الأزمة السياسية إلى مسارات اللجان بين الفرقاء، واجتماعاتها خارج البلاد، إلى جانب غموض مآلات مبادرة القائمة بأعمال رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيدة «ستيفاني خوري». وبهذه المناسبة ذكرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أنه: «من المؤسف أن ذكرى الاستقلال باتت منذ ثلاث سنوات مناسبة للتذكير بفشل إجراء الانتخابات، وتأجيل تطلعات الشعب الليبي إلى التعبير عن إرادته الحرة، واختيار قادته، وتجديد شرعية مؤسساته». وذكرت البعثة أنه: «من الأهمية بمكان أن يستلهم القادة الليبيون اليوم من إرث المؤسسين، وأن يجتمعوا على كلمة سواء للحفاظ على سيادة ليبيا وسلامة أراضيها، وأن يعملوا لتحقيق مستقبل مستدام لجميع المُواطنين».

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن الانقسام السياسي مستمر في ليبيا، وأن رئيس حكومة الوحدة الوطنية لا يزال يرفض تسليم السلطة لأي حكومة أخرى إلا بعد الانتخابات، أي أنه يتشبث بالسلطة حتى الآن، والدليل أيضًا رفضه لاتفاق أعضاء مجلسي النواب والأعلى للدولة في بوزنيقة، ودعوته إلى التخلي عن ذلك، ووضع قواعد دستورية تمهيدًا لإجراء انتخابات عامة. وذلك بالإضافة إلى مشكلة الجماعات المسلحة في العاصمة طرابلس، واستمرار الإشكاليات الأمنية، وآخرها الاشتباكات التي شهدتها الزاوية، وطالت مصفاة الزاوية النفطية.

وختامًا، من خلال ما تقدم طرحه، يمكن القول إنه لا بوادر تلوح في الأفق تدل على قرب إيجاد تسوية ملائمة للأزمة الليبية، فالانقسام السياسي مستمر، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية لم تجرِ حتى الآن، وجهود لجنة الستين لإعداد مشروع الدستور لم يترتب عليها صدور الدستور الليبي، بغض النظر عن أسباب التأخر وإشكاليات التعثر في هذا الجانب الهام، بالإضافة إلى الإشكاليات الأمنية والاقتصادية، وتحديات تحقيق المصالحة الوطنية. وبالتالي، فإن آفاق التسوية السياسية في ليبيا خلال العام الجديد ٢٠٢٥، تشهد مزيدًا من التحديات، وستظل متأثرة بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، ويظل الأمل يحدو المواطن الليبي أن يحمل العام الجديد (٢٠٢٥) بين طياته بوارق أمل لحل الأزمة الليبية، وبناء دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق الأمن والاستقرار، واستمرار عجلة التنمية والإعمار.


73
ذكرى استقلال ليبيا
إدارة إنفاذ القانون
الإدارة العامة للعميات الأمنية

أزمات «أديس أبابا»: مستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا في ظل توسع ميليشيا «فانو»



أ.د محمود زكريا محمود

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الدراسات الإفريقية العليا- جامعة القاهرة

تشهد إثيوبيا الواقعة في إطار إقليم شرق إفريقيا العديد من التحديات السياسية ذات التداعيات الأمنية والمتصلة بطبيعة ومضمون العلاقة القائمة بين الأقاليم أو الولايات من جانب، والحكومة المركزية التي يقودها رئيس الوزراء «آبي أحمد» من جانب آخر، فعلى الرغم من وجود إطار دستوري يعطي لهذه الأقاليم هامشًا كبيرًا من الحرية والمرونة من منطلق كونها وحدات ذات حكم ذاتي في إطار نظام «الفيدرالية الإثنية»، فإن الواقع الفعلي أفرز العديد من الإشكاليات المتصلة بمحاولة فرض النظام الحاكم نمط إدارة قائم على أسلوب الاندماج الطوعي الإكراهي، القائم على محاولة إلغاء استقلالية هذه الأقاليم عبر دمج أذرعها العسكرية ضمن القوات النظامية للجيش الوطني الإثيوبي. وقد دفع هذا الواقع إلى اندلاع العديد من الأزمات، ولعل من بينها الحرب في إقليم «تيجراي» خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٠ إلى نوفمبر ٢٠٢٢، واندلاع المواجهات المسلحة بين النظام الحاكم وميليشيا «فانو» منذ أبريل ٢٠٢٣. وبطبيعة الحال تفرض هذه المعطيات كثيرًا من المخاوف بشأن تصاعد مظاهر التهديد لحالة الاستقرار الداخلي في الدولة.

واقع مضطرب

ثمة العديد من المظاهر الدالة على عدم استقرار الواقع الأمني في إثيوبيا خلال السنوات الأخيرة، ولعل من أبرزها ما يلي:

١- اتساع نطاق تمرد ميليشيا «فانو» الأمهرية: تواجه الحكومة الإثيوبية تمردًا كبيرًا في إقليم «أمهرة» ثاني أكبر الأقاليم الإثيوبية من حيث عدد السكان؛ وذلك بقيادة ميليشيا «فانو»، التي تشكلت في البداية كحركة احتجاجية في الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٨) ضد الحكومة الفيدرالية السابقة بقيادة جبهة تحرير شعب تيجراي (TPLF)[١]. وقد قاتل نشطاء «فانو» في البداية إلى جانب الحكومة الفيدرالية في حرب «تيجراي» خلال الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢)، واستولت الميليشيا على الأجزاء الغربية من إقليم «تيجراي» وسيطرت عليها بدعم من القوات الخاصة الإقليمية الأمهرية، وتدافع ميليشيات «فانو» عن استعادة الحكم على الأراضي الأمهرية التقليدية، والتي تشمل مناطق غرب وجنوب إقليم «تيجراي» وتدعم المجتمعات المحلية هذه الميليشيات، وغالبًا ما تضم قيادتها أعضاء سابقين في القوات المسلحة الإقليمية أو الفيدرالية[٢].

وقد انتهت الشراكة بين ميليشيا «فانو» والحكومة الإثيوبية في عام ٢٠٢٢ نتيجة توقيع «آبي أحمد» اتفاقية سلام مع «جبهة تحرير شعب تيجراي»، حيث اقترحت الحكومة منذ ذلك الحين إجراء استفتاء في المناطق المتنازع عليها بما يتماشى مع الاتفاق الموقّع، وقد رأت إثنية «الأمهرة» أن اتفاقية السلام فشلت في تحقيق المساءلة والعدالة لانتهاكات «جبهة تحرير شعب تيجراي» ضد المدنيين الأمهرة أثناء الحرب التي دامت عامين[٣]، والتي ارتكبت خلالها جبهة تيجراي جرائم إبادة جماعية ضد شعب «أمهرة»؛ حيث تشير التقديرات إلى إعدامها نحو (٣٠٠٠) شخص من إثنية «أمهرة» في مذبحتي «مايكادرا» و«تشينا»[٤].

وقد بدأت الميليشيا تمردها في أبريل ٢٠٢٣ بعد أن تحركت الحكومة لحل القوات الخاصة الإقليمية في جميع أنحاء البلاد، وهي الخطوة التي رأتها «فانو» تهدف إلى ترك الأمهريين بلا دفاع. وقد سيطرت قوات الدفاع الوطني الإثيوبية على إقليم «أمهرة»، واعتقلت أعضاء «فانو» وأنصارها، وقامت بحل القوات الخاصة الإقليمية، مما أدى إلى تراجع الاشتباكات في الفترة (مايو- يونيو ٢٠٢٣)، وعلى الرغم من ذلك أعادت «فانو» تجميع صفوفها وشنّت هجومًا ضد العديد من المدن الرئيسة في منطقة «أمهرة» في (يوليو وأغسطس ٢٠٢٣)، وقد استطاعت الاستيلاء لفترة وجيزة على مدن رئيسة، بما في ذلك العاصمة الإقليمية «بحر دار» و«جوندار» و«لاليبيلا»، وعلى الرغم من أن القوات الفيدرالية قد استعادت هذه المدن، فإن الهجوم قوّض شرعية الحكومة الفيدرالية من خلال إظهار أن الميليشيات يمكن أن تلحق تكاليف باهظة بالقوات الفيدرالية وتعطل الحياة المدنية بشكل كبير[٥].

وبوجه عام، يمكن إرجاع الصراع الدائر في إقليم «أمهرة» إلى سببين رئيسيين؛ يتمثل الأول: في السخط المرتبط بالجمود السياسي بشأن وضع الأراضي المتنازع عليها في منطقتي تيجراي الجنوبية والغربية، والتي تقع رسميًا تحت سلطة إقليم «تيجراي» ولكنها تضم سكانًا من إثنية «أمهرة» الذين يرغبون في أن يحكمهم إقليم «الأمهرة»، وقد أبدت الحكومة اهتمامها بإجراء استفتاء في هذه المناطق لحسم القضية، إلا أن إقليم «أمهرة» يرفض إجراء استفتاء بحجة أن الحكومة التي تقودها «جبهة تحرير شعب تيجراي» قد وضعت هذه المناطق تحت إدارة إقليم «تيجراي» دون أي تشاور مع سكان المناطق المتنازع عليها في التسعينيات من القرن الماضي، لذلك يرون أنه على الحكومة اتخاذ قرار سياسي بشأن إدارة هذه المناطق من قِبل إقليم «الأمهرة» دون استفتاء.

وتكمن القضية الثانية في الحالة الأمنية العامة لإقليم «أمهرة»؛ حيث إنه طوال فترة حكم «آبي أحمد» كانت إثنية «أمهرة» هدفًا لهجمات عنيفة في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى ذلك لم تدافع القوات الحكومية باستمرار عن المدنيين أو البنية التحتية في الإقليم أثناء تقدم قوات «جبهة تحرير شعب تيجراي» أثناء الصراع في شمال إثيوبيا في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢. وقد اتهم الأمهريون قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية بسحب قواتها من البلدات والمدن الأمهرية بدلا من الدفاع عنها خلال الاعتداءات[٦].

٢- تنامي المواجهات المسلحة مع «جيش تحرير أورومو» (OLA): تصاعدت التوترات بين الحكومة الإثيوبية وجيش تحرير أورومو بشكل كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد فشل محادثات السلام التي انطلقت جولتها الأولى في ٣ مايو ٢٠٢٣[٧]، وانتهت جولتها الأخيرة في تنزانيا في أواخر نوفمبر ٢٠٢٣ دون اتفاق[٨]. ويعد جيش تحرير أورومو (OLA) -الذي تشير إليه الحكومة باسم «جيش تحرير أورومو- جبهة تحرير أورومو» (OLF-OLA) (شين Shane)- بمثابة جماعة متمردة مسلحة انشقّت عن جبهة تحرير أورومو (OLF)؛ بعد رفض قادة جناح العمليات المسلحة للجبهة نزع سلاحها في عام ٢٠١٨ نتيجة لعدم ثقتهم في الإصلاحات السياسية التي وعد بها رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» وأعلنوا انفصالهم رسميًا عن الجناح السياسي للجبهة في عام ٢٠١٩ وحافظوا منذ ذلك الحين على تمرد مناهض للحكومة في المناطق الطرفية من غرب «أوروميا».

وقد توسع «جيش تحرير أورومو» بشكل كبير في الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢) وسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي في المناطق الريفية وشبه الريفية في جميع أنحاء المنطقة، وإلى جانب السيطرة على الأراضي تضم أنشطته أيضًا هجمات ضد قوات الشرطة والجيش[٩]، وجدير بالذكر أن حكومة إقليم «أوروميا» قد وقّعت مع فصيل منشق عن جيش تحرير أورومو (OLA) في ٣ ديسمبر ٢٠٢٤ اتفاق سلام يتضمن ترتيبات لنزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين في المجتمع، ويأتي هذا الاتفاق في أعقاب إعلان الزعيم المنشق «ساجني ناجاسا» أن فصيله لم يعد يعمل تحت قيادة «جيش تحرير أورومو» متهمًا زعيمه «كومسا دريبا» (المعروف أيضًا باسم «جال مارو») بالاستبداد، وفي المقابل انتقد «جيش تحرير أورومو» اتفاق السلام زاعمًا أنه تم التوصل إليه مع قادة تم فصلهم من صفوفهم قبل أشهر بسبب سوء السلوك[١٠].

٣- تفاقم حالة السلام الهش في إقليم «تيجراي»:

على الرغم من توقيع الحكومة الإثيوبية اتفاقية «بريتوريا» للسلام مع «جبهة تحرير شعب تيجراي» (TPLF)، في ٢ نوفمبر ٢٠٢٢، بوساطة من الاتحاد الإفريقي لوقف صراع دام قرابة عامين[١١]، إلا أن هذا الاتفاق يُوصف بأنه اتفاق هش، وذلك لاحتوائه على العديد من الثغرات التي قد تؤدي إلى اندلاع الحرب من جديد؛ حيث لم يتم تحديد سوى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وتسريح ونزع سلاح مقاتلي «جبهة تحرير شعب تيجراي» بشكل واضح، أما المبادئ الأخرى مثل حماية المدنيين، وتسليم المساعدات الإنسانية، وضمان المساءلة عن الصراع، فقد تُرِكَت للتنفيذ بمبدأ حسن النية، كما يفتقر اتفاق السلام وعملية تنفيذه إلى آليات الحماية، وهي إجراءات تتضمّن تقاسم السلطة وحل النزاعات وآليات قوية للتحقق من تنفيذ الاتفاق. وكذلك لم يتعامل الاتفاق مع الأسباب الكامنة وراء الصراع والمظالم على النحو المتفق عليه، وتشمل هذه القضايا انسحاب القوات الأجنبية من «تيجراي»، وإعادة بناء المجتمعات المتضررة من الصراع، وتمثيل حكومة «تيجراي» في الحكومة الفيدرالية[١٢].

وبوجه عام، وعلى الرغم من أن السلام قد صمد لما يزيد عن عامين وتمت استعادة الخدمات الأساسية (الكهرباء والاتصالات والخدمات المصرفية وغيرها) في إقليم «تيجراي»، فإن الوضع الإنساني لا يزال متدهورًا، مع تزايد التقارير عن الوفيات المرتبطة بالجوع، كما تظل احتمالات تجدد المواجهة المسلحة مرتفعة، وخاصة بين قوات «تيجراي» والقوات الإريترية المتهمة بالبقاء داخل الإقليم ومنع عودة النازحين من المناطق الحدودية. وقد أدى الاستياء الشعبي من الافتقار إلى أي مكاسب اقتصادية أو إنسانية للسلام، ونشاط أحزاب المعارضة في الإقليم، إلى خلق ضغوط متزايدة على «جبهة تحرير شعب تيجراي»، مما أدى إلى خلق صراعات خطيرة داخلها، فضلًا عن بلورة خطاب أكثر مواجهة تجاه الحكومة الفيدرالية.

وتتعلق إحدى القضايا الخلافية بالأراضي المتنازع عليها بين أمهرة وتيجراي، والتي استولت عليها الميليشيات التابعة لإقليم «أمهرة» في بداية الصراع ولا تزال تسيطر عليها، وقد اقترح المسؤولون الفيدراليون إجراء استفتاء لتقرير مصير هذه المناطق، وهو الخيار الذي يعارضه كل من «تيجراي» و«أمهرة». ويعتبر الصراع على هذه الأراضي المتنازع عليها معقدًا بسبب ارتفاع أعداد النازحين من إثنية «تيجراي» من هذه المناطق منذ بدء الحرب، ومن شأن عودتهم أن توجه التركيبة السكانية بشكل حاسم نحو «تيجراي» في حالة إجراء استفتاء، ولكن بدون عودتهم فإن التركيبة السكانية سوف تكون لصالح «أمهرة»، وبالتالي فإن قضية العودة قد تكون محل نزاع شديد مثل الاستفتاء نفسه[١٣].

وفي المقابل، يوجد قلق حقيقي بين شعب «تيجراي» من أن العنف قد يندلع مرة أخرى مع إريتريا، لذلك فقد أعلنت سلطات الإقليم مؤخرًا أنها لا تزال تحتفظ بأكثر من (٢٧٠) ألف جندي مسلح، وستظل مترددة في تسريحهم دون وجود ضمانات ملموسة ضد التهديدات من جانب إريتريا، وبالإضافة إلى ذلك وعلى الرغم من أن المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا تحدث عن إجراء انتخابات في المناطق

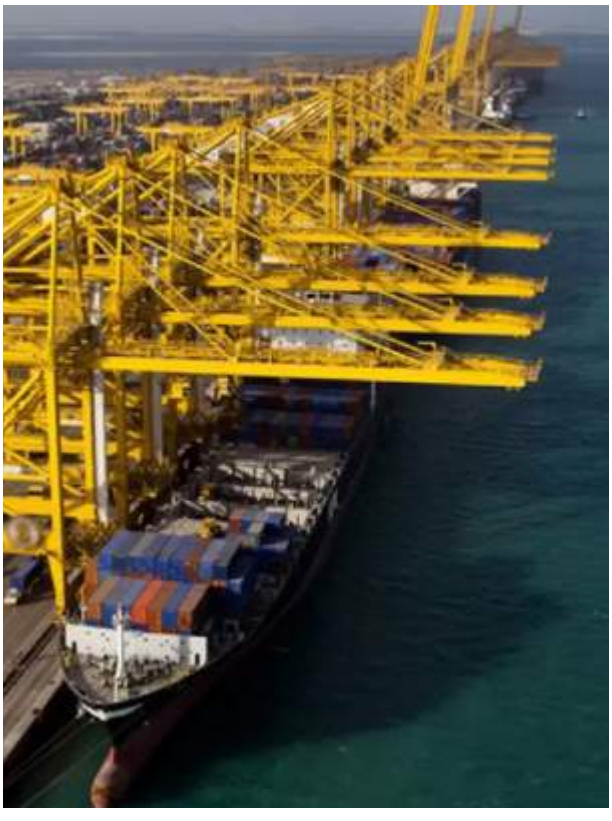
التي تم استبعادها من انتخابات ٢٠٢١ -والتي تشمل «تيجراي» وأجزاء من مناطق «العفر» و«أمهرة» و«بني شنقول جوموز» و«أوروميا»- فمن غير الواضح ما إذا كان إقليم «تيجراي» جزءًا من هذه الخطط؛ حيث رفض المجلس الوطني للانتخابات في إثيوبيا (NEBE) إعادة تسجيل «جبهة تحرير شعب تيجراي» كحزب سياسي، بعد أن تم حظرها أثناء الحرب باعتبارها «منظمة إرهابية»[١٤].

٤- تصاعد التوترات مع دول الجوار المباشر:

تشهد إثيوبيا -إلى جانب التهديدات الأمنية الداخلية- توترات مع دولتي الجوار المباشر (إريتريا والصومال)؛ ففيما يتعلق بإريتريا فقد تدهورت العلاقات القائمة بين البلدين منذ توقيع إثيوبيا اتفاقية «بريتوريا»؛ حيث عارض النظام الإريتري قرار توقيع اتفاق مع «جبهة تحرير شعب تيجراي»[١٥]، وقد تفاقمت هذه التوترات بعد إعلان رئيس الوزراء «آبي أحمد» طموحاته لتأمين قاعدة عسكرية على ساحل البحر الأحمر[١٦]، وقد دفعت تلك التوترات نظام الرئيس «أسياس أفورقي» إلى تقديم التدريب والدعم العسكري لميليشيا «فانو»؛ حيث تسعى كل من «أمهرة» وإريتريا إلى القضاء على «جبهة تحرير شعب تيجراي» ومنع استعادتها للأراضي التي سيطرت عليها ميليشيات إقليم «أمهرة» خلال الحرب في إقليم «تيجراي»؛ حيث إنه إذا استعادت الجبهة تلك الأراضي، فسوف تتمكن من الوصول إلى السودان، وهو السيناريو الذي تعتبره إريتريا تهديدًا كبيرًا لمصالحها[١٧].

أما فيما يتعلق بالصومال، فعلى الرغم من توصل الطرفين إلى اتفاق في ١١ ديسمبر ٢٠٢٤ -بوساطة تركية- إلى حل الخلاف القائم بينهما منذ مطلع عام ٢٠٢٤ نتيجة توقيع إثيوبيا اتفاقية مع إقليم أرض الصومال لاستئجار مساحة على ساحل البحر الأحمر لإنشاء ميناء وقاعدة عسكرية مقابل الاعتراف بها [١٨]، فإن هناك جملة من التحديات التي قد تقوِّض فاعلية هذا الاتفاق الذي ترك بعض القضايا دون تحديد حل واضح لها، الأمر الذي يمكن أن يعيد إشعال التوترات، وتتمثل أبرز تلك القضايا في مذكرة إثيوبيا السابقة مع أرض الصومال، فمع تأكيد هذا الاتفاق الجديد على سيادة الصومال تواجه إثيوبيا مهمة صعبة للحفاظ على علاقتها مع أرض الصومال دون التأثير على علاقتها مع الصومال.

بالإضافة إلى ذلك، تظل الشروط المحددة لترتيبات تأمين وصول إثيوبي إلى الموانئ تحت الولاية القضائية الصومالية، بالإضافة إلى العمل الفني واللوجستي المطلوب لتنفيذ أحكام هذا الوصول غير واضحة، مما يخلق نقاط اشتعال محتملة إذا تباعدت توقعات الدولتين، وجدير بالذكر أنه إذا لم يتم توضيح هذه القضايا قبل الانتهاء المخطط للاتفاق في أبريل ٢٠٢٥، فإن الهدوء الهش قد يفسح المجال لتجدد الصراع. ويضاف إلى التحديات السابقة اعتبار آخر يتعلق بإشارة العديد من التقارير إلى أن الولايات المتحدة قد تفكر في الاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على الديناميكيات الحالية، كما أنه يمكن أن يشجع حكومة أرض الصومال على بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهدافها، مما قد يؤدي إلى تفاقم التوترات في منطقة القرن الإفريقي[١٩].



تداعيات محتملة

ثمة جملة من التداعيات المحتمل حدوثها جراء تصاعد مؤشرات واقع عدم الاستقرار الأمني في إثيوبيا خلال الآونة الأخيرة، والتي تتمثل فيما يلي:

١- تراجع إمكانية تحقيق الاندماج الوطني الطوعي: فعلى الرغم من الوعود التي قدمها رئيس الوزراء الإثيوبي «آبي أحمد» في خطاب تنصيبه في عام ٢٠١٨ والمتعلقة بإنهاء الاستبداد والسياسات الإثنية وأي شكل من أشكال سوء الإدارة، وكذلك تعهده بتعامل إدارته مع الإثيوبيين من جميع الإثنيات على قدم المساواة، وتحرير السجناء السياسيين، والسماح للجماعات السياسية المنفية بالعودة إلى ديارها، فضلا عن تأكيده أهمية العمل من أجل الوحدة الإثيوبية بموجب مبدأ «ميديمير»، والذي يعني في اللغة الأمهرية تضافر الأفكار والجهود[٢٠]، إلا أن نظام حكمه لا يزال غير قادر على استيعاب مختلف الأقاليم والجماعات الإثنية، ولعل أبرز مظاهر ذلك استمرار المواجهات المسلحة القائمة بين نظام حكم «آبي أحمد» وعناصر ميليشيا «فانو» منذ أبريل ٢٠٢٣، وهو ما يفرض تحديًا رئيسًا بشأن تطبيق نظام «الفيدرالية الإثنية» الذي أقرّه الدستور الإثيوبي الصادر في عام ١٩٩٤.

> "يواجه نظام «الفيدرالية الإثنية» الذي أقرّه الدستور الإثيوبي تحديًا رئيسًا، حيث قسّم البلاد إلى ولايات إقليمية على أسس عرقية، والتي مُنحت وضع الحكم الذاتي لاتخاذ مجموعة من قرارات الحكم الهامة، بما في ذلك حقها في تقرير المصير."

وقد قسّم هذا النظام البلاد إلى تسع ولايات إقليمية على أسس عرقية، والبالغ عددها حاليا (١٢) ولاية، والتي مُنحت وضع الحكم الذاتي والاستقلال لاتخاذ مجموعة من قرارات الحكم الهامة، بما في ذلك حقها في تقرير المصير. وقد سعت الحكومة من خلال منح هذا المستوى العالي من الحكم الذاتي للولايات تحت مظلة مؤسسات الحكومة المركزية إلى الحد من الصراع بين الجماعات الإثنية، وجعلها ذات قوة متقاربة، بيد أن هذا النظام الفيدرالي تجاهل تنوع الإثنيات داخل كل منطقة، حيث تكاثرت التوترات في المناطق التي تتداخل فيها المجموعات الإثنية، مما أدى في النهاية إلى تبلور معارضة داخل بعض المناطق من قبيل «تيجراي» و«أوروميا».

ويُضاف إلى ما سبق استبعاد النظام الحاكم بعض المجموعات من قبيل «جبهة تحرير شعب تيجراي» و«جيش تحرير أورومو» من المشاركة في الحوار الوطني، الذي صوّت البرلمان الإثيوبي بأغلبية ساحقة في ديسمبر ٢٠٢١ على إنشاء لجنة للإشراف على عقده بهدف معالجة الجوانب المختلفة حول مستقبل الهيكل الحكومي في إثيوبيا. ويرجع ذلك جزئيًا إلى تصنيفهما كمجموعتين إرهابيتين، وهو التصنيف الذي يسلط الضوء على القوة البنيوية التي يمكن للنظام الفيدرالي أن يفرضها على المجموعات التي لا تتفق مع الحزب الحاكم، وهو الأمر الذي تم انتقاده من قِبل «موسى آدم» رئيس حزب «شعب العفر»، إذ أكد أهمية أن يشمل الحوار الوطني كافة الجماعات والأطراف المختلفة في البلاد[٢١].

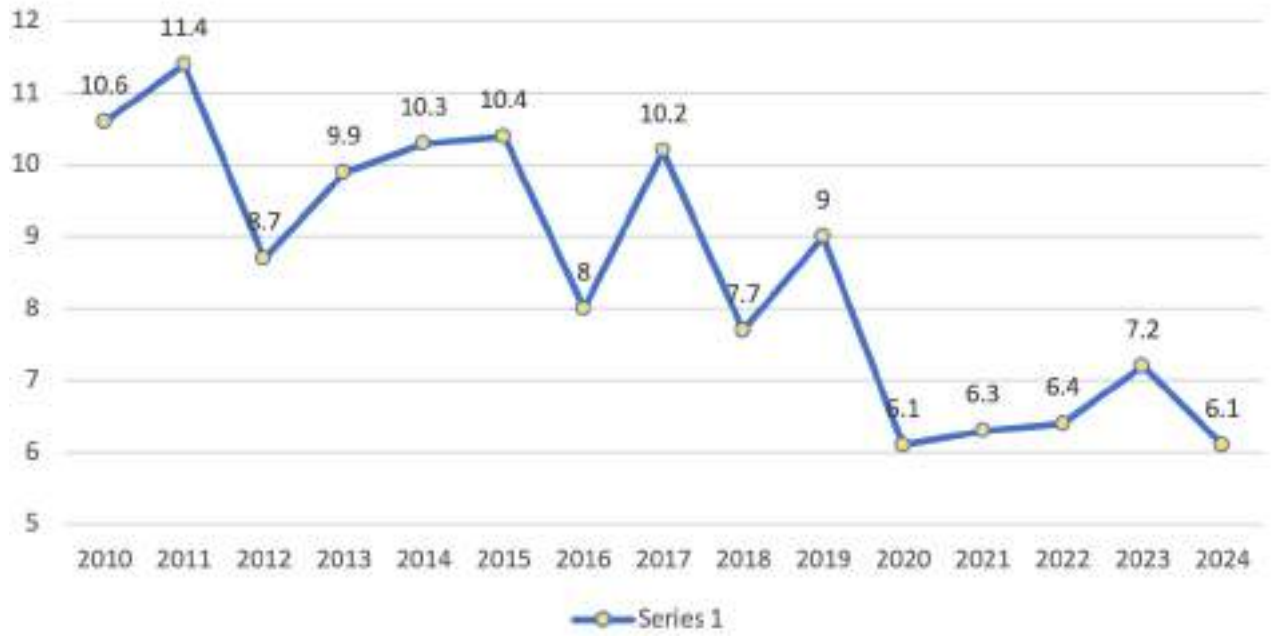
٢- تقلُّص فرص دمج القوات الإقليمية في الجيش الوطني: أدى عدم تقبل ميليشيا «فانو» للقرار الذي اتخذته الحكومة الفيدرالية، والذي يقضي بحل جميع القوات الخاصة الإقليمية، واستيعابها في إطار قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، في أبريل ٢٠٢٣، إلى تقويض مساعي الحكومة المركزية لتوحيد جميع الميليشيات المسلحة الوطنية تحت لواء الجيش الوطني بطريقة تضمن ولاءها الدائم، حيث إن لجوء الحكومة المركزية إلى الميليشيات الإثنية كاستجابة رئيسة لضعف قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية عادة ما يؤدي إلى نتائج عكسية؛ حيث إن هذه الميليشيات عادة ما يكون لديها أجندات خاصة، بعضها يتعارض بشكل مباشر مع توجهات الحكومة المركزية، وهو ما يدفع هذه الميليشيات إلى التحول ضد الحكومة في صراعاتها على الموارد وتوزيع السلطة، وهو ما حدث بالفعل في حالة ميليشيا «فانو» بعد انتهاء الحرب في إقليم «تيجراي» وتوقيع اتفاقية سلام.

ويُرجح من عدم قدرة الحكومة على دمج القوات الإقليمية في الجيش الوطني رفض المجندين المحليين في أجزاء مختلفة من إثيوبيا الانضمام إلى قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية، وتفضيلهم بدلًا من ذلك الانضمام إلى القوات شبه العسكرية أو القوات الخاصة التابعة للدولة، ويمكن لهذه القوات التي يبلغ عددها مئات الآلاف أن تتخلص بسهولة من سيطرة «أديس أبابا»[٢٢].

٣- تصاعد السخط الشعبي نتيجة تراجع الأوضاع المعيشية: قد يؤدي استمرار اضطراب الأوضاع الأمنية في إثيوبيا إلى تدني الأوضاع الاقتصادية نتيجة توجيه الحكومة النفقات لتمويل الحروب ضد الميليشيات المسلحة المستشرية داخل الدولة، وتواجه إثيوبيا بالفعل خسائر اقتصادية كبيرة، مما أدى إلى تراجع التقدم الذي حققته الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجريئة التي بدأها رئيس الوزراء «آبي أحمد» في عام ٢٠١٨؛ فعلى الرغم من كون إثيوبيا تعد واحدة من أسرع الاقتصادات نموًا في إفريقيا، مع نمو يقدر بنحو (٧,٢٪) في عام ٢٠٢٣ وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي (انظر الشكل الموضح أدناه)[٢٣]، فإن الصدمات المتعددة للصراع قد أدت إلى تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الضعيفة في إثيوبيا[٢٤]، مع توقعات بتزايد التداعيات السلبية مع استمرار الصراع؛ حيث إنه وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي سوف ينخفض معدل النمو الاقتصادي إلى (٦,١٪) في عام ٢٠٢٤.

> **"تجاهل النظام الفيدرالي تنوع الإثنيات داخل كل منطقة، حيث تكاثرت التوترات في المناطق التي تتداخل فيها المجموعات الإثنية، مما أدى في النهاية إلى تبلور معارضة داخل بعض المناطق من قبيل «تيجراي» و«أوروميا».**

معدل النمو الاقتصادي في إثيوبيا في الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٢٣) (٪)



Source: "Real GDP growth: Ethiopia", International Monetary Fund (IMF), available at: https://linksshortcut.com/QYjAb

وجدير بالذكر أنه وفقًا للبنك الدولي، فقد أثّرت الصدمات المتعددة منذ عام ٢٠١٨ على الأوضاع المعيشية للمواطنين؛ حيث عانى نحو (٩١٪) من السكان إما من الجفاف المستمر أو الفيضانات أو غزو الجراد أو الصراع أو مزيج من هذه العوامل. وقد أدى صراع «تيجراي» إلى نزوح ما يزيد عن (٢٠) مليون شخص، مما أدى إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية وإعادة الإعمار، والتي تقدر بنحو (٢٠) مليار دولار. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، ساهمت الصدمات المتداخلة في انخفاض القدرة التنافسية الخارجية، وارتفاع التضخم، وتزايد الديون، ونتيجة لذلك تدهورت مستويات المعيشة لأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمان، ويعتمد حوالي (١٥) مليون شخص حاليًا على المساعدات الغذائية[٢٥]، ويمكن أن يشكل استمرار الصراعات الداخلية مخاطر سلبية على مسار التنمية في إثيوبيا، خاصة أنها قد فشلت في نهاية عام ٢٠٢٣ في سداد أقساط بقيمة (٣٣) مليون دولار على سندات اليورو بقيمة مليار دولار مستحقة في ١١ ديسمبر٢٠٢٣ وأعلنت أنها ليست في وضع يسمح لها بسداد الأقساط خلال فترة السماح التي تبلغ (١٤) يومًا[٢٦]، مما أدى إلى خفض تصنيفها الائتماني طويل الأجل للعملة الأجنبية من (C) إلى (RD) من قِبل وكالة «فيتش»، ومن المتوقع بوجه عام ارتفاع إجمالي الدين الخارجي في إثيوبيا بنحو (١,٨) مليار دولار في الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٥)[٢٧].

٤- تنامي التهديدات الأمنية نتيجة الحرب السودانية: يدعم ذلك وجود تماس بين الحدود الإثيوبية من الناحية الغربية وحدود السودان الشمالية الشرقية، وهي الحدود التي تشهد تصاعدا في حالة التوترات المرتبطة بها بفعل الصراع الحدودي بين الطرفين في إطار منطقة «الفشقة» التابعة لولاية «القضارف» السودانية منذ عام ٢٠٢٠، وهو ما قد يكون له تأثيرات على منظومة الأمن الداخلي في إثيوبيا؛ حيث تشير بعض التقارير إلى أن ميليشيا «فانو» الموجودة في إقليم «أمهرة» الحدودي قد تستخدم وجودها على طول الحدود

السودانية لإقامة علاقات مع قوات الدعم السريع شبه العسكرية، وقد تبلورت هذه المخاوف في الوقت الذي التقى فيه «آبي أحمد» برئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان «عبد الفتاح البرهان» في أوائل يوليو ٢٠٢٤، بعد وقت قصير من تعزيز قوات الدعم السريع وجودها بالقرب من الحدود الإثيوبية في يونيو ٢٠٢٤.

وجدير بالذكر أن ميليشيا «فانو» وقوات الدعم السريع لديهما أعداء مشتركون داخل إثيوبيا والسودان؛ إذ تقاتل قوات الدعم السريع ضد القوات المسلحة السودانية، التي قاتلتها ميليشيا «فانو» عدة مرات منذ عام ٢٠٢٠، وذلك بعد أن طرد الجيش السوادني الآلاف من مقاتلي جماعة «أمهرة» عندما سيطرت على منطقة «الفشقة» المتنازع عليها خلال الحرب الدائرة في إقليم «تيجراي»، كما ادّعت قوات الدعم السريع بأن مسلحي جماعة «تيجراي» يقاتلون إلى جانب القوات المسلحة السودانية في السودان، مما يخلق عدوًا مشتركًا آخر مع ميليشيا «فانو»، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن التنسيق أو التعاون بين ميليشيا «فانو» وقوات الدعم السريع من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التدفقات غير المشروعة للأسلحة عبر الحدود، وتفاقم العنف الإثني ضد اللاجئين من «تيجراي» في السودان وإثيوبيا[٢٨].

آفاق المستقبل

تطرح الرؤية المستقبلية مزيدًا من التشابك والتعقيد فيما يخص آفاق المشهد السياسي الداخلي في إثيوبيا خلال الفترة المقبلة، انطلاقًا من التأثيرات المباشرة للتحديات المتعلقة بالصراعات الإثنية وأزمات الحكم الفيدرالي على الكيان القانوني للدولة الوطنية؛ حيث إنه من المرجح أن تتصاعد إشكالية الأزمات المرتبطة بالاندماج الوطني في ظل تراجع قدرة النظام الحاكم على تحقيق الوحدة والتماسك المجتمعي تحت مظلة الحكومة الفيدرالية، كما أن هذه التحديات قد تفرض تأثيرات سلبية ملحة على واقع ومسار تطور التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في الدولة، بما يتفق مع أجندة إفريقيا ٢٠٦٣.

وختامًا، تأسيسًا على ما سبق يعد فهم هذه التحديات، سواء كانت سياسية أو أمنية أو اجتماعية أو اقتصادية بمثابة أمر حيوي لتحديد مسار المستقبل السياسي للدولة. وكذلك يمكن القول إن هذا المسار يتوقف على قدرة النظام الحاكم بقيادة «آبي أحمد» على تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وتبني سياسات متوازنة حيال إدارة واقع التعددية الإثنية، وتطوير حلول سياسية تعزز من تماسك الدولة ومؤسساتها في ظل قاعدة التنوع الإثني والديني واللغوي وغيرها، ومعالجة التحديات الاقتصادية المتفاقمة على نحو يكفل الارتقاء بالمستويات المعيشية للمواطنين.



المصادر:

(1) Simon Vera, “Who is Fano? Inside Ethiopia’s Amhara rebellion”, The New Humanitarian, 12 November 2024, available at: https://linksshortcut.com/edZDf

(2) “Amhara conflict: Fano insurgency”, Ethiopia Peace Observatory, 20 August 2024, available at: https://linksshortcut.com/WXKaB

(3) “Fano Offensive in Ethiopia’s Amhara”, Institute for the Study of War, 26 September 2024, available at: https://linksshortcut.com/fbtgo

(4) Birhanu Bitew, “A conflict between the Amhara Fano and the government is the latest challenge to Ethiopia”, London School of Economics and Political Science (LSE), 23 November 2023, available at: https://linksshortcut.com/xJjcX

(5) Institute for the Study of War, Op.Cit.,

(6) Ethiopia Peace Observatory, Op.Cit.,

(7) “Giulia Paravicini, First round of peace talks between Ethiopia and Oromo rebels ends without deal”, Reuters, 3 May 2023, available at: https://linksshortcut.com/Cekkj

(8) “Latest peace talks between Ethiopia’s government and Oromo militants break up without an agreement”, Associated Press, 21 November 2023, available at: https://linksshortcut.com/cboUV

(9) “Western Oromia Conflict”, Ethiopia Peace Observatory, 20 August 2024 available at: https://linksshortcut.com/gbTFQ

(10) “Former OLA commander announces peace agreement implementation within two days”, Addis Standard, 6 December 2024, available at: https://linksshortcut.com/mbIPL

(11) “A year after the Pretoria agreement, hard work remains for Ethiopia”, Institute for Security Studies, 9 November 2023 available at: https://linksshortcut.com/UOozR

(12) “Lasting peace in Ethiopia? More needs to be done to stop Tigray conflict from flaring up again”, The Conversation, September 29, 2024, available at: https://linksshortcut.com/EWwVg

(13) “Peace in Ethiopia’s Tigray region remains fragile”, Oxford Analytica, March 18, 2024, available at: https://linksshortcut.com/jPadn



(14) Idem

(15) Mohamed Kheir Omer, “Will the rebellion in Amhara unravel the Ethiopian state?”, African Arguments, 31 October 2023, available at: https://linksshortcut.com/IcBFE

(16) Oxford Analytica, Op.Cit.,

(17) Mohamed Kheir Omer, Op.Cit.,

(18) “Turkey says Ethiopia, Somalia reach compromise deal to end feud”, France 24, 11 December 2024, available at: https://linksshortcut.com/qrdxu

(19) Paulo Aguiar, “Ethiopia-Somalia Agreement: Turkey’s Rising Influence in the Horn of Africa”, Geopolitical Monitor, 19 December 2024, available at: https://linksshortcut.com/mxWdy

(20) Birhanu Bitew, “A conflict between the Amhara Fano and the government is the latest challenge to Ethiopia”, London School of Economics and Political Science, 23 Nov 2023, Available at: https://linksshortcut.com/xJjcX

(21) “Ethiopia’s Ethnic Federalism System Prevents Sustainable Peacebuilding”, International Affairs Forum, 20 Dec 2024, Available at: https://linksshortcut.com/HiSRx

(22) Vanda Felbab-Brown, “Dangerous trends in Ethiopia: Time for Washington’s tough love”, Brookings, August 9, 2021, available at: https://linksshortcut.com/zcmxd

(23) “Real GDP growth: Ethiopia”, International Monetary Fund (IMF), available at: https://linksshortcut.com/QYjAb

(24) “Ethiopia Country Report 2024”, Transformation Index, available at: https://linksshortcut.com/JojjH

(25) “Ethiopia Overview”, The World Bank, 8 October 2024, available at: https://linksshortcut.com/XCQDQ

(26) “Ethiopia Foreign Currency Ratings Lowered To ‘SD’ On Suspended Eurobond Coupon Payments”, S&P Global, 15 Dec 2023, available at: https://linksshortcut.com/MMHBK

(27) “Ethiopia’s eroding political transition: Can multiple interlocking crises be overcome?”, Modern Diplomacy, 30 Jan 2024, available at: https://linksshortcut.com/MFPYD

(28) Liam Karr, “Fano Offensive in Ethiopia’s Amhara”, Institute for the Study of War, 26 September 2024, Available at: https://linksshortcut.com/fbtgo



مستقبل الصراع بين تركيا والأكراد في ٢٠٢٥



أ. د. محمود العدل

أستاذ الدراسات التركية بكلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

تعتبر القضية الكردية هي التحدي الأكبر الذي يواجه الدولة والمجتمع التركي، وذلك منذ تأسيس الدولة وإعلان الجمهورية، في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣، حيث تؤثر تلك القضية وهذا الفصيل الكبير داخل تركيا على جميع سياسات الدولة على المستويين الداخلي والخارجي، فكان أول التحديات الداخلية هو عملية التجانس المجتمعي للدولة التركية التي تأسست على مشروعها القومي ومبادئها الأساسية التي تتمثل في: القومية، والجمهورية، والعلمانية، والدولة، والثورة، والشعوبية، فكيف لدولة تأسست على القومية، وتنتهج المنهج القومي وتلتزم بالتجانس الاجتماعي والثقافي واللغوي أن تسمح لفصيل عرقي يعيش معها على نفس الجغرافيا أن يتعامل بعادات وتقاليد ولغة وثقافة مختلفة عن الرسمية والقومية للدولة الأم والمركزية.

لذلك ظلت المشكلة الكردية هي الهاجس الأكبر لمفاصل الدولة والمجتمع التركي، لا سيما المؤسسة العسكرية التي ترفض رفضا مطلقا أي وجود كردي قائم على أساس القومية الكردية ضمن الحدود الجغرافية لتركيا، بل حتى الحدود التركية مع دول الجوار، ولذا تعاونت وعقدت الاتفاقيات مع جميع دول الجوار بشأن القضايا الاستخباراتية والعسكرية المتعلقة بحركة الأكراد في تلك الدول.

وانطلاقا من ذلك، بدأت القضية الكردية في الظهور داخل المجتمع التركي، ومن ثمّ، بدأ صدام الدولة التركية مع الأكراد في مرحلة مبكرة من عمر الجمهورية الجديدة، حيث أصبح الصدام الكردي مع الدولة أكبر تحدٍ للأنظمة الحاكمة والمتعاقبة على الدولة التركية. وقد تعاملت الأنظمة الحاكمة مع القضية الكردية كحركة انفصالية ليست ممثلة للمجتمع الكردي؛ لأنه لا يمكن قبول فكرة أن يوجد على الأراضي التركية أي فصيل يرغب في التعامل بلغته وثقافته داخل المجتمع، وذلك لعدم تجدد أخطاء الدولة العثمانية التي احتوت جميع القوميات ثم كانت خيانة تلك القوميات وانهيار الدولة العثمانية (حسب المعتقد والفكر التركي).

ما جذور الأكراد داخل تركيا؟

نشأت الدولة التركية على أنقاض دولة الخلافة العثمانية بعد عدة حروب وتمزقات أدت إلى انهيارها بل وإلغائها على يد مؤسس الجمهورية التركية الحديثة «مصطفى كمال أتاتورك» (المتوفى في ١٩٣٨)، وهي المنطقة التي تميزت عبر عصور التاريخ بالنزاعات العرقية والإثنية، وذلك لما تحتويه من عناصر بشرية تختلف في بعض الخصائص، مثل: اللغة، أو الثقافة، أو العرق. ومن ثمّ، قامت الدولة التركية على مبدأ العرقية في بادئ الأمر، وأدى بزوغ العرق التركي إلى العنصرية ضد عدة قوميات تعايشت في تلك المنطقة كإحدى روافد الدولة الإسلامية في العصر العثماني، ومن هذه القوميات القومية الكردية.

ويُشار إلى الأكراد في تركيا على أنهم هم الأشخاص المولودون أو المقيمون في تركيا من أصل كردي، وهم أكبر أقلية عرقية في تركيا، تشكل ما بين ١٥٪-٢٠٪ من سكان تركيا، فوفقا لتقديرات مختلفة قُدر عددهم بنحو ١٤ مليون نسمة، وأشار أحد المصادر الغربية إلى أن الأكراد يمثلون ٢٥٪ من السكان، أي حوالي من ١٨ إلى ١٩ مليون نسمة. ويعيش الأكراد في مختلف محافظات تركيا، لكنهم يتمركزون في شرق وجنوب شرق البلاد داخل المنطقة التي يعتبرها الأكراد كردستان التركية، وهم ثاني أكبر قومية في الدولة التركية الحديثة التي تشترك في حدودها مع ثلاث دول أخرى مجاورة، هي إيران (حيث نسبة الأكراد فيها هي الرابعة)، ثم العراق (حيث نسبة الأكراد فيها هي الثانية في المنطقة)، ثم الجمهورية السورية (حيث نسبة الأكراد فيها هي الثالثة في المنطقة).

وقد تعمدت الدولة التركية إنكار هوية الأكراد المجتمعية، وتهميش لغتهم وثقافتهم، وإضعاف الاقتصاد الخاص بالكرد، مما أدى إلى ازدياد حالة عدم الرضا لدى جميع طوائف المجتمع الكردي الذي لم يتقبل كونه مواطنا من الدرجة الثانية. وفي هذا الإطار، لا يمكن لأحد أن يتجاهل الحقيقة التاريخية للوجود الكردي، حيث إن الأكراد عانوا أكثر من غيرهم في تاريخ الجمهورية التركية، إذ واجهوا عملية دمج ثقافي مستمر مع الدولة التركية، وفي بعض الأحيان تعرضوا لهجمات، من خلال حظر لغتهم الكردية مرورا بالنفي والزج بهم في السجون والمذابح الجماعية عبر التاريخ.

ويمكن القول بأن الحل الأمني الذي تنتهجه تركيا عن طريق استخدام القوة من جانب الجيش التركي لحل أزمة الأكراد قد كلّف البلاد خسائر فادحة مادية وبشرية، وقد أخفقت سياسة الجيش في ضبط الوضع، مما تطلب القيام بعمليات كبيرة عبر الحدود مع شمال العراق، وعلى طول الحدود التركية الإيرانية، والآن مع الحدود التركية السورية، حيث تسعى تركيا لإقامة منطقة عازلة آمنة بعرض الحدود السورية إلى حدود مدينة حلب السورية؛ وذلك تخوفا من أي محاولة من جانب أكراد سوريا لإنشاء إقليم مستقل على الحدود التركية بالتوازي مع إقليم كردستان العراق، وقد تدخلت تركيا بقوات عسكرية وعمليات عسكرية كبيرة داخل الأراضي السورية منذ قيام الثورة السورية في ٢٠١١ وحتى الآن، حيث إن التواجد العسكري التركي داخل الأراضي السورية وبعمق كبير وممتد إلى جميع الحدود السورية التركية قد تزايد بشكل كبير بعد سقوط نظام «الأسد» وتسليم سوريا لهيئة تحرير الشام بقيادة «أحمد الشرع»، والذي تولى رئاسة سوريا في المرحلة الانتقالية بدعم تركي كبير.

لهذه الأسباب فإن الدعوات إلى الأخوة والسلام والتعايش المشترك الموجهة إلى الأكراد لا يمكن التعامل معها بدون تحديد مطالبهم والنظر إليها والعمل على حلها، فللأكراد مطالب مشروعة ومبررة، ولا يجب الربط بين أفعال حزب العمال الكردستاني

غير المشروعة وبين مطالب الأكراد المشروعة. وهنا تثور التساؤلات ماذا يريد الأكراد؟ يريد الأكراد المساواة في المواطنة، واستخدام لغتهم في جميع مجالات حياتهم الثقافية والمعيشية، وتقاسم السلطة والثروة في الولايات الكردية. في الحقيقة لا يوجد فرق كبير بين المطالب الجماعية فيما يتعلق بالهوية الكردية وكذلك الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فهناك اتفاق كامل في المطالب، مثل: الاعتراف باللغة، والقضاء على التمييز لتحسين حياة الشباب الكردي، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، ولكن أيضا من الناحية المجتمعية. ونستطيع القول إن القضية الكردية ليست سياسية فقط لكنها متفرعة اجتماعيًا، واقتصاديًا، وثقافيًا، وتحتاج لمزيد من الجهود التركية على كافة الأصعدة لإيجاد حل لهذه القضية.

كردستان الكبرى

> "هناك رغبة كبيرة من جانب نظام «أردوغان» في إعطاء الأكراد حقوقهم خلال الفترة القادمة، وسيتوقف ذلك على الحوار الكردي-الكردي بين منظمات وأحزاب المجتمع الكردي في مناطق تمركز الكرد بجنوب شرق تركيا."

أعلنت إسرائيل دعمها لإقامة كردستان الكبرى خلال العام الماضي بشكل متكرر؛ مما دفع أنقرة إلى إطلاق مبادرة على لسان «دولت بهتشلي»، رئيس حزب الحركة القومية (المتحالف مع «أردوغان» منذ عام ٢٠١٦ في جميع الاستحقاقات الانتخابية)، تتضمن الإفراج عن الزعيم الكردي «عبد الله أوجلان» من سجنه بجزيرة إمرالي، وإطلاق دعوة من البرلمان لجميع أعضاء تنظيمه السياسي إلى إلقاء السلاح وعدم القيام بأعمال إرهابية ضد الدولة التركية، والاندماج في المجتمع التركي.

وتعد هذه الدعوة هي الأولى في تاريخ حزب الحركة القومية، وذلك رغم أن مبادئه الأساسية تتضمن التأكيد على أن الأراضي التركية هي ملك للأتراك فقط، ولا يوجد عليها أي أعراق أخرى، ويشير هذا المبدأ إلى مدى تشدد عقلية أعضاء الحركة القومية ضد الأكراد وضد أي حق لهم داخل الدولة التركية، وفي ضوء ذلك، فإن مؤشرات ودلالات الدعوة تشير إلى أن هناك رغبة كبيرة من جانب نظام «أردوغان» في إعطاء الأكراد حقوقهم خلال الفترة القادمة، وسيتوقف ذلك على الحوار الكردي-الكردي بين منظمات وأحزاب المجتمع الكردي في مناطق تمركز الكرد بجنوب شرق تركيا.

كما قام وفد برلماني كردي بزيارة «عبد الله أوجلان» في سجنه، حيث اعتبر «أوجلان» أن هذه فرصة تاريخية يجب استغلالها والعمل عليها والتواصل مع جميع القوى السياسية المعارضة بتركيا للعمل على دعم القضية الكردية، والتفاوض على حل مشاكل الأكراد داخل الدولة التركية مع نظام «أردوغان».



لذلك فإن عام ٢٠٢٥ سيشهد بوادر جديدة وحوارا مجتمعيا وسياسيا كبيرا حول القضية الكردية في تركيا، وذلك لتغير الظروف المحيطة بتركيا وسقوط نظام «الأسد» واستغلال بعض الأنظمة الغربية لحالة الفراغ السياسي التي تعيشها سوريا لتقسيم سوريا إلى دويلات قائمة على العرقية والطائفية المذهبية، مما سيعطي فرصة كبيرة لأكراد سوريا لإنشاء إقليم خاص بهم، وهو الأمر الذي تخشاه تركيا وتعمل بكل قوتها ونفوذها في الداخل السوري على عدم حدوثه؛ لأنه إذا استطاع أكراد سوريا إقامة إقليم منفصل، فإن ذلك سيشكل خطرًا كبيرًا على تركيا ووجود الكرد بها، بما سيعزز النزعة الانفصالية لدى أكراد تركيا بشكل كبير.

وختامًا، ظلت المشكلة الكردية هي الهاجس الأكبر لمفاصل الدولة والمجتمع التركي، لا سيما المؤسسة العسكرية التي ترفض رفضا مطلقا أي وجود كردي قائم على أساس القومية الكردية ضمن الحدود الجغرافية لتركيا، بل حتى الحدود التركية مع دول الجوار. هذا، وقد أثبتت القضية الكردية أنها ليست قضية سياسية فقط تحتاج إلى حل، لكنها تتطلب تنفيذ سياسات أوسع على النطاق الاجتماعي ومواجهة قضية التمييز. ورغم كل مساعيها، لم تنجح تركيا في استخدام القوة في مواجهة الأكراد، وكلفها ذلك الكثير من الخسائر المادية والبشرية، مما دفعها إلى العمل على إيجاد حلول بديلة.

إيران وخيارات التعاطي مع التحديات الداخلية والخارجية المتصاعدة..

هل يستعيد النظام الإيراني مكانته خلال عام ٢٠٢٥؟



د. محمود حمدي أبو القاسم

مدير تحرير مجلة الدراسات الإيرانية – المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

يواجه النظام الإيراني داخليًا تحديات عديدة بالنظر إلى الضغوط والصعوبات الاقتصادية والمعيشية، وكذلك مسألة الخلافة التي باتت شديدة التعقيد بعد رحيل الرئيس السابق «إبراهيم رئيسي»، وذلك في ظل تمدد الغضب الشعبي وعدم الرضا العام، وتآكل الشرعية، كما يمر مشروع الهيمنة الإقليمية الذي تتبناه طهران بمنعطف حاسم، حيث يتعرض مشروع النفوذ الإيراني خارج الحدود للانهيار، على إثر الضربة القاسمة التي تعرض لها حزب الله في لبنان، وسقوط نظام «بشار الأسد» في سوريا، واحتمال استمرار الحملة الراهنة لاستئصال شأفة إيران ومكامن نفوذها الإقليمي في العراق واليمن، أما دوليًا فقد تستعيد القوى الأوروبية فاعلية العقوبات الدولية من خلال مجلس الأمن في ظل سياسة التهديد النووي التي تتابعها إيران، وعودة «ترامب» للبيت الأبيض تفرض مزيدًا من القيود والضغوط على إيران، حيث يتبنى نهجا متشددًا تجاه إيران ومن الصعب التنبؤ بخياراته، وهو ما يعني أن هناك تحديات جسيمة أمام النظام الإيراني خلال العام القادم، فهل يمكن للنظام الإيراني أن ينجح في إدارة هذه التحديات والتخفيف من تأثيراتها على النظام؟

أولًا: تحديات داخلية وخارجية متزايدة

مر النظم الإيراني بتحديات مختلفة منذ اندلاع ثورة ١٩٧٩، وقد نجح في أن يتجاوزها متفاديًا إلحاق تهديد وجودي للنظام، حيث تأرجحت خيارات النظام بين التشدد والتهدئة، وبين الالتزام بالإملاءات الأيديولوجية، أو العودة إلى الواقعية من أجل البقاء، باعتباره أولوية قصوى، وقد نجحت استراتيجيات النظام بما في ذلك الصبر الاستراتيجي أو المواجهة المحسوبة، في تفويت الفرصة على معارضيه في الداخل والخارج، لكن ربما لأول مرة يواجه النظام تحديات مختلفة داخليًا وخارجيًا على هذا النحو، والأهم أن هذه التحديات تأتي في مرحلة تاريخية حاسمة على الصعيد الدولي وعلى مستوى البيئة الإقليمية في الشرق الأوسط.

١. انتقال سياسي غير آمن: يواجه النظام الإيراني اختبارا حقيقيا فيما يتعلق بمستقبله السياسي، إذ من المعلوم أن المرشد قد تجاوز الثمانين عامًا ويعاني من أمراض مزمنة ورحيله قد يحين في أي وقت. وبينما كان النظام يستعد لهذه اللحظة عبر هندسة العملية السياسية لملء فراغ المنصب الرفيع بسلاسة دون مفاجآت غير متوقعة، وبتوافق داخلي كان معدا سلفًا، جاءت وفاة «رئيسي» لتقطع الطريق على هذا السيناريو وتُغير جميع الحسابات وتخلط الأوراق، ولا تترك بعدها مسارًا واضحًا وآمنا لعملية الانتقال، لا سيما أن الاسم الأكثر تداولًا لخلافة «خامنئي» هو ابنه «مجتبى»، وهو ما قد يجعل عملية الانتقال غير سلسة.

٢. تفاقم الأوضاع المعيشية: التحدي الثاني يرتبط بالأوضاع الاقتصادية المتردية، والتي تركت أثرها على معيشة الإيرانيين، وحالة الرضا الشعبي، والتي تتمظهر ملامحها القاتمة في الاحتجاجات الشعبية التي باتت معتادة، وضاقت الفترة الزمنية بين أحداثها بصورة تشير إلى تمدد الغضب الشعبي وتراجع شرعية النظام، وبينما يظل النظام عاجزا عن مواجهة الأسباب الحقيقية للأزمة بسبب الفساد وهيمنة الحرس الثوري على الاقتصاد، فإن احتمال مواجهة ثورة شعبية أمر وارد في أي وقت وتتزايد احتمالاته في ظل العجز الراهن عن معالجة أوضاع المواطنين واستعادة قوة الاقتصاد.

٣. تنامي المعارضة لنمط الحكم الديني: بمرور الوقت تتزايد الفجوة بين المواطنين والنظام، حيث لا يزال النظام يعطي أولوية للضوابط الأخلاقية والقيود الدينية على حرية أفراد المجتمع وحقهم في التعبير عن أنفسهم، كما هو حاصل في إقرار قانون الحجاب الذي يضر بالوفاق الوطني بحسب الرئيس «بزشكيان»، ويجري ذلك فيما يعجز النظام عن توفير سبل العيش الكريم للمواطنين، لا سيما أن هناك مقاومة داخلية وتحديا للسلطة.

٤. تراجع النفوذ الإقليمي: على الصعيد الإقليمي فإن النظام الإيراني بعد حرب غزة قد تعرّض مشروعه لحملة ممنهجة من جانب إسرائيل، بلا أي سقف أو حدود، وشملت هذه الحملة التي على ما يبدو أنه قد خُطط لها بعزم: إضعاف دور حزب الله كذراع لإيران في المنطقة، وقوة ردع في مواجهة إسرائيل، وهو ما اتضح من الحملة غير المسبوقة على غزة، والتي قوّضت إلى حد بعيد قدرات فصائل المقاومة وأخرجتها من دائرة الفاعلية بالنسبة لإيران، والحملة كذلك ضد حزب الله التي انتهت باغتيال «حسن نصر الله» الأمين العام للحزب، وخليفته والعديد من القيادات، كما طالت الحملة ميليشيات وقيادات إيران في سوريا، وزاد الأمر سوءًا بالنسبة لإيران سقوط نظام «بشار الأسد» وسقوط مشروع الهلال الشيعي الإيراني معه، وقطع طريق الاتصال البري بين إيران والضاحية الجنوبية، حيث إمدادات السلاح وغيرها من المساعدات والدعم العسكري، وهي التطورات التي تتسارع في هذه المنطقة على مرأى ومسمع من إيران لكنها عاجزة عن التدخل، وهو ما يعني وضع حد لمشروع الدفاع الأمامي الذي تبنّته إيران، واحتمال نقل المعركة معها إلى ساحات أخرى أو نقلها إلى داخل إيران ذاتها.

٥. عودة «ترامب» واستعادة الضغوط القصوى: لا شك أن قدوم «ترامب» سوف يُلقي بمزيد من الضغوط على مشروع إيران ونفوذها الإقليمي، فمن المحتمل أن يجري تنسيق إسرائيلي رفيع المستوى مع الإدارة الأمريكية الجديدة بشأن إضعاف محور إيران بما قد يصل إلى نفوذها في اليمن، وكذلك في العراق، وليس من المستبعد أن يعيد «ترامب» الإجماع عبر الأطلسي ضد إيران من أجل استعادة العقوبات الدولية في حال رفضت إيران الاستسلام لشروطه فيما يتعلق بعقد صفقة نووية جديدة لن تكون مربحة لإيران، وفي حال تعنت إيران قد يشجع «ترامب» إسرائيل أو يشتركا في توجيه ضربة إلى العمق الإيراني أو إلى مشروعها النووي، بما قد يزعزع استقرار النظام وبقاءه.

ثانيًا: خيارات محتملة

على الرغم من التحديات التي يواجهها النظام الإيراني في الداخل، فإنه لا يزال مطمئنًا إلى تماسكه، وقوة أجهزته الأمنية، من خلال هندسة العملية الانتخابية، وتخفيف خطابه الأيديولوجي، لكن يبقى مصدر التهديد الرئيسي هو التهديدات القادمة من الخارج، ويمكن توضيح أهم الخيارات المتوقعة في مواجهة ذلك كما يأتي:

١. الانفتاح والدبلوماسية بشأن البرنامج النووي: على ما هو واضح فإن النظام الإيراني يستعد لما يعتبره أكبر تهديد له، وهو «دونالد ترامب»، وذلك من خلال إبداء الرغبة في الانفتاح على الدبلوماسية والحوار، والاستعداد للتفاوض بشأن البرنامج النووي، وهو ما اتضح من استقبال «رفائيل جروسي»، الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتقديم عرض باستعداد إيران لوقف تخصيب اليورانيوم فورًا، وعودة بعض المفتشين الدوليين، وكذلك فتح حوار مع الأطراف الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي من أجل مناقشة عدد من القضايا، من بينها الملف النووي، ومساعدة إيران لروسيا في حربها ضد أوكرانيا، ودور إيران في الصراع الراهن في الشرق الأوسط، وتشير هذه التطورات إلى أن إيران التي دفعت برئيس إصلاحي من خلال هندسة العملية الانتخابية تميل إلى التهدئة، وامتصاص الضغوط الدولية المتوقعة والمتزايدة خلال الفترة المقبلة.

٢. التهدئة والتراجع عن التصعيد الإقليمي: إن إيران على ما يبدو قررت أن تتراجع عن حرب الساحات المتعددة التي كانت تقودها نحو إسرائيل، وذلك من أجل وقف الخسائر التي تتعرض لها، والعمل على الاحتفاظ بما بقي من قوة وكلائها وأذرعها، وقد ظهر ذلك من تراجعها عن معاودة تقديم الدعم للرئيس السوري «بشار الأسد» والتصدي للمعارضة التي شنت حملة من أجل إنهاء حكمه، بل إنها حرصت على فتح قنوات اتصال مع القيادات الجديدة من أجل إعادة التموضع والإبقاء على خطوط اتصال مفتوحة، أملًا في تعزيز مصالحها في المستقبل، وكذلك عدم معارضتها للهدنة بين حزب الله وإسرائيل، وكذلك تراجعها عن شن عملية الوعد الصادق ردًا على العدوان الإسرائيلي الأخير.

٣. الصبر الاستراتيجي وكسب الوقت: قد لا يعني نهج التهدئة أن إيران تُجري مراجعة شاملة لسياساتها الخارجية ومبادئها الأيدولوجية الراسخة، إذ ربما تخطط إيران لإعادة إنتاج سياساتها القديمة المتمحورة حول الصبر الاستراتيجي، وكسب الوقت وامتصاص الضغوط وإغراق الخَصم في التفاصيل، وذلك لحين تغيير معطيات الواقع، وظهور فرصة للإفلات من أي التزام يضر بمصالحها التي تتبناها، كما جرى مع إحباط استراتيجية الضغوط القصوى لترامب خلال فترة ولايته الأولى، وليس أدل على ذلك من أن «خامنئي» الذي يعطي الضوء الأخضر للتفاوض مع الولايات المتحدة، هو نفسه الذي يحتفظ بالحق الأصيل في أن يضع أي التزام موضع التنفيذ، وقد سبق أن منح الرئيس الأسبق «روحاني» حق التفاوض وإبرام صفقة، لكنه هو والحرس الثوري أفرغوا الصفقة من مضمونها.

٤. تغيير العقيدة النووية: لقد تعالت الأصوات داخل النظام الإيراني بضرورة مراجعة العقيدة النووية الإيرانية، وذلك من أجل مواجهة التهديدات التي يواجهها النظام الإيراني، ومع أن القرار السياسي لا يزال يؤكد على الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني، لكن بالنظر إلى ما يستشعره النظام من خطر يهدد بقاءه، والمكتسبات التي قربت طهران من تخطي العتبة النووية، فليس من المستبعد أن يضع النظام ضمن خياراته تغيير العقيدة النووية لامتلاك قوة ردع تحفظ بقاءه.

٥. مزيد من الانفتاح على القوى الإقليمية: بينما تتعرض إيران لضغوط غير مسبوقة من إسرائيل والولايات المتحدة، فإنها يمكن أن تراهن على الانفتاح على الخليج والعلاقات المتطورة مع المملكة العربية السعودية، وقد ظهر ذلك واضحًا في تمسك إيران بمسار المصالحة الذي قادته الصين بين إيران والسعودية، ومن المحتمل أن تقدم إيران مزيدًا من المبادرات من أجل تعزيز علاقاتها وربط مصالحها بدول المنطقة بصورة أعمق، بما في ذلك العلاقة مع الدول المركزية كمصر، وذلك من أجل إحباط تشكيل محور إقليمي تقود إسرائيل وترعاه الولايات المتحدة لعزلها.

مستقبل محفوف بالمخاطر

على الرغم من التحديات والخيارات المتاحة للنظام، ورغم أن النظام الإيراني لديه أوراق مهمة يمكن أن يناور بها من أجل الحفاظ على بقائه وبعض نفوذه الإقليمي باعتبار ذلك أولوية قصوى، وكذلك مواجهة ضغوط عودة «دونالد ترامب» واحتواء سياساته، ففي حقيقة الأمر فإن النظام يواجه أزمة غير مسبوقة ترتبط بشرعيته في الداخل ونفوذه في المنطقة، وهي الشرعية التي قد تتعرض لتحدٍ كبير في حال غياب «خامنئي» عن المشهد، حيث رحل الرئيس «رئيسي» الذي كان من الممكن أن يمثل بديلًا آمنًا للانتقال، فيما تفتقر الأسماء المطروحة للشرعية الدينية والسياسية اللازمة، ويبقى «مجتبى» نجل «خامنئي» خيارًا مطروحًا غير آمن، وربما لا يمكنه ملء الموقع الذي تمحورت حوله شرعية النظام ومواقفه على مدار ما يزيد عن أربعة عقود، كما أن النظام يعاني من تعدد في مراكز القوى، وهناك فجوة حقيقية تتزايد بين مكوناته الإصلاحية والمحافظة، وهو ما قد يتولد عنه عملية تغيير مفاجئ من داخل النظام أو خارجه، فما بالنا لو أن النظام فشل في أن يمتص غضب «ترامب» وعادت الضغوط القصوى على إيران، وحرم النظام من تصدير نفطه، وانهارت عملته الوطنية، فلا شك أن ذلك سوف يُلقي بظلاله على النظام الإيراني، وقد يعطي مزيدًا من الزخم للمعارضة التي تطمح إلى تغيير طبيعة النظام، كما سيتأثر النظام بموجة التغيير المتوقعة في الشرق الأوسط والحملة المنسقة التي تستهدف تقويض النظام الإيراني وإضعاف دوره، خصوصًا إذا ما قرر أن يمضي قدمًا في تخطي العتبة النووية، وأغلب الظن أن النظام وإن أفلت من الضغوط الداخلية التي تهدد شرعيته من خلال القمع أو المناورة بتخفيف الضغوط عبر إبرام صفقة جديدة مع الغرب، فإنه إقليميًا يبدو أقل قدرة على التصدي لتراجع نفوذه إلى حد بعيد، خصوصًا أن خصومه لديهم العزم لوضع حد للتهديدات الناجمة عن تمدد دور إيران منذ عقدين.



أبـرز ١٠ أزمـات لا يمكن للعالـم تجاهلها فـي عـام ٢٠٢٥

1 الصـومــال

• تصاعـد الصـراع فـي الصومـال قد يـؤدي إلـى زعزعـة استقـرار البـلاد فـي الوقـت الـذي تواجـه فيه الحكومة تهديـدات متزايـدة وتراجـع الدعـم الدولـي.

• مـن المتوقـع تفاقـم أزمـة الجوع فـي الصومـال خـلال عـــام ٢٠٢٥.

2 مـالــي

• تنامي العمليـات التي تقوم بها الجماعـات المسلحة.

• تزايـد احتمالات سقوط المزيـد من المـدن لتصبـح خـارج سيطـرة الحكومـة.

• من المتوقـع زيـادة جرائـم القتـل والاختطـاف فـي البلاد، وانعـدام الأمن الغذائي.

3 هــاييتــي

• تفشي الجـوع والأمـراض فـي ظـل سيطـرة العصابـات علـى العديـد مـن المـدن.

• من المرجـح استمـرار عجـز المجلس الرئاسـي الانتقالـي الحالـي عـن استعـادة الأمـن فـي البلاد.

• سـوف تحمـل العواصـف والـزلازل تأثيرات بشرية مدمرة خـــلال عـــام ٢٠٢٥.

4 بـوركينـا فاسـو

• استمرار العمليات التي تقوم بها التنظيمات المسلحة، مثل: جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

• من المتوقع أن تستهدف الجماعات المسلحة العاملين في مجال الإغاثة، مما يؤدي إلى تفاقم صعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية.

• تفاقم الأزمة الاقتصادية مع وصول مستويات الفقر بالفعل إلى ٤٣٪.

5 الصراع بين إسرائيـل وحـزب الله

• تصاعد الصراع قد يؤدي إلى دخول لبنان إلى قائمة الدول العشر الأولى بقائمة مراقبة الطوارئ لأول مرة.

• انهيار نظام الرعاية الصحية في لبنان بسبب الصراع والضغوط الاقتصادية.

• قد تدفع الأزمة إلى ضغط السلطات اللبنانية على اللاجئين السوريين للعودة إلى سوريا على الرغم من المخاطر المستمرة.

6 جنوب السودان



- استمرار تعطيل صادرات جنوب السودان من النفط؛ مما يضر باقتصادها.
- احتمال تجدد الحرب الأهلية، بعد انتهاء فترة الحكومة الانتقالية في ٢٢ فبراير ٢٠٢٥.
- توقع معاناة أكثر من ٢,١ مليون طفل من سوء التغذية الحاد بحلول عام ٢٠٢٥.

7 سوريا



- استمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل سوريا.
- احتمال مزيد من التحركات التركية في شمال سوريا وسط تفاقم الأزمة.
- استغلال الجماعات المسلحة، مثل تنظيم داعش، حالة الفوضى لتحقيق أهدافها بالمنطقة.

8 ميانمار



- من المتوقع استمرار العنف على نطاق واسع بعد انهيار وقف إطلاق النار قصير الأمد.
- وقوع أعاصير وفيضانات مدمرة في عام ٢٠٢٥.

9 القضية الفلسطينية



- ارتفاع أعداد الضحايا خلال العام الجديد في حالة فشل التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم.
- مواجهة سكان غزة بالكامل انعدام الأمن الغذائي.
- حرمان المدنيين من الخدمات الإنسانية في العام الجديد.
- من المتوقع تأجيج التوترات في الضفة الغربية.

10 السودان



- من المتوقع أن تستمر الحرب الأهلية مع رفض طرفي الأزمة الحلول الدبلوماسية.
- استمرار شلل النظام الصحي في السودان، وانتشار العديد من الأمراض، لا سيما الكوليرا.
- ارتفاع أعداد الوفيات بشكل يومي نتيجة انعدام الأمن الغذائي.

Source:The top 10 crises the world can't ignore in 2025, International Rescue Committee (IRC), 11 December 2024.
https://www.rescue.org/article/top-10-crises-world-cant-ignore-2025

كونفيدرالية دول الساحل.. بين سيناريوهات النجاح والفشل



أ.أسماء الحسيني

مدير تحرير جريدة الأهرام – متخصصة في الشؤون العربية والإفريقية

قبل أن يلملم عام ٢٠٢٤ أوراقه ويرحل كانت دول الساحل الإفريقي على موعد مع تطور مهم في مسار فض العلاقة مع فرنسا، الدولة المستعمرة السابقة والحليف الرئيسي لعقود طويلة، حيث قررت تشاد يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤ إلغاء اتفاقيات الدفاع المشترك مع فرنسا على نحو مفاجئ، وطلبت برحيل ألف جندي فرنسي متمركزين في قاعدة نجامينا العسكرية، لتكتمل حلقة أخرى من القطيعة بين فرنسا وتجمع دول الساحل (الذي يضم إلى جانب تشاد، مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بالإضافة إلى موريتانيا)، كل هذا أدى إلى انهيار تجمع دول الساحل الذي تأسس عام ٢٠١٤، وإلى بداية عهد جديد لدوله.

ولكن ربما يظل هذا العهد الجديد الذي يتشكل لثلاث من دوله هي مالي والنيجر وبوركينا فاسو في إطار «كونفيدرالية دول الساحل» محاطا بالتساؤلات وربما الشكوك، حول هل سيكون عهدًا أفضل مما سبق، في ظل تصاعد الصراع الدولي على النفوذ بين القوى الدولية، واستمرار عوامل التصدع والضعف الداخلي.

بداية التغيير والانقلابات

الواقع أن مطالبة تشاد بإنهاء الوجود الفرنسي ليست اللطمة الوحيدة التي تلقتها فرنسا في هذه المنطقة التي كانت تهيمن عليها، حيث تم طردها من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، تلك الدول التي توالت الانقلابات العسكرية فيها ما بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٣، وسرعان ما أعلنت الدول الثلاث عن «كونفيدرالية دول الساحل» في ٦ يوليو ٢٠٢٤، وذلك بعد انسحابها من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»، وكذلك انسحابهم من تجمع دول الساحل الذي تأسس عام ٢٠١٤ في العاصمة الموريتانية نواكشوط، بهدف مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية بمنطقة الساحل، حيث أعلنت بوركينا فاسو والنيجر انسحابهما منه في ديسمبر ٢٠٢٣ بعد عام ونصف من انسحاب مالي في مايو عام ٢٠٢٢، وقالت الدولتان إن التجمع لم يحقق أهدافه بعد مرور ٩ سنوات على تأسيسه، واعتبرت الدولتان «أن الطموحات المشروعة لجعل منطقة الساحل منطقة أمن وتنمية

يتم إحباطها، وأن التجمع يخدم المصالح الأجنبية على حساب مصالح شعوب الساحل، ناهيك عن أن قبول إملاءات أي قوة مهما كانت باسم شراكة مضللة وطفولية، ينكر حق سيادة الشعوب والدول».

وبعد أيام من انسحاب النيجر وبوركينا فاسو مهدت تشاد وموريتانيا الدولتان المتبقيتان في تجمع دول الساحل الخمس الطريق لحل التحالف، وقال البلدان في بيان: «إنهما يحترمان القرار السيادي للنيجر وبوركينا فاسو بالانسحاب من الائتلاف على غرار ما فعلته مالي، وأنهما سيطبقان كافة الإجراءات الضرورية للنظام التأسيسي للمجموعة، لا سيما البند ٢٠»، وينص البند ٢٠ على أن المجموعة يمكن أن يتم حلها بطلب من ٣ من أعضائها أو من العضوين المتبقيين، وهما موريتانيا وتشاد.

ووفقًا لميثاق إنشاء «كونفيدرالية دول الساحل» فإن التعدي على سيادة أو سلامة أراضي دولة من الدول المشاركة سيعد عدوانًا على التحالف بأكمله ويتطلب تدخلًا عسكريًا جماعيًا. وأعلنت الدول الثلاث أن مسألتي مكافحة الإرهاب وتعزيز علاقات التعاون ستكون على قمة الأولويات، وأن خطوات ستتخذ من أجل توحيد الجهود الأمنية والعسكرية لمواجهة الإرهاب والتكامل الاقتصادي، وتكريس رؤية مشتركة للتعاون مع دول الجوار والمنظمات الإقليمية، وعلى رأسها «الإيكواس» التي أعلنت الدول الثلاث في يناير ٢٠٢٤ انسحابها منها اعتبارًا من عام ٢٠٢٥، وهو ما يُفقد المجموعة ثقلًا كبيرًا، كما أبدت الدول الثلاث عزمها على الذهاب إلى أبعد من ذلك.

فشل قبل التفكك

يرى خبراء ومراقبون أن تجمع دول الساحل الخمس كان يعاني من الفشل حتى قبل تفككه، حيث إنه كان يعاني من الفشل في تحقيق أهدافه المعلنة، وأبرزها التنسيق في مواجهة التحديات الأمنية وفي تحقيق الأجندات التنموية، كما واجه التجمع أزمة تمويل وعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم، ثم جاءت الانقلابات التي عصفت بمالي والنيجر وبوركينا فاسو لتكون بمثابة الضربة القاضية لتحالف دول الساحل الخمس.

وربما يعود الخلل في التجمع إلى جذور نشأته بعد التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي في عملية أطلقت عليها باريس اسم «سرفال» بعد سيطرة جماعات إرهابية، مما جعل فرنسا تدفع بدول الساحل الخمس لتأسيس التجمع وإنشاء قوة عسكرية له، لكن تغيير أنظمة الحكم في أربع من دوله ألقى بظلال قاتمة على مسار ومصير التجمع وأدى في نهاية المطاف إلى تفككه، حيث عصفت الانقلابات المتعاقبة بثلاث من دوله، هي مالي وبوركينا فاسو والنيجر، والرابعة هي تشاد بمقتل رئيسها «إدريس ديبي» في مواجهة مع المتمردين على تخوم العاصمة نجامينا في أبريل ٢٠٢١.

أسباب التغيير في دول الساحل

الواقع أن الانقلابات والتغييرات الأخيرة في تجمع دول الساحل تعود إلى أسباب عميقة، منها:

١- عدم قدرة فرنسا على مواجهة المجموعات المسلحة والإرهابية التي بدأت في مالي، ثم تمددت إلى النيجر وبوركينا فاسو، ورأت قطاعات من السكان في تلك الدول أن فرنسا لا تريد هزيمة الجماعات المتطرفة والإرهابية والمسلحة في تلك الدول؛ لأنها هي التي تبرر بقاء القوات والهيمنة الفرنسية التي تستهدف بقاء تبعية الدول لها ونهب ثرواتها، وليس إعادة الأمن والاستقرار، وكذلك تجاهل فرنسا للأسباب والجذور العميقة السياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والتنموية للمشكلات والأزمات في دول الساحل، حيث بدت الحروب الدموية التي تشنها القوات الفرنسية لقطاعات واسعة في دول الساحل على أنها ليست حلًا، وكأنها لن تنتهي أبدًا.

٢- أسباب موضوعية تتعلق بفساد الأنظمة الحاكمة، وسوء الإدارة الاقتصادية، وإخفاق تلك الأنظمة في مواجهة الحركات المسلحة والإرهابية.

٣- تجاهل الأجيال الجديدة في دول الساحل التي باتت تتوق للانعتاق من آثار الاستعمار والتبعية والمظالم العديدة والنهب المنظم لثروات بلادها، في حين تعاني الغالبية العظمى من الشعوب من الفقر المدقع والبطالة والجهل والتهميش وأزمات عديدة.

٤- الغضب داخل الشعوب والجيوش وظهور تيار مناهض لسياسات فرنسا والرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» التي رأوا فيها إهانة لبلدانهم، رغم إعلانه بعد انتخابه عام ٢٠١٧ تبني نهج جديد، فكانت سلسلة الانقلابات التي بدأت في مالي عام ٢٠٢٠ باستيلاء العقيد الشاب «عاصمي غويتا» على السلطة، وأعقبه الانقلاب في بوركينا فاسو ٢٠٢١ ثم النيجر٢٠٢٣.

٥- سعي روسيا لتثبيت حضورها في دول الساحل، وقوى أخرى مثل: الصين وإيران وتركيا، وقد سعت روسيا إلى طرح نفسها في صورة مغايرة لفرنسا، وأنها تهدف لمعادلة يربح فيها الجميع وإلى معالجة أزمات تلك الدول لا استغلالها، في إطار تكثيف خطواتها الرامية لتوسيع قاعدة نفوذها في إفريقيا ومنافسة الدور الغربي.

> "تحالف «كونفيدرالية دول الساحل» الذي قام على أنقاض تجمع دول الساحل أمام لحظة حاسمة وفي مفترق طرق حقيقي، وسيتوقف مستقبله في عام ٢٠٢٥ على نتائج وتأثيرات الصراع الدولي الدائر في هذه المنطقة الاستراتيجية، ومدى قدرة الأنظمة على الصمود في وجه الضغوط والتآمر الغربي."

هل هذا نهاية المطاف؟

يبدو أن هناك مشاكل عديدة باقية في دول الساحل الثلاث حتى بعد رحيل فرنسا وتحالف تلك الدول مع روسيا، ومن بين هذه المشكلات:

١- الفوضى الأمنية وخطر الإرهاب: فما زالت الدول الثلاث تواجه مشاكل أمنية كبيرة وتنامي خطر الإرهاب والجريمة المنظمة رغم تعزيز روسيا وأنقرة للسلاح الجوي وتزويدها للدول الثلاث بالمسيّرات والطائرات المروحية والطائرات المقاتلة، حتى تستطيع تعقب المسلحين والإرهابيين والمتمردين المطالبين بالانفصال، ويظهر مؤشر الإرهاب العالمي زيادة الإرهاب وضحاياه في منطقة الساحل عن ذي قبل.

٢- اضطراب سياسي: تصاعد الاضطراب السياسي في الدول الثلاث بسبب وقوع الانقلابات وتراجع الحكم الديمقراطي، والانتقال إلى التحالف مع روسيا ودول أخرى لا تقيم وزنًا ولا تطالب بأي معايير ديمقراطية.

٣- انهيار اقتصادي: رغم غنى دول الساحل بالثروات المعدنية والموارد الطبيعية فإن تعد من بين أفقر الدول في العالم؛ بسبب هشاشة أوضاعها الاقتصادية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية من تعليم وصحة، وارتفاع مستويات

الفقر ومعدلات البطالة، في ظل التزايد السكاني للمنطقة التي يقرب عدد سكان دولها الخمس من مائة مليون نسمة، وكونها جميعا دولًا حبيسة، ويكفي نموذجًا لذلك أن الناتج المحلي للنيجر وفقًا للبنك الدولي لعام ٢٠٢١ يبلغ ١٤,٩ مليار (أي أقل من دولار واحد يوميًا)، ولا يبدو أن هذه الوضع قد تغير، بل هناك العديد من الدلائل على تفاقمه.

٤- مشكلات الطبيعة: حيث تواجه دول الساحل بشكل متزايد التصحر وزحف الصحراء والاحتباس الحراري والأمطار والفيضانات، وتنعكس كل هذه الظواهر الطبيعية بشكل وخيم على السكان، الذين يتعرضون لأخطار كبيرة بسبب عدم اهتمام الحكومات وغياب التنمية والبنية التحتية، وفي ظل ممارسات مضرة بالبيئة.

٥- استمرار الصراع الدولي: حيث إن القوى الغربية لم -وربما لن- تسلم بهزيمتها أو تراجعها أمام التمدد الروسي، وتسعى للتصدي له وصده عن مناطق كانت تعتبرها تابعة لها، وقد بدأ الغرب باتخاذ خطوات بهذا الشأن، حيث اعترفت أوكرانيا بدعم المتمردين في مالي ضد الجيش.

سيناريوهات المستقبل

المؤكد أن تحالف «كونفيدرالية دول الساحل» الذي قام على أنقاض تجمع دول الساحل أمام لحظة حاسمة وفي مفترق طرق حقيقي، ويواجه في عام ٢٠٢٥ عددًا من السيناريوهات، والمؤكد أن هذه السيناريوهات ستتوقف إلى حد بعيد على نتائج وتأثيرات الصراع الدولي الدائر الآن على أشده في هذه المنطقة الاستراتيجية، ومدى قدرة الأنظمة التي قادت الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر على الصمود في وجه الضغوط والتآمر الغربي، وأيضًا في مواجهة تحولات عاصفة في المشهد الإقليمي والدولي، وتفاعلات متشابكة ومعقدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأيضًا على ما يمكن أن تقدمه لهم روسيا الحليف الجديد، ومدى قدرة الأنظمة على الوصول إلى ترضيات أو تفاهمات مع القوى المناوئة لهم في الداخل وابتداع أساليب للتكامل أو الاندماج الإقليمي.

وعلى ضوء ذلك، فقد يشهد عام ٢٠٢٥ ثلاثة سيناريوهات محتملة:



السيناريو الأول: سيناريو استمرار تحالف كونفيدرالية دول الساحل، الذي قد يسعى لأن يحل محل التحالف القديم، وأن تستطيع الأنظمة الجديدة تحقيق قدر من الاستقرار والاستقلالية لدولها والاستفادة من مواردها، والتكامل الإقليمي فيما بينها، والانفتاح على شراكات متعددة مفيدة، تستطيع من خلالها توفير فرص العمل وكسب التأييد الشعبي وتحقيق الأمن، في ظل أوضاع داخلية هشة ومشهد إقليمي مضطرب، وفي ظل أيضًا تصاعد النشاط الإرهابي، واحتدام الصراع الدولي، وربما يتطلع التحالف الجديد إلى ضم تشاد بعد موقفها الأخير من فرنسا، رغم ضبابية موقفها، بينما من المرجح أن تحافظ موريتانيا على تحالفها الوثيق مع الغرب وأن تظل بمنأى عن دول كونفيدرالية الساحل.

> "من المرجح أن تظل دول الساحل وتحالفها الكونفيدرالي الجديد في ٢٠٢٥ في حالة مراوحة بين النجاح والفشل في وضع أقرب إلى السيولة أو التخبط، بسبب استمرارية العوامل المعقدة المتداخلة التي تحيط بالمنطقة والقارة الإفريقية والعالم، والتي تلقي بظلالها على دول الساحل بشكل مكثف."

وقد يساهم في ترجيح سيناريو نجاح «كونفيدرالية دول الساحل» أن النخب العسكرية التي صعدت إلى الحكم في أعقاب الانقلابات العسكرية في الدول الثلاث استغلت تنامي العداء ضد فرنسا، واستطاعت أن تكوّن أو تجذب لها ظهيرًا شعبيًّا بتبنيها الخطاب المعادي للغرب وعلى وجه الخصوص فرنسا، ووصفها الأنظمة السابقة لها بأنها صنيعتها ودمى تحركها باريس، وإلهاب حماس الجماهير المتعطشة للحياة الكريمة والحرية والتحرر من التبعية للمستعمر وكذلك للأمن، بتقديم الوعود بالقضاء على الإرهاب وتحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية، كما قد يساهم أيضًا في نجاح التحالف أن الإجراءات العقابية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، قد تؤدي بالدول الثلاث لقطع أشواط حقيقية على صعيد التكامل الإقليمي وتعزيز شراكتها معا وجعل تحالفها استراتيجيًّا.

السيناريو الثاني: أن يفشل تحالف «كونفيدرالية دول الساحل» ويلحق بتجمع الساحل السابق المنهار، إذا تصاعدت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل ولم يستطع التحالف الجديد التصدي لها أو الحد من أنشطة الإرهابيين والجماعات المسلحة، أو فشلت الأنظمة الحاكمة في التعاطي مع معارضيها، أو ضمان الحياة الكريمة لشعوبها، أو في حال تصاعد واحتدام الصراع الدولي حول منطقة الساحل المهمة، في ظل سعي الدول الغربية إلى استعادة نفوذها، ودعم قوى مناوئة للأنظمة الانقلابية، وكذلك محاصرة هذه الدول عبر ضغوط متتالية من قِبل المجتمع الدولي وأيضًا من قِبل منظمة «إيكواس» وجيرانها، وقد ينتج عن هذا استعادة القوى الغربية بعض نفوذها، أو وقوع المنطقة أكثر فأكثر في براثن الحروب والنزاعات والإرهاب والفوضى في ظل الأوضاع الرخوة وانتشار الجماعات المسلحة والانفصالية والإرهابية والمتطرفة العابرة للحدود.

والفشل الذي نعنيه هنا ربما لا يتوقف على تحالف «كونفيدرالية دول الساحل» وحده، وإنما ربما يمتد للدول ذاتها التي تعتبر دولاً هشة، ليهدد كيانها ووجودها في ظل استحكام الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ ليس من السهل أن تنجح الدول الثلاث، وهي تعاني من أزمات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية مستحكمة وكذلك انقسامات عميقة في مواجهة التحدي الأمني الخطير، حيث تخوض مالي قتالاً على ثلاث جبهات، وتعد بوركينا فاسو ثاني أكثر البلدان الإفريقية تأثرًا بالإرهاب، وفق مؤشر الإرهاب العالمي، فيما تعاني النيجر من هجمات إرهابية متصاعدة، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه التكامل أو الدمج الاقتصادي المنشود بين الدول الثلاث والمدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه.

السيناريو الثالث: هو أن تظل دول الساحل وتحالفها الكونفيدرالي الجديد في ٢٠٢٥ في حالة مراوحة بين النجاح والفشل في وضع أقرب إلى السيولة أو التخبط، وهو السيناريو الأرجح في رأيي بسبب استمرارية كل التأثيرات والعوامل المعقدة المتداخلة المتقاطعة التي تحيط بالمنطقة والقارة الإفريقية والعالم، والتي تلقي بظلالها القاتمة على دول الساحل بشكل مكثف.



الأجنـــدة الإفريقيـــة ٢٠٦٣
وانعكاسها على مستقبل القارة الإفريقية



أ. أحمـــد حمـــادي

باحث سياسي واستراتيجي

تشكلت الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ تحت شعار (إفريقيا التي نريد)، وهو ما يعبر عن توجه ضمني إفريقي خالص من أبناء القارة الإفريقية لتحقيق استراتيجية إفريقية فعالة تستهدف الازدهار والتقدم لقارة إفريقيا دون أي توجيه خارجي، وذلك من خلال رسم رؤية إفريقية خالصة موحدة لها أهداف وطموحات تنعكس مستقبلا على القارة في خضم التحولات المحيطة بها وما تحمله من معطيات، والتي لا بد أن تتواكب معها القارة.

واللافت للانتباه أنه تم إطلاق الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ تزامنًا مع احتفال اليوبيل الفضي لمرور ٥٠ عامًا على تأسيس الاتحاد الإفريقي، وفي نفس الوقت تستهدف الأجندة خمسين عامًا آخرين، وهو ما تعبر عنه العديد من المؤشرات حول مستقبل القارة، حيث تتمحور أبرز أهداف الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ حول المواطنين الإفريقيين المستهدفين، وخاصة فئات الأطفال ثم النساء ثم الشباب ثم الرجال الضحايا أو المعرضين لكافة أنماط الاستغلال، وهو ما تم إدراجه بجدول أعمال الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣.

والجدير بالذكر أن الأجندة كانت منجمًا تفجر منه العديد من المبادرات الإفريقية التي تمت مباركتها من جانب أعضاء منظمة الاتحاد الإفريقي، من خلال تعزيز التنسيق بين أجهزة وآليات منظمة الاتحاد بهدف تنفيذ أهداف الأجندة، وهو ما تطلب تفعيل دور صندوق التنمية الإفريقي نهاية عام ٢٠٢٣ لتحقيق خطوات مرحلية واقعية ملموسة، وذلك في إطار السعي الحثيث من أجل انعكاس الأجندة على مستقبل أفضل للقارة الإفريقية.

واستكمالا في ذات السياق، طُرحت رؤية تقييمية مستقبلية حول ما يجب أن تراعيه الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ حتى تصبح أكثر ملاءمة للواقع، وذلك من خلال تعميق المنظور المصلحي الإفريقي، مما يتطلب انتهاج قواعد إدارة التخطيط الاستراتيجي، وهو ما يترتب عليه زيادة نفوذ القارة الإفريقية، وتلبية أهداف واحتياجات أبناء القارة، نحو هدف ومصير واحد، وذلك من منطلق الحفاظ على مكانتها كطرف أصيل في المجتمع الدولي.

استراتيجية الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣

أرست الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ -التي تأسست عام ٢٠١٤، والممتدة حتى عام ٢٠٦٣- استراتيجية إفريقية هادفة شعارها «أنت إنسان.. أنت تساعد الآخرين»، وهو مبدأ راسخ للأجندة المستقبلية لنشر روح التعاون والأخوة بين أبناء القارة الإفريقية، وإعلاء مسار التكامل والاندماج، وهو ما يهيئ القارة لأن تكون حقلا خصبا لتوحيد الأفكار والرؤى والاتجاهات بما يتناسب مع طبيعة الأهداف المستقبلية المرسومة لإفريقيا.

وانطلاقا من هذا، استهلت الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ أولى خططها بمجابهة القضايا التي تعصف بالعلاقات بين دول القارة لوضع حد فاصل لها لتوحيد الرؤية الإفريقية في القرن القادم، من أجل الحفاظ على المقدرات الإفريقية من النهب والإهدار والتشتت، والذي كانت سببا مباشرا في بقاء القارة غارقة وحبيسة في صراعات دينية وعرقية ليس لها أي جدوى سوى أنها منعت كل محاولة للتقدم.

واستطرادا في هذا الإطار، استلهمت الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ استراتيجياتها من احتياجات المواطن الإفريقي، ويضفي هذا التوجه أهمية على المستوى الرسمي والشعبي لتفعيل تلك الأهداف الواعدة، ومن ثمّ، كان لزاما أن تتعهد الأجندة بمواثيق واتفاقات (سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية) موحدة، لتكون بمثابة أعمدة لرؤية مستقبلية استراتيجية لإفريقيا.

وفي سياق متصل، التفتت الأنظار نحو كيفية تعظيم الاستفادة من التنوع العرقي والإثني في القارة ليكون مصدر قوة لتنوع الثقافات، وتدعيم أطر التعاون والتكامل وتشجيع التنوع الفكري والثقافي والسياسي بين أبناء القارة، وهو ما يقضي بتوحيد الرؤى تحت استراتيجية إفريقية موحدة تجسدها الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣، ليمثل هذا التنوع صوتا واحدا للقارة الإفريقية، مع الحفاظ على المسار الوطني لأبناء القارة بعيدًا عن المصالح الشخصية والفردية.

وفي ضوء ذلك، أصبح مستقبل القارة الإفريقية مرتبطا ارتباطا وثيقا بتحقيق الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣؛ لما تمثله من تحقيق متطلبات المواطن الإفريقي وتوحيد كافة الفئات تحت راية واحدة، والعمل على إعادة بناء وتفعيل دور الاتحاد الإفريقي بشكل يعيد الهيبة للقارة، من خلال رسم سياسات عامة أكثر قوة وتوازنا، وخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الضغوط الخارجية، وحماية وحدتها، بما يضمن عدم تغول سلطة على باقي السلطات في الدول الإفريقية.

أهداف ومبادرات وآليات استراتيجية الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣

تضامن الموقف الإفريقي حول وضع أهداف ومبادرات وآليات بحثًا عن حلول للقضايا الملحة والبارزة على الساحة، للحفاظ على وحدة القارة الإفريقية، من أجل حماية المواطنين الأفارقة من التشتت، وخاصة فيما يتعلق بإنهاء عمل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٥م، فضلا عن القضاء على السخرة والاتجار بالبشر والرق الحديث في القارة الإفريقية بحلول عام ٢٠٣٠م، وإصدار جواز سفر إفريقي واحد لعبور الحدود بحلول عام ٢٠٣٥م.

واستكمالا في هذا الشأن، تبنّت استراتيجية الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ ما يقرب من عشرين هدفا رئيسيا يكمن أبرزها في الآتي: (تجفيف منابع الإرهاب، إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، إنشاء شبكة قطار عالية السرعة، إنشاء شبكة نقل جوي واحدة، قضية الهجرة واللجوء السياسي، تعزيز التفكير الإبداعي وتنمية المواهب، التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي)، وذلك في إطار السعي نحو تجميع جهودها وثرواتها الطبيعية والبشرية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على امتداد العقود الخمسة المقبلة.

وتسعى المبادرات للوصول إلى إيجاد أرضية مشتركة بين أبناء القارة لضمان الاستمرار في التشاور بشأن الخطوات التي تعتبر هي الأهم في جميع المراحل الراهنة والمستقبلية، وهو ما يمهد نحو انطلاقة حقيقية للحفاظ الوحدة الإفريقية،

لتحقيق مزيد من النجاحات والإنجازات من خلال وضع خطط لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية، وذلك بإشراك المواطنين في الشأن العام وصناعة القرار، وتمكينهم من تقديم المبادرات وتولي القيادة، حيث تسعى هذه المبادرات لجعل قارة إفريقيا قوة ديناميكية في المجتمع الدولي.

وإسهابًا في ذلك، فإن آليات العمل الخاصة باستراتيجية الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ تعمل على استثمار تعدد الثقافات والتراث المتنوع بالقارة لتحقيق أهدافها ومبادراتها، وذلك بالعمل من منطلق واحد لا بديل عنه هو حماية المصلحة العليا للقارة وتجنيبها الاستقطابات الإقليمية والدولية التي تسعى لبث روح الفرقة والعنصرية بين أبناء القارة، وتأجيج الصراعات تحت إملاءات خارجية.

انعكاس الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ على مستقبل القارة

نجد أنه يتبلور انعكاس الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ على مستقبل قارة إفريقيا من خلال ما يتم تحقيقه على أرض الواقع ويشعر به المواطن الإفريقي من تحسن مع بوادر أمل في حاضر أفضل ومستقبل مشرق من خلال بناء الشعور بالهوية الإفريقية الموحدة، بما ينعكس في الحفاظ على التراث، والمساهمة في التماسك الاجتماعي، والتفاهم بين الثقافات المتعددة، وهو ما يسهم في عودة القارة الإفريقية إلى مكانتها والإسهام الفاعل مع بقية قارات العالم والمجتمع الدولي.

وقد صاحب ذلك وضع القارة الإفريقية في إطار تنموي مستدام، وذلك من خلال مناقشة كيفيات مواجهة هذه التحديات وفقًا للأطروحات الدولية والإقليمية والمحلية، وأهم الحلول التنموية المقترحة وآلياتها التنفيذية للنهوض بالاتحاد الإفريقي، مع إلقاء الضوء على أهم معوقات تنفيذها، وهو ما يحتم القضاء على الأزمات السياسية والاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية التي تنعكس على مصيرها.

وفي السياق ذاته، تظهر أهمية احترام التنوع الثقافي والعرقي والإثني في القارة عبر تصفية الخلافات والنزاعات التي لها جذور ممتدة من مئات السنين، وفتح قنوات اتصال رفيعة المستوى بين الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية والدولية، حيث يؤدي تقارب وجهات النظر إلى نجاح التعاون بين الدول الإفريقية وتعزيز حضورها الفاعل في المسرح الدولي، والتصدي للمخاطر المحتملة بشكل جماعي.

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية نقل أحدث الخبرات إلى الكوادر البشرية الإفريقية في مختلف المجالات، وبناء قدرات الكوادر، سواء في المحافل الإقليمية أو الدولية، بما يسهم في رفع معدلات التنمية الإفريقية، والالتزام السياسي من قِبل الدول الإفريقية بامتلاك العزيمة حيال تفعيل التخطيط الاستراتيجي الفعال، بمعنى ضمان التنسيق بين الخطط الوطنية والقارية.



رؤية تقييمية مستقبلية لاستراتيجية الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣

يقينًا، لا بد أن تعمل الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ على ترسيخ مبدأ (قيم مشتركة ومستقبل واحد مشرق) لما يمثله من أهمية لدعم التعاون الوثيق بين أبناء القارة وأجهزة الاتحاد الإفريقي، فلا بد أن تحتل ملفات (الصحة، التعليم، البيئة، السلام والأمن، البنية التحتية) أولويات جدول أعمال الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣، ليس من خلال وضع خطط واستراتيجيات ومبادرات يتم تدوينها ورقيا، وإنما أن تخرج من حيز التدوين إلى حيز التنفيذ، وذلك من خلال مبادرات حقيقية لها برنامج مرحلي ومرصود، ولها ميزانية وخطة عمل ومتابعة وإشراف لما أُنجز فيها والعائد منها.

وبالتالي تجدر الإشارة إلى أنه لا بد من تطبيق النهج المؤسسي في تحقيق الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣، حيث يتم تشكيل مجالس أو هيئات تتيح مشاركة المواطن الإفريقي في رسم الاستراتيجيات الوطنية، وذلك عبر تمثيل لجان متخصصة من كل الدول الإفريقية في كل مجال وإعادة هيكلة أجهزة الاتحاد الإفريقي.

وبناء على ما تقدم، فإن تبني إطار استراتيجي في تنفيذ الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ قد يعزز من تطوير المبادرات القارية، وخطط التنمية المستدامة، على أن تتم وفق مقاربة شاملة ترتكز على الحوكمة لتحقيق أجندة إفريقية طموحة، وهو ما يتطلب تنفيذ خطوات بحسابات عقلانية وحراك سياسي وإعلامي وثقافي على المستوى الشعبي والرسمي، مما يعزز انفتاح شعوب القارة بعضهم على بعضٍ، وتجنب أي تصنيفات عنصرية، مما يمهد لتجاوز أي عراقيل في اللغة والدين والعرق.

واتصالا بما سبق، لا بد من وضع منظومة عمل إفريقية للأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ بشكل مرحلي محدد المدد الزمنية تحت متابعة وإشراف الأجهزة في منظمة الاتحاد الإفريقي، والحد من أي عوائق تحول دون تحقيقها ورصد الميزانيات المالية اللازمة لضمان الاستمرار في تنفيذ مبادرات الشباب الإفريقي بأجندة ٢٠٦٣، حيث تمثل إمكانيات الشباب الإفريقي المحرك الرئيس لمستقبل القارة في الخمسين عامًا القادمة، لا سيما أن نسبة الشباب في قارة إفريقيا تقدر بنحو ٥٠٠ مليون شاب إفريقي.

إن أهم خطوة لتحقيق الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ هي العمل على أن يكون للقارة الإفريقية عضوية دائمة في مجلس الأمن، وهو ما يتطلب العديد من التحركات، أولها تحريك هذا الملف على المستوى الدولي.

وتأسيسا على ما تقدم، تسعى الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ جاهدة نحو تحقيق مصالح القارة الإفريقية خلال الخمسين عامًا القادمة من خلال تدعيم قيادة الشباب، فالشباب هم الملاذ الحقيقي للقضاء على الآفة المنتشرة في القارة الإفريقية، وهي الصراع على السلطة، وذلك من خلال عدم توغل السلطات على بعضها، وإفساح التداول السلمي للسلطة، بما يضمن الفصل بين السلطات، مع وضع دساتير تنظم مؤسسات الدول في القارة، بالإضافة إلى نبذ العنف المسلح بين الجماعات والتنظيمات والعرقيات المختلفة.

وختاما، فإن مستقبل القارة الإفريقية وفق إطار الأجندة الإفريقية ٢٠٦٣ خلال الخمسين عامًا القادمة سوف يرتهن ببرامج التنمية، والقيام بإصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية واجتماعية، تنقذ القارة من الغرق في صراعات دموية، بما يتوافق مع أهدافها وطموحاتها التي ستتحقق عبر الآليات المتنوعة للاستجابة للاحتياجات التنموية الإفريقية.

المراجع:

(1) الموقع الرسمي لمنظمة الاتحاد الإفريقي، https://egov.sy/.

(2) M'hammdi, Nezha Alaoui and Jaïdi, Larabi, Report of the Cultural and Creative Industries in Africa and Latin America, Policy Center for the New South, September 15, 2023, p.8.

(3) Snowball, Jeanette D. & Haines, Richard, The creative economy in Africa: The focus and scope of the African Journal of Creative Economy, African Journal of Creative Economy, Vol. 1, No.1, 2024, p.1.

(4) African Union, Agenda2063: Africa We Want (Addis Ababa, Sep 2015) Pp: 2-9, See also: African Union, Goals & Priority Areas of Agenda 2063, Available at: https://bit.ly/37NI70K

(5) African Union Development Agency, first continental report on the implementation of agenda 2063,) Addis Ababa, February 2020(P13




REPRESE
INSTITUTIO
2063
2063
2063

حتميّة التنويع.. كيف تؤثر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على أمن الطاقة الصيني والهندي؟



أ.رامـــــزصـــلاح

باحث في العلوم السياسية

فـي خِضَـمّ التوتـرات الجيوسياسـية المُتصاعـدة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط، يواجـه أمـن الطاقـة الصينـي والهنـدي تحديـات متزايـدة تتطلـب اسـتراتيجيات مُحكمـة لتأميـن الإمـدادات. وتلعـب الصيـن والهنـد دورا بـارزا فـي معادلـة الطلـب العالمـي علـى الطاقـة، حيـث تعتمـد كل منهمـا بشـكل كبيـر علـى الـواردات النفطيـة والغازيـة مـن دول الخليـج وإيـران، بحكـم أن تلـك المـوارد تشـكل مكونـا أساسـيا فـي سياسـة الـدول الخارجيـة، سـواء أكانـت مسـتورِدة أو مُصـدّرة. ومـع احتـدام الصراعـات الإقليميـة وتنامـي الهجمـات العسـكرية المتبادلـة بيـن إيـران وإسـرائيل مـن جهـة، وحـزب اللّه وإسـرائيل مـن جهـة أخـرى، يصبـح الحفـاظ علـى تدفـق الإمـدادات تحديـا اسـتراتيجيا يُعيـد تشـكيل وضـع الطاقـة عالميـا وليـس فـي الشـرق الأوسـط فحسـب. وفـي هـذا السـياق، يثـار التسـاؤل بشـأن كيفيـة تعامـل الصيـن والهنـد مـع هـذه التحديـات، ومـا الخيـارات المتاحـة لضمـان اسـتدامة الإمـدادات وسـط هـذه البيئـة المضطربـة؟

روابط استراتيجية

تتعاظـم أهميـة الطاقـة كعنصـر أساسـي فـي العلاقـات بيـن الـدول الآسـيوية الكبـرى، مثـل الصيـن والهنـد ودول الخليـج. فتعتمـد آسـيا بشـكل متزايـد علـى واردات النفـط والغـاز مـن هـذه المنطقـة بحكـم الروابـط الاسـتراتيجية مـن أجـل تلبيـة الطلـب المتنامـي الـذي يقـوده النمـو الاقتصـادي السـريع والتوسـع الصناعـي. ووفقـا للإحصـاءات، تسـتحوذ دول مجلـس التعـاون الخليجـي علـى أكثـر مـن ٧٠٪ مـن صـادرات النفـط والغـاز إلـى آسـيا، حيـث تُسـتحوذ الصيـن وحدهـا علـى نحـو ٢٠٪ مـن إجمالـي صـادرات النفـط الخليجـي . أمـا بالنسـبة للهنـد، فقـد حققـت فـي عـام ٢٠٢٣ مكانـة كأكبـر مسـتورد صـافٍ للنفـط الخـام بعـد الصيـن، حيـث زادت وارداتهـا بمعـدل ملحـوظ بلـغ ٣٦٪ خـلال العقـد الأخيـر. وعلـى الرغـم مـن تقليـص الاعتمـاد علـى النفـط الخليجـي مؤقتـا فـي عـام ٢٠٢٢

نتيجة لتخفيضات النفط الروسي، فإن واردات الهند من الخليج قد شهدت تعافيا سريعا، حيث شكلت منطقة الشرق الأوسط ٤٤,٦٪ من إجمالي وارداتها النفطية في أغسطس ٢٠٢٤ ، مما يعكس استمرار الاعتماد على النفط الخليجي.

فيما يتعلق بالغاز الطبيعي، تُعد قطر مورِّدًا رئيسًا للهند، إذ تستورد الأخيرة نحو نصف احتياجاتها من الغاز الطبيعي المسال من قطر. وقد أُبرمت اتفاقيات طويلة الأمد بين شركة بترونت الهندية وقطر للطاقة، تضمن توفير حوالي ٧,٥ ملايين طن متري سنويا على مدى العقدين القادمين، مما يُعزز الأهمية الاستراتيجية لقطر كمصدر رئيس للطاقة . ويظل العراق أيضا لاعبا أساسيا في معادلة الطاقة بالمنطقة، حيث يُعتبر من بين أكبر منتجي النفط عالميا، مع قدرة إنتاج تصل إلى حوالي ٤,٤ ملايين برميل يوميا. ويشكل النفط العراقي جزءا هاما من استراتيجية تأمين إمدادات الطاقة للدول الآسيوية، حيث يتمتع بجودة عالية وتكاليف نقل تنافسية. وتسعى الهند إلى تعزيز علاقاتها مع العراق كجزء من جهودها لتنويع مصادر النفط، في حين تظل الصين مهتمة بتطوير مشاريع مشتركة في القطاع النفطي العراقي.

وفي إطار أوسع، تظل منطقة الشرق الأوسط لاعبًا رئيسًا في الإمدادات العالمية للطاقة، حيث تُعد السعودية، والإمارات، والعراق، وإيران من أكبر منتجي النفط عالميا. وتُسهم السعودية وحدها بنحو ١١,١ مليون برميل يوميا، أي ما يعادل ١١٪ من الإنتاج العالمي، بينما تُساهم إيران بحوالي ٤ ملايين برميل يوميا. وهذه الأرقام تُظهر الاعتماد المستمر للدول الآسيوية على واردات النفط والغاز من الخليج على المدى البعيد، ليس فقط لجودة الموارد وتكلفتها المعقولة، ولكن أيضًا بفعل الروابط الجيوسياسية والجغرافية العميقة التي تربط بين الجانبين. ورغم أن هذا الاعتماد المتزايد يُعمق الروابط الاقتصادية بين الهند ودول الشرق الأوسط، فإنه يضع أيضًا ضغوطًا إضافية على هذه العلاقات في ظل التوترات الجيوسياسية المتزايدة، حيث يمثل مضيق هرمز، على سبيل المثال، الذي يمر عبره أكثر من سدس النفط وحوالي ثلث الغاز الطبيعي المسال عالميا، نقطة اختناق حيوية.

شكل (١) خريطة توضح جغرافيا الدول المتنازعة وميناء بربرة

Iran accounts for 4% of global oil production

The top 10 oil producers and share of total world oil production in 2023

Country	Million barrels per day	Share of world total
United States	21.9	22%
Saudi Arabia	11.1	11%
Russia	10.8	11%
Canada	5.8	6%
China	5.3	5%
Iraq	4.4	4%
Brazil	4.3	4%
United Arab Emirates	4.2	4%
Iran	4.0	4%
Kuwait	2.9	3%
Total top 10	74.6	73%
World total	101.8	

المصدر: جي بي مورجان، متاح على الرابط التالي:
https://bit.ly/40keHnw

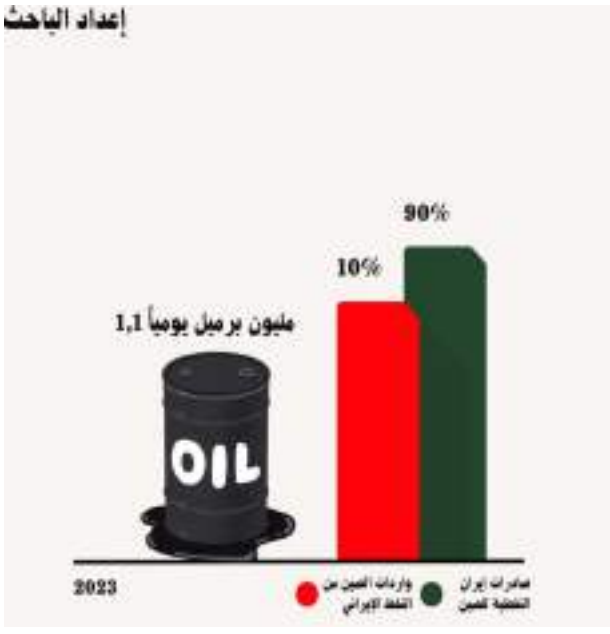
ضغوط متصاعدة

تشكل التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط ضغوطا متصاعدة في الصين والهند، حيث تعتمد الدولتان بشكل كبير على واردات النفط من هذه المنطقة؛ نظرا لجودته العالية عبر تقنيات الاستخراج والتكرير، والإنتاج الضخم، وسهولة النقل، لا سيما مع التقارب الجغرافي. ومع تصاعُد الصراع، خاصة بين إيران وإسرائيل، تتزايد المخاطر على الإمدادات، خصوصا عبر ممرات استراتيجية، مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب، حيث إن أي اضطراب في هذه الممرات سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة التقلبات في الأسواق. فضلا عن ذلك، يسهم الوجود العسكري المتنامي في المنطقة، لا سيما القوات البحرية الأمريكية،

في تعزيز حالة عدم اليقين، مما دفع بعض شركات الشحن إلى إعادة توجيه سفنها عبر طريق رأس الرجاء الصالح، مما رفع تكاليف الشحن نتيجة المسافات الأطول وزيادة تكاليف التأمين .

وفي هذا السياق، تكثف الولايات المتحدة ضغوطها على إيران، حيث أقر الكونجرس في أبريل ٢٠٢٤ قانونين رئيسيين، هما: قانون «وقف إيواء النفط الإيراني»، الذي يستهدف الموانئ التي تتعامل مع النفط الإيراني، خصوصًا في الصين، وقانون «عقوبات الطاقة الإيراني الصيني»، الذي يفرض قيودا على المؤسسات المالية الصينية التي تسهل عمليات بيع النفط الإيراني . وهذه التشريعات تمثل تصعيدا في مساعي الولايات المتحدة للضغط على إيران عبر خفض إيراداتها النفطية. ويعقّد ذلك الترابط الاقتصادي بين الصين وإيران، حيث قامت الصين باستيراد نحو ١,١ مليون برميل يوميا من النفط الإيراني في عام ٢٠٢٣ ، أي ما يمثل ١٠٪ من إجمالي وارداتها و٩٠٪ من صادرات إيران النفطية.

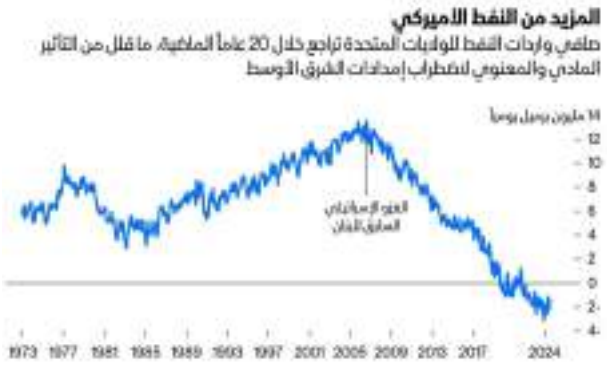
الشكل ٢: مقارنة بين واردات الصين من النفط الإيراني وصادرات إيران النفطية إلى الصين خلال عام ٢٠٢٣ (٪)



المصدر: مركز سياسة الطاقة العالمية، متاح على الرابط التالي:
https://bit.ly/40fbsh7

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد من موقعها الجديد كواحدة من أكبر منتجي النفط في العالم، حيث يتجاوز إنتاجها حاليًا ٢٠,١ مليون برميل يوميا، وهو المستوى الأعلى في تاريخ البلاد. هذا الإنتاج الضخم، الذي شهد قفزة من ٦,٨ ملايين برميل يوميا في عام ٢٠٠٦، يُعزى إلى الاستثمارات المتزايدة من قِبل شركات النفط الكبرى، مثل إكسون وموبيل وشيفرون، في تطوير حقول النفط، لا سيما في منطقة بيرميان، التي تُعدّ قلب الثورة النفطية الأمريكية . وهذا الانتعاش في الإنتاج يمنح الولايات المتحدة نفوذا أكبر في توجيه سياساتها الخارجية، حيث يُتيح لها فرض مزيد من الضغوط الاقتصادية على خصومها، ويعزز قدرتها على التأثير في أسواق النفط العالمية. وبالتالي، فإن الاعتماد المتزايد على الإنتاج المحلي يُقلل من احتياجاتها من الواردات، مما يعكس تحولا استراتيجيا في كيفية تعاملها مع التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط .

الشكل ٣: تراجع صافي واردات النفط الأمريكية على مدى العقدين الماضيين



المصدر: اقتصاد الشرق، متاح على الرابط التالي:
https://bit.ly/3YCBjhG

بدائل استراتيجية

إن التحديات الملحة المتعلقة بأمن الطاقة تدفع كلًا من الصين والهند، باعتبارهما قوتين إقليميتين رئيسيتين في آسيا، إلى تبني بدائل استراتيجية متنوعة لتأمين مصادر الطاقة، كلٌ وفق أولوياته ومصالحه الاستراتيجية. فمن ناحيتها، تسعى الصين إلى تنويع إمداداتها وتبني سياسات استراتيجية لتأمين مسارات بديلة للنقل، بما يضمن استمرارية نموها الاقتصادي. ومن أبرز استثماراتها في هذا الإطار، تخصيص نحو ١٠ مليارات دولار لتطوير ميناء الدقم في سلطنة عمان بعد انضمام مسقط إلى مبادرة الحزام والطريق ، مما يمكّن الصين من تأمين موقع استراتيجي ضمن هذه المبادرة، وتعزيز اعتمادها على طرق النقل البرية والجوية بعيدا عن الممرات البحرية المعرضة للتوترات الجيوسياسية.

وفي إطار سعيها للحد من الاعتماد على المسارات البحرية التقليدية، توسعت الصين في إنشاء مشاريع بنية تحتية ضخمة، مثل محطات إعادة تغويز الغاز الطبيعي المسال، من بينها محطة «جيانغسو يانتشنغ بينهاي» Jiangsu Yancheng Binhai بطاقة إنتاجية تبلغ ١٤٤ مليار قدم مكعب سنويًا، بما يسهم في تعزيز أمن الطاقة وتقليل تأثير الاضطرابات الدولية . وقد وسعت الصين كذلك من الروابط مع جنوب شرق آسيا وأوروبا عبر استثمارات ضخمة في مشروعات السكك الحديدية مع لاوس وطريق الحرير البحري، إلى جانب استكشاف طرق جديدة كطريق بحر الشمال في القطب الشمالي، وممرات استراتيجية مثل «الصين-ميانمار» و«الصين-باكستان». وبالتوازي، تعمل الصين على توسيع قدراتها في الطاقة المتجددة والنووية، للحد من الاعتماد على النفط المستورد وتحقيق التزاماتها المناخية، في ظل توجه عالمي نحو الاستدامة البيئية. ويتجلى ذلك في تماشي استراتيجيات الصين مع أهداف التنمية المستدامة؛ سعيا لخفض انبعاثاتها الكربونية، مما يعكس دورها كفاعل مؤثر في التحولات المناخية المستقبلية.

أما الهند، فقد اتجهت إلى استراتيجية أكثر تحفظًا، حيث تستثمر في استيراد النفط الروسي مستفيدة من الخصومات الكبيرة التي تعرضها روسيا، وتخطط لاستثمار نحو ٣٥ مليار دولار سنويًا حتى عام ٢٠٣٠ في حلول الطاقة المتقدمة، مثل الهيدروجين النظيف وتخزين الطاقة. وتستغل موقعها الاستراتيجي في جزر أندمان ونيكوبار للتحكم في تدفق النفط عبر مضيق ملقا، بما يتيح لها موقعا مميزا في مشهد الطاقة الإقليمي. وفي إطار أوسع، تتشارك كل من الصين والهند التوجه نحو تعزيز أمن الطاقة عبر تنويع الشركاء بعيدا عن التوترات السياسية، مع اعتماد الصين على آسيا الوسطى كمصدر استراتيجي عبر إنشاء خطوط أنابيب النفط والغاز مع دول المنطقة، مثل خط النفط الصيني-الكازاخستاني، وخطي الغاز عبر تركمانستان. كما ضخت الصين استثمارات تبلغ ٣٦,٧ مليار دولار في كازاخستان منذ عام ٢٠٠٥ ، مما يعكس اهتمامها المتزايد بتأمين إمدادات الطاقة. بينما تواصل الهند السعي نحو تعزيز علاقاتها الطاقوية في آسيا الوسطى رغم العقبات الأمنية، عبر مشروعات مثل خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يربط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند TAPI. كما بدأت الهند في استيراد النفط الخام من كازاخستان، حيث بلغت قيمة هذه الواردات نحو ٣٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٣، وإن كانت لا تزال تشكل نسبة محدودة من إجمالي وارداتها الطاقوية، مما يعكس عدم اعتمادها الكبير على الطاقة من آسيا الوسطى .



مسارات مستقبلية

مع استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، تتزايد المخاطر على أمن الطاقة للدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين والهند. وفي هذا السياق، من المحتمل أن تتسارع خطوات الصين لتعزيز استثماراتها في مناطق آمنة نسبيا، كآسيا الوسطى، وغرب إفريقيا «خليج غينيا»، وأستراليا، لضمان تدفق مستقر للطاقة. وقد يشمل ذلك زيادة الاعتماد على خطوط أنابيب النفط والغاز بعيدا عن الممرات البحرية المعرضة للتهديدات أو بالأحرى الإغلاق. أما الهند، فمن المتوقع أن تواصل توجيه استثماراتها نحو مصادر الطاقة النظيفة، وتطوير البنية التحتية للتخزين الاستراتيجي، تحسبا لأي انقطاع محتمل في الإمدادات. ونتيجة لتزايد الاعتماد على الطاقة من مصادر غير تقليدية، قد تسعى الدول الآسيوية إلى تعزيز شراكاتها مع الدول المنتجة في شرق إفريقيا، بالإضافة إلى تكثيف التعاون مع دول أمريكا اللاتينية، كفنزويلا والبرازيل.

وفي ظل تزايد التوترات، قد يشهد العالم تحالفات جديدة تقوم على المصالح الطاقوية والاقتصادية، مما سيغير من خريطة التحالفات التقليدية. كما أن استمرار الولايات المتحدة في فرض العقوبات على الدول المُصدّرة، وخاصة إيران، سيعزز من أهمية البحث عن مصادر بديلة. إن هذه التحولات ستفرض تحديات متزايدة على الدول المستهلكة في آسيا، حيث سيصبح من الضروري اعتماد سياسات طاقة متكاملة تُوازن بين تأمين الإمدادات والاستثمار في البنى التحتية للطاقة البديلة، بما يتماشى مع المتغيرات الجيوسياسية والمصالح الاقتصادية طويلة الأمد.

وختامًا، سيكون على صُنّاع القرار في بكين ونيودلهي تحقيق توازن استراتيجي بين طموحات النمو الاقتصادي وضمان استدامة الإمدادات وسط تحديات غير مستقرة. ويبدو أن تبني سياسات طاقة مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات الجيوسياسية سيظل ضرورة ملحة لتجنب الصدمات المستقبلية، وتأمين مسارات بديلة تضمن استمرار تدفق الطاقة، وتخفيف حدة الاعتماد على مناطق مضطربة.



مآلات توتر العلاقات بين الكوريتين



أ. السيد صدقي عابدين

باحث في العلوم السياسية ومتخصص في الشؤون الآسيوية

إن التوتر الحادة درجته في العلاقات بين الكوريتين في الوقت الراهن ليس وليد اللحظة، فهو نتاج تراكمات سنوات تقترب من الخمس. كما أن هذا التوتر ليس بالجديد، فكثيرة هي فترات التوتر التي مرت بها العلاقات بين الكوريتين. ومع ذلك فإن هناك خصوصيات لهذا التوتر الراهن. ومن تلك الخصوصيات ما يتعلق بإدراكات الطرفين المباشرين ومن ثم سياساتهما المتبادلة، وكذلك إدراكات وسياسات الأطراف المؤثرة على تطورات الأحداث في شبه الجزيرة الكورية.

إن حدة التوتر بين الكوريتين دفعت بالأمور إلى حافة الحرب، فهل يمكن أن تندلع الحرب بالفعل؟ وإذا ما اندلعت فهل ستكون مخططة أم أنها يمكن أن تندلع بسبب خطأ في الحسابات أو سوء في الإدراك؟ ومن ثم هل الحرب وحدها هي السيناريو المطروح أم أن هناك سيناريوهات أخرى يمكن أن تسلكها الأحداث في شبه الجزيرة الكورية؟ ومن ثم تأخذ العلاقات بين الكوريتين مسارات أخرى قد لا تكون ملامحها بارزة في ظل الأجواء التصعيدية الراهنة.

أولًا: خصوصيات الوضع الراهن للعلاقات بين الكوريتين

رهان العلاقات بين الكوريتين يتميز بإدراكات يمكن القول إن بعضها غير مسبوق أقله من جانب أحد طرفي العلاقات، فكوريا الشمالية لم تعد تؤمن بالوحدة بين الشمال والجنوب. ومن ثم فإنها قامت بحل كل الأجهزة التي كانت تعنى بأمر التعاون مع كوريا الجنوبية، بما في ذلك المعنية بمسألة الوحدة. وعلى ذلك فإنها قد قامت بقطع كل ما له علاقة ليس فقط بمسألة الوحدة، وإنما بمجرد وجود تواصل مع الجنوب. وقد بدأ ذلك بنسف مكتب الاتصال في كايسونج. تلك المدينة التي كانت رمزا للتعاون بين الكوريتين في المجال الصناعي، ممثلًا في مجمع كايسونج القائم على استثمارات كورية جنوبية وعمالة كورية شمالية، حيث قامت بيونج يانج بإغلاقه تمامًا. ثم كان امتناعها عن الرد على الاتصالات الخط الساخن بين الكوريتين، وتلا ذلك القيام بتفجير الطرق البرية، بما في ذلك الحديدية منها بين الكوريتين.

وكوريا الشمالية لم تعد ترى في مسألة الوحدة أمرًا يستحق الاهتمام. وباتت تصنف العلاقات مع كوريا الجنوبية على أنها علاقات بين أعداء، وهذا العداء

من وجهة نظر بيونج يانج يستحق أن تتخذ حياله كل أصناف التصرفات التي يمكنها أن تردعه، وهذا الردع ليس فقط لكوريا الجنوبية، وإنما لمن يقفون وراءها. وعلى ذلك فإن بيونج يانج ماضية في بناء قوتها الشاملة، وفي القلب منها القوة العسكرية، بما في ذلك غير التقليدية، ممثلة في الصواريخ بعيدة المدى، وآخرها هواسونج - ١٩، الذي تم إطلاقه في اليوم الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٢٤. وكذلك النووية التي تعتبر أنه لا حدود لتطويرها، والأهم من ذلك أن مسألة نزعها لم تعد مطروحة من قِبل بيونج يانج، التي أقرت وضعها كدولة نووية في الدستور، وباتت عندها عقيدتها النووية. كما أنها أصبحت تتعمد الكشف عن بعض منشآتها النووية.

وبطبيعة الحال، فإن كوريا الجنوبية لم تقف من ذلك التصنيف الكوري الشمالي لها موقف المتفرج، بل إنها قد عادت إلى تصنيف الشمال باعتباره عدوًا في ظل إدارة الرئيس «يون سيوك - يول» بعدما كان هذا التصنيف قد اختفى أو خفت حدته في ظل إدارة الرئيس «مون جي - إن» ٢٠١٧ - ٢٠٢٢، وهي الفترة التي شهدت تقاربًا كبيرًا في العلاقات بين الكوريتين، تكلل بالاتفاق العسكري الذي تم التوصل إليه في القمة المشتركة بين «كيم جونج - أون» و«مون جي - إن»، في بيونج يانج، في سبتمبر ٢٠١٨. هذا الاتفاق الذي تحوّل إلى حبر على ورق في ظل اتهامات متبادلة من الجانبين بعدم الالتزام ببنوده. ولعل نائب قائد قوات الأمم المتحدة في كوريا الجنرال «ديرك ماكولاي» كان مصيبًا إلى درجة كبيرة عندما اعتبر أن التوتر في شبه الجزيرة الكورية قد «بدأ حقًا» عندما توقف العمل باتفاق بيونج يانج العسكري.

وكما أن كوريا الشمالية تعمل على بناء وتطوير قدراتها العسكرية، بما في ذلك المحظورة طبقًا لقرارات من مجلس الأمن، فإن كوريا الجنوبية تفعل الشيء نفسه مع فارق عدم وجود قرارات دولية تحول دون تطوير قدراتها العسكرية التقليدية على أن تتكفل الولايات المتحدة بالقدرات غير التقليدية كروادع لبيونج يانج. وفي ذلك الإطار فقد قال الرئيس «يون سيوك - يول» في الأول من أكتوبر ٢٠٢٤: «إن السلام الزائف القائم على حسن نية العدو ليس أكثر من مجرد سراب، لقد أثبت التاريخ أن الطريقة الوحيدة لحماية السلام من خلال تعزيز قوتنا كي لا يجرؤ العدو على تحدينا». ولا يختلف هذا كثيرًا عما تقوله كوريا الشمالية. ومن ذلك ما قاله «كيم جونج - أون»، بعد حوالي خمسين يومًا فقط من كلام الرئيس الكوري الجنوبي، حيث ذهب «كيم» إلى أن بلاده «تدرك كل يوم وكل ساعة أن تحقيق أقوى القدرات العسكرية هو السبيل الوحيد للحفاظ على السلام، وهو يوفر ضمانًا قويًا للأمن والتنمية».

إن توقف العمل باتفاق بيونج يانج العسكري الهادف إلى خفض التوتر قد أعاد الأمور على جانبي المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين إلى سابق عهدها من حيث التسليح والتدريب والتحصين. كما أن مكبرات الصوت قد عادت لبث دعايتها من قِبل الجنوب، وسبقها إعادة السماح بإرسال منشورات تحريضية ضد النظام في كوريا الشمالية من قِبل المنشقين الكوريين الشماليين، وبعض المجموعات المدنية. وهو ما قابلته كوريا الشمالية بأمر غير مسبوق أيضًا، حيث ردت على ذلك بإرسال بالونات تحوي قمامة، وقد تكرر ذلك عشرات المرات، حيث بلغ عدد البالونات الآلاف، وفي بعض الأحيان تسببت البالونات في تعطيل حركة الطيران في بعض مطارات كوريا الجنوبية، كما أن بعضها سقط في محيط مقر الرئاسة.

ولم يقف أمر إرسال المنشورات التحريضية من قبل الجنوب على البالونات عبر المنطقة منزوعة السلاح، وإنما كان هناك تطور لافت بإعلان كوريا الشمالية عن وصول طائرات مسيّرة تحمل منشورات إلى عاصمتها بيونج يانج، بل وإلقاء هذه المنشورات بالقرب من مناطق مهمة أيضًا مثل وزارة الخارجية. وقد اتهمت بيونج يانج جيش كوريا الجنوبية بالمسؤولية عن ذلك، ومهددة باتخاذ رد صارم في حال تكرار ذلك.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي فإن هناك تطورات كثيرة ذات تأثير كبير على ما يجري بين الكوريتين، وبعضها غير مسبوق أيضًا، على الأقل منذ نهاية الحرب الباردة، فلا تخفي حالة الاستقطاب الدولي الحادة بين كل من الولايات المتحدة من ناحية وروسيا والصين من ناحية أخرى، كما أن هناك تطورات إقليمية لا يمكن فصلها عن حالة الاستقطاب تلك. وهي شديدة الصلة بالتطورات في شبه الجزيرة الكورية.

وتكفي الإشارة هنا إلى الحرب الأوكرانية، والتي أفرزت مواقف متباينة من جانب الكوريتين، ومن جانب باقي الأطراف المحيطة والمؤثرة في شبه الجزيرة الكورية، حيث لم يعد الأمر بالنسبة لكوريا الشمالية مجرد تبنٍ كامل للرواية الروسية بخصوص مسببات النزاع المسلح، ومن ثمّ تطوراته، وباتت هناك اتهامات واضحة وصريحة لبيونج يانج بإرسال قوات عسكرية للمحاربة إلى جانب روسيا بعدما كانت قد سبقتها اتهامات بتزويد موسكو بالأسلحة والعتاد. وقد اعتبر الرئيس الكوري الجنوبي في السابع والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٤ هذا الأمر بمثابة تهديد ليس فقط لبلاده وإنما للمجتمع الدولي. حيث قال نصًا: «لقد تجاوزت كوريا الشمالية الاستفزازات النووية والصاروخية بنشرها عددًا كبيرًا من القوات في روسيا؛ مما يشكل تهديدًا ليس فقط لسلام كوريا الجنوبية، وإنما أيضًا للمجتمع الدولي».

وبغض النظر عن مدى دقة ما يقال من أرقام حول أعداد القوات الكورية الشمالية المحاربة إلى جانب موسكو، علمًا أن الأرقام قد انتقلت إلى عدد القتلى والجرحى من هذه القوات وحتى الأسرى منهم، وكذلك مقدار الدعم العسكري المقدم من قِبل بيونج يانج، فإن الأخيرة قد استفادت كثيرًا من الوضع القائم في أوكرانيا وكل ما يحيط به من تفاعلات على صعيد علاقات روسيا والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وكذلك في شرقي آسيا، حيث قطعت العلاقات بين موسكو وبيونج يانج أشواطًا متسارعة. ولم يعد الأمر قاصرًا على كثافة في الزيارات بين كبار المسؤولين، ولا مجرد زيارة «كيم جونج - أون» لروسيا في سبتمبر ٢٠٢٣، ومن ثمّ زيارة «فلاديمير بوتين» لبيونج يانج في يونيو ٢٠٢٤، وإنما وصل الأمر إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة أثناء زيارة بوتين لبيونج يانج. وهذه الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ في الرابع من ديسمبر ٢٠٢٤ تتضمن بندًا خاصًا بتبادل المساعدة في حال تعرض أي من الطرفين للعدوان. ولا يختلف هذا البند كثيرًا عن البنود المشابهة في اتفاقيات الدفاع المشترك والتحالفات العسكرية مثل الناتو. وإن كانت الأمور غير واضحة تمامًا بخصوص التفاصيل، إلا أن هذا الغموض الذي قد يكون مقصودًا قد يكون مبررًا لما يقال بخصوص إرسال كوريا الشمالية مساعدات عسكرية وجنودا إلى روسيا في إطار التفسير الكوري الشمالي لما يجري. سواء من قِبل أوكرانيا تجاه الأراضي الروسية، أو من قِبل حلفائها عبر السماح لها باستخدام أسلحة في ضرب العمق الروسي.

روسيا كانت قد عطلت آلية مجلس الأمن في مراقبة تنفيذ العقوبات المفروضة على كوريا الشمالية عندما استخدمت حق النقض. وكان من بين مبرراتها أن الآلية باتت تستهدف روسيا ذاتها وتعاونها مع كوريا الشمالية. كما أن روسيا رفقة الصين باتتا تعارضان فرض عقوبات جديدة على بيونج يانج، فضلًا عن رفضهما المبدئي للعقوبات الأحادية التي تفرضها بعض الدول بعيدا عن مجلس الأمن، وباتتا تحملان الأطراف الأخرى مسؤولية التدهور الذي يحدث في شبه الجزيرة الكورية بحكم السياسات التي تستهدف بيونج يانج ولا تراعي مصالحها واحتياجاتها الأمنية، بل إنها باتت تعارض مجرد إصدار مجلس الأمن بيان إدانة ضد بيونج يانج كما حدث مؤخرا عقب إطلاق الصاروخ هواسونج - ١٩.

إذا كان الاستقطاب الروسي الأمريكي واضحًا فيما يجري في أوكرانيا، فإن الاستقطاب الأمريكي الصيني عليه مؤشرات كثيرة، ليس هذا مجال الدخول في تفاصيلها. وتكفي هنا فقط الإشارة إلى اتفاق الإدراكات والسياسات الأمريكية بغض النظر عما إذا كانت الإدارة جمهورية أو ديمقراطية، حيث يوجد إجماع على أن الصين أحد مصادر التهديد

التي يجب التصدي لها. والتهديد ليس فقط للأمن القومي الأمريكي، وإنما لما تطلق عليه واشنطن وحلفاؤها النظام الدولي القائم على القواعد.

وفي المقابل، فإن الولايات المتحدة، وبعد محاولات طويلة عبر سنوات تمكنت من إيجاد صيغة للتعاون الأمني الثلاثي مع كل من كوريا الجنوبية واليابان، حيث ظلت هناك محاذير وقيود على مثل هذا التعاون في ظل الخلافات التاريخية الممتدة بين سول وطوكيو إلى أن جاءت إدارة «يون سيوك يول» وعملت منذ اليوم الأول على تطوير العلاقات مع اليابان، ومن ثم سار التعاون الأمني الثلاثي خطوات غير مسبوقة. وباتت هناك مناورات ثلاثية شاملة ودورية وكثيفة.

ومثّل هذا التعاون تنظر إليه كوريا الشمالية على أنه عامل تهديد للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. حيث إنها تدرجه ضمن المحاولات الأمريكية لفرض الهيمنة السياسية والعسكرية من خلال بناء التحالفات العسكرية، وتوصف بيونج يانج هذا التعاون الأمني الثلاثي بأنه تحالف نووي، معتبرة إياه بمثابة «خراب ثلاثي».

ويمكن إضافة خصيصة أخرى للوضع الراهن للعلاقات بين الكوريتين برزت مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها كوريا الجنوبية منذ مساء الثالث من ديسمبر ٢٠٢٤ عندما فرض الرئيس «يون سيوك - يول» الأحكام العرفية، حيث كان يول واضحا في اعتباره «القضاء على القوى الموالية لكوريا الشمالية» من بين أهداف إعلان الأحكام العرفية. وفي المقابل فقد اعتبر زعيم حزب المعارضة الرئيسي وصاحب الأغلبية في الجمعية الوطنية «لي جيه - ميونج» أن تأجيج الصراع مع كوريا الشمالية بمثابة خطر أكبر من فرض الأحكام العرفية ذاتها في إطار تحذيره من إمكانية عودة الرئيس لفرض تلك الأحكام مرة أخرى. كما أن كبار القادة العسكريين في كوريا الجنوبية قد أكدوا خلال أزمة فرض الأحكام العرفية على أهمية المحافظة على وضع الاستعداد وبحزم حتى لا يكون هناك ما اعتبروه «أحكاما خاطئة» من قِبل بيونج يانج بعدما تم رفع حالة الطوارئ.

وتقريبًا هو نفس المعنى الذي أكد عليه القائم بأعمال الرئيس، رئيس الوزراء هان دوك - سو، عندما خاطب مجلس الأمن القومي قائلا: «أطلب منكم الحفاظ على موقف الاستعداد التام لضمان عدم قدرة كوريا الشمالية على التخطيط لأي استفزاز». وقد كان لافتًا للنظر أنه في إطار التحقيقات الجارية بخصوص فرض الأحكام العرفية وجود مذكرات لدى أحد قيادات جهاز المخابرات فُهم منها التخطيط لاستفزاز كوريا الشمالية لكي تقوم بهجوم، ويبدو هذا متوافقا مع ما وجهته المعارضة من اتهامات لوزير الدفاع السابق بالتخطيط لمثل هذا الأمر لخلق مبرر لفرض الأحكام العرفية.

> "تجمع الأطراف المختلفة على خطورة الوضع القائم، ولا تستبعد احتمال تدهور الأمور إلى حرب، ليس فقط حربًا تقليدية، وإنما حرب نووية أيضًا."

ثانيًا: العلاقات بين الكوريتين.. ماذا بعد التوتر؟

تجمع الأطراف المختلفة على خطورة الوضع القائم، ولا تستبعد احتمال تدهور الأمور إلى حرب. ليس فقط حربًا تقليدية، وإنما حرب نووية أيضًا. وعلى سبيل المثال فإن «كيم جونج أون» قد وصف الأوضاع في نوفمبر ٢٠٢٤ على النحو التالي: «لم يحدث من قبل أن واجهت الأطراف المتحاربة في شبه الجزيرة الكورية وضعًا خطيرًا وحادًا كما هو الحال الآن، والذي يمكن أن يتصاعد إلى حرب نووية أكثر تدميرًا»، كما أنه اعتبر أن شبه الجزيرة الكورية هي «أكبر نقطة ساخنة في العالم».

وبغض النظر عن توصيف الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، وما إذا كانت الأكثر سخونة في العالم بالفعل أم أن هناك ما هو أسخن منها. فإنها من المناطق الساخنة، ومن الأكثر سخونة بالفعل. لكن يبقى السؤال هل ستترك هذه السخونة لكي تصل إلى درجة الانفجار؟ وبمعنى أدق الانزلاق إلى حرب قد تبدأ تقليدية ثم تتحول إلى نووية كما ذكر «كيم».

من الواضح أن هناك كوابح كثيرة تجعل الأطراف المختلفة تحاول النأي عن هذا الاحتمال. وأول من يفعل ذلك هو كوريا الشمالية، حيث إنها ترفع سقف التهديد والوعيد كنوع من الردع، خاصة في ظل إدراكها لما تقوم به الأطراف المناوئة لها. وليس أدل على ذلك من أنها عندما قررت تفجير الطرق التي تربطها بكوريا الجنوبية قامت بإخبار الولايات المتحدة بذلك مسبقًا. وكان مبرر هذا الإخطار واضحًا حتى يتم «منع أي سوء تقدير ووقوع نزاع غير مقصود». وهذا دليل واضح على أن بيونج يانج لا تريد للأطراف الأخرى، وعلى رأسها الطرف الأمريكي صاحب الكلمة العليا، أن يسيء التقدير بالنسبة لإجراءاتها، مما قد يؤدي إلى نزاع غير مقصود.

فبيونج يانج تدرك رغم لهجتها التهديدية العالية أنه في حال اندلع مثل هذا النزاع المسلح فإن الطرف الرئيس الذي تحاربه هو واشنطن، وهي تدرك تماما قدرات واشنطن في المنطقة رغم انشغالها في نزاعي شرق أوروبا والشرق الأوسط. كما أنها تعلم تماما أنه يمكنها تعبئة قدرات خاصة بها في المنطقة، وكذلك قدرات حلفائها. وعلى الجانب الآخر رغم ما قطعته العلاقات مع روسيا من تقدم، فإن بيونج يانج تدرك تمامًا حقيقة الموقف الروسي في الحرب في أوكرانيا. ومن ثم القيود الكبيرة التي ستكون على كاهل روسيا إن هي قررت الوقوف إلى جانب بيونج يانج في نزاع مسلح. وفي نفس الوقت لا يفوت بيونج يانج أن الصين لا تريد أن ترى نزاعًا مسلحا على حدودها، وهي التي عملت على تجنب مثل هذا النزاع فيما يتعلق بتايوان رغم كل محاولات الاستفزاز الأمريكية.

الأمر بالنسبة لكوريا الشمالية فيما يتعلق بخيار الحرب هو الاستعداد التام لها لكن ليس من أجل المبادرة بها. وقد كان الزعيم الكوري الشمالي واضحًا في هذا السياق أيضًا بالقول: «كلما بذلنا قصارى جهدنا للاستعداد للحرب، كان السلام أكثر رسوخًا في هذه الأرض». والحرب عند «كيم» يمكن أن تندلع إذا تم الإخلال بما أطلق عليه «التوازن الاستراتيجي». وهذا التوازن الاستراتيجي هو ما تحاول كوريا الشمالية المحافظة عليه بعدما قامت ببناء قدراتها الذاتية، خصوصا غير التقليدية. ومن ثمّ، فإنها مستمرة في عملية تطويرها بلا حدود.

والتوازن الاستراتيجي هنا لا يعني أبدًا التساوي مع الولايات المتحدة وحلفائها بالنسبة للقدرات العسكرية، وإنما امتلاك أدوات ردع تحول دون إقدام هذه الأطراف على مهاجمتها. وعلى رأس هذه الأدوات الأسلحة غير التقليدية، وعدم تقديم تنازلات، والاستعداد الدائم للحرب، وكذلك شبكة العلاقات القوية مع كل من روسيا والصين، بما في ذلك اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة. ومن ثم فقد كان وزير الدفاع الروسي «أندريه بيلاسوف» واضحًا في تحديد ما تسهم به هذه الاتفاقية عند زيارته لبيونج يانج، حيث اعتبر أنها «تلعب دورًا هامًا في تحقيق الاستقرار في شمال شرقي آسيا،

والمساهمة الإيجابية في الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، والحد من خطر تكرار الحرب في شبه الجزيرة الكورية، وبطبيعة الحال وضع حجر الأساس لبناء نظام أمني أوراسي جديد». وليس بعيدا عن هذا المنطق الروسي فإن كوريا الشمالية اعتبرت أن الاتفاقية لن يقف دورها عند الارتقاء بمستوى العلاقات بين البلدين، وإنما ستتضمن دفاعًا عما أسمته البيئة الأمنية الإقليمية والعالمية. ليس هذا فحسب بل إنها ذهبت إلى أن من شأن الاتفاقية المساهمة في الإسراع بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب.

ليست كوريا الشمالية وحدها ولا روسيا من لا يرغبون في حرب جديدة في شبه الجزيرة الكورية، وإنما كوريا الجنوبية أيضًا، فالأخيرة ستكون أكثر المضارين من اندلاع الحرب، حيث إن كوريا الشمالية وبالوسائل التقليدية يمكنها إحداث أضرار بالغة في الجنوب. وما زالت تجربة الحرب الكورية في خمسينيات القرن الماضي ماثلة من حيث الدمار الهائل الذي أحدثته. فحرب جديدة يمكن أن تطيح بكل ثمار التنمية التي تراكمت على مدار عقود في كوريا الجنوبية، والتي جعلتها في مصاف الدول المتقدمة، وهي مثل كوريا الشمالية تريد منع الحرب عبر الردع، سواء بامتلاك القدرات الذاتية أو بتمتين التحالف مع الولايات المتحدة، وزيادة التنسيق مع الشركاء.

وتبقى الولايات المتحدة التي ظلت لسنوات تعرض الدخول في حوار مع كوريا الشمالية وبلا شروط، لكنها في ذات الوقت تستخدم العصا الغليظة ممثلة في مراكمة القدرات العسكرية، وتكثيف التدريبات العسكرية، وزيادة شبكة التحالفات والشراكات وتمتينها في المنطقة، وهذا ما يجعل كوريا الشمالية لا تثق في العروض الأمريكية بخصوص الحوار، خاصة أنها وعلى حد قول زعيمها قد ذهبت إلى «أبعد مدى» في المفاوضات. والمقصود هنا المفاوضات التي تمت في ظل إدارة «ترامب» الأولى، والتي تضمنت عقد لقاءات بين الرئيس الأمريكي والزعيم الكوري الشمالي. ورغم ذهابها إلى أبعد مدى فإنها لم تجد إلا ما أسماه «كيم جونج - أون» «السياسة الجائرة والعدوانية التي لا تتغير».

وإذا كانت الولايات المتحدة قد حرصت طوال أكثر من سبعة عقود على ألا يندلع صراع مسلح في شبه الجزيرة الكورية في ظل توازنات معينة في ظروف قد تكون مختلفة فإنها الآن أكثر حرصًا على ألا تندلع مثل هذه الحرب. ومن ثمّ، فإنها كانت قد مارست ما أسمته إدارة الرئيس «باراك أوباما» بسياسة الصبر الاستراتيجي حيال كوريا الشمالية. وعندما جاءت إدارة «دونالد ترامب» الأولى وتحدثت في البداية عن انتهاء تلك السياسة وبداية سياسة أكثر تشددًا، وبعدما تلاسن «ترامب» مع «كيم» عاد الأول إلى اتباع نهج لم يسبقه إليه رئيس أمريكي آخر فيما يتعلق بالتقارب مع كوريا الشمالية، وحتى عندما صنفت إدارة «جورج بوش الابن» كوريا الشمالية ضمن دول محور الشر لم تجرؤ على مهاجمتها كما فعلت في العراق.

> **"من الواضح أن كل الأطراف تتحسب للحرب وتستعد لها. لكنها لا تخطط للبدء بها، وفي ذات الوقت تدرك أن تلك الحرب يمكن أن تندلع بسبب الحسابات الخاطئة وسوء الإدراك."**

ومن الواضح أن كل الأطراف تتحسب للحرب وتستعد لها، لكنها لا تخطط للبدء بها، لكنها في ذات الوقت تدرك أن تلك الحرب يمكن أن تندلع بسبب الحسابات الخاطئة وسوء الإدراك. وحتى هذا تتحسب له وتحاول الحيلولة دونه كما سبقت الإشارة إلى السلوك الكوري الشمالي عندما أخبرت الولايات المتحدة بإجراءاتها بخصوص نسف الطرق مع كوريا الجنوبية. إذن فاحتمال اندلاع حرب شاملة بين الكوريتين يظل ضئيلا جدا لكنه يبقى قائما.

ما دون الحرب الشاملة يمكن أن تقع اشتباكات متقطعة، وهذا قد حدث في مرات كثيرة سابقة لكن أمكن تطويق الأمر. ويبدو أن هناك مؤشرات يمكن أن تؤدي حتى إلى تراجع احتمالية وقوع مثل هذه الاشتباكات. ومن بين هذه المؤشرات ما يحدث في كوريا الجنوبية على خلفية فرض الأحكام العرفية، حيث تم إيقاف الرئيس «يون سيوك - يول» عن العمل بانتظار قرار المحكمة الدستورية، وبغض النظر عما يمكن أن يأتي به القرار، سواء بتثبيت عزل الرئيس أو بإعادته إلى منصبه، فإن الأمور سوف تكون مختلفة، إذ إنه في حال عودته سوف يراجع الكثير من سياساته. وربما لن يتراجع عن سياسته المتشددة تجاه كوريا الشمالية، لكنه سيضطر لتقليل حدة خطابه، خاصة أن دونالد ترامب يتحدث عن إعادة الكرة في التواصل مع زعيم كوريا الشمالية. أما في حال أطيح بالرئيس فستجرى انتخابات رئاسية جديدة. وهذه الانتخابات قد تأتي برئيس من الحزب الديمقراطي صاحب الأغلبية البرلمانية، والمعروف بتوجهاته التقاربية تجاه كوريا الشمالية، ومن ثم تتجه الأمور إلى التهدئة أكثر. ويبدو أن هناك بدايات لنهج التهدئة هذا حتى من الآن، حيث بدأ بعض المسؤولين في كوريا الجنوبية يتحدثون عن ضرورة التعامل بحكمة مع ملف السماح للجماعات المدنية بإرسال منشورات دعائية ضد النظام عبر المنطقة منزوعة السلاح، وهذه لهجة جديدة.

إذا ما كان خيار الحرب الشاملة ضئيلاً جدًا، وإذا كانت هناك مؤشرات على تراجع فرص وجود اشتباكات متقطعة بين الكوريتين. فهل ستبقى الأمور على توترها وسخونتها الراهنة؟ ويبقى الأمر معلقا بقرارات الأطراف المنخرطة في الشأن الكوري. فكوريا الشمالية كانت شديدة الوضوح في السقف المرتفع من التشدد حيال كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على السواء، وأغلقت الباب تماما فيما يتعلق ببرنامجها النووي. وهنا يصبح السؤال: علامَ سيبني الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» محاولته القادمة في التقارب مع كوريا الشمالية في حال قرر خوض التجربة مرة أخرى؟ هل يمكن أن يتغير النهج الأمريكي بالنسبة لقدرات كوريا الشمالية النووية؟ بحيث يتم غض الطرف عن هذه القضية، مثل هذا النهج الأمريكي موجود بالفعل حيال دول مثل الهند وباكستان ومن قبلهما إسرائيل. لكن يمكن أن يُرد على ذلك بأن طبيعة علاقات واشنطن مع تلك الأطراف مختلفة، وأنه لكي يحدث ذلك التحول في الموقف الأمريكي فلا بد من حدوث تحول استراتيجي في الرؤية الأمريكية حيال كوريا الشمالية، وقد يكون من الصعب حدوث مثل هذا التحول في الرؤية الأمريكية في ظل ارتباط بيونج يانج بكل من موسكو وبكين. وقد يقال إن ترامب قد يتقارب مع موسكو أيضا لكن تظل إدراكاته بالنسبة للصين خاصة على ضوء تجربة إدارته الأولى حاكمة لسياساته في ظل إدارته الثانية، كما أنه يصعب وجود تحول في الرؤية الأمريكية في ظل المنافسة الاستراتيجية مع الصين.

كيف ستتجاوب بيونج يانج مع محاولات إدارة ترامب الثانية إن هي حاولت التواصل معها؟ هل ستواصل إهمال العروض الأمريكية بالحوار أم يمكن لها أن تستجيب؟ كل الاحتمالات قائمة ويتوقف ذلك على ما سيطرحه الجانب الأمريكي. ففي المرة الأولى هي لم تخسر شيئا عندما تجاوبت مع مبادرة الرئيس ترامب. وفي النهاية انتهت الأمور إلى لا شيء. وقد تقبل مرة أخرى بمجاراة الجانب الأمريكي مع احتفاظها بكل أوراقها. وقد تصر هذه المرة على أن يقدم الجانب الأمريكي دلائل ملموسة على حسن النوايا وليس هي. فمما لا شك فيه أن سقف مطالبها هذه المرة سيكون أعلى. ربما لو تمكنت إدارة ترامب الجديدة من إحداث اختراق في العلاقات مع روسيا

ومن ثم تسوية الحرب مع أوكرانيا لكان ذلك عاملا مساعدا في تليين موقف كوريا الشمالية. لكن تبقى هناك حدود بالنسبة لهذا التليين.

هل يمكن لكوريا الشمالية أن تتراجع عن قراراتها فيما يتعلق بالعلاقات مع كوريا الجنوبية من توصيف وإجراءات أوصلت الأمور إلى القطيعة التامة؟ طالما ظلت الظروف على حالها فإن من الصعب تصور ذلك. لكن إذا ما تغيرت اللهجة والسلوك من قبل كوريا الجنوبية وتوافق ذلك مع نهج أمريكي جديد في ظل إدارة ترامب الجديدة يبقى هناك احتمال ولو ضئيل لكي تتراجع بيونج يانج. لكن يبقى السؤال: ما درجة هذا التراجع؟ وهل يمكن أن يؤدي ذلك إلى العودة لإجراءات خفض التوتر. ومن ثم استعادة العمل باتفاق ٢٠١٨ العسكري؟ هل يمكن أن تعود اللقاءات بين المسؤولين من الكوريتين بما في ذلك العسكريون؟ وهل يمكن أن تكون هناك لقاءات قمة كورية-كورية جديدة؟ هل يمكن للطرق التي تم نسفها أن يعاد تأهيلها؟ وهل يعود مجمع كايسونج الصناعي للعمل؟ وهل ثمة فرص لكي تعود المنشآت السياحية الكورية الشمالية لاستقبال سياح كوريين جنوبيين؟ وهل ستعود لقاءات الأسر المشتتة؟

كل هذه الأسئلة في حال كانت الإجابات عنها بالقبول فإن الأمر لا يعدو أن يكون عودة لما كان قائمًا بالفعل، وهذا الذي كان قائمًا يعتبر الحد الأدنى لعلاقات طبيعية بين طرفين، كما أنه لم يكن يعني غياب التوتر، وإنما كان يعني الحد من درجة هذا التوتر. وعليه فإن تحجيم التوتر القائم بحيث لا يتفاقم يعد أمرًا مقبولًا على أن يتبعه النزول بدرجة التوتر. وهذا سيناريو من الممكن أن يحدث على ضوء المؤشرات السابق شرحها. لكن يبقى دائمًا أن هناك احتمالية للسيناريو المعاكس، والذي قد يكون مفاده استمرار الحدة في التوتر أو حتى زيادة درجته.

وختامًا، فإن شبه الجزيرة الكورية تحتاج إلى نظام للسلام، هذا النظام تم الحديث عنه في السابق. وكان من آخر الطروحات على هذا الصعيد ما قدمه الرئيس السابق «مون جي - إن»، وهذا النظام يتطلب إنهاء حالة الحرب التي لا تزال قائمة في شبه الجزيرة الكورية. فالحرب الكورية ١٩٥٠ - ١٩٥٣ انتهت باتفاق هدنة وقع في قرية بانمونجوم الحدودية بين الكوريتين، لكن حتى إقامة مثل هذا النظام للسلام يثير إشكاليات كثيرة. من بينها الأطراف التي يمكنها التوقيع على اتفاقية السلام؟ فكوريا الشمالية ظلت على مدار سنوات تطالب باتفاقية سلام مع الولايات المتحدة مستبعدة كوريا الجنوبية، كما أنها قد طالبت مرارًا بإنهاء عمل قيادة الأمم المتحدة، علما بأن قائد الأخيرة كان الطرف الأول الموقع على اتفاقية الهدنة، وفي الجانب الثاني كان قائد الجيش الكوري الشمالي وقائد المتطوعين الصينيين الذين شاركوا في الحرب الكورية بكثافة.

هل من مقتضيات نظام السلام هذا إقامة علاقات طبيعية بين الكوريتين؟ وكيف يمكن الوصول لمثل هذه العلاقات الطبيعية؟ وهل الوصول لهذه العلاقات يعني استبعاد خيار الوحدة بين الكوريتين أم أنه يعجل به؟.



الأزمة الروسية الأوكرانية وآفاق التسوية السياسية المقبلة



أ. علي البلوي

خبير في الشؤون السياسية والأمنية

تؤثر المنازعات بشكل كبير على العلاقات الدولية، حيث تنشأ هذه المنازعات ذات الطابع العسكري بين دول الجوار، وتكون في العادة خلافات حول الموارد الاقتصادية والجيوسياسية، والتأثير في الأمن والسيادة والحدود، وأحيانًا تكون نتاجًا لتغيرات حادة في النظام الدولي والإقليمي في لحظات تاريخية فارقة لأحد البلدين المجاورين.

وأوكرانيا تاريخيا كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي الذي انهار في التسعينيات، وورثته الدولة الروسية الجديدة، حيث استقلت عدة دول كانت جزءًا من هذا الاتحاد، أو خاضعة له، وفي ٢٤ أغسطس ١٩٩١، أعلنت أوكرانيا استقلالها، وصدقت على ذلك باستفتاء شعبي بعد مضي ثلاثة أشهر من إعلان الاستقلال.

وفي شهر فبراير عام ٢٠١٤، حدثت احتجاجات في أوكرانيا قالت روسيا إنها مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، أسفرت عن طرد الرئيس الأوكراني المُنتخب، «فيكتور يانوكوفيتش»، وإسقاط النظام الأوكراني، الموالي لروسيا، وفي ٢٧ مارس عام ٢٠١٤، ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم، حيث كان إقليم القرم يتمتع بالحكم الذاتي، والذي أصبح جزءًا من أوكرانيا التي حصلت على استقلالها في ١٩٩١.

وفي عام ٢٠١٤، أعلنت جمهورية لوهانسك الشعبية استقلالها عن أوكرانيا في أعقاب الثورة الأوكرانية، جنبًا إلى جنب مع جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية كريميا، وفي ٢١ فبراير عام ٢٠٢٢، أعلنت روسيا بصورة رسمية اعترافها بجمهوريتي لوهانسك ودونيتسك. وفي ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، بدأت روسيا في عمليتها العسكرية في أوكرانيا.

أسباب غياب حل للأزمة

واجهت روسيا تحديات عديدة في حسم الأزمة عسكريًا ودبلوماسيًا، واتجهت الحرب إلى الاستنزاف بفعل الدعم الأمريكي والغربي لأوكرانيا، وأثّرت الحرب على روسيا، لا سيما بعد قرار الولايات المتحدة والدول الغربية دعم أوكرانيا عسكريًا واستخباراتيًا، وفرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وتجميد أصولها المالية. وترجع صعوبة حل الأزمة إلى عدد من العوامل، من أبرزها:

❖ **غياب القدرة لدى الطرفين على حسم الحرب:** فعلى الرغم من التفوق الروسي من الناحية العسكرية على الجانب الأوكراني، فإن هذا التفوق لم يتكرس كي يحقق نصرًا عسكريًا أو سياسيًا، إلى جانب عجز أوكرانيا عن توليد قوة كافية لهزيمة

روسيا في تلك القطع المنفصلة من الأراضي، أو استعادة السيطرة على تلك الأراضي، أو الاحتفاظ بتلك الأراضي ضد الهجمات المضادة الروسية اللاحقة.

هذا، وقد أكدت الحرب أنه لا يمكن لأي قدر من الضربات الدقيقة أو النيران بعيدة المدى أو هجمات الطائرات بدون طيار أن تعوض نقص القوات البرية التي تحتاجها أوكرانيا لهزيمة الجيش الروسي والاستيلاء على كل تلك الأراضي والاحتفاظ بها. وبالتالي، بدون تدفق الموارد للجيش الأوكراني -بما في ذلك زيادة كبيرة في القوات البرية- ظلت قوة روسيا الأكثر ترجيحًا في الصراع.

❖ **ضعف الجهود الدبلوماسية لوقف الحرب:** على الرغم من إعلان روسيا تلقيها نحو ٣٠ مبادرة لوقف الحرب في أوكرانيا، فإن الرئيس «فلاديمير بوتين» كان معنيًا باثنتين منها على وجه الخصوص، حيث أكدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، «ماريا زاخاروفا»، امتنانها للجميع؛ نظرًا لوجود العديد من المبادرات التي تم تقديمها من قبل شخصيات عامة، سواء حكومية أو خاصة، ومنها الصين وتركيا وإفريقيا وإندونيسيا، كما شدد الرئيس الروسي «بوتين» على عدم رفض بلاده أي محادثات سلام بشأن أوكرانيا، مُشيرًا إلى أن المبادرة الإفريقية قد تُشكِّل أساس العمليات الهادفة لتحقيق السلام. كما طرحت الفاتيكان القيام بالوساطة، فقد أعلنت الفاتيكان، في مارس ٢٠٢٢، استعدادها تقديم المساعدة في أي نوع من الوساطة، و«فعل كل ما هو ممكن»، بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار في أوكرانيا. وكلّف البابا «فرانسيس»، رئيس مجمع الأساقفة الإيطاليين الكاردينال «ماتيو زوبي»، بقيادة بعثة سلام للوساطة من أجل وقف الحرب في أوكرانيا، على أن تعمل تلك البعثة على التواصل مع السلطات الأوكرانية بشأن السبل الممكنة للتوصل إلى السلام، ودعم التحركات الإنسانية التي تساعد في تخفيف التوترات.

❖ **الموقف الأمريكي المساند للحرب:** كشف مدير الشؤون الأوروبية في مجلس الأمن القومي الأمريكي «مايكل كاربنتر» أن حجم المساعدات المقدمة لأوكرانيا منذ فبراير ٢٠٢٢ وصل إلى ٨١ مليار دولار. ومن بين هذه المساعدات ٥١ مليار دولار مساعدات عسكرية. فيما قال وزير الخارجية الأمريكي «أنتوني بلينكن»، متحدثًا في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك: «لقد أنفقنا الكثير من المال على حماية أوكرانيا، حوالي ١٠٠ مليار دولار، وأنفق حلفاؤنا وشركاؤنا حوالي ١٥٠ مليار دولار على ذلك أيضًا»، مضيفًا أن «هذا هو أفضل مثال رأيته لمشاركة الأعباء».

❖ **العقوبات الاقتصادية لم تحقق أهدافها:** كان هدف العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا إحداث تعديل على السلوك الروسي، ودفعه نحو قبول وقف إطلاق النار، والتراجع عن السيطرة على الأراضي الأوكرانية، حيث بلغ عدد العقوبات منذ فبراير ٢٠٢٢ نحو ١٦٥٠٠ عقوبة تم فرضها من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وأستراليا، وكندا، واليابان، كما تم تجميد نحو ٣٢٠ مليار دولار من الاحتياطيات الأجنبية، وهو ما يُعادل نصف إجمالي الاحتياطي الأجنبي الروسي، كما قام الاتحاد الأوروبي بتجميد نحو ٧٠٪ من أصول البنوك الروسية، مع استبعاد بعض البنوك من خدمة «سويفت» لتحويل الأموال، فضلًا عن العقوبات الأمريكية والبريطانية التي طالت قطاع النفط والغاز الطبيعي الروسي، كما حظر الاتحاد الأوروبي الواردات الروسية من النفط الخام التي يتم نقلها بحرًا. غير أن هذه العقوبات لم تؤتِ ثمارها، بل على العكس من ذلك وجدت روسيا فرصًا وأسواقًا جديدة، ووقّعت اتفاقيات استراتيجية مع العديد من الدول، شملت الغاز والسلاح والقمح، مع التعامل بالروبل الروسي.

آفاق التسوية السياسية

طرحت عدة دول أفكارًا لتسوية الصراع الروسي الأوكراني، غير أن هذه المبادرات كانت تصطدم بالموقف الأمريكي المناهض للحلول السياسية لاعتبارات تتعلق بالرؤية الأمريكية للحل، وعليه كان نجاح هذه المبادرات محدودًا جدًا، وفي هذا الإطار، أكّد «ميخائيل جالوزين»، نائب وزير الخارجية الروسي، أنه بالرغم من استعداد بلاده للتفاوض بشأن التسوية مع أوكرانيا، فهناك مماطلة من الجانب الأوكراني وحلفائه الغربيين، مُشيرًا إلى أن أي مباحثات مستقبلية يجب أن تستند إلى مقترحات الرئيس «بوتين»، مُطالبًا أوكرانيا وحلفاءها بإظهار الاستعداد للتفاوض، مُشددًا على أن إلغاء العقوبات عن روسيا هو أحد شروط التسوية، متهمًا واشنطن بالاستفادة من استمرار الحرب في أوكرانيا؛ حيث تمكنت من زيادة صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا؛ نظرًا للعقوبات المفروضة على روسيا.

ولعل من بين المؤشرات ذات الأهمية على تسوية الأزمة، انتخاب الرئيس «دونالد ترامب»، والذي تعهّد خلال حملته الانتخابية بإنهاء الحرب في أوكرانيا، كما عيّن «كيث كيلوج» مبعوثًا خاصًا إلى أوكرانيا وروسيا؛ بهدف إيجاد سُبل حل للأزمة، وكشف في حديث لمجلة «باري ماتش» أن تسوية أزمة أوكرانيا ستتصدر أولويات إدارته على صعيد السياسة الخارجية. كما أكد «ترامب» أنه على كل من «زيلينسكي» و«بوتين» الاستعداد لعقد صفقة لإنهاء الصراع في أوكرانيا.

ومن ناحيته، أعلن الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» استعداد بلاده للتفاوض أولًا مع «ترامب» لحل الصراع في أوكرانيا، ثم الاتحاد الأوروبي الذي تنتمي إليه أوكرانيا، وفي النهاية يُمكن التفاوض مع روسيا، وذلك في لقائه مع الصحفي الأمريكي «ليكس فريدمان».

وتقوم صفقة «ترامب» بالضغط على الجانبين الروسي والأوكراني على حد سواء، سواء بقطع المساعدات العسكرية عن كييف، إذا لم توافق على المفاوضات، أو بتوسيع شحنات الأسلحة إليها إذا رفضت موسكو الجلوس على طاولة المفاوضات.

شروط الصفقة لحل الأزمة

من الواضح أن الرئيس الأمريكي المنتخب لديه تصور حول كيفية حل الأزمة الأوكرانية، وأن ليس لديه قناعة بديمومتها، وأن لديه شروطًا لهذه الصفقة، ومنها:

- **خفض روسيا لتعاونها مع الصين:** يرى «قسطنطين بلوخين» الخبير في الشؤون الأمريكية أن «ترامب» قد يحاول التوصُّل إلى اتفاق مشروط مع موسكو، موضحًا أن «ترامب» قد يتخلى عن دعمه لأوكرانيا مُقابل تقليص موسكو تعاونها مع بكين.

- **أوروبا تسعى إلى تجميد الصراع:** ويرى «بلوخين» أن الدول الغربية لن تتخلى عن أوكرانيا بسهولة، خصوصًا أنها تحارب من أجلها لفترة طويلة تمتد منذ تسعينيات القرن الماضي، فضلًا عن إنفاق المزيد من الأموال لضمان انفصال أوكرانيا عن روسيا، مُشيرًا إلى أن هدف الدول الأوروبية بالأساس يكمن في تجميد النزاع دون حله، مرجحًا أن يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز قدراته في مجال الصناعات العسكرية، مع مواصلة الجهود الخاصة بضم أوكرانيا إلى الناتو، والتي قد تستمر ما بين ١٠ و١٥ عامًا.

مدى إمكانية نجاح الصفقة المحتملة

من الواضح أن روسيا تسعى بقوة لحل الأزمة خلال الولاية الثانية لـ«دونالد ترامب»، فهي ترى أنه أكثر جدية من إدارة الرئيس «جو بايدن»، فقد أعلن الكرملين أن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» جاهز للتحاور مع الرئيس «دونالد ترامب» بدون شروط مسبقة فيما يتعلق بإنهاء الحرب في أوكرانيا.

وفي هذا السياق، صرَّح المتحدث باسم الكرملين «دميتري بيسكوف» بأن الرئيس «بوتين» قد أعرب عن انفتاحه للتواصل مع قادة العالم، وعلى رأسهم «ترامب»، مُشيدًا باستعداد الأخير للتحاور من أجل إنهاء الأزمة، موضحًا أنه لا توجد شروط للتفاوض، وإنما يجب أن يكون هناك إرادة سياسية حقيقية من الطرفين للتفاوض من أجل حل الأزمة.

وبالرغم من ذلك، رأى وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» أن بلاده غير راضية عن مقترحات فريق «ترامب» بشأن القضية الأوكرانية، وأن موسكو لا تقبل مقترحات فريق «ترامب» بتأجيل عضوية كييف في حلف الناتو لمدة ٢٠ عامًا، فضلًا عن إرسال قوة حفظ سلام بريطانية وأوروبية إلى أوكرانيا.

وفي سياق متصل، أكد «ترامب» في تصريحاته قُبيل اجتماعه مع الحكام الجمهوريين للولايات رغبة «بوتين» في عقد اجتماع مع «ترامب»، موضحًا أنه يجري الإعداد لهذا الاجتماع؛ حيث يسعى الرئيس الأمريكي إلى تركيز جهود الولايات المتحدة نحو الصين، وأيضًا الإبقاء على روسيا كمصدر تهديد محتمل لأوروبا، التي تسعى لتعزيز استقلالية قرارها السياسي بعيدًا عن الضغوط الأمريكية.

> "تتضح رغبة الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» في تدشين ولايته الثانية باعتباره صانعا لصفقات السلام بين الدول، وأنه أنهى حروبًا أدت إلى مقتل الآلاف، حيث يرى «ترامب» وفريقه أن هذه الحروب كانت بهدف تعزيز دور اليسار الأمريكي ونفوذه، وأنه معني بإنهائها."

ويبدو أن فريق «ترامب» لديه موقف من استمرارية الدعم الأمريكي لأوكرانيا، كما أنه يرى أيضًا أن لروسيا مشروعية بشروطها لوقف الحرب، وعليه اقترح فريق «ترامب» الاعتراف بالأمر الواقع، باحتفاظ روسيا بالأراضي التي سيطرت عليها، واعتراف أوكرانيا بخسارتها، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح تحت إشراف قوة أوروبية لحفظ السلام، ورفض انضمام أوكرانيا لحلف «الناتو»، وتخلي روسيا عن شراكتها الاستراتيجية مع الصين.

وختامًا، في ضوء ما سبق، تتضح رغبة «ترامب» في تدشين ولايته الثانية باعتباره صانعا لصفقات السلام بين الدول، وأنه أنهى حروبًا أدت إلى مقتل الآلاف، حيث يرى «ترامب» وفريقه أن هذه الحروب كانت بهدف تعزيز دور اليسار الأمريكي ونفوذه، وأنه معني بإنهائها، وقد كشفت تقديرات نقلتها صحيفة «وول ستريت جورنال» أن عدد القتلى والجرحى في صفوف أوكرانيا وروسيا وصل إلى «نحو مليون شخص». هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يسعى فريق الرئيس «ترامب» إلى تركيز الجهود الأمريكية على الأوضاع الداخلية، ومواجهة تنامي النفوذ الصيني العالمي، حيث من المتوقع أن يمارس «ترامب» ضغوطًا أكبر على الصين، وبخاصة في القضايا التجارية، مع احتمالية فرض رسوم جمركية بنسبة ٦٠٪ أو أكثر على الواردات الصينية كجزء من أجندة أوسع تتسم بالحمائية.

هل يقف العالم على أعتاب حرب نووية؟



أ. هدير مصطفى

رئيس فريق عمل - إدارة القضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

في أوائل القرن التاسع عشر، كتب المنظِّر الدفاعي والجنرال البروسي «كارل فون كلاوزفيتز» (Carl von Clausewitz): «لكل عصر نوعه الخاص من الحروب». ولا شك أن «كلاوزفيتز» كان محقًا؛ إذ يبدو أن سمة عصرنا الراهن ليس فقط التحول من نهج الحرب المحدودة إلى نهج الحرب الشاملة، بل واستحضار «الردع النووي» بقوة كأداة استراتيجية مهمة في حروب المستقبل[1]. فبعد قرابة ٦ عقود من أخطر أزمة شهدها العالم خلال حقبة الحرب الباردة، وهي أزمة الصواريخ الكوبية لعام ١٩٦٢، حينما كان العالم على شفا حرب نووية مدمرة، يقف عالمنا اليوم على أعتاب مرحلة جديدة، السمة المميزة لها هي التحول غير المسبوق باتجاه تسريع وتيرة التسلح النووي، والتأهب لحرب نووية محتملة. وهو اتجاه تكشَّفت ملامحه في ضوء العديد من التقارير التي رصدت حالة التسلح النووي عالميًا، محذرة من دور متصاعد للأسلحة النووية على نحو غير معهود منذ حقبة الحرب الباردة، تزامنًا مع ما يمر به عالمنا الراهن من توترات جيوسياسية متزايدة، وصفها البعض بأنها تكاد تكون «أخطر الفترات في تاريخ البشرية».

> "في أوائل القرن التاسع عشر، كتب المنظّر الدفاعي والجنرال البروسي كارل فون كلاوزفيتز: «لكل عصر نوعه الخاص من الحروب»، ويبدو أن سمة عصرنا الراهن ليس فقط التحول من نهج الحرب المحدودة إلى نهج الحرب الشاملة، بل واستحضار «الردع النووي» بقوة كأداة استراتيجية مهمة في حروب المستقبل."

وفي هذا السياق، يُسلط المقال الضوء على أبرز الاتجاهات العالمية بخصوص حالة التسلح النووي عالميًا، في ضوء ما تم رصده مؤخرًا من تقارير في هذا الشأن، على النحو التالي:

أولًا: حضور متزايد للأسلحة النووية عالميًا

كشفت أحدث التقديرات عن دور متصاعد للأسلحة النووية على الصعيد العالمي، ومساعٍ حثيثة من جانب الدول التسع المسلحة نوويًا -وهي: الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والهند، وإسرائيل، وباكستان، وكوريا الشمالية- لتحديث ترساناتها النووية، ونشر العديد من الأسلحة النووية الجديدة خلال عام ٢٠٢٣، أو التأهب لنشرها خلال الفترة المقبلة[2].

فبحسب التقرير الصادر عن «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الدولي» (سيبري)، في ١٧ يونيو ٢٠٢٤، فإنه حتى مطلع ٢٠٢٤، كان هناك حوالي ٩٥٨٥ رأسًا نووية في حالة تأهب تشغيلي، من إجمالي يُقدر بـ ١٢١٢١ رأسًا حربية نووية تمتلكها الدول المسلحة نوويًا. ووفقًا للتقرير، فقد تم نشر نحو ٣٩٠٤ من هذه الرؤوس، بينها ٢١٠٠ رأس جاهزة للعمل بشكل فوري، مما مثَّل زيادة قدرها ١٠٠ رأس نووية عمَّا كان متاحًا حتى مطلع يناير ٢٠٢٣[٣].

هذا، وقد رصد التقرير الصادر عن مجموعة الضغط التابعة لـ «الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية» (ECAN) في يونيو ٢٠٢٤، والذي يتابع حالة الإنفاق العالمي على الأسلحة النووية، إنفاق الدول التسع المسلحة نوويًا نحو ٩١,٤ مليار دولار على تحديث ترساناتها النووية خلال عام ٢٠٢٣، بزيادة قدرها ١٠,٨ مليارات دولار (١٣,٤٪ على أساس سنوي) مقارنةً بالعام السابق[٤]. ووفقًا للتقرير، فقد شهد عام ٢٠٢٣ إبرام صفقات نووية جديدة بنحو ٧,٩ مليارات دولار، وحصدت ٢٠ شركة تعمل في مجال تطوير الأسلحة النووية وصيانتها ما لا يقل عن ٣١ مليار دولار كأرباح خلال عام ٢٠٢٣[٥].

واللافت في تقرير «ECAN» هو تأكيده ممارسة شركات تطوير الأسلحة النووية ضغوطًا على الحكومات من أجل تبني سياسات تدعم زيادة التسلح النووي، فضلا عن تبرعها بما يربو على ٦ ملايين دولار خلال عام ٢٠٢٣ لكبرى مراكز الأبحاث التي تركز على مجال التسلح النووي، من أجل الدفع نحو سياسات تخدم مصالحها. وبحسب التقرير، فقد أنفقت الشركات المطورة للأسلحة النووية في فرنسا والولايات المتحدة حوالي ١١٨ مليون دولار خلال العام ذاته للضغط على حكوماتها لمواصلة جهود تطوير الأسلحة النووية، مما مثَّل زيادة قدرها ١١ مليون دولار عن إنفاقها في هذا الشأن خلال العام السابق[٦].

ثانيًا: سباق دولي متسارع نحو التسلح النووي

وفقًا للتقرير الصادر عن «ECAN» في يونيو ٢٠٢٤، سجلت الولايات المتحدة أكبر زيادة في الإنفاق النووي خلال عام ٢٠٢٣، بنحو ٥١,٥ مليار دولار، لتتخطى بذلك جميع الدول الأخرى المسلحة نوويًا مجتمعة. فيما حلَّت الصين في المرتبة الثانية مباشرةً، لتتجاوز بذلك روسيا، كثاني أعلى إنفاق عالمي على التسليح النووي، بنحو ١١,٩ مليار دولار. وجاءت روسيا في المرتبة الثالثة، بمعدل إنفاق بلغ ٨,٣ مليارات دولار[٧].

وبحسب التقرير الصادر عن «سيبري» في يونيو ٢٠٢٤، فقد سارت باقي الدول التسع المسلحة نوويًا على خطى مماثلة لتعزيز ترسانتها النووية؛ ففي المملكة المتحدة، رغم أنه لم يتم رصد تحركات لتحديث ترسانتها النووية حتى مطلع ٢٠٢٤، فإن تقديرات «سيبري» رجحت نمو مخزون البلاد من الرؤوس الحربية النووية مستقبلًا، استنادًا إلى الإعلان الصادر عن الحكومة البريطانية لعام ٢٠٢١، والذي أشار إلى أن بريطانيا ستسعى لرفع الحد الأقصى من مخزون الرؤوس الحربية النووية لديها من ٢٢٥ إلى ٢٦٠ رأسًا حربية نووية، وأكد أن المعلومات الخاصة بكميات الأسلحة النووية أو الرؤوس الحربية المنشورة أو الصواريخ المنشورة لن يتم الكشف عنها بصورة علنية[٨].

وفي فرنسا، أكدت تقديرات «سيبري» انخراط باريس خلال عام ٢٠٢٣ في تطوير الجيل الثالث من غواصة الصواريخ الباليستية التي تعمل بالطاقة النووية (SSBN)، فضلا عن تطوير صاروخ «كروز» جديد يُطلق من الجو، وتحديث وتطوير العديد من الأنظمة الحالية. وبالنسبة لإسرائيل، فرغم كونها لا تعترف علنًا بامتلاك أسلحة نووية، لم تستبعد تقديرات «سيبري» مواصلتها العمل على تحديث ترسانتها النووية بشكل سري، بما في ذلك تحديث موقع مفاعل إنتاج البلوتونيوم في ديمونا[٩].

هذا، وتواصل كوريا الشمالية العمل على تطوير ترسانتها من الأسلحة النووية التكتيكية، وإعطاء الأولوية لبرنامجها النووي العسكري كعنصر أساسي في استراتيجيتها للأمن القومي؛ حيث أشارت تقديرات «سيبري» لعام ٢٠٢٤ إلى جهود حثيثة من جانب بيونج يانج خلال عام ٢٠٢٣؛ للانتهاء من إنتاج نحو ٥٠ رأسًا حربية نووية جديدة، مؤكدة أن مخزون البلاد من المواد الانشطارية يسمح برفع هذا الإنتاج لنحو ٩٠ رأسًا حربية نووية[١٠].

ورغم قيام الهند بتوسيع طفيف لترسانتها النووية خلال عام ٢٠٢٣، وفقًا لتقرير «سيبري» الصادر في يونيو ٢٠٢٤، فإن نيودلهي واصلت، جنبًا إلى جنب مع باكستان، العمل على تطوير أنواع جديدة من أنظمة التوصيل الاستراتيجية النووية، كالقاذفات الثقيلة، والصواريخ بعيدة المدى. وفي حين ينصب تركيز باكستان على الردع النووي للهند، تركز الهند على الأنظمة طويلة المدى التي لديها القدرة على الوصول إلى جميع أنحاء الصين[١١].

ثالثًا: تصاعد حالة عدم اليقين بشأن التسلح النووي

تُولي الولايات المتحدة أهمية كبيرة للتحديث المتسارع في الترسانة النووية الصينية؛ إذ حذر تقرير «البنتاجون» الصادر في ديسمبر ٢٠٢٤، والذي يرصد التطور في القدرات العسكرية الصينية خلال عام ٢٠٢٤، من انخراط الصين في عملية تحديث شامل لقدراتها النووية، مؤكدًا امتلاك الصين ما يربو على ٦٠٠ رأس نووية في حالة تأهب تشغيلي حتى منتصف عام ٢٠٢٤، مرجحًا أن يصل هذا العدد إلى أكثر من ١٠٠٠ رأس نووي بحلول عام ٢٠٣٠، وأن تستمر الترسانة النووية الصينية في التوسع حتى عام ٢٠٣٥[١٢].

وتُفسر بعض التقديرات مساعي الصين لتحديث ترسانتها النووية بأنها تأتي في سياق جهودها لتعزيز «الثالوث النووي» الخاص بها[١٣]، من خلال تعزيز قدرتها على استخدام الأسلحة النووية، عبر البر والبحر والجو، ومن ثمَّ ضمان القدرة على توجيه ضربات مضادة حتى في حال التعرض لهجوم أولي. ووفقًا لهذه التقديرات، فإن الصين لم تتخلَ عن استراتيجية «عدم توجيه الضربة الأولى» و«الحد الأدنى من الردع النووي» التي التزمت بها لعقود، لكنها تتحرك مدفوعة بشكل كبير بالرغبة في التصدي للنمو المتسارع في برنامج الدفاع الصاروخي الأمريكي، والذي تعتبره بكين تهديدًا لقدرتها على الردع النووي «المحدود»[١٤].

ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة متشككة إلى حدٍ كبير من التطور النوعي والعددي للترسانة النووية الصينية، حتى إن بعض المسؤولين والخبراء الأمريكيين وصفوا التحديثات الجارية في القدرات النووية الصينية بأنها بمثابة «تحول استراتيجي» في العقيدة النووية بعيدًا عن مبدأ «الحد الأدنى من الردع النووي»، باتجاه «ردع نووي كبير»، محذرين من المغزى الذي ينطوي عليه مثل هذا التحول، لا سيما في ظل غياب نقاش أمريكي صيني فعال في مجال التسلح النووي[١٥].

وبالفعل، ألمح كبير مسؤولي الحد من التسلح في مجلس الأمن القومي الأمريكي «براناي فادي»، في يونيو ٢٠٢٤، إلى أن الولايات المتحدة قد تضطر لنشر المزيد من الأسلحة النووية الاستراتيجية خلال السنوات المقبلة لردع التهديدات من الصين وروسيا وغيرها من الخصوم[١٦]. وهي تصريحات قوبلَت بتنديد صيني؛ حيث اتهم ممثل السفارة الصينية لدى واشنطن، الولايات المتحدة بتقويض نظام عدم الانتشار النووي، منتقدًا استثمارها المكثف لتحديث «ثالوثها النووي»، وتمسكها بسياسة «الاستخدام الأول»، في ظل امتلاكها أكبر ترسانة نووية والأكثر تقدمًا في العالم[١٧].

هـذا، وبحسـب تقريـر نشـرته «نيويـورك تايمـز»، فـي أغسـطس ٢٠٢٤، فقـد وافـق الرئيس الأمريكي المنتهية ولايتـه «جـو بايـدن» فـي مـارس ٢٠٢٤ علـى اسـتراتيجية نوويـة جديـدة «سـرية للغايـة»، تركـز بشـكل رئيـس علـى مجابهـة التوسـع السـريع، نوعيًـا وعدديًـا، فـي الترسـانة النوويـة الصينيـة، وذلـك فـي إطـار التحديـث الـذي يتـم إدخالـه كل قرابـة ٤ سـنوات علـى اسـتراتيجية الـردع النـووي الأمريكيـة المسـماة «إرشـادات التوظيـف النـووي»[١٨](Nuclear Employment Guidance).

ورغـم السـرية المحدقـة بهـذه الوثيقـة، لدرجـة أنـه لـم يتـم إتاحـة نسـخ إلكترونيـة منهـا، حيـث تـم إصـدار عـدد صغيـر فقـط مـن النسـخ الورقيـة الموزعـة بعنايـة علـى عـدد قليـل مـن المسـؤولين المختاريـن، فإنـه قـد سُـمِحَ لاثنيـن مـن مسـؤولي إدارة «بايـدن» بالكشـف عـن بعـض ملامحهـا، قبـل الإخطـار الأكثـر تفصيـلا المتوقـع أمـام الكونجـرس قبـل مغـادرة «بايـدن» لمنصبـه. ووفقًـا لمـا تـم الكشـف عنـه، فـإن الاسـتراتيجية الجديـدة تُعـد الأولـى مـن نوعهـا التـي تُشـير إلـى تأهـب الولايـات المتحـدة لاحتماليـة التنسـيق النـووي المشـترك مـن جانـب الصيـن وروسـيا وكوريـا الشـمالية، ومـا يحملـه ذلـك مـن تهديـدات للأمـن القومـي الأمريكـي، لا سـيما فـي ضـوء التقديـرات التـي كشـفت عـن تعـاون عسـكري ناشـئ بيـن الصيـن وروسـيا، فضـلا عـن الإمـدادات العسـكرية مـن جانـب كوريـا الشـمالية وإيـران لروسـيا علـى خلفيـة الحـرب الأوكرانيـة، ممـا أثـار خشـية واشـنطن مـن إمكانيـة اكتسـاب هـذا التعـاون صبغـة نوويـة فـي مراحـل متقدمـة[١٩].

وعلـى الجانـب الآخـر، كشـفت التعديـلات الجوهريـة التـي أدخلتهـا روسـيا علـى عقيدتهـا النوويـة، والتـي أقرهـا الرئيـس «فلاديميـر بوتيـن» فـي نوفمبـر ٢٠٢٤، تحـت اسـم «أساسـيات سياسـة الدولـة فـي مجـال الـردع النـووي»، عـن تحـول اسـتراتيجي ملحـوظ فيمـا يتعلـق بالتصـورات الروسـية لبيئـة التهديـد التـي تتطلـب اسـتخدام أسـلحتها النوويـة[٢٠]؛ إذ سـمحت هـذه التعديـلات بتخفيـف القيـود المتعلقـة باسـتخدام الأسـلحة النوويـة، وتوسـيع نطـاق الظـروف التـي يجـوز بموجبهـا اسـتخدام هـذا النـوع مـن الأسـلحة، فبحسـب الوثيقـة، لـم يعـد الـردع النـووي الروسـي مقتصـرًا علـى الهجمـات النوويـة المباشـرة ضـد روسـيا، بـل شـمل أيضًـا أي هجـوم نـووي ضـد حليفهـا الاسـتراتيجي بيلاروسـيا، كمـا توسَّـع ليشـمل اسـتخدام أي مـن أسـلحة الدمـار الشـامل الأخـرى (WMD)، أو توجيـه أي تهديـد وجـودي لروسـيا وسـيادتها، حتـى وإن كان عبـر الأسـلحة التقليديـة، وكذلـك أي هجمـات تسـتهدف البنيـة الأساسـية الحيويـة التـي تؤثـر علـى القـدرات الدفاعيـة الروسـية. ولا شـك أن مثـل هـذا التحـول فـي العقيـدة النوويـة الروسـية، يُفاقـم التعقيـدات المتزايـدة بالفعـل فـي معادلـة توازن الـردع النـووي عالميًـا، ويدفـع باتجـاه مشـهد نـووي أكثـر ضبابيـة[٢١].

وختامًـا، لا يمكـن فصـل التوجهـات الراهنـة للسـباق الدولـي المتسـارع نحـو التسـلح النـووي، وحالـة عـدم اليقيـن المتزايـدة فـي هـذا الخصـوص، عـن الانتكاسـات الكبيـرة التـي مُنيـت بهـا دبلوماسـية «الحـد مـن التسـلح النـووي» علـى مـدار السـنوات الأخيـرة، خاصـةً أنـه مـن المقـرر انتهـاء المعاهـدة الوحيـدة المتبقيـة للحـد مـن الأسـلحة الاسـتراتيجية بيـن روسـيا والولايـات المتحـدة، والمعروفـة باسـم معاهـدة «سـتارت الجديـدة» (START-3)، فـي عـام ٢٠٢٦، دون أن يتـم التفـاوض حـول بديـل محتمـل -حتـى تاريـخ كتابـة هـذا المقـال-. كمـا أن الصيـن لا تُعـد طرفًـا فـي أي اتفاقيـة ثنائيـة بشـأن ضبـط الأسـلحة النوويـة، وبحسـب بعـض التقاريـر، فمـن المسـتبعد أن نشـهد انضمـام الصيـن لأي اتفاقيـة علـى هـذا النحـو قبـل انتهـاء خططهـا لتحديـث قدراتهـا العسـكرية. وعلـى هـذا النحـو، فمـن المتوقـع أن تكـون إدارة الرئيـس الأمريكـي المنتخـب «دونالـد ترامـب» مضطـرة للتعامـل مـع مشـهد نـووي مضطـرب عالميًـا.

المصادر:

(1) Mara Karlin, The Return of Total War, Foreign Affairs, October 22, 2024. Accessible at: https://www.foreignaffairs.com/ukraine/return-total-war-karlin

(2) SIPRI Yearbook 2024, The Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 17 June 2024, accessed: https://www.sipri.org/media/press-release/2024/role-nuclear-weapons-grows-geopolitical-relations-deteriorate-new-sipri-yearbook-out-now

(3) Ibid.

(4) Surge: 2023 Global nuclear weapons spending, The International Campaign to Abolish Nuclear Weapons (ICAN), 17 June 2024, accessed: https://assets.nationbuilder.com/ican/pages/4079/attachments/original/1718371252/Spending_Report_2024_Executive_Summary_Digital.pdf?1718371252

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid.

(8) SIPRI Yearbook 2024, The Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Op. cit.

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) Ibid.

(12) 2024 China Military Power Report, U.S. Department of Defense, December 18, 2024. Accessible at: https://www.defense.gov/Spotlights/2024-China-Military-Power-Report/

(13) يشير مصطلح "الثالوث النووي" إلى امتلاك الدولة نظاما نوويا يشمل 3 أنواع من الوسائل الهجومية، أولها الصواريخ (أرض – أرض) التي يتم إطلاقها من قواعد أرضية، وثانيها يعتمد على "القصف الجوي"، حيث يتم إطلاق الصواريخ والقنابل من القاذفات الاستراتيجية نحو أهداف برية، وثالثها الصواريخ النووية التي يتم إطلاقها من البحر عبر أنواع محددة من الغواصات في اتجاه أهداف برية، وذلك كله بهدف رفع قوة "الردع النووي" للدولة، عبر تقليل خطر التدمير الكامل لقوتها النووية من قِبَل العدو جراء تلقي الضربة الأولى، ومن ثمَّ تعزيز قدرتها على تَوجيه ضربة مضادة.

(14) Hui Zhang, China's Nuclear Weapons Strategy and Modernization Program, Belfer Center for Science and International Affairs, October 14, 2021, Accessible at: http://inesglobal.net/wp-content/uploads/2021/10/Section-14-Zhang.pdf

(15) Ambassador Joseph DeTrani, More Must Be Done to Prevent a Nuclear Nightmare, The Cipher Brief, May 10, 2024. Accessible at: https://www.thecipherbrief.com/column_article/more-must-be-done-to-prevent-a-nuclear-nightmare

(16) Jonathan Landay, Biden aide raises possible increased deployments of U.S. strategic nuclear weapons, Reuters, June 8, 2024. Accessible at: https://www.reuters.com/world/us/biden-aide-raises-possible-increased-deployments-us-strategic-nuclear-weapons-2024-06-07/

(17) US should stop undermining nuclear disarmament regime — Chinese Embassy, Russian News Agency (TASS), June 8, 2024. Accessible at: https://tass.com/world/1801145

(18) David E. Sanger, Biden Approved Secret Nuclear Strategy Refocusing on Chinese

Threat, The New York Times, August 20, 2024, Accessible at: https://www.nytimes.com/2024/08/20/us/politics/biden-nuclear-china-russia.html

(19) Ibid.

(20) Putin approves Russia's revised nuclear doctrine, Russian News Agency (TASS), November 19, 2024. Accessible at: https://tass.com/politics/1874437

(21) Russian Nuclear Doctrine 2024: A Strategic Vision in Response to Geopolitical Transformations, World Policy Hub, November 26, 2024. Accessible at: https://worldpolicyhub.com/russian-nuclear-doctrine-2024-a-strategic-vision-in-response-to-geopolitical-transformations/



أزمة الهجرة العالمية وتداعياتها على مستقبل السياسات الداخلية لدول الاتحاد الأوروبي



أ. رانيا سليمان سعد الدين

رئيس فريق عمل بالإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية، -مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار-، مجلس الوزراء

تُعد أزمة الهجرة العالمية من التحديات الأكثر إلحاحًا وتعقيدًا في العالم المعاصر؛ حيث تؤدي النزاعات المسلحة، والتغيرات المناخية، والأزمات الاقتصادية إلى زيادة مستمرة في أعداد المهاجرين وطالبي اللجوء، مما يُثقل كاهل الأنظمة السياسية والاجتماعية في الدول المُستقبلة، ويمثِّل الاتحاد الأوروبي مسرحًا رئيسًا لتداعيات هذه الأزمة، حيث تُثار أسئلة عميقة حول قدرته على الاستجابة بفاعلية وسط التعقيدات السياسية والاجتماعية المتزايدة.

أولاً: أسباب ارتفاع أعداد المهاجرين

بلغ إجمالي المهاجرين الدوليين نحو ٢٨١ مليون مهاجر على مستوى العالم في عام ٢٠٢٠، بما يُشكل نحو ٣,٦٪ من إجمالي سكان العالم، منهم ١٣٥ مليونا من النساء، و١٤٦ مليونا من الذكور، يعيش نحو ٦١٪ منهم في ثلاث مناطق رئيسة في العالم، وهي: أمريكا الشمالية، والدول العربية، والدول الأوروبية، وخصوصًا في شمال وجنوب وغرب القارة الأوروبية، وذلك وفقًا لتقرير منظمة الهجرة العالمية لعام ٢٠٢٤. وتعود أسباب الزيادة المطردة في أعداد المهاجرين الدوليين إلى عدة عوامل مؤثرة، كالتالي:

١- أسباب سياسية: تتمثل بالأساس في انتشار الحروب والصراعات، ففي الشرق الأوسط تسببت الحرب السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١ في نزوح أكثر من ٦ ملايين شخص عالميًا؛ بحثًا عن الأمان والاستقرار، كما أدت الصراعات في كل من غزة والعراق واليمن ولبنان إلى زيادة أعداد اللاجئين، مما فرض تحديات كبيرة على الدول المُستقبلة لهم.

٢- التغير المناخي: يتزايد تأثير التغير المناخي كعامل رئيسي للهجرة من المناطق الهشة بيئيًا، مثل دول الساحل الإفريقي التي تُعاني من الجفاف المستمر وتدهور الزراعة، مما يُجبر السكان على الهجرة بحثًا عن ظروف

> "تسببت الحرب السورية المستمرة منذ عام ٢٠١١ في نزوح أكثر من ٦ ملايين شخص عالميًا؛ بحثًا عن الأمان والاستقرار، كما أدت الصراعات في كل من غزة والعراق واليمن ولبنان إلى زيادة أعداد اللاجئين."

معيشية أفضل. كما تُشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن الظواهر المناخية المتطرفة، مثل ارتفاع منسوب البحار والكوارث الطبيعية، قد تؤدي إلى نزوح ملايين الأشخاص في العقود المقبلة، مما يُضيف بُعدًا جديدًا للأزمة ويُعقّد عمليات الاستجابة الأوروبية.

٣- أسباب اقتصادية: تظل الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب العالمي دافعًا جوهريًا للهجرة؛ ففي العديد من الدول النامية، تؤدي معدلات الفقر والبطالة المرتفعة إلى اضطرار بعض الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم للوصول إلى أوروبا، حيث تُعتبر القارة الأوروبية وجهة مفضلة بفضل مستويات المعيشة المرتفعة، وتوافر فرص العمل والخدمات الاجتماعية. كما كان للعولمة دور واضح في تغيير أنماط الهجرة العالمية؛ حيث أدى النمو الاقتصادي العالمي المتزايد إلى ارتفاع معدلات تدفق المهاجرين بشكل غير مسبوق، مما جعل استيعاب هذه التدفقات أكثر تعقيدًا.

> "للعولمة دور واضح في تغيير أنماط الهجرة العالمية؛ حيث أدى النمو الاقتصادي العالمي المتزايد إلى ارتفاع معدلات تدفق المهاجرين بشكل غير مسبوق، مما جعل استيعاب هذه التدفقات أكثر تعقيدًا."

ثانيًا: تداعيات أزمة الهجرة على الاتحاد الأوروبي

١- التداعيات السياسية: أحدثت أزمة الهجرة تحولًا جذريًا في المشهد السياسي الأوروبي؛ حيث أصبح صعود الأحزاب اليمينية الشعبوية، التي تروج خطابًا معاديًا للمهاجرين، سمة بارزة؛ ففي فرنسا، حقق حزب التجمع الوطني (National Rally) مكاسب انتخابية كبيرة، مستغلًا مخاوف المواطنين من تأثير الهجرة على الهوية الوطنية. وفي ألمانيا، عزز حزب البديل من أجل ألمانيا (Alternative for Germany) مكانته من خلال استغلال القلق العام لدى الشعب الألماني بشأن الأمن والاقتصاد. وقد تُسبب هذه المخاوف أيضًا تعميق الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح التعامل مع المهاجرين محورًا للخلاف بين الدول الأعضاء، مما يُعقّد صياغة سياسات موحدة للهجرة.

٢- التداعيات الاقتصادية: رغم الأدوار الإيجابية التي يلعبها المهاجرون في دعم أسواق العمل الأوروبية، خاصة في القطاعات التي تعاني نقصًا في العمالة، مثل الرعاية الصحية والزراعة، فإن تدفقات الهجرة غير النظامية تُشكل عبئًا اقتصاديًا على الدول الأوروبية على المدى القصير، ومن ثمّ تحتاج الحكومات الأوروبية إلى تخصيص موارد مالية كبيرة لتوفير الخدمات الأساسية للمهاجرين، مثل: الإسكان والتعليم والرعاية الصحية. علاوة على ذلك، تُثير المنافسة غير المتكافئة في سوق العمل مخاوف لدى السكان المحليين من فقدان وظائفهم، مما يُؤجج التوترات الاجتماعية. ومع ذلك تُشير بعض الدراسات إلى أن توافد المهاجرين يُسهم في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٣- التداعيات الاجتماعية: أدت تدفقات الهجرة المتزايدة إلى تفاقم التوترات الاجتماعية في دول الاتحاد الأوروبي؛ بسبب الفشل في دمج المهاجرين في النسيج الثقافي والاجتماعي الأوروبي، حيث تؤدي الاختلافات الثقافية واللغوية إلى بعض الصدامات، كما أن انتشار خطاب الكراهية والعنصرية ضد المُهاجرين يُضعف جهود تعزيز التعايش، وبالرغم من هذه التحديات، فإن بعض الدول الأوروبية أطلقت برامج طموحة لتعزيز الإدماج الاجتماعي، مع التركيز على التعليم والتوظيف، ولكنها تواجه بعض التحديات بسبب نقص الموارد.

ثالثًا: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الهجرة

١- الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء: أقرّ البرلمان الأوروبي في أبريل ٢٠٢٤ الميثاق الجديد للهجرة واللجوء كجزء من الجهود المبذولة لمعالجة أزمة الهجرة؛ بهدف تعزيز التنسيق بين الدول الأعضاء، وتحسين إدارة تدفقات الهجرة، ويتضمن الميثاق أربعة محاور رئيسة كالتالي :

- **تعزيز عمليات الفحص على الحدود:** للتأكد من هوية طالبي اللجوء وظروفهم، مع تسريع عملية اتخاذ القرار بشأن طلباتهم.
- **توفير آلية للتضامن:** تسعى إلى توزيع الأعباء بين الدول الأعضاء بشكل عادل، بحيث يمكن للدول التي لا تستقبل مهاجرين تقديم دعم مالي للدول المستقبلة.
- **تطوير خطط إدارة الأزمات:** وذلك عبر تطوير خطط استجابة سريعة للأزمات، مثل التدفقات الكبيرة للمهاجرين، مع توفير موارد إضافية للدول المتضررة.
- **تعزيز مسارات الهجرة القانونية:** لتلبية احتياجات سوق العمل الأوروبي، مع التركيز على استقطاب الكفاءات العالية.

٢- الشراكات مع دول الجوار: عزز الاتحاد الأوروبي تعاونه مع دول شمال إفريقيا، ومنها: مصر وتونس والمغرب؛ للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، وذلك من خلال تعزيز مراقبة الحدود وتقديم الدعم المالي، فضلًا عن برامج تدريب للعاملين في مجال الأمن وإدارة الهجرة لتحسين كفاءتهم ، وكذلك في منطقة غرب البلقان، حيث تم توقيع اتفاقيات تعاون مع دول مثل ألبانيا والجبل الأسود وصربيا، لتعزيز البنية التحتية الحدودية، ومراقبة مسارات التهريب ، وتهدُف تلك الشراكات إلى خلق «خط دفاع أول» خارج حدود الاتحاد الأوروبي، مما يقلل الضغط على الدول الأعضاء ويحد من التدفقات غير النظامية للمهاجرين.

> "أحدثت أزمة الهجرة تحولًا جذريًا في المشهد السياسي الأوروبي؛ حيث أصبح صعود الأحزاب اليمينية الشعبوية، التي تروج خطابًا معاديًا للمهاجرين، سمة بارزة، الأمر الذي أدى إلى تعميق الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي."

رابعًا: التحديات المستقبلية

١- التحديات التنفيذية: يواجه تنفيذ بنود الميثاق الأوروبي الجديد تحديات كبيرة بسبب التباينات السياسية بين الدول الأعضاء، كما أن تصاعد نفوذ اليمين المتطرف قد يؤدي إلى تعطيل تنفيذ تلك السياسات؛ حيث تعارض بعض الدول تطبيق آليات التضامن، بالإضافة إلى ذلك، فإن البيروقراطية المعقدة ونقص الموارد يشكلان عقبة أمام تحقيق أهداف الميثاق.

٢- التحديات الحقوقية: تواجه الجهود الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية معارضة من منظمات حقوق الإنسان التي ترى أنها تُركز بشكل مفرط على الجانب الأمني، وتتجاهل حماية حقوق المهاجرين، كما أن هناك مخاوف من انتهاك حقوق اللاجئين، وعدم توفير الحماية الكافية لهم.

٣- التحديات الجيوسياسية: يعتمد الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على دول الجوار لإدارة تدفقات الهجرة، مما يجعله عرضة للضغط السياسي من قِبل تلك الدول، على غرار استخدام تركيا قضية اللاجئين كورقة ضغط في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، مما يثير تساؤلات حول مدى استدامة هذه السياسات، وأثرها على العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.

خامسًا: التوقعات المستقبلية لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة

١- تطوير سياسات أكثر استدامة: من المتوقع أن تعمل دول الاتحاد الأوروبي على تبني سياسات طويلة الأمد تركز على معالجة أسباب الهجرة، مثل: تحسين التنمية الاقتصادية في الدول المُصدرة للمهاجرين، وتعزيز الاستقرار السياسي في المناطق المجاورة، كما قد تشمل تلك السياسات زيادة المساعدات التنموية، وتوسيع برامج التعاون الثنائي.

٢- تعزيز الرقمنة وإدارة البيانات: ستشهد السنوات القادمة اعتمادًا أكبر على التكنولوجيا لتحسين إدارة تدفقات الهجرة، وذلك من خلال تطوير منصات رقمية متكاملة لتسجيل المهاجرين، ومتابعة أوضاعهم بشكل دقيق، مما يسهم في تسريع عملية اتخاذ القرار بشأنهم.

٣- تعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والدولي: فمع استمرار أزمة الهجرة كظاهرة عالمية، سيزداد اعتماد الاتحاد الأوروبي على التعاون مع المنظمات الدولية والدول الكبرى للتصدي للتحديات المرتبطة بهذا الملف، وبالتالي فمن المحتمل أن تركز الجهود على صياغة اتفاقيات جديدة تتعلق بتقاسم الأعباء وإعادة التوطين.

وختامًا، يُمكن القول بأن أزمة الهجرة العالمية تُشكل اختبارًا حقيقيًّا لمرونة وتماسك الاتحاد الأوروبي، فبينما تتصاعد الضغوط الديموجرافية والاقتصادية والسياسية والبيئية التي تدفع بالمزيد من المهاجرين نحو أوروبا، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمام مفترق طرق يتطلب إعادة صياغة جذرية لسياسات الهجرة واللجوء، وبالرغم من أن الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة يمثل خطوة مهمة نحو تطوير استجابة موحدة، فإن نجاحه سيعتمد على قدرة دول الاتحاد على تجاوز الخلافات الداخلية، وتطوير آليات فعالة لتقاسم الأعباء.

وفي هذا السياق، يبدو أن المستقبل سيشهد تحولا نحو مقاربة أكثر شمولية تجمع بين تعزيز أمن الحدود، وتطوير مسارات الهجرة القانونية، والاستثمار في معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في دول المنشأ، ومن ثمّ ستكون قدرة دول الاتحاد الأوروبي على التوفيق بين متطلبات الأمن والتنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان عاملًا حاسمًا في تحديد مستقبل المشروع الأوروبي ككل، خاصة في ظل تصاعد التيارات الشعبوية، وتحديات التغير المناخي التي قد تؤدي إلى موجات هجرة غير مسبوقة في العقود القادمة.



مصـــروالمســـتقبل

- السياسة الخارجية المصرية في عام ٢٠٢٥ ما بين التحديات والفرص
- سياسات إدارة «ترامب» الثانية وتأثيرها على العلاقات المصرية – الأمريكية
- جهود الوساطة المصرية ومستقبل النفوذ الإقليمي للقاهرة
- مصر ودول حوض النيل.. آفاق التعاون ومعضلة الصراع
- بلورة التوافق والتعاون في بناء المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك في العصر الجديد
- مصر ٢٠٢٥: إيجابيات وفرص كامنة رغم الاضطرابات الدولية والإقليمية
- مصر قوة إقليمية كبرى في النظام العالمي الجديد
- حماية الإبداع والملكية الفكرية في مصر: رؤية مستقبلية في ضوء اقتصاد المعرفة
- التنمية الإدارية والجمهورية الجديدة
- الجمهورية الجديدة وآفاق المستقبل
- مستقبل الأحزاب السياسية في مصر في ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة
- التنمية متعددة الأبعاد: السبيل لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد
- رؤية مستقبلية لجهود الحكومة المصرية في مكافحة الفساد الإداري
- نحو رؤية جديدة لمنظومة الدعم والحماية الاجتماعية في مصر
- استراتيجيات توطين الذكاء الاصطناعي في البرلمانات العربية.. رؤية مستقبلية لمصر
- مستقبل اقتصاديات الصناعة في مصر.. الرؤية والقرار

السياسة الخارجية المصرية
في عام ٢٠٢٥ ما بين التحديات والفرص



السفير/ حسين هريدي

مساعد وزير الخارجية الأسبق

بفوز الرئيس الأمريكي المنتخب بولاية ثانية في انتخابات ٥ نوفمبر ٢٠٢٤، ومواقفه وتصريحاته -سواء خلال حملته الانتخابية أو بعد الإعلان عن فوزه في تلك الانتخابات- حول سعيه لإنهاء الحروب في العالم، وبصفة خاصة في أوكرانيا والشرق الأوسط، ربما سيكون عام ٢٠٢٥ هو بداية مرحلة انتقالية في السياسة الدولية من أربع سنوات خلال إدارة الرئيس «جو بايدن»؛ من حروب وتحالفات وتكتلات استراتيجية وعسكرية وأمنية زعزعت من الأمن والسلم الدوليين، إلى مرحلة التقاط الأنفس على صعيد العلاقات الاستراتيجية بين القوى الكبرى، والبدء في البحث عن حلول وتسويات سياسية ودبلوماسية تعزز الأمن والاستقرار الدوليين.

وإذا كانت السنوات الأربع الماضية مثّلت تحديات أمنية وسياسية واقتصادية لمصر، سواء بسبب انعكاسات الحرب الأوكرانية على مصر، أو بسبب الحرب التي شنتها إسرائيل لأكثر من عام على كل من قطاع غزة ولبنان، وفضلا عن السياسات الإسرائيلية القمعية تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية في سياسة ممنهجة لتنفيذ مخططاتها للهجرة القسرية للفلسطينيين من أراضيهم التاريخية، أو بسبب الحرب المفتوحة بين إيران وإسرائيل -بدعم أمريكي كامل للدولة العبرية- وتطور الأوضاع في سوريا التي أسفرت عن نهاية نظم حكم الرئيس السوري السابق «بشار الأسد»، في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، والصراعات والتدخلات الإقليمية في الشأن السوري؛ فإن عام ٢٠٢٥ هو عام الفرص للسياسة الخارجية المصرية، لكنه أيضًا سيشهد تحديات استراتيجية وأمنية ترتبط بمسار الأوضاع في المشرق العربي التي ستتمحور حوّل سوريا ما بعد حكم «الأسد»، والسياسات الإسرائيلية والأمريكية بشأن تسوية القضية الفلسطينية، وستمتد إلى مناطق جغرافية أخرى على كافة الاتجاهات الاستراتيجية من حدودنا الغربية مع ليبيا إلى حدودنا الجنوبية مع السودان ونقاط التماس مع القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر.

وفي كافة هذه المناطق لمصر شركاء وأصدقاء وخصوم، وبالتالي التحدي الأكبر أمام السياسة الخارجية المصرية في عام ٢٠٢٥ هو القدرة على الفرز بين مَن الشريك، ومن الصديق، ومن الخصوم، وتحديد ما إذا كان هناك أعداء يتربصون

بمصر في إطار المرحلة الانتقالية التي سيشهدها النظام الدولي كما بينا أعلاه، وكذلك التحولات الاستراتيجية في المشرق العربي على ضوء الأوضاع الجديدة في سوريا.

والتقدير أن السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٥ ستتفاعل مع عدة دوائر بعضها متداخل، فهناك دائرة المشرق العربي، ودائرة شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، ودائرة القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر، ثم الدائرة الدولية الأوسع، والتي من المرجح أن يكون لها تأثيراتها المباشرة على بعض هذه الدوائر، وانعكاساتها غير المباشرة على دوائر أخرى، مثل شمال إفريقيا ودول الساحل.

ولمصر في كل هذه الدوائر المتداخلة في أحيانٍ عدة شركاء عرب ودوليين تستطيع أن تتعاون معهم من أجل الدفاع عن مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية، لكن لها أيضًا خصوما تتناقض مصالحهم مع المصالح المصرية، وهم في الأساس خصوم من داخل الإقليم يتطلعون لفرض هيمنتهم على أقدار ومصائر المشرق العربي وفي البحر الأحمر، ولعل ما حدث في سوريا قبل وبعد ٨ ديسمبر خير دليل على ذلك، والأمر يزداد تعقيدًا إذا أخذنا في الحسبان أن بعض تلك القوى يعمل لحد كبير بالتنسيق والتعاون مع قوى كبرى لها هي الأخرى مصالحها الاستراتيجية التي تصطدم بطبيعة الأمر مع المصلحة المصرية في ألا تكون التطورات المتلاحقة والمتسارعة في المشرق العربي تهديدًا لأمن واستقرار الدولة المصرية.

إن الصراع الإقليمي والدولي على سوريا من جانب، والتوجهات الأمريكية والإسرائيلية على صعيد القضية الفلسطينية من جانب آخر يمثلان أكبر وأخطر التحديات لمصر خلال عام ٢٠٢٥. وإذا كان الاعتراف بكِبر وخطورة هذه التحديات ضروريا، فإنه من الأهمية بمكان إدراك أن الدور المصري في تعزيز أمن واستقرار إقليم الشرق الأوسط لا مندوحة عنه، وهذا الدور الذي فرضه التاريخ، ويفرضه الموقع الجغرافي لمصر، وقدراتها العسكرية، وعلاقاتها المتشعبة مع العديد من القوى والدول والتكتلات، مما يمنحها فرصة لتوجيه التطورات لاتجاهات لا تصطدم بالمصالح السياسية والعسكرية والأمنية لمصر، وهو ما سيتطلب قدرًا من المناورة والمواءمة من جانبها، لكن ليس على حساب أمنها القومي.

وعلى صعيد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقرن الإفريقي، ستصطدم ضرورات الأمن القومي المصري بتوجهات الهيمنة والسيطرة لبعض القوى الإقليمية في تلك المناطق، وكذلك التحالفات الآنية فيما بينها. وحيث إن المراحل الانتقالية في تاريخ العلاقات الدولية يصاحبها دومًا حالة من السيولة، فمن الأحرى بمصر أن تتريث في الدخول في تحالفات عابرة يكون الضرر منها أكبر من فائدتها. وعليها أن تعتمد على شبكة علاقاتها الدولية والعربية لمواجهة مثل هذه التحالفات من داخل وخارج الأقاليم الجغرافية المذكورة.

> "السياسة الخارجية المصرية في ٢٠٢٥ ستتفاعل مع عدة دوائر بعضها متداخل، فهناك دائرة المشرق العربي، ودائرة شمال إفريقيا ودول الساحل الإفريقي، ودائرة القرن الإفريقي وأمن البحر الأحمر، ثم الدائرة الدولية الأوسع، والتي من المرجح أن يكون لها تأثيراتها المباشرة على بعض هذه الدوائر."

وتعد علاقات مصر مع القوى الكبرى علاقات متقدمة، ولها تاريخها الممتد، وعليه تمثل هذه العلاقات فرصة لمصر لكي توظفها قدر المستطاع للتأثير على مسارات وتطورات الأمور في تلك المناطق، ويساعد في هذا السياق قدرات السياسة الخارجية المصرية على بلورة مواقف مصرية عربية مشتركة، وبصفة خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، تصب في المصلحة المصرية.

وختامًا، فإن ملفات السياسة الخارجية المصرية على امتداد عام ٢٠٢٥ تعد ملفات ثقيلة بالتحديات بسبب مرحلة السيولة الدولية والإقليمية التي تميزها، لكنها تحتوي أيضًا على فرص لتعظيم الدور المصري ليس فقط على صعيد استعادة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط تحديدًا، وإنما كذلك على صعيد الاتجاهات الاستراتيجية المختلفة، وتحديدًا في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. وهو الأمر الذي قد يتطلب في بعض الأحيان أن نقف على مسافة واحدة من العديد من الأطراف الإقليمية والإفريقية والدولية.



البريد المصري
EGYPT POST

مطابع البريد المصري

أكبر مطابع رقمية في مصر والمنطقة

ثورة في الطباعة الرقمية









للتواصل، امسح الكود
SCAN THE CODE

سياسات إدارة «ترامب» الثانية
وتأثيرها على العلاقات المصرية الأمريكية



السفير/ محمد توفيق

سفير مصر الأسبق بواشنطن

عندما يتسلم الرئيس «ترامب» السلطة للمرة الثانية في ٢٠ يناير ٢٠٢٥ ستكون الأوضاع الدولية والمشهد الإقليمي في الشرق الأوسط مختلفين عما تركهما عليه قبل أربع سنوات. وبطبيعة الحال ستكون للقرارات التي يتخذها انعكاسات ملموسة على الأوضاع العالمية والإقليمية، وأيضًا على مسار العلاقات المصرية الأمريكية، والتي تتأسس بالدرجة الأولى على تفاهم استراتيجي بين البلدين فيما يتعلق بالأوضاع الإقليمية.

وليس هذا مجال تناول سياسات «ترامب» الداخلية، والتي تحتل بلا شك أولويته الأولى، إلا فيما يتعلق بآثارها العالمية، غير أنه من الملاحظ في هذا الشأن أن «ترامب» بدأ مبكرًا في عملية الإعداد لتولي السلطة، وهذا الإعداد لم يقتصر على اختيار مرشحيه للمناصب الرئيسة، بل امتد أيضًا للتحركات والاتصالات الخارجية (بما في ذلك مع الجانبين الروسي والصيني)، بل قام هو ومعاونوه بزيارات خارجية لمناطق مختلفة (منها الشرق الأوسط)، مما ينبئ بسياسة نشطة في وقت مبكر نسبي من توليه السلطة.

وأهم ما يميز إدارة «ترامب» الثانية من وجهة النظر المصرية والعربية أنها تأتي في وقت يُعاد فيه تشكيل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، بل وإعادة رسم حدود بعض بلدانه، بعد أن حقق التحالف الأمريكي الإسرائيلي في ظل إدارة بايدن خطوات استراتيجية ملموسة، وذلك بتقويض القدرة القتالية لحركة حماس وحزب الله اللبناني والقضاء على معظم المستويات العليا من قيادات التنظيمين، وأهم ما حققه التحالف الأمريكي بطبيعة الحال إسقاط نظام الحكم في دمشق، واستبداله بنظام سني معادٍ لإيران وحزب الله؛ مما يحد من فرص إعادة بناء حزب الله مستقبلا، ويزيل نهائيا أي تهديد لإسرائيل من نطاقها المباشر.

أولًا: سياسة إدارة «ترامب» الثانية في الشرق الأوسط

سيظل إتمام صفقة التطبيع الإسرائيلي السعودي على رأس أولويات التحرك الدبلوماسي لإدارة «ترامب» الثانية، خاصة أنه هو الذي بادر بطرح تصور الاتفاقات الإبراهيمية في إدارته الأولى، وما تفيد به تقارير إعلامية بشأن قناعته بأن تلك

الخطوة ستؤهله لنيل جائزة نوبل للسلام. وإن لم يتضح بعد موقف الإدارة الجديدة بالنسبة لمستوى الضمانات الأمنية الأمريكية للسعودية، وتفاصيل البرنامج النووي السلمي السعودي، وصفقات الأسلحة الأكثر تطورًا لها، وكذلك إن كان سيتم تناول إعادة ترتيب الأوضاع في اليمن في هذا السياق من عدمه، إلا أن العقبة الرئيسة أمام إتمام هذه الصفقة ستكون في الأغلب اشتراط الجانب السعودي وجود مسار يؤدي إلى دولة فلسطينية بجوار إسرائيل، وهو ما يصعب أن يوافق عليه «نتنياهو» المدعوم من اليمين الإسرائيلي المتطرف، والمغتر بنشوة الانتصار الذي حققه. ومع هذا لا يمكن استبعاد التوصل إلى صياغات توافقية تمكن السعوديين من المضي قدما في الصفقة دون أن يكون لها تأثير فعلي على أوضاع الفلسطينيين على الأرض.

ويقنن التطبيع السعودي مع إسرائيل البناء الأمني الإقليمي المطلوب أمريكيًا، مما يكمل الاندماج الإسرائيلي في المنطقة، ويضفي الطابع المؤسسي لنظام الدفاع الجوي الجاري تطبيقه في عدد من الدول العربية بتنسيق أمريكي، وقد ثبت في الفترة الأخيرة أهميته –وفعاليته– في صد الهجمات الإيرانية على إسرائيل، مما يعوض نقطة الضعف الإسرائيلية المتمثلة في صغر مساحتها، وبذلك يطلق يد إسرائيل وأمريكا في التعامل مع إيران، خاصة بعد انهيار الجبهة الداعمة للأخيرة في المحيط الإسرائيلي المباشر.

وإتمام هذا البناء الإقليمي –إن تحقق– يضع المنطقة العربية تحت الهيمنة الإسرائيلية من جانب والتركية من الجانب الآخر، خلافًا لاستمرار المحاولات الجانب الإيراني للحفاظ على مناطق النفوذ المتبقية له، مما يتيح للولايات المتحدة أن تخفض تواجدها العسكري لصالح التركيز على النطاق الآسيوي في مواجهة الصعود الصيني، كما يوفر إطارًا مناسبًا لمساهمة قوات عربية في عملية تأمين قطاع غزة بعد انتهاء المعارك، وفي التوقيت الذي تراه إسرائيل مناسبًا.

وبالنسبة للملف السوري فمن المبكر توقع تطوراته، إلا أنه قد يكون من المفيد طرح الملاحظات التالية:

- كان بوسع إدارة «أوباما» إسقاط نظام «الأسد» في صيف ٢٠١٣ عندما تخطى الخطوط الحمراء باستخدام السلاح الكيماوي ضد معارضيه، إلا أن «أوباما» فضل بقاء النظام على البديل المتاح، وهو وصول جبهة النصرة للحكم، لذلك يعد قرار إدارة «بايدن» بانتهاج عكس ذلك تطورًا مهمًا، يرتبط بإعطاء الأولوية لكسر المحور الداعم لإيران والمقاوم لإسرائيل على غيره من الاعتبارات، وهو مؤشر للتوجهات الأمريكية في المرحلة القادمة.

- انتهجت أمريكا منذ سقوط النظام كعادتها مسارين متوازيين، فمن ناحية بدأت مسارًا دبلوماسيًا على المستويين الدولي والإقليمي لمحاولة توجيه المرحلة الانتقالية، ومن ناحية أخرى، تعاونت مع إسرائيل في حملة عسكرية ممنهجة لتدمير القدرات العسكرية السورية بل وتقويض قدرتها على إعادة بنائها مستقبلًا، كما ساندت احتلال إسرائيل لأراضٍ سورية إضافية، وتنصلها من اتفاق فك الارتباط الأول لعام ١٩٧٤ رغم أن الولايات المتحدة مَن هندسته أصلًا، مما يشير إلى أن التصور الأمريكي الإسرائيلي لمستقبل سوريا –بعيدًا عن الشعارات الديمقراطية– يستبعد قيام دولة موحدة مكتملة الأركان تتمتع بالسيادة على أراضيها.

- إن سوريا لم تكن دولة موحدة للعقد الأخير على الأقل، ولم تكن مسيطرة على مجمل أراضيها، مع رضوخها للاحتلال الفعلي من عدة دول من بينها الولايات المتحدة. ومع سقوط النظام يظل للاحتلال التركي في الشمال والإسرائيلي في الجنوب أهمية خاصة، لأن لكلتا الدولتين أطماعًا متجذرة ومصالح عميقة في ضم أراض سورية، ولفرض الهيمنة على ما تبقى من الدولة.

نخلص مما تقدم إلى أن تركيز إدارة «ترامب» سينصب على احتواء الآثار السلبية لوجود نظام حكم متطرف في دمشق، والتمزق العام للجسد السوري، بتركيز جهودها على مجال مكافحة الإرهاب، ومحاولة الحد من المذابح ضد الأقليات ومؤيدي نظام الأسد، مع قدْر من التغاضي عن الانتهاكات المتوقعة لحقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة.

وتظل إيران الدولة الوحيدة على صعيد الشرق الأوسط القادرة على تهديد المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وسيكون التعامل معها محورًا أساسيًّا لسياسة إدارة «ترامب» الجديدة، خاصة بعد التقدم الكبير الذي أحرزه برنامجها النووي، بما يضعها في زمن قصير في مصاف الدول ذات القدرات النووية (أي المالكة لكافة المكونات المطلوبة لتصنيع السلاح النووي في وقت قصير). ومن ناحية أخرى ستهتم الإدارة باستغلال حالة الضعف الإيراني النسبي لتحقيق هدف الهيمنة الكامل الذي تسعى إليه.

وهذا الوضع يفترض سيناريوهات ثلاثة محتملة لتطور الصراع مع إيران:

- التوصل إلى تفاهم ضمني، أو اتفاق رسمي، مع إيران تقدم فيه الأخيرة تنازلات جوهرية، وخاصة فيما يتعلق ببرنامجها النووي.
- شن هجمات جوية وصاروخية واسعة النطاق على إيران تحد من قدراتها العسكرية والنووية حاليا وفي المستقبل المنظور.
- نجاح إيران في عبور عتبة التسلح النووي، مما يخلق توازنا إقليميا جديدا.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فما تسعى الحكومة الإسرائيلية الحالية إلى تحقيقه –وليس متوقعًا أن تمانع إدارة «ترامب» فيه– هو تقنين وإحكام نظام الأبارتايد المطبق في الضفة الغربية حاليًّا، وتحويل غزة من معسكر اعتقال كبير إلى مجموعة من معسكرات اعتقال الأصغر لإحكام السيطرة عليها. وبغض النظر عن القسوة والعنصرية الشديدتين اللتين يتميز بهما هذا النظام، إلا أنه يتطلب قيام السلطة الفلسطينية في الضفة، ووحدات عربية ودولية في القطاع، بدور مساند لها، والأهم أنه –بخلاف نظام الأبارتايد الأصلي في جنوب إفريقيا– غير قابل للاستدامة من الناحية الاقتصادية، مما يتطلب إقامة مشروعات اقتصادية للفلسطينيين في دول الجوار. ومن جهة أخرى من الطبيعي أن تسعى القيادة الإسرائيلية في نشوتها الحالية إلى تهجير ممنهج للفلسطينيين، وهو عنصر يجب التحسب منه في أي خطة تطرحها إدارة «ترامب»، والتي ستكون بطبيعة الحال مصاغة بتنسيق لصيق مع الجانب الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى لا يمكن إغفال الدور التركي المتصاعد إقليميًّا، والذي ضاعف دوره المهيمن في سوريا من أدواته للتأثير على الولايات المتحدة وأوروبا، ومن ثمّ تأثيره على الأوضاع في مواقع مختلفة ذات أهمية كبرى للمصالح المصرية، مثل ليبيا والقرن الإفريقي، فضلًا عن ضرورة مراقبة انعكاسات وصول هيئة تحرير الشام إلى السلطة في سوريا على إحياء المشروع الإسلامي المدعوم والمدفوع من تركيا وقطر.

ومن المهم أن نلاحظ في هذا السياق أنه ليس من الضروري أن تنجح الإدارة الجديدة أو القيادة الإسرائيلية أو التركية في تحقيق أهدافها المشار إليها، لتعدد الأطراف المحلية والإقليمية وتعارض مصالحها، ولأن الأطراف العربية قد لا تكون مستعدة لإنجاح هذا التصور الإمبريالي، وأيضًا لأن الطرف الروسي الإيراني سيسعى بطبيعة الحال إلى إحباط هذه السياسات، فضلًا عن احتمالات انشغال القيادات الأمريكية والإسرائيلية والتركية بتعقيدات صراعاتها الداخلية.

ثانيًا: نظرة إدارة «ترامب» للنظام الدولي

الأولوية الاستراتيجية الأمريكية ستظل متجهة إلى احتواء الصعود الصيني، والسؤال المطروح يتعلق بالمسرح

الأوروبي؛ هل يستمر «ترامب» في سياسة «بايدن» بالعمل على حرمان روسيا من تحقيق نصر واضح في أوكرانيا، مع إضافة شرط أن تتحمل الدول الأوروبية الجزء الأكبر من تكلفة تلك السياسة، أم يسعى إلى التوصل إلى اتفاق مع «بوتين» على حساب أوكرانيا بغرض شق الصف الروسي الصيني؟ والمسألة ترتبط بطبيعة الحال بمجموعة عناصر معقدة، ومواقف أكثر من دولة، مما قد يفرض أحد الخيارين على الإدارة الجديدة.

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن توجه «ترامب» نحو اتباع مجموعة سياسات حمائية قد يؤثر سلبًا على أوضاع الاقتصاد العالمي، مع ملاحظة أن هناك دائما مسافة تفصل بين التصريحات والأفعال، خاصة أن حالة التداخل القائمة بين المصالح الاقتصادية الأمريكية والصينية يصعب إغفالها.

ثالثًا: التفاعل المصري مع سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة وتأثيره على العلاقات الثنائية

خدمت علاقاتنا مع الولايات المتحدة مصالحنا الاستراتيجية في العقود الأخيرة بأشكال مختلفة، مما يؤكد على أهمية الحفاظ عليها وتنميتها. وتوجد مساحة مهمة من المصالح المشتركة والتعاون المؤسسي بين الجانبين على المستوى الرسمي والشعبي وقطاع الأعمال، مما يبرر توقعنا باستمرار مسيرة العلاقات ولو بقوة الدفع الذاتي. ومع هذا فمن المهم إدراك أن هذه العلاقات مرتبطة بتصورات مشتركة للأوضاع الإقليمية، لذلك قد تواجهنا تحديات واضحة في المرحلة المقبلة، أبرزها عدم تماشي النظام الإقليمي الآخذ في التشكل بالضرورة مع مصالحنا، واحتمالات أن يُطلب منا القيام بأدوار لا تخدم أهدافنا، لذلك كله ليس من المفيد الانتظار في مقاعد المتفرجين حتى يعاد ترتيب الأوضاع الإقليمية، بل لا بد من التحرك الاستباقي الفعال لضمان تلبيتها للحد الأدنى من مصالحنا، وهو ما يتحقق بتنشيط دورنا الدولي والإقليمي.

ومن جهة أخرى، لا يمكن الاستهانة بالآثار الاقتصادية لسياسات «ترامب» علينا، فقد عانت مصر من آثار الحرب على غزة، وقبل ذلك من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وكذلك من التنافس الاقتصادي الأمريكي الصيني، ومن المهم الاستعداد الجيد للاستفادة من الفرص التي قد تتيحها التحولات الكبرى القادمة.

وختامًا، فإنه إزاء هذه الأوضاع الدولية والإقليمية غير المستقرة ليس أمام السياسة الخارجية المصرية خيار سوى التمسك بتحقيق الاستقلال الاستراتيجي، والحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة وتعميقها، ومقاومة التورط في مخططات لا تخدم مصالحنا، مع السعي في الوقت ذاته إلى تأكيد نقاط التلاقي في المصالح المصرية والأمريكية بوجه خاص على الأصعدة الثنائية والإقليمية والدولية.

> "إزاء الأوضاع الدولية والإقليمية غير المستقرة ليس أمام السياسة الخارجية المصرية خيار سوى التمسك بتحقيق الاستقلال الاستراتيجي، والحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الدولية والإقليمية الفاعلة وتعميقها، مع السعي في الوقت ذاته إلى تأكيد نقاط التلاقي في المصالح المصرية والأمريكية."

جهود الوساطة المصرية ومستقبل النفوذ الإقليمي للقاهرة



أ. د. إكرام بدر الدين

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

تبذل الدولة المصرية -باعتبارها دولة مؤثرة في الإقليم ولها ثقلها الهام- جهودها المكثفة لتهدئة الصراعات والأزمات وبذل جهود الوساطة بين الأطراف المتصارعة في الإقليم، والعمل على احتواء الصراعات في الملفات المختلفة التي تعاني منها المنطقة، والتي يُطلق عليها الملفات الساخنة، ويمكن في هذا الإطار الإشارة إلى عدة ملفات ظهرت فيها جهود الوساطة المصرية، ولعل من أهم هذه الملفات أحداث غزة المشتعلة منذ أكثر من عام نتيجة للعدوان الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة، والذي أحدث خسائر فادحة في البنية التحتية، والمستشفيات، والمدارس، ودور العبادة، وأوقع أكثر من أربعين ألفًا من القتلى، وأكثر من مائة ألف من الجرحى، فضلًا عن اتباع سياسة الحصار والتجويع من جانب إسرائيل بالمخالفة لأحكام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والالتزامات التي يجب أن تلتزم بها سلطات الاحتلال في تعاملها مع المدنيين في المناطق التي تحتلها.

ودارت جهود الوساطة المصرية على أكثر من مستوى إقليمي ودولي، إضافة إلى مبادرات ومقترحات مصرية لمحاولة إيجاد مخرج من هذه الأزمة، ووقف الانتهاكات التي تُوجَّه ضد الأشقاء الفلسطينيين، وتَمثَّل المنطق المصري في هذه الجهود المكثفة في أهمية احتواء الأزمة في غزة، وإيجاد حلول لها حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة، وتتداخل فيها أطراف أخرى، إضافة إلى الأطراف الأصلية؛ وهو ما تترتب عليه نتائج سلبية على منطقة الشرق الأوسط، وعلى العالم بأكمله، ومن مختلف الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والأمنية.

وقد أمكن نتيجة للجهود المصرية، وبالمشاركة مع دولة قطر والولايات المتحدة الأمريكية، التوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار خلال شهر نوفمبر٢٠٢٣ استمرت لعدة أيام، تم خلالها تبادل عدد من الأسرى والمحتجزين، كما بذلت الدولة المصرية أيضًا جهودها المكثفة على مستوى دبلوماسية القمة، وهي دبلوماسية القادة والزعماء، وظهر ذلك جليًّا في عديد من اللقاءات على مستوى القمة بين القيادة المصرية وقادة عديد من الدول في مناطق مختلفة من العالم، مثل: دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والدول الإفريقية، والدول العربية والإسلامية، حيث جرت عملية تبادل الآراء، وطرح وجهة النظر المصرية في هذا الشأن مع زعماء

وقادة العالم، سواء من خلال اللقاءات الثنائية المباشرة أو الاتصالات الهاتفية، والتي تم خلالها التركيز على الثوابت المصرية في هذا الشأن، والتي تتمثل في:

أ. إيقاف إطلاق النار.

ب. إنفاذ المساعدات الإنسانية.

ج. تبادل الأسرى والرهائن.

د. إيجاد أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية، من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وفقًا لقرارات الشرعية الدولية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ باعتبار أن ذلك يؤدي إلى نزع دائرة العنف المفرغة التي يعاني منها الإقليم خلال عدة عقود تمتد منذ عام ١٩٤٨، كما أكدت الدولة المصرية على رفض تصفية القضية الفلسطينية، ورفض التهجير القسري للأشقاء الفلسطينيين إلى أي مكان، وهو ما توافقت فيه وجهة النظر المصرية مع وجهة نظر الفلسطينيين، والذين تمسكوا بأرضهم ورفضوا التهجير إلى أي مكان آخر.

وبالإضافة إلى هذا الدور الهام لمصر على مستوى دبلوماسية القمة وجهود الوساطة للوصول إلى نزع فتيل الأزمة، وتحقيق التهدئة في غزة، فقد كان لمصر أيضًا دورها على مستوى الدبلوماسية الجماعية، حيث شاركت مصر في مفاوضات متعددة عُقدت في باريس وروما وقطر والقاهرة، كما بذلت مصر أيضًا جهودًا على مستوى القمم الجماعية، ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى مؤتمر القمة العربية الإسلامية، ومؤتمر بريكس الذي شاركت فيه مصر ولأول مرة على المستوى الرسمي، باعتبارها عضوًا في هذا التكتل، حيث أكد السيد الرئيس في خطابه في القمة العربية الإسلامية غير العادية، والتي عُقدت في الرياض، في نوفمبر ٢٠٢٤، على إدانة مصر لحملة القتل الممنهج ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وأكد أنه لكي يتحقق الأمن والاستقرار في المنطقة والانتقال من نظام إقليمي جوهره الصراع والعداء إلى آخر يقوم على السلام والتنمية، فإن ذلك يتطلب إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وتم التأكيد على أهمية أن يقوم المجتمع الدولي بدوره؛ لأن النظام الدولي ككل أصبح على المحك، كما تطرق السيد الرئيس في كلمته أمام قمة بريكس إلى الأزمة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط نتيجة للحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وما يحدث من أعمال قتل وترويع، وامتداد هذه الاعتداءات إلى الأرض اللبنانية، وهو ما يعكس ما وصل إليه عالم اليوم والمجتمع الدولي من ازدواجية المعايير وغياب المحاسبة إزاء ما يُرتكب من انتهاكات للقانون الدولي.

كما أعلنت مصر موقفها أيضًا في قمة العشرين في البرازيل، وذلك في خطاب السيد الرئيس، والذي تطرق إلى الأوضاع المأساوية في فلسطين ولبنان، وأن مصر تشدد على وقف هذه المأساة وإنفاذ المساعدات الإنسانية للمدنيين.

ومن المتوقع أن تستمر المساهمة المصرية في القمم الجماعية والتعبير عن وجهة النظر المصرية أمام العالم، ودعوة المجتمع الدولي إلى القيام بمهامه في احتواء هذه الصراعات، باعتبارها امتدادًا للجهود التي تبذلها الدولة المصرية في الدعوة إلى فض المنازعات، والتهدئة، وتطبيق قواعد القانون الدولي وضرورة قيام المجتمع الدولي بمهامه في هذا الشأن حفاظا على مصداقيته.

كما تقدمت مصر أيضًا بمقترحات للوساطة بين حماس وإسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق بين الجانبين لإنهاء الحرب وإنفاذ المساعدات الإنسانية إلى غزة، وعملت مصر أيضًا من جانب آخر على تشجيع الفلسطينيين على وحدة الصف، وهو الهدف الذي سعت إليه المؤسسات المصرية المختلفة؛ لأن الانقسام الفلسطيني كانت له آثاره السلبية على الموقف الفلسطيني، سواء على الأرض أو في العملية التفاوضية، كما وافقت حماس على مقترح مصري لتشكيل لجنة إسناد مجتمعي لإدارة قطاع غزة.

ويمكن القول إن جهود الوساطة المصرية للتهدئة في غزة، وإيقاف إطلاق النار، وإنفاذ المساعدات الإنسانية كانت وستظل موضع تقدير على المستوى الدولي، وخصوصًا بعد ظهور الآثار السلبية لعدم الاحتواء المبكر للأزمة، وهو ما حذرت منه مصر منذ البداية، فقد حدثت تداعيات خطيرة نتيجة لذلك مع اتجاه نحو فتح جبهات جديدة. ولا يمكن النظر إلى الوضع في غزة باعتباره متغيرا مستقلا، بمعنى أن عدم الوصول إلى التهدئة بعد مرور أكثر من عام طرح تداعيات خطيرة لم تقتصر فقط على منطقة الشرق الأوسط بل كانت لها نتائج سلبية على العالم ككل من مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، والتجارية على نحو ما أظهرته أحداث البحر الأحمر، ونتائجها السلبية على الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مما أوضح أهمية الوساطة التي تبذلها مصر لحل المشكلة الأصلية في غزة لتجنب ما يترتب عليها من تداعيات خطيرة.

وتكتسب جهود الوساطة المصرية أهميتها من تأثير مصر ودورها على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث تتبع مصر في سياستها الخارجية سياسة تتسم بالتوازن والاعتدال والمرونة، وهي السياسة التي من المتوقع أن تواصل مصر الالتزام بها، فسياسة مصر الخارجية تدور على عدة محاور، وهي: محور التوجه نحو الشرق، أي نحو القارة الآسيوية، والتي تتواجد فيها دول لها أهميتها وتأثيرها على المستوى العالمي، ويضاف إلى ذلك محور التوجه نحو الجنوب، أي التوجه نحو القارة الإفريقية، والتي تمثل العمق الجنوبي لمصر، والتي ترتبط بعلاقات قوية ووثيقة بدول القارة الإفريقية كنتاج لدبلوماسية القمة والدبلوماسية التقليدية، ولمصر أيضًا دورها في الإسهام في حفظ السلم في مناطق الصراعات والمنازعات في القارة الإفريقية، إضافة إلى جهودها في العمل على تحقيق التعاون الاقتصادي والتنموي مع دول القارة.

ويمكن الإشارة أيضًا إلى المحور العربي، أي ارتباط الأمن القومي المصري بالأمن القومي العربي، الذي جعل مصر توجه درجة كبيرة من الاهتمام في سياستها الخارجية إلى الدول العربية، والعمل على مواجهة التحديات التي تتعرض لها هذه الدول التي تهدد أمنها القومي. وفي إطار هذه السياسة المتوازنة ترتبط مصر أيضًا بعلاقات وثيقة مع دول الاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية أو ما يمكن أن نطلق عليه محور التوجه نحو الشمال، وبمعنى آخر فإن ارتباط مصر بمحيطها الإفريقي والعربي والتوجه نحو القارة الآسيوية لم يكن على حساب أطراف أخرى دولية ومؤثرة في العالم كالولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، ولذلك فإنه من خلال هذه السياسة التوازنية يمكن لمصر مستقبلًا القيام بدور مهم ومقدر في جهود الوساطة في مختلف الأزمات والمنازعات، سواء في المنطقة العربية أو القارة الإفريقية.

وفي هذا الصدد، يُلاحَظ أن الجهود المصرية في الوساطة لم تقتصر على حالة غزة بل امتدت إلى عدة ملفات في المنطقة العربية، ففي الأزمة الليبية، على سبيل المثال، كان لمصر جهودها في العمل على تخفيف التصعيد والمجابهات بين الأطراف الليبية المختلفة، والعمل على حشد تأييد دولي للتصدي لخطر التنظيمات الإرهابية، والتي كانت تسعى لتحويل ليبيا إلى قاعدة عمليات لأنشطتها في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط، كما كان لمصر دورها أيضًا في الأزمة السودانية، من خلال إجراء مشاورات متعددة لاحتواء التوتر بين طرفي النزاع في السودان بالمشاركة مع أطراف أخرى، والعمل على إنفاذ المساعدات الإنسانية، كما كان لمصر أيضًا موقفها الثابت من الملفات الساخنة الأخرى في المنطقة، مثل لبنان وسوريا واليمن والعراق، ويتمحور الموقف المصري في أهمية الحفاظ على وحدة الدولة الوطنية ومؤسساتها، ووحدة الجيش، وعدم الإضرار بسيادة الدول، وأن الحل الصحيح للمنازعات الداخلية هو الحل السياسي والسلمي؛ لأن الصراع العسكري يترتب عليه تدخل أطراف إقليمية ودولية في الشأن الداخلي؛ مما يزيد من حدة المشكلة ويجعلها أكثر تعقيدًا في الحل.

وختامًا، يعكس هذا الدور الذي تقوم به القاهرة في أعمال الوساطة والعمل على التهدئة لمختلف المشكلات في الإقليم ونزع فتيل الأزمات لتجنب الأضرار المترتبة على عدم احتوائها، زيادة الثقل والنفوذ المصري في الإقليم، وخصوصًا أن مصر في المؤتمرات والتجمعات الدولية أصبحت تتحدث باسم الدول العربية والإفريقية والإسلامية والدول النامية، وتدافع عن مصالح هذه الدول، أو ما يمكن أن نطلق عليها دول الجنوب، سواء أكانت هذه المصالح اقتصادية أو تنموية أو أمنية، مما يجعلها دولة مؤثرة في أمن واستقرار الإقليم، ويعكس ذلك تزايد النفوذ المصري والمكانة المصرية المتميزة، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.



مصر ودول حوض النيل.. آفاق التعاون ومعضلة الصراع



د. أيمن السيد عبد الوهاب

مدير مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

معادلة المستقبل ترتهن بثلاثية السلام والتنمية والاستقرار كحافز داعم لتغليب أطر التعاون على الأنماط الصراعية المتعددة التي تشهدها منطقة حوض النيل. هذه الثلاثية تتطلب بدورها توافر إرادة سياسية جماعية، وبلورة رؤية لتحديد الأولويات التنموية، وسياسات تكاملية وبرامج داعمة لاستدامة أطر التعاون، لا سيما فيما يعرف بمثلثات التنمية التي تجمع بين مشروعات الطاقة والمياه والزراعة. وبمعنى أدق كيف يمكن لمنطقة حوض النيل أن تشكل رابطة إقليمية تعلي من الاعتبارات الاقتصادية والتنموية والإنسانية، وتدفع لبلورة آليات ذاتية قادرة على تصفير الصراعات والتنافسات والحساسيات فيما بين دولها لتحد من مظاهر التنافس الدولي على موارد هذه المنطقة، وغلبة الرؤى الأحادية.

> "رغم وجود العديد من المؤشرات الإيجابية الدافعة للتعاون بين دول حوض النيل على المستوى الثنائي، فإن التعاون على المستوى الجماعي أو الإقليمي لا يزال يمثل تحديًا وعقبة كبيرة أمام تسوية النزاعات ودوام السلام والاستقرار، وهو ما يُتوقع استمراره على الأقل في الأجل المنظور."

فالمشهد الحالي لمنطقة حوض النيل يعاني من اضطراب شديد ونزاعات وحروب وحالات عدم استقرار، سواء بين دولها أو داخل الدولة الواحدة، فالمشهد في السودان وإثيوبيا وجنوب السودان وشرق الكونغو من ناحية، والحساسيات والنزاعات بين مصر وإثيوبيا، وإريتريا وإثيوبيا، والسودان وإثيوبيا، وكينيا وإثيوبيا من ناحية ثانية، فضلًا عن التقاطعات الجيوسياسية ومحاولة إعادة هندسة وموازين القوة من جانب إثيوبيا بالتواجد في البحر الأحمر على حساب الدولة الصومالية وسيادتها، من خلال الاتفاق مع صوماليلاند، هذا المشهد بتفاعلاته الجيوسياسية يشير إلى جانب عدم الاستقرار وتكلفة الاضطراب والحراك الصراعي والتنافسي الذي تشهده هذا المنطقة، سواء بدافع عدم النضج السياسي والصراع على السلطة، أو لضعف بناء الدولة والمجتمع نتيجة التعددية والتقسيم العرقي والقبلي، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات التنمية، وغياب التقسيم العادل لثمارها، وتنامي دوافع التنافس والتدخل الدولي في تلك الصراعات.

والحد من أطر المخاطر التي يثيرها هذا المشهد، يعد مكونًا حاكمًا لأفق التعاون بين دول الحوض. ورغم وجود العديد من المؤشرات الإيجابية الدافعة للتعاون على المستوى الثنائي، فإن التعاون على المستوى الجماعي أو الإقليمي لا يزال

يمثل تحديًا وعقبة كبيرة أمام تسوية النزاعات ودوام السلام والاستقرار، وهو ما يُتوقع استمراره على الأقل في الأجل المنظور، نتيجة تعقيدات الصراعات القائمة، والطموحات الإقليمية، وتغذيتها إقليميًّا ودوليًّا.

أولًا: بيئة التعاون.. مسارات ومرتكزات

يشير التحرك المصري تجاه دول حوض النيل إلى جملة من المستجدات المواكبة للمتغيرات الحاكمة لنمط العلاقات البينية والجماعية لدول الحوض، وتفاعلًا مع تنامي مؤشرات المخاطر التي تترجمها تقاطعات المصالح الجيو-استراتيجية مع الجيو-اقتصادية في مناطق البحر الأحمر وحوض النيل والقرن الإفريقي، والتي تجلّت بوضوح في تشابك المجالات الحيوية والمصالح العليا للعديد من الدول والقوى الدولية والإقليمية المتنافسة، وتغير العديد من القواعد وموازين القوى الحاكمة للتفاعلات في تلك المناطق، حيث أخذت في التماهي مع ما يحكم التفاعلات العالمية من تنافس.

لذا فقد استندت الرؤية المصرية إلى أهمية تجاوز أطر التنافس الاستراتيجي التي تشهدها منطقة حوض النيل من قِبل العديد من القوى الدولية والإقليمية (سواء من داخل الإقليم أو خارجه) عبر الارتكاز على ثلاثية السلام والاستقرار والتنمية، ومضاعفة أنماط التعاون رغم الضغوط الاقتصادية والصعوبات التي تعترض سبل تكثيف التعاون والارتقاء به إلى المستوى الاستراتيجي. فكان التركيز على المستوى الثنائي كمدخل أساسي لتحقيق التوافق حول سبل تسكين حدة التنافس، وتعظيم ثمار التعاون الاقتصادي، وهو ما يتجلى في جملة التفاعلات المصرية، والتي يمكن رصد أبرز ملامحها:

١. تنامي الإدراك المصري لأهمية تكامل أدوات التحرك الخارجي، بحيث لا تقتصر على جانب التعاون المائي وتبادل الخبرات الفنية، وهو ما تجلى في حالة النشاط الدبلوماسي والاقتصادي في الوقت الراهن مقارنة بفترات سابقة، لا سيما على مستوى الاتفاقيات الأمنية مع كل من بوروندي ورواندا وأوغندا، ومستوى الشراكة الاستراتيجية مع عدد من الدول، مثل إريتريا، لضمان أمن البحر الأحمر، وتنمية التعاون الاقتصادي والتنموي ودفع التعاون في إدارة الموارد المائية إلى جانب الصومال للحد من تداعيات استمرار التعنت الإثيوبي، والحرص على توظيف التحالفات ونفوذها في إعادة هندسة موازين القوى في المنطقة وانعكاسه على معادلة الاستقرار، وقد كان الدعم المصري للصومال ومؤسسات الدولة للمحافظة على سيادتها في مقدمة أطر التعاون والتنسيق، من خلال رفض الاتفاق الإثيوبي مع صوماليلاند والموافقة على المشاركة في قوات حفظ السلام الإفريقية المقررة (٢٠٢٥/٢٠٢٩) وتعزيز قدرات الجيش الصومالي في مجال التدريب ومواجهة الإرهاب.

٢. تجاوز أوجه التنافس والحساسيات والقفز على القيود التاريخية، التي سعت لتصوير التعاون المصري ودوره في منطقة الحوض وكأنه قاصر على المجال المائي، ومقيد للتنمية والتعاون الجماعي. وهو ما يتنافى مع الرصد التاريخي، سواء من خلال مشاريع التعاون الجماعي، مثل: الدراسات الهيدرومترولوجية، وتجمع الأندوجو، والتيكونيل، ومبادرة دول حوض النيل، أو بناء السدود، مثل: خزان جبل الأولياء في السودان، وخزان أوين في أوغندا، وبروتوكولات التعاون مع كافة دول الحوض، بما فيها إثيوبيا، ودور مصر في قيادة حركات التحرر الوطني في القارة، ودعم أطر العمل المؤسسي في القارة من خلال دورها في الاتحاد الإفريقي وتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وغيرها من التكتلات والتجمعات الفرعية، فضلًا عن تأسيس حركة عدم الانحياز.

وبعيدًا عن الدخول في الكثير من التفاصيل والأحداث التاريخية والمعاصرة التي تنفي محاولات ترسيخ صورة ذهنية غير عادلة عن الدور المصري، صنعتها العديد من القوى الدولية، يبقى من الأهمية تحديد الأوزان النسبية للقيود التي حالت دون نجاح دول الحوض على مدار نحو ستين عامًا في إيجاد تجمع اقتصادي مثل التجمعات الإقليمية الفرعية الأخرى للأنهار في إفريقيا، وحالت أيضًا دون وجود أي تجمع أو إطار للتعاون المؤسسي الجماعي، وأبقت الاعتبارات الجيو-اقتصادية لنهر النيل بعيدة عن المفهوم التنموي الجماعي لدول الحوض.

> "انطلقت الرؤية المصرية من أهمية طي صفحة الماضي، والاستناد للمنظور التنموي كمنظور حاكم للعلاقات، فكان التركيز على دعم البنية التحتية، وتوفير سبل التعاون الجماعي."

لذا، فقد انطلقت الرؤية المصرية من أهمية طي صفحة الماضي، والاستناد للمنظور التنموي كمنظور حاكم للعلاقات، فكان التركيز على دعم البنية التحتية، وتوفير سبل التعاون الجماعي، من خلال المشروعات الإقليمية، سواء تلك المتعلقة بالربط الكهربائي والسكك الحديدية مع السودان، وإقامة سد نيريري على نهر الروفنجى في تنزانيا، وإنشاء مراكز طبية، وإنشاء وإصلاح محطات كهرباء، وحفر الآبار وبناء خزانات لمياه الأمطار في العديد من دول الحوض، مثل جنوب السودان وأوغندا، والحديث عن إقامة سد كبير في الكونغو الديمقراطية.

٣. رفض منهج القوة والتصعيد المطلق، والميل للنهج المتدرج لإدارة الخلافات والأزمات، فضلًا عن التماهي مع مسارات الصراعات، بما يتوافق مع عملية السيولة وعجز المنظمات الدولية عن تسوية الصراعات، وهو ما تكشف عنه بوضوح أزمة السد الإثيوبي على مدار نحو أربع عشرة سنة، حيث اعتمدت الحسابات المصرية على أن التعاون المصري مع دول حوض النيل من شأنه أن يسكن العديد من الأزمات والتوترات، ويرفع تكلفة الصراعات، خاصة أن الخلاف على حصص المياه أو الأمن المائي لا مبرر له؛ لأن عامل الندرة المائية غير متوفر، فالمشكلة في حوض النيل ليست في الندرة ولكن في سوء إدارة الموارد المائية وعدم تنظيمها، فحجم الاستفادة من الأمطار الساقطة على حوض النيل لا يتعدى العشرة في المائة والباقي يضيع في المستنقعات.

٤. بناء نموذج تنموي جمعي، قد يبدو نوعا من الحلم أو التفاؤل الذي يتجاوز الواقع، خاصة مع توقع تزايد الأنماط الصراعية على حساب التعاونية في منطقة تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار، ولكن هذا النموذج يظل طوق النجاة إذا ما توافرت الإرادة الجماعية، وهو ما تسعى إليه مصر وتؤكده من خلال خطابها الرسمي وغالبية التفاعلات تجاه دول الحوض. ولتحقيق هذا الحلم أو السيناريو الافتراضي، يمكن التأكيد على عدد من النقاط:

أ. مسار التعاون مع افتراض إمكانية نجاحه ولو في الحدود الدنيا، فإنه سوف يتطلب قوة دفع كبيرة، ومجموعة من المحفزات الإقليمية والدولية الدافعة لتهيئة البيئة الحاكمة، ورسم مسارات للتعاون فيما يعرف بمثلثات التعاون الجامعة بين الطاقة والغذاء والماء.

وهنا يمكن أن تتبنى مصر النموذج التنموي المتكامل، الذي يتوافق مع أولويات مسارات التعاون مع دول الحوض ومتطلبات التنمية وتحدي التغيرات المناخية والاتجاه إلى الطاقة النظيفة، وإعلاء مفهوم الأمن الإنساني في منطقة حوض النيل كأولوية رئيسة لدوله، مع كون توفير الأمن يرتبط أيضًا بتوفير الغذاء والماء لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن أن يمثل مدخلًا فاعلًا ومستمرًا يربط المصالح، ويعظم من إمكانيات التعاون الجماعي، خاصة مع دول الحوض الجنوبي كمرحلة أولى، ويرفع من تكلفة الصراعات والتنافس مع مصر.

ب. التواصل بين الشعوب والمجتمعات بين دول حوض النيل كآلية لتعزيز منهج التعايش السلمي وتجنب الصراعات، وتغيير الإدراكات والصور الذهنية السلبية التي رسختها عدة قضايا شائكة، ومنها قضية المياه.

ج. إيجاد أطر أوسع للحوار والتفاعل المجتمعي لا تقصر على الحوار الرسمي أو حوار النخبة الحاكمة، بل يمتد إلى صفوف النخب والقيادات الشابة وأيضًا القيادات المجتمعية وزعماء القبائل.

ثانيًا: تحديات ومعوقات التعاون الجماعي

يمثل السد الإثيوبي تحديًا أساسيًا في تعزيز بيئة التعاون الجماعي وإمكانية تجاوز سياسات الحد الأدنى للتنسيق، سواء لإدارة ملفات المياه، أو محاور التنمية المتعددة، أو بلورة رؤية جماعية تساعد على تعزيز فرص الاستقرار، ولا يرتبط هذا التحدي بماهية السد فقط، ولكن بالفلسفة والرؤية الإثيوبية الدافعة لتغليب المنظور الأحادي للمصالح، واستمرارية غلبة الأنماط الصراعية على الأنماط التعاونية كسمة غالبة على التفاعلات في إقليم حوض النيل وتقاطعاته مع منطقة القرن الإفريقي.

فالنهج الإثيوبي لا يكتفي بالهيمنة المائية على النيل الأزرق، ولا السعي نحو ترسيخ نفسها كقوة إقليمية تمتلك العديد من أوراق الضغط، ومنها ورقة المياه، ولكنه يستهدف تسويق دورها إقليميًا ودوليًا لتجسيد الحلم الإثيوبي الذي عبّر عنه بوضوح «مليس زيناوي»، رئيس وزراء إثيوبيا الأسبق، ويترجمه في الوقت الراهن «آبي أحمد»، ويتمثل في تغيير النظام والبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقديم إثيوبيا كدولة مركزية قوية، قادرة على إعادة هندسة

> "مسار التعاون سوف يتطلب قوة دفع كبيرة، ومجموعة من المحفزات الإقليمية والدولية الدافعة لتهيئة البيئة الحاكمة، ورسم مسارات للتعاون فيما يعرف بمثلثات التعاون الجامعة بين الطاقة والغذاء والماء."

موازين القوى في منطقة شرق إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي، والمحافظة على استثمارات ومصالح العديد من القوى الإقليمية والدولية. كما أن الهيمنة المائية هي السبيل لتعظيم فرص الاستثمار، وجذب الشركات الدولية والإقليمية التي تستهدف الإنتاج الزراعي والطاقة الحيوية.

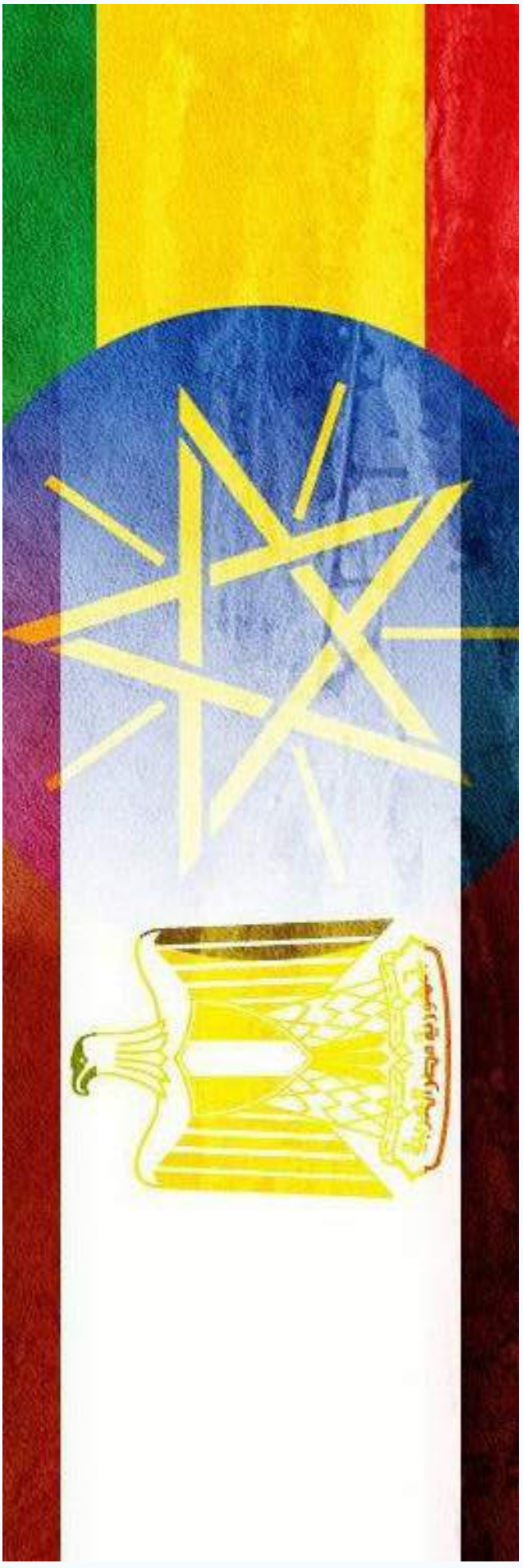
ولذا اعتمدت إثيوبيا على المماطلة والتعنت في المحادثات التي امتدت إلى أكثر من عقد ونصف (منذ عام ٢٠١١)، ومن قبلها لأكثر من ثلاثة عقود من خلال مبادرة التيكونيل (عام ١٩٩٢) ومبادرة دول حوض النيل (عام ١٩٩٩)، ورغم المؤشرات السلبية التي أبدتها إثيوبيا طوال هذه الفترة، فقد حرصت مصر على استمرار الحوار والمحادثات وعدم اللجوء للتصعيد أو الصدام، والسعي نحو التوصل إلى اتفاق قانوني ومؤسسي يحافظ على حقوقها القانونية والتاريخية المكتسبة في مياه النيل، ويفتح الآفاق لتوفير إدارة متكاملة للتعاون المائي بين كافة دول حوض النيل.

ومن المتوقّع أن تستمر إثيوبيا في منهاجها الرافض للالتزام بأي اتفاق قانوني يحد من رغبتها في الهيمنة المائية في المستقبل، بل أن تدفع لإنشاء مفوضية حوض النيل وتجاوز القواعد القانونية والحقوقية لمصر والسودان، بعد أن أودعت في سبتمبر ٢٠٢٤ اتفاقية «عنتيبي» لدى الاتحاد الإفريقي، لتأكد على استمرارية منهاجها الأحادي الساعي لفرض الأمر الواقع. والحقيقة أن تفعيل دور المفوضية، والتي مقرها أوغندا، يمكن أن يزيد من التأثيرات السلبية على ملف التعاون المائي الجماعي، وخاصة أن المفوضية في حال تأسيسها ستكون المرجعية، وستسعى لتجاوز الاتفاقيات القانونية والقانون الدولي (حيث تسعى لعدم مراعاة اتفاقيات ١٩٠٢ و١٩٢٩ و١٩٥٩) والآلية الفاعلة للاتفاق الإطاري الذي تم التصديق عليه من ست دول (إثيوبيا، روندا، بوروندي، تنزانيا، أوغندا، جنوب السودان)، كما أن محاولة تفعيل المفوضية بدون مصر والسودان، سوف يُلقي بظلاله على مستقبل المشروعات الجماعية، ويزيد من التوترات والتعقيدات القانونية والدبلوماسية، وإمكانيات المساس بالحصص المائية التاريخية والقانونية لمصر والسودان وجنوب السودان (ومن المعروف أن جنوب السودان سوف تحصل على حصتها من السودان، والتي لم تتفاوض الدولتان عليها بعد).

وتتجلى هذه النتيجة فيما فرضه السد كواقع جديد محدد لنمط العلاقات بين الدول الثلاث؛ مصر وإثيوبيا والسودان، وتجاه التعاون الجماعي المائي، فقد فرض السد متغيرات وتحولات تدفع للتساؤل عن مرحلة ما بعد سد «النهضة»، الأمر الذي يزيد من أهمية استشراف المستقبل القريب، وما يترجمه هذا المستقبل من سيناريوهات، سوف تتوقف إلى حد كبير على التوصل إلى اتفاق قانوني ومؤسسي للتعاون بين مصر والسودان وإثيوبيا، وتسكين عدد من الملفات ذات التأثير المباشر، كالوضع في السودان ومستقبل الحرب الدائرة بها وتقاطعاتها الإقليمية، والوضع في الصومال ومستقبل صومالي لاند، والتنافس في البحر الأحمر، واستمرار مشروع «آبي أحمد» الإقليمي، فهذه الملفات وغيرها سوف تحدد بشكل كبير مستوى التعاون ومستوى التحركات الخشنة المتوقعة في تلك المنطقة، والتي سوف تنعكس بالضرورة على أطر التعاون الجماعي.

وبمعنى أدق، فإن منطقية التعاون كسبيل لتعظيم الاستفادة وتحقيق الفوز للجميع في منطقة حوض النيل، لا تزال غير دافعة لتحقيق مسار التعاون الجماعي، حيث لا تزال التكلفة والمصالح المتناقضة وتباين أولويات التهديد محفزة لاستمرار التوتر والأزمات وتغذية عوامل الحروب بالوكالة والتنافس بين العديد من القوى في هذه المنطقة، لتستمر وتيرة التصعيد والتنافس.

وختامًا، تفرض العديد من الملفات والمصالح العليا المصرية التعامل مع بعض الأزمات بمنظور أوسع



من نطاق أطرافها؛ فتشابكات الوضع في الصومال واليمن وليبيا والسودان واضطراب الإقليم، وزيادة حدة التنافس على الموارد الطبيعية، وكثرة الأطراف الفاعلة في منطقة البحر الأحمر وحوض النيل والقرن الإفريقي، تتطلب تفعيل كل مقومات القوة المصرية بالقدر الذي يساعد على بلورة رؤية متكاملة للمصالح العليا الاستراتيجية، في ضوء اتساع المجال الحيوي المصري، والحاجة لتعبئة الموارد والقدرات وتكاملها في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي والبحر الأحمر، كمناطق تأثير وتأثر، وتفرض أيضًا صياغة استراتيجية وسياسات ومرتكزات فاعلة، تأخذ في الاعتبار التطورات والمستجدات الجديدة التي تشهدها تلك المناطق وفي مقدمتها التكالب الدولي والإقليمي ودور الشركات العالمية في التنافس على الموارد الطبيعية، ومحاولات السيطرة على الموانئ المتشاطئة في البحر الأحمر، وتنامي أدوار لأطراف إقليمية من شأنها إعادة تغيير موازين القوى في تلك المناطق لصالح نفوذها الاقتصادي والاستراتيجي، وبما يتوافق مع الرؤى الدولية، واتجاهات القوى الاقتصادية المتعددة.

وبالتالي، فإن الخروج من مأزق الارتقاء بمستويات التعاون، وتقليل مخاطر عدم الاستقرار والتنافس، وتباين النظر للتهديدات وأولوياتها وتأثيراتها المستقبلية على صعيد الاستقرار والتنمية، يتطلب العمل على توافر إرادة شبه جماعية مستندة لتعظيم المصالح التشابكية، والربط بين مسارات التنمية، لا سيما المتعلقة بالزراعة والطاقة والمياه، وليكون مدخل الأمن الإنساني وتوفير سبل الحياة وجودتها مرتكزا حاكما للرؤية المستقبلية المستندة لمنظومة متكاملة من المشروعات البينية الداعمة للبنية التحتية والتنموية، والتي يمكن أن تمثل قاعدة انطلاق متدرجة ومتراكمة لبناء نموذج تنموي يشمل الغالبية من دول الحوض. فاللحظة الراهنة، تشير إلى معادلة التوازن بين التهديدات والمخاطر من جانب، وبين التعاون وتحقيق الاستقرار من جانب آخر.

بلورة التوافق والتعاون في بناء المجتمع الصيني والمصري

للمستقبل المشترك في العصر الجديد



السفير/ لياو ليتشيانج

السفير الصيني لدى مصر

يُصادف عام ٢٠٢٤ الذكرى العاشرة لإقامة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر، ويعد «عام الشراكة الصينية المصرية»، وهو عام حافل بالنسبة للعلاقات الصينية المصرية، حيث تقابل الرئيس «شي جين بينج» والرئيس «عبد الفتاح السيسي» مرتين، واتفقا على رفع مستوى العلاقات الثنائية نحو هدف بناء مجتمع المستقبل المشترك في العصر الجديد، مما دفع الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين نحو «عقد ذهبي» آخر. وبفضل الإرشاد الاستراتيجي من الرئيسين، أقام الجانبان فعاليات متنوعة، وتعززت الصداقة التقليدية وتعمّق التعاون متبادل المنفعة وتكثّف التنسيق في المحافل الدولية، وأصبحت العلاقات الصينية المصرية نموذجًا يُحتذى به للعلاقات القائمة على التضامن والتعاون والمنفعة المتبادلة والكسب المشترك بين الصين من جهة والدول العربية والإفريقية والإسلامية والنامية من جهة أخرى.

> يعد عام ٢٠٢٥ العام الأول لإقامة المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك، حيث تقف العلاقات الصينية المصرية عند نقطة انطلاق جديدة.

ويعد عام ٢٠٢٥ العام الأول لإقامة المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك، حيث تقف العلاقات الصينية المصرية عند نقطة انطلاق جديدة. وفي هذا السياق، قال الرئيس «شي جين بينج»: إن الصين على استعداد للتعاون مع مصر في تحقيق التنمية المشتركة كصديق مخلص وشريك عزيز. وفي المقابل، قال الرئيس «عبد الفتاح السيسي»: إن الصين الصديق الأكثر إخلاصًا لمصر والدول الإفريقية. وفي ظل الوضع الجديد، تتفق علاقة صينية مصرية أكثر تنوعا وحيوية مع التوافق الاستراتيجي بين الرئيسين والتطلعات المشتركة للشعبين. وفي العام الجديد، تحرص الصين على بلورة مزيد من التوافق مع مصر، والتعاون معها في ترسيخ أسس التعاون في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والشعبية، وإقامة المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك في العصر الجديد، بما يساهم في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار في المنطقة والعالم كله.

أولًا: تكثيف التواصل رفيع المستوى وتعزيز الإرشاد الاستراتيجي

تعد اللقاءات بين الرئيسين البوصلة للعلاقات الثنائية. ففي السنوات العشر الماضية، زار الرئيس «عبد الفتاح السيسي» الصين ثماني مرات، والتقى مع الرئيس «شي جين بينج» ١٣ مرة، الأمر الذي حدد الاتجاه ورسم الخارطة للمواءمة بين مبادرة «الحزام والطريق» واستراتيجية «الجمهورية الجديدة» ورؤية مصر ٢٠٣٠. وتحرص الصين على العمل مع مصر على حسن تنفيذ التوافق الاستراتيجي بين الرئيسين، وزيادة تعزيز الزيارات المتبادلة الرفيعة على المستويات الحكومية والتشريعية والمحلية، وتعزيز تبادل الخبرات بشأن الحكم والإدارة، وحسن توظيف آليات التعاون في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والاستثمارية والقوة الإنتاجية، بما يعود بالخير على الشعبين ويدفع الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين إلى الأمام.

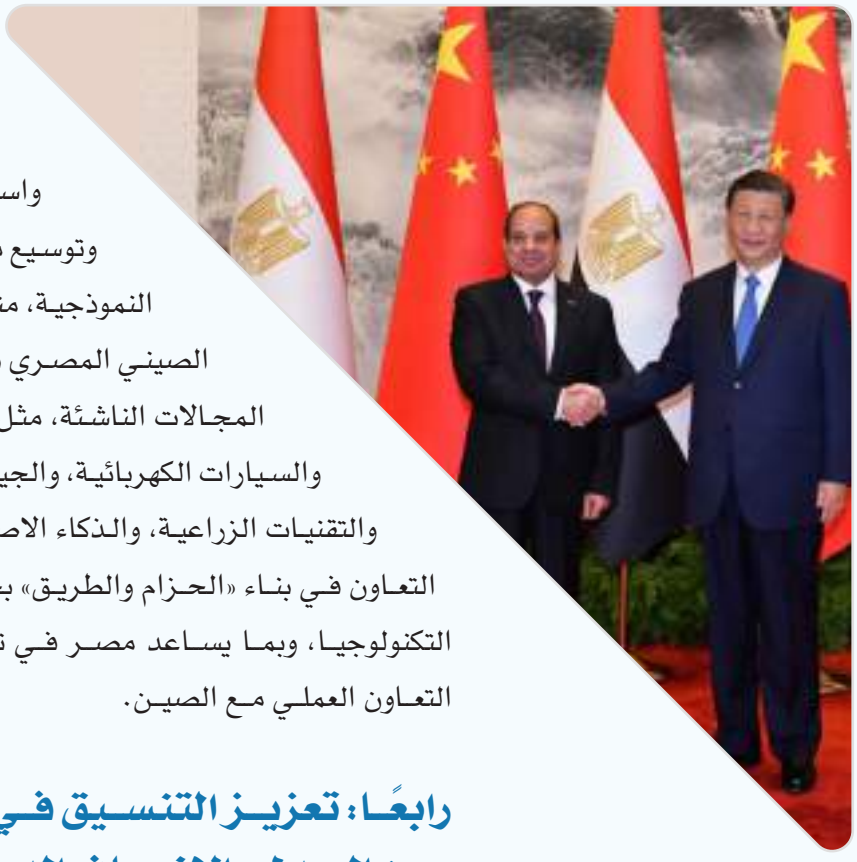
ثانيًا: تبادل الدعم الثابت وترسيخ الثقة السياسية المتبادلة

في هذا السياق، قدمت مصر دعمًا غاليًا للصين في القضايا المتعلقة بمصالحها الجوهرية، مثل: قضية تايوان، والقضية المتعلقة بشينجيانج. وفي المقابل، تدعم الصين مصر بثبات للسير في طريق التنمية الذي يتناسب مع ظروفها الوطنية، وتدعم جهود مصر للحفاظ على سيادتها وأمنها وتحقيق التنمية والنهضة. كما تحرص الصين ومصر على مراعاة المصالح الجوهرية الكبرى لكل منهما، ودعم جهود كل منهما للحفاظ على السيادة والأمن والمصالح التنموية، ومواصلة تبادل الفهم والثقة والدعم، بما يرسي أساسا سياسيا متينا لإقامة المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك في العصر الجديد.

ثالثًا: دفع التعاون العملي ودعم الجانب الآخر في عملية التحديث

كانت مصر من أوائل الدول التي دعمت مبادرة «الحزام والطريق»، وهي شريك أساسي للصين في بناء «الحزام والطريق». وقد أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لمصر لمدة ١٢ عامًا متتاليًا، وهي أحد أنشط المستثمرين في مصر وأكثرهم نموًا. وفي هذا السياق، قاولت الشركات الصينية «أعلى برج في إفريقيا» وأول سكة حديدية كهربائية في إفريقيا، وساعدت مصر في أن تصبح أول دولة إفريقية تمتلك القدرة على تجميع واختبار الأقمار الاصطناعية. وقد تركت كل هذه المشاريع في إطار «الحزام والطريق» بصمة الصين في طريق النهضة لمصر.

> **"في العام الجديد، تحرص الصين على بلورة مزيد من التوافق مع مصر، والتعاون معها في ترسيخ أسس التعاون في المجالات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والشعبية، وإقامة المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك في العصر الجديد."**



وإن الصين على استعداد لمواصلة المواءمة بين «الحزام والطريق» ورؤية مصر ٢٠٣٠، واستكشاف المزيد من الإمكانيات الكامنة، وتوسيع مجالات التعاون، وحسن تنفيذ المشاريع النموذجية، مثل منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني المصري بالسويس، وإيجاد نقاط نمو جديدة في المجالات الناشئة، مثل: الطاقة الجديدة، والفضاء، والطيران، والسيارات الكهربائية، والجيل الخامس لتقنيات الاتصال اللاسلكي، والتقنيات الزراعية، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، بما يحقق التعاون في بناء «الحزام والطريق» بجودة عالية، وتوطين الصناعات، ونقل التكنولوجيا، وبما يساعد مصر في تعزيز قدرتها الصناعية ورفع مستوى التعاون العملي مع الصين.

رابعًا: تعزيز التنسيق في المحافل الدولية للدفاع عن العدل والإنصاف الدوليين

تعد كل من الصين ومصر عضوًا هامًّا لـ«الجنوب العالمي»، ويتحمل كل منهما الرسالة المشتركة المتمثلة في الدفاع عن العدل والإنصاف الدوليين، والحفاظ على المصالح المشروعة للدول النامية. وفي هذا السياق، تقدر الصين مصر لالتزامها بالتعددية، وتدعم وجود دور أكبر لمصر في الشؤون الدولية والإقليمية، كما أنها مستعدة لمواصلة تكثيف التعاون والتنسيق مع مصر في الأمم المتحدة، ومجموعة بريكس، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنتدى التعاون الصيني العربي، ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وغيرها من الإطارات متعددة الأطراف، وتكريس التعددية العالمية القائمة على المساواة والانتظام والعولمة الاقتصادية القائمة على الشمول والمنفعة للجميع، والدفع بإقامة منظومة الحوكمة العالمية العادلة والمعقولة.

> **"في عام ٢٠٢٥، ستتولى الصين الرئاسة الدورية لمنظمة شانغهاي للتعاون، وتتطلع الصين إلى دعم مصر الكبير لجهود الصين كرئيس دوري، بما يقدم مساهمة أكبر في تنمية الجنوب العالمي."**

وتعرب الصين عن تهنئتها بانضمام مصر إلى مجموعة بريكس، مستعدة لتعميق التنسيق الاستراتيجي مع مصر، ورفع مستوى التعاون في إطار «بريكس الكبرى»، وجعل آلية بريكس أهم منصة للتعاون لدول الجنوب العالمي، وإيصال صوت بريكس إلى المحافل الدولية بشكل أكبر. وفي عام ٢٠٢٥، ستتولى الصين الرئاسة الدورية لمنظمة شانغهاي للتعاون، وتتطلع إلى دعم مصر الكبير لجهود الصين كرئيس دوري، بما يقدم مساهمة أكبر في تنمية الجنوب العالمي.

خامسًا: تنويع التواصل الثقافي وتعزيز التقارب بين الشعبين

تعد كل من الصين ومصر صاحبة حضارة عريقة، ويكمن الأساس المتين للصداقة الصينية المصرية في التبادل بين الحضارتين، ويكمن الدافع الأكبر للتعاون الصيني المصري في التقارب بين الشعبين. وفي السنوات الأخيرة، ازداد إعجاب المصريين بالثقافة الصينية التقليدية واللغة الصينية، وشهد الجانبان ١٧ زوجًا من مدن التوأمة وزيادة مستمرة لتبادل الأفراد، ووصل عدد الرحلات المباشرة بين البلدين إلى ٣٢ رحلة أسبوعيًا، وكان من المتوقع أن يبلغ عدد السياح الصينيين إلى مصر ٣٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٢٤. كما تم إدراج اللغة الصينية في المنهج التعليمي الوطني لمصر، وحتى اليوم، هناك حوالي ٣٠ جامعة مصرية تفتح كلية للغة الصينية أو تُدرّس اللغة الصينية، وتتخذ حوالي ٢٠ مدرسة متوسطة اللغة الصينية كمادة اختيارية، وتحتضن مصر ٣ معاهد كونفوشيوس، وفصليّ كونفوشيوس، وورشتيّ لوبان، مما جعلها الدولة التي تحتضن عددًا أكبر من معاهد وفصول كونفوشيوس في شمال إفريقيا، والدولة الإفريقية الوحيدة التي تمتلك ورشتيّ لوبان.

وفي المرحلة القادمة، تحرص الصين على اتخاذ «عام الشراكة الصينية المصرية» كنقطة انطلاق جديدة، لمواصلة تعميق التواصل الشعبي وإقامة فعاليات شعبية متنوعة، بما يجعل التبادل بين الحضارتين والتقارب بين الشعبين كـ «قوة جذب مركزي» لبناء المجتمع الصيني والمصري للمستقبل المشترك.

وختامًا، عندما نتجه نحو المستقبل، يجب علينا ألا ننسى من أين جئنا. وفي نقطة انطلاق جديدة، لدينا ثقة كاملة بجعل العلاقات الصينية المصرية أكثر عمقًا واتساعًا، وتحرص الصين على مواصلة التضامن والتعاون مع مصر كصديق مخلص وشريك عزيز، وجعل العلاقات الثنائية نموذجًا للتعاون بين دول الجنوب، والسعي بكل القوة لبناء المجتمع الصيني المصري للمستقبل المشترك في العصر الجديد، وخلق مستقبل أكثر إشراقًا للعلاقات الثنائية.





مصر ٢٠٢٥: إيجابيات وفرص كامنة رغم الاضطرابات الدولية والإقليمية

د. نهلة السباعي

رئيس الإدارة المركزية لدعم القرار - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تستعر نيران الصراعات في البيئتين الدولية والإقليمية، وتتنوع ما بين صراعات جيوسياسية كتلك التي يَئِن تحت وطأتها الشرق الأوسط وشرق أوروبا على وجه الخصوص، وصراعات اقتصادية وتجارية ظاهرة وضمنية، آنية ومحتملة مثل تلك التي تدور بين أكبر اقتصادين في العالم -الولايات المتحدة الأمريكية والصين- والأكثر تأثيرا على مسارات الاقتصاد العالمي.

ورغم أن هذه الصراعات والاضطرابات تغذي حالة عدم اليقين حول المستقبل والمرتبطة بسرعة التغيير والغموض والتعقيد (VUCA)، وهو ما يزيد من مخاوف دول العالم حول الآثار المختلفة لها خاصة الآثار الاقتصادية، فإن حالة عدم اليقين ليست دائما مرادفة للخسائر، فكثيرا ما تحمل التحديات في طياتها كثيرا من الفرص، ولكن مما لا يحتاج إلى تأكيد أن الاستفادة من الفرص لا تتم تلقائيا وإنما تتطلب التحرك السريع والواعي وتهيئة الظروف المواتية.

أولًا: أبرز الاتجاهات العالمية المشكلة للمستقبل

تتعدد الاتجاهات المستقبلية التي تسهم في تشكيل مستقبل العالم، وتنتظم هذه الاتجاهات تحت مجموعات كبرى يتمثل أهمها في التوجهات الخاصة بالعولمة والنمو السكاني والتغير المناخي، والتحولات الديموجرافية وما تتضمنه من شيخوخة المجتمعات والفردية والتحضر وغيرها، والتطور التكنولوجي والعلمي بما يحتويه من ذكاء اصطناعي وأتمتة وثورة حيوية واتصالات، وتوجهات اقتصادية تشمل الاقتصاد التشابكي، وتركز الثروات.. إلخ. ورغم ما يشهده العالم من اضطراب فإن هذه الاتجاهات المستقبلية تظل هي الأكثر قابلية للتنبؤ بمساراتها المستقبلية.

ولننظر على سبيل المثال إلى العولمة باعتبارها اتجاها ساد لعقود، وشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة نتيجة له، حيث أدت العولمة إلى تقارب الشعوب والثقافات وتزايد التبادل التجاري والاستثمارات العابرة للحدود. وقد أسهمت التطورات التكنولوجية في تسريع هذه العملية، مما جعل العالم يبدو أصغر وأكثر ترابطًا.

وشهدت العولمة في السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا، مع تصاعد الشعبوية، وتزايد التوترات الجيوسياسية. فخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وانتشار الجائحة العالمية، كلها عوامل أسهمت في إضعاف الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين الدول.

ولكن هذه التطورات لا تعني بالضرورة نهاية العولمة، فرغم التحديات التي تواجهها العولمة، فإن القوى الدافعة وراءها لا تزال قوية. فالتطور التكنولوجي، وخاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، يسهل التواصل والتبادل التجاري بين الشعوب. كما أن الهجرة الدولية، والتغيرات المناخية، والنمو الاقتصادي للدول النامية، كلها عوامل تدفع نحو مزيد من التكامل العالمي.

ولكن من الواضح أنه مع استمرار العولمة فإن هناك تغيرا يحدث في مركز الثقل العالمي؛ فتاريخيًا، كانت الدول الغربية هي محرك العولمة. ولكن مع صعود الاقتصادات الناشئة، مثل: الصين والهند، بدأ يتشكل نظام عالمي جديد. فمشروعات ضخمة، مثل: مبادرة الحزام والطريق الصينية تعزز التعاون الاقتصادي بين الدول، وتعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية.

لذلك فإنه كان من الصعب التنبؤ بشكل قاطع بمستقبل العولمة، إلا أنه من الواضح أننا نشهد تحولًا جذريًا في النظام العالمي. يجعلنا نعتقد أن العولمة لن تختفي، ولكنها ستأخذ شكلًا جديدًا، أكثر تعقيدًا وتعددية وربما يحمل في طياته فرصا للدول النامية مثل تخفيف الاعتماد على الدولار واستخدام آليات دفع جديدة، وتنويع الشركاء التجاريين وغيرها، والتي سنذكرها في موضع لاحق من هذا المقال.

ثانيًا: الاقتصاد العالمي.. حروب تجارية وتباطؤ «محتمل»

برز على الصعيد العالمي في الآونة الأخيرة إشارات واتجاهات متعددة تشير إلى احتمالية تعرض الاقتصاد العالمي لحالة من التباطؤ أو الانكماش النسبي في ظل الصراعات الجيوسياسية والاقتصادية بين الدول، وكذلك التحديات التي واجهتها العديد من الاقتصادات حول العالم، إذ تعرضت الاقتصادات الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لحالة من ضعف الأداء الاقتصادي في ظل ارتفاع مستويات الفائدة وتراجع التشغيل، فيما استمر الاقتصاد الصيني في تسجيل أداء ضعيف نتيجة تراجع أداء قطاع العقارات، في حين شهدت الأسواق الناشئة مستويات قياسية من أسعار الفائدة ومعدلات مرتفعة من التضخم العنيد بجانب ارتفاع المديونية إلى معدلات قياسية؛ نتيجة لذلك أطلق العديد من الخبراء والمؤسسات حول العالم تحذيرات من حدوث انكماش عالمي، خاصةً مع تزايد حالة عدم اليقين وضعف فاعلية السياسات المطبقة.

١- مؤشرات اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

أ- معدل نمو الاقتصاد الأمريكي [١]

- نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٢,٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، مسجلا تباطؤا طفيفا عن الربع الثاني البالغ ٣٪ وأقل من توقعات خبراء الاقتصاد عند ٣,١٪. وكان التباطؤ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الثالث يعكس في المقام الأول الانحدار في الاستثمار.

ب- معدل البطالة: [٢]

- نمت الوظائف الأمريكية خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٤ بأبطأ وتيرة منذ عام ٢٠٢٠، حيث كشف تقرير الوظائف عن زيادة بمقدار ١٢٠٠٠ وظيفة خلال أكتوبر، وهو أقل كثيرا من التوقعات عند ١٠٠ ألف وظيفة، وظل معدل البطالة عند ٤,١٪.

- وأفاد مكتب إحصاءات العمل بأن الأعاصير أثرت على بعض الصناعات، فيما لم يتم تحديد التأثير الصافي على التغيير الشهري في العمالة الوطنية أو ساعات العمل أو تقديرات الأرباح.

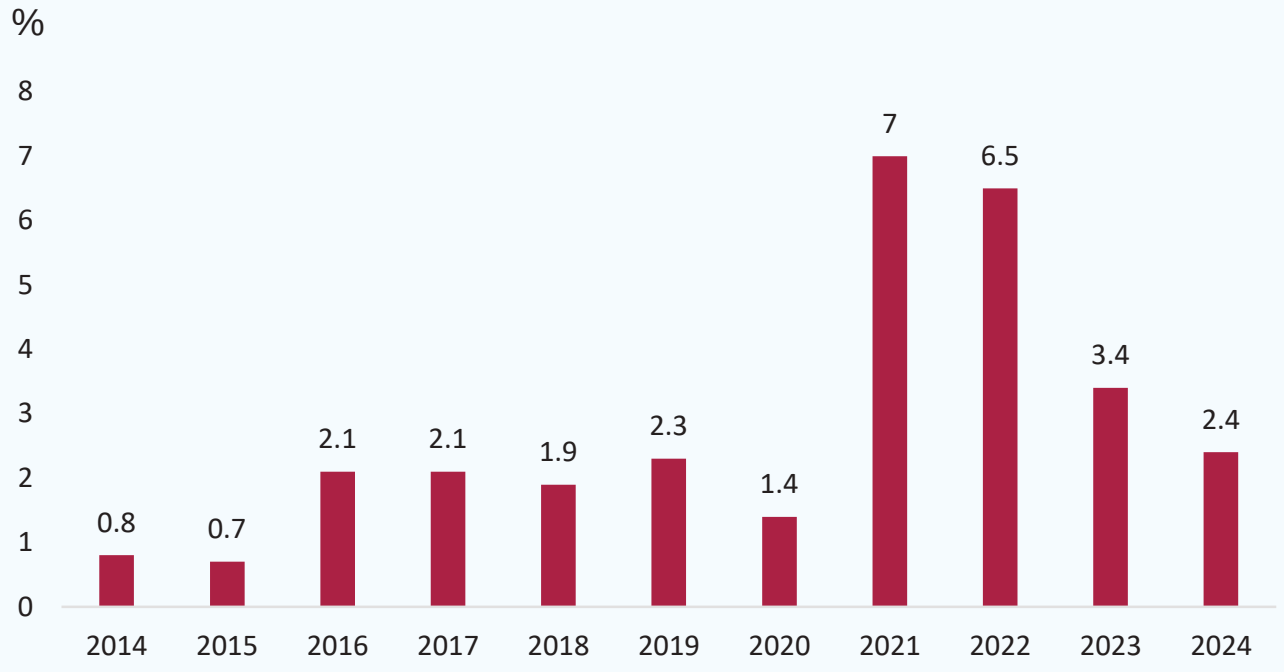
ج- معدل التضخم الأمريكي: [٣]

- بلغ معدل التضخم السنوي للولايات المتحدة ٢,٤٪ خلال الأشهر الاثني عشر المنتهية في سبتمبر٢٠٢٤، مقارنة بالتوقعات السابقة عند ٢,٥٪، وفقًا لبيانات وزارة العمل الأمريكية المنشورة في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٤.

- وعلى الرغم من تراجع التضخم، فإن تكلفة المواد والإنتاج لا تزال ترتفع بشكل أسرع مما تستطيع الشركات تلبيتها.

- ويوضح الشكل التالي معدلات التضخم السنوية في الولايات المتحدة منذ ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٤، ويظهر التحسن خلال العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام الماضي ٢٠٢٣.

معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢٤)



https://www.usinflationcalculator.com/:U.S. Inflation .

Source: Calculator

وبالنسبة لتوقعات الاقتصاد الأمريكي خلال العام القادم، أصدرت وكالة «ستاندرد آند بورز» توقعاتها للاقتصاد الأمريكي خلال عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. ويتوقع التقرير أن تؤدي الوعود الاقتصادية للرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب إلى ارتفاع معدلات التضخم بالولايات المتحدة الأمريكية على المدى القصير، فضلًا عن انخفاض معدل النمو على المديين المتوسط والقصير، وهو ما قد يدفع الفيدرالي الأمريكي إلى التراجع عن سياسة التيسير النقدي. وتعتمد التوقعات الواردة بالتقرير على بعض الافتراضات مثل تخفيض الضرائب الشخصية، وإقرار تعريفات جمركية على الصين بنسبة ٢٥٪ خلال أول ١٠٠ يوم من تنصيب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، مع افتراض الرد الصيني بفرض حواجز تجارية بدرجة أعلى على الصادرات الأمريكية إليها.

فرغم أن النتائج الاقتصادية المترتبة على سياسات الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب المتعلقة بالهجرة والسياسة التجارية والمالية قد تستغرق بعض الوقت حتى تظهر آثارها، فإنه في حالة تنفيذ كافة الوعود الاقتصادية التي صرح بها؛ سيدفع ذلك إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وسوف يدفع ذلك الفيدرالي الأمريكي لرفع الفائدة مرة أخرى.

- ❖ يتوقع التقرير تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالولايات المتحدة الأمريكية ليصبح ٢٪ خلال العامين القادمين، مقارنة بنحو ٢,٧٪ في العام الجاري.

- ❖ ترجح الوكالة أن يظل معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى من المستهدف (٢٪) لمدة أطول، وتتوقع أن تتراوح معدلات الفائدة بين (٣,٥٪ – ٣,٧٥٪) بحلول نهاية عام ٢٠٢٥.

- ❖ تتوقع الوكالة ارتفاع أسعار المستهلك خلال عام ونصف من تطبيق التعريفة الجمركية على الواردات الأمريكية، وسوف يترتب عليه اتجاه الفيدرالي الأمريكي لإبطاء تيسير سياسته النقدية.

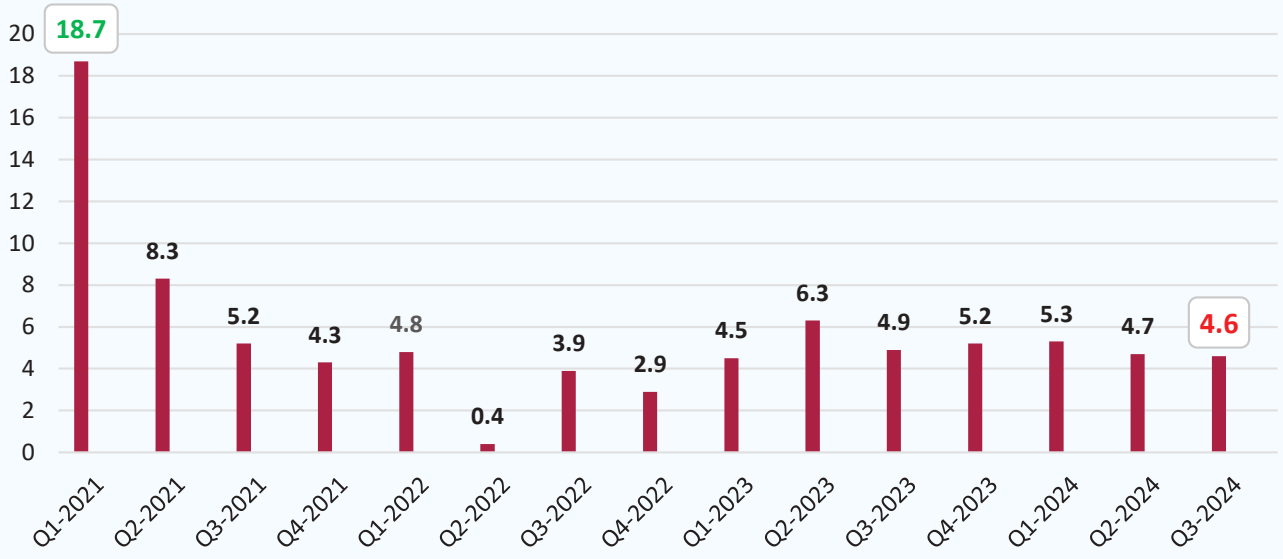
- ❖ يُؤدي فرض تعريفات جمركية شاملة على واردات الولايات المتحدة الأمريكية من كافة دول العالم إلى إعادة توجيه التجارة بعيدًا عنها، كما قد يدفع أسعار المنتجات المحلية للارتفاع، ومن ناحية أخرى سوف تتأثر سلاسل التوريد سلبًا وتصبح أكثر تكلفة وأقل إنتاجية وتنافسية في الولايات المتحدة مقارنة بالدول الأخرى.

٢- مؤشرات اقتصاد الصين [٤]

سجل الاقتصاد الصيني أداءً جيدًا على مدار العقود الثلاثة الماضية، حيث شهد مستويات نمو مرتفعة وارتقى الاقتصاد نتيجة لذلك إلى طبقة الدول ذات الدخل المتوسط بدلًا من الدول ذات الدخل المنخفض، وخلال العقد الماضي تحديدًا، مثلت الصين المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، حيث ساهمت بنحو ٣٥٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي، بينما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٢٧٪، كما كان الاقتصاد الصيني قادرًا على تجاوز أزمة كوفيد-١٩ دون خسائر ضخمة، حيث أعادت الاقتصاد إلى مساره الطبيعي فحسب.

بيد أن الاقتصاد الصيني قد شهد خلال الفترة الأخيرة تقلبات عدة وأزمات متعاقبة، أدت إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤًا إلى ٤,٦٪ خلال الربع الثالث من العام ٢٠٢٤، بعد أن شهد تراجعًا إلى ٤,٧٪ خلال الربع الثاني من ٥,٣٪ خلال الربع الأول من العام ذاته، مقارنةً بمعدلات نمو وصلت إلى ٧٪ خلال العقد الأول من القرن الحالي.

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة بين يناير ٢٠٢١ وسبتمبر ٢٠٢٤



Source: Trading Economics, available at: https://tradingeconomics.com/china/gdp-growth-annual

وكما يشير الشكل السابق، يمثل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي المسجل منذ أواخر عام ٢٠٢١ حتى الربع الرابع من العام الجاري عند ٤,٦٪ انخفاضًا ملحوظًا مقارنةً بالمعدلات المسجلة خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢١ عند ١٨,٧٪ و٨,٣٪.

كما شهد الاقتصاد الصيني معدلات غير متوازنة من النمو على خلفية تداخل عدد من العوامل المؤثرة، والتي من بينها تباطؤ الطلب المحلي نتيجة تفاقم ضعف ثقة المستهلكين، واستمرار التباطؤ في قطاع العقارات، وتزامَن مع ضعف النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٣ إلى أدنى مستوى له في ثلاثة عقود.

ويُشار إلى أن أزمة الاقتصاد الصيني التي تفاقمت خلال الفترة الأخيرة جاءت كنتيجة للنموذج الاقتصادي غير المتوازن الذي تبنته الدولة على مدار السنوات الثلاثين الماضية، حيث اعتمدت الدولة بشكل مفرط على الاستثمار الذي بات يشكل نحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعادل تقريبًا ضعف المعدل في الاقتصادات المتقدمة، مما أدى بدوره إلى ظهور فائض في القدرة التصنيعية نتيجة عجز الطلب المحلي عن استيعاب الناتج التصنيعي بالكامل، ولجأت الصين على خلفية تلك الأزمة إلى الأسواق الأجنبية لامتصاص ذلك الفائض، إلا أنها تواجه مقاومة من كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

وأُطلق على إثر تلك المؤشرات السلبية العديد من الخبراء والمؤسسات الدولية تحذيرات بأن الانهيار الاقتصادي بات وشيكًا، مشيرة إلى أن تلك الأزمات تنبع من العديد من نقاط الضعف التي تسيطر على اقتصاد الدولة، حيث أشار الخبراء إلى أن النمو المحقق خلال الفترة الماضية جاء مدفوعًا بصفة أساسية بتركز الاستثمار بصفة أساسية في قطاع العقارات، وقد تم تمويل هذا الاستثمار من خلال نظام مصرفي غير كفء أدى إلى ارتفاع مستويات الدين المحلي بشكل كبير، بجانب تفكك سوق العقارات وانكماش القوى العاملة، بالإضافة إلى تباطؤ نمو الإنتاجية إلى نحو ١٪ سنويًا على مدار العقد الماضي.

وعلى صعيد المؤسسات الدولية، أشار صندوق النقد الدولي في تقرير «الاستقرار المالي العالمي»، الصادر في أكتوبر ٢٠٢٤، إلى أن تباطؤ توقعات النمو الاقتصادي في الصين وتزايد الهشاشة في نظامها المالي يمثل تهديدات رئيسية لاستقرار النظام المالي العالمي خلال الفترة المقبلة، موضحًا أن تباطؤ الاقتصاد الصيني يُعد أحد أبرز المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، بجانب أن ديناميكية إدارة الدين في الدولة لا تتوافق مع خططها المالية.[٥]

وفي نفس السياق، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الانكماش الأطول من المتوقع في قطاع العقارات الصيني، خاصةً إذا أدى إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي، قد يضعف معنويات المستهلكين، والتي سجلت مستويات منخفضة تاريخية مع تراجع أسعار العقارات، كما يولد تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي؛ نظرًا إلى أن الصين تُعد عاملًا بارزًا في التجارة العالمية، وهو ما يؤثر تباعًا بالسلب على كلٍّ من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة.

ونتيجة للأزمة التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني، خفّض صندوق النقد الدولي في تقريره «آفاق الاقتصاد العالمي»، الصادر في أكتوبر ٢٠٢٤، توقعاته لنمو الاقتصاد الصيني إلى ٤,٨٪ خلال العام ٢٠٢٤ من ٥,٢٪ خلال العام ٢٠٢٣، و٥٪ في تقرير الصندوق لشهر مايو ٢٠٢٤، ثم يستمر في التباطؤ إلى ٤,٥٪ خلال عام ٢٠٢٥ وصولًا إلى ٣,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٩.

كما أشار البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الصيني من المتوقع أن يشهد تباطؤًا على المدى المتوسط مع استمرار تراجع معدلات النمو والإنتاجية الضعيفة، ذلك إلى جانب استمرار التحديات المصاحبة لنموذج نمو الاقتصاد الصيني الحالي القائم على الديون والاستثمار في قطاع العقارات بشكل خاص، مضيفًا أن الدولة بحاجة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية بهدف تسريع التحول إلى نمو أكثر توازنًا.[٦]

كما توقع صندوق النقد أن يشهد معدل التضخم في الصين ارتفاعًا خلال العام الجاري ٢٠٢٤ ليصل إلى ١٪ مقارنةً بمعدل -٠,٣٪ خلال العام الماضي، ومن ثم يرتفع إلى ٢٪ خلال عام ٢٠٢٥.

وتواجه الصين جملة من التحديات القاسية خلال الفترة الجارية، والتي تتمثل في ضرورة الإسراع في صياغة خطط للتعامل مع الديون المتراكمة، وتحقيق استقرار طويل الأمد في السوق العقاري، بالإضافة إلى ضرورة تحفيز الطلب على العقارات في ظل التباطؤ الاقتصادي.

ثالثًا: تقديرات أوضاع الاقتصاد المصري خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥

تباينت تقديرات المؤسسات الدولية لمسار مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٤/٢٠٢٥، نظرًا للعوامل المتباينة التي تؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية في الدولة، مرورًا بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، والتي أظهرت تأثيرًا سلبيًا على أداء عدد من القطاعات الحيوية، من بينها السياحة والشحن عبر قناة السويس، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الدولة منذ اندلاع الصراع الروسي الأوكراني، مما أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي، بيد أن العام المالي الجاري يحمل في طياته آفاقًا إيجابية عديدة لأوضاع الاقتصاد الكلي:

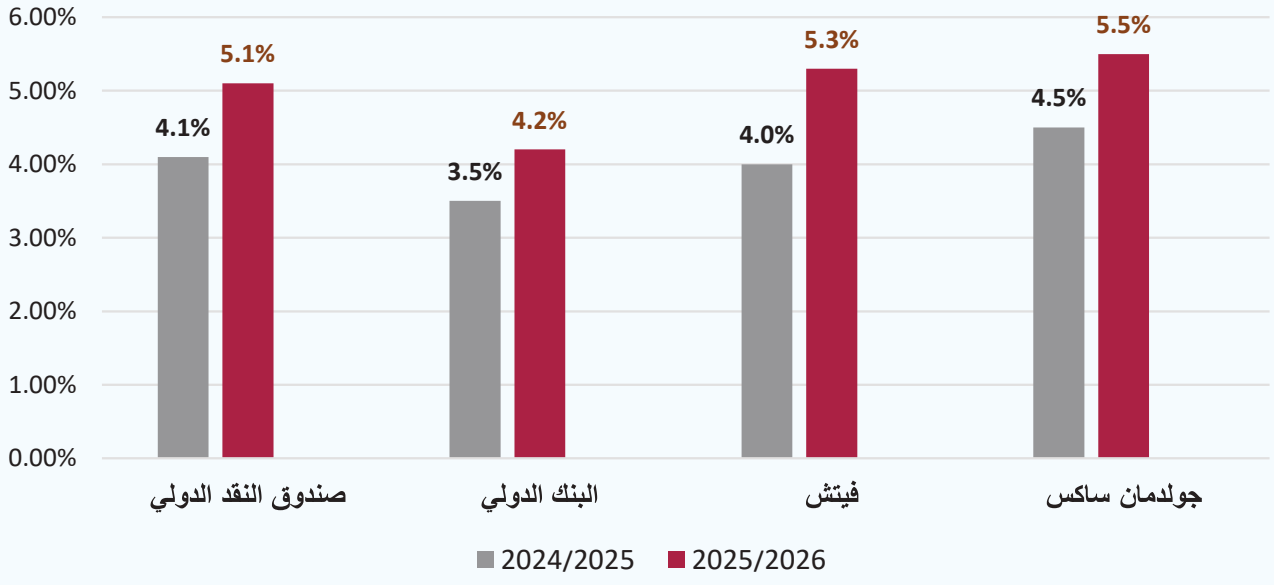
١- نمو الناتج المحلي الإجمالي

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي في مصر نموًا بنحو ٤,١٪ خلال العام المالي الجاري ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ارتفاعًا من المعدل المسجل خلال العام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ عند ٢,٤٪ و٣,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ويعزو صندوق النقد ذلك الانتعاش إلى تقديرات تراجع المخاطر المتعلقة بالصراع في غزة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥.[٧]

ويتوقع البنك الدولي أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نحو ٣,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ ثم ٤,٢٪ خلال عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وأرجع البنك تقديرات التعافي التدريجي للاقتصاد المصري إلى الجهود الحكومية المبذولة لضبط أوضاع المالية العامة بجانب زيادة التدفقات الاستثمارية، خاصةً تلك الممولة من صفقة رأس الحكمة.[٨]

وفي نفس السياق، تتوقع وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بمعدل ٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ثم ٥,٣٪ في العام المالي التالي، بدعم من السياسات والإصلاحات العميقة التي تتخذها الحكومة لتعزيز البنية الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي،[٩] كما يتوقع بنك «جولدمان ساكس» نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٥٪ خلال العام الجاري، ثم ٥,٥٪ خلال العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦.[١٠]

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال العامين ٢٠٢٤/٢٠٢٥ – ٢٠٢٥/٢٠٢٦



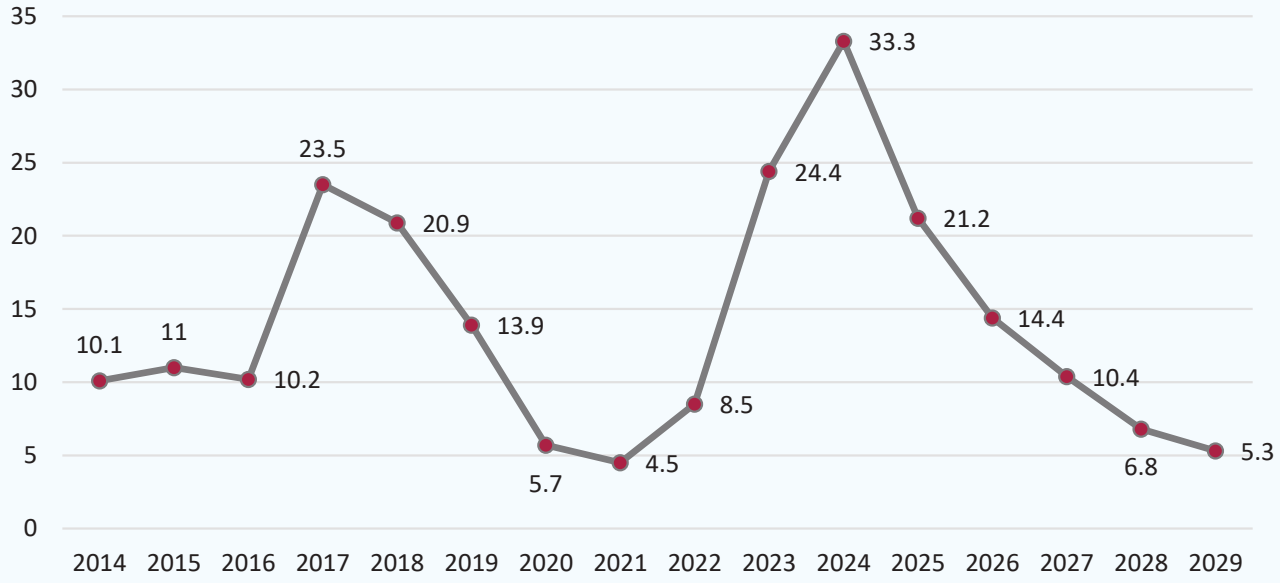
المصدر: بيانات تم تجميعها بواسطة الباحث.

ووفقًا لتوقعات «معهد ماستركارد للاقتصاد» Mastercard Economics Institute –في إطار تقريره السنوي «التوقعات الاقتصادية لعام ٢٠٢٥»– من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة (٤٪) على أساس سنوي مواصلا التفوق على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والذي من المتوقع أن يبلغ (٣,٢٪) بزيادة متواضعة عن (٣,١٪) في عام ٢٠٢٤، ومن المتوقع أن يرتفع الإنفاق الاستهلاكي للدولة بنسبة (١,٨٪)، ومن المرجح أن ينخفض التضخم في أسعار المستهلك إلى (١٩,٣٪)[١١]. ويأتي هذا النمو مدفوعًا وفقًا للبنك الدولي بالتأثيرات الأساسية المواتية، فضلا عن الاستثمار.

٢- تراجع معدلات التضخم

يتوقع صندوق النقد الدولي تراجع معدل التضخم في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٢١,٢٪ في المتوسط مقارنةً بمتوسط ٣٣,٣٪ خلال العام الماضي، ثم يستمر في الانخفاض إلى ١٣,٥٪ خلال العام المالي المقبل ٢٠٢٥/٢٠٢٦.[١٢]

معدل التضخم في مصر في الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٩) وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي (٪)



Source: Inflation rate, average consumer prices, International Monetary Fund (IMF), accessible at: https://linksshortcut.com/ijqID

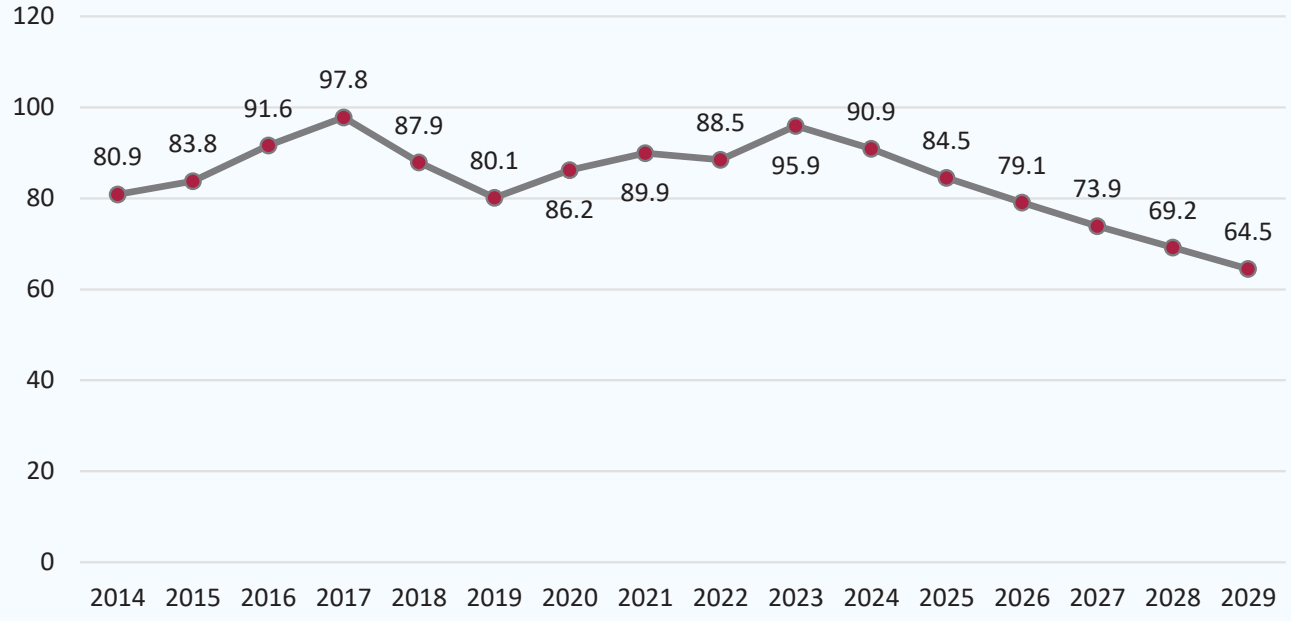
كما يتوقع البنك الدولي تراجع معدل التضخم في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ١٧,٢٪ في المتوسط، وذلك على خلفية القرارات التي اتخذها البنك المركزي المصري خلال مارس عام ٢٠٢٤ برفع سعر الفائدة الرئيسي ٦٠٠ نقطة أساس بهدف مواجهة الضغوط التضخمية، ويعزز ذلك القرار تقديرات البنك باستمرار تراجع معدلات الفائدة.[١٣]

٣- انخفاض نسبة الدين الإجمالي للحكومة من الناتج المحلي الإجمالي اعتبارًا من عام ٢٠٢٤

من المتوقع انخفاض نسبة الدين الإجمالي للحكومة من الناتج المحلي للحكومة في مصر وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي تدريجيًا اعتبارًا من عام ٢٠٢٤؛ حيث من المقدر أن ينخفض من (٩٥,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣ ليصل إلى (٨٤,٥٪) في عام ٢٠٢٥ وصولا إلى (٦٩,٢٪) و(٦٤,٥٪) في عامي ٢٠٢٨ و٢٠٢٩ على الترتيب.



نسبة الدين الإجمالي للحكومة العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (٢٠١٤ – ٢٠٢٩) وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي (٪)



Source: "Real GDP growth", International Monetary Fund (IMF), Accessible at: https://linksshortcut.com/FZKdy

٤- البطالة

فيما يتعلق بتوقعات التوظيف، تُشير توقعات وكالة فيتش إلى انخفاض معدلات البطالة إلى نحو ٦,٥٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٤، بينما يتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد معدلات البطالة ارتفاعًا إلى ٧,٤٪ خلال عام ٢٠٢٥، مقابل ٧,٢٪ لكلٍّ من العامين ٢٠٢٤ و٢٠٢٣.

رابعًا: بعض الفرص الكامنة لمصر في التحديات

في ضوء ما يشهده العالم من تحديات على الساحتين الدولية والإقليمية، والتي تمت الإشارة لبعضها في هذا المقال، لا يمكن إغفال وجود فرص عديدة كامنة يمكن لمصر الاستفادة منها، على سبيل المثال إذا فرضت إدارة ترامب تعريفات جمركية إضافية على جميع الواردات كما هددت، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى انخفاض محتمل في حجم التجارة العالمية، مما يؤثر سلبًا في مصر التي تعتمد على قناة السويس كأحد مصادر الدخل القومي الرئيسة؛ حيث تلعب دورًا محوريًّا في حركة التجارة الدولية، ولكن من ناحية أخرى، في حال تصاعدت التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يمكن أن تجد مصر لنفسها موطئ قدم لزيادة تجارتها مع الصين و/أو الولايات المتحدة، مستفيدة من التغيرات في التدفقات التجارية الدولية؛ حيث يمكن تصدير بعض السلع المصرية كبديل للمنتجات الصينية إلى أسواق الولايات المتحدة، وكذلك الحال مع الأسواق الصينية، ويمكن أن تجذب مصر استثمارات صينية بعيدًا عن بكين التي تواجه عقوبات وقيود تجارية أمريكية.

كما أن ترامب قد يستخدم يدًا عسكرية أثقل مما رأيناه حتى الآن مع التهديدات الحوثية للبحر الأحمر، وهو ما يشير إلى احتمال تراجع دور الحوثيين حال تمكنت العمليات العسكرية الأمريكية من مواجهتهم، مما قد ينعكس على حركة الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر، ومن ثم نمو أعداد السفن في قناة السويس، وبالتالي زيادة إيرادات القناة التي فقدت جزءًا كبيرًا من دخلها منذ بداية التوترات في البحر الأحمر.

كذلك ووفقًا لمجموعة «سيتي جروب»، فإن رئاسة «دونالد ترامب» قد تؤدي إلى خفض أسعار النفط وهو ما يمثل أثرا إيجابيا لمصر، وذلك بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك التعريفات الجمركية والسياسات الصديقة للنفط، ودفع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك +) وحلفائها لضخ المزيد من النفط في السوق. وأشار المحللون إلى أن «ترامب قد يتراجع عن السياسات البيئية، وأن الخطر الرئيس لأسواق النفط في ظل رئاسة ترامب سيكون العقوبات المحتملة على إيران، على الرغم من أن هذا قد يكون له تأثير محدود.

والفرص سالفة الذكر هي على سبيل المثال لا الحصر، فالبيئة الصراعية الحالية تحمل لمصر مزيدا من الفرص في مجالات أخرى عديدة مثل مجال إعادة الإعمار في المناطق التي دمرتها الحروب، أو في مجال تجارة الترانزيت واللوجستيات في ضوء التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى سلاسل إقليمية أقصر، والتي يمكن لمصر أن تستفيد فيها من استثمارها على مدى السنوات الماضية في مجال البنية التحتية وشبكات الطرق وتطوير قناة السويس وغيرها.

خامسًا: متطلبات الاستفادة من الفرص

والفرص سالفة الذكر تقتضي مزيدا من الجهود في تهيئة الظروف الملائمة لاستغلالها، ومن هذه الجهود:

١. **تعزيز التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الشريك التجاري التقليدي (الصين):** مع التباطؤ المحتمل في الاقتصاد الصيني، ينبغي لمصر التركيز على تنويع مصادر استيراد السلع الأساسية، خصوصًا الإلكترونيات ومواد البناء، التي تمثل صادرات الصين إلى مصر نسبة كبيرة منها. وقد تكون أسواق الهند ودول جنوب شرق آسيا بدائل قوية، مما يساعد في تقليل الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.

٢. **وضع استراتيجية لزيادة صادرات مصر إلى الولايات المتحدة:** بالنظر إلى تزايد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يمكن لمصر استغلال الفرصة لزيادة صادراتها إلى السوق الأمريكي، مثل: السلع الزراعية، والأثاث، والنسيج المصري، التي يمكن أن تحل محل بعض السلع الصينية التي قد تشهد صعوبة في الوصول إلى السوق الأمريكي بسبب التعريفات الجمركية، وبالتالي تعزيز العلاقات التجارية مع السوق الأكبر في العالم.

٣. **تحفيز الاستثمار المحلي:** في ظل التوقعات بتقلبات تدفقات الاستثمارات الأجنبية بسبب السياسة الاقتصادية الأمريكية، من الضروري أن تعمل مصر على زيادة جاذبية السوق المحلي، لذلك يجب تحسين الحوافز الضريبية، وتسهيل الإجراءات البيروقراطية، وتطوير البنية التحتية لدعم الاستثمارات طويلة الأجل في الصناعات التحويلية والابتكارات التكنولوجية.

٤. **تنمية قطاع التكنولوجيا والابتكار:** مع تزايد فرص التجارة الإلكترونية والرقمنة على المستوى العالمي، يُوصى بمضاعفة الجهود لدعم الابتكار في قطاع التكنولوجيا والتوسع في الأسواق الرقمية. وتحفيز الشركات الناشئة ودعم البحث العلمي سيساعد مصر في زيادة تنافسيتها في هذا القطاع الحيوي ويقلل من اعتمادها على الصناعات التقليدية، وذلك من خلال تأسيس برنامج تبادل تكنولوجي سنوي يتيح للشركات الناشئة المصرية السفر إلى الولايات المتحدة، والاستفادة من الخبرات الأمريكية، وبحث فرص التعاون في مجالات مثل التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والزراعة الذكية.

٥. **إدارة الضغوط التضخمية:** بوضع استراتيجيات للحد من التضخم عبر تحفيز الإنتاج المحلي في القطاعات الحيوية، مثل الزراعة والصناعة، كما يجب تنفيذ سياسات نقدية مرنة لضبط الأسعار دون التأثير على النمو الاقتصادي.

٦. **تطوير استراتيجية للاحتفاظ بالاستثمارات الأجنبية في فترات الركود:** يجب على مصر العمل على تعزيز مناخ الاستثمار المستدام وجذب المستثمرين من خلال أدوات الدين المحلية التي تقدم عوائد مغرية، فضلًا عن استخدام استراتيجيات مالية مرنة مثل السندات الخضراء والمشروعات الاستثمارية التي تتماشى مع التوجهات العالمية، وهو ما يمكن أن يكون حلًّا مناسبًا لجذب الاستثمارات في الأوقات الصعبة.

٧. التوسع في دعم قطاع الصناعة المصري عبر الاهتمام باستراتيجية تعميق التصنيع المحلي.

٨. الانخراط في الجهود الدبلوماسية للتفاوض على اتفاقيات تجارية جديدة مع الاقتصادات الناشئة، وتعزيز اتفاقيات التجارة القائمة لتعزيز التجارة الإقليمية، والعمل على توفير شروط مناسبة للعمالة المصرية المؤهلة في الخارج للاستفادة من شيخوخة المجتمعات المتقدمة وارتفاع نسبة الإعالة وتراجع قوة العمل فيها.



قائمة المراجع

(1) https://www.bea.gov/sites/default/files/2024-10/gdp3q24-adv.pdf

(2) https://www.bloomberg.com/news/articles/2024-10-04/traders-wipe-out-bets-on-big-fed-cuts-as-jobs-data-hits-bonds

(3) https://www.usinflationcalculator.com/inflation/current-inflation-rates/

(4) https://www.csis.org/events/chinas-economy-has-crisis-started#:~:text=China's%20economy%20is%20showing%20multiple,stock%20markets%20have%20fallen%20significantly.

(5) https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2023/12/China-bumpy-path-Eswar-Prasad

(6) https://www.worldbank.org/en/country/china/overview#:~:text=Results-,Since%20China%20began%20to%20open%20up%20and%20reform%20its%20economy,services%20over%20the%20same%20period.

(7) “Real GDP growth”, International Monetary Fund (IMF), Accessible at: https://linksshortcut.com/OrfOz

(8) "Growth in the Middle East and North Africa", World Bank Group, October 2024, available at: https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/middle-east-and-north-africa-economic-update

(9) "Egypt Profile", Fitch Ratings, 21 November 2024, available at: https://linksshortcut.com/JzrjZ

(10) "Macro Forecasts", Goldman Sachs, available at: https://www.goldmansachs.com/

(11) - “Mastercard Economics Institute’s Economic Outlook 2025 for Egypt: Steering through change”, Mastercard, 16 December 2024, available at: https://linksshortcut.com/jsPEs

(12) THIRD REVIEW UNDER THE EXTENDED ARRANGEMENT UNDER THE EXTENDED FUND FACILITY, International Monetary Fund (IMF), Aug2024, available at: https://linksshortcut.com/etbvy

(13) "Growth in the Middle East and North Africa", World Bank Group, October 2024, available at: https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/middle-east-and-north-africa-economic-update



مصر قوة إقليمية كبرى في النظام العالمي الجديد



أ.د ريهام مصطفى

أستاذ مساعد الاستراتيجية والسياسات العامة والحضرية - جامعة حلوان
ومستشار لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، وعضو مجلس إدارة بنك مصر سابقا

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية عظمى في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وتمكنت أمريكا من تعزيز نفوذها من خلال شبكة من التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية، بالإضافة إلى تعزيز دورها في المؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. إلا أنه على مدار أكثر من عقدين من الزمان، يمر العالم بالعديد من التغيرات الجذرية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يؤدي إلى إحداث تغيرات كبرى في توازن القوى على الساحة الدولية.

وتتمتع منطقة الشرق الأوسط بالعديد من المميزات التي جعلتها مطمعا للقوى الدولية الكبرى، بداية من موقعها الاستراتيجي في القلب من العالم، وتحكمها في ممرات الملاحة الدولية، حيث تمتلك أهم المعابر البحرية؛ كقناة السويس ومضيق باب المندب. بالإضافة إلى ثرائها الديني؛ فهي أرض الرسالات السماوية. وهي أيضا مهد الحضارة الإنسانية؛ الحضارة الفرعونية والفينيقية والبابلية والسومرية والإسلامية. فضلًا عما تمتلكه المنطقة من مصادر للطاقة؛ بداية من الاكتشافات البترولية في القرن الماضي، وصولا لاكتشافات الغاز الطبيعي الأخيرة، وما تمتلكه من ثروات طبيعية؛ ثروات معدنية هائلة كالفوسفات والحديد والذهب والزئبق والبوتاسيوم، إضافة إلى الثروة الحيوانية والسمكية والأراضي الزراعية.

وقد أدت الهيمنة الأمريكية إلى إحداث تحولات مصيرية عصيبة بالمنطقة، بدءا من الغزو الأمريكي للعراق وسقوط بغداد في ٢٠٠٣، مرورًا باشتعال المنطقة بالثورات في ٢٠١١، وما نتج عنها من توالي سقوط العديد من دولها.

وعلى الجانب الآخر، منذ ٢٠١٤، تشهد أوروبا أكبر صراع منذ الحرب العالمية الثانية بين روسيا وأوكرانيا. لقد أنهت الشرارة الأولى للحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٤، حقبة تاريخية ونظامًا عالميًّا قديمًا قائمًا على القطب

الواحد. وأطلقت إشارة البدء لتشكيل نظام عالمي جديد قائم على التعددية القطبية، حيث عادت روسيا إلى الظهور مرة أخرى كقوة عظمى في المشهد العالمي أمام أمريكا والغرب، إلى جانب الصين القوية اقتصاديا وسياسيا.

ويستمر التنافس بين القوى العظمى على السلطة والنفوذ، حيث تشتعل رقعة بعد الأخرى، وتتساقط الدول الصغرى الواحدة تلو الأخرى، حتى يتشكل النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب، بدءا من سقوط العراق مرورًا بأوكرانيا ثم السودان وغزة ولبنان وأخيرًا سوريا. ولا نزال نشهد الصراع على مصادر الثروة والنفوذ في منطقة القرن الإفريقي.

حرب اقتصادية وتجارية عالمية

يخوض العالم أيضًا حربًا اقتصادية وتجارية طاحنة، المنتصر فيها يكون قطبا من أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد والنظام التجاري العالمي الجديد. ونحن على أعتاب تشكيل هذا النظام العالمي الجديد بأقطابه ومؤسساته، تتسابق الدول لتتبوأ مكانتها في هذا النظام الجديد وفي حركة التجارة العالمية، والتي تتشكل معالمها الجديدة على مدار أكثر من عقد من الزمان.

ومنذ ٣٠ يونيو، امتلكت مصر لأول مرة رؤية استراتيجية متكاملة قائمة على التنبؤ بالأحداث الهامة على كافة المستويات، المستوى العالمي والإقليمي والمحلي قبل وقوعها. فأصبحت مصر صاحبة سياسات استباقية حكيمة مبنية على الأخذ بأسباب العلم، وعلى عمق التحليل والدراسة.

مبادرة الحزام والطريق الصينية

في عام ٢٠١٣، تم إطلاق مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي يمتد نطاقها من آسيا ثم إفريقيا مرورا بأوروبا حتى أمريكا الجنوبية لتعيد تشكيل حركة التجارة العالمية، بهدف إحياء طريق الحرير القديم. وتهدف المبادرة إلى بناء شبكات التجارة والاستثمار والبنية التحتية على طول طرق التجارة القديمة، وهو ما أكسب البحر الأحمر ببوابتيه، البوابة الشمالية قناة السويس، والجنوبية مضيق باب المندب، أهمية متزايدة في النظام التجاري العالمي.

لقد أكسبت قناة السويس مصر أهمية كبرى في مبادرة الحزام والطريق كمحور لطريق الحرير بالشرق الأوسط، فقناة السويس هي الجسر الرابط بين طريقي الحرير البري والبحري بكل من أوروبا وإفريقيا وصولًا إلى الأمريكتين، فهي نقطة الوصل بين الصين والعالم. وهذه المبادرة تشمل تشييد شبكات الطرق والسكك الحديدية وأنابيب الغاز والنفط وخطوط الطاقة الكهربائية والإنترنت ومختلف جوانب البنية التحتية.

وقامت مصر في أغسطس ٢٠١٤ بحفر قناة السويس الجديدة مع تعميق المجرى الملاحي القديم، وتم افتتاح القناة الجديدة بعد عام واحد في أغسطس ٢٠١٥، وأدى ازدواج القناة إلى ارتفاع تصنيفها من خلال وكالة الطاقة الأمريكية، كأهم الممرات الاستراتيجية لشحن النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعي المسال من الخليج العربي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية.

واستمرت مصر في خطة استراتيجية متكاملة لتطوير قناة السويس وتعزيز قدراتها ورفع كفاءتها وزيادة تنافسيتها، مع تطوير ما توفره من خدمات ملاحية للسفن والناقلات العابرة، بما يتواكب مع التطورات العالمية في منظومة النقل البحري. مع تنمية محور قناة السويس بالكامل، بهدف تعظيم دور قناة السويس لتكون ليس فقط ممرًا مائيًا، ولكن لتصبح منطقتها الاقتصادية مركزا متكاملا صناعيا ولوجستيا عالميا. مركز لوجستي عالمي للإمداد والتموين؛ لتموين السفن بالوقود الأخضر في وقت يتنامى فيه الاحتياج العالمي لتسهيل حركة التجارة وسلاسل الإمداد والتوريد التي تواجه العديد من الأزمات المتتالية.

طريق القاهرة-كيب تاون

قامت القاهرة في ٢٠١٨ بتدشين طريق القاهرة-كيب تاون الذي كان حلمًا تاريخيًا طالما راود المصريين حتى تحول إلى حقيقة، وهو الطريق الذي يربط شمال القارة السمراء بجنوبها. فموقع مصر الاستراتيجي الذي لا يمكن أن ينافسها فيه أحد جعلها الرابط بين هذه الطرق الدولية العابرة للقارات لتربط شرق العالم بغربه، وشمال العالم بجنوبه. وبهذا تكون مصر حلقة الوصل بين شبكة الطرق الدولية العابرة للقارات، والتي تهدف أيضا إلى إنشاء مجتمعات صناعية.

وقامت مصر منذ ٢٠١٤ بتنفيذ خطة استراتيجية لتطوير قطاع الطرق والنقل، لتحتل مصر المركز الثامن عشر عالميا طبقًا لمؤشر جودة الطرق بنهاية ٢٠٢٤، وتقفز ١٠٠ مركز في الترتيب العالمي لمؤشر جودة الطرق في ١٠ سنوات. وكانت استراتيجية الدولة ليس فقط بناء شبكة طرق قومية حديثة ومتطورة، ولكنها امتدت إلى ربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولي، من خلال طرق الربط البري والنهري مع الدول العربية والإفريقية المجاورة مع استراتيجية متكاملة لتطوير الموانئ البحرية.

مصر مركز عالمي للتجارة واللوجستيات

تمثل الموانئ أهمية قصوى للدول واقتصادها وأمنها القومي، حيث تعد نقطة التحرك الأولى للتجارة العالمية من واردات وصادرات. ويصل حجم السلع المتداولة عبر الممرات المائية إلى حوالي ١١ مليار طن حول العالم، والتي من خلالها يمكن أن تتحول الدولة إلى قوة اقتصادية عملاقة. فبالإضافة لكونها موردًا هامًا للعملة الصعبة، فهي مشجع لقيام الصناعات المختلفة، كما تساهم في تطوير وتنمية المناطق المجاورة للميناء. كل هذا أشعل المنافسة إقليميًا ودوليًا، حيث تتسابق الدول حاليا لتطوير موانيها لتتبوأ مكانتها في حركة التجارة العالمية التي تتشكل معالمها الجديدة.

وبالنسبة لمصر، فهي تمتلك العديد من الموانئ الهامة على ساحل البحر المتوسط، أهمها ميناء الإسكندرية الذي يعد من أهم الموانئ التجارية، وكذلك موانئ الدخيلة ودمياط وبورسعيد وشرق بورسعيد والعريش، إلى جانب ميناء جرجوب. كما تمتلك العديد من الموانئ الهامة على ساحل البحر الأحمر، مثل موانئ العين السخنة والسويس وسفاجا ونويبع، بالإضافة للموانئ التخصصية السياحية والبترولية.

هذا، وتتبنى الدولة خطة متكاملة لتطوير الموانئ بشكل متكامل لتكون قادرة على الصمود أمام المنافسة من قبل الموانئ المحيطة. ويتضمن المشروع بمنطقة جرجوب إنشاء منطقة استثمارية، إلى جانب إنشاء ميناء تجاري ورصيف ركاب، وإنشاء مركز اقتصادي وسياحي عالمي، وتجمعات عمرانية، ومركز استشفاء، ومنطقة لوجستية، ومنطقة صناعية، ومشروع عملاق للاستزراع السمكي. فتمتد خطة التطوير إلى المحيط الجغرافي لتلك الموانئ، وتكوين ظهير من المناطق اللوجستية لزيادة الطاقة الاستيعابية بها، بما يعزز من قدرتها في دعم حركة التجارة والتصدير والاستيراد.

هذا، وترتكز خطة تطوير الموانئ على زيادة الإنتاجية والكفاءة، وتحقيق درجات أعلى في المؤشرات اللوجستية مثل البنية التحتية وتعقب الشحن. كما تعمل مصر على التحول الرقمي في تشغيل الموانئ، والربط بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والداخلية ومواقع التصنيع ومناطق الاستهلاك عن طريق شبكات الطرق الدولية المتطورة والسكك الحديدية الحديثة. وتشمل الخطة تقديم الخدمات اللوجستية للسفن داخل الموانئ، مثل: ميناءي العين السخنة وشرق بورسعيد، في خطوة تستهدف خلق قيمة مضافة، مع الربط بين الموانئ والمناطق الصناعية في شبه جزيرة سيناء ومنطقة شمال غرب خليج السويس، وهو ما من شأنه تسهيل حركة نقل وتداول الصادرات والواردات وتعظيم الاستفادة من موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي المتميز وتحويلها إلى مركز

لوجستي إقليمي وعالمي. ونهضة الأمم تعتمد بشكل حيوي على شبكة نقل متطورة من طرق ومحاور ومطارات وموانٍ، كبنية أساسية داعمة لكافة قطاعات الدولة.

مصر مركز عالمي للطاقة

تتميز مصر بامتلاكها بنية صناعية قوية لتسييل الغاز الطبيعي هي الأكبر من نوعها بين ٦٣٤ محطة عالمية، تمكنها من تسويقه عالميًا ونقله عبر السفن، وقد ساعد اكتشاف حقل ظهر على الاستفادة من هذه المحطات. كما عملت مصر على توفير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وتنويعها، وتحويل مصر إلى مركز عالمي للطاقة، والعمل على تحويل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى مركز إقليمي رائد في صناعات الهيدروجين الأخضر، كما تعمل مصر على أن تكون بوابة للطاقة الكهربائية على مستوى العالم، عبر الربط الكهربائي مع دول الجوار. فتحولت مصر من دولة تعاني نقصًا حادًا في الطاقة، إلى مركز عالمي للطاقة، والذي كان هدفًا استراتيجيًا لتعظيم الاستفادة من الموقع الاستراتيجي والأصول والبنية التحتية.

مصر مركز عالمي للصناعات التعدينية

تمتلك مصر ثروات تعدينية هائلة لم يتم استغلالها بعد، حيث تمتلك مصر كميات هائلة من الحجر الجيري الذي يغطي نحو ٦٠٪ من مساحة مصر باحتياطي يصل إلى حوالي ١٥ مليار طن. كما تقدر مناجم الذهب بأكثر من ٣٧٥ موقعًا تعدينيًا للذهب، بالإضافة إلى امتلاكها لأفضل أنواع الفوسفات على مستوى العالم باحتياطيات تصل إلى نحو ٣ آلاف مليون طن. كما يتوفر خام الفلسبار باحتياطي يصل إلى نحو ٧ آلاف مليون طن، بالإضافة إلى احتياطيات خام الألمنيت عالية الجودة، والتي تصل إلى حوالي ٨٠ مليون طن. فضلًا عن احتياطيات مادة الكولين بأكثر من ٨٠٠ مليون طن، والكبريت باحتياطي يزيد عن ٤٠ مليون طن. فضلا عما تمتلكه مصر من الكنوز مثل التنتالوم والليثيوم.

ويعتبر قطاع التعدين مصدرا هاما للعملة الصعبة من خلال زيادة الصادرات. كما أن له أهمية كبيرة في بناء سلاسل توريد للعديد من الصناعات المتطورة التي تعمل مصر على توطينها. فتسعى مصر إلى التحول إلى مركز تعديني عالمي، خاصةً في الصناعات المتقدمة، مثل: السيارات الكهربائية وصناعة البطاريات والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الصناعات التكنولوجية مثل الرقائق الإلكترونية. والاهتمام بهذا القطاع الاستراتيجي له قدرة على النهوض بالدولة ككل.

الشراكة الاستراتيجية

في العقدين الأخيرين، ظهر مفهوم الشراكة الاستراتيجية، وهو نوع جديد من العلاقات الدولية مختلف عن التحالف، فهي علاقة أعمق، تقوم على ترتيبات ثنائية لتحقيق منافع مشتركة اقتصادية وتجارية، بين أطراف دولية متكافئة، وتهدف في الأساس إلى زيادة مساحات التفاهم بينهم بما يحقق أهدافهم الاستراتيجية، مع تكوين وجهة نظر مشتركة تجاه القضايا الدولية الحيوية.

وقد أوجدت هذه الطفرة الهائلة في البنية التحتية، والانضمام إلى المبادرات الدولية بكل أبعادها الاقتصادية والتجارية العديد من المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة بين مصر والعديد من الأطراف الدولية. وقد مكّن ذلك الدولة المصرية من القدرة على التأسيس لعلاقات دولية متوازنة قائمة على الاحترام المتبادل، والتعاون القائم على تحقيق المصالح المشتركة، وهو ما كان له انعكاسات إيجابية على قدرة مصر على إقامة العديد من الشراكات الاستراتيجية. وتلعب هذه الشراكات دورًا هامًا في توطيد العلاقات، بما يؤدي إلى تقارب وجهات النظر في القضايا الدولية الهامة والحيوية.

أقامت مصر شبكة من الشراكات الاستراتيجية المتوازنة شرقًا وغربًا، شراكات مع دول كبرى شرقًا، مع كل من الصين وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية وصربيا، وشراكات استراتيجية غربًا مع كل من فرنسا وألمانيا وأمريكا والمملكة المتحدة ومع الاتحاد الأوروبي في

مجال الطاقة، وشراكات استراتيجية مع دول كبرى شمالاً، مع كل من النرويج والدنمارك وأيرلندا، وشراكات استراتيجية جنوبا مع الهند والبرازيل مع تكوين ثلاثي شرق المتوسط من خلال الشراكة مع قبرص واليونان.

هذا بالإضافة إلى إقامتها العديد من الشراكات الاستراتيجية في محيطها الإقليمي ببعديه العربي والإفريقي بكل من دول الخليج العربي شرقًا، والسعودية، والإمارات، والعراق، مرورًا بالأردن، وصولاً إلى الجزائر غربًا، إضافة إلى العديد من الشراكات الاستراتيجية الأخرى بالمنطقة، وتساعد هذه الشراكات في ربط أهداف مصر التنموية بالأهداف الدولية من جهة، وبالأهداف الإقليمية من جهة أخرى، لا سيما أجندة إفريقيا ٢٠٦٣.

تجمع البريكس BRICS

يتكون تجمع BRICS من خمس دول تشكّل مجتمعة نحو ٤٠٪ من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من ٤٠٪ من سكان الكرة الأرضية، وتعتبر صاحبة أسرع نمو اقتصادي عالميا، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا. وفي ديسمبر٢٠٢١، انضمت مصر إلى New Development Bank بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس، كما انضمت مصر والإمارات والسعودية وإيران وإثيوبيا إلى تجمع البريكس في يناير ٢٠٢٤، لتتشكل دول «بريكس+»، والتي تضم الاقتصادات الرئيسة في دول الجنوب. ومن شأن توسيع عضوية المجموعة أن يعزز ثقلها السياسي والاقتصادي، كما تم الإعلان عن إنشاء فئة «الدول الشريكة» في ظل إبداء ٣٠ دولة اهتمامها بالانضمام إلى التكتل. ومن بين هذه الدول تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي، وإندونيسيا، والتي تعد أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، ونيجيريا، وهي ثاني أغنى دولة في إفريقيا، إلى جانب كوبا وفنزويلا المستبعدين من التجارة العالمية بسبب العقوبات الأمريكية.

يسعى التكتل إلى تشكيل جبهة يمكن أن تشكل ثقلا موازنا للغرب، الذي تمثله تقليديا مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى والمؤسسات التي ولدت من رحم «اتفاقية بريتون وودز». وأحرز التكتل تقدما، من خلال إنشاء مؤسستين؛ الأولى هي "بنك التنمية الجديد NDB" ، كأول بنك للاقتصادات الناشئة وشركائها، أشبه بالبنك الدولي. ومنذ ٢٠١٦، قام البنك بتمويل ٩٦ مشروعا بتكلفة حوالي ٣٢,٨ مليار دولار، طبقا للبيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني للبنك.

والمؤسسة الأخرى صندوق احتياطي الطوارئ "CRA" Contingent Reserve Arrangement، وهو أشبه بصندوق النقد الدولي الذي لا يمنح مساحة أكبر لدول الجنوب. ويعمل هذا الصندوق على مساعدة دول «بريكس+» التي تعاني من مشاكل متعلقة بالسيولة الدولارية، بتعهدات مبدئية قدرها ١٠٠ مليار دولار.

كما يعمل تكتل «البريكس» على إنشاء نظام للتحويلات المالية مماثل لنظام سويفت SWIFT ليكون محصنا ضد العقوبات الغربية، مع إمكانية استخدام العملات الوطنية في التجارة البينية. كما اقترحت موسكو إنشاء منصة استثمارية مستقلة، مع إطلاق بورصة للحبوب ومنصة مخصّصة لسوق المعادن الثمينة والماس.

صعود «الجنوب العالمي»

بدأ مصطلح «الجنوب العالمي» في الصعود ليحل محل مصطلح «العالم الثالث»، ويُطلق عليه أيضا «الدول النامية». وهذه المصطلحات ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث يشير«العالم الثالث» إلى الدول التي لا تنتمي إلى العالمين؛ دول «العالم الأول»، وهي الدول الصناعية الكبرى «ذات الأنظمة الليبرالية الديمقراطية» أو «الغرب»، ولا تنتمي إلى دول «العالم الثاني» أو «الشرق»، والذي يضم روسيا والصين.

وتمثل دول «الجنوب العالمي» ثلث اقتصاد العالم، فهي تهيمن على أكثر من ٤٠٪ من إنتاج النفط العالمي، طبقًا لبيانات «إدارة معلومات الطاقة الأمريكية» EIA، كما يتركز بها جزء كبير من الإنتاج الصناعي العالمي، حيث تسيطر دولها على ما يقرب من ٢٠٪ من التجارة

الدولية طبقا لإحصاءات «موقع Statista»، إلى جانب كونها مصدرا لما يقرب من نصف محصول الأرز والقمح المنتجين عالميا.

وشهد عام ٢٠٢٤ صعودًا متناميًا لدول «الجنوب العالمي»، وتتجه التحولات العالمية نحو مسار جديد من التوازنات الدولية لصالح التعددية القطبية على حساب الهيمنة الأمريكية الأحادية التي أثّرت على العلاقات الدولية وانفردت بالسيطرة على النظام العالمي لقرابة أربعة عقود من الزمان. كما دعا تكتّل «بريكس» إلى إصلاحات في مؤسسات النظام العالمي من توسعة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي تهيمن عليه بوضوح القوى الغربية، بحيث يشمل من يعبر عن مصالح دول «الجنوب العالمي»، ومنها القارة الإفريقية. ومما لا شك فيه أن مصر هي الأقدر على تمثيل مصالح دول القارة الإفريقية لما تمتلكه من مقومات عسكرية ودبلوماسية واقتصادية وتكنولوجية، بالإضافة إلى ثرائها الثقافي والحضاري والتاريخي.

وختامًا، فإنه لاستعادة الدور الريادي لمصر والمشاركة الجادة في إعادة تشكيل النظام الدولي، سعت الدولة المصرية لامتلاك القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية وأيضًا التكنولوجية المؤهلة للقيام بذلك. وتزامن ذلك مع التحولات في مسارات الاقتصاد العالمي وخريطة التجارة العالمية التي مكّنت مصر من أن تصبح لاعبا هاما ورئيسا في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بالإضافة إلى امتلاكها قوة عسكرية وأسطولا بحريا قويا، بما يضمن أمنها القومي على كافة الاتجاهات الاستراتيجية الأربعة.



حماية الإبداع والملكية الفكرية في مصر: رؤية مستقبلية في ضوء اقتصاد المعرفة



المحامي الدكتور/ أسامة موسى البيطار

الأمين العام للاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية

في عصر اقتصاد المعرفة، تبرز الملكية الفكرية كواحدة من أهم ركائز التقدم والتنمية المستدامة. وتُعد مصر بموقعها الجغرافي وإرثها الثقافي مؤهلة لتكون مركزًا إقليميًّا ودوليًّا للإبداع والابتكار. ومع تنامي أهمية البرمجيات والتكنولوجيا في الاقتصاد الحديث يصبح ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية ضرورة ملحّة لدعم الابتكار وتعزيز التنافسية الاقتصادية. ويقدم هذا المقال رؤية مستقبلية لحماية الملكية الفكرية في مصر، مع التركيز على وضع استراتيجية وطنية تتماشى مع التحولات العالمية واحتياجات التنمية المحلية.

> "توفر الملكية الفكرية الحماية القانونية للأفكار والمخرجات الإبداعية، مما يؤدي إلى: جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز ريادة الأعمال، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا والبرمجيات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم الابتكار وتوفير فرص العمل."

أهمية الملكية الفكرية في اقتصاد المعرفة

يعتمد اقتصاد المعرفة على تحويل الأفكار إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، حيث يشكل الإبداع البشري أهم مورد اقتصادي. وفي هذا السياق، يمكن القول إن الدور المحوري للإبداع يتجلى حين يصبح الابتكار شرطًا أساسيًّا لتحقيق النمو. وفيما يتعلق بالارتباط بالتكنولوجيا، فإن حقوق الملكية الفكرية تلعب دورًا حاسمًا في حماية الابتكارات وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا.

هذا، وتوفر الملكية الفكرية الحماية القانونية للأفكار والمخرجات الإبداعية، مما يؤدي إلى: جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز ريادة الأعمال، خصوصًا في مجالات التكنولوجيا والبرمجيات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم الابتكار وتوفير فرص العمل.

الواقع الحالي للملكية الفكرية في مصر

تتمتع مصر ببنية تشريعية قوية تشمل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، الذي ينظم حقوق المؤلف، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع. وتشمل أبرز نصوص:

❖ المادة ١٣٨: التي تضمن الحقوق الأدبية الدائمة للمؤلفين.

❖ المادة ٢: التي تمنح براءات اختراع للاختراعات الجديدة والقابلة للتطبيق الصناعي.

ومع ذلك، تواجه مصر بعض التحديات، مثل: بطء إجراءات تسجيل الملكية الفكرية، ونقص الوعي لدى المبدعين والشركات بأهمية حماية حقوقهم، وارتفاع معدلات القرصنة الرقمية، خصوصًا في مجال البرمجيات، على الرغم من وجود عقوبات قانونية، مثل تلك التي نصّت عليها المادة ٣٠ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨. وفيما يتعلق بالتحديات التكنولوجية، فإنها تتضمن القرصنة الرقمية، والتي تحد من قدرة الشركات على المنافسة وتعرقل الاستثمار. إضافة إلى ضعف البنية التحتية الرقمية، والذي يؤدي إلى تأخير في تسجيل الحقوق وانخفاض الكفاءة.

استراتيجية وطنية لحماية الملكية الفكرية: رؤية مستقبلية

في ضوء ما سبق، تتضح أهمية وضع استراتيجية وطنية تتماشى مع التحولات العالمية واحتياجات التنمية المحلية، بحيث تتضمن ما يلي:

١. تطوير الإطار القانوني: تحديث التشريعات الوطنية لتتوافق مع المعايير الدولية، مثل اتفاقية تريبس التي تؤكد على حماية الابتكارات في جميع المجالات التقنية. وكذلك إنشاء محاكم متخصصة في قضايا الملكية الفكرية لتسريع النزاعات. إضافة إلى فرض عقوبات صارمة على الانتهاكات، مع التركيز على الصناعات الإبداعية مثل البرمجيات.

٢. تحديث البنية التحتية ورقمنة العمليات: بما يتضمن إنشاء أنظمة رقمية لتسجيل الملكية الفكرية، بما يتماشى مع المادة ٣٢ من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتطوير منصات إلكترونية تسهل عمليات التسجيل والاعتراف المتبادل بالحقوق دوليًا.

٣. تعزيز الوعي المجتمعي: من خلال إطلاق حملات توعية تستهدف المبدعين والشركات لتعريفهم بحقوقهم، وإدراج مفاهيم الملكية الفكرية ضمن المناهج الدراسية، خاصة في الجامعات.

٤. دعم الابتكار في البرمجيات: من خلال تعديل التشريعات لتسهيل تسجيل براءات اختراع البرمجيات، بما يتماشى مع نصوص المادة ٢٧ من اتفاقية تريبس، وكذلك إنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية لدعم الشركات الناشئة في مجال البرمجيات.

دور الملكية الفكرية في تحقيق التنمية المستدامة

على مستوى الاقتصاد؛ فإن حماية حقوق الملكية الفكرية تسهم في زيادة تنافسية الشركات المحلية من خلال حماية ابتكاراتها، وجذب الاستثمارات الأجنبية بفضل توافر بيئة قانونية مشجعة. وعلى مستوى المجتمع فإن الحماية القانونية للأفكار والمخرجات الإبداعية تسهم في تمكين الشباب من تحويل أفكارهم إلى مشروعات مربحة، ودعم ريادة الأعمال، وتقليل معدلات البطالة. وعلى مستوى البيئة؛ فإن حماية حقوق الملكية الفكرية تعمل على تشجيع الابتكارات الصديقة للبيئة من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالمنتجات المستدامة.

آفاق التعاون الدولي

في سبيل تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية تبرز أهمية التعاون الدولي من خلال العمل على الانضمام إلى المبادرات العالمية، والمشاركة في برامج دولية لتعزيز الابتكار وحماية الملكية الفكرية، والتعاون مع مكاتب براءات الاختراع الدولية لتسهيل تسجيل الابتكارات المصرية عالميًا. كذلك تتجلى أهمية تبادل الخبرات من خلال توقيع اتفاقيات مع دول متقدمة في مجال الملكية الفكرية للاستفادة من تجاربها، واستضافة منتديات دولية في مصر لتعزيز مكانتها كمركز للإبداع.

وختامًا، فإن حماية الملكية الفكرية في مصر ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دور البلاد كمركز للإبداع في اقتصاد المعرفة. ومن خلال تطوير الإطار القانوني، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز الوعي المجتمعي، يمكن لمصر تحقيق تحول جذري في حماية الإبداع وتحفيز الابتكار، مما يجعلها وجهة جاذبة للمبدعين والمستثمرين على حد سواء.




Team
Cloud
Team
Plan

التنمية الإدارية والجمهورية الجديدة



أ. د. أحمد محمود درويش

الوزير الأسبق للتنمية الإدارية

التنمية الإدارية تعنى بثلاثة ملفات أو بالتعبير الوزاري ثلاث حقائب: الحوكمة Governance (منظومة اتخاذ القرار)، والموارد البشرية People Human Resources (قواعد اختيار وإدارة وإثابة ومحاسبة العاملين)، والعمليات والأدوات Processes and Tools (دورات العمل التي تؤدى من خلالها المهام والأدوات المستخدمة لأداء المهام). وفي هذا المقال نتطرق إلى النقاط الثلاث من عدة زوايا، ونحاول أن نتتبع ما تم وما هو تحت التنفيذ وما يجب أن يلقى عناية أكثر خلال الفترة القادمة.

أولًا: الحوكمة

تعد الحوكمة الرشيدة من مستهدفات الحكومات، حيث ثبت بالقطع أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية التي يصبو إليها المواطنون وبين تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة، وأهمها:

١. وجود رؤية تدعمها رسالة ومهمة.

٢. التأكيد على الكفاءة مع فاعلية التركيز على المهام المحورية.

٣. الشفافية في إتاحة البيانات مع منح الحق في الحصول على المعلومة.

٤. قدرة المواطن والمستثمر على التنبؤ بالتغير في الإجراءات التنظيمية مع ضمان استقرارها لفترات معقولة.

٥. مشاركة المواطنين والأطراف المعنية في اتخاذ القرار والتأكيد على رأي الأغلبية.

٦. مساءلة المسؤولين ومحاسبة من يثبت سوء أدائه وبالأخص المتعمد.

٧. الالتزام بتنفيذ القانون مع مراعاة عدالة التشريع عند صدوره.

إطلاق بوابة الوظائف الحكومية الإلكترونية: نجحت الجمهورية الجديدة في تحقيق ركن هام من أركان الحوكمة، ألا وهو الشفافية والجدارة في التعيينات، حيث نص القانون على وجوب إعلان للكافة عن طريق بوابة الوظائف الحكومية، مما أتاح فرصًا عادلة أمام المؤهلين للتقدم، وتم ضمان الجدارة من خلال ما قام به الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة من عقد اختبارات في التخصص وفي الإدارة وفي الاتزان النفسي؛ في محاولة جادة للتأكد من الدماء الجديدة التي يتم ضخها في الجهاز الإداري.

تفعيل بوابة المشتريات الحكومية: المشتريات الحكومية أحد أبواب الفساد الكبيرة في الحكومات، حيث يتم إخفاء طلبات الاحتياج وعدم الإعلان عن المناقصات والترسية، فجاء قانون المناقصات والمزايدات وألزم بالإعلان على البوابة الحكومية محققًا الشفافية ومغلقًا لهذه الأبواب.

مؤشرات الأداء: دعونا نتفق أن ما لا يتم قياسه من غير الممكن تتبع أدائه والتأكد من مدى التقدم في الوصول إلى الهدف، وأقصد هنا القياس الرقمي من خلال مؤشرات أداء واضحة وليس من خلال سرد نثري يصبح تقدير الموقف من خلاله مقرونا بحكم الأشخاص على الأمور، والذي يختلف من شخص لآخر. وهنا قد يكون من المناسب التوصية بالتحرك نحو مؤشرات قياس الأثر. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المؤشرات المستخدمة حاليًا إما مؤشرات تنفيذ (معنية بالطرح والتعاقد والتنفيذ) أو مؤشرات تشغيل (معنية بإحصاءات المعاملات) ولا تتعداها إلا فيما ندر إلى مؤشرات قياس أثر المشروع (زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر - نسبة حل المشكلات - تقليل الإنفاق - انخفاض نسبة الفقر - ...).

ثانيًا: الموارد البشرية

ضبط حجم الجهاز الإداري

تضخم الجهاز الإداري في مصر من ١,٦ مليون عام ١٩٧٦، حيث كان تعداد السكان ٣٧ مليونا إلى ٦,٢ ملايين عام ٢٠٠٤ (معينين ومتعاقدين)، حيث اقترب تعداد السكان حينئذ من ٧٤ مليونا. أي أنه في الفترة التي تضاعف فيها السكان نما الجهاز الإداري إلى ٤ أمثال.

وبناء عليه اتخذت الحكومة آنذاك قرارًا بوقف النمو عن طريق تعيين عدد يساوي المتقاعدين، ومن ثم ثبت حجم الجهاز الإداري عند ٦,٢ ملايين حتى عام ٢٠١١. وكانت التعيينات لصالح الوظائف الهامة مثل المدرسين على حساب الوظائف المكتظة مثل الخدمة المعاونة.

ثم جاءت الجمهورية الجديدة وقررت إيقاف التعيينات، ووضعت خطة متكاملة لترشيد حجم الجهاز الإداري للدولة من خلال عمل حصر للعمالة الحكومية، وتحديد الاحتياجات الفعلية من الوظائف، ثم وضع برامج للتأهيل وإعادة التوزيع حتى نتغلب على النقص الناتج في بعض الوظائف. ومن ثم بدأنا نشهد انكماشًا لحجم الجهاز الإداري لأول مرة منذ ٥٠ عامًا، وهو أمر يحسب للجمهورية الجديدة.

التدريب والتأهيل

يمثل تطوير الموارد البشرية حجر الزاوية في عملية التحول الإداري الشامل. وقد أدركنا منذ البداية أن نجاح أي إصلاح إداري يعتمد بشكل أساسي على كفاءة وقدرات العنصر البشري. ومن هذا المنطلق، قامت الدولة بإطلاق مبادرات متعددة لتطوير منظومة التدريب والتأهيل الإداري. وفي هذا الصدد لعبت ٣ جهات دورًا حيويًا:

١. الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
٢. المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة (المعهد القومي للإدارة سابقًا)
٣. الأكاديمية الوطنية للتدريب الإداري

الأكاديمية الوطنية للتدريب الإداري التي تم إنشاؤها مؤخرا، تعد نقلة نوعية في مجال التدريب الإداري الحكومي. فهي ليست مجرد مؤسسة تدريبية تقليدية، بل هي مركز متكامل للتميز الإداري، يجمع بين أحدث المناهج العالمية وخبرات الإدارة المحلية. وقد تم تجهيز الأكاديمية بأحدث التقنيات التدريبية وقاعات المحاكاة الإدارية، كما تم التعاقد مع نخبة من الخبراء والمدربين المعتمدين دوليا.

كما أولت الجهات اهتماما خاصا لتطوير المحتوى التدريبي ليواكب التحديات المعاصرة. فقامت بتصميم برامج متخصصة تغطي مجالات حيوية، مثل: الإدارة الرقمية، وإدارة المشروعات الكبرى، والذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة، والحوكمة الرشيدة. كما تم إدخال مفاهيم جديدة، مثل: الإدارة المرنة، والقيادة التحويلية في البرامج التدريبية.

وفي إطار الانفتاح على الخبرات العالمية، تم إبرام شراكات استراتيجية مع كبرى المؤسسات الدولية المتخصصة في التدريب الإداري. فعلى سبيل المثال، تم توقيع اتفاقيات تعاون مع كلية كينيدي للإدارة الحكومية بجامعة هارفارد، والمعهد الفرنسي للإدارة العامة، والمدرسة الوطنية للإدارة في سنغافورة. وهذه الشراكات أتاحت لنا نقل أفضل الممارسات العالمية وتكييفها مع السياق المصري.

كما تم إدراك أهمية مواكبة التحول الرقمي في مجال التدريب، فكان تطوير منصة رقمية متكاملة للتدريب عن بعد، وهذه المنصة لا تقتصر على تقديم المحتوى التدريبي فحسب، بل تُتيح أيضا التفاعل المباشر مع المدربين، وتنفيذ التمارين العملية، وإجراء التقييمات الدورية. وقد أثبتت هذه المنصة فاعليتها خلال جائحة كورونا، حيث استطعنا الاستمرار في تقديم البرامج التدريبية دون انقطاع.

وهناك اهتمام خاص بقياس أثر التدريب وفاعليته، إذ تم تطوير نظام متكامل لتقييم المتدربين قبل وبعد البرامج التدريبية، ومتابعة أدائهم في مواقع عملهم. بالإضافة إلى إجراء دراسات دورية لقياس العائد على الاستثمار في التدريب، وتحديد الاحتياجات التدريبية المستقبلية.

مسابقة «المتميزون»/ التميز في العمل الحكومي

مثلث الرضاء للموارد البشرية له أضلاع ثلاثة: الرضاء المالي، والرضاء النفسي، والرضاء الأدبي. وبناء عليه فإن تقدير الكوادر المتميزة له مردود مضاعف لدى المكرَّم ولدى العامة التي تزداد ثقتها في أننا نتحرك نحو خدمات أفضل. وبناءً عليه نظمت مصر كأول دولة في المنطقة العربية مسابقة «المتميزون» بدءًا من عام ٢٠٠٦، واشتملت على ٣ جوانب: المدير المتميز، والخدمة المتميزة من الشباك، والخدمة المتميزة من خلال الإنترنت. ورصدت لها جوائز كانت قيمتها مليون جنيه (وهو رقم جيد في ذلك التوقيت)، تُوزع على العاملين وليس لموازنة الجهة، ويحصل المدير المتميز على جائزة تناظر جائزة الدولة التشجيعية في العلوم الهندسية، وتوزع في احتفالية بحضور رئيس مجلس الوزراء. وكان يقوم على المسابقة متخصصون في الموارد البشرية والخدمات، ويتم تنفيذ التقييم من خلال متعاملين غير معلومين للجهة لضمان أن الخدمة بمستواها الطبيعي. وللأسف توقفت المسابقة عدة سنوات بعد عام ٢٠١١ ويحسب للجمهورية الجديدة إعادة تفعيل مسابقة التميز في العمل الحكومي.

ثالثا: العمليات والأدوات

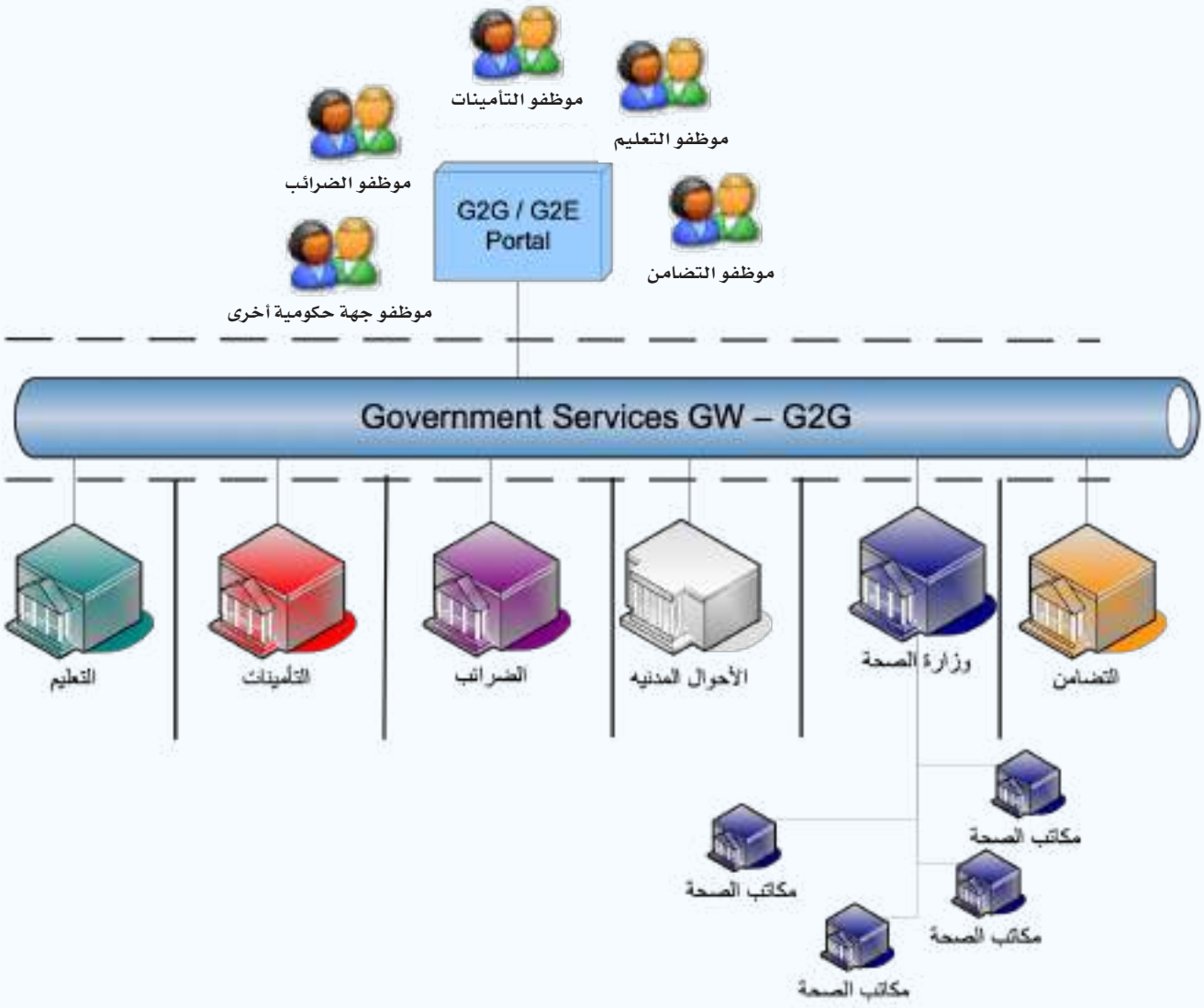
لا يمكن الحديث عن الحوكمة الرشيدة دون الإشارة إلى دور الحوكمة الرقمية من خلال توفير نظم تتيح اتخاذ القرار بناءً على بيانات دقيقة وفورية. كما أن تقليل التدخل البشري يعزز الشفافية بإتاحة البيانات للمواطنين والمستثمرين. ناهيك عن أن الفصل بين طالب الخدمة ومقدمها يغلق أبوابًا متعددة للمدفوعات غير المبررة. ومن هنا يأتي التحول الرقمي كأهم أداة في مسيرة التنمية الإدارية.

التحول الرقمي: خلال العقود الأربعة الماضية تطورت التكنولوجيات بشكل متسارع بما أتاح آليات جديدة لأداء الأعمال، أزاحت النظم القديمة المتعارف عليها حتى عُرفت بـ«المربكات»؛ لأنها عدّلت نماذج العمل بشكل مذهل. ولكي تتواكب الحكومات مع هذا التغير الحادث في قطاع الأعمال الخاص ولا تزداد الهوة بينهما ولكي تنال رضاء المواطن والمستثمر، بدأت الحكومات في تعديل بنيتها لتعتمد بشكل أكبر على أدوات التكنولوجيا التي تتيح مرونة وسرعة في التواؤم مع الأحداث والمتغيرات مع كفاءة في الأداء، بالإضافة إلى دقة أعلى في اتخاذ القرار؛ نظرًا لإمكانية جمع قدر أكبر من البيانات وتحليلها وعمل سيناريوهات محاكاة. ويوضح الشكل أدناه أحد تصميمات بنيان الحكومات الحالي.



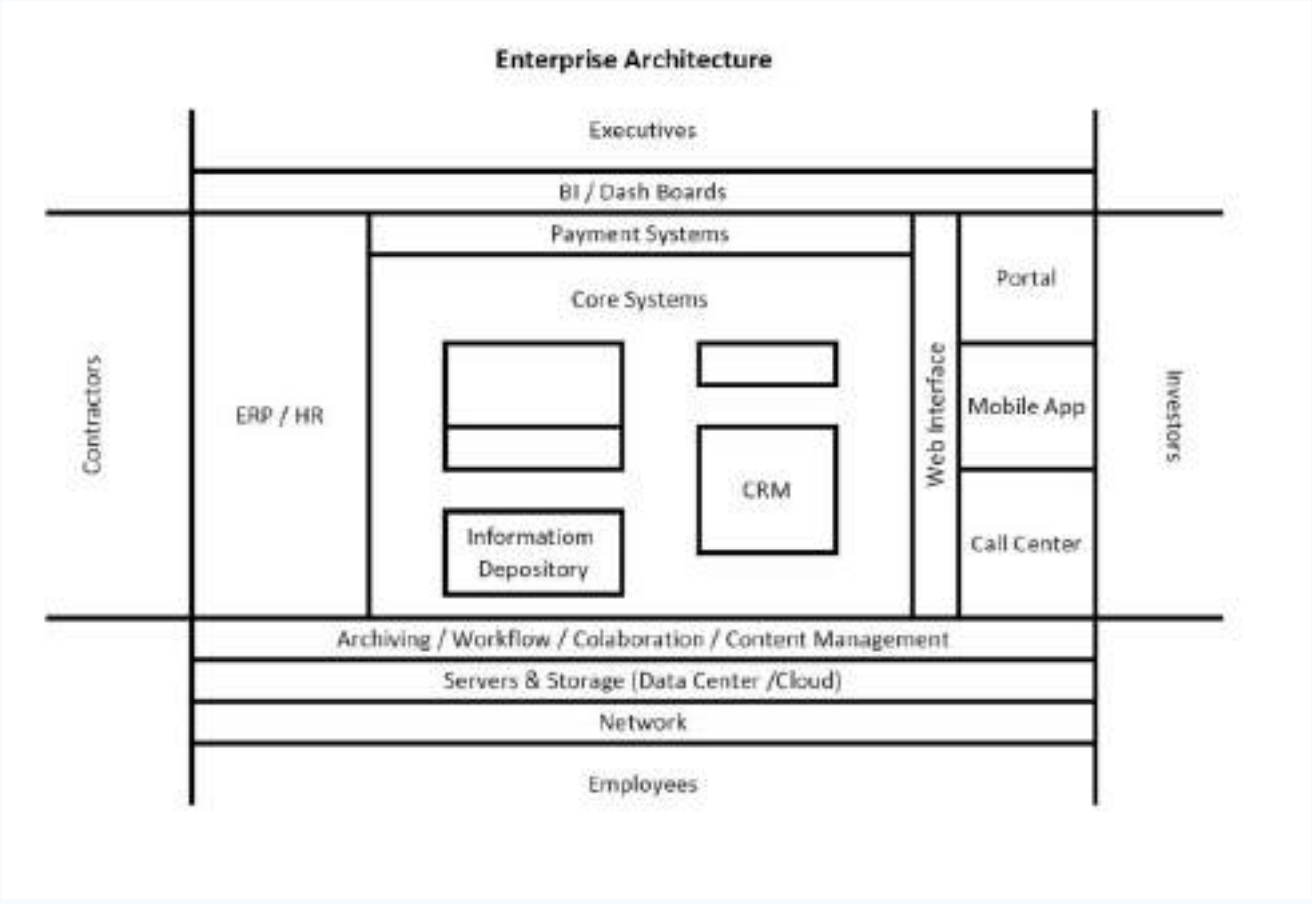
وفيما يلي نمر سريعًا على بعض التكنولوجيات التي تلعب دورًا هامًّا في التحول الرقمي.

شبكة الحكومة: بمقتضاها يتم ربط الجهات الحكومية ببعضها البعض، بما ييسر نقل البيانات ويوفر الوقت ويقضي على فكرة أن يُطلب من المواطن أو المستثمر وثيقة هي في حقيقتها صادرة من جهة حكومية أخرى.



البنية الرقمية: يلزم أن تتحرك الجهات إلى بنية مؤسسية نمطية تتعامل مع ٤ أطراف، هم: الموظفون – المواطنون – المقاولون/ المستثمرون – الإدارة التنفيذية/ متخذو القرار.





مراكز البيانات والحوسبة السحابية: هي مراكز بيانات تتمتع ببنية أساسية للكهرباء والإنترنت مزدوجة لضمان مصدر الطاقة والوصول إلى الإنترنت وقادرة على استضافة عدد هائل من الحاسبات ووحدات التخزين. أهم ما يميز هذا النموذج أنه يرفع من على الجهة المستخدمة عبء الدعم الفني والصيانة وتأمين البيانات وما يلزم لذلك من كوادر متخصصة وتكلفة عالية يتم تقسيمها بين كل الجهات فتخفض اقتصاديات التشغيل بشكل ملحوظ.

استخدام الهاتف المحمول: فتحت فكرة تطوير التطبيقات (SSV) على التليفون المحمول مع زيادة نسبة مستخدميه الباب لاستخدامه في شتى المجالات، وكان من بينها كما سنشير أدناه تطبيقات الخدمات الحكومية، وكذلك إتاحة المعلومات.

التكنولوجيا المالية: تبع تطوير تطبيقات الهاتف المحمول مجموعة كبيرة من التطبيقات المالية للسداد وتحويلات الأموال والإقراض كان لديها احتياج لإتمام الخدمات والتجارة الإلكترونية. أميز ما قامت به أنها سدت فجوة لفئة غير مغطاة بحسابات بنكية وغير مؤهلة ائتمانيا للحصول على بطاقات ائتمان بنكية.



التوقيع الإلكتروني: كان لازما أن يكون هناك أداة تناظر التوقيع الورقي وتكون مؤمَّنة وتضمن عدم التزوير أو إنكار الشخص توقيعه، أو نقل التوقيع مِن على وثيقة إلى وثيقة أخرى. وقد حققت بنية المفتاح المعلن للتشفير كل هذه الشروط، والكثير من دول العالم أصبحت قوانينها تعطي ذات الحجية القانونية للتوقيع الإلكتروني مثل التوقيع الورقي.

الهوية الرقمية: استكمالًا لمنظومة التعرف على الهوية عن بعد من خلال الأكواد المشفرة أو التعرف البيولوجي، مثل البصمة، وعلى ذات نمط التوقيع الإلكتروني يمكن عمل هوية إلكترونية لاستخدامها مع تطبيقات الإنترنت.

نظم المعلومات الجغرافية والبيانات الجغرافية: أصبحت الخرائط الرقمية جزءًا لا يتجزأ من منظومة حفظ وتصنيف البيانات، حيث إن معظم البيانات لها ارتباط جغرافي وثيق. وفي الأمثلة أدناه سنوضح كيف يمكن أن تكون أداة فعالة للتخطيط.

البيانات الضخمة والتحليل: كم البيانات الذي يتم جمعه أصبح ضخمًا بشكل لم يكن متصورًا منذ عقدين، وساعد على ذلك تطور تكنولوجيا التخزين. وقد أوجبت ضخامة البيانات أن يصاحبها تطوير خوارزميات وحزم برامج قادرة على تحليل هذه البيانات والوصول إلى علاقات من غير السهل استنتاجها أو مشاهدتها بالطرق القديمة. وتطبيقات هذه التكنولوجيا تكاد تكون في كل شيء حولنا بدءًا من تحليل أي نوع من المنتجات يباع إلى تقصي وتتبع الاحتيال والإرهاب.

الذكاء الاصطناعي: الذكاء الاصطناعي هو مجموعة من الخوارزميات وحزم البرامج القادرة على إصدار قرارات مشابهة لما يقوم به الإنسان. ويستخدم الذكاء الاصطناعي حاليًا لتوقع طلبات الخدمات للتحول إلى حكومة متكاملة تعمل بنموذج دفع الخدمة لمن يحتاجها دون الانتظار أن يقوم هو بشدها.

سلاسل الكتل: خوارزميات تضمن ربط البيان بمنشئه وتمنع التزوير والتلاعب فيه باستخدام أسلوب موزع في تخزين البيانات على هيئة سلسلة. وستلعب دورًا متناميًا في العقود الذكية والعديد من التطبيقات في مجال التسجيل العقاري والاستثمار.



رحلة ٢٢ سنة: يلخص الجدول التالي موقف مصر من عدة مؤشرات تقوم بإعدادها الأمم المتحدة بناءً على قياسات منشورة ومعروفة.

السنة	الخدمات الإلكترونية		البنية الأساسية	رأس المال البشري	المؤشر العام	المشاركة (e-Participation)
	الترتيب	قيمة المؤشر				
	ترتيب مصر من بين 192 دولة (196 دولة بدءا من عام 2012)					
2003	162	0.03	106	140	140	123
2004	140	0.10	105	138	136	123
2005	59	0.45	103	140	99	73
2008	28	0.60	115	129	79	49
2010	23	0.53	110	138	86	42
2012	42	0.60	109	154	107	15
2014	51	0.59			80	54
2016	89	0.47			108	107
2018	110	0.53			114	109
2020	101	0.57			111	106
2022	92	0.57	109	131	103	107
2024	78	0.70	113	114	95	74

المصدر: تقارير الأمم المتحدة UNPAN

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Data-Center

https://www.un-ilibrary.org/content/periodicals/2411829x

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2024

https://unpan.un.org/resources/e-government-survey-2022-future-digital-government

رابعًا: استدامة التنمية الإدارية.. التحدي القادم

إن استدامة التنمية الإدارية تعتمد على استمرار التطوير وعدم التوقف عند ما تحقق من إنجازات، وفيما يلي نقدم بعض التوصيات للمرحلة الحالية:

التفكير بشكل مختلف: لم يعد التفكير التقليدي بميكنة دورات العمل الحالية كما هي يصلح، حيث أتاحت التكنولوجيات الحديثة آفاقًا جديدة لأداء العمليات بشكل مختلف تمامًا يوفر وقتًا هائلًا.

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: نؤمن بأهمية التكامل بين القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة. وفي هذا الإطار، يجب أن نعمل على: تطوير آليات الشراكة بين القطاعين، ونقل الخبرات الإدارية الناجحة

من القطاع الخاص، وتحفيز الاستثمار في مجال التكنولوجيا الإدارية، وإنشاء منصات تعاون مشتركة لتبادل الخبرات والموارد.

التحول نحو الإدارة الخضراء: في ظل التحديات البيئية العالمية، نوصي بالاتجاه نحو تبني مفهوم الإدارة الخضراء الذي يشمل: تقليل استخدام الورق في المعاملات الحكومية، وترشيد استهلاك الطاقة في المباني الحكومية، وتطبيق معايير الاستدامة في المشروعات الإدارية، وتشجيع استخدام التقنيات الصديقة للبيئة.

تعزيز الأمن السيبراني: مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا، أصبح الأمن السيبراني ضرورة ملحة. فالأمور الآتية لم تعد من تعداد الرفاهية، مثل: تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني، وتدريب الكوادر المتخصصة في مجال الأمن المعلوماتي، ووضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، والتعاون الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.

تطوير منظومة قياس الأداء: كما ذكرنا أعلاه يجب تطوير نظام متكامل لقياس الأداء يعتمد على: مؤشرات أداء ذكية قابلة للقياس، ونظام متابعة إلكتروني متكامل، وتقارير دورية عن مستويات الأداء، وآليات للتحسين المستمر.

تعزيز الشمول المالي والرقمي: التواجد على الإنترنت والمحمول من خلال البوابات والتطبيقات مردوده يزداد بتحقيق الشمول المالي والرقمي من خلال: توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، وتيسير الوصول إلى الخدمات الحكومية إلكترونيا، وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني، وتعزيز الثقافة الرقمية في المجتمع.

نحو مستقبل إداري متطور

إن التنمية الإدارية عملية مستمرة تتطلب جهودا متواصلة ورؤية واضحة. وعلينا في الجمهورية الجديدة أن نلتزم بتحقيق نقلة نوعية في الأداء الإداري للدولة، مستندين إلى أحدث التقنيات والممارسات العالمية، مع الحفاظ على هويتنا وخصوصيتنا الثقافية. ونتطلع إلى مستقبل قريب نرى فيه جهازا إداريا كفءًا وفعالا، قادرا على مواكبة التغير، يحسن إدارة موارد الدولة ويقدم خدمات متميزة للمتعاملين معه ويتجاوب معهم. إن النجاح في تحقيق هذه الرؤية يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، من موظفين ومواطنين ومستثمرين، في إطار من الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة.





الجمهورية الجديدة وآفاق المستقبل



أ. د. محمد رفعت قمصان

مساعد وزير الداخلية - مستشار رئيس مجلس الوزراء - نائب رئيس الجهاز التنفيذي للهيئة الوطنية للانتخابات (سابقا)

أُطلق مصطلح «الجمهورية الجديدة» في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي بمعرفة عدد من الساسة والمفكرين الفرنسيين، وذلك على مرحلة زمنية جديدة في عمر الثورة الفرنسية التي اندلعت في مايو من عام ١٧٨٩ واستمرت حتى نوفمبر من عام ١٧٩٩، وكان منظرو الثورة الفرنسية يعمدون إلى إطلاق مسميات وعبارات بين الحين والآخر على تلك الثورة للحفاظ على الزخم والحراك السياسي والديمقراطي والاجتماعي الذي أحدثته في مجال الحريات العامة وأنماط الحكم في ذلك التوقيت، خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأثر العديد من دول العالم خاصة بالقارة الأوروبية بتلك الثورة ومساراتها.

عند إطلاق مصطلح «الجمهورية الجديدة»، أشار هؤلاء الساسة والمنظِّرون الفرنسيون إلى أنها ليست مجرد تغيير سياسي مرحلي بل إنها تمثل رغبة حقيقية في إحداث التغيير الذي يؤدي إلى غايات تحقق التقدم الإنساني على كافة الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.. ولذا اقترن مسمى «الجمهورية الجديدة» بالجدية والرغبة الحقيقية في التغيير والتقدم.. وليس مجرد مسمى يحدث تأثيرات معنوية فقط.

وبصرف النظر عن رؤى ودوافع هؤلاء الساسة والمنظّرين إلا أن ما يعنينا في هذا المقام هو جمهوريتنا الجديدة، والتي أطلقها السيد رئيس الجمهورية وتناول مفرداتها بعمق شديد وبعبارات مختصرة ولكنها عميقة ومتقنة ودقيقة وذلك خلال الاحتفال المهيب الذي أقيم بإستاد القاهرة يوم ٢٠٢١/٨/٣ بمناسبة إطلاق مبادرة «حياة كريمة».

إلا أن الإعلام المصري بكافة نطاقاته (المرئي - المسموع - المقروء) لم يستوعب (في حينه) الأبعاد العميقة لمفهوم الجمهورية الجديدة ومفرداته واستمر في الفهم الذي انصرفت إليه أذهان الغالبية من الشعب المصري عندما أشار السيد رئيس الجمهورية خلال الندوة التثقيفية التي نظمتها القوات المسلحة في ذكرى يوم الشهيد في ٢٠٢١/٣/٩ إلى أن إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة يمثل مولدا لدولة جديدة وبمثابة إعلان لجمهورية جديدة.

وقد أدى ذلك لانصراف أذهان المصريين في ذلك التوقيت إلى أن إعلان الجمهورية الجديدة أصبح مقترنا بافتتاح العاصمة الإدارية الجديدة، وظل عالقا بأذهان وأبصار المصريين ذلك المفهوم من خلال اللوجو الظاهر على شاشات القنوات التلفزيونية وترديد البعض له بشكل سطحي دون الغوص في عمق مفاهيمه التي أشار إليها السيد رئيس الجمهورية في الاحتفال بإطلاق مبادرة حياة كريمة.

وقد تضمن الشرح الدقيق والمتقن الذي تناوله السيد رئيس الجمهورية بيانا لجوانب الفكر الاستراتيجي الذي يمثل ميثاق عمل وشرحا لمفهوم الجمهورية الجديدة، والمتمثل في الآتي:

أولًا: بناء دولة ديمقراطية/ مدنية/ حديثة.

ثانيًا: ضرورة امتلاك تلك الدولة لقدرات شاملة وقوية عسكريا/ سياسيا/ اقتصاديا /اجتماعيا.

ثالثًا: إعلاء مفهوم المواطنة وقبول الآخر.

رابعًا: السعي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في كافة ربوع الوطن.

خامسًا: التطلع لتحقيق تنمية سياسية تحقق حاوية للمجتمع المصري قائمة على ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية/ الكرامة/ الإنسانية.

سادسًا: السعي لبناء الإنسان المصري بناء متكاملا صحيا/ عقليا/ ثقافيا، وذلك من خلال القناعة الكاملة بأن الإنسان المصري هو كنز الوطن وأيقونة انتصاره ومجده.

وعلى الرغم من أن إطلاق مثل تلك الأسماء على بعض مراحل الكفاح الوطني لعدد من دول العالم كان يتم تنظيرا وأملا في أداء مستقبلي.. فإن الأمر يختلف تماما بالنسبة لمفهوم «الجمهورية الجديدة» الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية، حيث إنه رغم إطلاق مصطلح «الجمهورية الجديدة» بعد أكثر من ثماني سنوات من ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ المجيدة فإن الواقع العملي والمتابعة المنصفة تؤكد أن جوانب تلك الجمهورية الجديدة بدأ تطبيقها بالفعل في معظم جوانبها إن لم يكن فيها كلها عقب تولي السيد رئيس الجمهورية دفة الحكم بالبلاد في منتصف عام ٢٠١٤.

فبالنسبة للبند الأول من منظومة الجمهورية الجديدة، والذي ينص على: «بناء دولة ديمقراطية/ مدنية/ حديثة».

فقد تم إصدار دستور جديد وافق عليه الشعب، وتضمن في مادته الخامسة قيام النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات والتوازن بينها وتلازم المسؤولية مع السلطة واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

> **"رغم إطلاق مصطلح «الجمهورية الجديدة» بعد أكثر من ثماني سنوات من ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ المجيدة، يؤكد الواقع العملي والمتابعة المنصفة أن جوانب تلك الجمهورية الجديدة بدأ تطبيقها بالفعل."**

كما تضمن البند الثالث من الدستور التأكيد على كافة الحقوق والحريات والواجبات العامة وبيان الضمانات التي تحفظ كرامة الإنسان المصري بكل فئاته واتخاذ ما يلزم لضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وحماية حرية الصحافة والطباعة والنشر واستقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام وحرية إنشاء أحزاب سياسية بمجرد الإخطار ووفق التنظيم القانوني المقر وتشكيل الهيئات المستقلة والمجالس القومية والأجهزة الرقابية اللازمة، مثل:

الهيئة الوطنية للانتخابات – المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام – الهيئة الوطنية للصحافة – الهيئة الوطنية للإعلام – المجلس القومي لحقوق الإنسان – المجلس القومي للمرأة – المجلس القومي للأمومة والطفولة – المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة – العديد من أجهزة ضبط الأداء المالي والإداري بالدولة.

كما تم البدء على الفور في القضاء على كل مظاهر الحكم الديني في الإطار القانوني والتركيز على الحكم المدني وبناء دولة المؤسسات من خلال استكمال تشكيل المؤسسات الدستورية والهيئات المستقلة وإجراء انتخابات حرة مباشرة لتشكيل مجلس النواب والشيوخ وإجراء الاستفتاء اللازم لاستمرار المسيرة وانتخاب رئيس الجمهورية.

كما تم وضع منظومة لتحديث كافة جوانب الحياة في مصر من خلال إقرار منظومة التحول الرقمي وميكنة كافة الخدمات وتحديث آليات الأداء بكافة مرافق الدولة والأخذ بالأساليب العلمية الحديثة والانفتاح على العالم الخارجي للاستفادة من التكنولوجيا العالمية وتوطين الصناعات الاستراتيجية.

وبالنسبة للبند الثاني، والذي ينص على ضرورة امتلاك تلك الدولة لقدرات شاملة وقوية عسكريا/ سياسيا/ اقتصاديا/ اجتماعيا، فقد تم البدء في تحقيقه قبل إطلاقه رسميا، حيث تم إنشاء العديد من القواعد العسكرية الجديدة مثل قاعدة محمد نجيب العسكرية بالمحور الاستراتيجي الغربي، وقاعدة برنيس البحرية بالمحور الاستراتيجي الجنوبي، وتزويد القوات المسلحة بالعديد من الأسلحة والمعدات والسفن البحرية والغواصات المتطورة وتنويع مصادر التسليح من عدة دول بالعالم، وإجراء التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة مع العديد من دول العالم.. وتأمين الدولة من كافة الاتجاهات الاستراتيجية وحماية مصالحها الاقتصادية ومياهها الإقليمية وتوطين العديد من الصناعات الاستراتيجية.

وعلى الجانب السياسي، استكمال كافة مؤسسات الدولة الدستورية ودعم الحياة الحزبية واتخاذ مواقف ذات مبادئ ثابتة من كافة القضايا الإقليمية والدولية والتواجد بقوة بالمحافل الدولية وإنشاء علاقات وشراكات استراتيجية مع العديد من دول العالم والمنظمات والكيانات العالمية.

وعلى الجانب الاقتصادي، إدارة أصول الدولة بشكل يحقق تعظيمًا للفائدة وتحديد ملكية الدولة وتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع التصدير وتوطين العديد من الصناعات واستصلاح ملايين الأفدنة وزيادة الرقعة الزراعية.

واجتماعيًا، هدفت الجمهورية الجديدة إلى خلق مجتمع متماسك ومتجانس يسوده الاستقرار والسعي لتحقيق النمو والتقدم في كافة المجالات من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإطلاق طاقات الإبداع والعمل من أجل رفعة الوطن وتحقيق الحماية الاجتماعية من خلال إطلاق برامج ومبادرات عديدة، مثل: تكافل وكرامة، وبداية جديدة، وحياة كريمة.

وبالنسبة للبند الثالث الذي ينص على إعلاء مفهوم المواطنة وقبول الآخر؛ فقد حرصت الجمهورية الجديدة على تحقيق هذا المبدأ في أزهى صوره، حيث تحرص القيادات السياسية على مشاركة كافة الطوائف المسيحية احتفالاتها وأعيادها وتحقيق كافة مطالبها وإقامة دور العبادة اللازمة وإجراء الترميمات اللازمة للقديم منها، مع تولي أبناء الطائفة المسيحية أعلى المناصب بالبلاد، سواء بالحكومة أو الهيئات القضائية العليا وآخرها المحكمة الدستورية العليا، وهي أعلى جهة قضائية بالدولة، وإجراء الحوارات وإنشاء الكيانات المشتركة مع الأزهر الشريف لإعلاء ذلك المفهوم.

وبالنسبة للبند الرابع الذي ينص على السعي لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في كافة ربوع الوطن؛ فقد سعت الدولة بكافة أجهزتها لتحقيق السلام والأمن في ربوع البلاد والتصدي لكل محاولات زعزعة أمن واستقرار البلاد والقضاء على قوى الإرهاب والتطرف. والبدء في تنفيذ خطط تنمية شاملة في كافة المناحي وبجميع محافظات الدولة دون تمييز وإنشاء العديد من الكباري والطرق والأنفاق وربط كل أنحاء الجمهورية بشبكة حديثة تحقق المزيد من فرص التنمية والتطوير، وإيلاء أهمية خاصة لقطاعي الصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي وترشيد استهلاك المياه وزيادة معدلات تحليتها وإطلاق خطط طموحة للتنمية الصناعية والزراعية.

وبالنسبة للبند الخامس، والخاص بالتطلع لتحقيق تنمية سياسية تحقق حاوية للمجتمع المصري قائمة على ترسيخ مفاهيم العدالة الاجتماعية/ الكرامة/ الإنسانية، فقد حرصت الدولة في ظل الجمهورية الجديدة على تحقيق تلك المفاهيم من خلال توزيع المكاسب والأعباء توزيعًا عادلًا والحفاظ على كرامة المواطن الصالح والاهتمام الإنساني بكل الفئات بالمجتمع وإطلاق مبادرات كبيرة مثل حياة كريمة ومنظومة تكافل وكرامة.

وبالنسبة للبند السادس، والذي ينص على السعي لبناء الإنسان المصري بناءً متكاملًا صحيًا/ عقليًا/ ثقافيًا، وذلك من خلال القناعة الكاملة بأن الإنسان المصري هو كنز

"هدفت الجمهورية الجديدة إلى خلق مجتمع متماسك ومتجانس يسوده الاستقرار والسعي لتحقيق النمو والتقدم في كافة المجالات من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإطلاق طاقات الإبداع والعمل من أجل رفعة الوطن."

الوطن وأيقونة انتصاره ومجده، فقد قامت الدولة خلال السنوات الماضية وحتى الآن بجهود كبيرة في مجال تحقيق الصحة العامة للمواطن المصري منها على سبيل المثال وليس الحصر مبادرة ١٠٠ مليون صحة، والبدء في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل، والرعاية الصحية المتميزة للمرأة، والقضاء على فيروس C، وانتهاء قوائم انتظار العمليات الجراحية، والتعامل الحكيم مع جائحة كورونا، وإنشاء العديد من المستشفيات والمراكز الطبية وتطوير وتحديث وتوسعة القائم منها.

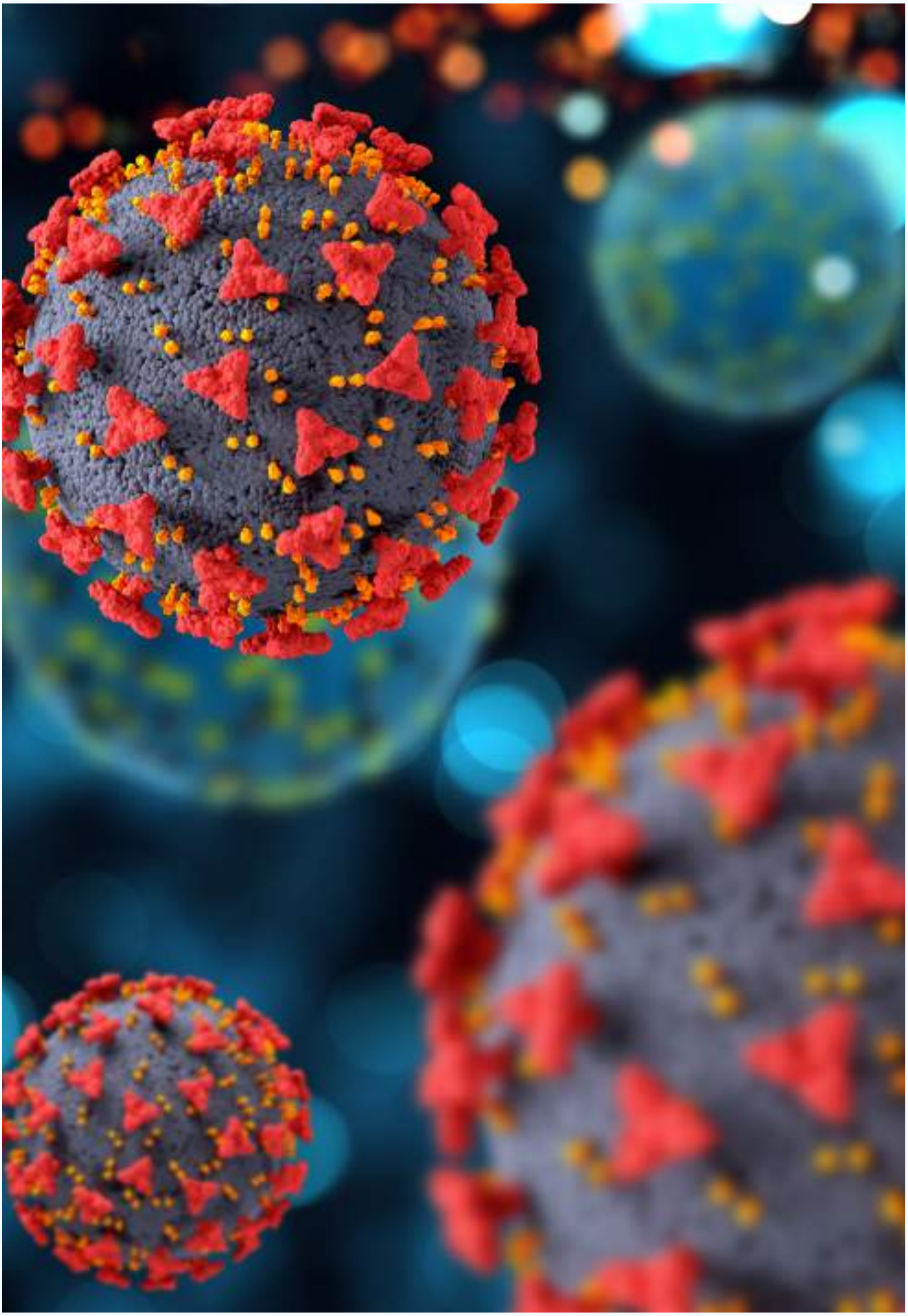
أما الجانب العقلي في بناء الإنسان المصري، فيتمثل في قضية الوعي الذي يتميز به أفراد الشعب المصري، ويعني الدراية الكاملة بالمخاطر التي تحيط بالوطن وتقدير خطورة الأوضاع والأحداث الجارية إقليميًا ومحليًا. الأمر الذي يتطلب منا جميعا اليقظة وإدراك أثر تلك المخاطر على أمن واستقرار البلاد. ولذا لا بد من إيلاء قضية الوعي أهمية كبرى ونحمد الله أن المواطن المصري بفطرته وحضارته العريقة وتاريخه الطويل لديه قرون استشعار للخطر حينما يحدق بوطنه فيهب واقفًا في وجه أي محاولات للمساس بأرضه ومقدراته.

> **"تعرض العديد من القوى الإقليمية في بعض الدول العربية لمحاولات حثيثة من أجل تغيير أوضاعها الجيوسياسية والإخلال بموازين القوى بالمنطقة يؤكد الرؤية الثاقبة للقيادة السياسية في إعداد منظومة الجمهورية الجديدة، لتعزيز صمود مصر أمام الرياح العاتية والأحداث الملتهبة التي تغطي سماء المنطقة."**

وثقافيًا، تسعى الدولة لنشر الثقافة بكافة مجالاتها والارتقاء بها من خلال إنشاء العديد من دور الثقافة ودور الأوبرا، وتشجيع الشباب وذوي الرؤى الفكرية المستنيرة على الإبداع.

ما سبق بيانه يشير إلى أن تناول جوانب وفلسفة وتطبيقات مفهوم «الجمهورية الجديدة» يتطلب جهدا كبيرا وتحركا وطنيا واعيا من كافة القوى السياسية والحزبية وأجهزة الإعلام المختلفة لشرح تلك المفاهيم وإبداء الرؤى حولها وتحقيق اتفاق مجتمعي وزخم قوي يساعد على تحقيقها.

وختامًا، فقد تعاظمت أهمية بذل المزيد من الجهد والتحرك الوطني الشامل وزيادة درجة الوعي من جانب كافة القوى الوطنية وفئات الشعب المختلفة وإدراك أهمية كل بند بل كل كلمة من منظومة ومفاهيم وبنود «الجمهورية الجديدة»، خاصة في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة بمنطقة الشرق الأوسط وإحداق العديد من المخاطر بمقدرات دولها. وما حدث منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وخلال عام ٢٠٢٤ على الساحات الفلسطينية واللبنانية والسورية مؤخرًا وتعرض العديد من القوى الإقليمية في بعض الدول العربية لمحاولات حثيثة من أجل تغيير أوضاعها الجيوسياسية والإخلال بموازين القوى بالمنطقة.. يؤكد الرؤية الثاقبة للقيادة السياسية وحسها الوطني والقومي في إعداد منظومة الجمهورية الجديدة السابق استعراض بنودها، بل الأهم والأعظم هو البدء في تنفيذ كافة بنودها بقوة وسرعة تسابق الزمن ومن قبل إعلان تفاصيلها بشكل مفصل ورسمي، الأمر الذي كان له أكبر الأثر في الحفاظ على كيان وسلامة البلاد وامتلاكها لجيش عظيم ذي قدرات متميزة، وصمودها رغم الرياح العاتية والأحداث الملتهبة التي تغطي سماء المنطقة المحيطة بوطننا العزيز مصر.



مستقبل الأحزاب السياسية في مصر في ضوء الانتخابات البرلمانية المقبلة



أ. د. محمد صفيّ الدين خربوش

أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

من المنتظر تنظيم انتخابات مجلس النواب الجديد نهاية العام القادم، بحيث يلتئم المجلس الجديد مطلع العام ٢٠٢٦. ولم يتم حتى الآن (منتصف ديسمبر ٢٠٢٤ وقبل عدة أشهر من انتهاء الفصل التشريعي الحالي) إجراء تعديلات على قانون انتخاب مجلس النواب، والذي تمَّ تطبيقه في انتخابات المجلس الحالي عام ٢٠٢٠، والذي يجمع بين تخصيص نصف مقاعد المجلس للقوائم المطلقة المغلقة، والنصف الآخر للمقاعد الفردية؛ وذلك بالرغم من النقاش في لجان الحوار الوطني حول مقترحات بتعديل النظام الانتخابي الحالي.

ويُعْتبَر النظام الانتخابي واحدا من أهم محددات النظام الحزبي في جميع النظم السياسية، نظرا للتأثير القوي للنظام الانتخابي على عدد الأحزاب السياسية القادرة على الفوز بمقاعد في البرلمان، وعدد المقاعد التي يمكنها الفوز بها. ففي نظام الانتخاب الفردي ذي الأغلبية النسبية من جولة واحدة، مثلما هو الحال في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، يسود نظام الحزبين الكبيرين. وفي نظام الانتخاب الفردي ذي الأغلبية المطلقة من جولتين، مثلما هو الحال في فرنسا وإيطاليا، ينتشر نظام التعدد الحزبي، حيث تتمكن عدة أحزاب سياسية من الفوز بعدد لا بأس به من المقاعد، وتكون الحكومات عادة ائتلافية من حزبين أو أكثر. وفي نظم الانتخاب بالقائمة النسبية، مثلما هو الحال في ألمانيا والمغرب والعراق، تتمكن عدة أحزاب من الفوز بمقاعد في البرلمان، وتكون الحكومات دائما عبارة عن ائتلاف من عدد من الأحزاب السياسية.

وكانت مصر قد عرفت الأحزاب السياسية بشكل رسمي مبكِّرا منذ عام ١٩٠٧ مع تأسيس كلٍّ من الحزب الوطني بزعامة «مصطفى كامل»، إلى جانب حزب الأمة، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية، وعدة أحزاب سياسية أقل شعبية وأضعف تأثيرا، واستمرت هذه الأحزاب السياسية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وإعلان إنجلترا الحماية على مصر.

وبعد ثورة ١٩١٩، واستقلال المملكة المصرية عام ١٩٢٢، وصدور دستور ١٩٢٣ الذي تبنَّى النمط البرلماني في الحكم ونظام الانتخاب الفردي؛ تأسسَّت عدة أحزاب سياسية للتنافس على الفوز بمقاعد مجلس النواب (الذي تتشكل الحكومة من الحزب أو الائتلاف الفائز بأغلبية مقاعده)، وبثلاثة أخماس مقاعد مجلس الشيوخ (التي يتم انتخابها)، والذي يشارك مجلس النواب سلطة التشريع أو الموافقة على مشروعات القوانين.

وبالرغم من أزمات دستور ١٩٢٣، والتي بلغت ذروتها في إلغائه لعدة سنوات مع صدور دستور عام ١٩٣٠؛ فقد شهدت تلك الحقبة تنافسا بين عدد من الأحزاب السياسية يتقدمها حزب الوفد، إلى جانب أحزاب الأحرار الدستوريين، والهيئة السعدية والكتلة الوفدية (والتي نشأت نتيجة انشقاق عن حزب الوفد) والأحزاب السياسية القريبة من القصر (مثل حزب الاتحاد وحزب الشعب). وقد رأس عدد من زعماء الأحزاب السياسية، مثل الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والهيئة السعدية، عدة حكومات. ولم يمنع ذلك من تشكيل عدد من الحكومات برئاسة شخصيات مستقلة غير حزبية، لا سيما في الفترات الانتقالية.

وتمَّ حل جميع الأحزاب السياسية عام ١٩٥٣، لتتبنَّى مصر نمط التنظيم السياسي الوحيد خلال الحقبة (١٩٥٣ - ١٩٧٦)، دون أن يُطْلَق على هذا التنظيم مسمَّى «الحزب الواحد». وتزعم رأس الدولة التنظيم السياسي الوحيد (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي)، والذي احتكر العمل السياسي خلال هذه الحقبة.

وفي عام ١٩٧٦، تمَّت العودة، بقرار من رئيس الجمهورية، إلى نمط من التعددية الحزبية المقيَّدة التي بدأت بثلاثة أحزاب سياسية انبثقت من التنظيم السياسي الوحيد، وهي: حزب مصر العربي الاشتراكي (الحزب المسيطر وكان يتزعمه رئيس الوزراء آنذاك)، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطني. وأصبح الحزب الوطني الديمقراطي الذي أسَّسه الرئيس السادات عام ١٩٧٨، الحزبَ المسيطر حتى عام ٢٠١١، وخلف الرئيس مبارك الرئيس السادات في زعامة الحزب، كما في رئاسة الجمهورية منذ عام ١٩٨١.

وخلال هذه الحقبة، تأسَّست إلى جانب الحزب الوطني والأحزاب الثلاثة الأولى، عدة أحزاب سياسية، مثل: الوفد الجديد، والعمل الاشتراكي، والأمة، والعربي الناصري، والغد، والجيل، والجبهة الديمقراطية، والخضر، والمحافظين. وشرعت معظم هذه الأحزاب في خوض الانتخابات البرلمانية بعد تأسيس كلٍّ منها، وحتى انتخابات عام ٢٠١٠، والتي حافظ في جميعها الحزب الوطني على أغلبيته الكبيرة، وتمكَّن عدد محدود من الأحزاب من الحصول على تمثيل في برلمانات هذه الحقبة. وارتبط التمثيل الأقوى للأحزاب السياسية بتبني نظام الانتخاب بالقائمة النسبية خلال انتخابات عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧. وعندما تمَّت العودة إلى نظام الانتخاب الفردي بدءا من انتخابات عام ١٩٩٠، تراجع تمثيل الأحزاب السياسية في البرلمان أمام كلٍّ من مرشحي الحزب الوطني والمستقلين.

ومن المؤكَّد أن الأحزاب السياسية المصرية لم تستطع، منذ قرار عودتها عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠١٠، أي لأكثر من خمسة وثلاثين عاما أُجْرِيَت خلالها ثمانية انتخابات برلمانية، من إقناع أغلبية المواطنين بجدوى الانضمام إليها، فظلَّت أحزابا نُخْبَوية، وأحيانًا شخصية أو فردية مرتبطة بشخص رئيس الحزب، وكانت الصحف الحزبية أكثر قوة وتأثيرا من الأحزاب المعبِّرة عنها.

وبعد أحداث يناير ٢٠١١، تمَّ الإعلان عن تأسيس عددٍ غير مسبوق من الأحزاب السياسية تجاوز عددها مائة حزب سياسي، استكمل بعضها تأسيسه الرسمي، وظلَّ البعض الآخر يمارس أنشطته وهو تحت التأسيس. وتنوَّعت توجهات هذه الأحزاب السياسية بين أحزاب ذات توجهات إسلامية (مثل: الحرية والعدالة، والنور، والوسَط، ومصر القوية، والأصالة، والبناء والتنمية)؛ وأخرى ذات توجهات ليبرالية (مثل: المصريين الأحرار، والإصلاح والتنمية، وغد الثورة، والاتحاد)؛ وثالثة ذات توجهات يسارية أو اشتراكية (مثل: المصري الاجتماعي الديمقراطي، والتيار الشعبي، والكرامة، والحزب

الاشتراكي المصري)؛ ورابعة ذات توجهات وَسَطية (مثل: الحرية، والمواطن المصري، ومصر القومي، والمؤتمر).

وفي الانتخابات البرلمانية التي أُجْرِيَت نهاية عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢، تمَّ تبني نظام انتخابي يجمع بين انتخاب ثلثي المقاعد بنظام القائمة النسبية، والثلث الباقي بنظام الانتخاب الفردي، مع السماح لمرشحي الأحزاب السياسية بالترشح على المقاعد الفردية. وتكوَّنت عدة تحالفات أو ائتلافات انتخابية كان بعض منها يضم أحزابا ذات توجهات متناقضة، وفضَّلت بعض الأحزاب خوض الانتخابات بمفردها.

ومن بين خمسة وعشرين حزبا فاز بمقاعد في انتخابات مجلس الشعب نهاية عام ٢٠١١ ومطلع عام ٢٠١٢، اقتصرت مقاعد اثني عشر حزبا على مقاعد القائمة (التي ضمَّت عادة مرشحين من عدد من الأحزاب السياسية في إطار الائتلافات أو التكتلات). وفاز مرشحو تسعة عشر حزبا بعشرة مقاعد أو أقل، كان من بينها خمسة عشر حزبا فازت بخمسة مقاعد أو أقل، وسبعة أحزاب حصل كل منها على مقعد وحيد، منها خمسة أحزاب فازت بالمقعد الوحيد من خلال القائمة.

وبعد الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢، استمرت ظاهرة تأسيس عدد من الأحزاب السياسية، مثل: أحزاب الحركة الوطنية المصرية، ومصر بلدي، والشعب الجمهوري. وبعد تورط جماعة الإخوان في الأحداث الإرهابية التي أعقبت الثالث من يوليو ٢٠١٣، تمَّ حَظْر حزب الحرية والعدالة التابع للجماعة، واندثرت بعض الأحزاب السياسية الصغيرة، والتي تأسَّست قبل عام ٢٠١١. واستمرت بعض الأحزاب السياسية ذات التوجهات الإسلامية، بينما حافظت عدة أحزاب سياسية تأسَّست خلال الفترة (١٩٧٦- ٢٠١١) على بقائها.

وخاضت معظم الأحزاب السياسية الانتخابات البرلمانية في عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠، دون أن تحقِّق نتائج جيدة، لا سيما في انتخابات ٢٠١٥. ففي هذه الانتخابات، تمكَّن تسعة عشر حزبا فقط من الفوز بمقاعد في مجلس النواب. ولم يتجاوز المقاعد العشرة سوى سبعة أحزاب سياسية (تراوح عدد مقاعدها بين أحد عشر وخمسة وستين مقعدا). وحصلت عشرة أحزاب على أقل من خمسة مقاعد، كان من بينها ثلاثة أحزاب حصل كل منها على مقعد وحيد. وحصد المستقلون (٣٥١) مقعدا من مقاعد المجلس البالغة (٥٦٨) مقعدا.

وفي انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٢٠، تمكَّن ثلاثة عشر حزبا سياسيا فقط من الفوز بعدد من مقاعد المجلس. وتصدَّر حزب مستقبل وطن (حزب الأغلبية الجديد) المشهد بحصوله على (٣١٦) مقعدا، بينما تمكَّنت أربعة أحزاب فقط من الحصول على أكثر من عشرة مقاعد (تراوحت بين أحد عشر وخمسين مقعدا)، وحصلت ثمانية أحزاب على أقل من عشرة مقاعد (تراوحت بين مقعد وحيد وتسعة مقاعد)، وفاز المستقلون بمائة وأربعة وعشرين مقعدا.

ولم يكن مرد ارتفاع عدد المقاعد التي فازت بها الأحزاب السياسية إلى قدرتها على إقناع المواطنين ببرامجها، بل إلى زيادة النسبة المخصَّصة للقوائم المطلقة من عشرين بالمائة تقريبا في انتخابات ٢٠١٥، إلى خمسين بالمائة في انتخابات ٢٠٢٠. فقد كان عدد المقاعد التي تمَّ تخصيصها لكل حزب في القوائم المطلقة (والتي فازت بجميع المقاعد في دوائر القائمة الأربعة) إلى جانب الاتفاق على توزيع المقاعد الفردية على مرشحي الأحزاب المتحالفة في القائمة الوطنية، المحدِّد الرئيسي أو الوحيد لعدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب المشاركة في التحالف الانتخابي. فقد اقتصر تمثيل خمسة أحزاب سياسية على مقاعد القائمة دون الفوز بأي مقعد فردي، وفازت ستة أحزاب بمعظم مقاعدها من نظام القائمة، وفاز حزب وحيد (الحزب الأول) بعدد من المقاعد الفردية يفوق مقاعده في القائمة (خُصِّص لمرشحيه العدد الأكبر من المقاعد في القوائم وفي الدوائر الفردية). وتمكن المستقلون من الفوز بستة وتسعين مقعدا من المقاعد الفردية، بالرغم من اتساع الدوائر الانتخابية.

ومن الملاحظ أن الأحزاب السياسية المصرية لم تستطع منذ العودة إلى التعددية الحزبية عام ١٩٧٦، أي منذ قرابة نصف القرن، من إقناع أغلبية المواطنين ببرامجها،

الأمر الذي يفسِّر قدرة المرشحين المستقلين على الفوز بنسبة كبيرة من المقاعد المخصصة للانتخاب الفردي في مواجهة مرشحي الأحزاب السياسية، بما في ذلك حزب الأغلبية. وكان معظم المحللين وزعماء الأحزاب السياسية يفسرون ضعف الأحزاب السياسية خلال الحقبة (١٩٧٨- ٢٠١١) بوجود حزب مسيطر يتزعمه رئيس الجمهورية، ويعتبر «حزب الحكومة»، بالإضافة إلى الحديث عن التضييق على تأسيس الأحزاب السياسية، وعلى وضع قيود تمنعها من ممارسة أنشطتها الجماهيرية.

ولم يتغيّر الحال كثيرا بعد عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، فخلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١١٣)، حلَّ حزب الحرية والعدالة محل الحزب الوطني الديمقراطي، ليستمر نمط الحزب المسيطر. وبعد العام ٢٠١٣، ساد نظام حزبي شديد التفتت، مع وجود عدد كبير من الأحزاب السياسية الصغيرة، والتي فشل معظمها في الفوز بأي من مقاعد مجلس النواب في انتخابات ٢٠١٥، وفاز عدد صغير منها بأعداد ضئيلة من مقاعد المجلس.

واستمرت ظاهرة فشل عدد كبير من الأحزاب السياسية في الفوز بأي مقعد نيابي في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٢٠، وكانت القائمة المطلقة هي السبب المباشر في ارتفاع عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب السياسية التي شاركت فيما أُطلق عليها «القائمة الوطنية»، والتي ضمَّت مرشحين من عدد من الأحزاب ذات التوجهات السياسية المتباينة، مع عود ظاهرة «حزب الحكومة» أو الحزب المسيطر، والذي مُنِح العدد الأكبر في القوائم وفي المقاعد الفردية في إطار التحالف الانتخابي بين معظم الأحزاب السياسية.

وليس ثمة شك في أن جل، إن لم يكن كل، الأحزاب السياسية المصرية تعاني من عدد من السمات السلبية، من أهمها التشابه الكبير في برامج معظمها، وغياب البرامج المحدَّدة لدى بعضها، وارتباط معظمها بشخص رئيسها، واتسام كثير منها بالاعتماد في تمويلها على شخص واحد أو على عدد محدود من الأفراد الذين يحتكرون المواقع القيادية بسبب قدراتهم المالية، وليس بناءً على معايير الكفاءة والشعبية والخبرة السياسية، وغياب الديمقراطية الداخلية في معظمها، والصراعات بين قياداتها، وافتقارها إلى البنية التنظيمية الحزبية القوية، واقتصار وجود معظمها على مقر وحيد في العاصمة، أو على عدد محدود من المقرات في عواصم بعض المحافظات.

ويُضاف إلى ما سبق، ندرة أو انعدام الكوادر الحزبية المؤهلة للترشح، وتنافس معظم الأحزاب على ضم مرشحين أقوياء إلى الحزب قُبَيْل الانتخابات البرلمانية، دون أن يكون عضوًا سابقا بالحزب، وانتقال المرشحين من حزب إلى آخر، في إشارة واضحة على ضعف الانتماء الحزبي.

لقد فاقمت الطريقة التي تمَّ بها التحالف الانتخابي بين الأحزاب السياسية ذات التوجهات المتباينة في انتخابات ٢٠٢٠، من ضعف الأحزاب السياسية المصرية. وقد تحولت معظم الأحزاب الفاعلة إلى أعضاء فيما يشبه «الجبهة الوطنية الواسعة»، والتي تضم عددا من الأحزاب السياسية من الوسط واليمين واليسار، والتي تسيطر على أكثر من ثمانين بالمائة من مقاعد مجلس النواب.

وختامًا، في حالة استمرار النظام الانتخابي الحالي في الانتخابات البرلمانية القادمة، فمن المرجَّح استمرار ظاهرة ضعف الأحزاب السياسية، والتي سوف تتنافس على الفوز بأكبر عدد ممكن من مقاعد «القائمة الوطنية»، ومن المقاعد الفردية المخصَّصة لأحزاب التحالف الانتخابي، وليس على الفوز بثقة أكبر عدد من الناخبين. ومن المتوقَّع أن يؤدي ذلك إلى ترسيخ ظاهرة «الجبهة الوطنية الواسعة»، والتي تتشابه مع «التنظيم السياسي الوحيد»، والذي ساد منذ أوائل الخمسينيات وحتى النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي. ويكمن الخلاف الجوهري بين التجربتين في احتواء «التنظيم السياسي الوحيد» على عددٍ من الأجنحة أو «الزُّمَر» الحزبية، بينما تضم «الجبهة الوطنية الواسعة» عددا من الأحزاب السياسية ذات التوجهات المتباينة، بل والمتناقضة. ولن يتغيَّر المشهد بتعديل الأوزان النسبية للأحزاب السياسية في المجلس القادم، ولا بتراجع أحزاب سياسية لصالح أحزاب أخرى قائمة أو متوقع تأسيسها قبل إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة.

التنمية متعددة الأبعاد: السبيل لمواجهة الفقر متعدد الأبعاد



د. سامح فوزي

كبير باحثين- مكتبة الإسكندرية

يُعد الفقر Poverty مسألة اقتصادية ترتبط بالحرمان، واجتماعية تتصل بالتهميش، وسياسية تقترن بالاستبعاد. وإلى جانب هذه الأبعاد المتعددة، يتسم الفقر بالتوريث. إذ كما يورث الأغنياء أبناءهم أصولا مادية ومالية وعلاقات نسب ومصاهرة ووضعًا اجتماعيًّا، يورث الفقراء أبناءهم العوز، والحرمان، والتهميش، والمشاعر الإنسانية المُحبطة، وهو ما يشبه الحلقة المفرغة المستمرة، حيث يتزوج الفقراء فيما بينهم، وينجبون أبناء فقراء، عادة بأعداد تفوق عدد أطفال الأسر الغنية، ولا يجد النشء الفقير فرص تعليم جيدة أو إمكانية للترقي الاجتماعي، مما يجعلهم يعيشون في عشوائيات اجتماعية وثقافية، ويتوالى الفقراء جيل وراء جيل يرث الفقر، مثلما يرث الأغنياء المال والجاه والمكانة الاجتماعية.

> "القضاء على الفقر متعدد الأبعاد يتطلب تنمية متعددة الأبعاد أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تنمية استيعابية."

بالطبع قد تتبدد الثروة والوضع الاجتماعي من جراء سوء استخدام جيل لاحق من الأغنياء لفرص الحياة التي ورثها عن جيل سابق، وقد ينتقل الفقراء من دائرة الفقر إلى عالم الأثرياء نتيجة تقلبات وتحولات المجتمع، مثل الطفرة الشديدة في العائد المادي الناجم عن بعض المهن الطفيلية التي يعمل فيها سكان العشوائيات، والتي قد تنطوي على بعض الممارسات غير القانونية. وفي الحالتين لا تحدث جهود منظمة لتحرير المواطنين من الفقر، بأبعاده المتعددة، أو تنمية تستوعب كل مكونات المجتمع، فضلا عن أن القضاء على جانب من جوانب الفقر لا يعني بالضرورة انتهاء جوانبه الأخرى. فمثلا قد يحصد الفقراء طفرة مالية، لكنهم لا يستطيعون ترجمة ذلك في تمكين سياسي واجتماعي وثقافي، وهو ما يلفت الانتباه إلى قضية مهمة، أن ليس كل سكان العشوائيات فقراء بالمعنى الكلاسيكي للفقر، فقد يكونون أغنياء أو لديهم دخل مالي يضعهم في مصاف الطبقة الوسطى، لكنهم على الصعيد العملي فقراء في حياتهم الاجتماعية، وفرصهم السياسية، وممارساتهم الثقافية. ونخلص من ذلك إلى أن القضاء على الفقر متعدد الأبعاد يتطلب تنمية متعددة الأبعاد أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تنمية استيعابية.

التنمية متعددة الأبعاد

ظهر مصطلح التنمية الاستيعابية Inclusive Development في أواخر القرن العشرين، وبدأ استخدامه على نطاق واسع منذ عام ٢٠٠٨. وكما يتضح من المصطلح، فهو يعبر عن تنمية تستوعب كل مكونات المجتمع، وبخاصة المهمشين، والفقراء، والمستضعفين من جانب، وتنطوي على كافة أبعاد التنمية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا من جانب آخر. وبقول آخر، فهو يتضمن التنمية التي تستوعب الفئات المستبعدة Excluded، وتحولها إلى فئات مُستوعبة Included، إلى جانب ذلك فهي تتعامل مع قضية الفقر من منظور أعم وأشمل، لا يقف عند حدود الاقتصاد، لكنه يمتد ليشمل أيضا الأبعاد الاجتماعية والسياسية والثقافية.

مما سبق يتضح أن الهدف الأساسي للتنمية هو مواجهة الاستبعاد أو التهميش، ونظرا لأن الأخير له أبعاد متعددة، فإن التنمية ينبغي أيضا أن تتحلى بأبعاد متعددة، وهو ما سعى قادة العالم إلى تبنيه في سياق ما عرف بالتنمية المستدامة Sustainable Development، عام ٢٠١٥، وهي تعبر عن أجندة كونية طموحة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، تتطلع إلى عالم يسوده العدل، والمساواة، والتسامح، ويستوعب كل سكانه. وظهر ذلك الشعار العاطفي المؤثر No one will be left behind.

> "الهدف الأساسي للتنمية هو مواجهة الاستبعاد أو التهميش، ونظرا لأن الأخير له أبعاد متعددة، فإن التنمية ينبغي أيضا أن تتحلى بأبعاد متعددة."

ويعني ذلك بداهة استيعاب كل واحد، أي مواجهة الاستبعاد بكافة صوره. وتمثل أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ التأكيد على التنمية الاقتصادية، ومواجهة التغيرات المُناخية والتأثيرات السلبية على البيئة، والتنمية البشرية، سواء بالتعليم، والصحة، وخلافه، كل ذلك بغية تعزيز العدالة الاجتماعية، والمساواة، وخلق مجتمعات استيعابية، وذلك انطلاقًا من مبدأ أساسي: إن لم تكن التنمية استيعابية فلن تكون مستدامة.

وهكذا تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها الأبعاد الاجتماعية والبيئية إلى جانب الأبعاد الاقتصادية لحسن الإفادة من الموارد المتاحة بهدف تلبية احتياجات الجيل الحالي، واحترام حقوق الأجيال القادمة، وتنطوي على سبعة عشر هدفًا تجسد التنمية متعددة الأبعاد، ولا يمكن أن تتحقق دون الاستيعاب الاجتماعي Social Inclusion.

وإذا نظرنا إلى الأهداف الـ ١٧ للتنمية المستدامة نجدها:

- ❖ تحريرًا لكل المجتمعات والأفراد من الفقر والجوع.
- ❖ ضمانًا لحياة صحية، والحصول على التعليم، والطاقة النظيفة، والصناعة والابتكار.
- ❖ التزامًا بالتنوع الطبيعي في الحياة البرية والبحرية على السواء.

❖ إدراكًا لأن تحقيق هذه الأهداف ينبغي أن يشمل ترتيبات مؤسسية تحقق حكم القانون، والوصول إلى مؤسسات العدالة، والمشاركة في صنع القرار.

ورغم كل ذلك، فإن أكثر أهداف التنمية المستدامة أهمية هو الهدف ١٠، والذي إن لم يتحقق يصعب تحقيق الأهداف الأخرى، ويشمل هذا الهدف مواجهة عدم المساواة، أي بقول آخر الاستبعاد، والذي إن ظل قائما، فلن يكون لأهداف التنمية مردود إيجابي على المجتمعات، حيث تكمن جذور المشكلات فيما يمكن تسميته بعدم المساواة Inequality، وهي من المشكلات البنيوية في المجتمعات النامية، وحتى تتحقق التنمية المستدامة يجب مواجهة جذرية لمشكلة عدم المساواة، متعددة الأبعاد، وخلق إطار استيعابي لمختلف المكونات، ولا سيما المهمشين أو المستبعدين Excluded.

ويُلاحظ أنه قبل عقد من الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥، لم يكن مستساغا الحديث عن عدم المساواة Inequality وارتباطها بالتنمية، وفي أحيان كثيرة كان يُنظر إلى ذلك بوصفه حديثًا «يساريًا» أو هو تعبير عن سعي الدول النامية إلى تحميل الدول الغنية، التي استعمرتها من قبل، المسؤولية الكاملة عن حالة الفقر المذري بها، في حين ترى الدول الكبرى أن الفقر مرده في الأغلب الأعم إلى أسباب داخلية تتصل بسوء الحكم والإدارة، وعدم وجود سياسات عامة ذات كفاءة، وخلافه، ويعبر ذلك عن استمرار الذهنية التي أفرزت نظرية الحداثة Modernity Theory التي رأت أن أسباب التخلف ليست خارجية بل هي في الأساس داخلية، تقبع في بنية المجتمعات النامية، وهي نظرية على النقيض من نظرية التبعيةDependency Theory التي تحيل أزمات التنمية إلى عوامل خارجية أكثر منها داخلية. وعلى أية حال مع الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة، طرأ تحول مهم في النظر إلى التنمية من خلال الإشارة صراحة إلى أهمية الحد من عدم المساواة Reduced Inequalities -الهدف رقم ١٠- من الأهداف الـ١٧ للتنمية المستدامة، وهو ما يمثل تحولا في نظرة المجتمع الدولي إلى قضية انعدام المساواة بين الدول، وفي داخل كل دولة. وقد يكون مرد ذلك أن مجريات الأحداث أثبتت أنه إذا ظل عدم المساواة مخيمًا على العالم سيظل الغني أكثر غنى، والفقير أكثر فقرا. ويؤدي استمرار عدم المساواة إلى نتائج كارثية، سواء للأغنياء والفقراء على حد سواء نتيجة استفحال الانقسام بين الدول، وهو ما يقود حتما إلى تحدي مفاهيم، مثل الكونية والعولمة، وتعثر التجارة الدولية التي تعد الشغل الشاغل للدول الرأسمالية الكبرى. ولا ننكر أن الوعي العالمي في الفترة الأخيرة أصبح أكثر إدراكا لقضية الفقر وتداعياتها، وارتباطها بالتنمية والتغيرات المناخية والحروب والنزاعات، وهو ليس فقط وعيا لدى الحكومات، أو السياسيين فحسب، ولكنه أيضا يرتبط بالأفراد العاديين.

> "الوعي العالمي في الفترة الأخيرة أصبح أكثر إدراكا لقضية الفقر وتداعياتها، وارتباطها بالتنمية والتغيرات المناخية والحروب والنزاعات، وهو ليس فقط وعيا لدى الحكومات، أو السياسيين، ولكنه أيضا يرتبط بالأفراد العاديين."

لماذا التنمية الاستيعابية؟

هناك جملة أسباب متعددة وراء التنمية الاستيعابية:

❖ أسباب قيمية

مواجهة التهميش، واحترام الكرامة الإنسانية، والنهوض بأحوال الفقراء، ومكافحة التهميش.

❖ أسباب قانونية

تحقيق الحقوق والحريات الأساسية التي تجسد مفهوم المواطنة، وحقوق الإنسان؛ الحقوق السياسية والمدنية من جانب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب آخر.

❖ أسباب اقتصادية

زيادة النمو، وتوسيع قدرات الأفراد، والارتقاء بمشاركة الأفراد في الإنتاج والاستهلاك، وغيرها.

❖ أسباب أمنية

مواجهة عوامل الصراع الاجتماعي، وما قد يترتب عليه من انقسامات، وصراعات على اقتسام الموارد، وأزمات ومشكلات أمنية لم تعد داخلية بالمعنى الكلاسيكي بل تمتد إلى ما وراء حدود الدول، إلخ.

❖ أسباب سياسية

الاهتمام بالمواطن/ المشارك، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز الشرعية السياسية التي تتحقق عبر آليات ديمقراطية متفق عليها.

❖ أسباب اجتماعية

مواجهة عدم المساواة/ الاستبعاد بمختلف أشكاله، بما يشمل (الفقراء، كبار السن، الأطفال، النساء، الأقليات.. إلخ).

الاستبعاد الأزمة الأكثر ثقلا في التنمية

يمثل الاستبعاد حالة لا يكون الأفراد فيها قادرين على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد يكون الاستبعاد في ذاته مُخرجا أو نتيجة Outcome مثل الفقر الذي يترتب على عوامل عديدة، وقد يكون أيضا عملية Process تتسم بالاستمرار، ويتحدد بموجبها من هم «بالداخل»، أي أصحاب الحظوظ الاقتصادية والسياسية، ومن هم «بالخارج»، أي المستبعدين في كل سياق اجتماعي.

وهناك عدد من الخصائص الأساسية للاستبعاد:

- ❖ الاستبعاد حقيقة مؤلمة، لا تزول بأماني عاطفية، لأنه يرتبط بهياكل وممارسات وسلوكيات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، تحول دون اتصال الشخص بموارد مجتمعه.
- ❖ تمارسه الدولة، والمجتمع، والسوق، في مواجهة جماعات أو شرائح معينة لأسباب مختلفة، وفي أوقات كثيرة يصعب تحديد أبعاده نظرا لأنه مستبطن في بنية المجتمعات، وغالبا ما يمر دون عقاب.
- ❖ الفقراء مستبعدون، وهم يقطنون أماكن «مُهمشة أو فقيرة» من الخدمات، وأكثر عرضة للتأثر بالأزمات الاجتماعية، والكوارث الطبيعية، أكثر من غيرها. ولكن ليس كل مستبعد فقير، لأن هناك أفرادا يستبعدون لأسباب سياسية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية دون أن يكونوا فقراء.
- ❖ تشهد المدن صورا من الاستبعاد على أساس الدخل أو السكن أو الوضع الاجتماعي رغم أن التصورات الأولية للتنمية ترى أن المدن مراكز للنمو الاقتصادي، تتيح التعليم الأفضل، وفرص العمل.

- هناك مجموعات شبه ثابتة في البحوث الاجتماعية التي تدرس الاستبعاد، مثل: الجماعات العرقية، أو النساء، أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المهاجرين، وغيرهم، ورغم ذلك فإن كل شخص مُعرض أن يجد نفسه على أعتاب الاستبعاد في أي مرحلة من عمره بناء على أسس مختلفة.

- له وجوه عديدة وأخرى قديمة يُعاد إحياؤها مثل العبودية، التي تمثلت قديما في تجارة العبيد، والآن يُعاد إحياؤها في صور أخرى، مثل: الاتجار بالبشر، والإجبار على ممارسة الدعارة، واسترقاق النساء، إلخ.

- له بنية غائرة في المجتمعات، خلقها الاستعمار الأجنبي في المجتمعات التي كان يحتلها عن طريق إرساء أنماط للهيراركية السياسية والاجتماعية والثقافية أفضت إلى أفضلية جماعات على جماعات أخرى.

- مع تعدد صور الاستبعاد، وتداخلها، تصبح المجتمعات أقل تماسكًا اجتماعيًا، وأكثر استبدادا، وتضعف الهوية الوطنية، وتتعرض للتفسخ، وقد يقود ذلك إلى الاستعمار الخارجي مرة أخرى، وإن تعددت صوره وأشكاله.

أزمة عدم المساواة ليست طارئة

هناك تجذر لمظاهر عدم المساواة في بنية المجتمعات، مما يجعل من الصعب مواجهة الفقر بطريقة جذرية ما لم يحدث الاشتباك مع هذه المظاهر.، ويتضح ذلك فيما يلي:

- اقتصاديًا: اختلاف في مستويات الدخول، والحظوظ من الأصول والثروة، وأحوال المعيشة، والعمل.

- اجتماعيًا: تباين الأوضاع الاجتماعية لشرائح مختلفة من السكان، وغياب التوازن في الحصول على التعليم والخدمات الصحية، والحماية الاجتماعية.

- ثقافيًا: التمييز على أساس النوع، أو المعتقد أو العرق، وغيرها من الهويات الفرعية، وأيضا اختلال في توزيع الخدمات الثقافية جغرافيا.

- سياسيًا: اختلال في العلاقة بين المركز والأطراف (الأقاليم)، واستئثار الأول بالخدمات، مع معاناة الثاني من قلة الخدمات أو إهمالها.

- بيئيًا: إعاقة الوصول إلى الموارد الطبيعية، وحمايتها من مخاطر التلوث، والتعامل مع التغيرات المناخية.

- معرفيًا: تفاوت إمكانية الوصول إلى مصادر المعرفة المختلفة.

"مع تعدد صور الاستبعاد، وتداخلها، تصبح المجتمعات أقل تماسكًا اجتماعيًا، وأكثر استبدادا، وتضعف الهوية الوطنية، وتتعرض للتفسخ، وقد يقود ذلك إلى الاستعمار الخارجي مرة أخرى، وإن تعددت صوره وأشكاله."

وهذه المظاهر أو الأشكال مع عدم المساواة في حالة تداخل فيما بينها على النحو الآتي:

- يتصل عدم المساواة باختلال الدخول أو الوضع الاقتصادي للأفراد، وله أيضا أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية أكثر اتساعا (إشكالية تركز القوة الاقتصادية والسياسية).
- يُبنى الاقتصاد في حالات كثيرة على أشكال الانقسام الاجتماعي والثقافي بعيد الجذور في المجتمعات، مما يعمق من مظاهر عدم المساواة بالنسبة لجماعات معينة.
- يمثل عدم المساواة ذات الأبعاد المتعددة حلقة مفرغة لا يستطيع الشخص الخروج منها، فالطفل الذي يولد في أسرة فقيرة، وينتمي إلى جماعة مهمشة، ويعيش في مكان ينقصه الخدمات، والأكثر عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية، أغلب الظن لن يحصل على فرص تعليم جيدة، ولن تكون أسرته قادرة على المشاركة في اتخاذ القرار، ويتحول عدم المساواة إلى حلقة مفرغة. وإفريقيا جنوب الصحراء نموذج لتراكم أشكال عدم المساواة.
- يرتبط عدم المساواة في بعض المجتمعات بتفشي العنف، والتحرش بالنساء، وإنتاج صور ذهنية خاطئة عن الآخرين الأكثر استضعافا.



التنمية المستدامة في جوهرها (الهدف ١٠)

❖ يشكل التفاوت الشديد في الثروة والدخول عائقا أمام النمو الاقتصادي، وجهود القضاء على الفقر (الهدف الأول). وهناك تقديرات بأن تجاوز التفاوت في الدخول في الفلبين وتايلاند -على سبيل المثال- يحتاج إلى ٤٠ سنة، ونحو ١٥٠ سنة في إندونيسيا وباكستان، أما دول مثل سريلانكا وبنجلاديش فسوف يستمر بها التفاوت في الدخول، ويسير بوتيرة أسرع دون أفق واضح لتجاوزه.

❖ يمثل التفاوت في الدخول عائقًا أمام القضاء على الجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة المُستدامة (الهدف الثاني)، ويؤدي سوء التغذية إلى زيادة معدلات التقزم والسمنة المفرطة بين الأطفال. وفي باكستان وبنجلاديش وفيتنام يزداد معدل التقزم من ٣٥٪ إلى ٤٠٪ بين أطفال الأسر المحرومة مقارنة بالأسر الأفضل معيشيًا .

❖ يَحول التفاوت في الدخول دون الحصول على حياة صحية سليمة لمختلف الأعمار (الهدف الثالث). وتتداخل بوضوح أشكال عدم المساواة. ففي لاوس يحصل نحو ١٠٪ من النساء الأقل تعليما، والأكثر فقراء، على خدمة طبية أثناء الولادة، مقابل ٨٢٪ من النساء الحاصلات على مستوى تعليمي أفضل، وينتمون إلى أسر أكثر ثراء.

❖ يشكل التفاوت في الدخول عائقًا أمام جودة التعليم، وتعزيز فرص التعلم خلال الحياة (الهدف الرابع)، وبالطبع الفقراء، وبالأخص النساء، أقل حظا في التعليم مقارنة بالرجال، ولا سيما الأكثر ثراء.

❖ هناك إشكالية في تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات (الهدف الخامس). والمرأة الفقيرة محرومة من فرص التعليم الجيد، والرعاية الصحية، والمشاركة المجتمعية، وجميعها تمثل صورًا متعددة تراكمية من عدم المساواة. وعلى النقيض تؤدي المساواة بين الجنسين إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت الزيادة في منطقة آسيا والباسفيك بنحو ١٢ تريليون دولار في مطلع عام ٢٠٢٥.

❖ يعيق عدم المساواة التوصل إلى إدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي (الهدف السادس)، وبالأخص تعاني قطاعات من سكان الريف في دول العالم النامي من عدم وجود الصرف الصحي، وعدم توافر مياه نظيفة للشرب.

❖ يعيق التفاوت الشديد بين الناس الوصول إلى مصادر يمكن الاعتماد عليها، ومستدامة من الطاقة الحديثة (الهدف السابع)، والأسر الفقيرة في أماكن كثيرة من العالم تحصل على الوقود والتدفئة من مصادر غير نظيفة مثل حرق المخلفات والطاقة الرخيصة، والخشب، ويموت من التلوث كل عام مليونا شخص في الهند والصين، غالبيتهم العظمى يعيشون في مناطق أقل حظا من الثروة وسبل المعيشة.

❖ ويشكل عدم المساواة عائقا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل:

❖ تعزيز النمو الاقتصادي، والعمل المنتج، والعمل المناسب للجميع (الهدف الثامن).

❖ بناء بنية أساسية تعزز الاستيعاب والتصنيع المستدام، وتنمية الإبداع (الهدف التاسع).

❖ جعل المدن أكثر استيعابا، واستدامة (الهدف الحادي عشر).

❖ ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مُستدامة (الهدف الثاني عشر).

❖ مواجهة التغيرات المُناخية وتداعياتها (الهدف الثالث عشر).

❖ الحفاظ على المحيطات والبحار والمصادر البحرية (الهدف الرابع عشر).

❖ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مُستدام، وإدارة الغابات على نحو مُستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي (الهدف الخامس عشر).

❖ تعزيز مجتمعات استيعابية للتنمية المستدامة توفر الوصول إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة (الهدف السادس عشر).

التنمية متعددة الأبعاد

تبرز التنمية متعددة الأبعاد في مواجهة الفقر متعدد الأبعاد. ويتضح من العرض السابق أن مشكلات التنمية تتداخل على نحو يحول دون المواجهة المتتابعة لها باعتبارها إهدارا للجهود، والركون فقط إلى المواجهة المتزامنة لها. ومن هذا المنطلق فإن تدخلات التنمية ينبغي أن تصيب أكثر من هدف من التنمية المستدامة في ذات الحين، ويمثل ذلك المدخل الأساسي في تحقيق النقلة النوعية في حياة الفقراء، وكسر حلقة التهميش. وتأتي مبادرة حياة كريمة على سبيل المثال نموذجًا للتدخل التنموي متعدد الأبعاد، الذي يشمل بالإضافة إلى الإسكان والمرافق والصحة والتمكين الرقمي، أيضًا جوانب اقتصادية تتعلق بإحداث تغير في حياة الفقراء في اتجاه التمكين الاقتصادي؛ إذ نظرًا لتداخل الاحتياجات التنموية، وضغطها على المجتمعات، يصبح من الضروري تداخل أشكال التدخل التنموي، ولا يُكتفى بجانب دون الآخر إذا أردنا انتشال الفقراء من دائرة الفقر المفرغة.

> "تدخلات التنمية ينبغي أن تصيب أكثر من هدف من التنمية المستدامة في ذات الحين، ويمثل ذلك المدخل الأساسي في تحقيق النقلة النوعية في حياة الفقراء، وكسر حلقة التهميش."



رؤية مستقبلية لجهود الحكومة المصرية في مكافحة الفساد الإداري



أ. د. علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعميد كلية التجارة بجامعة أسيوط

تُعد ظاهرة الفساد الإداري من أخطر الظواهر التي تواجه دول العالم بأسرها، وخاصة الدول النامية، لتأثيراتها السلبية على مؤسسات تلك الدول، وعلى عملية التنمية فيها. ولذلك فكلما كانت القوانين والإجراءات الخاصة بمكافحة الفساد قوية ويتم تنفيذها، أمكن للحكومات التصدي لهذه الظاهرة العالمية. وقد سعت الحكومة المصرية لمواجهة هذه الظاهرة من خلال ثلاث استراتيجيات متتالية لمكافحة الفساد. تم تنفيذ اثنتين منها، وجارٍ تنفيذ الثالثة. وعلى الرغم من تحقيق نجاحات في كثير من الموضوعات، فإن هناك تحديات تواجه هدف القضاء على تلك الظاهرة، كما اتضح من تقارير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الثانية. ومن ثم تهدف هذه الورقة إلى التعرف على أوجه النجاح، والتحديات المتبقية، مع وضع رؤية مستقبلية لكيفية مواجهة التحديات.

أولًا: التعريف بظاهرة الفساد الإداري وأسبابه والآثار الناجمة عنه

التعريف بالظاهرة وأسبابها وآثارها:

الفساد الإداري هو الإخلال بشرف الوظيفة، ويتم ذلك من خلال استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة وفقا لتعريف منظمة الشفافية الدولية. كما يؤكد تعريف البنك الدولي للفساد على أنه «إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص». وتشير الشواهد المتاحة إلى أن سوء استخدام السلطة العامة قد يمتد لمصلحة أقارب الموظف العام أو أصدقائه أو حزبه، وقد يمتد إلى نشاطات القطاع الخاص التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها.

وهناك أسباب متعددة لتفشي ظاهرة الفساد الإداري: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وإدارية، وقانونية. وللظاهرة آثار سلبية متعددة، منها: الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها، وإعاقة عملية التنمية، وإضعاف النمو الاقتصادي، وإضعاف الاستقرار السياسي، وظهور طبقة تعمل على نشر الفساد، وتدني مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية.

ثانيًا: تجارب دولية في مكافحة الفساد

شهدت الفترة الأخيرة اهتمام كثير من الدول بمواجهة الفساد عن طريق مؤسسات الدولة. ومن أبرز الأمثلة على الجهود الدولية في مكافحة الفساد:

الصين: تعد الصين من الدول التي ترتفع فيها معدلات الفساد، ولذلك اتخذت الدولة بعض الإجراءات بهدف مكافحة الفساد، وكانت لها تجربة فريدة تتمثل في تشديد العقوبات لمكافحة الفساد؛ والتي وصلت في بعض الأحيان إلى الحكم بالإعدام على بعض من يتقاضون الرشوة، وذلك بالتوازي مع رفع دخول المواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم.

سنغافورة: قامت سنغافورة بتقليل عدد القوانين والإجراءات البيروقراطية، مع تبسيط وتوضيح كافة الإجراءات المتبعة بما يحول دون حدوث أي تجاوزات أو خرق للقوانين المتبعة، كما رفعت الدولة مرتبات الموظفين العموميين للحيلولة دون إقدامهم على تلقي رشاوى أو أي ممارسات فاسدة.

هونج كونج: شكلت هونج كونج لجنة لمكافحة الفساد، وخصصت لها ميزانية ضخمة، ويعمل بها نحو ألف موظف يتقاضون أجورا مرتفعة، وتعنى هذه اللجنة بمتابعة مظاهر الفساد، والقضاء عليه بكافة أشكاله.

شيلي: قامت شيلي بتبسيط الإجراءات واللوائح والقوانين، وأعلنت مبدأ الشفافية كمبدأ حاكم لمختلف الهيئات الحكومية.

ثالثًا: استراتيجيات الحكومة المصرية لمكافحة الفساد

أدركت الحكومة المصرية خطورة الفساد وتأثيراته السلبية على عملية التنمية، وما قد يؤدي إليه من إضعاف الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ومن ثم أطلقت استراتيجيتها الأولى في مجال مكافحة الفساد لتغطي الفترة (٢٠١٤- ٢٠١٨)، ثم أطلقت الاستراتيجية الثانية للفترة (٢٠١٩- ٢٠٢٢)، وأخيرًا أطلقت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢٣- ٢٠٣٠).

وقد تناولت الاستراتيجية الثالثة تحليلًا للوضع الراهن لعدد من المسارات المتعلقة بجهود مكافحة الفساد، وأوجه النجاحات التي تحققت من خلال تنفيذ الاستراتيجيتين الأولى والثانية، والتحديات التي تواجه التنفيذ في خمسة مسارات، وهي: المسار الإداري، والمسار التشريعي والقضائي، ومسار جهات مكافحة الفساد وإنفاذ القانون، والمسار التوعوي والتشاركي، وأخيرا مسار التعاون الدولي والإقليمي.

وفيما يتعلق بالمسار الإداري –محل اهتمام هذه الورقة– فقد انقسم هذا المسار الاستراتيجي إلى خمسة مستويات فرعية، والتي تتمثل في: البنية التشريعية لعمل الجهاز الإداري، والبنية التنظيمية والمؤسسية، وتنمية قدرات الموارد البشرية، وإرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية، وأخيرا تحسين جودة الخدمات الحكومية. وفيما يلي استعراض لأهم النجاحات التي تحققت في هذه المستويات الخمسة:

أ- البنية التشريعية لعمل الجهاز الإداري:

تم إصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة منها لضمان الشفافية والمساءلة. وكذلك تم إصدار العديد من القوانين والقرارات اللازمة لتحديث وميكنة الخدمات العامة الحكومية، وتنظيم وتنمية استخدام التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية. كما صدر قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ الذي يستهدف ضمان التخطيط المالي الجيد، وحوكمة إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة الجديدة.

ب- البنية التنظيمية والمؤسسية:

كثفت الدولة جهودها لتحديث الهياكل التنظيمية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة، حيث تم استحداث نظام للمراجعة الداخلية بالعديد من وحدات الجهاز الإداري بالدولة، وإطلاق «جائزة مصر للتميز الحكومي» لمواكبة التطورات، وتنمية القدرات البشرية، وترسيخ قيم التميز في جميع قطاعات الدولة المختلفة. كما تم إطلاق المنظومة الإلكترونية لإدارة أصول وأملاك الدولة، هذا بالإضافة إلى القيام بتنفيذ خطة لتحديث البنية التحتية لوحدات الجهاز الإداري للدولة.

ج- تنمية قدرات الموارد البشرية:

تم تطوير مدونات السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، كما تم تنفيذ خطة تدريبية متكاملة لتدريب العاملين بالجهاز الإداري للدولة على القضايا المتعلقة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى تدريب شاغلي الوظائف القيادية، والموظفين بالجهات الحكومية، وذلك بالتنسيق بين كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية، وجهاز الكسب غير المشروع.

د- إرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية:

تجلت أبرز الممارسات الإيجابية في إطلاق بوابة التعاقدات العامة على الإنترنت، والتي صُمِّمت من أجل مساعدة الحكومة على نشر معاملاتها الشرائية على الإنترنت، هذا إلى جانب إنشاء مواقع إلكترونية لعدد كبير من الجهات الحكومية لإتاحة البيانات والمعلومات، مع تبني نظام الخدمة المدنية القائم على الجدارة، وذلك من خلال تنظيم المسابقات المركزية.

هـ- تحسين جودة الخدمات الحكومية:

ارتكزت جهود مكافحة الفساد على تقليل التعامل المباشر بين مقدمي الخدمات من جانب والمواطنين من جانب آخر، وذلك بالتوسع في عمليات الميكنة والتحصيل الإلكتروني للخدمات الحكومية، وكذلك تبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية. كما تم التوسع في منظومة تبادل المعلومات والربط الإلكتروني بين الجهات الحكومية المختلفة، إلى جانب التوسع في إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية، وتقديم عدد كبير من الخدمات الإلكترونية على بوابة مصر الرقمية، وبوابة خدمات المحليات.

رابعًا: رؤية مستقبلية لجهود الحكومة المصرية في مكافحة الفساد الإداري

برغم النجاحات السابقة، فإن هناك عددا من التحديات التي تواجه مساعي الحكومة المصرية لمكافحة الفساد الإداري، وفقا لما ورد في تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الثانية لمكافحة الفساد . وتشير المؤشرات إلى جدية الحكومة المصرية في تنفيذ الآليات التي تضمنها الاستراتيجية الوطنية الثالثة لمكافحة الفساد للتغلب على تلك التحديات في المستقبل القريب، وذلك من خلال إجراء مزيد من الإصلاحات التشريعية والقانونية لرفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، ودعم جهود الدولة على صعيد إرساء قيم النزاهة والشفافية بوحداتها الإدارية المختلفة، وإصدار قانون حرية تداول المعلومات، وتفعيل قانون حظر تعارض المصالح، واتخاذ إجراءات لتحسين مستوى الرضا الوظيفي عن بيئة العمل، مع إجراء استطلاعات رأي بشكل مستمر لقياس نسبة الرضا، والعمل على زيادتها، وإدراج مكون مكافحة الفساد ضمن البرامج التدريبية الموجهة لشاغلي الوظائف الأكثر عرضة للفساد، والتحديث الدوري للبيانات المتاحة على المواقع الإلكترونية بالجهات الحكومية، وكذلك إعداد أدلة مبسطة ونشرها لشرح القوانين واللوائح والقرارات الحاكمة لعمل الجهاز الإداري، واستكمال خطة التحول نحو موازنة البرامج لضمان الشفافية والمساءلة لإدارة المالية العامة في الدولة، فضلًا عن استكمال منظومة التطوير والتحديث للخدمات الحكومية، وذلك عن طريق رفع جودة قواعد بيانات البنية المعلوماتية، واستكمال منظومة الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين وحدات الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى التوسع في استخدام منظومة التوقيع الإلكتروني، وتقديم الخدمات الحكومية إلكترونيا.

قائمة المراجع

(١) لمزيد من التفاصيل حول أهم التجارب الدولية في مكافحة الفساد، انظر: منصف شرفي، "تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري"، الجزائر، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد ٤٩، ٢٠١٨، ص ١٧- ١٨.

(٢) الرقابة الإدارية، اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣-٢٠٣٠.

(٣) أشارت الاستراتيجية إلى أن المقصود من جهود مكافحة الفساد كلًّا من الوقاية من الفساد ومكافحته.

(٤) لمزيد من التفاصيل، انظر: الرقابة الإدارية، اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته، تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩- ٢٠٢٢.



نحو رؤية جديدة لمنظومة الدعم والحماية الاجتماعية في مصر



د. مروة وفيق مشعل

مدرس مساعد بالمعهد العالي للإدارة بالمحلة الكبرى

في عصر تتزايد فيه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى الأزمات الصحية، مثل الفقر والبطالة وتغير المناخ، يصبح من الضروري إعادة التفكير في كيفية تصميم وتنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية، والتي تُعد من العناصر الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجتمعات الحديثة، فالحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان والتزام مؤكد في أهداف التنمية المستدامة، وتعتبر أداة فعالة لمعالجة الأزمات وما يتصل بها من فقر وجوع وعدم مساواة، مع قدرتها على بناء وتعزيز قدرة الأسر على الصمود في أوقات الأزمات، بالإضافة إلى تحفيز الأسر الفقيرة من خلال المساعدات النقدية والتأمين الاجتماعي والتأمين الصحي وبرامج سوق العمل.

كما أن الحماية الاجتماعية هي عنصر حاسم في استراتيجيات الحد من الفقر في الريف، ويمكنها أن تدعم وتحسن بصورة مباشرة سبل كسب العيش، كما توفر الحد الأدنى للدخل المأمون لضمان الأمن الغذائي وتعزيز قدرة الأسر الريفية على الصمود، وعلاوة على ذلك من الممكن أن تعالج الحماية الاجتماعية الحواجز الاقتصادية التي تحول دون انتقال الأسر الفقيرة إلى سبل معيشة أكثر إنتاجية واستدامة.

وتأسيسًا على ذلك، فالحماية الاجتماعية هي مجموعة البرامج والسياسات الرامية التي تهدف في أساسها إلى النهوض والارتقاء بالبشر لحمايتهم من الفقر والضعف ومساعدتهم في تحسين جودة حياتهم، من خلال ضمان حصول جميع الأفراد على الخدمات الأساسية وتوفير الرعاية الصحية والتعليمية والتغذية، وتعزيز قدراتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقليل تعرضهم لمخاطر البطالة والأزمات الاقتصادية والمرض والعجز والشيخوخة، وقد تم تحديدها في إطار الأهداف الإنمائية للتنمية المستدامة في الهدف الأول القضاء على الفقر، والهدف الثاني القضاء على الجوع، والهدف الثامن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف العاشر الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة.

ووفقًا للتحول الذي طرأ على هذا المفهوم تعددت وتدرجت وظائف نظم الحماية الاجتماعية من منظور المجتمع الدولي لتشمل:

الوظيفة الحمائية: Protective من خلال التخفيف من حدة الفقر عبر تقديم الدعم النقدي والعيني للفئات الفقيرة والضعيفة.

الوظيفة الوقائية: Preventative من خلال تجنب الوقوع في الفقر والحرمان، وذلك عبر توسيع شبكات الضمان الاجتماعي.

الوظيفة التعزيزية: Promoted من خلال تعزيز القدرات بما يسمح بعمل لائق ودخل عادل وبناء وتمكين الموارد البشرية والاستثمار في التعليم والتدريب والرعاية الصحية والنفسية، وكذلك توفير فرص العمل في سوق عمل نشط.

الوظيفة التحويلية: Transformative وتسعى للتدرج نحو الإنصاف والشمول والتمكين وإحداث تحول حقيقي في ظروف الفقر المعيشية.

لا شك أن الوضع الاقتصادي الحالي في العالم له تأثير سلبي على جميع الدول، ونتج عن هذا ارتفاع نسب الفقر لبعض الفئات في المجتمع، وقد حرصت الدولة المصرية نتيجة لوعي القيادة السياسية على تبني سلسلة من البرامج والمبادرات الاجتماعية التي تم إطلاقها بالتوازي مع تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويأتي هذا المقال في سياق عالمي متغير لاستكشاف التوجهات المستقبلية لأنظمة الحماية الاجتماعية، مع التركيز على الفرص الممكنة لتطوير وتطبيق قوانين الحماية الاجتماعية، سواء كانت قوانين جديدة أو المراحل المستقبلية لتنفيذ قوانين موجودة، والتي تشمل قانون التأمينات الاجتماعية، وقانون التأمين الصحي الشامل، وقانون التضامن الاجتماعي، وتداعيات مناقشتها وصدورها، وكذلك التحديات التي قد تواجهها.

خريطة الحماية الاجتماعية في مصر

تتسم خريطة الحماية الاجتماعية في مصر بالتنوع، ويمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين:

القسم الأول: نظم الحماية الاجتماعية التي لا تستند إلى المساهمة المالية للمستفيدين أي اشتراكاتهم، ولكنها تدخل في إطار الدور الحمائي للدولة (شبكات الأمان الاجتماعي) مثل: معاشات الضمان الاجتماعي، وتكافل وكرامة، وفرصة، ومشروع تنمية الريف المصري حياة كريمة، والدعم العيني كبطاقات التموين والخبز والتغذية المدرسية وسداد الرسوم الدراسية.

القسم الثاني: يتضمن أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية وبرامجها التي تعتمد على المساهمات المالية واشتراكات المستفيدين مثل التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي.

ويتألف **القسم الأول** من التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة، وبالتركيز على أهم البرامج يعد برنامج تكافل من برامج التحويلات النقدية المشروطة، وقد تأسس عام ٢٠١٥، وتم تصميمه بهدف توفير دخول لمساندة الأسر الفقيرة التي لديها أطفال تحت عمر ١٨ عامًا، وكانت الشروط متمثلة في الانتظام في الدراسة بالنسبة للأطفال، والقيام بالمتابعة الصحية الأولية، أما برنامج كرامة فقد تم تصميمه على أنه برنامج تحويلات نقدية غير مشروط للفقراء من كبار السن ٦٥ عامًا فأكثر وللأشخاص ذوي الإعاقة، وجدير بالذكر أنه منذ عام ٢٠٢٣ تم التوسع في تغطية تكافل وكرامة جراء الموجات التضخمية، حيث أصبح البرنامج يغطي ما يقرب من ٤ ملايين مواطن.

أما عن برنامج فرصة، فيمكن اعتباره أول برنامج حكومي للتخارج من الفقر في مصر، وهو يُطبق منذ ٢٠٢١ بشكل واسع، ويتم تمويله من البنك الدولي، وكمرحلة أولى تم تطبيقه في ثماني محافظات، وهي: الفيوم وبني سويف وأسيوط وسوهاج والأقصر والمنيا والمنوفية والقليوبية، وذلك في ١٦١ قرية.

القسم الثاني من برامج الحماية الاجتماعية، وهي القائمة على اشتراكات المستفيدين، فيشمل التأمينات الاجتماعية، ويقع تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي، في حين تتولى وزارة الصحة نظام التأمين الصحي، وهي برامج قائمة في مصر على مدار أكثر من نصف قرن، وجرت عليها تطورات وتغيرات على مدار العقود الماضية، ولعبت دورًا مهمًّا في حماية قطاعات واسعة من المصريين، خصوصًا العاملين بالقطاع الرسمي.

تحديات أنظمة الحماية الاجتماعية

خاضت الدولة المصرية منذ التسعينيات عدة محاولات لتطوير الحماية الاجتماعية، ولكن كانت دائما لا تكتمل بسبب تحديات عديدة، وفيما يلي سرد لبعض التحديات في السنوات السابقة والجهود المبذولة لتضييق فجوات الأداء وإبراز دور الحكومة في تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية:

- التجزئة في برامج الحماية الاجتماعية، سواء على مستوى البرامج أو المؤسسات ذات الصلة، وعدم وجود رؤية شاملة متماسكة لتحقيق التكامل بين البرامج التي تستند إلى مساهمات المستفيدين وتلك التي لا تستند إلى مساهماتهم.
- ضعف الحوكمة لنظم الحماية الاجتماعية بسبب وجود مشكلات تحول دون تنفيذها، بعضها يتعلق بمدى تضمين الحماية الاجتماعية في السياسات العامة، وكذلك التنسيق الرأسي والأفقي في تنفيذها، وغياب المشاركة الشعبية ومشاركة أصحاب المصلحة.
- ظلت الحماية الاجتماعية متوقفة عند وظيفة الإغاثة فحسب، ولم تتمكن من تحقيق وظائفها الأخرى في التأهيل والتغيير، وصولًا لتحقيق الإنصاف، نتيجة غياب رؤية وخطة واضحة لدور الحماية الاجتماعية في إخراج الفقراء من الفقر، سواء عبر تمكينهم وبناء قدراتهم على الانخراط في سوق العمل، وفقًا لشروط عمل لائقة، أو عبر بناء رأس المال البشري، من خلال المزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم بما يكسر دائرة توارث الفقر.
- مواجهة الوحدات الاجتماعية لضغوط إدارية ومالية تحول دون أداء مهامها وتمكينها من مواكبة احتياجات المجتمع وتحسين طرق وأساليب أدائها، مثل ضعف الإمكانات المادية والبشرية في التعامل مع البرامج والمبادرات المستحدثة، وضعف قدرة المتخصصين على الوصول للفئات المستهدفة، وبناء ثقة معها، خصوصًا في برامج التمكين الاقتصادي، نتيجة لعدم توافق ومناسبة أعداد الموظفين مع فئات المستهدفين والتوزيع الجغرافي المتباعد للوحدات.
- تراجع في نسب التغطية مع مرور الوقت نتيجة اتساع القطاع غير الرسمي والحد من التوظيف الحكومي والتهرب التأميني، سواء من جانب الشركات أو من جانب العاملين لاعتقادهم بمحدودية المنافع المتحصلة.
- التباين والاختلاف في المزايا والمنافع الممنوحة للفئات المستفيدة من التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي نتيجة خضوعها لعدد كبير من القوانين، والتي ربما تختلف في المزايا التي تمنحها لكل فئة؛ مما يخل بقاعدة العدالة والإنصاف بين الفئات المغطاة حتى صدر قانون موحد للتأمينات الاجتماعية رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩، وقانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨، كإصلاح تشريعي جذري لتحقيق العدالة.
- التهرب التأميني، والذي يعني عدم اشتراك أو التزام بعض الجهات بأداء اشتراكات كاملة لصندوق التأمينات، والذي يترتب عليه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية جراء قيام بعض أصحاب الأعمال بالسداد على أساس أجر يقل عن الأجر الفعلي الذي يتقاضاه، أو يتهرب من سداد الاشتراك عن العاملين، وهو ما ترتب عليه العديد من الآثار الضارة بنظام الحماية الاجتماعية، لعل أبرزها حرمان العامل من مظلة التأمينات الاجتماعية التي كفلها له الدستور، ومن ثم الحرمان من منافع النظام وضياع حقوقه، فضلًا عن تحميل الخزانة العامة بالكثير من الأعباء المالية لقيامها بأداء الفوارق بين ما يُستحق من معاش وما يتم سداده من اشتراكات وبين الحد الأدنى للمعاش المُستحق.



التأميـن الصحـي الشـامل كخطـوة نحـو تحقيـق الأمـان الصحـي لجميـع المواطنيـن

تميزت عملية الإصلاح الصحي في مصر بشكل ممنهج خلال السنوات الماضية، والتي كانت بمثابة الطريق الممهد لنظام صحي قوي في مصر، مثل مبادرة للقضاء على فيروس سي والأمراض غير السارية، ومبادرة نور حياة، ومبادرة دعم صحة المرأة المصرية، والمشروع القومي للقضاء على قوائم الانتظار، ومبادرة تطوير المستشفيات النموذجية، والمبادرة الرئاسية للعناية بصحة الأم والجنين، ومبادرة رئيس الجمهورية للاكتشاف المبكر وعلاج ضعف وفقدان السمع، ومبادرة فحص ما قبل الزواج، والمبادرة الرئاسية للكشف عن مرض ضمور العضلات، وحملة ١٠٠ مليون صحة، والرعاية الصحية لكبار السن.

وانطلاقا من الحق الدستوري بأن الصحة حق لكل مواطن، صدر قانون بإطلاق نظام التأمين الصحي الشامل بما يتماشي مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، فمشروع التأمين الصحي الشامل هو أكبر ضمانة لعلاج كل المصريين بعدالة وكرامة وجودة، وقد اتسمت الفلسفة الأساسية له باعتمادها مبدأ الشمول، فإلى جانب تقديم التغطية لكل المواطنين اعتُبرت الأسرة كوحدة للتغطية وليس الفرد كما كان الحال سابقًا على أن تتحمل الدولة أعباء غير القادرين طبقًا لضوابط الإعفاء التي تحدد بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، فضلًا عن تغطية جميع الخدمات الصحية، والمبدأ الثاني والمهم والحاكم للنظام يتمثل في ضمان الحوكمة، حيث يقوم النظام على أساس الفصل بين مقدم الخدمة وجهة التمويل وجهة الرقابة والاعتماد والجودة، مع تبني آليات لقياس مستوى أداء الخدمة الطبية ورضاء المواطن عنها وضمان جودتها وإنشاء ثلاث هيئات رئيسة تتولى إدارة المنظومة الجديدة، وهي الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، والهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية.

ولم يكن التطوير ليكتمل بدون إنشاء وتطوير بنية تحتية قوية بأحدث الأساليب التكنولوجية، ولأول مرة في تاريخ مصر أصبح لمنتفعي منظومة التأمين الصحي الشامل ملف طبي إلكتروني موحد، واستخدام الأكواد العالمية في التشخيص والعلاج لضمان جودة الخدمات المقدمة.

قانون التضامن الاجتماعي الجديد

باعتبار التشريع واحدًا من أهم الضمانات التي تحفظ وتضمن الحماية الاجتماعية القانونية للفئات الأولى بالرعاية، فقد حرص المشرع الدستوري على إضفاء الصفة الدستورية على العديد من الحقوق، وخاصة الحق في الضمان الاجتماعي باعتباره شكلًا من أشكال الحماية الاجتماعية، وقد كفل الدستور حق كل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وذلك في حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة، كما ألزم الدولة بالعمل على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة.

ويأتي مشروع القانون كحلقة من حلقات جهود الدولة لتوفير حياة كريمة للمواطنين، وخاصة الفئات الأولى بالرعاية، ومدخلًا لتكافؤ الفرص والتمكين الاقتصادي للأسر المستفيدة عن طريق توحيد برامج الدعم النقدي التي تمنحها الدولة في منظومة واحدة؛ سعيًا لتوحيد الوعاء المالي وتنظيم المنح، ومن أهم أهدافه، والتي من المقرر تحقيقها خلال الفترة القادمة:

- ❖ تحسين وتوسعة مظلة الأمان الاجتماعي.
- ❖ تبني منهج الدعم المشروط بهدف الاستثمار في البشر وتحسين مؤشرات التنمية لإلزام الأسر المستفيدة من ضمان صحة أطفالها والتحقق من تعليم الأطفال وانتظامهم بالدراسة.
- ❖ المساهمة في تكافؤ الفرص، بما يشمل النوع الاجتماعي والفئات العمرية والنطاق الجغرافي.
- ❖ تمكين المرأة المصرية من خلال تعظيم قدرتها الاقتصادية وشمولها ماليًا وتحسين رعايتها الصحية والإنجابية ومحو الأمية والعمل على تمكينها من المشاركة في سوق العمل.
- ❖ تحقق العدالة الاجتماعية من خلال اعتماد قواعد الاستهداف وتحديد مستوى فقر الأسرة بتطبيق معادلات تقيس مؤشرات الفقر وآليات الاستحقاق.
- ❖ المساهمة في انتقال الأسر المستفيدة من الدعم النقدي للإنتاج والتمكين الاقتصادي، ومساعدتها في تنفيذ مشروعات متناهية الصغر لخروجها تدريجيًا من الفقر متعدد الأبعاد وتحسين مؤشرات جودة حياتهم.

العناصر الرئيسة لأنظمة الحماية الاجتماعية المتكاملة

أنظمة الحماية الاجتماعية توفر الدعم طيلة الحياة، وبالتالي يتضمن النظام الفعال والشامل أنواعا مختلفة من البرامج لتلبية الاحتياجات المتنوعة للفئات السكانية المختلفة، ويتطلب تأسيس نهج شامل ومستمر للحماية الاجتماعية، ويمكن تقسيم أنظمة الحماية الاجتماعية إلى سياسات، وبرامج، ونظم إدارية، كما يتضح فيما يلي:

- ❖ سياسات أنظمة الحماية الاجتماعية

إن مستوى السياسات هو أعلى مستوى للانخراط في هذا المجال، حيث تتأسس الرؤية المشتركة، وتتحدد أهداف نظام الحماية الاجتماعية ووظائفها في سياق الإطار العام للأهداف الوطنية. وهذا يتضمن قوانين الحماية وسياساتها وأطرها الاستراتيجية وآليات التنسيق على المستوى الوطني بين الوزارات التي تشرف على الحماية الاجتماعية والتمويل الملائم لأنظمة الحماية الاجتماعية المتكاملة كي تؤدي وظائفها بفاعلية.

❖ برامج أنظمة الحماية الاجتماعية

تعكس البرامج التصميم التشغيلي لنظام الحماية الاجتماعية، ويمكن تقسيم البرامج إلى برامج الحماية القائمة على الاشتراكات، وغير القائمة على اشتراكات.

❖ الإدارة والتقديم المتكامل للخدمات

يركز المستوى الإداري على الأدوات الأساسية التي تسهل تسيير عمل برامج الحماية الاجتماعية، وغالبا ما تكون هذه العناصر نقاط دخول حاسمة الأهمية لتحسين تكامل أنظمة الحماية الاجتماعية، وتتضمن العناصر الإدارية سجلات اجتماعية متكاملة للمنتفعين، وإدارة نظم المعلومات، وآليات تقديم الخدمات، وإجراءات الشكاوى والإنصاف والموارد البشرية وآليات التنسيق.

إن الحفاظ على دور الحماية الاجتماعية وتعظيمها يتطلب نهجًا شاملًا، تكون الحماية الاجتماعية فيه أكثر فاعلية عندما تكون مدمجة في استراتيجيات متعددة القطاعات، وعندما يكون هناك اتساق كامل بين الوزارات والمنظمات المحلية والشركاء لضمان التوافق بين السياسات، وفيما يلي صور التنسيق الأفقي والتنسيق الرأسي للعناصر الرئيسة لأنظمة الحماية الاجتماعية:

التنسيق الأفقي على مستوى السياسات

يهدف إلى ضمان الاتساق الشامل للسياسات ووضع خارطة للحماية الاجتماعية وطريقة تنفيذها، وتطوير أو استحداث أدوات تضمن تنسيق السياسات المرجوة بين أصحاب المصلحة ممن ينبغي مشاركتهم في جهود التنسيق، وتقديم الإرشاد والتوصيات الخاصة بتصميم برامج الحماية من الوزارات المعنية وشركاء التنمية والمجتمع المدني والحوار الوطني. ولضمان ذلك يمكن تأسيس كيان أو فريق عمل كهيكل استشاري مسؤول عن التنسيق، وفقًا لإطار واستراتيجية وخطة عمل ونظام للرصد والتقييم، حيث يتولى مسؤولية وضع استراتيجية وطنية للحماية، واستعراض سياسات كل وزارة من الوزارات التنفيذية، وتجميع وتحليل البيانات الإحصائية والدراسات الميدانية، مع ضرورة تطوير مؤشرات قياس خاصة بالتغطية الاجتماعية ومؤشرات قياس أداء البرامج والخطط.

التنسيق الأفقي على مستوى البرامج

يهدف إلى تحسين البرامج القائمة مع ربطها بغيرها من البرامج والقطاعات الأخرى، وذلك بالتركيز على أوجه التآزر وتقوية هذه الروابط، مثل ربط خطط المساعدة الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية بالعمال في القطاع غير الرسمي، وبذلك يتحقق التنسيق بين برامج الحماية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات، وذلك بهدف الحد من تشتت البرامج وتشتت الجهود، بالإضافة إلى ضمان الاتساق والترابط على مستوى السياسات والإدارة والتنفيذ والرصد والتقييم، فضلًا عن إبراز جهود الحكومة في التوسع في تدخلات الحماية الاجتماعية لتشمل قاعدة موسعة من التدخلات التكميلية.

التنسيق الأفقي على المستوى الإداري

يهدف إلى تحسين كفاءة توفير الخدمة والارتقاء بجودتها من منظور المستخدمين، بالاعتماد على نظم فرعية لدعم البرامج، والتي من شأنها المساهمة في تحسين كفاءة وفاعلية الخدمات والحد من التكرارات والأخطاء. وعادة ما تقدم خدمات الحماية الاجتماعية على المستوى الإداري من خلال خدمات المكتب الأمامي ومكتب الدعم الإداري، ولضمان الاتساق والتكامل بين المكتب الأمامي ومكتب الدعم الإداري يُقترح العمل وفق نظام معلومات مكوّن من تطبيقات وقاعدة بيانات لإدارة جزء من المهام الإدارية أو كلها، مثل تسجيل المستفيدين والتحقق من هويتهم وتحصيل الاشتراكات والسداد وتلقي الشكاوى والاستجابة لهذه الشكاوى، ويترتب على ذلك القدرة على الحد من



ازدواجية العمل فيما بين الوزارات في جمع وتحليل البيانات، ويدعم الشفافية في تحديد المستفيدين وتأمين أو ضمان التكامل بين مختلف البرامج، ويعتبر أداة أو تقنية للرصد والتقييم الفعال.

التنسيق الرأسي

يكفل التنسيق الرأسي الاتساق الشامل بين الأسس التي تستند إليها برامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها، ويهدف إلى ضمان الاتساق فيما بين المستويات الحكومية المحلية والإقليمية وعلى مستوى المراكز والقرى والنجوع، بهدف ضمان تنفيذ سياسات الحماية والاستدامة المالية لمنظومة الحماية وتقديم التحويلات الاجتماعية إلى المستفيدين على نحو لا مركزي، ويتألف التنسيق الرأسي من تدفق المعلومات من المستويات القيادية الأعلى إلى المستويات الإدارية والعكس صحيح، فمثلًا تتطلب المستويات التنفيذية اتباع المقاييس والخطط المحددة على المستوى الأعلى، وبالعكس يتطلب مستوى التخطيط المعلومات الميدانية ليسترشد به التخطيط ولتخصيص الموازنات، وللنجاح في ذلك يتطلب الأمر توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف المستويات الإدارية، وضمان اشتمال آليات التنسيق على الصلاحيات الضرورية ووضع الأدلة الإرشادية والتنفيذية وتوفير مبادئ توجيهية بشأن تدفق المعلومات والموارد المالية في الاتجاهين.

وختامًا، فإن تعزيز الحماية الاجتماعية ليس مجرد استجابة للأزمات الحالية، بل هو استثمار في مستقبل أكثر عدلا واستقرارا. الأمر الذي يتطلب مواصلة العمل على ضمان التكامل والتنسيق بين المكونات الثلاثة الكبرى للحماية الاجتماعية، ونشر الثقافة والوعي التأميني بين المتعاملين والمنفذين للنظام التأميني والمجتمع بصفة عامة، نظرًا لوجود حالة من عدم المعرفة بالأنظمة التأمينية والبرامج المتاحة وما يترتب عليه ذلك من محاولات التهرب التأميني وحدوث مشكلات بين أفراد المجتمع وأجهزة التأمينات، ومواصلة جهود الدولة في التعديل الدوري للمعاشات لضمان الحفاظ على قيمتها بما يتوافق مع تغير مستوى المعيشة ومعدلات التضخم، وتوسيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المشاركة في عمليات التنمية والتطوير، كالنقابات والجمعيات الأهلية، وتأسيس وتطوير منصة رقمية تكون بمثابة سجل رقمي موحد للتسجيل والتنسيق والتقييم والمتابعة.



استراتيجيات توطين الذكاء الاصطناعي في البرلمانات العربية.. رؤية مستقبلية لمصر



أ.د. كريم سيد عبد الرازق

أستاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة الإسكندرية

يشهد العالم تحولًا جذريًا نحو الرقمنة وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة، وتعد البرلمانات المعاصرة من أهم المؤسسات التمثيلية التي تتطلب مواكبة هذا التطور؛ لتضمن أن تعكس توجهات الشعوب ورغباتها بكل مصارحة وشفافية من خلال تحديد الأولويات وتناغم الأدوار التنفيذية والتشريعية من ناحية، ولتفعيل دورها من خلال الدبلوماسية البرلمانية لمواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه الدول من ناحية أخرى، ومواجهة التهديد الخطير المتمثل في التزييف العميق (Deepfake)، والمسألة المثيرة للجدل المتعلقة بملكية البيانات، واستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي في سياقات مختلفة من ناحية ثالثة، بالإضافة إلى دراسة كيفية التفاعل بين التقدم التكنولوجي والحفاظ على القيم ومراعاة الجوانب الأخلاقية في عالم يعتمد بشكل متزايد على الذكاء الاصطناعي.

وفي ظل التقدم الرقمي وما تشهده الدول من تطورات متسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري على البرلمانات تبني هذه التقنيات وتوطينها لتعزيز أدائها وفاعليتها، وضمان تمثيلها لصوت المواطنين. وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة في السياق العربي، حيث تسعى العديد من الدول العربية إلى تحديث مؤسساتها التشريعية وتطوير قدراتها الرقمية، من خلال تبني استراتيجيات متعددة ومرحلية لتوطين القدرات الرقمية وتعزيز استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني.

وتواجه البرلمانات العربية تحديات متعددة في مجال توطين الذكاء الاصطناعي، وتهدف هذه الورقة إلى تحليل وتقييم استراتيجيات توطين الذكاء الاصطناعي في البرلمانات العربية، ويمثل البرلمان المصري بمجلسيه (النواب والشيوخ) نموذجا مهما لدراسة هذه التحديات وفرص التطوير، وذلك من خلال النقاط الآتية:

أولًا: الإطار المفاهيمي لتوطين الذكاء الاصطناعي في البرلمانات

هناك اتجاهان في التعريف الاسمي لمفهوم توطين الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني، أحدهما يركز على الجوانب التقنية، والآخر يوسع من المفهوم، وهما:

١. عملية متكاملة تهدف لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل استراتيجي ومستدام داخل البنية التنظيمية والهيكلية والإجرائية للبرلمانات؛ بهدف تحسين أداء الإجراءات والمناقشات التشريعية وتعزيز الرقابة البرلمانية، وتعزيز كفاءة صنع القرار، وضمان الانفتاح على المواطنين من خلال الاستفادة من التطورات التكنولوجية، بما يخدم المصلحة العامة ويراعي الخصوصيات الوطنية.

وثمة تعريف آخر، وهو عملية تحويل البرلمان من مؤسسة تقليدية تعتمد على المعرفة البشرية المحدودة إلى منظومة ديناميكية تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي، بحيث يصبح البرلمان كيانًا قادرًا على التفاعل الفوري مع التحديات الوطنية والدولية، واتخاذ قرارات مبنية على البيانات الضخمة والتحليلات باستخدام النماذج التنبؤية، مع ضمان الشفافية والشمولية في العمل التشريعي والرقابي.

٢. توسعة مفهوم توطين الذكاء الاصطناعي ليتجاوز مجرد الاستخدام التقني، إلى «إعادة صياغة الدور البرلماني» باعتباره مشروعًا لإعادة ابتكار البرلمان كمنظومة قائمة على الإبداع والاستشراف باستخدام الذكاء الاصطناعي، بمعنى أن يصبح الذكاء الاصطناعي شريكًا أساسيًا في تطوير رؤية البرلمان للمستقبل من خلال:

- ❖ برلمان ذكي قادر على التنبؤ بالتحديات المستقبلية واقتراح الحلول قبل ظهورها.
- ❖ برلمان متفاعل ذاتيًا يعتمد على نظم ذكاء اصطناعي لتطوير السياسات العامة بالتزامن مع تغيرات المجتمع، دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر إلا عند الضرورة، ويتفاعل مع المواطن مباشرة ويضمن ترتيب الأولويات.
- ❖ برلمان مُبتكر تشريعيا، حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في تصميم نماذج لتشريعات تفاعلية وقابلة للتعديل الديناميكي بناءً على البيانات.

أما التعريف الإجرائي لتوطين الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني، فيعني التطبيق العملي لأدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي في المهام البرلمانية من خلال:



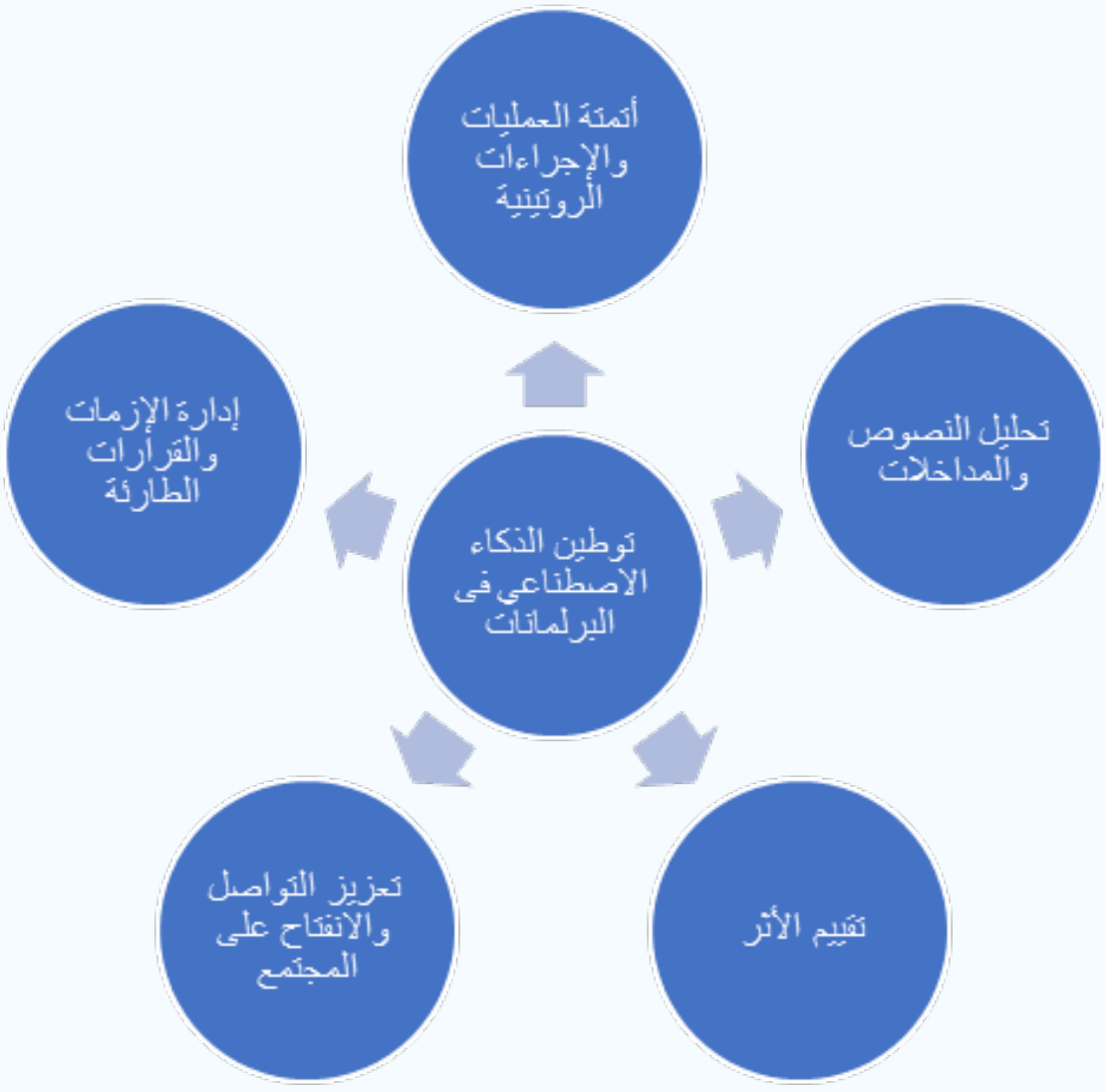
١. أتمتة العمليات والإجراءات الروتينية، مثل الأرشفة والتوثيق وتحليل البيانات التشريعية، لتوفير الوقت والجهد.

٢. تحليل النصوص القانونية والمداخلات البرلمانية باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لتحديد النقاط الجوهرية واقتراح تعديلات بناءً على سوابق تشريعية.

٣. استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتقييم أثر التشريعات قبل إصدارها بناءً على بيانات تحليلية متقدمة.

٤. تعزيز التفاعل مع المواطنين من خلال منصات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لفهم اهتمامات المواطنين وتوجيه النقاشات البرلمانية نحو أولوياتهم.

٥. إدارة الأزمات واتخاذ القرارات الطارئة من خلال نماذج محاكاة تعتمد على البيانات لاستشراف النتائج المتوقعة لكل خيار سياسي أو تشريعي.



ومن ناحية أخرى، يشير مفهوم توطين الذكاء الاصطناعي في السياق البرلماني إلى عملية دمج وتكييف تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي، بما يتناسب مع احتياجات وخصوصيات المؤسسات التشريعية العربية، ويشمل هذا المفهوم عدة أبعاد:

١. البعد التقني: يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية والأنظمة والتطبيقات المستخدمة.

٢. البعد البشري: يركز على تطوير قدرات العاملين في المؤسسات التشريعية وتأهيلهم للتعامل مع التقنيات الجديدة من ناحية، وتعزيز البرامج التمكينية لأعضاء البرلمانات لاستخدام هذه التقنيات من ناحية أخرى.

٣. البعد التنظيمي: يتعلق بالهياكل التنظيمية والإجراءات والسياسات الداعمة لعملية توطين الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

٤. البعد التشريعي: يشمل الأطر القانونية والتشريعية المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وذلك مع مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستخدام، مع الحفاظ على القيم الوطنية.





ثانيًا: مجالات وفرص استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني

١. تحسين الكفاءة التشريعية: حيث تساهم أدوات الذكاء الاصطناعي في تسريع الإجراءات التشريعية من خلال تحليل النصوص القانونية وتقديم ملخصات، وتقديم البدائل وتقييمها، وتقديم استشراف لنتائج كل بديل من البدائل، مما يقلل من الوقت المستغرق لدراسة المشاريع. ويمكن هنا الإشارة إلى تجربة البرلمان في البرازيل، حيث تم الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص التشريعية، وتقديم التصورات والتوصيات حول أفضل الممارسات والمقترحات التشريعية.

٢. تحليل البيانات الضخمة: لاتخاذ القرارات المدروسة، سواء التشريعية أو غيرها، حيث تساهم أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل كميات كبيرة من البيانات التي يصعب على البشر التعامل معها بالدقة والسرعة المطلوبة، ويمكن للبرلمانات أن تستخدم هذه الأدوات لتعزيز التفاعل مع المواطنين ولتحليل آرائهم وتوجهاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي أو لتحليل تقارير الحكومات والمؤسسات الرسمية. ويمكن هنا الإشارة إلى تجربة البرلمان في المملكة المتحدة، حيث تم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل الوثائق التشريعية والتقارير، وتقديم تحليلات وافية عنها، وتقييم البدائل والآثار المتوقعة لكل بديل، وتحليل الرسائل الإلكترونية الواردة للنواب، واقتراح الردود المناسبة بناء على تحليل البيانات.

٣. تعزيز الشفافية والمساءلة: وذلك من خلال إتاحة الوصول إلى المعلومات التشريعية وعرضها بطرق تفاعلية؛ مما يسهل فهمها على المواطنين، بالإضافة إلى (البوتات التفاعلية Interactive bots) التي يمكنها الإجابة عن استفسارات المواطنين حول التشريعات والسياسات بشكل سريع ودقيق. ويمكن هنا الإشارة إلى تجربة البرلمان في السويد، حيث تم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لزيادة الشفافية وتحسين تواصل المواطنين مع البرلمان، من خلال تقديم منصات متقدمة للاستفسارات والإجابة عنها.

٤. دعم اتخاذ القرارات: حيث توفر تقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي للبرلمانيين أدوات لتحليل القوانين السابقة، وتقديم توصيات بناءً على نتائج تطبيقها، مما يمكّن النواب من اتخاذ قرارات مدروسة بشكل أفضل، بالإضافة إلى تقديمها الرؤى المستقبلية والتنبؤات وفقًا للتطبيق والدراسات المقارنة، مما يساعد في تحديد تأثيرات السياسات المقترحة قبل تنفيذها. ويمكن هنا الإشارة إلى تجربة البرلمان الأوروبي، حيث تم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل تأثير السياسات والقوانين المقترحة على الدول الأعضاء، وعلى اقتصاداتها، وتقديم الحلول المقترحة لتعزيز هذه التشريعات أو السياسات.

٥. أتمتة المهام والإجراءات الروتينية: تساهم أدوات الذكاء الاصطناعي في أتمتة وأرشفة الإجراءات الروتينية، مثل توثيق الجلسات وتلخيصها، وتجميع التشريعات، أو مراقبة التصويت، مما يقلل من احتمالية الأخطاء البشرية. ويمكن هنا الإشارة إلى تجربة البرلمان في أستراليا، حيث تم تطبيق نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي لأتمتة تسجيل ومتابعة الجلسات البرلمانية، وتلخيصها وتحليل آراء النواب، مما ساعد في تحسين دقة التوثيق وتوفير الوقت، وأرشفة المضابط وتحليلها، وسهولة استخراج أي بيانات ومعلومات عنها.



ثالثًا: التحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في البرلمانات

١. التحديات المتعلقة بالخصوصية والأمن السيبراني: حيث إن غالبية البيانات التي تتعامل معها البرلمانات تكون حساسة، وتتطلب حماية عالية ضد الاختراقات، ومن ثمّ تتطلب استخدام أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي أمانًا مشددًا لمنع الوصول غير المصرح به إلى البيانات أو التلاعب بها، ويتمثل التحدي الرئيس في صعوبة التأمين من ناحية، وفي تكلفته العالية من ناحية أخرى.

وفي هذا الإطار، تشير تجربة البرلمان في البرازيل إلى الصعوبات والتحديات الكبيرة التي واجهتها في تأمين البيانات التشريعية والمعلومات الحساسة ضد الهجمات السيبرانية أثناء استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتقدم بعض التقنيات التي تقلل من هذه الهجمات السيبرانية.

٢. التحيز في برمجة تقنيات الذكاء الاصطناعي: حيث تتزايد التخوفات من أن تعكس أدوات الذكاء الاصطناعي تحيزات معينة بناءً على البيانات التي تم تدريبها عليها، خاصة إذا كانت البيانات المستخدمة غير متوازنة، فإن الخوارزميات قد تؤدي إلى نتائج غير عادلة، أو تفضيل وجهات نظر معينة. وتشير تجربة البرلمان الأوروبي إلى معالجة التحيزات المحتملة في أنظمة الذكاء الاصطناعي، من خلال مراجعة البيانات المستخدمة وتطوير أنظمة رقابة خاصة.

٣. ارتفاع التكاليف وصعوبة التنفيذ التقني: حيث تتطلب أنظمة الذكاء الاصطناعي استثمارات ضخمة في التكنولوجيا والبنية التحتية، بالإضافة إلى ضرورة التدريب المستمر على استخدامها بفاعلية، وتواجه غالبية البرلمانات صعوبات مالية أو لوجستية في تبني هذه التقنيات. وتشير تجربة البرلمان في أستراليا إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بتطوير وصيانة الأنظمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، خاصة فيما يتعلق بتحديث البنية التحتية الرقمية، وتقدم بعض البدائل الأقل تكلفة، وتوصي بالاستثمار المرحلي في استخدامات الذكاء الاصطناعي.

٤. التبعية الزائدة للتكنولوجيا: فالاعتماد المفرط على تقنيات الذكاء الاصطناعي يقلل من القدرات التحليلية للباحثين وللنواب، وقد يؤدي ذلك إلى التخلي التدريجي عن المهارات التقليدية في صنع القرار، وهذا بدوره قد يؤثر على مرونة العمليات البرلمانية في التعامل مع القضايا الجديدة أو غير المتوقعة. وتشير تجربة البرلمان في المملكة المتحدة إلى تخوفات النواب وقلقهم من أن يقلل الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي من النقاشات الفعالة التي تتطلب مهارات التفكير النقدي.

٥. صعوبة التكيف الثقافي والتنظيمي: تواجه بعض البرلمانات تحديات ثقافية وتنظيمية تعوق تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي، فقد تكون البيئة غير مهيئة، سواء للنواب أو الباحثين في الأمانات العامة، لاستخدام هذه التكنولوجيا، أو قد يعارضون التغيير بسبب محدودية الثقة أو الفهم. وتشير تجربة البرلمان في السويد إلى تبني مجموعة من البرامج التمكينية لتعزيز قدرات النواب على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتقليل مقاومة التغيير، كما تم تقديم مجموعة من البرامج التدريبية لتعزيز قدرات الأمانات العامة في البرلمانات.



رابعًا: تجارب البرلمانات العربية في توطين الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني

حتى الآن، تعد تجارب البرلمانات العربية في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي (AI) محدودة، لكنها تشهد تقدمًا متزايدًا مع اهتمام الدول بأهمية التحول الرقمي وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، بما في ذلك العمل البرلماني، ويمكن استعراض بعض التجارب البرلمانية العربية على النحو الآتي:

١. الإمارات العربية المتحدة: تُعتبر من الرواد في مجال الذكاء الاصطناعي في العالم العربي، حيث أطلقت عدة مبادرات في الحكومة والبرلمان، وفي عام ٢٠١٩ تم إطلاق «استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي»، والتي تسعى إلى تعزيز استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جميع قطاعات الحكومة، بما في ذلك العمل البرلماني. وفي المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، تم اعتماد بعض أدوات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المتعلقة بالتشريعات ومشاركة المواطنين، كما طوّرت الحكومة منصة رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتسهيل عمليات التواصل بين البرلمانيين والمواطنين، من خلال تلقي الاقتراحات والتعليقات حول التشريعات. ومن الدروس المستفادة من تجربة المجلس الوطني الاتحادي، تعزيز القدرة على تحسين التواصل بين البرلمانيين والمواطنين، والمساهمة في دعم التشريع بشكل أسرع وأكثر فاعلية من خلال تحليل البيانات الضخمة والمقترحات.

٢. مملكة البحرين: أعلنت عن استراتيجية للتحول الرقمي تعتمد على الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحكومية، بما في ذلك البرلمان، وفي عام ٢٠٢٠، أطلق البرلمان البحريني بغرفتيه منصة تعتمد على الذكاء الاصطناعي للتفاعل مع المواطنين وتلقي الاقتراحات والشكاوى المتعلقة بالتشريعات، وتقوم هذه المنصة بتحليل البيانات الواردة من المواطنين وتصنيفها لتقديم ردود فعل سريعة من قِبل البرلمانيين. ومن الدروس المستفادة من تجربة مجلسي النواب والشورى بمملكة البحرين، تطوير وتحسين جودة التشريعات باستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال توفير تحليلات دقيقة وشاملة، بالإضافة إلى المنصة التفاعلية التي ساهمت في تعزيز التفاعل المباشر بين البرلمانيين والمواطنين.

٣. المملكة المغربية: بدأ البرلمان المغربي في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل محدود لتحليل التشريعات وتطوير منصات إلكترونية لتحسين التواصل مع المواطنين، وفي عام ٢٠٢١، أطلق البرلمان المغربي مشروعًا يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل وتلخيص مداخلات النواب في الجلسات التشريعية، مما يساعد في تحسين جودة وثائق الجلسات، وتوفيرها بشكل أسرع للأعضاء والمواطنين. ومن الدروس المستفادة لتجربة مجلسي النواب والمستشارين بالمملكة المغربية، المساهمة في تلخيص مداخلات النواب، بما يسهم في تعزيز الشفافية وتوفير الوقت، بالإضافة إلى أنه يجب إدخال بعض التحسينات على البنية التحتية الرقمية لضمان اعتماد أوسع للتكنولوجيا في العمل البرلماني.

٤. جمهورية مصر العربية: قطعت خطوات في مجال التحول الرقمي، وتعمل على تطوير استراتيجية متكاملة للذكاء الاصطناعي، وبدأت في عام ٢٠٢٢ استخدام الذكاء الاصطناعي في مجلس النواب كتجربة، وجارٍ العمل على تطوير نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتوفير ملخصات وتقارير حول الاجتماعات والجلسات البرلمانية. بالإضافة إلى ذلك، يجري العمل على تطوير منصات إلكترونية للتفاعل بين المواطنين ومجلسي النواب والشيوخ؛ بهدف تعزيز المشاركة العامة في التشريعات والقوانين المقترحة.

ويتضح من الاستعراض السابق أن تجارب البرلمانات العربية في مجال الذكاء الاصطناعي محدودة، لكنها تنمو بشكل ملحوظ، مع التركيز على تحسين الكفاءة التشريعية وزيادة التفاعل مع المواطنين من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلا أن التحديات تشمل الحاجة إلى بنية تحتية تكنولوجية أقوى، وزيادة الوعي والتدريب على استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني.

خامسًا: رؤية لتوطين الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني

وفقا للتجارب وأفضل الممارسات، يمكن للبرلمانات التي تتجه إلى وضع آليات لتوطين الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني، البدء في خطوات تقييمية ومرحلية تتضمن تشكيل لجنة تضم خبراء في الذكاء الاصطناعي، مختصين في الشؤون البرلمانية، ومستشارين قانونيين؛ تعمل على تحديد الأهداف الاستراتيجية لتوطين الذكاء الاصطناعي، وتحديد مراحلها. وتقييم الوضع الراهن، وتحديد الاحتياجات لتوطين الذكاء الاصطناعي في الإجراءات البرلمانية، حيث يمكن البدء بإعداد دراسات مسحية شاملة لتحديد وتقييم الوضع الراهن، ومدى التحول في رقمنة العمل البرلماني بمجلسي النواب والشيوخ، ودراسة الاحتياجات الضرورية لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات البرلمانية. كما يمكن إنشاء وحدة «الابتكار البرلماني الذكي»، لكي تركز على أدوات البحث والتطوير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتكون بمثابة حاضنة للأفكار الجديدة والمشاريع الابتكارية، وذلك من خلال التعرف على آراء ورؤى النواب للذكاء الاصطناعي، ومدى الاستعداد لاستخدام أدواته، وتحديد أولويات ومراحل توطين استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني.

إضافة إلى إمكانية وضع خطة برامج تمكينية للنواب، وبرامج تدريبية للأمانة العامة، حول استخدام وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تعزيز المهارات الرقمية وفهم البيانات الضخمة والاستفادة منها في تجويد الأداء. علاوة على أهمية البدء في استخدام «نظام التصويت الذكي»، من خلال تطبيق خاص على الهواتف الذكية، مما يسهل عملية التصويت في جلسات البرلمان، ويساهم في تحليل البيانات الفورية لردود الفعل على مشروعات القوانين المطروحة، مما يتيح تفاعلا أكبر مع القرارات التشريعية. وفي هذا الإطار، يمكن تجربة استخدام «المساعد البرلماني الذكي»، من خلال تطبيق ذكاء اصطناعي مبسط كمرحلة أولى، يتمتع بقدرات التعلم الآلي، بما يمكّن النواب والأمانة العامة من الوصول إلى معلومات فورية حول مشروعات القوانين، والاتجاهات العربية والدولية في القوانين المشابهة، وتقديم التوصيات، وتحليل أداء النواب.

كذلك يمكن توظيف «العالم الافتراضي» (VR) لتعزيز الشفافية، من خلال استخدام تقنيات الواقع الافتراضي لتهيئة البيئة التفاعلية للمواطنين، مما يعزز اهتمامهم بالأداء البرلماني ومتابعته، ويمكن في هذا الصدد استحداث «جولات افتراضية في مقر البرلمان»، حيث يمكن للمواطنين مشاهدة المناقشات، وتقديم آرائهم في نفس الوقت من خلال منصات تفاعلية. وأيضًا يمكن إنشاء منصة «صوت المواطن» المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بحيث تسمح للمواطنين بالتفاعل المباشر مع نوابهم، من خلال تحليل اقتراحات المواطنين وتصنيفها، مما يسهل عملية اتخاذ القرار للنواب، ويساهم في تقديم تقارير دورية للنواب تتضمن ملخصات لمقترحات وآراء المواطنين.

وفيما يتعلق بتوطين الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني بمجلسي النواب والشيوخ في مصر، فعلى الرغم من وجود بعض التحديات التقنية والبشرية والتنظيمية والقانونية، فإن هناك العديد من الفرص التي يمكن استثمارها لتعزيز توطين الذكاء الاصطناعي في ظل الدعم السياسي القوي للتحول الرقمي، واستراتيجية الذكاء الاصطناعي المعتمدة في

مصر، وتوفر الخبرات والكفاءات المصرية في مجال الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تتشارك في بلورة وتعزيز الاستفادة وفقًا لمعطيات البرلمان المصري، وإمكانية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، أو بعض التجارب العربية، فضلًا عن وجود بنية تشريعية مرنة قابلة للتطوير، وتوفر القدرات البشرية التي تعزز من مدخلات تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وفي ضوء ذلك، يمكن العمل على تحديث اللوائح الداخلية للمجلسين لتتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي، وإصدار تشريعات جديدة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، وأخلاقياته، وتطوير آليات الرقابة البرلمانية على المشروعات التقنية. كذلك يمكن إنشاء لجنة برلمانية عليا لتوطين الذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني، وتحديث الهياكل التنظيمية، وتطوير نظم وإجراءات العمل، وتحديد أولويات التطبيق، وتحديث شبكات الاتصال والأجهزة، وتطوير منصات وتطبيقات ذكية، وتطوير نظم لأمن المعلومات وحماية البيانات، فضلًا عن تدريب الكوادر البرلمانية على استخدام التقنيات الحديثة، واستقطاب خبراء في مجال الذكاء الاصطناعي، وتطوير برامج التعليم الذاتي والمستمر.

وختاما، يمثل توطين الذكاء الاصطناعي في البرلمان المصري فرصة مهمة لتطوير العمل البرلماني وتحسين أدائه، ويتطلب نجاح هذه العملية تضافر جهود جميع الأطراف المعنية وتوفير الموارد اللازمة للتنفيذ، كما يتطلب الأمر متابعة مستمرة وتقييما دورياً للنتائج لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.

قائمة المراجع

(١) استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مصر: التحديات والفرص، القاهرة: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إدارة التحول الرقمي.

(٢) التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في العمل البرلماني، الرباط: الأمانة العامة لمجلس النواب، ٢٠٢١م.

(3) AI and Data Analysis in Brazilian Legislative Processes," Câmara dos Deputados, 2020

(4) AI Bias and Regulatory Approaches in the European Parliament," European Union, 2022

(5) AI Dependency Concerns in the UK Parliament," UK Parliament, 2022.

(6) AI in Legislative Work and Public Interaction in the Swedish Parliament," Riksdag, 2021

(7) AI in Parliamentary Automation: The Australian Experience," Australian Parliament, 2021

(8) Al Khalifa, F.: Artificial Intelligence in Governance: The Bahrain Experience. Manama: Bahrain Center for AI Research, 2021.

(9) Artificial Intelligence for Policy Impact Assessment in the European Parliament," European Union, 2022

(10) Artificial Intelligence in the UK Parliament," UK Government, 2022

(11) Benyahia, L. (2021). *Artificial Intelligence in Moroccan Public Institutions: An Overview*. Rabat: Ministry of Digital Transformation.

(12) Costs and Challenges of AI in Australian Parliamentary Systems," Australian Government, 2021

(13) Organizational Adaptation to AI in the Swedish Parliament," Riksdag, 2021

(14) Security Challenges in AI Implementation in the Brazilian Parliament," Câmara dos Deputados, 2020

(15) United Arab Emirates Government. (2021). *Embracing AI in Public Governance: A Case Study of the UAE*. Abu Dhabi: Emirates AI Council

مستقبل اقتصاديات الصناعة في مصر.. الرؤية والقرار



د. محمد وجدي السمان

خبير اقتصادي – دكتوراه الاقتصاد السياسي والمالية العامة

أولت القيادة السياسية المصرية جهدًا غير مسبوق لدعم القطاع الصناعي المصري وظهر ذلك جليا من خلال بذل كافة الجهود لتوفير بيئة محفزة للصناعة، وذلك عبر تطوير البنية التحتية وتقديم التسهيلات اللازمة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في إطار جهود الدولة لتوطين الصناعة، وبحيث لا تقتصر فقط على الصناعات الكبرى، بل تمتد لتشمل دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي تُعد صلب العمود الفقري للاقتصاد المصري.

ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بحصة لا تقل عن ١٦٪، علاوة على توظيفه نسبة يُعتد بها من القوى العاملة تزيد على ١٥٪ من الإجمالي، فضلا عن مُساهمة القطاع في النشاط التصديري بنسبة تصل إلى ٨٥٪ من إجمالي الصادرات السلعية غير البترولية؛ مما يُؤهله لتبادل المركز الأول مع تحويلات المصريين العاملين بالخارج في قائمة المصادر الرئيسة المنتجة للنقد الأجنبي، ومن ثم تعزيز دوره في التخفيف من حدة اختلالات ميزان المعاملات الجارية. وبوجه عام، تعد الصناعة التحويلية قاطرة التنمية الاقتصادية في مصر، ومحركًا أساسيًّا لنمو كافة القطاعات الأخرى، وفي هذا الصدد، تسارع الدولة المصرية للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال تمهيد البنية التحتية، وتطوير بيئة الأعمال، والعمل على صقل مهارات العنصر البشري، تماشيا مع رؤية الدولة للوصول إلى صناعة وطنية قوية مستدامة طبقًا للاشتراطات العالمية.

وإذ كانت الأحداث العالمية بداية من أزمة كورونا مرورا بالحرب الروسية الأوكرانية والأحداث المتوترة في المنطقة العربية والإفريقية قد كشفت بما لا يدع مجالا للشك عن مدى تأثر القطاعات الاقتصادية المصرية بهذه الأحداث، وهو الأمر الذي استوجب سرعة العمل نحو إيجاد نموذج صناعي مصري قوي، وزيادة الشراكات مع الكيانات الاقتصادية والصناعية العربية والإفريقية والعالمية، بما يمكِّن الدولة المصرية من توطين الصناعات المحلية وتفعيل دورها كمركز صناعي لوجستي.

وقد ولّدت تلك الأزمات العالمية العديد من الفرص الاستثمارية للاقتصاد المصري، لا سيما بالنسبة لقطاع الصناعة، بحثًا عن الاستقرار الجيوسياسي، وسلاسل إمداد أكثر استقرارًا، فضلًا عن أن الاقتصاد المصري يتسم بتوافر كافة عناصر النظام البيئي الداعم لقطاع الصناعة، من توافر المواد الأولية، والأيدي العاملة، وتوافر سوق استهلاكي كبير وموقع استراتيجي متميز يمنح فرصا مختلفة للنفاذ للأسواق الخارجية عبر المناطق اللوجستية والموانى البرية والجافة والبحرية والجوية المختلفة، ولعل دراسة مستقبل اقتصاديات التصنيع في مصر يتطلب إلقاء الضوء على بعض النقاط المحورية في هذا الشأن، ومنها:

❖ **حماية الصناعة المحلية باستخدام أدوات التجارة ومعايير منظمة التجارة العالمية:** إن الغرض من حماية الصناعة المحلية هو ضمان وصول الواردات إلى السوق المصري بسعر عادل، ومن ثَم تحقيق المنافسة العادلة بين المنتج المحلي والمنتج المستورد، حيث جاءت المادة (١) من أحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، ومن أهم أهدافها حماية الاقتصاد القومي، وحماية الصناعة الوطنية من ممارسات الإغراق أو الدعم أو الزيادة المفاجئة في الواردات، والتي تسبب ضررا أو تهدد بحدوث ضرر أو تعوق الصناعة وفقا لاتفاقات مكافحة الدعم والإغراق والوقاية.

❖ **دعم الصناعات الحديثة:** لقد أصبحت التكنولوجيا عاملًا رئيسًا للاقتصاديات العالمية، حيث تتطور تقنياتها في كل ساعة، وهو ما ينعكس على شكل الصناعات الحديثة، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة الاهتمام بتحديث أنماط الصناعة وفقًا للتطور التكنولوجي العالمي، ولا شك أن هذه الصناعات تعزز التحول الرقمي والتنمية المستدامة. ومن أهم الصناعات الحديثة المهمة في مصر:

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكنولوجيا المعلومات):** تشهد صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموا سريعا في مصر، وتشمل هذه الصناعة تطوير البرمجيات والشبكات والحلول الرقمية المتقدمة، وتعمل الشركات المصرية على تقديم حلول تقنية مبتكرة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لتعزيز التحول الرقمي في المجتمع.

- **الطاقة المتجددة:** تشهد صناعة الطاقة المتجددة تطورًا مستدامًا في مصر، وتشمل الصناعة إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية، وتلبية الاحتياجات البيئية للطاقة، وتعمل الحكومة المصرية على تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وتعزيز الاستدامة البيئية، ومن أبرز الشركات التي برز اسمها في هذه الصناعة شركة RGS.

> "تشهد صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نموا سريعا في مصر، وتشمل هذه الصناعة تطوير البرمجيات والشبكات والحلول الرقمية المتقدمة."

- **التكنولوجيا الذكية والروبوتات:** تشهد صناعة التكنولوجيا الذكية والروبوتات نموًا متزايدا في مصر، وتشمل هذه الصناعة تطوير الروبوتات والأتمتة الصناعية والتكنولوجيا القابلة للارتداء، وتستخدم التكنولوجيا الذكية والروبوتات في العديد من القطاعات، مثل: التصنيع والصحة والخدمات اللوجستية، وتعزز الكفاءة والتحسينات في العمليات.

❖ **الصناعات التحويلية:** يتميز القطاع الصناعي بخاصيتي الديناميكية والتنوع، مما يمكنه من التكيف السريع مع التطورات التقنية في مجالات الإنتاج، ومع المُستجدات في نطاق سلاسل الإمداد الدولية والمعاملات التجارية، فضلا عن ارتفاع إنتاجيته وتحقيقه لمعدلات نمو عالية على نحو مطرد، بالإضافة إلى علاقاته الارتباطية والتشابكية مع سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى.

❖ **تعميق الصناعة من خلال إنشاء مصانع جديدة:** لتوفير جزء من احتياجات السوق المحلي ومستلزمات الإنتاج المستوردة، بجودة عالية وبأسعار منافسة للمُستورد، وذلك من خلال التركيز على زيادة القاعدة الصناعية بهدف زيادة الصادرات، وخاصة الصناعات التي تعتمد على المواد والخامات الأولية الموجودة بالفعل بالسوق المحلي أو التي تتوفر تكنولوجيا إنتاجها، مثل: الحديد والألومنيوم وغيرهما، وبناءً على المقدرات الطبيعية لمصر (زراعية وصناعية وتعدينية) وبجودة عالية وبأسعار منافسة في أسواق التصدير.

❖ **إطلاق منصة مصر الرقمية:** بهدف تبسيط الإجراءات على المستثمرين واستصدار التراخيص للتيسير على المستثمرين وكذلك إصدار رخص التشغيل وسيتم تباعًا إطلاق باقي الخدمات الأخرى، وسيتم توفير أراضٍ لكل المستثمرين وفقًا لمتطلباتهم .

❖ **دعم المصانع المتوقفة:** تمكنت المبادرة الوطنية لتطوير الصناعة المصرية «ابدأ»، من خلال «محور دعم الصناعة» من دعم العديد من المصانع المخالفة والمتعثرة لمساعدتها في تقنين أوضاعها عبر تذليل العقبات التي تواجه أصحاب المصانع،



كتسهيل الإجراءات والحصول على التراخيص المختلفة، وذلك بالتعاون مع المؤسسات والجهات المعنية بالدولة، الأمر الذي أسهم في ضخ الحياة ومد الشريان للسوق الصناعي بالعديد من المصانع التي كانت متوقفة أو مخالفة بعد إصلاح أوضاعها.

❖ **تبسيط وتوحيد الإجراءات الإدارية:** حيث تم وضع ضوابط لمسألة التفتيش على المصانع وقرارات غلق أي مصنع، كما أنه لن يتم التفتيش على المصانع بصورة منفردة، أو من خلال أشخاص، مع مراعاة الالتزام بأن يتم المرور من خلال اللجنة المشكَّلة بوزارة الصناعة برئاسة رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية.

❖ **إنشاء جمعية المستثمرين في كل منطقة صناعية:** إلزام المستثمرين في المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية بإنشاء جمعية المستثمرين في كل منطقة صناعية، بهدف تولي مسؤولية الأمن والصيانة والنظافة للمنطقة، وعدم تخصيص أي أراضٍ لإقامة منشآت صناعية إلا من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية.

❖ **المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تحيط بها الكثير من التحديات والمعوقات والمنافسة الشديدة، سواء في الأسواق المحلية أو الدولية، لذا يجب تحليل الوضع التنافسي لمصر على جميع المستويات لتقديم التسهيلات والآليات اللازمة لدعم القدرة التنافسية.

وختامًا، تسعى الحكومة المصرية جاهدة إلى تطوير قطاع الصناعة وإمداده بكافة المستلزمات التي تمكنه من النمو المضطرد للوصول إلى منتج له مواصفات تطابق المعايير الدولية أو تفوقها في بعض الصناعات، إلى جانب اهتمام الدولة المصرية بتحويل ما تمتلكه من موانٍ إلى مراكز لوجستية إقليمية، مما ينعكس على ثقل وقوة الدور المصري اللوجستي الإقليمي والعالمي. ولا يخفى أن معدلات الثقة العالمية تجاه الدولة المصرية بالملف الاقتصادي تتزايد طرديا بنجاح قطاع الصناعة الذي يعكس حجم التطور التقني والفكري للدولة المصرية، وهو الأمر الذي ينبغي معه العمل للوصول إلى أفضل معدلات الإنتاج الصناعي.





اتجاهات تكنولوجية ٢٠٢٥

- الذكاء الاصطناعي بين تسارع تطويره وتباطؤ الحد من أضراره
- التوجهات المستقبلية للذكاء الاصطناعي وانعكاساتها على سوق العمل والاقتصاد
- التحول الرقمي والحكومات ٢٠٢٥
- الذكاء الاصطناعي في الحروب المستقبلية.. هل هو سلاح واعد أم تهديد أخلاقي؟
- آفاق توظيف الجماعات الإرهابية للذكاء الاصطناعي
- الانتقال إلى شبكات اتصال الجيل السادس: الفرص والإمكانيات والتحديات
- سياسة «اليوم الواحد» تحقيق المرونة في الاستجابة للأحداث المتسارعة
- «المنصة الشاملة».. هل تفقد مواقع التواصل الاجتماعي سماتها المميزة مستقبلًا لجذب الجمهور؟
- مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن والسلام الدوليين
- مستقبل الطائرات بدون طيار «الدرونز» في تعزيز أمن الموانئ: تحديات حماية البنية التحتية
- من الرؤية إلى الواقع: كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل مستقبل اتخاذ القرار؟

الذكاء الاصطناعي
بين تسارع تطويره وتباطؤ الحد من أضراره



د. محمد سالم

وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأسبق

الذكاء الاصطناعي.. جملة قصيرة أصبحت تتردد كثيرًا في عالمنا اليوم بمختلف وحداته، وأصبحت بندًا رئيسًا في أحاديث رجال الأعمال وأقطاب الصناعة وخطط السياسيين الاستراتيجية وأهدافها.

ويرجع تاريخ نشأة هذه التقنية إلى تسعة وستين عامًا مضت عندما عقدت ورشة العمل بعنوان «المشروع البحثي الصيفي لكلية دارتموث عن الذكاء الاصطناعي» في صيف ١٩٥٦ في مدينة دارتموث بولاية نيو هامبشير الأمريكية وحضرها ما يقرب من عشرين من الخبراء والمتخصصين، فكانت هي الحدث التأسيسي لها، ومن ثم تم اعتمادها لأول مرة كمجال علمي وبحثي. ففي هذا المنتدى طلب البروفيسور جون ماكارثي (منظم هذه الورشة والأب الروحي للذكاء الاصطناعي فيما بعد) من العلماء الحاضرين أن يوافقوا على إطلاق هذا الاسم على هذا المجال وجاءت موافقتهم لتعلن ميلاد الذكاء الاصطناعي.

ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الأبحاث تتوالى في هذا المجال بالعشرات ثم بالمئات، ولكن كان التقدم بطيئًا لا يتناسب مع المجهودات والتكلفة المالية التي تكبدها مَن قرر أن يساهم فيها، وبالتالي فإنه منذ بداية السبعينيات وحتى نهاية القرن الماضي عاصر الجميع ما يسمى «بشتاء الذكاء الاصطناعي» فكانت هناك حالة من الجمود، الكل يريد أن يعمل فيه والكل جاهز للمساهمة ولكن الأدوات اللازمة للبحث والتطوير لم تكن متوفرة، فتسارع إلغاء التمويل للأبحاث في هذا المجال لعدم ظهور نتائج تبرره أو تشفع للمجهود الذي بذل. واتفق الجميع أن وراء هذا الجمود ثلاثة معوقات أساسية لا بد من التغلب عليها لكي يمكن للذكاء الاصطناعي التطور والانطلاق، وكانت هذه المعوقات هي: عدم جهوزية البنية التحتية للاتصالات، والنقص الشديد في عدد خبراء التعامل مع البيانات الضخمة، وعدم توفر القدرة الحواسبية المناسبة التي تستطيع التعامل مع الحجم الكبير من البيانات في الوقت الذي تكون تكلفة هذه القدرة في متناول مَن يعمل في هذا المجال.



ثم جاء القرن الحادي والعشرون ليعلن بداية انفراج الأزمة، فالجيل الرابع للاتصالات كان على وشك أن يُعتمد، والقدرات الحواسبية الكبيرة أصبحت في متناول الجميع وتم تأهيل المئات بل الآلاف من خبراء البيانات الضخمة. وأصبح كل شيء جاهزًا ليمهد الطريق لانطلاق الذكاء الاصطناعي.

وانطلق فعلا، واقتنص الذكاء الاصطناعي ممرًا آمنًا لنفسه ثَبّتَ فيه قواعده وحدد من خلاله مسارات انطلاقه. وأصبح واضحًا للعالم أجمع أنه لا تراجع عن الاعتراف بأننا نعيش عصر هذه التقنية، وأن الحل المنطقي الوحيد هو أن نتعايش مع هذه الحقيقة، وبات التنافس على تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي على أشده، سواء بين الشركات العالمية مع بعضها من جانب، أو بين الدول العظمى من جانب آخر. وأصبحت أدواته جزءًا أساسيًّا من معظم التطبيقات الأشهر في العالم؛ الاجتماعية منها مثل: واتساب وفيسبوك، والخدمية مثل أمازون، والترفيهية مثل نتفليكس، علاوة على استخدامها بصورة متزايدة في الحاسبات، والتليفونات المحمولة بأنواعها. وعلى جانب التمويل، تعدت قيمة الاستثمارات في هذا المجال المليارات وكلما ضاقت فجوة التنافس بين الشركات العالمية زادت شراستها وتضاعفت ميزانياتها، كما نشاهد حاليا التنافس الحاد بين شركتي جوجل بتطبيقها «Gemini» وشركة «أوبن إيه آي» المدعومة بالكامل من قبل عملاق التكنولوجيا مايكروسوفت بمنتجها الأشهر «Chat GPT». وأصبحت هذه التقنية منتشرة في معظم مناحي الحياة، وظهرت فوائدها وتأثيراتها الإيجابية في مجالات عديدة، خصوصًا في قطاعات الصحة والصناعة والاقتصاد، وحتى مع اختفاء الملايين من الوظائف نتيجة إحلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي محل الإنسان، ظهرت المزيد من ملايين الوظائف كانت هذه التقنية سببًا في نشأتها.

ومع كل هذه الفوائد والمزايا التي نحصل عليها من استخدام الذكاء الاصطناعي هناك فريق على الجانب الآخر يحذر من الاندفاع في تطوير هذه التقنية بدون التأكد من قدرة مطوريها على دوام السيطرة عليها والحد من آثارها غير الحميدة المتوقعة، ودلل أنصار هذا الفريق على تخوفهم من حدة التنافس بين الشركات العملاقة التي تعمل في هذا المجال حاليًا، وحجم الاستثمارات الهائل الذي يتم ضخه ولكن -وللأسف- في الوقت نفسه ضعف التمويل المخصص للحد من آثاره السلبية. واتساقًا مع هذا التخوف، أعرِض ثلاث نقاط هي على التوالي: أولًا: تصريحات وآراء خبراء يشهد العالم بتميزهم ورشد منطقهم، وثانيًا ردود أفعال وشواهد لها علاقة مباشرة بهذا التخوف، وثالثًا وأخيرًا أسئلة لمن لا يأخذون سلبيات هذه التقنية مأخذ الجد، سواء عن قصد أو بغير ذلك.

> "يمكن أن يؤدي تطوير الذكاء الاصطناعي الكامل إلى نهاية الجنس البشري، والمقصود هنا خاصية التفرد «Singularity»، وذلك عندما تستغني الآلة بصفة نهائية عن الإنسان الذي صنّعها وعلّمها ودرّبها، ثم يتجاوز ذكاؤها الذكاء البشري."

وأبدأ بعالم الفيزياء الراحل «ستيفن هوكينج»، الذي نال احترام العالم لتميزه في مجالات تخصصه ومؤلف كتاب «A brief History of Time»، والذي يعتبر من أكثر الكتب مبيعا على مستوى العالم، بواقع أكثر من ٢٥ مليون نسخة منه بأربعين لغة مختلفة، هذا العالِم الذي كان سبّاقًا في التحدث عن خطورة الذكاء الاصطناعي عندما أفاد في ٣ ديسمبر ٢٠١٤ بأنه: «يمكن أن يؤدي تطوير الذكاء الاصطناعي الكامل إلى نهاية الجنس البشري، وستنطلق الآلات منفردة، وتعيد تصميم نفسها بمعدل متزايد. أما البشر محدودو القدرات بسبب تطورهم البيولوجي البطيء، فلن يستطيعوا المنافسة، وسيتم تجاوزهم «. وكان يعني هنا خاصية التفرد «Singularity» وذلك عندما تستغني الآلة بصفة نهائية عن الإنسان الذي صنّعها وعلّمها ودرّبها، ثم يتجاوز ذكاؤها الذكاء البشري.

أما الشاهد الثاني، فهو البروفيسور «جيفري هينتون»، وسيرته الذاتية تكفي لكي يستمع العالم لما يقوله، فهذا العالم البريطاني يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه الأب الروحي للذكاء الاصطناعي في العصر الحديث وأحد أكثر الشخصيات تأثيرًا في تطويره، وخصوصًا أبحاثه الرائدة حول الشبكات العصبية والتعلم العميق التي مهدت الطريق لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي الحالية مثل ChatGPT، و .Gemini. وكان «هينتون» قد حصل في عام ٢٠١٨على جائزة تورينج، التي يشار إليها غالبًا باسم «جائزة نوبل للحوسبة»، ثم تأكيدًا لتميزه أُعلن يوم ٨ أكتوبر ٢٠٢٤ عن فوزه بجائزة نوبل للفيزياء عام ٢٠٢٤ لاختراعه طريقة يمكنها العثور بشكل مستقل على خصائص في البيانات، باستخدام أحد أفرع الذكاء الاصطناعي.

هذا العالِم وفي مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، نُشرت في ١ مايو ٢٠٢٣، أعلن استقالته من شركة جوجل عملاق تكنولوجيا المعلومات، محذرًا من المخاطر

المتزايدة للتطور في هذا المجال قائلًا: «إنه يأسف للعمل الذي كرس حياته من أجله بسبب احتمال أن يُساء استخدام الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى «الجهات الفاعلة السيئة» التي ستحاول استخدام الذكاء الاصطناعي في «الأشياء السيئة». وتساءل الجميع: لماذا الاستقالة؟ ولماذا هذه النظرة المتشائمة؟ ومن يقصد بالتحذير؟ هل يَقْصُد تطبيقات الدردشة مثل ChatGPT، أو Google Gemini» ،Google Bard فيما بعد»؟، خصوصا أنه في مقابلته مع محطة الـ بي بي سي في اليوم التالي لاستقالته قال: «إن بعض مخاطر برامج الدردشة الآلية مخيف للغاية»، أم أن هناك سببًا آخر؟ فهذه التطبيقات في النهاية هي برامج ذكية تستفيد من البيانات والمعلومات المتاحة وتنفذ ما تتدرب عليه من خوارزميات التعلم الخاضعة وغير الخاضعة للإشراف.

فالموضوع هنا ليس «التطور المخيف» لتطبيقات الدردشة، ولكن خطورته تكمن في أن هذه التطبيقات تعتمد في عملها على ما يطلق عليه «المحولات التوليدية المدربة مسبقًا Generative Pre-trained – Transformers » التي تستخدم تقنيات التعلم العميق للآلة ابتكرتها مجموعة بحثية (فاسواني وغيره) وتم نشرها في ورقة علمية عام ٢٠١٧. وليس هناك خطر من تعلم الآلة واستخدام تطبيقاتها في الدردشة وما شاكلها، ولكن الخوف من وصول هذه الآلة لدرجة قدرتها على التعلم بمفردها، بحيث تصبح في غير حاجة للعنصر البشري الذي علمها في الأساس، وفي هذه الحالة سوف تكون قادرة على اتخاذ القرارات بذاتها، وهي الخاصية التي تميز الجنس البشري عن الآلة. وهذا ما أكده «هينتون» فيما بين سطور تصريحاته عندما تحدث عن تعلم الآلة، وقال: «في الوقت الحالي، هم ليسوا أكثر ذكاء منا، لكنني أعتقد أنهم قد يكونون كذلك قريبًا»، وأضاف قائلًا: «نحن أنظمة بيولوجية وهذه أنظمة رقمية، والفرق الكبير لصالح الأخيرة»، وبالنظر إلى معدل التقدم، نتوقع أن تتحسن الأمور بسرعة كبيرة لصالح الآلة. لذلك علينا أن نقلق بشأن ذلك»، ثم ظهر بعدها بعدة أيام في برنامج تلفزيوني متحدثًا عن «الخطر الوجودى – Existential Risk» للذكاء الاصطناعي، معبرًا عن خيبة أمله في نسب توزيع الاستثمارات في هذا المجال، حيث يذهب ٩٥٪ منها لتطويره ولا يتبقى سوى ٥٪ منها لمعالجة آثاره السلبية، ثم جاء في مقابلة تلفزيونية مع محطة «بي بي سي» يوم ١٧ مايو ٢٠٢٤، وكرر مخاوفه من الخطر الوجودي للذكاء الاصطناعي، مؤكدًا اقتناعه التام بأنه سوف يتخطى الذكاء البشري، وأن السؤال الوحيد المطروح هو: متى سوف يحدث ذلك؟

وإذا تطرقنا إلى النقطة الثانية، وهي شواهد وردود أفعال العالم لمواجهة مخاطر الذكاء الاصطناعي، فلنبدأ بأحد أبرز قادته، وهو الرئيس الأمريكي «بايدن» الذي أصدر أمرًا تنفيذيًا، في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣، بشأن «الذكاء الاصطناعي الآمن والمأمون والجدير بالثقة، ويضمن هذا التوجيه أن تقود أمريكا الطريق في إدارة مخاطر الذكاء الاصطناعي، وتحقيق الأهداف المرجوة، كما يضع هذا الأمر التنفيذي معايير جديدة لسلامة الذكاء الاصطناعي وأمنه تحمي خصوصية الأمريكيين، وتعزز المساواة والحقوق المدنية، وتدافع عن المستخدمين، وتشجع الابتكار والمنافسة، وتعزز القيادة الأمريكية للعالم».

ولحق به بعد يومين فقط ريتشي سوناك، رئيس الوزراء البريطاني، وتحدث بنفس النهج في مؤتمر «القمة لأمان الذكاء الاصطناعي AI Safety Summit» الذي دعت إليه المملكة المتحدة واختارت قرية «بلتشيلى بارك» لانعقاده في مطلع نوفمبر ٢٠٢٣. وحضر هذا المؤتمر ممثلو ٢٨ دولة وعدد من رؤساء الشركات العالمية التي تعمل في هذا المجال. وانتهى المؤتمر إلى إصدار «إعلان بلتشلي الصادر عن الدول المشاركة في قمة سلامة الذكاء

الاصطناعي» في ١ نوفمبر ٢٠٢٣، ويتلخص الإعلان «في أن الذكاء الاصطناعي يقدم فرصًا عالمية هائلة، فهو يتمتع بالقدرة على تعزيز رفاهية الإنسان والسلام والازدهار. ولتحقيق ذلك، نؤكد أنه من أجل مصلحة الجميع، ينبغي أن يتم تصميم الذكاء الاصطناعي وتطويره ونشره واستخدامه بطريقة آمنة بحيث تتمحور حول الإنسان وأن يكون جديرًا بالثقة والمسؤولية. ونرحب بجهود المجتمع الدولي حتى الآن للتعاون في مجال الذكاء الاصطناعي لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والتنمية المستدامة والابتكار، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز ثقة الشعوب في أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحقيق إمكاناتها بالكامل».

وهذان مثالان عن رد فعل قادة الدول العظمى لمواجهة آثار الذكاء الاصطناعي السلبية، أما عن المجهودات المشتركة، فدعنا نأخذ مثال الصين والولايات المتحدة؛ لكونهما أكبر دولتين تعملان في تطوير هذه التقنية، حيث عقدتا أول اجتماع حكومي دولي بشأن الذكاء الاصطناعي في جنيف بسويسرا في ١٤ مايو ٢٠٢٤، وذلك بعد أشهر من الاستعدادات بين الممثلين الصينيين والأمريكيين، والتي بلغت ذروتها في محادثات الرئيسين «شي» و«بايدن» في نوفمبر ٢٠٢٣ خلال قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وكما كان متوقعًا، لم يسفر الاجتماع عن قرارات ملموسة أو نتائج أو بيان مشترك، على الرغم من أن الحكومتين أعربتا عن رضاهما عن فرصة لتبادل وجهات النظر.

ومن المؤكد أنه من الجيد أن نشاهد المبادرات التي تصدر من قادة العالم مثل الأمر التنفيذي الصادر من الرئيس الأمريكي، والبيان الصادر عن مؤتمر قمة أمن الذكاء الاصطناعي ودعم رئيس الوزراء البريطاني له، والاجتماع المشترك بين الصين والولايات المتحدة، ولكن في النهاية ما يتحصل عليه العالم ما هو إلا مجرد أوامر تنفيذية أمريكية داخلية لا يُلزَم بها أحد خارج حدودها، أو مؤتمر حضرته بعض الدول ورؤساء شركات بمثابة «إعلان نوايا» غير ملزم لأحد، أو أخيرا محادثات لا تسفر عن قرارات ملموسة أو نتائج أو حتى بيان مشترك. وفي الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن السباق بين الدول في تطوير الاستخدامات العسكرية لهذه التقنية على أشده، فليس لدينا تعريف آخر لهذه المجهودات سوى أنها مجرد جهود «نظرية» بلا آلية تنفيذية، وقرارات بلا «أنياب» يذهب تأثيرها مع انتهاء الجلسة الختامية لأي من هذه التجمعات.

وأنهي بعرض النقطة الثالثة، والتي تلخص الفرق في كيفية تعامل العالم مع الأخطار الكبرى والحد من انتشارها، فاتفاقيات تجنب الأخطار «التقليدية» الحالية مثل الأسلحة الكيماوية والذرية دائما ما يكون لها ذراع تنفيذي عملي للتأكد من تنفيذ ما جاء في هذه الاتفاقيات. ومما يسهل مهمة عمل فرق التفتيش ويطمئن العالم على جدية هذه الاتفاقيات الوجود الطبيعي لهذه الأسلحة في صورة مواد كيميائية ملموسة أو مواد مشعة يمكن استشعارها وتحديد أماكنها، أو صواريخ حربية لها أحجام يمكن التأكد من وجودها. أما عن استخدام الذكاء الاصطناعي في الأغراض العسكرية، وحتى لو افترضنا -مجرد افتراض يقرب من المستحيل- بوجود اتفاقيات ملزمة فكيف سوف يتم التفتيش على البرامج العسكرية التي تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي؟ إن هذه التقنيات في الأخير ليس لها وجود فعلي أو حجم ملموس أو وزن محسوس بل هي عبارة عن برامج دقيقة يمكن نسخها وتخزينها على «ذاكرة فلاشية – Flash Memory» حجمها لا يتعدى بضعة مليمترات مربعة، أو يمكن رفعها في مركز للحوسبة السحابية في مكان ما في الفضاء، أو حتى يمكن أن تحفظ في ذاكرة أي مستخدم لتطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي. والسؤال هنا: هل

هناك أي أمل أن يتفق العالم على إصدار اتفاقية «للحد من انتشار أسلحة الذكاء الاصطناعي» والتوقيع عليها؟ وإذا افترضنا المستحيل وتم توقيع مثل هذه الاتفاقية، فما آلية تنفيذها إذا كان هناك واحدة؟

وأختم هذا المقال متحدثًا عن التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في هذا المجال، فيمكن أن نقول إن الدولتين تتقاسمان الريادة في عناصر التفوق في مجال الذكاء الاصطناعي، فالولايات المتحدة لديها شركات التكنولوجيا العملاقة بخبراتها واستثماراتها البليونية في هذا المجال مثل جوجل ومايكروسوفت وأوبن إيه آي، ولديها أيضا الريادة التاريخية في مجال إنتاج الشرائح الإلكترونية. أما الصين -للغرابة- فإن لديها التفوق في الأبحاث والتمويل والعنصر البشري والأهم أن لديها المعلومات، علمًا بأن الصين أعلنت عن خطتها لتخطي الولايات المتحدة في هذا المجال بحلول عام ٢٠٣٠، فهل ستسمح الولايات المتحدة الأمريكية للصين بأن تنفذ وعدها باقتناص موقع الريادة في مجال الذكاء الاصطناعي بعد خمسة أعوام من الآن؟ وإذا قررت عدم السماح لها ولم تستطع تحقيق ذلك «علميًا» فهل ستلجأ إلى «خيارات أخرى»؟ ويبقى الخوف الأعظم في استخدامات الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية من أن تؤدي الرغبة في إحراز فضل السبق والتعجل في استخدام هذه الأسلحة إلى خروج الآلة عن سيطرة مطورها، وحينئذ سوف يكون الخطر الوجودي على جنسنا البشري كله.

> "يبقى الخوف الأعظم في استخدامات الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية من أن تؤدي الرغبة في إحراز فضل السبق والتعجل في استخدام هذه الأسلحة إلى خروج الآلة عن سيطرة مطورها، وحينئذ سوف يكون الخطر الوجودي على جنسنا البشري كله."

إذن هو عصر الذكاء الاصطناعي الذي نعيشه حاليًا، ولكنه غير كل التقنيات المحورية التي سبقته -ولست متأكدًا من أن هناك تقنية لاحقة- من حيث تطوره غير المسبوق وتغلغله في حياتنا اليومية، والأخطر من هذا كله هو آثاره السلبية التي يمكن أن تهدد الوجود البشري. وكما نعيش حاليًا ونشاهد النقاشات والمقترحات التي تنتج عنها، فإنها من غير المرجح أن تكبح جماح تطوير وتطور الذكاء الاصطناعي في أي وقت قريب. وحتى لو افترضنا أنه من الممكن «سياسيا» الاتفاق على وقف هذا التقدم، فمن المرجح أنه لن يلتزم به أحد في ظل المنافسة الشرسة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وخصومها الرئيسيين في هذا المجال مثل الصين وروسيا.



سبعة اتجاهات يجب مراقبتها في عام ٢٠٢٥

مستقبل الريادة التكنولوجية الأمريكية:

1

ستؤثر الخيارات السياسية الأمريكية لعام ٢٠٢٥ على دور واشنطن كرائدة في مجال التقنيات التي تتيح الازدهار الاقتصادي منخفض الكربون.

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي:

2

قد يؤدي تطور الذكاء الاصطناعي إلى تراجُع جودة وسائل التواصل الاجتماعي؛ بسبب تزايد المعلومات المضللة على الإنترنت.

زيادة التعريفات الجمركية على الصين:

3

قد تخاطر الزيادة المرتقبة للتعريفات الجمركية الأمريكية بتعطيل إنتاج القيمة المضافة الذي يغذي التنمية الاقتصادية وفرص العمل في الدول المتضررة من تلك الخطوة.

اتجاهات الهجرة العالمية:

4

قد يؤدي التقييد الأمريكي للهجرة الموثقة إلى ضغط تصاعدي على الأجور، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مع توقعات بإغلاق بعض الشركات التي تعتمد على المهاجرين في عمالتها.

مستقبل التوظيف:

5

من المرجح أن يكتسب التوظيف القائم على المهارات زخمًا عام ٢٠٢٥، في ظل تخلي عشرات الشركات الكبرى عن اشتراط حصول المتقدمين للوظائف على شهادة جامعية، والاعتماد على المهارات بدلا من المؤهلات الأكاديمية.

اتجاهات التجارة العالمية:

6

صعوبة توقع اتجاهات التجارة العالمية لعام ٢٠٢٥؛ حيث يرتبط أغلبها بقرارات الإدارة الأمريكية الجديدة الخاصة بفرض تعريفات جمركية جديدة.

مؤشرات الابتكار باستخدام الذكاء الاصطناعي:

7

سيكون النجاح من نصيب المؤسسات القادرة على التكيف والاستفادة من الذكاء الاصطناعي.

Source:https://www.library.hbs.edu/working-knowledge/seven-trends-to-watch-in-2025

التوجهات المستقبلية للذكاء الاصطناعي وانعكاساتها على سوق العمل والاقتصاد(*)



م. محمد عبد الكريم

استشاري التكنولوجيات الصناعية والتحول الرقمي والحوكمة - مساعد وزير الصناعة للتنمية الصناعية سابقًا - رئيس مجلس إدارة هيئة التنمية الصناعية سابقًا - رئيس مركز تحديث الصناعة سابقًا

يلقي هذا المقال الضوء على التوجهات المستقبلية للذكاء الاصطناعي في سوق العمل والإنتاجية والنمو الاقتصادي مع إعطاء أمثلة لهذا التأثير في عدة قطاعات اقتصادية، والتطرق إلى تحديات تطبيق الذكاء الاصطناعي في مصر وكيفية التغلب عليها.

إن الذكاء الاصطناعي (AI) هو تكنولوجيا ذات قدرات حل تشبه قدرات الإنسان في حل المشكلات بطرق تحاكي الذكاء البشري بداية من التعرف على الصور وكتابة القصائد والمقالات إلى إجراء الحسابات والتنبؤات واتخاذ القرارات القائمة على البيانات وصولًا إلى النقد والتحليل. هذا، وقد تطورت تقنيات الذكاء الاصطناعي في العقد الأخير بسرعة غير مسبوقة. ولا يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقدم تكنولوجي؛ إنه قوة محركة وثورة قادرة على إحداث تحولات جوهرية في كل نواحي حياتنا. لقد شهد الذكاء الاصطناعي قفزات نوعية وتحديات كبيرة بداية من أعمال «آلان تورينج» النظرية في الأربعينيات إلى مؤتمر «دارتموث» في عام ١٩٥٦ الذي وضع أسس البحث العلمي في هذا المجال، ومع ظهور تقنيات مثل التعلم العميق والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة تمكن الذكاء الاصطناعي من تحقيق إنجازات غير مسبوقة، مما جعله جزءا لا يتجزأ من مجالات عدة تشمل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والصناعة والزراعة والترفيه. ومع ذلك، تبقى التحديات الأخلاقية والفنية والمخاطر قائمة، مما يستدعي النظر المستمر في كيفية استخدام هذه التكنولوجيا بشكل مسؤول وآمن.

> "لا يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقدم تكنولوجي؛ إنه قوة محركة وثورة قادرة على إحداث تحولات جوهرية في كل نواحي حياتنا."

(*) تم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المقال.

تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل

من المتوقع أن يُحدث الذكاء الاصطناعي (AI) تحولًا كبيرًا في الاقتصاد العالمي ومستقبل سوق العمل. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي ودمجها في مختلف القطاعات إلى تغييرات جذرية، مما يوفر فرصًا وتحديات على حد سواء. ومن المتوقع أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على حوالي ٤٠٪ من الوظائف عالميًا، حيث سيتم استبدال بعض الأدوار وتعزيز أخرى بتقنيات الذكاء الاصطناعي. وتعد الوظائف الروتينية والمتكررة هي الأكثر عرضة للخطر، ولكن يمكن للذكاء الاصطناعي أيضًا أن يؤثر على الوظائف ذات المهارات العالية، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. وبحلول عام ٢٠٣٠، قد يحتاج ما يصل إلى ٣٧٥ مليون عامل (١٤٪ من القوى العاملة العالمية) إلى تغيير فئاتهم الوظيفية بسبب الذكاء الاصطناعي والأتمتة. وفي حين أنه قد تختفي بعض الوظائف، ستظهر أدوار جديدة، خاصة في تطوير وصيانة ومراقبة الذكاء الاصطناعي.

> "من المتوقع أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على حوالي ٤٠٪ من الوظائف عالميًا، حيث سيتم استبدال بعض الأدوار وتعزيز أخرى بتقنيات الذكاء الاصطناعي."

ويمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز الإنتاجية من خلال أتمتة المهام الروتينية، مما يسمح للعمال بالتركيز على الجوانب الأكثر تعقيدًا وإبداعًا في وظائفهم، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى كفاءة أعلى وربما أجور أعلى لأولئك الذين يمكنهم التكيف والاستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي. ويمكن للذكاء الاصطناعي زيادة إنتاجية العمل بنسبة تصل إلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٣٥، ويمكن للشركات التي تطبق الذكاء الاصطناعي بالكامل أن تضاعف تدفقها النقدي بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، هناك خطر من زيادة عدم المساواة، حيث قد يشهد العمال الذين يمكنهم استخدام الذكاء الاصطناعي زيادات كبيرة في الإنتاجية والأجور، بينما قد يتخلف الآخرون عن الركب. ومن ثمّ، يمكن أن تتسع الفجوة في الأجور بين العمال ذوي المهارات العالية والمنخفضة بنسبة ٢٥٪ بسبب الذكاء الاصطناعي. وقد يتكيف العمال الأصغر سنًا بسرعة أكبر مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، في حين قد يواجه العمال الأكبر سنًا تحديات في إعادة التأهيل.

التأثير الاقتصادي لتطبيق الذكاء الاصطناعي

من المتوقع أن يساهم الذكاء الاصطناعي بحوالي ١٥,٧ تريليون دولار في الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٣٠. ويشمل ذلك ٦,٦ تريليونات دولار من زيادة الإنتاجية و٩,١ تريليونات دولار من تأثيرات جانب الاستهلاك. كما يمكن كذلك للذكاء الاصطناعي أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة إضافية تصل إلى ١,٢٪ سنويًا، ويقود هذا النمو تحسين الإنتاجية والابتكار وخلق أسواق وصناعات جديدة، وستشهد القطاعات الاقتصادية المختلفة مستويات متفاوتة من التأثير، على سبيل المثال:

١. قطاع الصناعات التحويلية:

من المتوقع أن تشهد الصناعة تغييرات جذرية بسبب دمج الذكاء الاصطناعي، حيث تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على تطوير أداء خطوط إنتاج المصانع، مما يسرع التحول نحو عمليات أكثر ذكاءً وكفاءة. وعلى سبيل المثال، يمكن لأنظمة الصيانة التنبؤية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحليل بيانات الآلات للتنبؤ بالأعطال قبل حدوثها، مما يقلل من وقت التوقف وتكاليف الصيانة بنسبة تصل إلى ٢٠٪، وتقليل الانقطاعات غير المخطط لها بنسبة تصل إلى ٥٠٪. وكذلك تعزز أنظمة الذكاء الاصطناعي مراقبة الجودة باستخدام الرؤية الحاسوبية والتعلم الآلي لاكتشاف العيوب بدقة تصل إلى ٩٠٪، مما يضمن جودة أعلى للمنتجات وتقليل الهدر. ويمكن أيضًا للذكاء الاصطناعي تحسين سلاسل التوريد من خلال التنبؤ بالطلب وإدارة المخزون وتحديد الاختناقات، مما يؤدي إلى عمليات أكثر كفاءة وتقليل تكاليف اللوجستيات بنسبة تصل إلى ١٥٪. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تمكين أتمتة العمليات التصنيعية المعقدة، مما يزيد من الكفاءة بنسبة تصل إلى ٣٠٪ ويقلل من الأخطاء البشرية. إلى جانب إمكانية تحسين استخدام الطاقة في المصانع، مما يقلل من تكاليف الطاقة بنسبة تصل إلى ١٠٪ والمساهمة في ممارسات أكثر استدامة. علاوة على ذلك، يسهل الذكاء الاصطناعي الابتكار في تصميم المنتجات والعمليات التصنيعية، مما يساعد على تطوير منتجات جديدة وتحسين المنتجات الحالية، مما يؤدي إلى تسريع وقت الوصول إلى السوق وتعزيز التنافسية.

٢. قطاع الزراعة:

يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي زيادة إنتاجية المحاصيل بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من خلال تحسين استخدام الموارد واتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات المناخية والزراعية، وتساهم هذه التقنيات أيضًا في تقليل استخدام المياه بنسبة تصل إلى ٣٠٪، والأسمدة بنسبة تصل إلى ١٥٪، مما يعزز من استدامة العمليات الزراعية ويقلل من التأثير البيئي السلبي. وتعتبر إدارة الآفات مثالًا آخر على فوائد الذكاء الاصطناعي في الزراعة، حيث تساهم أنظمة الكشف عن الآفات المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تقليل خسائر المحاصيل بنسبة تصل إلى ١٠٪. وبالإضافة إلى ذلك، تعزز برامج إدارة المزارع المستندة إلى الذكاء الاصطناعي من الإنتاجية والربحية، من خلال تمكين المزارعين من اتخاذ قرارات أفضل وأكثر دقة في كل مرحلة من مراحل زراعة المحاصيل.

> "يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي زيادة إنتاجية المحاصيل بنسبة تصل إلى ٢٠٪ من خلال تحسين استخدام الموارد واتخاذ قرارات مستندة إلى البيانات المناخية والزراعية، وتساهم هذه التقنيات أيضًا في تقليل استخدام المياه بنسبة تصل إلى ٣٠٪، والأسمدة بنسبة تصل إلى ١٥٪، مما يعزز من استدامة العمليات الزراعية."

٣. قطاع الرعاية الصحية:

من المرجح أن تؤدي تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية إلى توفير تكاليف سنوية تصل إلى ١٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٦ بفضل قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات هائلة من البيانات وتقديم رؤى تحسن من عملية اتخاذ القرارات، وتطوير العمليات، وتقليل التكاليف. فعلى سبيل المثال، يمكن للتحليلات التنبؤية أن تساعد في الكشف المبكر عن الأمراض، ووضع خطط العلاج الشخصية، مما يؤدي إلى نتائج أفضل للمرضى وتقليل تكاليف الرعاية الصحية.

٤. قطاع التمويل:

يُقدر أن الذكاء الاصطناعي سيحقق للبنوك العالمية عائدات تصل إلى تريليون دولار سنويا، من خلال تحسين الإنتاجية وأتمتة المهام الروتينية. وهذه التقنية تسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة إنتاجية العمل، كما تساعد أدوات الذكاء الاصطناعي في تحديد الأنشطة غير القانونية وتقييم المخاطر الائتمانية بشكل أكثر دقة، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف بشكل كبير وتحسين أمن المعاملات المالية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحسين تجربة العملاء من خلال تخصيص الخدمات بناءً على احتياجاتهم الفردية، مما يزيد من رضا العملاء وتفاعلهم مع المؤسسات المالية. ومن بين أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال المالي الكشف عن الاحتيال وإدارة المخاطر والخدمات المالية الشخصية.

> "من المرجح أن تؤدي تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية إلى توفير تكاليف سنوية تصل إلى ١٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٦ بفضل قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات هائلة من البيانات."

٥. القطاع الحكومي:

قد تستفيد الحكومات من الذكاء الاصطناعي لتحسين الخدمات العامة، مثل: تطوير المدن الذكية من خلال تحسين إدارة المرور، وتقليل استهلاك الطاقة، وتعزيز السلامة العامة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص عمل جديدة في مجال تطوير الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والمجالات ذات الصلة.

وبشكل عام، يمكن أن يؤدي تبني الذكاء الاصطناعي إلى دفع الابتكار، وتحسين الخدمات العامة، والمساهمة في التنمية المستدامة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة المياه لتحسين الاستخدام وتقليل الهدر، وفي الحفاظ على التراث الثقافي من خلال رقمنة وتحليل القطع الأثرية.



تحديات تبني الذكاء الاصطناعي في مصر

يواجه تطبيق الذكاء الاصطناعي في مصر عدة تحديات تحتاج إلى معالجة لتحقيق الاستفادة الكاملة من إمكانياته. وأحد التحديات الرئيسة هو نقص المهنيين المهرة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتخصصات ذات الصلة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لبناء القدرات، فإن الطلب على خبراء الذكاء الاصطناعي غالبًا ما يتجاوز العرض. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هجرة العقول إلى تفاقم هذه المشكلة، حيث يغادر المهنيون المهرة البلاد للحصول على فرص أفضل في الخارج. وهناك أيضًا مقاومة كبيرة لتبني الذكاء الاصطناعي، خاصة في القطاع الخاص، بسبب تأخر تطبيق تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى المخاوف من فقدان الوظائف.

ومن التحديات الرئيسة كذلك عدم توافر البنية التحتية اللازمة للذكاء الاصطناعي، مثل: الحوسبة عالية الأداء والاتصال الموثوق به بالإنترنت، وهي متطلبات تحتاج إلى استثمارات كبيرة، والتي يمكن أن تعوقها الموارد المالية المحدودة والأولويات المتنافسة. كذلك يعد إنشاء إطار تنظيمي قوي لحوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي أمرًا بالغ الأهمية، بما في ذلك معالجة المخاوف الأخلاقية، مثل خصوصية البيانات، والتحيز في خوارزميات الذكاء الاصطناعي، وضمان الشفافية والمساءلة في أنظمة الذكاء الاصطناعي.

إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الأنظمة والعمليات الحالية قد يكون أمرًا معقدًا ومكلفًا، وقد تفتقر العديد من المنظمات إلى الخبرة التقنية أو الموارد اللازمة لتنفيذ حلول الذكاء الاصطناعي بفاعلية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر التحديات الاقتصادية والديموجرافية الأوسع على قدرة البلاد على الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتبنيها.

التغلب على تحديات تبني الذكاء الاصطناعي في مصر

للتغلب على هذه التحديات، يمكن لمصر التركيز على عدة استراتيجيات رئيسة؛ أولا: يعد الاستثمار في برامج التعليم والتدريب أمرًا أساسيًا لبناء قوة عاملة ماهرة قادرة على تطوير وإدارة تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويشمل ذلك تعزيز الوعي بالذكاء الاصطناعي داخل القطاع العام والخاص، وتوفير التدريب المتخصص للمسؤولين الحكوميين والمهنيين. ثانيًا: يمكن أن تساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جذب الاستثمارات وتقاسم العبء المالي لتطوير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. ثالثًا: يعد إنشاء بيئة تنظيمية داعمة تعالج المخاوف الأخلاقية وتعزز الشفافية والمساءلة في استخدام الذكاء الاصطناعي أمرًا بالغ الأهمية، ويشمل ذلك تطوير سياسات تحمي خصوصية البيانات. رابعًا: يمكن الاستفادة من الشراكات الدولية وتبادل المعرفة للمساعدة على مواكبة التقدم العالمي في الذكاء الاصطناعي وتبني أفضل الممارسات. وأخيرًا، يمكن أن يساعد تعزيز معرفة الذكاء الاصطناعي بين الجمهور العام في تقليل المقاومة لتبني الذكاء الاصطناعي، وتسليط الضوء على فوائده المحتملة للمجتمع.

وختامًا، لقد أكدت النتائج والدراسات خلال العقد الأخير أن الذكاء الاصطناعي له تأثير كبير ومتنام على الاقتصاد العالمي وسوق العمل وبطرق متعددة، مما يوفر فرصًا كبيرة للنمو والكفاءة، بينما يطرح أيضًا تحديات تتطلب إدارة دقيقة ووضع سياسات استباقية تساعد على الاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية التي لا مفر من التعامل معها، كما يتطلب الأمر أيضًا معالجة تحديات تبني الذكاء الاصطناعي، مثل: فجوات المهارات، واحتياجات البنية التحتية، والمخاوف التنظيمية، من خلال تنفيذ استراتيجيات مستهدفة للتغلب على هذه التحديات، مما يدفع الابتكار والإنتاجية والنمو الاقتصادي.



التحول الرقمي والحكومات ٢٠٢٥



أ. د. خالد كاظم أبو دوح

أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد - جامعة سوهاج

بينما يعد التحول الرقمي اتجاها عالميا، ومع كل لحظة يصبح العالم رقميًا بشكل متزايد، ويقدر البعض أن (٧٠٪) من القيمة الاقتصادية الجديدة عالميًا، سيتم تأسيسها وتداولها على المنصات الرقمية خلال العقد المقبل، ومن المتوقع أن ينمو سوق التحول الرقمي العالمي بأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٢٥، فإن الجميع لا يتأثرون بنفس الطريقة، ولا يحدث التحول الرقمي بوتيرة واحدة في جميع البلدان، فبعض البلدان تتقدم بسرعة أكبر، بينما لا تزال بلدان أخرى في المراحل الأولى من عمليات التبني والتحول الرقمي. ويختلف نطاق التحول الرقمي من بلد إلى آخر، اعتمادًا على عوامل مثل: السياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فضلًا عن مستوى التطور الرقمي والنضج التنظيمي.

وتدرك الحكومات في جميع أنحاء العالم الفرص التي توفرها التكنولوجيا الرقمية ومخاطر التخلف عن ركب التحول الرقمي، لذلك تضع غالبية الدول التحول الرقمي بشكل متزايد في مقدمة أجندتها السياسية لدفع التنمية الاجتماعية والازدهار الاقتصادي. ووفقًا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات، فإن نصف جميع بلدان العالم تبنت استراتيجيات رقمية تغطي قطاعات اقتصادية متعددة، ومع ذلك فإن تطوير السياسات الرقمية والأطر القانونية والحوكمة عبر المناطق وداخلها غير متكافئ بشكل ملحوظ.

وبناءً على ذلك، تستهدف هذه المقالة تقديم التوجيه لصناع السياسات والهيئات الحكومية المعنية، فيما يتصل بالعناصر الأساسية التي تجب مراعاتها عند تطوير سياسات التحول الرقمي ومتطلبات هذا التحول، من خلال دراسة ما يجب تحقيقه، ولماذا، وكيفية القيام بذلك.

أولًا: المردودات الإيجابية لعمليات التحول الرقمي

يشير التحول الرقمي في القطاع الحكومي إلى دمج التكنولوجيا لتبسيط العمليات، وتحسين تقديم الخدمات، وتعزيز الابتكار. ويعد هذا التحول الرقمي ضروريًّا للحكومات المحلية لمواكبة توقعات المواطنين المتطورة ومعالجة التحديات المعقدة ومتعددة التخصصات. ولا يخفى أن التوافر المتزايد لكميات كبيرة من البيانات، إلى جانب الارتفاع الحالي في التقنيات الرقمية الناشئة، يعزز عصرًا جديدًا من التحول الحكومي، ويعتمد هذا التحول إلى حد كبير على البيانات، مما يتيح صياغة سياسات وخدمات أكثر ذكاءً ومصممة خصوصًا لتلبية احتياجات محددة، حيث ترتبط الرقمنة بزيادة الكفاءة والأداء وتقديم الخدمات بشكل أفضل، ولكنها ترتبط أيضًا بمزيد من الشفافية والمشاركة والتعاون.

وبشكل عام، يوفر التحول الرقمي إمكانات هائلة؛ حيث تشير الأدلة الاقتصادية إلى أن التحول الرقمي له تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي ونتائج السوق وأرباحه المالية، ومن منظور الحوكمة، يحمل التحول الرقمي القدرة على تعزيز الشفافية والمساءلة، والحد من البيروقراطية والفساد والتهرب الضريبي، وتسهيل تفاعل المواطنين مع حكوماتهم، أما بالنسبة للمجتمع، فيعمل التحول الرقمي على تحسين تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، وتسهيل الإدماج الاجتماعي والتواصل، وتحسين الرفاهية. وأخيرًا، قد يؤثر التحول الرقمي بشكل إيجابي على الاستدامة البيئية من خلال إدارة النفايات ومعالجتها بشكل أكثر ذكاءً، ومنع التلوث والسيطرة عليه، وإدارة الموارد المستدامة.

> "يوفر التحول الرقمي إمكانات هائلة؛ حيث تشير الأدلة الاقتصادية إلى أن التحول الرقمي له تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، ومن منظور الحوكمة، يعمل التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والمساءلة، والحد من البيروقراطية والفساد."

ويرتبط التحول الرقمي في الحكومات بالعديد من الفوائد والعوائد الإيجابية، لعل من أهمها أنه:

- يجلب للخدمات العامة على مستوى الحكومة مجموعة من الفوائد، حيث يعمل على تعزيز كفاءة العمليات الإدارية، وتحسين إمكانية الوصول إليها بالنسبة للمواطنين، ويؤدي هذا التحول نحو الخدمات الرقمية إلى تخفيض كبير في التكاليف من خلال أتمتة المهام، وبالتالي خفض النفقات الإدارية. ويرتبط ذلك بتحسن ملحوظ في تقديم الخدمات.

- يسمح بإدارة إيجابية وسريعة، ومصمَّمة خصوصًا لتلبية الاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، يتم تعزيز الشفافية بشكل كبير، حيث يحصل المواطنون على إمكانية الوصول الفوري إلى المعلومات، مما يضمن اطلاعهم الجيد على السياسات وعمليات صنع القرار. ولا يعمل هذا التحول الرقمي على تبسيط العمليات فحسب، بل يعزز أيضًا ارتباطًا أوثق بين الحكومات والمجتمعات المحلية التي تخدمها، مما يعزز نهجًا أكثر شمولا وتشاركية للحوكمة.

❖ يضمن الإدماج الرقمي تضييق الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية أو النائية، ومعالجة محدودية الوصول إلى الخدمات الرقمية والاتصال بالإنترنت عريض النطاق في هذه المناطق.

❖ يعمل التحول الرقمي على تعزيز ثقافة الابتكار داخل القطاع العام، وتعزيز تطوير خدمات جديدة ومحسنة للمواطنين، وبالتالي تعزيز التنمية الاقتصادية والمشاركة.

❖ بالإضافة إلى ذلك، يمكن التحول الرقمي في سياق القطاعات الحيوية مثل شبكات الطوارئ والمستجيبين الأوائل، من الاستجابات السريعة والمنسقة. وتضمن التطبيقات المحمولة وقواعد البيانات المترابطة نشر المعلومات الضرورية بسرعة أثناء حالات الطوارئ أو الكوارث، مما يسهم في تعزيز أمن المجتمع وسلامة المواطنين.

❖ وأخيرًا، يعزز التحول الرقمي الإنتاجية، حيث تتمتع التقنيات الرقمية بالقدرة على زيادة الإنتاجية في الشركات في جميع القطاعات الاقتصادية. ويمكن للبيانات الضخمة أن تساعد الشركات على فهم عمليات الإنتاج الخاصة بها بشكل أفضل، واحتياجات عملائها وشركائها، وبيئة الأعمال بشكل عام.

"يضمن الإدماج الرقمي تضييق الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية أو النائية، ومعالجة محدودية الوصول إلى الخدمات الرقمية والاتصال بالإنترنت عريض النطاق في هذه المناطق."



ثانيًا: تحديات التحول الرقمي ومخاطره



إلى جانب المردودات الإيجابية لعمليات التحول الرقمي بالنسبة للحكومات، يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى تأثيرات سلبية، مثل: تعطيل القوى العاملة، وقضايا الأمن السيبراني وخصوصية البيانات، وتهميش المزيد من السكان غير المتصلين بالإنترنت أو الأميين رقميًا، فضلا عن المساهمة في التأثيرات السلبية على الاستدامة البيئية (على سبيل المثال: زيادة أحجام النفايات الإلكترونية، واستهلاك الطاقة، والتعدين واستخراج الموارد الطبيعية اللازمة لمنتجات الأجهزة). وهذا يعني أن التحول الرقمي لن يضمن النجاح تلقائيًا أو يحقق النتائج المتوقعة تلقائيًا.

علاوة على ذلك، فإن التحول الرقمي عملية معقدة تنطوي على العديد من أصحاب المصلحة ومصالحهم، وتغطي مجالات مختلفة، مثل: الرعاية الصحية والتعليم والنقل والطاقة والبيئة والحوكمة وغيرها، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات كبيرة، فضلًا عن الحاجة إلى معالجة القضايا الأخلاقية والقانونية المعقدة، كما يتطلب الأمر التكيف المستمر للبقاء على صلة بالمشهد الرقمي المتغير باستمرار. ومن المرجح أن يكون التنقل عبر العملية ومراحلها المختلفة أمرًا صعبًا، يحتاج إلى استخدام الأدوات المناسبة والنهج الشامل والمنسق.

ويتضح مما سبق أن التحول الرقمي للخدمات العامة والحكومية يطرح تحديات ومخاطر مختلفة تحتاج إلى دراسة متأنية. ومعالجة هذه التحديات أمر بالغ الأهمية لضمان التنفيذ الناجح والفاعلية المستدامة لمبادرات الحكومة الرقمية. وفيما يلي عدد من هذه التحديات:

- إن أحد التحديات الرئيسة في رقمنة الخدمات الحكومية هو ضمان الشمول الرقمي. وهذا يستلزم التزام السلطات الحكومية في مختلف الدول بضمان إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى فوائد التحول الرقمي، وبالتالي منع تفاقم التفاوتات أو توسيع الفجوة الرقمية، وخاصة في المناطق النائية. ولتحقيق هذه الغاية، يتعين على الحكومات المحلية أن تدرك وتتعامل مع المقاومة المحتملة للتغيير بين المواطنين والموظفين العموميين. وقد تنبع هذه المقاومة من الافتقار إلى الإلمام بالتقنيات الجديدة، مما يسلط الضوء على أهمية الاستثمار في محو الأمية الرقمية وتنمية المهارات الرقمية.

- يعتمد التحول الرقمي الناجح بشكل كبير على قدرة السلطات الحكومية على تعزيز الثقة في هذه الأنظمة الجديدة. ويتطلب بناء الثقة في الخدمات الرقمية عمليات شفافة وآمنة، فضلا عن التدريب والدعم المخصصين، لضمان قدرة جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن كفاءتهم الرقمية، على المشاركة الكاملة في هذا التطور الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات أن تركز على إنشاء بنية أساسية رقمية قوية وموثوق بها ومنصات يمكن الوصول إليها تلبي الاحتياجات المتنوعة لمجتمعاتها.

- من بين التهديدات الرئيسة المرتبطة بالاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية، خطر الهجمات الإلكترونية الذي أصبح أكثر وضوحًا؛ مما يتطلب العمل على جبهات مختلفة لتعزيز القدرة على الصمود الإلكتروني.

ثالثًا: مهام الحكومات حتى عام ٢٠٢٥

فيما يلي أفضل الممارسات التي ينبغي أن تقوم بها الحكومات لمعالجة التحديات المختلفة المرتبطة بالتحول الرقمي، وذلك على النحو التالي:

❖ **تعزيز كفاءة الإجراءات الإدارية وإمكانية وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية الرقمية:** لتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات الحكومية الرقمية، تحتاج السلطات العامة إلى تبسيط العمليات الإدارية بشكل فعال، مع التركيز بشكل كبير على تصميم الخدمة لضمان أن تكون هذه التحسينات متمركزة حول المستخدم وفعالة. وللقيام بذلك، من الضروري جمع ملاحظات المواطنين بشكل مستمر للإبلاغ عن التحسينات اللازمة باستمرار، وضمان أن يتماشى التحول الرقمي مع التوقعات والمتطلبات المتطورة للأشخاص الذين يخدمهم.

❖ **معالجة الحاجة إلى تعزيز المهارات الرقمية داخل المؤسسات العامة:** بهدف تشجيع التعلم المستمر وتحسين المهارات لمواكبة التقدم التكنولوجي، تحتاج السلطات الحكومية إلى الاستفادة من الأدوات والخدمات المبتكرة، بالإضافة إلى برامج التدريب. وعلاوة على ذلك، فإن إجراء تقييم شامل للمهارات الرقمية الحالية يمكن أن يساعد في تحديد المجالات المحددة التي توجد فيها فجوات في المهارات.

❖ **تعزيز الإدماج الرقمي والتبني في المناطق النائية:** يعد الإدماج الرقمي عنصرا أساسيا لنجاح عمليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، وغالبًا ما تمثل المناطق النائية أحد أهم التحديات التي يواجهها صناع السياسات لضمان هذا الإدماج، خاصة أن احتياجات التحول الرقمي في هذه المناطق، تختلف بشكل كبير عن احتياجات المناطق الحضرية. ويتطلب معالجة هذا التحدي استراتيجية شاملة، بما في ذلك توسيع البنية التحتية، وبرامج التدريب والمعلومات المخصصة لتعزيز محو الأمية الرقمية والوعي بها، وتطوير الخدمات الرقمية المصممة خصوصًا للاحتياجات المحلية، والمبادرات التي تدعم النمو الاقتصادي وتحفز ريادة الأعمال في هذه المجتمعات.





رابعًا: التحول الرقمي الحكومي وتعزيز النمو والرفاهية

يؤثر التحول الرقمي على أجزاء مختلفة من قطاعات المجتمع، مثل: الاقتصاد والتعليم، والخدمات الترفيهية، وذلك بطرق معقدة ومترابطة، مما يجعل التوفيق بين أهداف السياسات العامة أمرًا صعبًا. وتطوِّر المقالة في هذا السياق إطارًا سياسيًّا متكاملًا لدعم نهج حكومي شامل لصنع سياسات متماسكة في العصر الرقمي. ويعترف الإطار بالتقنيات والبيانات ونماذج الأعمال كقوى دافعة أساسية للتحول الرقمي، وينظر في التحول عبر العديد من مجالات السياسات المختلفة. ويتضمن الإطار نفسه سبعة أبعاد متكاملة (انظر الشكل رقم ١).

الشكل رقم (١) يوضح أبعاد التحول الرقمي وعلاقته بالنمو والرفاهية في المجتمع



ولا تمثل هذه الأبعاد الأساسية المتكاملة مجالات سياسية منفصلة، بل إن كلًّا منها يجمع ويتقاطع عبر مجالات سياسية متعددة. ويؤكد هذا الإطار على أن الاستفادة من فوائد التحول الرقمي ومعالجة تحدياته تتطلب تحديد مجالات السياسات التي تتأثر بشكل مشترك وتتطلب التنسيق بينها. كما يعني ذلك أن جميع الأبعاد الأساسية مطلوبة لجعل التحول الرقمي يعمل لصالح النمو والرفاهية في مختلف قطاعات المجتمع.

ومن المهم أن تهدف الرؤية الحكومية المستقبلية خلال السنوات القليلة القادمة إلى ضمان اتباع نهج متماسك على مستوى القطاعات الحكومية بأكملها، للاستجابة بشكل أفضل للتحول الرقمي وجعله يعمل من أجل النمو والرفاهية، وفيما يلي تفصيل أبعاد التحول الرقمي التي يجب على الحكومات الالتزام بها مستقبلًا، والعمل بهدف تحقيقها أو تطويرها بشكل أفضل، وذلك على النحو التالي:

❖ **الوصول:** إن البنية الأساسية والخدمات الموثوق بها للاتصالات تدعم استخدام كافة التقنيات الرقمية، وتسهل التفاعلات بين الأشخاص والمؤسسات الحكومية والخدمات الحكومية الرقمية. وعلى نحو مماثل، تبرز البيانات التي تتدفق عبر الشبكات أيضًا كمصدر للقيمة في العصر الرقمي.

❖ **الاستخدام:** يوفر الوصول إلى الشبكات الرقمية الأساس التقني للتحول الرقمي للاقتصاد والمجتمع والخدمات الحكومية. ومع ذلك، فإن هذا الوصول لا يضمن بالضرورة الانتشار الواسع النطاق للأدوات الرقمية واستخدامها الفعال، وهو أمر ضروري للأفراد والحكومات والشركات لجني فوائد التحول الرقمي من خلال زيادة المشاركة والابتكار والإنتاجية والرفاهية. ويعتمد الانتشار والاستخدام الفعال بشكل حاسم على عدد من المتغيرات، بما في ذلك: الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورأس المال القائم على المعرفة، بما في ذلك البيانات والتغيير التنظيمي، وبيئة عمل مواتية (على سبيل المثال بيئة عمل تعزز ديناميكية الأعمال)، وتوافر وتخصيص المهارات، والثقة. لذلك يجب النظر في مجالات سياسية متعددة، ولا سيما الحكومة الرقمية، والاستثمار، وديناميكية الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتعليم والمهارات، والأمن الرقمي والخصوصية.

❖ **الابتكار:** يدفع الابتكار حدود ما هو ممكن، ويدفع بخلق فرص العمل، ونمو الإنتاجية، والنمو والتنمية المستدامة. وقد دفع الابتكار الرقمي، على وجه الخصوص، إلى تغييرات جذرية في الطرق التي يتفاعل بها الناس ويبدعون وينتجون ويستهلكون. ولا يؤدي الابتكار الرقمي إلى ظهور منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة فحسب، بل يخلق أيضًا فرصًا لنماذج أعمال وأسواق جديدة، ويمكنه دفع الكفاءات في القطاع العام وخارجه. بالإضافة إلى ذلك، تعمل التقنيات الرقمية والبيانات على دفع الابتكار في مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم والصحة والتمويل والتأمين والنقل والطاقة والزراعة ومصايد الأسماك، فضلا عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفسه. ويجب النظر في مجالات سياسية متعددة من أجل تعزيز الابتكار، بما في ذلك ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، والعلوم والتكنولوجيا، والحكومة الرقمية، والسياسات القطاعية مثل الطاقة والتمويل والنقل والصحة والتعليم، وغيرها.

❖ **الوظائف:** لقد بدأ التحول الرقمي بالفعل في تغيير طبيعة وبنية المنظمات والأسواق، مما أثار تساؤلات مهمة حول الوظائف التي قد تختفي وأين ستظهر وظائف جديدة، وكيف ستبدو وما المهارات التي ستكون مطلوبة. وفي الوقت نفسه، ظهرت قضايا حول من قد يتأثر أكثر، وما يمكن القيام به لتعزيز خلق فرص العمل الجديدة ومواءمة تطوير المهارات مع متطلبات المهارات المتغيرة للوظائف. لقد أدى التقدم التكنولوجي وإدخال نماذج أعمال جديدة إلى ظهور «اقتصاد المنصة» وأدى إلى ظهور أشكال جديدة من العمل مثل «العمل الجماعي» و«العمل المؤقت» وأشكال أخرى من العمل عند

الطلب. إن ضمان أن يؤدي التحول الرقمي إلى المزيد من الوظائف الأفضل سوف يعتمد على نوع السياسات الموضوعة، وخاصة في مجالات أسواق العمل والتعليم والمهارات والحماية الاجتماعية. وبما أن التأثيرات قد تتركز في صناعات ومناطق معينة، فإن السياسات القطاعية والوطنية ستلعب أيضًا دورًا مهمًّا.

❖ **المجتمع:** يؤثر التحول الرقمي على المجتمع والثقافة بطرق معقدة ومترابطة، حيث تعمل التقنيات الرقمية على تغيير الطرق التي يتفاعل بها الأفراد والشركات والحكومات فيما بينهم ومع بعضهم. ولكي يعزز التحول الرقمي النمو والرفاهية، من الضروري أن تدعم السياسات العامة مجتمعًا رقميًّا إيجابيًّا وشاملًا. وللقيام بذلك، يجب النظر في مجالات سياسية متعددة، بما في ذلك السياسات الاجتماعية (مثل الإسكان والرعاية الاجتماعية)، والتعليم والمهارات، وسياسات الضرائب، والبيئة، والصحة والحكومة الرقمية. ويغير التحول الرقمي توزيع الفوائد، مما يثير تساؤلات حول الأماكن التي تتحسن فيها الحياة، ولمن، ويجعل السياسات الاجتماعية جزءًا مهمًّا من مجموعة أدوات السياسة، القادرة على معالجة مجموعة من الفجوات الرقمية.

❖ **الثقة:** تعد الثقة عنصرًا أساسيًّا للتحول الرقمي. وفي غيابها لن يتمكن الأفراد والشركات والحكومات من الاستفادة الكاملة من التقنيات الرقمية. وقد تستفيد الدول من التعاون عبر الحدود بشكل أكبر إذا طورت استراتيجيات وطنية شاملة ومتماسكة للأمن السيبراني والخصوصية لمعالجة قضايا مثل: حماية البيانات الشخصية، ومرونة الخدمات الأساسية (مثل المياه والطاقة والتمويل والصحة العامة والسلامة)، وخلق الحوافز (مثل التأمين السيبراني)، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنمية المهارات ذات الصلة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وفي الوقت نفسه، من المهم الاستمرار في تعزيز الحماية الفعالة للمستهلكين المشاركين في التجارة الإلكترونية وغيرها من الأنشطة عبر الإنترنت، حيث سيساعد هذا في ازدهار الاقتصاد الرقمي.

❖ **انفتاح السوق:** تعمل التقنيات الرقمية على تحويل البيئة التي تتنافس فيها الشركات. وتلعب سياسات انفتاح السوق المتعلقة بالتجارة والاستثمار والأسواق المالية والمنافسة والضرائب دورًا مهمًّا في ضمان وجود الظروف المواتية لازدهار التحول الرقمي. حيث يؤثر التحول الرقمي أيضًا على السياسات المتعلقة بانفتاح السوق، مما يزيد من الفرص ويفرض التحديات. ويمكن للحكومات الاستفادة من مراجعة سياسات انفتاح السوق بشكل دوري، وتحديثها عند الاقتضاء لضمان ملاءمتها بشكل جيد لجعل التحول الرقمي يعمل لصالح النمو والرفاهية.

وختامًا، نؤكد على ما أحدثته التكنولوجيا الجديدة والتحول الرقمي من ثورة في كل جانب من جوانب مجتمعنا واقتصادنا، بما في ذلك الطريقة التي تقدم بها الخدمات الحكومية. هذا وقد قطعت مصر شوطا طويلا على مدى السنوات العشر الماضية لتحسين استخدام البيانات الرقمية والاتجاه نحو التحول الرقمي. ومع ذلك، في العديد من المجالات، لم نصل بعدُ للمستويات المتطورة مقارنة بالقطاع الخاص أو بتجارب بعض الدول الأخرى، ولذلك نحتاج إلى بذل المزيد من الجهود الحكومية نحو جعل التحول الرقمي على مستوى مختلف القطاعات الحكومية في خدمة المواطن وسلامته وأمنه ورفاهيته.

الذكاء الاصطناعي في الحروب المستقبلية.. هل هو سلاح واعد أم تهديد أخلاقي؟



د. سالم حميد

المفكر والكاتب الإماراتي

في خضم ما يشهده العالم من تطور غير مسبوق على كافة الأصعدة، يتطور أيضا الذكاء الاصطناعي بخطى متسارعة أكثر من أي وقت مضى، حيث إن استخدام هذه التكنولوجيا غير المسبوقة، والتي تتلخص في قدرة الآلات على جمع المعلومات وتحليلها بما يحاكي قدرة البشر الذهنية وطريقة ونمط عملها، ومثال ذلك القدرة على التعلم والتحليل والاستنتاج وفي النهاية اتخاذ رد الفعل الملائم. والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) جزء من مجالات علوم الحاسوب القائمة على تطوير برمجيات وأنظمة تحقق غايات معينة تشمل قدرة الآلة على التعلم وتمييز الأنماط ومعالجة اللغة ثم اتخاذ القرار، ويمكن للآلة أن تشابه أو تتفوق على الإنسان في تحقيق تلك الغايات.

لكن بدايةً كيف تم اختراع الذكاء الاصطناعي؟

حقيقةً الذكاء الاصطناعي هو نتيجة جهود وتطور في كافة العلوم، وخاصة ما يتعلق بالحاسوب وتقنياته، بحيث لا يمكن أن يعود الفضل فقط لشخص واحد، لكن من أبرز الأسماء التي وضعت أسس نظرية الذكاء الاصطناعي: «آلان تورينج» الذي قدم مفهوم «آلة تورينج»، وأيضا اختبار «تورينج» بهدف تقييم قدرة الآلة على تقديم سلوك ذكي، وكذلك «جون مكارثي» الذي يعرف بأبي الذكاء الاصطناعي، حيث اقترح لأول مرة مصطلح «Artificial Intelligence»، وكل ذلك في عام ١٩٥٦، وأيضا «مارفن مينسكي» الذي أسهم في تطوير الذكاء الاصطناعي في ستينيات القرن الماضي.

وللذكاء الاصطناعي عدة أنواع حسب مستوى التعقيد، فهناك ذكاء اصطناعي ضيق، ويتم تصميم هذا النوع للقيام بمهمات محددة، مثل تحليل صورة أو ترجمة فورية أو حتى قيادة سيارة ذاتية القيادة، وهناك ذكاء اصطناعي عام، وهو قيد الاختبار والتطوير، يتمثل في محاكاة دماغ الإنسان للقيام بمهام يستطيع القيام بها البشر، وهناك الذكاء الاصطناعي الفائق الذي يتفوق على قدرات البشر، وهو محل تطوير ونقاشات أخلاقية لما سيكون له من تأثير واسع على كامل البشرية.

تعود الخطوات المتسارعة -في الفترة الأخيرة- في تطوير الذكاء الاصطناعي إلى عمالقة التكنولوجيا من أمثال «جوجل»، وقد بدأت ذلك من خلال المساعد الصوتي ومحرك البحث الذكي، وهناك شركة «مايكروسوفت» من خلال معالجة اللغة والرؤية الحاسوبية، وشركة OpenAI، التي قدمت «تشات جي بي تي» الأشهر في معالجة اللغة والمعلومات، وشركة «تسلا» لمالكها «إيلون ماسك»، التي طورت القيادة الآلية للسيارات الذكية، وكل هؤلاء بالإضافة لكبرى الجامعات والمؤسسات البحثية والجهود الحكومية والعلماء والمطورين في بداية القرن العشرين الذي نهضوا بهذه الصناعة التي قد تغير حياة البشرية في منظور ليس ببعيد.

الذكاء الاصطناعي سلاح المستقبل

المجال الأمضى، والذي سيغير الكثير في آلية السيطرة والتحكم وقوة الدول هو تفعيل الذكاء الاصطناعي في الحروب، وعندما نتحدث عن الحروب المستقبلية، فهي بكل تأكيد لن تكون تقليدية والذكاء الاصطناعي لن يدخل فقط في تطوير الأسلحة واستخدامها، بل في الجهود الاستخباراتية والمعلوماتية وبطبيعة الحال أمن المعلومات، وكل ذلك يوفر للعسكريين مجالات أوسع لتنفيذ الخطط واتخاذ القرارات بطريقة سريعة وفعالة وغير مسبوقة، وقد بدأت العديد من الدول في إدخال الذكاء الاصطناعي في مجالات الحروب، وخاصة مع منظومات الاستخبارات والدفاعات الجوية وحتى الطائرات المسيرة، والروبوتات القتالية التي تطورت بشكل هائل، وقد دخلت بالفعل في الحروب، وحققت فاعلية من حيث تقليل التكاليف البشرية، وتحقيق الغايات بشكل أكثر فاعلية.

> "المجال الأمضى، والذي سيغير الكثير في آلية السيطرة والتحكم وقوة الدول، هو تفعيل الذكاء الاصطناعي في الحروب، فالذكاء الاصطناعي لن يدخل فقط في تطوير الأسلحة واستخدامها، بل في الجهود الاستخباراتية والمعلوماتية وبطبيعة الحال أمن المعلومات"

ما التحديات الأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب؟

هناك العديد من الآثار لتفعيل الذكاء الاصطناعي في أي حرب آنية أو مستقبلية، وأكثر تلك الآثار خطورة، والتي تشكل تحديًا أخلاقيًا كبيرًا، تتعلق بعدم القدرة على التمييز بين المدنيين والمقاتلين، والتي تخالف جميع المواثيق الدولية، حيث إنه في كثير من الأحيان تواجه الآلات صعوبة في التمييز بين المقاتل والمدني، مما يزيد من استهداف المدنيين وقتلهم خلال الحروب، وهنا يجب الحذر من تلك العواقب غير الأخلاقية، خاصة مع أنظمة الصواريخ الذكية الموجهة أو الأسلحة الأكثر فتكا، والتي لن تميز بين تجمعات مدنية أو عسكرية، وفي مثل هذه الحالات سيتم تحميل العواقب لتلك الآلات، وقد تؤدي تلك الأخطاء إلى التصعيد، فتدخل الحروب في مستويات أعمق وتتعقد الصراعات والنزاعات وتتداخل بين الاعتبارات الإنسانية والعسكرية غير المبررة، وهنا نعود لما قاله هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، حيث قال: «للمرة الأولى في التاريخ تمتلك البشرية القدرة على التدمير الذاتي في وقت محدود»، مشيرا إلى المخاطر المحتملة للتكنولوجيا الحديثة في تسريع وتيرة النزاعات.

ومن المخاطر التي قد تترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب عامل التحيز، حيث إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد على ما بُرمجت عليه من بيانات، وإذا كان ضمن هذه البيانات تحيز ما فستعكس هذه الأنظمة ذلك في عملية اتخاذ القرار، مما يؤدي لتقويض الثقة بمخرجات تلك الآلات، وربما يؤدي لكوارث كبرى.

ويمكن التحدث عن ملفات حقوق الإنسان التي ستُنتهك نتيجة لكل ما ذكرنا، حيث ستتحول كل تلك الآليات لآلة قتل مبرمج بدلا من أن يكون هدفها تقليل الخسائر بين المدنيين، وتقليل تكاليف الحرب البشرية وتحقيق الغايات بطريقة أسرع.

وهناك عامل خطر آخر يدخل على الواجهة، وهو سباق التسلح في مجال الذكاء الاصطناعي، دون مراعاة التداعيات الأخلاقية، وكل ذلك سيزيد من وتيرة الصراعات، وهناك مخاطر لأن تُطوِّر أو تحوز جماعات إرهابية تقنيات ذكاء اصطناعي في أسلحتها المستخدمة؛ مما يجعل السحر ينقلب على الساحر، كما يقولون، ويصبح خطر تلك الأسلحة مضاعفا.

> "من المخاطر التي قد تترتب على استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب عامل التحيز، حيث إن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد على ما بُرمجت عليه من بيانات، وإذا كان ضمن هذه البيانات تحيز ما فستعكس هذه الأنظمة ذلك في عملية اتخاذ القرار؛ مما يؤدي لتقويض الثقة بمخرجات تلك الآلات، وربما يؤدي لكوارث كبرى."

الآثار القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب

هناك العديد من الإشكاليات القانونية والمسؤوليات لتفعيل الذكاء الاصطناعي في الحروب والنزاعات، وهنا نذكر ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، حيث يكسر قانونَ التمييز والتناسب أحد مبادي القانون الدولي، وعندما نتحدث عن التمييز فهو يتعلق بالتمييز بين المدني والمقاتل، مما يؤدي لتناسب القوة واستخدامها ضد هؤلاء كلٌّ على حدة، وكل ذلك يؤدي لاستهداف مدنيين وقتلهم وخرق القانون الدولي، وقد حذرت المنظمات الدولية الحقوقية من أن الاعتماد على الآلات في اتخاذ القرار قد يؤدي لكوارث أخلاقية وقانونية، وهنا يفتح باب المسؤولية في الخسائر البشرية، فمن يتحملها؟ هل المبرمج أم المشغل أم المصمم، أم الآلة، خاصة في ظل غياب مسؤولية بشرية مباشرة؟ وبحسب الأمم المتحدة، فإن استخدام أنظمة أسلحة ذاتية العمل يتطلب إطارًا قانونيًّا، وضمانًا بوجود عناصر بشرية، كل ذلك بهدف تحديد المسؤولية القانونية.

وفي ظل كل هذا التشتت القانوني، تدعو دول عديدة لوضع إطار قانوني دولي ينظم عملية استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب، وصياغة قوانين تتناسب مع الواقع الجديد. وناهيك عن كل ما ذكرنا، فهناك حاجة لوجود معاهدات دولية شاملة تضبط سباق التسلح، ووضع معايير عسكرية قانونية لكل ذلك، خاصة بين الدول الكبرى التي تقود هذه الثورة التكنولوجية، مثل الولايات المتحدة والصين.

ويبرز هنا دور الأمم المتحدة لوضع تشريعات ثورية ورائدة تتعلق بالذكاء الاصطناعي واستخدامه في الحروب والنزاعات المسلحة، وضمان وجود عناصر بشرية تتخذ القرار، وهذا أمر ضروري وحتمي إذا علمنا أن سباق التسلح بالذكاء الاصطناعي وصل أوْجَه، فبحسب تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فإن أكثر من ٤٠ دولة تعمل حاليا على تطوير أنظمة أسلحة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وحسب دراسة أجراها مركز أبحاث الذكاء الاصطناعي (AI Now Institute) في عام ٢٠٢٣، فإن ٧٨٪ من الخبراء يرون أن القوانين الحالية غير كافية لمواجهة التحديات التي يفرضها الذكاء الاصطناعي في الحروب.

وبالنسبة لدولة الإمارات، فقد طوّرت استراتيجيات وقوانين، ووضعت وثيقة سياسة عامة تتعلق بموقف دولة الإمارات بشأن سياسة الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، وهنا أقتبس من البند المتعلق بالأخلاق في هذه الوثيقة، الذي يقول نصًا: (تلتزم دولة الإمارات بالمعايير الأخلاقية للذكاء الاصطناعي، وقد ظهر ذلك من خلال اعتماد إطار «مبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي» الذي يحدد ٨ مبادئ للحفاظ على القيم الإنسانية وضمان المعاملة العادلة والآمنة لجميع أفراد المجتمع، وهي: **العدالة**، تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي بدون تحيز؛ **والمسؤولية**، تحديد المسؤولية بوضوح؛ **والشفافية**، حيث تكون عمليات اتخاذ القرار مفهومة؛ **والقابلية للتفسير**، حيث تكون قرارات الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير من قبل غير الخبراء؛ **والمرونة**، حيث تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي مرنة وموثوق بها؛ والسلامة، حيث تعطي أنظمة الذكاء الاصطناعي الأولوية للسلامة البدنية والرقمية للأفراد والمجتمعات؛ **والقيم الإنسانية**، حيث تحترم التكنولوجيا كرامة وحقوق الأفراد؛ **والاستدامة**، حيث يجب أن يسهم تطوير الذكاء الاصطناعي في الاستدامة البيئية؛ **وحماية الخصوصية**، حيث تحمي أنظمة الذكاء الاصطناعي البيانات الشخصية وفقا لأحدث معايير الأمان.

> "عامل خطر آخر يدخل على الواجهة، وهو سباق التسلح في مجال الذكاء الاصطناعي، دون مراعاة التداعيات الأخلاقية، وكل ذلك سيزيد من وتيرة الصراعات."

وقد تم تصميم هذا الإطار لضمان عدالة أنظمة الذكاء الاصطناعي واستمتاع جميع فئات المجتمع بفوائدها، مع تعزيز الشفافية والأمان، والتحقق من توافقها مع القيم الإنسانية ومعايير الخصوصية).

وختامًا، هناك دول بدأت بشكل فاعل في العمل على تقنين استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل عام، وتحديدا في الحروب، وهناك ضرورة لتحركات دولية في هذا الجانب، فهذا أمر يجب العمل عليه بشكل واسع وسريع ليواكب التطور الكبير في الذكاء الاصطناعي، فلا نريد أن نصل لمرحلة تتخذ في الآلة قرارات الحرب والسلم، لندخل في صراعات قد تفني البشرية بسبب اتجاه متنامٍ للاعتماد على الآلة في تحديد خياراتنا البشرية.

آفاق توظيف الجماعات الإرهابية للذكاء الاصطناعي



د. عاكف المبيضين

كاتب أردني

أصبح الذكاء الاصطناعي أحد المحاور الأساسية التي تشكِّل ملامح المستقبل، وفي الوقت الذي يعزز فيه الذكاء الاصطناعي الأنظمة الأمنية، تزداد المخاوف من إمكانية استغلاله بطرق غير قانونية أو ضارة.

في دراسة لـ «جونزاليس تورو»، عام ٢٠١٩، تم تسليط الضوء على كيفية دمج الصين لتقنيات التعرف على الوجه مع الذكاء الاصطناعي لرصد الجرائم الإرهابية المحتملة، وقد أثبت هذا النظام فاعليته في التنبؤ بالتهديدات من خلال تحليل المؤشرات ومتابعتها في وقت قياسي. ومع ذلك، أشار الباحث إلى أهمية وضع ضوابط صارمة لمنع إساءة استخدام هذه التكنولوجيا، فعلى سبيل المثال، تناول «كريستوس فيلاسكو»، عام ٢٠٢٢، استغلال الجماعات الإرهابية لجائحة كورونا عبر تطوير أساليب باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، لاستهداف الأنظمة الحكومية والمؤسسية.

وفي ضوء ما سبق، تشكل تقنيات الذكاء الاصطناعي مخاطر كبيرة عند استغلالها من قِبل المنظمات الإرهابية. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الإمكانات الهائلة للذكاء الاصطناعي، ودوره في تحسين الأمن الوطني، والتحديات المصاحبة لاستخدامه، وكيفية وضع استراتيجيات تنظيمية فعّالة. كما تستكشف كيف توفر أدوات الذكاء الاصطناعي البيئة الملائمة لظاهرة الإرهاب، لا سيما في ظل تسهيل تلك الأدوات لعمليات التجنيد والدعاية والهجمات الإلكترونية المتطورة. مع تقييم الجهات الفاعلة العالمية المعنية، والتحديات التي يفرضها الإرهاب بمساعدة الذكاء الاصطناعي، مع دراسة كيف يمكن لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب الاستفادة من الذكاء الاصطناعي للتخفيف من هذه التهديدات الناشئة.

الذكاء الاصطناعي والإرهاب

على الرغم من أن التطورات السريعة في الذكاء الاصطناعي وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أحدثت ثورة في العديد من الصناعات، مما يوفر فرصًا لا مثيل لها للابتكار، فإن هذه التقنيات نفسها تشكّل مخاطر كبيرة عند استغلالها من قِبل الجهات الفاعلة الخبيثة، لا سيما بعد أن أدركت المنظمات الإرهابية، على وجه الخصوص، إمكانات الذكاء الاصطناعي لتعزيز عملياتها، بدءًا من التجنيد والدعاية إلى الهجمات الإلكترونية المتطورة.

لقد أوجد الذكاء الاصطناعي نموذجًا افتراضيًا يتفاعل فيه الأفراد عبر وسائل افتراضية حديثة، مما أسهم في تصاعد حدة التهديدات الأمنية يومًا بعد يوم، مما يؤكد ضرورة البحث عن صيغ وحلول ذكية لفهم القضايا المجتمعية الصعبة والشائكة، كما أدى تقاطع الإرهاب الحديث والحرب والتكنولوجيا إلى تغيير مشهد الأمن العالمي بشكل جذري. على سبيل المثال، أدى ظهور تقنية الفيديو عالية الدقة (HD)، إلى جانب انتشار منصات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع، إلى تزويد المنظمات الإرهابية بأدوات قوية لبث محتوى غير خاضع للرقابة، وتعمل هذه الصور المرئية على نشر الأيديولوجيات المتطرفة، بل ويمكن أيضًا الاستفادة منها لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي، مما يثير مخاوف مقلقة بشأن إمكانية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تأجيج العنف والتطرف والاستقطاب المجتمعي.

وتعد العواقب النفسية لهذا التطرف خطيرة، حيث تشير الأبحاث إلى أن التعرض للمحتوى العنيف والأيديولوجيات المتطرفة يمكن أن يؤدي إلى إزالة الحساسية تجاه العنف، وزيادة الميل إلى السلوك العنيف. ومن ناحية أخرى، خطا الذكاء الاصطناعي خطوات هائلة خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيّما في مجال تحليل البيانات الضخمة. فمن خلال فحص كميات ضخمة من البيانات والمعلومات، بات من اليسير على أنظمة الذكاء الاصطناعي اكتشاف الأنماط وتحديد الحالات الشاذة وتقديم رؤى قابلة للتنفيذ، مما يؤثر بشكل كبير على الأمن القومي، حيث تتجه المنظمات الإرهابية بشكل متزايد إلى الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لشن هجمات إلكترونية واستغلال أنظمة القياس الحيوية وجمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف والتخطيط للهجمات.

وفي سياق متصل، تتمثل إحدى الطرق الأساسية التي يستفيد بها الإرهابيون من الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة في اختراق الأنظمة الآمنة، من خلال الوصول إلى البيانات البيومترية والمعلومات الشخصية عبر الإنترنت،

> "يوفر التحول الرقمي إمكانات هائلة؛ حيث تشير الأدلة الاقتصادية إلى أن التحول الرقمي له تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، ومن منظور الحوكمة، يعمل التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والمساءلة، والحد من البيروقراطية والفساد."



مما يمكّنهم من تجاوز التدابير الأمنية التقليدية؛ حيث تستخدم طرق تحديد الهُوية البيومترية، مثل التعرف على الوجه، ومسح بصمات الأصابع، والتعرف على قزحية العين، والتحليلات السلوكية، على نطاق واسع لتأمين المواقع والأنظمة الحساسة.

ومع ذلك، فإن هذه الأساليب ليست محصنة ضد الاستغلال، فمن خلال استخدام الأدوات المناسبة والوصول إلى البيانات الضخمة، يمكن للإرهابيين سرقة المعلومات البيومترية عبر الاعتماد على مجموعة متباينة المصادر، بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الحكومية وقواعد البيانات العامة الأخرى، فبمجرد حصولهم على هذه البيانات، يمكن للإرهابيين استخدامها لانتحال شخصية الأفراد، والوصول غير المصرح به إلى المناطق الآمنة، وتنفيذ الهجمات.

وفي ضوء ما سبق، فإن الذكاء الاصطناعي يُمثّل أحد المخاطر الكبرى التي تهدد سلامة المجتمع وأمنه على مرّ التاريخ. حيث كشفت دراسة حديثة أن بعض التنظيمات الإرهابية وجدت في التقنيات الحديثة وأدوات الذكاء الاصطناعي ضالَّتها، سواء بالتواصل الآمن والسريع بين أعضائها، أو بينهم وبين المجنَّدين المحتملين، أو بالتخفي والهروب من التتبُّع الأمني، أو باستقطاب الأتباع وتجنيدهم، أو عن طريق حيازة الأسلحة، أو بتيسير العمليات الإجرامية التي يمكن أن تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، سواء أكان ذلك بصورة رقمية أو بصورة حقيقية على أرض الواقع.

والحقيقة أن الأمن الإلكتروني بات قضية أمن قومي تقتضي المعالجة، ومن ثم، فإنه من الضروري على الدول توظيف أدوات ذكاء اصطناعي وقائية لمكافحة التهديدات الإرهابية. وفي الواقع، يتعين الاعتراف بأنه يستحيل وجود نظام أمني يكون في مأمن من الهجمات السيبرانية، وخاصة في ظل تنامي قدرات الجماعات الإرهابية، والتي أضحت تمتلك برمجيات خبيثة وأدوات للتجسس والتحكم عن بُعد، وهي أدوات سهلت من العمليات الإرهابية، وبالتالي، فإن الدول في حاجة إلى امتلاك كل مقومات الذكاء الاصطناعي للحيلولة دون وقوع تلك الهجمات.

والمشكلة الكبرى هي أن التنظيمات الإرهابية تسعى إلى تجنيد الأفراد والشباب لتنفيذ الجرائم الإرهابية، وذلك عبر إقناعهم بأفكارهم وعقائدهم، وقد تستخدم تلك التنظيمات أدوات الذكاء الاصطناعي للتأثير على عقول هؤلاء المستهدفين، ويتم ذلك عبر الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الترويج لصور وفيديوهات قد تكون غير حقيقية لاستقطاب هؤلاء وتجنيدهم.

المحاربة والوقاية

يُعد الذكاء الاصطناعي أداة احترافية للحصول على البيانات بين العديد من الأجهزة الأمنية، وبالتالي يمكن أن يكون وسيلة للتواصل بين الكيانات الأمنية، سواء في الداخل أو الخارج، ويمكن أن يتم ذلك بواسطة إقرار شراكات أمنية بناءة وفاعلة تسهم في التنسيق للقضاء على الإرهاب، بل والوصول الناجح إلى الإرهابيين وإلقاء القبض عليهم، إلا أن هذا يحتاج إلى مزيد من التعاون الدولي إلى جانب إقرار التشريعات لمكافحة هذا النوع من الإجرام، ولا سيَّما مع اشتداد التهديدات الناجمة عن قدرة الإرهابيين على الوصول إلى أنظمة تقنية حديثة تمكنهم من الاختراق أو شنّ هجمات كارثية ضدَّ البنى التحتية الحيوية للدول، بما في ذلك أنظمة الإنترنت في ظل «العولمة»، وبالتوازي مع ذلك، برزت تهديدات الإرهاب المتبني لتقنية الذكاء الاصطناعي، والتي بموجبها قد يؤدي ذلك إلى تدمير أو إقصاء المجتمعات، وتفاقم ما يُسمى بـ«التحيّز المتصوّر»، أي توجيه صور أو فيديوهات مزيفة لإقناع المجتمع وإقناع الرأي العام بهدف معين يهدف إلى العنف أو مزيد من التوترات داخل المجتمعات. ولذا فإنه من الضروري اعتماد نفس التقنيات التي يستخدمها الإرهابيون، بل والعمل على تطويرها لتجاوز خطواتهم، وفي هذا الصدد، يتعين العمل على صياغة اتفاق عالمي، من شأنه ينشأ قواعد وآلية لإدارة تبادل البيانات التي تُجمع عبر الذكاء الاصطناعي، ومتى ينبغي مشاركتها، ومع مَن، مما سيجعل الهدف الأسمى غير مقتصر على محاربة الإرهاب فحسب، بقدر كونه لحماية حرية الأفراد والحفاظ على هُوياتهم الشخصية.

وفي ضوء تعدد مزايا الذكاء الاصطناعي، وتنوع استخداماته وسهولة إتاحته، أظهرت التنظيمات الإرهابية اهتمامًا منقطع النظير بقدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي، بل وسعت إلى تطويره، وذلك للتوصل إلى إنتاج المحتوى أو ربما جذب الشباب للتجنيد أو بث برامج ضارة للتجسس والاختراق، وهي جميعها خطوات تعزز من مكانة تلك التنظيمات. وفي هذا السياق، أصدرت بعض التنظيمات الإرهابية إرشادات حول كيفية استخدام وتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي، وترتبط معظمها بنماذج اللغة التي يُمكنها التعرف على النصوص. وتجدر الإشارة إلى أن استخدام التكنولوجيا من قِبل التنظيمات الإرهابية ليس أمرًا جديدًا، فالحقيقة أن التطورات التكنولوجية أسهمت في حدوث نقلة نوعية في قدرات الجماعات الإرهابية على مدار العقود الماضية.

نماذج وأمثلة

بطبيعة الحال، لا يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي على التنظيمات الإرهابية فحسب، إذ يُستخدم أيضًا في حالات «الذئاب المنفردة» و«الأرامل السوداء»؛ حيث تتعدد أوجه استفادة التنظيمات الإرهابية من التطورات التكنولوجية في ظل تنوع تطبيقاتها وموجاتها وأدواتها، والذكاء الاصطناعي التوليدي ليس في معزل عن ذلك. وبعبارة أخرى، استغلت التنظيمات الإرهابية المواقع الإلكترونية والمنتديات والمدونات وغرف الدردشة ووسائل التواصل الاجتماعي لتحقيق أهدافها؛ حيث وفرت فرصا غير مسبوقة لتلك



الجماعات. وبوجه عام، يمكن القول بأن أدوات الذكاء الاصطناعي المستحدثة تُوفّر فرصًا عديدة لمختلف المستخدمين من دول ومؤسسات وأفراد، ولكن يجب الحذر مع الانتقاء للمستفيد بها؛ حيث إن تركها دون إطار تنظيمي رادع، يمكن أن يُسهم في حدوث ثلاثة عوامل، هي: صعود التطرف المدعوم بالذكاء الاصطناعي، وتقارب الذكاء الاصطناعي مع التقنيات الناشئة الأخرى، والتبني العالمي المتزامن للذكاء الاصطناعي.

وعلى صعيد العامل الثالث، انتشرت معظم التقنيات التكنولوجية من الإنترنت إلى الهواتف الذكية في البلدان الأكثر تقدمًا وثراءً، وذلك قبل أن تنتشر في بقية دول العالم، غير أن الذكاء الاصطناعي يختلف عن التقنيات المتقدمة؛ فمن الواضح أنه لم يصطدم بحواجز تحول دون انتشاره بشكل عالمي متزامن في كل دول العالم، بما في ذلك بلدان الجنوب العالمي، الأكثر هشاشة من حيث بنيتها التحتية السيبرانية، وبالتالي، قد تشكل أدوات الذكاء الاصطناعي خطرًا مضاعفًا في تلك البلدان مقارنة بدول العالم المتقدم؛ حيث تكثر أنشطة الإرهابين والمتطرفين والإجراميين.

وعلى هذا النحو، يُشكل استخدام التنظيمات الإرهابية للذكاء الاصطناعي مسارًا مُثيرًا للقلق يهدد الأمن العالمي نظرًا لتداعياته الكارثية، غير أنه تطور طبيعي وواقعي في ظل التطور المتسارع في أساليب تلك التنظيمات، والتي تطورت من الاعتماد على الوسائل التقليدية ذات الطابع العسكري إلى الاستراتيجيات الرقمية، حتى أصبحت المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي ساحات موازية لمعارك تلك التنظيمات والإرهابيين والجماعات المتطرفة، في ظل بيئة معلوماتية مضطربة وشبكات إنترنت شديدة الترابط والتعقيد.



التطورات التكنولوجية مثل الواقع الافتراضي ومنصات مثل Meta's Horizon

تسمح التطورات التكنولوجية للجماعات المتطرفة بإنشاء بيئات افتراضية، حيث يمكنهم التفاعل مع المجندين المحتملين، ومحاكاة الهجمات والتخطيط للممارسات الإرهابية؛ حيث تتيح هذه البيئات أبعادًا جديدةً للتخطيط والتدريب على الأعمال الإرهابية، أو بعبارة أخرى تصميم محاكاة لأعمال الإرهاب في تلك البيئة الافتراضية. كما تُهيِّئ أدوات الذكاء الاصطناعي إحداث دعاية بصرية متطورة، بالإضافة إلى المساعدة في الحفاظ على الخصوصية وسرية التواصل داخل هذه المجموعات.

وتشير إحدى الدراسات التي تتناول تحركات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بشأن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، إلى أن التنظيم نجح في توظيف الذكاء الاصطناعي لإنتاج وتوزيع محتوى بصري ضخم على منصات مثل «إنستجرام» (Instagram) و«بنترست» (Pinterest)، وبالتوازي مع ذلك، تعمل شبكة الويب المظلمة كملاذ آمن للمعاملات المالية المشبوهة والاتصالات المجهولة، وهو ما يزيد العبء على المؤسسات الأمنية التي تبحث في هذا العالم الافتراضي المظلم. وما يزيد الأمر تعقيدًا هو أن تلك المنصات أصبحت أكبر حجمًا وتنوعًا، مما زاد من حرية حركة ومناورة عناصر التنظيمات المتطرفة، وهو ما يجعل مهمة الكشف عن تلك الأعمال المشبوهة أكثر صعوبة. ومع وصول وتبني نماذج التعلم العميق المتطورة مثل «ChatGPT»، تتصاعد المخاوف من استعمال الجماعات المتطرفة لأدوات الذكاء الاصطناعي، لتعزيز عملياتهم عبر الإنترنت، بل وانتقالها إلى العالم الواقعي.

تأثير الذكاء الاصطناعي على الأمن القومي

في الواقع، تشير الدلالات إلى أن الذكاء الاصطناعي بمثابة أداة فعالة لرصد ومراقبة وتتبع المتطرفين والإرهابيين، فمن خلال قدراته على التنبؤ، يمكن ملاحظة تحركات الجماعات المتطرفة والإرهابية، ومن ثم، يُسهم في تقويض الإرهاب الذي يهدد الأمن القومي للدول، وبعبارة أخرى، يعتبر الذكاء الاصطناعي أداة لتحسين دقة وكفاءة الوكالات الأمنية في مختلف دول العالم، خاصة أنه يمكن أن يساعد في التنبؤ بتوقيت وموقع الهجمات، ويتم ذلك عبر تحليل بيانات الاتصالات والقوائم المالية وإمكانية تفكيك الشفرات بين الإرهابيين، وفحص أنماط تنقلاتهم.

وبالتوازي مع ذلك، يتعين الحذر من أن الذكاء الاصطناعي قد يكون سلاحًا في يد المتطرفين، ويتم ذلك عبر استهداف المستخدمين على مواقع مشاركة الفيديو وإعادة توجيههم إلى محتوى مضاد، قد يكون تآمريا أو عنيفا ضد الدولة ومؤسساتها. ومن حسن الحظ أن الأجهزة الأمنية يمكن أن تستخدم الذكاء الاصطناعي من خلال ما يُعرف بتقنية «التزييف العميق»؛ حيث يتم إنشاء مقاطع فيديو مزيفة تسخر من قادة وأيديولوجية تلك الجماعات المتطرفة أو الإرهابية، إلا أنه ينبغي الحذر في التعامل مع هذا النهج، إذ يجب تجنب الحكومات الديمقراطية للتدخل المباشر مع مثل هذه التكتيكات.

والمؤشر الإيجابي هو أن شركات التكنولوجيا لديها إمكانية تعديل المحتوى المدعوم بالذكاء الاصطناعي للكشف عن الدعاية المتطرفة والعمل على إزالتها في الوقت المناسب. وبالتالي، فإن مراقبة المحتويات على المنصات أمر لا غنى عنه، خاصة في ظل نجاح الجماعات المتطرفة في الجمع ما بين أدوات الذكاء الاصطناعي وتطبيقات تحرير الصور، وهو الأمر الذي يزيدهم من الإمكانيات الإبداعية للصور والمعلومات التي يسعون إلى الترويج والدعاية لها.

وبوجه عام، يمكن للذكاء الاصطناعي أيضًا أن يلعب دورًا محوريًا في مساعدة المؤسسات الأمنية، بما في ذلك أجهزة الاستخبارات، على مكافحة الإرهاب، ويمكن أن يتم ذلك عبر وسائل مختلفة، أبرزها:

- **التتبع والمراقبة والرصد:** لا شك في أن قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل مقاطع الفيديو الحية لتحديد السلوكيات أو الأشياء المشبوهة في الأماكن العامة أمر من شأنه أن يساعد الأجهزة الأمنية على الاستجابة بطريقة سريعة لمواجهة التهديدات المحتملة.

- **التحليلات التنبؤية:** يمكن لأجهزة الاستخبارات استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل الأنماط في البيانات التاريخية، إلى جانب متابعة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي، مما يساعد في نهاية المطاف على التنبؤ بالهجمات الإرهابية المحتملة.

- **الاستقصاء والتقييم بشأن سلوك الأفراد أو الجماعات:** وذلك لمعرفة مؤشرات التطرف، مما يسهم في التدخل السريع قبل وقوع الهجمات، بمعنى أن الذكاء الاصطناعي يُستخدم كوسيلة وقائية للحيولة دون تفاقم أحداث العنف أو الإرهاب.

- **جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها:** يدمج الذكاء الاصطناعي مجموعات بيانات ضخمة، وذلك عبر العديد من المصادر، مثل: لقطات المراقبة، والمنصات الرقمية، وتتبع التبادلات المالية، لتوفير رؤى شاملة. وفي هذا الصدد، يمكن استخدام برامج معالجة اللغة لفهم وتحليل الاتصالات والمحتوى الذي يتضمن تهديدات محتملة.

- **تحسين الكفاءة التشغيلية:** إن الذكاء الاصطناعي قادر على تحسين كفاءة الأجهزة الأمنية لتمكنها من مكافحة الإرهاب بمختلف صوره، وذلك عبر تحديد الموارد للعمليات، وضمان نشر الأفراد والمعدات بشكل مُجدٍ ونافع. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يزود المسؤولين بالبيانات والتوصيات في الوقت اللازم، مما يزيد من فاعلية استراتيجيات مكافحة الإرهاب لدى صُناع القرار.

ومن هذا المنطلق، فإنه من اللازم أن نضع في الاعتبار أن أي تدابير مضادة يتم تنفيذها يتعين أن تؤدي إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية الرفاهية المجتمعية من ناحية، والمحافظة على الارتقاء بالأفكار والعمل على تعزيز الابتكار؛ حيث إن هذا التوازن هو السمة النابضة التي تميز المجتمعات الديمقراطية.

تقييم وقراءة مستقبلية

أحدثت شبكة الإنترنت والذكاء الاصطناعي طفرة في استراتيجيات التجنيد للجماعات الإسلاموية المتشددة والجماعات اليمينية المتطرفة، مما مكنها من العمل على مستوى العالم. وهناك أربع طرق رئيسة يمكن للجماعات المتطرفة من خلالها استخدام الذكاء الاصطناعي، وهي: الذكاء الاصطناعي التوليدي، وروبوتات الدردشة، والألعاب، والتحليلات التنبؤية. فمن ناحية، يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي لإنشاء جميع أشكال المحتوى، بداية من مقاطع الفيديو الدعائية ووصولًا إلى الصور والموسيقى وتركيب الأصوات والترجمات وما إلى ذلك. ومن هذا المنطلق، بات المحتوى أكثر سرعة من حيث إنشاؤه، فبعد أن كان يستغرق أسابيع وأشهر لإنتاجه، أضحى من السهل إعداده في فترة وجيزة جدًا، وبدرجة فنية عالية.

ومن ناحية أخرى، يمكن للجماعات المتطرفة الاستفادة من روبوتات الدردشة لتقليد النظرة العالمية لمروّجيها. علاوة على ذلك، يمكن نشر الحسابات التي تم إنشاؤها عبر الذكاء الاصطناعي على منصات الألعاب، وذلك لاستقطاب وجذب المجندين المحتملين، علاوة على إمكانية استخدام أدوات تحليلية تعمل بالذكاء الاصطناعي لاستهداف الأشخاص الأكثر عرضة للتطرف.

وعلى خلاف ذلك، يمكن الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي قد يُسهم في انتشار وإشاعة المحتوى المتطرف أو المحرض للعنف أو الكراهية، فإنه قد يساعد أيضًا في مواجهته، بمعنى أن الذكاء الاصطناعي قد يكون أداة فعَّالة لمساعدة وكالات الاستخبارات والأجهزة الأمنية في معالجة وتحليل كميات هائلة من البيانات، وربما بطريقة أسرع وذات كفاءة مقارنة بالاعتماد على الكوادر البشرية.

علاوة على ذلك، يمكن أن يسهم الذكاء الاصطناعي في تحديد الأنماط في البيانات وكذلك اكتشاف أي اختراقات أو برامج خبيثة أو أي انحرافات قد يكون من العسير التعرف عليها بواسطة ضباط الاستخبارات البشرية. وعلى جانب آخر، يمكن للوكالات الاستخباراتية توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي لمراقبة ورصد أي تهديدات سيبرانية محتملة للتكنولوجيا المستخدمة للتواصل عبر الإنترنت، وكذلك يمكن الرد على الهجمات الإلكترونية، وما إذا كان هناك أي سلوكيات غير المعتادة على الشبكات، يتوقع أنها تدخل ضمن دوائر التهديدات الإلكترونية أو الحروب السيبرانية.

وختامًا، فإن مكافحة الإرهاب الإلكتروني إلى جانب التطرف عبر شبكات الويب يقتضي صياغة استراتيجية شاملة لمحاربة كل أشكال الجرائم المنظمة الرقمية، ويمكن لتلك الاستراتيجية الاستفادة من التطورات التكنولوجية الهائلة، التي منها أدوات الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تكون أدوات فعَّالة لتدعيم قدرات الكوادر البشرية التي قد تبدو محدودة في بعض الأحيان، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي في هذا المجال؛ حيث يمكن للأجهزة الاستخباراتية الوطنية والإقليمية معًا العمل على الحد من المخاطر التي تشكلها الجماعات المتطرفة في الويب المظلم، ومن ثم حماية الأمن القومي وحفظ السلم والأمن الدوليين، أملًا في تعزيز الاستقرار العالمي.

الانتقال إلى شبكات اتصال الجيل السادس: الفرص والإمكانيات والتحديات



د. محمد عبد الله العلي

الرئيس التنفيذي لمركز «تريندز» للبحوث والاستشارات، الإمارات

في عصر تزدهر فيه قدرات الذكاء الاصطناعي، حتى صارت تحدِّد، شيئًا فشيئًا، صورة التحولات العالمية الكبرى، وفي عالم تتسارع فيه القدرات التكنولوجية للدول والأقاليم، حتى بات التنافس التكنولوجي هو العنوان الأبرز للعلاقات الدولية خلال العقد الماضي، فإن حيازة وتوطين أكبر قدر من التكنولوجيا هو الخيار الوحيد لضمان الريادة في المستقبل.

ولما كانت التكنولوجيا تحوز هذا القدر من الأهمية لمستقبل العالم، وبينما يُنظر لتقنيات الاتصالات ووسائطها باعتبارها في القلب من التطورات التكنولوجية، فإن المقال الحالي يسلّط أضواء مركزة على إرهاصات التحول التي تجري حاليًا على قدَم وساق لجيل جديد من هذه التقنيات، فيما يُعرف بتقنيات الجيل السادس (G6)، ويتأمل في إمكانياتها وتحدياتها للمنطقة العربية، كما يهتمّ بصورة خاصة بتأثير هذا التحول على الصناعات المختلفة عالميًا وعربيًا.

١. حول الأهمية الاقتصادية الخاصة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

في حساب النمو الاقتصادي، يتم تحديد الناتج المحلي الإجمالي للدول والقيمة المضافة الاقتصادية من حاصل جمع ناتج الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بدءًا من نشاط قطاع الزراعة والاستخراج وصولًا إلى قطاع الخدمات الشخصية. وضمن هذه المعادلة الأساسية للقيمة المضافة، يَظهر قطاع الاتصالات والمعلومات كأحد القطاعات التكنولوجية المهمة للنمو الاقتصادي وللقيمة المضافة ضمن قطاع الخدمات الإنتاجية.

وبينما يحتل قطاع الاتصالات مكانة مهمة، على هذا النحو، في توليد الناتج المحلي في اقتصادات العالم كافة، فإن الملاحظة الجديرة بالذكر أن الأهمية النسبية لهذا القطاع، ومدى اعتماده على مكونات وطنية، تختلف

بين دولة وأخرى على مستوى العالم، كما اختلفت أيضًا بين فترة وأخرى خلال العقود القليلة الماضية. ففي الدول المتقدمة، وعلى عكس حالة الدول الأقل تقدّمًا أو الأقل استقلالًا تكنولوجيًا، دائمًا ما يشكل هذا القطاع أهمية نسبية مرتفعة إذا ما قورن بقطاعات الاستخراج أو قطاعات الخدمات الشخصية. ويحتل هذا القطاع أهمية إضافية نتيجة اعتماده على قدرات التكنولوجيا الوطنية المستقلة إذا ما قورن بقطاعات وأنشطة أخرى داخل قطاعات الخدمات الاجتماعية. وبناءً على ذلك، فإن الأهمية التي يكتسبها قطاع الاتصالات جعلته موطنًا للتنافس العالمي في سباق القيمة المضافة، وفي سباق توطين أكبر قدر من المعارف والتقنيات الوطنية. إضافةً إلى أن ارتباط قطاع الاتصالات، ضمن قطاع الخدمات الإنتاجية، بباقي القطاعات والأنشطة في الاقتصاد الوطني، وقدرته على توليد الصادرات ذات القيمة المضافة المرتفعة، جعل الحكومات الوطنية تبذل في سبيل تطويره الإمكانيات، وتدعم رأس المال البشري المشتغل به.

ويُبنى قطاع الاتصالات السائد عالميًا على ركائزَ عديدةٍ، أهمها بكل تأكيد قدرات الشبكات الوطنية، التي تعتمد على التقنيات المنتقلة من جيل إلى جيلٍ أحدث، ويعتمد كذلك على الأجهزة السلكية واللاسلكية المستخدمة في عمليات الاتصالات ونقل المعلومات. فما ملامح الانتقال بين أجيال الاتصالات؟ وما محددات وتحديات الانتقال من الجيل الحالي الخامس القائم حاليًا إلى الجيل السادس الأكثر تطورًا؟

> يوفر التحول الرقمي إمكانات هائلة؛ حيث تشير الأدلة الاقتصادية إلى أن التحول الرقمي له تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي، ومن منظور الحوكمة، يعمل التحول الرقمي على تعزيز الشفافية والمساءلة، والحد من البيروقراطية والفساد.

٢. الانتقال بين شبكات الاتصالات: الملامح العامة

لم يكَد العالم ينتهي من نشر واستخدام شبكات الجيل الخامس للاتصالات، حتى بات التنافس بين أقطاب الاقتصاد والتكنولوجيا عالميًا؛ يتبارَون في تطوير تقنيات وشبكات الجيل السادس. وهذا التنافس لم يُكشف عنه مؤخرًا، بل إنه كان حديث عهد بإطلاق الجيل الخامس، الذي بدأ في عام ٢٠١٨. فقد نشرت وكالة «بلومبرج» مقالًا في عام ٢٠٢١ يُظهر أن الصراع قد احتدم على الحصول على كعكة الجيل السادس من الاتصالات. وفي محاولة لاقتناص وتسجيل براءة الاختراع لتقنيات هذا الجيل، يحتدم الصراع بين الصين والولايات المتحدة؛ بحثًا عن أرباح فلكية ومكاسب قيادة زمام الثورة الصناعية القادمة؛ إذ ترى الصين أن قدرتها على ريادة هذه التكنولوجيا سيضمن لها استمرار الريادة في شبكات الاتصالات بقيادة شركتها الرائدة هواوي. وفي المقابل، فإن تطوير تقنية الجيل السادس قد يمنح الولايات المتحدة الفرصة لاستعادة الريادة المفقودة في مجال تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية .

دعنا نتأمل هذه الرحلة التكنولوجية منذ بدايتها. فمن جيل لآخر، تتطور قدرات الشبكات الوطنية للاتصالات ونقل المعلومات عبر الوسائط. ففي عصور الجيلَين الثاني والثالث تركزت قدرات الشبكات على تعزيز التواصل بين البشر من خلال الصوت والنَّصّ، انتقالًا من التواصل الصوتي فقط. ومع الانتقال السريع لشبكة الجيل الرابع، يشهد العالم تحولًا جوهريًّا في قدرات نقل البيانات بين مناطق وأقاليم العالم بسرعات لحظية، وشهد العالم، على التوازي، ميلاد الهواتف الذكية القادرة على نقل الصورة والفيديو، وهو ما انعكس في الاستهلاك الهائل للبيانات. وقُبيل مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، شهد العالم ميلاد شبكات الجيل الخامس بريادة صينية واضحة؛ الأمر الذي أسهم في ربط الإنترنت التقليدي بإنترنت الأشياء وأنظمة نقل الصورة وأنظمة الروبوتات الصناعية؛ تمهيدًا للانتقال إلى عالم الذكاء الاصطناعي الواسع. (انظر الشكلَ الآتي)



ولئِن كانت خريطة الاقتصاد العالمي توضح أن هناك دولًا ما تزال تعتمد على شبكات الجيل الرابع في الاتصالات، وأنها لم تتمكن بعدُ من ولوج شبكات الجيل الخامس للاتصالات ونقل البيانات، فإن ذلك لم يمنع كبريات الشركات العالمية من السباق حول تطوير شبكات الجيل الخامس؛ تمهيدًا للوصول إلى شبكة الجيل السادس، التي يصفها البعض بأنها ستكون شبكات الخيال العلمي. فما ملامح هذا الانتقال؟ وما إمكانياته وتأثيراته المختلفة على الصناعات في العالم؟

٣. الانتقال إلى شبكات الجيل السادس G6: التأثيرات على الصناعات المختلفة

كشف التحليل السابق أن العلم لم يتوقف لحظة عن التطور في عالم الشبكات، كما في غيره من حقول المعرفة التطبيقية؛ على تنوعها. وبالرغم من أن الجيل السادس ليس في المرمى بعدُ، ولا يزال يفصله عن عالم الواقع نحو نصف عقد من الزمان، على الأقل، حتى يصبح حقيقة ملموسة ، فإن الدراسات الاستشرافية التي تحاول سبر أغوار هذا الجيل تؤكد أنه سيدور حول خمسة ملامح رئيسية تحكم صورته التطبيقية في دنيا التواصل والرقمنة:

- **أول** هذه الملامح هو ربط المستخدمين مع الأقمار الصناعية؛ حيث من المتوقع أن تمكّن تطبيقات شبكات الجيل السادس من ربط المستخدمين بصورة مباشرة بالأقمار الصناعية، وهو ما يعني زلزالًا قويًّا، وإعادة تعريف شامل لمنظومة الإنترنت، وسيطرة الحكومات وشركات الاتصالات الرقمية على الإنترنت على مستوى العالم.

- **ثانيها** هو تسارع إمكانيات نقل الصور المجسَّمة لحظيًّا، وهو ما يحاكيه الخيال العلمي، الذي يسعى للانتقال اللحظي عبر الزمن؛ لما قد يشكّل ثورة هائلة في الترابط بين البشر، وفي التجارة الدولية.

- **ثالثها** هو حدوث طفرات في قطاع النقل وسيارات الأجرة الطائرة؛ الأمر الذي يعني انتقالًا وتحولًا عالميًّا كبيرًا في النقل واللوجستيات، وفي أساليب ووسائط انتقال البشر والمواد.

❖ **رابعها** هو إمكانية ربط الأجسام والأدمغة البشرية بالإنترنت، وهذا الربط من شأنه أن يولّد فرصًا ضخمة مثلما قد يُنشئ تحديات غير مدروسة العواقب؛ صحية واقتصادية واجتماعية.

❖ **أما خامسها**، فهو تسريع ولوج عصر الذكاء الاصطناعي الواسع، مع ما يترتب على هذا الولوج من تغير كامل في مستقبل الأنشطة الاقتصادية وأدوار القطاع الخاص، ودور الدولة في إشباع الحاجات العامة والاجتماعية في عصر الذكاء الاصطناعي.



ولعل الملامح العامة السابقة للانتقال من الجيل الخامس إلى الجيل السادس من شبكات الاتصالات تكشف أن العالم في انتظار تغيّرات أقلَّ ما توصف به أنها عميقة وقادرة على إحداث تغيير جذري في مجريات الأوضاع القائمة، اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، وحتى ثقافيًا. وبينما ينصبّ اهتمامنا هنا على الصناعة والتصنيع، فما أبرز هذه التأثيرات على الصناعات المختلفة في العالم؟

بطبيعة الحال، يتوزع قطاع التصنيع على مجموعة واسعة من الأنشطة عالية القيمة المضافة . وإذا كان من الطبيعي أن تتأثر هذه الأنشطة، بطريقة أو بأخرى، بالتطورات التي تحدُث في قطاع الاتصالات وقدرات الشبكات، فمن الطبيعي كذلك أن تكون تأثيرات بعضٍ منها أشد وأكثر وضوحًا من بعضها الآخر. وتحاول النقاط المركزة التالية أن تسلّط الضوء على أبرز التأثيرات المتوقع حدوثها داخل هذه القطاعات:





- إن أهم الأنشطة وقطاعات التصنيع التحويلي، سريعة الاستجابة للتحول والتطور في شبكات الاتصالات، تتمثل في قطاع صناعات الأجهزة الكهربائية، بما في ذلك صناعات الهواتف النقالة، لكي تتوافق مع التقنيات الحديثة التي تشغلها. ويلي ذلك قطاعات تصنيع الأجهزة الإلكترونية والصناعات الدقيقة والتطبيقات الرقمية المختلفة. ولكي يمكن لهذه القطاعات أن تنهض، فإن أنشطة تصنيع المواد الكيميائية ينبغي لها أن تستجيب هي الأخرى لكي تواكب، أو قُل تستبق، التطورات المتوقعة في الصناعات التحويلية المعتمدة عليها.

- ويتعيّن النظر باهتمام إلى قطاع صناعات وسائل النقل المختلفة في غمار التحول لشبكات الجيل السادس؛ إذ إن هذا الجيل من الاتصالات يسعى لتعميم أفكار السيارات الطائرة والمسيّرات الناقلة للبشر ودمجها في شبكات التواصل المختلفة. ويعني ذلك، ضمن ما يعني، أن هذه الصناعات ستتغير أهدافها جذريًا لكي تتمكن من تقديم تطبيقات نقل شديدة الاختلاف عن الأنماط الحالية المستخدمة.

- ولعل قطاع صناعات الروبوتات سيكون في القلب من الصناعات المتصلة بشبكات الجيل السادس، لا لشيء؛ إلا لأن هذه الروبوتات ستكون هي عماد الصناعة في المستقبل، من أدنى سلّم التصنيع وصولًا إلى صناعات الفضاء والمركبات الفضائية، بالتوازي مع هيمنة قطاعات الذكاء الاصطناعي على النشاط الاقتصادي عالميًا.

- واتصالًا بالقطاعات الصناعية المتوقع تأثرها، فإن قطاع التعليم، وقطاع البنى الأساسية، وقطاعات التشييد والبناء، ستحتاج هي الأخرى لاستعدادات مختلفة تمامًا عن أوضاعها القائمة، كما أن أنظمة الدفع السائدة، وبوادر التحولات الكبرى بداخلها، ستتعمق خلال العقد المقبل، مع بداية تدشين الجيل السادس من الاتصالات.

وجدير بالقول إن هذه القطاعات المتأثرة بالثورة القادمة في شبكات الاتصالات، تحت مظلة الجيل السادس، ستتشابك فيما بينها، كما ستترك تأثيرات متباينة على باقي القطاعات الصناعية، بما في ذلك قطاع صناعة الأدوية؛ لما يُتوقع ظهوره من أمراض متّصلة بهذه الثورة، كما ستترك آثارًا على دور رأس المال البشري واستعداداته المستقبلية، وإمكانياته في مواكبة الآلة وتغوّلها. ولا ننسى أيضًا أن درجة تأثر الدول والأقاليم الاقتصادية ستختلف أيّما اختلاف؛ حسب درجة تقدّمها اقتصاديًا، ومستوى التنمية الذي وصلت إليه. ويدفعنا ذلك إلى التساؤل حول كيف يمكن لدولنا العربية أن تتجهز وتستعدّ لهذا العصر الرقمي؟

٤. خاتمة: نحو تعزيز الاستفادة العربية من عملية التحول في شبكات الاتصالات



كانت دولة الإمارات العربية المتحدة سبّاقة في ريادة العصر الرقمي، وفي قيادة التحولات العالمية على الصعيد التكنولوجي. فمن نشر تطبيقات الجيل الخامس، مرورًا بتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي، وصولًا إلى دعم إمكانيات رأس المال البشري الإماراتي ليكون قادرًا على ضمان الريادة في عصر تُهيمن فيه الآلة على مجريات الأمور، اقتصاديًا واجتماعيًا، تظل التجربة الإماراتية، بما لديها من إمكانيات، وبما يحدوها من طموح تنموي، أنموذجًا دوليًا رائدًا في التحولات الرقمية والتكنولوجية الكبرى. وهذه الريادة الإماراتية تجعلنا نؤكد أن لدى المنطقة العربية إمكانياتٍ تفوق ما تعانيه من تحديات في مواجهة هذا الزحف التكنولوجي.

إن أول الإمكانيات العربية التي نراها في هذا الصدد هو ضرورة التعلم والاستفادة من التجربة الإماراتية في قطاع التحول التكنولوجي، سواء بالاستفادة من تجربتها الاستثمارية الرائدة في هذا المجال، أو بالتعاون ونقل الخبرات تحت مظلة العمل العربي المشترك في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية. وثاني ما لدى المنطقة العربية من إمكانيات يتمثل في قدرات رأسمالها البشري وسوقها الواسع، ناهيك بالطبع عمّا تملكه من موارد طبيعية تعدّ ضمن الأعمدة الرئيسية للتحول إلى شبكات الجيل السادس، بما في ذلك قطاع الطاقة التقليدية، وقطاع الطاقة المتجددة والنظيفة.

ولكي يمكن تعزيز الاستفادة العربية من عملية التحول في شبكات الاتصالات، ولا سيّما الانتقال إلى شبكات الجيل السادس، فإن علينا وضع خريطة طريق شاملة للتحول التكنولوجي وتبنّي الحلول الرقمية، بالاستثمار الواسع في هذه التكنولوجيا، وتجهيز رأسمالها البشري وتسليحه بالقدرات والمعارف والمهارات الضرورية لهذه التكنولوجيا. ومع تهيئة بيئة الأعمال العربية أمام الاستثمارات البينية والاستثمارات الأجنبية، فإن سياسة فتح الأبواب أمام الاستثمارات التكنولوجية، وتحقيق التوازن بين قوى الشرق والغرب، وتجنّب الدخول في استقطابات عالية المخاطر، وتحقيق الفاعلية والكفاءة في الاستثمارات الوطنية، ونقل وتوطين تدريجي للتقنيات في البيئات الوطنية، كلها خطوات لا غنى عنها لكي يمكن للإمكانيات العربية أن تتجاوز وتتغلب على تحديات التحول إلى مستقبل تكنولوجي عالمي مغاير، بات أقرب من أي وقت مضى.



سياسة «اليوم الواحد» .. تحقيق المرونة في الاستجابة للأحداث المتسارعة

د. إيهاب خليفة

رئيس وحدة متابعة التطورات التكنولوجية بمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

يواجه صُناع القرار في الوقت الراهن صعوبة كبيرة في الاستجابة السريعة للأحداث غير المتوقعة التي باتت ملمحا رئيسا في التفاعلات السياسية؛ فقد تسارعت وتيرة الأحداث المتغيرة التي يصعب توقعها، وعجز كثير من المحللين عن فهم أسبابها أو التنبؤ بمسار تطورها، واكتفى الاقتصاديون في أوقات كثيرة بشرح أسباب التراجع دون قدرة على علاجه، وتغيرت خرائط بعض الدول بصورة شبه يومية، خاصة تلك التي تشهد صراعات. هذا الواقع الجديد يضع تحديًا أمام صُنّاع القرار، يتمثل في كيفية تحقيق المرونة المطلوبة للتكيف مع حالة تسارع الأحداث غير المتوقعة، بأقل قدر من الخسائر مع تعظيم المكاسب، ويتطلب ذلك وجود خطط وسياسات تتسم بالمرونة الكاملة مع أقل قدر من الثوابت الضرورية.

فالتخطيط التفصيلي الممتد لن يُجدي نفعا ولن يحقق أهدافا في ظل التغيرات المتسارعة، وأصبح من الضروري التخطيط على مستوى أقل من مستوى «الميكرو»، قد يكون على مستوى «النانو»، فيهتم بالمدى القصير جدا لتحقيق الأهداف الكلية بعيدة المدى، هذا المستوى قد يصل إلى «سياسة اليوم الواحد».

أولًا: ما سياسة اليوم الواحد؟

بالطبع هي ليست سياسة لليوم الواحد ثم تتغير، بل هي سياسة للتكيف مع مستجدات هذا اليوم دون تشبث بمواقف تؤدي إلى أخطاء استراتيجية، مثل ذلك اليوم الذي تحدث فيه تغيرات كبيرة في توجهات الرأي العام، أو ينهار فيه نظام سياسي بصورة مفاجئة، أو تتراجع فيه أسعار عملات بصورة كبيرة، أو تقع فيه كوارث طبيعية وبيئية تكون لها عواقب اجتماعية، أو يتم تسريب وثائق واتفاقيات سرية تؤثر على مصالح الدولة، أو اليوم الذي تتوقف فيه خدمات الإنترنت بسبب هجوم سيبراني، أو تتوقف حركة الطائرات والشحن العالمية بسبب خلل فني، هي أمور كانت تحدث على فترات زمنية متباعدة وبطيئة، لكن الآن يمكن قراءتها في عناوين الأخبار بصورة شبه يومية.

وهنا تظهر أهمية تحقيق المرونة في التكيف مع مستجدات من هذا النوع

دون الوقوع في خسائر فادحة، فسياسة اليوم الواحد ليست مجرد أسلوب تخطيطي قصير الأجل، بل هي استراتيجية تستهدف التخلي عمّا يُكبل قدرات صانع القرار ويبطئ قدرته على المناورة، ويسمح بتحقيق الاستجابة الفورية والفعالة لمتطلبات الواقع المتغير باستمرار، مع الحفاظ على تحقيق الأهداف على المدى الطويل، دون تغير كبير في الثوابت.

لذا، فإن سياسة اليوم الواحد تُعنى بوضع خطط وآليات عمل يومية تُبنى على تحليل سريع ودقيق للأوضاع القائمة، وتعديل الخطط التنفيذية بما يُمكِّن من اتخاذ قرارات فورية للتعامل مع القضايا المستجدة والمفاجئة، وهذا النهج لا يعني التخلي عن التخطيط طويل الأمد أو المتوسط، ولكنه يشكل مكملًا ضروريًا لتحقيق المرونة في الاستجابة للأحداث والقدرة على التكيف مع المستجدات، للحفاظ على المصالح الاستراتيجية للدول والحكومات.

ثانيًا: التكيف مع التحولات السريعة

ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية عدة عوامل تجعل من الضروري إعادة النظر في آليات صنع القرار التقليدية، منها ظهور ابتكارات تكنولوجية ثورية في مجال الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء، ودخول لاعبين غير متوقعين على الساحات السياسية، سواء كانوا أفرادًا أو جماعات، وتصاعد تأثير شركات التكنولوجيا على السياسة، فما يمتلكه رواد التكنولوجيا من قدرات أصبح يفوق ما تمتلكه الدول من إمكانيات.

يُضاف إلى ذلك حالة التشابك بين الشعوب والمجتمعات بفضل انتشار شبكات التواصل الاجتماعي، والتي جعلت الظواهر الاجتماعية تنتقل كالعدوى بين المجتمعات، وأصبحت تحديات التيك توك عابرة للدول، وبدت «السوشيال ميديا» هي البرلمان الموازي الذي يُعبِّر فيه الناس عن مطالبهم ومشكلاتهم، وما يُناقَش عليها يؤثر على قرارات السياسيين ويُرتب أجندتهم، فإزالة «مجسم» لا يعجب الجمهور من ميدان عام أصبح أكثر أهمية من تجديد مبنى مستشفى أوشك على السقوط، والسبب أن الجمهور قرر ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي بعدما تحولت صورة هذا المجسم إلى «ترند» يتحدث عنه الجميع، وأصبحت الشعوب أكثر تطلعًا لحلول آنية تتلاءم مع سرعة الأحداث، وهو ما يفرض على الحكومات أن تكون قادرة على تلبية هذه التطلعات بشكل لحظي، بغض النظر عن خططها الاستراتيجية طويلة الأمد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمات العالمية المتلاحقة من الحروب والأوبئة إلى الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، باتت تحتاج إلى نهج يتيح الاستجابة الفورية لها، والتكيف معها باعتبارها أمرا مستمرا، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، وحرب غزة، ومستجدات الحرب في السودان واليمن وسوريا أصبحت خبرا يوميا في نشرات الأخبار، والتضخم الاقتصادي في كثير من الدول يصعب وقفه منذ جائحة كورونا، ومظاهر تغير المناخ جعلت من الصعب التنبؤ بدقة

"سياسة اليوم الواحد ليست مجرد أسلوب تخطيطي قصير الأجل، بل هي استراتيجية تستهدف التخلي عمّا يُكبل قدرات صانع القرار ويبطئ قدرته على المناورة، ويسمح بتحقيق الاستجابة الفورية والفعالة لمتطلبات الواقع المتغير باستمرار، مع الحفاظ على تحقيق الأهداف على المدى الطويل، دون تغير كبير في الثوابت."

بحالة الطقس وتقلبات درجة الحرارة، كل هذه التطورات تتطلب التخلي عن الانطباعات المُسبقة والأفكار الجامدة والمعتقدات التقليدية في التعامل مع الأحداث والأزمات، وتستوجب الاستجابة الفورية للأحداث دون انتظار اجتماعات الإحاطة في نهاية الأسبوع، أو المراجعات الفصلية للخطط والأهداف.

وعلى الرغم من أن إلمام الحكومات بكافة هذه التفاصيل والمتغيرات الآنية أمر مرهق للغاية ولا يخلو من الأخطاء، فإن التطور في مجال الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وتحليل البيانات الضخمة ساهم في تقديم أدوات ذكية قادرة تخفيف هذا العبء، من خلال بناء مؤشرات آنية ترصد اتجاهات الأحداث، وتوضح مسار تطورها، وتضعها في شكل أولويات، مما يجعل عملية التخطيط اليومي أمرًا ممكنًا وفعالًا.

ثالثًا: آليات تطبيق سياسة اليوم الواحد

تُعتبر سياسة «اليوم الواحد» أقرب من حيث التنفيذ للسياسات المستخدمة في إدارة الطوارئ والأزمات، حيث تجمع بين المرونة في التعامل مع الأزمات اللحظية والرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، ونجاح هذه السياسة يتطلب قدرة على استيعاب التغيرات المتسارعة واستثمار الأدوات التكنولوجية الحديثة، إلى جانب تعزيز التعاون بين مختلف الجهات لضمان استجابة فعّالة تحقق التوازن بين المرونة والحفاظ على الثوابت. وفيما يلي بعض العناصر الضرورية لتصميم هذه السياسية:

> "تُعتبر سياسة «اليوم الواحد» أقرب من حيث التنفيذ للسياسات المستخدمة في إدارة الطوارئ والأزمات، حيث تجمع بين المرونة في التعامل مع الأزمات اللحظية، والرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد."

١. **بناء منظومة تحليل آنية للمستجدات:** أصبحت عملية رصد وتحليل الأحداث بشكل فوري ضرورة لا غنى عنها لضمان استجابة سريعة وفعّالة لها، ويمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء مراكز متخصصة تعمل على مدار الساعة لتجميع وتحليل البيانات، سواء من المصادر التقليدية أو عبر الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وأدوات تحليل البيانات الضخمة، هذه المراكز تضع مؤشرات دقيقة تعكس الاتجاهات الرئيسة، مما يتيح لصُنّاع القرار تحديد الأولويات واتخاذ قرارات مدروسة.

٢. **تشكيل فرق استجابة طارئة متعددة التخصصات:** لم تعد فرق العمل التقليدية قادرة على مواكبة التحديات الآنية، مما يفرض الحاجة إلى تشكيل فرق متعددة التخصصات تجمع بين الخبراء في السياسة، والاقتصاد، والتكنولوجيا. وهذه الفرق يجب أن تعمل في إطار منظومة مرنة تسمح لها بالتصدي للأزمات واتخاذ قرارات فورية تتناسب مع طبيعة كل موقف، ولتعزيز جاهزية هذه الفرق، يجب توفير برامج تدريب مستمرة تُركّز على استخدام أحدث الأدوات التقنية وأساليب التنبؤ بالمتغيرات.

٣. **توظيف التكنولوجيا في خدمة السياسة:** مع التطور الهائل في التكنولوجيا، أصبح من الممكن الاعتماد على أدوات ذكية لتخفيف العبء عن صُنّاع القرار،

فمثلا أنظمة إنترنت الأشياء يمكنها توفير بيانات لحظية عن البنية التحتية والخدمات الحيوية، بينما تساهم خوارزميات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمسار التطورات بناءً على البيانات المتاحة، وتستطيع هذه النظم التعامل مع بعضها في حالات الأزمات بصورة آلية دون تدخل بشري، وهذه الأدوات تُعتبر عنصرا أساسيا في تحقيق الاستجابة السريعة والكفاءة العالية.

٤. إعداد خطط مرنة وقابلة للتكيف: لا يمكن لخطط جامدة أو طويلة الأمد أن تُحقق النجاح في ظل تسارع وتيرة الأحداث. لذلك، يجب تبني خطط مرنة تُبنى على أساس تحليل يومي للأوضاع، مع التركيز على تحقيق الأهداف الجزئية التي تدعم الرؤية الاستراتيجية الشاملة، كما أن وجود سيناريوهات بديلة يُعزز قدرة صُنّاع القرار على التكيف مع الأحداث الطارئة وتقليل الآثار السلبية المحتملة.

٥. التخلص من الأعباء غير الهامة: في ظل تسارع الأحداث وتعدد الملفات التي تواجه صانع القرار، يصبح من الضروري التخلص من الأعباء الثانوية التي لا تضيف قيمة فعلية للعملية السياسية أو الاقتصادية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستفادة من أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وتصنيفها، بهدف تسليط الضوء فقط على المعلومات ذات الأهمية العالية، ورصد نقاط التغير التي تستدعي الانتباه في القضايا التقليدية، ولفت الانتباه للقضايا الصاعدة والمستجدة، وترتيب أجندة الأعمال وفقا لمؤشر أهمية المشكلات، وبالتالي تقليل التشتيت وتعزيز قدرة صانع القرار على المناورة بفاعلية.

٦. إشراك الجمهور في صياغة السياسة العامة: لا يمكن تجاهل أهمية الجمهور في دعم القرارات السياسية، خاصة في عصر تسيطر فيه وسائل التواصل الاجتماعي على تشكيل الرأي العام. لذلك، يجب إنشاء قنوات اتصال فعّالة مع المواطنين لأخذ آراء الجمهور في السياسات المقترحة وتلقي ملاحظاتهم وتوقعاتهم ودراستها جيدا، كما يمكن صياغة أكثر من سياسة لموضوع واحد بحيث تتلاءم مع طبيعة الجمهور المستهدف والتوزيع الجغرافي له داخل الدولة.

وختامًا، بالطبع هذه ليست كل المتطلبات الضرورية لسياسة اليوم الواحد، وهناك متطلبات أخرى لا يتسع الوقت لها في مقال واحد، منها وضع معايير دقيقة لقياس الأداء اليومي للحكومة، ودرجة تحقيق الأهداف المؤقتة، ونسب التغير اليومي في رضاء الناس عن السياسات المتبعة، كما تشمل أيضا تحليل الإخفاقات لاستخلاص الدروس المستفادة وتوظيفها لتحسين الأداء المستقبلي.

> "نجاح هذه السياسة يتطلب قدرة على استيعاب التغيرات المتسارعة واستثمار الأدوات التكنولوجية الحديثة، إلى جانب تعزيز التعاون بين مختلف الجهات لضمان استجابة فعّالة تحقق التوازن بين المرونة والحفاظ على الثوابت."

«المنصة الشاملة».. هل تفقد مواقع التواصل الاجتماعي سماتها المميزة مستقبلًا لجذب الجمهور؟



د. محمد عبد الغفار

خبير متخصص في شؤون الإعلام الرقمي

امتلكت كل منصة من مواقع التواصل الاجتماعي سمة مميزة لها عن غيرها من المنصات الإلكترونية الأخرى، وظلت هذه المواقع الإلكترونية، ولفترة زمنية طويلة، معروفة بهذه الميزة دون غيرها أمام الجمهور المستخدم لهذه المنصات.

سمات تقليدية.. وجمهور محدد

على سبيل المثال، عُرف موقع X، تويتر Twitter، بتغريداته القصيرة التي لا تتجاوز ١٤٠ حرفا، بينما عرف موقع إنستجرام Instagram بنشر الصور مع إتاحة مساحة للفيديوهات التي لا تتجاوز مدتها ٦٠ ثانية فقط، ولم يتح تطبيق Snapchat للجمهور خاصية الاحتفاظ بالمواد التي ينشرها المستخدم لأكثر من ٢٤ ساعة فقط. وساهمت هذه السمات المميزة في تحديد فئات الجمهور المستهدف من مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، وهو ما يعني أن المستخدم الذي لا يرغب في قراءة نصوص طويلة سوف يميل لموقع تويتر Twitter بصورة أكبر من موقع فيسبوك Facebook، وكذلك سوف يميل المستخدم الراغب في مشاهدة فيديوهات طويلة على مستوى المدة الزمنية إلى موقع يوتيوب Youtube بصورة أكبر من موقع Instagram.

رؤى أخرى للقائمين بالاتصال في مواقع التواصل الاجتماعي

لم يستمر وضع الاعتماد على سمات مميزة لكل موقع تواصل اجتماعي بصورة دائمة، حيث سعت مواقع التواصل الاجتماعي إلى تغيير سماتها المميزة لتصبح أكثر شمولًا على مستوى الخدمات التي تقدمها للمستخدمين، وذلك من خلال إضافة عدد من المزايا التي تشتهر بها مواقع أخرى. ونجد ذلك بوضوح في عدة تطبيقات، مثل تطبيق إنستجرام الذي أطلق خاصية Instagram Television، والتي تعرف اختصارًا بـIGTV، والتي غيّرت من طبيعة تطبيق إنستجرام في تعامله مع الفيديوهات، والتي كانت تقتصر على ٦٠ ثانية فقط، لتصبح مفتوحة المدة مع الخاصية الجديدة. وهذه الخاصية مثلًا سوف تجذب المزيد

من وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، حيث تمنحها الحق في نشر موادها الإعلامية مهما كانت مدتها الزمنية دون الحاجة لإعادة مونتاجها وتهيئتها لتصبح ملائمة مع المدة الزمنية السابقة، وهو ما يتعارض مع فكرة السرعة والآنية التي تعتمد عليها وسائل الإعلام، واستفادت قناة BBC وغيرها من وسائل الإعلام المتواجدة عبر التطبيق من هذه الخاصية، ولكنها ليست جاذبة لبعض المستخدمين الحاليين الراغبين في مشاهدة الفيديوهات القصيرة فقط كما اعتادوا من التطبيق.

وهناك خاصية Publisher، التي أتاحها تطبيق Snapchat، والتي تسمح للمستخدمين بحفظ المواد Stories التي ينشرونها بصورة دائمة وليس لمدة زمنية محدودة، ٢٤ ساعة فقط، كما كان الحال مسبقًا، وهو ما يعد تغييرًا كبيرًا في طبيعة التطبيق. وهذه الخاصية مثلًا يمكن أن تجذب المزيد من أصحاب المحال التجارية والمسوقين للتطبيق، حيث يصبحون أكثر اطمئنانًا إلى أن موادهم الدعائية المنشورة يمكن للمستهلكين والراغبين في الشراء مشاهدتها والعودة إليها لفترة زمنية طويلة، ولكنها ليست جاذبة على مستوى الأفراد الراغبين في «نسيان الماضي».

كما تخلى موقع X عن ميزته الأساسية بالتغريدات القصيرة، حيث قام برفع عدد الحروف المسموح بكتابتها من ١٤٠ حرفا إلى ٢٨٠ حرفا ثم قام بإلغاء قيود عدد الحروف للحسابات التي تدفع اشتراكًا دوريًّا للموقع، كما أطلق خاصية Go Live، والتي تتيح للمستخدمين النقل الحي لمختلف الأحداث، كما وفر الموقع خاصية Spaces، وهي خاصية تشبه إلى حد كبير البث الصوتي Podcast التي انتشرت بصورة كبيرة بين أوساط الشباب في الفترة الأخيرة.

> "تخلى موقع X عن ميزته الأساسية بالتغريدات القصيرة، حيث قام برفع عدد الحروف المسموح بكتابتها من ١٤٠ حرفا إلى ٢٨٠ حرفا ثم قام بإلغاء قيود عدد الحروف للحسابات التي تدفع اشتراكًا دوريًّا للموقع."

وتمنح خاصية Go Live القنوات التلفزيونية القدرة على البث المباشر لما يتم بثه على شاشاتها، وهو ما تستخدمه الكثير من القنوات، مثل قناتي القاهرة الإخبارية والعربية، بينما أصبحت خاصية البث الصوتي Podcast ملاذًا للعديد من المستخدمين، بما في ذلك المشاهير في جميع المجالات، للتعبير عن آرائهم.

دمج الذكاء الاصطناعي

لم يتوقف القائم بالاتصال في مواقع التواصل الاجتماعي على دمج خصائص تنفيذية فقط للجمهور، ولكنه سعى أيضًا إلى دمج وتوظيف محركات الذكاء الاصطناعي بداخل هذه المواقع، بما يخدم ويلبي رغبات الجمهور المستخدم. وكان موقع X سبّاقًا في هذا المجال، حيث أطلق أداته Grok، وتركز هذه الأداة على نموذج يسمى Grok-1، ويتم تدريبه على بيانات متنوعة من الإنترنت، والتعليقات من المساعدين البشريين، وتتميز هذه الأداة بقدرتها على دمج البيانات الواردة في منشوراتٍ مستخدمةً موقع X[1].

ويهتم موقع X بتعزيز هذه الميزة في خاصية Grok، حيث قام بتغيير شروط الاستخدام الخاصة به، والتي تم تطبيقها في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤، وتنص شروط الاستخدام الجديدة على أن المستخدم، وبمجرد نشره للمحتوى الخاص به، يسمح لموقع X باستخدام هذا المحتوى، بما يضمن تحليل هذا المضمون واستخدامه في تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي الخاصة به[٢]، وهو ما يعني أن موقع X يسعى للتوسع مستقبلًا ومنح دور أبرز لنماذجه.

وجاء دور موقع فيسبوك في دمج نماذج الذكاء الاصطناعي بعد ذلك، حيث دمجت شركة ميتا Meta نموذج Meta AI في تطبيق رسائل فيسبوك Messenger، وذلك بهدف الرد على تساؤلات المستخدمين، والحصول على نصائح، ومشاركة اهتماماتهم، بالإضافة إلى صناعة وتعديل الصور، واقتراح الملصقات Stickers والصور المتحركة السريعة GIFs والنصوص[٣]. وأوضحت شركة Meta أن فرق الذكاء الاصطناعي لديها تعمل على بناء نماذج تساهم في التعرف وتحليل المحتوى الخاص بالنصوص والصور المنشورة عبر موقع فيسبوك، مثل بناء نموذج ذكاء اصطناعي لتحديد ما إذا كان هذا المحتوى يتضمن «عريا» أم لا، وذلك لاتخاذ قرارات حولها مثل الحذف من على المنصة أو تحديد انتشارها، أو تحويلها للمزيد من المراجعة من قبل العنصر البشري لاتخاذ القرار النهائي حولها[٤].

> "لم يتوقف القائم بالاتصال في مواقع التواصل الاجتماعي على دمج خصائص تنفيذية فقط للجمهور، ولكنه سعى أيضًا إلى دمج وتوظيف محركات الذكاء الاصطناعي بداخل هذه المواقع، بما يخدم ويلبي رغبات الجمهور المستخدم."

منصات شاملة تناقض أهدافها

لطالما عُرفت مواقع التواصل الاجتماعي بأنها منصات تمكن الناس من مشاركة المعلومات، ووجهات نظرهم، والتفاعل مع بعضهم بصورة فردية ومع مجتمعاتهم، وهي وسيلة تفاعلية لجعل الناس يصنعون آراءهم ويشاركونها ويتبادلونها بطرق إلكترونية[٥]، أي أن الهدف من مواقع التواصل الاجتماعي كان جعْل الناس يتواصلون مع بعضهم، سواء عن طريق الصور في إنستجرام، أو الفيديوهات في يوتيوب وسناب شات، أو عرض آرائهم بصورة مختصرة في X، تويتر سابقًا.

ولكن الصورة الحديثة من مواقع التواصل الاجتماعي تنذر بمستقبل أكثر انغلاقًا بالنسبة لمستخدمي كل موقع تواصل اجتماعي على حدة، حيث لن يحتاج مستخدم موقع فيسبوك إلى الخروج منه لمشاهدة مواقع أخرى، حيث يمكنه مشاهدة الصور والفيديوهات، القصيرة والطويلة، وكتابة آرائه وغيرها من الاستخدامات وهو بداخل ذات الموقع، وهو ما يجعلنا أمام مفهوم مستقبلي مختلف لمواقع التواصل الاجتماعي، فبدلًا من أن كانت مواقع تهدف لتحسين التواصل بين الناس عمومًا، سوف تصبح مواقع تهدف لتحسين التواصل ما بين الناس داخل المنصة دون غيرها.

مما يعني أنك إن كنت تُفضل استخدام موقع X منذ أن كان تويتر ولا تسعى سوى لـ١٤٠ حرفًا، سوف تصبح بمعزل عن صديقك الذي يفضل استخدام موقع فيسبوك منذ انتشاره السريع عقب ما عُرف باسم ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، وذلك لأن القائم بالاتصال في الموقعين يهدف لمنعك، وبكامل إرادتك، من الخروج من الموقع الإلكتروني الخاص به.

تغيّر شكل المواقع الإلكترونية المتخصصة

مع هذا التوسع من قبل مواقع التواصل الاجتماعي في إضافة المزيد من الخيارات التي لم تتميز بها من قبل، يُطرح السؤال حول موقف المواقع الإلكترونية المتخصصة ومدى انجذاب الجمهور لها مستقبلًا، وبصورة أكثر وضوحًا، إذا كنت مستخدمًا لموقع X حاليًّا وأردت أن تسأل الذكاء الاصطناعي حول أمر ما، هل ستترك موقع X وتذهب لموقع ChatGPT مثلًا وتبحث عما تريد أم ستسأل أداة Grok داخل موقع X دون أن تخرج منه توفيرًا للوقت؟

ومن المتوقع أن يتغير شكل المواقع الإلكترونية المتخصصة في المستقبل، خصوصًا أن قدرتها على منافسة ما يمكن اعتباره بـ «المنصات الشاملة» سوف يصبح أقل وأضعف بمرور الوقت، حيث إنه لن تستطيع مواقع متخصصة في الصور فقط أن تجذب انتباه الجمهور كي يخرج من منصة تواصل اجتماعي شاملة كي يذهب إليها لمشاهدة مجموعة من الصور ثم العودة للكتابة في منصة أخرى.

كما أن المواقع المتخصصة في التجارة مثلًا سوف تحتاج إلى استغلال واستخدام المميزات التجارية التي توفرها لهم شركة Meta مثلًا في هذا الجانب، خصوصًا أنها تضمن لهم انتشارًا كبيرًا بين صفوف واسعة من الجمهور المستخدم، أي أنها سوف تسعى إلى أن تكون جزءًا من الكل بدلًا من كونها موقعًا مستقلًا. كما أن الجمهور، الذي يصبح أكثر كسلًا بمرور الوقت، سوف يميل أكثر إلى عدم الخروج من موقع التواصل الاجتماعي الذي يفضله، حتى لو أصبح بمعزل عن أصدقائه في مواقع أخرى، وهو ما يعني مزيدا من العزلة، فإذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي قد فرضت على مستخدميها، بمرور الوقت، عزلة عن المجتمعات الفعلية على أرض الواقع، فإنها، ومع وجود المنصات الشاملة، سوف تفرض على مستخدميها عزلة عن باقي المنصات الأخرى.

وختامًا، يُتوقع أيضًا أن تقوم بعض الشركات الكبرى في مجال المنصات الرقمية، مثل Meta، بدمج مواقع التواصل الاجتماعي التابعة لها مع بعضها، خصوصًا إذا ما وصلنا إلى نقطة أن جميع هذه المواقع تقدم نفس الخدمة للجمهور، وهو ما يجعل وجود أكثر من موقع أمرا غير منطقي.

الهوامش والمراجع

(1) Kyle, W. (2023), X begins rolling out Grok, its 'rebellious' chatbot, to subscribers, Available at https://tinyurl.com/ynlg-paw2

(2) Ramishah, M. X changed its terms of service to let its AI train on everyone's posts. Now users are up in arms, Available at https://tinyurl.com/26sjq6my

(3) Meta, Start a chat with an AI on Messenger, Available at https://www.facebook.com/help/667776101667447/?hel-pref=uf_share

(4) Meta, How Facebook uses artificial intelligence to moderate content, Available at https://www.facebook.com/help/1584908458516247/?helpref=uf_share

(5) Ahlqvist, Tony, Back, A., Halonen, M. Heinonen, S., (2008) Social media road maps exploring the futures triggered by social media. VTT Tiedotteita- Valtion Teknillinen Tutkimuskeskus (2454):13.

مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن والسلام الدوليين



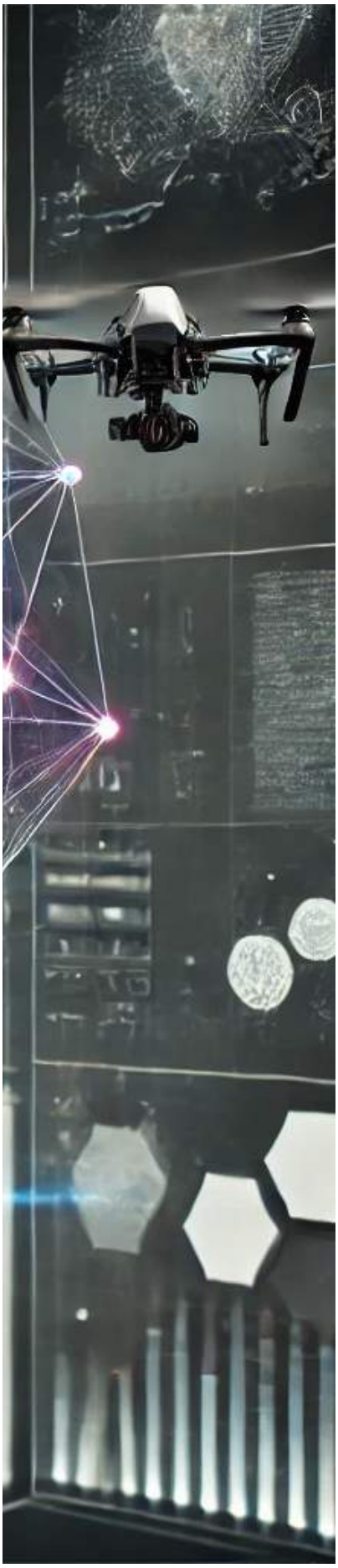
د. نانيس عبد الرازق فهمي

خبيرة في شؤون الأمن الإقليمي

مثلت مخاطر الذكاء الاصطناعي على الأمن والسلام الدوليين موضوعًا بالغ الأهمية في العالم المعاصر، فالذكاء الاصطناعي «يمكنه تعزيز الاستقرار الاستراتيجي العالمي أو تعطيله»، وفقًا لتصريح وزير الخارجية البريطاني «جيمس كليفرلي»، كما حذر أمين عام الأمم المتحدة من «أن الذكاء الاصطناعي قد يشكل خطرًا على السلم والأمن الدوليين»، داعيًا الدول الأعضاء إلى «وضع ضوابط لإبقاء هذه التقنية تحت السيطرة؛ لأن لديها إمكانيات هائلة للخير والشر»، فهذه التقنية قادرة على المساعدة في وضع حد للفقر أو علاج السرطان، لكن قد تكون لها «عواقب خطيرة جدًا على السلام والأمن الدوليين»، حيث يشهد الذكاء الاصطناعي تطورًا سريعًا له تأثيرات مباشرة على مجالات متعددة، من بينها الأمن والدفاع والسياسة الدولية.

وفي حين أن المخاوف بشأن سباق تسلح الذكاء الاصطناعي مبالغ فيها، لا سيما أن الإنفاق العسكري على الذكاء الاصطناعي متواضع نسبيًّا حتى الآن، فإن المخاطر الحقيقية موجودة، حيث إن دمج الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الأمن القومي والحروب يتضمن مخاطر حقيقة، لكن الاعتراف بالمخاطر ليس كافيًا، ويتطلب التصدي لها وضع اقتراحات عملية يمكن للدول اتخاذها لتقليل المخاطر الناجمة عن المنافسة العسكرية في مجال الذكاء الاصطناعي.

وتتعدد أنواع مخاطر الذكاء الاصطناعي على السلام والأمن الدولي، مما يتطلب رسم خرائط لمخاطر تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وهي مهمة معقدة منهجيًّا؛ لأن رسم حدود واضحة المعالم للمخاطر ليس بالمهمة السهلة، حيث إن نطاق المخاطر يختلف ويمكن أن يتطور، علاوة على أن تحديد المخاطر في سياق الأمن الدولي يحمل تحديات إضافية بسبب اتساع نطاق التطبيقات وتأثيرات التكنولوجيا في الحروب وأنظمة الأسلحة.



ويعد الذكاء الاصطناعي مصدر قلق رئيس للمجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى سرعة التطور التكنولوجي، واستخدامه في كل مكان، وتقديم الذكاء الاصطناعي عبر العديد من الأنظمة التقنية، وأنظمة الحروب والتطبيقات العسكرية، حتى الوثائق والمبادرات السياسية الأخيرة، بما فيها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة «أجندة السلام» بشأن الذكاء الاصطناعي في مجلس الأمن، في ١٨ يوليو ٢٠٢٣، جاء في إطار الجهود متعددة الأطراف للتخفيف من المخاطر، وتحقيق التنمية، وتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا الإطار، تبرز العديد من المخاطر، مثل: مخاطر الأمن السيبراني، أو المخاطر الناشئة عن التقارب بين الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية، وصعوبة القدرة على التنبؤ بالأنظمة الخوارزمية، وسوء استخدامها، ولا تزال هذه المخاطر قائمة ولم يتم استكشافها وفهمها بشكل كافٍ، لذا ينبغي تبني عملية إدارة المخاطر، كأول خطوة مع ضرورة التفاهم الفني والتقني، وتبني معجم مشترك لمخاطر التكنولوجيا. ويمكن اعتبار المخاطر على أنها جزء لا يتجزأ من التكنولوجيا بالنظر إلى وجود مخاطر في المراحل المختلفة، سواء في التخطيط، أو خلال التنفيذ، مثل مخاطر التشغيل والمستوى التكتيكي، علاوة على مخاطر استخدام الذكاء الاصطناعي للتأثير في عملية صنع القرار والاستخبارات العسكرية.

وفي عام ٢٠٢٠، تم تحديد ثلاث فئات رئيسة لمخاطر الذكاء الاصطناعي العسكري، وهي: المخاطر الأخلاقية القانونية، والمخاطر التشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية. وتم تطوير هذا التصنيف عام ٢٠٢٣ ليتضمن دورة حياة استخدام تقنيات أو تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي قد تحدث فيها المخاطر، والتي تتضمن: التصميم والتدريب والاختبار والتطوير والاستخدام والانتشار على المدى الطويل. وتصنيف المخاطر بهذا الشكل يؤكد على أوجه الضعف الرئيسة للتكنولوجيا واحتمال إساءة استخدامها، بالإضافة إلى الآثار الاستراتيجية والجيوسياسية الأوسع للذكاء الاصطناعي على الأمن والسلام الدوليين. ويمكن القول إن مخاطر الذكاء الاصطناعي تشمل ما يلي:

١. مخاطر التكنولوجيا التي تغطي السلامة والأمن safety &security .

٢. مخاطر الأمن السيبراني والأنظمة التي تدعم الذكاء الاصطناعي.

٣. المخاطر الناتجة عن التفاعل بين الإنسان والآلة.

١. مخاطر التكنولوجيا التي تغطي السلامة والأمن safety &security

تمثل عوامل الخطر المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر على الأمن والأداء العام، مثل اعتماد القرارات العسكرية والسياسية بناء على تقديرات الذكاء الاصطناعي، فهناك خطر من أن يؤدي ذلك إلى أخطاء فادحة في حالات الطوارئ أو الحروب، حيث إنه قد لا يكون هناك تدخل بشري فوري لتصحيح الأخطاء.

فضلًا عن التهديدات على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي العالمي، من خلال ما يمكن أن يؤدي إليه الذكاء الاصطناعي من اختلالات اقتصادية، حيث قد تحل الروبوتات محل البشر في العديد من الوظائف، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، وتفاقم التفاوت الاقتصادي، أو نشر المعلومات المضللة (الدعاية الرقمية)، حيث يمكن أن يستخدم الذكاء الاصطناعي في إعداد ونشر معلومات كاذبة أو مزورة، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي، سواء داخل الدول أو على المستوى الدولي.

كما تشمل هذه الفئة مخاطر السلامة نتيجة تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي، وكيفية عملها، والتي يمكن أن تكون مصدرًا للخلل، كاستخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب والصراعات المسلحة، مثل: استخدام الروبوتات والطائرات المسيّرة (الدرونز) المدعومة بالذكاء الاصطناعي في الحروب، مما قد يؤدي إلى زيادة التدمير والخسائر البشرية. علاوة على الأسلحة ذاتية الذكاء، حيث يمكن تطوير أسلحة تعتمد على الذكاء الاصطناعي تتخذ قرارات قتالية بشكل مستقل، مما يثير مخاوف بشأن إمكانية وقوع أخطاء غير متوقعة أو استخدام غير قانوني لهذه الأسلحة.

وجدير بالذكر أن الاستخدامات الضارة لأنظمة الذكاء الاصطناعي لأغراض إرهابية أو إجرامية أو لصالح دولة ما، يمكن أن تتسبب في مستويات هائلة من الموت والدمار وتفشي الصدمات. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الأسلحة النووية والتكنولوجيا البيولوجية والتكنولوجيا العصبية هو أمر مقلق بشكل كبير، مما يستلزم الاتفاق الدولي على المبدأ العام ومفاده أن الفاعلية والسيطرة البشرية ضرورية فيما يتعلّق بالأسلحة النووية ولا ينبغي سحبها إطلاقًا.

٢. مخاطر الأمن السيبراني والأنظمة التي تدعم الذكاء الاصطناعي

مخاطر الأمن السيبراني هي الهجمات الخبيثة المتعمّدة التي تعرقل الذكاء الاصطناعي، مثل: الهجمات الإلكترونية المدعمة بالذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تسريع وتحسين هجمات القرصنة، مثل الهجمات التي تستهدف البنية التحتية الحيوية مثل: محطات الطاقة، والأنظمة المصرفية، أو شبكات الاتصالات، والتجسس الإلكتروني، حيث يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل كميات ضخمة من البيانات للقيام بالتجسس على الحكومات والشركات والأفراد.

٣. المخاطر الناتجة عن التفاعل بين الإنسان والآلة

مخاطر التفاعل بين الإنسان والآلة، مثل التحيز الآلي، التي يمكن أن تكون عائقًا أمام فاعلية استخدام نظام يدعم الذكاء الاصطناعي. ولا ينبغي وصف الروبوتات كأشخاص، ولا ينبغي تحميلها المسؤولية القانونية أو الأخلاقية عن أفعالها، فالروبوتات مملوكة للبشر بالكامل، والإنسان هو مَن يحدد أهدافها وسلوكها، سواء بشكل



مباشر أو غير مباشر، من خلال تحديد ذكائها وكيفية اكتساب الذكاء لديها، ومن خلال إضفاء الطابع الإنساني عليها، ينبغي فهم إمكانات الروبوتات على أنها القدرة على توسيع قدراتنا وتحقيق أهدافنا، فالروبوت هو كيان اصطناعي يحول الإدراك إلى عمل، فهو وكيل يعيش في العالم ويغيره. ويفرض ذلك تحديات أخلاقية وحقوقية، سواء فيما يتعلق باتخاذ قرارات معقدة وغير شفافة قد يصعب على البشر فهمها، أو وضع قواعد أخلاقية وقانونية تنظم كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة لا تهدد السلم والأمن الدوليين.

تهديدات الذكاء الاصطناعي للأمن العالمي

يشكل الذكاء الاصطناعي تهديدًا للأمن العالمي، حيث يمكن أن يزيد من مخاطر التصعيد، من خلال سباق التسلح والتنافس بين الدول الكبرى لتطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي العسكرية، مما يزيد من احتمالية وقوع صراعات، وكذلك بسبب الدول التي تملك القدرة على تطوير الذكاء الاصطناعي المتقدم، والتي قد تحاول فرض هيمنتها على الآخرين، مما يؤدي إلى تهديدات للأمن والسلم الدوليين.

كذلك فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في الوسائط الاصطناعية، أو التزييف العميق، يمكن أن يخلق فرصا للتلاعب بالرأي العام وتقويض المصداقية. ولذلك فإن لأدوات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في نشر المعلومات المضللة آثارا بعيدة المدى على الأمن الوطني والعالمي، حيث يمكن أن تؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات والعمليات الانتخابية، وذلك علاوة على خطورة الحسابات الخاطئة في سياق الصراعات المسلحة.

كذلك فإن التفاعل بين الإنسان والآلة هو الذي قد يؤدي إلى حوادث وسوء استخدام النظام، حيث يمكن أن تقع أخطاء، وفي هذا الصدد فإن مخاطر هشاشة الذكاء الاصطناعي من بين أكثر المشاكل المشتركة بين



تطبيقات الذكاء الاصطناعي، لا سيما في مجال السلامة، وتحدث عندما لا تتمتع الخوارزميات بالقدرة على التكيف، على سبيل المثال، قد تكون هناك خوارزمية مدربة للتعرف على آلاف من صور السفن مع اختلافات في أنماط الصورة، ومع ذلك فإن التغييرات في البيئة مثل الاضطرابات في الظروف الجوية قد تتسبب في فشل النموذج للتعرف على السفن.

وهذه المشكلة جعلت العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل الروبوتات والمركبات ذاتية القيادة، تبدو قادرة على الخداع ثم تفشل بشكل دراماتيكي عند مواجهتها العالم الحقيقي، مع تقديرات غير متوقعة في البيئة.

كما أن أنظمة الذكاء الاصطناعي معرضة للفشل عندما تكون هناك تغييرات منهجية في السياق أو عندما تكون البيانات المقدمة خلال مرحلة التدريب مختلفة، والنظام غير قادر على التكيف فيما يسمى بمشكلة التحول التوزيعي.

محاولات التقنين والحد من مخاطر الذكاء الاصطناعي

يمكن التفكير في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية والمدنية من خلال وضع اتفاقيات دولية، وتعزيز التعاون الدولي لتطوير معايير وقوانين مشتركة تحد من استخدام الذكاء الاصطناعي في الأغراض العدائية، وتضمن الشفافية والمساءلة من خلال تطوير آليات لضمان ذلك في تصميم واستخدام الذكاء الاصطناعي، مع التأكد من المساءلة القانونية في حال حدوث أي أضرار.

وتتطلب المخاطر المترتبة على الذكاء الاصطناعي تحركًا عالميًّا منسقًا لضمان استخدام هذه التكنولوجيا بشكل آمن وعادل. ويتطلب التصدي لمخاطرها وضع اقتراحات للخطوات العملية التي يمكن للدول اتخاذها لتقليل المخاطر الناجمة عن المنافسة العسكرية في مجال الذكاء الاصطناعي، ومن بين الأساليب التي يمكن أن تتخذها الدول اعتماد تدابير بناء الثقة، أحادية و/أو ثنائية، و/أو متعددة الأطراف. ويكون ذلك من خلال بناء القدرة على مواجهة المخاطر في كل مرحلة من مراحل عملية دورة الذكاء الاصطناعي على النحو التالي: مرحلة التصميم والاختبار والتدريب The design, testing and training stage ومرحلة النشر والاستخدام الفوري immediate deployment and usage stage ومرحلة النشر على المدى الطويل ومرحلة الانتشار The longer-term deployment and diffusion stage.

ويمكن أن يتم التدخل المطلوب من خلال وضع رؤية وفهم أفضل لتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتأثيراتها المباشرة وطويلة الأجل، وتعزيز أفضل ممارسات للمطورين والشركات لتسهيل تطوير ونشر أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل أكثر أمانًا، وخلق حوافز قوية وإنفاذ التنظيم الفعال.

وختامًا، ففي إطار تقنين استخدامات الذكاء الاصطناعي، تجدر الإشارة إلى تبني مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو ٢٠٢٣ قرارًا يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير وقائية ورقابية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، بحيث لا يطغى على حقوق الإنسان. كما دعا أمين عام الأمم المتحدة الدول الأعضاء إلى إعداد وثيقة ملزمة قانونيًا بحلول عام ٢٠٢٦ «لحظر استخدام الأسلحة الذاتية المميتة»، ودعا إلى إنشاء مجموعة عمل تكلف بإعداد تقرير عن خيارات الحوكمة العالمية للذكاء الاصطناعي. وجدد التأكيد على دعمه إنشاء كيان أممي لمؤازرة جهود حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي على غرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو منظمة الطيران المدني الدولي. كما أكد كل من الرئيس الأمريكي «جو بايدن» والرئيس الصيني «شي جين بينج» على ضرورة بقاء قرار استخدام الأسلحة النووية في سلطة البشر وليس الذكاء الاصطناعي

قائمة المراجع

- Iosana Puscas, AI and International Security, understanding the risks and paving the path for confidence-Building Measures , UNIDIR,, 2023

  https://unidir.org/wp-content/uploads/2023/10/UNIDIR_AI-international-security_understanding_risks_paving_the_path_for_confidence_building_measures.pdf

- Ardi Janjeva et al., “Strengthening Resilience to AI Risk. A guide for UK policymakers”, Centre for Emerging Technology and Security & Centre for Long-Term Resilience, August 2023, https://cetas.turing.ac.uk/sites/default/files/2023-08/cetas-cltr_ai_risk_briefing_paper.pdf

- Michael Horowitz and Paul Scharre, “AI and International Stability: Risks and Confidence-Building Measures”, Center for a New American Security, January 2021, https:// www.cnas.org/publications/reports/ai-and-international-stability-risks-and-confidence-building-measures

- HgjwMerel Ekelhof and Giacomo Persi Paoli, “The Human Element in Decisions about the Use of Force”, UNIDIR, 2019, https://unidir.org/sites/default/files/2020-03/UNIDIR_Iceberg_SinglePages_web.pdf.

- Forrest E. Morgan et al., “Military Applications of Artificial Intelligence. Ethical Concerns in an Uncertain World”, RAND, 2020, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR3139-1.html

- Bryson, J. J. Robots Should Be Slaves. The Bath University ,2010

  a. https://researchportal.bath.ac.uk/en/publications/robots-should-be-slaves

- West, D. M. . The Future of Work: Robots, AI, and Automation. Brookings Institution Press.2018 https://www.brookings.edu/events/the-future-of-work-robots-ai-and-automation/

مستقبل الطائرات بدون طيار «الدرونز» في تعزيز أمن الموانئ: تحديات حماية البنية التحتية



د. نشوى عبد النبي

باحثة في الدراسات اللوجستية

في عصر التطور التكنولوجي السريع، أصبحت الطائرات بدون طيار (الدرونز) أداة حيوية في العديد من المجالات، بما في ذلك قطاع الأمن، وتُعد الموانئ البحرية من البنى التحتية الحيوية التي تتطلب مستويات متقدمة من الأمن لضمان سلامتها وحمايتها من التهديدات المختلفة، ومع تزايد التحديات الأمنية في هذا القطاع، أصبح استخدام الطائرات بدون طيار خيارًا استراتيجيًّا لتحسين المراقبة، والرد السريع على الحوادث الأمنية في الموانئ، حيث تقدم الطائرات بدون طيار إمكانيات كبيرة في مراقبة الموانئ والمرافق البحرية بشكل مستمر، والكشف عن الأنشطة المشبوهة، وتفتيش الحاويات والسفن، فضلًا عن تعزيز القدرة على الاستجابة للطوارئ. ومن خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة، مثل التصوير عالي الدقة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، يمكن للطائرات بدون طيار أن تسهم في تعزيز فاعلية الأمن البحري، وتحقيق مستويات أعلى من الأمان والسلامة. وفي ضوء ذلك، يسعى المقال لتناول كيف يمكن للطائرات بدون طيار أن تسهم بشكل كبير في تحسين أمن الموانئ، وتوفير حلول مبتكرة للتحديات الأمنية التي تواجهها.

أهمية استخدام الطائرات بدون طيار في الموانئ

تعد الموانئ من البنى التحتية الأساسية في أي دولة، إذ تمثل مراكز حيوية للتجارة الدولية، وتعمل على تسهيل نقل البضائع عبر البحار، وبالتالي، تعتبر الموانئ من الأصول الاقتصادية المهمة التي لا تقتصر أهميتها على النشاط الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل جوانب استراتيجية، مثل: الأمن الغذائي والطاقة (مثل النفط والغاز). ولكن في المقابل، أصبحت بعض الموانئ تلعب دورًا كمسارات رئيسة في التجارة غير المشروعة عبر الحدود، مما يضيف أعباءً أمنية إضافية للمسؤولين عن تأمينها وحمايتها، وذلك بالتزامن مع تكرار حوادث اختراق أنظمة الأمن في البنية التحتية البحرية، وفي هذا الإطار،



ثارت المخاوف من احتمالية مواجهة الموانئ مجموعة متنوعة من تهديدات الطائرات بدون طيار، مما يستدعي استراتيجيات متطورة لمكافحة تلك التهديدات المتزايدة في المستقبل .

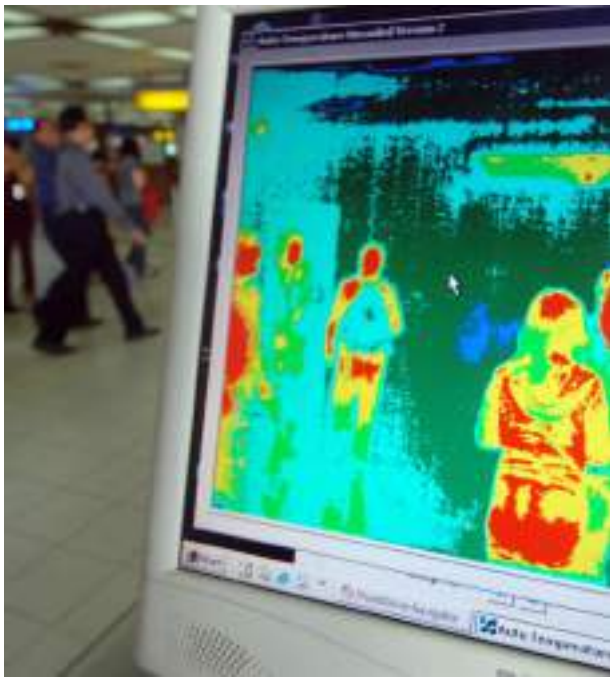
وتتسم المرافق الميناءية، وخاصةً محطات الحاويات، بحجمها الكبير وتصميمها المعقد، مما يعيق عمليات المراقبة بسبب وجود عوائق كثيرة تحجب الرؤية. علاوة على ذلك، فإن المسافات الشاسعة داخل هذه المرافق والعمليات الآلية المعقدة تزيد من تحديات المراقبة، ومن هذا المنطلق برزت أهمية استخدام الطائرات بدون طيار «الدرونز» في عملية تأمين الموانئ، حيث إنها تعد طائرات آلية يمكن التحكم فيها عن بعد، أو تعمل بشكل مستقل، وتتنوع أحجامها وقدراتها لتناسب مجموعة واسعة من الاستخدامات، بدءًا من المهام الاستطلاعية وحتى العمليات العسكرية. ومن المتوقع أن تحقق الطائرات بدون طيار قفزة نوعية في مجال المراقبة والتفتيش، حيث ستسهم في زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف، وتمتد أهميتها لتشمل جمع وتسجيل بيانات هامة، مثل الصور ومعلومات الموقع الجغرافي، وهذه البيانات تسهم بشكل كبير في متابعة الأحداث الجارية وتسهيل إجراء المراقبة والتأمين. علاوة على ذلك، تسهم الطائرات بدون طيار في تقليل تعرض الأفراد للخطر، من خلال القيام بمهام الاستكشاف والمراقبة في المناطق الخطرة. ومن ثمّ، يمكن القول بأن الطائرات بدون طيار تقدم لفرق الأمن مجموعة واسعة من القدرات التقنية، مثل:

- أنظمة مراقبة جوية ثابتة تستخدم طائرات بدون طيار مزودة بمصادر طاقة مستمرة.
- تقنيات التصوير الحراري وتتبع الأجسام.
- تنفيذ دوريات أمنية محددة مسبقا، مع إمكانية استخدام مكبرات صوت وإضاءة قوية.

تُعتبر هذه التقنيات من الحلول التقنية المتاحة حاليا، والتي وجدت طريقها إلى العديد من الصناعات، بما في ذلك الصناعات البحرية. ومن مميزات تلك الطائرات:

❖ **إمكانية ربط الطائرات بدون طيار (بمصدر الطاقة)**، حيث تتضمن هذه التقنية ربط الطائرة بدون طيار مباشرة بمصدر طاقة أرضي ثابت عبر كابل، مما يلغي الحاجة إلى الاعتماد على البطاريات ويزيد من مدة الطيران بشكل كبير، إذ تُطيل عملية الربط من مدة تشغيل الطائرة بدون طيار لفترات طويلة، مما يجعلها أداة قيمة للمراقبة الدقيقة والمتواصلة.

❖ **التصوير الحراري وتتبع الأجسام**، إذ تُعتبر «تقنية التصوير الحراري» أداة أساسية في العديد من المجالات، بما في ذلك العمليات العسكرية والبحث والإنقاذ، ويساعد التصوير الحراري في تحديد وتتبع مصادر الحرارة بدقة في المناطق الواسعة وفي الظروف الضبابية، مما يتيح نقل المعلومات الحيوية إلى فريق العمل الميداني لدعم اتخاذ القرارات.



❖ **تسمح ميزة «تتبع الأجسام»** المتاحة في كلا النوعين من الكاميرات (العادية والحرارية) لمشغل الطائرة بدون طيار بتثبيت الكاميرا على أي هدف وتركها تتتبعه تلقائيًا، مما يضمن عدم فقدان الهدف من الرؤية، وتسجيل جميع تحركاته بدقة، ويمكن استخدام هذه التقنية لمراقبة الأنشطة المشبوهة، حيث تسمح التقنية المستخدمة بنقل البيانات المرئية من الطائرة بدون طيار إلى الفريق الأرضي في الوقت الفعلي، مما يوفر رؤية واضحة وشاملة لما يحدث على الأرض. وتُعتبر هذه القدرات أداة قوية في مجال الأمن، حيث تسمح بالكشف المبكر عن التهديدات المحتملة، سواء كانت تهديدات أمنية أو تهديدات تتعلق بسلامة المنشآت.

❖ **تعتبر الطائرات بدون طيار** حلا فعالا لتعزيز الأمن في المناطق الواسعة، حيث يمكن برمجتها للقيام بدوريات أمنية مستمرة، مما يزيد من كفاءة عمليات المراقبة ويقلل من التكاليف التشغيلية، وتُسهم إضافة قدرات مثل الرؤية الحرارية والرؤية الشاملة في زيادة كفاءة العمليات، حيث توفر معلومات أكثر دقة وشمولية مما يمكن الحصول عليه من خلال المراقبة البصرية العادية.

❖ **قيام العديد من الشركات بتزويد الطائرات بدون طيار بمكبرات صوت**، مما يتيح للطيار توجيه تحذيرات ونصائح مباشرة للأشخاص على الأرض في الحالات الطارئة، أو عند اكتشاف متسللين، الأمر الذي يساهم في تعزيز الأمن وحماية العمال، كما توفر إضاءة الطائرات بدون طيار بيئة عمل أكثر أمانًا لفرق البحث والإنقاذ، حيث تسمح لهم بالوصول إلى المناطق المظلمة والخطرة بثقة أكبر.

زيادة الاعتماد العالمي على الطائرات بدون طيار في الموانئ

يشهد سوق الطائرات بدون طيار نموًا ملحوظًا على المستوى العالمي، وتُظهر التقارير تقديرات بنمو مضاعف في سوق الطائرات بدون طيار بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٥. فعلى سبيل المثال، يقدر «Drone Market Insights» أن السوق سينمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ١٣,٨٪ من ٢٢,٥ مليار دولار إلى ٤٢,٨ مليار دولار. ومن المتوقع أن تكون الموانئ والصناعات الأخرى التي تشملها فئة النقل والتخزين من أسرع المستخدمين للطائرات بدون طيار، وأن تمثل ثاني أكبر قطاع مستخدم للطائرات بدون طيار بحلول عام ٢٠٢٥، بعد قطاع الطاقة.

عالميًا، تجاوزت آسيا أمريكا الشمالية كأكبر سوق للطائرات بدون طيار، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الهند التي قامت بتشريع استخدام الطائرات بدون طيار في عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن تصبح ثالث أكبر سوق عالمي بحلول عام ٢٠٢٥، ويرجع ذلك إلى الجهود التي بذلتها الحكومة الهندية منذ سنوات لتطوير موانئها، بما يشمل استثمار مخطط له بقيمة ٨٢ مليار دولار لتطوير الموانئ بحلول عام ٢٠٣٥.

> "من المتوقع أن تكون الموانئ من أسرع المستخدمين للطائرات بدون طيار، وأن تمثل ثاني أكبر قطاع مستخدم للطائرات بدون طيار بحلول عام ٢٠٢٥، بعد قطاع الطاقة."

وتظل المراقبة والأمن من أكثر الاستخدامات شيوعًا للطائرات بدون طيار في الموانئ، وقد برزت أهمية هذه الطائرات بشكل خاص خلال جائحة كورونا، حيث اعتمدت الموانئ التي كانت تعاني من نقص في القوى العاملة على الطائرات بدون طيار للمراقبة المستمرة لمحيط الميناء على مدار الساعة. وتشمل الاستخدامات الأخرى الشائعة للطائرات بدون طيار في الموانئ، ومراقبة العمليات الأرضية، وفحص وإدارة الأصول، بالإضافة إلى المسح والرصد، وقد شهدت هذه التطبيقات زيادة سريعة في الاستخدام. وبعيدًا عن هذه الاستخدامات التقليدية، وتواصل الموانئ اكتشاف طرق جديدة للاستفادة من الطائرات بدون طيار، وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه التطبيقات الجديدة:

- **التحكم في التلوث:** لتطبيق اللوائح البيئية، تستخدم الموانئ من هونج كونج إلى هولندا طائرات بدون طيار مزودة بأجهزة استشعار خاصة للكشف عن السفن التي تحرق وقودًا يتجاوز الحد القانوني، وفرض غرامات عليها.

- **دوريات بحرية:** بعض الموانئ تستبدل القوارب بالطائرات بدون طيار للقيام بدوريات في الممرات البحرية خارج الموانئ، حيث غالبًا ما تُستخدم العوامات العائمة أو الأرصفة البحرية لربط ناقلات النفط والسفن الأخرى التي تحمل الشحنات السائلة.

❖ **نقل الوثائق:** على سبيل المثال، يستخدم ميناء هامبورج الطائرات بدون طيار لنقل الوثائق، وذلك لحل مشكلة تتعلق بوجود الأرصفة، إضافة إلى خدمات فحص رافعات الموانئ.

❖ **المساعدة في الملاحة:** على سبيل المثال، يتعاون ميناء «كوربوس كريستي» مع باحثين من جامعة «تكساس إيه آند إم» لتطوير نظام باستخدام الطائرات بدون طيار لمساعدة السفن على الملاحة داخل الميناء، والخروج منه حتى في الضباب الكثيف.

تحديات أمام استخدام الطائرات بدون طيار كرادع للأمن والسلامة البحريين

قبل إطلاق أي عملية لمراقبة الموانئ باستخدام الطائرات بدون طيار، يجب الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة، بما في ذلك تحديد مسارات طيران محددة. كما يجب تحديد عدد الطائرات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة، مع مراعاة العوامل الجغرافية والظروف البيئية. ونظرا إلى أن الهدف الرئيس يتمثل في الحفاظ على سلامة الأشخاص والممتلكات، تخضع عمليات الطيران بالطائرات بدون طيار لقيود صارمة تحدد مسافات أمان معينة حول المناطق المأهولة والمزدحمة، وتشترط وجود خط رؤية مباشر للطائرة في معظم الحالات. كما تتطلب هذه العمليات مراقبة مستمرة لمسارات الطيران وتنفيذ إجراءات طوارئ محددة مسبقًا بهدف تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه التقنية وبين ضمان سلامة الجميع.

هذا، وقد فرض التوسع في استخدام الطائرات بدون طيار تطوير أنظمة إدارة متقدمة لضمان سلامة وأمن المجال الجوي، وتعد الهوية الإلكترونية عنصرا حيويا في تنظيم حركة الطائرات بدون طيار، حيث تسمح بتتبع وتحديد هوية كل طائرة عن بعد، مما يساعد في منع الاستخدام غير المشروع، وتقييم المخاطر المحتملة، بالإضافة إلى أهمية تطوير بروتوكولات أمنية لحماية هذه الأنظمة من الاختراقات الإلكترونية.

إن استخدام الطائرات بدون طيار في عمليات التفتيش يطرح تحديات قانونية كبيرة، حيث تتجاوز هذه الطائرات الحدود الجغرافية للسلطات القضائية، مما يثير تساؤلات حول صلاحية الأدلة التي يتم جمعها ومسؤولية التحقيق والملاحقة القضائية، مما يتطلب وضع أطر قانونية دولية شاملة لتنظيم عمليات تفتيش الطائرات بدون طيار. ونظرًا لأن الطائرات بدون طيار تعتمد على الأنظمة الرقمية، فإن تأمين الشبكات وحماية البيانات أصبحا ضرورة، الأمر الذي يتطلب تنفيذ تدابير فعالة للأمن السيبراني لحماية الأنظمة من الهجمات الإلكترونية التي قد تؤثر على أداء الطائرات، أو تتسبب في تسريب المعلومات الحساسة، وفي هذا الصدد، تبرز أهمية التعاون بين إدارة الموانئ، والأمن المحلي، وحرس الحدود، والهيئات البحرية لاستخدام الطائرات بدون طيار بشكل منسق، حيث إن هذا التعاون يمكن أن يسهم في مواجهة التهديدات الأمنية بشكل فعال.

وختامًا، تواجه الموانئ البحرية تحديات أمنية متزايدة تتطلب حلولا مبتكرة، وتُعتبر الطائرات بدون طيار حلا فعالا لتعزيز الأمن في الموانئ والمحطات، حيث توفر مراقبة مستمرة، وتسهم في الكشف المبكر عن أي تهديدات محتملة، وبالإضافة إلى ذلك، يسهم استخدام الطائرات بدون طيار في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، مما يجعلها استثمارا مثاليا لقطاع اللوجستيات. وعلى الرغم من اعتبار الطائرات بدون طيار ثورة في مجال الأمن، فإنها قد تشكل تحديا جديدا بسبب إمكانية استخدامها لجمع المعلومات وتسهيل عمليات التهريب، لذلك يجب تطوير استراتيجيات أمنية شاملة لحماية الموانئ من هذه التهديدات.



من الرؤية إلى الواقع: كيف يُعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل مستقبل اتخاذ القرار؟



أ. أحمد أبو بكر

مدير الإدارة العامة للنشر الرقمي – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

في عصر جديد يشهد العديد من التحولات الرقمية المتسارعة، يبرز دور الذكاء الاصطناعي (AI) كأداة استراتيجية محورية لدعم القادة وصناع القرار في مواجهة تحدياتهم المعقدة. فبفضل ما يمتلكه الذكاء الاصطناعي من إمكانات هائلة في تحليل البيانات الضخمة، مما يمكنه من تكوين رؤى قيمة، واكتشاف الأنماط الخفية، واستشراف الاتجاهات المستقبلية بدقة وسرعة فائقة تفوق بكثير قدراتنا البشرية. عملت هذه المزايا على تعظيم دور الذكاء الاصطناعي كعامل حاسم في تعزيز فاعلية القرارات الاستراتيجية، خاصة في بيئات الأعمال العالمية التي تتسم بالديناميكية والتحولات المستمرة.

وقد استطاع بالفعل العديد من المؤسسات الناجحة تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات اتخاذ القرار، والذي ساعد على التكيف مع المتغيرات، وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات التقليدية غير المستندة إلى البيانات، سواء كان ذلك في مجالات مثل إدارة الموارد، أو تحسين سلاسل التوريد، أو حتى في تحديد فرص النمو المستقبلية.

تعزيز الدقة والشفافية يحد من تأثير التحيز البشري

بينما يساهم الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال في تعزيز الدقة والشفافية في عملية اتخاذ القرارات، بفضل خوارزميات تعلم الآلة التي تقلل من تأثير التحيز البشري، تعمل هذه الخوارزميات على تحليل البيانات بشكل موضوعي، مما يتيح استخلاص النتائج بناءً على الحقائق والأنماط المدعومة بالأرقام، بدلا من الاعتماد على الآراء الشخصية أو التقديرات غير الدقيقة، فعلى سبيل المثال، اعتمدت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات اتخاذ القرارات اللوجستية في العمليات العسكرية، وهو ما ساهم بدوره في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها

الأفراد. ولعل من بين أبرز التطبيقات التي استخدمتها الوزارة، إدارة سلسلة التوريد باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المخزون واحتياجات الوحدات، مما سهل التنبؤ بالمتطلبات المستقبلية وضمان توفر الإمدادات في الوقت والمكان المناسبين. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت هذه التقنيات في تحسين النقل والتوزيع عبر تحديد أفضل الطرق ووسائل النقل التي تراعي الظروف البيئية والتهديدات التي قد تصاحب عمليات النقل خلال العمليات العسكرية، مما ساهم في تقليل الوقت والتكاليف. وعلى صعيد آخر وفرت أنظمة الصيانة التنبؤية المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي إمكانية مراقبة المعدات العسكرية والتنبؤ بالأعطال قبل وقوعها، وهو ما يضمن تقليل فترات التوقف غير المخطط لها وزيادة جاهزية القوات.

> "من بين أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي استخدمتها وزارة الدفاع الأمريكية إدارة سلسلة التوريد باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات المخزون واحتياجات الوحدات، مما سهل التنبؤ بالمتطلبات المستقبلية وضمان توفر الإمدادات في الوقت والمكان المناسبين."

وقد شملت المبادرات البارزة التي طبقتها وزارة الدفاع مشروع «مافن» (Project Maven)، الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل الصور ومقاطع الفيديو التي تلتقطها الطائرات بدون طيار بهدف تحسين دقة استهداف الأهداف العسكرية. وفي الوقت نفسه، تعمل الوزارة على تطوير أنظمة أسلحة مستقلة مثل الطائرات بدون طيار والمركبات الأرضية الروبوتية، بهدف تقليل المخاطر التي يتعرض لها الجنود أثناء العمليات.

وقد عكست الزيادة الكبيرة في ميزانية الذكاء الاصطناعي في وزارة الدفاع، من ٦٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ملياري دولار في ٢٠٢١، التزام الوزارة بتطوير هذه التقنيات، ورغم الفوائد العديدة التي تحققها هذه التقنيات في تحسين الكفاءة وتقليل المخاطر، يبقى ضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول عاملا حاسما في استدامة نجاحها ودورها في المستقبل. حيث يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري تحديات أخلاقية تتعلق بالمساءلة والشرعية، مما دفع وزارة الدفاع لاعتماد مبادئ أخلاقية صارمة تشمل المسؤولية البشرية، وتقليل التحيز، وإمكانية التتبع، والموثوقية، والقابلية للتحكم.

القرار المبني على جمع وتحليل البيانات الضخمة

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في جمع وتحليل البيانات بشكل سريع وفعال، مما يُمكّن القادة وصناع القرار من اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية ودقيقة، بفضل تقنيات تعلم الآلة وتحليل البيانات الضخمة، حيث يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة كميات هائلة من المعلومات في وقت قياسي، وتحويلها إلى رؤى عملية يمكن تطبيقها. ويساعد هذا التحليل المتقدم في تحديد الأنماط، واكتشاف العلاقات بين المتغيرات المختلفة، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية التي قد لا تكون واضحة من خلال الأساليب التقليدية.

فعلى سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل بيانات السوق واستهلاك العملاء لتحديد فرص النمو، أو تقييم المخاطر المالية بناءً على سيناريوهات متعددة. حيث اعتمد عملاق التجارة الإلكترونية «أمازون» على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات هائلة من البيانات، وهو ما مكّن من تحسين توقعات الطلب وإدارة المخزون بشكل أكثر كفاءة. فخلال جائحة كوفيد-١٩، واجهت الشركة ارتفاعًا مفاجئًا في الطلب على المنتجات الأساسية، مثل أدوات التنظيف والمستلزمات الطبية. وبفضل أنظمة الذكاء الاصطناعي المتطورة، تمكنت «أمازون» من تعديل توقعاتها بسرعة لتلبية تلك الطفرة في مستويات الطلب، حيث قامت بإعادة توزيع المخزون وإعطاء الأولوية لتلك المنتجات في الشحنات، مما ساعدها على تحسين توافرها في وقت قياسي.

> "في مجال إدارة المخزون، تعتمد «أمازون» على روبوتات مثل Kiva Robots التي تعمل داخل مراكز التوزيع، وتستخدم هذه الروبوتات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الطلب وتحديد مواقع التخزين المثلى للمنتجات."

وفي مجال إدارة المخزون، تعتمد «أمازون» على روبوتات مثل Kiva Robots التي تعمل داخل مراكز التوزيع. وتستخدم هذه الروبوتات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الطلب وتحديد مواقع التخزين المثلى للمنتجات، مما يوفر من الوقت المستغرق في جلب المنتجات إلى منطقة التعبئة، ويتيح معالجة آلاف الطلبات يوميًا بسرعة وكفاءة عالية.

أما في اللوجستيات، فتستخدم «أمازون» الذكاء الاصطناعي لتحسين تخطيط مسارات التوصيل. وخلال «Prime Day»، وهو أحد أكبر أحداث التسوق السنوية للشركة، تعتمد «أمازون» على أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل حركة المرور وتوقع الازدحامات والتعامل مع الظروف الجوية لضمان تسليم المنتجات في المواعيد المحددة. وقد استخدمت الشركة تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقليل أوقات التوصيل بنسبة تصل إلى ٣٠٪ خلال هذا الحدث في عام ٢٠٢٢، مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء وتقليل تكاليف الشحن.



التنبؤ باتجاهات الأسواق يدعم أحد أساسيات اتخاذ القرار

يُعد التحليل التنبؤي أحد أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الأعمال، حيث يمكنه التنبؤ باتجاهات السوق المستقبلية بالاعتماد على تحليل البيانات السابقة والمؤشرات الحالية. وتستخدم هذه التقنيات خوارزميات متقدمة لتعلم الأنماط والعلاقات بين البيانات، مما يساعد المؤسسات على توقع التغيرات في الأسواق والاستعداد لها بفاعلية.

> "يمكن للتحليل التنبؤي تحديد المنتجات التي قد ترتفع شعبيتها بناءً على سلوكيات الشراء الموسمية أو التغيرات في تفضيلات العملاء، كما يمكنه توقع التأثير المحتمل للأحداث الاقتصادية أو الجيوسياسية على العرض والطلب."

على سبيل المثال، يمكن للتحليل التنبؤي تحديد المنتجات التي قد ترتفع شعبيتها بناءً على سلوكيات الشراء الموسمية أو التغيرات في تفضيلات العملاء. كما يمكنه توقع التأثير المحتمل للأحداث الاقتصادية أو الجيوسياسية على العرض والطلب. وتُعدّ شركة «نتفليكس» الرائدة في تقديم المحتوى الترفيهي على الإنترنت من أبرز الأمثلة على استخدام الذكاء الاصطناعي في التنبؤ باتجاهات السوق وتفضيلات العملاء. فقد اعتمدت الشركة على خوارزميات تعلم الآلة لتحليل سلوكيات المشاهدين، مثل نوعية الأفلام والمسلسلات التي يشاهدونها، ومدة المشاهدة، والأوقات التي يفضلون فيها المشاهدة. ومن خلال تحليل أنماط المشاهدة والبيانات الضخمة، تمكنت «نتفليكس» من تحديد الأنماط المشتركة بين المستخدمين وتقديم توصيات مخصصة لكل فرد، مما ساهم في تعزيز رضا العملاء وزيادة معدلات الاشتراك.

ولم يقتصر دور الذكاء الاصطناعي في «نتفليكس» على التوصيات فقط، بل يمتد إلى التنبؤ بتفضيلات العملاء المستقبلية. فمن خلال تحليل البيانات التاريخية والاتجاهات الحالية، يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التنبؤ بالأنواع أو الموضوعات التي قد تكتسب شعبية في المستقبل. هذا التنبؤ يساعد «نتفليكس» في اتخاذ قرارات استراتيجية، مثل إنتاج محتوى أصلي يلبي توقعات الجمهور. ولعل من أبرز الأمثلة على نجاح «نتفليكس» في استخدام الذكاء الاصطناعي قرار إنتاج مسلسل: «House of Cards» ، حيث قامت «نتفليكس» قبل إنتاج هذا المسلسل بتحليل بيانات المشاهدة وتوصلت إلى نتائج تشير إلى تنامي الاهتمام بالأعمال السياسية والدرامية بين الجمهور. وبناءً على تلك النتائج، قررت الشركة الاستثمار في إنتاج المسلسل، الذي حقق نجاحًا كبيرًا وجذب ملايين المشاهدين.

كما توظف «نتفليكس» تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحديد أفضل الصور والملصقات الترويجية الخاصة بمحتواها لكل مستخدم. على سبيل المثال، إذا كان المستخدم يفضل الأفلام الكوميدية، فقد يظهر له ملصق ترويجي

لأحد الأفلام يحتوي على مشهد كوميدي، بينما قد يُعرَض لمستخدم آخر يفضل الدراما نفس الفيلم بملصق مختلف يعكس الطابع الدرامي. ومن خلال هذه الاستراتيجيات، استطاعت «نتفليكس» تحقيق مكانة متميزة في سوق البث الرقمي، وتقديم تجربة مشاهدة مخصصة تتماشى مع تفضيلات المستخدمين. هذا النهج القائم على الذكاء الاصطناعي لم يعزز فقط رضا العملاء، بل مكّن الشركة أيضًا من اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة تتماشى مع ديناميكيات السوق المتغيرة.

> "تلعب خوارزميات الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل البيانات الضخمة وتحديد الأنماط والعوامل التي قد تؤدي إلى حدوث مشكلات أو تهديدات، دورًا حيويًا في تحسين إدارة المخاطر من خلال تقييم المخاطر المستقبلية ووضع خطط استباقية للتعامل معها."

تقييم المخاطر المستقبلية ووضع خطط استباقية

تلعب خوارزميات الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل البيانات الضخمة وتحديد الأنماط والعوامل التي قد تؤدي إلى حدوث مشكلات أو تهديدات، دورًا حيويًا في تحسين إدارة المخاطر من خلال تقييم المخاطر المستقبلية ووضع خطط استباقية للتعامل معها، وتُعدّ إدارة المخاطر من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المالية، حيث تسعى البنوك إلى تقييم المخاطر المحتملة واتخاذ قرارات تمويلية دقيقة لحماية مصالحها ومصالح عملائها. وفي هذا السياق، اعتمد بنك «جي بي مورجان تشيس» (JPMorgan Chase) على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز قدراته في تقييم مخاطر الائتمان واتخاذ قرارات مالية مستنيرة، حيث يعتمد البنك على خوارزميات تعلم الآلة لتحليل كميات ضخمة من البيانات المتعلقة بالعملاء، بما في ذلك السجلات المالية، وأنماط الإنفاق، والتاريخ الائتماني. وقد مكّنت هذه التحليلات البنك من تقييم الجدارة الائتمانية لعملائه، فمن خلال تحليل البيانات، تمكّن البنك من تحديد قدرة العملاء على سداد القروض والالتزامات المالية، فضلًا عن تمكنه من الكشف عن الأنشطة الاحتيالية، وذلك من خلال رصد الأنماط غير الطبيعية في سلوك العملاء، مما مكّن البنك من اكتشاف ومنع الأنشطة الاحتيالية قبل تفاقمها، علاوة على ذلك وبفضل تقنيات الذكاء الاصطناعي، تمكّن البنك من تقليص الوقت المستغرق في معالجة طلبات القروض من أيام إلى ساعات، حيث تقوم الخوارزميات بتحليل البيانات واتخاذ قرارات فورية بشأن الموافقة أو الرفض، وقد أدت كل هذه التقنيات إلى تحسين دقة التنبؤ بالمخاطر بنسبة كبيرة، مما ساهم في تقليل معدلات التخلف عن السداد وحماية الأصول، حيث أشار تقرير البنك لعام ٢٠٢٢ إلى أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ساهم في إجراء مليارات من حسابات المخاطر يوميًا، مما أدى إلى تقليص أوقات الحساب بنسبة ٣٠٪ وتقليل تكلفة الحسابات بنسبة تصل إلى ٨٠٪.

تجارب دولية رائدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات

على مستوى الإدارة العامة ورفع كفاءة الخدمات الحكومية المؤداة للمواطنين، أصبحت تقنيات الذكاء الاصطناعي محركًا أساسيًّا لتحسين كفاءة الحكومات وتعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة. وقد أظهر العديد من الدول تجارب ناجحة في توظيف الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهدافها التنموية. على سبيل المثال، اعتمدت الصين مبادرات مثل مشروع «City Brain» لتحسين إدارة حركة المرور في المدن، بينما ركزت فنلندا على تطوير السياسات العامة من خلال الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على قطاعات حيوية، مثل التعليم والصحة. ومن جهتها، قادت الإمارات العربية المتحدة جهودًا ريادية في المنطقة بإنشاء وزارة للذكاء الاصطناعي وتطبيق تقنيات متقدمة لتحسين كفاءة الحكومة ودعم استراتيجيات التنمية المستدامة. ونلقي الضوء خلال السطور التالية على تلك التجارب بمزيد من التفصيل:

أولًا: التجربة الصينية

تُعدّ الصين من الدول الرائدة في تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة إدارة المدن وتحسين جودة الحياة لمواطنيها وبناء مدن أكثر ذكاءً واستدامة. ولعل من أبرز هذه المبادرات مشروع «City Brain» الذي طورته شركة «علي بابا» بهدف تحسين إدارة حركة المرور في المدن الصينية، حيث يعد مثالًا حيًّا على كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة المدن وتعزيز كفاءة الخدمات الحضرية، واتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت الفعلي.

وقد أُطلق مشروع «City Brain» لأول مرة في مدينة هانجتشو عام ٢٠١٦، وهو نظام يعتمد على الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية لجمع وتحليل البيانات الحضرية في الوقت الفعلي. وهدف المشروع إلى تحسين إدارة حركة المرور، وتقليل الازدحام، وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ، وقد اعتمد المشروع على نظام للذكاء الاصطناعي يعمل على جمع بيانات ضخمة من مصادر متعددة، مثل: كاميرات المراقبة، وإشارات المرور، وأجهزة الاستشعار المنتشرة في المدينة، ويقوم «City Brain» بتحليل هذه البيانات باستخدام خوارزميات متقدمة لتقديم توصيات فورية، مثل تعديل توقيت الإشارات الضوئية لتسهيل مرور سيارات الإسعاف أو تحسين تدفق حركة المرور في أوقات الذروة.



وقد أدى تطبيق «City Brain» في مدينة هانجتشو إلى نتائج ملموسة، تمثلت في زيادة متوسط سرعة المركبات بنسبة ١٥٪ في المناطق التي يُطبَّق فيها النظام، كما ساهم في تقليل أوقات الاستجابة لحالات الطوارئ بشكل ملحوظ. فعلى سبيل المثال، عند اقتراب سيارة إسعاف، يقوم النظام بتحويل الإشارات الحمراء إلى خضراء، مما يقلل من وقت الوصول إلى الوجهة بنسبة تصل إلى ٥٠٪.

بعد نجاح المشروع في هانجتشو، تم تطبيق «City Brain» في مدن صينية أخرى مثل سوتشو وتشيوتشو، بالإضافة إلى كوالالمبور في ماليزيا. حيث تسعى تلك المدن إلى الاستفادة من التقنيات المتقدمة لتحسين إدارة البنية التحتية، مثل: مراقبة جودة الهواء، وإدارة استهلاك الطاقة، وتقديم خدمات حكومية ذكية. وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي يقدمها «City Brain»، تُثار مخاوف بشأن الخصوصية وحماية البيانات، بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بتطبيق مثل هذه الأنظمة. لذلك، من الضروري وضع سياسات وضوابط لضمان الاستخدام المسؤول للتقنيات وحماية حقوق المواطنين.

ثانيًا: التجربة الفنلندية

تُعدّ فنلندا من الدول الرائدة في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير السياسات العامة، مع تركيز خاص على مجالي التعليم والصحة، حيث هدفت تلك المبادرات إلى تعزيز جودة الخدمات المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة العمليات الحكومية، وتعتبر هذه التجربة نموذجًا يُحتذى به للدول التي تسعى إلى الاستفادة من التقنيات الحديثة في تطوير مجتمعاتها. وفي هذا الإطار، أطلقت فنلندا عدة برامج لتوظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم، من أبرزها منصة «Claned» التي تجمع بين الخبرة التعليمية الفنلندية وتحليل البيانات لتقديم تجربة تعليمية مخصصة عبر الإنترنت. حيث تستخدم المنصة خوارزميات الذكاء الاصطناعي لفهم سلوكيات التعلم لدى الطلاب وتقديم توصيات تعليمية تتناسب مع احتياجاتهم الفردية.

وفي القطاع الصحي، تعمل فنلندا على تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات الطبية وتحسين جودة الرعاية الصحية. وتُستخدم هذه التقنيات في التشخيص المبكر للأمراض، وتخصيص خطط علاجية تتناسب مع حالة كل مريض، بالإضافة إلى تحسين إدارة الموارد الصحية. فعلى سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل صور الأشعة وتحديد مؤشرات الأمراض بدقة عالية، مما يساهم في تقديم علاجات أكثر فاعلية. وإدراكًا لأهمية توعية المجتمع بالذكاء الاصطناعي، أطلقت الحكومة في فنلندا دورة تدريبية مجانية عبر الإنترنت بعنوان «عناصر الذكاء الاصطناعي Elements of AI، بالتعاون بين جامعة هلسنكي وشركة Reaktor . وتهدف هذه الدورة إلى إزالة الغموض عن الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى تزويد المواطنين بالمعرفة الأساسية حول هذه التقنيات وتأثيرها على حياتهم اليومية. وقد تم توفير الدورة بعدة لغات من اللغات المستخدمة في دول الاتحاد الأوروبي لتصل إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد.



ثالثًا: تجربة الإمارات العربية المتحدة

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامًا كبيرًا بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التخطيط الاستراتيجي، بهدف تعزيز كفاءة الحكومة وتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، أطلقت الإمارات استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي، تهدف إلى تحقيق ثمانية أهداف تخدم التنمية المستدامة للدولة.

وتتجلى أهداف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي في تحقيق تحول شامل يعزز مكانة الدولة عالميًا، حيث تسعى الحكومة إلى الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣١. كما تهدف إلى الارتقاء بالأداء الحكومي، وتسريع الإنجاز، وخلق بيئات عمل مبتكرة قائمة على الإبداع. وتطمح الإمارات لأن تصبح الحكومة الأولى عالميًا في استثمار الذكاء الاصطناعي عبر مختلف القطاعات الحيوية، مع العمل على إيجاد سوق جديدة واعدة في المنطقة ذات قيمة اقتصادية مرتفعة. بالإضافة إلى ذلك، تركز الاستراتيجية على دعم مبادرات القطاع الخاص، وزيادة الإنتاجية، وبناء قاعدة قوية للبحث والتطوير في هذا المجال. ومن خلال استثمار أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي وتطبيقها بكفاءة عالية، تسعى الإمارات لاستغلال الموارد البشرية والمادية المتوافرة بطريقة مبتكرة تحقق الاستدامة والابتكار في شتى الميادين.

> "تتجلى أهداف استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي في تحقيق تحول شامل يعزز مكانة الدولة عالميا، حيث تسعى الحكومة إلى الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي في الخدمات وتحليل البيانات بمعدل ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣١."

وفي خطوة تعكس التزام الإمارات بتعزيز دور الذكاء الاصطناعي، تم تعيين وزير دولة للذكاء الاصطناعي، بهدف قيادة جهود الدولة في هذا المجال وتنسيق المبادرات والمشاريع ذات الصلة. يُعد هذا التعيين الأول من نوعه على مستوى العالم. حيث تسعى الإمارات إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحكومية لتحسين الكفاءة وتقديم خدمات أفضل للمواطنين. على سبيل المثال، تم تطوير أنظمة ذكية لإدارة حركة المرور، مما ساهم في تقليل الازدحام والحوادث. كما تم تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في القطاع الصحي لتحسين تشخيص الأمراض وتقديم رعاية صحية متميزة.

وتُسهم أيضًا تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين استخدام الموارد وزيادة الكفاءة في مختلف القطاعات. على سبيل المثال، تم تطبيق أنظمة ذكية لإدارة استهلاك الطاقة والمياه، مما أدى إلى تقليل الهدر وتحقيق وفورات كبيرة. كما تم استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير حلول بيئية مبتكرة، مثل: مراقبة جودة الهواء، والتنبؤ بالتغيرات المناخية.

جهود مصرية على طريق الذكاء الاصطناعي

في إطار سعيها لتعزيز مكانتها في مجال التكنولوجيا والابتكار، أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بهدف استخدام هذه التكنولوجيا في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن القيام بدور رئيس في تيسير التعاون الإقليمي في المنطقتين الإفريقية والعربية، وترسيخ مكانة مصر بوصفها طرفًا دوليًا فاعلًا في ذلك المجال. وقد اشتملت استراتيجية الذكاء الاصطناعي المصرية على محاور عديدة، أهمها:

- **التنمية وبناء القدرات:** حيث تركز الاستراتيجية على تطوير المهارات البشرية في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال التعليم والتدريب، بهدف خلق جيل قادر على التعامل مع التقنيات الحديثة وتطبيقها بفاعلية.

- **الاستفادة من البيانات الضخمة:** تسعى مصر إلى استغلال حجم البيانات الكبير المتاح لديها، من خلال إتاحتها للقطاع الخاص وتشجيع الابتكار في هذا المجال، مما يسهم في تطوير حلول تقنية مبتكرة.

- **التطبيقات الحكومية:** حيث تهدف الاستراتيجية إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية لتحسين الكفاءة وتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

> "أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بهدف استخدام هذه التكنولوجيا في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلًا عن القيام بدور رئيس في تيسير التعاون الإقليمي في المنطقتين الإفريقية والعربية، وترسيخ مكانة مصر بوصفها طرفًا دوليًا فاعلًا في ذلك المجال."

وقد أطلقت مصر في أبريل ٢٠٢٣ الميثاق الوطني للذكاء الاصطناعي المسؤول، الذي يهدف إلى تفعيل مبادئ الشفافية، والعدالة، والمساءلة، والأمن في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. ووفقًا لتقرير مؤشر المعرفة العالمي، تقدمت مصر من المركز ٧٢ من بين ١٣٨ دولة عام ٢٠٢٠ إلى المركز ٥٣ من بين ١٥٤ دولة عام ٢٠٢١، مما يعكس الجهود المبذولة في تطوير هذا القطاع. ومع اقتراب انتهاء المرحلة الأولى من الاستراتيجية في مايو ٢٠٢٤، تعمل مصر على إعداد المرحلة الثانية لتتواءم مع التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، بهدف تحسين مؤشر «الذكاء الاصطناعي الوطني» من خلال تنفيذ مجموعة من المبادرات عبر ركائز محورية تشمل الحوكمة، والبيئة التمكينية، والبنية المعلوماتية، والبيانات، والموارد البشرية، والتكنولوجيا.

وختامًا، يُعدّ دمج الذكاء الاصطناعي في المؤسسات والحكومات لاتخاذ القرارات الاستراتيجية خطوة هامة نحو المستقبل، لكنها تأتي مصحوبة بمجموعة من التحديات، لعل أبرزها الحاجة إلى تدريب القادة والعاملين على فهم أسس تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها بفاعلية. ويتطلب هذا التحول استثمارًا كبيرًا في برامج التدريب والتطوير، حيث لم يعد كافيًا فهم كيفية عمل التقنيات

فقط، ولكن أيضًا يجب تعزيز قدرة المستخدمين لأنظمة الذكاء الاصطناعي على تفسير نتائجها وتطبيقها في سياق القرارات الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك، يثير استخدام الذكاء الاصطناعي مخاوف تتعلق بالخصوصية وأخلاقيات استخدام البيانات. فمع جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات الشخصية، تزداد الحاجة إلى وضع سياسات واضحة تضمن حماية البيانات، واحترام حقوق الأفراد، وهو تحدٍ يحتاج إلى إحداث توازن دقيق بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية القيم الأخلاقية.

ومن جهة أخرى، يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا هائلة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات. ومن خلال تحسين الكفاءة التشغيلية، يمكن للمؤسسات تقديم خدمات أكثر دقة وفاعلية، مما يعزز مكانتها في السوق. كما يساعد الذكاء الاصطناعي على تقليل المخاطر المرتبطة باتخاذ القرارات غير المستنيرة، إذ تتيح أدوات التحليل التنبؤية للقادة الاعتماد على بيانات دقيقة ومحدثة لتوجيه استراتيجياتهم. وهذه المزايا لا تعزز فقط من جودة القرارات، بل تساهم أيضًا في بناء ثقة أكبر بين المؤسسة وعملائها. وفي النهاية، تمثل التحديات والفرص جانبين متكاملين يدفعان المؤسسات والحكومات إلى الاستثمار المستدام في الذكاء الاصطناعي لضمان مستقبل أكثر كفاءة ومسؤولية.





اتجاهات مستقبلية مؤثرة



- العلاقات الصينية- الأمريكية في ولاية ترامب الثانية.. قوة الحكمة في مواجهة غطرسة القوة
- التعاون الأمريكي-الياباني في منطقة الإندوباسيفيك
- انعكاسات التعاون بين "ترامب" ورجال الأعمال على الولايات المتحدة الأمريكية
- مستقبل قمة العشرين G20 في عهد إدارة "دونالد ترامب"
- مستقبل رابطة جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٥: الفرص والتحديات
- جديد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.. اتجاهات وحدود التغير في ٢٠٢٥
- حروب الشرق الأوسط من منظور النظريات النقدية
- مستقبل المساعدات الفرنسية في الساحل الإفريقي بعد انسحابها من المنطقة
- ممر لوبيتو ومستقبل الوجود الأمريكي في إفريقيا
- القوة الناعمة والثقافة.. كيف يمكن للعالم العربي استعادة دوره الحضاري والريادي
- آفاق الدبلوماسية الثقافية وأهميتها الاستراتيجية للعالم العربي
- النشر الإلكتروني ومستقبل الكتاب
- العلوم الإنسانية والاجتماعية بين الواقع والمأمول
- جيل زد.. أهم السمات ورهانات المستقبل

العلاقات الصينية الأمريكية في ولاية ترامب الثانية.. قوة الحكمة في مواجهة غطرسة القوة



أ. حسين إسماعيل

نائب رئيس تحرير الطبعة العربية لمجلة الصين اليوم

لأسباب كثيرة، العلاقات الصينية الأمريكية من أهم -إن لم تكن أهم- وأكثر العلاقات الدولية تعقدًا وتشابكًا في القرن الحادي والعشرين. فبكين هي المنافس الاستراتيجي الأول لواشنطن، على الصعيد الجيوستراتيجي والاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، والأهم على صعيد ما يسمى بالقيم والمعايير الدولية. لقد شهدت السنوات العشر الأخيرة مساعٍ صينية حثيثة لإعادة صياغة ما يسمى بالمعايير الدولية التي وضعها الغرب في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ليس فقط من خلال طرح معايير وقيم جديدة تتعلق بالديمقراطية والحوكمة، وإنما أيضًا من خلال إنشاء مؤسسات إقليمية ودولية توازي وتنافس المؤسسات التي أُنشئت في إطار «بريتون وودز».

وتدرك بكين وواشنطن جيدًا ملامح التنافس القائم والقادم بينهما، وتسعى كل منهما إلى تحقيق الحد الأقصى لمصالحها، فبكين ترغب في مواصلة صعودها السريع والوصول إلى «مركز المسرح الدولي» وفقًا للتعبير الصيني، وواشنطن تعمل على احتواء هذا الصعود بكل السبل الممكنة. وقد عملت بكين وواشنطن في السنوات الأخيرة خلال فترة حكم «جو بايدن» على المحافظة على الاستقرار والهدوء النسبي في علاقاتهما، فمن خلال استخدام العديد من قنوات الاتصال، بما في ذلك الاتصالات المنتظمة بين وزير خارجية الصين «وانج يي» ومستشار الأمن القومي الأمريكي لإدارة «بايدن»، «جيك سوليفان»، نجحت بكين وواشنطن في تجاوز العديد من المعضلات في علاقة البلدين، وتجنب الجانبين الدخول في حروب تجارية وحروب مراقبة الصادرات، وخفضا حدة التوترات في بعض الملفات الخلافية، والتي كان من شأنها أن تدفعهما إلى المواجهة العسكرية، وعلى رأسها أزمتا مضيق تايوان وبحر الصين الجنوبي. ومع عودة «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض، فإن العلاقة بين أكبر اقتصاد وثاني أكبر اقتصاد في العالم تثير اهتمامًا وقلقًا، ليس فقط على المستوى الثنائي، وإنما أيضًا على مستوى العالم.

ومن الواضح أن اختيارات الرئيس «ترامب» للفريق الذي سيعمل معه تتسق تمامًا مع أفكاره وتوجهاته. ولم يعط «ترامب» المحللين كثيرًا من الوقت لمحاولة استشراف، وبالأحرى تخمين، ما ستكون عليه سياساته في ولايته الثانية. فرغم توقع البعض اختلاف نهجه خلال فترة ولايته الثانية عن ولايته الأولى؛ وذلك بالنظر إلى أنه أمضى أربع سنوات رئيسًا للبلاد، ومثلها معارضًا للرئيس، ولا بد أنه اكتسب خبرة وخاصة في السياسة الخارجية، تجعله يدير العلاقات الدولية لبلاده بشكل مختلف عن فترة ولايته الأولى، فإن التدقيق في الأسماء التي اختارها «ترامب» لفريقه الرئاسي، تؤكد أنه صورة مصغرة منه.

من جانبها تراقب الصين عن كثب، وقد هنأ الرئيس الصيني «شي جين بينج» الرئيس الأمريكي -المنتخب- «دونالد ترامب»، وحث البلدين على إيجاد «الطريقة الصحيحة للتوافق». مؤكدًا أن العلاقات الصينية الأمريكية المستقرة والمستدامة تخدم مصالح الجانبين، وأن المجتمع الدولي يتوقع من القوتين «احترام بعضهما والتعايش بسلام». واستنادًا إلى تحليل سياسات البلدين خلال السنوات العشر الماضية، يمكن أن نرصد ثلاثة مجالات تنافُس ستحدد شكل علاقات بكين-واشنطن خلال ولاية «ترامب» الثانية، وهي: التنافس الاستراتيجي، والتنافس الاقتصادي والتجاري، والتنافس التكنولوجي.

> "توجد ثلاثة مجالات تنافُس ستحدد شكل علاقات بكين واشنطن خلال ولاية «ترامب» الثانية، وهي: التنافس الاستراتيجي، والتنافس الاقتصادي والتجاري، والتنافس التكنولوجي."

أولًا: التنافس الجيوستراتيجي

في هذا الإطار، لا بد أن نستحضر شعار «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» (MAGA) الذي رفعه «ترامب» أثناء حملته الانتخابية. وفي المقابل، تعمل الصين على تحقيق استراتيجيتها التي حددها الرئيس «شي جين بينج» في مقال له نشرته مجلة (تشيوشي)، التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي في يونيو ٢٠٢٤، والذي أكد خلاله أن بناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة على نحو شامل، يتحقق من خلال استراتيجية تشتمل على خطوتين، هما: «تحقيق التحديث الاشتراكي بشكل أساسي من عام ٢٠٢٠ حتى عام ٢٠٣٥، وبناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة عظيمة مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافيًا ومتناغمة وجميلة من عام ٢٠٣٥ حتى منتصف القرن الحالي». وقد تضمن هذا المقال، وهو جزء من التقرير الذي قدمه الرئيس «شي» للمؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر ٢٠٢٢، التأكيد على مضي الحزب الشيوعي الصيني قدمًا، والعمل بشكل استباقي على تحديد التغيرات، والاستجابة لها، وتوجيهها، ومنع المخاطر، ومواصلة السعي لضمان تحقيق نجاحات جديدة في بناء الصين لتصبح دولة اشتراكية حديثة على نحو شامل.

نحن هنا أمام هدفين يمكن أن يكونا ليس فقط متعارضين وإنما أيضًا متصادمين، فواشنطن-ترامب تسعى لأن تكون عظيمة مرة أخرى، وبكين-شي قد قطعت أشواطًا عديدة لتحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية متجهة نحو عام ٢٠٤٩، الذكرى المئوية الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. السؤال هنا هو: ما أدوات وآليات وفرص كل طرف لبلوغ غايته؟

على الجانب الأمريكي، هل يستمر النمط الكلاسيكي لاحتواء الصين من خلال تعزيز تحالفات واشنطن في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، ومواصلة دعم القوى الانفصالية في تايوان، ومكافحة النفوذ الصيني المتزايد في مناطق عديدة من العالم؛ إفريقيا، وأمريكا الجنوبية بل وأوروبا؟ يبدو أن ما يقلق «ترامب» شيء آخر. ففي مقابلة صحفية في أكتوبر ٢٠٢٤، أكد على رغبته في إنهاء وحدة الصين وروسيا، مشيرًا إلى قدرته على فعل ذلك، فيما يعد تعهد «ترامب» أكثر من مرة خلال حملته الانتخابية بقدرته على وقف الحرب في أوكرانيا في غضون ٢٤ ساعة من توليه المنصب، مؤشرًا على نهج «ترامب» الذي يرجح أن يكون أكثر صرامة مع الصين، وهو ما يمثل مؤشرًا لشكل التنافس الاستراتيجي بين بكين وواشنطن خلال ولاية «ترامب» الثانية.

على الجانب الصيني، وبالنظر إلى الفريق الجمهوري الذي اختاره «ترامب»، فإن بكين لديها أسباب للقلق، سواء من خلال خطاب حملة «ترامب» الانتخابية أو من خلال مجموعة الشخصيات التي رشحها «ترامب» لشغل وظائف رئيسية في حكومته. فمع دخول «ترامب» إلى البيت البيضاوي، قد يصبح الوضع بالنسبة لبكين محفوفًا بالمخاطر. فهل تعود بكين إلى سياستها التقليدية المتمثلة في تجنب الدخول في مواجهات استراتيجية مباشرة مع واشنطن؟ بعد فترة من الاحتكاكات شبه المباشرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي قادها من يسمونهم في الغرب «الذئاب المحاربة»، والتي عبَّر عنها سفير الصين لدى فرنسا «لو شا يه» خلال مقابلة مع صحيفة ((لوبينيون)) الفرنسية بقوله: «في الماضي، ظلت الصين بعيدة عن الأضواء، لكن قوتها ومكانتها المتصاعدة على مر السنين والضغط المتزايد من الغرب أشعلا حاجتها إلى الرد»، والتي تعني أن الصين حوّلت تركيزها من شعار «تاوقوانج يانجهوي» (استعد في الخفاء، وانتظر الفرصة السانحة) للزعيم الصيني الراحل دنغ شياو بينغ، إلى خط أقل شهرة ولكنه أكثر حزما، وهو «تحقيق شيء ما».

الأرجح هو أن البلدين، خلال ولاية «ترامب» الثانية، سوف يتجنبان المواجهات الاستراتيجية المباشرة. ويعزز هذا الاعتقاد النهج الانعزالي الذي يميل إليه «ترامب» للتركيز على الداخل الأمريكي، مع حاجة الصين أيضًا إلى تعزيز قدراتها الذاتية من دون استنزافها في مواجهات تعرقل مسيرة صعودها. وسوف يكون البلدان قادرين على المساومة في قضايا التماس الاستراتيجي؛ في تايوان وبحر الصين الجنوبي وشبه الجزيرة الكورية والمناطق الأخرى الساخنة، ويلعب كلاهما فيها دورًا فاعلًا.

ثانيًا: التنافس الاقتصادي والتجاري

اقتصاديًا، تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر اقتصاد في العالم، والصين هي ثاني أكبر اقتصاد. وفي عام ٢٠٢٣، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي ٥٧٥ مليار دولار أمريكي، حيث بلغت قيمة صادرات بكين لواشنطن ٤٢٧,٢ مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة صادرات واشنطن لبكين ١٤٧,٨ مليار دولار أمريكي، مما يعني أن الفائض التجاري لصالح الصين بلغ ٢٧٩,٤ مليار دولار أمريكي في ذلك العام، وهو ما يثير ثائرة «ترامب». ولذلك من الوعود الرئيسية التي أطلقها «ترامب» خلال حملته الانتخابية فرض رسوم جمركية بنسبة ٦٠٪ على جميع الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة، وهي زيادة

كبيرة مقارنة برفع إدارته السابقة للرسوم الجمركية على معظم المنتجات الصينية إلى ٢٥٪. وقد قال «ترامب»: إن الرسوم الجمركية «هي أعظم شيء تم اختراعه على الإطلاق»، وستحمي التصنيع والشركات الأمريكية.

كما وعد بإلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية الذي تتمتع به بكين في علاقتها التجارية مع واشنطن، والذي كان من المفترض أن يوفر مزايا متبادلة مثل التعريفات الجمركية المنخفضة وغيرها من المزايا التجارية. وخلال فترة ولايته الأولى، قال الرئيس «دونالد ترامب»، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٤ سبتمبر ٢٠١٩: «لقد خسرت الولايات المتحدة ٦٠ ألف مصنع بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية»، وقد أشعلت التعريفات الجمركية التي فرضها «ترامب» على السلع الصينية حربًا تجارية بين البلدين. والصين من جانبها، سارعت باتخاذ تدابير استباقية، فقد أعلنت وزارة التجارة الصينية، في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٤، سلسلة تدابير لتعزيز تجارتها الخارجية، وتعهدت بزيادة الدعم المالي للشركات، وتوسيع صادرات المنتجات الزراعية الصينية.

غير أن فرض رسوم جمركية عالية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة ربما لن يكون السبيل الأنجع لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، فسيكون لهذا الإجراء انعكاسات قوية على العمالة والتضخم والقدرة الشرائية للمواطن الأمريكي. والدراسات الاقتصادية التي تناولت تأثير التعريفات الجمركية التي فرضها «ترامب» في ولايته الأولى تشير إلى أن أغلب العبء الاقتصادي تحمله المستهلكون الأمريكيون في نهاية المطاف. في استطلاع أجرته جامعة شيكاغو في سبتمبر ٢٠٢٤ لمجموعة من خبراء الاقتصاد المرموقين وبسؤالهم عما إذا كانوا يتفقون مع مقولة: إن «فرض التعريفات الجمركية يؤدي إلى تحمل المستهلكين في البلد الذي يسن التعريفات الجمركية لجزء كبير من التعريفات الجمركية، من خلال زيادات الأسعار»، ولم يعارض هذا الرأي سوى ٢٪ فقط. هنا ربما يأتي الضغط الأكبر على «ترامب» من الداخل الأمريكي وليس من بكين. والوجه الآخر لهذه الإجراءات هو أنه إذا كانت مسألة تايوان واحدة من التحديات العديدة التي من المرجح أن يواجهها «ترامب» في السياسة الخارجية، فإن تركيزه على الاقتصاد قد يكون مفيدًا للصين في هذه الناحية، فقد قال «ترامب» خلال حملته الانتخابية عام ٢٠٢٤: إن تايوان يجب أن تبدأ في دفع الأموال للولايات المتحدة مقابل الدفاع عنها ضد الصين، وهذا يجعل التزام «ترامب» بأمن تايوان غير مؤكد.

> **"وعد «ترامب» بإلغاء وضع الدولة الأولى بالرعاية الذي تتمتع به الصين في علاقتها التجارية مع واشنطن، والذي كان من المفترض أن يوفر مزايا متبادلة مثل التعريفات الجمركية المنخفضة وغيرها من المزايا التجارية."**

ثالثا: التنافس التكنولوجي

لعل هذا المجال هو المحدِّد الأكثر فاعلية في صياغة مشهد النظام الدولي في السنوات القادمة. فالدولة التي تملك زمام المبادرة في التقنيات الرئيسية سوف ترجح ميزان القوة لصالحها. وقد أدركت الصين المزايا المحتملة للاستيلاء على «أرض الابتكار» في هذه المنافسة، وقد صمّمت ونفذت وموّلت برامج للسيطرة على تقنيات المستقبل، لتكون قوية ومكتفية ذاتيًا، ومحصنة ضد «الاحتواء» التكنولوجي من جانب الولايات المتحدة وحلفائها. وركزت الصين على تطوير التقنيات الناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية، وأنظمة تخزين طاقة البطاريات.وفي٢٧ مارس ٢٠٢٤، قال الرئيس «شي جين بينج»: «الشعب الصيني لديه أيضًا حقوق تطوير مشروعه ولا يمكن لأي قوة إيقاف وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي الصيني».

> "من المرجح استمرار اشتعال «حرب التكنولوجيا» بين بكين وواشنطن خلال ولاية «ترامب» الثانية، وسيكون فرض التعريفات الجمركية المتزايدة باستمرار ضد الصين من أبرز أدوات إدارة «ترامب» لكبح التقدم التكنولوجي الصيني."

وعلى الجانب الآخر، تدرك الولايات المتحدة أهمية المنافسة التكنولوجية مع الصين، وهي منخرطة بالفعل في منافسة استراتيجية طويلة الأمد مع الصين لتشكيل المشهد التكنولوجي العالمي السريع التطور، وقد أدخلت تغييرات كبيرة على بيئة السياسات المتعلقة بالتقنيات الرئيسية، وخاصة أشباه الموصلات والحوسبة المتقدمة والطاقة النظيفة. وعلى الرغم من أن الصين تواجه العديد من التحديات في هذا المجال، بما في ذلك السياسات الأمريكية المناهضة لها، فإن تقدمها التكنولوجي السريع يهدد الزعامة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

وعلى الأرجح فإن «حرب التكنولوجيا» بين بكين وواشنطن، التي بدأت تتشكل ملامحها في عام ٢٠١٧، سوف تستمر مشتعلة خلال ولاية «ترامب» الثانية. ومن المتوقع أن تعمل إدارة «ترامب» بكل السبل لإبطاء تدفق الرقائق الصينية والسيارات الذكية وغيرها من الواردات إلى الولايات المتحدة، إلى جانب وضع المزيد من القيود على أدوات تصنيع الرقائق ورقائق الذكاء الاصطناعي العالية القيمة المتجهة إلى الصين. وسيكون فرض التعريفات الجمركية المتزايدة باستمرار ضد الصين من أبرز أدوات إدارة «ترامب» لكبح التقدم التكنولوجي الصيني.

وختامًا، فإن هذه أبرز فضاءات التنافس بين بكين وواشنطن، وبالطبع هناك فضاءات أخرى، ولكن ستظل العلاقات الصينية الأمريكية هي العلاقات الدولية الأكثر أهمية في العالم، وسيستمر التنافس الاستراتيجي بين البلدين، وسيعتمد البقاء بعيدًا عن حافة الانزلاق إلى مواجهة واسعة بين القطبين العالميين رهنًا بحكمة قادة بكين وواشنطن في التعاطي مع خلافاتهما وإدارتها من دون السقوط في الهاوية. وسيشهد العالم على مدى أربع سنوات اختبارًا للمواجهة بين قوة الحكمة وغطرسة القوة.



التعاون الأمريكي الياباني في منطقة الإندوباسيفيك



أ. مونيكا وليم

باحثة في العلاقات الدولية

شهدت منطقة الإندوباسيفيك خلال العقود الأخيرة تحولات كبيرة، جعلتها مركزًا استراتيجيًا للتفاعلات الدولية؛ نظرا لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، ومن بين الفاعلين الرئيسيين في هذه المنطقة، يبرز التعاون الأمريكي الياباني كعامل مؤثر في تشكيل الديناميكيات السياسية والأمنية والاقتصادية، إذ يمثل هذا التعاون شراكة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة، لا سيما في ظل التحديات الناشئة المتمثلة في النفوذ المتنامي للصين.

وبالتالي، استندت سياسة الولايات المتحدة المنبثقة من استراتيجية استعادة التوازن الإقليمي في الإندوباسيفيك على ركائز أساسية، أبرزها: ضمان حرية الملاحة، ومقاومة سياسة الإكراه العسكري والدبلوماسي والاقتصادي، ودعم الحدود الرسمية والمعترف بها دوليا، وخلق نظام اقتصادي إقليمي قائم على المنفعة المتبادلة، والدفاع عن حقوق الإنسان.

وعليه، تسارعت التحركات الأمريكية العسكرية شرقي آسيا، والتي تتمثل في حشد عدد من القوى الفاعلة في الإقليم، وعلى رأسها اليابان وكوريا الجنوبية، في مساعٍ لتطويق الصين التي تنوي وفقًا لشواغل المعسكر الغربي تغيير ملامح النظام الدولي الحالي.

وفي هذا الإطار، ثمة تساؤلات بشأن المسار التعاوني للعلاقات الأمريكية اليابانية، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال استقراء دلالات التعاون وتحليل أبعاده، كما سيتم إلقاء الضوء على مقاربة تحليلية حول التحديات التي تواجههما في ضوء شراكتهما الدفاعية الثنائية، وفرص ومحفزات انضمام اليابان إلى المسار التعاوني الموسع مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع تحليل للموقف الصيني حيال ذلك.

أولًا: الأهداف الاستراتيجية للتعاون الأمريكي الياباني

١. تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي: تسعى الولايات المتحدة واليابان إلى ضمان حرية الملاحة وتعزيز الأمن البحري في الإندوباسيفيك، خاصة في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وتعد التحالفات العسكرية والتدريبات المشتركة إحدى الوسائل الرئيسة لتحقيق هذا الهدف، لا سيما في ضوء مواجهة اليابان تهديدًا مباشرًا من برنامج كوريا الشمالية النووي والصاروخي، مما يجعل التعاون مع الولايات المتحدة ضروريًا لتعزيز الدفاعات الإقليمية.

إضافة إلى ذلك، هناك تنسيق أمريكي ياباني مع تايوان لنشر صواريخ عالية الدقة تحسبًا لمواجهة محتملة مع الصين بسبب الخلاف على جزيرة «تاو»، ولاحتواء النفوذ الصيني عسكريًا بتحالفات مختلفة.

٢. الاحتواء الاستراتيجي للصين: يرى الغرب أن الصعود الصيني يمثل أحد التحديات الرئيسة في المنطقة، إذ أصبحت الصين لاعبًا محوريًا في منطقة الإندوباسيفيك، من خلال تعزيز نفوذها العسكري في بحر الصين الجنوبي والشرقي، وتنفيذ مناورات في بحر الصين الجنوبي، وذلك في ظل مواصلة بناء قدراتها العسكرية وتطوير أسلحتها الهجومية والدفاعية في البر والبحر والجو، إضافة إلى القدرات الصاروخية بجميع أنماطها، وهو الأمر الذي يُثير المخاوف بشأن إمكانية اندلاع مناوشات مع الولايات المتحدة في المستقبل، وتُعد زيادة حجم الإنفاق العسكري من أهم العوامل التي أسهمت في تسارع القدرات العسكرية للصين، والتي أصبحت تمتلك ثاني أكبر ميزانية دفاع في العالم، وجميع هذه العوامل عززت من دور التحالف الأمريكي الياباني؛ كونه يسعى لتحقيق توازن في مواجهة الصين.

٣. تعزيز الهيمنة الأمريكية: وهو ما تبلور من خلال طرح «دونالد ترامب» مبادرة لجعل منطقة الإندوباسيفيك حرة ومفتوحة تقوم على احترام سيادة جميع الدول في المنطقة، والحل السلمي للخلافات، وتجارة حرة وعادلة ومتبادلة، قائمة على الاستثمارات المفتوحة، وتدعيم القانون الدولي المتضمن حرية الملاحة، وذلك في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي في هذه المنطقة. هذا، وقد أشار وزير الخارجية الصيني «وانج يي»، في مارس ٢٠٢٢، إلى أن الهدف الحقيقي لاستراتيجية الإندوباسيفيك الأمريكية، والحوار الأمني الرباعي بين الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند (كواد)، هو إنشاء نسخة للناتو في تلك المنطقة، التي تسعى إلى الحفاظ على نظام الهيمنة الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وتقويض بنية التعاون التي تركز على الآسيان.

وتعزيزًا لتلك الهيمنة، جعل الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» خلال فترة ولايته الأولى الإندوباسيفيك على قمة أولوياته، وقد تعزز هذا التوجه بتغيير اسم قيادة الباسيفيك أو المحيط الهادئ إلى القيادة الأمريكية للإندوباسيفيك عام ٢٠١٨. كما تم الإعلان عن مبادرة اقتصادية للتجارة الإقليمية خلال زيارة الرئيس «جو بايدن» لليابان في مايو ٢٠٢٢، وتضم المبادرة ١٣ دولة، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا، وبروناي، والهند، وإندونيسيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، وماليزيا، ونيوزيلندا، والفلبين، وسنغافورة، وتايلاند، وفيتنام.



ثانيًا: مؤشرات التعاون الأمريكي الياباني

١. التعاون الأمني والعسكري: تُعد اليابان حليفًا رئيسًا للولايات المتحدة في الإندوباسيفيك، حيث تستضيف قواعد عسكرية أمريكية استراتيجية، مثل قاعدة «يوكوسوكا» البحرية، إلى جانب التدريبات العسكرية المشتركة، إذ تُجري الدولتان تدريبات عسكرية سنوية لتعزيز جاهزيتهما، مثل مناورات «ريمباك» البحرية التي تهدف إلى تحسين التنسيق في العمليات البحرية، إلى جانب ذلك، بموجب التحالف العسكري بينهما، تم الاتفاق على إنتاج معدات دفاعية مشتركة لزيادة الطاقة الإنتاجية للصواريخ وأنظمة الدفاع الصاروخي باتريوت، كما وقّع وزير الدفاع الأمريكي ونظيره الياباني والكوري الجنوبي على مذكرة للتعاون الأمني، وذلك بالتزامن مع تصاعد حدة الاشتباكات بين الصين والفلبين حول جزيرة «توماس الثانية»، والتي تحاول الصين منع وصول الإمدادات الأمريكية إليها.

فضلًا عن ذلك، رسخت القمة الأمريكية اليابانية، التي عقُدت في واشنطن، في أبريل ٢٠٢٤، الإطار التعاوني للطرفين من خلال ترقية مستوى «معاهدة التعاون والأمن المتبادلين» بينهما، بما ينطوي عليه ذلك من إعادة هيكلة القوات الأمريكية الموجودة في اليابان، بهدف تطوير بنيتها، لتعزيز إمكانية التشغيل البيني بين قوات الدفاع الذاتي اليابانية والقوات الأمريكية في اليابان، لمواجهة التهديدات الإقليمية.

٢. تدشين تحالفات وخطط دفاعية وعسكرية ثنائية: فالخطة الدفاعية الحديثة للولايات المتحدة تستهدف نشر وحدات صاروخية بجنوب غرب اليابان بين كاغوشيما وأوكيناوا، أخذًا في الاعتبار أن جزيرة أوكيناوا تستضيف ٧٠٪ من القوات الأمريكية في اليابان، كما تتضمن نشر قوات مشاة البحرية الأمريكية مزودة بمنظومة صواريخ «هيمارس»، وأيضًا تتضمن الخطة نشر وحدة أمريكية متخصصة في شؤون الفضاء في الفلبين، وبالتالي هناك تحركات من الولايات المتحدة واليابان والفلبين لتوسيع مظلة الحماية، وذلك ردًا على مناورة أجرتها الصين في شهر سبتمبر ٢٠٢٤ في مياه بحرية يابانية.

٣. التحول في نهج اليابان الدفاعي والعسكري: فقد أصبح تطوير القدرات العسكرية وزيادة الإنفاق الدفاعي يحتل مكانة بارزة في استراتيجية الأمن القومي باليابان، واستنادا إلى ذلك، أصدرت الحكومة اليابانية نهاية عام ٢٠٢٢ ثلاث وثائق استراتيجية جديدة تتمثل في: استراتيجية الأمن القومي (NSS)، واستراتيجية الدفاع الوطني (NDS) ، وبرنامج تعزيز الدفاع (DBP)، وذلك بالنظر إلى أن اليابان تواجه بيئة أمنية أكثر خطورة وتعقيدا، وهو ما تطلب معه تطوير القدرات الدفاعية وتعزيز الردع.

٤. مساعي الولايات المتحدة إلى ضم اليابان ضمن تحالف أوكوس: وهو ما برز خلال الاجتماع الذي عُقد في ٨ أبريل ٢٠٢٤، حيث تم الإعلان عن اعتزام دول التحالف جذب الشركاء والحلفاء المقربين للمشاركة فيه، وعلى رأسها اليابان، بالنظر لما تحظى به من مزايا وقدرات. وثمة اعتبارات استراتيجية تكمن وراء سعي الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا لضم اليابان، وفي هذا الإطار، تشير بعض التقديرات إلى أن اتجاه الولايات المتحدة لإمداد أستراليا بتكنولوجيا الغواصات النووية في إطار تحالف أوكوس يهدف إلى تطبيق استراتيجية شد الأطراف واستنزاف قدرات الصين، ومن ثمّ بدأت تعمل على توسيع الاتفاقية من خلال جذب المزيد من الحلفاء للانضمام إليها؛ وذلك لتحقيق هدفها باحتواء النفوذ الصيني. وبدورها، تتبنى لندن استراتيجية «بريطانيا العالمية»، وتأمل في توظيف التعاون مع اليابان لخدمة هدفها المتمثل في تعميق مشاركتها وزيادة نفوذها في المنطقة. أما أستراليا، فتأمل في تسريع وتيرة تنفيذ المشروعات المشتركة في إطار اتفاقية أوكوس عبر ضم اليابان إلى الاتفاقية.

وفي المقابل، تسعى اليابان إلى اكتساب المزيد من

القدرات الدفاعية وتعزيز نفوذها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من خلال مشاركة التكنولوجيا العسكرية الحساسة مع دول أوكوس، إذ تتمتع بمزايا عديدة في مجالات الأسلحة فائقة السرعة والتكنولوجيا الكمية والحرب الإلكترونية والذكاء الاصطناعي، بما يمكنها من القيام بدور كبير في تكنولوجيات الدفاع وعلاج أوجه القصور التي تعاني منها دول تحالف أوكوس في مجال التكنولوجيا الفائقة والحديثة.

ثالثًا: تحديات التعاون الأمريكي الياباني

في ضوء ما سبق، ثمة عقبات قد تحول دون تفعيل التعاون الأمريكي الياباني، ومن أبرزها:

١. اختلاف الأولويات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واليابان: فعلى الرغم من علاقاتهما الوثيقة، فإن التحالف مع الولايات المتحدة يفرض على اليابان بعض الضغوط، ويلزمها بمواءمات معينة، على سبيل المثال، ما يتعلق بتعاطيها مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ففي الوقت الذي تتشعب فيه علاقة اليابان مع إسرائيل، فإنها تعد من بين أهم مقدمي المساعدات للفلسطينيين، وذلك بالنظر إلى أن هناك مصالح يابانية عديدة في الشرق الأوسط، وعلى رأس هذه المصالح الحصول على ما يزيد عن ٩٠٪ من احتياجاتها من النفط من المنطقة، وعلى هذا الأساس يمكن فهم تركيزها على أهمية الحيلولة دون توسع وتمدد الصراع الحالي، وتنطلق الرؤية اليابانية لحل الصراع من قناعة مفادها ضرورة تطبيق حل الدولتين، لذلك دائما ما تعارض الخطط الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢. الأزمات في شبه الجزيرة الكورية: فالأزمة السياسية الأخيرة في كوريا الجنوبية تلقي بظلالها على أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي يسعى تحالف الولايات والمتحدة واليابان -وفي بعض الأحيان مع كوريا الجنوبية- إلى حمايته، وهو بدوره ما يعمل على تقويض هذا التعاون بشأن تأثيراته المستقبلية.

٣. النزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي: أصبح التوتر المتزايد بين الصين وعدد من الدول في جنوب شرقي آسيا حول المياه المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي من أبرز العناصر المحتملة للتصعيد، خاصةً في إطار الصعود الصيني المتنامي، فضلا عن دعاوى الدول المتنازعة حول حقوق الموارد في بحر الصين الجنوبي، الأمر الذي يمثل اختبارا مفصليا للتحالف، ولقدرة الولايات المتحدة على الهيمنة ومهاراتها العسكرية والدبلوماسية لحماية حلفائها.

٤. غياب التوازن مع الدول الأخرى: وهو ما يتطلب ضرورة التعامل مع الحساسيات السياسية لدول مثل الهند ودول جنوب شرق آسيا؛ لضمان دعمها للمبادرات المشتركة القائمة.

٥. الضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية: مع تفاقم الاضطرابات وتزايد حالة عدم اليقين، برزت الضغوط السياسية والاقتصادية لأطراف التحالف، لا سيما أن الاستراتيجية الأمريكية تعاني من عوائق نتيجة سياسات الولايات المتحدة المتغيرة (تغير الأولويات بين الإدارات)، والتي تتسبب أحيانا في ظهور تحديات، وأبرز هذه العوائق التصورات الإقليمية الناتجة عن تراجع الثقة في مصداقية الولايات المتحدة، وعليه، فمن المرجح تزايد التوترات بين الولايات المتحدة والصين بعد تولي



«دونالد ترامب» السلطة، كمتغير سياسي جوهري، لا سيما في ظل تفاقم مظاهر الحرب التجارية بين الجانبين، مع الزيادات المحتملة في التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، ناهيك عن تنامي المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي.

رابعًا: موقف الصين من التعاون الأمريكي الياباني

تأسيسا على ذلك، وبالنظر إلى أن موقف الصين يُعد جزءًا لا يتجزأ من معادلة الإندوباسيفيك، حيث يسهم في تشكيل ديناميكيات المنافسة والتعاون في المنطقة، فمن الضروري تفنيده على النحو التالي:

> "من المرجح تزايد التوترات بين الولايات المتحدة والصين بعد تولي «دونالد ترامب» السلطة، وتفاقم الحرب التجارية بين الجانبين، مع الزيادات المحتملة في فرض التعريفات الجمركية بينهما، وتنامي المخاوف من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي."

١. الانتقاد العلني للتحالف: فقد تعتبر الصين التعاون الأمريكي الياباني محاولة لاحتوائها ومنعها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية، ولذلك تنتقد التحالف الرباعي (كواد) باعتباره يعد بمثابة «ناتو آسيوي»، يستهدف تقويض مصالحها في المنطقة.

٢. انتهاج نظرية الردع المقابل: ردًا على التعاون العسكري الأمريكي الياباني الذي اعتبرته الصين يخل بالتوازن الاستراتيجي، كثفت الصين أنشطتها العسكرية، بما في ذلك بناء الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي، وزيادة الدوريات العسكرية، كما تعمل الصين على تطوير قوتها البحرية والجوية لتعزيز قدرتها على مواجهة أي تحالفات معادية.

٣. تعزيز النفوذ الاقتصادي: تستثمر الصين بشكل مكثف في دول الإندوباسيفيك عبر مبادرة «الحزام والطريق»، مما يعزز اعتماد تلك الدول على التمويل والتكنولوجيا الصينية، وبذلك توفر الصين بدائل تمويلية منخفضة التكلفة مقارنة بالمساعدات الأمريكية واليابانية.

٤. تبني الدبلوماسية الموازية: حيث تسعى الصين إلى تشكيل تحالفات مع دول إقليمية، مثل: باكستان وميانمار، لتعزيز موقفها الإقليمي، كما تعمل على تقوية علاقتها مع روسيا لمواجهة النفوذ الأمريكي الياباني في الإندوباسيفيك.

خامسًا: مستقبل التعاون الأمريكي الياباني وانعكاساته على منطقة الإندوباسيفيك

باستقراء المعطيات السابقة، يمكن تناول عدد من الفرص المتاحة، التي لها انعكاسات مباشرة على المنطقة، والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. انضمام محتمل لليابان إلى تحالف أوكوس: وتوظيف الاتفاقية كوسيلة جديدة لتطوير خطتها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ واحتواء الصين؛ حيث اعتبرت استراتيجية الأمن القومي الجديدة لليابان، الصينَ بمثابة تهديد استراتيجي لأمنها القومي. إلا أنه لا يمكن إغفال حالة الانقسام الداخلي في اليابان بشأن مسألة الانضمام، وذلك رغم التوافق على تعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية الثنائية مع أعضاء التحالف، إذ يذهب أنصار الاتجاه المؤيد للانضمام إلى ما قد يترتب على هذا الأمر من رفع قدرة الردع الجماعي ضد النفوذ الصيني المتنامي، بينما يدعو أنصار الاتجاه المتحفظ إلى تبني نهج أكثر حذرا؛ كونه يسفر عن تداعيات خطيرة في سياق علاقاتها الإقليمية، وتحديدا الصين وكوريا الشمالية.

> "من المتوقع انضمام اليابان إلى تحالف أوكوس الذي يضم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا، وتوظيف الاتفاق كوسيلة جديدة لتطوير خطة اليابان العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ."

٢. تحديث وتوسيع التحالفات العسكرية في المنطقة: ففي مايو ٢٠٢٤، تم الإعلان عن تدشين تحالف عسكري جديد تحت اسم «سكواد» أو تحالف «كواد الجديد»، والذي يضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والفليبين، ومن المتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز استقرار الإندوباسيفيك.

٣. تجاوز التعاون في المجالات الأمنية التقليدية: حيث يتوقع أن يتم البناء على الديناميات المتغيرة للتحالف بين واشنطن وطوكيو، ليشمل مجالات اقتصادية وتكنولوجية أوسع، بما يساعد في تحسين البنية التحتية والنمو الاقتصادي لدول الإندوباسيفيك.

وختاما، يعد التعاون الأمريكي الياباني في الإندوباسيفيك ركيزة أساسية لاستقرار المنطقة، حيث يجمع بين القدرات العسكرية الأمريكية والخبرة الاقتصادية اليابانية، وهو ما يستهدف بالأساس تعزيز التكامل بين المبادرات الاقتصادية والأمنية، وتوسيع الشراكة لتشمل مزيدًا من الدول الإقليمية.

مراجع باللغة العربية:

(١) عبد الرحمن العطوي، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك: أبعادها وأهدافها٢٠٢٠. مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٢.

(٢) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التعاون الأمني بين الولايات المتحدة واليابان في منطقة آسيا-الباسيفيك. تقرير استراتيجي ٢٠١٩.

(٣) محمد الشريف، السياسات اليابانية تجاه النفوذ الصيني في الإندوباسيفيك: دور التحالف الأمريكي الياباني ٢٠٢١، مجلة الدراسات الآسيوية، المجلد ١٥، العدد ٢.

(٤) منتدى الخليج الدولي، تطور الشراكة الأمريكية اليابانية في الإندوباسيفيك: ٢٠٢٣ رؤية شاملة. منشورات المنتدى.

(٥) فهد السبيعي، دور التحالفات الدولية في استقرار منطقة الإندوباسيفيك: دراسة حالة التعاون الأمريكي الياباني. أطروحة ماجستير، جامعة الملك سعود، ٢٠٢٢.

References in English:

(1) Campbell, Kurt M., and Ratner, Ely, The U.S.-Japan Alliance and the Indo-Pacific Strategy. Foreign Affairs, 2018, Vol. 97, No. 2, pp. 19-27.

(2) Green, Michael J. By More Than Providence: Grand Strategy and American Power in the Asia Pacific Since 1783. Columbia University Press,2022.

(3) Smith, Sheila A., Japan Rearmed: The Politics of Military Power. Harvard University Press, 2020.

(4) The Japan Institute of International Affairs (JIIA) The Evolution of the U.S.-Japan Security Alliance in the Indo-Pacific. Policy Report. 2021

(5) White House Indo-Pacific Strategy of the United States. Government Document2022.

(6) Szechenyi, Nicholas, and Hosoya, Yuichi U.S.-Japan Cooperation in the Indo-Pacific: Addressing Emerging Security Challenges. Center for Strategic and International Studies (CSIS) Report. 2023



انعكاسات التعاون بين «ترامب» ورجال الأعمال على الولايات المتحدة الأمريكية



أ. حبيبة ياسر

باحثة سياسية – الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مع عودة الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» مرة أخرى للبيت الأبيض، أضحت العلاقة بينه وبين رجال الأعمال تثير العديد من التساؤلات، لا سيما أن مثل هذا التعاون ستكون له انعكاسات على المجالات المختلفة، خاصة أن رجال الأعمال مثل «إيلون ماسك» (Elon Musk) و«فيفيك راماسوامي» (Vivek Ramaswamy) سيحظون بمناصب حكومية تؤهلهم للمشاركة في عملية صنع القرار؛ حيث سيتولون مناصفة رئاسة هيئة سيتم إنشاؤها تحت اسم «إدارة كفاءة الحكومة» (DOGE)، والتي ستصبح مسؤولة عن خفض الإنفاق الحكومي، والحد من أعداد الموظفين داخل الحكومة الفيدرالية.[١]

> "بات متوقعًا أن يشرف رجال الأعمال الأمريكيين على عمليات تسريح العاملين بالحكومة الفيدرالية، وذلك بالتزامُن مع شروع الإدارة الجديدة في إغلاق الكثير من الوكالات الحكومية بهدف خفض التكاليف الحكومية."

وعلى هذا النحو، فإنه بات متوقعًا أن يشرف رجال الأعمال الأمريكيين على عمليات تسريح العاملين بالحكومة الفيدرالية، وذلك بالتزامُن مع شروع الإدارة الجديدة في إغلاق الكثير من الوكالات الحكومية بهدف خفض التكاليف الحكومية، فضلًا عن خفض ثُلث الإنفاق الاجتماعي.[٢]

ويتضح ما قد تفرضه مثل تلك الشراكة من تغييرات في اعتزام رجال الأعمال تخفيض القوى العاملة في الوكالات العلمية، وهو الأمر الذي تجلّى بشكل واضح في المقال الذي كتبه كل من «ماسك» و«راماسوامي» في صحيفة «وول ستريت جورنال» (WSJ)، حيث أشارا فيه إلى أن البيروقراطيين -وهم الفئة التي تضم عشرات الآلاف من العلماء وغيرهم من المتخصصين- يمثلون «تهديدًا وجوديًا» على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية[٣]، متعهدين بالقيام بتخفيض أعداد الموظفين في الحكومة الفيدرالية الأمريكية.[٤] وتجدر الإشارة إلى أن «ماسك» قد أعلن أيضًا اعتزامه خفض ميزانية وزارة الدفاع (البنتاجون)، مما يوحي بأن رجال الأعمال قد يصبح لديهم تأثير على قرارات البنتاجون.[٥]

وعلى هذا النحو، يصبح من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الشراكة التي تربط «ترامب» ورجال الأعمال الأمريكيين، واستعداده لإشراكهم في عملية صنع القرار في بعض المجالات التي تمس المواطن الأمريكي والقطاعات الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن في هذا الصدد التركيز على شكل العلاقة التي تجمع بين «ترامب» و«إيلون ماسك» بشكل خاص.

توجهات «ماسك» المتوقعة

أشارت بعض التحليلات إلى التوجهات المتوقعة لـ«ماسك» في بعض القطاعات الأمريكية. إذ يعتزم «ماسك» و«راماسوامي» تخفيض ٧٥٪ من أعداد العاملين في الحكومة الفيدرالية، فضلًا عن ترشيد ٢ تريليون دولار من الإنفاق الحكومي، وهو ما يعتبره البعض أمرًا شبه مستحيل تحقيقه، وذلك نظرًا إلى أن ميزانية الحكومة الفيدرالية يتم تخصيص معظمها في المقام الأول إلى برامج حماية اجتماعية تتمتع بشعبية جارفة في المجتمع الأمريكي.

وفيما يتعلق بمجال الذكاء الاصطناعي، فإنه من المرجح أن يشهد الكثير من التعقيدات في ضوء التعاون بين الرئيس «ترامب» و«ماسك»، لا سيما أن «ماسك» يتبنى نهجًا فريدًا من نوعه في التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، يقوم على تأييد التسارع التكنولوجي مع أخذ الحيطة والحذر من المخاطر التي تفرضها تقنيات الذكاء الاصطناعي غير الخاضعة للرقابة. [٦]

> "من المرجّح أن يشهد مجال الذكاء الاصطناعي الكثير من التعقيدات في ضوء التعاون بين الرئيس «ترامب» و«ماسك»، لا سيما أن «ماسك» يتبنى نهجًا فريدًا في التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي."

وعلى هذا النحو، فإن الشراكة بين «ترامب» و«ماسك» فيما يتعلق بتقنيات الذكاء الاصطناعي تطرح الكثير من الأسئلة المتعلقة بانعكاسات نهج «ماسك» على معايير السلامة الخاصة باستخدام تلك التقنيات، وتأثير ذلك على استراتيجيات وجهود الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما إذا كانت إدارة «ترامب» ستتبنى نهجًا يميل نحو الابتكار المتسارع وتخفيف القيود على استخدامها مع التركيز على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، أو الدفع باتجاه تنظيم استخدام تلك التقنيات بشكل أكبر وفرض قيود على استخدامها، الأمر الذي قد تكون له انعكاسات على تعريف أخلاقيات تقنيات الذكاء الاصطناعي،[٧] والتعاون الدولي بشأن استخدامها.[٨] وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن النفوذ الذي يتمتع به «ماسك» وقدرته على التأثير على «ترامب» يُثير الكثير من التساؤلات بشأن مدى قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مبادئها التوجيهية، والأخلاقية، والقانونية، فضلًا عن مواردها المالية اللازمة لتحقيق المصالح العامة للبلاد في ضوء مساعي رجال الأعمال عامة لتحقيق مصالحهم.[٩]

انعكاسات التعاون بين «ترامب» و«ماسك»

يرى بعض المراقبين أن «ماسك» لا يحتاج بالضرورة إلى تولي رئاسة وكالة أو الحصول على أي لقب لكي يتمتع بالنفوذ اللازم داخل الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة «ترامب»؛ كونه سيظل مستشارًا مقربًا من «ترامب»، مما سيجعله قادرًا على التأثير في مختلف التشريعات التي من المقرر أن يتم إقرارها خلال ولاية «ترامب» الثانية.[١٠]

كما أنه من المتوقع أن يؤدي التعاون بينهما إلى التأثير على بعض السياسات التنظيمية في بعض القطاعات الحيوية، والتي من أبرزها قطاعا صناعة السيارات الكهربائية، وخدمات الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، واللذان يعانيان في الوقت الراهن من بعض التحديات، سواء من الناحية التنظيمية أو البيئية.[١١]

> "من المرجّح أن تنعكس الشراكة بين «ترامب» و«ماسك» بشكل إيجابي على الشركات التي يمتلكها «ماسك».

وتشير تقديرات إلى أنه من المرجّح أن تنعكس الشراكة بين «ترامب» و«ماسك» بشكل إيجابي على الشركات التي يمتلكها «ماسك»، وذلك في ظل احتمالية زيادة التعاون بين شركة «سبيس إكس» (Space x) التي يمتلكها «ماسك» مع الحكومة الأمريكية، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون في المجال العسكري والفضائي، وهو ما من شأنه ضمان استمرار تدفق الأموال اللازمة التي تحتاجها الشركة لتحقيق أهدافها طويلة الأمد.[١٢] كما تشير التقديرات إلى احتمالية أن تؤدي العلاقة المقربة بين «ترامب» و«ماسك» إلى حصول الأخير على تسهيلات خاصة بشركته «تسلا» (Tesla)، والتي من شأنها توسيع نطاق انتشارها في السوق الأمريكي والدولي، فضلًا عن سرعة الحصول على تراخيص استخدام الإنترنت عبر الأقمار الصناعية، مما يُمكن شركته «ستارلينك» (Star link) -المملوكة لـ«ماسك»- من الوصول إلى مزيد من المناطق البعيدة والنائية.

ويرى بعض الاقتصاديين أن التعاون الوثيق بين «ترامب» و«ماسك» من شأنه أن يُعزز من حظوظ «ماسك» فيما يتعلق بحصول شركاته على الحوافز الضريبية اللازمة، وهو ما سيعود على استثماراته بالنفع، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض التكاليف المرتبطة بتطوير وإنتاج السيارات الكهربائية.[١٣]

وفي سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أن الشراكة بين «ترامب» و«ماسك» تنطوي على بعض المخاطر، والتي يتمثل أبرزها في تراجع سمعة «ماسك» بين المستهلكين الذين لا يؤيدون سياسات «ترامب»، لا سيما في ضوء حالة الاستقطاب الحاد التي يعاني منها المجتمع الأمريكي في الوقت الراهن.[١٤]

كما أن هذا التعاون قد يُسهم في خفض القيمة السوقية لشركات «ماسك» بسبب تزايد احتمالية إحجام الكثير من المستهلكين الذين يهتمون بمبادئ

الحوكمة البيئية والاجتماعية عن التعامل مع شركاته. ومن المحتمل أن تواجه شركات «ماسك» تحديات في الأسواق الدولية إذا اتبعت إدارة «ترامب» المقبلة سياسات تجارية حمائية، مما قد يعقد دخول شركته «تسلا» للسيارات الكهربائية إلى بعض الأسواق الأجنبية.[١٥]

وختامًا، يمكن القول إن الشراكة بين «ترامب» و«ماسك» بالرغم من أنها تحمل في طياتها الكثير من المخاطر التي من شأنها أن تنعكس بالسلب ليس فحسب على المجتمع الأمريكي، بل وأيضًا على استثمارات «ماسك» الخاصة، فإنها قد تحمل أيضًا بعض الفرص، ولذلك فإن تلك الشراكة اللافتة للنظر تستحق المراقبة ودراسة تداعيتها خلال الفترة المقبلة، سواء على الداخل الأمريكي، أو على المستوى الدولي.

الهوامش والمراجع

(1) https://www.bbc.com/news/articles/c23vkd57471o

(2) https://www.bbc.com/news/articles/c23vkd57471o

(3) https://www.wsj.com/opinion/musk-and-ramaswamy-the-doge-plan-to-reform-government-supreme-court-guidance-end-executive-power-grab-fa51c020

(4) https://www.nature.com/articles/d41586-024-04098-3

(5) https://www.bbc.com/news/articles/c23vkd57471o

(6) https://www.techpolicy.press/how-elon-musks-influence-could-shift-us-ai-regulation-under-the-trump-administration/

(7) https://www.techpolicy.press/how-elon-musks-influence-could-shift-us-ai-regulation-under-the-trump-administration/

(8) https://www.techpolicy.press/how-elon-musks-influence-could-shift-us-ai-regulation-under-the-trump-administration/

(9) https://www.deccanherald.com/world/elon-musk-wants-to-colonize-trumps-white-house-3265958

(10) https://www.deccanherald.com/world/elon-musk-wants-to-colonize-trumps-white-house-3265958

(11) https://2u.pw/dZhonqeC

(12) https://2u.pw/dZhonqeC

(13) https://2u.pw/dZhonqeC

(14) https://2u.pw/dZhonqeC

(15) https://2u.pw/dZhonqeC

٨ اتجاهات عالمية متوقعة في عام ٢٠٢٥

1

السعادة العالمية: من المتوقع استمرار تراجع موقع الولايات المتحدة ضمن أفضل ٢٠ دولة في تصنيف تقرير السعادة العالمي لعام ٢٠٢٥، الذي من المقرر صدوره في ٢٠ مارس المقبل.

2

الأمن العالمي: من المرجح أن تستمر مؤشرات السلامة العالمية في التراجع، مع بقاء أمريكا اللاتينية كأقل المناطق أمانا في العالم.من المقرر صدوره في ٢٠ مارس المقبل.

3

الانتخابات: ستشهد ألمانيا وكندا اختبارا حقيقيا لثقة الناخبين في العملية الانتخابية مع التوجه إلى صناديق الاقتراع في ٢٠٢٥.

4

الهجرة: ستظل معدلات الرغبة في الهجرة عند مستوياتها القياسية، مع احتمال تراجع جاذبية الولايات المتحدة كوجهة مفضلة للمهاجرين المحتملين.

5

النفوذ العالمي: ستستمر المنافسة بين الصين والولايات المتحدة على النفوذ العالمي، مع احتمال تقليص الصين للفجوة في معدلات القبول والثقة بين البلدان للقيادة العالمية.

6

الأزمة الأوكرانية: من المتوقع زيادة الضغط الشعبي في أوكرانيا للتفاوض على إنهاء الحرب، خاصة مع تضاؤل آمال الانضمام السريع لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي.

7

الصراع في الشرق الأوسط: رغم احتمال التوصل لهدنة، سيظل التشاؤم سائدا تجاه إمكانية تحقيق سلام دائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

8

القضاء الأمريكي: مع عودة "ترامب" للرئاسة، من المتوقع استمرار تراجع ثقة الأمريكيين في نظامهم القضائي، مما قد يؤثر على شرعية القرارات القضائية المهمة.

المصدر: مؤسسة جالوب.

Source:https://news.gallup.com/opinion/gallup/654482/global-trends-follow-2025.aspx

مستقبل قمة العشرين G20 في عهد إدارة «دونالد ترامب»



أ. شيماء راشد

باحث أول - الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

عقدت القمة الثامنة عشرة (١٨) لمجموعة العشرين في مدينة «ريو دي جانيرو» في البرازيل في الفترة من ١٨ إلى ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤، تحت شعار «بناء عالم عادل وكوكب مستدام»، مع التركيز على ثلاثة موضوعات ذات أولوية، هي: تحول الطاقة، والتنمية المستدامة العادلة (مع التركيز على مكافحة الجوع والفقر وعدم المساواة)، وإصلاح المؤسسات متعددة الأطراف.

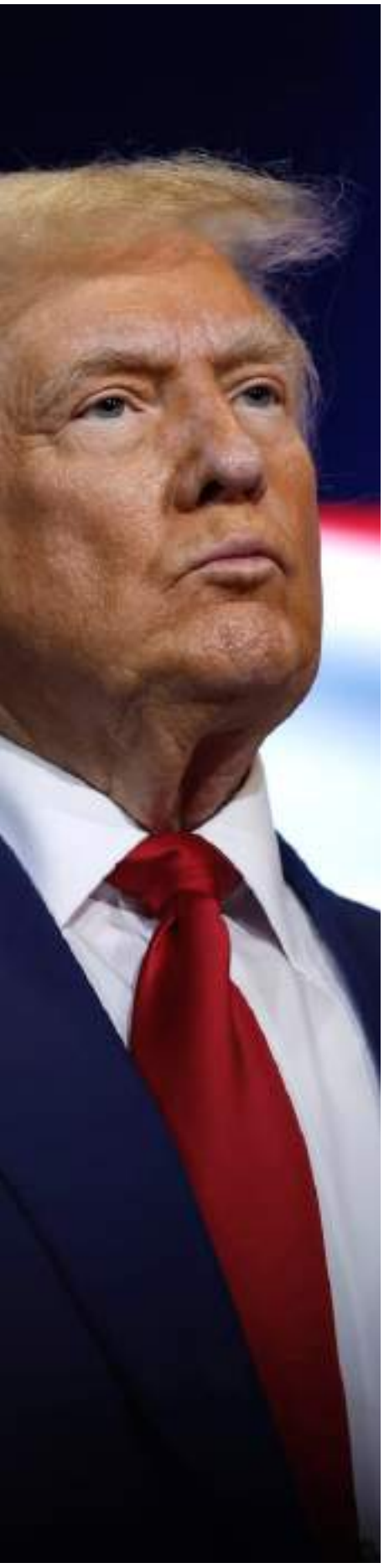
> **"غياب اليقين بدعم الولايات المتحدة للمبادرات التي أعلنت عنها هذه القمة، سواء إطلاق تحالف عالمي جديد ضد الجوع والفقر، أو مكافحة تغير المناخ، في ظل توجهات «ترامب» الانعزالية والفردية."**

وفي إطار هذه القمة، أعلنت البرازيل عن إنشاء مبادرتين عالميتين (التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، والتعبئة العالمية ضد تغير المناخ)، بالإضافة إلى مبادرة الاقتصاد الحيوي.[١]

وركز الإعلان الختامي للمجموعة على عدد من المجالات، أبرزها: فرض الضرائب على الأثرياء، والتحول في مجال الطاقة والنمو المستدام ومكافحة الجوع والفقر، وإصلاح الحوكمة العالمية ومكافحة تغير المناخ، بالإضافة إلى إصلاح الأمم المتحدة، وتحديث النظام المالي الدولي وتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف، فضلا عن مكافحة العنصرية وتعزيز المساواة العرقية كجزء من الجهود الرامية إلى مكافحة عدم المساواة.[٢]

لقد تأسست مجموعة العشرين كنتيجة للأزمة الاقتصادية الآسيوية التي ضربت دول آسيا في أواخر تسعينيات القرن العشرين، وقد أُنشئت المجموعة كمنتدى غير رسمي للتنسيق بين وزراء الاقتصاد والمالية ورؤساء البنوك المركزية.

وقد كشف الخلل في نموذج التنمية الذي تبنته دول آسيا وأمريكا اللاتينية ضرورة إشراك البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي، وبالتالي توسيع المناقشات التي كانت تُعقد في السابق فقط ضمن نطاق مجموعة السبع/مجموعة الثماني سابقًا.



وقد تحول نشاط مجموعة العشرين من اجتماعات على مستوى وزاري إلى اجتماعات على مستوى رئاسي (اجتماعات القمة) يحضرها رؤساء الدول الأعضاء منذ عام ٢٠٠٨، كنتيجة للأزمة المالية العالمية، وتضم المجموعة ١٩ دولة، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، يشكلون ما يقرب من ٨٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من ٧٥٪ من التجارة الدولية، ونحو ثلثي سكان العالم، حيث تنعكس أهمية المجموعة في ضمها لأكبر الاقتصادات العالمية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. [٣]

«دونالد ترامب».. الغائب الحاضر

تعد القمة الـ١٨ لمجموعة العشرين آخر تجمع عالمي كبير يحضره الرئيس «جون بايدن» قبل تولي الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» السلطة، كما مثلت القمة فرصة لـ» بايدن» لاستعراض إنجازاته الرئاسية، خاصة في قضية تغير المناخ والتحول نحو الطاقة المتجددة، علاوة على الحفاظ على دعم أعضاء المجموعة، وخاصة من الحلفاء لسياساته تجاه أوكرانيا والشرق الأوسط، وكذلك التأكيد على التزام الولايات المتحدة بمبادئ المجموعة وأهدافها. [٤]

وبالرغم من محاولات الرئيس «جون بايدن» طمأنة الأعضاء والحلفاء بمبادئ الولايات المتحدة والتزامها بأهداف المجموعة، فإن أنظار أعضاء المجموعة كانت تتجه إلى «ترامب» وسياسته السابقة في فترة رئاسته الأولى التي كانت حاضرة بقوة في فاعليات القمة، حيث يعتقد المتابعون أن فوز «ترامب» هو بمثابة رفض لسياسة «جون بايدن» الخارجية ودعمه للتحالفات الدولية؛ مما يعرض أجندة «جون بايدن» السياسية وجهوده الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي للانهيار بمجرد تولي «دونالد ترامب» منصبَه. [٥] حتى إن أعضاء المجموعة ينظرون إلى تعهدات «بايدن» في هذه القمة حول التعاون في مكافحة الجوع والفقر وبشأن المناخ والتنمية على أنها خطوات رمزية سيتم محوها سريعًا من قِبل الإدارة الأمريكية القادمة. [٦]

وفي نفس السياق، تحول تركيز أعضاء المجموعة إلى الرئيس الأمريكي القادم «دونالد ترامب» مع توقعاتهم بشأن إدارته المقبلة في مجال التجارة والتحالفات وغيرها من القضايا، علاوة على تأثير نهجه الانعزالي» أمريكا أولا» على دعم قضايا محل اهتمام مجموعة العشرين، حيث إن «ترامب» لديه وجهة نظر عالمية مختلفة عن «بايدن»، إذ يفضل الاجتماعات الثنائية لممارسة الدبلوماسية المعاملاتية على الشراكات متعددة الأطراف. [٧]

ويخشى أعضاء مجموعة العشرين تخلي الولايات المتحدة عن التزامها بالتعهدات والتحالفات التي أقامها الرئيس السابق «جون بايدن» مع تولي الرئيس المنتخب «ترامب» المعروف عن سياسته في فترة رئاسته الأولى الترويج للعمل الفردي واهتمامه بالعلاقات الثنائية مقارنة بالعلاقات متعددة الأطراف، بالرغم من محاولات «بايدن» تأكيده على استمرار انخراط الولايات المتحدة في القضايا العالمية المشتركة.[٨]

وفي هذا الإطار، يُعتقد أن السياسة الانعزالية التي سيتبناها «دونالد ترامب»، فضلا تفضيل العلاقات الثنائية عن التوافق من خلال المنظمات الدولية من شأنها أن تهدد مستقبل مجموعة العشرين، خاصة أن المجموعة قد تواجه مزيدا من الانقسام في ظل ظهور أربعة تكتلات داخل مجموعة العشرين (الولايات المتحدة ودول مجموعة السبع الأخرى، وكوريا الجنوبية وأستراليا، والدول النامية الأعضاء، وروسيا والصين).[٩]

"يُعتقد أن السياسة الانعزالية التي سيتبناها «دونالد ترامب»، فضلا تفضيل العلاقات الثنائية عن التوافق من خلال المنظمات الدولية، من شأنها أن تهدد مستقبل مجموعة العشرين، خاصة أن المجموعة قد تواجه مزيدا من الانقسام في ظل ظهور أربع مجموعات (الولايات المتحدة ودول مجموعة السبع الأخرى، وكوريا الجنوبية وأستراليا، والدول النامية، وروسيا والصين)."

تحديات تواجه مجموعة العشرين

بصفة عامة تواجه قمة العشرين تحديات عديدة في الفترة المقبلة، من أبرزها ما يلي:

- تأثير نفوذ «دونالد ترامب»، والذي قد بدأ بالفعل في كواليس قمة مجموعة العشرين، فقد أبدى أحد حلفاء «ترامب»، وهو الرئيس الأرجنتيني «خافيير مايلي»، رفضه لبعض بنود البيان المشترك للمجموعة، وهي الخطوة التي فسرها الدبلوماسيون على أنها تهدف إلى كسب ود الإدارة الأمريكية القادمة، حيث هدد الرئيس الأرجنتيني -وهو أول رئيس دولة يلتقي وجهًا لوجه مع «ترامب» منذ انتخابه- بعرقلة البيان الختامي بسبب الخلافات حول البنود المتعلقة بفرض الضرائب على الأثرياء، وقضايا النوع الاجتماعي.[١٠] لذلك من المتوقع أن يقوض الزعماء المتحالفون مع «ترامب» التعاون العالمي في مجالات مثل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين.

- التخوف من انسحاب «ترامب» المتوقع من اتفاقيات مثل اتفاق باريس للمناخ، مما قد يؤثر على زعماء آخرين في المجموعة للقيام بنفس السلوك، مما يؤدي إلى انقسامات كبيرة في المجموعة، والمزيد من الانقسامات يعني نفوذًا أقل وتأثيرًا أقل على الساحة الدولية.

- تأثير استمرار الحرب في أوكرانيا على حدوث مزيد من الانقسام بين أعضاء المجموعة، خاصة بين الأعضاء من الدول الأوروبية الذين يفرضون عقوبات

على روسيا، في حين أن الأعضاء الآخرين من الدول النامية كالصين مثلا لم تفرض أو توافق على العقوبات الغربية على موسكو.[١١]

- التنافس على قيادة المجموعة بين أكثر من دولة على سبيل المثال، يرى البعض أن الصين يمكن أن تملأ الفراغ الذي من المرجح أن تتركه الولايات المتحدة وراءها في مجالات اهتمام المجموعة، وتسعى إلى تقديم نفسها كشريك مستقر وملتزم بتعزيز التعاون متعدد الأطراف، كما يتوقع أن تمارس البرازيل دورا أكبر في المجموعة في الفترة القادمة، خاصة في مجالات معينة تتمتع فيها بنفوذ أكبر كالأمن الغذائي، نظرا لتفوقها في قطاع الزراعة بما يسمح لها بمزيد من المساهمة والتأثير.

- استمرار انكماش المساحة المتاحة للتوصل إلى اتفاقات واسعة النطاق في سياق مجموعة العشرين في ظل انعدام الثقة العميق بين روسيا والغرب، والذي من شأنه أن يحد من مساحة التعاون في قضايا مثل مكافحة تغير المناخ، وانتشار الأسلحة النووية، ومحاولات التعامل مع التحديات الأمنية في إفريقيا والشرق الأوسط.

> **"تأثير التوتر المتوقع بين الولايات المتحدة والصين وأوروبا على فاعلية المجموعة، خاصة مع تعهد «ترامب» بالضغط على الصين وأوروبا من خلال الرسوم الجمركية وغيرها، علاوة على نيته الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ مرة أخرى."**

- في حالة تزايد الصعوبات في التوصل إلى اتفاق جماعي بين أعضاء مجموعة العشرين على القضايا المطروحة، فمن المرجح أن تؤدي عودة «ترامب» إلى ظهور مبادرات يشترك فيها عدد من دول المجموعة ذات التفكير المتشابه في مجال سياسي محدد، سواء في مجال الأمن أو المناخ أو التجارة.

- هناك من يرى أنه يمكن التغلب على التحديات بقبول ما يعرف باسم «التعددية الانتقائية» 'à la carte multilateralism' في قمم مجموعة العشرين المستقبلية، ويقصد بها «أنه يمكن للدول الأعضاء أن تختار عدم المشاركة في أجزاء من الإعلان النهائي للقمة والالتزام ببنود أخرى، وهذا من شأنه أن يحافظ على استمرار المجموعة، لكنه يقوض التعاون الجماعي اللازم لمعالجة التحديات العالمية المشتركة».

- وتخشى دول المجموعة من تراجع دعم الولايات المتحدة للنظام متعدد الأطراف، مثل: تحرير التجارة، والالتزام بالتعددية، والنظام القائم على القواعد، والدفاع عن الديمقراطية، والذي من شأنه أن يقوض عمل مجموعة العشرين في المستقبل.[١٢]

- كما تأتي قمة مجموعة العشرين في وقت ظهور تجمعات دولية منافسة مثل تحالف «البريكس» الذي يضم بعضا من أعضاء مجموعة العشرين، مثل

البرازيل وروسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا، والذي ضم مؤخرا أعضاءً جددًا كإيران ومصر وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة، حيث تعمل هذه التجمعات على تقديم نفسها كثقل موازن للغرب.

- ❖ اختلاف اهتمامات أعضاء المجموعة، مما يعرقل تأثيرها العالمي، حيث يهتم زعماء أمريكا اللاتينية بمقترحات «ترامب» المقبلة بشأن الهجرة، إذ يستهدف فرض قيود شاملة على الهجرة والترحيل الجماعي، وهو ما من شأنه أن يزيد الضغوط على المكسيك وأمريكا الوسطى.

- ❖ غياب اليقين بدعم الولايات المتحدة للمبادرات التي أعلنت عنها هذه القمة، سواء إطلاق تحالف عالمي جديد ضد الجوع والفقر، أو مكافحة تغير المناخ، في ظل توجهات «ترامب» الانعزالية.[١٣]

- ❖ تأثير التوتر المتوقع بين الولايات المتحدة والصين وأوروبا على فاعلية المجموعة، خاصة مع تعهد «ترامب» بالضغط على الصين وأوروبا من خلال الرسوم الجمركية وغيرها، علاوة على نيته الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ مرة أخرى. وفي هذا السياق، حذّر الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» من أن «ترامب» سوف يتبنى سياسات تجارية من شأنها أن تتسبب في إثارة الخلاف بين الصين وأوروبا، ومحاولة إجبار الدول الأوروبية على اختيار أحد الجانبين، فالرئيس الأمريكي المنتخب يتبع نهجًا أكثر تشددًا يتمثل في العودة إلى سياسة الحماية أو تهديد حلفائه لتغيير سلوكهم بطريقة تصب في مصلحة الولايات المتحدة فقط.[١٤]



تأثير «دونالد ترامب» على فعاليات القمة

يرى مراقبون أن تصرفات الرئيس الأمريكي «جون بايدن» في فعاليات القمة أكدت على تأثير حضور «ترامب» الافتراضي، فمثلًا رفض «بايدن» الرد على أسئلة الصحافة في إطار رسمي، وهو ما يمثل خروجًا عن أسلافه وتقاليده الخاصة أثناء وجوده في منصبه.

حتى عندما عقد «جون بايدن» مؤتمرا ألقى فيه خطابا في «غابات الأمازون» التي كان أول رئيس للولايات المتحدة يزورها، لم يتلقَ أسئلة من الصحفيين، وتحدث مساعدوه فقط بصورة غير رسمية، وهذا يشكل اختلافا عن تقاليد «بايدن»، في أثناء فترة رئاسته، حيث حرص الرئيس وفريقه على عقد مؤتمرات صحفية، سواء أثناء وجودهم في دول أخرى أو في البيت الأبيض.[١٥]

كما حافظ «بايدن» على مستوى منخفض من الظهور الإعلامي، ولم يتلقَ أسئلة من وسائل الإعلام خلال رحلته، على الرغم من التطورات الكبرى مثل منحه الموافقة لأوكرانيا على استخدام صواريخ بعيدة المدى أمريكية الصنع لضرب روسيا. ولم يقتصر الأمر على أسئلة الصحافة أو عقد مؤتمرات صحفية، فقد أثار غياب «بايدن» في المرة الأولى التي التقط فيها زعماء مجموعة العشرين صورة جماعية في قمة ريو، التساؤلات عن مغزى الغياب، وهو ما يؤكد على تركيز المجموعة على الرئيس الأمريكي القادم.[١٦]

وختامًا، تتمتع مجموعة العشرين بأهمية كبيرة كإطار عالمي يجمع بين الدول المتقدمة والدول النامية، مع تبنيها لقضايا مهمة ومتنوعة، مثل مكافحة تغير المناخ، ومحاربة الجوع والفقر وعدم المساواة، بما يعود بالنفع على أكبر عدد من سكان العالم، وهو الأمر الذي قد يتراجع مع عودة الرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» للسلطة في الولايات المتحدة، حيث يثير الشكوك في مدى استمرارية دعم الولايات المتحدة لهذه القضايا في ظل توجهاته البرجماتية، وهو ما سينعكس على احتمالية الانقسام والتشرذم بين أعضاء المجموعة، مما يضعف من تأثيرها ونفوذها.



الهوامش والمراجع

(1) https://www.g20.rio/en/about

(2) https://g20.org/summit-and-logos/2024-brazil/

(3) https://www.g20.rio/en/about

(4) Trevor Bach, iden Heads to G20 as Trump's Shadow Looms,15 Nov2024 https://www.usnews.com/news/national-news/articles/2024-11-15/biden-heads-to-g20-as-trumps-shadow-looms

(5) Lauren Egan, Biden won't talk about what happened in Rio, 11/19/2024 https://www.politico.com/news/2024/11/19/biden-avoids-public-mention-of-trump-during-foreign-trip-00190542

(6) Kevin Liptak, Trump's influence already generating drama among world leaders as G20 gets underway, 18 Nov 2024, https://edition.cnn.com/2024/11/18/politics/g20-leader-reaction-trump/index.html

(7) Jarrett Renshaw, Biden to bid farewell at APEC and G20 under Trump›s shadow, 15Nov, 2024 ,https://www.reuters.com/world/biden-bid-farewell-apec-g20-under-trumps-shadow-2024-11-14/

(8) Asma Khalid, Trump is back: how Biden will tweak his ‹America›s back› message at APEC and the G20, 12Nov 2024 https://www.npr.org/2024/11/12/nx-s1-5184403/trump-biden-apec-g20

(9) Clea Caulcutt, Trump shock waves ripple through fragmented G20,18Nov 2024 https://www.politico.eu/article/donald-trump-us-elections-g20-summit-joe-biden-war-crises-china/

(10) Kevin Liptak, Trump's influence already generating drama among world leaders as G20 gets underway,18 Nov 2024, https://edition.cnn.com/2024/11/18/politics/g20-leader-reaction-trump/index.html

(11) Ibid

(12) Oliver Stuenkel, G20 Summit 2024: How the World is Reacting to Trump,21 Nov 2024 https://www.belfercenter.org/research-analysis/g20-summit-2024-how-world-reacting-trump

(13) Zolan Kanno-Youngs, As Trump Looms, Biden Makes a Last-Ditch Pitch to Global Leaders,18Nov 2024, https://www.nytimes.com/2024/11/18/world/biden-g20-trump.html

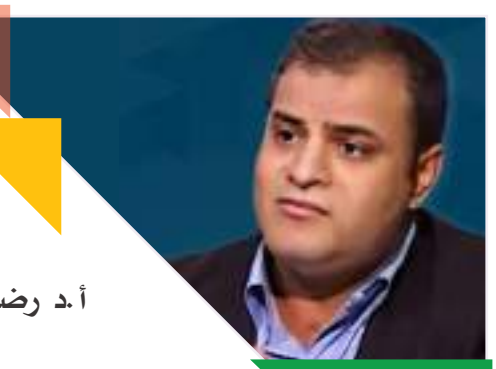
(14) https://www.usatoday.com/story/news/politics/elections/2024/11/18/biden-farewell-g20-leaders-trump/76297993007/

(15) Kayla Tausche, Biden fades from view as he exits the world stage,19 Nov 2024 https://edition.cnn.com/2024/11/19/politics/joe-biden-g20-fades/index.html

(16) https://www.theguardian.com/us-news/2024/nov/19/joe-biden-g20-leader-photo


G20
ARGENTINA 2018
BUENOS AIRES

مستقبل رابطة جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٥: الفرص والتحديات



أ.د رضا محمد هلال

أستاذ مساعد العلوم السياسية – معهد أكتوبر العالي للاقتصاد

تتولى ماليزيا رئاسة رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لعام ٢٠٢٥ على خلفية النشاط الدبلوماسي المتزايد الذي رفع التوقعات بشأن ما يمكن لحكومة رئيس الوزراء أنور إبراهيم تحقيقه من خلال رئاسة الكتلة الأقل ديناميكية في جنوب شرق آسيا عادة. ورغم أنه من المتوقع أن توظف ماليزيا هذه الفرصة لممارسة نفوذها وتحقيق أهداف السياسة الداخلية والخارجية لدول الرابطة، فإنها ستواجه عددًا لا يستهان به من العقبات والتحديات على المستويين الإقليمي والعالمي.

أولًا: رؤية ماليزيا في قيادة الآسيان وتحدياتها في عام ٢٠٢٥

إن ماليزيا عضو مؤسس في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وقد حقق رؤساء وزرائها نتائج مهمة في الشؤون الخارجية لماليزيا عمومًا. على سبيل المثال، أسّس رئيس وزرائها الثاني «عبد الرزاق حسين» سياسة عدم الانحياز، في حين روّج رئيس وزرائها الرابع «مهاتير محمد» لإنشاء قمة شرق آسيا. لكن على مدى العقد الماضي، شهدت ماليزيا أزمات سياسية متعددة، حيث كان المشهد السياسي الداخلي مضطربًا منذ تغيير الحكومة الفيدرالية في عام ٢٠١٨، مع إحراز تقدم ضئيل في الدبلوماسية الخارجية. ويعد الوضع السياسي الداخلي في ماليزيا أكثر استقرارًا الآن مما كان عليه بعد الانتخابات العامة في عام ٢٠١٨.

وبفضل أسس محلية مستقرة، يستطيع «أنور إبراهيم» أن يركز على الشؤون الخارجية، بما في ذلك رئاسة ماليزيا ٢٠٢٥ لرابطة دول جنوب شرق آسيا؛ ولكن انتخاب «ترامب» يجلب معه حالة من عدم اليقين العالمي، وخاصة في التجارة والاقتصاد، وقد تؤثر الحرب التجارية المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين بشكل كبير على دول جنوب شرق آسيا، مما يفرض تحديات كبيرة على رئيس رابطة دول جنوب شرق آسيا في العام ٢٠٢٥.

وعلى مدى العامين الماضيين، ركز «أنور إبراهيم» على تعزيز التجارة الإقليمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي؛ حيث سعى بنشاط إلى جذب الاستثمارات، وسعى إلى الحصول على عضوية مجموعة البريكس، وزار الصين ثلاث مرات، في إشارة إلى التزامه بتعزيز التنمية الاقتصادية في ماليزيا مع الشريك التجاري الأكبر لها في آسيا.

ومن المرجح أن يكون تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ومع الشركاء الخارجيين أولوية لماليزيا خلال رئاستها لرابطة دول جنوب شرق آسيا. ففي مقابلة أجريت معه مؤخرًا مع مجلة فوربس، حدد «أنور إبراهيم» جدول أعمال رئاسة ماليزيا لرابطة دول جنوب شرق آسيا؛ حيث وصف رابطة دول جنوب شرق آسيا بأنها «منصة تجارية حيوية» توفر «وصولًا مبسطًا إلى عشرة أسواق في جنوب شرق آسيا، وتحدث أيضًا عن الكيفية التي يمكن بها لموارد ماليزيا واتصالاتها الإقليمية أن تفيد الشركات التي تسعى إلى ترسيخ وجودها في جنوب شرق آسيا. وعلاوة على ذلك، أكد على الدور المركزي لماليزيا داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا، مشيرًا إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لماليزيا يتيح أيضًا فرصًا تجارية أوسع مع شركاء من خارج رابطة دول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك الهند وأستراليا.

> **"من المرجح أن يكون تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا ومع الشركاء الخارجيين أولوية لماليزيا خلال رئاستها لرابطة دول جنوب شرق آسيا."**

وقد شارك «أنور إبراهيم» بنشاط في العديد من الفعاليات الدولية؛ بصفته رئيس رابطة دول جنوب شرق آسيا في العام ٢٠٢٥، فقد وجه دعوات إلى زعماء أجانب -مثل الرئيس الصيني «شي جين بينج» والرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»- لحضور قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال زياراته الخارجية، من أجل تمهيد الطريق أمام مشاركة أقوى بين رابطة دول جنوب شرق آسيا والدول الخارجية في العام ٢٠٢٥.

إن جهود «أنور إبراهيم» تُظهر أن تعزيز التعاون التجاري الإقليمي هو أحد أجندات ماليزيا الرئيسة خلال رئاستها للآسيان في عام ٢٠٢٥، وفي هذا الإطار، حدد مجلس الوزراء في بوتراجايا في وقت سابق ثلاث استراتيجيات رئيسة لآسيان، تتضمن: تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية والتعاون التنظيمي وكذلك تمتين العلاقات مع الاقتصاد العالمي، وتعزيز أسس النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، وإعادة هيكلة اقتصاداتها مع الاستفادة من نقاط القوة لدى كل منها.

ماليزيا ومجتمع الآسيان في عام ٢٠٢٥

علاوة على ما سبق، كما ستكون الأولوية الرئيسة لماليزيا خلال رئاستها لرابطة دول جنوب شرق آسيا تلبية رؤية مجتمع آسيان ٢٠٢٥ واقتراح مبادرات جديدة لصياغة رؤية مجتمع آسيان ٢٠٤٥؛ فقد تمت صياغة رؤية مجتمع الآسيان الحالية في عام ٢٠١٥، مع أهداف تشمل تعزيز النفوذ العالمي للكتلة

الإقليمية بشكل جماعي، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. وسيكون العام ٢٠٢٥ عامًا مهمًّا بالنسبة لرابطة دول جنوب شرق آسيا ككل لأنه يمثل ختام رؤية العقد الماضي وبداية فصل جديد.

وسوف تغتنم ماليزيا الفرصة التي توفرها لها رئاستها لرابطة دول جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٥ لممارسة نفوذها ورسم مسار رؤية مجتمع الآسيان والتوجه الاستراتيجي للسنوات العشرين حتى ٢٠٤٥. وتخطط ماليزيا لإتمام الانتهاء من بعض المبادرات المهمة الجارية -مثل مفاوضات اتفاقية إطار الاقتصاد الرقمي، فضلا عن مفاوضات ترقية اتفاقيات التجارة الحرة الرئيسية مثل اتفاقية التجارة الحرة بين رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين- العام ٢٠٢٥. الأولى هي أول اتفاقية إقليمية للاقتصاد الرقمي في العالم، في حين أن الثانية هي أول اتفاقية تجارة حرة بين رابطة دول جنوب شرق آسيا زائد مع فصل بيئي مستقل، وتمثل كلتا المبادرتين تقدما كبيرا في كل من مجالات الاقتصاد الرقمي والاستدامة على التوالي.

> "من المرجح أن تدعم ماليزيا المجالات التي رسخت فيها قدرتها التنافسية، مثل قطاع الإلكترونيات وتمويل المناخ بسوق السندات العميقة، وهذه المبادرات قادرة على توفير الفرص للمنطقة بأكملها للاستفادة منها، ومن المرجح أن تحظى هذه المبادرات بدعم قوي من جميع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا."

وفيما يتعلق بالمبادرات الجديدة، فمن المرجح أن تدعم ماليزيا المجالات التي رسخت فيها قدرتها التنافسية، مثل قطاع الإلكترونيات وتمويل المناخ بسوق السندات العميقة، وهذه المبادرات قادرة على تمثيل الاحتياجات الاقتصادية للمنطقة بشكل عادل وتوفير الفرص للمنطقة بأكملها للاستفادة منها، ومن المرجح أن تحظى هذه المبادرات بدعم قوي من جميع الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا.

وبالإضافة إلى تعزيز التعاون بين المناطق، فإن ماليزيا لديها أيضا خطط طموحة لتعميق التعاون بين رابطة دول جنوب شرق آسيا وشركائها الخارجيين؛ وقد دعا «أنور إبراهيم» بالفعل «شي» لحضور قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا، علاوة على دعوة دول الرابطة ودول مجلس التعاون الخليجي والصين في عام ٢٠٢٥ لإقامة شراكة ثلاثية. وتأمل ماليزيا أن يسهم المزيد من التكامل والتعاون في مستقبل مستدام للعالم، كما أنه يعزز الأهداف والقيم المشتركة للمنظمتين الإقليميتين (آسيان ومجلس التعاون الخليجي) والصين، في سعيهما إلى «إقامة علاقات عالمية» عابرة للأقاليم.

ثانيًا: التحديات والعقبات أمام استمرار مسيرة تطور وتقدم الآسيان في عام ٢٠٢٥

هناك عدة عقبات كبيرة وتحديات كثيرة تشكل عائقًا أمام تحقيق الأهداف التي تصبو لها دول الآسيان في ظل رئاسة ماليزيا لها في عام ٢٠٢٥؛ حيث إن أزمة ميانمار ونزاع السيادة على بحر الصين الجنوبي يشكلان «مرضين مزمنين» رئيسيين يعاني منهما اتحاد دول جنوب شرق آسيا. وقد صرح «أنور إبراهيم» مرارا وتكرارا بأنه سيركز في المقام الأول على هذين الموضوعين:

١. أزمة استمرار الصراع المسلح في ميانمار: منذ توليه منصبه كرئيس وزراء ماليزيا، تحدث «أنور إبراهيم» بنشاط وبصورة بارزة عن القضايا الإقليمية والعالمية الحرجة، حيث نوه إلى أن قضية ميانمار دائمًا بمثابة نقطة ضعف بالنسبة لرابطة دول جنوب شرق آسيا. فبعد الانقلاب العسكري في ميانمار في فبراير ٢٠٢١، توصلت رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى إجماع من خمس نقاط مع المجلس العسكري الحاكم في ميانمار في أبريل من نفس العام، والذي تضمن وقف القمع العنيف والانخراط في حوار بناء مع الأطراف المعنية. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ نقاط الإجماع هذه بعد. ويأمل «أنور إبراهيم» أن يتمكن من حل هذه القضية خلال فترة رئاسته. ومن المؤكد أن إقناع المؤسسة العسكرية في ميانمار بقبول وتنفيذ إجماع النقاط الخمس سوف يشكل إنجازا بارزا بالنسبة لماليزيا.

إن المجلس العسكري لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تحقيق توافق آسيان المكون من خمس نقاط منذ الاتفاق عليه في عام ٢٠٢١. فقد قُتل ما يقرب من ٦٠٠٠ شخص وسُجن ٣٠ ألف شخص في الدولة التي مزقتها الحرب. ويحتاج ثلث السكان البالغ عددهم ٥٥ مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية اعتبارًا من أغسطس.

وقد أدى الفشل في وقف العنف وبدء حوار بين جميع الأطراف بوساطة مبعوث رابطة دول جنوب شرق آسيا مع إمكانية الوصول إلى جميع أصحاب المصلحة، إلى جانب السماح بدخول المساعدات الإنسانية الكافية، إلى منع قائد الجيش في ميانمار «مين أونج هلاينج» من حضور اجتماعات الكتلة منذ أكتوبر ٢٠٢١.

وفي ضوء ذلك، نرى أن رابطة دول جنوب شرق آسيا في حاجة إلى إعادة النظر في استراتيجيتها تجاه ميانمار خلال الفترة المقبلة بحيث تتركز الجهود على الحوار وبناء السلام على أصوات ممثلي الجماعات والفئات الإثنية لشعب ميانمار، كما يتعين على أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين والهند وغيرهما من الدول التي تنضم إلى الحوارات الخاصة بتحقيق السلام والاستقرار في ميانمار أن تسعى أيضًا إلى تكثيف الضغوط على المؤسسة العسكرية لإنهاء انتهاكاتها ضد المدنيين من كافة الجماعات والفئات الإثنية.

إلى جانب ما سبق، ينبغي لقادة الدول المحيطة والمجاورة لميانمار أن يركزوا طاقتهم نحو المجالات التي يمكن أن تفيد شعب ميانمار بشكل ملموس من قبيل: إنهاء الاستغلال والابتزاز والإعادة القسرية لطالبي اللجوء من ميانمار، ومكافحة كراهية الأجانب المتزايدة والمشاعر المناهضة لميانمار على الإنترنت وخارجه، وتوجيه الدعم عبر الحدود للمتضررين من استمرار الصراع المسلح في ميانمار.

"إذا ارتفعت الرسوم الجمركية الأمريكية على سلع رابطة دول جنوب شرق آسيا، فإن تكلفة هذه الواردات سوف ترتفع، مما يجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين الأمريكيين، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقليص القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الولايات المتحدة وإضافة ضغوط التضخم."

٢. معضلة تهدئة وإدارة التنافس والصراع في بحر الصين الجنوبي: يسعى «أنور إبراهيم» رئيس وزراء ماليزيا أثناء رئاسة ماليزيا للآسيان في عام ٢٠٢٥ أيضًا إلى تنفيذ مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي وإحراز تقدم كبير في هذه الوثيقة، التي كانت قيد التفاوض منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

إن تحقيق تقدم بشأن مدونة قواعد السلوك سيكون بنفس صعوبة التعامل مع أزمة ميانمار؛ حيث يستند إطار مدونة قواعد السلوك إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومع ذلك، في عام ٢٠١٦، قضت المحكمة الدولية -استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار- بأن مطالبة الصين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي باستخدام خط النقاط التسع ليس لها أساس قانوني، ولم تعترف الصين بهذا الحكم قط.

ومن المستبعد إقناع الصين بالاعتراف بقواعد السلوك، وقد يتفاقم هذا الوضع بسبب رغبة بكين في أن تنطبق قواعد السلوك على ما يسمى بخطها ذي النقاط التسع، في حين تقول ماليزيا، على سبيل المثال، إن قواعد السلوك يجب أن تنطبق فقط خارج المياه التي تدعي السيادة المطلقة عليها، كما أن الفلبين تريد استبعاد الأراضي التي تم منحها بالفعل إلى مانيلا من خلال التحكيم الدولي.

ولكن لإظهار تقدم ملموس، فمن المرجح أن يتم الانتهاء من الاتفاق على فقرات وأحكام معينة في مدونة قواعد السلوك، مع ترك الأقسام الأكثر إثارة للجدل للمستقبل.

بالإضافة لما سبق، فإن التنفيذ الأخير لقانونين بحريين من قبل الفلبين، اللذين يؤكدان على مطالب الفلبين بالسيادة على بحر الصين الجنوبي، يزيد من تعقيد تنفيذ قواعد السلوك، ففي الثامن من نوفمبر٢٠٢٤، قام الرئيس الفلبيني بالتوقيع على قانون المناطق البحرية الفلبينية وقانون الممرات البحرية الأرخبيلية الفلبينية. ويحدد الأول مسارات في المياه والمجال الجوي الفلبيني لتوضيح الحقوق البحرية للبلاد، في حين يضع الثاني نظامًا للسفن والطائرات الأجنبية لممارسة حقوق المرور. وردًا على ذلك، احتجت وزارة الخارجية الصينية على أن هذه القوانين من شأنها أن تعقد الوضع في بحر الصين الجنوبي. وأشارت ماليزيا أيضًا إلى أنها ستصدر مذكرة دبلوماسية إلى الفلبين للاحتجاج على القوانين الجديدة التي تنتهك سيادة ولاية «صباح».

علاوة على ما سبق، هناك النزاع على السيادة بين الفلبين وماليزيا على ولاية «صباح»، وبما أن كلا منهما لديها أيضا نزاع على السيادة مع الصين في بحر الصين الجنوبي، فسوف يكون لزاما على ماليزيا أن تقدم تنازلات لحل هذه القضايا.

وعلى ضوء ما سبق؛ فإن الحفاظ على وحدة رابطة دول جنوب شرق آسيا مع التعامل مع هذه القضايا بشكل صحيح سيكون الاختبار الأعظم لقدرة ماليزيا الدبلوماسية على إدارة ومعالجة الأزمات الحادة في مسيرة رابطة الآسيان.

ثالثًا: تداعيات سياسات إدارة «ترامب» للحماية التجارية على اقتصادات دول جنوب شرق آسيا

يُنظر إلى «دونالد ترامب»، الرئيس الأمريكي الجديد العائد إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥، على أنه يثير مخاوف بين المحللين بشأن إحياء سياسات من ولايته الأولى التي ركزت على التعريفات الجمركية، وفصل سلاسل التوريد الأمريكية عن الصين وتوابعها من دول جنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من أن المخاطر المرتبطة بترامب ليست جديدة على العديد من دول جنوب شرق آسيا التي استفادت من تحولات سلاسل التوريد العالمية، وتدرك أن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة هي سلاح ذو حدين، حيث تقدم تحديات وفرصًا في نفس الوقت. وتشكل المخاطر الجيوسياسية -وخاصة التقلبات المستمرة في العلاقات الصينية/الأمريكية- ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الحديثة وجزءا من المشهد الاقتصادي العالمي الذي يتعين على الاقتصادات

الإقليمية التعامل معه وإدارته على النحو اللائق.

إن هذه السياسة المتوقعة لترامب تحمل آثارًا كبيرة على الاقتصادات في جنوب شرق آسيا (المصنفة ضمن رابطة دول جنوب شرق آسيا)، في أربعة مجالات رئيسة، هي:

١. التعريفات الجمركية والعجز التجاري: خلال فترة ولايته السابقة، استخدم «ترامب» التعريفات الجمركية بقوة لتقليص العجز التجاري الأمريكي، مستهدفًا بشكل خاص الواردات من الصين. وفي ولايته الثانية، أشار إلى نيته فرض تعريفات جمركية تصل إلى ٦٠٪ على الواردات الصينية، مع احتمال فرض تعريفات جمركية تتراوح بين ١٠٪ و٢٠٪ على الواردات من دول أخرى (وحتى ٢٠٠٪ على المركبات الكهربائية، وخاصة من الصين والمكسيك).

وتعد رابطة دول جنوب شرق آسيا رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، بعد المكسيك وكندا والصين. وتصدر المنطقة مجموعة من السلع إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك المكونات الإلكترونية والملابس والأحذية والإطارات، بينما تستورد منتجات مثل: الآلات الكهربائية والزيوت البترولية وفول الصويا والطائرات. وفي عام ٢٠٢٣، بلغت قيمة صادرات رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى الولايات المتحدة ٢٦٩,٨ مليار دولار، تتألف في المقام الأول من المواد الخام والسلع المجمعة للإنتاج الأمريكي.

وإذا ارتفعت الرسوم الجمركية على سلع رابطة دول جنوب شرق آسيا، فإن تكلفة هذه الواردات سوف ترتفع، مما يجعلها أكثر تكلفة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين الأمريكيين، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تقليص القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الولايات المتحدة وإضافة ضغوط التضخم.

٢. نظام الأفضليات المعمم (GSP): يسمح برنامج نظام الأفضليات المعمم، الذي تأسس في عام ١٩٧٦، لبضائع مختارة من البلدان النامية بالوصول إلى السوق الأمريكية معفاة من الرسوم الجمركية، مما يمنح دول الآسيان ميزة تنافسية. ففي عام ٢٠٢٣، استفادت صادرات الآسيان بقيمة ١١,٧ مليار دولار من وضع نظام الأفضليات المعمم، والذي يغطي ٤٨٦٧ منتجًا (على أساس خطوط التعريفة الجمركية المكونة من ٦ أرقام)، بما في ذلك السلع الكهربائية والمواد الكيميائية العضوية والمراتب والخشب والإطارات. وتشمل الدول المستفيدة من الآسيان حاليًا كمبوديا وميانمار وإندونيسيا والفلبين وتايلاند، بينما تم استبعاد ماليزيا من البرنامج منذ عام ١٩٩٨.

وخلال فترة ولاية «ترامب» الأولى في عام ٢٠١٧، أزالت إدارته دولا مثل الهند وتركيا من أهلية نظام الأفضليات المعمم، مستشهدة باختلالات التجارة ومخاوف أخرى. وفي الوقت نفسه، خضعت تايلاند وإندونيسيا، من بين دول رابطة دول جنوب شرق آسيا، لمراجعات أهلية نظام الأفضليات المعمم، وطُلب منهما توسيع نطاق الوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات الأمريكية.

وإذا أعاد «ترامب» تقييم وضع تايلاند وإندونيسيا بموجب نظام الأفضليات المعممة، فإن تعليق أو إنهاء هذا النظام قد يزيد من التكاليف على الشركات الأمريكية التي تعتمد على صادرات رابطة دول جنوب شرق آسيا. وبما أن ما يقرب من ٦٠٪ من صادرات رابطة دول جنوب شرق آسيا بموجب نظام الأفضليات المعممة يأتي من تايلاند وإندونيسيا، فإن فقدان فوائد نظام الأفضليات المعممة قد يؤدي إلى خفض إجمالي صادرات رابطة دول جنوب شرق آسيا إلى الولايات المتحدة.

ومن الجدير بالذكر أن العديد من صادرات رابطة دول جنوب شرق آسيا تشكل مدخلات أساسية للإنتاج والصادرات الأمريكية؛ وبالتالي فإن إنهاء نظام الأفضليات المعمم من المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في الولايات المتحدة (التضخم) وتآكل القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية.

٣. إعادة توجيه سلاسل التوريد العالمية: من بين المحاور الرئيسة الأخرى لاستراتيجية «ترامب» الاقتصادية تشجيع الشركات الأمريكية على إعادة

التصنيع إلى الداخل، وبالتالي الحد من الاعتماد على الموردين الأجانب. وقد يؤدي هذا التحول إلى تقليص الطلب على الناتج الصناعي لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وخاصة في صناعات الإلكترونيات والمنسوجات والسيارات، مما يؤثر على الإنتاج والصادرات. ومع ذلك، قد تستفيد رابطة دول جنوب شرق آسيا من استراتيجية «الصين زائد واحد»، حيث تحتفظ الشركات بجزء من عملياتها في الصين ولكنها تنقل أجزاء أخرى إلى بلدان قريبة.

بفضل تكاليف العمالة التنافسية، والسوق المحلية الكبيرة، والموقع الاستراتيجي، تظل رابطة دول جنوب شرق آسيا مركزًا جذابًا للتصنيع، وإن كان هناك بعض التحديات المتعلقة بالبنية الأساسية والتنظيم. وسوف يخلف تصعيد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ـ والتي تمتد الآن إلى التكنولوجيا، والصناعات الاستراتيجية، والأمن القومي- عواقب وخيمة على جنوب شرق آسيا، التي تتكامل بشكل عميق مع سلاسل التوريد في شرق آسيا.

> "قد تستفيد رابطة دول جنوب شرق آسيا من استراتيجية «الصين زائد واحد»، حيث تحتفظ الشركات بجزء من عملياتها في الصين ولكنها تنقل أجزاء أخرى إلى بلدان قريبة."

ونظرا لدور رابطة دول جنوب شرق آسيا في توفير المدخلات والسلع الوسيطة لشبكات الإنتاج الأوسع في صناعات المنسوجات وأشباه الموصلات والاتصالات والمعدات الكهربائية والآلات وأجهزة الكمبيوتر والسيارات، فإن المنطقة قد تواجه انخفاضا في الطلب إذا أدت إعادة التصنيع إلى الداخل إلى انخفاض متطلبات الإنتاج والتصدير في هذه الشبكات.

٤. الاستثمار الأجنبي المباشر: خلال فترة ولاية «ترامب» الأولى نفذ تخفيضات ضريبية وحوافز تنظيمية لتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار محليا. وإذا تبنى سياسات مماثلة في ولايته الثانية، فقد تنخفض تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكية إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا. ففي عام ٢٠٢٣، بلغ إجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي الأمريكي في رابطة دول جنوب شرق آسيا ٧٤,٣٦ مليار دولار، وهو ما يمثل ٣٢,٣٥٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ويجعل الولايات المتحدة أكبر مصدر للاستثمار المباشر الأجنبي في رابطة دول جنوب شرق آسيا. وتركزت الاستثمارات الأمريكية في المنطقة بشكل أساسي في التمويل (بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين)، والخدمات المهنية والتقنية، والتصنيع، والمعلومات، والاتصالات، والعقارات.

وهناك مخاوف من أن تعمل سياسات «ترامب» الضريبية على تثبيط الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الخارج من خلال تحفيز الشركات الأمريكية على إعادة استثمار الأرباح محليا. وقد يؤثر هذا التحول بشكل كبير على الصناعات في رابطة دول جنوب شرق آسيا التي تعتمد على الشراكات مع

رأس المال والتكنولوجيا والخبرة الأمريكية، وخاصة في مجالات التمويل والطاقة والتعدين والأدوية.

رابعًا: مكاسب ومخاطر عضوية بعض دول جنوب شرق آسيا في تكتل البريكس

في ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٤، انضمت أربع دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام (آسيان-٤)، إلى تسع دول من أجزاء أخرى من العالم لتصبح رسميًّا شركاء لمجموعة البريكس. ويبدو أن هذا الترتيب الفريد يهدف إلى تقييم مدى استعدادهم للعضوية، على الرغم من أن نطاق المشاركة كشركاء والوسائل اللازمة للحصول على العضوية الكاملة لا تزال غير محددة. وقد بدأت إندونيسيا وماليزيا وتايلاند عملية الانضمام إلى المنظمة، في حين تشير التقارير إلى أن فيتنام تتبنى نهجا حذرا. وإلى جانب هذه الدول الأربع، أبدت كمبوديا ولاوس وميانمار اهتمامها بالمنظمة، في حين ظلت بروناي والفلبين وسنغافورة صامتة.

إن مبادئ مجموعة البريكس المتمثلة في الشمول والإجماع والاحترام المتبادل والانفتاح والتضامن والمساواة السيادية تتوافق مع مبادئ رابطة دول جنوب شرق آسيا. كما أن التركيز الذي توليه المجموعة للتعاون الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة والقضايا التنموية ذات الصلة بالجنوب العالمي يشكل أهمية مركزية بالنسبة لدول رابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث إن الانضمام إلى الكتلة سوف يفتح لها المجال للمشاركة في صنع السياسات، وتقليل اعتمادها على النظام الدولي الحالي، إن لم تتم إعادة صياغته، والذي تجده غير عادل في بعض الأحيان.

وتعتقد دول آسيان الأربع أن مجموعة البريكس تعمل كمنصة لتطوير نظام عالمي متعدد الأقطاب وقناة لتعزيز مصالح الجنوب العالمي. وكما أعلن وزير خارجية تايلاند «ماريس سانجيامبونجسا» في قمة البريكس السادسة عشرة في قازان ٢٠٢٤: «تعتقد تايلاند أن مجموعة البريكس يمكن أن تكون صوت الاقتصادات النامية والناشئة وتعمل كقوة لتحويل ديناميكيات الحوكمة المالية لصالح الجميع، وليس البعض فقط». كما اعتبر وزير الاقتصاد الماليزي «رافيزي رملي» أن «مجموعة البريكس، مع تحول العالم إلى متعدد الأقطاب، أصبحت تشكل ثقلا موازنا حاسما وحلا للقيود مثل الحواجز أمام تمويل التنمية التي تعوق بناء البنية الأساسية الحيوية والديون العالمية المتنامية التي أصبحت خانقة للنمو». بينما ترى إندونيسيا في عهد رئيسها الجديد «برابوو سوبيانتو» أن مجموعة البريكس تتوافق مع مصالحها الوطنية في قضايا رئيسة، مثل القضاء على الفقر والأمن الغذائي والتنمية البشرية. ويقال إن مشاركة فيتنام تعكس التزامها بالتعددية واهتمامها بتنويع العلاقات الخارجية ومعالجة المخاوف التنموية بشكل استباقي.

وبشكل عام، فإن مصالح دول آسيان الأربع في مجموعة البريكس ثلاثية الأبعاد، ويتضح ذلك فيما يلي:

أولًا: من شأن الانضمام إلى المجموعة أن يفتح لها المجال للمشاركة في صنع السياسات والحد من اعتمادها على النظام الدولي الحالي، إن لم تتم إعادة صياغته، والذي تجده غير عادل في بعض الأحيان. ومن الممكن أن تساعدها مبادرات مجموعة البريكس المذكورة آنفا، والمبادرات الجديدة المقترحة مثل BRICS Clear، وهي: بنية أساسية للتسوية والإيداع عبر الحدود، وشركة إعادة التأمين التابعة لمجموعة البريكس، وبورصة الحبوب التابعة لمجموعة البريكس، في التغلب على بعض العوائق.

كما أن تركيز الكتلة على تطوير أدوات الدفع عبر الحدود من خلال تشجيع استخدام العملات المحلية في المعاملات المالية يتماشى مع الجهود الجارية التي تبذلها رابطة دول جنوب شرق آسيا لتطوير إطار عمل لمعاملات العملة المحلية في رابطة دول

جنوب شرق آسيا لتعزيز الاتصال الإقليمي في مجال الدفع وتعزيز المعاملات بالعملة المحلية. وقد وضعت ماليزيا بالفعل أطر تسوية للعملة المحلية مع تايلاند وإندونيسيا.

ومن غير المرجح أن يؤدي الاهتمام القوي بمجموعة البريكس إلى تفكك رابطة دول جنوب شرق آسيا كما يشير البعض، بل على العكس من ذلك، فإن ماليزيا باعتبارها الرئيس في عام ٢٠٢٥ لرابطة دول جنوب شرق آسيا، على استعداد لتعزيز التعاون بين المجموعتين.

ثانيا: قد تساعد مجموعة البريكس دول آسيان الأربع في تعزيز/ توصيل أصواتها بشأن قضايا تتراوح بين أزمات المناخ والفقر والديون والأمراض المعدية إلى المعايير المزدوجة والظلم الذي يتردد صداه غالبا في بلدان نامية أخرى. وقد استخدمت ماليزيا وإندونيسيا حضورهما الأول في قازان لتسليط الضوء على إحباطهما من الغرب لفشله في وقف الحرب في غزة ولبنان.

> "من غير المرجح أن يؤدي الاهتمام القوي بمجموعة البريكس إلى تفكك رابطة دول جنوب شرق آسيا، بل على العكس من ذلك، فإن ماليزيا باعتبارها الرئيس في عام ٢٠٢٥ لرابطة دول جنوب شرق آسيا، على استعداد لتعزيز التعاون بين المجموعتين."

علاوة على ذلك، تحرص إندونيسيا وتايلاند على لعب دور نشط في قيادة الجنوب العالمي. وبدعم من الصين، توفر مجموعة البريكس منصة مهمة لبناء القيم المشتركة، وتبادل الخبرات، وتعزيز الحكم الرشيد.

ثالثًا: قد تمكن مجموعة البريكس دول آسيان الأربع من السعي إلى تعزيز الاتصال الاقتصادي من خلال توحيد المعايير ونقل المعرفة وتمويل البنية الأساسية. وسوف تتمكن هذه الدول من الحفاظ على ارتباط اقتصادي قوي مع القوى الكبرى، مثل الصين والهند، في حين تتحرك إلى ما هو أبعد من الشركاء التجاريين التقليديين لتنويع التجارة وتحديد أسواق جديدة للنمو الاقتصادي والاستدامة. على سبيل المثال، من المتوقع أن تعمل الصفقات التجارية الجديدة على تعزيز مكانة ماليزيا كمركز لأشباه الموصلات.

ومع كل ما سبق، لا ينبغي تفسير قرار مجموعة دول آسيان الأربع بالانخراط في مجموعة البريكس على أنه انحياز إلى أي من الجانبين. فباعتبارها دولا غير منحازة ذات سياسات خارجية مستقلة، فإن فرص انضمامها إلى مجموعة البريكس متساوية مع فرص انضمامها إلى أي إطار عمل تقوده دول غربية. كما أن الدول الأربع أعضاء في إطار العمل الاقتصادي للرخاء في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الذي تقوده الولايات المتحدة. كما أن سلوكها يعكس جهدا تبذله للتخفيف من حدة المخاطر الأمنية المرتبطة ببيئة استراتيجية غير مؤكدة للتنافس بين القوى العظمى في معالجة نقاط الضعف البنيوية، وتحسين المكاسب الاقتصادية، وتحسين شرعية الأنظمة في الداخل.

لذا، ومع توقع تفاقم الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بعد عودة «دونالد ترامب» إلى السلطة، قد تكون مجموعة البريكس رهانًا جيدًا للدول

الأصغر حجمًا التي تستثمر بكثافة في الاقتصاد المفتوح.

خامسًا: قضية الأمن الغذائي في دول جنوب شرق آسيا

تعد قضية الأمن الغذائي مصدر قلق أساسي لرابطة دول جنوب شرق آسيا؛ بسبب اعتماد المنطقة الكبير على الزراعة، ودورها المهم في دعم سبل العيش وحماية الاستقرار الاجتماعي ودفع النمو الاقتصادي. لذا أصبح تعزيز الأمن الغذائي من بين الأجندات المهمة لرابطة دول جنوب شرق آسيا للتخفيف من آثار الأزمات المستقبلية وبناء القدرة على الصمود. وقد أعطت رابطة دول جنوب شرق آسيا الأولوية للأمن الغذائي في أجندتها التكاملية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المحتملة.

تضم رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ١٠ دول أعضاء، هي: بروناي ودار السلام وكمبوديا وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وميانمار والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام. وبلغ إجمالي عدد سكان رابطة دول جنوب شرق آسيا حوالي ٦٦٣ مليون نسمة في عام ٢٠٢٢، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق اكتظاظًا بالسكان على مستوى العالم. ومن المتوقع أن يستمر عدد سكان المنطقة في النمو، مما يزيد من الضغط على أنظمة الغذاء لضمان الغذاء الكافي والمغذي للجميع؛ حيث إنه من المتوقع أن يصل إلى ٧٢٣ مليون شخص بحلول عام ٢٠٣٠. ويؤدي النمو السكاني السريع وزيادة الدخل المتاح والتحضر وأنماط النظام الغذائي المتغيرة إلى تحويل مشهد استهلاك الغذاء في دول رابطة دول جنوب شرق آسيا، ويشكل هذا الاتجاه والنمو السكاني تحديات كبيرة للأمن الغذائي في المنطقة.

كما تواجه دول رابطة دول جنوب شرق آسيا قيودًا من حيث الموارد الزراعية المحدودة وتدهور الأراضي، مما يشكل تحديات كبيرة لإنتاج الغذاء والاستدامة، حيث يتناقص توافر الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التحضر والتصنيع وتغيرات استخدام الأراضي. وعلى نحو متزايد، تراكمت الضغوط على موارد الأراضي والمياه إلى الحد الذي أصبحت فيه إنتاجية النظم الزراعية الرئيسة معرضة للخطر وسبل العيش مهددة. إلى جانب ذلك أصبحت أنظمة الزراعة مستقطبة، حيث تهيمن الحيازات التجارية الكبيرة الآن على استخدام الأراضي الزراعية، في حين يؤدي تجزئة أراضي صغار المزارعين إلى تركيز الزراعة المعيشية على الأراضي المعرضة للتدهور وندرة المياه.

علاوة على ما سبق، يسهم تآكل التربة وإزالة الغابات وممارسات الزراعة غير المستدامة في تدهور الأراضي، مما يقلل من خصوبة التربة وإنتاجيتها؛ ففي جنوب شرق آسيا، وخاصة إندونيسيا، أدى التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة المكثفة بسبب النمو السكاني السريع إلى تسريع تدهور التربة الناجم عن الممارسات والأنشطة غير الرشيدة للإنسان.

علاوة على أن البنية التحتية والخدمات اللوجستية غير الكافية يمثلان عقبات أمام سلاسل إمداد الغذاء الفعالة والناجحة في رابطة دول جنوب شرق آسيا، وخاصة في عصر ما بعد جائحة كوفيد-١٩. حيث تسهم شبكات النقل الضعيفة ومرافق التخزين غير الكافية وأنظمة إدارة ما بعد الحصاد غير الكافية في خسائر ما بعد الحصاد المرتفعة وهدر الغذاء.

وغني عن البيان أن الأمن الغذائي في رابطة دول جنوب شرق آسيا كغيره في مناطق العالم عرضة للصدمات الخارجية وتقلب الأسعار في الأسواق العالمية، حيث تعتمد المنطقة بشكل كبير على الواردات من السلع الأساسية مثل الذرة وفول الصويا والقمح. ويمكن أن تؤثر الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية والقيود التجارية وتقلبات السوق بشكل كبير على توافر الغذاء وبأسعار معقولة، وعلاوة على ما سبق، يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار المواد الغذائية بشكل غير متناسب على

الفئات السكانية الضعيفة، مما يؤدي إلى تفاقم قضايا إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف.

وختامًا، فإن إدارة «ترامب» الثانية تفرض تحديات وفرصًا محتملة لاقتصادات دول رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ فالاحتمالات المتمثلة في زيادة التعريفات الجمركية، ومراجعة نظام الأفضليات المعممة، والدفع نحو إعادة سلاسل التوريد الأمريكية إلى الداخل، قد تؤدي إلى تعطيل العلاقات التجارية، وتقليص الاستثمار، وإلزام رابطة دول جنوب شرق آسيا بالتكيف دبلوماسيًا واقتصاديًا.

ولتخفيف هذه المخاطر، قد تركز رابطة دول جنوب شرق آسيا على تنويع شراكاتها الاقتصادية، وتعزيز التصنيع المحلي، وتوسيع العلاقات التجارية مع الاقتصادات الكبرى الأخرى؛ للحد من الاعتماد على سوق واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتبنى رابطة دول جنوب شرق آسيا نهجًا مباشرًا بين الشركات لجذب الاستثمارات الأمريكية، مع استكشاف مصادر جديدة للاستثمار المباشر الأجنبي. وقد يشمل هذا زيادة الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي والصين وهونج كونج واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والشرق الأوسط للتعويض عن أي انخفاض محتمل من جانب الولايات المتحدة. ومن خلال تعزيز التعاون الإقليمي وإنشاء حضور اقتصادي أكثر قوة، ستكون رابطة دول جنوب شرق آسيا في وضع أفضل لتحمل التحولات في السياسة الاقتصادية الأمريكية، وضمان الاستقرار والنمو المستمر في عالم متعدد الأقطاب على نحو متزايد.





جديد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.. اتجاهات وحدود التغير في ٢٠٢٥



أ. سامح راشد

خبير الشؤون الإقليمية بالأهرام

عادة تتسم مصفوفة التحالف/ الصراع في الشرق الأوسط بدرجة عالية من الثبات والاستمرارية، فلا تشهد تغيرات جذرية أو انقلابات في أنساقها التعاونية أو الصراعية إلا كل فترات طويلة تصل أحيانا إلى عقود. غير أن عام ٢٠٢٤ الذي كان منعطفا مهما في عدد من القضايا والملفات المهمة في المنطقة، شهد أيضا تحولا جذريا في أوضاع وشؤون داخلية وإقليمية تمس مباشرة دولا وأطرافا أصيلة في محاور واستقطابات إقليمية.

ومن ثمّ، سيشهد عام ٢٠٢٥ نتائج تلك التحولات الإقليمية، أو على الأقل إفرازاتها الأولية، خاصة أن بعض تلك النتائج لا يزال قيد التبلور والنضج، ويرتبط بسياسات وتحركات أطراف النظام وعناصره الإقليمية، وتفاعلاتها البينية. لكن المرجح أن يكون المشهد الإقليمي في العام الجديد، مصحوبا بملامح جديدة للتحالفات والتفاهمات بين أطرافه. ومرد ذلك بشكل أساسي هو التطور الذي طرأ على مكونات منظومة العلاقات الإقليمية في الشرق الأوسط، بدءا بطبيعة وكينونة أطرافها، مرورا بالدوافع الحاكمة ومنطلقات التحالف أو التنازع، انتهاء بوسائل وأدوات إدارة تلك العلاقات بوجهيها التعاوني والتصارعي.

الفاعلون.. تبادل مواقع وأدوار

ليس جديدا أن خارطة الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط، شهدت بروزا ملموسا للفاعلين من غير الدول. وبصفة خاصة منذ بداية الألفية الثالثة. وذلك بالتوازي مع تراجع نسبي وتذبذب في وزن ودور «الدولة» كفاعل وعنصر أساسي في النظام الإقليمي. وفي إطار هذا الوضع العام، تنامت أدوار ومكانات بعض الدول على حساب أخرى، وكذلك الأمر في نطاق الفاعلين من غير الدول. وبعد ربع قرن من هيمنة هذا النمط على خارطة الفاعلين الإقليميين، يتجه مع نهاية الربع الأول من القرن الحالي إلى الأفول. وتبلورت ملامح ذلك

الأفول في خيوط متوازية اجتمعت معا لتشكل في عام ٢٠٢٤ مؤشرا بالغ الدلالة على تغير أوزان ومواقع بعض الفاعلين في النظام الإقليمي، بما يؤثر بشكل مباشر على خارطة التحالفات الإقليمية.

الملمح الأبرز في ذلك التغير هو تراجع قوة وبالتالي أدوار الفاعلين من غير الدول (ما دون الدولة)، وبصفة خاصة بعض التنظيمات والفصائل التي اكتسبت فاعليتها وقوتها من طبيعتها المسلحة وأدوارها العسكرية أساسا، كما هو حال جماعة «أنصار الله» (الحوثيون). وكذلك تنظيمات ذات جوهر عسكري، استتبع مظهرا ودورا سياسيا، كما هو حال حركة «حماس» الفلسطينية، وكذلك «حزب الله» اللبناني.

ففي العقد التالي لموجة الانتفاضات الشعبية التي عرفت باسم «الربيع العربي» (٢٠١١ – ٢٠٢١)، كانت تلك الكيانات من غير الدول طرفا أصيلا في موازين التحالفات الإقليمية، على وقع تراجع واهتزاز الفاعل الأصلي (الدولة) بانهيار بعض الدول وانكسار أخرى. لكن خلال تلك الفترة، نجحت بعض الدول التي كانت قد انكسرت في استعادة التوازن والدور، بدعم مباشر من دول أخرى لم تكن طرفا أو هدفا لتلك الموجة الانتفاضية، وكان ذلك المنطلق الأساس والمحرك لنمط التحالفات/ الصراعات خلال ذلك العقد.

وفي المحصلة، بات التضاغط بين المجموعتين من الفاعلين (الدولة والكيانات غير الدول) ملمحا أساسيا ومميزا للتفاعلات الجارية في مصفوفة التحالفات/ الفجوات الإقليمية بالشرق الأوسط. ومع تطورات عالمية مفاجئة وغير مسبوقة، مثل جائحة كوفيد-١٩ (٢٠٢٠) ثم نشوب الحرب الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢)، استعادت «الدولة» تموضعها الأصلي كوحدة رئيسة وأساسية في النظام العالمي. وعادت لتكون الفاعل الأساسي الذي يجري التعويل عليه والتعامل معه على المستويين العالمي والإقليمي.

ومن هنا، ستمثل صيرورة خارطة الفاعلين في المنطقة، العامل الأول والأشد تأثيرا في تشكيل مصفوفة التحالفات الإقليمية في المديين القصير والمتوسط. وبقراءة الوضع الراهن في تلك الخارطة، يمكن القول إن أي تحالفات أو صراعات في الشرق الأوسط على المدى المتوسط، ستكون أطرافها دولا وليست كيانات أخرى. ولا يعني ذلك انهيار واختفاء الفاعلين من غير الدول بشكل كامل، أو خروجهم من المعادلة نهائيا. وإنما ستظل تلك الكيانات موجودة وحاضرة، لكن بدرجة تأثير وفاعلية أقل كثيرا مما كانت عليه.

"أي تحالفات أو صراعات في الشرق الأوسط على المدى المتوسط، ستكون أطرافها دولا وليست كيانات أخرى. ولا يعني ذلك انهيار واختفاء الفاعلين من غير الدول بشكل كامل، أو خروجها من المعادلة نهائيا. وإنما ستظل تلك الكيانات موجودة وحاضرة، لكن بدرجة تأثير وفعالية أقل كثيرا مما كانت عليه."

وفي الوقت ذاته، فإن «نوعية» أو نمط الدور الذي ستلعبه تلك الكيانات أو أولئك الفاعلون من غير الدول، سيشكل العامل الجوهري في تحديد مدى مقبوليتها كفاعل إقليمي، وكذلك الوزن النسبي لكل منها. وبعبارة أكثر وضوحا، كانت الطبيعة العسكرية لتلك الكيانات «غير الدول» في الأعوام الماضية، وامتلاكها درجات من القوة الخشنة، بوابة لتموضعها كفاعل إقليمي، بمنطق الأمر الواقع. أما بعد المستجدات التي تسارعت خلال عام ٢٠٢٤، ولا تزال مستمرة مع بدايات ٢٠٢٥، وخسارة معظم أولئك الفاعلين من غير الدول قدرا معتبرا من موارد وأدوات القوة المادية؛ فإن اعتبارها فاعلا إقليميا بات مقرونا أو بالأدق مرهونا بالأداء أو الدور «السياسي» لها. وقد كانت بعض تلك الكيانات تلعب دورا سياسيا مصاحبا لطبيعتها العسكرية، كما هو حال كل من «حزب الله» اللبناني، وكذلك حركة «حماس» الفلسطينية، وبعض الفصائل العراقية مثل «الحشد الشعبي». إلا أن الجوهر العسكري أو «ظهير القوة» كان هو المكون الرئيس وبالتالي المبرر الفعلي لكون أي من تلك التنظيمات «فاعلا» داخليا أو إقليميا. وليس ببعيد عن ذاكرة التاريخ أن «منظمة التحرير الفلسطينية» كانت حركة مسلحة قبل أن تتخلص تدريجيا من طبيعتها العسكرية وتتحول إلى كيان سياسي ضد الاحتلال لكن من خلال التفاوض والوسائل الدبلوماسية، وهو ما أتاح للمنظمة اكتساب شرعية عربية وعالمية، وجعل منها الطرف الممثل المعترف به للفلسطينيين.

وما عزز تراجع الزخم الذي اكتسبته سابقا تلك التيارات والمجموعات التي ترفع شعارات دينية، الخسائر الفادحة التي منيت بها تنظيمات مرتبطة بتلك التيارات أو تتبنى بدورها مرجعيات إسلامية، رغم أن تلك الخسائر غير مرتبطة بالضرورة بالطابع الديني أو المرجعية العقائدية لتلك التنظيمات. والأمثلة الحاضرة على ذلك التراجع، الانكسارات العسكرية والميدانية لكل من «حزب الله» اللبناني وفصائل المقاومة المسلحة في فلسطين. ويلاحظ هنا أن الخسائر المباشرة لتلك التنظيمات لم تكن سوى جزء من خسائر مادية ومعنوية هائلة تكبدها المدنيون العزل في قطاع غزة وفي جنوب لبنان. كما لم تكن الهزيمة عسكرية فقط أو خاصة بالعناصر المسلحة المقاتلة وحدها، على الأقل من منظور معنوي وبالقياس على الآثار النفسية والمجتمعية لمجمل التطورات والمواجهات منذ هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ «طوفان الأقصى».

إذن، وقياسا على الانكسارات التي تعرضت لها التنظيمات والجماعات من غير الدول في الشرق الأوسط، يمكن القول إن خارطة الفاعلين الإقليميين الأطراف في مصفوفة التحالفات الإقليمية الجديدة، لن تتضمن تلك الكيانات ولو مؤقتا، إلا إذا تبدل جوهرها، أو على الأقل مظهرها، عبر تغليب السياسي فيها على العسكري.

ويجدر الالتفات في هذا الصدد إلى إشارات واضحة وصريحة بشأن مستقبل وكينونة الفصائل المسلحة السورية التي نجحت في الإطاحة بـ «بشار الأسد». حيث أعلن «أبو محمد الجولاني»/ «أحمد الشرع»، قائد «هيئة تحرير الشام»، أن التشكيلات العسكرية للفصائل المسلحة السورية ستحل نفسها وستُدمج في الجيش السوري، ليكون السلاح في يد «الدولة» فقط.

وفي ذلك التطور دلالة على أن نجاح فصيل مسلح أو تحالف فصائل مسلحة في الإطاحة بالنظام الحاكم، والاستيلاء على السلطة، لا يعني تحويل الدولة إلى تابع لذلك الفصيل أو تلك الفصائل، وإنما تعمل تحت مظلة الدولة بتحول عناصرها المقاتلة وقدراتها العسكرية لتصبح جزءا من القوات النظامية للدولة، وتتحلل في جيشها النظامي.

ورغم أن القوى الكبرى ليست دولا إقليمية بمعايير الجغرافيا، فإنها دائما فاعل أساسي وثابت في

التفاعلات الإقليمية، بل تعد أطرافا أصيلة في المنظور الجيواستراتيجي للنظام الإقليمي الشرق أوسطي. وفي هذا السياق يمكن القول إن تغير خارطة الفاعلين الإقليميين، يشمل أيضا القوى الكبرى المنخرطة في تفاعلات المنطقة. ليس بالضرورة بمعنى الحذف أو الإضافة، وإنما في حدود تغير الأوزان وتوسيع أو تقليص الأدوار. والمرتبطة بالتبعية، تأثيرا وتأثرا، بالمصالح والتحديات وكذلك التحالفات والتباينات المترتبة على ذلك التغير في أوزان ومواقع وحسابات القوى الكبرى تجاه دول وقضايا الشرق الأوسط.

والمثال الأبرز على تسلسل أو «ديناميكية» قراءة التحالفات الإقليمية من منظور أطرافها. هو انخراط الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر في تفاعلات المنطقة وفي ترتيب إدارة قضاياها في ظل حرب غزة، وهو النمط المتوقع أن يستمر بعد حربي غزة ولبنان وبعد سقوط نظام بشار الأسد. ربما في المدى القصير فقط، أي خلال عام أو اثنين على الأكثر، وهي الفترة التي ربما تحتاجها إدارة دونالد ترامب (الثانية) لترتيب الأوضاع الإقليمية وتسكين الأطراف والدول والقضايا والعلاقات، كل في سياقه ومكانه ومكانته. ولا يعني ذلك أن نجاح هذه الترتيبات مؤكد، لكن الحاصل أن حضور واشنطن ودورها المباشر كفاعل إقليمي اكتسب قوة دفع جديدة على خلفية ما تعرضت له إسرائيل في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. وبدلا من استئناف واشنطن خروجها من المنطقة باتجاه الشرق الآسيوي، اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفعيل دورها مجددا؛ إذ وجدت أن عليها «واجب» استنقاذ إسرائيل وتأكيد تفوقها وسط محيطها الإقليمي.

وفي المقابل، فإن حضور روسيا كان ماديا بالتدخل العسكري في سوريا، واتسع تدريجيا ليصير سياسيا من خلال توثيق التعاون مع عدد من الدول العربية، فضلا عن تركيا في العامين الأخيرين، لكن حضور موسكو وتأثيرها كفاعل في منطقة الشرق الأوسط، تراجع نسبيا مع استمرار الحرب الروسية الأوكرانية حتى الآن، ثم مع حرب غزة وضرب لبنان والتوترات العسكرية بين تل أبيب/ واشنطن وطهران. ولعل السبب الأساس هو محدودية القدرات الروسية على التأثير في مجريات تلك التطورات المهمة، رغم العلاقة الوثيقة مع إيران بصفة خاصة.

ومع التغيرات الجذرية التي طرأت في سوريا بسقوط نظام «بشار الأسد» وكسر أذرع وأيادي إيران هناك وفي المنطقة ككل، لم تعد البيئة الإقليمية مهيأة لتعزيز أو تعظيم قدرات وحضور روسيا في الشرق الأوسط، بل إن استمرار ذلك الحضور على وضعه صار محل شك كبير، ليس لمجرد سقوط نظام «بشار الأسد»، لكن لأن البديل هو سلطة تابعة لفصائل إسلامية لها موقف عقائدي ومبدئي تجاه موسكو، فضلا عن كونها موالية إلى حد ما لتركيا تحديدا، وعلى صلة وثيقة بأطراف ودول إقليمية قريبة إلى الغرب تقليديا.

وبالتالي، سيشهد عام ٢٠٢٥ عملية إحلال تبادلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهو ليس تبادلا للأدوار والتحالفات، وإنما هو تداول لمدى الفاعلية والقدرة على التأثير المباشر، أي مزيد من الانخراط الأمريكي مقابل انحسار روسي، وكلاهما نسبي وجزئي وليس بشكل كامل.

ولا بد أن يكون لتلك التبادلية مردود مباشر على التحالفات الإقليمية. فقد كانت موسكو طرفا في روابط تعاونية تعززت بصفة خاصة خلال العامين الماضيين، بعضها ذات طابع عسكري مباشر وبعضها الآخر كان سياسيا بامتياز. بل كان لبعض الدول العربية قنوات تنسيق اقتصادية ومالية مع موسكو، في رفض عملي للعقوبات الأمريكية والغربية على الاقتصاد الروسي، بسبب الحرب مع أوكرانيا. وكما أن بقاء واشنطن في المنطقة مؤقت وبداعي أزمة تاريخية غير مسبوقة، فإن ارتداد النفوذ الروسي ليس مطلقا،

بل إن التواجد العسكري الروسي ليس محصورا في قاعدة حميميم أو ميناء طرطوس بسوريا؛ فهناك نقاط تمركز جيواستراتيجي بديلة، بعضها قائم كما في ليبيا وبعضها الآخر محتمل أو ممكن في دول أخرى.

ولا يستقيم الحديث عن القوى الكبرى وأدوارها الإقليمية في الشرق الأوسط، بدون الصين وأوروبا. وبالنسبة لبكين، معروف اقتصارها في الاهتمام والتفاعل على الشق الاقتصادي من قضايا وتطورات الشرق الأوسط. ورغم قيامها على نحو مفاجئ بتحرك سياسي غير مسبوق برعاية تفاهم إيراني سعودي، ثم استضافة لقاء فلسطيني- فلسطيني، فإنها سرعان ما ارتدت إلى موقع المتابع فقط، ولا دلائل على نية لاستئناف تجربة الدور السياسي الإقليمي في الشرق الأوسط قريبا. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لأوروبا، من زاوية «تثبيت الوضع القائم» فيما يتعلق بحدود وطبيعة أدوارها ومواقفها تجاه المنطقة وقضاياها، خصوصا مع الانشغال الأوروبي بإدارة العلاقة مع واشنطن (تحت رئاسة ترامب)، إضافة إلى الانهماك عسكريا وسياسيا وتخصيص موارد ضخمة لمقتضيات الحرب الروسية الأوكرانية. ولعل تواري موقف أوروبا من هجمات ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وتداعياتها الخطيرة في المنطقة خاصة الحرب الإسرائيلية الوحشية على غزة ثم لبنان، وضرب أهداف إيرانية مباشرة وأخرى تابعة، يُعطي مؤشرات قوية إلى تقلص الدور وتراجع فاعلية أوروبا كفاعل عالمي في النظام الإقليمي للشرق الأوسط.

الدوافع بين القضايا والمكاسب

منذ عام ٢٠١١ – ٢٠١٤ كانت موجة الانتفاضات الشعبية التي عرفت باسم «الربيع العربي» تتهيأ لمرحلة أفول، سواء في اتجاه العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل ذلك، أو في اتجاه انهيار الدولة والدخول في أتون صراعات وأزمات داخلية. وبعد أن كانت التيارات والقوى التي ترفع شعارات إسلامية هي اللاعب الأكبر والطرف الأكثر فاعلية خلال تلك الفترة، تصاعدت حدة التضاغط بين قوى ودول مؤيدة لتلك الموجة، وأخرى مناهضة لها. وبمرور الوقت، كان انحسار موجة الانتفاضات وتراجع نفوذ تلك التيارات، إيذانا بانحسار البعد العقائدي/ الفكري كمحدد وضابط لتحالف أو تصارع بعض الدول العربية والإقليمية في العقد التالي (٢٠١٤ – ٢٠٢٤). ومن ثمّ، لم تعد القضية المحركة للتحالف أو التصارع بين بعض دول المنطقة هي المرجعية الدينية للحُكم والعمل السياسي، أو الواجهة الإسلامية لمعظم الفاعلين من غير الدول.

وساعد على ذلك، تراجع الوزن النسبي للقضايا المستجدة والنوعية في العلاقات الدولية وفي الأجندة العالمية ككل؛ فباستثناء قضية التغير المناخي، تراجعت أولوية قضايا مثل الإرهاب وطروحات كالعولمة وأزمات طبيعية من شاكلة كوفيد-١٩، بعد أن كانت تتصدر أولويات العالم.

مقابل تراجع الدافع الفكري/ العقائدي، وتصاعد الوزن النسبي للعامل الاقتصادي أو ما يمكن تسميته «أثر الاقتصاد/Economy Effect» في تحديد وتوجيه مسارات التحالف والتصارع بين دول الشرق الأوسط. معروف أن البعد الاقتصادي حاضر دائما وله تأثير كبير ضمن محددات السياسة الخارجية لأي دولة، غير أن ذلك التأثير تعاظم في الأعوام القليلة الماضية، نتيجة اعتبارات عديدة، تشمل مردود تراكمات داخلية، وأزمات عالمية مفاجئة مثل جائحة كوفيد-١٩ واندلاع أزمات سياسية ومواجهات عسكرية (بعضها ترتب على موجة انتفاضات ٢٠١١). والمحصلة ضغوط اقتصادية على معظم دول المنطقة، وإن تفاوتت من دولة إلى أخرى. ويشير الواقع الراهن ومؤشرات المستقبل القريب إلى أن الأزمات الاقتصادية والأوضاع المعيشية المتردية في بعض دول المنطقة، أيا كانت أسبابها، شديدة الوطأة إلى حد التأثير الجذري في بعض روابط التعاون بين دول فقيرة

وأخرى غنية في المنطقة، لتكون العلاقة بعيدة عن التحالف المتوازن، وإنما أقرب إلى التبعية أو علاقة اعتماد طرف على آخر. وربما يبدو ذلك التحالف في ظاهره أحادي الاتجاه، غير أن واقعه غير ذلك؛ فأحد أو بعض أطرافه ربما يكون في حالة عوز اقتصادي أو انكشاف جيواستراتيجي، وفي المقابل قد يبدو الطرف الآخر أقوى وأقل احتياجا للتحالف، بينما هو في الواقع يستهدف تحصيل مكاسب محددة أو تأمين مصالح عبر أدوار ومهام يؤديها الطرف الآخر ضمن مقتضيات التحالف، سواء بشكل مرتب مسبقا أو بحكم اختلال موازين القوى وأرجحية كفة على الأخرى.

وفي الاتجاه ذاته، أكدت التطورات الإقليمية والعالمية خلال العامين الماضيين ٢٠٢٢ – ٢٠٢٤ أن العالم يسارع بالعودة إلى الدوافع التي يمكن إجمالها بعوامل جيواستراتيجية. وتشمل اعتبارات تقليدية كالإرث التاريخي، وأخرى مادية مباشرة كالمحددات الجغرافية والديموجرافية. إضافة بالطبع إلى مقومات القوة الشاملة التي تمثل ضابطا أساسيا ومفتاح توجيه لبوصلة السياسات الخارجية، بما تتضمنه من توجهات عدائية أو تحالفية.

وفي ظل تنوع التحديات والتهديدات المستجدة في العالم المعاصر، برز البعد الجيو-أمني من قلب الدوافع التقليدية المشار إليها. إذ يمثل قاسما مشتركا فيها. ويعد في الوقت ذاته الأكثر إلحاحا على قائمة أولويات العلاقات الخارجية للدول، وبخاصة دول الشرق الأوسط؛ الإقليم غير المستقر جيو-أمنيًّا في العموم. وهو ما يمكن ملاحظته بالنظر إلى سلسلة الوقائع والتطورات التي لاحقت الشرق الأوسط مؤخرا، وبصفة خاصة مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-١٩. حيث اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ومن بعدها «طوفان الأقصى» بحربي غزة ثم لبنان، والحرب الأهلية في السودان، ثم أخيرا ما يمكن تسميته «الحدث السوري» الذي يقدم نموذجا مثاليا لتغيرات سياسية بتأثيرات جيواستراتيجية مفاجئة، من شأنها تبديل وربما قلب مصفوفة التحالفات والعلاقات الإقليمية في المنطقة برمتها، على خلفية هواجس أو دوافع جيو-أمنية بالأساس.

ومن هذا المنظور يمكن، على سبيل المثال، فهم تحركات بعض الدول في القرن الإفريقي، كالتفاهمات بين مصر والصومال ورفع مستوى التنسيق الثنائي لمواجهة التحديات الجيواستراتيجية هناك، وخاصة سلوك إثيوبيا المناوئ لأمن ووحدة الصومال، بإبرامها اتفاقات غير شرعية مع كيان انفصالي (جمهورية أرض الصومال). وكذلك الأمر بالنسبة لتحرك مصر سياسيا في مدخل البحر الأحمر، ومبادرتها إلى التنسيق مع إريتريا وجيبوتي خصوصا. ورغم أن تلك التحركات لا ترقى إلى مستوى التحالف، إلا أنها مؤشر على استشعار القاهرة تحديات وربما تهديدات جيو-أمنية قائمة أو محتملة في منطقة القرن الإفريقي ومدخل البحر الأحمر، رغم البعد الجغرافي عن الأراضي المصرية. وهو ما ينطبق أيضا وإن بصورة مغايرة، على توجهات وتحركات تركيا في المنطقة ذاتها، ربما كاستعاضة جيواستراتيجية عن اتفاق سابق مع حكومة السودان حول جزيرة سواكن، لم يتم إنفاذه بسبب اندلاع الصراع الداخلي وتمرد «قوات الدعم السريع».

وبطبيعة الأمور، انعكس تغير الدوافع في تطور الأهداف والحسابات. ولأن الدوافع لم تعد فكرية أو مبدئية بالأساس، كما كان الحال خلال فترة «الربيع العربي» والأعوام التالية لها، لم تعد أيضا محل إجماع أو توافق بين دول عديدة، وأصبحت الحسابات قُطرية أي فردية، حتى وإن تشابهت أو تقاربت بين دولتين أو أكثر.

ويمكن رصد انتظام تلك الأهداف الفردية الخاصة بكل دولة، في مجموعتين أساسيتين. تضم المجموعة الأولى الدول التي تسعى إلى تعظيم مكانتها ومراكمة نفوذ إقليمي يحفظ لها يدا عليا في إدارة التفاعلات

الإقليمية البينية، بهدف تأمين مصالح جيواستراتيجية، بعضها اقتصادي وخصوصا ما يتعلق بموارد الطاقة. وبعضها الآخر جيو-أمني مرتبط بنطاقات النفوذ والقدرة على التأثير وتوجيه مسارات التفاعل الإقليمية. وفي هذا السياق، بات منطقيا أن تتمحور الأهداف في تعظيم القدرات العسكرية بأوجهها المتعددة، ومنها امتلاك قواعد أو نقاط تمركز، والتسليح واتفاقات التعاون الثنائي والمتعدد. وكذلك تعظيم المكاسب الاقتصادية وخصوصا تأمين سلاسل التوريد والنقاط المحورية لمرور التجارة العالمية (مثل مضيقي هرمز وباب المندب، وقناة السويس). وأخيرا هناك الهيبة والمكانة السياسية، والتي تستلزم بالضرورة نفوذا إقليميا واسعا ومؤثرا. ومن شأن كل ذلك أن يسهم بدوره في خدمة العلاقات الخارجية لتلك الدول مع القوى الكبرى. وتندرج دول عربية (تحديدا خليجية) في هذه المجموعة، إضافة إلى تركيا وإسرائيل.

أما المجموعة الثانية، فهي الدول التي تعاني أزمات وضغوطات، سواء مؤقتة أو هيكلية، قد تصل إلى مستوى التهديد الاستراتيجي، وهي تلك الدول التي تمر بتوترات حادة مع أطراف خارجية، كما هو حال إيران، أو دول تشهد نزاعات أو أزمات داخلية، سواء وصلت إلى حد الاضطراب الأمني والانقسام السياسي والمجتمعي كما في السودان واليمن وليبيا فضلا عن سوريا، التي يصعب اعتبار كل منها «دولة» بالمعنى الدقيق أو ذات حكومة واحدة، أو دول أخرى تعاني هشاشة اقتصادية وتواجه أزمات متتالية تصل إلى التأثير السلبي الحاد على مستويات المعيشة والحياة اليومية لمواطنيها، وتقيد الخيارات وحدود المرونة والمناورة المتاحة أمام حكوماتها.

وستكون تلك المتقابلة بين المجموعتين في الأهداف والحسابات بمثابة عامل استقطاب تتشكل بموجبه بعض التحالفات الإقليمية الجديدة. بمعنى أن تجتمع دول قوية أو غنية أو ذات نفوذ تسعى إلى تعظيمه ومراكمة أوراق تأثيرها الإقليمية، مع دول ضعيفة بحاجة إلى مساندة لمواجهة أزماتها الداخلية والضغوط الخارجية.

بندول الأدوات والوسائل

نظرا لتغير معطيات الوضع الإقليمي، وتبدل خارطة الفاعلين في النظام الإقليمي، والمستجدات في الأهداف والحسابات الخاصة بتلك الأطراف، من الطبيعي أن تشهد أدوات ومقومات التحالفات تغيرا شاملا أو جزئيا. حيث بدأت الأداة العسكرية وأوراق الضغط الخشنة تستعيد أولويتها كأدوات في إدارة بعض دول الإقليم لعلاقاتها الخارجية وتحركاتها الإقليمية بالأخص، سواء في اتجاه تعاوني عبر إمداد الحلفاء بالتسليح أو الخبرة الفنية أو التمويل، أو في اتجاه تصارعي، بتوظيف تلك القوة بشكل مباشر ضد طرف إقليمي أو أكثر.

والفارق الجوهري بين هذا التوصيف وما كان سائدا قبل انهيار أو انكسار التنظيمات والكيانات من غير الدول، أن الدول التي تملك تلك القوة ستضطر على الأرجح إلى استخدامها بنفسها وليس من خلال أذرع أو وكلاء من تلك الكيانات.

على سبيل المثال، في السابق لم يكن مُتصورا قيام إيران بعمل عسكري، أيا كان حجمه أو نطاقه، بشكل مباشر، إذ كانت الأذرع الوكيلة والتنظيمات الموالية لطهران تقوم بهذه المهام واستخدام القوة المسلحة نيابة عن طهران. وبعد الضربات القاصمة التي وجهتها إسرائيل لأهم تلك الأذرع، وهي «حزب الله» و«الحوثيون» والمرتزقة الموالون لإيران في سوريا، فإن الدلالات والنتائج لن تقف عند تقلص قوة تلك الكيانات وإضعافها. وإنما ستمتد إلى العلاقة بينها وبين إيران راعيها الرئيس، حيث انتهت الثقة فيما بينهما، أو تكاد. وستحتاج طهران إلى جهود مضاعفة لاستعواض تلك الثقة مجددا. وفي هذا الحال، لن

يكون من السهل على إيران التعويل مستقبلا على تصدير وكلاء أو أذرع إقليمية، لا الموالية لها أصلا، ولا أيضا باستحداث أو تجنيد غيرها. وبالتالي فعند اللزوم، ستجد طهران نفسها مضطرة للتحرك ذاتيا.

وفي سوريا، ما لم تنجح قوات «هيئة تحرير الشام» المدعومة تركيًا، في احتواء وتحييد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» التي تعتبرها أنقرة مصدر تهديد كردي على حدودها، فإن تركيا لن تتورع عن التحرك ذاتيا لمواجهة ذلك التهديد. خصوصا في ظل إشارات إلى وجود تفاهم غير معلن أو على الأقل توافق ضمني بين الولايات المتحدة الأمريكية في جانب، وكل من «هيئة تحرير الشام» وراعيها التركي. ومن هذه الإشارات قرار واشنطن بإلغاء قرار تخصيص مكافأة مالية ضخمة على رأس الجولاني، والاتجاه الأمريكي الواضح إلى رفع «الهيئة» من قائمة الإرهاب، والتصريحات الإيجابية من الجانبين بعد مباحثات الموفدين الأمريكيين إلى دمشق مع الجولاني (الشرع) ومسؤولين آخرين في دائرة الحكم الجديدة بسوريا.

الدلالة هنا أن مفاعيل تذبذب وتعقد العلاقة بين أنقرة وواشنطن، تقابلها براجماتية العلاقة بين تركيا وروسيا. وربما لا تستمر «هيئة تحرير الشام» ذراعا أو أداة تركية في مواجهة «قسد» أو غيرها من مصادر التهديد الكردي المحتمل لأمن تركيا وسلامة أراضيها.

ينطبق التحليل ذاته على حالات أخرى وإن لم تكن ظاهرة بوضوح حتى الآن. ففي السودان مثلا، تعرضت ميليشيا «قوات الدعم السريع» لهزائم متتالية أضعفت موقفها الميداني أمام الجيش السوداني. وهو ما سيحُد كثيرا من ثقة الأطراف الداعمة لتلك الميليشيا فيها والاعتماد عليها.

ولا شك في أن استخدام القوة المسلحة عبر وكيل أو من خلال حليف أو طرف موالٍ، أسهل تنفيذا وأقل كلفة من التحرك الذاتي، ولذا فإن الاعتماد الذاتي ستكون له حسابات معقدة ومتداخلة، وعليه قيود كثيرة داخلية وإقليمية وعالمية. والنتيجة المتوقعة أن تتراجع أولوية أوراق الضغط المادية المباشرة، وخصوصا القوة المسلحة، لصالح أوراق وأدوات أخرى في إدارة العلاقات الإقليمية، سواء كانت تحالفية أو صراعية. لكن الشاهد أنه في حال الاضطرار إلى هذا الخيار، فإن الطرف القائم به لن يكون وكيلا أو نائبا وإنما الطرف الأصلي المعني بالتدخل.

وبهذا التسلسل، ليس من المستبعد في حالة التحالف، أن تسعى الدول إلى تقوية تدعيم تحركاتها وتثبيتها بأدوات وأوراق أخرى، بحيث تظل الأداة العسكرية المباشرة حلا أخيرا. وتشمل هذه الأدوات، التقنين أي أن تتخذ التفاهمات والاتفاقات السياسية إطارا قانونيا. وذلك كمدخل غير عنيف لفرض أمر واقع وضمانة لعدم تغييره. كما سيكون متوقعا بشدة اللجوء إلى أسلوب الحصار والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية كأداة جبر، وذلك في حالة الصراع. وفي حين يجري تطبيق نهج العقوبات على المستوى العالمي بصورة متكررة، لم يجر استخدامه في النطاق الإقليمي سوى مرتين؛ أولاهما بقرار جامعة الدول العربية فرض مقاطعة على الدول الداعمة لإسرائيل وتحديدا التي تتعامل معها تجاريا. والثانية عندما فرض الرباعي (السعودية، الإمارات، مصر، البحرين) عقوبات على قطر إبان الخلاف المعروف باسم «الأزمة الخليجية» في الفترة من ٢٠١٧ – ٢٠٢٢.

وعلى النسق ذاته، ربما يتم اللجوء إلى وسائل وأدوات أخرى لإدارة الخلافات وضبط التحالفات، منها مثلا الاغتيالات والتصفيات السياسية. وأيضا استخدام عمليات عنيفة كتفخيخ سيارات أو تفجير مقار مهمة، خاصة بعد أن صارت الأوضاع في مناطق الأزمات والنزاعات الداخلية شديدة السيولة وسريعة التطور، وتتعدد فيها مراكز القوى أو العقول المدبرة والرؤوس التي تدير الأمور. ولا يُستبعد تنشيط العمليات السرية

وأنشطة أجهزة الاستخبارات، خاصة ما يتعلق منها بتأليب الفئات المجتمعية في البلدان الطائفية على بعضها. وهو ما يستدعي إلى الذهن حالة إيران، على سبيل المثال، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. حيث كانت تركز على تعزيز حضورها الفكري والمجتمعي عبر المدخل العقائدي (المذهبي). ثم انتقلت تدريجيا إلى المدخلين الاقتصادي والعسكري، وتحديدا في المناطق التي شكلت فيها قوى مجتمعية متعاطفة وموالية. ثم رعت تنظيمات ومجموعات خاضعة لها ومقيدة بتلك الخيوط الدينية والاقتصادية والعسكرية/ الأمنية.

> "يمكن توقع أن يكون عام ٢٠٢٥ بداية لنمط من التحالفات ليس جديدا، لكنه مُستعاد أو مستأنف بعد انقطاع. إنه نمط التحالفات المؤقتة والجزئية، والذي يعني مرونة وقابلية عالية للتبدل والتبادل بين تحالف وآخر، بل ربما من التحالف إلى الصراع."

ورغم النتائج المثمرة لهذه الوسائل والمداخل، خصوصا في لبنان والعراق واليمن ووسط الفئات الشيعية في دول عربية أخرى، فإن التطورات التي استجدت في الشرق الأوسط، غلب عليها بشكل واضح الطابع المادي الملموس وتبني الأشكال الخشنة من التفاعلات سواء التعاونية أو الصراعية. وتراجعت في المقابل حدود الدعم الشعبي أو التعاطف المجتمعي أو حتى التوافق والتأييد من جانب قوى سياسية لأي توجه خارجي، إيجابي أو سلبي. والأمثلة كثيرة على ذلك، من التمرد الداخلي الذي تحول إلى حرب في السودان، إلى إخفاق كل محاولات التوصل إلى تسوية سلمية، سواء للقضية الفلسطينية أو للحرب في اليمن أو الانقسام الداخلي في ليبيا، أو كذلك لحالة التقسيم الفعلي بالتوازي مع «الدولة الشكلية» التي كانت سائدة في سوريا. وقد كانت تلك الحالات مُعلقة (on hold) ولم تكن تشهد تغيرات ذات شأن، ربما انتظارا لخطوات عملية واستخدام أدوات خشنة وأوجه مادية للقوة، أيا كان الطرف صاحب المبادرة بذلك.

رؤية مستقبلية

في ضوء المعطيات المستجدة على دوافع التحالفات وكذلك أهدافها وأدواتها، يمكن توقع أن يكون عام ٢٠٢٥ بداية لنمط من التحالفات ليس جديدا، لكنه مُستعاد أو مستأنف بعد انقطاع. إنه نمط التحالفات المؤقتة والجزئية، والذي يعني مرونة وقابلية عالية للتبدل والتبادل بين تحالف وآخر، بل ربما من التحالف إلى الصراع. فكما أن الوضع في الشرق الأوسط ككل «انتقالي» فإن تحالفاته (وكذلك صراعاته أو توتراته) ستكون بدورها انتقالية بامتياز.

وسيؤدي هذا بدوره إلى وجود قابلية عالية لفك الارتباط، وخصوصا بالنسبة للتحالفات القائمة بالأساس على تطلع أعضائها نحو تعظيم المكانة ومراكمة النفوذ، فهي أهداف بطبيعتها تتعارض مبدئيا مع فكرة التحالف وجوهره. ولا يعني قبول التنسيق والتعاون وربما عقد تفاهمات، سواء مقيدة أو موسعة

بين دولتين أو أكثر، الوصول إلى درجة التحالف في العلاقة، حيث تنتفي هنا صفة «التحالفية» ما إن تتحرك أي دولة بشكل منفرد يتعارض مع أهداف أو مصالح دولة أخرى متحالفة معها. وحيث لا تتطابق أهداف ولا مصالح الدول بشكل عام، (وإلا لاندمجت معا في دولة واحدة)، فإن التحالف هنا يكون هشًّا ومؤقتًا وقابلًا للانهيار بمجرد إقدام إحدى دوله على خطوة ذات شأن في ذلك الاتجاه.

كما أن بعض تلك التحالفات أو التفاهمات التي ستسود الشرق الأوسط هذا العام (٢٠٢٥) ستكون «تحالفات اضطرارية» و«تفاهمات إذعان». وذلك على وقع تغير موازين القوى وتراجع قوة ودور بعض الأطراف، مما يضطرها إلى قبول ما كانت ترفضه في السابق. ومن الشواهد على ذلك، اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، وموافقة حركة «حماس» تقديم ما كانت تعتبره في السابق تنازلات مرفوضة، من أجل إنهاء الحرب في غزة. وكذلك في مرونة قوات سوريا الديمقراطية «قسد» إزاء تسليم أسلحتها والانضمام إلى الجيش السوري في تشكيله الجديد.

> **"بعض التحالفات أو التفاهمات التي ستسود الشرق الأوسط هذا العام (٢٠٢٥) ستكون «تحالفات اضطرارية» و«تفاهمات إذعان»، وذلك على وقع تغير موازين القوى وتراجع قوة ودور بعض الأطراف، مما يضطرها إلى قبول ما كانت ترفضه في السابق."**

وإن كانت هذه الحالات تعد أمثلة على تفاهمات بين الأعداء أو الخصوم، وليست تحالفات. غير أنها تؤشر على التغيرات الكبيرة التي طرأت إيجابا وسلبا على قدرات وبالتالي أوزان أطراف كثيرة في المنطقة. وهو ما ينسحب أيضا على أسس وشروط التحالف والتنسيق بين الأطراف المتعاونة أو التي ليست بينها خلافات حادة.

بل إن بعض الدول في المنطقة، قد تغير بوصلة علاقاتها الإقليمية وتدخل في تفاهمات جديدة أو توسع تفاهمات قائمة وتعمقها، على وقع انكسارات تعرضت لها أو انتكاسات لتحالفات أخرى لها. ومن ثم، يمكن توقع مزيد من الخطوات والمساعي التقاربية من جانب إيران تجاه بعض الدول العربية، خصوصا المملكة العربية السعودية، وربما مصر أيضا.

وربما تتحرك دول كالعراق ولبنان نحو استجلاب دعم عربي، كمظلة ومصدر مساندة بديل لإيران. أما حركتا «حماس» و«أنصار الله/ الحوثي» وكذلك قوات «قسد» السورية، فالأرجح أنها جميعا ستخضع لنمط التفاهمات الإجبارية، سعيا إلى البقاء وتجاوز الضغوط المصيرية الشديدة عليها. وفي المقابل، ستكون تركيا وبعض دول الخليج في مقدمة الأطراف التي ستسعى إلى مراكمة النفوذ وتعظيم المكانة، من خلال تحالفات واتفاقات تستفيد فيها من مكاسبها المستجدة (بالنسبة لتركيا) أو من انتكاسات أطراف منافسة كإيران ومناوئة كسوريا الأسد (بالنسبة لدول الخليج).

ورغم المكاسب التي حققتها مؤخرا إسرائيل (جيواستراتيجيا) بفعل التطورات المستجدة واستغلالها سريعا وعلى الأرض بواسطة حكومة «بنيامين نتياهو»، فإنه لا يزال من الصعب تسكين تل أبيب في منظومة تحالفية معينة، أو في جانب أي من الاستقطابات الإقليمية، سواء القائمة أو المحتملة في المستقبل القريب. حيث سيظل قبولها (علنا ورسميا) في تحالف إقليمي أو منظومة تعاونية متعددة الأطراف، مرهونا بإحداث نقلة إيجابية أو تحرك نوعي في القضية الفلسطينية، حتى وإن لم يكن ذلك ضمن حل نهائي للتسوية أو حتى في إطار تسوية شاملة وإن كانت غير عادلة.

هذا في سياق المسح الأفقي للعلاقات التحالفية بين دول المنطقة، أما من منظور رأسي (إقليمي/ عالمي) فإن التغيرات في الأوزان والأدوار العالمية بالمنطقة، سيكون لها مردود مباشر وقوي على منظومة التحالفات والروابط الإقليمية، سواء فيما بين دول الإقليم وبعضها، أو فيما بينها وبين القوى العالمية التي تشهد تحولات لأدوارها وتحركاتها تجاه المنطقة. والنقطة المحورية في تلك التحولات، هي الانحسار الروسي، مقابل انخراط أمريكي أعمق وأوسع، في تموضع جديد، قد يكون مرحليا. لكنه في منطقة هي أساسا بصدد إعادة تشكُّل (Reshaping) وإعادة ترتيب (Reordering) لأوراق أطرافها.





حروب الشرق الأوسط من منظور النظريات النقدية



أ.د. أميرة أبو سمرة

أستاذ مساعد العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تميل النظرية الواقعية في العلاقات الدولية للنظر إلى الشرق الأوسط على اعتباره ساحة من حرب الجميع ضد الجميع، حيث الحياة كما وصفها «جون هوبز» -أحد أبرز مفكري الواقعية- «متوحشة وقاسية وقصيرة». يبدو الوصف ملائمًا للشرق الأوسط، والذي يعيش سلسلة من الأزمات المتراكبة ما بين الاقتصادي والإنساني والعسكري، ناهيك عن جولات من الفشل في إحلال السلام بين وحداته، كبيرة كانت أو صغيرة. وليست الواقعية سوى نظرية من النظريات التقليدية الأساسية في نظرية العلاقات الدولية، والتي يظهر فيه الشرق الأوسط وكأنه لا يزال خارج عالم الحداثة، فلا تزال تعصف به «الولاءات الأولية» التي وعدت الحداثة بالقضاء عليها، ولا يزال يفتقر إلى السيادة الداخلية والخارجية التي حققتها الدولة الإقليمية القومية في أوروبا، وكأنه لا يزال في مرحلة مخاض، ينتظر أن يتحرك من خلالها نحو «التقدم» الذي حققته أوروبا. وهو طرح تشارك فيه النظرية الواقعية النظرية الليبرالية، حيث ترى الأخيرة في عجز دول المنطقة عن تشبيك مصالحها على أساس حسابات «عقلانية» من المكاسب والخسائر سببًا في فشلها في تحقيق السلام والاستقرار، وعجزًا عن التقدم بالمعنى ذاته نحو المثال الأوروبي.

وتقف النظرية البنائية في موقع وسط بين النظريات التقليدية في حقل العلاقات الدولية وبين النظريات النقدية الثائرة عليها. ويطرح البنائيون تصورات مركبة عن الهويات، فالهويات في طرحهم تُصنع صناعة، وقد تُفكَّك ويعاد بناؤها مرات ومرات، فهي متغيرة مع الزمن، كما أن الهويات متعددة الدوائر وليست واحدة متجانسة، ولا هي نهائية مستقرة. وتعجز البنائية عن تخيل قلب صلب للهوية تظل محتفظة به مهما تبدلت المعطيات

من حولها، وهو عجز ينتقص أحيانًا من جودة تحليلاتها، ومع ذلك تمتلك البنائية قدرات تحليلية لا تمتلكها النظريات التقليدية في العلاقات الدولية، إذ تلفت النظر إلى أهمية الأبعاد غير المادية في التحليل السياسي الدولي.

وتفسر البنائية الحروب في الشرق الأوسط بأزمات هوية طاحنة، وتتتبّع الكتابات البنائية تطور الهويات في العالم العربي لتلحظ كيف تأرجحت هويات الدول العربية عبر مراحلها التاريخية منذ الاستقلال ما بين القومية العربية والقومية الوطنية والإسلامية والثورية والمحافظة، وكيف تنازعت هويتها مشروعات هوية جزئية تبنتها كيانات فيما دون الدول، وأخرى كلية تمثلت في مشروعات متجاوزة للدولة عابرة للقوميات. ويرصد البنائيون كيف قاد إلى هذا التأرجح تضافر بين عوامل مركبة ما بين توجهات القيادات السياسية وإدراكاتها، والتركيبات المجتمعية الداخلية، وتوازنات القوى الدولية والإقليمية. ولا يميز تأرجح الهويات حالة دولة عربية دون أخرى، فالواقع أنه من الصعب للغاية رصد حالة عربية وحيدة استقرت على إعطاء الأولوية لدائرة واحدة من دوائر الهوية منذ لحظة الاستقلال حتى يومنا هذا.

ومن هنا يرصد البنائيون أثر المشروعات الخارجية المتناطحة في المنطقة على أزمات الهوية، فما بين مشروع الهيمنة الرأسمالي العسكري الأمريكي من خلال الحلفاء في الإقليم، ومشروع الهيمنة الإقليمية الإيراني التوسعي والمقاوم للهيمنة الأمريكية، ومشروع الإسلام المدني التركي الباحث عن تجديد روابط العالم الإسلامي من باكستان إلى المغرب، تتنافس المشروعات وتتصارع المصالح، ولكن أيضًا يتعقد مشهد الهويات المتنازعة.

وتخبرنا البنائية أن الهوية الأوروبية لم تتشكل بين يوم وليلة، فتاريخيًا انتقلت ولاءات المواطنين في أوروبا تلقائيًا -وعبر عملية استمرت قرونًا- إلى الكيان السياسي الجديد المتمثل في الدولة الإقليمية حين أصبحت هذه الدولة قادرة على تلبية احتياجات الشعوب، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. وعندما أصبحت إرادة الشعوب هي المُعرفة للمصالح والمُوجهة للسياسات في هذه الدولة مع انتشار مبادئ الثورة الفرنسية، تنامت مشاعر الانتماء والحس القومي. وهكذا يظل التحدي الأساسي أمام الدولة القومية في الوطن العربي هو العثور على حلول إبداعية لخدمة مصالح جموع الشعب، حتى يصبح الولاء لها ممكنًا، وكذلك رسم حدود مسامية غير مصمتة تستوعب الولاءات العابرة للحدود وخصوصية التركيبة الإثنية والثقافية في المنطقة دون أن تنتقص من سيادة الدولة في الداخل أو الخارج.

ويزاحم الاقتراب البنائي في التحليل ويتقاطع معه أحيانًا اقترابات نقدية عديدة. وتمتاز الأطروحات النظرية النقدية على تنوعها بتركيزها على استدعاء الأصوات المهمشة والمستبعدة بحثًا عن تحليل سياسي أكثر دقة وعن واقع اجتماعي أكثر عدالة وإنسانية.

ولعل من أكثر النظريات النقدية استدعاء في سياق الشرق الأوسط ما يعرف بالنظرية ما بعد الكولونيالية أو ما بعد الاستعمارية. وتلتفت النظرية بدورها إلى عمليات تشكيل الأفكار والهويات، لكن تحديدًا تشغلها العمليات التي أنتجتها التجربة الاستعمارية في المنطقة، ويضيف تحليلها بحثًا عن المستفيد، وترى دائمًا علاقة بين القوة والمعرفة، فصاحب القوة يروج للمعرفة التي تخدم مصالحه وأهدافه، ومن هنا لا يلتفت التحليل ما بعد الكولونيالي إلى أهمية الأفكار فحسب، بل يبحث عن المستفيد من ورائها وعلى حساب من يستفيد.

ويجد التحليل ما بعد الكولونيالي الاستعمار ضليعًا في الحروب التي تعصف بالمنطقة بحكم الهياكل

الفكرية التي خلّفها وراءه حتى وإن كان قد ارتحل عن المنطقة ماديًا (أو هكذا يدّعي). وترشد الأدبيات إلى علاقة وطيدة بين الاستعمار وتشكيل الهويات والتلاعب بها، وترصد كيف انتهى الوجود المادي للاستعمار في المنطقة، وقد أصبحت دوائر الهويات المتعددة متصارعة ومتعارضة، لا مكملة لبعضها أو حاضنة، أو حتى متعايشة، هكذا أصبح بقاء هوية معتمدًا على إزاحة الهويات الأخرى والقضاء عليها.

ويتناول التحليل ما بعد الكولونيالي الإثنوجرافي، على سبيل المثال، الواقع اليومي للمواطن العربي. ولا يكتفي بدراسة الفقراء وإنما يتحدث عن أثر الاستعمار في صناعة نخب تستعلي على قطاعات عريضة من المجتمعات، وتنظر لها على اعتبارها متخلفة ورجعية، ومسؤوليته عن خلق عنصرية ضد أصحاب البشرة الداكنة في مجتمعات يمتلك معظمها بشرة سمراء، فتظهر هذه النخب وكأنها تستبطن في تفكيرها الهيراركيات التي غرسها الاستعمار وبرر بها استعماره، وهي هيراركيات انتقلت إلى تفكير النخب مع احتكاكها المكثف بالغرب، سواء من خلال التعليم أو السفر أو غيرهما، وعلى نحو يضيع التمايزات بين ما يسمى بالشمال العالمي والجنوب العالمي، الغربي وغير الغربي، المستعمِر والمستعمَر. وتفضل هذه النخب الحفاظ على امتيازاتها في داخل المجتمعات حتى ولو على حساب جموع الشعوب، فتحفز الصراعات في داخل الدول.

وبالمثل تلفت الكتابات ما بعد الاستعمارية النظر إلى تعقد مشهد الحركات من دون الدول في الشرق الأوسط، وتعتبر أن التعامل معها من منطلق كونها كلًا واحدًا، خلق سياسات عقيمة غير قادرة على التعاطي مع الواقع، وغير قادرة على مكافحة الإرهاب، رغم رفعها لشعارات مكافحته، حيث يتم تصوير الحركات كلها على اعتبارها غير عقلانية وعنيفة ومعادية للغرب. ويلفت التحليل النقدي النظر إلى أن بعض هذه الحركات هو منتَج للحداثة والاستعمار والعولمة أكثر مما هو منتَج للدين، هكذا يصنفون تنظيم كداعش على سبيل المثال، عنف حداثي من الدرجة الأولى لا يميز بين المدني والمقاتل ولا يراعي حرمة ولا يحمل من الإسلام سوى اسم لا يليق به. ويرى اتجاه قوي من الكتابات النقدية أن تسكين جميع الحركات تحت عنوان الدين هو مجرد امتداد للفكرة الاستعمارية التي ترى فيما هو ديني رجعية وتخلف، وأنها ليست بالضرورة كلها حركات عنيفة لأجل العنف، وإنما بعضها له مطالب واستحقاقات سياسية واجتماعية ربما تستحق النظر فيها. والفشل في إدراك هذه التنويعات يقود إلى سياسات تزيد العنف والصراعات والتدخلات المسلحة من الداخل والخارج على حد سواء.

وبالمثل تؤكد تحليلات ما بعد الكولونيالية تعقد مشهد الصراع في الشرق الأوسط على نحو لا تكفي معه التفسيرات الضحلة كتلك التي تستند إلى الطائفية بين السنة والشيعة، ويتساءل النقديون كيف تعايش السنة والشيعة في المنطقة لقرون طويلة قبل الاستعمار؟ وما الذي جد بعده؟

وتحرص الكتابات النقدية على لفت الأنظار إلى إسرائيل، المشروع الاستعماري الأكبر في المنطقة؟ والذي لا يعدو أن يكون صفقة استعمارية قديمة أنتجت استعمارًا جديدًا ممتدًا منذ وعد المحتل البريطاني اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين. وتُناهض كثير من الكتابات النقدية المشروع الإسرائيلي في المنطقة، وتراه مجرد امتداد للاستعلاء الغربي الاستعماري في مواجهة شعوب العالم.

وكانت بعض الأدبيات في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة تنحو نحو إعادة التفكير في تلك العلاقة الارتباطية بين الشرق الأوسط وبين الصراع والحروب، والتساؤل عما إذا كان الشرق الأوسط بالفعل أكثر عنفًا من غيره من أقاليم العالم أم أن

هـذا التمييـز للشـرق الأوسـط ليس إلا امتدادًا للفكرة الاستشـراقية التـي تميل إلـى تصويـر الشـرق كهمجـي ووحشـي ومتخلـف ثقافيًـا.

وقد مالت بالفعل بعض التحليلات نحو رفض الادعاء بأن الخصوصية الثقافية والإثنية والدينية للشرق الأوسط هي المحرك الأساسي للصراع في المنطقة. ومالت أكثر لتفسير الصراعات في المنطقة بطبيعة نظمها السياسية التي يغلب على كثير منها الاستبداد والعلاقات المتشابكة – التي كثيرًا ما تكون فاسدة- من المصالح بين فئات في الداخل وأطراف في الخارج.

لكن مع بداية الحرب الأمريكية على الإرهاب، أصبح للشرق الأوسط أكثر من ثلث نصيب العالم من الصراعات المسلحة، والتي زادت إلى النصف مع حلول عام ٢٠١٦ إثر انتكاسات الثورات العربية حتى إن الحرب الأهلية في سوريا اعتُبرت الأكثر فتكًا في القرن العشرين بعد الحرب الأهلية في رواندا مباشرة، ليعود السؤال مرة أخرى: ما مصدر خصوصية الشرق الأوسط في اجتذاب الحروب والصراعات؟

رأى البعض أن محاولة تفسير كثرة الصراعات في الشرق الأوسط لا يمكن أن تنفصل عن السؤال عن ماهية الشرق الأوسط، حيث يقول «جاكوب موندي»: إن «الشرق الأوسط هو العنف»، وفي ضوء ذلك، فإن مسار تطور العنف مستقبلًا في المنطقة هو ذاته مسار صناعة الشرق الأوسط. فنشأة الإقليم ذاته كانت منتَجًا استعماريًا ولم تكن كما في حالة أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، إحياءً لرابطة إقليمية بغرض مقاومة الاستعمار. حيث ظهر مفهوم الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين مرتبطًا بالإمبريالية البريطانية، وبالكتابات الجيوسياسية الأمريكية، وبتوزيع تركة الدولة العثمانية، وبأطماع في الثروات والمصادر، ولا تزال الأطماع فيها ممتدة. ومن هنا يؤكد هؤلاء أن هناك تعمدا لخلق حالة من انعدام الأمان والصراعات في المنطقة؛ لأن في هذا ما يسمح للقوى الكبرى (خاصة الغربية ومنذ السبعينيات) باستغلال المنطقة على نحو يعينها على الخروج من أزماتها الاقتصادية الرأسمالية والعسكرية، ويكفل لشمال الأطلسي استمرار الهيمنة في النظام الدولي مستقبلًا. وتدعم البيانات هذا التحليل، ولو جزئيًا، فواردات السلاح في المنطقة بلغت ٤٢٪ من واردات العالم، وبنهاية القرن كانت دول كثيرة بالمنطقة تنفق أكثر من ١٠٪ من دخلها على التسليح العسكري.

وهكذا تتزاحم التحليلات الساعية لتفسير حروب الشرق الأوسط وتتنوع مداخلها، ويركز بعضها على الداخل وبعضها على الخارج، ويبقى الواقع على ما هو عليه، وتبقى الشعوب تنتظر السلام.

> "هناك تعمد لخلق حالة من انعدام الأمان والصراعات في المنطقة؛ لأن في هذا ما يسمح للقوى الكبرى (خاصة الغربية) باستغلال المنطقة على نحو يعينها على الخروج من أزماتها الاقتصادية الرأسمالية والعسكرية، ويكفل لشمال الأطلسي استمرار الهيمنة في النظام الدولي مستقبلًا."

١٠ اتجاهات ينبغي متابعتها في عام ٢٠٢٥

١ خيارات أمريكا

• فوز "ترامب" الساحق سيؤثر على السياسات الأمريكية بدءًا من الهجرة والدفاع إلى الاقتصاد والتجارة.

• تدفع سياسات "أمريكا أولاً" الحلفاء والأعداء إلى التشكيك في متانة تحالفات واشنطن، بما يعيد ترتيب التحالفات الجيوسياسية.

٢ توقعات بالتغيير

• قد يشهد عام ٢٠٢٥ تغيرات سياسية في العديد من الدول، مثل تايوان وفرنسا، ومن المرجَّح اندلاع الاضطرابات في حالة عدم الاستجابة لتوقعات الناخبين.

٣ فوضى أوسع نطاقًا

• قد يدفع "ترامب" أوكرانيا إلى عقد صفقة مع روسيا ومنح إسرائيل حرية التصرف في صراعاتها في غزة ولبنان.

• النهج الأمريكي في ظل ولاية "ترامب" قد يشجع إثارة التوترات مع القوى الكبرى في العديد من المناطق الجغرافية.

٤ آفاق التعريفات الجمركية

• ستتجلى المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في صورة حرب تجارية، مع احتمال قيام "ترامب" بزيادة التعريفات الجمركية، بما في ذلك على حلفاء أمريكا.

٥ طفرة في التكنولوجيا النظيفة

• من المرجح زيادة الصادرات الصينية من الألواح الشمسية والبطاريات والمركبات الكهربائية، بما يخلق طفرة في التكنولوجيا النظيفة بقيادة الصين.

٦

التضخم

• مـن المرجَّـح أن تـؤدي سياسـات "ترامـب"، المتمثلـة فـي زيـادة التعريفـات الجمركيـة على الواردات، إلى إعاقة النمو وارتفاع معدلات التضخـم.

٧

الشباب والشرق الأوسط

• يهدد الارتفاع الكبير في أعداد الشباب ببعض دول الشرق الأوسط، إلى جانب تراجع فرص العمل، بعدم الاستقرار في المنطقة.

٨

وقت حـرج للذكـاء الاصطناعـي

• عام ٢٠٢٥ يثير تساؤلات حول ما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيثبت قيمته، مع تزايد قدرة الأنظمة الوكيلة **"agentic systems"**، وظهور الأدوية التي طورها **الذكاء الاصطناعي**.

٩

أزمـات السفر والسياحـة

• مـن المـرجـح تضـاؤل ردود الفعـل ضـد **"السياحـة المفرطـة"**، ولكـن القيـود التي فرضتها عدة مدن، من أمستردام إلى البندقية، ستظل قائمة.

١٠

كوارث وظواهر مفاجئة

• مـن المتوقـع وقـوع أحـداث غير نمطيـة، مثـل: **العواصـف الشمسيـة المدمـرة**، واكتشاف نصوص قديمة مفقودة، وظهور جائحة عالمية أخرى.

Source:https://www.economist.com/the-world-ahead/2024/11/18/tom-standages-ten-trends-to-watch-in-2025



مستقبل المساعدات الفرنسية في الساحل الإفريقي بعد انسحاب فرنسا من المنطقة

أ. مريم عبد الحي علي فراج

باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة - باحثة سياسية متخصصة في الشؤون الإفريقية

مثلت المساعدات الخارجية إحدى أبرز الصور التي استخدمتها الدول الكبرى من أجل تعزيز مصالحها ووجودها داخل الدول الصغيرة والنامية، لا سيما داخل القارة الإفريقية؛ حيث كانت المساعدات ولا تزال استراتيجية متبعة لكثير من الدول لتعزيز تواجدها وربط مصالحها بالدول الصغيرة، وانتشرت هذه المساعدات بصورة واضحة وجلية بدايةً من القرن التاسع عشر، ومن ثم ظهرت كوسيلة ونشاط متبع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، من أجل تعزيز مصالح الدول الكبرى داخل الدول النامية والإفريقية.

وبالنظر إلى أن القارة الإفريقية واحدة من أهم مناطق الثروة الطبيعية في العالم، نظرًا لاحتوائها على كميات كبيرة من الموارد الطبيعية التي تحتاج إليها الدول الكبرى، مثل الغاز الطبيعي والنفط والمعادن كالذهب وغيره، فقد أصبحت ساحة للصراعات الدولية العالمية بين قوى العالم المختلفة، لا سيما فرنسا، التي تمثل أهم الدول الاستعمارية في القارة، والتي طالما سعت لتعزيز نفوذها في القارة من خلال هيمنتها على المستعمرات، إلا أن الوجود الفرنسي اصطدم بمجموعة من المتغيرات الإقليمية والدولية، إلى جانب تنامي حركات التحرر الوطني مع تزايد الدعوات لفك الارتباط الإفريقي بفرنسا.

هذا، وقد استخدمت فرنسا المساعدات الخارجية التي قدمتها لدول الساحل الإفريقي على مدار عقود طويلة لضمان استمرار ارتباطها بدول القارة، كما استخدمت فرنسا المساعدات العسكرية للتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول بحجة مكافحة الإرهاب في دول الساحل والصحراء، مع العمل على تعزيز الاستقرار في ظل تنامي التحديات الأمنية، وتأسيسًا على ما سبق يسعى هذا المقال إلى مناقشة مستقبل المساعدات الخارجية التي تقدمها باريس إلى منطقة الساحل الإفريقي، لا سيما بعد انسحابها من المنطقة، من خلال الوقوف على التواجد الفرنسي داخل منطقة الساحل الإفريقي، وطبيعة المساعدات الفرنسية للمنطقة، مع التطرق إلى أبرز الوكالات الفرنسية التي تقدم المساعدات داخل القارة الإفريقية، ومستقبل العلاقات الفرنسية بدول الساحل في ضوء المساعدات.

أولًا: التواجد الفرنسي داخل منطقة الساحل الإفريقي

كانت فرنسا حتى وقت قريب من أبرز الدول الأوروبية الفاعلة داخل القارة الإفريقية، وأهم المانحين لهذه الدول، سواءً عن طريق تقديمها المساعدات العسكرية أو المالية أو التقنية، لا سيما داخل منطقة الساحل الإفريقي، التي تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسي وانتشار التهديدات الأمنية، وتنامي حالات الانقلابات العسكرية، حيث شهدت القارة خلال السنوات الأخيرة ما يزيد عن ٥ انقلابات عسكرية، مما أدى إلى إعادة ترتيب المشهد الجيوسياسي في الساحل الإفريقي، وتغير نمط التحالفات وموازين القوى الفاعلة، سواء الإقليمية أو الدولية. وقد كانت فرنسا واحدة من كبرى الدول المتضررة من تغير الأنظمة الحاكمة في المنطقة، وذلك برغم سعيها على مدار عقود لتعزيز تمركزها ودعم الأنظمة الحاكمة، لحماية مصالحها.

لقد سعت فرنسا إلى تعزيز نفوذها داخل منطقة الساحل الإفريقي، حيث تدخلت في مالي مع تصاعد وتيرة العنف والاضطرابات في البلاد بعد الانقلاب العسكري الذي قادته مجموعة من العسكريين في مارس ٢٠١٢، للإطاحة بالرئيس «أمادو تومانى توري» ، كما تكرر الموقف الفرنسي عندما وقع الانقلاب العسكري في مالي عام ٢٠٢٠، بعد الإطاحة بالرئيس «إبراهيم بوبكر كيتا» وحكومته في أغسطس ٢٠٢٠، وقد كان هذا الانقلاب بداية انهيار العلاقات بين مالي وفرنسا، وخطوة أولى نحو الانسحاب الفرنسي من منطقة الساحل الإفريقي، وانتهاء عملية «برخام» العسكرية الفرنسية في المنطقة.

وبعد التحولات التي شهدتها دول الساحل الإفريقي وقيام المجلس العسكري في النيجر وبوركينا فاسو ومالي بالإطاحة بالأنظمة الحاكمة، والتي كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بفرنسا، ومع اغتيال الرئيس التشادي «إدريس ديبي»، واجهت فرنسا خفوتًا كبيرًا في دورها في المنطقة، مع تصاعد الدور الروسي ليحل محل باريس، لا سيما أن بعض الدول قد رفعت العلم الروسي في المظاهرات التي شهدت الإطاحة بالأنظمة الحاكمة، كما حدث في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وهي الدول التي كانت تمثل أهمية كبيرة لباريس، في ظل اعتماد فرنسا على النيجر التي تمدها بما يقرب من ٣٥٪ من اليورانيوم، واستضافة نيامي لقاعدة عسكرية فرنسية من أجل مكافحة الإرهاب في المنطقة، والعمل على وقف عمليات الهجرة غير الشرعية لدول أوروبا، لكن هذه العلاقات انهارت بعد سقوط نظام الرئيس «محمد بازوم»، وأصبحت فرنسا تشهد تراجعا في حجم قواتها في المنطقة؛ حيث سحبت قواتها من عملية «برخان» و«تاكوبا» في مالي، كما سحبت أيضًا قوات «فرقة السيف الضالع» المتواجدة في بوركينا فاسو، في مقابل تنامي الحضور الروسي، وسط تنامي حالة العداء الإفريقي للتواجد الغربي، لا سيما فرنسا .

وفي نوفمبر ٢٠٢٤، انسحبت تشاد من اتفاقيات التعاون الأمني والدفاعي مع فرنسا، وذلك بعد انسحابها في مارس ٢٠٢٣ من اتفاقية التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية.



ثانيًا: طبيعة المساعدات الفرنسية للمنطقة

تتنوع أشكال المساعدات الفرنسية للمنطقة، والتي ركزت على منح الدول الإفريقية قروضا لتحقيق مساهمات مالية أخرى، لا سيما داخل الدول ذات مستوى الدخل المتوسط، حيث تلقت القارة الإفريقية ما يقرب من ٣٦٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية الفرنسية عام ٢٠٢١، بما يعادل ٢,٩ مليار يورو، منها ٧٠٪ (بما يعادل ٢ مليار يورو) مخصصة لدول إفريقيا جنوب الصحراء التي تحتل قائمة الدول ذات الأولوية في سياسة التنمية الفرنسية، حيث جاءت السنغال أولًا بما يقرب من ١٧٧ مليون يورو، تلتها مالي بنحو ١٠٧ ملايين يورو، ثم بوركينا فاسو ١٠٠ مليون يورو، والنيجر ٩٢,٤ مليون يورو

وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا تحتل مرتبة متقدمة عالميًا من حيث تقديم المنح الخارجية للدول، لا سيما أن هذه المنح تعد جزءا من استراتيجيتها للمساعدات الإنمائية، سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، وغالبًا ما تستهدف دول منطقة جنوب الصحراء ؛ بهدف معالجة حالة الهشاشة التي تعاني منها هذه الدول، والعمل على دعم الاستقرار والسلام، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والمضي قدمًا في الجهود المبذولة لدعم التعليم المهني، والعمل على معالجة مشكلة التغيرات المناخية وكذلك قضايا التنوع البيولوجي، فضلًا عن تحسين الرعاية الصحية للأفراد، وفي هذا الصدد، منحت باريس القارة الإفريقية مساعدات إنمائية بنحو ٣٩٪، بما يقرب من ٣,٦ مليارات يورو خلال عام ٢٠٢٠، وكان نصيب منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منها نحو ٨٠٪، أي ٢,٩ مليار يورو.

وفيما يتعلق بتأثير المنح والمعونات التي تقدمها باريس للدول الإفريقية، يمكن القول إنها شكلت تأثيرًا ثقافيًا واضحًا على الدول، وهو الأمر الذي عزز من الاعتماد الفرنسي عليها في تنمية العلاقات الثقافية بالقارة الإفريقية، وذلك في ظل اللغة المشتركة، وتعزيز تواجد المراكز الفرنسية التعليمية والثقافية داخل القارة، فضلًا عن الدور الذي تلعبه القمم الفرانكوفونية، التي تعقدها فرنسا في باريس أو داخل إحدى الدول الإفريقية الفرانكوفونية، حيث سعت فرنسا إلى استخدام هذه المساعدات من أجل التأثير على المجتمعات الإفريقية، وغرس القيم واللغة الفرنسية داخل إفريقيا، من أجل استمرار الارتباط الإفريقي بفرنسا، وهو ما ظهر بعدما قامت باريس بتأسيس المنظمة الفرنكوفونية في مارس ١٩٧٠.



ثالثًا: أبرز الوكالات الفرنسية التي تقدم المساعدات داخل القارة الإفريقية

تُعد فرنسا من أبرز الدول التي تلعب دورًا محوريًا في تقديم المساعدات التنموية داخل القارة الإفريقية؛ حيث تعتمد على شبكة من الوكالات المتخصصة لتعزيز التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في مختلف دول القارة. وتتميز هذه الوكالات الفرنسية بتنوع أدوارها، التي تشمل تمويل المشاريع التنموية، وتقديم الدعم الفني، والبحث العلمي، وتعزيز التضامن الدولي، كما تلعب هذه الوكالات دورًا محوريًا في مواجهة تحديات، مثل: الفقر، والتغير المناخي، والنزاعات، ومن أبرز هذه الوكالات ما يلي:

١. **الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD):** هي المؤسسة الرئيسة المسؤولة عن تنفيذ سياسات فرنسا في مجالي التنمية والتضامن الدولي. وتعمل في أكثر من ١١٥ دولة، بما في ذلك العديد من الدول الإفريقية، حيث تمول وتدعم مشاريع تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، وتأسست في عام ١٩٤١ بهدف تعزيز المصالح الفرنسية والعمل على تحقيق النمو الاقتصادي، والمضي قدمًا في سبيل مواجهة الفقر، ويُنظر إلى القارة الإفريقية على اعتبارها أكبر المستفيدين من هذه البرامج، لا سيما في ظل تصاعد نسبة المنح المقدمة لدول القارة.

٢. **الوكالة الفرنسية للخبرة الفنية الدولية (Expertise France):** تُعنى بتقديم الخبرات الفنية لدعم السياسات العامة في الدول النامية، بما في ذلك العديد من الدول الإفريقية. وتعمل على تعزيز الحوكمة، وتعزيز التنمية المستدامة، والصحة العامة. وتم دمجها في عام ٢٠٢١، مع الوكالة الفرنسية للتنمية لتعزيز فاعلية المساعدات الفرنسية.

٣. **مركز التعاون الدولي للبحث الزراعي من أجل التنمية (CIRAD):** يهتم بالبحث الزراعي والتعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في المناطق الاستوائية والمتوسطية، مع تركيز خاص على إفريقيا، ويهدف إلى تعزيز الزراعة المستدامة ومواجهة التغيرات المناخية.

٤. **معهد البحوث من أجل التنمية (IRD):** يُركز على البحث العلمي لدعم التنمية في الدول النامية، خاصة في إفريقيا. ويعمل في مجالات الصحة، والبيئة، والعلوم الاجتماعية لتعزيز التنمية المستدامة.

٥. **منظمة المتطوعين الفرنسيين (France Volontaires):** تُعنى بتنسيق وترويج أنشطة التطوع الدولي، بما في ذلك في الدول الإفريقية، لتعزيز التضامن والتبادل الثقافي، وقد تم إنشاؤها في عام ٢٠٠٩، وتعتمد على عدة مراكز منتشرة في نطاق واسع داخل إفريقيا جنوب الصحراء وشمال إفريقيا، وتعمل على تعزيز التواصل بين الجهات الفاعلة والعاملين في مجال التطوع الدولي.

هذا، وتعمل هذه الوكالات بالتنسيق مع الحكومات المحلية والشركاء الدوليين لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الظروف المعيشية في القارة الإفريقية.

رابعًا: مستقبل العلاقات الفرنسية بدول الساحل في ضوء المساعدات

يمكن الإشارة إلى أن التغيرات التي طرأت على منطقة الساحل الإفريقي، لا سيما في ضوء تغير الأنظمة الحاكمة، قد تقود إلى تحول كبير في السياسة الفرنسية تجاه هذه المنطقة، لا سيما في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي تمر بها دول المنطقة، إلى جانب التحديات الأمنية المتزايدة، مثل الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي قد يدفع باريس إلى إعادة تقييم استراتيجيتها التنموية لتتماشى مع هذه التحديات بطريقة أكثر شمولية

واستدامة، وفي هذا الصدد، يمكن تناول عدد من السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات الفرنسية بدول الساحل الإفريقي، والتي قد ترتبط بمستقبل المساعدات الفرنسية لهذه الدول، كالتالي:

السيناريو الأول: انهيار العلاقات الفرنسية مع دول الساحل، وهو ما قد يدفع باريس إلى وقف المساعدات والمنح المقدمة لدول المنطقة، لا سيما بعد انسحاب قواتها وإنهاء بعض العمليات العسكرية الفرنسية التي كانت موجهة ضد الإرهاب في المنطقة، والتي استخدمتها فرنسا كذريعة للتدخل في شؤون دول القارة، مثل عملية «برخان»، وتتمثل أبرز الأسباب الداعمة لهذا السيناريو فيما يلي:

- عجز باريس عن القضاء على الحركات الإرهابية التي كانت تهدد حالة استقرار دول الساحل، حيث واجهت النيجر وبوركينا فاسو تحديات أمنية واسعة وتناميا لنفوذ الجماعات المسلحة داخل مناطق واسعة من دول الساحل.
- تنامي ظاهرة الانقلابات العسكرية وما تلاها من حالة الرفض الإفريقي الواسع للوجود الغربي -خاصةً الفرنسي- في المنطقة، وهو الأمر الذي أدى إلى تنامي التظاهرات الرافضة للوجود الفرنسي، كما رفع البعض أعلامًا روسية، في إشارة إلى الترحيب الإفريقي بروسيا.
- رغبة دول الساحل الإفريقي في تنويع شراكاتها، وعدم الاعتماد على الدول الغربية فحسب، حيث سعت هذه الدول إلى التخلي عن فرنسا كحليف تاريخي، والبحث عن حليف جديد يمكن الاستفادة من دعمه للمنطقة، وتعزيز القدرات في المجال الأمني والاستخباراتي.

وفي ضوء ما سبق، قد تدفع هذه الأسباب إلى مضي باريس قدمًا نحو تعليق المساعدات التي تقدمها لدول الساحل الإفريقي بشكل كامل، لا سيما بعدما أعلنت إنهاء البرامج التنموية التي تمنحها للحكومة في مالي، بعد زعمها وجود ارتباط وثيق بين الجيش المالي ومجموعة الأمن الروسية الخاصة «فاجنر»، كما قامت أيضًا بتعليق الدعم الممنوح إلى بوركينا فاسو.

السيناريو الثاني: تحسن العلاقات بين فرنسا ودول الساحل، حيث إنه ربما ترى الحكومة الفرنسية ضرورة تحسين علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي، والعمل على وضع استراتيجية جديدة من أجل تنمية العلاقات واستعادة مكانتها داخل المنطقة، ومن المرجح في هذا الإطار أن تستخدم الأداة الدبلوماسية والقوة الناعمة الممثلة في المساعدات والمنح لتحسين صورتها من جديد داخل المجتمع الإفريقي، والعمل على تسويق نفسها كحليف استراتيجي تاريخي لدول المنطقة، وذلك من خلال:

- العمل على تطوير الاستراتيجية الجديدة التي أعلن عنها الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون»، لا سيما عقب الجولة التي قام بها في مارس ٢٠٢٣ إلى الجابون وأنجولا وجمهورية الكونغو (برازافيل) والكونغو الديموقراطية، في إطار تعويض الإخفاق الفرنسي في الساحل الإفريقي.
- سعي فرنسا إلى تعزيز التقارب مع حكومات دول الساحل الإفريقي، ودعم مسارات التحول الديمقراطي في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية، والعمل على تقديم الدعم المالي والمنح من أجل تنمية اقتصادات هذه الدول، والعمل على احترام إرادة شعوب المنطقة الطامحة إلى إجراء تعديلات في الأنظمة الحاكمة.
- تعزيز التنمية المستدامة؛ حيث إنه قد تتجه فرنسا إلى تخصيص نسبة من الموارد لتحسين البنية التحتية، والتعليم، والصحة، مما يعزز الاستقرار على المدى الطويل في المنطقة، ويدعم التحول البيئي ومواجهة التغير المناخي، لا سيما أن دول الساحل تواجه تهديدات بيئية كبيرة، مثل التصحر ونقص المياه.



وختامًا، يمكن القول إن مستقبل المساعدات الفرنسية لدول الساحل الإفريقي مرهون بقدرة فرنسا على تكييف استراتيجياتها بما يتناسب مع أولويات المنطقة، مع التركيز على التنمية المستدامة ودعم الشباب، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق تأثير إيجابي طويل الأمد، كما أن الاستقرار السياسي في المنطقة ضروري لنجاح الجهود التنموية، وهو أمر يتطلب تعاونًا بين فرنسا والدول الإفريقية لمواجهة الأزمات الحالية.

الهوامش والمراجع

(١) د. حمدي عبد الرحمن، حالة عدم اليقين: عودة الانقلابات العسكرية ومستقبل إفريقيا في عام ٢٠٢٤. https://www.idsc.gov.eg/Article/details/9130

(٢) د. أميرة محمد عبد الحليم، مالي بين مخاطر الانقلاب والتقسيم، مارس ٢٠١٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. https://acpss.ahram.org.eg/News/5295.aspx#

(٣) فاروق حسين، تأثير الانقلابات العسكرية في مالي على حالة الاستقرار السياسي: دراسة مكثَّفة لانقلاب أغسطس ٢٠٢٠، قراءات إفريقية. https://shorturl.at/ncbJz

(٤) فاروق أبو ضيف، النيجر.. ما بين التنافس الروسي الفرنسي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8948

(٥) تشاد تلغي اتفاقيات تعاون أمني ودفاعي مع فرنسا وسط تراجع علاقات باريس مع دول إفريقية، فرانس 24: https://2u.pw/XBHIMoyS

(6) French official development assistance in figures, French Foreign Policy - Development Assistance. https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/development-assistance/french-official-development/

(7) French official development assistance in figures, ibid.

(8) France diplomacy, Geographical priorities, January 2021, available at https://www.diplomatie.gouv.fr/en/french-foreign-policy/development-assistance/geographical-priorities/

(٩) مزازة زهيدة، وميلود عامر حاج، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل: بين القطيعة والاستمرارية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (العدد ١٨، ٢٠١٧)، ص٢٥٧. https://asjp.cerist.dz/en/article/73783

(١٠) المساعدة الإنمائية، الوكالات التنفيذية لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية، الدبلوماسية الفرنسية. https://2u.pw/8moTu5gr

(١١) فرانس ٢٤، بوركينافاسو تؤكد إنهاء الاتفاق العسكري مع فرنسا وتطالب باريس بسحب قواتها خلال شهر، ٢٣/ ١/ ٢٠٢٣، متاح على https://2u.pw/d8uNbOz

(١٢) فرانس ٢٤، فرنسا تعلق مساعداتها لبوركينا فاسو بسبب موقفها من الانقلاب في النيجر، ٧/ ٨/ ٢٠٢٣، متاح على: https://tinyurl.com/4jd7vyvV

(١٣) فاروق حسين، الوجود الفرنسي في إفريقيا وأبعاد زيارة الرئيس "ماكرون" الأخيرة، مركز الأفارقة للدراسات والاستشارات: https://shorturl.at/MwsYC

ممر لوبيتو ومستقبل الوجود الأمريكي في إفريقيا



أ. أحمد إمبابي

باحث ماجستير - كلية الدراسات الإفريقية العليا، ونائب رئيس تحرير صحيفة «روز اليوسف»

تُعوِّل الولايات المتحدة الأمريكية على مشروع ممر «لوبيتو»، لاستعادة حضورها في الساحة الإفريقية، بعد تراجع وجودها وتأثيرها في ميادين وأقاليم عدة بالقارة، في مقابل تمدد لنفوذ قوى دولية وإقليمية ولاعبين دوليين، في مقدمتهم الصين وروسيا.

وجاء الاهتمام الأمريكي، لإعادة إحياء ممر لوبيتو، حينما أظهر الرئيس الأمريكي «جو بايدن»، خلال قمة قادة دول مجموعة العشرين التي عُقدت في نيودلهي، في سبتمبر ٢٠٢٣، دعمه وقادة الاتحاد الأوروبي لمشروع الممر، ليربط بين الكونغو الديمقراطية وزامبيا، بالأسواق العالمية، عن طريق ميناء لوبيتو في أنجولا، وعزّز «بايدن»، اهتمام بلاده بالمشروع، حينما أجرى زيارته الوحيدة لإفريقيا، قاصدًا أنجولا في ديسمبر ٢٠٢٤، حيث تضمن برنامج زيارته جولة إلى ميناء لوبيتو مع قادة الدول الثلاثة التي يتضمنها المشروع، أعلن خلالها عن استثمارات جديدة لبلاده بمشروع الممر.

ويعكس الاهتمام الأمريكي والأوروبي بمشروع لوبيتو التحول في ديناميكيات التنافس الدولي على الوجود في ميادين القارة الإفريقية، وخصوصًا في منطقة حزام المعادن الحيوية بوسط وغرب القارة، إذ تشكل عملية إحياء الممر جزءا من التنافس بين الصين ودول الغرب على الحصول على المعادن النادرة بمنطقة الممر. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الورقة إلى معرفة مدى تأثير إحياء ممر لوبيتو على مستقبل الوجود الأمريكي بالقارة، وتركز في سبيل ذلك على عدة محاور تتعلق بالأهمية الاستراتيجية للممر، وأبعاد الاهتمام الأمريكي والأوروبي بمشروع لوبيتو، ومدى اتساق المشروع مع استراتيجيات واشنطن تجاه قارة إفريقيا، وفرص وتحديات استكمال المشروع لتحقيق غايته.

أولًا: ما ممر لوبيتو؟

ممر «لوبيتو»، الذي يُطلق عليه أيضًا «الممر العابر لإفريقيا»، عبارة عن شبكة سكك حديدية تربط بين ميناء لوبيتو في أنجولا، المطل على المحيط الأطلسي غرب القارة الإفريقية، إلى مدينة «لواو» التي تقع شمال شرق أنجولا، بطول ١٣٠٠ كيلومتر، ويستمر إلى داخل الكونغو الديمقراطية، لمسافة ٤٠٠ كيلومتر، ليصل إلى مدينة التعدين كولويزي، وصولًا إلى منطقة حزام النحاس في زامبيا.

ويعد هذا الممر قديم الإنشاء، حيث بدأ تدشين الخط الحديدي، منذ عام ١٩٠٢، واكتمل عام ١٩٣١، وظل لسنوات الشريان الحيوي للنقل والمنفذ البحري الوحيد لعدد كبير من الدول الواقعة في وسط وجنوب القارة الإفريقية، غير أن الحرب الأهلية في أنجولا، والتي دامت لعقود، تسببت في توقف حركة البضائع، وتدمير جزء كبير من البنية التحتية للسكك الحديدية، خاصة في الداخل الأنجولي.

وتسعى الولايات المتحدة، مع حلفائها الأوروبيين، لإعادة إحياء هذا الخط، حيث أعلنت واشنطن والاتحاد الأوروبي، في بيان مشترك في سبتمبر ٢٠٢٣، عن دعم مشترك لمواصلة عملية تطوير ممر «لوبيتو»، والعمل على توسعته ليضم زامبيا كذلك، وجرى التخطيط للمشروع لاستثمار نحو ٤٥٠ مليون دولار لتحديث البنية التحتية للسكك الحديدية داخل أنجولا، إلى جانب نحو ١٠٠ مليون في زامبيا والكونغو الديمقراطية.

وأعلنت واشنطن تقديم دعم قيمته ٢٥٠ مليون دولار للمشروع، ليصبح بذلك الاستثمار الأمريكي الأكبر في البنية التحتية في قارة إفريقيا، إلى جانب تمويلات أخرى من الاتحاد الأوروبي ومؤسسات دولية أخرى.

وكان الغرض من إنشاء ممر «لوبيتو» نقل المعادن، وخصوصًا النحاس والكوبالت، من المناجم في الدول الثلاث التي يمر بها الخط الحديدي (أنجولا والكونغو الديمقراطية وزامبيا) إلى الخارج، وبالنظر للأهمية الاستراتيجية للممر نجد أن عملية تطويره ستساهم في رفع قدراته لاستيعاب حجم أكبر من البضائع، يصل إلى نحو ٥ ملايين طن سنويا، ارتفاعًا من نحو مليون طن في الوقت الراهن، يأتي بشكل أساسي من زامبيا والكونغو الديمقراطية.

> "الهدف من إنشاء ممر «لوبيتو» هو نقل المعادن، وخصوصًا النحاس والكوبالت، من المناجم في الدول التي يمر بها الخط الحديدي (أنجولا والكونغو الديمقراطية وزامبيا) إلى الخارج، وبالنظر للأهمية الاستراتيجية للممر فإن عملية تطويره ستساهم في رفع قدراته لاستيعاب حجم أكبر من البضائع."

ثانيًا: أبعاد الدعم الأمريكي والأوروبي لممر «لوبيتو»

لا نستطيع أن ننظر للاهتمام الغربي والأوروبي لمشروع ممر «لوبيتو»، بعيدًا عن حالة التنافس والحراك الدولي بأقاليم القارة الإفريقية، ويمكن الاستدلال على دوافع وأبعاد الدعم الغربي لهذا المشروع من خلال النقاط التالية:

١. **السيطرة على حزام النحاس:** حيث يشير المشروع إلى تنافس بين القوى الدولية، وخصوصًا الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية، وبين الصين، على المعادن الحيوية بالمنطقة، مثل النحاس والكوبلت، في ظل مساعي واشنطن لربط منطقة حزام النحاس في وسط إفريقيا، بالمحيط الأطلسي؛ في محاولة للحد من الوجود الصيني بتلك المنطقة، خصوصًا أن الصين تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من مناجم النحاس في الكونغو الديمقراطية، إلى جانب تقليل اعتماد الدول الغربية على الصين في الحصول على السلع الاستهلاكية والتكنولوجيات الحديثة.

٢. **التنافس الدولي على المعادن:** تتضاعف أهمية الممر مع زيادة الطلب العالمي على المعادن الاستراتيجية مثل النيكل والكوبالت، إذ قدرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب على تلك المعادن سيزداد بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٤٠، بنحو عشرين ضعفًا، وبنحو أربعين ضعفًا بالنسبة لليثيوم، ويؤدي ذلك إلى زيادة التدافع الدولي على ممر «لوبيتو»، في ظل ما تمتلكه المنطقة من معادن، حيث تعد الكونغو الديمقراطية أكبر منتج للكوبالت في العالم بنسبة تقدر بنحو ٧٠٪، كما تمتلك أنجولا حوالي ٣٢ معدنًا حيويًا من أصل ٥١ معدنًا تصنف من ضمن المعادن الضرورية للتحول للأخضر، والتي تستخدم في إنتاج الألواح الشمسية والسيارات الكهربائية.

وبالتالي يوفر الممر لواشنطن والاتحاد الأوروبي فرصة لتأمين سلاسل توريد تمكنهم من الوصول إلى مناطق المعادن الحيوية في وسط إفريقيا.

٣. **شريان للنمو الاقتصادي:** تمتد النظرة الاستراتيجية لمشروع الممر، باعتباره شريانًا للنمو الاقتصادي المستقبلي، ذلك أنه يحفز عددا من القطاعات، مثل الصناعات الثقيلة كالتعدين، والزراعة، وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل الجديدة. كما يعد المشروع نقطة تحول فارقة في حركة البضائع لدول الممر غير الساحلية، لتصدير المعادن الاستراتيجية والسلع الأساسية، من وسط القارة الإفريقية إلى الأسواق العالمية، بطرق أكثر سرعة وكفاءة، كما يعزز إمكانيات حركة التبادل التجاري لزامبيا وأنجولا والكونغو الديمقراطية، ويضاعف من التداول الإقليمي للسلع، ويسهل من حركة الأفراد.

٤. **زيادة الاهتمام الأمريكي بإفريقيا:** يحقق المشروع جزءًا من الطموحات الأمريكية بشأن توسيع علاقاتها مع دول القارة الإفريقية، باستثمارات في مشاريع البنية التحتية، تطبيقًا لرؤية واشنطن الهادفة لإقامة شراكات اقتصادية، تحقق منافع متبادلة مع دول القارة، وهي رؤية تحدث عنها عدد من المسؤولين الأمريكيين في زيارات متفرقة لإفريقيا، مثل تصريحات نائبة الرئيس الأمريكي «كامالا هاريس»، خلال زيارتها إلى زامبيا وغانا وتنزانيا في مارس ٢٠٢٣، كما يشكل المشروع نقطة ارتكاز مهمة لواشنطن في منطقة الغرب الإفريقي، في وقت تواجه فيه تراجعا كبيرا في ميادين أخرى بالقارة، مثل منطقة الساحل الإفريقي.

والجدير بالذكر أن الدعم الأمريكي والأوروبي لممر «لوبيتو» جرى الإعلان عنه بعد فترة قليلة من قبول مجموعة «بريكس» لعضوية دولتين من إفريقيا، هما مصر وإثيوبيا، وبموازاة ذلك وافقت مجموعة دول العشرين على ضم الاتحاد الإفريقي كعضو، بدعم من



القوى الدولية مثل أمريكا وروسيا والصين، وهو ما يعكس الوضعية المتقدمة للقارة الإفريقية في صراع النفوذ الدولي بين القوى الكبرى.

٥. **المقاربة مع مبادرة الحزام والطريق:** ذهبت بعض التقديرات للنظر إلى مشروع ممر «لوبيتو» باعتباره منافسًا للمبادرة الصينية «الحزام والطريق» التي أطلقتها بكين في عام ٢٠١٣، كأكبر مبادرة عالمية للبنية التحتية والتنمية الاقتصادية، وتمتد عبر آسيا وإفريقيا وأوروبا، لكن واقع الأمر أنه يصعب المقاربة بين المشروعين من حيث حجم الاستثمار وعوائده، ذلك أن ممر «لوبيتو» يربط بين ثلاث دول فقط في قارة إفريقيا، بينما في المقابل وقّعت نحو ٥٢ دولة إفريقية على مذكرات تفاهم مع الصين بشأن الانضمام لمبادرة «الحزام والطريق»، من بين ١٥٠ دولة في العالم، ويقدر التمويل الصيني للبنية التحتية في المبادرة بنحو تريليون دولار.

غير أنه يمكن تفسير الاهتمام الغربي والأوروبي بمشروع الممر باعتباره مساعٍ أو محاولات لمواجهة تنامي نفوذ الاستثمارات الصينية، ذلك أن حجم الاستثمارات الصينية بإفريقيا بلغ نحو ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، في مقابل نحو ١٨ مليار دولار للاستثمارات الأمريكية، وتشير التقارير الدولية إلى أن عدد الشركات الصينية العاملة بإفريقيا وصل إلى نحو ١٠ آلاف شركة، كما تغلبت بكين على واشنطن وتصدرت قائمة الشركاء التجاريين مع إفريقيا منذ ٢٠٠٩، وسجل معدل التبادل التجاري للصين ٢٨٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مقابل ٨٠ مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثًا: استراتيجيات غير متسقة للوجود الأمريكي

أنهى مشروع ممر «لوبيتو» قطيعة رؤساء أمريكا لقارة إفريقيا لفترة تصل إلى عشر سنوات، فقد دفع اهتمام واشنطن بالمشروع الرئيسَ الأمريكي «جو بايدن» (قبل أيام معدودة لمغادرته البيت الأبيض) إلى القيام بأول زيارة إفريقية له، حيث اتجه في بداية شهر ديسمبر ٢٠٢٤ إلى أنجولا، لتكون أول زيارة لرئيس أمريكي إلى القارة منذ آخر زيارة للرئيس الأسبق «باراك أوباما» في يوليو ٢٠١٥، كما صُنفت كأول زيارة لرئيس أمريكي لأنجولا.

وعكست زيارة «بايدن» الاهتمام الأمريكي المتزايد بمشروع ممر «لوبيتو»، فقد حرص على الانتقال من العاصمة الأنجولية لواندا إلى مدينة لوبيتو للقيام بجولة في الميناء رفقة الرئيس الأنجولي «جواو لورينسو»، والرئيس الزامبي «هاكيندي هيشيليما»، والرئيس الكونجولي «فيليكس تشيسكيدي»، ونائب الرئيس التنزاني «فيليب مبانجو»، مع مناقشة جذب تمويلات جديدة لدعم مشاريع مرتبطة بالممر.

وبعيدًا عن مخرجات زيارة «بايدن» لأنجولا، نستطيع أن ننظر لمشروع الممر باعتباره تغييرًا في نهج وسياسات واشنطن تجاه القارة الإفريقية، من خلال اتباع الولايات المتحدة نهجًا يركز على الاستثمار في البنية التحتية، على غرار النهج الصيني، وهو تحرك يتجاوز محددات استراتيجيات الإدارات الأمريكية في السنوات الأخيرة تجاه إفريقيا، والتي تعتمد غالبًا على نهج تعزيز الديمقراطية، وفرض مواقف وأيديولوجيات على الحكومة الإفريقية.

وبشكل عام، لم تحظَ إفريقيا بأولوية لدى إدارة «دونالد ترامب» الأولى، وإدارة «جو بايدن»، بل جاءت السياسات والاستراتيجيات التي صاغتها تلك الإدارات غير متسقة في أولوياتها وأهدافها، ليشكل التراجع في العلاقات بين الجانبين المظهر العام، وبدا ذلك مثلًا في مستوى النشاط الدبلوماسي خلال فترة «ترامب» الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث لم يجرِ الرئيس الأمريكي أي زيارة لقارة إفريقيا، واكتفى باستقبال ثلاثة رؤساء من القارة الإفريقية في البيت الأبيض، وهم قادة «مصر ونيجيريا وكينيا».

واعتمدت إدارة «ترامب» الأولى في استراتيجيتها تجاه إفريقيا على ثلاث ركائز: أمنية واقتصادية وجيوسياسية، وركزت الاستراتيجية التي أعلنها «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، في يناير ٢٠١٨، على تعزيز الروابط التجارية بين واشنطن ودول القارة الإفريقية، ومواجهة التحديات الأمنية، لا سيما التي تفرضها التنظيمات الإرهابية، إلى جانب إعادة تحديد الأولويات التي يجب أن تركز عليها المساعدات الأمريكية لضمان توظيفها بالشكل الأمثل.

وإذا كان نشاط الزيارات الرئاسية الأمريكية لإفريقيا غائبًا خلال ولاية «جو بايدن» على مدى السنوات الأربع الماضية، قبل زيارته لأنجولا، فإن الإدارة الأمريكية في عهده سعت لتعويض هذا الغياب ببعض المظاهر الأخرى، جاء من أهمها عقد القمة الأمريكية الإفريقية الثانية في ديسمبر ٢٠٢٢، بمشاركة نحو ٤٩ من قادة الدول الإفريقية، إلى جانب نشاط دبلوماسي لوزير الخارجية «أنتوني بلينكن»، حيث قام بجولات إفريقية سنويًا، شملت كينيا ونيجيريا والسنغال في ٢٠٢١، ثم جنوب إفريقيا والكونغو الديمقراطية ورواندا في ٢٠٢٢، ثم إثيوبيا والنيجر في عام ٢٠٢٣، والرأس الأخضر وساحل العاج ونيجيريا وأنجولا في يناير ٢٠٢٤.

وخلافًا لاستراتيجية «ترامب»، حددت إدارة الرئيس الأمريكي «جو بايدن» أربعة أهداف في استراتيجيتها تجاه إفريقيا، والتي أعلنتها في أغسطس ٢٠٢٢، تضمنت؛ أولًا: التشجيع على مزيد من الانفتاح وتعزيز سيادة القانون والعدالة، وثانيًا: تعزيز الديمقراطية ودعم مؤسسات المجتمع المدني ونبذ الانقلابات العسكرية، وثالثًا: دعم عمليات التعافي من الآثار المترتبة على جائحة كورونا، ورابعًا: الدفع نحو تبني سياسات تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وتعزز عملية التكيف مع التغيرات المناخية.

ولا يعني ذلك أن تلك الاستراتيجيات منفذة، ذلك أن الوجود الأمريكي في إفريقيا يواصل تراجعه، في مقابل تصاعد النفوذ الروسي، ففي منطقة الساحل الإفريقي، قررت الولايات المتحدة الأمريكية، في أبريل ٢٠٢٤، سحب قواتها التي يزيد عددها عن ألف جندي من النيجر، بعد أن ألغت السلطات في (نيامي) اتفاقية

عسكرية مع واشنطن تم توقيعها في ٢٠١٢، وفي المقابل عززت روسيا من تقاربها مع النظام العسكري في النيجر، من خلال إرسال خبراء في المجال العسكري، في شهر مايو ٢٠٢٤، لتعزيز قدرات الجيش في النيجر.

كما أن السياسيات الأمريكية تتباين أهدافها بين أقاليم القارة المختلفة، ففي الشرق الإفريقي تركز واشنطن على حضورها الأمني، عبر انخراط القيادات العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) في أنشطة عسكرية وأمنية، إلى جانب عملياتها وتحالفاتها الأمنية الهادفة لتأمين الملاحة في البحر الأحمر، مثل «سانتينال» و«حارس الازدهار»، وفي المقابل تعتمد المقاربة الأمريكية على تعزيز شراكتها الاقتصادية مع دول الغرب والجنوب الإفريقي لدعم حضورها في تلك المنطقة، ومن هنا يشكل الاهتمام الأمريكي بالاستثمار في ممر «لوبيتو»، هدفا رئيسًا في سياسة واشنطن تجاه القارة، لتعويض تراجعها في مناطق أخرى مثل الساحل الإفريقي.

رابعًا: فرص وتحديات إقامة ممر «لوبيتو»

بعيدًا عن الأولوية التي يحظى بها مشروع ممر «لوبيتو» لدى السياسة الأمريكية، تجدر الإشارة إلى مجموعة من التحديات والفرص التي تتعلق بانعكاسات هذا المشروع على الوجود الأمريكي في الساحة الإفريقية، وتأثيره على مستقبل العلاقات الأمريكية مع حلفائها الأفارقة، ويتضح ذلك فيما يلي:

١. التحديات:

لا يبدو أن الطريق ممهد أمام الولايات المتحدة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من مشروع ممر «لوبيتو»، في ظل مجموعة من العوائق تتمثل في الآتي:

- تواجه واشنطن شبكة صينية راسخة من الاستثمارات وسلاسل التوريد للمعادن الحيوية في منطقة ممر «لوبيتو»، وخصوصًا للكوبالت والليثيوم وغيرها من المعادن الأساسية، أقامتها بكين منذ سنوات.



- تعمل بكين على تولي تشغيل خط سكة حديد «تازارا»، والذي يمتد من وسط زامبيا إلى ميناء «دار السلام» في تنزانيا المطل على المحيط الهندي، كوسيلة نقل فعالة للمعادن والسلع من الكونغو الديمقراطية وزامبيا، ويعد ذلك الطريق منافسًا قويًّا لممر «لوبيتو»، خصوصًا أن الخط الحديدي تازارا أقصر بنحو ٥٠٠ كيلومتر.
- يُواجه مشروع الممر تحديات تتعلق بالسلامة والتشغيل، لا سيما فيما يتعلق ببناء جزء السكك الحديدية في الكونغو، وهو ما قد يعيقه استمرار الحرب الأهلية في شرق البلاد.
- يحتاج المشروع إلى كسب الدعم من المجتمعات المحلية في الدول التي يمر منها، من خلال زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي، وخاصة الزراعة والاستثمار الزراعي، بما يدعم حركة نقل السكك الحديدية، ويؤكد أن المشروع قابل للتطبيق تجاريًّا لنقل ما يكفي من البضائع والمعادن والأفراد.
- تشكل عودة الرئيس «دونالد ترامب» للبيت الأبيض بعد فوزه في الانتخابات الأمريكية الأخيرة تحديًا آخر أمام استكمال المشروع، حيث إنه قد لا يشكل التمويل الأمريكي لتطوير الممر أولوية لدى إدارة «ترامب» الثانية، خصوصًا في ظل تبني «ترامب» سياسة «أمريكا أولًا»، كما في فترة رئاسته الأولى، والتي احتلت معها إفريقيا، أولوية متأخرة في سياسات واشنطن الخارجية.

٢. الفرص:

رغم ما يحيط مشروع ممر «لوبيتو» من عوائق، فإن هناك فرصا لتحقيق الأهداف الأمريكية والأوروبية لعملية تطويره، تدعمها مساعي الاستثمار الدولية بالممر الجديد، خصوصًا مع تزايد اهتمام شركات دولية متخصصة في الاستثمار في النقل عبر السكك الحديدية، مثل شركة ترافيجورا، وهي شركة مقرها في سنغافورة وشركات أخرى من البرتغال وبلجيكا، وتستهدف تلك الشركات ضخ استثمارات في مشروع الممر الجديد.

ويدعم ذلك أيضًا، اتجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتكثيف التعاون، في استثمارات البنية التحتية للنقل، وتسهيل حركة التجارة بالمنطقة، ثم دعم القطاعات الاقتصادية، باستثمارات طويلة الأمد في أنجولا وزامبيا والكونغو الديمقراطية، بما يشمل تطوير مشروعات الطاقة النظيفة بهدف زيادة إمدادات الطاقة للمجتمعات المحلية، ودعم الاستثمارات المختلفة في مجال المعادن الحيوية، وتعزيز سلاسل إمداد الطاقة النظيفة، وتعزيز الإنتاج المحلي من الغذاء، فضلًا عن تدريب القوى العاملة ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وما يدلل على ذلك، ما تحدثت عنه تقارير دولية بشأن دعم واشنطن والاتحاد الأوروبي لإطلاق دراسات جدوى لتدشين خط سكة حديد جديد بين زامبيا ولوبيتو من شرق أنجولا عبر شمال زامبيا، كما أن الدعم الأوروبي لمشروع ممر «لوبيتو»، يأتي في إطار مساعٍ أوروبية لتعزيز حضورها بالقارة الإفريقية، خصوصًا بعد إطلاق أوروبا مبادرة «البوابة العالمية» في ٢٠٢٢، والتي تستهدف التوسع في استثمارات البنية التحتية، بما يضمن تعزيز التبادل التجاري، والاستثمار في التكنولوجيا الرقمية والطاقة النظيفة والنقل والرعاية الصحية والتعليم.

وختامًا، وبالنظر لتحديات الوجود الأمريكي في الساحة الإفريقية أمام النفوذ المتصاعد لقوى دولية وإقليمية أخرى، قد يشكل مشروع ممر «لوبيتو» نقطة انطلاق لسياسة إدارة «ترامب» الثانية تجاه إفريقيا، والتي يتعين عليها عند تولي الرئيس الأمريكي مهامه رسميًّا في يناير ٢٠٢٥، التعاطي مع جملة من التحديات الأمنية والسياسية بإفريقيا، يأتي في مقدمتها عدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، واستمرار الحرب الأهلية في السودان، وتراجع النفوذ الغربي في منطقة الساحل الإفريقي في مقابل تزايد النفوذ الروسي والصيني.



القوة الناعمة والثقافة.. كيف يمكن للعالم العربي استعادة دوره الحضاري والريادي



د. رجـــاء سلـيـــم

باحثة في العلاقات الدولية

بتأمل أوضاع العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، يتبين بوضوح أنه هو المنطقة الأهم في تحديد المنظومة العالمية، وأنه في قلب الصراع الدولي على إعادة ترتيب هذه المنظومة، لذا تكالبت القوى الدولية المتصارعة لمحاولة تفكيكه وإعادة ترتيبه، بما يتوافق مع مصالحها، مما تسبب في حدوث عدة حروب وصراعات واضطرابات وانقسامات وحالة من عدم الاستقرار ومحاولات لبلقنته. وقد يتساءل البعض عن إمكانية استعادة العالم العربي لدوره الحضاري والريادي باستخدام القوة الناعمة والثقافة، في ظل الأوضاع العربية والإقليمية والدولية المتسارعة والمفاجئة، وفي ظل الاستخدام المفرط للقوة الخشنة (الصلبة) الذي يشهده العالم اليوم، وفي ظل ما يشهده العالم العربي من واقع مضطرب.

> "بتأمل أوضاع العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، يتبين بوضوح أنه هو المنطقة الأهم في تحديد المنظومة العالمية، وأنه في قلب الصراع الدولي على إعادة ترتيب هذه المنظومة، لذا تكالبت القوى الدولية المتصارعة لمحاولة إعادة ترتيبه، بما يتوافق مع مصالحها."

لقد أكدت القوى الغربية أطماعها في المنطقة، منذ أن زرعت إسرائيل شوكة في قلب الوطن العربي عام ١٩٤٨، وجعلت ضمان أمنها يمثل أهمية استراتيجية وضمانا لها، لمواجهة أي تهديد لمصالحها في المنطقة، دون حاجة لتدخل عسكري مباشر. وأخذ الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل منحنى تصاعديا، والذي ظهر بوضوح في العدوان الإسرائيلي على غزة، بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بتزويدها بأحدث الأسلحة الفتاكة، وتأييد موقفها في المحافل الدولية. فضلا عن أن الإدارة الأمريكية لعبت دورا محوريا في تقويض الجهود العربية في تفاعلها مع قوى دولية وإقليمية أخرى.

ويزداد الوضع قتامة خاصة بعد ما قامت به إسرائيل من اعتداءات على غزة ولبنان وبعدها سوريا، وبعد أن أصبح الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة غاية في التعقيد، لا سيما مع إصرار الحكومة الإسرائيلية الفاشية على حسم الصراع وتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على حل الدولتين. وما يحدث في السودان من اقتتال بين قوات الدعم السريع وبين الجيش السوداني. وكذلك ما حدث من فرض هيئة تحرير الشام والفصائل المتحالفة معها سيطرتها في سوريا، ولجوء الرئيس السوري السابق «بشار الأسد» إلى روسيا في الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤، وما يمثله ذلك من فرض خريطة جو سياسية جديدة،

واستغلال إسرائيل لهذا الوضع لتحقيق أطماعها في سوريا، فضلًا عن أن عودة الإرهابيين إلى سوريا يعد تهديدًا كبيرًا لاستقرار وأمن المنطقة. هذا فضلًا عن حدوث تباين في المواقف العربية الرسمية فيما يتعلق بمبادرات أمريكية أو إملاءات سياسية أمريكية تتعارض مع مصالحها، فنسقت بعض الأطراف معها، بينما رفضتها أطراف عربية أخرى، وكل ذلك أضعف موقف الدول العربية.

في ظل هذا المشهد القاتم، هل من بارقة أمل؟ وهل يمكن للعالم العربي أن ينجح في استعادة دوره الحضاري والريادي؟ وهل يعود العرب إلى سابق أمجادهم ويتخذون من الكبوة قومة، ومن النكسة انطلاقة على الطريق؟ إن ما يحدث الآن في الدول العربية يستلزم منها وقفة جادة لوضع القضايا في مسارها الصحيح. وفي إطار الاهتمام بالقضايا السياسية لا يجب تجاهل الاهتمام بالقضايا الثقافية والحضارية والدينية؛ لأنها هي البيئة الحاضنة والضامنة لنجاح الخطوات المرتبطة بالقضايا السياسية. فالمهم هو التأثير على المسار، وليس الجمود والتأثر بما يحدثه هذا المسار، خاصة وأن التوازن الدولي يتشكل الآن. لذا سيتم إلقاء الضوء على هذه النقاط:

١. ما دلالات التفاؤل عن إمكانية وقوف القوة الناعمة في مواجهة القوة الغاشمة، وبالتالي إمكانية الحديث عن استعادة العالم العربي لدوره الحضاري والريادي باستخدام القوة الناعمة والثقافة؟

٢. الحضارة العربية الإسلامية ومواجهة حرب وجودية دينية.

٣. أهمية البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

٤. دور الدبلوماسية الشعبية والقوة الناعمة في استعادة العالم العربي دوره الحضاري.

٥. نظرة مستقبلية.

دلالات التفاؤل

ما من شك أنه حدثت عدة دلالات تعطي بصيص أمل للتفاؤل بعد «طوفان الأقصى»، تشير إلى أنه بالإمكان استعادة الصحوة للحضارة والثقافة العربية من جديد، ولكن بشروط. ومن بين هذه الدلالات:

أولًا: لا شك أن القوة الغاشمة أو الصلبة تؤتي آثارها سريعًا، بينما تؤتي القوة الناعمة آثارها على المدى الطويل وبتخطيط مدروس، خاصة أن الأوضاع الدولية سريعة التغير، فعلى سبيل المثال، كان اليهود يتخفون وراء نغمة المستضعفين في الأرض، في حين كانوا منذ عام ١٩٢٠، يسعون سعيا حثيثا لبناء قوتهم العسكرية، ويخططون للاستيلاء على كامل أراضي فلسطين. كما أن القوة الغاشمة لا تستمر في الانتصار، طالما كانت هناك إرادة شعبية تواجهها. فقد ثبت أن القوة والغلبة العسكرية في منطق التاريخ لا تكفي، فعلى سبيل المثال كان لهتلر الغلبة العسكرية، ولكنه هُزم في الحرب العالمية الثانية. كذلك استطاعت فيتنام، وهي دولة نامية، هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها الغاشمة، في حربها معها في ستينيات القرن العشرين. كما أثبت تحطم برج مركز التجارة العالمي في نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ مدى فشل التفوق الأمريكي عن حماية نفسه. فعلى مدى العصور اندثرت حضارات وبزغت حضارات، كما انهزمت دول في الحرب العالمية الثانية وطالها التدمير، إلا أنها نفضت آثار الهزيمة عن نفسها وصارت أكثر قوة.

ثانيًا: لا يمكن الحديث عن استعادة العالم العربي لدوره الحضاري دون التطرق للحديث عن القضية الفلسطينية، التي كانت القضية المحورية للدول العربية منذ عام ١٩٤٨، وكانت سببًا في الصراع العربي الإسرائيلي، واستنزفت طاقاته الاقتصادية والعسكرية والبشرية في خمس حروب. فبعد أن كادت

القضية الفلسطينية تذهب لطي النسيان، فإن حدوث طوفان الأقصى بعد مرور أكثر من خمسة وسبعين عاما على النكبة، قلب كل الموازين، واستحوذت القضية الفلسطينية على اهتمام كل دول العالم. ووسط كل المآسي التي سببها العدوان الإسرائيلي من تطهير عرقي وإبادة جماعية وتجويع، برزت المقاومة الفلسطينية التي سطرت ملحمة بطولية في وقوفها في وجه إسرائيل، واستطاع صمود الشعب الفلسطيني، وتصميمه على استرجاع أرضه وحقه الشرعي في إقامة دولته، دحض الادعاء الإسرائيلي الذي ينكر وجود شعب فلسطيني.

ثالثًا: بعد أن كان هناك تعاطف عالمي واسع النطاق مع الكيان الصهيوني وتصديق سرديته، تغير هذا الوضع بعد عدوانه على غزة ولبنان، وأصبحت شعوب العالم تثق في السردية الفلسطينية وتناصر القضية الفلسطينية. وذلك بعد انكشاف الوجه الحقيقي لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومن سار في ركبهما من الدول الغربية، حيث ثبت خروجها جميعا عن كل القيم الإنسانية وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وزيف كل مبادئ العدالة والحرية والليبرالية والديمقراطية، التي تشدقت بها. وكان من أبرز ردود الأفعال على هذا العدوان، اندلاع المظاهرات الشعبية في مختلف الدول تنديدا به، وتضامنا مع الحق الفلسطيني. وامتدت هذه الاحتجاجات للحرم الجامعي بداية من الجامعات الأمريكية، ثم انطلقت منها لكثير من جامعات الدول الأخرى، وهنا ظهر تغير نوعي عالمي جديد على صعيد المشاعر العالمية، ألا وهو عولمة المشاعر الطلابية لأول مرة تضامنا مع الفلسطينيين ومناصرة القضية الفلسطينية.

رابعًا: عمدت إسرائيل إلى الضرب بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط، ووأد كل الجهود لإقامة الدولة الفلسطينية، ولم يتبق للفلسطينيين سوى الوعود بإقامة دولتهم، دون حدوث بادرة أمل لإقامتها. إلا أنه ثبت لأول مرة أن إسرائيل ليست بمنأى عن العقاب الدولي، بعد أن صدر قرار المحكمة الجنائية الدولية بإدانتها، باعتبار أن ما قامت به من إبادة وتطهير عرقي وتجويع في غزة هي جرائم حرب، كما أصدرت أمرا بالقبض على كل من «بنيامين نتنياهو» و«جالانت» وزير الدفاع الإسرائيلي لمحاكمتهما.

خامسًا: ظهر لأول مرة أهمية الدور الذي تلعبه الدبلوماسية الشعبية، والذي قامت به الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من الدول، لدعم القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من أن الواقع السياسي يدلل على وجود تواصل ثقافي وقيم مشتركة بين المجتمع الأمريكي والمجتمع الإسرائيلي. وقيام جماعات الضغط الصهيونية بدور كبير في تحديد نتائج الانتخابات الأمريكية، وفي الضغط على صانع القرار الأمريكي، لخلق بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل، وتوجيه وسائل الإعلام لفرض رأي عام متعاطف مع إسرائيل. إلا أن ذلك لم يستطع منع انطلاق شرارة الاحتجاجات الطلابية من الجامعات الأمريكية المناصرة للفلسطينيين، وهذا ينطوي على دلالات كبيرة، خاصة أن الولايات المتحدة هي الداعم الرئيس لإسرائيل في حربها على غزة عسكريا وماليا وسياسيا. وهذا يدلل على أن وجود جاليات عربية كبيرة، إضافة للعدد الكبير من الطلاب العرب الدارسين في الولايات المتحدة، كان له دور كبير في اندلاع هذه الاحتجاجات الطلابية. وفي انتخابات الرئاسة الأمريكية يغازل المرشحون الأقليات الإفريقية والعربية والمسلمة، لما لها من دور مؤثر في هذه الانتخابات. غير أن الأمريكيين من أصول عربية واجهوا معضلة كبيرة في اختيار رئيس الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤، حيث كان الاختيار صعبا بين مرشحين كلاهما موال وداعم لإسرائيل.

سادسًا: ضربت المقاومة اللبنانية المثل على أن الثبات على المبدأ واستخدام القوة عن عقيدة وإيمان يؤدي للوقوف في وجه القوة الغاشمة، حيث استطاعت مواجهة الكيان الصهيوني الذي يملك ترسانة أسلحة متقدمة زودته بها الولايات المتحدة، ومنعته من التوغل في الأراضي اللبنانية، وعملت كجبهة إسناد للمقاومة الفلسطينية، واستطاعت إعادة تنظيم نفسها بعد الضربات الموجعة التي تلقتها من الكيان الصهيوني.

سابعًا: بالعودة للتاريخ، يتبين أن الحضارة العربية أفادت البشرية بما جاء في الدين الإسلامي السمح من قيم ومبادئ وقواعد للبشرية، والذي انتشر في مشارق الأرض ومغاربها عن رضا وقناعة، متخذة من اللغة العربية أساسا رئيسا من أسسها. وكانت من أكثر وأكبر الحضارات تنوعًا في العالم، حيث امتدت الفتوحات الإسلامية لمختلف المناطق في العالم لنشر الإسلام، والتي ساهم علماء منها بنصيب وافر في علومها. واستطاع المسلمون نشر التمدن والعلوم والمعارف في مشارق الأرض ومغاربها، في وقت كانت فيه أوروبا لا تزال غارقة في العصور المظلمة. وخير دليل على ذلك حضارة الأندلس، والتي استمرت حوالي ٨٠٠ عام. ولم تكن الحضارة الإسلامية هي الوحيدة التي ساهم بها العالم العربي في خدمة الإنسانية، وإنما سبقتها العديد من الحضارات القديمة، منها: الحضارة المصرية القديمة، والسومرية، والأكادية، وبلاد الرافدين، والبابلية، والأنباط، والآشورية، وحضارة شبه الجزيرة العربية.

ولم يستمر ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، وإنما انتكست بسبب أطماع القوى الأجنبية في العالم العربي، لما يمثله من موقع استراتيجي فريد، وما يحتويه من ثروة بشرية وثروات طبيعية وخاصة البترول، واستغرق في مواجهات مستمرة مع مطامع ومصالح واستراتيجيات القوى العظمى، التي كانت وما زالت تسعى جاهدة للحفاظ عليها. لذا تم تقسيمه واحتلال الدول العربية من الاستعمار الغربي. وبعد حصولها على استقلالها، انغمست في عدة معارك منها: التحرر من الهيمنة الأجنبية، والتنمية واللحاق بركب التقدم، ومواجهة الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين وما يمثله من مخاطر على الأمن القومي العربي، بالإضافة إلى مواجهة الضغوط والمشروعات الأجنبية المقاومة لأي محاولة لبروز العرب كقوة فاعلة على الساحة الدولية، ومعانتها من الإرهاب والتطرف المدفوع من هذه الدول، حتى لا تقوم لها قائمة، بل تم اتهامها بأنها هي المصدرة للإرهاب.

الحضارة العربية الإسلامية ومواجهة حرب وجودية دينية

يعد الدين أحد أهم مكونات البعد الثقافي، وأكثرها تأثيرًا واستمرارية. ولمّا كانت الحضارة الإسلامية العربية ترتكز على الدين الإسلامي واللغة العربية، فإنها واجهت، ولا تزال تواجه خطر حرب دينية وجودية. والحديث عن حرب دينية ليس بالجديد، فضلًا عن الترويج لفكرة صراع الحضارات في الكتابات الغربية، والتي ظهرت كذلك في لحظة انتشاء بالقوة والعظمة من «نتنياهو»، حين صرح في كلمته في الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر عام ٢٠٢٤، بأن ما يدور في غزة هو صراع بين الحضارة والبربرية.

ونظرًا لأن العالم العربي مهبط الأديان السماوية، لذا كان هدف الحروب الصليبية في الفترة من عام ١٠٩٥م حتى عام ١٢٩١م، هو إبعاد الأراضي المقدسة ومدينة القدس عن سيطرة المسلمين، التي ظلت تحت سيطرتهم لمدة طويلة، واستمرت تلك الحروب لفترة طويلة، انتهت بعودة تلك القوى إلى أوروبا دون تحقيق أهدافها. إلا أن خطر الحرب الدينية أطل برأسه من جديد في السنوات الأخيرة، وظهرت نغمة العزف على وتر البعد الديني في تصريحات مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين.

ويتبين من قراءة الواقع التاريخي للقضية الفلسطينية أن الكيان الصهيوني يشكل خطرًا على المنطقة العربية بسبب عقيدته الفكرية العدوانية الاستيطانية التوسعية. فالعنصرية مع الاعتداء على حق الشعب الفلسطيني صاحب الأرض الأصيل، كانت السمة التي انتهجها وينتهجها هذا الكيان منذ نشأته، إذ قام على سرقة الأرض وسرقة التاريخ، حيث ترتكز أيديولوجيته على أن اليهود هم شعب الله المختار. فلأول مرة في التاريخ تُقام دولة على أساس ديني متطرف، لتكون مقدمة لجعل منطقة الشرق الأوسط مرتعًا للعديد من الجماعات الدينية المتطرفة، التي تم توظيفها لتنفيذ مخططات واستراتيجيات إسرائيل والدول الغربية. وتعد حكومة «نتنياهو» هي الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل. وإمعانًا في التعصب أصدر «إيتمار بن غفير»، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، في ديسمبر ٢٠٢٤، قرارًا بمصادرة مكبرات الصوت للأذان في المساجد، بذريعة أن الأذان يزعج المستوطنين اليهود.

وقد ظهر التعصب الديني بشدة في حديث «نتنياهو» في اجتماع لحكومة اليمين الإسرائيلية في نوفمبر ٢٠٢٤، لإحياء ذكرى السابع من أكتوبر، عندما طالب بتغيير اسم الحرب من «السيوف الحديدية» إلى «حرب القيامة»، في إشارة منه إلى معركة «جبل مجدو». واعتمد «نتنياهو» على عدد من السياقات الدينية منها: أن هذه الحرب هي حرب دينية بالأساس، خاصة بين المسلمين واليهود، وأن انتصار اليهود في هذه الحرب هو بمثابة إعادة نهضة وبعث الشعب اليهودي للعالم أجمع. وفي هذا الإطار، فإن لهذه التسمية العديد من الدلالات السياسية، من أهمها: بداية مرحلة جديدة من التعاون وربما الاندماج بين الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية.

ومن جهة أخرى، تآمرت الولايات المتحدة والصهيونية وبعض الدول الغربية للإعداد لحرب دينية منذ بداية إنشاء جماعات إرهابية، أطلقت عليها الجماعات الإسلامية، لتقرن ما تقوم به هذه الجماعات من أعمال قتل ونهب، بالإسلام، ونجحت في إشاعة ما أُطلق عليه الإسلاموفوبيا. وقد ظهر الوجه الحقيقي لهدف الولايات المتحدة حيال اتهامها لتلك الجماعات بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث اتخذت من اتهامها لتلك الجماعات ذريعة لضرب العراق وأفغانستان بحجة تأمين نفسها من الخطر الإسلامي الذي تمثله هذه الجماعات. كما ظهر البعد الديني في تصريح «أنتوني بلينكن» وزير الخارجية الأمريكي عندما زار إسرائيل بعد «طوفان الأقصى»، حيث أكد بأنه جاء لإسرائيل ليس كوزير خارجية وإنما بصفته يهودي، وكذلك ما وصف به «بايدن» نفسه بأنه صهيوني.

أهمية البعد الثقافي في العلاقات الدولية

تزايد الاهتمام بالمفهوم الواسع للثقافة بعد التطورات والتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية. وحيث إن الثقافة هي محصلة طرق العيش والسلوك والمعارف والآداب والفنون والمعتقدات والقيم لجماعة متجانسة، ولذلك نجد أن بعض الدول تحاول الحفاظ على ثقافتها وعلى التوازن الديموجرافي والديني بتقنين الهجرة إليها.

وتعد العلاقات الثقافية أكثر فاعلية وديمومة من العلاقات السياسية والاقتصادية، فلا يمكن الحديث عن القرار السياسي بمعزل عن الفكر الثقافي داخل عقل متخذ القرار. وقد تجدد الاهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية بعد أن أصبحت التغيرات العالمية والعولمة أحد أهم أسباب التركيز على الثقافة بمفهومها الواسع، وتزايد الاهتمام بدراسة الثقافة وتأثيرها على العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. وتم استخدام البعد الثقافي كغطاء سياسي، لتحقيق مصالح سياسية واستراتيجية للدول.

ومن منطلق تطلعها للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، ركزت الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية على البعد الثقافي، وعلى فهم جميع المدخلات التي تحدد قراراتها السياسية في نهاية الأمر، أي تحديد صورة العربي الثقافية، ثم العمل على تغييرها داخل الوعي الأمريكي والغربي، لأن تلك الصورة هي القادرة على تغيير قرارات السياسة الأمريكية في نهاية الأمر. ولذلك نجد أنه تم بذكاء تجميل صورة اليهودي الثقافية داخل العقل الأمريكي والغربي، في الوقت الذي كان يتم فيه تشويه صورة العربي الثقافية، كما كان أحد الأهداف من وراء مبادرة الشرق الأوسط الكبير هو إجراء عملية تغيير طويلة المدى لإعادة تشكيل قيم ومعتقدات وثقافة المجتمع العربي الإسلامي، وليس لتحقيق الديمقراطية والإصلاح كما كانت يروَّج له، هذا فضلًا عن تراث بعض المستشرقين المتحيز ضد العرب، ونشر أفكارهم المغلوطة.

> "أحد الأهداف من وراء مبادرة الشرق الأوسط الكبير هو إجراء عملية تغيير طويلة المدى لإعادة تشكيل قيم ومعتقدات وثقافة المجتمع العربي الإسلامي، وذلك ليس لتحقيق الديمقراطية والإصلاح كما كانت يُروّج له."

دور الدبلوماسية الشعبية والقوة الناعمة في استعادة العالم العربي دورَه الحضاري

تعد الدبلوماسية الرسمية أداة فاعلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتلعب الدبلوماسية الشعبية دورًا هامًّا في تكملة هذا الدور، حيث تعتبر جسرًا للتواصل بين الشعوب بهدف تعزيز علاقات التعاون بين المؤسسات المتناظرة، وتستخدم كوسيلة من وسائل التأثير في اتجاهات الرأي العام، وفي صنع القرار في الدول المستهدفة، لا سيما في وقت الأزمات. ويمكن للدبلوماسية الشعبية توفير الآليات التي تؤثر في سير الأحداث، وتسهيل الأمور على صانع القرار السياسي للتواصل مع الشعوب، من خلال استخدام أدوات متعددة، منها: الدبلوماسية الثقافية، ومنتديات الشباب، والعودة للجذور، والألعاب الرياضية، والتواصل الاجتماعي، والمؤتمرات.

ربما يعتقد البعض أن الحديث عن استعادة الدور الحضاري العربي باستخدام الدبلوماسية الشعبية والقوة الناعمة، هو من قبيل التفاؤل المفرط، بعيدًا عن الواقع السياسي العالمي الذي نعيشه الآن. وردًا على ذلك، يمكن القول إن العالم العربي مر بظروف صعبة في فترات تاريخية متعددة، وعانت الدول العربية من ويلات الاستعمار التي طالتها، فضلًا عن معاناتها من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، ولكنها استطاعت تجاوزها. فالأوضاع التي تمر بها الدول العربية تستلزم منها بناء قوتها الذاتية، واستخدام عناصر القوة المادية المملوكة لها بذكاء، وتقويم حجم أخطائها، والتخطيط المدروس للمستقبل، واستخدام كل وسائل الدبلوماسية الشعبية وعناصر القوة الناعمة، لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، والمحافظة على ثقافتها وحمايتها من الغزو الثقافي، وألا تكون متلقية للثقافات الأجنبية فقط، وإنما يكون هناك تبادل مع هذه الثقافات.

وينصرف مفهوم القوة الناعمة وفقًا لتعريف «ناي» إلى دفع الآخرين للقيام بما تريد، ليس بالإكراه وإنما عن طريق الإقناع. فإذا استطاعت الدولة تقديم نموذج ثقافي وأيديولوجي قوي الإقناع، فإنه يمكنها جعل الدول الأخرى تحاكي منظومتها الثقافية والقيمية. ولكن لا بد أن تكون هذه القوة الناعمة مدعومة بقوة مادية اقتصادية وبشرية وعلمية. وبالنسبة للدول العربية، يتبين أنها تمتلك مفاتيح كثيرة ومؤثرة من مصادر القوة المادية، بمساحتها الشاسعة، ومناخها المعتدل، وبموقعها الجغرافي الاستراتيجي وسط العالم، والذي يتحكم في مداخل شريان البحرية الدولية، وما تمتلكه من ثروات بشرية وطبيعية، هذا فضلًا عما تمتلكه من الكثير من عناصر القوة الناعمة؛ حيث تنتمي لحضارات عريقة كانت منارة للعلم والفن والإبداع، وتضم كنوزًا أثرية كثيرة ومتنوعة. وكانت مهبط الأديان التي يدين بها معظم شعوب العالم، وتضم مقدسات دينية كثيرة.

وإذا ما استطاعت هذه الدول توحيد مواقفها وقرارتها وتحكمها في توجيه ثرواتها، فإنها تصبح قوة مؤثرة (مثلما حدث عام ١٩٧٣ بعد اندلاع حرب السادس من أكتوبر مع إسرائيل، حيث وحدت الدول العربية مواقفها واستخدمت سلاح البترول كقوة ضاغطة). فهي عندما تتمكن من تجسيد الأفكار والمبادئ والقيم، يصبح لديها قوة ناعمة روحية ومعنوية وثقافية مدعومة بقوة مادية، مما يدفع الآخرين إلى احترامها ومحاكاة منظومتها القيمية والثقافية. ولكن لن يتحقق ذلك إلا بتنسيق مواقفها، وتمسك نظمها الحاكمة بالديمقراطية وبالشفافية، واتباع التخطيط العلمي لموارد ثرواتها، ونبذ الطائفية والقبلية والانقسامات، والاعتزاز بتاريخها، والحفاظ على قيمها وثقافتها العريقة وحمايتها من الاندثار تحت وطأة غزو الثقافات الدخيلة عليها. فنجاح القوة الناعمة يعتمد على مكانة الفاعل داخل المجتمع الدولي. ويمكن للدول العربية استعادة مكانتها بتوظيف ما تملكه من مصادر قوتها الناعمة ومصادر قوتها المادية، بالاعتماد على أدوات الدبلوماسية الشعبية المتنوعة، **والتي سيتم التركيز على عدة أدوات منها كالتالي:**

الدبلوماسية الثقافية: أصبح التبادل الثقافي بين الدول جزءًا أساسيًّا من العلاقات الدولية المعاصرة، وتعني توظيف عناصر عدة من الثقافة للتأثير في الشعوب التي تنتمي لدول أخرى. وأصبحت برامج التبادل الثقافي أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وتعددت مجالاتها، منها: التعليم والبحث العلمي، وإبداعات الفنون، والرقص، والمتاحف، والآثار، وافتتاح المراكز الثقافية. وتهتم الدول بإقامة علاقات ثقافية مع غيرها من دول العالم، من خلال إبرام اتفاقات تعاون ثقافي، واستضافة المهرجانات السينمائية والمسرحية والموسيقية والغنائية، وتنظيم الملتقيات الفنية والأدبية الدولية، والحرص على المشاركة في الفعاليات التي يتم تنظيمها في الدول الأخرى، وإنشاء المكاتب الثقافية التي تعتبر بمثابة قنوات اتصال تتم من خلالها المهمة الثقافية.

ولا شك أن الفن يلعب دورًا محوريًّا في تقوية الوعي بالقضايا الإنسانية، ويمكن القول بإمكانية وجود مقاومة ثقافية فنية، حيث إن الفن قادر على التعبير عن المشاعر الإنسانية عبر الرموز الفنية، وتعزيز الوعي بالقضايا الوطنية، بل في نقد السياسات العالمية، مثل قضية تغير المناخ، وغيرها. وتعتبر مهرجانات السينما فرصة كبيرة لعرض أفلام تتناول قضايا وطنية، مثل ما حدث من دعم للقضية الفلسطينية خلال الأفلام التي تم عرضها في مهرجان القاهرة السينمائي في دورته الخامسة والأربعين عام ٢٠٢٤، والذي شاركت فيه ٧٢ دولة.

بعد أن أدركت الدول تصاعد أهمية العوامل الثقافية في العلاقات الدولية، صارت تتنافس على استخدام القوة الناعمة الثقافية، لما لها من مردود على: زيادة النفوذ والمكانة الدولية، وترويج الدولة لثقافتها، وتحسين صورتها وأسلوب معيشة شعبها، مما ينعكس أثره على جلب الاستثمارات والسياحة لها، وبناء جسور التواصل

مع الدول الأخرى. وبعد أن ظلت الثقافة الغربية مهيمنة لعدة قرون، حدث تراجع لهيمنة القوى الثقافية الغربية، وتصاعدت قوى ثقافية جديدة خاصة في مجال الفنون في الصين وتركيا والهند وكوريا الجنوبية. ولكي يكون هناك أثر فاعل لاستخدامات الفن سياسيًّا في العلاقات الدولية، يتعين أن يكون للدولة القدرة على التأثير في سلوكيات الدول الموجهة إليها، وتوفر القدرة المادية الكبيرة لديها. ولذلك نجد أن بعض الدول تحاول تعويض ضعف قوتها الصلبة بتركيزها على استخدام مصادر قوتها الثقافية الناعمة. لما لها من تأثير في تشكيل القيم وتغيير المواقف والسلوكيات والعادات، وفرض أفكارها والتأثير في إدراك الجماهير، فضلًا عن تأثيرها في صانع القرار وفي اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا التي تهم الدولة المرسلة للثقافة.

دبلوماسية العودة للجذور: تعد دبلوماسية العودة للجذور صورة جديدة من صور الدبلوماسية الشعبية. ويُقصد بها التواصل مع أجيال الجاليات العربية في الخارج وربطهم بالوطن. وعلى سبيل المثال ففي إطار اهتمام مصر بالتواصل مع أبنائها بالخارج للاستفادة من خبراتهم وعلمهم لصالح الوطن، تنظم وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج مؤتمرات لعلماء مصر المقيمين بالخارج، بحيث يكون لهم دور مهم في المهجر لمواجهة الأزمات الاقتصادية والسياحية والإعلامية. وقد اتضح مدى محدودية التأثير للأمريكيين من أصول عربية وإسلامية، بالقياس لتأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الأمريكية، مما يستدعي وضع استراتيجية لضمان أن يكون لهذه الجالية دور مهم وفاعل في الحياة السياسية في الدول الغربية. ونظرًا لعدم وجود جاليات عربية كبيرة في الدول الإفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية، مثلما الحال في الولايات المتحدة والدول الأوروبية وكندا. ولذلك كان من الأهمية بمكان مضاعفة الجهد مع هذه الدول في كل المجالات الثقافية، تعويضًا عن ذلك النقص، بالإضافة إلى زيادة عدد جمعيات الصداقة معها، وتفعيل دورها، واستثمار كل وسائل الدبلوماسية الشعبية لتنمية العلاقات معها، بما ينعكس بالإيجاب على مصالح كل الأطراف.

دبلوماسية التبادل الطلابي: وفقًا للدكتور «أحمد زويل»، «فإن القوة الناعمة للعلم قادرة على بناء الجسور التي تربط أناسًا لهم انتماءات ثقافية ودينية مختلفة». فيمكن الاستفادة من الأعداد الكبيرة من الطلاب العرب الذين يدرسون في جامعات في مختلف الدول، كما أن طلابًا من مختلف دول العالم يدرسون في الجامعات العربية. ويمكن الاستفادة من كل هذه الطاقات الطلابية في مد جسور التفاهم بين الشعوب العربية وبين شعوب العالم، خاصة أن الطلاب يقيمون سنوات عديدة في الدول التي يدرسون بها، مما يجعلهم قادرين على القيام بدور دبلوماسي شعبي ملموس ومؤثر.

دبلوماسية المؤسسات الدينية: يعد الدين عاملًا من العوامل المؤثرة على مسرح الأحداث السياسية الدولية. وكان للتغيرات التي حدثت في العالم ابتداء من الربع الأخير من القرن العشرين، وما أفرزته من تداعيات، انعكاساتها على بروز مكانة الدين على مسرح السياسة الدولية. وتعتبر المؤسسات الدينية من أهم أشكال القوة الناعمة، ويعد الأزهر الشريف من أنجح صور الدبلوماسية الشعبية لتصحيح الصورة المغلوطة التي لحقت بالإسلام بسبب الممارسات الهمجية للتنظيمات الإرهابية والميليشيات المتطرفة. ويولي الأزهر الشريف، ذلك الصرح الديني العريق، اهتمامًا كبيرًا بهذا الشأن. حيث كان لكتابات بعض المستشرقين، والتي تضمنت تشويهًا للإسلام وللحضارة الإسلامية وتاريخها، آثارها السلبية؛ لأنها أصبحت مرجعًا للدارسين في الشرق والغرب، مما ساهم في نشر وتثبيت أفكار مغلوطة لدى البعض. وكان الأزهر، الذي أنشئ عام ٣٦١ هـ/٩٧٢م، ولا يزال منارة ثقافية، هو أرفع مؤسسة علمية وتربوية في العالم الإسلامي، وعنوانًا لقدرة الشعوب الإسلامية على الإنجاز العلمي والسبق الحضاري، وحفظ المعارف



الإنسانية للعالم في فترة تاريخية طويلة. وبفضله انتشر الإسلام في ربوع الأرض، ليس لأنه عقيدة دينية فقط، وإنما لأنه دين ودنيا.

ويمكن الاستفادة من الدبلوماسية الدينية، من خلال مد جسور التعاون بين المؤسسات الدينية، سواء إسلامية أو مسيحية وبين نظرائها في مختلف دول العالم، عن طريق: تبادل الزيارات بين القيادات الدينية، وتنظيم المؤتمرات، وتنظيم الدورات التدريبية للدعاة، والتعاون بين مراكز الدراسات الدينية، وتبادل المطبوعات، والاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة للتواصل مع الجاليات، سواء كانت مسيحية أو مسلمة في الدول الأجنبية، واستقدام الطلاب من مختلف دول العالم للدراسة في الجامعات الدينية، مثلما يفعل الأزهر الشريف، الذي يدرس فيه آلاف الطلاب الوافدين من كل أرجاء العالم.

دبلوماسية الألعاب الرياضية: الألعاب الرياضية لغة عالمية مثل الموسيقى، تخترق الحواجز بين الدول. وهي إحدى صور الدبلوماسية الشعبية ومن أنجحها لجذب الجماهير، وتتنافس الدول على استضافة الدورات الرياضة الدولية، لما لها من أبعاد سياسية واقتصادية وإعلامية وسياحية شديدة الأهمية. وتعد دورة الألعاب الأولمبية من أهم المحافل الرياضية الدولية التي تُعبِّر فيها الدول عن مدى تطورها وقدرتها وإمكاناتها. ويتم توظيف الألعاب الرياضية من قِبل الدول في عدة مجالات وكأداة من أدوات السياسة الخارجية، منها: الدعاية السياسية، وكأداة للمقاطعة، وكأداة للحصول على مكانة دولية، أو لتحسين العلاقات بين الدول، وكوسيلة لاختبار النوايا.

وقد ظهر الدور السياسي للألعاب الرياضية بشدة في الدورات الرياضية الدولية. فعلى سبيل المثال، ونظرًا لاعتراض دول عربية على وجود إسرائيل في الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، تم ضمها للاتحاد الأوروبي لكرة القدم، وبذلك يظهر الانحياز الأوروبي لإسرائيل



وتناقضه مع مبادئ الاتحاد الأوروبي لكرة القدم وللوائح كرة القدم على المستوى الدولي. وقد أدت مشاركة فريق إسرائيل في المباريات الأوروبية عام ٢٠٢٤، إلى حدوث شغب عند مشاركته في المباريات التي دارت في كل من هولندا وفرنسا، بسبب ترديد مشجعين صهاينة هتافات معادية للفلسطينيين، ونزع أعلام فلسطينية كانت موجودة في الشوارع، مما أدى إلى حدوث اشتباكات معهم من المناصرين والداعمين للقضية الفلسطينية.

وقد تنبهت الدول العربية لأهمية استضافة الدورات الرياضية الدولية والإقليمية، فاهتمت بتحديث منشآتها الرياضية، ونافست الدول الأخرى على استضافة الدورات الرياضية الدولية، حيث استضافت مصر الدورة الثانية والثلاثين لكأس الأمم الإفريقية عام ٢٠١٩، وكانت قطر قد استضافت كأس العالم عام ٢٠٢٢، ووضح في هذه الدورة كيف برز الشعور القومي العربي لمناصرة القضية الفلسطينية، وحماس الجماهير العربية لتشجيع الفريق المغربي بعد صعوده للدور قبل النهائي، واستطاعت السعودية الفوز باستضافة كأس العالم لعام ٢٠٣٤.

ومما يؤكد التفاعل بين الألعاب الرياضية والسياسة ما حدث من محاسبة العديد من الرياضيين العرب الذين يلعبون في أندية رياضية في دول أوروبية، بسبب مواقفهم المؤيدة للقضية الفلسطينية. وهنا ظهرت ازدواجية المعايير لدى الدول الغربية، ففي حرب أوكرانيا مع روسيا، سمحوا للرياضيين بالتعاطف مع أوكرانيا، بينما عاقبوا الرياضيين المتعاطفين مع فلسطين في حربها مع إسرائيل.

دبلوماسية المؤتمرات: تهتم الدول بعقد المؤتمرات الدولية، حيث يتم الحوار بين النظراء من دول متعددة، وتبادل وجهات النظر والخبرات بشأن قضايا: سياسية، واقتصادية، وبيئية، وعلمية، واجتماعية، وأمنية، وفنية، مما يكون له انعكاساته على التنمية والتقدم وتحسين العلاقات بين الدول.

رؤية مستقبلية

يتضح مما سبق أنه لكي يمكن استشراف مستقبل العام العربي، والعمل على استعادة دوره الحضاري والريادي باستخدام القوة الناعمة والثقافة، يتعين ممارسة النقد الذاتي، لمعرفة الأسباب الحقيقية للعجز عن الحفاظ على استمرار ازدهار الثقافة والحضارة العربية، والسعي لبناء تحالف عربي سياسي وثقافي تحت مظلة جامعة الدول العربية، بعد تحديث مؤسساتها وتفعيل دورها، والاعتزاز بالهوية الحضارية العربية والإسلامية، وحمايتها من الاندثار أمام هجمة الثقافات الأخرى. وعلى الدول العربية مد جسور التواصل الحضاري والثقافي وتعزيز علاقاتها مع مختلف دول العالم، وتوسيع دائرة هذه العلاقات، من خلال تفعيل مختلف آليات القوى الناعمة، واستخدام كل وسائل الدبلوماسية الشعبية معها. كما يتعين تعميق الاتصال بقادة الرأي في هذه الدول، وجعل الثقافة هي الخيار المهم لتعميق هذا الاتصال.

وتقتضي الظروف التي يمر بها العالم العربي تركيز الاهتمام على ما يجري من تطورات ثقافية وسياسية واقتصادية مؤثرة على العلاقات العربية مع دول العالم. وكيف يمكن تغيير صورة العربي في ثقافة الآخر، وفي الإدراك العالمي، وتقديم فهم أكثر واقعية للمتغيرات في تعاملنا مع الواقع الجديد، وتقديم رؤية متعمقة بشأن العقبات التي تواجه وضع خطط لمستقبل هذه العلاقات. مع الأخذ في الاعتبار الإيقاع السريع للأحداث، التي قد تؤثر على مسار الخطط الموضوعة، متحسبين لما يحدث من تعالي أصوات تنادي بإعادة ترتيب خريطة العالم العربي، وهذه مسألة وجودية تحتم على الدول العربية نبذ الخلافات، والالتقاء على كلمة سواء، تتفق مع وحدة الهدف، والتنسيق بين المواقف العربية على المستوى السياسي وفي المحافل الدولية. ولكي يكتسب الموقف العربي مصداقية، لا بد من ارتباطه بقاعدة قوية تقوم على: تطور البلاد العربية داخليًا، وتقوية القدرات العربية، والثقة في أنها لا تزال قادرة على المساهمة في صنع الحضارة الإنسانية.

وختامًا، لضمان قوة وشمولية العلاقات الثقافية، يتعين توسيع دائرة الاهتمام بالعلاقات الثقافية مع الدول الإفريقية والآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، بدلًا من التركيز فقط على الدول الغربية، خاصة أنها تضم أكبر عدد من الدول وأكبر نسبة من سكان الأرض، حيث يوجد قاسم مشترك بينها وبين الدول العربية في قضايا التنمية، ووجود علاقات تاريخية راسخة معها، مع عدم وجود رواسب أو تراكمات استعمارية معها. فضلًا عن التواصل بين الحضارة العربية وحضارات تلك الدول. ومما يسهل نجاح تلك العلاقات، وجود مؤسسات علمية ودينية وإسلامية بهذه الدول، مما يدعم استمرارية التواصل الثقافي معها، هذا إلى جانب وجود عضوية مشتركة لهذه الدول مع الدول العربية في منظمات وتجمعات إقليمية ودولية.



الهوامش والمراجع

(١) أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

(٢) رجاء سليم، تعزيز دور الدبلوماسية الشعبية لتفعيل القوى الناعمة لمصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، أكتوبر ٢٠٢١.

(٣) محمد السيد سليم، رجاء إبراهيم سليم، الألعاب الرياضية في العلاقات الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

(٤) صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية. تحرير د. أحمد يوسف، د. ممدوح حمزة، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢.

(٥) رجاء إبراهيم سليم، دبلوماسية المؤسسات الدينية المصرية في مواجهة الإرهاب والتطرف، الرواق، العدد ٣٥، (١) ص ٢٣، مارس ٢٠١٨، والعدد ٣٧ مايو ٢٠١٨، (٢) ص ٢٦، القاهرة، الرابطة العالمية لخريجي الأزهر.

(٦) المؤتمر الدولي الثاني، المستشرقون والدراسات العربية والإسلامية، جامعة المنيا، مارس ٢٠٠٦.

(٧) سياسات الترفيه في العلاقات الدولية، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٣٨، أكتوبر ٢٠٢٤.

(٨) عبد العزيز حمودة، العلاقات الثقافية العربية الأمريكية.. نظرة مستقبلية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٢.

(٩) الأزهر الشريف في عيده الألفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.

(١٠) رمزي عودة، مفهوم "حرب القيامة" السياق والدلالات، جريدة الحياة الجديدة، ٢٠٢٤/١٠/١٢، ص ٨.

(١١) وحيد عبد المجيد، اجتهادات، الاختيار الصعب، الأهرام، ٢٠٢٤/١١/٢٣.

(١٢) مصطفى دسوقي كسبة، المسلمون في آسيا الوسطى والقوقاز، القاهرة، هدية مجلة الأزهر، جمادي الآخرة ١٤١٤ هـ.

(١٣) وحيد عبد المجيد، اجتهادات، صهينة كرة القدم، الأهرام، ٢٠٢٤/١١/٢١.

(١٤) رمزي عودة، لا مؤشرات تعد بانطفاء الحريق، القدس، ٢٠٢٤/١٢/٥، ص ١٤.



آفاق الدبلوماسية الثقافية وأهميتها الاستراتيجية للعالم العربي



أ. د. فوزي بن دريدي

مدير كرسي الألكسو لدراسات المجتمعات العربية جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس الجزائر

تعتبر الدبلوماسية الثقافية ذات أهمية واضحة للدول العربية من الناحية الاستراتيجية، فهي تخدم الدبلوماسية الرسمية من حيث دورها في تقديم صورة تخدم البلد دوليًا، حيث تتقاطع مع ثقافة المجتمع وتاريخه وهويته. والدبلوماسية الثقافية (أو «الدبلوماسية بين الثقافات») كانت قائمة كممارسة لعدة قرون، في حين أن مصطلح «الدبلوماسية الثقافية» لم يظهر إلا مؤخرًا، لكن يمكن رؤية الأدلة على ممارستها عبر التاريخ، حيث يمكن اعتبار المستكشفين والرحالة والتجار والمعلمين والفنانين جميعًا أمثلة حية لـ«السفراء غير الرسميين» أو «الدبلوماسيين الثقافيين» الأوائل.[١]

وأفضل وصف للدبلوماسية الثقافية هو «أنها مسار من الإجراءات التي تعتمد على تبادل الأفكار والقيم والتقاليد والجوانب الأخرى للثقافة أو الهوية، سواء لتعزيز العلاقات أو تعزيز التعاون الاجتماعي والثقافي أو تعزيز المصالح الوطنية أو ما هو أبعد من ذلك، ويمكن ممارسة الدبلوماسية الثقافية إما عن طريق القطاع العام أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني». إن الدبلوماسية الثقافية تعكس مهام الدولة ومؤسساتها، لكن لا تبقى في مستويات الإجراءات الرسمية، بل توكل المهمة إلى المؤسسات المجاورة لمؤسسات الدولة، من مراكز بحثية ومؤسسات أكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني. وما يميز ممارسات هذه المؤسسات المستقلة عن القرار الرسمي أنها تندرج ضمن «رؤية» المؤسسات الرسمية في مجال «تصدير» الثقافة المحلية إلى العالم.

الدبلوماسية الثقافية وأدواتها

تظهر نماذج جديدة من الدبلوماسية الثقافية تعتمد على الثقافة كمورد للتماسك الاجتماعي والحوار. وقد كانت اليونسكو بمثابة منصة عالمية فريدة للدبلوماسية الثقافية منذ إنشائها في عام ١٩٤٥، وهي متجذرة في قناعتها بالتبادل الحر للأفكار والمعارف.. لأغراض التفاهم المتبادل ومعرفة

أكثر صدقًا وكمالًا لحياة بعضنا [٢]. وتشمل أدوات الدبلوماسية الثقافية: الفنون، والإعلام، وبرامج التبادل العلمي والطلابي، ومواكبة المهنيين العاملين في مجال الصناعات الثقافية الإبداعية.

وبدرجات متفاوتة، كل الدول تمارس سياسات للقوة الناعمة كعنصر يتكامل مع الاستثمار في المجالات العسكرية والاقتصادية ذات الطبيعة المادية الصرفة. ولدى الدول الكبرى، توكل المهام الرئيسة لتخطيط واقتراح ومتابعة تنفيذ البرامج الرامية إلى ممارسة القوة الناعمة إلى أجهزة ما يسمى بالدبلوماسية العامة، ذلك النشاط الذي يهم مختلف البرامج التي تنفذ خارج الحدود في تواصل مباشر مع النخب والجماهير الأجنبية أو الفئات المستهدفة منها. ويشمل ذلك تدبير تدفقات إعلامية وثقافية لإحداث تغييرات معينة، أو بناء أفكار وقناعات معينة، تسهل تفهم سياسات هذه الدولة وقراراتها. وتشكل الدبلوماسية الثقافية في هذا الصدد الوجه الأبرز لسياسات القوة الناعمة، ولعلها كانت الممارسة التقليدية التي استلهمت من تجاربها التاريخية العريقة الدروس والخلاصات النظرية لبلورة مفهوم القوة الناعمة في العصر الحديث للعلاقات الدولية [٣].

ومن النماذج التي يمكننا ذكرها في مجال الدبلوماسية الثقافية على المستوى العربي، تظهر الدبلوماسية الثقافية العراقية كأحد النماذج التي حاولت فرض نفسها على الساحة الدولية، حيث تجسدت في تطوير الاتفاقيات الثقافية بين العراق والدول الأخرى لوضع أسس التعاون الثقافي المشترك، وعقد الاتفاقيات الثقافية مع المنظمات والمؤسسات الدولية المختصة في المجال الثقافي، لكن تحتاج هذه الدبلوماسية إلى تطوير وتقويم وتفعيل [٤].

ويمكن الاهتداء إلى بعض النماذج غير العربية، وفي هذا الصدد، تظهر الدبلوماسية الثقافية الروسية ضمن الأطر التي فرضت نفسها إقليميًّا وعالميًّا، حيث أسهمت عمليات ترويج اللغة الروسية والأدب والفنون والتعليم الروسي في تعزيز استراتيجية القوة الناعمة الروسية، إذ تعد أدوات فعالة لتعزيز تأثيرها وصورتها العالمية، وذلك في ظل مساعي روسيا إلى تقديم صورة إيجابية وجذابة عن ثقافتها وتاريخها، مما يدعم تحقيق أهداف سياستها الخارجية [٥].

مستقبل الدبلوماسية الثقافية

لقد أصبحت قوة الدولة في الفضاء الدولي لا تقاس فقط بقوتها الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية والاستراتيجية فحسب، بل تتضمن أيضًا قوة جذبها وقدرتها على التأثير على المجتمعات الأخرى، من خلال أفكارها ومعارفها وثقافتها [٦]، حيث أضحت الدبلوماسية الثقافية ذات تأثير قوي في مجال العلاقات الدولية.

وفي ضوء ذلك، تسعى مختلف دول العالم إلى تطوير وتعزيز دبلوماسيتها الثقافية بهدف فرض النفوذ والهيمنة الناعمة، وتحقيق المصالح الوطنية، وتعزيز مكانة الدولة



على المستوى الخارجي لتحقيق مكانة دولية مرموقة وبصمة مميّزة في العالم -لكن ليس بالعنف والقوة والقهر- وربط دول العالم في إطار من القيم والمثل والمبادئ والأخلاقيات المشتركة، وتطوير وتعزيز حقوق الإنسان، وتليين العلاقات بين الدول، وجذب السائحين وزيادة أعدادهم من أجل دعم الاقتصاد.[٧]

هذا، ولا تعد الدبلوماسية الثقافية رديفًا للدبلوماسية الرسمية ولا الدبلوماسيات الأخرى (الاقتصادية، الأكاديمية...)، كما أنه لا يوجد تناقض بين الدبلوماسية الثقافية والرسمية، حيث يُفترض وجود تناغم بين النوعين من الدبلوماسيات، إذ إن الدبلوماسية الثقافية هي في الواقع امتداد لمجال الاتصال الرسمي، أكثر من كونها عملًا دبلوماسيًّا بالمعنى الدقيق للكلمة.[٨]

إن الدبلوماسية الثقافية هي نمط جديد ومتطور من أنماط الدبلوماسية، وقد أصبح من الصعب على أي نظام سياسي أن يعمل ويتفاعل مع المجتمع الدولي الواسع من حوله، ما لم يتوافر لديه مستوى مناسب من الإدراك والمعرفة بأهداف الدول الأخرى وتطلعاتها ومخاوفها.[٩]

وفي هذا الإطار، أصبح تطور الإعلام الرقمي والوسائط الاجتماعية من التحديات المستقبلية الكبرى فيما يتعلق بقدرة الدول على التأثير على الساحة الدولية، حيث أثّرت هذه الوسائل على المحتويات الثقافية، والأطر التقليدية للتعبير الخاصة بكل دولة[١٠]. وبذلك، تبرز أهمية تطوير وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتعزيز الدبلوماسية الثقافية، لا سيما ما يتعلق بإيصال الرسالة الثقافية للآخر.

وختامًا، على الرغم من الأهمية الواضحة للدبلوماسية الثقافية، فإن الواقع يدل على أن الدول العربية لم تولِ الأهمية اللازمة لها، ولم توضَع ضمن الأولويات الرسمية وغير الرسمية، على الرغم من وجود استثناءات في بعض الدول العربية التي بادرت ببعض الأنشطة، لكن ما يميزها أنها كانت جزئية وظرفية ولا تدخل ضمن أبعاد استراتيجية. ومن هنا تتضح أهمية وضع استراتيجية عربية مشتركة في مجال تفعيل الدبلوماسية الثقافية، وإدخالها كمادة في التكوين الدبلوماسي للإطارات العلمية المتخصصة في هذا المجال. كما أن وضع هذه الاستراتيجية يرتبط بالوعي الرسمي بالتحولات التي حدثت في العالم خلال العقود الماضية، وإضافة الدبلوماسية المرنة (مقابل الدبلوماسية الصلبة) ضمن أجندة عمل الدول العربية مستقبلًا.



الهوامش والمراجع

(1) Academy fir cultural Diplomacy: https://www.culturaldiplomacy.org/academy/index.php?en_what-is-cultural-diplomacy

(2) UNESCO, Cutting Edge | From standing out to reaching out: cultural diplomacy for sustainable development : 27 January 2022.Last update:20 April 2023. https://www.unesco.org/en/articles/cutting-edge-standing-out-reaching-out-cultural-diplomacy-sustainable-development

(٣) نزار الفراوي، مركز برق للأبحاث والدراسات، ٢٠١٦: https://n9.cl/g9urjb

(٤) أ.د. نوار محمد ربيع الخيري، الدبلوماسية الثقافية: مفهومها وتطبيقاتها، ص ١٢١: https://www.iasj.net/iasj/download/47de9d0d3bf807ad:

(٥) م.م أزهار هادي مجيد، توظيف القوة الناعمة في السياسة الخارجية الروسية، (مجلة حمورابي للدراسات (العدد ٥١ - السنة الثالثة عشرة ـ ٢٠٢٤، ص ١٠٩.

(6) Marie-Pierre Busson, M.Sc.? La diplomatie culturelle: levier stratégique au coeur des luttes d'influence? Rapport évolutif ? Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture - Rapport 11 Février 2012, P 02.

(٧) كشان رضا، دور الدبلوماسية الثقافية في تعزيز الهيمنة الأمريكية، مجلة الأبحاث القانونية والسياسية، المجلد ٠٣ -العدد ٠٢ – السنة ٢٠٢١.

(8) William Guéraiche, Diplomatie culturelle, un exercice rhétorique ? L'exemple du Louvre Abu Dhabi, musée universel, HERMÈS 81, 2018, p 188.

(٩) أ/هدير فريد محمود، «استراتيجيات الدبلوماسية الثقافية لاتحاد المعاهد الأوروبية في مصر: البرنامج الثقافي الأوروبي المصري أنموذجا في الفترة «٢٠١٩-٢٠٢٣»» مجلة كلية الآداب - جامعة حلوان- العدد ٦٠ – لسنة ٣٠، ص ٥٥٠.

(10) Marie-Pierre Busson, M.Sc.? La diplomatie culturelle: levier stratégique au coeur des luttes d'influence? Rapport évolutif ? Analyse des impacts de la mondialisation sur la culture - Rapport 11 Février 2012, P 05.



النشر الإلكتروني ومستقبل الكتاب



أ. د. هاني جرجس عياد

خبير في علم الاجتماع

يُعدُّ الفكرُ العنصرَ الأساسيَّ الذي يدفعُ الأممَ نحوَ التقدمِ والازدهارِ، وهو ناتجٌ عن إبداعٍ إنسانيٍّ ينبعُ من تصورٍ فرديٍّ لأفكارٍ ومفاهيمَ ترتبطُ بمجالاتٍ متعددةٍ، ويستمدُّها الإنسانُ من تحليلهِ لمحيطهِ الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ والعلميِّ والأدبيِّ. ويشكلُ الفكرُ والإبداعُ أحدَ أبرزِ ما يميزُ الإنسانَ عن سائرِ الكائناتِ الحيةِ، إلى درجةٍ أن اللهَ سبحانهُ وتعالى قد رفعَ منزلةَ العلماءِ وأصحابَ الفكرِ، حيث قالَ في القرآنِ الكريمِ: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ (المجادلة: ١١).

يمرُّ الإبداعُ الفكريُّ عبرَ ثلاثِ مراحلَ أساسيةٍ: بلورةُ الفكرةِ، ثم تنظيمُها وترتيبُها، وأخيرًا تجسيدُها في مصنفٍ مكتوبٍ. وتعتبرُ المصنفاتُ نتاجًا فكريًا يعكسُ تفكيرَ المؤلفِ وجهدهُ الشخصيَّ، وهي بمثابةِ مرآةٍ لشخصيتهِ وأفكارهِ. لذلك، من الضروريِّ الاعترافُ بحقوقِ المؤلفِ على مصنفاتهِ، وذلك لضمانِ حمايةِ إبداعاتهِ من التعدياتِ أو الاستغلالِ غيرِ المشروعِ. فالتعدي على حقوقِ التأليفِ يسببُ للمؤلفِ شعورًا بالإحباطِ والخيبةِ، مما يؤدي إلى تراجعِ دافعهِ للإبداعِ وإنتاجِ الفكرِ. إن غيابَ حمايةِ حقوقِ المؤلفِ يؤثرُ بشكلٍ كبيرٍ على التقدمِ الفكريِّ للأممِ، حيث إن الإبداعَ ليس مجردَ وجودِ فكرةٍ، بل في نشرِها والاستفادةِ منها على نطاقٍ واسعٍ. ومن هنا تأتي أهميةُ النشرِ، الذي يتمُّ من خلالِ اتفاقٍ بين المؤلفِ والناشرِ، حيث يتولى الناشرُ نشرَ وتوزيعَ المصنفِ، بما يسهمُ في نشرِ المعرفةِ وتحقيقِ الفائدةِ العامةِ للمجتمعِ.

تتفقُ الآراءُ بين الناشرينَ العربِ والأجانبِ على أن صناعةَ النشرِ تواجهُ تحدياتٍ كبيرةً في الوقتِ الراهنِ، نتيجةً لعددٍ من العواملِ الجوهريةِ المرتبطةِ بتلكَ الصناعةِ. ومن أبرزِ هذه العواملِ ارتفاعُ التكاليفِ المتزايدةِ والثورةُ التكنولوجيةُ التي غيرتِ المشهدَ بشكلٍ جذريٍ. وقد دفعَ ذلكَ العديدَ من الناشرينَ في الغربِ إلى التوسعِ في تقديمِ الإصداراتِ الرقميةِ جنبًا إلى جنبٍ مع الإصداراتِ التقليديةِ.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تشكلُ الإصداراتُ الرقميةُ ثلثَ مبيعاتِ سوقِ الكتبِ، بينما تتجاوزُ هذه النسبةُ ٥٠٪ في أوروبا الغربية. كما أن التطورَ السريعَ في تكنولوجيا الحواسيبِ وانتشارَ الأجهزةِ اللوحيةِ مثلَ الآيبادِ، التي تعملُ بنظامِ iOS، إضافةً إلى الأجهزةِ الأخرى التي تعملُ بنظامي أندرويد وكيندل، قد أسهمَ بشكلٍ كبيرٍ في تغييرِ آليةِ نشرِ الكتبِ، حيث أصبحتْ هذه الأجهزةُ تتمتعُ بقدراتٍ هائلةٍ أحدثتْ تحولًا جذريًا في صناعةِ النشرِ.

حقًا، أصبحَ المستفيدُ يتجوّلُ في عالمٍ افتراضيّ عبرَ مواقعِ المكتباتِ على الإنترنتِ ليحصلَ على ما يُريدُهُ من خدماتٍ، وهو لا يكادُ يبرحُ مكانَهُ، سواء في المنزلِ أو المكتبِ، دونَ الحاجةِ للذهابِ إلى المكتبةِ. كما أنَّ الإنترنتَ أصبحَ البيئةَ المثاليةَ لإتاحةِ الدخولِ إلى المكتباتِ الإلكترونيةِ وأنواعِ الكتبِ الإلكترونيةِ المطوَّرةِ، لما تُوفّرُهُ من تسهيلاتِ النشرِ الإلكترونيِّ. ولكنْ على الرغمِ من أنَّ التكنولوجياتِ وأنظمةَ المعلوماتِ قد قدَّمتْ العديدَ من الحلولِ المتطورةِ للتغلبِ على المشكلاتِ التي تواجهُها المكتباتُ بسببِ تضخمِ المصادرِ والمعلوماتِ وتحدياتِ الإعدادِ والتنظيمِ والتخزينِ والاسترجاعِ والإتاحةِ، وعلى الرغمِ من أنَّها قد أثبتتْ دورَها الإيجابيَّ في تجاوزِ الحواجزِ اللغويةِ والجغرافيةِ والزمنيةِ، فإنَّها ما زالتْ تواجهُ مشكلاتٍ وتحدياتٍ لا يُمكنُ تجاهلُها أو تجاوزُها. بلا شكٍّ، فإنَّ النشرَ الإلكترونيَّ -كأحدِ أشكالِ هذه التكنولوجيا، وباعتبارِه من أهمِّ التقنياتِ المعاصرةِ التي أسهمتْ في تعميمِ المعرفةِ وإيصالِها إلى أيِّ مكانٍ في العالمِ- لا يخلو من تلكَ المشكلاتِ. ويُشارُ إلى أنَّ المصادرَ المنشورةَ إلكترونيًا فرضتْ نفسَها على الساحةِ كمنافسٍ قويٍّ لمثيلاتِها الورقيةِ، لما تتميَّزُ بهِ من سرعةٍ في توصيلِ المعلوماتِ مُتعدِّدةِ الأشكالِ وتيسيرِ التفاعلِ مع المادةِ المنشورةِ، سواء عبرَ إرسالِ تعليقٍ إلى الناشرِ أو الكاتبِ عبرَ البريدِ الإلكترونيِّ، أو عبرَ إدراجِ الردِّ أو التعليقِ في مكانِ النشرِ ذاتِه. كما أتاحتْ للكاتبِ رؤيةَ ردودِ أفعالِ الذينَ يطَّلعونَ على أعمالِه. كذلك، أصبحَ التمويلُ يتَّجهُ الآنَ نحوَ النشرِ الإلكترونيِّ، مما ساعدَ على نجاحِه والارتقاءِ بهِ، خاصةً في ظلِّ انتشارِ ثقافةِ الإنترنتِ، حتى إنَّ العديدَ من دورِ النشرِ والمؤسساتِ الصحفيةِ والجامعاتِ ومراكزِ البحوثِ ركَّزتْ اهتمامَها على بناءِ مواقعَ لها عبرَ الإنترنتِ وكرَّستْ جهودَها لتطويرِها وتحديثِها.



يوضحُ الجدولُ الآتي الاختلافاتِ الجوهريةَ بينَ النشرِ التقليديِّ والنشرِ الإلكترونيِّ في النقاطِ التاليةِ:

النشرُ التقليديّ	النشرُ الإلكترونيّ
تنموُ المعلوماتُ خلالَهُ وتتطورُ ببطءٍ، وقد تستغرقُ شهورًا أو حتى سنواتٍ.	إمكانيةُ الإنتاجِ السريعِ والعاليّ لكمٍ هائلٍ من الوثائقِ الإلكترونيةِ.
صعوبةُ التعديلِ والتحديثِ في محتوى المصادرِ التي تمَّ إنتاجُها من خلالِه، وخاصةً بعدَ نشرِها.	إمكانيةُ التعديلِ والتحديثِ وإعادةِ استخدامِ وتوظيفِ البياناتِ في الموادِ والمصادرِ حتى بعدَ نشرِها إلكترونيًّا.
بنيةُ المصادرِ التقليديةِ ممتدّةٌ ومتصلةٌ، وتنظيمُ المحتوى متكاملٌ إلى حدٍّ كبيرٍ.	البياناتُ قد تكونُ غيرَ متسلسلةٍ أو غيرَ منظمةٍ، وتستخدمُ معاييرَ وصفٍ مثلَ ما وراءَ البياناتِ (الميتاداتا) على نطاقٍ أوسعَ استنادًا إلى السياقِ.
يتصفُ المحتوى بالمحدوديةِ، لأنه منتقىً وأكثرَ مصداقيةً وثقةً وأكاديميةً؛ إذ جاءَ نتيجةً لتقييمٍ وغربلةٍ قبلَ نشرِه وإتاحتِه.	نتيجةً لغزارةِ المحتوى وتنوعِه بلا قيودٍ ولا رقابةٍ؛ فإنه لا يقتصرُ على الأوعيةِ ذاتِ الطابعِ الأكاديميِّ وتعتمدُ مصداقيتُهُ على الاستخدامِ.
نقاطُ الوصولِ إلى المعلوماتِ محدودةٌ تعتمدُ على إدارةٍ مركزيةٍ للمحتوى والمجموعاتِ.	نقاطُ الوصولِ إلى المعلوماتِ غيرُ محدودةٍ افتراضًا، وتُضافُ إلى إدارةِ مجموعاتٍ موزعةٍ يتمُّ التحكمُ فيها بشكلٍ لا مركزيٍّ وفقًا لكلِّ مستفيدٍ.
يمكنُ التحكمُ مباشرةً في التنظيمِ الماديِّ والمنطقيِّ للمجموعاتِ مع وجودِ علاقةٍ بينها.	يمكنُ الفصلُ بينَ الجانبِ الماديِّ والمحتوى، وهو ما يسمحُ ببناءِ مجموعاتٍ رقميةٍ هائلةٍ وفي وقتٍ قياسيٍّ.
عادةً ما يكونُ الوصولُ إلى محتوى المصادرِ التقليديةِ والاستفادةُ منها بطيئًا نسبيًّا.	الوصولُ إلى المعلوماتِ سريعٌ وفوريٌّ ولكنّ الاستخدامَ الفعّالَ لها يواجهُ صعوباتٍ نتيجةً لغزارتها.
يتضمنُ أوعيةً معلوماتٍ نصيةً ومطبوعةً ومنفرداتٍ ومصادرَ تقليديةً، ويتمُّ تعريفُ الموادِ المتاحةِ بشكلٍ غيرِ مباشرٍ عن طريقِ الببليوجرافياتِ والفهارسِ.	تتضمنُ الأوعيةَ الرقميةَ الوسائطَ المتعددةَ بمختلفِ أحجامها، والمصادرَ الإلكترونيةَ الموزعةَ في الغالبِ وغيرَ المعرفةِ بشكلٍ واضحٍ، ولكن يمكنُ الوصولُ إليها من خلالِ البواباتِ أو محركاتِ البحثِ.
صعوبةٌ في تعرضِ المعلوماتِ المنشورةِ للعبثِ وسوءِ الاستخدامِ والإتلافِ والاستغلالِ.	قد تتعرضُ المعلوماتُ المنشورةُ للعبثِ وسوءِ الاستخدامِ والاستغلالِ.
صعوبةٌ في تداولِ الموادِ والمصادرِ التقليديةِ ونقلِها؛ حيثُ يتطلبُ ذلكَ إجراءاتٍ متعددةٍ ومكلفةٍ في الشحنِ والتوزيعِ مع وجودِ حواجزَ وعقباتٍ في التنفيذِ.	إمكانيةٌ توزيعُ الوثيقةِ بسرعةٍ وفي أيِّ مكانٍ، وفي وقتٍ قياسيٍّ، ودونَ قيودٍ أو حواجزٍ.
هناكَ قيودٌ وإجراءاتٌ صارمةٌ من قبلِ الحكوماتِ أو الأنظمةِ السياسيةِ أو السلطاتِ الدينيةِ على نشرِ المعلوماتِ وتداولِها عبرَ الموادِ التقليديةِ.	يتجاوزُ القيودَ والإجراءاتَ الصارمةَ لعدمِ وجودِ رقابةٍ عليه.
إمكانيةُ فرضِ تشريعاتٍ وقوانينَ الحمايةِ الفكريةِ والإبداعيةِ.	صعوبةٌ في تحديدِ وتطبيقِ الحقوقِ الفكريةِ وتفعيلِ القوانينِ الإبداعيةِ.

والحاصلُ أنَّ النشرَ الإلكترونيَّ يعدُّ مجموعةً من العملياتِ التي يمكنُ من خلالها تخزينُ وبثُّ واسترجاعُ المعلوماتِ إلكترونيًّا باستخدامِ الحاسباتِ الآليةِ وتقنياتِ الاتصالاتِ وشبكاتِ المعلوماتِ والإنترنتِ ووسائطِ التخزينِ المحوسبةِ وقواعدِ البياناتِ والاتصالِ على الخطِّ المباشرِ. وهذه العملياتُ أدتْ إلى تطويرِ وسائلِ النشرِ التقليديةِ وأضافتْ أبعادًا جديدةً لأساليبِ تراسلِ البياناتِ عن بُعدٍ، وفي مختلفِ الاتجاهاتِ بين منتجي المعلوماتِ والمستفيدين منها، حتى أصبحَ العالمُ يعيشُ عصرًا جديدًا تجاوزَ كافةَ الحدودِ والقيودِ التي كان يفرضُها النشرُ التقليديُّ خلالَ العقودِ السابقةِ. فقد أتى هذا النشرُ إلى العالمِ كخطوةٍ جديدةٍ تُعلنُ عن عالمٍ أكثرَ رحابةً للمعلوماتِ؛ حيث تستطيعُ الكلمةُ من خلاله تجاوزَ كلِّ الحدودِ والقيودِ التي تمنعُها من ذلكَ، بما في ذلكَ دورُ الطباعةِ والنشرِ التي كانت ولا تزالُ تملي شروطًا قاسيةً على عددٍ من المؤلفينَ. وقد قامَ عددٌ منهم - وخاصةً في أمريكا، بناءً على قناعتهم الذاتيةِ بوجوبِ تجاوزِ كلِّ ما يحولُ بين الكاتبِ والقارئِ - بإعدادِ كتبهم وبيعها مباشرةً إلى القراءِ عبرَ الإنترنتِ.

كان من غيرِ الممكنِ في السابقِ أن تصلَ الكتبُ إلى القراءِ دونَ مرورِها عبرَ بوابةِ دورِ النشرِ. لكن مع ظهورِ الكتبِ الإلكترونيةِ وإمكانيةِ تسويقها ذاتيًا من قبلِ مؤلفيها، أصبحَ هذا الأمرُ ممكنًا، بل وحققتْ هذه الكتبُ رواجًا كبيرًا. ويقالُ إنَّ منصةَ النشرِ الذاتيِّ عبرَ الإنترنتِ هي موقعُ ويب يسمحُ لك بتحميلِ كتابك وإتاحتهِ للشراءِ من قبلِ القراءِ. وتتمثلُ ميزةُ استخدامِ منصةِ النشرِ الذاتيِّ في أنك ستحتفظُ بالسيطرةِ الكاملةِ على كتابك ولن تضطرَّ إلى دفعِ أيِّ تكاليفَ إنتاجٍ. وأما الجانبُ السلبيُّ فهو أنك قد لا تتلقى دعمًا تحريريًّا أو تسويقيًّا بقدرِ ما تحصلُ عليهِ من ناشرٍ تقليديٍّ. وسواء كانَ الكتابُ متعاقدين مع دورِ نشرٍ تتولى نشرَ أعمالهم أو كانوا يباشرونَ نشرَ كتبهم بأنفسهم عبرَ المواقعِ الإلكترونيةِ، فإنهم في الوقتِ الحاليِّ مجبرون على تسويقِ أنفسهم بأنفسهم. ولذلك، يلجأُ عددٌ كبيرٌ منهم إلى استخدامِ مواقعِ التواصلِ الاجتماعيِّ على الإنترنتِ كوسيلةٍ فعّالةٍ لهذا الغرضِ. ويعدُّ هذا الأمرُ أساسيًّا لتعريفِ الكتابِ بأنفسهم وكتاباتهم في ظلِّ كثرةِ الأعمالِ الأدبيةِ المتوفرةِ في السوقِ.

وفي الماضي، كان من الضروريِّ توافرُ مبالغَ كبيرةٍ لطباعةِ الكتبِ. أما اليومَ، فبضغطةِ زرٍّ على الإنترنتِ يمكنُ إضافةُ كتابٍ إلكترونيٍّ (E-Book) جديدٍ إلى قائمةِ الكتبِ المتاحةِ إلكترونيًّا. كما يمكنُ للقراءِ الحصولُ على نسخةٍ مطبوعةٍ من كلِّ كتابٍ إلكترونيٍّ حسبَ الطلبِ. ولكنْ على الرغمِ من سهولةِ النشرِ التي أصبحتْ متاحةً للجميعِ، فإنَّ ذلك لا يعني أنَّ سوقَ القراءةِ قد امتلأتْ بالأدبِ عاليِ الجودةِ. ومعَ ذلكَ، فإنَّ جودةَ الكتبِ المنشورةِ ذاتيًّا في تحسنٍ مستمرٍ، وهو ما ينعكسُ أيضًا في زيادةِ حجمِ مبيعاتها. وهذا ما أكدهُ فولفغانغُ تيشلر، أحدُ أعضاءِ فريقِ موقعِ literaturcafe.de المتخصصِ في الأدبِ الإلكترونيِّ، حيثُ قالَ: «يتزايدُ عددُ الكتابِ الناجحينَ الذين يعرفونَ حقَّ المعرفةِ كيف يكتبونَ ولمن يكتبونَ وكيف يتواصلونَ».

وفي هذا الصددِ، تجدر الإشارة إلى أن هناكَ آراءً تنادي بعدمِ التخلي عن النشرِ التقليديِّ مقابلَ إفساحِ المجالِ للنشرِ الإلكترونيِّ والسيطرةِ الكاملةِ على سوقِ المعلوماتِ وحركةِ تراسلِ المعلوماتِ عالميًّا. فلا يمكنُ أن نتصورَ المجتمعَ بدونَ الكتبِ والمكتباتِ، التي تدعمُ النشرَ الورقيَّ أو التقليديَّ من جهةٍ، والمصادرِ الإلكترونيةِ عبرَ الإنترنتِ، التي تدعمُ النشرَ الإلكترونيَّ من جهةٍ أخرى. فكلتاهما أساسُ البنيةِ المعلوماتيةِ الوطنيةِ في أيِّ دولةٍ، وينبغي أن نعملَ على تطويرِ الواقعِ وأقلمةِ الإمكاناتِ المتاحةِ كافةً لتتناغمَ معًا في سبيلِ توفيرِ خدماتِ معلوماتٍ عاليةِ الجودةِ وتلبيةِ احتياجاتِ أفرادِ كلِّ مجتمعٍ على اختلافِ مواردهِ وإمكاناتهِ، وترتقي بهِ إلى مصافِّ المجتمعاتِ المعلوماتيةِ.

ومن نافلة القول الإشارةُ إلى أن العالمَ بأسره أصبحَ ينطلقُ بقوةٍ من أساليب الطباعة التقليدية إلى النشر الإلكترونيِّ واستخدام الحاسب وتقنيات الاتصال في النشر وتوليد نظم النصوص الكاملة، على الرغم من تعايش المصادر التقليدية والإلكترونية جنبًا إلى جنب. مع مراعاة أن هناكَ مصادرَ إلكترونيةً يمكنُ الوصولُ إليها عن طريق الخطِّ المباشر فقط لعدم وجود نظير ورقيّ لها. وإذا كنا الآنَ على أعتاب حقبة جديدة، ربما تحلُّ خلالها الإلكترونياتُ محلَّ المطبوعات التقليدية الورقية، ومن ثمَّ نتحولُ إلى العالم اللاورقيِّ، فإنَّ مرحلةَ الإحلال سوفَ تؤثرُ على أنماط عديدة من المطبوعات وعلى النشر التقليديِّ برمته في المستقبل. كما أن التحولَ من المنشورات المصغرة على وسائط فيلمية إلى المنشورات الإلكترونية، سوفَ تزدادُ وتيرتُهُ في ظلِّ تفوق الوسائل الإلكترونية التي ستنتشرُ ويكونُ لها تأثيرٌ عميقٌ على طرائق نشر وبثِّ المعلومات.

وبطبيعة الحال، فإنَّ العالمَ العربيَّ قد اتجهَ مؤخرًا نحوَ النشر الإلكترونيِّ، وتغيرَ النسقُ الثقافيُّ العربيُّ في ظلِّ الانفجار الثقافيِّ الإلكترونيِّ الذي اجتاحَ العالمَ بأسره. **وقد تمثلَ ذلكَ التغيرُ فيما يلي:**

- ❖ إتاحة الإنتاج الفكريِّ العربيِّ إلكترونيًا، حتى أصبحَ التواصلُ الثقافيُّ يتمُّ عبرَ الإنترنت وخلالَ الأقراص المدمجة (CDs).
- ❖ انتشار أساليب الترويج والتسويق الإلكترونيِّ من خلال توفير عناوين الكتب العربية والمصادر الإلكترونية على الإنترنت.
- ❖ انتشار المعارف بسرعة فاقتْ كلَّ التوقعات وأذابتْ الحواجزَ الزمنيةَ واللغويةَ والجغرافيةَ في ظلِّ العولمة المعلوماتية والثقافية.
- ❖ الاتجاه نحو ما يُسمى بديمقراطية المعرفة، حيثُ ساهمَ النشرُ الإلكترونيُّ في تحقيق ذلك، واتسمَ باختراق الحواجز بينَ البلدان العربية ذات المرجعيات السياسية والثقافية المتنوعة، مع اختلاف بعدها أو قربها من حرية التعبير.
- ❖ تراجع استخدام الكتاب الورقيِّ نتيجةً لعواملَ عديدة؛ من بينها انخفاضُ دخل الفرد، وتفاوتُ السياسات التعليمية بينَ البلدان العربية، وازديادُ نسبة مستخدمي الإنترنت باطراد.

ورغم تحفُّظ دور النشر تجاهَ هذا الأسلوب، فإنَّ الإقبالَ الكبيرَ من قبل القراء على اقتناء هذه الكتب يعودُ إلى متعة الحصول على المعلومات بسرعة وبدون تأخير. وغالبًا ما تتميزُ هذه الكتبُ بمحتوى نادر وجذاب، مما يجعلُها تتجاوزُ القيودَ والقوانينَ التي كانت تفرضُها الأنظمةُ والحكوماتُ على تداول المعلومات عبرَ وسائل النشر التقليدية. ونتيجةً لذلك، كان من المؤسف أن ماكينات الطباعة في العديد من دور النشر العربية توقفتْ عن العمل، ثم أغلقَتْ مكتباتٌ كبيرةٌ وصغيرةٌ أبوابَها، وتدورُ مواجهاتٌ حولَ مصير صناعة ثقافية عريقة كانت تعدُّ حجرَ الأساس لتداول الفكر والأدب. ومن ناحية أخرى، وفي هذا السياق، يقولُ ناشرون إنَّ نظرةَ المسؤولينَ عن الثقافة للكتاب لم تتطورْ بعدُ، حيثُ يرونَهُ سلعةً استهلاكيةً بدلًا من أن يُنظرَ إليه كخدمة ثقافية. وتركوا المكتبات ودورَ النشر تناضلُ وحدها في حروب عاتية، سواء كانت خفيةً أو علنية، مما أدى إلى خروج العديد من دور النشر من مهمة بناء العقل ونشر الوعي، إلى مجالات أخرى، مثلَ تجارة الأحذية ومعارض الهواتف المحمولة. ومع كلِّ صباح جديد، تخسرُ الثقافةُ المزيدَ من الرهانات، ويغيبُ عن الوعي الجمعي العربيِّ أنَّ الثقافةَ تعدُّ من أقوى أسلحة الشعوب في المواجهة. فهي تشكلُ جدارًا صلبًا أمامَ المؤامرات التي تستهدفُ عقولَ الشباب، ويظلُّ الكتابُ في صميم هذه الثقافة، باعتباره أحدَ أبرز عناصر القوة الناعمة التي تساهمُ في تشكيل هوية الشعوب.

والحقيقةُ أننا في مصرَ أمامَ أزمة حقيقية تواجهُ دورَ النشر، وهي ليستْ مجردَ مشروعات خاصة لعدد من رجال الأعمال، بل تمثلُ صناعةً تمتدُّ لأكثرَ من مائة عام. وإذا كانت الدولةُ تتحدثُ عن تشجيع الإنتاج الصناعيِّ، فإنه من الأجدر أن نوليَ اهتمامَنا لصناعات

ذات تاريخ طويل مثل صناعة النشر. ينبغي ألا ننظر إليها كمشروعات فردية تخصُّ بعض الأشخاص، بل هي كياناتٌ اقتصاديةٌ راسخةٌ لا يجبُ إهمالُها أو التفريطُ فيها. يجبُ على بنوك مصرَ أن تشاركَ في دعم هذه الصناعة، وأن تعودَ المؤسساتُ التعليميةُ بكافة أشكالها للتعاون معها، مع فتح أفق أكبرَ لتصدير الكتاب المصريِّ إلى القارئ العربيِّ، والحرص على المشاركة في معارض الكتب التي انتشرتْ في مختلف العواصم العربية.

ومع ذلك، تجدرُ الإشارةُ إلى أنه من الآنَ وحتى تستقرَّ أسعارُ الورق ومستلزمات النشر، سيكون هناكَ تخبُّطٌ في وضع النشر وصناعة الكتاب في مصر. وحتى استقرار هذا الوضع، لا يكونُ أمامَ دور النشر سوى تقليص عدد النسخ التي تنشرُها من كلِّ عنوان، وهو أمرٌ واردٌ. كما أن اللجوءَ إلى الطباعة الديجيتال واردٌ أيضًا، ورفعُ أسعار الكتب بالتالي واردٌ، وهو ما يتوقعه القراءُ، خاصةً أن منظومةَ النشر ومدخلاتها بأكملها قد ارتفعتْ أسعارُها. ليست فقط التكلفةُ المباشرةُ من ورقٍ وطباعةٍ، بل تشملُ أيضًا الإيجاراتِ، والنقلَ، والكهرباءَ، والبنزينَ، وغيرَ ذلكَ من المدخلات المتغيرة في صناعة النشر التي تزيدُ تكلفتها على الناشر. فلا يجدُ أمامه سوى رفع سعر الكتاب أيضًا أو تقليل الربح فيه إلى أقلِّ القليل، وإلا لن يكونَ أمامه سوى أن يعتزلَ النشرَ. وفي تقرير نشرته «الجارديان» بنهاية عام ٢٠٢٢ بخصوص ذلكَ الأمر، تحدثَ أحدُ الناشرينَ في المملكة المتحدة عن احتمالية ارتفاع أسعار الكتب بعدَ ارتفاع تكاليف الإنتاج، مشيرًا إلى أن بعضَ المطابع تسعى إلى الطباعة على الورق الأرخص والأخفِّ، وتأجيل إعادة طباعة الكتب القديمة، ونشر عددٍ أقلَّ من الأعمال لخفض التكاليف وتجنب زيادة أسعار التجزئة الموصى بها. وأوضحَ أن الزيادةَ في تكاليف الورق والطاقة وتأثيرات ارتفاع الأسعار ستصبحُ أكثرَ وضوحًا على المدى الطويل إذا استمرتْ تكاليفُ الإنتاج والتوزيع المرتفعة عندَ مستوياتها الحالية. كما أشارتْ تقاريرُ النشر إلى تراجع مبيعات الكتب في ألمانيا بنسبة ١,٢٪ في عام ٢٠٢٢، حيث أشارَ مسؤولو قطاع النشر إلى أن هذا التراجعَ يعكسُ التحدياتِ الاقتصاديةَ التي يواجهها القطاعُ، والتي تتعلقُ بارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة وانخفاض معدلات الاستهلاك.



وتماشيًا مع ذلك، بدأت الجامعاتُ المصريةُ اعتبارًا من العام الدراسيِّ ٢٠٢١/٢٠٢٢ في تحويلِ الكتابِ الجامعيِّ إلى صيغةٍ إلكترونيةٍ، من خلالِ تشكيلِ لجانٍ لدراسةِ الأمرِ وضمانِ توفيرِ الكتابِ للطلابِ دونَ التأثيرِ على أعضاءِ هيئةِ التدريسِ. كما قامتِ الجامعاتُ بتوفيرِ المناهجِ الدراسيةِ بشكلٍ إلكترونيٍّ، إما من خلالِ طباعةِ المقرراتِ على أقراصِ CD وتوزيعِها على الطلابِ، أو عبرَ نشرِ المناهجِ على مواقعِ الكلياتِ، وذلكَ في إطارِ مواكبةِ التطورِ التكنولوجيِّ في الثورةِ الصناعيةِ الرابعةِ وتعليمِ الطلابِ كيفيةِ الدراسةِ إلكترونيًا. ويزعمُ البعضُ أنَّ التحولَ إلى الكتابِ الإلكترونيِّ سيوفرُ نفقاتِ الطباعةِ من أحبارٍ وورقٍ ونقلٍ وما إلى ذلكَ، إلا أنهم يغفلونَ أو يتناسونَ أنَّ الطباعةَ بالشكلِ التقليديِّ تساهمُ في توفيرِ فرصِ عملٍ كبيرةٍ لعددٍ ضخمٍ من عمالِ المطابعِ وفنيي الماكيناتِ وأصحابِ المكتباتِ، كما أنها مصدرُ دخلٍ مهمٍّ لمصانعِ وشركاتِ الورقِ والأحبارِ، وهذهِ جميعُها تساهمُ في دفعِ ضرائبَ كبيرةٍ للدولةِ. ويأتي تطبيقُ نظامِ المقرراتِ الإلكترونيةِ في الجامعاتِ بعدَ عامٍ من تطبيقِ نظامٍ مماثلٍ لطلابِ المدارسِ الثانويةِ، والذي أثارَ جدلًا واسعًا في حينهِ ونالَ نصيبًا من الانتقاداتِ بسببِ عدمِ توفرِ البنيةِ التحتيةِ المناسبةِ لتطبيقهِ، مثلَ عدمِ توفرِ خدمةِ الإنترنتِ في معظمِ المدارسِ وكثرةِ الأعطالِ في الأجهزةِ اللوحيةِ التي تمَّ توزيعُها على الطلابِ، بالإضافةِ إلى الحاجةِ المستمرةِ لشحنِ هذهِ الأجهزةِ. كما انتقدَ البعضُ الأضرارَ الصحيةَ المحتملةَ نتيجةَ التعرضِ المستمرِّ لشاشاتِ هذهِ الأجهزةِ، مثلَ ضعفِ النظرِ وانحناءِ العمودِ الفقريِّ.

ومن جهةٍ أخرى، يقدرُ موقعُ mordorintelligence.com حجمَ سوقِ الكتبِ الرقميةِ بـ ٢٠,١٧ مليارِ دولارٍ أمريكيٍّ في عامِ ٢٠٢٤، ومن المتوقعِ أن يصلَ إلى ٧٣,٢١ مليارِ دولارٍ أمريكيٍّ بحلولِ عامِ ٢٠٢٩، بمعدلِ نموٍّ سنويٍّ مركبٍ قدرُه ٧٨,٤٪ خلالَ الفترةِ المتوقعةِ (٢٠٢٤ - ٢٠٢٩). وبحسبِ التوقعاتِ، فإن الكتابَ الورقيَّ لن يختفيَ تمامًا من الوجودِ، ولكن عددَ النسخِ المطبوعةِ سيقلُّ بشكلٍ ملحوظٍ، في ظلِّ صعوبةِ إيجادِ أماكنٍ كافيةٍ للتخزينِ، في حينِ أن تكلفةَ طباعتهِ سترتفعُ بشكلٍ حادٍّ. وهذا بلا شكٍّ سيصبُّ في صالحِ الكتابِ الإلكترونيِّ، الذي من المتوقعِ أن يتصدرَ المشهدَ في المستقبلِ القريبِ. والحقيقةُ أن أزمةَ كوفيد-١٩ قد ساهمتْ في تسريعِ عمليةِ التحولِ واختصارِ السنواتِ، حيث احتجنا إلى عامٍ واحدٍ فقط من أجلِ التحولِ الرقميِّ، ويعتقدُ البعضُ أنه لو لم تطلْ هذه الأزمةُ لكانَ هذا التحولُ يحتاجُ على الأقلِّ إلى عقدٍ كاملٍ.

ويعتقدُ «السيدُ أحمدُ المخزنجي»، الذي عملَ في الصحافةِ بمصرَ والكويتِ، من خلالِ كتابهِ «النشرُ الإلكترونيُّ: الإنترنتُ وحفظُ التراثِ العربيِّ»، الصادرِ في عامِ ٢٠٢٢ عن الهيئةِ المصريةِ العامةِ للكتابِ، أن مشروعاتِ النشرِ الإلكترونيِّ في العالمِ العربيِّ لا تزالُ بحاجةٍ إلى جهودٍ كبيرةٍ لتطويرِ التشريعاتِ اللازمةِ لحمايةِ الملكيةِ الفكريةِ، بالإضافةِ إلى توحيدِ الجهودِ التعاونيةِ وإدراجِ مصادرِ المعلوماتِ الإلكترونيةِ ضمنَ خططِ تزويدِ المكتباتِ العربيةِ. كما يضيفُ المخزنجيُّ قائلًا: «يتعينُ على المؤلفينَ العربِ، والهيئاتِ العلميةِ، والجامعاتِ، والناشرينَ أن يتيحوا إنتاجَهم الفكريَّ إلكترونيًا عبرَ الوسائطِ الرقميةِ».

وختامًا، وفي ظلِّ الثورةِ الرقميةِ التي يشهدها القرنُ الحاليُّ، تحولَ الكتابُ من الشكلِ الورقيِّ إلى الشكلِ الإلكترونيِّ، وانتشرَ انتشارًا واسعًا، خاصةً مع وجودِ المكتباتِ الإلكترونيةِ التي تتيحُ تحميلَ الكتبِ بصيغةِ PDF الشهيرةِ، وأصبحَ من الممكنِ الآنَ قراءةُ محتوياتِ أيِّ كتابٍ على أجهزةِ الكمبيوترِ المكتبيةِ أو المحمولةِ، أو أيِّ جهازٍ إلكترونيٍّ آخرَ. ومعَ ذلكَ، ورغمَ كلِّ ما يحدثُ من تطورٍ تكنولوجيٍّ، سيظلُّ للكتابِ الورقيِّ سحرُه وجاذبيَّتُه، وسيظلُّ يتواجدُ جنبًا إلى جنبٍ مع الكتابِ الإلكترونيِّ، فالعلاقةُ بينهما هي

علاقةٌ تكاملية لا تنافسيةٌ، حيثُ إن لكلٍّ منهما إيجابياتُه وميزاتهُ التي تساهمُ في تعزيزِ القراءةِ وزيادةِ ثقافةِ أفرادِ المجتمعِ. وفي هذا السياقِ، أوصي بزيادةِ الدعمِ الوطنيِّ لصناعةِ النشرِ، وذلك من خلالِ دراسةِ إمكانيةِ دمجِها ضمنَ برامجِ الدولةِ لدعمِ المشاريعِ متناهيةِ الصغرِ والناشئةِ، مع وضعِ ضوابطَ تضمنُ حوكمةَ هذا الدعمِ، فهذا الدعمُ يلامسُ جوهرَ عمليةِ بناءِ الإنسانِ، التي تعتبرُها الدولةُ المصريةُ محورًا أساسيًّا في استراتيجيتِها لتحقيقِ التنميةِ المستدامةِ، فالثقافةُ ستظلُّ دائمًا حجرَ أساسٍ وقبسًا للتنويرِ. ومن جهةٍ أخرى، نحن بحاجةٍ لتطويرِ ثقافةِ التعاملِ مع الكتابِ الرقميِّ، وذلك من خلالِ توعيةِ الطالبِ الرقميِّ والمعلمِ الرقميِّ بأهميةِ التحققِ من المعلوماتِ، والبحثِ عنها، وكذلك ضمانِ جودتها ونوعيتها، بالإضافةِ إلى تأهيلِ الأفرادِ للحصولِ على المعلوماتِ بشكلٍ صحيحٍ وفعالٍ.



العلوم الإنسانية والاجتماعية بين الواقع والمأمول



أ. محمد عز

باحث دكتوراه في علم الاجتماع السياسي

تعرف العلوم الإنسانية والاجتماعية بأنها تلك العلوم التي تتناول دراسة الإنسان من مختلف جوانب حياته؛ سلوكياته، علاقاته، أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تفاعلاته مع المجتمع.. إلخ. وتشمل هذه العلوم مجالات متعددة، مثل: الفلسفة، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والاقتصاد، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، والعلوم السياسية، وغيرها.

ولما كان محور الاهتمام في العلوم الإنسانية والاجتماعية هو «الإنسان»، فقد وجب التأكيد على الأهمية التي يجب أن تحظى بها هذه العلوم، والتأكيد -في البداية- على أن هذه العلوم جزء لا يتجزأ من بناء المعرفة الإنسانية الشاملة بالتكامل مع العلوم الطبيعية الأخرى. فالعلوم الاجتماعية والإنسانية، مثل الفلسفة والمنطق وعلم النفس والاجتماع وغيرها، إن سعت إلى فهم السلوك الإنساني، والتفاعلات الاجتماعية، وساهمت في تحليل الظواهر الاجتماعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية، فإن العلوم الطبيعية والتقنية، مثل الطب والهندسة والتكنولوجيا وغيرها، إنما تسعى أيضًا إلى تطوير حياة الإنسان وتحسين صحته والعمل على تطوير حياته وتحقيق تقدمه ورفاهيته. ومن ثمّ، فكل العلوم، النظرية والعملية معًا تعمل لخدمة مصالح الإنسان، وتدور حوله.

وقد واجهت العلوم الإنسانية والاجتماعية خلال الفترة الأخيرة مجموعة من التساؤلات بشأن أهميتها وجدوى دراستها، في مقابل الاهتمام بالتخصصات التطبيقية والتقنية لأنها السبيل إلى التقدم واللحاق بركب الدول المتقدمة، على اعتبار أن كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية أصبحت غير ذات جدوى، لأنها غير مرتبطة باحتياجات سوق العمل وغير ذات فائدة للمجتمعات.

وفي حقيقة الأمر، فإن مثل هذا التوجه ليس وليد اللحظة، بل ثمة جذور ثقافية لعبت دورًا في ترسيخ هذه النظرة، إلى جانب بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأخرى التي كان لها أكبر الأثر في ذلك. ولكن هل نحن

بالفعل لسنا بحاجة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية؟ هل سوق العمل لا يحتاج إلى خريجي تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية وبالتالي يمكنه الاستغناء عنهم؟ وإن لم يكن ذلك، فما أسباب هذه النظرة للعلوم الاجتماعية والإنسانية؟

يأتي هذا المقال ليحاول الإجابة على هذه الأسئلة، ويبدأ بتسليط الضوء على ماهية العلوم الاجتماعية والإنسانية وأهميتها بصورة عامة، ثم يتطرق للمعوقات التي تواجه العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدول النامية، والتي كانت سببًا في تقليص مكانتها وترسيخ الصورة الذهنية السلبية عن هذه التخصصات، وأخيرًا، يتطرق المقال إلى مستقبل العلوم الإنسانية.

أهمية العلوم الإنسانية

لا شك أن للعلوم الإنسانية دورها المهم منذ وجود الإنسان على الأرض، ولقد اهتم بها الكثير من علماء العلوم الطبيعية، فنذكر منهم على سبيل المثال «ابن سينا» و«ابن رشد» و«الرازي» و«الغزالي»، كما أكد العديد من العلماء أهميتها، فنجد «ابن خلدون» يسمي علم الاجتماع بـ«علم العمران البشري»، أي أساس الوجود، ويؤكد في مقدمته على أهمية هذا العلم بالقول إن الإنسان مدنيّ بالطبع، أي لا بد له من الاجتماع. وذلك أن الإنسان لا قوام له إلا في المجتمع، ولا عيش له إلا من خلال الاجتماع .

ويؤكد «جورج ديفيس» على أهمية العلوم الاجتماعية والإنسانية بالقول بأنه حتى في البيئات المهنية، لا تعتمد الكفاءة الفنية فقط على وجهة نظر ضيقة وميكانيكية لـ«الخبرة الفنية»، بل ثمة عوامل أخرى تؤثر على وظائف العمل، مثل: الأمور الإجرائية، والسياقات التاريخية، والجماليات أيضًا . ويشير «شانشال دي» إلى الأهمية المتزايدة للمواد التي يتم تدريسها في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية عندما يتعلق الأمر بتخصص الهندسة؛ نظرًا لأن المهندسين المعاصرين يعملون في بيئة متعددة الأوجه جنبًا إلى جنب مع فرق متعددة الوظائف، فمن الضروري للمهندسين تطوير رؤى أخرى من خلال دراسة مواد غير موادهم الأساسية، ولكي يكون المهندس ناجحًا، يجب أن تكون لديه معرفة جيدة بالمفاهيم الأساسية للإدارة، والأخلاق، والاتصال، والاقتصاد .

ويشير «خالد فهمي»، أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية، إلى أهمية هذه العلوم قائلًا: «إذا ما ركّزنا على الحقبة الأخيرة من دورات الحضارة الإنسانية، وهي المرحلة الأخيرة التي تتزعم فيها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي الهيمنة إلى حين صعود الصين، يمكنني أن أقرر أن أكثر من ٩٥٪ من مَشْغَلَة الوجود الإنساني وإدارته هي العلوم الإنسانية وأنَّ الـ ٥٪ أو الـ ١٠٪ على أكثر تقدير تتعلق بالتطبيقات أو المنتجات التي ترتكز على خلفيات فلسفية ومعرفية»، ويضرب مثلًا على أهمية هذه العلوم بالنسبة للعلوم التطبيقية بصناعة السيارات، التي وإن كانت ترتبط بمجالات تكنولوجية وتقنية خالصة، فإنها تستبطن وتستدعي وتستحضر فلسفات وعلومًا إنسانيةً واجتماعيةً من الأساس، فسنجد، على سبيل المثال، السيارة الأوروبية صُممت لتلائم طبيعة المناخ والجغرافيا الأوروبية، وستجد هناك محاولات لتدفئة القدمين عند القيادة، وهو ما يشكو منه من يشتري هذه السيارة في البيئات الحارة مثلاً، ويمكن أن تقول ذلك على السيارة الروسية» .

ولو أخذنا مثالًا آخر بالخوازميات الخاصة بمواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، فإنها وإن كانت تعد علومًا رياضية بحتة، فإنها تُستخدم من أجل تلبية احتياجات الأفراد، وتستخدم تحليلاتها من أجل تسويق السلع، والانتشار الثقافي والتأثير على سلوكيات الأفراد في مختلف أنحاء العالم. ومن ثمّ تلعب العلوم الإنسانية دورًا كبيرًا في تشكيل فكر الإنسان والمجتمع وثقافته.

معوقات العلوم الإنسانية والاجتماعية في الدول النامية

ثمة مجموعة من العوامل والأسباب التي تقف عائقًا أمام العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدول النامية بصورة عامة، والتي دعمت ورسخت لهذه النظرة السلبية لهذه التخصصات. ولعل هذه العوامل هي أشبه بحلقة مفرغة يؤدي فيها السبب إلى النتيجة وتعزز النتيجة من السبب نفسه. ونذكر بعض أهم هذه العوامل والمعوقات، والتي تتمثل في:

أ- النظرة السلبية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

تبدأ هذه النظرة للعلوم الإنسانية والاجتماعية -المجتمع المصري مثالًا- مبكرًا، ويرسخها الأهالي لدى الأبناء منذ الصغر، حيث يفضل كثير من الآباء والأمهات التحاق أبنائهم بكليات الطب أو الهندسة، على سبيل المثال، فمنذ دخول الطالب لمرحلة الثانوية العامة ولا ينفك أهله عن تشجيعه على دخول هاتين الكليتين، بغض النظر حتى عن القدرات التي يتمتع بها الطالب (إن كانت قدراته علمية أو نظرية)، وبغض النظر عن رغباته. والحقيقة أن هذا التفضيل يرجع إلى اعتقاد خاطئ لدى كثير من الأسر المصرية بأن أصحاب المجالات العلمية يحصلون على وظائف أكثر استقرارًا ومجزئة ماديًا بصورة أكبر من التخصصات النظرية. كما يرجع ذلك أيضًا إلى الاحترام المجتمعي الذي تحظى به الكليات العملية مقارنة بالكليات النظرية.

ب- ضعف الكوادر البحثية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية

يشير العديد من الخبراء إلى أن ضعف البنية الأكاديمية للعلوم الإنسانية في جامعات بعض الدول النامية مقارنة بالمجالات الأخرى يعد أحد العوامل التي تساهم في جعل هذه العلوم تبدو أقل أهمية، ويعد هذا العامل سببًا ونتيجة في آن واحد، فمن ناحية أولى لا تهتم العديد من الجامعات الخاصة بإنشاء برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية، فتتكدس كل برامج هذه العلوم في الجامعات الحكومية، ومن ناحية أخرى، فإن الغالبية العظمى من الطلبة الذين ينتهي بهم الحال إلى الالتحاق ببرامج العلوم الإنسانية في الجامعات الحكومية، هم الطلبة الذين لم تؤهّلهم إنجازاتهم الأكاديمية إلى الالتحاق بأيٍّ من الاختصاصات الأخرى المرغوبة. ويضمن هذا النمط بشكل عام أن يكون الطلبة خريجو هذه التخصصات في الجامعات الحكومية من ذوي القدرات والمهارات الأكاديمية المنخفضة، ونتيجة لذلك، يكون من الصعب عليهم الحصول على وظائف مرغوبة وذات أجر جيد؛ وهو ما يعزز بدوره من النظرة السلبية تجاه شهادات العلوم الإنسانية ويدفع الطلاب الأكفاء بعيدا عنها، وتوجيههم نحو تخصصات كالطب والهندسة، على سبيل المثال. وبطبيعة الحال، يُبلي هؤلاء الطلبة ذوو الاستعدادات الأكاديمية الجيدة بلاءً حسنًا في حياتهم المهنية مستقبلا. وعلى الرغم من أن نجاحهم هذا يعود بالأساس إلى قدراتهم واجتهادهم، فإنه غالبا ما يُعزى إلى مجال دراستهم نفسه .

ج- غياب التأثير الفعلي للعلوم الاجتماعية والإنسانية في صنع السياسات العامة

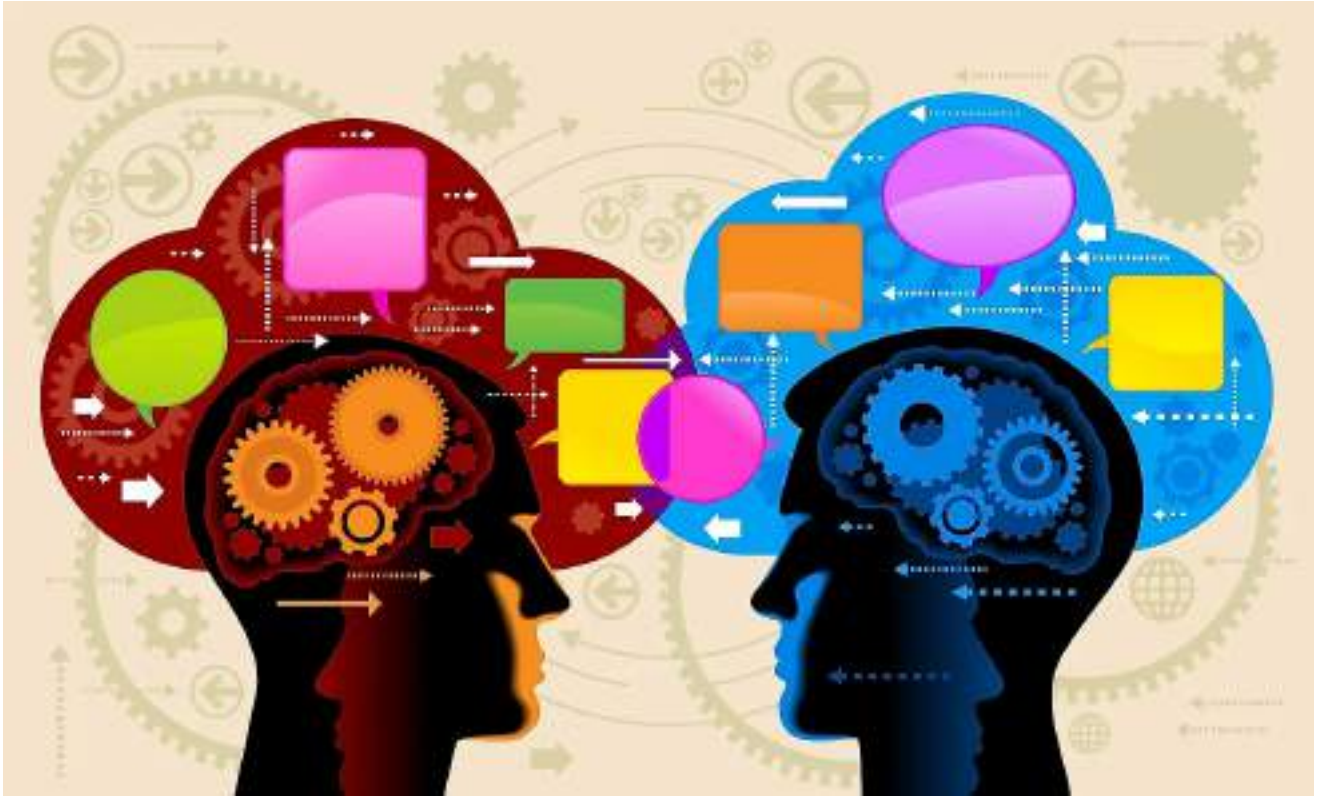
تعاني العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدول النامية بصورة عامة من التهميش في صناعة السياسات العامة، إذ لا يولي صناع القرار لهذه الدراسات الاهتمام الكافي ، إلا في النذر اليسير، ومن ثمّ، تأتي السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير معتمدة بشكل كافٍ على دراسات علمية موثوق بها في هذه المجالات. وقد أشار التقرير العالمي حول العلوم الاجتماعية إلى أن المعرفة الاجتماعية المنتَجة في دول العالم الثالث تلقى مكانة اجتماعية ضعيفة، وأضاف التقرير أن ثمة رؤية انتقاصية حول جدوى العلوم الاجتماعية وأدوارها، ونادرًا ما يتم النظر إليها، من قِبل صناع القرار، بوصفها معرفة نقدية بناءة ذات فائدة وأهمية.

د- ضعف تمويل البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية

من أهم التحديات التي تواجه العلوم الاجتماعية الإنسانية والاجتماعية في بعض دول العالم النامي، ضعف التمويل الحكومي المقدَّم للبحث، ويؤدي ذلك إلى عدم تمتع الباحثين بفرص تدريبية وتأهيلية متميزة من ناحية، وعدم وجودة قدرة مادية -لدى الموهوبين منهم- على استكمال أبحاثهم التي تستلزم الوقت والمال من ناحية أخرى، فيحاول عدد من الباحثين في نهاية الأمر طلب المنح الخارجية، ولا تغطِّي تلك المنح كافَّة الباحثين، بل تختار عددًا محدودًا جدًّا منهم، وغالبًا ما يربط الباحثون بأجندة معرفية معيَّنة خاصَّة بالدولة صاحبة المنحة، مما يعرقل جهود الإنتاج البحثي الذي يستهدف القضايا الحقيقية التي تمسُّ مجتمعات الدول النامية، وفي الأغلب لا تخدم تلك القضايا الواقع، بقدر محاولتها خلق واقع جديد مشابه للغرب.

هـ- هيمنة الثقافة الغربية على العلوم الاجتماعية والإنسانية

تهيمن الثقافة الغربية على العلوم الاجتماعية والإنسانية من ناحية، في مقابل عجز معظم الباحثين في دول العالم النامي عن إنتاج حقيقي يفسر الظواهر في مجتمعاتهم، ويراعي الخصوصية التاريخية والاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، وبدلًا من ذلك استورد الباحثون نظريات غربية لتفسير ظواهر تحدث في سياقات مختلفة، وهو ما أدى إلى غياب علوم اجتماعية نابعة من صميم الحياة الاجتماعية للمواطنين، وهو ما يجعل العديد من الأبحاث مجرّد ركام، ولا يمنح أيّ تراكم حقيقي للبحث العلمي . وإلى جانب ما سبق، فثمة مجموعة من المعوقات الأخرى، مثل ضعف ممارسة الحرية الأكاديمية في بعض الدول، كما أن محتوى الأبحاث الاجتماعية المنتَجة والمنشورة لا يستجيب في بعض الأحيان لمعايير الجودة والموضوعية المتعارف عليها دوليًّا.



مستقبل العلوم الإنسانية والاجتماعية

إن التطرق إلى مستقبل العلوم الاجتماعية موضوع بالغ التعقيد، ويكتسب أهمية كبيرة في المرحلة الراهنة التي يشهد فيها العالم -بصورة عامة- تحولات تقنية غير مسبوقة، فالعديد من القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، يتطلب حلولا مستدامة وشاملة تدمج التفكير الإبداعي مع الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويتطلب نهجًا شاملًا يجمع بين نقاط القوة في العلوم والتكنولوجيا والعلوم الإنسانية والاجتماعية، وفي حين تعمل تخصصات العلوم والتكنولوجيا على دفع التقدم التكنولوجي وتقديم حلول تستند إلى مبادئ علمية، فإن الرؤى المستقاة من العلوم الإنسانية والاجتماعية تسلط الضوء على البعد الإنساني لهذه التحديات ، وتراعي التأثيرات المختلفة الناتجة عنها، وكيف يمكن مواجهتها والحد من آثارها .

إن ثمة اتفاقا على أن التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم ليست علمية أو تكنولوجية، وإنما هي بالأساس اجتماعية، وتاريخية، وثقافية، وسياسية. وما لم تستطع المجتمعات اجتذاب أفضل ما لديها من الموارد البشرية إلى مثل هذه التخصصات، سيبقى احتمال مواجهة هذه التحديات ضئيلًا. كما أن مستقبل العلوم الإنسانية والاجتماعية في الدول النامية بصفة خاصة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة هذا التخصصات على التجديد ومواجهة التحديات سالفة الذكر من ناحية، وبقدرتها على مواكبة التطورات التكنولوجية واستثمارها لتعزيز فهم مشاكل المجتمعات والمساهمة الفعالة في حلها، من ناحية أخرى، وذلك في ظل قدرتها على الحفاظ على كل ما هو إنساني ومراعاة الجوانب القيمية والأخلاقية للمجتمعات. **ولعل ذلك مرهون بقدرة العلوم الإنسانية والاجتماعية على فعل ما يلي:**

أ- مواكبة الرقمنة والتكنولوجيا

يشهد عالم اليوم تناميًا ملحوظًا في استخدام التكنولوجيا مع ما يصاحب استخدامها من تغيرات كبيرة على صعيد الفرد والمجتمع، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الإنسانيات الرقمية (Digital Humanities) ، ولا تدعو الإنسانيات الرقمية إلى قطع الصلة بالعلوم الإنسانية الكلاسيكية، بل تعمل على تزويدها بآليات التطور والتقدم، وهي امتداد لمهارات وطرق المعرفة التقليدية وليست بديلًا عنها، وهي ليست أدوات تقنية فحسب، بل تتعلق بالتجديد والتحديث في هذه العلوم . ومن ثمّ كان على العلوم الاجتماعية والإنسانية في الدول النامية أن تواكب هذه التغيرات بمجاراتها من ناحية، وتعليم أدواتها للباحثين من ناحية أخرى، والقدرة على تحليل الظواهر والتفسيرات الناجمة عنها وإيجاد الحلول العملية التي تراعي طبيعة المجتمعات وخصائصها من ناحية أخرى.

ب- تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي

شهدت السنوات الأخيرة تطور استخدام الذكاء الاصطناعي كقوة محورية في العديد من المجالات، بما في ذلك العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولقد واكبت العلوم الاجتماعية والإنسانية الغربية هذا التطور، واستطاعت أن تستفيد من الذكاء الاصطناعي في تحديث معارفها، كما تمكّنت من إيجاد مجموعة من البرامج التي أحدثت تقدمًا كبيرًا في منهجيات البحث وتحليل البيانات في هذه العلوم، وحسنت من فهم العديد من الظواهر. ولعل أهم هذه البرامج برنامج تحليل النصوص والصور والفيديو، الذي يتمتع بقدرة فائقة على تحليل النصوص والمقالات والكتب والوثائق، واستخلاص المعلومات الهامة منها، كما يستخدم في تحليل الصور والفيديو لفهم المحتوى والتفاصيل البصرية، ويمكن استخدامه لتحليل التعابير الوجهية والمشاعر والحركات والأنماط السلوكية، مما يساعد في فهم السلوك البشري والتفاعلات الاجتماعية. كذلك يمكّن الذكاء الاصطناعي علماء الاجتماع من تطوير نماذج يمكنها التنبؤ بالاتجاهات والسلوكيات المستقبلية استنادًا إلى البيانات التاريخية، ويحمل هذا التطور آثارًا مهمة على عملية اتخاذ القرارات، حيث يمكّن الحكومات والمنظمات من اتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات دقيقة لمواجهة التحديات الاجتماعية .

جـ- خلع عباءة الغرب ومراعاة الخصوصية التاريخية والثقافية للمجتمعات

يعتمد كثير من الإنتاج البحثي في علم الاجتماع -كما ذكرنا- على استيراد النظريات الغربية في تفسير واقع وطبيعة المجتمعات، بما لا يراعي الخصوصية التاريخية والثقافية والاجتماعية لمختلف المجتمعات، وهناك غلبة واضحة للبعد التنظيري في الإنتاج العلمي في مقابل ضعف البحوث الميدانية، ويعود ذلك إلى الصعوبات التي تواجه العمل الميداني في كثير من الدول النامية . ومن ثمّ، فإن نجاح تطوير العلوم الاجتماعية والإنسانية ومستقبلها مرتهن بقدرتها على بلورة نظريات وإيجاد تفسيرات للظواهر الاجتماعية والإنسانية تراعي خصوصية كل مجتمع وثقافته.

وختامًا، لعل هذه أبرز الأمور التي يجب أن تراعيها العلوم الاجتماعية والإنسانية بهدف التحديث ومواكبة التطورات المتسارعة، وأن يكون لها صوت مسموع في صنع السياسات العامة في الدول النامية، إضافة إلى بعض الأمور المرتبطة بأهمية زيادة التمويل المخصص لهذه العلوم، وتأهيل الباحثين العاملين بها، وفتح الآفاق على المجتمع العالمي بما يؤهل إلى مجاراته مع احترام خصوصية المجتمعات.

الهوامش والمراجع

(١) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر. "مقدمة ابن خلدون"، دار الفجر للتراث، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٧٤.

(2) Gregory H Davis. (1996). "The Role of Humanities in our Modern Technological Society", Paper presented at the Annual Meeting of the Community Colleges Humanities Association ((San Francisco, CA, November 7-9, 1996).

(3) Chanchal Dey. (2021). "The Significance of Studying Humanities and Social Sciences in the Field of Engineering Education", Available online on this link https://bit.ly/49VGzB3 Retrieved on Dec,30, 2024.

(٤) يسري عبد الحميد السعداوي. (٢٠٢٤). "لسنا فعلا بحاجة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية في مصر؟" رصيف ٢٢، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3PmtpmY تم الاسترجاع في ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤.

(٥) بشار حيدر، ما هي أسباب تراجع الإقبال على العلوم الإنسانية في جامعاتنا؟ موقع درج، ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/4gS4Ji2 تاريخ الزيارة ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤.

(٦) محمد سعدي، العلوم الاجتماعية في العالم العربي: أشكال الحضور.. قراءة أولية في التقرير الأول للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، مجلة عمران، المجلد السادس، العدد ٢٣، شتاء ٢٠١٨، ص ٢١١- ٢١٢.

(٧) طارق جلال، إنتاج العلوم الاجتماعية في الجنوب: معوقات وتحديات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/4gClON8 تاريخ الزيارة ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤.

(٨) محمد سعدي، مرجع سابق.

(٩) انظر أيضًا، أحمد سالم، ما أسباب أزمة البحث العلمي في العلوم الإنسانية بمصر؟ موقع حفريات، ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي https://bit.ly/41W0Wfm تاريخ الزيارة ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤.

(10) Davidson, C. N., & Goldberg, D. T. (2004). A manifesto for the humanities in a technological age. Chronicle of higher education, 50(23), B7.

(١١) محمد سعدي، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(١٢) بشار حيدر، مرجع سابق.

(١٣) غسان مراد، التحول الرقمي ومستقبل العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلة استشراف، الكتاب السادس، ٢٠٢١، ص ٢٣٩- ٣٤٠.

(١٤) هو علم يدرس جميع المجالات التي غزتها الرقمنة وعلاقة الإنسان بها من عدة زوايا اجتماعية وإنسانية وتعليمية.

(١٥) سعاد هزلون، يمينة شيكو، دور الإنسانيات الرقمية في تطور العلوم الإنسانية، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٦)، العدد (٢)، ٢٠٢١، ص ١٥٩.

(١٦) محمد الخزامي عزيز، دور الذكاء الاصطناعي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة سيمنار، العدد الأول، ديسمبر ٢٠٢٣، كلية البنات، جامعة عين شمس، ص ١٨- ١٩.

(١٧) محمد سعدي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

جيل زد.. أهم السمات ورهانات المستقبل



أ. د. أمل شمس

أستاذ علم اجتماع التنمية - كلية التربية- جامعة عين شمس

البشر أعظم ثروات العالم، ويعد تحليل احتياجاتهم وسماتهم وخصائصهم ونقاط قوتهم، والمؤثرات التي تؤثر على حياتهم، وتكوينهم، أمرًا ضروريًا لدعم رعايتهم وتنشئتهم وتوظيفهم لتنمية مجتمعهم.

وقد اهتم الباحثون بتسمية كل جيل بمسمى معين؛ في محاولة لتحديد سماته وخصائصه واتجاهاته في التفكير، والحياة، والتسوق، والعمل.. إلخ، ومن هذه المسميات: جيل طفرة المواليد: مَن (ولدوا في الفترة من ١٩٤٦-١٩٦٥)، وجيل إكس X: مّن (وُلدوا في الفترة من ١٩٦٦- ١٩٨٠)، وجيل الألفية: من (ولدوا في الفترة من ١٩٨١- ١٩٩٦)، وجيل زد Z من (ولدوا في الفترة من عام ١٩٩٧- ٢٠١٢)، وصولًا لجيل ألفا: من (ولدوا في الفترة من ٢٠١٢ – ٢٠٢٤).

وبنظرة نقدية لفكرة تسمية الأجيال يثور التساؤل بشأن مدى إمكانية التسليم بصحة هذه الفكرة وحياديتها في تنميط البشر، وتحديد خصائصهم وفقًا لحقب زمنية محددة، وتوظيف هذه المعرفة اقتصاديًا وتجاريًا وسياسيًا.. إلخ، ومدى واقعية وموضوعية فكرة تسمية الأجيال وتصنيفها.

سمات جيل زد Gen Z

جيل زد «Gen Z» أو «GenZers» أو «Zoomers»، أو المواطنون الرقميون Digital Citizens، أو جيل الإنترنت، وجيل الشاشات، وجيل النقارين، وجيل «الرقمنة» Digitization. ولدوا بين عامي ١٩٩٧- ٢٠١٢، وهم أبناء جيل X (مواليد ١٩٦٥- ١٩٨٠) وخلفاء جيل الألفية وأسلاف جيل ألفا، تتراوح أعمارهم بين ١٣-٢٦ عامًا، ويُشار إلى أنهم نشؤوا مع تطور شاشات البث المباشر وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي Social Media ، وإمكانية الوصول إلى الأدوات والموارد الرقمية، كما أنهم عانوا من جائحة عالمية Covid-19 خلال سنوات تكوينهم.

ويكبر جيل Z في عالم يتغير بوتيرة سريعة، ويبلغ عددهم نحو ١,٨٦١,٦ مليار نسمة؛ «الجيل الأكثر سكانًا»، حيث يمثلون ما يقرب من ٢٣,٦٤٪ من سكان العالم، البالغ عددهم ٧,٨٧٥ مليارات نسمة عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يشكلوا ٢٧٪ من القوى العاملة خلال عام ٢٠٢٥، متجاوزين بذلك جيل الألفية.

ثمة ثلاثة معايير تحدد سمات «جيل زد»؛ المعيار الأول: العضوية المتصورة، وتعني شعور الشخص بأنه عضو وجزء من الجماعة. المعيار الثاني: المعتقدات وأشكال السلوك المشتركة الشائعة حول الأسرة والدين والآراء السياسية. المعيار الثالث: التاريخ المشترك، ويشمل الأحداث التاريخية التي وقعت خلال مرحلة الطفولة والمراهقة وأثّرت في حياتهم الخاصة.

في إحدى الدراسات عن جيل زد Z في الولايات المتحدة تبيّن أن عددهم بلغ نحو ٦٩,٣١ مليونا، يزيدون عن ٢٠٪ من إجمالي السكان، وانطوت أبرز خصائصهم على تمتعهم بمشاعر قوية تجاه البيئة والسياسة والعدالة الاجتماعية، وتمثل تكلفة المعيشة أكبر مصدر لقلقهم، حيث إن ٣٤٪ منهم قلقون بشأن تكلفة المعيشة، و٢١٪ بشأن البطالة، و٢٠٪ بشأن تغير المناخ، و١٩٪ بشأن الصحة العقلية، و١٧٪ بشأن الجريمة والسلامة الشخصية، وأكثر من نصفهم ٥٩٪ يتأثر بالمؤثرين Influencers، وأقل من نصف المراهقين من جيل Z، حوالي ٤٩٪ يرغبون في الالتحاق بالجامعة بدوام كامل بعد المدرسة الثانوية. ويرتفع هذا الرقم إلى ٧٤٪ عند تضمين الذين يرغبون في الالتحاق بالجامعة بدوام جزئي أثناء العمل نتيجة الضغوط المالية. ويرى ٨٣٪ منهم أن التعليم الجامعي مهم جدًا، و٤٨٪ منهم أكدوا أنهم قد لا يتمكنون من تحمُّل تكاليفه.

وما يقرب من نصفهم يشغلون وظائف بدوام (جزئي أو كامل) أو يعملون لحسابهم الخاص، و٣٥٪ منهم طلاب، و١٦٪ منهم يؤخرون تكوين الأسر، و١٠٪ منهم متزوجون، و٥٤٪ يضغطون على أصحاب العمل لاتخاذ مزيد من الإجراءات البيئية. و٧٣٪ منهم على استعداد لدفع المزيد مقابل المنتجات المستدامة. و٦٢٪ منهم يشعرون بالقلق بشأن تغير المناخ، و٣٢٪ منهم يشاركون في عمل يتعلق بالعدالة الاجتماعية. وعامة لا يعتقدون أن الحياة ستتحسن مستقبلًا، رغم توقع ٤٨٪ منهم تحسن أوضاعهم المالية الشخصية. ويعاني ٤٠٪ منهم من صراعات تتعلق بالصحة العقلية، و١٩٪ فقط يعتبرون أنفسهم «سعداء للغاية»، و٦٨٪ يرون أنهم سعداء إلى حد ما على الأقل.

وهم أكثر احتمالا لطلب علاج الصحة العقلية، نتيجة زيادة معدلات القلق والاكتئاب وإيذاء النفس ومحاولات الانتحار، خاصة بعد عام ٢٠١٠، في الولايات المتحدة، ويتناقض هذا مع تحسن الصحة العقلية للأكبر سنًا، مما يشير إلى الاتجاه المعاكس بين كبار السن. وربما يكون ذلك بسبب المحددات الاجتماعية؛ وتعني طبقا لمنظمة الصحة العالمية WHO: «الظروف التي يولد الناس فيها ويعيشون ويعملون ويتقدمون في السن»، وهي محركات للصحة العامة. وفي ضوء ذلك، ربما يكون التأثير السلبي على جيل زد مرتبطا بزيادة استخدام الإنترنت (الأفلام ومقاطع الفيديو وألعاب الفيديو والرسائل النصية والSM).

كذلك أشارت الدراسة إلى تفكير نحو ١/٥ من الطلاب في المدارس الثانوية بالولايات المتحدة في الانتحار، ووضع ١٥,٧٪ خطة له، وحاول ٨,٩٪ الانتحار فعليًا. ويُشارك جيل زد في الاحتجاجات والحركات الشعبية عبر الإنترنت، ويقدر معظمهم أهمية التغذية الصحية، ويمتازون بالريادية والرغبة في الاستقلال، وتشكيل مستقبل العمل.

ويُشار إلى جيل z بأنهم مواطنون رقميون Digital natives، حيث يتمتعون بالذكاء التكنولوجي، نتيجة استخدام التكنولوجيا الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، ويُفكرون ويتعلمون ويفهمون العالم بشكل

مختلف، وتعد وسائل التواصل محركًا لاتجاهاتهم. ويتصدرون قائمة النشاط اليومي علىSM ، وهي مصدر إلهام التسوق بالنسبة لهم، مما أدى إلى توسع العلامات التجارية على SM، والاستفادة من الخوارزميات لتعلم تفضيلات المستخدم. ويقضي ٨٠٪ منهم وقتًا على YouTube، و٧٥٪ على Instagram، و٦٩٪ على Tik Tok، ويفضلون البث المباشر، ويقضي أكثر من نصفهم أربع ساعات يوميًا على هذه المنصات، ويستخدمونها للتسوق، و٥٢٪ يشترون من خلال المؤثرين عبر الإنترنت، و٦٧٪ يستمتعون بمشاهدة مقاطع الفيديو ذات البث المباشر لمنشئي المحتوى الذين يقدمون جزءًا من حياتهم.

ويتسم جيل زد بأنهم عمليون Pragmatic نتيجة الركود المالي العالمي؛ عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩؛ ومعايشة جائحة كوفيد-١٩، والصراعات التي واجهها آباؤهم في التوظيف والتمويل، مما جعلهم يتعاملون مع الأمور بشكل أكثر عقلانية وواقعية وأكثر محافظة نتيجة للاضطرابات الاقتصادية التي جعلتهم محافظين خوفًا من الأزمات. كما يتمتع جيلz بكونهم باحثين ماهرين Adept Researchers نتيجة إمكانات الوصول إلى المعلومات بشكل فوري، مما يُسهل عليهم التعلم وتوسيع معرفتهم باستخدام موارد البحث على الإنترنت والشبكات الاجتماعية، مما أكسبهم قدرات قوية على اتخاذ القرار كمستهلكين، ويُفضلون التسوق للحصول على أفضل صفقة قبل اتخاذ قرار الشراء. كذلك لا يفرقون بين الأصدقاء عبر الإنترنت وخارجه، ويعتبرون الأصدقاء كالعائلة، ويهتمون بالقضايا العامة أكثر من الأجيال السابقة، مثل حقوق الإنسان والتنوع والاستدامة وتكافؤ الفرص.. إلخ، ويُقدرون أهمية الحوار.

كذلك يريد جيل Z أن تكون المعلومات الموجهة إليهم مخصصة Provide Personalized Solutions، حيث يفضلون الإعلانات عبر الإنترنت المرتبطة بسجل تصفحهم وتفضيلاتهم. وتساهم أجهزة إنترنت الأشياء في تقديم خدمات مخصصة وسياسات ومكافآت مُصمَّمة بناءً على أنماط السلوك.

كما يقتنع جيل z بالمشاركة البصريةVisual Engagement باستخدام الفيديوهات التفاعلية على Instagram وSnap chat وTik Tok وYouTube. حيث توفر مقاطع الفيديو القصيرة فرصة للشركات للتعبير عن إبداعها وعلامتها التجارية وتقدم مقاطع فيديو للأسئلة التوضيحية وشهادات العملاء وثقافة الشركة، مما يجذب جيل z للشراء عبر الإنترنت. كذلك يتسم جيل z بانتشار التسويق الشفهي من خلال المؤثرين Word of Mouth /Influencer Marketing، حيث يريد جيل زد سماع أخبار من أشخاص يعرفهم ويعتبرهم جزءًا من مجتمعه، مما يجعل المؤثرين الصغار يحققون عوائد أفضل بسبب العلاقة القوية والنشطة مع متابعيهم. وينجذب أفراد جيل Z إلى الشركات التي تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية Corporate Social Responsibility.

ويعد نحو نصف أفراد جيل Z جزءا من القوى العاملة، وقد بدأ عديد منهم حياته المهنية أثناء جائحة كورونا ومارسوا العمل عن بُعد E-Working أو الهجين. ويعتقد معظمهم أن الذكاء الاصطناعي سيوفر الوقت ويحسن التوازن بين العمل والحياة، ويجذب العمل المرن Agile Working، ويرون أن أصحاب الأعمال يحتاجون إلى تبني المرونة Flexibility and Agile.

هذا، ويُقدّر عدد سكان جيل زد في إفريقيا بنحو ٤٢٨,٥١٤,٦٨٦ نسمة بنسبة ٣١,٢٠٪ من إجمالي عدد سكان القارة ١,٣٧٣,٤٨٦,٤٧٢ نسمة. وفي جمهورية مصر العربية، يُقدّر عدد جيل z بنحو ٤٠ مليون نسمة، وفقًا لتقدير الأمم المتحدة في عام ٢٠٢٢.

مستقبل جيل زد Gen Z

في ضوء ما سبق، يتضح أن ثمة خطوطا عامة تميز جيل Z عالميًا وإقليميًا، فهو جيل اجتماعي، يُعطي الأولوية للتواصل الاجتماعي، ومن ثمّ تحتاج الدول إلى الاستثمار في التكنولوجيا المبتكرة وخلق ثقافة التعاون لتعزيز مشاركة جيل زد وزيادة الإنتاجية. إن جيل Z في طريقه إلى أن يصبح أكبر مجموعة مستهلكة وأكبر قوة عاملة على مستوى العالم. كذلك فإن سلوك الشباب من جيل Z ومواقفهم تجاه العمل والاستهلاك تؤثر على مختلف الأجيال، ومن المتوقع أن يزداد نفوذهم بسرعة بسبب أعدادهم ونمو قوتهم الاقتصادية. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن هناك حاجة إلى التعلم وإجراء مزيد من البحث حول هذا الجيل، لتحديد مستقبل جيل Z في عالمنا العربي، وتطلعاتهم وطموحاتهم، وتفضيلاتهم، ومدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على هويتهم، ورؤيتهم بشأن التحديات العالمية والإقليمية المحيطة بنا، وقيمهم، وتوجهات جيل زد في دعم أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من الأبعاد التي تسهم في بلورة وتحليل أفكار وقيم القوة العددية الكبرى من سكان العالم والإقليم، وصولًا لتلبية احتياجاتها، وضمان إعدادها وتنميتها من أجل مستقبل أفضل.

المراجع:

(١) أحمد، عمر عبد الجبار. ٢٠٢٣، الجيل زد: شريحة اجتماعية جديدة بخصائص وتحديات نظرية ومنهجية جديدة. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية. مج١٢. ع ١.

(٢) أمل شمس. ٢٠١٧. تقييم دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في نشر "قيم المواطنة الرقمية" لتحقيق التنمية المستدامة: "بحث ميداني في محافظة القاهرة"، حوليات كلية الآداب - جامعة عين شمس.

(3) Alic, M. et Al., 2020. Generation Z Buyer 's Journey. Science for International Conference, Zagreb Univ. of Applied Sciences.

(4) Ayesha Noor, Discover fascinating statistics about Generation Z, their workplace priorities, social media dominance, to mental health concerns, 30/12, 2024, 11 PM. https://www.qureos.com/hiring-guide/gen-z-statistics,

(5) Csobanka, Zsuzsa Emese. 2016, the Z Generation. Acta Technological Dubnicae. V 6. Issue 2.

(6) Gen Z, INFORMATION PAPER ON GENERATION Z AND INSURANCE, DECEMBER 2021, ASSOCIATION OF KENYA INSURERS P. O. Box 45388-00100, Nairobi AKI Centre, Mimosa Rd, Mucai drive, Off Ngong Rd

(7) https://www.populationpyramid.net/

(8) Josh Howarth, 25+ New Generation Z Statistics (2024), https://explodingtopics.com/blog/gen-z-stats

(9) Lee Roberston, Jean M. Twenge, Thomas E. Joiner, Kevin Cummins, Associations between screen time and internalizing disorder diagnoses among 9- to 10-year-olds, Journal of Affective Disorders Volume 311, 15 August 2022,

(10) Steinar Krokstad , Daniel Albert Weiss, Morten Austheim Krokstad, Vegar Rangul, Kirsti Kvaløy, Jo Magne Ingul, Ottar Bjerkeset, Jean Twenge, Erik R Sund, 2022. Divergent decennial trends in mental health according to age reveal poorer mental health for young people: repeated cross-sectional population based surveys from the HUNT Study, Norway, https://bmjopen.bmj.com/12/5/e057654.

(11) Twenge San Diego, Heejung Park Bryn . 2019. The Decline in Adult Activities Among U.S. Adolescents, 1976–2016 Jean M. Child Development, March/April, Volume 90, Number 2, https://srcd.onlinelibrary.wiley.com



المشهد الانتخابي ٢٠٢٥

- هل يتخطى لبنان شبح الحرب وتحدي بناء الدولة؟
- مستقبل التحالفات الحزبية في انتخابات العراق ٢٠٢٥
- انتخابات فبراير ٢٠٢٥.. ومستقبل إصلاح الاتحاد الإفريقي
- فرص اليمين المتطرف في الانتخابات الألمانية المبكرة ٢٠٢٥

هل يتخطى لبنان شبح الحرب وتحدي بناء الدولة؟



أ. رابحة سيف علام

خبيرة بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يختبر لبنان في عام ٢٠٢٥ ظواهر سياسية لم يختبرها منذ عقود في ظل التغيرات الإقليمية الحادة المترتبة على الحرب الإسرائيلية ضد غزة ولبنان ومحور التحالف الإيراني في المنطقة. فبعد أسابيع من الحرب الإسرائيلية على لبنان تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار لمدة ستين يوما، فيما اعتبر أنه هدنة هشة قد تنهار بعد انتهاء المدة وتعود الحرب مرة أخرى بأثر تدميري أكبر. بينما لا يزال الدمار الكبير في قرى الجنوب والبقاع وأحياء الضاحية الجنوبية وبعض المناطق في الشمال والجبل ينتظر خطة شاملة لإعادة الإعمار. بينما أدى سقوط نظام الأسد في سوريا إلى تحرر لبنان لأول مرة منذ عقود من قيد سيطرة دمشق على المشهد السياسي اللبناني، حيث درج نظام الأسد الأب والابن على التدخل الصريح في تفاصيل السياسة اللبنانية، وخاصة خلال سنوات الوجود العسكري السوري في لبنان بين عاميّ ١٩٧٦ و٢٠٠٥.

وفي المقابل، يجد حزب الله نفسه لأول مرة منذ تأسيسه دون أمينه العام التاريخي «حسن نصر الله» وعدد كبير من قيادات الصف الأول المؤسسين، فضلا عن انكشافه إقليميا بعد سقوط الأسد وخسارة سوريا كممر آمن لتزويده بالدعم الإيراني الذي اعتمد عليه لعقود. وبموجب اتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ القرار ١٧٠١ بواسطة لجنة عسكرية خماسية ترأسها الولايات المتحدة وتعاونها فرنسا وقوات اليونيفل وعضوية لبنان وإسرائيل، أصبح يتعين على حزب الله التراجع بعيدا عن الحدود وتفكيك ترسانته العسكرية ومواقعه المحصنة جنوب نهر الليطاني والامتناع عن تصنيع أو التزود بسلاح جديد. بينما أضيفت أعباء جديدة على الجيش اللبناني تتمثل في الانتشار على نطاق واسع في الجنوب كله، وخاصة جنوب نهر الليطاني بمرافقة قوات اليونيفيل والتحسب لتفكيك أي نفوذ عسكري ظاهر لحزب الله في هذه المنطقة.

ولكن سقوط النظام السوري أضاف إلى أعباء الجيش اللبناني الذي أصبح مطالبا بالانتشار أيضا على طول الحدود الشرقية لضبطها في ظل غياب حضور قوات الدولة السورية على الطرف الآخر. ويأتي ذلك في ظل تخطي الفراغ الرئاسي اللبناني عتبة العامين وتخطي الأزمة الاقتصادية والمالية عتبة الأربعة أعوام. ولذا جاء انتخاب قائد الجيش جوزيف عون رئيسا توافقيا يحظى بدعم دولي وإقليمي بمثابة طوق النجاة للبنان للخروج من أزماته المتشابكة، بما يرفع سقف التوقعات بشأن حل عدة ملفات عالقة دفعة واحدة.

تثبيت وقف إطلاق النار إلى هدنة دائمة

مع قرب وصول مهلة الستين يوما لنهايتها تجددت المخاوف من احتمالية انهيار وقف إطلاق النار ومعاودة تبادل القصف بين إسرائيل وحزب الله. وكان اتفاق الهدنة الذي رعته واشنطن ودخل حيز التنفيذ في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤ قد توصل لآلية للتبليغ عن الخروقات المتبادلة عبر اللجنة الخماسية لمنع تجدد الحرب مرة أخرى. ولكن تأخر دخول عمل هذه اللجنة حيز التنفيذ واستمرار إسرائيل في ارتكاب خروقات خطيرة للهدنة وتلكؤها في الانسحاب من قرى الحافة الأمامية التي توغلت فيها وتهديد حزب الله في المقابل بنفاد صبره قد يضيف إلى احتمالية تجدد الحرب بعد انتهاء مدة الهدنة.

وفي سبيل ذلك، عاود المبعوث الأمريكي «عاموس هوكشتاين» زيارة بيروت في مطلع يناير ٢٠٢٥ لتجديد دعم واشنطن لاتفاق وقف إطلاق النار كهدنة دائمة تستمر بعد الستين يوما وقدم تعهدا أكيدا باستكمال إسرائيل لانسحابها من الجنوب حتى الخط الأزرق على التوازي مع تقدم الجيش اللبناني لملء الفراغ . جاء ذلك بعد تهديدات أطلقها وزير الدفاع الإسرائيلي «يسرائيل كاتس» اعتبر فيها أنه إذا لم ينسحب حزب الله من جنوب الليطاني فلن تلتزم إسرائيل بالاتفاق ولن تنسحب من جنوب لبنان . بالإضافة إلى تسرب تقارير تفيد برغبة إسرائيل بالاحتفاظ بقوات دائمة في ثلاثة مواقع على الأقل داخل الأراضي اللبنانية .

من جانبه تعهد حزب الله بالتعاون الكامل مع الجيش اللبناني في إنجاح انتشاره في الجنوب، رغم تلكؤ إسرائيل في الانسحاب وتذرعها بأن نفوذ حزب الله لا يزال قائما. وهدد الأمين العام «نعيم قاسم» بأن القرار يعود لحزب الله فيما يتعلق باستمرار الهدنة أو التخلي عنها والرد على الخروقات الإسرائيلية الواسعة. وكانت القوات الدولية العاملة بلبنان -اليونيفيل- قد رصدت أكثر من ١٠٠ خرق إسرائيلي خلال الأسبوع الأول فقط من سريان الهدنة. ويذكر أن القوات الإسرائيلية قد استغلت الشهر الأول من الهدنة لتنفيذ توغلات أوسع في الجنوب، فضلا عن التحليق الجوي الدائم في سائر الأجواء اللبنانية وتنفيذ عمليات نسف واسعة للمباني في القرى الجنوبية. بينما بدأت تباشر الانسحاب بعد انقضاء أكثر من شهر، حيث انسحبت من بلدة الخيام شرقا ثم بلدة الناقورة غربا؛ مما سمح بدخول قوات الجيش اللبناني لهذه المناطق.



وبالنظر إلى التوازنات الإقليمية المستجدة، فإن الجانب الإسرائيلي قد تزوّد بالذخائر والأسلحة من حلفائه وخاصة أمريكا، بينما فقد حزب الله حليفه الرئيسي في دمشق، والذي كان يوفر له ممرا آمنا للتزود بالسلاح والذخائر. وهنا قد تنخفض احتمالية إقبال حزب الله على استكمال الحرب كي لا يستهلك ما تبقى له من مخزون عسكري بعد فقدان أهم قنوات تهريب السلاح إليه عبر سوريا. لكن في المقابل إذا تلقت حكومة «نتنياهو» إشارات داعمة من إدارة «ترامب» الجديدة قد يغريها الأمر بمعاودة الاعتداء على لبنان بهدف تصفية ما تبقى من النفوذ العسكري لحزب الله، فضلا عن تأثيره ونفوذه السياسي في معادلة الحكم في لبنان. وقد تكون الحكومة الإسرائيلية مدفوعة أيضا برغبتها في استدامة الحرب لإنقاذ «نتنياهو» من المساءلة القضائية، فضلا عن تعويض الخسائر التي لحقت بهيبتها العسكرية عقب فشلها في التوغل الواسع في لبنان وفرض منطقة عازلة خالية من السكان جنوب الليطاني. وهنا لا يمكن إنكار أن عرقلة التقدم البري للقوات الإسرائيلية في الجنوب كان أبرز نجاحات حزب الله الذي كان قد فقد الكثير من قياداته السياسية والعسكرية خلال الحرب ولكن ثبات عناصره في الميدان قد وازن نوعا ما هذه الخسائر.

> "قد تنخفض احتمالية إقبال حزب الله على استكمال الحرب كي لا يستهلك ما تبقى له من مخزون عسكري بعد فقدان أهم قنوات تهريب السلاح إليه عبر سوريا."

عهد رئاسي جديد واعد

قبل انعقاد جلسة انتخاب الرئيس اللبناني في موعدها في ٩ يناير ٢٠٢٥، تجددت الشكوك حول قدرة النواب اللبنانيين على اجتياز هذا الاستحقاق المؤجل بنجاح؛ مما استدعى جولة جديدة من زيارة الوفود الدبلوماسية العربية والغربية للتأكيد على أهمية إجراء الانتخابات في موعدها، فضلا عن إبراز التفضيل لانتخاب قائد الجيش لما يتمتع به من صفة توافقية وثقة من المجتمع الدولي. وهكذا زارت وفود سعودية وقطرية وفرنسية وأمريكية بيروت قبل أيام من انتخاب الرئيس، فضلا عن حضور عدد كبير من سفراء دول العالم في لبنان جلسة الانتخاب التي عُقدت في موعدها. وكانت الكتل النيابية اللبنانية لم تحسم أمرها بشكل جدي قبل التوجه لجلسة الانتخاب، حيث أعربت المعارضة اللبنانية عن دعم خيار ترشيح قائد الجيش التوافقي، بينما كانت كتلة حلفاء حزب الله مشتتة بين أكثر من خيار. فحزب الله وحركة أمل اللذين دعما ترشيح «سليمان فرنجية»، زعيم تيار المردة سابقا، ما لبثوا أن تخلوا عن هذا الخيار مع تصاعد تطورات الحرب الإسرائيلية على لبنان، وأعلنوا انفتاحهم على انتخاب مرشح توافقي، سواء كان قائد الجيش أو غيره. حتى إن «فرنجية» نفسه تنازل عن الترشح ودعم قائد الجيش.



ولكن الحليف الآخر لحزب الله، التيار الوطني الحر، عارض انتخاب قائد الجيش، وحاول الدفع بمرشحين آخرين لهم صفة التوافقية ممن عملوا في مؤسسات دولية سابقا ولهم سمعة جيدة بالتواصل مع الجميع داخليا وخارجيا. وقد عارض هذا التيار انتخاب قائد الجيش رئيسا؛ نظرا لرفضه السابق قمع الانتفاضة الشعبية المعروفة باسم «ثورة ١٧ تشرين» عام ٢٠١٩، وكان حينها زعيم التيار الوطني الحر «ميشال عون» في موقع الرئاسة. ولكن في المقابل، كان حزب الله قد تعهد للوفود الدولية التي زارت بيروت قبل جلسة الانتخاب أنه لن يقف في طريق انتخاب «جوزيف عون» إذا توافر له التوافق اللازم. والتوافق اللازم في حالة «عون» يعني تصويت أكثر من ٨٦ صوتا -بأغلبية الثلثين- من أصل ١٢٨ صوتا، ذلك أن «عون» من موظفي الفئة الأولى الذين لا يجوز لهم -وفق الدستور- الترشح للرئاسة إلا بعد مرور عامين على تقاعدهم. بينما تبنى البرلمان رأيا دستوريا يعتبر أن التصويت بالأغلبية الموصوفة (أكثر من ٨٦ صوتا) يعني تعديلا دستوريا ضمنيا يسمح لعون بتولي الرئاسة رغم انتقاله بشكل فوري من رئاسة الجيش لسدة الرئاسة.

وحصل «جوزيف عون» في الجولة الأولى على ٧١ صوتا، وهي أصوات المعارضة فقط، بينما توزعت بقية الأصوات بين الأوراق البيضاء (٣٧) والملغاة (٤) ومرشحين آخرين (٢) وتصويت لشعار «السيادة والدستور» (١٤). ثم في الجولة الثانية حصل «جوزيف عون» على ٩٩ صوتا من أصل ١٢٨، وهي نفس الأصوات التي حصل عليها في الجولة الأولى مضافا إليها أصوات كتلتيّ حزب الله وحركة أمل، مما أضفى على الثنائي الشيعي صفة «صانع الرئيس» الذي انضم للتوافق الوطني لإنجاح «عون» وإيصاله لموقع الرئاسة.

استعرض «جوزيف عون» -الرئيس الرابع عشر للبنان والخامس من قادة الجيش- في خطاب القسم أمام البرلمان برنامج عمل متكامل تعهد أن يكون عنوانا لعهده الرئاسي، حيث تعهد بالعمل على إصدار قانون جديد للانتخابات، وقانون اللامركزية الإدارية الموسعة، وإصلاح الإدارة العامة، وتحسين التخطيط للموازنة العامة، ومنع الهدر، ومكافحة الفساد، فضلا عن إصدار قانون لاستقلال القضاء ومنع التدخل السياسي في عمله. وتعهد أيضا بالاستثمار في الجيش اللبناني ليقوم بدوره في تحرير الأراضي اللبنانية والدفاع عنها واحتكار حمل السلاح في لبنان، وهو في ذلك يتماشى مع الإرادة الدولية التي تريد تثبيت الهدنة وتنفيذ القرار ١٧٠١، أي نزع سلاح حزب الله. كما تعهد أيضا بمناقشة موسعة لاستراتيجية دفاعية تحقق هدف حماية لبنان والدفاع عنه دون أن تتصادم مع الشرعية الدولية. ولكن في المقابل حرص «عون» على التعهد بإعادة إعمار ما هدمه الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية، والوفاء لسيرة الشهداء واستعادة الأسرى، وفي ذلك مغازلة واضحة لجمهور المقاومة، فيما بدا أنه يريد أن يمارس سياسة متوازنة إزاء ملف شائك كان دوما محل شد وجذب بين حزب الله وخصومه.

تعهد الرئيس المنتخب «جوزيف عون» أيضا باتباع سياسة «الحياد الإيجابي» التي تعني في العُرف اللبناني إقامة شراكات تجارية واستثمارية مع دول العالم على أساس تعزيز التعاون الاقتصادي وخفض الانخراط الصراعي وفق التحالفات الاستراتيجية، وهو في ذلك يريد فك ارتباط لبنان بالمحور الإيراني وما ترتب عليه من الزج بلبنان في الحرب الإقليمية التي تباشرها إسرائيل ضد أذرع إيران في المنطقة. ومن التعهدات الكثيرة والمركبة التي أطلقها الرئيس «عون» في خطابه أمام البرلمان فور انتخابه كان التعهد بإصلاح صيغة الحكم اللبنانية التي كشفت عن عجزها عن إدارة البلاد، حيث تعهد بالتمسك بالميثاقية والهوية اللبنانية متعددة الطوائف، دون التمسك بالطائفية والبيروقراطية في تخصيص الوظائف والمناصب في الإدارة العامة. وهو في ذلك ينتقد نهج الطبقة الحاكمة في مقايضة واحتكار الوظائف العامة ضمن شبكة الزبائنية الطائفية، بما أدى إلى استفحال الفساد الإداري، وتعطيل العمل الحكومي، والانهيار المالي والخدمي في لبنان. كما وعد بعدم التهاون مع حقوق المودعين في البنوك اللبنانية، بما يعني إصلاح القطاع المصرفي الذي انهار خلال السنوات الماضية، وتخلف عن رد الأموال لأصحابها. بالنظر لضخامة التعهدات التي أطلقها الرئيس اللبناني وحجم التوقعات التي رفعها وتعدد القضايا التي وعد بالتصدي لها، ويبدو أن عهده سيواجه تحديات كبيرة للتوفيق بين تنفيذ عهوده الإصلاحية، وتعثر أداء الطبقة السياسية التي لا تزال تسيطر على البرلمان اللبناني.

> "تعهد الرئيس «جوزيف عون» باتباع سياسة «الحياد الإيجابي» التي تعني إقامة شراكات تجارية واستثمارية وخفض الانخراط الصراعي وفق التحالفات الاستراتيجية، وهو في ذلك يريد فك ارتباط لبنان بالمحور الإيراني."

حكومة إصلاحية بصلاحيات كاملة

بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية يظل أمام لبنان استحقاق سياسي آخر لاستكمال عمل مؤسساته الدستورية، حيث من المفترض أن تتشكل حكومة جديدة كاملة الصلاحيات تعكس عهد الرئيس الجديد وتعكس التشكيل النيابي لبرلمان عام ٢٠٢٢. ولعل هذه الحكومة الجديدة ستكون أمام ملفات كثيرة بحاجة لإصلاحات عاجلة، وأهمها الإصلاح المالي والاقتصادي لمعالجة مستوى المعيشة المتردي، وانهيار سعر الليرة التي تتهاوى منذ تحريك سعرها في ٢٠١٩. ولكن الحكومة الجديدة ستواجه استحقاقات أخرى تتعلق أيضا ببسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وإلغاء الازدواج الذي كان يفرضه حزب الله في بعض المناطق بدعوى حماية سلاح المقاومة. بالإضافة إلى ذلك من المتوقع أن تُعد الحكومة خطة متكاملة للتعامل مع القطاعات المضربة عن العمل جزئيا، مثل القضاة والمعلمين وغيرهم من أصحاب المهن الحيوية. بينما من الواجب أن تعيد الحكومة الجديدة الدوام الكامل لموظفيها بعد إجراءات متعددة على مدار السنوات الماضية استلزمت خفض أيام العمل توفيرا للنفقات.

وبالمثل يصبح على الحكومة الجديدة أن تتفاوض مع صندوق النقد الدولي لإقرار خطة إصلاحات لإنقاذ الاقتصاد اللبناني، تعيد هيكلة عدة قطاعات هامة فيه ومن بينها قطاع الكهرباء والطاقة والقطاع المصرفي وجدولة الديون الدولية على الخزينة اللبنانية. فضلا عن فصل مسار تمويل الكهرباء عن خزينة المصرف المركزي وربطها بالميزانية العامة للدولة، وهو ملف شائك آخر يستدعي حسن توظيف الموارد ومكافحة الهدر والفساد وتعزيز ثقافة المنافسة وإجراء المناقصات بدلا من التعاقد بالأمر المباشر. بينما ستواجه هذه الحكومة توقعات شعبية لا حصر لها تتعلق برفع الأجور وتحسين الوضع المعيشي وتوفير المواد الأساسية كالوقود والخبز والدواء بأسعار في متناول المواطنين بعد سنوات من التضخم والركود في السوق المحلية.

ولكن قبل مواجهة كل هذه الاستحقاقات العاجلة، ستكون الحكومة الجديدة نفسها محل شد وجذب من الفرقاء في تحديد الحصص الوزارية ليس فقط بما يعكس تركيبة مجلس النواب الذي انُتخب عام ٢٠٢٢ ولكن بما يعكس أيضا الترتيبات الإقليمية الجديدة. ولعل خطاب القسم الرئاسي قد جاء بقائمة طويلة من الوعود الإصلاحية، وعلى رأسها حصر السلاح بيد الدولة وممارسة سياسة خارجية بالحياد الإيجابي وتمرير الإصلاحات الحكومية المطلوبة لإنقاذ الاقتصاد ورد أموال المودعين -كما سبقت الإشارة-، وهذا في حد ذاته كفيل بإثارة عداء الطبقة الحاكمة على اختلاف مشاربها. فوفقا للترتيبات الأمنية والسياسية التي كانت قائمة حتى وقت قريب، كان حزب الله يضمن لحلفائه ثلثا معطلا كي يتمكن من السيطرة على قرارات الحكومة بشكل لا يتصادم مع سلاحه الخاص غير الخاضع لسلطة الدولة. ولكن وفق التركيبة الجديدة قد يتراجع حزب الله عن شرط الثلث المعطل، ولكنه قد يتمسك بتسلم حقائب وزارية بعينها، وهو ما يعني أن ملف تشكيل الحكومة لن يكون سلسا أو قابلا للإنجاز سريعا. ثم إن تسمية رئيس مجلس الوزراء تأتي عبر الاستشارات النيابية، حيث يوصي النواب باسم رئيس الحكومة الذي يفضلونه. وبالنظر لتركيبة البرلمان الحالية، فإن الطبقة الحاكمة ذات المصالح الطائفية المكرسة للوضع القائم قد تختار شخصية غير إصلاحية؛ مما قد يعرقل خطط الإصلاح الموعود.

أما فيما يخص البيان الوزاري فسيصطدم بالرغبة في تغيير الجملة المفتاحية التي احتلت صدارة كل البيانات الوزارية منذ عام ٢٠٠٥، وهي «تمسك لبنان بحقه جيشا وشعبا ومقاومة في تحرير واسترجاع أراضيه المحتلة والدفاع عن نفسه ضد أي اعتداء». وفي هذا الإطار قد تتم مشاورات واسعة لاستبدال هذه الصيغة لمنع حزب الله المشار إليه تحت مسمى «مقاومة» من الدخول في أي حرب جديدة مع إسرائيل بمعزل عن قرار الحكومة اللبنانية. ولذا من المتوقع أن تحتل مناقشات الاستراتيجية الدفاعية قسما كبيرا من المشهد السياسي اللبناني خلال عام ٢٠٢٥، بما يضمن تخلي حزب الله عن صدارة المشهد العسكري ضد إسرائيل وتقدم الجيش اللبناني لملء هذا الفراغ. ويتصل بمناقشة هذه الاستراتيجية البحث في أوجه تدعيم المؤسسة العسكرية الرسمية ومدها بالسلاح والعتاد والدعم الدولي والعربي للقيام بدورها الطبيعي في هذا الإطار بعد طول انتظار.



مساعدات دولية مشروطة بالإصلاحات

ينتظر لبنان خلال عام ٢٠٢٥ تلقي قدر كبير من المساعدات الدولية والإقليمية التي من المفترض أن تخفف من وطأة أزمته المعيشية والمالية. ولكن بطبيعة الحال فإن هذه المساعدات لن تأتي على شكل هِبات بل ستكون مشروطة بمدى سلوك لبنان لمسار الإصلاح والالتزام بتثبيت الهدنة وتنفيذ القرار ١٧٠١، ومن ثم تفكيك ترسانة حزب الله العسكرية وتقليص نفوذه في الحياة السياسية. ذلك أن نفوذ حزب الله السياسي كان نتيجة طبيعية لنفوذه العسكري فإذا تراجع الأخير فلا بد أن يتراجع الأول أيضا. ولعل انتخاب الرئيس في أول جلسة بعد وقف الحرب، دون مماطلة، وانتخاب «جوزيف عون» نفسه، وهو محط توافق دولي، يعتبر تحقيقًا لأول الشروط الدولية لإتمام عملية الدعم الاقتصادي للبنان.

> **ملف تشكيل الحكومة لن يكون سلسا، حيث إن تسمية رئيس مجلس الوزراء تأتي عبر الاستشارات النيابية، حيث يوصي النواب باسم رئيس الحكومة الذي يفضلونه، وبالنظر لتركيبة البرلمان الحالية، فإن الطبقة الحاكمة ذات المصالح الطائفية المكرسة للوضع القائم قد تختار شخصية غير إصلاحية، مما قد يعرقل خطط الإصلاح الموعود.**

وهنا يبدو أن الاتساق اللبناني مع الشروط الدولية سيكون عنوان المرحلة، ولكن العقبة الأساسية في هذا الإطار ستكون في مدى صعوبة ما ستمليه القوى الدولية على لبنان -خاصةً في ظل إدارة «ترامب»- وعلى حجم المرونة التي سيُبديها الساسة اللبنانيون لتنفيذ هذه الشروط دون المساس بالسلم الأهلي اللبناني. ففي خطاب القسم أكد الرئيس المنتخب على الهوية اللبنانية ورفض انكسار أي من اللبنانيين لأن هذا يعني انكسار كل اللبنانيين. ولكن في المقابل هناك خاسر صريح من الترتيبات الإقليمية الجديدة، وهذا الخاسر هو حزب الله، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ردات فعل قد تنعكس على الاستقرار الداخلي اللبناني، مما يُصعب من عملية حفظ السلم الأهلي في المرحلة المقبلة. فضلا عن أن تقديم الصالح العام على المصالح الشخصية سيكون سهلا نوعا ما على الرئيس المنتخب وجانب من النخبة البرلمانية الجديدة المنتمية لتيار التغيير. ولكن الأمر سيكون صعبا وربما مستحيلا على النخبة البرلمانية المنتمية فعليا للطبقة الحاكمة والمتداخلة مع مصالحها الطائفية التي لا تخلو من زبائنية وفساد، وهذا سبب إضافي لتهديد السلم الأهلي في سبيل المحافظة على المكاسب الزبائنية.

ولعل التحدي الأبرز الذي قد يواجه الحكومة والعهد الرئاسي الجديدين هو إقرار الإصلاح المصرفي وقانون استقلال القضاء وقانون الانتخابات، فضلا عن توسيع صلاحيات وانتشار الجيش لضمان احتكار السلاح ومنع التهريب وضبط الحدود اللبنانية. وهنا ستكون المساعدات الدولية مشروطة بإحراز التقدم في هذا المسار، وستكون درجة مقاومة الطبقة السياسية

للإصلاحات المتوقعة مقياسا لنجاح هذه التجربة من عدمها. فإذا تشبثت الطبقة الحاكمة بمصالحها وهياكلها القديمة فستتصادم حتما مع قوى التغيير وستفوت فرصة تلقي الدعم الدولي على لبنان. بينما إذا أقرت هذه الطبقة بالهزيمة وقررت التأقلم مع الترتيبات الإقليمية والدولية المستجدة فقد تنجح في تحويل هياكلها بما لا يتصادم مع الواقع الجديد.

وجانب من هذا التحدي يتمثل في قبول حزب الله للتنفيذ الحقيقي للقرار ١٧٠١، وتشجيع مقاتليه الشباب للالتحاق بالجيش اللبناني وتسريح القسم الأكبر عمرا، فضلا عن وضع سلاحه الثقيل تحت تصرف المؤسسة العسكرية والتراجع عن الدوران في الفلك الإيراني. وينطوي ذلك أيضا على التخلي عن التهريب عبر الحدود والقبول بسيطرة الجيش الكاملة على المعابر والموانئ والمطارات، وهو ما يعني تراجعا موجعا في موارد الحزب. وربما قد يساعد سقوط نظام «الأسد» في سوريا في التخلي عن تهريب المخدرات أو إدخال السلاح إلى لبنان، ولكن هذا لا ينفي أن المؤسسات اللبنانية قد تخوض حربا حقيقية للسيطرة على المعابر غير الرسمية وللقضاء على أنشطة التهريب بكل أنواعها.

> "يبدو أن الاتساق اللبناني مع الشروط الدولية سيكون عنوان المرحلة، ولكن العقبة الأساسية في هذا الإطار ستكون في مدى صعوبة ما ستمليه القوى الدولية على لبنان -خاصةً في ظل إدارة «ترامب»- وعلى حجم المرونة التي سيُبديها الساسة اللبنانيون لتنفيذ هذه الشروط دون المساس بالسلم الأهلي اللبناني."

وينطبق الأمر أيضا على النخبة المالية التي هرّبت قسما كبيرا من أموال المودعين للخارج، بما أنتج فاقدا مصرفيا يتخطى ٧٠ مليار دولار. ولذا فإن التوصل لتسوية بين جمعية المصارف والمصرف المركزي والحكومة اللبنانية حول صيغة مقبولة لتقاسم الخسائر سيكون أمرا فعالا في إنقاذ ما يمكن إنقاذه وتعويض المودعين -خاصةً صغار المودعين- ورد جزء من مدخراتهم المجمدة بالبنوك. أما النخبة السياسية فستعارض حتما أي قانون انتخابي جديد لا يضمن عودتها إلى مقاعد البرلمان في الانتخابات اللاحقة، وهذا سيؤدي بالتبعية إلى معارضة أي أفق إصلاحي فيما يخص قانون وأنظمة الانتخابات.

وختامًا، سيكون ملف استقلال القضاء هو الملف الأبرز والأصعب، خاصةً أنه يتقاطع مع مصالح الطبقة الحاكمة بمختلف أطيافها، سواء على المستوى السياسي أو المالي أو حتى مستوى السلاح غير الخاضع لسلطة الدولة؛ مما يجعل عام ٢٠٢٥ بالنسبة للبنان مليئا بالتحديات ولكنه محمل أيضا بفرص كثيرة لتمرير إصلاحات واسعة، ربما هي الأولى من نوعها منذ انتهاء الحرب الأهلية قبل ثلاثة عقود ونصف.

مستقبل التحالفات الحزبية في انتخابات العراق ٢٠٢٥



أ. د. مثنى العبيدي

رئيس فرع الدراسات الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة تكريت

يشير مصطلح التحالفات الحزبية والسياسية إلى ما يمكن أن يتحقق من اتفاق أو تعاون بين اثنتين أو أكثر من القوى السياسية والحزبية في نظام سياسي تعددي معين، بهدف العمل سويًا من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وبخاصة السياسية، ومنها بشكل خاص الوصول إلى سدة الحكم أو السلطة بشكل ائتلافي عندما لا يتمكن أي حزب من تحقيق الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الحكومة بمفرده، فتذهب الأحزاب والقوى السياسية صوب التحالف الذي يحقق لها هدفها في الوصول إلى السلطة أو تعزيز الوصول إليها. وهذا الأمر يتماثل مع حال العملية السياسية في العراق التي قامت على أساس المحاصصة الطائفية التي تفرض مشاركة قوى سياسية تمثل مختلف مكونات المجتمع العراقي.

احتوت الساحة السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣ على قوى وأحزاب وتيارات وحركات سياسية تتسم بالكثرة والتعدد وحتى التبيان والاختلاف، وتتشكل منها العملية السياسية. ونظرا لعدم استطاعة أي حزب منها تحقيق الأغلبية البرلمانية في كل الانتخابات السابقة التي تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده كان الطريق الوحيد هو التحالف مع قوى وأحزاب سياسية تشترك معها في هدف الوصول إلى الحكم وتقاسم المناصب العليا في الدولة، وفقا لما رسمه عُرف المحاصصة في العراق.

وتتغير معالم خريطة التحالفات الحزبية والسياسية في العراق بشكل مستمر وتختلف في مرحلة ما قبل الانتخابات عن مرحلة ما بعدها في كل مرة. ويجد المتابع لهذه الخريطة أن التحالفات الحزبية التي يتم إعلانها قبل الانتخابات وفي مرحلة الدعاية الانتخابية ترتكز على العامل المكوناتي/الطائفي، وتتسم بالتعدد والكثرة، بينما تتحد فيما بينها بعد ظهور النتائج الانتخابية وتشكل ائتلافات وتحالفات وفقا للاستحقاق الانتخابي من أجل التشارك في تشكيل الحكومة، حتى إن تحالفات ما بعد الانتخابات تخرج من مرتكزها المكوناتي أو الطائفي إلى مرتكز تقاسم المناصب العليا الذي يشمل جميع القوى والأحزاب السياسية التي تدّعي تمثيلها للمكونات الأساسية للمجتمع العراقي.

وفيما يخص وضع التحالفات الحزبية في الانتخابات البرلمانية التي من المفترض إجراؤها في شهر أكتوبر عام ٢٠٢٥، فإن هذه التحالفات لن تخرج كثيرا عن خريطة وتوجهات التحالفات التي شاركت في الانتخابات الماضية من حيث محاولة الاستمرار في وضع التوافق والمحاصصة، إلا أن ما يمكن أن يتغير هو توجه بعض الأحزاب والقوى السياسية التي حاولت وأعلنت الخروج من وضع التوافق والمحاصصة في انتخابات عام ٢٠٢١ وما قبلها، والاتجاه صوب الأغلبية السياسية التي مثلها التيار الصدري وحزب تقدم وعدد من قوى «حراك تشرين»، وهو أمر يحسمه ما يمكن أن تحصل عليه هذه القوى السياسية من مقاعد في الانتخابات المقبلة بما يؤهلها لتشكيل الحكومة الجديدة بعيدا عن القوى التقليدية التي اعتادت على تبني مبدأ الحكومات التوافقية. ومن أجل تتبع مستقبل التحالفات الحزبية في العراق ينبغي معرفة واقع التحالفات الراهنة والعلاقات فيما بينها، ومن ثمّ، تتبع المحددات المؤثرة في تشكيل خريطة هذه التحالفات مستقبلا، وصولا إلى طرح أهم السيناريوهات المستقبلية لما يمكن أن تكون عليه التحالفات الجديدة في العراق في ظل متغيرات انتخابات عام ٢٠٢٥ المقبلة.

واقع التحالفات الحزبية

اختلف عدد وتوجُّه وحتى تسميات التحالفات الحزبية التي غالبا ما تكون ذات طابع انتخابي في كل مرحلة من مراحل تطور العملية السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وفيما يخص واقع التحالفات الحزبية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ٢٠٢١، فقد وصل عددها بحسب «المفوضية العليا المستقلة للانتخابات» في العراق إلى ٢٧ تحالفا حزبيا، يضم نحو ٢٣٥ من الأحزاب والقوى السياسية، وكانت هذا التحالفات بين أحزاب وقوى سياسية شيعية-شيعية، وبين أحزاب وقوى سياسية سنية - سنية، وكذلك الحال بالنسبة للقوى السياسية الكردية والتركمانية والمسيحية، ويمكن إيجاز هذه التحالفات فيما يلي:

❖ **التحالفات الحزبية الشيعية:** وتأتي في مقدمتها «الكتلة الصدرية» التي تمثل التيار الصدري الذي يتزعمه رجل الدين «مقتدى الصدر»، وقد أعلنت مشاركتها في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٢١ بشكل مستقل، وفازت بـ ٧٣ مقعدا من مقاعد البرلمان لتحقق الصدارة على مختلف التحالفات والقوى السياسية الأخرى. ويأتي بعدها «ائتلاف دولة القانون» الذي يتزعمه، رئيس الوزراء الأسبق «نوري المالكي»، وهو واجهة حزب الدعوة الإسلامية وعدد من القوى السياسية القريبة منه، وجاء بالمرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد في البرلمان والثاني على التحالفات الشيعية. ويأتي بعده «تحالف الفتح» بزعامة «هادي العامري»، ويضم عددا من القوى السياسية التي يرتبط ببعضها عدد من الفصائل المسلحة، مثل: منظمة بدر، وحركة صادقون، والمجلس الإسلامي الأعلى، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة الجهاد والبناء، وكتائب سيد الشهداء، وتجمع السند، وحل هذا التحالف بالمرتبة الثالثة على مستوى التحالفات الشيعية بتراجع كبير عن نتائج الانتخابات السابقة، ثم يأتي بعدها بالمرتبة الرابعة «ائتلاف قوى الدولة» الذي يضم كلا من: تحالف النصر، وتيار الحكمة، وحزب المؤتمر.

وفيما بعد ونتيجة لانسحاب نواب الكتلة الصدرية واستقالتهم من مجلس النواب في عام ٢٠٢٢، فقد آل نحو ٤٠ من مقاعدهم إلى القوى السياسية الشيعية التي شكّلت تحالفًا جديدًا فيما بعد سُمي بـ «الإطار التنسيقي» ليكون التحالف الأكبر في مجلس النواب.

❖ **التحالفات الحزبية السنية:** وتضم العديد من القوى السياسية يأتي في مقدمتها: «تحالف تقدم» بزعامة رئيس مجلس النواب «المستبعد» «محمد الحلبوسي»، وحاز المرتبة الثانية على مستوى التحالفات السياسية المشاركة في الانتخابات من حيث عدد المقاعد في مجلس النواب، ثم يأتي بعده «تحالف العزم» برئاسة رجل الأعمال «خميس الخنجر»، ثم يأتي التحالف الثالث باسم «جبهة الإنقاذ» برئاسة رئيس مجلس النواب الأسبق «أسامة النجيفي»، فضلا عن تحالفات حزبية سنية أخرى.

وشكّلت القوى السياسية السنية الفائزة في الانتخابات تحالفا لاحقا سُمي «تحالف السيادة» في مطلع عام ٢٠٢٢، برئاسة «خميس الخنجر»، ليضم «تحالف تقدم» و«تحالف العزم» ليكون أكبر تحالف سياسي سني وثاني تحالف على مستوى مجلس النواب.

❖ **التحالفات الحزبية الكردية:** في أغلب الدورات الانتخابية السابقة كانت القوى السياسية الكردية تشارك بتحالف واحد، ولكن في السنوات الأخيرة انفكت عرى هذا التحالف نتيجة العديد من الخلافات بين القوى السياسية الأساسية في إقليم كردستان، فصار الحزب الديمقراطي الكردستاني يدخل بقائمة منفردة، فيما صار الاتحاد الوطني الكردستاني في تحالف انتخابي باسم «تحالف كردستان» إلى جانب «حركة كوران»، ويشار إلى أن هنالك اتفاقا بين الاتحاد الوطني الكردستاني والاتحاد الإسلامي وجماعة العدل الكردستانية لدعم مرشحي بعضهم.

يضاف إلى ذلك أن جل هذا التحالفات التي استندت إلى العامل المكوناتي أو الطائفي قد اندمجت في تحالف سمي «ائتلاف إدارة الدولة» في سبتمبر ٢٠٢٢، وضم القوى والأحزاب السياسية الأساسية الشيعية والسنية والكردية من أجل تشكيل الحكومة التي تم الإعلان عنها برئاسة رئيس مجلس الوزراء «محمد شياع السوداني».

المحددات المستقبلية

يؤثر عدد من المحددات راهنا ومستقبلا على التحالفات الحزبية في العراق وشكلها وطبيعتها، كما قد تكون سببا في نقض عرى تحالف معين أو استمراره بشكل أو بآخر، ولعل من أهم هذه المحددات ما يلي:

❖ **طبيعة النظام الانتخابي:** جرت الانتخابات البرلمانية والمحلية السابقة في العراق وفقا للتمثيل النسبي القائم على أساس طريقة «سانت ليجو»، وهذا النظام يمنح فرصة الفوز والاستئثار بالمقاعد للأحزاب والقوى السياسية الكبيرة والتقليدية على حساب الشخصيات والأحزاب السياسية الناشئة، الأمر الذي جعل الانتخابات محسومة لفئة معينة من هذه الأحزاب التي تتحالف وفقا لهذا النظام الانتخابي وتحدد طبيعة وشكل تحالفاتها مع باقي القوى السياسية الأخرى. وما تغير في ظل ضغوط الحراك الشعبي عام ٢٠١٩ وغيّر خريطة التحالفات الانتخابية والحزبية هو اعتماد نظام الدوائر المتعددة والترشيح المستقل، وفقا لقانون انتخاب مجلس النواب رقم ٩ لعام ٢٠٢٠، والذي قسّم العراق إلى دوائر انتخابية متعددة، وهذا النظام يعطي الفرصة لمختلف القوى السياسية والشخصيات للمشاركة، ويمنحها فرصة الفوز بناءً على ما تحققه من أصوات بعيدا عن القوائم الانتخابية الكبيرة في النظام الانتخابي السابق، فكانت نتائج عام ٢٠٢١ قد غيّرت المعادلة السياسية بتراجع القوى التقليدية وصعود قوى مدنية جديدة إلى قبة البرلمان، هذا الحال الذي دفع القوى السياسية التقليدية إلى العودة إلى نظام التمثيل النسبي من جديد والإقرار بقانون في البرلمان، وعودة تطبيق هذا النظام الانتخابي ستنعكس على خريطة التحالفات الحزبية قبل وبعد الانتخابات مستقبلا.

❖ **المحددات الشخصانية:** جل الأحزاب والقوى السياسية في العراق تهيمن عليها ظاهرة الشخصانية أو مسألة هيمنة شخص على زعامة الحزب وقيادته، واتّباعه من قِبل باقي أعضاء الحزب، وهذا الأمر ينطبق على القوى السياسية الفاعلة، فمثلا يتولى «نوري المالكي» زعامة حزب الدعوة منذ عدة سنوات ويترأس «ائتلاف دولة القانون»، بينما يقود «عمار الحكيم» تيار الحكمة منذ تأسيسه حتى الآن، ويتزعم «هادي العامري» منظمة بدر دون غيره، ويتولى «مسعود البارزاني» رئاسة الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ سنوات طويلة، وهذا الأمر ينطبق على أغلب القوى السياسية العراقية، وبالرغم من أن العديد منها يتبنى شعار الديمقراطية والمشاركة، فإن انتخاباتها لا ينتج عنها سوى انتخاب هؤلاء لرئاستها، وهذا الأمر بدوره ينعكس على التحالفات التي تشكلها هذه القوى نظرا لنوع وطبيعة العلاقات الشخصية بين قادتها وزعمائها.

❖ **اقتسام المناصب:** يمثل أحد الأهداف المتوخاة للتحالفات الحزبية، إذ تتحالف القوى والأحزاب من أجل المشاركة في الحكومة بالشكل الذي يتيح لها الحصول على المناصب وفقا لعدد مقاعدها واستحقاقها الانتخابي، وكلما كان هنالك خلاف حول نوع هذه المناصب وعددها كان التحالف المزمع عقده أو المعقود عرضة للتفكك، وهذا الأمر سينعكس على مستقبل التحالفات في انتخابات ٢٠٢٥. إذ غالبا ما تختلف أطراف التحالفات الشيعية على مرشحها لرئاسة الحكومة والوزارات التي تكون من نصيبها، وكذلك حصل الشقاق بين التحالفات السنية على اختيار رئيس مجلس النواب بعد استبعاد «محمد الحلبوسي» من رئاسة البرلمان، واستمر هذا الخلاف لما يقرب من سنة كاملة دون اختيار بديل له، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على تشكل التحالفات بين هذه القوى السياسية مع بعضها مستقبلا.





- **مناطق النفوذ:** يؤدي سعي القوى السياسية للحصول على مناصب الحكومات المحلية في مناطق ومحافظات نفوذها إلى فك روابط التحالفات السياسية القائمة في الانتخابات البرلمانية والتخلي عنها في الانتخابات المحلية، والمشاركة بقوائم منفردة، إذ شاركت قوى الإطار التنسيقي بأربع قوائم منفردة في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٢٣، وكذلك القوى السنية شاركت بقوائم منفردة ومتنافسة فيما بينها على مجالس المحافظات في مناطق تواجدها، بغية الاستئثار بالمناصب على حساب غيرها.

- **الاستحقاق الانتخابي:** يمثل عاملًا هامًا يسهم في إعادة تشكيل التحالفات الحزبية التي تنشأ قبل الانتخابات، وتظهر بخريطة تحالفات جديدة بعد الإعلان عن النتائج، وتكون التحالفات الجديدة مبنية على أساس ما تحققه القوى السياسية الفائزة من مقاعد في البرلمان وتُستبعد من التحالفات الأحزاب التي يُكتب عليها الخسارة.

- **المحددات البراجماتية:** توصف التحالفات الحزبية في العراق بأنها تحالفات براجماتية بطبيعتها وترتبط بالمصالح التكتيكية للقوى السياسية المتحالفة، وهو ما أدى إلى أن توصف هذه التحالفات بالهشة، وأنها لا تحقق الديمومة، إذ إن محاولة الحصول على فرصة في الحكومة تتطلب التحالف مع أحزاب وقوى سياسية قد تكون لا تتشارك معها في المبادئ والأهداف، الأمر الذي يجعل التحالفات السياسية عرضة للتفكك عند تقاطع المصالح والاختلافات الشخصية والحزبية.

- **المحددات الخارجية:** ولا سيما المحددين الإيراني والأمريكي؛ نظرا لمدى العلاقات التي تربط بين العديد من القوى السياسية بهاتين الدولتين، ويتزايد الدور الإيراني في رسم خريطة التحالفات الحزبية قبل وبعد الانتخابات نتيجة لما لإيران من علاقات وطيدة مع عدد من القوى السياسية الفاعلة والأساسية في العملية السياسية بالعراق، فتذهب إلى أن تكون التحالفات القائمة بين حلفائها فيما بينهم أو مع القوى السياسية غير المعادية لمصالحها في العراق، وهذا الأمر انعكس على واقع التحالفات وينعكس على مستقبلها أيضا، ولن تكون انتخابات ٢٠٢٥ بعيدة عن هذا التأثير بشكل أو بآخر.

السيناريوهات المستقبلية

على الرغم من أن خريطة التحالفات السياسية اتسمت باستمراريتها من خلال تشكلها بين القوى السياسية التقليدية في إطار تقاسم المناصب العليا وفقا للاستحقاق المكوناتي/الطائفي، فإن توجهات بعض القوى السياسية ونتائج انتخابات البرلمان لعام ٢٠٢١ قد أظهرت أن هنالك إمكانية لرسم تحالفات جديدة قد تخرج عن هذا الإطار، ويمكن توقع عدد من السيناريوهات المستقبلية لهذا الأمر:

❖ **سيناريو استمرار التحالفات الحزبية التقليدية:** تقوم العملية السياسية في العراق على أساس المحاصصة الطائفية، وأصبح تقاسم الرئاسات الثلاث بين المكونات الأساسية للمجتمع العراقي أشبه بعرف دستوري لم تخرج عنه كل الحكومات المشكَّلة وفقا للانتخابات السابقة، الأمر الذي يشير إلى أن انتخابات برلمان ٢٠٢٥ قد تستمر على نفس المنوال، بحيث تتشكل تحالفاتها الحزبية استنادا لهذا العرف ولن تخرج عنه، فستتشكل تحالفات شيعية - شيعية من القوى التقليدية، مثل «ائتلاف دولة القانون» و«الفتح» و«تيار الحكمة» و«النصر» وباقي التشكيلات الأخرى، وتحالفات سنية - سنية تتضمن تحالف «تقدم» و«المشروع العربي» و«الحزب الإسلامي» وباقي القوى السياسية السنية الأخرى، وكذلك تحالفات كردية - كردية تضم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» و«حركة التغيير» وغيرها. وحتى وإن اختلفت مسميات هذه التحالفات قبل الانتخابات لتعطي للناخب في مناطق تواجدها فرصة الاختيار بين هذه القائمة أو تلك، فإنها ستلتئم في تحالفها التقليدي بعد إعلان نتائج الانتخابات.

❖ **سيناريو تحالفات الأغلبية السياسية:** إن تشكيل حكومة قائمة على أساس الأغلبية السياسية أمر قد تم طرحه من قِبل زعيم التيار الصدري «مقتدى الصدر» عندما فازت الكتلة الصدرية بأعلى عدد مقاعد في برلمان عام ٢٠٢١ واتجه معه في هذا الخيار «حركة تقدم» و«الحزب الديمقراطي الكردستاني»، وهو ما لم يستطع تحقيقه حينها التيار الصدري، فذهب صوب الخروج من مجلس النواب باستقالة نوابه، وهذا الأمر هو الخيار المطروح والسيناريو المتوقع لانتخابات برلمان ٢٠٢٥، نظرا لإصرار زعيم التيار الصدري على هذا الخيار، واحتمالية تأييده من قِبل «محمد الحلبوسي» الذي تم استبعاده من رئاسة البرلمان، الأمر الذي يجعله الأقرب إلى زعيم التيار الصدري في تحقيق خيار الأغلبية السياسية في المستقبل.

> **"على الرغم من أن خريطة التحالفات السياسية اتسمت باستمراريتها من خلال تشكلها بين القوى السياسية التقليدية في إطار تقاسم المناصب العليا وفقا للاستحقاق المكوناتي/الطائفي، فإن توجهات بعض القوى السياسية ونتائج انتخابات البرلمان لعام ٢٠٢١ قد أظهرت أن هنالك إمكانية لرسم تحالفات جديدة قد تخرج عن هذا الإطار."**

❖ **سيناريو صعود تحالف القوى العابرة للطائفية:** نظرا لما تعانيه العملية السياسية في العراق من أزمات وتنافسات بين القوى السياسية التقليدية، والعزوف الانتخابي الذي شهدته الانتخابات الأخيرة، وتزايد عدم ثقة المواطن بما يمكن أن تقدمه له هذه القوى السياسية عند وصولها إلى سدة الحكم، فقد ظهر العديد من القوى والحركات المدنية والعابرة للطائفية والمكوناتية، ومنها قوى منبثقة من «حراك تشرين» عام ٢٠١٩، وحصلت على عدد من المقاعد في برلمان ٢٠٢١، وليس من المستبعد أن تبرز أحزاب تتجاوز مسألة المكونات التي اعتادت عليها القوى السياسية التقليدية لتكون عابرة لها وتشمل جميع المواطنين العراقيين، وعلى الرغم من أن المعطيات الحالية لا تشير إلى إمكانية تشكيلها للحكومة القادمة فإنها قد تكون الخيار الأنسب للمواطن الذي أصبح عازفًا عن انتخاب القوى التقليدية ويتجه صوب قوى سياسية وطنية تمثل العراقيين في مراحل انتخابية متقدمة.

وختامًا، يمكن القول إن العملية السياسية في العراق تتسم بكثرة وتعدد التحالفات الحزبية التي تغير من مسمياتها بشكل مستمر من دون التغيير في مضمونها الذي اعتادت عليه، كما أن التحالفات التي تسبق كل انتخابات تختلف بخريطتها بالاستناد إلى نتائج هذه الانتخابات، فضلا عن أنها تحالفات براجماتية تبحث عن تحقيق المكاسب الحزبية والمناصب لزعمائها. وعلى الرغم من أن الطابع السائد في الانتخابات السابقة يقوم على أساس المحاصصة الطائفية بين القوى السياسية التقليدية، فإن انتخابات برلمان عام ٢٠٢٥ قد تشهد مفاجآت وتغييرا في خريطة التحالفات الحزبية بناءً على ما يمكن أن تحققه بعض القوى السياسية من نتائج على حساب غيرها.

١٠ انتخابات ينبغي مراقبتها في عام ٢٠٢٥

١. الانتخابات الرئاسية في بيلاروسيا ٢٦ يناير ٢٠٢٥.

٢. الانتخابات الرئاسية في الإكوادور ٩ فبراير ٢٠٢٥.

٣. الانتخابات البرلمانية في كوسوفو ٩ فبراير ٢٠٢٥.

٤. انتخابات مجلس النواب الألماني (البوندستاج) ٢٣ فبراير ٢٠٢٥.

٥. الانتخابات البرلمانية الأسترالية في ١٧ مايو و٢٧ سبتمبر ٢٠٢٥.

٦. الانتخابات الرئاسية في الجابون أغسطس ٢٠٢٥.

٧. الانتخابات الرئاسية في بوليفيا ١٧ أغسطس ٢٠٢٥.

٨. الانتخابات الرئاسية في تنزانيا أكتوبر ٢٠٢٥.

٩. الانتخابات الفيدرالية في كندا أكتوبر ٢٠٢٥.

١٠. الانتخابات الرئاسية في هندوراس نوفمبر٢٠٢٥.

Source:James M. Lindsay, Ten Elections to Watch in 2025, Council on Foreign Relations.
https://www.cfr.org/article/ten-elections-watch-2025

انتخابات فبراير ٢٠٢٥.. ومستقبل إصلاح الاتحاد الإفريقي



د. رغدة البهي

مدرس العلوم السياسية - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

ستُعقد انتخابات القيادة العليا لمفوضية الاتحاد الإفريقي في فبراير ٢٠٢٥ وفقًا لقرار المجلس التنفيذي الوزاري، الذي ينص على التناوب الإقليمي أو التناوب بين الأقاليم في منصبي الرئيس ونائب الرئيس. وعليه، تبرز أهمية تلك الانتخابات بالنظر إلى اعتبارين رئيسيين؛ **أولهما:** عِظم حجم التحديات المفروضة على الاتحاد الإفريقي في ظل تعدد الصراعات المسلحة في القارة، وتنامي ظاهرة الانقلابات، وتعدد مظاهر التنافس الدولي، وتراجع المصادر التمويلية، وغير ذلك من التحديات. و**ثانيهما:** تعدد اقتراحات الإصلاح التي سبق أن طرحها الاتحاد الإفريقي، والتي طالت هيكله وقياداته ومواقفه، والتي تعهد جميع المرشحين في تلك الانتخابات بتنفيذها حال انتخابهم.

أولًا: سمات وملامح انتخابات ٢٠٢٥

بعد فترتين رئاسيتين، لم يعد بمقدور رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي الحالي والدبلوماسي التشادي «موسى فكي» الترشح لنفس منصبه، كما لم يعد بمقدور نائبته «مونيك نسانزاباغانوا» خوض السباق الانتخابي، نتيجة نظام التناوب الإقليمي للاتحاد الإفريقي. وإلى جانب منصب رئيس المفوضية ونائبه، تتعدد المناصب القيادية الشاغرة لتشمل: مفوض التنمية الاقتصادية والسياحة والتجارة والصناعة والتعدين، ومفوض الزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الأزرق والبيئة المستدامة، ومفوض الصحة والشؤون الإنسانية والتنمية الاجتماعية، ومفوض التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ولا شك أن انتخاب رئيس المفوضية هو الأبرز والأكثر أهمية مقارنة بالمناصب الأخرى؛ لكونه الرئيس الحقيقي للكتلة القارية، نظرًا لقيادته الفرع التنفيذي والإداري للاتحاد الإفريقي.

ومن السمات البارزة لتلك الانتخابات المنافسة المحتدمة بين المرشحين في توقيت تُخيّم عليه الروح الإصلاحية والرغبة الجادة في تقييم عمل الاتحاد الإفريقي، وبالتبعية طرح عدة قضايا للمناقشة الجادة، ولا سيما قضايا صلاحيات رئيس المفوضية، وقدرة الاتحاد الإفريقي على استعادة السلام، والإصلاح المؤسسي، وتمثيل القارة في مجلس الأمن، وقضايا التجارة البينية، وسبل تعزيز الأمن الإقليمي، وغير ذلك. كما أن السباق الانتخابي المحتدم يأتي في أعقاب انتخاب الرئيس الموريتاني «محمد ولد الغزواني» رئيسًا جديدًا للاتحاد الإفريقي في فبراير ٢٠٢٤ في أديس أبابا خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي. والجدير بالذكر أن رئيس الاتحاد الإفريقي هو رئيس فخري، يُنتخب من قِبل رؤساء الدول والحكومات لمدة عام واحد بشكل دوري بين مناطق القارة الخمس.

وبشكل عام، يتمتع المرشح الفائز بمنصب رئيس المفوضية بولاية مدتها ٤ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وستُجرى الانتخابات بالاقتراع السري في القمة الإفريقية خلال فبراير ٢٠٢٥. ويتعين على الفائز أن يحصل على أغلبية ثلثي الأصوات بين الدول الأعضاء، في حين لا تشارك الدول المُعلقة عضويتها في الاتحاد الإفريقي (وهي ٦ دول في التصويت)، إذ تقوم حكومات الدول الإفريقية بالاختيار طبقًا لمصالحها وتحالفاتها وأجنداتها.

> **"سيتمتع المرشح الفائز بمنصب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بولاية مدتها ٤ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وستُجرى الانتخابات بالاقتراع السري في القمة الإفريقية خلال فبراير ٢٠٢٥، ويتعين على الفائز أن يحصل على أغلبية ثلثي الأصوات بين الدول الأعضاء."**

وفي هذا الإطار، يمكن تسليط الضوء على المرشحين لمنصب رئيس المفوضية الإفريقية، وبخاصة في أعقاب إعلان حكومة موريشيوس عن سحب دعمها لمرشحها «أنيل كيه جايان»، لتقتصر المنافسة على ٣ مرشحين فقط، وهم: وزير خارجية جيبوتي الحالي «محمود علي يوسف»، ورئيس وزراء كينيا السابق «رايلا أودينجا»، ووزير مالية مدغشقر السابق «ريتشارد راندريا». وقد دارت بينهم مناظرة عُرفت باسم «**مجادلة إفريقيا**» التي يمكن النظر إليها بوصفها محطة بارزة في إطار التحضير لانتخاب رئيس المفوضية الجديد؛ كونها تعزز الشفافية من ناحية، وتشجع التواصل المباشر بين المرشحين والشعوب الإفريقية من ناحية ثانية.

وقد عكست تلك المناظرة رؤى المرشحين وأجنداتهم ومواقفهم من قضايا القارة وتحدياتها. ففيما يخص المرشح «محمود علي يوسف»، فقد أعلن عن دعمه القوي للقضية الفلسطينية، وشدد على أهمية تقيد الدول بالمبادئ القانونية والأخلاقية. كما طالب بحصول القارة الإفريقية على مقعدين

دائمين في مجلس الأمن، وتعزيز الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري، وتطوير الزراعة باستخدام التكنولوجيا، وإضافة قيمة للمنتجات الخام عبر التصنيع المحلي قبل تصديرها، وتفعيل الوحدة الاقتصادية بين الدول الأعضاء، والتخفيف من الأزمات الاقتصادية. هذا إلى جانب إنشاء مراكز إقليمية للتميز لتحفيز الابتكار والبحث، وتعزيز التجارة البينية الإفريقية، وتقليل الاعتماد المفرط على الشراكات الأجنبية. أما على صعيد موقفه من إصلاح الاتحاد الإفريقي، فقد شدد على أهمية تعزيز دور الاتحاد في تحقيق الأمن والسلم الإقليمي، وانتقد غياب الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء، وكذا تراجع التمويل المخصص لجهود السلام. واقترح تعزيز دور الاتحاد الإفريقي في مجال إدارة الصراعات، وتفعيل قوات الاحتياط الإفريقية، ونادى بسرعة الاستجابة للأزمات الإفريقية على اختلافها، وتنويع مصادر تمويل الاتحاد، وتعزيز ولاء العاملين، وتفعيل الإصلاحات غير المُكتملة، وتفعيل البرلمان الإفريقي، وتطبيق ضريبة الاستقطاع بنسبة ٠,٢٪ من واردات الدول الإفريقية لتحسين فرص التمويل.

أما المرشح «رايلا أودينجا»، فقد طالب بضرورة حصول إفريقيا على مقعدين دائمين في مجلس الأمن، وضرورة حل نزاعات القارة، ودفع الجهود الإصلاحية، وتعزيز جهود التنمية الاقتصادية، وتمكين الشباب والنساء في عمليات الحكم والأنشطة الاقتصادية. كما نادى بتعزيز الحوار داخل الدول للحيلولة دون اندلاع أي مواجهات عنيفة، وتعزيز الديمقراطية وشفافية أنظمة الحكم، وضمان الاستدامة التي تكفل احترام حقوق الإنسان وتساوي الفرص، وتحسين التعليم والتنمية الاقتصادية، ووضع استراتيجيات تكفل تعزيز النمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية من خلال تشييد مشروعات كبرى، والتوسع في تدشين خطوط السكك الحديدية القارية، واستكمال بناء سد إنجا الكبير، وتعزيز التجارة البينية عبر القارة. أما عن موقفه من الاتحاد الإفريقي، فقد اقترح إصلاحات لتحسين عمليات اتخاذ القرار التي تتراجع فاعليتها، ونادى بتعزيز الوحدة الإفريقية من خلال قيادة عملية وواقعية، وتلبية تطلعات الشعوب الإفريقية، وإعادة هيكلة النظام المالي العالمي، بما يتناسب مع مصالح القارة، وإيجاد مصادر تمويلية جديدة عبر إنشاء صناديق سيادية إفريقية لتمويل الإصلاحات.

أما «ريتشارد جيه راندرياماناتو»، فقد أكد على ضرورة إصلاح النظام العالمي بما يعكس التوازنات المعاصرة، وبالتبعية إصلاح مجلس الأمن كي يمثل القوى الاقتصادية والسياسية العالمية، وبخاصة القارة الإفريقية. كما اقترح تركيز الجهود على التنمية الاقتصادية المُستدامة، وتعزيز القدرة على حل النزاعات الداخلية مع التركيز على القضايا البيئية والاستدامة المستقبلية، بجانب الريادة الإفريقية في مجال مكافحة التغيرات المناخية، وتطوير الاقتصاد القاري من خلال تعزيز المشروعات المحلية، إلى جانب تحرير حركة الأشخاص والبضائع لزيادة التجارة البينية، ودفع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المُنظمة، وتعزيز التعاون الإقليمي والعمل على القضايا المُشتركة. أما عن موقفه من إصلاح الاتحاد الإفريقي، فقد دعا إلى تحسين الموارد المالية المخصصة له من خلال تقليل الاعتماد على المانحين الخارجيين، وزيادة الالتزامات المالية للدول الأعضاء، ومعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية بشكل أكثر فاعلية، ولا سيما البطالة وضعف البنى المؤسسية.

ثانيًا: تطلعات إصلاح الاتحاد الإفريقي ومستقبله

يواجه الاتحاد الإفريقي جملة من التحديات بالنظر إلى تشتت عمله، ومضاعفة جهوده وهدر موارده، وتعدد الصراعات في الصومال وجنوب السودان ومنطقة الساحل والبحيرات الكبرى، وظهور أزمات جديدة في الكاميرون وإثيوبيا والسودان، وغياب الاستجابات الموحدة تجاه ظاهرة الانقلابات، وعدم كفاية الموارد البشرية والمالية، وتركيز خطة النمو الاقتصادي والتنمية التي وضعها الاتحاد الإفريقي في إطار أجندة ٢٠٦٣ على الأهداف أكثر من التركيز على كيفية تحقيقها، والاعتماد على المانحين الخارجيين، وصعوبة تمويل عمليات السلام. هذا بالإضافة إلى كثرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تتعاظم تحركاتها وتأثيراتها مقارنة بالاتحاد الإفريقي نفسه في بعض الحالات، في ظل الافتقار إلى التنسيق بين مفوضية الاتحاد والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

هذا إلى جانب تراجع دور رئيس المفوضية في بعض الأزمات والتحديات؛ فكثيرًا ما اتجهت قيادات الاتحاد الإفريقي إلى النأي بالنفس عن بعض القضايا الشائكة التي قد يصطدمون فيها مع رؤساء الدول الإفريقية، وهو ما يمكن معه الدفع بأن مفوضية الاتحاد الإفريقي غالبًا ما تتأرجح بين عدة مصالح متضاربة؛ كمصالح رئيس الاتحاد الإفريقي وحلفائه، وكذا مصالح الأطراف الخارجية غير الإفريقية التي تموّل عددًا من أنشطة الاتحاد الإفريقي ومفوضيته، وكذا مصالح دولة رئيس المفوضية الذي قد يوجه سياسات الاتحاد الإفريقي الخارجية لتحقيق مصالح دولته لا المصالح القارية.

ولا شك أن الإصلاح ممكن، وذلك تعويلًا على أجندة ٢٠٦٣، وبعض النجاحات التي تحققت خلال العقد الماضي، ووجود رغبة جادة في الإصلاح المؤسسي، بيد أن مستقبل الإصلاح مرهون بالمناقشة المتعمقة لعدة قضايا، يأتي في مقدمتها حل التناقض والغموض في الأطر القانونية الحاكمة للاتحاد الإفريقي، على نحو يكفل تحجيم التنافس المحتدم بين الاتحاد الإفريقي والكتل الإقليمية، بجانب الصلاحيات المخولة لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي التي لطالما كانت محل اعتراض مِن قِبل الدول الأعضاء والمفوضية نفسها، وبالتبعية إعادة تعريف أدوارها وامتيازاتها وطموحاتها مع تحول الاتحاد الإفريقي إلى جهة فاعلة في السياسة الخارجية بانضمامه إلى مجموعة العشرين في عام ٢٠٢٣، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض الدول الإفريقية تميل إلى وجود مفوضية أكثر استقلالًا وأكثر انخراطًا في إدارة صراعات القارة، وأخرى تميل

إلى تعظيم سيادتها القومية، وبالتبعية مفوضية أكثر تحقيقًا لمصالحها الوطنية وأقل تدخلًا في الصراعات المنخرطة فيها، وبالتبعة التقليص من نطاق وحجم الصلاحيات والموارد التي تملكها المفوضية كي يغلب عليها الطابع التفاعلي لا الاستباقي.

كما أن مستقبل الإصلاح مرهون بجملة من العوامل، منها: الإصلاح الشامل للاتحاد الإفريقي دون الاقتصار فحسب على إصلاح المفوضية لتراجع جدواه منفردًا، وقدرة رئيس المفوضية على تعزيز مستويات التكامل الإقليمي، واستخلاص رؤى وتفعيل مشاركة الشباب والنساء وعموم المواطنين الأفارقة، والإدارة البناءة لجدول أعمال الاتحاد الإفريقي، وزيادة الموارد المالية المخصصة للمفوضية مع ضمان استقلاليتها، والمراجعة الدورية لهياكل الاتحاد الإفريقي لمجابهة جموده المؤسسي، والتحديد الدقيق لأولويات الحركة في ظل تعدد القضايا والأزمات والتحديات المطروحة.

> **"من أجل تحقيق طموحات أجندة ٢٠٦٣، يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى إعادة تموضعه وضمان امتلاكه للقدرات والإمكانات المؤسسية اللازمة بالنظر إلى احتياجات القارة، مع تحديد بعض المجالات المحورية التي تتطلب إجراءات عاجلة، ومنها رفع الكفاءة التشغيلية للاتحاد الإفريقي."**

فمن أجل تحقيق طموحات أجندة ٢٠٦٣، يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى إعادة تموضعه وضمان امتلاكه للقدرات والإمكانات المؤسسية اللازمة بالنظر إلى احتياجات القارة، مع تحديد بعض المجالات المحورية التي تتطلب إجراءات عاجلة، ومنها: التركيز على عدد أقل من القضايا والتحديات القارية، ومراجعة هيكل وعمليات الاتحاد الإفريقي بهدف إعادة تنظيم المؤسسات لتقديم خدمات أفضل، ورفع الكفاءة التشغيلية للاتحاد الإفريقي، والتمويل المستدام لبرامجه والحد من الاعتماد المفرط على شركاء التنمية، وتنفيذ توصيات الإصلاح السابقة. وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن الإصلاح الجاد يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ربما أدى غيابها في بعض الحالات إلى وجود شكل من أشكال المقاومة لدعوات الإصلاح السالفة، والتي لم يكتمل تنفيذها حتى الآن.

وختامًا، لقد كان إصلاح الاتحاد الإفريقي موضع اهتمام ومناقشة كبيرين، ولا يخفى أن العقبات التي تواجهه مركبة ومتعددة الأوجه، ويخيم عليها التعقيد الهيكلي وضعف الإرادة السياسية، وهو ما يتطلب تبني نهج شامل للإصلاح يتجاوز الإصلاح الجزئي المحدود. وثمة إمكانات للإصلاح تكفل تفعيل دور الاتحاد الإفريقي وتعزيز التنسيق المؤسسي، وبخاصة في ظل حماس القادة الأفارقة للإصلاح المنشود. وفي المقابل، فإن هناك تحديات حقيقية تنتظر الرئيس الجديد للمفوضية الإفريقية لمجابهتها وفرض رؤيته الإصلاحية.



فرص اليمين المتطرف في الانتخابات الألمانية المبكرة ٢٠٢٥



أ. أسماء رفاعي

باحث سياسي- الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مع بزوغ نجم أحزاب اليمين المتطرف على الساحة السياسية الأوروبية في السنوات الأخيرة، وصعوده اللافت إلى سدّة الحكم في العديد من الدول الأوروبية، فضلًا عن التقدم الذي أحرزه في الانتخابات الأخيرة للبرلمان الأوروبي، تتجه أنظار العالم صوب ألمانيا التي تشهد ظاهرة نادرة الحدوث في تاريخها بعقد انتخابات برلمانية مبكرة في فبراير ٢٠٢٥، جراء انهيار الائتلاف الحاكم الذي يقوده المستشار الألماني «أولاف شولتز»، حيث تتزايد المخاوف بشأن صعود حزب البديل من أجل ألمانيا (AFD) اليميني المتطرف، والذي يعتزم إجراء تغيرات جذرية في السياسة الخارجية لألمانيا، وخاصة عقد استفتاء على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي والتخلي عن اليورو كعملة موحدة، وتشديد الرقابة على سياسات الحدود المفتوحة ومناهضة الهجرة غير النظامية، فضلًا عن وقف المساعدات لأوكرانيا.[١]

الانتخابات المبكرة.. لمحة موجزة

شهدت الحكومة الألمانية في الآونة الأخيرة صراعات محتدمة بين الشركاء في الائتلاف الحكومي بشأن سبل معالجة العجز في الميزانية وتعزيز الاقتصاد المتعثر، وتمحورت الخلافات بشكل رئيس حول رفض وزير المالية وزعيم الحزب الديمقراطي الحر الشريك في الائتلاف «كريستيان ليندنر» لزيادة الضرائب، أو التراجع عن القيود الصارمة التي فرضتها الدولة على تراكم الديون، في مقابل رغبة شركائه الآخرين في الائتلاف، الديمقراطيين الاجتماعيين بقيادة المستشار «أولاف شولتز» وحزب الخضر، في اضطلاع الدولة بضخ المزيد من الاستثمارات، مع رفضهم مقترحات الديمقراطيين الأحرار بخفض المخصصات المالية لبرامج الرعاية الاجتماعية.[٢]

وقد دفعت هذه الخلافات «شولتز» لإقالة « ليندنر» في نوفمبر ٢٠٢٤، الأمر الذي مثّل لحظة قاسمة لائتلاف «إشارات المرور» (Traffic-Light) الذي يحكم ألمانيا منذ عام ٢٠٢١؛ فبعد ساعات قليلة من إقالة « ليندنر» سحب الحزب

الديمقراطي الحر بقية وزرائه من الحكومة، مما أدى إلى تقلص الائتلاف الحاكم إلى حزبين فقط هما: الاشتراكي الديمقراطي والخضر لتصبح حكومة أقلية، ومع تعذُّر تشكيل أغلبية جديدة، انهار الائتلاف الحكومي، وهو ما مهد الطريق لعقد انتخابات مبكرة قبل موعد الاستحقاق الانتخابي التشريعي، والذي كان مقررًا في سبتمبر ٢٠٢٥.[٣]

ورغم إعلان «شولتز» في خطاب متلفز للشعب الألماني أنه سيدعو البرلمان للتصويت على الثقة للحكومة في يناير ٢٠٢٥، مما سيسمح لأعضاء البرلمان بتقرير ما إذا كانوا سيمهدون الطريق لإجراء انتخابات مبكرة في مارس من نفس العام، بيد أن زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المعارض «فريدريش ميرز» أكَّد أهمية التصويت في القريب العاجل، وقد اتفق «ليندنر» أيضًا مع هذا الرأي.[٤]

وفي هذا الإطار، صوت البرلمان الألماني في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٤على طلب «شولتز» بطرح الثقة بالحكومة للتصويت، وقد أيَّد ٣٩٤ عضوًا قرار حجب الثقة عن حكومة «شولتز»، مقابل رفض ٢٠٧ أعضاء، وامتناع ١١٦ عضوًا عن التصويت، وهو ما يمهل الرئيس الألماني مدة ٢١ يومًا لحل البرلمان، وتحديد موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة، في خطوة نادرة الحدوث في تاريخ ألمانيا الاتحادية، والتي لم تشهد على مدار تاريخها سوى ثلاثة انتخابات مبكرة في الأعوام: ١٩٧١ و١٩٨٣ و٢٠٠٥.[٥]

من جانبه، أعلن الرئيس الألماني «فرانك فالتر شتاينماير»، في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٤، حل البرلمان الألماني العشرين، وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في ٢٣ فبراير ٢٠٢٥، بهدف تجاوز الفوضى السياسية الراهنة، ودعم استقرار البلاد.[٦]

> **"دفعت الخلافات الاقتصادية «شولتز» لإقالة «ليندنر»، الأمر الذي مثَّل لحظة قاسمة لائتلاف «إشارات المرور» الذي يحكم ألمانيا منذ عام ٢٠٢١؛ حيث سحب الحزب الديمقراطي الحر وزراءه من الحكومة، مما أدى إلى تقلص الائتلاف الحاكم إلى حزبين فقط لتصبح الحكومة حكومة أقلية."**

البديل من أجل ألمانيا.. بيئة مواتية

ثمة جملة من المقومات المحلية والإقليمية التي توفر بدورها مناخًا ملائمًا لصعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا، والتي تتراوح بين تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتزايد الغضب الشعبي من سياسات اليمين واليسار التقليدي، فضلًا عن تزايد المخاوف بشأن تدفق تيارات الهجرة، وتصاعد الهجمات الإرهابية، وما يرتبط بذلك من إذكاء الإسلاموفوبيا في الغرب، هذا بالإضافة إلى السياق الإقليمي الداعم مع صعود أحزاب اليمين المتطرف إلى سدة الحكم في العديد من دول الاتحاد الأوروبي، وتتوافر غالبية تلك المقومات في الحالة الألمانية، وهو ما يمكن تناوله فيما يلي:

١. **زخم متزايد لأحزاب اليمين المتطرف في أوروبا:** شهدت الدول الأوروبية في الآونة الأخيرة صعودًا متناميًا لأحزاب اليمين المتطرف، حيث تشارك تلك الأحزاب في حكومات ائتلافية في سبع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي: كرواتيا وجمهورية التشيك وفنلندا والمجر وإيطاليا وسلوفاكيا وهولندا[٧].

ورغم فشل أحزاب اليمين المتطرف في تحقيق النتائج المرجوة في انتخابات البرلمان الأوروبي لعام ٢٠٢٤، لا يمكن إنكار المكاسب التي حققتها خلال هذا الاستحقاق الانتخابي بفوزها بنحو ربع عدد المقاعد في البرلمان الأوروبي[٨].

> "جاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي بقيادة «شولتز» في المرتبة الثالثة بعد البديل من أجل ألمانيا في انتخابات البرلمان الأوروبي، وحصلت الأحزاب اليمنية المتطرفة في ألمانيا على ٤٥٪ من الأصوات في تلك الانتخابات، وهو ما عكس الزخم الذي بات يحظى به تيار اليمين المتطرف على الساحة الألمانية."

وقد تردد صدى هذه النتائج في مختلف ربوع القارة الأوروبية؛ حيث إن فوز حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا بحوالي ٣١,٣٪ من إجمالي الأصوات مقابل ١٤,٦٪ فقط لحزب النهضة الذي يتزعمه الرئيس «إيمانويل ماكرون» دفع الأخير إلى حلّ البرلمان الفرنسي على الفور والدعوة إلى انتخابات مبكرة، كما جاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي بقيادة «شولتز» في المرتبة الثالثة بعد البديل من أجل ألمانيا، وحصلت الأحزاب اليمنية المتطرفة في ألمانيا على ٤٥٪ من الأصوات في انتخابات البرلمان الأوروبي، مما عكس الزخم الذي بات يحظى به تيار اليمين المتطرف على الساحة الألمانية.[٩]

٢. **تدهور الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا:** رغم أن ألمانيا لا تزال أقوى اقتصاد في أوروبا، فإنها تشهد حالة من الركود الاقتصادي منذ نهاية عام ٢٠٢١، بفعل التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، هذا فضلًا عن أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، وعدم قدرة الصناعات الثقيلة وخاصة الكيماويات والصلب على التكيف مع ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي الذي كان يُستورد سابقًا من روسيا، مع فشل الحكومة في سرعة إيجاد بديل ملائم له، علاوةً على القيود المفروضة على الحكومة لخفض الانبعاثات الكربونية والتحول إلى مصادر طاقة مستدامة.

وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة، في انحدار الصناعات الثقيلة التي تمثِّل العمود الفقري للاقتصاد الألماني باعتبارها المحرك الرئيس لنموه على مدار عقود من الزمان، هذا بجانب ركود السوق العالمية للسلع المُصدّرة، وهو ما دفع بعض شركات الصناعات الثقيلة، لا سيَّما شركات صناعة السيارات الرائدة في ألمانيا إلى تسريح عدد من العمال؛ إذ مثَّل إعلان شركة «فولكس فاجن» في أكتوبر ٢٠٢٤، عن نيتها إغلاق ثلاثة مصانع وتسريح آلاف العمال سابقة في تاريخ الشركة.

كما شهدت ألمانيا تراجعا في تدفق الاستثمارات الأجنبية أيضًا، وهو ما تجلى في إعلان شركة «إنتل» الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٤، تأجيل استثمار مخطط له بقيمة ٣٠ مليار يورو في منشأة لإنتاج الرقائق في ماغديبورغ، بهدف توفير متطلبات تحديث صناعة السيارات في البلاد.[١٠]

ولا يمكن إغفال أن الأزمة السياسية التي دفعت ألمانيا إلى عقد انتخابات مبكرة مدفوعة بتأزم الأوضاع الاقتصادية في المقام الأول، واحتدام الصراعات بين الشركاء في الائتلاف بشأن ميزانية عام ٢٠٢٥، فضلًا عن توقعات البنك المركزي الألماني بركود الاقتصاد خلال العام ٢٠٢٥، مما يجعله العام الثالث على التوالي من الانكماش الاقتصادي أو ما يعرف بالنمو الثابت.[١١]

وفي ضوء استطلاعات الرأي المنتظمة التي أجرتها مؤسسة «فورشونج جروب واهلين» (Forschungsgruppe Wahlen) لاستطلاعات الرأي في ٦ ديسمبر ٢٠٢٤، والتي أكَّد أكثر من نصف المشاركين بها أن الوضع الاقتصادي يعد المشكلة الأكثر إلحاحًا في ألمانيا (وهو ما يمثل ارتفاعًا واضحًا من كونه رابع أكبر قضية تهم الناخبين العام الماضي)، ومع إشارة ٤٣٪ من المستطلع آراؤهم إلى سوء الوضع الاقتصادي في ألمانيا، وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، فإن ألمانيا أصبحت أرضية خصبة لأحزاب اليمين المتطرف التي ستستغل حالة الاقتصاد المتعثرة، للترويج لبرنامجها الانتخابي الذي يتعهد بخفض الضرائب وإلغاء سياسات الطاقة الخضراء، في محاولة لتخفيف الأعباء عن كاهل العمال.[١٢]

> **"كشف استطلاع للرأي أن نصف الألمان يعتقدون أن الوضع الاقتصادي يعد المشكلة الأكثر إلحاحًا في ألمانيا، مع إشارة ة ٤٣٪ من المستطلع آراؤهم إلى سوء الوضع الاقتصادي في ألمانيا، وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها منذ الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨."**



٣. فوز غير مسبوق لليمين المتطرف في الانتخابات المحلية: في خطوة غير مسبوقة لحزب يميني متطرف منذ انهيار النازية إبَّان الحرب العالمية الثانية، حقق حزب البديل من أجل ألمانيا انتصارات تاريخية في الانتخابات المحلية التي عقدت في سبتمبر ٢٠٢٤، حيث فاز بانتخابات ولاية تورينجيا في شرق ألمانيا، بحصوله على ٣٢,٨٪ من الأصوات ليتقدم بفارق كبير عن الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU)، والذي حصل على ٢٣,٦٪ من إجمالي الأصوات، كما جاء البديل من أجل ألمانيا في المركز الثاني في ولايتي براندنبورج وساكسونيا؛ بحصوله على ٢٩,٢٪ من الأصوات، و٣٠,٦٪ من إجمالي الأصوات على الترتيب.[١٣]

٤. تقدم ملحوظ للبديل من أجل ألمانيا في استطلاعات الرأي: على النقيض من الخسائر التي تكبدها حزب البديل من أجل ألمانيا في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١، بحصوله على ١٠٪ فقط من إجمالي الأصوات، مما مثَّل انخفاضًا ملحوظًا عن النتائج التي حققها خلال الاستحقاق الانتخابي لعام ٢٠١٧، بحصوله على ١٣٪ من إجمالي الأصوات، وسيطرته على ٧٦ من إجمالي ٧٣٣ مقعدًا في البوندستاغ، مما جعله خامس أكبر القوى في البرلمان الألماني على مدار الأعوام الثلاثة المنصرمة، فإنه حقق تقدمًا ملحوظًا في استطلاعات الرأي الوطنية قبيل الانتخابات المقبلة، بحصوله على دعم ١٩٪ من الناخبين وفقًا لمتوسط استطلاعات «بلومبرج»، مما يجعله ولأول مرة في تاريخه ثاني أكبر القوى بعد التكتل المحافظ الذي يجمع الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي، والذي يحظى بمتوسط ٣١٪ من دعم الناخبين، وذلك في مقابل حصول حزب «شولتز» على دعم حوالي ١٦٪ من الناخبين وحزب الخضر على دعم ١٣٪ فقط من الناخبين.[١٤]

٥. تراجع ثقة الناخبين في الأحزاب الحاكمة: تشير التجارب الأوروبية إلى أن تراجع الثقة في تيارات اليمين واليسار التقليدي مثَّلت أبرز المحددات الحاكمة لصعود أحزاب اليمين المتطرف إلى السلطة، ورغم أن حجب الثقة عن حكومة ائتلاف «إشارات المرور» يعد دليلًا دامغًا على هذا التراجع، فإن استطلاعات الرأي كشفت تراجع الثقة في الأحزاب الحاكمة قبيل انهيار الائتلاف، إذ كشف استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو للأبحاث» انخفاض شعبية الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة «شولتز» من ٦٧٪ عام ٢٠٢٢، إلى ٣٩٪ في عام ٢٠٢٤، كما أشارت بعض استطلاعات الرأي إلى عدم تجاوز الأحزاب الثلاثة المشاركة في ائتلاف «إشارات المرور» حاجز ٣٠٪ من دعم الناخبين.[١٥]

٦. **تزايد وتيرة الهجمات الإرهابية وتصاعد الإسلاموفوبيا:** شهدت ألمانيا في الآونة الأخيرة سلسلة من الهجمات الإرهابية، أحدثها -حتى وقت كتابة هذه السطور- اقتحام سيارة يقودها مواطن سعودي سوقًا لعيد الميلاد وسط مدينة ماغديبورغ جنوب غربي العاصمة برلين في ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٤، مما أسفر عن مقتل ٥ أشخاص وإصابة نحو ٢٠٠ آخرين، ويأتي هذا الهجوم بعد ثلاثة أشهر فقط من حادث طعن تورط به مواطن سوري تابع لتنظيم داعش، راح ضحيته ٣ أشخاص وأسفر عن إصابة ثمانية آخرين بمدينة زولينجن، مما يثير جدلًا بشأن فاعلية التدابير الأمنية الحكومية لحماية الأماكن العامة، ويدفع قضية الهجرة لاحتلال الأولوية لدى الناخب الألماني، الأمر الذي يصب في صالح حزب البديل من أجل ألمانيا في الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في فبراير ٢٠٢٥، بالنظر إلى أنه يعزز موقفه المناهض للهجرة والمعادي للإسلام.[١٦]

صعود اليمين المتطرف.. معضلة الائتلاف

رغم السياق المحلي والإقليمي الداعم لتعظيم فرص حزب البديل من أجل ألمانيا في الانتخابات المقبلة، فمن المستبعد مشاركته في الائتلاف الحكومي المقبل، وإنما من المرجَّح أن يمثل القوة المعارضة الرئيسة في البرلمان المقبل، وذلك في ضوء ما يلي:

١. **صعوبة الحصول على الأغلبية البرلمانية:** تشير التقديرات إلى أن احتمالية حصول حزب البديل من أجل ألمانيا على الأغلبية البرلمانية التي تؤهله لتشكيل الائتلاف الحكومي يقترب من الصفر، مع استحالة حصوله على الأغلبية المطلقة، كما أفادت تقديرات منصة سوق التنبؤات «بولي ماركت» (Polymarket) بأن فرصة حزب البديل من أجل ألمانيا في الفوز تبلغ ١٤,٣٪، في حين تبلغ فرصة ائتلاف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي ٨٥٪.[١٧]

٢. **نأي الأحزاب التقليدية عن التعاون مع البديل:** أعلنت كافة الأحزاب الألمانية الرئيسية رفضها القاطع للتعاون مع حزب البديل من أجل ألمانيا الذي يمثِّل تيار اليمين المتطرف، والذي يخضع لمراقبة شديدة من قِبل المكتب الفيدرالي لحماية الدستور، ووكالة الاستخبارات المحلية في ألمانيا، باعتباره يشكل تهديدًا للدستور الألماني، فضلًا عن أنه ينادي بسياسات بعيدة كل البعد عما قد تجده الأحزاب الألمانية التقليدية مقبولًا لها.[١٨]

> **"تشير التقديرات إلى أن احتمالية حصول حزب البديل من أجل ألمانيا على الأغلبية البرلمانية تقترب من الصفر، كما أفادت التقديرات بأن فرصة حزب البديل من أجل ألمانيا في الفوز تبلغ ١٤,٣٪، في حين تبلغ فرصة ائتلاف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/ الاتحاد الاجتماعي المسيحي ٨٥٪.."**

من جانبه، دعا «شولتز» في بيان «كافة الأحزاب الديمقراطية في ألمانيا إلى تشكيل حكومات مستقرة بدون مشاركة اليمين المتطرف»، محذرًا من أن حزب البديل من أجل ألمانيا سيلحق الضرر بالبلاد، وسيضعف الاقتصاد، وسيعزز الانقسامات في المجتمع الألماني، فضلًا عن «تدمير سمعة ألمانيا».[١٩]

٣. **تراجع فرص البديل للمشاركة في حكومة ائتلافية:** تشير استطلاعات الرأي إلى أن ائتلاف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي/الاتحاد الاجتماعي المسيحي، هو الأوفر حظًا لتشكيل الحكومة المقبلة، بالتعاون مع حزب إضافي للحصول على الأغلبية، ومن المرجَّح أن يتراوح اختياره بين حزب الخضر أو الحزب الاشتراكي الديمقراطي، مع تأكيده على عدم التعاون مع البديل من أجل ألمانيا تحت أي ظرف من الظروف.[٢٠]

> **"جاء الحزب الديمقراطي الاجتماعي بقيادة «شولتز» في المرتبة الثالثة بعد البديل من أجل ألمانيا في انتخابات البرلمان الأوروبي، وحصلت الأحزاب اليمنية المتطرفة في ألمانيا على ٤٥٪ من الأصوات في تلك الانتخابات، وهو ما عكس الزخم الذي بات يحظى به تيار اليمين المتطرف على الساحة الألمانية."**

ورغم ذلك، فإن البديل من أجل ألمانيا لا يزال يدعو الأحزاب الرئيسية مثل الاتحاد الديمقراطي المسيحي (CDU)والاتحاد الاجتماعي المسيحي (CSU) إلى العمل معه، باعتباره يمثّل توجهات ملايين الناخبين، كما يمارس ضغوطًا مكثفة على الديمقراطيين المسيحيين للعدول عن موقفهم المناهض بشدة له.

ومع ذلك، فإن التحالف بين حزب البديل من أجل ألمانيا والاتحاد الديمقراطي المسيحي يظل احتمالًا مستبعدًا للغاية؛ وذلك بالنظر إلى أن البديل من أجل ألمانيا ظل يعارض الديمقراطيين المسيحيين المحافظين على مدار سنوات، وخاصة فما يتعلق بسياسات المستشارة الألمانية السابقة «أنجيلا ميركل» المؤيدة للهجرة عام ٢٠١٥، هذا فضلًا عن انتهاج البديل من أجل ألمانيا سياسات أكثر تطرفًا في الوقت الراهن، مع استبعاد إقدامه على إجراء أي تعديلات على توجهاته أو سياسته في الأمد المنظور، لاسترضاء الأحزاب القائمة والدخول في ائتلافات معها.

وفي هذا الإطار، أكَّد رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي «فريدريش ميرز» في مقابلة مع شبكة التحرير الألمانية في أغسطس ٢٠٢٤، استحالة العمل مع البديل من أجل ألمانيا، لكونه يسدل ستار النهاية على مسيرة الاتحاد الديمقراطي المسيحي.[٢١]

٤. **صلات البديل من أجل ألمانيا بالنازيين الجدد:** يتمتع حزب البديل من أجل ألمانيا بشبكة علاقات مع جماعات اليمين المتطرف، وخاصة النازيين الجدد، مما حدا ببعض أعضائه للتورط في قضايا مثيرة للجدل؛ حيث تمّ إلقاء القبض على ثلاثة من أعضائه في نوفمبر ٢٠٢٤، للاشتباه في دعمهم لجماعة إرهابية من أقصى اليمين، كما يخضع أيضًا أحد أعضاء حزب

البديل من أجل ألمانيا في برلمان ولاية بافاريا للتحقيق بتهمة التحريض اليميني، ويُحتجز حاليًّا عضو برلمان سابق في الحزب بتهمة التورط في التخطيط لانقلاب.

وفي ضوء ذلك، تعتزم مجموعة من الأعضاء غير الحزبيين في البوندستاغ تقديم اقتراح في البرلمان لحظر حزب البديل من أجل ألمانيا، وفي حال حصول هذا المقترح على الأغلبية اللازمة في البرلمان، فمن المقرر إحالته للمحكمة الدستورية الاتحادية للبت فيه. [٢٢]

ورغم التحديات سالفة الذكر، والتي تقف كحجر عثرة أمام مشاركة البديل من أجل ألمانيا في الائتلاف الحكومي المقبل، فإن هناك جملة من الفرص التي لا تزال قائمة له على الأمدين المتوسط والبعيد، خاصة ما يتعلق باتساع نطاق قاعدته الشعبية في أوساط الناخبين الشباب؛ حيث صوت أكثر من ثلث الناخبين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٤ عامًا لصالح حزب البديل من أجل ألمانيا في الانتخابات المحلية في ولايتي تورينجيا وساكسونيا، كما تشير التقديرات إلى ارتفاع تأييد الشباب للبديل من أجل ألمانيا إلى ١٦٪ في عام ٢٠٢٤، إذا ما قورن بعام ٢٠١٩، الذي حصد فيه نحو ٥٪ فقط من أصوات الشباب، مما يجعله يقف على قدم المساواة لدى هذه الفئة مع تحالف يمين الوسط بين الاتحاد الديمقراطي المسيحي والاتحاد الاجتماعي المسيحي (CDU / CSU).

ومن المرجَّح اتساع القاعدة الشعبية الشبابية لحزب البديل من أجل ألمانيا في المستقبل المنظور، وذلك في ضوء اعتماد حملاته الدعائية على منصات التواصل الاجتماعي، وخاصة «تيك توك» و«إنستجرام» التي تتمتع بصدى واسع النطاق في أوساط الناخبين الشباب، ولذا يتمكن من خلالها الحزب ضرب وتر حساس لدى الشباب، وبث رسائله العاطفية لاستمالتهم واجتذابهم لصفوف ناخبيه. [٢٣]

ويسير البديل من أجل ألمانيا بخطى ثابتة نحو المشاركة في الائتلافات الحكومية المستقبلية في ألمانيا، فمع استبعاد نجاح الائتلاف الحكومي القادم في تحقيق التغيير الشامل المنشود واستمراره على نهج أسلافه في العديد من الملفات، تتزايد فرص البديل من أجل ألمانيا للصعود؛ حيث إنه لن يدخر جهدًا للتنديد بأي سقطة للائتلاف الحكومي، مع الاستمرار في معارضة غالبية قرارات الائتلاف في البوندستاغ، وبالتالي تعزيز فرص اليمين المتطرف في السياسة الألمانية خلال السنوات القادمة. [٢٤]

> **"يسير البديل من أجل ألمانيا بخطى ثابتة نحو المشاركة في الائتلافات الحكومية المستقبلية في ألمانيا، فمع استبعاد نجاح الائتلاف الحكومي القادم في تحقيق التغيير الشامل المنشود واستمراره على نهج أسلافه في العديد من الملفات، تتزايد فرص البديل من أجل ألمانيا للصعود."**

وختامًا، فإنه رغم محدودية فرص حزب البديل من أجل ألمانيا للحصول على الأغلبية أو المشاركة في الائتلاف الحكومي في الاستحقاق الانتخابي المقبل، فإن توافر غالبية المقومات التي تدعم صعوده على الساحة الألمانية، فضلًا عن احتلاله المرتبة الثانية في استطلاعات الرأي، وتمتعه بقاعدة شعبية عريضة في أوساط الشباب، تبرز كمؤشرات محورية على مضي الحزب قدمًا في طريقه نحو الفوز بالأغلبية في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، بما سيمكنه من المشاركة في تشكيل الحكومة في المستقبل القريب، ولحين نجاحه في هذا الأمر فإنه سيظل بمثابة «المعارضة المعرقلة» في البوندستاغ.

الهوامش والمراجع

(١) بن نايت، «البديل يعد بإخراج ألمانيا من الاتحاد الأوروبي إن وصل للسلطة»، دويتشه فيله، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:
https://tinyurl.com/447kstnu

- Hans Pfeifer, «Germany's far-right AfD looks to capitalize on snap election», Deutsche Welle, Nov 8, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/yhprub9c

(2) Kate Connolly, «German government collapses after Olaf Scholz sacks finance minister», The Guardian, Nov 7, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/5ywcst9h

(3) Kirsten Grieshaber, «Germany’s finance minister fired by Chancellor Scholz as ruling three-party coalition collapses», Public Broadcasting Service, Nov 6, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/3j24w5v6

(4) «German governing coalition nears collapse after minister dismissed», Voice of America, Nov 7, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/4xp864r4

(٥) رالف بوزن، «انتخابات مبكرة.. هل تخرج ألمانيا من أزمتها السياسية؟»، دويتشه فيله، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط التالي:
https://tinyurl.com/22nnhd9w

- Christopher F. Schuetze and Jim Tankersley, «German Government Collapses at a Perilous Time for Europe», The New York Times, Dec. 16, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/2ur96c3r
https://www.nytimes.com/2024/12/16/world/europe/germany-confidence-vote-scholz-snap-election.html

(6) «Germany braces for elections as parliament dissolved», Deutsche Welle, Dec. 27, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/mr28s54e

(7) Ruth Green, «The year of elections: The rise of Europe’s far right», International Bar Association, Sep. 30, 2024, Accessible at:https://tinyurl.com/mrx6ubh3

(8) Cas Mudde, «The 2024 EU Elections: The Far Right at the Polls», Journal of Democracy, October 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/2u8w35ye

(9) Spencer Feingold and Simon Torkington, «EU elections 2024: Who won and lost – and what happens next?», The World Economic Forum, Jun 14, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/46mzud8z

(10) Molly O'Neal, «Economic woes collapse Germany’s governing coalition», responsible state craft, Nov 07, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/2s4fj7n6
https://responsiblestatecraft.org/germany-ukraine-2669630817/

(11) Georgi Kantchev, «Germany Heads Toward Early Elections After Scholz Loses Confidence Vote», Wall Street Journal, Dec. 16, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/bdcrcuf7

(12) Jim Tankersley, «Behind Germany's Political Turmoil, a Stagnating Economy», The New York Times, Dec. 17, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/eussu694

- «What to expect after Germany's confidence vote», The Economist, Dec 13, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/yc5757u8

(13) «Germany - 2025 general election», Politico, Accessible at: https://tinyurl.com/4jwhu57w

(14) Christoph Rauwald and Arne Delfs, «What's AfD, the Far-Right German Party Musk Embraced?», Bloomberg, December 23, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/kc3bxvmw

(15) Jordan King, «Can AfD Party Win Germany Election? What We Know», News Week, Dec 23, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/5a2ua64d

- Molly O'Neal, Op.cit.

(16) Giselle Ruhiyyih Ewing and Jürgen Klöckner, «Deadly Magdeburg Christmas market attack shakes Germany as election looms», Politico, December 20, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/mwsp6nhs

(17) Jordan King, Op.cit.

(18) Christopher F. Schuetze and Jim Tankersley,Op.cit.

(19) Christian Edwards and others, «AfD becomes first far-right party to win German state election since 1945», CNN, September 2, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/3y87m65y

(20) Jonathan Vincent, «German election 2025: Who's ahead in the polls?», Financial Times, Dec 27, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/2cfymw7n

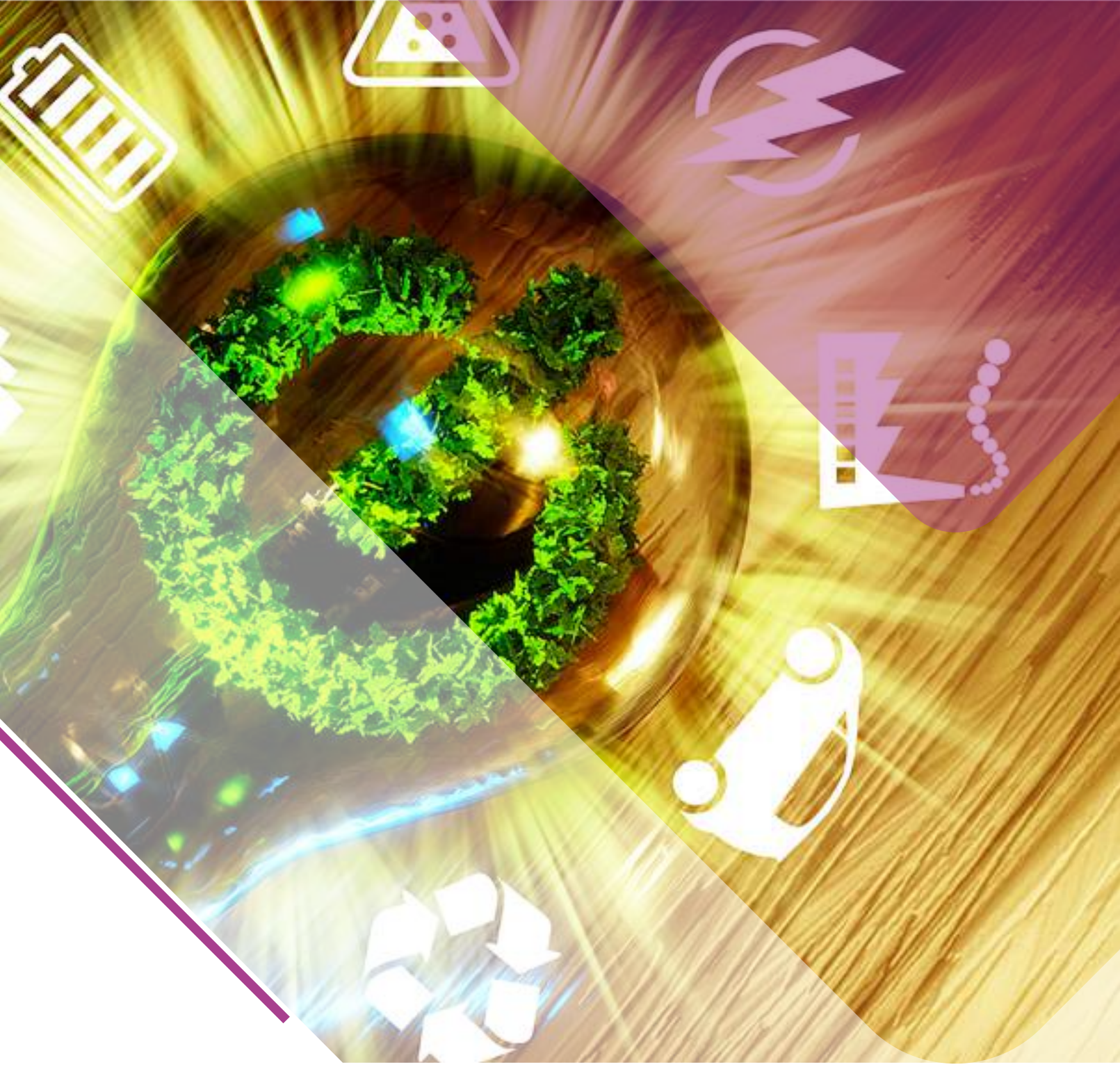
(21) Hans Pfeifer, Op.cit.

(22) Ibid.

(23) Geir Moulson, «A German far-right party wins its first state election and is very close in a second», Associated Press, Sep 2, 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/5xej93nf

-Ruth Green, Op.cit.

(24) Michael Bröning, «Is Germany Headed to a Political Crisis?», Journal of Democracy, December 2024, Accessible at: https://tinyurl.com/2e5j7d8z



مستقبل سوق الطاقة العالمي

- مستقبل الطاقة في الشرق الأوسط في ظل التحول العالمي للطاقة النظيفة
- الطاقة المتجددة والسباق نحو الحياد الكربوني.. فرص وتحديات الدول النامية
- مصر ومستقبل حرب الطاقة العالمية حول الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٥ وما بعده
- مستقبل طاقة الرياح في مصر



مستقبل الطاقة في الشرق الأوسط في ظل التحول العالمي للطاقة النظيفة

أ. د. بسنت مسعود

أستاذ مساعد ورئيس قسم العمارة البيئية والمستدامة بكلية هندسة الطاقة والبيئة - الجامعة البريطانية

تتميز منطقة الشرق الأوسط باحتياطاتها الضخمة من النفط أو الوقود الأحفوري، إلا أن هذه المنطقة تشهد تحولًا كبيرًا، حيث تستثمر دول المنطقة بشكل متزايد في الطاقة النظيفة والمتجددة. ويسهم الاستثمار في هذه الأنواع من الطاقة الجديدة وغير التقليدية في تعزيز مكانة دول المنطقة على الساحة العالمية كدول رائدة في مجال الاستدامة والطاقة النظيفة، مما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدولي والتنمية المستدامة. ونجاح هذا التحول يأتي مدفوعًا بحاجة الدول إلى التنويع الاقتصادي، وزيادة الابتكار التكنولوجي، مع الالتزام بتوجهات القيادة العالمية في مجال الطاقة المستدامة. ومن المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، والتنمية الاقتصادية المستدامة. وبالتالي فإن مثل هذا التحول إلى الطاقة الجديدة يعزز من قدرة الدول على تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يقلل من انبعاثات الكربون، ويحسن جودة البيئة. كما يسهم في خلق فرص عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة، مما يدعم النمو الاقتصادي.

وفي ظل التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة، برزت مصر بشكل خاص كلاعب رئيس في هذا التحول، حيث تقوم باستثمارات كبيرة في قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. وتستكشف هذه المقالة توسع الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل خاص على مصر، وتلقي الضوء على التنويع الاقتصادي، والابتكار التكنولوجي، والتعاون الإقليمي، والقيادة العالمية.

توسع المنطقة في مجال الطاقة المتجددة

يشهد الشرق الأوسط توسعًا سريعًا في مشاريع الطاقة المتجددة، خاصة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتقود هذه الجهود بعض دول المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر بأهداف واضحة طموحة واستثمارات كبيرة. فعلى سبيل المثال، قامت المملكة العربية السعودية

بإطلاق مشروع «نيوم» الذي يتضمن أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم، ويهدف إلى تحقيق قدرة طاقة متجددة تبلغ ١٣٠ جيجاوات بحلول عام ٢٠٣٠، ارتفاعًا من أقل من ٥ جيجاوات في اليوم. وبالمثل، أطلقت الإمارات مشاريع كبيرة مثل مجمع «محمد بن راشد آل مكتوم» للطاقة الشمسية، الذي من المقرر أن يصبح أحد أكبر المجمعات الشمسية في العالم بقدرة تصل إلى ٥ جيجاوات عند اكتماله. ومن ناحيتها، حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في توسيع قدرتها على الطاقة المتجددة، حيث تسعى الدولة للاستفادة من مزاياها الجغرافية، مثل: وفرة أشعة الشمس والرياح، لتطوير مشاريع طاقة متجددة واسعة النطاق. ويعد مجمع بنبان للطاقة الشمسية، وهو من كبرى المنشآت الشمسية عالميًا، دليلًا على التزام مصر بإنتاج الطاقة المتجددة. ويتمتع هذا المشروع وحده بقدرة تبلغ ١,٨ جيجاوات، وقد تمكّن من جذب استثمارات أجنبية كبيرة. أما في مجال طاقة الرياح، فتعمل السعودية على تطوير مشاريع طاقة الرياح في مناطق مثل دومة الجندل، حيث تم إنشاء أول محطة لطاقة الرياح بقدرة ٤٠٠ ميجاوات. كما تستثمر الإمارات في مشاريع طاقة الرياح البحرية، مثل مشروع «الظفرة» الذي يهدف إلى توليد ٢ جيجاوات من الطاقة. وتمتلك مصر إمكانيات كبيرة في مجال طاقة الرياح، خاصة في منطقة خليج السويس، حيث تم إنشاء عدة محطات لطاقة الرياح بقدرة إجمالية تتجاوز ١,٣ جيجاوات.

كما أن هناك عدة دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط تستثمر بشكل كبير في مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الأردن الذي يعتبر من الدول الرائدة في مجال الطاقة الشمسية في المنطقة، وفي هذا الإطار، يعد مشروع «شمس معان» هو أحد أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في الأردن بقدرة إنتاجية تصل إلى ٥٢,٥ ميجاوات. ومشروع «الطفيلة» لطاقة الرياح الذي يعد أول مشروع كبير لطاقة الرياح في الأردن، بقدرة إنتاجية تصل إلى ١١٧ ميجاوات.

كما يستثمر المغرب بشكل كبير في الطاقة الشمسية من خلال مشروع «نور ورزازات»، الذي يعد واحدًا من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية المركزة في العالم، بقدرة إنتاجية تصل إلى ٥٨٠ ميجاوات. كما تمتلك المغرب عدة مشاريع لطاقة الرياح، مثل مشروع «طرفاية»، بقدرة إنتاجية تصل إلى ٣٠٠ ميجاوات.

كذلك تعمل سلطنة عمان على تطوير مشاريع الطاقة الشمسية مثل مشروع «عبري» للطاقة الشمسية بقدرة إنتاجية تصل إلى ٥٠٠ ميجاوات. وتستثمر في مشاريع طاقة الرياح مثل مشروع «ظفار»، بقدرة إنتاجية تصل إلى ٥٠ ميجاوات. وبالنسبة إلى قطر، فإنها تعمل على تطوير مشاريع الطاقة الشمسية مثل مشروع «الخرسعة» بقدرة إنتاجية تصل إلى ٨٠٠ ميجاوات، والذي يعد من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في المنطقة. وتستثمر البحرين في مشاريع الطاقة الشمسية أيضًا مثل مشروع «عسكر»، بقدرة إنتاجية تصل إلى ١٠٠ ميجاوات. وتعمل الكويت على تطوير مشاريع الطاقة الشمسية مثل مشروع «الشقايا»، بقدرة إنتاجية تصل إلى ٧٠ ميجاوات. كما بدأ العراق في الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية مثل مشروع «كربلاء»، بقدرة إنتاجية تصل إلى ١٠٠ ميجاوات. وجميع هذه الأمثلة تعكس التزام دول الشرق الأوسط بتطوير مصادر الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.



التنويع الاقتصادي

إن التنويع الاقتصادي في الشرق الأوسط ليس مجرد خيار، بل هو ضرورة لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية، حيث يعد الاستثمار في الطاقة المتجددة خطوة استراتيجية لدول الشرق الأوسط لتنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط. لقد دفعت تقلبات أسعار النفط والاتجاه العالمي نحو تقليل انبعاثات الكربون هذه الدول لاستكشاف مصادر دخل بديلة. وبالتالي أصبح التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة يمثل فرصة لتوفير مصدر دخل مستقر ومستدام، كما أنها تخلق أيضًا فرص عمل أفضل وأحدث، وتعمل على تحفيز النمو الاقتصادي لهذه الدول.

> "تنظر مصر إلى قطاع الطاقة المتجددة على أنه حجر الزاوية في استراتيجية التنويع الاقتصادي للبلاد. فقد حددت الحكومة أهدافًا واضحة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥. ومن المتوقع أن يجذب هذا التحول مليارات الدولارات من الاستثمارات."

وتنظر مصر إلى قطاع الطاقة المتجددة على أنه حجر الزاوية في استراتيجية التنويع الاقتصادي للبلاد. فقد حددت الحكومة أهدافًا واضحة لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥. ومن المتوقع أن يجذب هذا التحول مليارات الدولارات من الاستثمارات، ويخلق آلاف الوظائف، ويقلل من البصمة الكربونية للبلاد. ويؤكد تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر التزام مصر بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، وقّعت مصر اتفاقيات مع شركات ومؤسسات دولية لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع إدخال تقنيات تخزين الطاقة لتعزيز الاعتمادية. كما تسعى لتطوير بنيتها التحتية لنقل الطاقة إلى الدول المجاورة وأوروبا. وقد قامت مصر بعدة مبادرات ومشاريع استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدراتها في تصدير الطاقة المتجددة إلى مختلف الدول لتصبح مركز تصدير الطاقة النظيفة في المنطقة، من خلال تحديث وتوسيع شبكات النقل الكهربائي، لتكون قادرة على نقل كميات كبيرة من الطاقة المتجددة بكفاءة عالية. ويشمل ذلك بناء خطوط نقل جديدة وتحديث المحطات الكهربائية القائمة لضمان استقرار وكفاءة الشبكة، حيث تمتلك مصر، على سبيل المثال، مشروع ربط كهربائي مع السودان، يهدف إلى تبادل الطاقة الكهربائية بين البلدين، وتعزيز قدرة مصر على تصدير الفائض من الطاقة المتجددة إلى السودان.

هذا، وتعمل مصر والسعودية على مشروع ربط كهربائي ضخم يهدف إلى تبادل الطاقة بين البلدين، وهذا المشروع سيمكن مصر من تصدير الطاقة المتجددة إلى السعودية، خاصة خلال فترات الذروة. كما تسعى مصر إلى تنفيذ مشروع ربط كهربائي مع قبرص واليونان، والذي سيمكنها من تصدير الطاقة المتجددة إلى أوروبا. وهذا المشروع يعتبر جزءًا من مبادرة أوسع

لربط شبكات الكهرباء في منطقة البحر المتوسط. ولن يتحقق هذا إلا من خلال تطوير موانيها لتكون قادرة على تصدير الهيدروجين الأخضر إلى الأسواق العالمية. ويشمل ذلك بناء مرافق تخزين وتحميل متطورة تضمن نقل الهيدروجين بكفاءة وأمان.

ومن خلال هذه الجهود، تسعى مصر إلى تعزيز مكانتها كمركز إقليمي ودولي لتصدير الطاقة النظيفة، حيث إن تطوير البنية التحتية لنقل الطاقة إلى الدول المجاورة وأوروبا يعزز من قدرة مصر على تحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والدولي.

الابتكار التكنولوجي والتعاون الإقليمي

يعد الابتكار التكنولوجي في صميم ثورة الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط، وتستثمر دول المنطقة في التقنيات المتقدمة لتعزيز كفاءة وقابلية التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة. فعلى سبيل المثال، تعد مدينة «مصدر» في الإمارات مركزًا للتكنولوجيا النظيفة والابتكار، حيث تستضيف العديد من المبادرات البحثية والتطويرية التي تهدف إلى تعزيز حلول الطاقة المتجددة.

ويلعب التعاون الإقليمي أيضًا دورًا حاسمًا في مشهد الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط، حيث تعمل الدول معًا لتبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات. فعلى سبيل المثال، أنشأت دول مجلس التعاون الخليجي منصات مختلفة للتعاون في الطاقة المتجددة والاستدامة. ويعتبر التعاون أمرًا ضروريًا للتغلب على التحديات المشتركة، مثل التمويل والأطر التنظيمية والعوائق التكنولوجية. وتشارك مصر بنشاط في التعاون الإقليمي لتعزيز قطاع الطاقة المتجددة لديها، حيث وقّعت البلاد عدة اتفاقيات مع دول مجاورة ومنظمات دولية لتطوير مشاريع طاقة متجددة مشتركة وتبادل الخبرات التكنولوجية. وهذه الشراكات تعد ضرورية لتسريع نشر تقنيات الطاقة المتجددة وتحقيق أهداف الاستدامة في المنطقة.

> "تشارك مصر بنشاط في التعاون الإقليمي لتعزيز قطاع الطاقة المتجددة لديها، حيث وقّعت عدة اتفاقيات مع دول مجاورة ومنظمات دولية لتطوير مشاريع طاقة متجددة مشتركة وتبادل الخبرات التكنولوجية، لتسريع نشر تقنيات الطاقة المتجددة وتحقيق أهداف الاستدامة."

بالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا التحول الابتكار التكنولوجي من خلال تطوير تقنيات جديدة لتحسين كفاءة الطاقة وتخزينها، مما يؤكد أن التعاون الإقليمي والدولي يلعب دورًا حاسمًا في تبادل المعرفة والخبرات، ويسرع من وتيرة التحول نحو الطاقة النظيفة.

القيادة العالمية واستثمارات الهيدروجين الأخضر

تسعى دول الشرق الأوسط إلى أن تكون رائدة عالميًّا في مجال الطاقة المتجددة، مع التركيز بشكل خاص على الهيدروجين الأخضر. ويُنظر إلى الهيدروجين الأخضر، الذي يتم إنتاجه باستخدام مصادر الطاقة المتجددة، على أنه عنصر رئيس في الانتقال العالمي للطاقة، حيث إن لديه القدرة على إزالة الكربون من مختلف القطاعات، بما في ذلك النقل والصناعة وتوليد الطاقة.

وقد أعلنت عدة دول في الشرق الأوسط عن مشاريع طموحة للهيدروجين الأخضر. على سبيل المثال، تقوم المملكة العربية السعودية بتطوير أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم في «نيوم»، وهي مدينة مستقبلية تُبنى على ساحل البحر الأحمر. كما تستثمر الإمارات وسلطنة عمان بشكل كبير في الهيدروجين الأخضر، مع خطط لأن تصبحا مصدرين رئيسيين لهذا الوقود النظيف.

وتتصدر مصر استثمارات الهيدروجين الأخضر في المنطقة، حيث وقّعت عدة مذكرات تفاهم مع مطورين دوليين لإنشاء مشاريع الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. ومن المتوقع أن تجذب هذه المشاريع استثمارات بقيمة ٤٠ مليار دولار، وتضع مصر كمنتج ومصدر رائد للهيدروجين الأخضر، لا سيما أن الموقع الاستراتيجي لمصر، إلى جانب مواردها الوفيرة من الطاقة المتجددة، يجعل منها مركزًا مثاليًّا لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر.

وختامًا، تعد استثمارات الشرق الأوسط في الطاقة المتجددة، وخاصة في مصر، دليلًا على التزام المنطقة بالتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي. ويعمل التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، المدفوع بالابتكار التكنولوجي والتعاون الإقليمي، على تحويل مشهد الطاقة، ووضع الشرق الأوسط كقائد عالمي في مجال الطاقة النظيفة. وتُبرز أهداف مصر الطموحة في مجال الطاقة المتجددة واستثماراتها الكبيرة في الهيدروجين الأخضر دور البلاد المحوري في هذا التحول. ومع استمرار المنطقة في تبني الطاقة المتجددة، فإنها مهيأة للعب دور حاسم في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق مستقبل مستدام.





قائمة المراجع

(1) top energy stories. Retrieved from https://www.weforum.org/stories/2024/03/egypt-green-hydrogen-investment-plus-other-top-energy-stories/

(2) Ministry of Planning and Economic Development. (n.d.). Egypt's renewable energy plans. Retrieved from https://mped.gov.eg/singlenews?id=5346&lang=en

(3) Statista. (n.d.). Renewable energy in MENA. Retrieved from https://www.statista.com/topics/11686/renewable-energy-in-mena/

(4) International Energy Agency. (2024). World energy investment 2024: Middle East. Retrieved from https://www.iea.org/reports/world-energy-investment-2024/middle-east

(5) AGBI. (2024, October). The Middle East has the chance to lead on hydrogen. Retrieved from https://www.agbi.com/opinion/energy/2024/10/the-middle-east-has-the-chance-to-lead-on-hydrogen/

الطاقة المتجددة والسباق نحو الحياد الكربوني.. فرص وتحديات الدول النامية



أ. د. ياسر شحاتة

أستاذ إدارة الموارد البشرية وخبير التنمية المستدامة، ورئيس قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة ٦ أكتوبر

الأرض التي نعيش عليها بها العديد من الموارد الطبيعية، ويعتمد كل شكل من أشكال الحياة على هذه الموارد بطريقة أو بأخرى، ويمكن تصنيف الموارد الطبيعية إلى موارد متجددة وغير متجددة. أما الموارد المتجددة، والتي تسمى أيضًا موارد الطاقة غير التقليدية، فهي تلك التي يمكن استخدامها بشكل متكرر، ولا يزال من الممكن تجديدها عن طريق العمليات الطبيعية. وهذه الموارد لا تنضب؛ لأنه على الرغم من استغلالها فإنها تتجدد وتكون متاحة بشكل دائم. ونجد أن معدل تجديدها يفوق معدل استهلاكها. وغالبًا ما تكون الموارد المتجددة صديقة للبيئة. وتشمل بعض الأمثلة الشمس والرياح والغابات والجبال والتربة والهواء وغيرها الكثير، وتسمى بموارد الطاقة النظيفة والخضراء.

إن استخدام الموارد المتجددة نستطيع من خلاله الحفاظ على التوازن بين الطبيعة ومواردها، أما الموارد غير المتجددة، فلا يمكن استبدالها بسهولة بمجرد استنفادها، وإذا تم استغلالها بشكل مفرط فإنها سوف تُستنزف في وقت ما؛ لأنها موجودة بكميات محدودة ومعدل تجديدها بطيء للغاية. وغالبا ما تؤدي إلى انبعاثات كربونية عالية تسبب التلوث، كما أن تكلفة هذه الموارد مرتفعة جدًا نسبيًا. وتشمل بعض الأمثلة على الموارد غير المتجددة بعض الأنواع النباتية والحيوانية والمعادن والوقود الأحفوري والمياه والأرض والتربة والصخور.

وينبعث الوقود بشكل خاص في الغلاف الجوي، وهو المساهم الرئيس في ظاهرة الاحتباس الحراري، ويمكن القول إن الاستمرار في استخدام الموارد غير المتجددة يخل بتوازن الطبيعة ويؤثر سلبا على مكوناتها، ويشكل التزايد السكاني السريع ضغوطًا هائلة على معظم مواردنا الطبيعية. ولذلك من المهم جدًا الحفاظ على هذه الموارد وحمايتها من خلال استخدامها بحكمة ومنع استنفادها. بالتأكيد لا يمكننا التوقف تمامًا عن استخدام هذه الموارد الطبيعية. ومع ذلك، يجب علينا أن نحاول استخدامها بطرق يمكن أن تساعدنا في توفير ما يكفي منها لأجيالنا القادمة.



مفهوم موارد الطاقة

يمكن الإشارة إلى القدرة على أداء العمل على أنها تعكس مفهوم الطاقة، وهو تعبير طرحه «توماس يوثفول» في عام ١٨٠٧. ويقدم قانون الديناميكا الحرارية توضيحًا لكيفية عمل الطاقة، حيث كانت موارد الطاقة الأساسية للأفراد الأوائل هي الطعام والخشب للنار المستخدمة للتدفئة والطهي. وعلى النقيض من الأشخاص الأوائل، فإننا نستخدم اليوم طاقة أكثر عدة مرات لكل فرد. وتعد الطاقة جزءًا محوريًا من التنمية المالية الحالية وتحسين نوعية الحياة، وتجدر الإشارة إلى أن جميع أنواع الوقود المستخدمة في العالم الحديث كموارد طاقة لإنتاج الحرارة، أو توفير الطاقة، أو نقل العناصر، أو توليد الكهرباء، أو لأنشطة تحويل الطاقة الأخرى يشار إليها باسم موارد الطاقة.

وبالتالي يمكن القول إن الطاقة المطلوبة لجميع أنشطة الحياة تعني القدرة على الاهتمام بالأعمال، كما أن مصدر الطاقة هو كل ما يمكن أن ينتج الطاقة، أو يحرك الأشياء، أو يمد الحياة، أو يولد الحرارة، والوقود هو المادة التي تحمل الطاقة. ومن خلال مجموعة تجارب بشرية توسع استخدام الطاقة باستمرار، واليوم تمثل المنتجات البترولية معظم الطاقة التي نستخدمها. ومع ذلك، فإن الوقود الأحفوري له عيب لأنه لا يمكن تجديده، وله تداعيات بيئية سلبية. وعلى أية حال، فإن جميع موارد الطاقة تعتمد في نهاية المطاف على العناصر الموجودة على الأرض، ربما باستثناء الطاقة الشمسية المباشرة المستخدمة للتدفئة.



موارد الطاقة غير المتجددة (الفحم، البترول، الغاز الطبيعي)

الطبيعة مصدر مجاني للطاقة، بعضها يوصف بأنه متجدد ومتوفر بلا حدود، والبعض الآخر يوصف بأنه غير متجدد. إن ضمان الاستخدام الفعال للطاقة المتجددة وغير المتجددة هو مسؤوليتنا. وموارد الطاقة غير الصديقة للبيئة محدودة وسوف تستنزف نفسها في النهاية. والقوة غير الصديقة للبيئة هي القوة التي لا يمكن انتزاعها ماليا بمعدل معقول على مدى فترات زمنية بشرية معقولة، ويشار إلى الطاقة المشتقة من المنتجات البترولية، بما في ذلك الفحم والنفط الخام والغاز القابل للاشتعال واليورانيوم، على أنها طاقة غير مستدامة، وتتطلب الطاقة غير الصديقة للبيئة تدخلًا بشريًا لجعلها صالحة للاستخدام.

يُذكر أن موارد الطاقة غير المتجددة قد نمت منذ أكثر من عقد من الزمن، عندما كان سطح العالم يبدو مختلفًا تمامًا. والموارد غير المتجددة هي تلك التي اكتشف الإنسان أنها مصدر للطاقة، والتي لا يمكن تجديدها. ولذلك، لا ينبغي سوء إدارة هذه الموارد. لقد كانت المشتقات النفطية هي موارد الطاقة الأساسية في العالم، وتلك المشتقات النفطية هي الطاقة الشمسية التي تراكمت على مر الزمن، نظرًا لأنها تحتوي على الأجزاء المتبقية من النباتات القديمة والمخلوقات والكيانات العضوية الصغيرة، ويُشار إلى الفحم والبنزين والغاز القابل للاشتعال على أنها مواد غير متجددة.

موارد الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية)

يتم الحصول على الطاقة الصديقة للبيئة، والمعروفة عادةً باسم الطاقة المثالية، من الأصول المستدامة، على سبيل المثال، ضوء النهار والرياح، ولكن خلال الخمسمائة عام الأخيرة أو أكثر، أصبح الأفراد أكثر اعتمادًا على موارد الطاقة مثل الفحم والغاز المستكشف.

ويتطور استخدام الطاقة الصديقة للبيئة على كل من المستويات الكبيرة والصغيرة، بدءًا من مزارع الرياح البحرية الضخمة وحتى أجهزة الشحن المعتمدة على ضوء الشمس في المنازل، والتي يمكنها بيع الطاقة مرة أخرى إلى الشبكة، وتعد من بين موارد الطاقة الشائعة والصديقة للبيئة الطاقة الشمسية، وهي المصدر الأوسع للطاقة، وكذلك طاقة الرياح والطاقة الكهرومائية.

ومن ناحية أخرى، وبسبب المخاوف بشأن تغير المناخ، وأمن الطاقة، واستنفاد إمدادات الوقود الأحفوري، أصبحت الحاجة إلى موارد الطاقة المستدامة أكثر وضوحًا في السنوات الأخيرة، وأصبح استخدام الوقود الحيوي بديلاً عمليًا للوقود الأحفوري التقليدي؛ لأنه يتمتع بالقدرة على إنتاج المزيد من الطاقة المتجددة، وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز استقلال الطاقة. هذا، وتتعدد أنواع الوقود الحيوي ويمكن تقسيمها بشكل عام إلى نوعين؛ الأول: الجيل الأول من الوقود الحيوي، حيث يتم إنتاج هذا الوقود الحيوي باستخدام النباتات، مثل: الذرة وقصب السكر والزيوت النباتية، كما يعد وقود الديزل الحيوي والإيثانول الحيوي مثالين شائعين لإنتاج الوقود الحيوي. وعلى الرغم من أن أنواع الوقود هذه تستخدم على نطاق أوسع، فإنها أثارت انتقادات بسبب تأثيرها على أسعار المواد الغذائية. أما الثاني: فهو الوقود الحيوي من الجيل الثاني، ويتم إنتاج أنواع الوقود هذه، التي يشار إليها غالبًا بالوقود الحيوي المتقدم، من مواد أولية غير غذائية تشمل النفايات الزراعية والخشب والطحالب ومحاصيل معينة مثل عشب التبديل أو الميسكانثوس، ويتمتع الوقود الحيوي من الجيل الثاني بميزة استخدام موارد غير غذائية، مما يقلل من المنافسة مع إنتاج الغذاء، وقد يكون له تأثير إيجابي على البيئة.

الموارد الطبيعية والمشكلات المرتبطة بها من منظور اقتصادي

يعد استنزاف الموارد والنمو السكاني المرتفع والاستخراج السريع للمعادن يليه التلوث والتدهور البيئي هو السيناريو الشائع في كل من الدول النامية والمتقدمة. ولكل مورد قاعدة احتياطية خاصة به، والتي تتآكل بمعدل أسرع. ولذلك، فإن التأثير الإجمالي يأتي على قطاع الاقتصاد والنمو الاقتصادي. إن استنفاد الموارد المختلفة مثل الغابات والمعادن والغذاء والطاقة والأرض يخلق مشكلة في جميع أنحاء العالم من حيث رفاهية وازدهار الحضارة الإنسانية. ويؤدي استنزاف موارد الغابات إلى إزالة الغابات وهجرة سكان الغابات، كما أنه يؤدي إلى خسارة كبيرة في التنوع البيولوجي. كما يؤدي التنقيب عن المعادن إلى حدوث هبوط في الأرض، وفقدان جودة التربة، وتصريف المناجم الحمضي. وفي ضوء ذلك، تتسبب التغيرات المناخية والتدهور البيئي في تناقص إنتاج الغذاء يومًا بعد يوم، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات، مثل انعدام الأمن الغذائي، كما تؤدي الممارسات الخاطئة في استخدام الأراضي إلى التصحر والانهيارات الأرضية وتآكل التربة وفقدان الإنتاجية.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، أصبحت المشكلة حرجة بالنسبة لموارد طاقة الوقود الأحفوري، ووفقًا لأحد التقديرات، فإن ما يصل إلى ٢ مليار شخص محرومون من الوصول إلى الكهرباء في جميع أنحاء العالم. ووفقا لأحد التوقعات، فإن الطلب على الطاقة في المستقبل لن يكون كافيا خلال الخمسين إلى المائة سنة القادمة. ويتناسب احتياطي الموارد بشكل مباشر مع استخدامها، وبالتالي، يجب أن يكون هناك تنظيم مناسب في عملية استخراج الموارد، كما ينظم توافر الموارد معدل الإنتاج الذي يتبعه النمو الاقتصادي. ولمعالجة مسألة استنزاف الموارد، يجب تصميم سياسات تعتمد على الإدارة المستدامة للموارد للحفاظ على التوازن بين البيئة والاقتصاد.

وختامًا، فإن استخدام مصادر الطاقة المتجددة أمر هام للعديد من الدول وخاصة النامية، ولا سيما في ظل التحديات الناجمة عن الأضرار البيئية وتحديدا الناتجة عن انبعاثات غازات الدفيئة. وإن استخدام مصادر الطاقة المتجددة يقدم العديد من الفرص المصحوبة بمردود إيجابي على صحة الفرد، فضلا عن التأثيرات الاقتصادية الإيجابية. وهنا تركز جهود الدولة على مواجهة التغيرات المناخية والأضرار الناجمة عنها، وذلك من خلال وضع الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٣٥، والتي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي بأقل انبعاثات، والمحافظة على صحة الفرد من أضرار التغيرات المناخية، فضلا عن نشر الوعي والمعرفة.

توقعات تقلبات في قطاع النفط والغاز العالمي في ضوء التوترات الجيوسياسية

1

تعطل سلاسل التوريد في قطاع النفط والغاز العالمي، وسط تزايد التقلبات، نتيجة التصعيد العسكري في الشرق الأوسط.

2

زيادة نمو الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٢٥.

3

انخفاض أسعار النفط إلى ٧٠ دولارًا أمريكيًّا للبرميل في عام ٢٠٢٥ مقارنة بمتوسط ٨٠ دولارًا أمريكيًّا للبرميل في عام ٢٠٢٤.

4

ستظل مقاييس الائتمان للمنطقة متوافقة مع تصنيفات فيتش الائتمانية في عام ٢٠٢٥، وتوقع زيادة نشاط عمليات الدمج والاستحواذ.

5

نمو الإنتاج لشركات الاستكشاف والإنتاج في أمريكا الشمالية.

6

استقرار المقاييس الائتمانية في آسيا والمحيط الهادئ على الرغم من متطلبات رأس المال المرتفعة.

7

زيادة إنتاج شركات النفط الوطنية الصينية من النفط الخام.

8

استمرار ارتفاع كثافة الإنفاق الرأسمالي لشركات النفط الهندية، حيث تستثمر في توسيع قدرات التكرير والبتروكيماويات والتجزئة.

9

سوف تدفع التوقعات التوسعية في البرازيل والأرجنتين الإنفاق الرأسمالي في شركات النفط الوطنية والخاصة.

Source:Geopolitical Tensions May Increase Global Oil and Gas Sector Volatility, Fitch.
https://www.fitchratings.com/research/corporate-finance/geopolitical-tensions-may-increase-global-oil-gas-sector-volatility-18-12-2024



مصر ومستقبل حرب الطاقة العالمية حول الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٥ وما بعده

د. أحمد قنديل

رئيس وحدة العلاقات الدولية ورئيس برنامج الطاقة - مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

يراقب العالم باهتمام وقلق شديدين التطورات الجارية في قطاع الغاز الطبيعي العالمي، خاصة بعدما أصبح مركزيًا في معادلة الطاقة العالمية بسبب دور الغاز المهم كمصدر طاقة أكثر نظافة مقارنة بالفحم والنفط، وارتفاع الطلب عليه في قطاعات توليد الكهرباء، والصناعة، وحتى كوقود انتقالي لدعم التحول نحو الطاقة المتجددة. كذلك، أصبح الغاز الطبيعي، في السنوات الأخيرة، أداة نفوذ جيوسياسي مهمة، ومحركًا للصراعات والتحالفات في كثير من مناطق العالم. فعلى سبيل المثال، يوجد تنافس متزايد بين الدول الكبرى المصدرة للغاز، مثل: الولايات المتحدة، وقطر، وأستراليا، وروسيا للهيمنة على الأسواق العالمية وزيادة مكانتها الدولية والإقليمية. وكان من مظاهر هذا التنافس السعي النشط من جانب كل من واشنطن والدوحة وكانبرا، بعد اشتعال الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير ٢٠٢٢، من أجل تصدر مشهد صادرات الغاز الطبيعي المسال في العالم، وضخ هذه الدول الثلاث استثمارات هائلة لتعزيز قدراتها التصديرية للوصول إلى أسواق أوروبا وآسيا.

ومن جهة أخرى، وظفت موسكو أيضًا صادراتها من الغاز الطبيعي من أجل تحقيق مصالحها القومية، وتمثل ذلك في اتجاهين رئيسيين؛ الاتجاه الأول هو الضغط على الأوروبيين من أجل رفع العقوبات الاقتصادية الكاسحة التي فرضتها الدول الغربية على روسيا بعد اندلاع هذه الحرب. أما الاتجاه الثاني فهو تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع الصين عن طريق استكمال الربط النهائي لخط أنابيب الغاز الروسي «قوة سيبيريا» بالمستهلكين النهائيين في الصين، وهو ما من شأنه أن يسمح بتلبية حوالي ٩٪ من الطلب الصيني على الغاز.

وإلى جانب ذلك، برزت أيضًا تحالفات دولية أصبحت تؤثر بقوة على قطاع الغاز الطبيعي العالمي في الآونة الأخيرة، مثل «منتدى الدول المصدرة للغاز» GECF، والذي يضم الدول الرئيسة المنتجة للغاز، ويهدف إلى تنسيق

السياسات والأسعار على غرار أوبك في سوق النفط، و«منتدى غاز شرق المتوسط» «EMGF»، والذي يضم دولًا مثل: مصر، وإسرائيل، وقبرص، ويهدف إلى تعزيز التعاون في استغلال موارد الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، وتحالفات مستوردي الغاز، مثل الاتحاد الأوروبي واليابان، والتي تعمل على تنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على دولة منتجة واحدة أو منطقة محددة.

«هشاشة» قطاع الغاز العالمي

في ظل هذه الأوضاع، سواء على المستوى الوطني أو المستوى متعدد الأطراف، من المتوقع أن تزداد حرب الطاقة العالمية حول الغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٥، وما بعده، في ظل التقديرات السائدة بشأن إمكانية استمرار الارتفاع في أسعار الغاز العالمية، خاصة مع توقعات الطلب المتنامي في العالم، فضلًا عن التوترات الجيوسياسية التي تلقي بظلالها على عدد من كبرى الدول المنتجة للغاز، مثل روسيا وإيران. وفي هذا السياق، أشار التقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة IEA، بعنوان «مراجعة أمن الغاز العالمي ٢٠٢٤»، إلى أنه من المتوقع أن يتزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بمعدل أقوى في عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعامين السابقين اللذين تأثرا بشدة باضطرابات أزمة الطاقة العالمية. وكشف هذا التقرير عن أن إمدادات الغاز الجديدة القادمة إلى الأسواق العالمية، خلال عام ٢٠٢٥، ستظل محدودة، بسبب النمو البطيء نسبيًا لإنتاج الغاز الطبيعي المسال، بينما تستمر التوترات الجيوسياسية في تأجيج تقلبات الأسعار. وتوقع التقرير أيضًا أن يرتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بأكثر من٢,٥٪، على مدار عام ٢٠٢٥، نتيجة تسارع النمو في اقتصادات آسيا، وهو ما سوف ينعكس على زيادة الطلب، مؤكدًا على أن التوازن بين اتجاهات الطلب والعرض، في الأسواق العالمية للغاز الطبيعي، لا يزال «هشًا»، بالإضافة إلى وجود مخاطر واضحة تشير لاحتمالات حدوث «تقلبات مستقبلية» شديدة.

> **"أشار التقرير الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة IEA، بعنوان «مراجعة أمن الغاز العالمي ٢٠٢٤»، إلى أنه من المتوقع أن يتزايد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بمعدل أقوى في عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعامين السابقين اللذين تأثرا بشدة باضطرابات أزمة الطاقة العالمية."**

فعلى جانب الطلب، من المنتظر، على سبيل المثال، أن يصل الطلب الموسمي على الغاز الطبيعي إلى ذروته في النصف الشمالي من الكرة الأرضية خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥. فالشتاء ليس الموسم الأفضل أداءً لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في كثير من الدول الأوروبية التي تعتمد على الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء. وهذا يعني أننا سنشهد «سباقًا محتدمًا»، على غرار ما حدث في العامين الماضيين، سواء بين الدول الأوروبية وبعضها، أو بين الأوروبيين والآسيويين للحصول على إمدادات الغاز الطبيعي المسال في شتاء ٢٠٢٥. صحيح أن هذا السباق قد يكون أقل شدة، مما كان عليه الحال في الأعوام الماضية، نتيجة نجاح المساعي الأوروبية لتنويع موردي الغاز الطبيعي

إلى أوروبا، بعيدًا عن روسيا، وعدم سعي الصين إلى شراء ٣٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال في السوق الفورية، بسبب الربط مع روسيا عن طريق خط أنابيب «قوة سيبريا»، على نحو ما ذكرنا آنفًا، إلا أن الدول الآسيوية الأخرى المستوردة للغاز الطبيعي، وخاصة اليابان وكوريا الجنوبية، سوف تسعى بكل قوة للتفوق في هذا «السباق» على الأوروبيين، من خلال المزايدة في رفع الأسعار. ويشار في هذا الصدد إلى أن الأوروبيين، في هذا «السباق»، قد يجدون أنفسهم مضطرين إلى زيادة وارداتهم من الغاز الطبيعي «بأي ثمن» مع بدء موسم التدفئة الشتوي، و«الهدوء الكبير» في سرعات الرياح في معظم دول شمال غرب أوروبا، والنزاع التجاري القائم بين شركة OMV النمساوية وشركة جازبروم الروسية، ونهاية صفقة نقل الغاز الروسي عبر أوكرانيا، في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وكانت أسعار عقود الغاز الطبيعي في أوروبا قد ارتفعت في نهاية عام ٢٠٢٤ لتصل إلى أعلى مستوى لها في عامين. حيث قفزت أسعار الغاز القياسية، وفقًا لأسعار مؤشر TTF، وهو المؤشر الرئيس لتجارة الغاز في أوروبا، بنحو ٤٠٪، بعدما بلغ حوالي ٥١,٣٥ دولارا أمريكيا (٤٩ يورو) لكل ميجاوات/ساعة، في نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٤. وهذا يعادل ١٤,٩٧ دولارا أمريكيا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو ما يزيد بنحو خمسة أمثال عن السعر القياسي الأمريكي. وقد شجع الفارق الكبير بين الأسعار الأوروبية والسعر القياسي الأمريكي المزيد من المصدرين الأمريكيين على توجيه شحناتهم إلى أوروبا.

> "من المرجح أن يقود توسع البنية التحتية لتصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلى جعل واشنطن أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم خلال عام ٢٠٢٥."

الولايات المتحدة: فرص ومحاذير

من المرجح أن يقود توسع البنية التحتية لتصدير الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة على مدى السنوات الثلاث الماضية إلى جعل واشنطن أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم خلال عام ٢٠٢٥، حيث يتوقع المراقبون أن يبلغ متوسط صادرات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة في عام ٢٠٢٥ حوالي ١٣,٨ مليار قدم مكعب يوميًّا، بعدما وصل إلى حوالي ١٢,١ مليار قدم مكعب يوميا في عام ٢٠٢٤، وفقًا لأحدث توقعات الطاقة قصيرة الأجل الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لشهر أكتوبر ٢٠٢٤. ومما يدعم من هذه التوقعات وصول الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» إلى منصبه في بداية عام ٢٠٢٥، حيث وعد الرئيس «ترامب» بإعادة إصدار التصاريح الخاصة بالغاز الطبيعي المسال على الفور. ومع ذلك، حذر كثير من المراقبين من أن طفرة صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية قد تتقوض بشدة في عام ٢٠٢٥، إذا فرضت إدارة «ترامب» تعريفة جمركية بنسبة ٦٠٪ على واردات الصين، وهو ما قد يؤدي إلى ردود انتقامية من خلال تجنب بكين عمليات شراء الغاز الطبيعي المسال الجديدة من الولايات المتحدة أو إعادة بيع الشحنات الأمريكية.

تحديات ورؤية مستقبلية



رغم أن المستقبل سيكون للغاز الطبيعي في مزيج الطاقة العالمي لأسباب عديدة، أهمها أنه سيكون الخيار الأمثل للدول النامية من أجل تحقيق متطلباتها التنموية، فضلًا عن كونه الخيار الأفضل للوصول إلى نظام طاقة محايد كربونيا بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين، فإن العالم سوف يشهد، على الأرجح، تحديات مهمة في قطاع الغاز الطبيعي العالمي في عام ٢٠٢٥، وما بعده، لعل من أبرزها:

- التفاقم المحتمل للصراعات الإقليمية في المناطق التي توجد فيها اكتشافات هائلة من الغاز الطبيعي، مثل منطقة شرق المتوسط، والتي قادت فيها هذه الاكتشافات إلى نزاعات بين تركيا واليونان وقبرص، ومنطقة بحر الصين الجنوبي، التي تشهد أيضًا منافسة محتدمة للسيطرة على موارد الغاز الطبيعي بين الصين ودول جنوب شرق آسيا.

- الحاجة إلى استثمارات ضخمة في البنية التحتية لنقل الغاز الطبيعي وتسييله وتخزينه.

- تقلبات سعر الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، بسبب تغير السياسات المناخية والتحول في مزيج الطاقة العالمي.

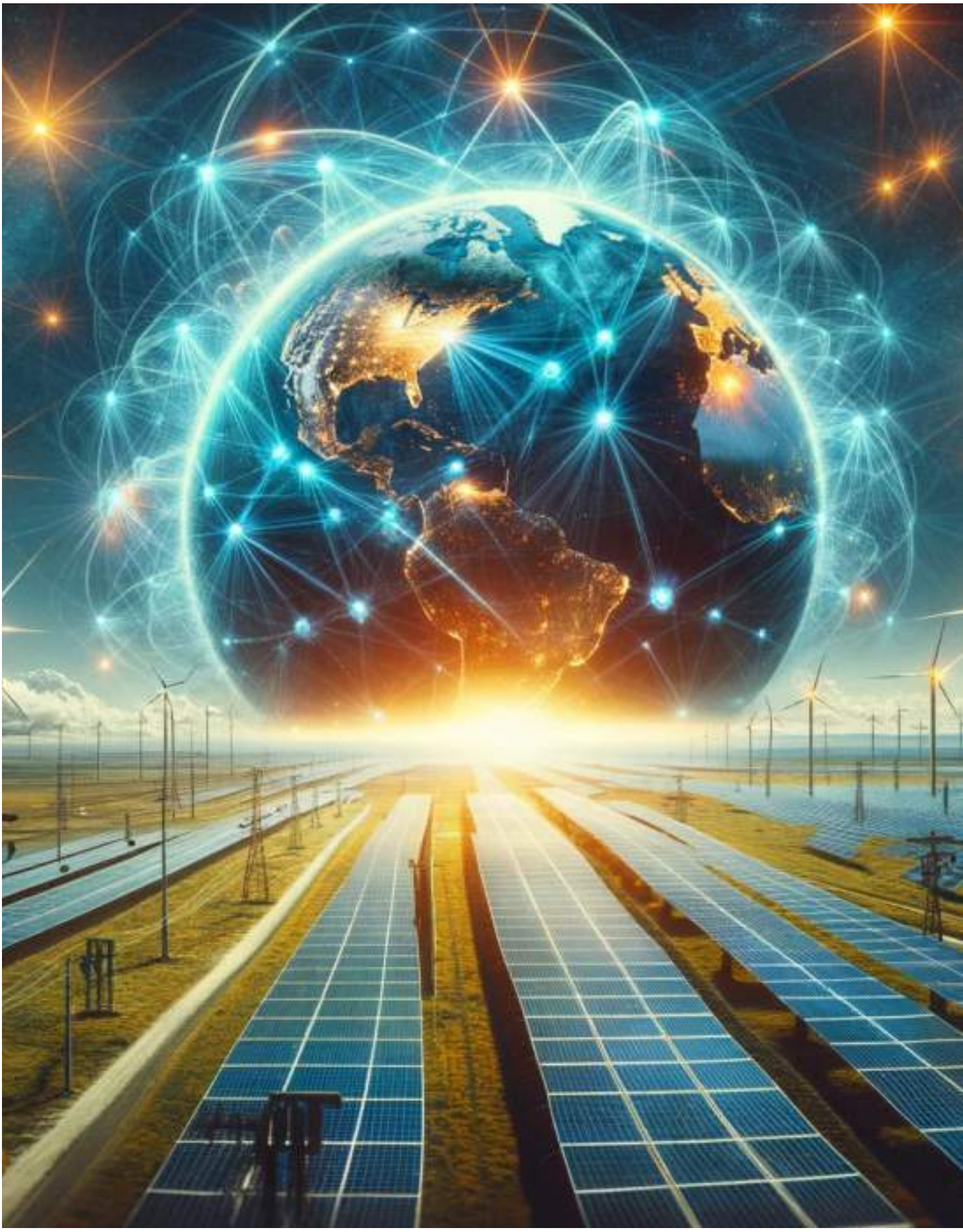
- إمكانية التراجع التدريجي في الطلب على الغاز الطبيعي في المدى الطويل مع تسارع الابتكارات في تقنيات الطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والرياح) وتخزين الطاقة.

وفي ضوء هذه التحديات، تعمل مصر، مثل غيرها من الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي، على تبني استراتيجيات ذكية ومتنوعة للحفاظ على مكانتها في السوق العالمية، وتعظيم الاستفادة من مواردها الغنية، وموقعها الجغرافي الفريد، وما تمتلكه من بنية أساسية متطورة لنقل وتسييل الغاز الطبيعي في محطتي إدكو ودمياط.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية العمل على تعزيز تنافسية مصر العالمية والإقليمية في مجال الغاز الطبيعي، من خلال الإسراع بالتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، وإدراج متطلبات هذا التحول ضمن الاستراتيجيات والخطط التنفيذية الخاصة بالحكومة المصرية والجهات المعنية. كما تتضح ضرورة وضع رؤية مستقبلية، من جانب الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل ومراكز الفكر، تتسق مع الواقع وقابلة للتنفيذ بشأن التعامل مع المستجدات في قطاع الغاز العالمي، خاصة تلك المتعلقة بمراقبة وتحليل الأسواق العالمية؛ لتجنب الإفراط في الإنتاج الذي قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار مستقبلًا، فضلًا عن المشاركة في تحالفات مع المنتجين الرئيسيين (مثل منتدى غاز شرق المتوسط ومنتدى الدول المصدرة للغاز) للتنسيق بشأن الإنتاج والأسعار.



وختامًا، في ضوء ما سبق تظهر أهمية تفعيل «دبلوماسية الطاقة» ، لتعزيز الشراكات الدولية والإقليمية لمصر في مجال الغاز الطبيعي، خاصة فيما يرتبط بمشروعات اكتشاف وتصدير الغاز وتطوير مشروعات ربط الغاز والكهرباء مع دول الجوار والأسواق المستهدفة، وذلك من خلال إطلاق مبادرات دبلوماسية وتوسيع قنوات التواصل مع الشركاء الإقليميين والدوليين في شرق المتوسط والخليج العربي والاتحاد الأوروبي وإفريقيا، إلى جانب تعزيز قدرات التخزين الاستراتيجي للغاز الطبيعي في مصر، وعقد اتفاقيات إقليمية لتداول وتخزين الاحتياطيات مع دول الجوار، ومواصلة الجهود المبذولة لتحسين شبكات نقل الغاز باستخدام تقنيات الشبكات الذكية للربط بين مراكز التخزين في مصر ودول المنطقة، وتوفير البيئة الأمنية لمرافق الغاز الطبيعي في مصر، وكذلك الأمن السيبراني لمراكز التحكم والسيطرة لمواكبة الأشكال الجديدة (غير التقليدية) للعدائيات والتهديدات المحتملة، والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لتوفير الحماية لهياكل البنية الأساسية المشتركة وتبادل الخبرات والمعلومات، والاستفادة من التحولات الجيوسياسية لتوسيع النفوذ المصري، مثل تقديم دعم استراتيجي للدول المستوردة في أوروبا وآسيا. كذلك من المهم الدخول في أسواق جديدة لبيع الغاز، خاصة في الدول الإفريقية. والاستثمار في التنقيب المحلي أو الشراكات مع دول متعددة تمتلك احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي، مثل الجزائر وقطر وغيرها.



مستقبل طاقة الرياح في مصر



د. إيمان محمد عبد الحكيم

خبيرة الدراسات الاجتماعية والخدمات

تتمثل أهمية مصادر الطاقة المتجددة أو النظيفة في أنها صديقة للبيئة تجدد نفسها مقارنة بغيرها من مصادر الطاقة التقليدية فتعمل على تقليل الانبعاثات الغازية والحرارية وما تسببه من تلوث ومشكلات بيئية، وفي الوقت نفسه تعمل على توفير الوقود البترولي، كما أنها ذات تكلفة اقتصادية لسهولة توفيرها من موارد البيئة الطبيعية.

طاقة الرياح إحدى الطاقات المتجددة

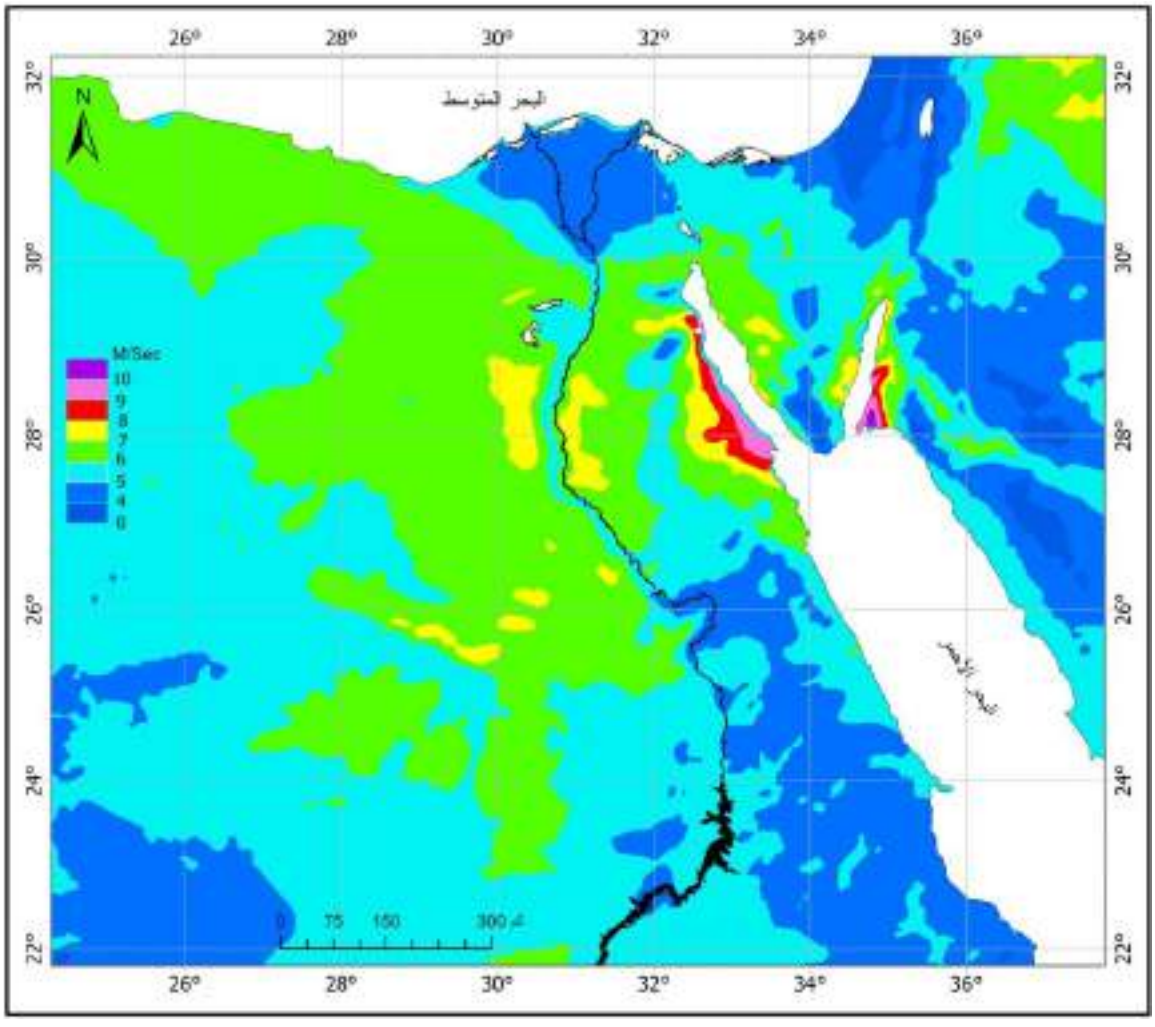
هناك العديد من مصادر الطاقة المتجددة ضمن الموارد البيئية التي يمكننا الاعتماد عليها واستغلالها، مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه وطاقة الكتلة الحيوية وغيرها من الطاقات التي يمكن استخراجها من موارد البيئة الطبيعية.

وبدأت مصر منذ عام ٢٠١٤ في تكثيف جهودها لتوليد واستخراج المزيد من الطاقة، حيث استهدفت توليد نحو ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٢، وأعلنت في يناير عام ٢٠١٥ أنها سوف تنتج نحو ٤٣٠٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في غضون ثلاث سنوات، وفي نهاية عام ٢٠٢٢ قامت الدولة ببناء محطات توليد تنتج ٦ جيجاوات من الطاقة المتجددة، منها ٣,٢ جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، كما وضعت الحكومة أهدافًا للطاقة المتجددة، تمثلت في الوصول بها إلى نسبة ٤٢٪ من مصادر الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥.

وتمتلك مصر مناطق تتميز بسرعات رياح فائقة يمكن استغلالها في توليد طاقة الرياح، حيث يظهر من خلال أطلس الرياح في شكل (١) أن خليج السويس يأتي في المركز الأول ضمن أعلى المناطق في سرعة الرياح، فتتراوح بين ٥ وأكثر من ١٠ م/ث، تليه منطقة البحر الأحمر التي تنحصر ما بين ٤-٨ م/ث.

وللاستفادة من هذه السرعة الفائقة أقيمت عدة مشروعات في الآونة الأخيرة، حيث أنشئت محطات لتوليد طاقة الرياح على ساحل خليج السويس والبحر الأحمر، بداية من منطقة الزعفرانة ومرورًا بمحطة جبل الزيت في رأس غارب حتى شمال مدينة الغردقة، وحققت هذه المحطات أهدافها في سد احتياجات هذه المدن من توليد الطاقة الكهربائية المستخدمة، سواء في الأغراض السكنية أو الصناعية.

شكل (١) سرعات الرياح بجمهورية مصر العربية



المصدر: أطلس الرياح بجمهورية مصر العربية، ٢٠٠٥.

توزيع محطات طاقة الرياح

تتركز محطات إنتاج طاقة الرياح في مصر في خليج السويس، ويمكن توزيعها كالآتي:

❖ **محطة الزعفرانة:** تقع على الساحل الغربي لخليج السويس وأقيمت على مساحة نحو ١١٥ كم^{2}، في نطاق سرعة رياح تصل إلى أكثر من ٨ م/ث وتبلغ قدرة إنتاج المحطة ٥٤٠ ميجاوات طبقا لتقرير هيئة الطاقة المتجددة عام ٢٠٢٣.

❖ **محطة خليج الزيت:** تقع على مسافة نحو ١٢٦ كم جنوب محطة الزعفرانة، وتبلغ مساحتها ١٨٠كم^{٢} وقدرتها الإنتاجية نحو ٥٨٠ ميجاوات تعادل نحو ثلث طاقة مصر من الرياح، فهي تقع في أشد نطاقات الرياح سرعة فتصل إلى أكثر من ١٠ م/ث كما هو موضح بشكل (١)، وتضم عدد ٢٩٠ توربينة تدور بسرعة تصل إلى ١٦ مرة في الدقيقة وبذلك تكون من أكثر المعدلات المرتفعة عالميا، ونتج عن ذلك توفير وقود بترولي يزيد عن ٥٥٠ ألف طن وغازات منبعثة تصل إلى أكثر من مليون ونصف طن من ثاني أكسيد الكربون.

صورة (١) محطة جبل الزيت



المصدر: الزيارة الميدانية، ٢٠١٩.

❖ **محطة الغردقة:** من أقدم محطات طاقات الرياح في مصر، فقد بدأت الخطوة الأولى في التنفيذ عام ١٩٩٠ وبلغت قدرتها الإنتاجية الحالية ٥٠٦ ميجاوات وتوفر في إنتاج الوقود البترولي نحو ٢٢٠٠ طن سنويا، وهي ضمن نطاق سرعة رياح أكثر من ٦ م/ث.



❖ **محطة خليج السويس:** تقع غرب محطة جبل الزيت كما هو موضح بشكل (٢) وبدأ تشغيلها في أكتوبر ٢٠٢٣ وقدرتها الإنتاجية ٢٥٢ ميجاوات، وتضم ٧٠ توربينة قدرة الواحدة ٣,٦ ميجاوات، ومن المتوقع إنتاج طاقة سنوية من الكهرباء بنحو ١٢٠٠ جيجاوات وتوفر وقودا بترولياً يبلغ نحو ٢٠٣ آلاف طن.

❖ **محطة رأس غارب:** تقع على مسافة نحو ٢٠ كم جنوب غرب مدينة رأس غارب، وبلغت مساحتها ٣٨ كم^{٢} وقدرتها ٢٦٢ ميجاوات، وتضم ١٢٥ توربينة قدرة الواحدة ٢,١ ميجاوات، وتم تأسيسها منذ عام ٢٠١٧.

❖ **محطة غرب بكر:** من أحدث مشروعات طاقة الرياح تتبع الشركات الخاصة تم البث التجريبي لها عام ٢٠٢٠ وقدرتها الإنتاجية ٢٥٠ ميجاوات.

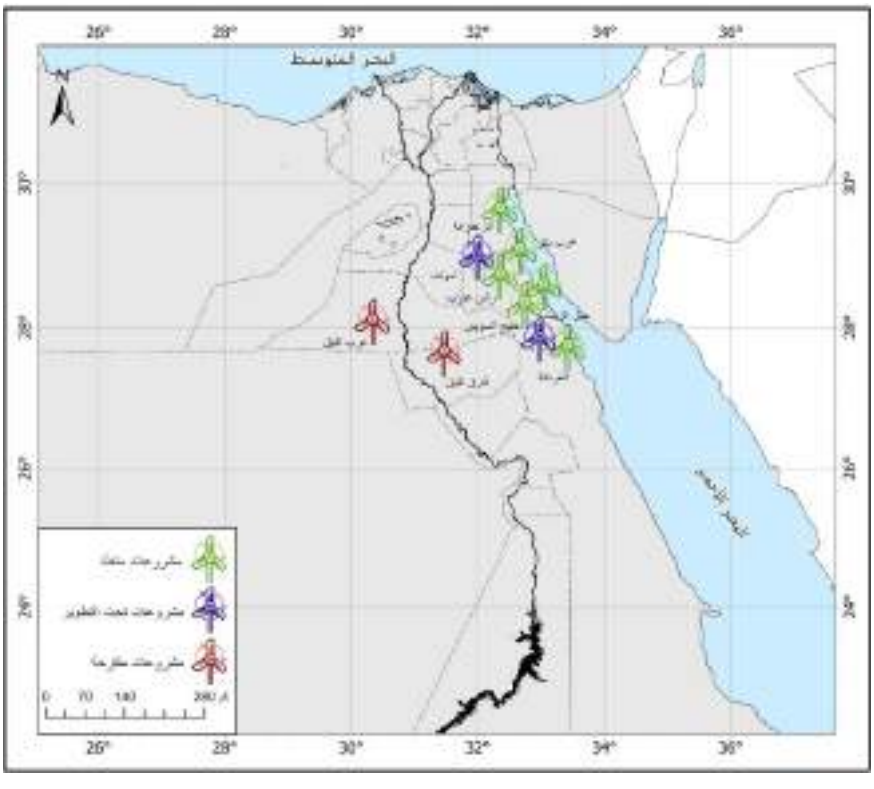
مستقبل طاقة الرياح في مصر

تسعى مصر لزيادة إنتاجها من طاقة الرياح خلال السنوات المقبلة عن طريق جذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، فمن المتوقع إضافة أكثر من ٥٠٠ ميجاوات من طاقة الرياح خلال عام ٢٠٢٥، حيث تم تخصيص أراضٍ جديدة بلغت مساحتها نحو ٩٠ كم^{٢} لصالح شركة إيميا باور الإماراتية من أجل إنشاء محطات جديدة للطاقة النظيفة، في مقدمتها محطة أمونت لإنتاج طاقة الرياح.

كما بدأ إنشاء محطة جديدة بخليج السويس عن طريق اتفاقية شراكة جديدة مع شركتي مصدر وإنفينيتي لتوليد طاقة الرياح بقدرة ٢٠٠ ميجاوات، ومن المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري لها في عام ٢٠٢٦، بالإضافة إلى محطة السويس لطاقة الرياح بقدرة ١١٠٠ ميجاوات التي من المتوقع أن تزود أكثر من مليون وحدة سكنية بالطاقة وتخفض ما يقرب من ٢,٤ مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويا.

وستساهم شركة سيمنز جاميسا للطاقة المتجددة بمشروع آخر في إنشاء محطة جديدة بقدرة ٥٠٠ ميجاوات وقد تم الاتفاق على الأراضي المخصصة للمشروع وجارٍ استكمال القياسات والدراسات الخاصة بسرعات الرياح، هذا بالإضافة إلى مشروع آخر بالقرب من خليج السويس يتبع شركة البحر الأحمر لطاقة الرياح وبقدرة إنتاجية ١٥٠ ميجاوات.

شكل (٢) توزيع محطات الرياح بجمهورية مصر العربية





المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على التقرير السنوي، هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، ٢٠٢٣.



وبتنفيذ المشروعات السابقة الجاري العمل عليها حاليا تكون مصر قد أضافت محطات جديدة بقدرة مركبة تبلغ ٢٤٥٠ ميجاوات لإنتاج طاقة الرياح في المستقبل، حيث من المتوقع توفير الكهرباء لأكثر من ٢ مليون وحدة سكنية مع نهاية العام المقبل، إضافة إلى الأراضي المخصصة شرق وغرب النيل المقترحة لإنتاج الطاقة النظيفة خلال السنوات القادمة.

وختامًا، فإن استمرار المشروعات الحالية والمستقبلية من إنتاج طاقة الرياح سوف تحقق الأهداف المرجوة في الاعتماد على الطاقة النظيفة في المستقبل، والتي من المنتظر أن تصل إلى ما يقرب من نصف إجمالي مصادر الطاقة في عام ٢٠٣٥، وهو ما تسعى إليه الدولة من أجل الحفاظ على البيئة.







العالم بين كوب ٢٩ وكوب ٣٠

- مستقبل العمل المناخي: قراءة في إنجازات قمة المناخ (كوب ٢٩)
- مستقبل قضية التغير المناخي العالمية خلال ولاية ترامب الثانية ٢٠٢٥ – ٢٠٢٩
- استراتيجيات الأمن الغذائي في خضم الأزمات الاقتصادية والمناخية
- الذكاء الاصطناعي والتغير المناخي: الفرص والتحديات
- كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لمواجهة تغير المناخ؟
- مستقبل التغيرات المناخية داخل القارة الإفريقية

مستقبل العمل المناخي: قراءة في إنجازات قمة المناخ (كوب ٢٩)



د. نيللي كمال الأمير

باحثة مصرية في الشؤون البيئية والتنموية

شهد النظام الدولي تقليدًا جديدًا قبل قرابة ثلاثة عقود، ذلك التقليد الخاص بالاستضافة السنوية لمؤتمر على مستوى القمة لبحث تغير المناخ، وهو التقليد الذي أنشأته معاهدة الأمم المتحدة لمواجهة تغير المناخ، وعلى الرغم من استمرار آثار تغير المناخ على تشابكها، لا يمكن إنكار الإنجازات التي تحققها قمم مؤتمرات الأطراف (كوب)، وإن تفاوت حجم الإنجاز من قمة إلى أخرى.

وتطرح كذلك عملية تقييم مؤتمرات الأطراف (كوب) عددًا من التساؤلات الكبرى: هل يُقاس النجاح بحجم الاتفاق على مشروعات التكيف والتخفيف؟ أم بحجم التوافق بين الدول على خطط المواجهة؟ هل عكس العدد المتزايد من المبادرات والأحداث الجانبية المصاحبة والموائد المستديرة إنجازًا؟ والمرجح أنه يُقاس بحجم التراكم على مستويات التخطيط والتنفيذ والتقييم، وبكل تأكيد صار هذا التراكم ممكنًا منذ نشأة آلية انعقاد كوب سنويًا، ومن المؤكد أيضًا أن سرعة الإنجاز لم تلحق بعد بسرعة التدهور البيئي الناجمة عن تغير المناخ وما ينجم عنه من تكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وفي هذا الإطار، يحاول المقال الوقوف على الإنجازات والإخفاقات التي نتجت عن انعقاد مؤتمر الأطراف التاسع عشر الذي اختتم أعماله نهاية شهر نوفمبر ٢٠٢٤ في العاصمة الأذرية باكو. حيث تثور التساؤلات بشأن مدى إسهامه في بناء الإنجاز البيئي الذي أسسته مؤتمرات كوب، وهل مهد أو يسر المهمة على القمة القادمة التي ستستضيفها البرازيل؟ وهل استطاعت مؤتمرات كوب المتتالية تغيير عقلية «الاقتصاد أولًا والبيئة ثانيًا»؟ وهل تُحدث قمم كوب تغييرًا تدريجيًا؟ وذلك في سبيل الوقوف على أهم ملامح المستقبل الخاص بالعمل المناخي دوليًا.

أهم قضايا القمة المناخية التي استضافتها العاصمة الأذرية باكو

رفعت القمة المناخية الأخيرة شعار «التضامن من أجل عالم أخضر»، ولذلك وجدنا الدولة المضيفة، أذربيجان، تعلن عن توجهها بتطوير إمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة، كجزء هام من خطة البلاد لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠. الأمر الذي يتوافق مع التوجه الدولي، خاصة أنه وفقًا لأحدث تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، زادت الانبعاثات العالمية بنسبة ١,٣٪ في عام ٢٠٢٣.

لذلك، بنى المؤتمر على ما توصل إليه مؤتمر العام الماضي في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، حيث اتفقت الأطراف لأول مرة على مضاعفة الطاقة المتجددة، والكفاءة المزدوجة، والانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري بطريقة منظمة وعادلة. كما شهد المؤتمر تنسيقًا كبيرًا على مستوى الدول النامية، حيث ظلت الدول النامية تضغط لأخذ تعهدات من الدول المتقدمة، وظلت الدول المتقدمة تبحث عن استثمارات بيئية.

> "رفعت القمة المناخية الأخيرة شعار «التضامن من أجل عالم أخضر»، ولذلك أعلنت الدولة المضيفة، أذربيجان عن توجهها بتطوير إمكاناتها في مجال الطاقة المتجددة، كجزء هام من خطتها لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠."

وركزت الأطراف على ثلاث قضايا رئيسة: كيف تتم هيكلة الهدف، ومدى ضخامة هذا الهدف، ومن يتعين عليه أن يساهم فيه. وإضافة إلى تركيز المفاوضات على الوصول إلى هدف جديد لتمويل المناخ، توقفت عند قضايا أخرى، مثل التحضر والنقل والسياحة. مع تصدُّر مطلب مئات المليارات -إن لم يكن تريليونات الدولارات- التي تحتاج إليها الدول النامية أجندةَ التفاوض والخلاف أيضًا.

ودعا المؤتمر الأطراف أيضًا إلى تضمين المعلومات المتعلقة بالجهود والخطوات المتخذة لتنفيذ «برنامج عمل ليما المعزز بشأن النوع الاجتماعي»، وأي خطة عمل لاحقة بشأن النوع الاجتماعي في تقاريرها الوطنية بموجب عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حسب الاقتضاء. كما رحب مع التقدير بجهود الرؤساء المشاركين في حوار شرم الشيخ بشأن نطاق الفقرة رقم ١ (ج) من المادة رقم ٢ من اتفاق باريس وتكاملها مع المادة رقم ٩ من اتفاق باريس.

ويُضاف إلى البعد المالي (المهيمن) البعد الإنساني الذي ظهر أيضًا في أعمال القمة من خلال سعي المفاوضين إلى الدعوة إلى إدراج حقوق الأراضي والحيازة في المساهمات المحددة وطنيًا، خاصة وأن ٢,٥ مليار شخص في المجتمعات الريفية والأصلية في جميع أنحاء العالم يحمون بالفعل هذه النظم



البيئية، وخاصة النظم البيئية للأراضي ذات الأهمية المحورية لبقاء الإنسان. كما توقفت القمة أيضًا عند قضية النوع، حيث أشارت المفاوضات إلى أن ٢٣٦ مليون امرأة وفتاة ستصبح غير آمنة غذائيًا، وستقع ١٥٨ مليون امرأة وفتاة أخرى في براثن الفقر؛ لأن تغير المناخ يزيد بشكل كبير من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تؤديها النساء والفتيات.

أهم التحديات التي واجهت القمة

تتمثل أهم التحديات التي تواجه قمم المناخ عادة في التباين في المصالح بين شقي النظام الدولي النامي والمتقدم، وهو التحدي الذي يمكن التعبير عنه اختصارًا بـ «التمويل». فلقد واجهت عملية التفاوض العديد من الخلافات، من أهمها: التعريفات الخاصة بالدول النامية والمتقدمة، وكذلك المسؤولية البيئية، حيث ترك هدف التمويل الجديد الباب مفتوحًا للمدخلات «الطوعية» من الدول النامية التي لم تقدم سابقًا تمويلًا رسميًا للمناخ، مثل الصين. كذلك ما يتعلق بتعريف «الوسائل اللازمة»، فقد ركزت المفاوضات على الاتفاق على هدف جديد لتمويل المناخ من شأنه أن يوفر للدول -وخاصة الأكثر ضعفًا- الوسائل اللازمة لاتخاذ إجراءات مناخية أقوى.

وامتد بذلك التباين في وجهات النظر إلى الخلاف المفاهيمي كتعريف الدول النامية، وتعريف القرض والمنحة، بل وحتى تعريف الدائن والمدين، فالدول النامية ترى أن هناك دينا مناخيا يجب سداده، لا سيما أنه كلفها العديد من الأرواح، وهي وجهة نظر قد لا تُقنع الدول المتقدمة.

وأدى الخلاف في مرحلة التفاوض إلى تفجر موجة من الاعتراضات على مسودة النص النهائي، تمثل أهمها في صعوبة توحيد صف المفاوضين، ففي البداية رفضت البلدان النامية بالإجماع «الإطار الموضوعي»، حيث أعلنت مجموعة الـ ٧٧ والصين أنها لن تقبل النص، وطلبت نصًا جديدًا. وأشارت المجموعة إلى قضايا مختلفة، بما في ذلك الحاجة إلى استبعاد بعض القروض، والتركيز على البلدان المتقدمة التي تقدم المال، بدلا من «الاستثمار». واعترضت أنجولا، وكذلك المملكة العربية السعودية على أي ذكر للوقود الأحفوري، قائلة: «لن تقبل المجموعة العربية أي نص يستهدف أي قطاعات محددة، بما في ذلك الوقود الأحفوري». ورفضت بوليفيا، نيابة عن البلدان النامية الأقل نموًا، التركيز على حد ١,٥ درجة مئوية. وتم اقتراح «تبادل مركّز للآراء» لمدة عامين حول تنفيذ نتائج التقييم.

إنجازات وقرارات قمة المناخ كوب-٢٩

اختتمت محادثات المناخ بعد محاولات عديدة لاستيعاب الخلافات التي أشرنا إليها، بتعهد سنوي بقيمة ٣٠٠ مليار دولار، وصفها أمين عام الأمم المتحدة بأنها تعد «قاعدة للبناء عليها»، حيث تعهدت الدول المتقدمة بالمساهمة بما لا يقل عن ٣٠٠ مليار دولار سنويًا لمكافحة تغير المناخ، بينما وصفت الدول النامية الاتفاق بأنه «مهين»، فقد سعت لاعتماد ما يزيد عن تريليون دولار. وقد يعد ذلك إنجازًا -نسبيًا- لأنه سيحل محل الهدف الحالي البالغ ١٠٠ مليار دولار، والذي ينتهي عام ٢٠٢٥. كذلك يعد إنجازًا لأنه عُرف بـ «سياسة تأمين للإنسانية»، بما يعكس وجهة نظر جديدة في التعامل مع تغير المناخ لا تقوم على تمييز اقتصادي ولا سياسي ولكنه انحياز للبشرية إجمالاً. كما أضاف النص النهائي بعض الإشارات إلى زيادة التمويل، بما في ذلك التمويل القائم على المنح على وجه التحديد لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة.

> "اختتمت محادثات المناخ بعد محاولات عديدة لاستيعاب الخلافات بتعهد سنوي بقيمة ٣٠٠ مليار دولار، وصفها أمين عام الأمم المتحدة بأنها «قاعدة للبناء عليها»، بينما وصفت الدول النامية الاتفاق بأنه «مهين»."

واستطاعت القمة أيضًا البناء على أعمال ما سبقها من قمم، فقد اتُخذ قرار بضمان التشغيل الكامل لصندوق الخسائر والأضرار، وهو ما يعد إنجازًا لصالح الدول النامية أيضًا. كذلك تتمثل أهم إنجازات قمة (كوب-٢٩) في اجتماع ما يقرب من ٢٠٠ دولة في باكو بأذربيجان، وتوصلها إلى اتفاق يأمل الجميع في قدرته على تحسين سبل التعامل مع تغير المناخ.

آفاق المستقبل

لقد أضافت أعمال المؤتمر التاسع والعشرين لقائمة مصطلحات العمل المناخي مفاهيم جديدة تعكس المثابرة والتنظيم الذي شهدته مفاوضات المناخ. ربما من بين تلك المفاهيم مبادئ الاستثمار المسؤول، وإن ظل الوصول لتوافق حول التحديات صعبًا، وتسبب في موجة من الاعتراضات حتى اللحظة الأخيرة على النحو الذي أشرنا إليه.

هذا، ويواجه الهدف الذي أعلنته قمة المناخ في نسختها التاسعة والعشرين أكثر من تحدٍ، يتضمن الأول الوفاء بالالتزامات التي تضمنتها، والثاني ضخامة المطلوب، والثالث ما يتعلق بآلية التوزيع بما يحقق أقصى استفادة في سبيل التعامل مع آثار تغير المناخ. ولا يزال التساؤل الأهم مطروحًا: هل سيعزز التمويل الجديد قدرات الدول النامية؟ أم سيرسخ الاعتماد على الدول المتقدمة في التمويل والتخطيط والتنفيذ كذلك؟ فالواقع أن الدول النامية تحتاج إلى تريليونات الدولارات للانتقال إلى اقتصادات تعتمد على مصادر الطاقة النظيفة، وحماية سكانها من تداعيات تغير المناخ. وفي المقابل تسعى الدول المتقدمة إلى تخفيف العبء المالي الواقع عليها، من خلال محاولة جذب مساهمين



آخرين، وتفعيل دور القطاع الخاص، وذلك كله في مناورة استمرت خلال أعمال القمة المناخية التاسعة والعشرين، ويتوقع أن تستمر في القمم القادمة.

قد تتمكن الدول –سواء نامية أو متقدمة– من تعزيز مستويات التوافق فيما بينها إذا تصدرت مخاطر المناخ المشهد، وأصبحت محور قضايا عديدة شائكة ومعقدة، مثل: الفقر واللاجئين والبطالة وشح الطاقة والتلوث وآثاره الصحية، فجميعها يخدمها ويعمل على مواجهتها تطبيق منظور مكافحة تغير المناخ. وإذا كانت مؤتمرات (كوب) تعد بمثابة المعمل الذي يتم بداخله إجراء التجارب حول أفضل سبل العلاج، فهناك معامل كثيرة أخرى لا تكف عن العمل لرصد تداعيات تغير المناخ على أمل أن تسهم تجاربها في تقديم حلول تتمتع بتكلفة معقولة وقابلية للتطبيق على نطاق شامل، بهدف تقليل حدة الخلافات الخاصة بتوفير التمويل المناخي دوليًا.

وختامًا، استطاعت اجتماعات كوب تحقيق إنجاز كبير من خلال استضافة دول الجنوب العالمي للقمم المناخية، لعدة دورات متتالية، بدأت بمصر فالإمارات فأذربيجان فالبرازيل، في سلسلة من القمم المناخية التي ساهمت في بناء الوعي البيئي والمسؤولية مع اتساع لدائرة الأطراف المعنيين، وفتح المجال لأطراف أخرى. وعلى الرغم من اختلاف «فهم» وتفسير التعاون الجماعي بين الدول النامية والمتقدمة، حيث ترى الأولى أن التعاون ذو أساس مالي، فيما ترى الثانية أهمية «تعاون الجميع»، وعلى الرغم من ذلك فإنه من المتوقع أن يتزايد تأثير الدول النامية، وأن يرتفع صوتها في سبيل تحقيق مطالبها مستقبلًا. فلأول مرة، اجتمعت جميع البلدان النامية أيضًا حول طلب ١,٣ تريليون دولار سنويًا، وهو الرقم الذي اقترحته المجموعة الإفريقية والبلدان النامية الأقل نموًا لأول مرة في عام ٢٠٢١. وبذلك تعزز مفاوضات المناخ قيم «الديمقراطية الدولية» إن جاز التعبير، مع التأكيد على التحرك الجماعي والتكتل من أجل التعبير عن المصالح المشتركة، كما استخدمت الكتل التفاوضية التي تمثل أكثر من ١٢٥ دولة تدخلاتها في جلسات المؤتمر للدعوة إلى متابعة التقييم الهادف، وأصر تحالف الدول الجزرية الصغيرة على الوصول إلى «نتيجة جوهرية». ومن المتوقع أن مزيدا من التكتل سيؤدي لمزيد من التأثير الذي قد يجبر الجميع على إظهار تعاون أكبر في التعامل مع تداعيات تغير المناخ، وإن حدث ذلك تدريجيًا.



أحـــداث وتوقعـــات مناخيـــة لعـــام ٢٠٢٥

01 دمج سياسات المناخ والتنوع البيولوجي:

من المتوقع أن يبدأ صناع السياسات في التعامل مع تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي باعتبارهما أزمات مترابطة، من خلال دمج خطط المناخ مع استراتيجيات التنوع البيولوجي.

02 خطط عمل مناخية جديدة:

من المتوقع أن تقدم البلدان خطط عمل مناخية جديدة في أوائل عام ٢٠٢٥ كجزء من اتفاق باريس، بما يتضمن أهدافا أكثر طموحا لخفض الانبعاثات.

03 مؤتمر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لعام ٢٠٢٥:

سيتم استئناف المفاوضات حول معاهدة التنوع البيولوجي في روما في فبراير ٢٠٢٥، لمناقشة خطط تمويل هدف حماية ٣٠٪ من اليابسة والبحار بحلول ٢٠٣٠، مع سد فجوة تمويل سنوية تقدر بـ ٧٠٠ مليار دولار أمريكي.

04 سياسات وطنية تحويلية في مجال المناخ:

قد يشهد عام ٢٠٢٥ تبني الحكومات سياسات تركز على الحد من الانبعاثات، وإصلاح النظم الإيكولوجية، وحماية التنوع البيولوجي.

05 مؤتمر المناخ (COP30) في البرازيل:

من المرتقب أن تُعقد قمة الأمم المتحدة للمناخ في نوفمبر ٢٠٢٥، لمناقشة تدابير المناخ والجهود المبذولة للحد من الانبعاثات.

06 زيادة تمويل العمل المناخي:

من المرجّح أن تركز الجهود في ٢٠٢٥ على تنفيذ هدف تمويل المناخ السنوي بقيمة ٣٠٠ مليار دولار أمريكي، وتوسيع نطاق آليات التمويل، وتعزيز التعاون لتحفيز الاستثمارات المناخية.

المصدر: معهد الموارد العالمية (WRI).

Source:https://www.wri.org/insights/climate-nature-opportunities-2025

مستقبل قضية التغير المناخي العالمية خلال ولاية ترامب الثانية ٢٠٢٥ - ٢٠٢٩



أ. ياسمين أيمن

باحثة في العلوم السياسية

مع عودة الرئيس الأمريكي المنتخب «دونالد ترامب» من جديد إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠٢٥، تُطرح التساؤلات حول مستقبل السياسة الأمريكية تجاه قضية التغير المناخي؛ حيث يتم طرح السيناريوهات المختلفة بناء على تحليل توجهات ورؤى «ترامب» وأعوانه تجاه تلك القضية، خاصة أن «ترامب» سبق أن أكد مرارا وتكرارا أن هذه القضية مختلقة، وأنها لا تمثل أي مشكلة للولايات المتحدة، وفي ضوء ذلك مارس بعض السياسات وانتهج عددا من الخطوات، كان البعض منها على نطاق أمريكي وطني، والبعض الآخر تم على المستوى الدولي.

وفي ضوء ذلك، يمكن من خلال هذا المقال تسليط الضوء على التوقعات المرتبطة بسياسات الإدارة الأمريكية القادمة تجاه قضية التغير المناخي على المستويات الداخلية والدولية بناء على الممارسات والسياسات التي سبق أن انتهجها «ترامب» خلال ولايته الأولى من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٠، فضلا عن تحليل توجهاته ورؤى فريقه تجاه قضية التغير المناخي خلال المرحلة المقبلة، مع تقديم مجموعة من التوصيات بشأن قضية التغير المناخي لصناع القرار في الدول العربية.

أولًا: سياسات وخطوات «ترامب» المتوقعة على المستوى الوطني الداخلي

خلال ولايته الأولى، قام «ترامب» بتبني مجموعة من الخطوات التي كانت لها انعكاسات سلبية على قضية التغير المناخي، سواء على المستوى العالمي أو الوطني الأمريكي. فقد سعى لإبطال ما يصل إلى ١٢٥ تدبيرا من تدابير الحماية البيئية التي تم سنّها خلال حكم «باراك أوباما» في البيت الأبيض، علما بأنه واجه عراقيل قانونية بسبب تدخل المحاكم الفيدرالية. بيد أنه مع ولايته الجديدة، هناك توقعات بتفكيك مبادرات العدالة البيئية بما قد يُعرِّض المجتمعات الأمريكية الهشة بيئيا بالأساس للخطر، وسيثبط من همة الشركات والمؤسسات لتحقيق مبدأ الاستدامة البيئية، كما أن هناك توقعات بتقليص الميزانيات المخصصة لوكالة حماية البيئة ووزارة الأمن الداخلي والوكالات الفيدرالية العلمية، بما

في ذلك تلك المختصة بدراسات المناخ والبيئة، وهو ما سيؤثر على مقدار الاستجابة للكوارث المناخية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية سنويا. وهناك مخاوف أخرى ترتبط بربط المساعدات الفيدرالية للولايات لمواجهة الكوارث الطبيعية بالولاءات السياسية لترامب. وعلى صعيد آخر، فإنه في سبيل تحفيز المستثمرين على زيادة الاستثمار داخل الولايات المتحدة لإنتاج كميات أكبر من الوقود الأحفوري الذي يعد مسببا رئيسا من مسببات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ستتجه الإدارة لزيادة منح التراخيص لمشاريع الطاقة غير المتجددة، بما قد يهدد تدابير حماية الأراضي والغابات، ويعمل على التوسع في عمليات قطع الأشجار.[١]

وبالأساس، يربط «ترامب» بين تباطؤ النمو الاقتصادي وتنفيذ أجندات مكافحة التغير المناخي؛ حيث يرى أن آثار التغير المناخي هي مجرد «خدعة». ولذلك وعد بالتوجه لزيادة إنتاج الوقود الأحفوري؛ حيث صرَّح في شهر يوليو ٢٠٢٤ خلال المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري، بأن خفض الأسعار على المواطنين يتطلب خفض أسعار الطاقة، مما يستدعي الحاجة لرفع مستويات إنتاج الطاقة المحلية [٢]. وفي ضوء ذلك، وفي حال قام مجلس الشيوخ بتأكيد تعيين مرشحه لمنصب وزير الطاقة، رجل الأعمال «كريس رايت»، الذي يملك نفس رؤى وتوجهات «ترامب»، خاصة أنه أحد أقطاب شركات الطاقة الأمريكية، فمن المتوقع تخفيف أو إلغاء العديد من اللوائح البيئية، ومنح المزيد من التصاريح لاستخراج النفط والغاز الطبيعي، مع إنهاء قرار إدارة بايدن بـ «الوقف المؤقت لتصاريح تصدير الغاز الطبيعي»[٣].

> **"في حال قام مجلس الشيوخ بتأكيد تعيين مرشح «ترامب» لمنصب وزير الطاقة، رجل الأعمال «كريس رايت»، الذي يملك نفس رؤى وتوجهات «ترامب»، خاصة أنه أحد أقطاب شركات الطاقة الأمريكية، فمن المتوقع تخفيف أو إلغاء العديد من اللوائح البيئية."**

وتنفيذا لاتفاقية باريس للمناخ، فقد أعلن «بايدن» عن التزامات وطنية جديدة في ديسمبر ٢٠٢٤، تدور حول خفض إنتاج غاز الميثان بنسبة ٣٥٪، حيث إنه يتسبب في زيادة درجة حرارة الغلاف الجوي بنسبة أعلى من ثاني أكسيد الكربون، وكذا خفض الانبعاثات الأمريكية بحلول عام ٢٠٣٥ بنسبة تتراوح بين ٦١٪ و٦٦٪ مقارنة بنسب عام ٢٠٠٥. وبالرغم من أن «ترامب» قد يلغي هذا الهدف، فإن إعلان «بايدن» قد يساعد الولايات الأمريكية المختلفة على رسم أجندتها الخاصة بمكافحة التغيرات المناخية، بعيدا عن انحرافات «ترامب» المتوقعة.[٤]

وعلى نحو آخر، فإن تهديدات «ترامب» بتخفيض أو إلغاء مخصصات قانون خفض التضخم الأمريكي الذي وقّع عليه «بايدن» في عام ٢٠٢٢، والذي يدعم الإعانات الفيدرالية لمشاريع الطاقة المتجددة، قد يلحق الضرر بالشركات الناشئة العاملة في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح، والتي تعتمد بشكل أساسي على الإعانات الفيدرالية [٥]. علما بأن إدارة «بايدن» قد نشطت خلال الأيام الأخيرة في إنفاق مخصصات المشاريع البيئية التي خصصها قانون خفض التضخم، لا سيَّما أن «ترامب» قد تعهد بإلغاء مخصصات الخطط التي لم يتم تنفيذها [٦].

بيد أن تحركات «ترامب» على المستويات الداخلية لن تسير بسلاسة مطلقة، فحتى لو تسبّب في تراجع الزخم الخاص بالعمل على خفض الانبعاثات الكربونية ومعالجة قضية التغير المناخي داخل الولايات المتحدة، فإن الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة أضحى من أنواع الاستثمارات الهامة في الولايات المتحدة. فمثلا بحلول نهاية عام ٢٠٢٣ وبفضل الدعم الفيدرالي الذي تم تقديمه من خلال قانون البنية التحتية من الحزبين الذي وقّعه «بايدن» في نوفمبر من عام ٢٠٢١ [٧]، حققت السيارات الكهربائية قفزة في مبيعاتها؛ حيث زادت بنسبة ٥٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢ [٨]. ويعتبر رجل الأعمال «إيلون ماسك» أحد أبرز الشخصيات القريبة من «ترامب» في الوقت الراهن، من بين العاملين في مجال السيارات الكهربائية من خلال شركته تسلا tesla، ولذلك فإنه قد يعارض توجهات «ترامب» التي قد تحارب زيادة مبيعات السيارات الكهربائية، وهو ما يعني أن «ترامب» قد يضطر إلى الرضوخ لمتطلبات السوق الأمريكي.

وعلى صعيد إلغاء قانون خفض التضخم الذي خصّص نحو ١,٢ تريليون دولار لدعم مشاريع الطاقة النظيفة، بما في ذلك دعم إنتاج ألواح الطاقة الشمسية، وطواحين الهواء، فإن «ترامب» سيواجه عرقلة من جانب الكونجرس الأمريكي، ليس من جانب الديمقراطيين وحدهم وإنما من جانب المشرعين الجمهوريين أيضا، لا سيَّما أن ٨٠٪ من استثمارات التصنيع التي استفادت من المخصصات المالية التي أتاحها هذا القانون ذهبت للولايات التي يحكمها الجمهوريون على غرار كارولاينا الجنوبية وجورجيا.[٩]

شكل رقم (١)

توقعات بشأن تأثير وصول «ترامب» على مستقبل ملف الطاقة والتغير المناخي داخل الولايات المتحدة الأمريكية



ثانيًا: سياسات وخطوات «ترامب» المتوقعة على المستويات العالمية

عمد «ترامب» إلى انتهاج بعض الممارسات والخطوات التي أثارت الانتقادات خلال إدارته الأولى من ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٠، ولعل في مقدمتها إعلانه في عام ٢٠١٧ عن انسحاب واشنطن من اتفاقية باريس للمناخ، ليدخل الأمر حيز التنفيذ في عام ٢٠٢٠، بيد أن إدارة «جو بايدن» عاودت الانضمام إلى الاتفاقية من جديد [١٠]. وجدير بالذكر أن نصوص اتفاقية باريس للمناخ حالت دون انسحاب واشنطن بشكل سريع بعد إعلان «ترامب»، ولم يتمكن من الانسحاب إلا في نوفمبر ٢٠٢٠. ولكن انسحابه الآن، سيكون أقرب؛ حيث سيكون عليه الانتظار لعام واحد فقط. وبالرغم من ضعف احتمالية انسحاب دول أخرى خلفا لواشنطن، فإن تخلي واشنطن عن التزاماتها بشأن المناخ، قد يشجع الصين هي الأخرى على أن تحذو حذوها، خشية تأثر نموها الاقتصادي ومستويات التصنيع لديها. وعلى صعيد آخر، قد يكون هناك دعم من «ترامب» وفريقه للانسحاب كذلك من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تستهدف دعم الجهود العالمية لمواجهة التغيرات المناخية، علما بأنه ستكون هناك صعوبة في الانسحاب من هذه الاتفاقية بسبب مصادقة مجلس الشيوخ عليها في عام ١٩٩٢؛ حيث سيتطلب الأمر التصويت داخل الكونجرس[١١].

> "تراجع واشنطن عن التزاماتها البيئية قد يمثل فرصة لأوروبا، حيث إن دأبها على تنفيذ أجندات المناخ الخاصة بها سيساعد على حمايتها من مخاطر التغيرات المناخية، كما أن الاستثمار في الطاقة الخضراء سيحقق لها مكاسب اقتصادية."

وبالرغم من أن انسحاب واشنطن من قبل لم يعقبه انسحابات أخرى من الاتفاقية، فإن الانسحاب، ورفع شعار «أمريكا أولا» يعني تخلي واشنطن عن مسؤوليتها العالمية لتوفير التمويل العالمي اللازم لمواجهة التغير المناخي، والتخلي عن التحالفات العالمية الثنائية ومتعددة الأطراف، وزيادة مستوى الانبعاثات الصادرة عن الولايات المتحدة [١٢]. كما أن عودة «ترامب» للانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ التي تستهدف خفض الانبعاثات الكربونية، كما وعد خلال حملته الانتخابية الرئاسية لعام ٢٠٢٤، من شأنها أن تحدث قدرًا من التخبط العالمي، فبالرغم من أنها لن تؤدي إلى فقدان الزخم الكلي نحو التحول الأخضر، فإن تضع أعباء على دول أخرى لقيادة مهمة دبلوماسية المناخ التي كانت تنشط بها واشنطن. وهو ما يوجِّه البوصلة نحو دول الاتحاد الأوروبي التي سيقع عليها المزيد من الأعباء المالية، خاصة أنه كان هناك تشجيع على مساعدة الدول الأكثر تقدما ونموا للدول الأقل نموا في التكيف مع التغيرات المناخية ومواجهة الكوارث الطبيعية، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن بالقدر اللازم، بيد أنه عند انسحاب واشنطن سيكون الفراغ المالي الذي ستخلفه من نصيب أوروبا في حال كانت لها رغبة في القيادة والاستعداد لتخلي واشنطن عنها تنفيذا لأجندة «ترامب» «أمريكا أولا»، وهو ما سيضع تحديات أمامها في ظل الضغوط الأخرى المرتبطة بضرورة توجهها لزيادة

الإنفاق الدفاعي في ظل تهديدات «ترامب» بالتخلي عن تأمين أوروبا في حال لم تقم الدول بزيادة نفقاتها الدفاعية عملا بمبدأ تقاسم الأعباء داخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) [١٣].

ومع ذلك، فإن تراجع واشنطن قد يمثل فرصة لأوروبا، وإن كانت مكافحة التغيرات المناخية تتطلب جهودا جماعية؛ حيث إن دأبها على تنفيذ أجندات المناخ الخاصة بها سيساعد على حمايتها من مخاطر التغيرات المناخية، والتكاليف الباهظة التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية، كما أن الاستثمار في الطاقة الخضراء سيحقق لها مكاسب اقتصادية، ويجعلها صاحبة سبق في مجال التكنولوجيا النظيفة التي يمكنها تصديرها للعالم. ولكن سيكون على دول الاتحاد الأوروبي التوجه لدرء مخاطر جمود التحركات المناخية عالميا، وخاصة من الدول المسببة لأكبر قدر من الانبعاثات المناخية، إذ سيكون عليها التحرك لبناء تحالفات عالمية جديدة تعوض عن تراجع واشنطن النسبي. وعلى صعيد آخر، فإن التوجه الأوروبي لتعزيز الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، سيعوض الخسائر المحتملة في قطاع إنتاج الغاز الطبيعي الأوروبي في حال نفذ «ترامب» وعوده ونجح في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي داخليا، وخفض أسعار الطاقة للنصف كما زعم خلال حملته الانتخابية. [١٤]

وفيما يتعلق بدعم الصناعات الأمريكية، وتطبيق سياسات «أمريكا أولا»، وفرض قيود ورسوم جمركية على الواردات للولايات المتحدة، وخاصة على السيارات الكهربائية وغيرها من المنتجات، فإن هناك احتمالية لتأثر صادرات الدول المرتبطة بالأسواق الأمريكية، وهو ما يعني مكاسب أكبر للصين في حال نجحت في احتلال أسواق جديدة، وخسائر أكبر لدول الاتحاد الأوروبي التي سيكون عليها إيجاد منفذ هي الأخرى لتصريف منتجاتها المختلفة، بما في ذلك السيارات الكهربائية، ومواجهة الصناعات الصينية التي ستنمو في دول الاتحاد الأوروبي.

ومن المتوقع زيادة معاناة الدول الأقل نموا التي تحتاج إلى تريليونات الدولارات في شكل منح ومشاريع لا قروض ترهق ميزانياتها المتعثرة بالأساس. حيث كانت الدول الغنية قد وعدت في مؤتمر قمة المناخ «كوب-٢٩» الذي عُقد في «باكو» العاصمة الأذربيجانية، بتخصيص نحو ٣٠٠ مليار دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥ لمساعدة الدول الأقل نموا، وهو مبلغ لم يرقَ للتوقعات والآمال المنشودة، وقد يتسبب تراجع واشنطن خلال الأربع سنوات القادمة، في عرقلة الأهداف المنشودة. [١٦]



شكل رقم (٢)
توقعات بشأن تأثير وصول «ترامب» على مستقبل ملف الطاقة والتغير المناخي على المستوى العالمي



وفي ضوء التوقعات السابقة الخاصة بتراجع الالتزامات المناخية بعد تولي «ترامب» الحكم، يمكن لصناع القرار على مستوى العالم العمل على تنويع التحالفات العالمية بشأن مواجهة التغير المناخي، وعدم الاعتماد على طرف واحد، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن للدول العربية تدشين صندوق عربي لمساندة الدول الأقل نموا على التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ولمواجهة الكوارث المناخية والبيئية، ليكون تحت قيادة جامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارات البيئة والطاقة في مختلف الدول العربية، وتعزيز التعاون ونقل الخبرة التكنولوجية مع دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة المحيطين الهندي والهادئ في مجالات إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة.

وختامًا، يمكن القول إن عودة «ترامب» إلى البيت الأبيض في ٢٠ يناير ٢٠٢٥ ستعرقل العديد من الجهود المبذولة على المستويات الأمريكية الداخلية وعلى المستويات الدولية، بيد أن تغير البيئة العالمية جيوسياسيا، وزيادة الكوارث المناخية التي تسببت في خسائر مالية كبيرة لكافة دول العالم، لن تدفعها للتخلي عن أجنداتها الوطنية بشأن مكافحة التغير المناخي، خاصة أن هناك دولا بعينها مثل دول الخليج العربي التي يرتبط نموها الاقتصادي مستقبلا بالتحول نحو الطاقة النظيفة وإيجاد مصادر دخل بعيدة عن النفط. فضلا عن ذلك، فإن الولايات الأمريكية المختلفة لا تسير وفق أجندة مركزية موحدة، فبالرغم من أن توجهات الرئيس وأجندته يكون لها انعكاس واضح ومباشر على الولايات، لكن الولايات تملك خططًا استراتيجية ورؤى أيضا مرتبطة بالطاقة المتجددة، والتحول نحو الطاقة النظيفة، أي يمكنها السير عكس تيار «ترامب» على بعض المستويات، وإن كانت أحيانا ستواجه عراقيل ترتبط بالتمويلات الفيدرالية التي سيسعى «ترامب» لتجفيف منابعها. وفي المطلق، قد يعرقل وصول «ترامب» أجندة المناخ الأمريكية والعالمية بشكل نسبي على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل، سيكون هناك صعوبة في حدوث ذلك.



المراجع والهوامش:

(1) Christina DeConcini, Jennifer Rennicks and Gabby Hyman, “Trump May Thwart Federal Climate Action, but Opportunities for Progress Remain”, World Resources Institute, November 13, 2024, https://tinyurl.com/27vu9zpb

(٢) العربية، "هل تنسف عودة "ترامب" سياسات المناخ الأمريكية؟"، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/bdhrafnv.

(3) Krishna Vohra, “Trump's return to power and the future of climate action”, Observer Research Foundation, December 10, 2024, https://tinyurl.com/mt7dak9m .

(4) Zack Budryk, “Biden sets 60 percent greenhouse gas reduction target”, The Hill, December 19, 2024, https://tinyurl.com/yc89ser6

(5) Simone Tagliapietra and Cecilia Trasi, “Trump’s comeback and its implications for EU climate and energy policy”, Bruegel, November 7, 2024, https://tinyurl.com/26m8rpub

(٦) العربية، "هل تنسف عودة "ترامب" سياسات المناخ الأمريكية؟"، مرجع سبق ذكره.

(٧) العربية، "بايدن يوقع مشروع قانون البنية التحتية وقيمته تريليون دولار"، ١٦ نوفمبر ٢٠٢١، https://tinyurl.com/34zskm98

(8) BloombergNEF, “The 2024 Sustainable Energy in America Factbook”, February 28, 2024, https://tinyurl.com/hz5rcxbu

(9) Krishna Vohra, Op. Cit.

(10) Simone Tagliapietra and Cecilia Trasi, Op. Cit.

(١١) مات ماكغراث، "لماذا يعد فوز ترامب "نكسة كبرى" على جهود مكافحة التغير المناخي؟"، بي بي سي عربي، ٧ نوفمبر ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/keasnhh2

(12) Krishna Vohra, Op. Cit.

(13) Simone Tagliapietra and Cecilia Trasi, Op. Cit.

(14) Ibid.

(15) Ibid.

(١٦) العربية، "هل تنسف عودة "ترامب" سياسات المناخ الأمريكية؟"، مرجع سبق ذكره.



استراتيجيات الأمن الغذائي في خضم الأزمات الاقتصادية والمناخية



د. دينا معوض

باحث ومدرس مساعد في جامعة علوم الطعام في إيطاليا

في عالم متزايد التعقيد والتحديات، تبرز مسألة الأمن الغذائي بوصفها واحدة من أهم القضايا التي تواجه المجتمع الدولي. فالأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية التي نشهدها باتت تُشكّل تهديدات خطيرة لإمدادات الغذاء والقدرة على الوصول إليه بشكل عادل وشامل، حيث إن التباطؤ الاقتصادي والتضخم المرتفع يُقلصان قدرة الأفراد والأسر على تحمل تكاليف الغذاء، بينما تؤدي الكوارث الطبيعية والجفاف إلى انخفاض إنتاج المحاصيل وتعطل سلاسل التوريد. وفي ظل هذه التحديات، يتطلب تحقيق الأمن الغذائي جهودًا متكاملة من الحكومات والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى التعاون الدولي. ومن المتوقع أن يعاني ٦٠٠ مليون شخص تقريبا من نقص تغذية مزمن عام ٢٠٣٠، وأن يواجه ما يصل إلى ٢٣٨ مليون شخص انعدامًا حادًا في أمنهم الغذائي وأن يصبحوا بحاجة إلى مساعدة طارئة.

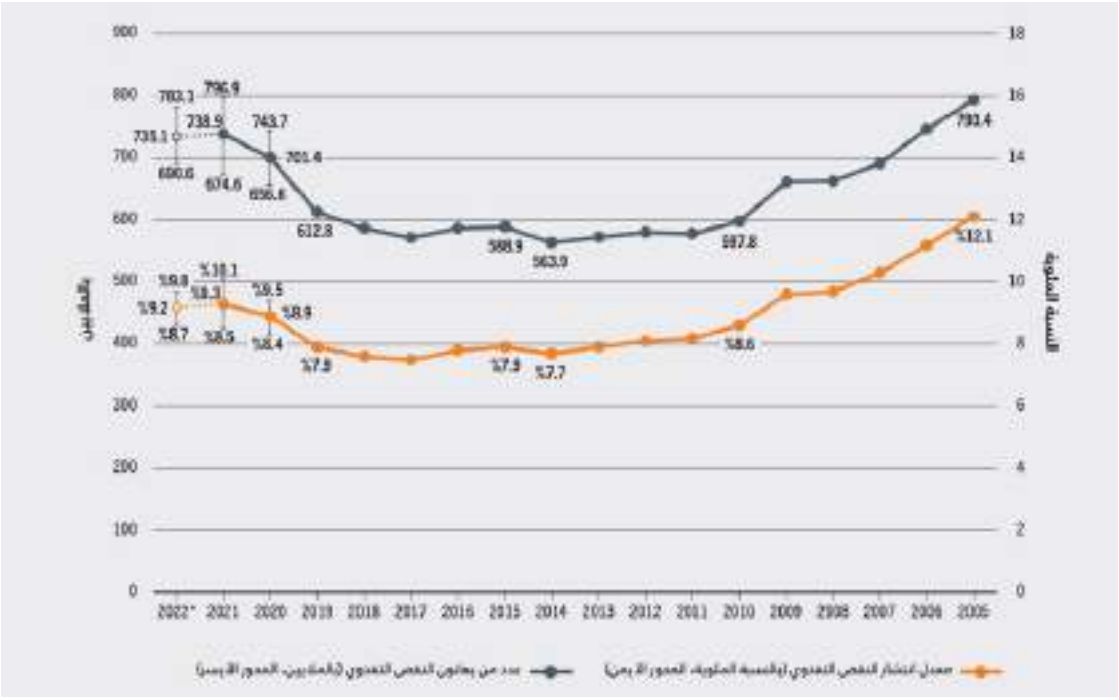
الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على الأمن الغذائي

نقص التغذية هو الحالة التي يكون فيها استهلاك الأغذية المعتاد للفرد غير كافٍ لتوفر كمية الطاقة الغذائية اللازمة لعيش حياة طبيعية بكامل النشاط والصحة. وتشير آخر الإحصائيات إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد من ١٣٥ مليون شخص في عام ٢٠١٩ إلى ٣٤٥ مليونًا في عام٢٠٢٢ في ٨٢ دولة فقط حول العالم، حيث أدت التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، والحرب في أوكرانيا، وتعطل سلاسل الإمداد، إلى زيادة أسعار المواد الغذائية لتصل بذلك إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.

عندما بدأ العالم يتعافى من جائحة كوفيد-١٩ أحدثت تداعيات الحرب في أوكرانيا اضطرابات في أسواق الأغذية والطاقة المتقلبة بالفعل، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة تأثير العوامل الأخرى وطرح تحديات جديدة أمام الأمن الغذائي العالمي. وفقًا لأحدث تقييم وارد في إصدار عام ٢٠٢٣ من تقرير

«حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم»، لا تزال معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي أعلى بكثير من مستواها قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩، حيث زادت نسبة الأفراد الذين يعانون من فقدان الأمن الغذائي إلى حوالي ٩,٢٪ من سكان العالم في عام ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٧,٩٪ في عام ٢٠١٩. كما أن نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع في إفريقيا أكبر بكثير منها في أقاليم العالم الأخرى بمقدار حوالي ٢٠٪. ومن المتوقع أيضًا أن يعاني ٦٠٠ مليون شخص تقريبا من نقص التغذية المزمن عام ٢٠٣٠ وأن يواجه ما يصل إلى ٢٣٨ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد وأن يصبحوا بحاجة إلى مساعدة طارئة. تدل هذه الإحصائيات على مدى صعوبة تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الجوع، ولا سيما في إفريقيا. ويوضح الشكل (١) التالي الاتجاه المتزايد لمعدل انتشار نقص التغذية العالمي، خاصة ما بعد أزمة كورونا عام ٢٠٢٠.

شكل (١) نقص التغذية العالمي ٢٠٠٥-٢٠٢٢



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٣، قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية، مجموعة مؤشرات الأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة.

تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي

إن التغير المناخي الذي يتمثّل في ارتفاع درجات الحرارة وثاني أكسيد الكربون قد يكون مفيدا للمحاصيل إلى حد معين، ولكن على الجانب الآخر فإنه يُسرّع من معدلات البخر من النباتات والتربة، كما يؤثر بشكل سلبي على كمية المياه الضرورية لنمو المحاصيل. وبالنسبة للمناطق التي تعاني من ندرة مياه وعدم توافر المصادر المائية اللازمة للزراعة، فإن الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي تتفاقم بسبب نقص إمدادات المياه. وأيضا حدوث أو تكرار الظواهر المناخية الشديدة أو المفاجئة مثل الفيضانات والعواصف قد يؤدي إلى إجهاد التربة، وزيادة انتشار الأمراض والآفات، والتي بدورها تعمل على تلف المحاصيل، وبالتالي تهديد الأمن الغذائي. كما يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى عرقلة وزيادة تكلفة اتباع التدابير والأنشطة اللازمة للحد من تداعيات التغيرات المناخية، لا سيما عندما يكون متوسط الزيادة العالمية في درجات الحرارة أكثر من درجتين

مئويتين. أما في الدول التي تشهد بالفعل ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة، كما في إفريقيا أو جنوب آسيا، يمكن أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى إحداث أضرار فورية على المحاصيل التي لا تتحمل درجات الحرارة العالية مثل القمح.

ويعيش ٨٠٪ من سكان العالم الأكثر عرضة للمخاطر التي تترتب عن تلف المحاصيل وانتشار الجوع بسبب التغيرات المناخية في إفريقيا وآسيا وجنوب شرق آسيا؛ إذ تشهد تلك المناطق ارتفاعًا في معدلات الفقر، خاصة بين الفئات العاملة في مجال الزراعة، ومن ثمّ فإن حدوث موجة جفاف شديدة قد يدفع الملايين نحو الفقر. ويحدث هذا في دول مثل الفلبين وفيتنام، والتي بالرغم من تمتعها بارتفاع نسبي في مستويات الدخول، فإن المزارعين يعيشون في ظروف اقتصادية صعبة. وبالتالي، فإن عدم إيجاد حلول للتداعيات السلبية للتغيرات المناخية، وما تتسبب فيه من تراجع في الإنتاج الزراعي، لا سيما في المناطق التي تعاني بالفعل من نقص الأمن الغذائي، سيؤدي في الأخير إلى ارتفاع معدلات الفقر، علمًا بوجود تقديرات تشير إلى أن نحو ٤٣ مليون شخص في إفريقيا مهددون بالوقوع تحت خط الفقر بحلول عام ٢٠٣٠ بفعل التغيرات المناخية، الأمر الذي يعني بدروه تعرض هؤلاء إلى نقص أو انعدام أمنهم الغذائي.

استراتيجيات تعزيز الأمن الغذائي

لتعزيز الأمن الغذائي في ظل هذه الأزمات، من الضروري اتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات تتطلب إجراءات وسياسات وتطبيق تكنولوجيات جديدة، وبالتالي استثمارات لازمة للتغلب على التحديات الحالية. وتتمثل هذه الاستراتيجيات بشكل عام في؛ أولا: تشجيع الابتكار في الزراعة من خلال استخدام تقنيات زراعية حديثة ومستدامة. ثانيا: تعزيز التعاون بين الدول لتبادل المعرفة والموارد. ثالثا: تعزيز برامج الدعم الاجتماعي من قِبل الحكومات لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا في مواجهة ارتفاع أسعار الغذاء وبالتالي التعرض لنقص التغذية.

أيضًا قدّم الخبراء في تقرير «حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٣»، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، سياسات وحلول للنظم الزراعية والغذائية. حيث أشار التقرير إلى أهمية اغتنام الفرص الناشئة من بعض الظواهر مثل التوسع الحضري، والذي بالرغم من بعض آثاره السلبية يمكن أن يعكس تفاعلا واضحًا بين النظم الزراعية والغذائية والترابط الريفي الحضري المستمر. إن السياسات اللازمة بناءً على آراء الخبراء يجب أن تكون موجّهة لتعزيز الروابط بين النظم الزراعية والغذائية من خلال العلاقة الرابطة بين المناطق الريفية والحضرية. وهذه الاستراتيجيات لا تعتمد فقط على الحكومات المركزية، وإنما أيضًا على آليات الحوكمة المحلية التي تعتبر من العوامل الرئيسة لتحسين تلك الروابط. وتتمثل هذه السياسات في الآتي:

١. السياسات والاستثمارات من أجل أنماط غذائية صحية عبر الترابط الريفي الحضري:

١. ١. سياسات البيئات الغذائية وسلوك المستهلكين، مثل التثقيف الغذائي ودعم منافذ بيع الأغذية الصحية.

١. ٢. سياسات الإمدادات الغذائية في المراحل المتوسطة من السلاسل الغذائية لجعل الأنماط الغذائية ميسورة التكلفة للجميع، مثل تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم أغذية آمنة وصحية ومغذية.

١. ٣. سياسات إنتاج الأغذية، مثل استثمارات البنية التحتية في قطاع الزراعة.

٢. التكنولوجيا والابتكار: عامل تمكين أساسي لتحويل النظم الزراعية والغذائية.

٢. ١. التكنولوجيا والابتكار الموجهان نحو البيئات الغذائية وسلوك المستهلك.

٢. ٢. التكنولوجيا والابتكار في المراحل المتوسطة من سلسلة التوريد الغذائي.

٢. ٣. التكنولوجيا والابتكار المتعلقان بإنتاج الأغذية.

٢. ٤. التطلع إلى المستقبل: تسخير التكنولوجيا والابتكار لصالح الجميع عبر الترابط الريفي الحضري.

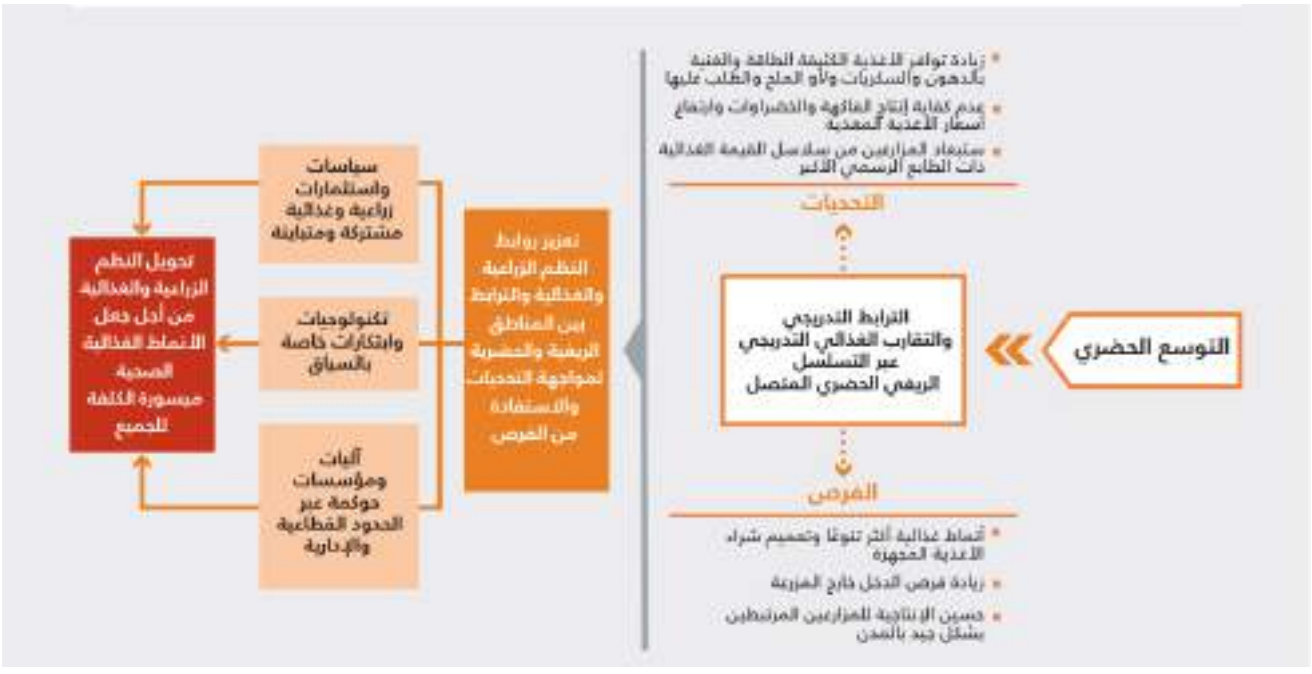
٣. آليات التخطيط والحوكمة المتكاملة

٣. ١. آليات حوكمة النظم الزراعية والغذائية التي تشمل العديد من الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل: منظمات المزارعين، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، كأدوات مهمة لمعالجة الثغرات في السياسات المحلية والتخطيط المتعلق بالأمن الغذائي.

٣. ٢. سياسات الأنظمة الزراعية والغذائية المحلية المتكاملة وتخطيطها، والتي تشمل الاستثمارات والتشريعات الموجّهة للعامل مع التحديات والفرص الزراعية والغذائية المتعددة.

ويعرض الشكل التالي النهج الذي اعتمده الخبراء في التقرير، والذي يعمل على إشراك مختلف أصحاب المصلحة في الأنظمة الزراعية والغذائية، سواء من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وبالتالي، فإن نجاح هذه السياسة يعتمد على التنسيق بين العديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة. ولا بد من وجود آليات ومؤسسات قوية قادرة على تنفيذ السياسات ووضع التشريعات وجذب الاستثمارات اللازمة، فضلًا عن الاستفادة من التطورات التكنولوجية والابتكار.

شكل (٢) سياسات تقوية الروابط بين النظم الزراعية والغذائية



وبناءً عليه، فإنه على المستوى الوطني يجب على كل دولة أن يكون لها استراتيجيات محددة متعلقة بالأمن الغذائي، على سبيل المثال، يوضح إطار (١) استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي ٢٠٣٠ في مصر التي تعمل على تحقيقها بشكلٍ فعّال من خلال العديد من الجهود المحلية والشراكات الدولية. أما على المستوى الدولي فهناك العديد من المجهودات، والتي نخص بالذكر منها المشاريع البحثية التي تعتبر نقطة البداية لتقديم الاستراتيجيات والسياسات المطلوبة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، على سبيل المثال إطار (٢) مشروع (٢٠٢٤ - ٢٠٢٧) STAPLES في مصر والمغرب.

إطار (١): جهود الدول للتعامل مع الأمن الغذائي: استراتيجية التنمية الزراعية والأمن الغذائي ٢٠٣٠ في مصر

في مصر تُسهم الزراعة بنسبة ١٤.٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل ٢٨٪ من القوى العاملة في الدولة، و٥٥٪ من القوى العاملة في صعيد مصر، لذلك تقوم الدولة على تنفيذ استراتيجية للنهوض بالقطاع وتطويره. وبناءً عليه وضعت الدولة المصرية استراتيجية تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي، والتي تشمل ٦ محاور مختلفة تتمثل في: ١- التوسع الأفقي عبر إضافة أراضٍ جديدة في ضوء الموارد المتاحة في الدولة. ٢- التوسع الرأسي من خلال استنباط أصناف عالية الإنتاجية وتطبيق ممارسات زراعية حديثة. ٣- زيادة تنافسية الصادرات الزراعية وتدعيم الصحة النباتية والحيوانية. ٤- دعم القطاع الزراعي بزيادة الاستثمارات الموجهة له. ٥- تدعيم أنشطة الإنتاج الحيواني والسمكي. ٦- تغيير الأنماط الاستهلاكية كإحدى الآليات لتخفيف الضغوط على الموارد.

وهناك العديد من الجهود المحلية والشراكات الدولية التي تعمل على تحقيق هذه الاستراتيجية بشكلٍ فعّال على سبيل المثال لا الحصر، حيث إن وزارة التعاون الدولي، تسعى من خلال استراتيجيتها إلى تعزيز التعاون الإنمائي الفعال في مجال الزراعة من خلال الشراكات التنموية الفعّالة لتعزيز استدامة القطاع الزراعي، ومن بينها، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة (IFAD) ، والذي على مدار أكثر من أربعة عقود قام بتمويل ١٤ مشروعًا كما في الشكل الموضح بالأسفل. كما وقعت مصر وإيطاليا في أبريل الماضي ٢٠٢٤ اتفاقًا بقيمة ٤٢ مليون جنيه بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة لمشروع الرعاية الاجتماعية بالأقصر الذي يعمل على تمكين المجتمعات، حيث يشمل هذا المشروع دعم الأسر والطلاب في المرحلة الابتدائية بالمدارس من خلال توفير وجبات الطعام والتدريب المهني. وبالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تم تنفيذ عدد من المشروعات بالأقصر، من بينها أول مركز متكامل للخدمات الزراعية، لدعم استراتيجية الأمن الغذائي لتوفير خدمات التدريب والمساعدة الفنية، وتم تطبيق النموذج في ٧ محافظات، هي «أسيوط وأسوان وبني سويف والأقصر والمنيا وقنا وسوهاج»، واستفاد منه ما لا يقل عن ١٤ ألف مزارع من صغار الملاك، و١٢ ألف سيدة وأسرهن.

بالإضافة إلى مشروع وحدة تجفيف الطماطم الذي يبرز أهمية دور المرأة في التنمية الزراعية، حيث تم تدشين وحدة الطماطم المجففة بالشمس بالأقصر، والذي يوفر ٢٠٠ فرصة عمل موسمية للسيدات فقط. ويعمل هذا المشروع على حماية الأمن الغذائي من خلال خفض الهدر من المحاصيل، مع دعم ورفع دخل المزارعين بنسبة ٣٠٪، ورفع القيمة السوقية للصادرات من تلك المحاصيل في مصر لضمان تعزيز استدامة العائلات، وبذلك أصبحت مصر واحدة من كبرى دول العالم في تصدير الطماطم المجففة.

إطار (٢): جهود دولية بحثية عن الأمن الغذائي: مشروع (٢٠٢٤-٢٠٢٧) STAPLES في مصر والمغرب (استقرار الوصول إلى الغذاء وأسعاره وانخفاض التعرض للصدمات)

(STable food Access and Prices and Lower Exposure/ to Shocks)

يعتبر هذا المشروع جزءًا من برنامج PRIMA (Partnership for Research & Innovation in the Mediterranean area) المدعوم من الاتحاد الأوروبي، ويعمل على تعزيز الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتركيز على دراسة حالة لدولتي مصر والمغرب. ويتناول المشروع القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي من خلال تعميق فهم الضغوطات والصدمات الخارجية (مثل كوفيد-١٩، والحرب الروسية الأوكرانية، والتغير المناخي) التي تُعرّض الأمن الغذائي للخطر في المنطقة. إن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معرضة بشكل خاص للصدمات الدولية، خاصةً في أسواق الحبوب؛ لأنها تعتمد إلى حد كبير على الاستيراد لإطعام سكانها كما يحدث في مصر والمغرب. وبالتالي فإن الفهم العميق للصدمات والضغوط الخارجية واستراتيجيات التكيف أمر أساسي لـ:- أ- الجهات الفاعلة الخاصة من أجل الاستجابة السريعة وتعديل خططها وفقًا لذلك. ب- الجهات الفاعلة العامة مثل الحكومات من أجل تصميم سياسات واستراتيجيات المرونة اللازمة. وإدراكًا لضرورة اتباع نهج شامل، يركز المشروع على فهم قيمة سلسلة الحبوب بأكملها، محليًا وعالميا، وتبني استراتيجية متعددة الأبعاد. وفي النهاية يهدف المشروع إلى تعزيز مرونة أنظمة الغذاء في مصر والمغرب، وبالتالي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل.

حدد المشروع مجموعة من العناصر التي يجب العمل عليها لتحقيق الهدف من المشروع:

- الضغوطات والصدمات الخارجية لأنظمة الغذاء: توفير فهم واضح للحكومات والجهات الفاعلة عن الضغوطات والصدمات الخارجية الناجمة عن سلاسل الغذاء العالمية، والتي تهدد سلسلة توريد الحبوب المحلية والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تطوير استراتيجيات المرونة اللازمة في أنظمة الغذاء: تطوير حلول مبتكرة وتوصيات تستند إلى الأدلة بالإضافة إلى استراتيجيات وخطط العمل وأفضل الممارسات التي يمكن للحكومات والجهات الفاعلة في أنظمة الغذاء «خاصةً سلسلة الحبوب» استخدامها لتعزيز مرونة النظام وضمان الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- تحسين الاستعداد اللازم للأمن الغذائي: تحسين استعداد الحكومات والجهات الفاعلة للقدرة على توقع الضغوطات الخارجية الممكنة على الحبوب والتعامل معها من خلال دمج المعلومات والبيانات الجديدة التي سيجمعها المشروع ويعمل على تحليلها في نظام دعم القرار (DSS) لتبني الحلول وأفضل الممارسات.

ويتمثل النشاط الأساسي للمشروع في تنفيذ نهج متكامل لمعالجة محركات التغيير التي تؤثر على سلسلة توريد الحبوب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنبًا إلى جنب مع نقاط ضعفها وتبعياتها. ويشمل هذا النهج جهات فاعلة مختلفة (عامة وخاصة)، ومراحل سلسلة القيمة (الإنتاج، والخدمات اللوجستية)، والسيناريوهات (للعمل كالمعتاد، والضغوطات). ومن خلال تلك الركائز الأساسية للعمل، يهدف المشروع إلى تحقيق المعرفة والابتكار في إطار شامل.

وختامًا، فإن تنفيذ هذه الاستراتيجيات المتكاملة سيساهم بشكل كبير في تعزيز الأمن الغذائي وصمود النظم الغذائية في مواجهة الأزمات المستقبلية. ويتطلب ذلك تعاون جميع الجهات ذات الصلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

الذكاء الاصطناعي والتغير المناخي: الفرص والتحديات



أ.د. محمد لكريني

أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية- كلية الحقوق أيت ملول- جامعة ابن زهر- المغرب

يواجه العالم في الوقت الراهن تحديًا خطيرًا يتصل بظاهرة التغيرات المناخية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، من خلال الأجواء المضطربة المتمثلة في وجود (فيضانات، حرارة مفرطة، ذوبان الثلوج، ارتفاع مستوى سطح البحر ثم الجفاف..)، فهذه التقلبات لا تميز بين الدول النامية أو المتقدمة، رغم أن إمكانيات المواجهة تتباين بين محوري الشمال والجنوب في ظل التطورات التكنولوجية الراهنة ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي الذي يُمكنُه التنبؤ بمستقبل تحولات أجواء الطقس التي أضحت السمة التي تميز القرن الحالي.

ونصّت المادة ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه: «للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين»، الأمر الذي يفيد بضرورة تحرّك الأمين العام الأممي وإثارة انتباه مجلس الأمن حتى في القضايا التي تندرج ضمن الحقل البيئي، وذلك من خلال وضع تفسير واسع لمفهوم حفظ السلم والأمن الدوليين ليشمل المخاطر الناجمة عن النزاعات البيئية والمساس بالموارد الطبيعية ومختلف التهديدات البيئية الأخرى.[1]

يمكن للذكاء الاصطناعي عند مكافحة التغيرات المناخية أن يلعب إما دورًا سلبيًا أو إيجابيًا، فمن ناحيةٍ يمكن القيام بتدابير وإجراءات استباقية لمواجهة هذه المشاكل المناخية، خصوصًا أن الذكاء الاصطناعي له قدرة كبيرة وسريعة على تحليل البيانات ذات الصلة بالمجال البيئي، ومن ناحية أخرى فإن تحولات الجو لها تداعيات بيئية وغذائية ومائية، مما يؤثر بشكل أو بآخر على التنمية المستدامة في مختلف مناطق العالم، وهو ما يطرح معه مجموعة من الأسئلة حول مستقبل كوكب الأرض من هذه التهديدات البيئية المتزايدة.

فما فرص الذكاء الاصطناعي في مواجهة التغيرات المناخية؟ وما أبرز التحديات والمخاطر المتصلة بالذكاء الاصطناعي في علاقته بهذه التحولات المناخية؟ بعبارة أخرى كيف يمكن الاستفادة بشكل أكبر من تقنيات الذكاء الاصطناعي لمواجهة أزمة المناخ بالطريقة التي لا تنعكس سلبًا على كوكب الأرض؟



فرص الذكاء الاصطناعي في مواجهة التغيرات المناخية

تكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في المحافظة على الخبرات والتجارب البشرية المتراكمة ونقلها للآليات الذكية في مختلف المجالات الطبية، والقانونية، والأمنية والعسكرية.. بيد أنه على المستوى البيئي تأتي أهمية الذكاء الاصطناعي في قدرته على فهم النظام البيئي بشكل أفضل عبر معرفة المناطق التي يمكن أن تتعرض للعديد من المخاطر، وكذا سبل مواجهتها باستراتيجيات وخطط وبنيات تحتية قادرة على التكيف والتخفيف من تداعيات مخاطر التغيرات المناخية. لذلك تبرز فرص الذكاء الاصطناعي في مواجهة هذه التحديات من خلال عمليات التنبؤ لفهم مختلف التقلبات التي يعرفها المناخ عبر الأقمار الاصطناعية ومحطات الرصد، مما يساعد على معرفة كل مظاهر الكوارث من فيضانات، ودرجات حرارة مفرطة، وعواصف.[٢]

وفي هذا السياق، قامت بعض الدول كالإمارات العربية المتحدة التي استثمرت الذكاء الاصطناعي من خلال اتخاذها تدابير استباقية مرتبطة بتتبع ما يجري على التربة والهواء والماء ومحاولة تقليل الأضرار التي قد تصيبها، وهكذا قدمت بعض الحلول الرامية إلى الارتقاء بالقطاع الزراعي لتحقيق أمنها الغذائي، والقيام بتدوير النفايات بتقنيات جديدة في إطار المشاريع البيئية النظيفة لمواجهة هذه التحديات العابرة للحدود. إضافة إلى ذلك أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة بتعاون مع جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، مختبر الذكاء الاصطناعي الذي يعمل على رصد وتحليل مستويات ومصادر التلوث، وكذا تحديد جودة الهواء والمياه، من خلال التركيز على البيانات عبر الأقمار الاصطناعية التابعة لوكالة «ناسا» ووكالة الفضاء الأوروبية. والأكثر من ذلك أنه في عام ٢٠٢١ قامت الوزارة المعنية بمشروع الزراعة عن طريق استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتوظيفها في تطوير منظومة الزراعة الحديثة.[٣]

كما يعزز الذكاء الاصطناعي جهود مواجهة المشكلات المناخية عبر تبني مشاريع بيئية من شأنها التقليل من انبعاثات الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري العالمي، والقدرة على الصمود باعتماد استراتيجيتي التكيف والتخفيف.

استراتيجية التكيف: ترتكز على مسألة تأقلم المجتمعات مع المشاكل المناخية والعمل على حماية المجتمعات الهشة والإبقاء على الموارد الطبيعية، بعبارة أخرى التوقعات التي يمكن ترقبها من التحولات التي أضحى يعرفها الطقس في الآونة الأخيرة، إلى جانب دعم البحث المناخي وتغيير السلوك عبر محاولة شراء منتجات نظيفة صديقة للبيئة.[٤]

استراتيجية التخفيف: تتمثل في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة عبر الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة من أجل إزالة الانبعاثات الراهنة من الغلاف الجوي.[٥]

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًّا في مكافحة إزالة الغابات، حيث تتيح هذه التطورات التكنولوجية التقليل من تكلفة مواجهة المخاطر والكوارث التي قد تتعرض لها هذه الغابات عبر مساعدة الجهات المعنية في اتخاذ التدابير اللازمة للحماية من كل التهديدات كالحرائق وإزالة الأشجار.

ويمكن تحليل بيانات الأقمار الاصطناعية من خلال الذكاء الاصطناعي لمجموعة من القضايا كمراقبة حالة المحيطات وقياس درجات الحرارة ومعدلات التلوث، فضلًا عن معرفة جودة الهواء من خلال أجهزة الاستشعار.. ولهذا فالذكاء الاصطناعي بإمكانه أن يُوظَّف بشكل إيجابي في مواجهة التقلبات المناخية والحد من خطورتها، وفي هذا السياق، لا بد من استحضار برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشراكة مع منصة رصد تلوث الهواء التابعة لبرنامج (EMS)، حيث تقوم بجمع أكثر من ٢٥ ألف محطة مراقبة في أكثر من ١٤٠ دولة بهدف تقديم تصورات وخطط مضبوطة حول جودة الهواء في الوقت الراهن.[٦]



تحديات الذكاء الاصطناعي في مكافحة التغيرات المناخية

قد يشكل استخدام الذكاء الاصطناعي عبئًا على المجال البيئي، حيث يزيد من الانبعاثات الحرارية، سواء تعلق الأمر باستخدام المياه من أجل التبريد أو توليد الطاقة أو استخدام المعادن في تصنيع الإلكترونيات، الأكثر من ذلك أن استهلاك الطاقة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتضاعف تقريبًا أربع مرات بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بعام ٢٠١٨ الذي تراوح فيه الاستهلاك ما بين ٢٠٠ و٥٠٠ تيراواط؛ لأنه مع كثرة استعمال الإنترنت وآليات الذكاء الاصطناعي سترتفع نسب استهلاك الطاقة، ويمكن الاستدلال على هذا من خلال استكشاف واستخراج النفط والغاز، خصوصًا أنه يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة الوقود الأحفوري، وهو الأمر الذي تترتب عليه زيادة الانبعاثات الكربونية.[٧]

وتشمل سلبيات الذكاء الاصطناعي فيما يتعلق بالتغيرات المناخية أيضًا الاستهلاك الكثيف للطاقة ولمختلف الموارد الطبيعية، فنظام ذكاء اصطناعي واحد يتطلب إطلاق ٢٥٠ ألف رطل من ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يترتب عليه زيادة نسب التلوث، أخذًا في الاعتبار أن هذا الذكاء الاصطناعي يستهلك الكثير من الطاقة التي تتطلبها البيانات اللازمة للتعلم الآلي.[٨]

وفي مقابل الأدوار الهامة التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي للقدرة على الصمود أمام ظاهرة التغيرات المناخية، لا بد من الإشارة إلى افتقار العديد من المناطق في العالم كمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أنظمة الإنذار المبكر لتتبع ومراقبة الجفاف ومختلف الأحوال الجوية، علاوة على ضعف التنسيق بين الإدارات الوطنية للأرصاد الجوية، وهو ما سبق أن أكدته منظمة الأمم المتحدة، إلى جانب إشكالية أولوية استخدام الذكاء الاصطناعي الذي ينبغي أن يراعي النمو الاقتصادي وتحقيق الاستدامة البيئية مع الحفاظ عليها.

هذا، ويرتكز الذكاء الاصطناعي على مراكز البيانات بهدف التخزين والمعالجة، بحيث تستهلك كميات كبيرة من الكهرباء وموارد المياه للقيام بعملية التبريد، مما يسهم في تزايد التهديدات البيئية في المناطق التي تعاني من ندرة المياه، والصراعات القائمة حول المياه والطاقة وتوظيفهما في النزاعات الراهنة والمستقبلية، ولا ننسى أيضًا عمليات تطوير أجهزة الذكاء الاصطناعي المتسارعة وانعكاساتها في ارتفاع حجم النفايات الإلكترونية التي تتضمن مواد كيميائية خطيرة تؤثر على التربة، والمياه والصحة الإنسانية، إذ مع التطورات الذكية يمكن لأنشطة الذكاء الاصطناعي أن تزيد من نسب استهلاك الطاقة في المستقبل.

> "في مقابل الأدوار الهامة التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية، فإنه قد يشكل عبئًا على المجال البيئي، حيث يزيد من الانبعاثات الحرارية؛ لأنه مع كثرة استعمال الإنترنت وآليات الذكاء الاصطناعي سترتفع نسب استهلاك الطاقة؛ الأمر الذي يترتب عليه زيادة نسب التلوث."



وختامًا، تطرح التغيرات المناخية إشكالًا كبيرًا لكل الدول؛ الأمر الذي يفرض تعاونًا وتنسيقًا بين الجميع، عبر استثمار فرص الذكاء الاصطناعي المتمثلة في تبادل البيانات والمعطيات للتخفيف والتكيف مع هذه التحديات المناخية، والاستعداد لها بكافة الوسائل المتاحة، علمًا بأن الذكاء الاصطناعي يمتلك القدرة على تخفيف ما بين ٥٪-١٠٪ من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٣٠ وتطوير المبادرات المتعلقة بالتكيف مع المناخ.[٩]

ويمكن القول إن التحولات المناخية تشهد صراعًا بين محوري الشمال المتقدم والجنوب الذي لا يزال يعاني من عدة مشاكل في مختلف المجالات، فالدول المتقدمة تساهم بنسب كبيرة في تلويث الأجواء مقارنة بدول الجنوب التي لا تزال إمكانياتها محدودة في مواجهة هذه الظاهرة التي تترتب عليها تداعيات أخرى مرتبطة بالأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الصحي.. لذا فالمسؤولية مشتركة بين الجميع -رغم أنها متفاوتة- وذلك عبر الالتزام بما ورد في الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية لعام ١٩٩٢ وبمخرجات القمم السنوية المنعقدة في هذا الصدد. ويقتضي التوسع في استخدام التكنولوجيا الالتزام بتوفير الطاقة وتفعيل تكنولوجيا الطاقات المتجددة وحسن توظيفها للحد من انبعاثات الكربون والاحتباس الحراري، إضافة إلى تسعير الكربون وإنهاء دعم الوقود الأحفوري مقابل زيادة كفاءة استخدام الطاقة لعدم هدرها، وهو ما سبق للبنك الدولي أن أكده.

المراجع والهوامش:

(١) الحسين شكراني: "البعد البيئي والدينامية الجديدة للعلاقات الدولية"، المجلة المغربية للاقتصاد والقانون المقارن، الصادرة عن كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مراكش، جامعة القاضي عياض، العدد ٤٢، ٢٠٠٤، ص ٤٠.

(٢) شهد عماد حميد: "الذكاء الاصطناعي والتغير المناخي: حلول مبتكرة لمستقبل مستدام"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤ ص ١٣.

(٣) الإمارات توظف الذكاء الاصطناعي لمواجهة آثار التداعيات المناخية على البيئة، منشور بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، انظر الرابط التالي لمجلة الجندي:
https://www.aljundi.ae

(٤) رغدة البهي، تحرير أحمد عاطف، رهانات مشروطة: الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. الفرص والمخاطر، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، رؤى عالمية، العدد ٣٠، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣، ص ٤.

(٥) نانيس عبد الرزاق فهمي: مستقبل استخدامات الذكاء الاصطناعي لمواجهة آثار التغير المناخي، مركز دعم المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مجلة آفاق مستقبلية، العدد ٤، يناير ٢٠٢٤، ص ٤٨.

(٦) رغدة البهي، تحرير أحمد عاطف، رهانات مشروطة: الذكاء الاصطناعي وتغير المناخ.. الفرص والمخاطر، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، رؤى عالمية، العدد ٣٠، ٢٣ أغسطس ٢٠٢٣، ص ٥-٦.

(٧) محمد مختار قنديل، ريم إبراهيم الحوسني: "تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي في مكافحة تغير المناخ، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، منشور بتاريخ ٤ سبتمبر ٢٠٢٣ على الرابط التالي:
https://trendsresearch.org

(٨) رغدة البهي، تحرير أحمد عاطف، مرجع سابق، ص ٧.

(9) How AI Can Speed Climate Action; climate change and sustainability; report November 20, 2023, Accessible at: https://www.bcg.com

كيف يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي لمواجهة تغير المناخ؟



د. محمد حسان فلفل

مدير الإدارة العامة لدراسات مخاطر تغير المناخ - بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

يعد كل من تغير المناخ والذكاء الاصطناعي من أهم التطورات المترابطة التي تواجه مستقبل البشرية، ومع ذلك، ما زلنا في بداية فهم الروابط القائمة بينهما، حيث تمتلك أدوات الذكاء الاصطناعي القدرة على تعزيز الجهود لحماية البيئة وتشجيع أهداف الاستدامة، ومن المرجح أن تتطلب حلول مواجهة تغير المناخ تحليلات علمية وفنية معقدة بشكل متزايد، وهو ما يمكن تحسينه من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي وتعلُّم الآلة.

وفي ضوء ما يمر به العالم من تحديات مرتبطة بتغير المناخ والظواهر المصاحبة له التي أثرت بصورة مباشرة على الإنسان والبيئة وباتت تُهدد عناصر الطبيعة والتنوع البيولوجي وتزيد من تضرر وتأثر المجتمعات الهشة في ظل وتيرة متسارعة؛ اتجه العالم للبحث عن سُبُل لمواجهة تلك الأزمة والتخفيف من تبعاتها والتكيف مع تداعياتها، والاستفادة من الثورة المعلوماتية وتقنياتها الذكية لأجل تعزيز استدامة تلك الحلول والحد من المخاطر المحتملة.

وتعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي من الحلول التي يمكن توظيفها لتسريع العمل المناخي في ظل قدرتها على التنبؤ بالأحداث المناخية المتطرفة/ الجامحة، واستخدام تقنياتها لإنتاج الطاقة المتجددة وتحسين إمكاناتها وكفاءتها. ونحاول خلال الأسطر التالية تسليط الضوء على مستقبل تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال مواجهة تغير المناخ وكيف يمكن الإسهام في إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ، والمخاوف المرتبطة بها.

تعريف الذكاء الاصطناعي وأهميته

يُشير مصطلح الذكاء الاصطناعي إلى ذلك الفرع من علوم الكمبيوتر الذي يهدف إلى إنشاء آلات قادرة على عكس الإدراك البشري وترجمته إلى سلوك ذكي، وفي تعريف آخر يشار لها بأنها تقنيات تستهدف تحويل الآلات من مجرد



أدوات تُنفذ الأوامر إلى أخرى قادرة على الإدراك والتعلم واتخاذ القرارات [١]، لذا تكمن أهمية الذكاء الاصطناعي في قدرته على جعل الآلات قادرة على التعلم والتكيف مع المعلومات الجديدة، وأداء المهمات التي كانت تقتصر على الإنسان، كما تعتمد الكثير من تطبيقاته الحديثة على التعلم العميق ومعالجة اللغة الطبيعية، فضلًا عن إمكانية توفير الوقت وتقديم المساعدة الرقمية واتخاذ القرارات الموضوعية غير المنحازة، وتقليل نسبة المخاطرة.[٢]

وجدير بالإشارة أن أسواق الذكاء الاصطناعي قد نمت بصورة كبيرة، فقد وصلت قيمتها السوقية إلى أكثر من ١٨٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٤ بزيادة كبيرة تقارب الـ ٥٠ مليار دولار مقارنة بعام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن يستمر نمو هذا السوق ليتجاوز ٨٢٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ [٣]، وتشير تقديرات صادرة عن شركة «Price Waterhouse Coopers (PWC)» العالمية إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات البيئية سيساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية عالميًا بما يصل إلى ٥,٢ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، فضلًا عن قدرته على خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٤٪ (ما يعادل ٢,٤ جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)، أي ما يعادل الانبعاثات السنوية لكل من أستراليا وكندا واليابان مجتمعة، إضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل بنحو ٣٨,٢ مليون وظيفة بحلول عام ٢٠٣٠.[٤]

ومن الممكن أن يُسهم التصنيع الذكي في الحد من استهلاك الطاقة والنفايات وانبعاثات الكربون بنسبة ٣٠ - ٥٠٪، فضلًا عن إمكانية تقليل استهلاك الطاقة في المباني بنسبة ٣٠ -٥٠٪، كما أن الدمج بين الشبكات الذكية والذكاء الاصطناعي من الممكن أن يؤدي إلى تحسين كفاءة أنظمة الطاقة، وبالتالي انخفاض فواتير الكهرباء بنسبة ١٠ - ٢٠٪. [٥]

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال تغير المناخ

شجع المجتمع الدولي دخول الذكاء الاصطناعي في ملف المناخ كسبيل لحل يأخذ في اعتباره معايير الأمن والسلامة البيئية والعوامل الأخرى ذات الصلة، في ظل تواجد ما يقرب من ٤ مليارات شخص يعيشون في مناطق مُعرضة بصورة كبيرة لمخاطر تغير المناخ وفقًا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، والتي تشير إلى أنه من المتوقع أن تتسبب الملاريا وسوء التغذية والإجهاد الحراري في وفاة ٢٥٠ ألف حالة إضافية سنويًا في الفترة ما بين ٢٠٣٠ و٢٠٥٠، وبالتالي من الأهمية بمكان أن يتم تناول تداخل الذكاء الاصطناعي مع البيئة والمناخ من خلال تطبيقاته المختلفة، والتي يمكن تناولها على النحو التالي: [٦]



- **القدرة على قياس ذوبان الجليد** بصورة أسرع بنحو ١٠ آلاف مرة مما يقوم به الإنسان، كما أشار علماء جامعة «ليدز» إلى أن الذكاء الاصطناعي لديه القدرة على رسم خرائط الجبال الجليدية في القارة القطبية الجنوبية عبر الأقمار الصناعية في جزء من مائة في الثانية.

- **رسم خرائط تأثير إزالة الغابات على تغير المناخ:** أشارت شركة «Intelligence» إلى أنها تعمل في أكثر من ٣٠ دولة لرسم تلك الخرائط، وقامت برسم أكثر من مليون هكتار من الأراضي من الفضاء باستخدام بيانات الأقمار الصناعية، وقياس كمية الكربون المُخزَّنة في الغابات ومعدل الكربون المتسرب جراء إزالة الغابات.

- **إعادة تدوير النفايات:** والتي تُعد مسؤولة عن ١٦٪ من انبعاثات غازات الدفيئة عالميًّا وفقًا لوكالة حماية البيئة الأمريكية، إذ قامت شركة «Greyparrot» البريطانية بتطوير نظام ذكاء اصطناعي يقوم بتحليل مرافق معالجة النفايات وإعادة التدوير، كما قامت الشركة بتتبع ٣٢ مليار عنصر نفايات عبر ٦٧ فئة نفايات عام ٢٠٢٢، وحددت نحو ٨٦ طنًا من المواد في المتوسط التي يمكن إعادة تدويرها واستعادتها بدلا من إرسالها إلى مكبات النفايات.

- **تنظيف المحيطات:** إذ قامت منظمة (The Ocean Cleanup) البيئية في هولندا باستخدام الذكاء الاصطناعي في إزالة التلوث البلاستيكي من المحيط، فتلك التقنيات تقوم بعمل خرائط مفصلة عن النفايات المتواجدة في المحيط وبالتالي إمكانية جمعها وإزالتها.

- **الطائرات بدون طيار المحملة بالذكاء الاصطناعي لمكافحة حرائق الغابات:** حيث تعمل أجهزة الاستشعار التقنية المتطورة على مسح المناطق الطبيعية واكتشاف إشارات الدخان في توقيت مبكر وتحليل المخاطر البيئية الحرجة مثل كثافة الغطاء النباتي ومستويات الرطوبة والجفاف لتحديد المناطق الأكثر عرضة للخطر، وإعطاء تنبؤات مبكرة بالحرائق المحتملة، وبالتالي اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمكافحتها والحيلولة دون توسعها.[٧]

- **دعم الزراعة التجديدية:** إذ يمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي استخدام البيانات الجغرافية المكانية لتحليل تغير غطاء الأرض واستخداماتها وصحة التربة وتوافر المياه عبر مساحة كبيرة من الأراضي، وبالتالي المساعدة في تخطيط الأراضي الزراعية على نحو مستدام.[٨]



- **كفاءة أنظمة الطاقة:** حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين كفاءة أنظمة الطاقة عبر قدرته على التنبؤ بالعرض والطلب على الطاقة، بالإضافة لإمكانية تحسين الخوارزميات المستخدمة في جدولة الكهرباء في الأنظمة اللامركزية، وتحسين مولدات توربينات الرياح والألواح الشمسية مع القدرة على تحديد تسريبات الميثان في خطوط أنابيب الغاز الطبيعي.[٩]

- **دعم إجراءات التخفيف والتكيف مع تغير المناخ:** من خلال استخدام التقنيات للمساهمة في إزالة الكربون (التخفيف)، من خلال تقييم مواقع احتجاز الكربون وتخزينه، إذ يستخدم الذكاء الاصطناعي مجموعات البيانات المختلفة كالأقمار الصناعية ومحطة الفضاء الدولية والمصادر المحمولة جوا والأرضية للمساهمة في تتبع الكتلة الحيوية للغابات واتجاهات امتصاص وإطلاق الكربون، في حين تتمثل مهامها المرتبطة بالتكيف في التنبؤ بالمخاطر وتحسين كفاءة أنظمة الإنذار المبكر بالكوارث المناخية، عبر خوارزميات التعلم العميق وتحسين حساسية وخصوصية تلك الأنظمة، فجدير بالملاحظة أنه تم تطوير أداة تنبؤية من جانب هيئة المسح البريطانية لأنتاركتيكا ومعهد «The Alan Turing Institute» تستخدم الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بمستويات الجليد البحري بالاستعانة ببيانات من أجهزة استشعار في النمذجة المناخية.[١٠]

مخاطر الذكاء الاصطناعي على البيئة والمناخ

على الرغم من الاستخدامات المتعددة للذكاء الاصطناعي في مجال تغير المناخ، وقدرته على جمع البيانات والمعلومات المناخية والقيام بالتنبؤات حول التغيرات التي قد تطرأ على الطقس والبيئة فإن هنالك مخاوف من جدوى تلك التقنيات في الحد من تأثيرات المناخ، فعلى الرغم من إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي لتطوير التكنولوجيا الصديقة للبيئة، فعلى الجانب الآخر فإن مراكز البيانات المستضيفة لمعظم عمليات الذكاء الاصطناعي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، فعلى سبيل المثال تتطلب نماذج اللغة الكبيرة (LLM) -نماذج التعلم العميق والمدربة مسبقًا على كمية كبيرة من البيانات- كمية كبيرة من معالجة البيانات، أي استهلاك كبير للكهرباء وفقًا لقوة الحوسبة والتوقيت الذي تتم فيه المعالجة، إضافة لنوع وحدة المعالجة، وقد قدرت وكالة الطاقة الدولية أن الطلب العالمي على الكهرباء من مراكز البيانات قد يتضاعف خلال العامين القادمين، بما يعادل مستويات استهلاك الطاقة في دولة مثل اليابان، كذلك أعلنت شركة مايكروسوفت -والتي تستهدف تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٣٠- عن ارتفاع معدل انبعاثاتها بنسبة ٣٠٪ عام ٢٠٢٣ بسبب نمو مراكز البيانات الخاصة بها.[١١]



وفي ذات السياق، يتضح أن لمراكز البيانات تأثيرات سلبية على البيئة، إذ إن الرقائق الإلكترونية التي تستخدم لتغذية الذكاء الاصطناعي تعتمد على العناصر الأرضية النادرة، والتي غالبا ما تُستخرج بطرق مدمرة للبيئة، فضلًا عن النفايات الإلكترونية عالية الخطورة، والتي تُخلِّفها تلك المراكز مثل الرصاص والزئبق، وكمية المياه الكبيرة التي تستخدمها تلك المراكز أثناء عملية البناء والتبريد وأثناء مراحل التشغيل، ويذكر أن البنية التحتية للذكاء الاصطناعي تستهلك ستة أضعاف المياه التي تستهلكها دولة مثل الدنمارك التي يقطنها نحو ٦ ملايين نسمة، وذلك في ظل ندرة المياه وافتقار نحو ربع البشرية لإمكانية الوصول للمياه النظيفة والصرف الصحي.[١٢]

وختامًا، يمكن القول بأنه يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي كأداة فاعلة لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع تأثيراته مستقبلًا، إلا أن هنالك مخاوف مرتبطة بالبصمة الكربونية الخاصة به، إضافة لتأثيراته الضارة على البيئة والمناخ وعناصر الطبيعة، كما أنه في سبيل تعزيز تلك الأداة كحل ناجز للحد من تغير المناخ يتعين أن يتم الأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى المرتبطة بتكوين الذكاء الاصطناعي، سواء كانت مراكز البيانات أو البنى الأساسية أو حتى كمية الطاقة والمياه المستهلكة، وحجم الانبعاثات الصادرة عنه، حتى يُمكن تحويلها لأداة مستدامة غير ملوثة للبيئة.



المراجع والهوامش:

(1) Kara Anderson, how can artificial intelligence help tackle climate change, February 2024, available at: https://n9.cl/4yp46i.

(2) Artificial Intelligence: Get up to speed on artificial intelligence and learn how it can help you drive business value with our curated collection of insights, reports and guides, available at: https://2u.pw/7zad7ZvB.

(3) Artificial intelligence (AI) market size worldwide from 2020 to 2030, Statista, 2024, available at: https://n9.cl/yg7kih.

(4) Using AI to better manage the environment could reduce greenhouse gas emissions, boost global GDP by up to US $5 trillion and create up to 38m jobs by 2030, 2019, available at: https://n9.cl/1m524.

(5) Lin Chen and others, Artificial intelligence-based solutions for climate change: a review, Environmental Chemistry Letters, Volume 21, (2023), available at: https://2u.pw/cliRUJAM.

(6) 9 ways AI is helping tackle climate change, world economic forum, 2024, available at: https://n9.cl/huq6i.

(7) Zachary Amos, How AI-Powered Drones Could Fight Wildfires, swiss cognitive, available at: https://n9.cl/9qag91.

(8) Jaskiran Warrik and Shreejit Borthakur, Farms of the future: How can AI accelerate regenerative agriculture, world economic forum, 2024, available at: https://n9.cl/w08ji.

(9) Peter Clutton-Brock and others, Climate change and Recommendations for Government Action Global, Climate Change AI and the Centre for AI & Climate, 2021, p: 20.

(10) What opportunities and risks does AI present for climate action?, the London school of economics and political science, 2023, available at: https://n9.cl/a9nxi.

(11) Himanshu Shekhar and Soenke Kreft, Artificial Intelligence – Help or Harm for the Climate, united nation university, 2024, available at: https://n9.cl/ath1b.

(12) AI has an environmental problem. Here's what the world can do about that, united nation environment programme, 2024, available at: https://2u.pw/FRosjdo7.



مستقبل التغيرات المناخية داخل القارة الإفريقية



أ. فاروق حسين أبو ضيف

باحث سياسي – الإدارة العامة للقضايا الاستراتيجية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء.

أصبحت ظاهرة التغيرات المناخية تمثل واحدة من أبرز القضايا المحورية على الأجندة الدولية في السنوات الأخيرة؛ حيث تحظى باهتمام واسع من جانب الدول والمنظمات العالمية، لا سيما في ظل ما تمثله من تهديدات خطيرة للأمن الإنساني؛ بسبب زيادة معدلات الجفاف وشح المياه، وزيادة التصحر، كما أصبحت هناك عواقب أكثر حدة وتشابكًا في ظل ارتباطها بالأمن الغذائي والمائي، والاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتنامي النزاعات والإرهاب، لا سيما داخل القارة الإفريقية، والتي لا يتعدى إجمالي إسهاماتها في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالميًا ٤٪، إلا أنها تعاني بشدة من تأثير التغير المناخي. وهذه التداعيات تؤدي إلى ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين البيئيين، مما يزيد الضغوط على البنية التحتية والموارد الاقتصادية، كما يعرض المجتمعات لمزيد من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ويفاقم النزاعات العرقية والطائفية.

وفي هذا الصدد، يسعى هذا المقال إلى إيضاح مستقبل التغيرات المناخية داخل القارة الإفريقية، وذلك من خلال عدة محاور رئيسة، سيتم التطرق إليها فيما يلي:

أولًا: تأثير التغيرات المناخية على استقرار دول القارة

في ظل تصاعد تأثير موجات الجفاف التي ضربت بعض مناطق القارة، لا سيما منطقة القرن الإفريقي، تنامت حالة عدم الاستقرار بسبب زيادة معدلات النزوح الجماعي «الداخلي»، والتي وصلت لنحو ٢ مليون شخص داخل دولتي الصومال وإثيوبيا، فضلًا عن اضطرار ملايين اللاجئين لتجاوز حدود دولهم كما في الصومال وجنوب السودان نحو مناطق أخرى في كينيا وإثيوبيا، وهو الأمر الذي يعكس حجم الكارثة التي تعاني منها القارة الإفريقية، وقد أشارت بعض التقارير الأممية إلى تنوع تأثير التغيرات المناخية على المنطقة، حيث تظهر كموجات جفاف مع ارتفاع درجات الحرارة، أو تغير في نسب هطول الأمطار، وهو ما قد يهدد حياة المواطنين الأفارقة، كما يهدد مصادر عيشهم.



ولا يزال السودان معرضًا لتهديدات التغيرات المناخية، مع تصاعد معدلات الجفاف، واختلال سقوط الأمطار، وتنامي التهديدات البيئية، وسط استمرار الصراع بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع، مما تسبب في تدمير البنية التحتية للسودان، وتدمير بعض المنشآت النفطية، وهو ما قد يتسبب في كارثة بيئية كبيرة، فضلًا عن أن الصراع في السودان قد يتسبب في تقليص رقعة الأرض الزراعية في البلاد، وتحولها إلى أرض بور غير قابلة للزراعة، وهو ما قد يزيد من الصراعات الداخلية بين السكان والنازحين على الأراضي الزراعية الهشة نتيجة التدهور البيئي في البلاد، ومن ثمّ زيادة حجم الانقسامات القبلية والسياسية في البلاد، مما يظهر تنامي الحاجة إلى مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية العاجلة لمعالجة التغيرات المناخية وتبعاتها المدمرة على مناطق القارة الإفريقية المختلفة.

ومع تنامي التهديدات السلبية لتغير المناخ، وتأثيرها على الدول الإفريقية وسط تغير نمط الزراعة وإنتاج المحاصيل، وكذلك استمرار تهديد الأمن المائي، سعت بعض الجماعات المسلحة إلى استغلال هذه التحديات، حيث أصبح تغير المناخ حافزًا لتشجيع هذه الحركات لتعزيز تواجدها وزيادة أنشطتها داخل القارة، إذ إن الدول الأكثر عرضة للظواهر المناخية المتطرفة تصبح بيئة مثالية للنزاعات وارتفاع معدلات العنف، إلى جانب تفاقم الفقر، وهو ما يجعلها بيئة مناسبة لتجنيد الشباب في الجماعات الإرهابية. ومن زاوية أخرى، أكدت الأمم المتحدة أن العديد من الدول الأكثر تأثرًا بهذه الظواهر المناخية تُعاني من هشاشة أمنية، حيث تستضيف ٨ دول من بين أكثر ١٥ دولة تأثرًا بالمناخ بعثات لحفظ السلام، وتعد دولة مالي مثالًا بارزًا على ذلك، إذ أصبحت تعاني من خليط معقد يجمع بين النزاعات الداخلية وتداعيات تغير المناخ.

كذلك أصبحت التنظيمات المسلحة في القارة تستفيد من استمرار حالة عدم الاستقرار الناجمة عن تغير المناخ، لا سيما مع عدم قدرة بعض الدول على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، فعلى سبيل المثال، أدى نقص موارد المياه في أقصى شمال الكاميرون إلى زيادة النزاعات المحلية بين الصيادين والمزارعين، وقد ترتب على ذلك نزوح نحو ١٠٠ ألف شخص داخل البلاد وخارجها ، فيما أصبح حوض بحيرة تشاد يواجه تداعيات سلبية خطيرة نتيجة الانعدام الحاد في الأمن الغذائي وسط تنامي الصراعات بسبب تفاقم التداعيات السلبية نتيجة التغيرات المناخية في المنطقة ، وهو ما شكّل حالة من الصراع بين ما يقرب من ٣٠ مليون شخص من دول نيجيريا وتشاد والنيجر والكاميرون على مياه البحيرة.

أما داخل منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، فقد أصبح يعاني نحو ٤٠٠ مليون شخص من انعدام مياه الشرب، ومن المتوقع أن يواجه ما يقرب من ٣٣٠ مليون شخص خطر ندرة المياه بالقارة خلال عام ٢٠٢٥، فيما سوف يعاني نحو ٤٦٠ مليون شخص من خطر الإجهاد المائي.

ثانيًا: الجهود الدولية في مواجهة التغيرات المناخية

أصبحت معالجة التغيرات المناخية واحدة من أهم أولويات خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والمعروفة بـ «خطة ٢٠٣٠»، حيث يركز الهدف رقم (١٣) فيها على «العمل المناخي»، إذ يتناول ضرورة تعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية بعدما أصبحت تداعياتها تشكل تحديًا كبيرًا على التنمية الإفريقية، إلى جانب الصمود في التصدي للكوارث المرتبطة بالتغيرات المناخية. وفي السنوات الأخيرة، ازدادت الجهود الدولية لتطوير استراتيجيات تقلل من تأثير تغيرات المناخ على الدول، مع التركيز على تقليل انبعاثات الغازات السامة المسببة للاحتباس الحراري.

ورغم أن إفريقيا تساهم بنسب ضئيلة جدًا في الانبعاثات الحرارية عالميًا، فإنها من أكثر القارات تأثرًا بتغير المناخ، حيث تواجه دولها تحديات كبرى، مثل: الجفاف، والفيضانات، وانعدام الأمن الغذائي الذي يؤدي إلى مجاعات. ومع ذلك، تظل إمكانيات القارة في التصدي لهذه التحديات محدودة جدًا بسبب نقص التمويل والدعم الدولي، وفي هذا السياق، خصّصت الدول المتقدمة أموالًا لدعم إفريقيا في مواجهة التغيرات المناخية، لكنها أقل بكثير مما تحتاجه القارة لتتكيف مع الظروف الصعبة. ومن أبرز الجهود في هذا السياق، إنشاء «صندوق الخسائر والأضرار» خلال مؤتمر المناخ (COP 27) الذي عُقد في شرم الشيخ في نوفمبر ٢٠٢٢، لتعويض الدول الفقيرة عن أضرار المناخ. لكن حتى الآن، لا تزال هناك مناقشات حول كيفية عمل هذا الصندوق والاستفادة منه.

ومع تنامي التحديات البيئية والمناخية، فإن التهديدات التي تواجه القارة الإفريقية من المتوقع أن يمتد تأثيرها إلى دول أخرى من خارج القارة، من خلال زيادة نسبة اللاجئين، وهو ما قد يدفع بعض الدول -لا سيما الصناعية- إلى العمل على خفض انبعاثات الكربون، والمضي قدمًا نحو وضع الحلول المناسبة للتصدي للأخطار الناجمة عن التغيرات المناخية. كما برزت مؤخرًا الدبلوماسية المناخية كأداة رئيسة للاستجابة العالمية لتحديات المناخ. وتعمل هذه الدبلوماسية على تعزيز الحوار بين الدول والموازنة بين المصالح الوطنية والتعاون الدولي، بهدف صياغة استجابات مشتركة لتغير المناخ. ومن أبرز نماذجها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، التي تسعى لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة مع التركيز على دعم الدول الفقيرة، كما يلعب خطاب العدالة المناخية دورًا هامًا في إبراز تحديات القارة الإفريقية وتعزيز الأمن المناخي فيها. هذا، وقد تطرق الخطاب المعني بالعدالة المناخية إلى أهمية تعزيز نهج الأمن المناخي، وذلك من خلال ما يلي:

١. **زيادة الدعم المالي:** من خلال المساعدات الدولية المقدمة والممنوحة للدول الإفريقية.

٢. **تعزيز التعاون الإقليمي:** وذلك بدعم الاتحاد الإفريقي والهيئة الحكومية الدولية للتنمية (IGAD) والعمل على وضع استراتيجيات فعّالة لمواجهة التغيرات المناخية.

٣. **تنفيذ سياسات مناخية فعالة:** للتكيف مع التحديات المناخية المتزايدة.



ثالثًا: مستقبل تغير المناخ بالقارة في ضوء أجندة إفريقيا ٢٠٦٣

تمثل أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ إطارًا قاريًّا مهمًّا بالنسبة للاتحاد الإفريقي، حيث ترتكز على ٧ تطلعات رئيسة، لعل أبرزها «إفريقيا تنعم بالازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة»، والذي من خلاله تسعى القارة الإفريقية إلى المضي نحو مجابهة التهديدات المناخية المتسارعة، والعمل على تعزيز التنمية الإفريقية، وفي ضوء ذلك كانت هناك ضرورة لتحديث أجندة ٢٠٦٣، بهدف التصدي لتحديات تغير المناخ والتحول نحو مسارات أكثر استدامة لتعزيز طموحات القارة والمضي قدما نحو تحقيق أهداف الأجندة المستقبلية.

هذا، وتُواجه إفريقيا تحديات كبيرة بسبب تغيُّر المناخ، الذي لا يعيق التنمية فحسب، بل يهدد أيضًا تحقيق أهداف جدول أعمال ٢٠٦٣. ويُثير عدم كفاية الاستجابة لأزمة المناخ القلق بشأن زيادة انبعاثات الكربون نتيجة التطور السكاني والتنموي. وفي سياق توقعات انبعاثات الكربون في المستقبل، يتزايد القلق من أن ضعف الاستجابة لهذه الأزمة قد يؤدي إلى آثار سلبية بعيدة المدى، خاصة مع ارتباط التنمية في إفريقيا بزيادة انبعاثات الكربون، كما حدث في مناطق أخرى من العالم، وذلك مع التزايد السريع في عدد السكان والسعي المتواصل لتحسين مستويات المعيشة، حيث تشير الدراسات إلى أن انبعاثات إفريقيا قد تتجاوز بحلول عام ٢٠٣٠ انبعاثات الاتحاد الأوروبي، ويُقدَّر أن تحقيق أهداف جدول أعمال ٢٠٦٣ سيؤدي إلى انبعاث حوالي ٢٩٧ مليون طن إضافي من الكربون بحلول عام ٢٠٤٣، مما يجعل مساهمة إفريقيا في الانبعاثات العالمية ترتفع من ٩٪ حاليًّا إلى حوالي ١٢٪، وقد تصل إلى ٣٠٪ بحلول ٢٠٦٣. وفيما يتعلق بتزايد انبعاثات القارة الإفريقية مقارنة بدول العالم، بحسب التحليلات، ستشهد إفريقيا زيادة كبيرة في انبعاثات الكربون بحيث ستتخطى انبعاثات الولايات المتحدة بحلول ٢٠٣٩، وتتجاوز الهند بحلول ٢٠٤٦، وتتخطى الصين بحلول ٢٠٥٦.



وهذا التصاعد يهدد الجهود العالمية للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية، مما يُبرز الحاجة إلى تدخلات عاجلة واستراتيجيات أكثر طموحًا، ولتجنب عرقلة أجندة إفريقيا ٢٠٦٣، تزايدت الدعوات لدمج إدارة المخاطر المناخية ضمن الاستراتيجيات الرئيسة عبر:

١. **تقييم المخاطر:** تحديد النقاط الضعيفة وتوقّع التأثيرات البيئية.

٢. **تعزيز البنية التحتية:** بناء هياكل تتحمل الظواهر المناخية الشديدة.

٣. **التخطيط الزراعي:** اختيار محاصيل واستراتيجيات إدارة مياه تتكيف مع المناخ.

٤. **تنويع مصادر الطاقة:** تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة وتحسين قدرتها على التكيُّف مع التغيرات المناخية.

هذا، وتعمل الدول الإفريقية على زيادة المساهمين الدوليين، للوصول إلى نحو ١,٣ تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك ٢٢٠ مليار دولار أمريكي سنويًا للدول الأقل نموًا، مع مساعي الدول المتقدمة لتوسيع قاعدة المساهمين بحيث تشمل الدول التي شهدت اقتصاداتها نموًا ملحوظًا منذ عام ١٩٩٢، مثل الصين والدول المنتجة للنفط، لا سيما في ظل حاجة الدول الإفريقية إلى زيادة التمويل المناخي وبشروط ميسرة، لا تؤدي إلى زيادة أعباء الديون.

وختامًا، فإن مستقبل تغيُّر المناخ في إفريقيا يشكل تحديًا وجوديًا يتطلب استجابة شاملة وحاسمة. وفي ظل السيناريوهات الحالية، ستواجه القارة عواقب وخيمة إذا لم يتم دمج إدارة المخاطر المناخية في جميع جوانب التخطيط التنموي، ومع ذلك، فإن الفرصة لا تزال قائمة لتحويل هذه التحديات إلى محفزات للتقدم، كما يمكن لإفريقيا أن تقود الجهود الدولية في تطوير نماذج تنموية مبتكرة ومستدامة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، وتعزيز التكيف المناخي في الزراعة والبنية التحتية، وتبني تقنيات خضراء تُقلل من الانبعاثات، وكذلك، فإن تعزيز التعاون الإقليمي عبر اتفاقيات مثل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتقاسم الموارد وبناء قدرات مرنة.





عـــــروض

- الاتجاهات الكبرى ومستقبل الحماية الاجتماعية
- اتجاهات الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥
- بؤر الجوع: تحذيرات مبكرة بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى مايو ٢٠٢٥
- الذكاء الاصطناعي ودوره في تشكيل التجارة الدولية
- تقرير الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥: عالم متغير

الاتجاهات الكبرى ومستقبل الحماية الاجتماعية (*)



عرض:
أ. فاطمة أحمد



باحثة في العلوم السياسية

"أصبح من الضروري على بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تتهيأ للاتجاهات الكبرى التي تحيط بمستقبل الحماية الاجتماعية، والتي تتمثل في الشيخوخة السكانية، وأنماط العرض المتغيرة للعمالة، وأشكال العمل الجديدة والناشئة، والتغيرات في تكوين الأسرة، وتأثيرات التكنولوجيا الحديثة على العمالة والأجور، والتغيرات المناخية."

سلّط تقرير صادر عن «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» بعنوان: «**الاتجاهات الكبرى ومستقبل الحماية الاجتماعية**» الضوء على الاتجاهات التي تشمل أبعادًا اقتصادية واجتماعية وديموجرافية وبيئية وتكنولوجية، والتي قد تهدد مستقبل الحماية الاجتماعية داخل بلدان المنظمة. ومن ثمّ، يهدف التقرير إلى إلقاء الضوء على هذه الاتجاهات الرئيسة، ومدى تأثيرها على حكومات بلدان المنظمة التي بدأت في توفير الموارد اللازمة حتى لا تتأثر آليات الحماية الاجتماعية لديها، مع وضع السيناريوهات المستقبلية المحتملة من أجل مواكبة هذه الاتجاهات. وقد تناول التقرير هذه الاتجاهات بشكل من التفصيل من أجل توضيح مدى قدرتها على تهديد مستقبل الحماية الاجتماعية داخل بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويمكن توضيحها فيما يلي.

انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع الشيخوخة السكانية

يؤدي تراجع معدلات الخصوبة والإنجاب إلى تقلص القوى العاملة في المجتمع، مما يعني انخفاض عدد الأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل برامج الضمان الاجتماعي وتحمل أعبائها المالية، حيث انخفضت معدلات الخصوبة منذ ستينيات القرن العشرين، وأخذت في الانخفاض حتى عام ٢٠٠٠، في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات ارتفاع الشيخوخة السكانية للنساء والرجال، ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل في التزايد بحلول عام ٢٠٦٥، الأمر

(*) OECD (2024), Megatrends and the Future of Social Protection, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/6c9202e8-en.



الـذي يضـع مزيـدًا مـن الضغـوط علـى الحمايـة الاجتماعيـة وبرامجهـا؛ بسـبب زيـادة الإنفـاق علـى معاشـات التقاعـد، ونظـم الرعايـة الصحيـة، والرعايـة طويلـة الأجـل.

أنماط العرض المتغيرة للعمالة

لقـد كان لجائحـة كوفيـد-١٩ دور كبيـر فـي تغييـر أشـكال العمـل، حيـث ظهـرت أنمـاط جديـدة أدت لظهـور تفضيـلات متنوعـة بالنسـبة للعمـال، إذ تقلـص العمـل بـدوام كامـل بسـبب الميـل للعمـل بـدوام جزئـي مـن خـلال المنصـات المختلفـة، خاصـة فـي ظـل التطـور التكنولوجـي والتحـول الرقمـي، الأمـر الـذي جعـل لهـذه التحـولات آثـارا مهمـة علـى اسـتدامة أنظمـة الحمايـة الاجتماعيـة، ونجـد أنـه فـي الوقـت الـذي تتزايـد فيـه نسـبة مشـاركة المـرأة داخـل منظومـة العمـل فإنهـا تسـاهم بالشـكل الأكبـر فـي نظـام العمـل الجزئـي، وذلـك مـن أجـل رعايـة الأطفـال، أو كبـار السـن، ولـم يتوقـف الأمـر علـى النسـاء فقـط بـل تزايـدت نسـبة مسـاهمة الرجـال فـي العمـل بـدوام جزئـي مـن ٦٪ إلـى ٧٪ فـي الفتـرة مـن (١٩٩٥-٢٠٢٢) باسـتثناء ثـلاث دول، وهـي: الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ونيوزيلنـدا، والبرتغـال. وأشـار التقريـر إلـى أن الفئـة التـي تسـتهدف العمـل بنظـام الـدوام الجزئـي هـي فئـة العمالـة مـن الشـباب؛ بسـبب ارتفـاع معـدلات الالتحـاق بالتعليـم مـا بعـد الثانـوي، وهنـاك بعـض العمالـة مـن الرجـال تسـتعين بنظـام العمـل الجزئـي بسـبب رعايـة أطفـال دون سـنة الخامسـة، وهنـاك البعـض الآخـر ممـن ترتفـع معـدلات أجورهـم ويفضلـون العمـل الجزئـي رغبـة فـي الترفيـه، عـلاوة علـى أصحـاب الأعمـال الحـرة والمسـتقلة، الذيـن يعملـون لحسـابهم الخـاص، وهـذه الفئـة أكثـر تضـررًا؛ لأنهـا تتمتـع بقـدر أقـل مـن الحمايـة الاجتماعيـة التـي تتمثـل فـي معاشـات الشـيخوخة أو المعاشـات التقاعديـة.

ومـن هنـا يتضـح أن الميـل المتزايـد نحـو العمـل بالنظـام الجزئـي لـه تأثيـره الواضـح نحـو تقليـص المعـروض مـن العمالـة فـي الوقـت الـذي تعانـي فيـه دول منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة مـن نقـص العمالـة؛ بسـبب ارتفـاع معـدلات الشـيخوخة السـكانية، الأمـر الـذي يؤدي إلـى ضعـف الحصـول علـى المزايـا القائمـة علـى المسـاهمات الماليـة، بمـا فـي ذلـك المعاشـات التقاعديـة.

تغير المجتمعات والسياسات الاجتماعية

أوضـح التقريـر أن تغيـر المجتمعـات وتغيـر الهيـكل الأسـري داخـل دول المنظمـة فـرض ضـرورة ملحـة نحـو مراجعـة السياسـات والبرامـج بشـكل منتظـم للتكيـف مـع أنـواع الأسـر الناشـئة؛ مـن أجـل الوصـول إلـى أقصـى حـد مـن الاسـتفادة مـن برامـج الحمايـة الاجتماعيـة، حيـث تواجـه أنـواع مـن الأسـر حواجـز تحـول بينهـا وبيـن الوصـول إلـى برامـج الحمايـة.

ومن ناحية أخرى، على الرغم من أن النساء قد قطعن خطوات كبيرة نحو الاندماج داخل منظومة العمل، فإن البيئة التي تعيش داخلها المرأة وظروف معيشتها وما إذا كانت تعول أطفالا أو أحد الأفراد المعاقين داخل الأسرة، على سبيل المثال، تحول بينها وبين الانخراط الكامل داخل العمل، مما يجعلها أكثر عرضة لمواجهة الفقر، خاصة في سن الشيخوخة. وعلى الرغم من سعي دول المنظمة إلى تمكين المرأة من رعاية الأطفال، فإن هذا الأمر قد يضع أعباءً على المرأة العاملة، حيث يضطرها ذلك إلى تقليص عدد ساعات عملها، وبالتالي تقليص مكاسب العمل، وهذا ما يسمى بضريبة الأمومة، الأمر الذي يحول بين المرأة وتقدمها الوظيفي.

التكنولوجيا وتأثيرها على العمالة والأجور

يعتبر التقدم التكنولوجي خاصة في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوت الآلي سلاحًا ذا حدين بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فمن ناحية قد يؤدي الاعتماد على نظام الأتمتة بشكل كبير في الإنتاج إلى تقليص العمالة البشرية، ومن ناحية أخرى، فإن الاعتماد على نظام الأتمتة في ظل ارتفاع معدلات الشيخوخة السكانية قد يؤتي ثماره في زيادة الإنتاجية، خاصة إذا ما تم الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بجانب العمالة، وهو ما يتوقف على مدى قدرة العاملين على التكيف مع التطور التكنولوجي، وبالتالي فإن نظام الأتمتة في هذه الحالة قد ينعكس بالإيجاب في دعم وتمويل برامج الحماية الاجتماعية.

التغيرات المناخية

أكد التقرير أن التغيرات المناخية وتداعياتها أثارت القلق في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي ضوء ذلك، قامت المنظمة بإجراء دراسة لقياس مدى مخاطر التغيرات المناخية عام ٢٠٢٢، وقد كشف استطلاع الرأي، الذي أُجري في ٢٧ دولة، أن ٧٢٪ من المستجيبين يشعرون بالقلق الشديد إزاء التغيرات المناخية، حيث فرضت التغيرات المناخية ضرورة ملحة نحو تغيير بعض عمليات الإنتاج، ومن ضمن السياسات المتبعة من أجل تخفيف أضرار التغيرات المناخية الناتجة عن استخدام مصادر الطاقة غير المتجددة، والتي تندرج ضمن المواد ذات الانبعاثات الضارة، مثل الوقود الأحفوري، قامت بعض دول المنظمة بفرض ضرائب على الاستهلاك، مما أدى إلى تحمل الأسر أعباء ضريبية إضافية.

كذلك أشار التقرير إلى ارتفاع التكاليف الناتجة عن العواقب الاقتصادية الناجمة عن تداعيات التغيرات المناخية والتهديدات البيئية، مثل الفيضانات أو الحرائق أو الارتفاع الشديد في درجات الحرارة، فضلا عن أن مثل هذه الكوارث قد تؤدي إلى توقف العمل، مما يسبب خسائر في الأرباح، ويقود في النهاية إلى وضع مزيد من الضغوط على حكومات الدول لتوفير قدر أكبر من التأمينات ضد هذه المخاطر، من خلال أنظمة الحماية الاجتماعية، فعلى سبيل المثال، قامت النمسا بتخصيص برنامج منفصل للتأمين الاجتماعي بهدف دعم الدخل في حالة سوء الأحوال الجوية، وهي الأوقات التي يكون فيها العمل صعبا أو شبه مستحيل، وهنا يتم تقسيم المساهمات بالتساوي بين أصحاب العمل والعمال.

وفي سبيل مواجهة التغيرات المناخية، بدأت عدة دول بالتحول الأخضر في محاولة لتقليص الانبعاثات الضارة بالبيئة، مع ما يفرضه ذلك من تغيير في طبيعة الأعمال، الأمر الذي أدى إلى إعادة توزيع تلقائي لبعض الوظائف، وهنا تواجه دول المنظمة مشكلة النزوح الوظيفي، وما يترتب عليها من تأرجح في الأجور.

السيناريوهات المستقبلية

أشار التقرير إلى احتمالية **تطور برامج الحماية الاجتماعية**، وذلك من خلال تكثيف الجهود، وحشد الموارد اللازمة لزيادة تمويل البرامج من قِبل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا السيناريو هو الأقرب والمرجح في ظل السياسات المتبعة من جانب دول المنظمة لتفادي التداعيات السلبية المحتملة للاتجاهات الكبرى التي تعيق تطور الخدمات والمساهمات اللازمة من قِبل دول المنظمة.

وفي المقابل، طرح التقرير سيناريو آخر ينطوي على احتمالية **تراجع برامج الحماية الاجتماعية**، ففي ضوء عرض الاتجاهات الكبرى سالفة الذكر يتضح أنها تفرض مزيجًا من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديموجرافية، والتي قد تضغط نحو تراجع الخدمات، خاصة بالنظر إلى الأعباء والتكاليف الباهظة التي تفرضها على حكومات الدول، في الوقت الذي تعاني فيه من نقص العمالة، وتغير طبيعة الأعمال، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي تعد من ضمن أخطر المهددات لبرامج الحماية الاجتماعية.

وختامًا، ألقى التقرير الضوء على احتمالية **الثبات ما بين التطور والتراجع**، حيث يقدم هذا السيناريو تصورًا نحو ثبات الوضع في حالة عدم قدرة الدول على مواكبة الاتجاهات الكبرى وتحجيم تداعياتها السلبية على برامج الحماية الاجتماعية، وفي إطار هذا السيناريو، من المرجح أن تواصل دول منظمة التعاون الاقتصادي العمل على الموازنة بين التهديدات المتنوعة، وبين تمويل برامج الحماية الاجتماعية.

اتجاهات الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥ (*)



عـرض:
أ. آيـة حسـين العمـدة



باحثـة فـي الشـؤون السياسـية المعاصـرة

"يشهد الأمن السيبراني تطوّرًا متسارعًا تزامنًا مع تحقيق الذكاء الاصطناعي إنجازات تقنية كبيرة أثرت بشكل جذري على طبيعة التهديدات السيبرانية، كما أن تصاعد التوترات السياسية بين الدول ساهم في تفاقم تلك الهجمات التي باتت تمتد إلى كافة القطاعات الحيوية، مما يدفع مؤسسات الدول والشركات العالمية إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية."

ساهم تقدّم التقنيات التكنولوجية في ظهور العديد من الثغرات التي يتم استخدامها من قبل المهاجمين لاستهداف مؤسسات الدول والشركات الكبرى، مما تطلب تطوير الأدوات الدفاعية المعتمدة بشكلٍ رئيسيٍّ على تقنية الذكاء الاصطناعي و«التعلم الآلي»، و«الحوسبة الكمّية». ومن هذا المنطلق، حرص التقرير الصادر عن الشركة الأمريكية الرائدة في مجال حل المشكلات (Beyond Trust) ، بعنوان «أبرز التوقعات لاتجاهات الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥ وما بعده» (Top Cyber Security Trend Predictions for 2025+) على استعراض اتجاهات الأمن السيبراني لعام ٢٠٢٥، وكذلك تسلّيط الضوء على أبرز التوقعات لمستقبل الأمن السيبراني حتى نهاية العقد الحالي ٢٠٣٠، حتى تتمكن الدول والشركات من إعداد الاستراتيجيات اللازمة لدعم منظومة الأمن السيبراني عبر تطوير بعض التقنيات التي تسهم في الكشف عن الهجمات والتهديدات السيبرانية المستحدثة.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير إلى التحديات المحتملة التي تواجه مجال الأمن السيبراني في عام ٢٠٢٥، والتي يأتي على رأسها تراجع زخم تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة بسبب تزايد احتمالية انخفاض معدلات الاستثمار في القدرات الجديدة للذكاء الاصطناعي بسبب مواجهة العديد من المؤسسات تحديات تتعلق بعدم قدرتها على تحقيق نتائج مالية ملموسة من هذه التقنيات، فضلا عن تزايد المخاوف بشأن دقة المخرجات وانتهاكات للملكية الفكرية.

(*) Haber, M. J., Hills, C., Maude, J., & Machado, M. Top Cyber security Trend Predictions for 2025+. Beyond Trust. https://www.beyondtrust.com/blog/entry/beyondtrust-cybersecurity-trend-predictions



وعلى الجانب الآخر، لفت التقرير الانتباه إلى تزايد استخدام تقنية الذكاء الاصطناعي الضيق (Narrow AI)، بعكس الذكاء الاصطناعي العام (General Artificial Intelligence) في عام ٢٠٢٥، وذلك بسبب حاجة تقنية الذكاء العام إلى عقود طويلة قبل تطويعها وتوظيفها باعتبارها أداة تُستخدم لتيسير تدفقات العمل الأساسية وتحسين العمليات الأمنية.

واستبعد التقرير تفاقم الهجمات السيبرانية المتقدمة والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢٥، مشيرًا إلى إمكانية تزايد المخاطر السيبرانية البسيطة، على غرار النمط الذي لوحظ في عام ٢٠٢٤.

وأشار التقرير إلى أن تزايد تهديدات الحوسبة الكمومية «Quantum Computing»–والتي تضم جوانب من علوم الحاسوب والفيزياء والرياضيات التي تستخدم ميكانيكا الكم لحل المشكلات المعقدة بشكل أسرع من أجهزة الحاسوب التقليدية – تُعد من أبرز التحديات التي تواجه الأمن السيبراني في عام ٢٠٢٥، إذ تضع المؤسسات في موقف التوقع المجهول، وذلك لقدرتها على حل المشكلات الرياضية المعقدة بسرعة تفوق الحواسيب التقليدية، وهو ما قد يؤدي إلى اختراق أنظمة التشفير الحالية، ويعرض البيانات الحساسة للخطر، فضلًا عن إمكانية فك «الحوسبة الكمومية» تشفير البيانات المخزنة، مما يهدد الخصوصية.

وفي هذا الإطار، لفت التقرير الانتباه إلى معايير التشفير ما بعد الكم التي طوّرها «المعهد الوطني للمعايير والتقنية» (NIST)، وتم اختبارها عبر (٦٩) خوارزمية تشفير مرشحة؛ في محاولة لقياس قدرتها على الصمود أمام الهجمات السيبرانية التي قد تُشن باستخدام الحوسبة الكمية، مُشيرًا إلى أنه قد وقع الاختيار على ٤ خوارزميات فقط، وهي (FALCON، CRYSTAL-Dilithium، CRYSTAL-Kyber، و+SPHINCS) لتكون بمثابة معايير جديدة تستهدف التصدي لتهديدات الحوسبة الكمومية والتشفير المستقبلية.

ويُرجّح التقرير توجّه المؤسسات الكبرى في ٢٠٢٥، لا سيما تلك التابعة للقطاعات المالية، إلى معايير تشفير ما بعد الكم التي طورها «المعهد الوطني للمعايير والتقنية»، وذلك تحضيرًا للتهديدات الكمومية المستقبلية والعمل على إعداد الخطط الاستراتيجية للتكيّف مع التغيرات القادمة. متوقعًا أن تصبح معايير التشفير ما بعد الكم بحلول عام ٢٠٢٧، إلزامية على مستوى الحكومات، والمؤسسات العسكرية، فضلًا عن الجهات الداعمة للأعمال، وذلك في إطار الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز الأمن القومي ومواجهة التهديدات المتطورة.

ويرى التقرير أن إحلال الأجهزة الإلكترونية القديمة يُعد من أبرز التحديات التي قد تواجه الأمن السيبراني في عام ٢٠٢٥، مُشيرًا إلى أنه في أكتوبر ٢٠٢٥، ستعلن شركة «مايكروسوفت» عن إنهاء دعم نظام «ويندوز ١٠» (Windows 10)، وهو ما سيعطّل قدرة ملايين الأجهزة القديمة على التحديث والتحول إلى تطبيق الأنظمة الحديثة، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة النفايات الإلكترونية وتبني نظم تشغيل بديلة، مثل «لينكس» (Links)، و«مينت» (Mint)، أو «أوبونتو ديسكتوب» (Ubuntu Desktop)، وذلك في ضوء رغبتها الحالية للحد من تكاليف استبدال الأجهزة.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير إلى أنه من المقرر أن يشهد النصف الثاني من عام ٢٠٢٥، بيع وإعادة تدوير لأجهزة الكمبيوتر المحمولة والمكتبية القديمة التي أصبحت أكثر عرضة للتهديدات الأمنية، وهو ما من شأنه إنعاش سوق الأجهزة بشكل كبير.

ويرى التقرير أن «تنامي التزوير العكسي للهوية» (Reverse Identity Theft) -وهو نوع متقدم من الهجمات الإلكترونية يقوم فيه المهاجم بانتحال شخصية الضحية بطريقة عكسية؛ بحيث يظهر المهاجم كما لو أن الضحية هي التي تشن الهجوم عليه ويسهل ذلك دمج بيانات مسروقة مع معلومات غير دقيقة لإنشاء هويات رقمية مزيفة- يُعد من أبرز التحديات التي تواجه مجال الأمن السيبراني في عام ٢٠٢٥.

وفي هذا الإطار، توقع التقرير زيادة حالات التزوير العكسي للهوية من جانب القراصنة للتمويه عن هويتهم الأصلية ودحض جهود تتبعهم، مشيرًا إلى أن هذا النوع من الهجمات يتطلب مستوى متقدما من الحماية والمراقبة عبر تشفير البيانات، بالتزامُن مع رفع معدّل مراقبة الأنشطة الشبكية وتعزيز التثقيف الأمني بمختلف المؤسسات للحد منها.

وأشار التقرير إلى تفاقم مخاطر استهداف البنى التحتية للدول مع تصاعد التوترات الجيوسياسية وتطور التقنيات التكنولوجية؛ حيث أصبحت البنية التحتية الحيوية هدفًا رئيسًا للحروب الإلكترونية التي تشنها الدول، الأمر الذي يشكل تهديدًا متزايدًا على الأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير إلى احتمالية تفاقم وتيرة الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية للدول، وهو ما يُنذر بنشوب حروب سيبرانية بين الدول، لافتًا الانتباه إلى أن الثغرات المتواجدة في بيئات تكنولوجيا العمليات (OT) وتكنولوجيا المعلومات (IT) قد تدعم نشوب تلك الحروب في عام ٢٠٢٥.

ورجّح التقرير أن تؤدي زيادة الاعتماد على مساعدة الذكاء الاصطناعي (AI Assistance) مع استمرار كثير من الوظائف في تطبيق نظام العمل عن بعد إلى تزايد استعانة الموظفين بمساعدة الذكاء الاصطناعي. وذلك لما تقدمه تلك البرمجيات المتطورة من حلول ذات دقة عالية توفر الوقت والجهد من خلال أتمتة المهام المتكررة، بجانب سهولة استخدامها.

وأشار التقرير إلى مصطلح مسارات الامتيازات الخفية (Hidden Paths to Privilege)، والذي يعني الروابط والصلات بين المستخدمين والأجهزة داخل شبكة ما، لافتًا النظر إلى زيادة الاهتمام به في ظل ما ينطوي عليه من إمكانية قيام المهاجمين باستغلال تكوين الشبكة أو الثغرات الأمنية للتمتع بصلاحيات أكبر. وتُعد تلك الهجمات من أكثرها تعقيدًا وخطورة في مجال الأمن السيبراني، إذ تعتمد على استغلال نقاط الضعف للوصول إلى مستويات أعلى من الصلاحيات داخل الشبكة أو النظام دون أن يتم اكتشافها، بما يُمكّن المهاجمين من السيطرة على موارد هامة من خلال تصعيد الامتيازات. وفي هذا الإطار، أوضح التقرير أن تلك الهجمات

تُظهر كيف يمكن أن تتحول الثغرات البسيطة في إدارة الامتيازات إلى تهديد كبير للأمن السيبراني، مؤكدًا أن مختلف المؤسسات والشركات الكبرى ستكثّف جهودها لتطبيق نهج استباقي يشمل إدارة الامتيازات بشكل صارم، والمراقبة المستمرة، وتعزيز البنية الأمنية للنظام.

ولفت التقرير الانتباه إلى أنه في ضوء تصاعد التهديدات التي يواجهها الفضاء الرقمي فإن الشركات والمؤسسات ستحرص على زيادة استثماراتها في قطاع الأمن السيبراني بهدف تعزيزه؛ للحد من الهجمات السيبرانية ذات التقنيات المتقدمة، موضحًا أن الإفراط في الاستثمار في مجال الأمن السيبراني سيؤدي إلى عواقب وخيمة، قد تتمثل في استنزاف الموارد، وانخفاض الكفاءة وتباطؤ الإنتاجية، فضلًا عن تراجع أداء النظام الأمني بشكل عام، مما يُحتم على مختلف المؤسسات التركيز على تحليل المخاطر، واختيار الحلول المناسبة، وتجنب التكاليف الزائدة التي لا تضيف قيمة حقيقية إلى نظام الحماية.

وتناول التقرير أهمية مواكبة شركات التأمين لتطورات المخاطر السيبرانية وظهور تقنيات جديدة كالحوسبة الكمومية، مؤكدًا حاجة تلك الشركات إلى تحديث متطلبات التأمين السيبراني لضمان توفير حماية فعّالة من المخاطر الناشئة، تمكّنها من التغطية على مخاطر الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، مع إضافة استثناءات محددة عند التعامل مع تلك التقنيات في سياسة التأمين السيبراني.

وفي محاولة لدفع المؤسسات نحو وضع استراتيجيات أمنية مرنة ومبتكرة تسهم في التكيف مع التطورات التكنولوجية، وتتماشى مع المخاطر السيبرانية المتنامية، استعرض التقرير أبرز اتجاهات الأمن السيبراني، مرجحًا أن تشهد السنوات الـ ٥ المقبلة محاولات حثيثة للحد من وصول شركات الأمن السيبراني إلى نواة النظام في «ويندوز» (Windows)، والتي تعتبر القلب الأساسي للنظام بالتزامُن مع التحكم في التحديثات التي يتم إرسالها إلى النظام بهدف تقليل فرص حدوث أخطاء تؤدي إلى انهيار النظام وانقطاع الخدمة أو ظهور شاشة الموت الزرقاء (BSOD).



وفي هذا الإطار، افترض التقرير احتمالية التوصل إلى اتفاق بين شركة «مايكروسوفت» والاتحاد الأوروبي، يتم بموجبه إلزام الشركة بتوفير نفس مستوى الوصول المقدّم لشركات الأمن السيبراني إلى دول الاتحاد؛ لتعزيز الأمن الرقمي في مؤسسات تلك الدول. ووفقًا للاتفاق المحتمل فإن «مايكروسوفت» ستقوم بتطوير تصميمات وهياكل جديدة على مستوى النظام والبنية التقنية لنظام التشغيل مثل «ويندوز» للإسهام في تحسين استقرار النظام وتجنب المشاكل التي يمكن أن تؤدي إلى انقطاع الخدمة.

ويرى التقرير أنه سيكون هناك ارتفاع ملحوظ في مستوى مخاطر الذكاء الاصطناعي المدعوم بـ «الحوسبة الكمومية» خلال الـ ٥ سنوات المقبلة، مشيرًا إلى أن الجمع بين الحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى اختراق التشفير التقليدي، مما يزيد من خطورة هجمات الفدية وسرقة البيانات، الأمر الذي يستوجب شروع المؤسسات والهيئات في اعتماد بروتوكولات مقاومة للحوسبة الكمومية، ومراجعة أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان عدم تعرضها للاستغلال.

وأوضح التقرير أن استمرار سباق التسلّح السيبراني القائم على تطوير ونشر أدوات وتقنيات هجومية قادرة على استهداف الأنظمة الرقمية والبنية التحتية الحساسة لدولة أو جهة ما، قد يؤدي إلى تزايد الحاجة إلى وجود مزيج من الخبرات التقنية ومهارات تحليل البيانات لمواكبة التطورات. وهو ما قد يحفّز الدول لتطوير التقنيات الهجومية والدفاعية في الفضاء الرقمي، والمضّي نحو تعزيز فرق الأمن بمهارات متقدمة في تحليل البيانات، فضلًا عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات الأمنية.

واعتبر التقرير أن الهجمات السيبرانية الحديثة التي تستهدف الهوية الرقمية تعد بمثابة تغير جوهري في طبيعة الهجمات السيبرانية، وذلك بالنظر إلى أنها لا تتبع نفس النموذج التقليدي الذي كان يتم تبنيه في السابق، مشيرًا إلى أنه في حين أن الهجمات باستخدام الأساليب القديمة كانت تتم عبر سلسلة من المراحل، فإنها باتت في الوقت الراهن تركز على الهوية والموارد السحابية، إذ يستهدف المهاجمون بيانات الاعتماد، مثل: كلمات المرور أو الرموز المميزة لتجاوز الدفاعات التقليدية بسرعة.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير إلى أن هذا التحوّل في طبيعة الهجمات السيبرانية يتطلب إعادة التفكير في كيفية تنظيم الهجوم، والاستثمار في أدوات الكشف عن تهديدات الهوية، فضلًا عن السعي إلى تطوير إطارات دفاعية جديدة تركز على حماية الهوية والموارد السحابية والصلاحيات بشكل أكبر، مؤكدًا أن هذا التحوّل يستلزم تطوير النموذج القديم عبر إضافة تقنيات عالية الجودة تتماشى مع التهديدات الحديثة التي تطرأ على الأنظمة الرقمية.

وفي سياق متصل، تطرق التقرير إلى أهمية استحداث وتطوير معايير تعزز من تأمين الهوية الرقمية لتقييم، وتصنيف، وقياس المخاطر المتعلقة بالهُويات والحسابات المرتبطة بها، مشيرًا إلى أن تلك المعايير ستكون مشابهة لـ«نظام تصنيف الثغرات المشتركة» (CVSS) المعني بتقييم وتصنيف خطورة الثغرات الأمنية في الأنظمة والبرمجيات، مما قد يُمكن المؤسسات من تحسين الاستجابة للهجمات السيبرانية ودعم التخطيط الاستراتيجي لتحسين أمان الأنظمة.

وأشار التقرير إلى التوجهات المستقبلية للشركات والمؤسسات الكبرى، مسلطًا الضوء على المشكلات التي تواجه المؤسسات والشركات في إدارة الوصول إلى البيانات والأنظمة، متوقعًا أن تُعيد تلك الهيئات موظفيها للعمل في المكاتب مع إعادة استخدام أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها بدلًا من الأجهزة الشخصية التي تكون أقل أمانًا، الأمر الذي سيمكن الشركات من تعزيز خاصية الأمان، والقدرة على الوصول إلى البيانات، فضلًا عن تقليل المخاطر الأمنية.

ويرى التقرير أنه في السنوات الـ ٥ المقبلة قد تتزايد مخاطر فقدان البيانات الشخصية بسبب تقادم وسائل التخزين، لافتًا الانتباه إلى ضرورة نقل البيانات الهامة إلى أنظمة تخزين حديثة ومتطورة بالتزامُن مع إنشاء نسخ احتياطية متعددة.

وأشار التقرير إلى أنه في ضوء استمرار شركة (SpaceX) في إطلاق المزيد من الأقمار الصناعية إلى الفضاء، فإنه من المتوقع أن يتم التوسع في



استخدام نظام (Starlink) الخاص بها في شبكاته، مما قد يجعل الإنترنت عبر الأقمار الصناعية عنصرًا أساسيًّا في مستقبل الاتصال، وبالتالي يحل محل الشبكات التقليدية للإنترنت وكذلك شبكات الجيل الخامس (G5) بشكلٍ تدريجي.

وفي هذا الإطار، توقع التقرير أن يتم استبدال تقنيات الاتصال الخلوية في المستقبل بخدمات الأقمار الصناعية، هذا إلى جانب إمكانية إطلاق (SpaceX) و (Starlink) شبكة هاتف محمول تعتمد فقط على خدمات الأقمار الصناعية للاتصال، مما قد يؤدي إلى حدوث ثورة في تقنيات الهواتف المحمولة التقليدية، وبالتالي إزالة العديد من أبراج الهواتف الخلوية أو إعادة استخدامها، مشيرًا إلى أن تلك التطورات التي ستحدثها الأقمار الصناعية قد تخلق تحديات أمنية جديدة، مما يُحتم على المؤسسات وضع الاستراتيجيات اللازمة بشأن تطوير التقنيات اللازمة التي تساعد في اكتشافها والحد من أضرارها.

وختامًا، أكّد التقرير ضرورة التركيز على الاستثمار في أمن الهوية، والتشفير المقاوم للحوسبة الكمومية، ووجوب الاستعداد المسبق من قبل الدول وكبرى الشركات لمواجهة التهديدات السيبرانية المستقبلية عبر الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، والعمل على استحداث تقنيات متقدمة تواكب الأساليب المتطورة للهجمات السيبرانية، إضافةً إلى تعزيز ثقافة الأمن السيبراني داخل المؤسسات، وهو ما من شأنه تحقيق الحماية والمرونة اللازمين لمواجهة المخاطر السيبرانية.

بؤر الجوع: تحذيرات مبكرة بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد حتى مايو ٢٠٢٥ (*)



"في عالم اليوم، لا صوت يعلو فوق صوت أنين الجوعى، فمن السودان إلى غزة ولبنان، وصولًا إلى العديد من الدول الإفريقية الأكثر فقرًا، صار شبح المجاعة يُخيّم على ملايين البشر، مع ضعف جهود الاستجابة لهذه الأزمة المتفاقمة في مناطق متفرقة من العالم."

عرض:
أ.هاجر جمال عبد الحميد



باحثة ماجستير في العلوم السياسية

سلَّط تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» (Food and Agriculture organization of the United Nations) بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي (World Food Programme)، بعنوان «بؤر الجوع: تحذيرات مبكرة من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد.. التوقعات من نوفمبر ٢٠٢٤ إلى مايو ٢٠٢٥» (Hunger Hotspots: FAO-WFP Early Warnings On Acute Food Insecurity: November 2024 To May 2025 Outlook) الضوءَ على تصاعد أزمة الجوع العالمية، محذرًا من تفاقم انعدام الأمن الغذائي الحاد في ١٦ منطقة حول العالم بحلول مايو ٢٠٢٥.

أولًا: تصنيف درجات حالة انعدام الأمن الغذائي

رصد التقرير خمس مراحل رئيسة من حالات انعدام الأمن الغذائي الحاد، وفقًا للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (Integrated Food Security Phase Classification – IPC) والتي يمكن تناولها فيما يلي:

❖ **المرحلة الأولى:** حيث تتمكن الأسر في تلك المرحلة من تلبية احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية الأساسية.

(*) WFP and FAO. 2024. Hunger Hotspots. FAO-WFP early Warmings on acute food insecurity: November 2024 to May 2025 outlook, Rome: https://doi.org/10.4060/cd2995en



❖ **المرحلة الثانية (الضغط):** والتي تتمكن خلالها الأسر من تلبية الحد الأدنى من استهلاكها الغذائي، دون القدرة على تحمل نفقات بعض المواد غير الأساسية.

❖ **المرحلة الثالثة (الأزمة):** لا تستطيع الأسر في هذه المرحلة سوى تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الغذائية، مما يفضي إلى معاناتها من سوء التغذية الحاد.

❖ **المرحلة الرابعة (الطوارئ):** يؤدي عجز الأسر عن تلبية استهلاكها من الغذاء في تلك المرحلة إلى لجوئها لبيع الأصول المتبقية لديها، خاصة أن هذه المرحلة تشهد وقوع حالات وفيات بسبب انعدام الأمن الغذائي.

❖ **المرحلة الخامسة (الكارثة أو المجاعة):** تُعد أخطر مراحل انعدام الأمن الغذائي؛ إذ تنطوي على الافتقار التام لتلبية الاحتياجات الغذائية، مما يسفر عن تصاعد مستويات سوء التغذية والوفيات بسبب المجاعة.

ثانيًا: أسباب انعدام الأمن الغذائي الحاد

استعرض التقرير جُملة من الأسباب التي تُسهم في تزايد حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

١. **تصاعد العنف وتأجج الصراعات:** أشار التقرير إلى أن العنف المسلح يُعد سببًا رئيسًا في انعدام الأمن الغذائي في ١٤ منطقة من إجمالي المناطق الـ ١٦ محل الرصد، مرجِّحًا أن يؤدي استمرار الصراع في فلسطين والسودان وسوريا واليمن ولبنان وغيرها من الدول المشمولة بالتقرير إلى تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد.

٢. **تزايد مخاطر الكوارث الطبيعية:** برزت الظواهر المناخية المتطرفة كأهم العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي الحاد في العديد من المناطق، ومن المرجَّح أن تستمر ظاهرة «النينيا» (La Niña) في التأثير على أنماط هطول الأمطار ودرجات الحرارة في مناطق الجوع الست عشرة حتى مارس ٢٠٢٥.

٣. **تفاقم المخاطر الاقتصادية:** رغم ما ورد بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي

بارتفاع النمو الاقتصادي العالمي من ٣,٢٪ عام ٢٠٢٤ إلى ٣,٣٪ خلال عام ٢٠٢٥، فضلًا عن ارتفاع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء بنسبة ٢,١٪ على أساس سنوي لأول مرة منذ مارس ٢٠٢٢، فإنه من المتوقَّع أن تفضي مستويات الديون المرتفعة، وانخفاض قيمة العملة في العديد من الدول إلى تقويض قدرة الحكومات على حماية شعوبها من الجوع والفقر خلال فترة التوقعات.

٤. **تخفيض المساعدات الإنسانية:** أوضح التقرير أن عام ٢٠٢٤ قد شهد انخفاضًا واضحًا بقيمة ٨٪ في المساعدات الإنسانية عن العام السابق، موضحًا أن هناك فجوات تمويلية تتجاوز ٧٥٪ في خطط الاستجابة الإنسانية العالمية، الأمر الذي يستدعي تدخلا عاجلا وإجراءات استباقية لتوفير المساعدات الغذائية والزراعية الطارئة للسكان الذين يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وبالتالي ففي ظل غياب الجهود الإنسانية العاجلة، والعمل الدولي المتضافر، وانخفاض حجم التمويل الدولي المخصص للمساعدات، فمن المرجَّح ارتفاع مستويات الأمن الغذائي الحاد في المناطق التي يرصدها التقرير حتى مايو ٢٠٢٥.

ثالثًا: نقاط الإنذار المبكر للجوع

صنّف التقرير نقاط الإنذار المبكر للجوع إلى ثلاث نقاط رئيسة، تغطي ٢٢ دولة، خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٤- مايو ٢٠٢٥)، وهي كالتالي: نقاط ساخنة ذات ظروف كارثية، ونقاط ساخنة ذات ظروف حرجة، ونقاط ساخنة، ويمكن تناولها فيما يلي:

(١) نقاط ساخنة ذات ظروف كارثية (أعلى مستوى من الاهتمام):

تضم هذه الفئة البلدان أو الأقاليم التي تعاني المجاعة أو قد تشهد مجاعة وشيكة، والتي تقع في نطاق المرحلتين الرابعة أو الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، وتتمثل أبرز هذه الدول فيما يلي:

أ. السودان: في ضوء ما يعانيه السودان من وطأة الحرب الأهلية، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، وتداعيات الفيضانات، فمن المتوقَّع أن يعاني قرابة ٢١,١ مليون شخص، أي ما يعادل ٤٥٪ من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من تصنيف IPC)، فيما يعاني ٦,٤ ملايين شخص من حالة طوارئ غذائية (المرحلة الرابعة من تصنيف IPC)، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الجوع بصورة قياسية إذا ما قورنت بمستويات ما قبل اندلاع الصراع في السودان.

ب. فلسطين: تفاقمت مستويات انعدام الأمن الغذائي في ضوء الحرب على غزة، وتشديد إسرائيل الخناق على دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع المنكوب، وأكد التقرير استمرار خطر المجاعة طالما استمرت الحرب، مع صعوبة وصول المساعدات إلى القطاع، ومن المرجَّح أن يتضاعف عدد السكان المصنفين في مرحلة الكارثة/ المجاعة (المرحلة الخامسة من تصنيف IPC) ثلاث مرات تقريبًا في الفترة بين نوفمبر ٢٠٢٤ وأبريل ٢٠٢٥، أي أنه يعاني ١,٩ مليون شخص، ما يعادل ٩٠٪ من سكان قطاع غزة، من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

جـ. جنوب السودان: ينذر اقتراب موعد موسم الجفاف والمتوقّع أن يبدأ في مايو ٢٠٢٥، بتفاقم الوضع الحرج للأمن الغذائي في البلاد.

د. هاييتي: من المتوقَّع أن يواجه ما يقرب من نصف سكان هايتي، نحو ٥,٤ ملايين شخص، من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من تصنيف IPC)، وذلك في الفترة ما بين أغسطس ٢٠٢٤ وفبراير ٢٠٢٥.

هـ. مالي: من المرجَّح تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد الحرجة بمالي في ضوء تأجج الصراعات، ومن المتوقَّع أن يعاني ١,٤ مليون طفل من انعدام غذائي كارثي، أي ما يعادل ٦٪ من إجمالي السكان.

(٢) نقاط ساخنة ذات ظروف حرجة (مستوى قلق شديد للغاية)

وتضم البلدان التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب خطر المجاعة أو الموت، والتي يتمثّل أبرزها فيما يلي:

أ. تشاد: من المتوقَّع أن يتصاعد انعدام الأمن الغذائي الحاد بوتيرة أكبر في ضوء تدفق اللاجئين الفارين من الصراع في السودان، وانعدام الأمن، والفيضانات، فضلًا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ب. لبنان: من المرجَّح ارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الرابعة من تصنيف IPC) خلال فترة التوقعات في ظل تأجج الصراع وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

جـ. موزمبيق: من المرجَّح أن يواجه ٣,٣ ملايين شخص، ما يقرب من ٣٣٪ من السكان، انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٤ إلى مارس ٢٠٢٥، وذلك بالنظر إلى استمرار الصراع في مقاطعة كابو ديلجادو، فضلًا عن الظواهر المناخية المتطرفة الناجمة عن ظاهرة «النينيا» وتداعياتها، لا سيَّما على قطاع الزراعة.

د. ميانمار: من المحتمل أن يتدهور الأمن الغذائي خلال فترة التوقعات بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية، إذ تشير التقديرات إلى أنه من المرجَّح يعاني اقتصاد ميانمار من نمو ضئيل يبلغ ٢٪ في عام ٢٠٢٥، وفقًا لصندوق النقد الدولي.

هـ. نيجيريا: من المتوقَّع ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في البلاد بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، خاصة ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الإنتاجية الزراعية.

و. سوريا: من المرجَّح تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال فترة التوقعات بسبب تأجج الصراع والتوترات الإقليمية، فضلًا عن الوضع الاقتصادي المأزوم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ز. اليمن: في ضوء استمرار انعدام الأمن الغذائي الشديد في اليمن، بالنظر إلى الأزمة الاقتصادية، والصراع المحلي، وعدم كفاية المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى تأثير الفيضانات الأخيرة، فمن المرجَّح أن يواجه نحو ١٩ مليون شخص، أي ما يعادل ٥٥٪ من السكان مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وذلك بحلول مارس ٢٠٢٥.



(٣) نقاط ساخنة:

وتضم هذه الفئة البلدان/الأقاليم التي من المرجح أن تشهد تدهورًا للأمن الغذائي خلال فترة التوقعات، والتي رصدها التقرير باعتبارها مناطق ساخنة للجوع، والتي تضم كلا من:

أ. إثيوبيا وكينيا والصومال: تتمثل العوامل الرئيسة وراء انعدام الأمن الغذائي في تلك الدول الثلاث في تأجج الصراعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وقلة معدل هطول الأمطار، ورجح التقرير أن يواجه ١,٧ مليون شخص في كينيا انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة من تصنيف IPC) في الفترة بين أكتوبر ٢٠٢٤ ويناير ٢٠٢٥، وتشير التقديرات إلى أنه من المحتمل أن يعاني نحو ٦,٢ ملايين طفل في إثيوبيا من سوء التغذية الحاد.

ب. ليسوتو-مالاوي- ناميبيا-زامبيا-زيمبابوي: من المتوقع أن تسهم الظواهر المناخية المتطرفة، بما في ذلك الجفاف الشديد وزيادة نشاط الأعاصير والفيضانات، وما يتبع ذلك من تزايد التحديات الاقتصادية، في ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الحاد في تلك الدول خلال فترة التوقعات؛ حيث رجَّح تحليل شبكة نظام الإنذار المبكر أن تشهد زيمبابوي على سبيل المثال زيادة قدرها ٢,٥ مليون شخص يواجهون أزمة انعدام الأمن الغذائي بحلول مارس ٢٠٢٥، ومن المتوقَّع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي في ناميبيا إلى ١,٣ مليون شخص، خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٤ إلى مارس ٢٠٢٥، أما في ملاوي فمن المرجَّح أن يصل عدد هؤلاء الأشخاص إلى ٥,٧ ملايين شخص، و٥,٨ ملايين شخص في زامبيا، و٤٠٣ آلاف في ليسوتو خلال الفترة نفسها.

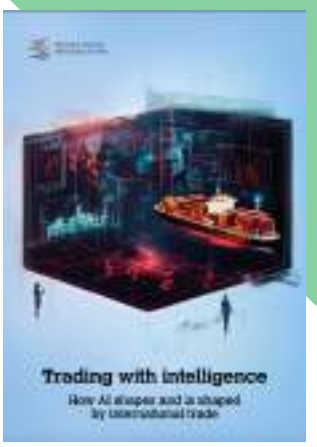
جـ. بوركينافاسو: من المرجَّح تفاقم المستويات الحرجة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلاد خلال فترة التوقعات بسبب تأجج الصراعات واستمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة، فضلًا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

د. النيجر: من المتوقَّع تفاقم انعدام الأمن الغذائي بها خلال فترة التوقعات بسبب الفيضانات، وتدهور البيئة الاقتصادية، فضلًا عن القيود التجارية واستمرار إغلاق حدودها مع بنين، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وختامًا، فإن مستقبل الأمن الغذائي العالمي والحيلولة دون وقوع كارثة المجاعة في العديد من بؤر الجوع العالمية سيظل مرتهنًا بالتزام الجهات الفاعلة بتضافر الجهود والتنسيق المشترك لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي الحاد، وتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق التي تعاني تحت وطأة أزمة الجوع، خاصة تلك التي تشهد صراعات محتدمة أو ظواهر مناخية متطرفة.


© WFP/Arete/Arlette Bashizi

الـذكاء الاصطناعـي ودوره فـي تشـكيل التجـارة الدوليـة (*)



عـرض:
أ. أمـل حبـيب عثمـان



باحثة في العلوم السياسية

"للذكاء الاصطناعي تأثير تحويلي واسع النطاق يمتد إلى مختلف المجالات، بما في ذلك العمل، والإنتاج، والتجارة، والصحة، والفنون، والأنشطة الترفيهية. ومع توسع استخداماته، يُتوقع أن تسهم تطبيقاته المبتكرة في توفير فرص اقتصادية واجتماعية جديدة وغير مسبوقة، مما يعزز من النمو والتنمية في هذه القطاعات."

وفـي هـذا الشـأن، أصـدرت «منظمـة التجـارة الدوليـة» (WTO) تقريـرًا بعنـوان: «التجـارة بالـذكاء الاصطناعـي: كيـف يشـكل الـذكاء الاصطناعـي التجـارة الدوليـة؟ وكيـف يتشـكل مـن خلالهـا؟»، Trading with intelligence: How AI shapes and is shaped by international trade ، والصـادر فـي ٢١ نوفمبـر ٢٠٢٤، للتأكيـد علـى أن الـذكاء الاصطناعـي قضيـة تجاريـة؛ حيـث تتعـدد الطـرق التـي يشـكل بهـا الـذكاء الاصطناعـي مسـتقبل التجـارة الدوليـة، مـع تقديـم لمحـة عامـة عـن المبـادرات الحكوميـة لتعزيـز وتنظيـم الـذكاء الاصطناعـي، وتسـليط الضـوء علـى مخاطـر التفتيـت التنظيمـي وأثـره علـى الفـرص التجاريـة للشـركات الصغيـرة ومتوسـطة الحجـم، ومناقشـة دور منظمـة التجـارة الدوليـة فـي تسـهيل التجـارة المتعلقـة بالـذكاء الاصطناعـي.

أولًا: فرص الذكاء الاصطناعي في التجارة

يناقـش التقريـر اختـلاف تقنيـات الـذكاء الاصطناعـي عـن التقنيـات الرقميـة الأخـرى، بالنظـر إلـى قدرتـه علـى التأثيـر بشـكل كبيـر علـى التجـارة الدوليـة، فضـلًا عـن كونـه تقنيـة عامـة قـادرة علـى التكيـف مـع مجموعـة واسـعة مـن المجـالات؛ نظـرًا لاعتمـاده علـى مجموعـة كبيـرة مـن البيانـات للتعلـم وتحسـين أدائـه ودقتـه، مـع إمكانيـة وسـهولة تطويـر وظائفـه وكفاءتـه بسـرعة، وفـي هـذا الصـدد، أوضـح التقريـر كيفيـة تأثيـر الـذكاء الاصطناعـي علـى التجـارة الدوليـة كالتالـي:

(*) Ganne, E., Locks, L. & Xu, A., 2024. Trading with Intelligence: How AI Shapes and is Shaped by International Trade, WTO. Switzerland. Retrieved from https://coilink.org/20.500.12592/17dit14 on 06 Feb 2025. COI: 20.500.12592/17dit14.



١. **خفض تكاليف التجارة:** من خلال تسهيل العمليات الجمركية، وتحسين إدارة سلاسل التوريد باستخدام تقنيات الأتمتة -التي تقوم بتنفيذ العمليات عن طريق أوامر مبرمجة- بالإضافة إلى خفض تكاليف الامتثال للوائح التجارة، وتحسين سبل التنبؤ بالمخاطر.

٢. **دعم اقتصادات الدول النامية:** من خلال توفير إمكانية وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع دعم الخدمات الرقمية مثل الترجمة الفورية التي تعزز التفاهم بين الدول، وتقلل الحواجز الثقافية.

٣. **تحفيز التجارة في الخدمات الرقمية:** فبحسب السيناريو المتفائل من المتوقع نمو الخدمات الرقمية بنسبة ١٨٪ بحلول عام ٢٠٤٠؛ حيث يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا كبيرًا في تعزيز تطوير الخدمات المبتكرة وزيادة الطلب عليها، ورغم قدرة الذكاء الاصطناعي على تعزيز التجارة في الخدمات المقدمة رقميًا بشكل كبير، فإنه ساهم في الحد من الطلب على الخدمات التقليدية، مع قدرته على زيادة الطلب والتجارة المرتبطة بالتكنولوجيا، ولأن أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد في كثير من الأحيان على تدفقات البيانات في الوقت الفعلي والاتصال السلس فإن تبني الذكاء الاصطناعي يحفز الطلب على السلع التكميلية المتعلقة بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعدات تكنولوجيا المعلومات.

ثانيًا: التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي

تتنوع التحديات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، وذلك من خلال:

١. **التجزئة التنظيمية:** وهذا بسبب افتقار العالم إلى معايير موحدة؛ مما يؤدي إلى التفاوت في تطبيق اللوائح، بالإضافة إلى صعوبة تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في الدول النامية بسبب قلة الموارد.

٢. **حوكمة البيانات والعدالة:** لضمان الشفافية والحياد في الأنظمة المؤتمتة، وتجنب تعزيز التحيزات، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بحماية الملكية الفكرية والخصوصية في ظل تزايد استخدام البيانات عبر الحدود.



ثالثًا: جهود منظمة التجارة الدولية في تنظيم الذكاء الاصطناعي

تعمل منظمة التجارة العالمية (WTO) كمنتدى لتطوير القواعد التجارية العالمية، وتعزيز الشفافية وعدم التمييز، وتنظيم المناقشات لتبادل أفضل الممارسات، كما تلعب دورًا محوريًا في تحقيق التقارب العالمي عبر التفاوض على قواعد تجارية ملزمة ومبادرات تنظيمية غير إلزامية مثل تعزيز الشفافية والتناغم بين السياسات التجارية للدول الأعضاء، **ومن أبرز الأمثلة على جهود الشفافية والتنظيم في منظمة التجارة العالمية ما يلي:**

١. **اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة (TBT):** تلزم الاتفاقية الأعضاء بالإبلاغ المبكر عن اللوائح التنظيمية التي قد تؤثر على التجارة الدولية. كما تتيح للأعضاء والمشغلين الاقتصاديين تقديم تعليقات على هذه اللوائح في مرحلة المسودة، بهدف تقليل العوائق غير الضرورية أمام التجارة وتعزيز التقارب بين اللوائح التنظيمية.

٢. **اللوائح الرقمية والذكاء الاصطناعي:** مع تزايد أهمية التكنولوجيا الرقمية، يقوم الأعضاء بإبلاغ لجنة العوائق الفنية للتجارة بشأن اللوائح التي تتعلق بالتقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، مما يعكس الاهتمام العالمي بتنسيق السياسات الرقمية وتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

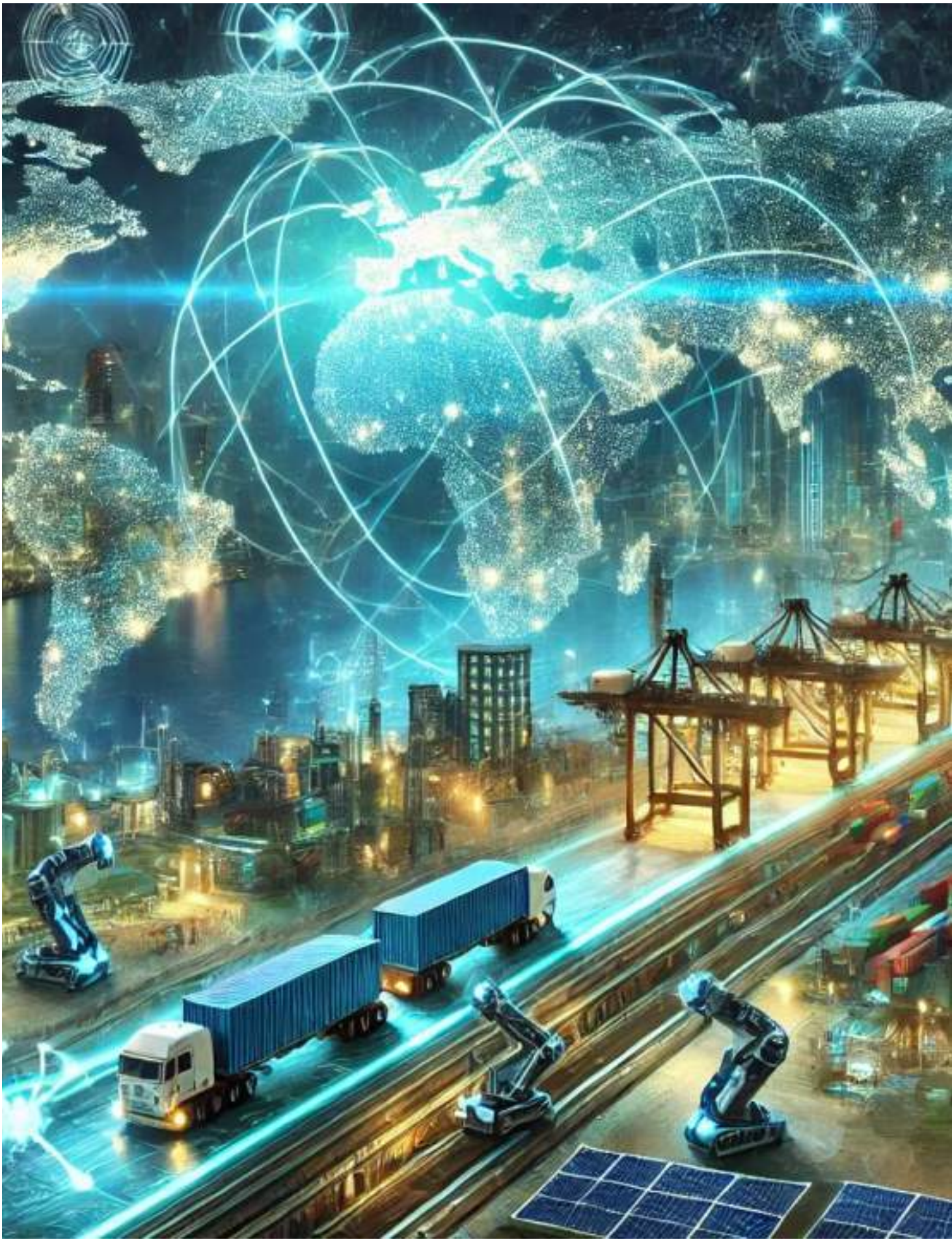
٣. **مراجعة السياسات التجارية:** تُعتبر آلية مراجعة السياسات التجارية أداة لتعزيز الشفافية بين الدول الأعضاء من خلال استعراض وتقييم السياسات التجارية

٤. **مبادرة البيان المشترك حول التجارة الإلكترونية:** تضم المبادرة ٩١ عضوًا، وتركز على إنشاء قواعد تنظيمية متفق عليها بشأن التجارة الإلكترونية، وهو ما يشمل الجوانب المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

وفي ضوء ما سبق، أوضح التقرير أن هذه المبادرات تساهم في تقليل العوائق أمام التجارة الدولية، وتساعد في تحقيق التنمية المستدامة عالميًا، لا سيما في ظل تطور التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، كما تتيح آليات الشفافية للدول الأعضاء والمستهلكين البقاء على اطّلاع على التطورات التنظيمية، وتمنع النزاعات التجارية عبر تنسيق السياسات والتنظيمات، وتسرع من التوافق العالمي حول قواعد التعامل مع التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي.

وانطلاقًا من أهمية الذكاء الاصطناعي في تعزيز التجارة الدولية، أكد التقرير على ضرورة التنسيق العالمي لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي، مع دعم الاقتصادات النامية من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية، فضلًا عن تفعيل الإطار متعدد الأطراف لمنظمة التجارة العالمية لتجنب الانقسامات وتضارب اللوائح.

وختامًا، أوضح التقرير أن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصًا هائلة لتحويل التجارة الدولية، ولكنه يسلط الضوء أيضًا على الحاجة إلى سياسات دولية منسقة لضمان تقاسم فوائده بشكل عادل ومعالجة مخاطره، وهو ما يؤكد محورية دور منظمة التجارة الدولية كمنصة للحوار وصياغة القواعد.



تقرير الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥: عالم متغير (*)



عرض:
أ. انتصار صابر محمد



باحثة سياسية بالمكتب الفني لرئيس المركز

"من المتوقع أن يشهد النظام الدولي، الذي تشكل بعد الحرب الباردة وأصبح أحادي القطبية، تغييرات جذرية بحلول عام ٢٠٢٥، تجعله مختلفًا كليًا؛ بسبب صعود القوى الناشئة، وتحولات الثروة والقوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، وزيادة تأثير الفاعلين غير الحكوميين، ليتخذ النظام الدولي منحى التعددية القطبية، مع تضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وزيادة دور الشركات والمنظمات والشبكات غير الحكومية."

وفي هذا السياق، أشار تقرير «الاتجاهات العالمية ٢٠٢٥: عالم متغير» Global Trends 2025: A Transformed World، الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي (NIC)، إلى أن التحديات العالمية والعابرة للحدود، مثل: الشيخوخة السكانية، وندرة الموارد، وتغير المناخ، ستحد من الرخاء العالمي رغم استمرار النمو الاقتصادي، مع التأكيد على تركز الصراعات الدولية على التجارة والاستثمار والابتكار، مع ترجيحات باستمرار سباقات التسلح والتوسع العسكري، والإشارة إلى أنه برغم استمرار الولايات المتحدة كقوة رئيسة في العالم، فإن نفوذها سيتراجع، وسيزداد توجه الدول نحو التعاون والاعتماد المتبادل لمواجهة التحديات الناتجة عن التحول غير المكتمل للنظام الدولي. كما ستسهم التحولات الاقتصادية في صعود قوى جديدة، خاصة مع انتقال الثروة من الغرب إلى الشرق، نتيجة السياسات الاقتصادية التي عززت التصنيع في آسيا.

أولًا: النمو الاقتصادي وصعود القوى الناشئة

أشار التقرير إلى وجود توقعات بأن الدول الأربع الرئيسة المؤسسة لمجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) ستعادل مجتمعة حصة مجموعة السبع في الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة بين عامي ٢٠٤٠-٢٠٥٠، مع تأثير عالمي أكبر للصين، التي يُتوقع أن تصبح ثاني أكبر اقتصاد

(*) Office of the Director of National Intel (Editor); Compiled by National Intelligence Council (Us), Global Trends 2025: A Transformed World: A Transformed World, Central Intelligence Agency, Washinbton, DC, https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA490430.pdf



عالمي وقوة عسكرية بارزة في عام ٢٠٢٥، إضافة إلى كونها أكبر مستورد للموارد الطبيعية. أما الهند فستستمر في تحقيق نمو سريع، مستهدفة دورًا رئيسًا في نظام عالمي متعدد الأقطاب. كما قد تصبح روسيا أكثر قوة إذا استثمرت في رأس المال البشري، ووسعت اقتصادها، لكنها تواجه خطر الانحدار إذا استمرت في الاعتماد على النفط والغاز.

وفي المقابل، ستظل إفريقيا جنوب الصحراء الأكثر عرضة للاضطرابات والصراعات، مع استفادة محدودة من الطلب العالمي على الموارد؛ بسبب الفساد وضعف الإدارة.

وسيتركز النمو السكاني في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع تراجع معدلات النمو السكاني في الغرب الذي يعاني شيخوخة السكان، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية؛ بفضل الهجرة، وارتفاع معدلات الولادة، بينما تكافح أوروبا واليابان للحفاظ على نمو اقتصادي قوي. وستتركز الهياكل السكانية الشابة بشكل أساسي في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وبعض مناطق آسيا.

ثانيًا: أجندة عابرة للحدود الوطنية الجديدة

ستكتسب قضايا الموارد أهمية متزايدة على الساحة الدولية، حيث يؤدي النمو الاقتصادي العالمي إلى ضغط متزايد على موارد استراتيجية مثل: الطاقة والغذاء والمياه. ومن المتوقع أن يتجاوز الطلب العالمي على هذه الموارد الإمدادات المتاحة خلال العقد المقبل، مع تراجع إنتاج النفط والغاز في العديد من الدول المنتجة، واستمرار الاعتماد على مناطق غير مستقرة لإنتاج الطاقة، الأمر الذي سيعزز التوجه نحو بدائل أخرى للحصول على موارد الطاقة.

وبحلول عام ٢٠٣٠، سيزداد الطلب على الغذاء بنسبة ٥٠٪ بسبب النمو السكاني، وزيادة الطبقة المتوسطة المتجهة نحو التحول إلى التفضيلات الغذائية الغربية. وفي الوقت ذاته، يواجه العالم أزمة مياه حرجة، مع توقع إضافة ١,٢ مليار شخص خلال العقدين القادمين، وارتفاع عدد الدول التي تعاني من ندرة المياه والزراعة من ٢١ دولة إلى ٣٦ دولة بحلول ٢٠٢٥، مما سيؤثر على ١,٤ مليار شخص حول العالم.

وجدير بالذكر أن تغير المناخ سيزيد من تعقيد الأزمة، إذ سيؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، خصوصًا في البلدان النامية، التي ستتحمل العبء الأكبر بسبب اعتماد اقتصادها بشكل كبير على الزراعة.

وعليه، قد توفر التقنيات الجديدة حلولًا مبتكرة لمشكلات استخدام الوقود الأحفوري، وقيود الغذاء والمياه، لكنها حتى الآن غير كافية لاستبدال أنظمة الطاقة التقليدية على نطاق واسع. ومن غير المتوقع أن تصبح تقنيات الطاقة البديلة، مثل الوقود الحيوي أو الفحم النظيف أو الهيدروجين، قابلة للتطبيق التجاري ومنتشرة في عام ٢٠٢٥، حيث يعتمد التحول على وتيرة الابتكار التكنولوجي، وتاريخيًا، استغرقت التقنيات الكبرى، خاصة في مجال الطاقة، حوالي ٢٥ عامًا ليتم تبنيها على نطاق واسع.

ورغم التحديات، لا يمكن استبعاد حدوث تحول في الطاقة بحلول عام ٢٠٢٥، بما ينطوي عليه ذلك من زيادة استخدام المصادر المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تحسين تكنولوجيا البطاريات، وهو ما من شأنه إتاحة الفرصة أمام الجهات الصغيرة لتنفيذ مشاريع طاقة مستقلة، مثل خلايا الوقود لتشغيل المنازل والمكاتب.

ثالثًا: آفاق الإرهاب والصراعات وانتشار الأسلحة

سيظل **الإرهاب** وانتشار الأسلحة والصراعات من القضايا البارزة رغم تصاعد أهمية قضايا الموارد على الساحة الدولية. وعلى الرغم من استبعاد القضاء على الإرهاب بحلول عام ٢٠٢٥، فإنه قد يتراجع مع استمرار النمو الاقتصادي، وتراجع معدلات البطالة بين الشباب في الشرق الأوسط، وتحسين الفرص الاقتصادية، وتعزيز التعددية السياسية، مما قد يحد من انضمام الشباب للجماعات الإرهابية.

وأشار التقرير إلى أنه في حال غياب فرص العمل والوسائل القانونية للتعبير السياسي، ستتزايد احتمالات ظهور مشاعر السخط والتطرف، مما قد يؤدي إلى انضمام الشباب للجماعات الإرهابية. وفي عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن تصبح هذه الجماعات مزيجًا من الجماعات القديمة، وجماعات جديدة من المتطرفين الذين يدفعهم الغضب والحرمان إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

وعلى صعيد **انتشار الأسلحة**، فقد يؤدي احتمال امتلاك إيران لأسلحة نووية إلى تنامي المخاوف الإقليمية، مما قد يدفع دولًا أخرى لتعزيز شراكاتها الأمنية مع قوى خارجية، وزيادة تسلحها، وربما السعي وراء طموحات نووية. ومن غير المؤكد ما إذا كان الاستقرار الرادع الذي ساد بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة يمكن أن يسود في الشرق الأوسط، في ظل عدم وضوح الخطوط الحمراء بين الدول، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصعيد غير مقصود، خاصة إذا تطورت الأحداث إلى صراعات منخفضة الحدة تحت مظلة نووية.

وبالنسبة إلى **الصراعات الأيديولوجية والمخاطر النووية**، فقد أشار التقرير إلى أن الصراعات الأيديولوجية الكبرى تبدو غير مرجحة في ظل انشغال الدول بتحديات العولمة والتحولات في موازين القوى العالمية. ومع ذلك، قد تكون الأيديولوجيات أكثر تأثيرًا في العالم الإسلامي، خاصة في قلب العالم العربي، حيث قد يكتسب الفكر السلفي المتطرف زخمًا في بلدان تعاني من نمو سكاني سريع وأسس اقتصادية ضعيفة، مثل باكستان وأفغانستان ونيجيريا واليمن.

وأضاف التقرير إلى أنه رغم بقاء احتمال استخدام الأسلحة النووية منخفضًا، فإن المخاطر قد تزداد خلال العقود المقبلة نتيجة انتشار التكنولوجيا النووية واحتمال امتلاك جماعات إرهابية أو دول جديدة لهذه الأسلحة. كما أن التوترات بين الهند وباكستان، أو انهيار أنظمة نووية مثل كوريا الشمالية، عوامل قد تزيد من هذه

المخاطر. وفي حال استخدام الأسلحة النووية، ستكون العواقب الإنسانية والاقتصادية والسياسية والعسكرية كارثية، مما قد يدفع الدول إما لتعزيز تحالفاتها الأمنية مع قوى نووية قائمة، أو المطالبة بنزع السلاح النووي على مستوى العالم.

وفيما يتعلق بالصراعات حول الموارد، بحسب التقرير، قد تعود هذه الصراعات إلى الواجهة مرة أخرى بسبب تنامي المخاوف من ندرة موارد الطاقة. ففي الحالات القصوى، قد تتحول هذه المخاوف إلى صراعات دولية إذا اعتبرت الحكومات تأمين الموارد ضرورة للاستقرار الداخلي.

رابعًا: نحو نظام دولي أكثر تعقيدًا

أشار التقرير إلى تزايد تعقيد النظام الدولي بسبب انتشار وتعدد الجهات المؤثرة عالميًا، بما في ذلك ظهور لاعبين جدد، وتفاقم العجز المؤسسي، وتوسع الكتل الإقليمية، وتنامي قوة الشبكات غير الحكومية، ما قد يساهم في سد فجوات المؤسسات التقليدية، لكن في الوقت ذاته فإن ذلك قد يعمّق تفتيت النظام الدولي، مما يعرقل التعاون في مواجهة التحديات العابرة للحدود، مثل: تغير المناخ وانتشار الأسلحة.

ومن الجدير بالذكر أن الدول الصاعدة، كأعضاء مجموعة «بريكس»، لن تسعى غالبًا لتحدي النظام الدولي بشكل مباشر، كما فعلت ألمانيا واليابان في الماضي، لكنها ستستغل نفوذها السياسي والاقتصادي المتزايد لتبني سياسات تناسب مصالحها بدلًا من الالتزام الكامل بالمعايير الغربية. ويرجح التقرير أن تحتفظ هذه الدول بحرية مناورتها السياسية، تاركة القضايا العالمية الكبرى كالإرهاب وتغير المناخ وأمن الطاقة لدول أخرى لتحمل العبء الأكبر.

وأضاف التقرير أن المؤسسات الدولية الحالية التي أُنشئت في سياق جيوسياسي مختلف، ستواجه صعوبات في التكيف مع التغيرات الجديدة. وبرغم سعي المنظمات غير الحكومية للمساهمة في قضايا محددة، فإن تأثيرها سيظل محدودًا دون دعم المؤسسات الدولية والحكومات لتعزيز قدرتها على معالجة القضايا العابرة للحدود.

خامسًا: الولايات المتحدة الأمريكية.. تراجع الهيمنة والتأثير المستقبلي

من المتوقع خلال عام ٢٠٢٥، بقاء الولايات المتحدة الأمريكية لاعبًا رئيسًا في الساحة الدولية، لكنها لن تكون مهيمنة كما كانت. ورغم احتفاظها بتفوق عسكري، فإن تطور العلوم والتكنولوجيا، وانتشار تقنيات الحرب غير التقليدية، والأسلحة الدقيقة، والهجمات السيبرانية، سيقيد قدرتها على التحرك. ومع ذلك، ستظل الولايات المتحدة عنصرًا محوريًا في مواجهة الإرهاب العالمي، ودعم الاستقرار الإقليمي، خاصة في الشرق الأوسط وآسيا.

وفي ضوء ما سبق، يشير التقرير إلى أن الاتجاهات الحالية تشير إلى احتمالية حدوث صدمات، مثل: استخدام الأسلحة النووية، أو انتشار الأوبئة. ومن أبرز التحديات المستقبلية كذلك التحول في مجال الطاقة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما قد يحدث بشكل مفاجئ أو تدريجي، مما سيكون له آثار جيوسياسية عميقة، خاصة على الدول المنتجة للنفط والغاز، مما قد يضعف بعضها كمراكز قوى إقليمية وعالمية.



وبحسب التقرير، فإن التطورات المحتملة في الصين وروسيا تمثل أيضًا نقاط عدم يقين مهمة؛ حيث قد تسهم الطبقة الوسطى المتنامية في الصين في تعزيز الديمقراطية، بينما يظل التحول الديمقراطي في روسيا معتمدًا على التنوع الاقتصادي والإصلاحات السياسية. كما قد يدفع الانخفاض المستمر في أسعار الطاقة نحو إصلاحات أعمق في روسيا، وهو ما قد يُحدث موجة جديدة من التحول الديمقراطي ذات تأثير عالمي.

فيما تضيف التحديات الديموجرافية التي تواجه أوروبا واليابان وروسيا مزيدًا من التعقيد، لكنها ليست بالضرورة مؤشرًا على تراجع نفوذ هذه الدول؛ حيث قد تسهم التكنولوجيا، والهجرة، وتحسن الصحة العامة، وزيادة دور المرأة في الاقتصاد، في معالجة هذه التحديات.

وختامًا، بينما يبدو المستقبل مليئًا بالفرص، فإنه محاط بتحديات كبيرة تتطلب مرونة في القيادة الدولية وتعزيز الشراكات، لا سيما أن التحولات القادمة، سواء كانت في الطاقة، أو الأنظمة السياسية، أو الحوكمة العالمية، قد تُحدث تغيرات جذرية في شكل النظام الدولي، مما يستدعي استراتيجيات مبتكرة للتعامل مع عالم متعدد الأقطاب وأكثر تعقيدًا.





وفي الختام:

التحديات الإنسانية وأزمة التنظيم الدولي

د. خديجة عرفة

رئيس الإدارة المركزية للتواصل المجتمعي

يواجه العالم في الوقت الراهن لحظة إنسانية غير مسبوقة، وهي لحظة معقدة على العديد من المستويات ولاعتبارات عديدة، سواء ارتبط ذلك بالعوامل التي قادت لهذا التدهور في الوضع الإنساني عالميًا كنتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تُعانيها دول ومناطق متعددة، أو العديد من العوامل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها، ليتحول أمن الأفراد لضحية ليس فقط بسبب تبني سياسات عامة أضرّت بالأمن الإنساني، ولكن الأهم أن ذلك بسبب عدم اتخاذ إجراءات فاعلة للحد من هذا التدهور، بالتركيز على منظور ضيق يُعلي من المصالح الفردية الآنية، مع تجاهل المنظور المستقبلي الجماعي للحد من تلك التداعيات.

ومع التأكيد على أن العديد من تلك التحديات ليست جديدة، وإن كانت حدتها وتداعياتها ودرجة انتشارها تزايدت بشكل كبير، فإن المشهد الإنساني يزداد تعقيدًا في ظل عدة أمور؛ في مقدمتها تراجع كبير في مستوى التعاون والتنسيق في السياسات على المستويات الدولية، ليقود غياب التنسيق في السياسات وإعطاء الأولوية للمصالح الوطنية على حساب الأولويات الجماعية إلى عدم اتخاذ مواقف فاعلة تجاه العديد من الأزمات الإنسانية، مع تغيير في الأولويات وغياب التعامل وفقًا لمنظور شامل تجاه القضايا التنموية بشكل عام. ويترافق ذلك مع ازدواجية في المعايير وتوظيف سياسي متزايد للقضايا الإنسانية، حيث توضح الأرقام حجم التحدي الإنساني بأبعاده الشاملة، الذي لم يعد مقتصرًا على دول أو مناطق بعينها، كما أصبح في العديد من الحالات من الصعب توقعه حتى في الأمد المنظور.

وهنا تبرز الحاجة لمسؤولية دولية أكبر ترتبط بعدم التركيز على المنظور الضيق الآني بالتركيز على إعادة الاعتبار لدور التنظيم الدولي في مواجهة التحديات الإنسانية، من خلال إصلاح للمنظمات الدولية القائمة، بما يسمح بإعادة ترتيب الأولويات دوليًا؛ لتحظى القضايا الإنسانية بأهميتها المستحقَة على الساحة الدولية، مع إيلاء دعم أكبر للمؤسسات الإنسانية، وإجراء نقاشات دورية حول الأولويات الجماعية عالميًا، بما يضمن مراعاة الأبعاد الإنسانية، وطرح مبادرات عالمية ذات صبغة إنسانية

البريد المصري
EGYPT POST

مطابع البريد المصري

أكبر مطابع رقمية في مصر والمنطقة

ثورة في الطباعة الرقمية









للتواصل، امسح الكود
SCAN THE CODE

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3

تليفون: 4-3-2-1-20546600 (202+) فاكس: 20532115 (202+)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg